

مَجْلَدُ النَّقَضِ

المكتب الفني

مَجْلُودٌ

الأمكام القضاة من الدائرة أجماعاً

السنة الثامنة

العدد الأول : من يناير إلى مارس سنة ١٩٥٧

الهيئة العامة للقضاء

١٩٥٧

جاسة ٧ من يناير سنة ١٩٥٧

برئاسة السيد مصطفى فاضل وكيل المحكمة ، وبحضور السادة : حسن داود ، ومحمود ابراهيم
اسماعيل ، ومحمود محمد مجاهد ، واحمد زكي كامل المستشارين .

(١)

القضية رقم ١٣٢٣ سنة ٢٦ القضائية :

تلبس . مواد مخدرة . تقديم المتهم المخدر إلى الكونستابل بحض اختياره بعد تظايره بالشراء .
تلبس .

تظاهر الكونستابل والمخبر للتهمة برغبتهما في شراء قطعة الحشيش ليس فيه
ما يفيد التحريض على ارتكاب الجريمة أو خلقها ما دام المتهم قدم المخدر إليهما
بحض إرادته واختياره .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : أحرز جواهر مخدرة (حشيشا) في غير
الأحوال المصحح بها قانونا ، وطلبت إلى غرفة الاتهام إحالته إلى محكمة
الجنايات لمعاقبته بالمواد ١ و ٢ و ٧ و ٣٣ ج و ٣٥ و ٤١ من المرسوم بقانون
رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ والجدول رقم ١ الملحق به ، فأجابتها إلى ذلك ، ومحكمة
جنايات المنصورة قضت بحضورها بمعاقبة المتهم بالأشغال الشاقة المؤبدة وتغريمه
ثلاثة آلاف جنيه ومصادرة المواد المخدرة المضبوطة وغلقت مقهى المتهم
على مصاريفه ، وذلك تطبيقا للواد ١ و ٢ و ٧ و ٣٣ ج و ٣٥ و ٣٨ من المرسوم
بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ لأنه أحرز المخدر بقصد الاتجار .

فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

الحكمة

... وحيث إن حاصل أوجه الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إزدان الطاعن بجرىمة إحراز المخدر : أسس قضاءه على وقائع لا سند لها في الأوراق ، وأخطأ في الاستدلال ، فقد أثبت الحكم أن الطاعن لم يكن يعرف الكونستابل ، مع أن المعرفة مسألة ذاتية لا يصح الجدل فيها بعد إقرار الطاعن بها ، يضاف إلى ذلك أن الحكم إزدان الطاعن تأسيسا على أن مبارحته معها ونداءه على من يدعى (محمد) ثم عودته بعد ذلك بالمخدر كانت لدرة الشبهة ، هو تعليل لا سند له في الأوراق ، ولو صححت رواية الكونستابل ، فإنه هو الذي يتون قد قام بتحرير الطاعن على ارتكاب الجريمة ، ولم يكن بوسع الطاعن أن يدفع عن نفسه معقبات امتناعه عن إجابة طلب الكونستابل ، كما أنه لو كانت الواقعة صحيحة لتعين أن يضبط مع الطاعن مبلغ الخمسة والعشرين قرشا التي قيل إنه قبضها ثمنا للمخدر ، مع أن متحصلات التفتيش الذي جرى عقب ضبطه مباشرة لم تزد على عشرة قروش ، أما وجه الفساد في الاستدلال ، فهو أن المحكمة هالت بوجود التمزق بحجب الطاعن بأنه هو الذي أحدثه ، مع أن أحدا لم ينسب إلى الطاعن أنه غير المعطوف بعد ضبطه ، الأمر الذي لا يصح معه الاستدلال بأنه كان يضع صناديقا به مخدرات في جيبه . هذا إلى أن الحكم قد أخطأ في تطبيق القانون حين اعتبر الجريمة المسندة إلى الطاعن في حالة تلبس ، إذ أن الكونستابل هو الذي خلق تلك الحالة ، وحرض الطاعن على ارتكابها ، وما دامت الجريمة لم تكن في حالة تلبس فإن الإجراءات تكون باطلة هي وما ترتب عليها .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى في قوله " إنها تتحصل في أنه بينما كان الكونستابل الممتاز عبد الحليم سيد أحمد غنيم ويقل مكتب مكافحة المخدرات بالمنصورة حائدا من مأمورية رسمية سرية في يوم ٢ مايو سنة ١٩٥٣ مع الخبيرين محمود الجوهري وعطيه سليمان وهم متخفون في ملابس مدنية ، بدا له الجلوس في مقهى المتهم لتناول القهوة بها والتحرى عن أمره ، فدخل تلك القهوة مع زميله محمود الجوهري وجلس بها ، وانظروا لما يملأه من أن صاحب

المقهى المذكور يتجرى الجواهر المخدرة طلب منه محمود الجرهوى قطعة من الحشيش بعشرين قرشا ، فطالب منه المتهم خمسة قروش أخرى ليحضر له قطعة من حجم معين ، فدفع له من جيبه ثلاثة قروش وأعطاه زميله عبد الحليم غنيم قوشين ، وتجمع للمتهم من ذلك مبلغ خمسة وعشرون قرشا أخذها ونرج من القهوة ثم عاد ومعه لفافة من ورق السلوفان الأبيض وقدمها للكونستابل فأخذها منه وفتحها ، فتبين أن داخلها قطعة من الحشيش ، وعند ذلك بادر إلى القبض على ذلك المتهم وفتشه ، فوجد معه علبة سجائر داخلها خمس لفافات أخرى بها حشيش ، فأجرى ضبطه وافتاده إلى مركز البوليس ، ثم أورد الحكم الأدلة السائغة على ثبوت هذه الواقعة في حق الطاعن ، وهى أدلة من شأنها أن تؤدى إلى مآربه عليها ، وتعرض لدفاعه وفنده بما يبرز اطراحه . لما كان ذلك ، وكان ما قاله الحكم ردا على دفاع الطاعن يدل على أن المحكمة فى حدود سلطتها التقديرية لم تطعن إلى قوله بأنه كان يعرف رجال مكتب المخدرات من قبل ، فاطرحت هذا القول وعولت على أقوال شهود الإثبات ، فكل مناقشة يثيرها الطاعن فى هذا الخصوص ، وفيما يثيره بصدده تزيق جيب معطفه ، وما قالته المحكمة من جواز افتعاله عقب الضبط مباشرة ، تعد مجادلة منه فى الدليل الذى اعتمدت عليه المحكمة ، وهو أمر لا تقبل إثارته أمام محكمة النقض ، وكان قول الطاعن إن الحكم أثبت واقعة لا أصل لها فى الأوراق بذكره أن مبارحته لمقهاه ونداءه على من يدعى (محمد) ثم عودته بالمخدر بعد ذلك كانت لدرء الشبهة ، هو قول لا أصل له فى مدونات الحكم ، وكان تظاهر الكونستابل والخبر للمتهم برغبتهما فى شراء قطعة الحشيش ليس فيه ما يفيد التحريض على ارتكاب الجريمة أو خلقها ، ما دام الثابت من الحكم أن الطاعن قدم المخدر اليهما بمحض إرادته واختياره — لما كان ذلك ، وكان الثابت أن الكونستابل وهو من رجال الضبط القضائى قد قبض على الطاعن بعد أن تبين له أن القطعة التى باعها لياهى حشيش ، فيكون القبض عليه وتفتيشه صحيحين فى القانون على أساس أنه متلبس بجريمة إحراز المخدر ، وللمحكمة أن تعتمد على الدليل المستمد من هذا التفتيش — لما كان كل ما تقدم ، فإن الطاعن يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ٧ من يناير سنة ١٩٥٧

يرئاسة السيد مصطفى فاضل وكيل المحكمة ، وبحضور السادة : حسن داود ، ومحمود ابراهيم
اسماعيل ، ومحمود محمد مجاهد ، وأحمد زكي كامل المستشارين .

(٢)

القضية رقم ١٣٢٥ سنة ٢٦ القضائية :

(أ) حكم . بياناته . السهو عن بيان صناعة المتهم وسنه في الحكم . لا يجب .
(ب) إخفاء أدلة الجريمة . مواد مخدرة . متى يستفيد المتهم من الإخفاء المنصوص عليه
في المادة ١٤٥ عقوبات ؟

١ - السهو عن بيان صناعة المتهم وسنه في الحكم لا يعيبه ما دام ليس هناك
شك في شخصيته وما دام هو لا يدعى أن لسنه تأثيرا في مسئوليته .

٢ - متى كان الحكم قد رد على ما دفعت به المتهم من أنها تستفيد من
الإخفاء المنصوص عليه في المادة ١٤٥ من قانون العقوبات بقوله " إن ما ورد
في المادة ١٤٥ المذكورة لا ينصب إلا على إخفاء أدلة الجريمة ما دامت وسيلة
الإخفاء ليست في ذاتها جريمة معاقب عليها والقانون يعاقب على مجرد إحراز الجواهر
المخدرة إحرازا ماديا مع العلم بأنها مخدرة " فإن هذا الرد يكون صحيحا في القانون .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنة بأنها : حازت مع آخر جواهر مخدرة (حشيشا
وأفيونا) في غير الأحوال المصرح بها قانونا ، وطلبت من غرفة الاتهام إحالتها
إلى محكمة الجنايات لمحاكمتها بالمواد ١ و ٢ و ٣٣ و ٣٥ من القانون رقم ٣٥١
لسنة ١٩٥٢ والجدول رقم ١ الملحق به ، فأمرت بذلك ، ومحكمة جنايات المنيا
قضت حضوريا بمعاينة المتهم بالأشغال الشاقة المؤبدة وتغريمها ثلاثة آلاف

جنيه ومصادرة المواد المخدرة والكيس ومحتوياته والجلباب الحريرى والعباءة المعدنية المضبوطة وذلك تطبيقا لمواد الاتهام المطلوب محاكمتها بها . فطعنت المحكوم عليها في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

الحكمة

وحيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه شابه البطلان لخلوه من بيان صناعة الطاعة وسنها ، كما أخطأ في تطبيق القانون وجاء مهييا بفساد الاستدلال والقصور ، ذلك بأن المحكمة بعد أن استبعدت الدليل المستمد من تفتيش منزل الطاعة قضت بالإدانة بناء على اعترافها ، دون أن تستظهر فرضها من هذا الاعتراف ، ولم تلق بالآلا إلى الاضطراب البادى فيه ، وأنه إن صح أن يكون لاعترافها هذا قيمة ، فهو لم يعد أن يكون بينة على الزوج لا اعترافا من الزوجة على نفسها ، وقد دفع الحاضر عن الطاعة بأنها تستفيد من نص المادة ١٤٥ من قانون العقوبات ، غير أن الحكم رد على هذا الدفع ردا قاصرا ، وفضلا عن ذلك فإن المحكمة لم تلتزم حدود الاعتراف الذى قالت الزوجة فيه إن المخدر الذى ضبط فى حيازتها لزوجها ، وأنه يستعمله ، بل قضت بالعقوبة المغلظة المفترضة أنها تتجر فيه دون أن تدم رأيا بما يبرره .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر فيه العناصر القانونية للجريمة إحراز المخدرات التى دان الطاعة بها ، وأورد على ثبوتها فى حقها أدلة من شأنها أن تؤدى إلى ما رتب عليها ، ولما كان السهو عن بيان صناعة المتهم وسنه فى الحكم لا يعيبه ما دام ليس هناك شك فى شخصيته ، ومادام هو لا يدعى أن لسنه تأثيرا فى مسئوليته . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد أثبت أن اعتراف المتهم (الطاعة) قد صدر منها طوعا واختيارا وبعبدا عن محيط التفتيش الباطل ، وأن التهمة ثابتة قبلها "من اعترافها فى تحقيق النيابة بإحرازها للمخدرات ، وأنها تعلم بأنها مخدرات . هذا الاعتراف الذى تأيد بما ظهر من وجود آثار حشيش بجيب الجلباب الذى كانت ترتديه ، وتأيد بما شهدت به فوزية اسماعيل مبارك من أن المتهم الثانية زينب كانت تحمل المخدر فى جيب جلبابها المذكور ،

وما ثبت من تقرير المعمل الكيماوى أن المخدرات التى اعترفت المتهمة الثانية بحيازتها هي أفيون وحشيش "ولما كانت المحكمة قد بنت حكمها بالإدانة على اعتراف المتهمة اعترافا صريحا ، مؤيدا بأدلة أخرى استخلصتها من التحقيقات ، واعتبرت هذا الاعتراف دليلا قائما بذاته لا شأن له بإجراءات التفتيش الباطلة ، فإنها تكون على حق فى الاستدلال به فى ثبوت التهمة على المتهمة وإدانتها بناء عليه . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد رد على ما دفعت به الطاعنة من أنها تستفيد من الاعفاء المنصوص عليه فى المادة ١٤٥ من قانون العقوبات بقوله "لأنه ليس للتهمة الثانية الاحتجاج بالمادة ١٤٥ من قانون العقوبات بزعم أنها مسلوكة الإرادة أمام زوجها ما دام أن لها فى الجريمة عملا ماديا مستقلا عن زوجها وهو حيازتها للمخدر ، وأن ما ورد فى المادة ١٤٥ المذكورة لا ينصب إلا على إخفاء أدلة الجريمة مادامت وسيلة الإخفاء ليست فى ذاتها جريمة معاقبا عليها ، والقانون يعاقب على مجرد إحراز الجواهر المخدرة إحراز ماديا مع العلم بأنها مخدر " ولما كان هذا الرد صحيحا فى القانون ، وكان الحكم قد أثبت أن الزوج لم يكن موجودا فى المنزل الذى وجدت فيه المخدرات ، وأنه مغاضب لزوجته لاعتزامه الزواج بغيرها ، وكان غائبا عن منزلها من قبل الحادث بعدة أيام ، وأن زوجته أيدته فى أقواله ، وانتهى الحكم من ذلك بحق إلى اعتبارها هى صاحبة المخدرات المضبوطة بناء على اعترافها الذى سلف بيانه - لما كان ذلك وكان مجرد إحراز المادة المخدرة يستوجب توقيع العقوبة المنصوص عليها فى المادة ٣٣ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ ، دون حاجة لثبوت الاتجار بها وكان مناط تطبيق العقوبة المخففة المنصوص عليها فى المادة ٣٤ من هذا المرسوم أن يثبت للحكمة أن الإحراز لم يكن إلا بقصد التعاطى أو الاستعمال الشخصى ، ولما كانت الطاعنة لم تقدم دليلا على أنها تحرز المخدرات المضبوطة معها لهذا الغرض ، ولم تر المحكمة فى وقائع الدعوى ما يفيد توافر هذا القصد الخاص ، فإن مجادلة الطاعنة فى هذا الشأن لا يكون لها عمل - لما كان ذلك كله ، فإن الطعن برمته لا يكون مقبولا .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ٧ من يناير سنة ١٩٥٧

برئاسة السيد مصطفى فاضل وكيل المحكمة ، وبحضور السادة : حسن داود ، ومحمود
ابراهيم اسماعيل ، ومحمد محمد حسين ، واحمد زكي كامل المستشارين .

(٣)

القضية رقم ١٣٣٨ سنة ٢٦ القضائية :

- (أ) أمر حفظ . نيابة عامة . الأمر الصادر من النيابة بأن لا وجه لإقامة الدعوى في مواد
الجنائيات . شروطه . وجود مذكرة محررة برأى وكيل النيابة المحقق يقترح فيها إصدار
الأمر بأن لا وجه لإقامة الدعوى . لا ينفي .
- (ب) تزوير أوراق رسمية . قرعة عسكرية . الإخطارات الخاصة بالإعفاءات من القرعة
العسكرية السابقة على صدور القانون رقم ٥٠٥ سنة ١٩٥٥ . عدم زوال الصفة
الرسمية منها .
- (ج) تزوير أوراق رسمية . وضع أسماء مزورة على سواد الإخطارات الموقع عليها بإمضاء
الموظف المختص بعد محو الأسماء الصحيحة . اعتباره تغييراً للصفة في محرر رسمي .
- (د) تزوير أوراق رسمية . اصطلاح ورقة رسمية والتوقيع عليها بإمضاء مزور للموظف
المختص بمحرر الورقة . اعتباره تزويراً في ورقة رسمية .
- (هـ) نقض . المصلحة في الطعن ، انعدام المصلحة في النفي على الحكم متى كان متعلقاً
بغير الطاعن .

١ - يجب في الأمر الصادر بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى في مواد
الجنائيات أن يكون صريحاً ومدوناً ولا يغنى عنه أن يوجد ضمن أوراق الدعوى
مذكرة محررة برأى وكيل النيابة المحقق يقترح فيها على رئيس النيابة إصدار الأمر
بأن لا وجه لإقامة الدعوى اكتفاء بالجزاء الإداري .

٢ - إن المادة ٧٧ من القانون ٥٠٥ سنة ١٩٥٥ أبقى الإعفاءات
من القرعة العسكرية السابقة على صدوره قائمة ولا تزول الصفة الرسمية
عن الإخطارات الخاصة بها .

٣ — متى كان الغائب بالحكم أن الأسماء المزورة التي وضعت على صور الإخطارات الموقعة عليها بامضاء الموظف المختص قد أضيفت على هذه الصور بعد نحو الأسماء الصحيحة التي كانت مدونة بها بحيث يفهم المطلع على الصورة أن هذه الأسماء موجودة بأصل الإخطار فإنه يعتبر تغييرا للحقيقة في محرر رسمي بنحو وإضافة كلمات ، وتحقيق به جريمة التزوير .

٤ — مجرد اصطناع ورقة رسمية والتوقيع عليها بامضاء مزور للموظف المختص بتحرير الورقة هو تزوير معاقب عليه ، وذلك على أساس أن تغيير الحقيقة في هذه الحالة يكون بنسبتها زورا إلى الموظف الذي قلده توقيع .

٥ — لا مصلحة لاتهم فيما ينص على الحكم متى كان ذلك متعلقا بغيره من المتهمين ولا يمس حقه .

التوقيعات

اتهمت النيابة العامة ١ — صبيحى رزق الله خالى (الطامن) و ٢ — أحمد عبد صدق و ٣ — عزيز انتاغو يوسف بأنهم أولا : اشتركوا مع مجهول بطريق التحريض والاتفاق والمساعدة فى ارتكاب تزوير فى دفاتر وسجلات أوراق أميرية هى إخطارات إعفاء على محمد جابر وآخرين من التجنيد على النموذج رقم ٤٥ قرصة ودفاتر وسجلات إدارة التجنيد بأن اتفقوا فيما بينهم على ارتكاب هذه الجريمة وحرضوه "دأى المجهول" على ارتكابها وساعده فى الأعمال المجهزة والمسهلة لها ، بأن قدموا له هذه الأوراق الأميرية ، ف وقعت الجريمة بناء على ذلك وعلى الوجه الآتى :
"١" اصطناع إخطارات إعفاء من التجنيد وهمية لكل من على محمد جابر ومحيى الدين منشاوى وعلى محمد عوض محمد وعبد الصمد منشاوى محمد عبد الحميد وحسين محمد حسين عبد القوى وطه عبد الحميد عجيلة على حميس وعبد الرازق الحميد عجيل حميس "ب" : التغيير فى إخطارات إعفاء من التجنيد صحيحة ووضع أسماء أشخاص آخرين مزورة لكل من على محمد رزق جابر وفوزى محمد أبو زيد سليم وطه محمد أبو زيد سليم وعطيه عبد الستار صقر عايوة وراشد عبد الرازق عمارة

جبريل ومجد احمد ابراهيم على الجبل وحسين مجد عفيفى والسيد عطيه حسين الحسينى
ومجد عبدالمقصود الحسينى وحيدة حمودة مجد عطا الله وحامد محمود بهنسى الضيعى
وجمال الدين مجد حسن ومحمود عبد السلام مجد حسن أبو حسن و مجد شعبان
أبو وردة وعبد الجواد أبو زيد يحيى وحافظ فرج الله هليل طه جبريل وبهيجان
عبد الرحمن العفيفى و "ح" التأشير فى دفاتر المجالس والسجلات الطبية الخاصة
بإدارة التجنيد سالفه الذكر بما يفيد إعفاء المذكورين بمقتضى هذه الإخطارات .
وثانيا : استعملوا أوراقا أميرية مزورة هى إخطارات الإعفاء من التجنيد سالفه
الذكر بأن أرسلت من إدارة التجنيد إلى مأمورية كفر الشيخ لتنفيذها مع علمهم
بتزويرها . وطلب من غرفة الاتهام إحالتهم إلى محكمة جنايات القاهرة لمحاكمتهم
بالمواد ١/٤٠ و ٢ و ٣ و ٤١ و ٢١١ و ٢١٢ و ٢١٤ من قانون العقوبات ، فأمرت
الغرفة بذلك ، وأمام المحكمة المذكورة دفع الحاضر مع المتهم الاول بالدفع الاتية
أولا : بطلان أمر الإحالة . وثانيا : زوال صفة الرسمية لإخطارات الإعفاء
وانعدام الجرمية طبقا لذلك على أثر صدور القانونين رقمى ١٤٠ لسنة ١٩٤٧
و ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ . وثالثا : أن جريمة التزوير لا وجود لها بعد أن ثبت
أن جميع إخطارات الإعفاء عدا القليل منها كانت عبارة عن صور ينقصها التوقيع
البدوى لمدير إدارة التجنيد وموظفيها ، وذلك حسب رأى الفقهاء . ورابعا :
الأفعال المنسوبة لموكله إن صحت فتندرج تحت نص المادة ٦٦ من القانون
٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ وهو القانون الخاص بالتجنيد ولا شأن له بأحكام قانون
العقوبات وبعد أن أنهت سماعها قضت فى ٢٤ من أبريل سنة ١٩٥٦ بحضور
للأول والثانى وضيابيا للثالث أولا بمعاينة صبحى رزق الله خالى بالحبس مع الشغل
لمدة سنة واحدة تطبيقا للمواد ١/٤٠ و ٢ و ٣ و ٤١ و ٢١١ و ٢١٢ و ٢١٤ و ٢/٣٢
من قانون العقوبات . وثانيا : براءة أحمد مجد صدق وعزيز انتاغو يوسف بما
أسند إليهما عملا بالمادتين ١/٣٠٤ و ١/٣٨١ من قانون الاجراءات الجنائية .
فقرر الوكيل عن الطاعن بالطعن على الحكم المذكور بطريق النقض ... الخ .

الحكمة

... وحيث إن مبنى الوجه الأول من الطعن هو أن الحكم المطعون فيه يني على إجراء باطل ، إذ رفض الدفع ببطلان الأمر الصادر من المحامي العام بإحالة القضية إلى غرفة الاتهام والمؤسس على أن هذا الأمر خالف حكم المادة ٢١١ من قانون الإجراءات الجنائية لصدوره بعد مضي مدة أكثر من ثلاثة شهور على تاريخ المذكرة التي حررها وكيل النيابة المحقق ، وانتهى فيها بناء على الأسباب التي أوجعها بها إلى عدم وجود وجه لإقامة الدعوى العمومية اكتفاء بالجزاء الإداري ، وهو القرار الذي نفذ فعلا في أول ديسمبر سنة ١٩٥٣ بمجازاة الطاعن بفصله عن وظيفته .

وحيث إن الحكم المطعون فيه تعرض لدفاع الطاعن في قوله "وحيث إنه من الدفع الأول فإنه مع التسليم بأن وكيل النيابة الجزئية الذي باشر التحقيق في هذه القضية كان قد وقع مذكرة رأى فيها الاكتفاء بالجزاء الإداري ، فإن هذا لا يمكن اعتباره بمثابة أمر بحفظ الدعوى الجنائية ، لأنه فضلا عن أن هذا الرأي خاضع لتقدير رؤسائه ، ومن حقهم إطراده وعدم الأخذ به ، فإن جريمة التزوير في الأوراق الرسمية من الجنائيات التي لا يملك وكيل النيابة الجزئية أن يتصرف فيها ، كما وأنه من غير الجائز قانونا الافتراض بأن قرارا بالحفظ قد صدر من رئيس النيابة مع خلو الأوراق من مثل هذا القرار" . ولما كان ما أورده الحكم صحيحا في القانون ، وكانت الفقرة الثانية من المادة ٢٠٩ من قانون الإجراءات الجنائية صريحة في أن "يكون صدور الأمر بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى الجنائية في مواد الجنائيات من رئيس النيابة العامة أو من يقوم مقامه" وكان يجب في هذا الأمر أن يكون صريحا ومدونا ولا يفتى عنه أن يوجد ضمن أوراق الدعوى مذكرة محررة برأى وكيل النيابة المحقق يقترح فيها على رئيس النيابة إصدار الأمر بأن لا وجه لإقامة الدعوى العمومية اكتفاء بالجزاء الإداري . لما كان ذلك ، فإن هذا الوجه من الطعن لا يكون له محل .

وحيث إن مبنى الشق الأول من الوجه الثانى من الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إخطأ فى تطبيق القانون ، إذ رفض الدفع بزوال الصفة الرسمية عن إخطارات الإعفاء موضوع جريمة التزوير والمؤسس على أن القانون ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ ألغى الاعفاء من القرعة العسكرية إلغاء تاماً ، فزالت عن هذه الإخطارات صفتها الرسمية وانهدم بذلك أساس جريمة التزوير ، وهو ما كان يتعين معه الحكم ببراءة الطاعن لأنه القانون الأصلح لتتهم حتى ولو كانت هذه الجريمة قائمة بالفعل وقت ارتكابها .

وحيث إن هذا الدفع مردود بأن المادة ٧٧ من القانون ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ صريحة فى أن "لا تسرى أحكام هذا القانون على كل من سبق إعفاؤه أو استثنائه نهائياً من الخدمة العسكرية لأى سبب كان" وبذا تبقى الإعفاءات السابقة على صدوره قائمة ، ولا تزول الصفة الرسمية عن الإخطارات الخاصة بها ، ومن ثم فلا يكون لهذا الشق من الطعن محل .

وحيث إن مبنى الشق الثانى من هذا الوجه هو أن الحكم المطعون فيه أخطأ فى تطبيق القانون ، إذ رفض ما طلبه الدفاع عن الطاعن احتياطياً من أن طبق فى حقه عقوبة الخدمة المنصوص عليها فى المادة ٦٦ من القانون ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ وهى التى تنص على أن " يعاقب بالحبس وبغرامة لا تزيد على مائتى جنيه كل من جنب أو حاول تجنيد فرد الخدمة الإلزامية أو تأجيل تجنيده بغير حق ، سواء بإخفال إدراج اسمه فى الكشوف أو حذفه منها أو إضافته إليها بدون حق أو بإحداث إصابات أو المساهمة على ذلك أو بالأدلاء ببيانات كاذبة أو بالتسعى أمام أحد المكلفين بتنفيذ أحكام هذا القانون باسم شخص آخر أو بغير ذلك من الطرق " وقول الحكم بأن حكم المادة ٦٦ سالف الذكر قاصر على من يتلاعب فى كشوف القرعة مردود عليه بأن هذه المادة أوردت على سبيل التمثيل لا الحصر وسائل أخرى خلاف وسيلة التلاعب بالكشوف ، الأمر الذى يبين منه أن حكمها يمتد إلى أية وسيلة تستخدم لتجنيد أو محاولة تجنيد فرد الخدمة العسكرية ، ويشمل كل من يرتكب هذه الجريمة ولو كان موظفاً عموماً .

وحيث إنه لا جدوى للطاعن مما يشيره من جدل حول ما يدهيه من خطأ الحكم في اعتبار الواقعة جنائية تزوير في أوراق رسمية بدلا من اعتبارها جنحة منطبقة على المادة ٦٦ من القانون ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ ، لأن عقوبة الحبس التي قضى بها عليه مقررة في القانون لهذه الجريمة الأخيرة ، مما يستوجب رفض هذا الشق من وجه الطعن تطبيقا لحكم المادة ٤٣٣ من قانون الإجراءات الجنائية .

وحيث إن مبنى الوجه الثالث من الطعن هو أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأن التزوير في صور الاخطارات المنقولة عن الأصل بالكربون لا يكون جريمة يعاقب عليها القانون ، لأنها صور لاخطارات صحيحة قديمة ومتركة بغير تحفظ ، وليس عليها توقيعات باليد ، أما عما ذكره الحكم من أن هذا الدفع لا جدوى للطاعن منه لوجود إخطارات أخرى حصل التزوير فيها بطريق الاصطناع ، فهو مردود عليه بأن هذه الاخطارات المصطنعة لم تكتب بخط الطاعن ، فهي غير متصلة به ولا تصلح دليلا عليه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه تعرض لدفاع الطاعن وفنده في قوله "وحيث إنه عن الدفع الثالث وهو لا يخرج عما هو وارد في الطعن ، فإن رأى الفقهي المعول عليه هو أن جنائية التزوير يجوز أن تقع على صورة العقد الرسمي ، كما لا يجوز أن تقع على أصله وتفرعا على ذلك فإن التغييرات التي حدثت في البيانات التي كانت مدونة في الصور الصحيحة لبعض إخطارات الإعفاء قد تمت بها جريمة التزوير ، طالما أنها كانت تحمل توقيعات الموظفين العموميين المطابقة لمثيلاتها على أصول هذه الاخطارات ، لأن التوقيعات جميعها انطبقت على الأصل والصورة بواسطة استعمال ورقة الكربون من يد الموظف المختص ، فلا يوجد أى فارق بين توقيع الأصل وتوقيع الصورة ، ومع ذلك فإن الدفاع يعترف بأن الأمر لم يقتصر على تغيير البيانات في بعض صور الاخطارات ، بل وقع التزوير بطريقة اصطناع اخطارات مزورة أعطى لها شكل الإخطارات الصحيحة ووضعت عليها إمضاءات نسبت زورا إلى مدير إدارة التجنيد

وبعض موظفيها ، فلم تعد جدوى من التمسك بهذا الدفع " لما كان ذلك ، وكان ما أورده الحكم صحيحا في القانون ، وله أصله الثابت في الأوراق ، وكان الثابت بمدونات الحكم أن الأسماء المزورة التي وضعت على الإخطارات الموقع عليها بامضاء الموظف المختص قد أضيفت على هذه الصور بعد نحو الأسماء الصحيحة التي كانت مدونة بها ، بحيث يفهم المطلع على الصورة أن هذه الأسماء موجودة بأصل الأخطار مما يعتبر تغييرا للحقيقة في محرر رسمي بحو وإضافة كلمات ، وتحقيق به جريمة التزوير ، وكان مجرد اصطناع ورقة رسمية والتوقيع عليها بامضاء مزور للموظف المختص بتحرير الورقة هو تزوير معاقب عليه ، وذلك على أساس أن تغيير الحقيقة في هذه الحالة يكون بنسبتها زورا إلى الموظف الذي قلد توقيعه — لما كان ما تقدم ، وكان الجدل في اتصال الطاعن بهذه الإخطارات المزورة بطريق الاصطناع لا يعدو أن يكون جدلا في موضوع الدعوى وتقدير الأدلة فيها مما لا تقبل إثارته أمام محكمة النقض ، فإن هذا الوجه من الطعن لا يكون له محل .

وحيث إن مبنى الوجه الرابع من الطعن هو أن الحكم المطعون فيه شابه قصور في التسييب ، إذ قضت المحكمة ببراءة المتهمين الثاني والثالث من غير أن توضح كيف وقع التزوير في دفاتر السجلات الطبية التي لا يمكن لغير المتهم الثاني أن يحرق فيها ، ومن غير أن تكشف أيضا عن كان يقوم بتنفيذ الأوراق المزورة ، وهي الجريمة التي كانت مسندة للمتهم الثالث ، وهو قصور يعيب الحكم ويستوجب نقضه ، لأن فعل التزوير المسادى بقي عالقا من غير أن يلسب لشخص معين ، ولأن الإخطارات المزورة لا يمكن أن تأخذ سيرها لتحقيق الغرض من تزويرها إلا باشتراك المتهم الثالث ، وهو الذي كان يقوم بتنفيذ الأوراق المزورة في كفر الشيخ .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر فيه أركان الجريمة اللتين دان الطاعن بهما واستند في ذلك إلى الأدلة التي أوردها والتي من شأنها أن تؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها ، وذلك في قوله "وحيث إنه

يبين من ذلك أن الاعتراف الذي صدر من المتهم الأول (الطاعن) في التحقيق الإداري لا شائبة فيه ، وأن قرائن الحال جميعها تؤيد صحته وتدعو إلى التعويل عليه وإلى مساءلة هذا المتهم على أساسه . وحيث إنه قد ثبت من تقرير قسم أبحاث التزوير والتزييف أن جميع إخطارات الإغفاء المزورة ، وكذا جميع البيانات المطابقة لها والتي رصدت بالسجلات الطبية قد كتبت جميعها من شخص واحد غير المتهم الأول (الطاعن) ولم يكشف التحقيق عن هذا الفاعل ، ومع قيام الأدلة السابق إيضاحها قبل المتهم المذكور وهي قاطعة في اشتراكه مع هذا الفاعل بتقديم صور الإخطارات التي بحيت منها الأسماء الحقيقية ووضعت بدلا منها أسماء مزورة وتقديم البيانات اللازمة لتكملة هذه الإخطارات المزورة واستيفائها من حيث مواعيد طلبات التجنيد وخلافها ، فيتمين مساءلته عن جريمة الاشتراك في أفعال التزوير وعن جريمة استعمال هذه الإخطارات المزورة " لما كان ذلك ، وكان الحكم إذ استخلص اشتراك الطاعن مع الفاعل المجهول في ارتكاب جريمة التزوير في إخطارات الإغفاء ، وارتكابه لجريمة استعمال هذه الإخطارات المزورة مع علمه بتزويرها قد أورد أدلة سائغة في العقل والمنطق من شأنها أن تؤدي إلى ما انتهى إليه ، وكان لا مصلحة للطاعن فيما ينشأه على الحكم من أنه لم يكشف عن ارتكاب الأفعال التي اسندتها النيابة العامة للمتهمين الثاني والثالث عندما قضت ببراءتهما ، لأن ذلك يتعلق بغيره من المتهمين ولا يمس حقه . لما كان ما تقدم ، فإن هذا الوجه من الطعن لا يكون له محل .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضحا .

جلسة ٧ من يناير سنة ١٩٥٧

برئاسة السيد مصطفى فاضل وكيل المحلة ، وبحضور السادة : حسن داود ، ومحمود ابراهيم
اسماعيل ومحمد محمد حسنين ، والسيد أحمد حفيظ المستشارين .

(٤)

القضية رقم ١٣٤٠ سنة ٢٦ القضائية :

إصابة خطأ . ركن الخطأ . تقدير السرعة التي تصاح أماما للمسئولية الجنائية في جرائم القتل
والإصابة الخطأ . موضوع .

السرعة التي تعتبر خطرا على حياة الجمهور وتصلح أساسا للمسئولية في جرائم القتل
والإصابة بالإهمال إنما يخضع تقديرها بحسب الظروف المحيطة بالحادثة ،
والفصل في ذلك هو فصل في مسألة موضوعية .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه تسبب بغير قصد ولا تعمد في قتل عفت
أمين جميعه ، وكان ذلك ناشئا عن إهماله وعدم احتياظه بأن قاد سيارة بحالة
ينجم عنها الخطر ، فأصيب المجنى عليه بالإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي والتي
أودت بحياته ، وطلبت عقابه بالمادة ٢٣٨ من قانون العقوبات . وادعى
بحق مدني أمين جميعه والد المجنى عليه وطلب الحكم له قبل المتهم بمبلغ
ألف جنيه على سبيل التعويض مع المصاريف وأتعاب المحاماة . ومحكمة مركز
طنطا الجزئية قضت بحضور يا عملا بمادة الاتهام سالفة الذكر بتفريم المتهم
مائة جنيه وإلزامه بأن يدفع للدعي بالحقوق المدنية ثلاثمائة جنيه والمصاريف
المدنية المناسبة وألزمت المدعي بالحق المدني بباقي المصاريف المدنية ، وأمرت
بالمقاصة في أتعاب المحاماة فاستأنف المحكوم عليه هذا الحكم طالبا إلغاءه وبرأته
مما ذهب إليه ورفض الدعوى المدنية قبضه ، كما استأنفه المدعي بالحقوق

المدنية طالبا القضاء له بما طلبه من تعويض ، ومحكمة طنطا الابتدائية نظرت
هذين الاستئنافين وقضت بحضوريا بتأييد الحكم المستأنف وألزمت كلا
من المتهم والمدعى مدنيا بمصاريفه المدنية الاستئنافية . فطعن الطاعن على هذا
الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... وحيث إن الطاعن يبنى طعنه على أن الحكم المطعون فيه مشوب بالقصور
والخطأ في الاستدلال ، ذلك بأنه دان الطاعن بجرime القتل الخطأ دون التدليل
بما يكفي لاستظهار خطئه وإهماله ، كما اعتمد على شهادة الشاهد محمد الشريفي
عبدالرحمن ، مع أن أقواله صريحة في أنه لم ير الحادث وإنما سمع دوى الفرامل
فلا حيرة بعدوله بعد ذلك ولا بما ذكره في أقواله من أن سرعة السيارة
عندما وقع الحادث بلغت ستين كيلومترا في الساعة ، كذلك لم يتحدث المحكمة
عما وجده مفتش السيارات من آثار التطبيق في الرفراف الخلفي الأيمن ، وهو
ما يؤيد دفاع الطاعن من أن المجنى عليه خرج بغاة أمام السيارة ليحبر الطريق
فاضطدم برفرافها الخلفي ، الأمر الذي كان يوجب أن يبين الحكم ظروف
الحادث ، وهل كان في إمكان المتهم رؤية المجنى عليه لينبهه بإطلاق بوق
السيارة ، ويضيف الطاعن إلى ما تقدم قوله إن ما استخلصته المحكمة من أن
السيارة كانت بسرعة كبيرة ولم ينبه قائدها المسارة باستعمال جهاز التنبيه
كان استخلاصا غير مبالغ ، إذ لم يشهد أحد بأن السيارة كانت بسرعة ،
كما أغفل الحكم بيان علاقة السببية بين خطأ المتهم وإصابة المجنى عليه ، وأخيرا
فإن المحكمة استدلّت على سرعة السيارة بوجود أثر فرملة في مكان الحادث امتد
إلى مسافة ثمانية عشر مترا ، مع أن هذا الأثر لم يوجد إلا بعد مرور أربعة
أيام على حصول الواقعة ، ولا يعقل أن يبقى أثر الفرامل على طريق مطروق
مثل هذه المدة ، ولا سيما أن المعاينة الأولى ثبت منها أن هذا الأثر لم يتجاوز
الثلاثة أمتار طولا .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر فيه العناصر القانونية لجريمة القتل الخطأ التي دان الطاعن بها ، وقال في هذا البيان " إن الذي تستخلصه المحكمة من اطلاعها على أوراق الدعوى والتحقيقات التي تمت فيها أن المتهم كان يقود سيارته بسرعة كبيرة في الطريق الزراعي الموصل بين طنطا وكفر الشيخ عند مروره بجانب مساكن قرية خافة غير معنى بتنبيه المارة والقادمين من الطرق الجانبية بإطلاق النفير ، وأن المجنى عليه كان وقتئذ يسير سيرا عاديا بالطريق ، فصدمه المتهم بمقدم سيارته وقذفه أمامه مسافة ثلاثة أمتار فأحدث به الإصابات الميمنة بالتقرير الطبي والتي نقل بسببها إلى المستشفى وتوفي من جرائها " ولما كان الواضح من هذا الذي قالته المحكمة أنها عذبت ببيان ركن الخطأ ورابطة السببية بين هذا الخطأ ووفاة المجنى عليه — لما كان ذلك ، وكان الحكم قد أخذ برواية الشاهد محمد الشربيني عبد الرحمن في محضر ضبط الواقعة من أن المتهم كان يقود سيارته عند وقوع الحادث بسرعة كبيرة ، ولم يستعمل جهاز التنبيه في أثناء سيره ، وكان في إمكانه مفاداة الحادث لو تمهل ، ورد الحكم على ما أثاره الدفاع من تضارب أقوال هذا الشاهد وأنه لم ير الحادثة وإنما حضر بعد وقوعها . رد الحكم على ذلك بقوله " إن المحكمة لا ترى في أقوال هذا الشاهد التي أدلى بها في البوليس ثمة تناقضا يدعو إلى إهدارها أو طردها ، ذلك أن قوله في بدء التحقيقات إنه كان بمحطة البنزين عند سماحه دوى فرملة السيارة لا يعني أنه لم يشاهد الحادث ، وهو بهذه المحطة التي تشرف على الطريق الزراعي الذي ارتكب به الحادث وأن يرى كيفية اقتراف المتهم لجريمته ، ومن ثم فإن هذا القول منه لا يتعارض مع ما ذكره بعد ذلك في التحقيقات من تصوير للحالة التي كان عليها المتهم والمجنى عليه وقت وقوع الجريمة خاصة وأن شهادته قد اتسمت بالتفصيل والتحديد مما يسبغ عليها الثقة ويدعو للاقتناع بها " ولما كان الحكم قد تناول ما ورد بأقوال الشاهد الأخرى وقال إن المحكمة لا تطمئن لهذه الأقوال المتأخرة — لما كان ذلك ، وكان لمحكمة الموضوع أن تعتمد في حكمها على قول الشاهد في محضر ضبط الواقعة ولو خالف ما شهد به بعد ذلك في التحقيق أو أمامها بالجلسة ، إذ الأمر في ذلك هو من شأنها وحدها

ومرجعه إلى اطمئنانها لما تأخذه ، ولما كان الحكم قد اعتمد في ثبوت الاسراع بالسيارة على ما قرره الشاهد المذكور ، وبما جاء في المعاينة الأولى التي أجراها البوليس يوم الحادث ، والتي ظهر منها وجود آثار الفرامل بطول ثلاثة أمتار على منتصف الطريق ، وقال إن سماع الشهود دويًا شديدًا لفرملة السيارة فيه دلالة على سرعتها ، وكانت المحكمة لم تعمل في حكمها — خلافا لما يزعمه الطاعن — على آثار الفرامل التي شوهدت في المعاينة الثانية والتي يبالغ طولها ثمانية عشر مترا — لما كان ذلك ، وكانت المصرة التي تعتبر خطرا على حياة الجمهور وتصلح أساسا للمسؤولية في جرائم القتل والإصابة بالإهمال إنما يختلف تقديرها بحسب الظروف المحيطة بالحادثة ، وكان الفصل في ذلك هو فصل في مسألة موضوعية ، وكان ما استندت به المحكمة على اسراع المتهم بالسيارة يسوغ لها ما انتهت إليه في هذا الصدد ، فإنه لا يجوز المجادلة في ذلك أمام محكمة النقض — لما كان ذلك ، وكانت المحكمة قد عرضت لدفاع المتهم وفندته للأسباب العديدة السائغة التي ذكرتها ، ولم تصدقه فيما قاله من أن المجنى عليه أصيب من اصطدامه من الرقبة الأيسر الخلفي ، واستندت في تفنيد هذا الدفاع إلى شهادة الشهود الذين ذهبوا فور الحادث إلى مكانه ، وإلى الآثار المتعددة التي أثبت المهندس الفني للسيارات وجودها بمقدم السيارة — لما كان ذلك جميعه ، فإن ما يثيره الطاعن لا يكون سديدا .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ٧ من يناير سنة ١٩٥٧

برئاسة السيد مصطفى فاضل وكيل المحكمة ، وبحضور السادة : حسن داود ، ومحمود ابراهيم
اسماعيل ، ومحمد محمد حسنين ، واحمد زكي كامل المستشارين .

(٥)

القضية رقم ١٣٤٥ سنة ٢٦ القضائية :

أسباب الإباحة ومواقع العقاب . دفاع شرعى . حكم "تسيب معيب" . إدانة المتهم دون
رد على ما دفع به من أنه كان فى حالة دفاع شرعى عن نفسه . قصور .

متى كان الحكم قد أثبت أن المتهم عند ضبطه كان مصابا ثم قضى بإدائته
دون أن يرد على ما دفع به من أنه كان فى حالة دفاع شرعى عن نفسه ، وهو
من الدفوع الجوهرية ، فإنه يكون قاصرا قصورا يعيبه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن : بأنه شرع فى قتل فؤاد أحمد شريف بأن طعننه فى
جسمه بمطوأة عدة طعنات نفذت إلى التجويف الصدرى فاصدا قتله ، وأحدث
مابه من الإصابات الممينة بالتقرير الطبى وقد أوقف أثر الجريمة لسبب لادخل لإرادة
المتهم فيه وهو تدارك المجنى عليه بالعلاج ، وطلبت إلى غرفة الاتهام أن تحيله
إلى محكمة الجنايات لمحاكمته بمقتضى المواد ٤٥ و ٤٦ و ١/٢٣٤ من قانون
العقوبات فقررت بذلك . ومحكمة جنايات المنصورة قضت حضوريا عملا
بمواد الاتهام المطلوب محاكمته بها مع المواد ١٧ و ٥٥ و ٥٦ من قانون العقوبات
بمعاقبة المتهم بالحبس مع الشغل لمدة ستة شهور وأمرت بوقف تنفيذ العقوبة
لمدة ٣ سنوات تبدأ من اليوم . فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق
النقض ... الخ .

المحكمة

... وحيث إن الطاعن يبنى طعنه على أن المحكمة حكمت عليه بالعقوبة ، مع أنه أصيب في نفس الحادث إذ اعتدى عليه المبنى عليه واثنان آخران ، وأصيب من جراء هذا الاعتداء بعامة مستديمة في عينه اليمنى أفقدته إبصارها وقد تمسك أمام المحكمة بأنه كان في حالة دفاع شرعى عن نفسه ، فلم تلتفت المحكمة لهذا الدفاع الجوهرى أو ترد عليه .

وحيث إن الدعوى العمومية رفعت على الطاعن وآخر لأن أولهما شرع في قتل فؤاد أحمد شريف عمدا بأن طعنه بمطواه في صدره ، ولأن هذا الأخير ضرب حسن على إبراهيم (الطاعن) فأحدث به إصابة نشأت عنها عاهة مستديمة هي فقد إبصار العين اليمنى ، ولما كان يبين من الاطلاع على محضر الجلسة أن الطاعن دفع بلسان محاميه أنه كان في حالة دفاع شرعى عن نفسه ، وأثبت الحكم فيما أثبتته من وقائع الدعوى أن المتهم (الطاعن) عند الضبط كان مصابا ، ثم قضى بإدائته دون أن يرد على ما دفع به من أنه كان في حالة دفاع شرعى عن نفسه ، وهو من الدفوع الجوهرية التى كان يجب على المحكمة أن ترد عليها — لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قاصرا قصورا يعيبه ويستوجب نقضه .

جلسة ١٤ من يناير سنة ١٩٥٧

برئاسة السيد حسن دارد المستشار، وبحضور السادة: محمود ابراهيم اسماعيل، ومحمود محمد مجاهد،
ومحمد محمد حسنين، وفهيم يسى الجندى المستشارين .

(٦)

القضية رقم ١٣٤٦ سنة ٢٦ القضائية :

عمل . التحكيم في منازعات العمل . قوة الأمر المقضى . اعتبار قرار التحكيم بمثابة حكم انتهاى .
المرسوم بقانون رقم ٣١٨ سنة ١٩٥٢ .

قرار التحكيم الصادر وفقا لأحكام المادة ١٦ من المرسوم بقانون رقم ٣١٨
سنة ١٩٥٢ في شأن التوفيق والتحكيم ، هو بمثابة حكم انتهاى له قوة الأحكام
الانتهائية ، ومن ثم فإنه يكون قابلا للتنفيذ بمجرد إعلانه أو بعد أسبوع من الموعد
المحدد به .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة كلا من ١- عبد المنعم السيد الفلاح ٢ - عبد الحميد
السيد الفلاح بأنهما حقن يوم ١٩٥٤/٧/٥ بمينا البصل وهما صاحبا عمل امتنعا
عن تنفيذ قرار هيئة التحكيم في الميعاد المحدد . وطلبت عقابهما بالمواد ٩٧، ٦٦، ١
من القانون رقم ٣١٨ لسنة ١٩٥٢ وادعى فرج محمود سليمان بصفته رئيسا لنقابة
عمال متعهدى توزيع الكيوسين بحق مدنى قدره ٥١ جنيبها على سبيل التعويض .
قبل المتهمين بالتضامن . ومحكمة مينا البصل الوطنية قضت حضوريا عملا
بالمادة ١٧ من القانون رقم ٣١٨ لسنة ١٩٥٢ بتغريم كل من المتهمين عشرة جنيهات
والزامهما متضامين بأن يدفعوا للدعى بالحق المدنى فرج محمود سليمان بصفته مبلغ
٥١ جنيبا على سبيل التعويض المؤقت مع الزامهما بالمصاريف ومائتى قرش
مقابل أتعاب المحاماه . فاستأنف المتهمان هذا الحكم وفى أثناء نظر هذا الاستئناف

أمام محكمة اسكندرية الابتدائية توفي المتهم الثاني فقرر المدعى بالحق المدني بصفته بترك دعواه المدنية بالنسبة لورثته . والمحكمة المذكورة قضت بحضور يا بقبوله شكلا وفي الموضوع (أولا) بانقضاء الدعوى العمومية بالنسبة للمتهم الثاني وفاته (وثانيا) بإثبات ترك المدعى بالحق المدني بصفته عن دعواه المدنية قبل ورثة المتهم الثاني (وثالثا) برفضه وتأييد الحكم المستأنف فيما قضى به في الدعوى بين المدنية والجنائية بالنسبة للمتهم الأول . فقرر الطعن بالظعن في هذا الحكم بطريق النقض... الخ.

الحكمة

وحيث إن مبنى الوجه الأول من الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمة امتناعه عن تنفيذ قرار هيئة التحكيم قد أخطأ في تطبيق القانون وفي تأويله ذلك أنه استند إلى حكم المادة ١٦ من القانون رقم ٣١٨ لسنة ١٩٥٢ في شأن التوفيق والتحكيم في منازعات العمل التي تنص على أن قرارات التحكيم لها قوة الأحكام النهائية فقال إن تنفيذ هذه القرارات يخضع للقواعد العامة المقررة لتنفيذ الأحكام ويكون تنفيذها في الموعد المحدد فيها إذا تضمنت أجلا لتنفيذها وإلا فمن يوم إعلانها في حين أن المادة ١٧ من القانون المذكور تنص على معاقبة صاحب العمل الذي يمتنع عن تنفيذ قرار التحكيم في خلال أسبوع من الموعد المحدد لذلك بغرامة لا تقل عن عشرة جنيهات ولا تزيد على الألف جنيه مما يؤداه أن الشارع افترض النص في القرار على تحديد أجل لتنفيذه بحيث لا تقوم الجريمة إلا بعد انقضاء أسبوع على هذا الأجل وأنه على أي حال لا يجوز احتساب مدة الأسبوع من تاريخ الإعلان بالقرار والا كان نص المادة ١٧ لغوا .

وحيث إن المادة ١٦ من المرسوم بقانون رقم ٣١٨ لسنة ١٩٥٢ تنص على أن "تطبق هيئة التحكيم القواين والنواحي المعمول بها ولها أن تستند إلى العرف ومبادئ العدالة وفقا للحالة الاقتصادية والاجتماعية العامة في المنطقة . . ويصدر قرار الهيئة بأغلبية الآراء ويكون قرارها مسيما ونهائيا وله قوة الأحكام النهائية بعد وضع الصيغة التنفيذية عليه من قلم كتاب محكمة الاستئناف الواقع في دائرتها

محل النزاع وعلى رئيس الهيئة إعلان طرفي النزاع بصورة من قرار التحكيم بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم وصول وذلك خلال ثلاثة أيام من تاريخ صدوره...“ وتنص المادة ١٧ منه على أنه ”يعاقب صاحب العمل الذى يمتنع عن تنفيذ قرار التحكيم خلال أسبوع من الموعد المحدد لذلك بغرامة لا تقل عن عشرة جنيهات ولا تزيد على ألف جنيه“ لما كان ذلك وكانت الأحكام الانتهائية يجوز تنفيذها ولا يمنع التنفيذ قابليتها للطعن فيها بطرق الطعن الغير العادية كالتماس إعادة النظر أو النقض أو الطعن أمام مجلس الدولة وذلك بمجرد إعلان المحكوم عليه بها ما لم ينص فى الحكم على موعد لتنفيذها أو يحدد القانون أجلا لبدء التنفيذ وكان قرار التحكيم بمثابة حكم انتهاى له قوة الأحكام الانتهائية فإنه يكون قابلا للتنفيذ بمجرد إعلانه أو بعد أسبوع من الموعد المحدد به إن كان حدد موعدا للتنفيذ — وكان الحكم قد أقام قضاءه على هذا النظر فإنه يكون صحيحا فى القانون ويكون هذا الوجه من الطعن غير سديد .

وحيث إن مبنى الوجهين الثانى والثالث هو قصور الحكم فى بيان الواقعة وتاريخ إعلان الطاعن بالقرار وفى توافر القصد الجنائى فضلا عما شابه من فساد فى الاستدلال بالاستناد إلى خطاب وجهه محامى الطاعن إلى المدعى بالحق المدنى يبدى فيه استعدادة لتنفيذ الحكم بعد الفصل فى الدعوى من مجلس الدولة فاستخلاص منه استخلاصا غير سائغ أنه ممتنع عن تنفيذ القرار .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى فقال ”إن المدعى بالحق المدنى قدم بصفته ”رئيسا للثقافة“ للسيد وكيل نيابة مينا البصل بلافا جاء فيه أنه صدر لصالح عمال متعهدى توزيع الكيروسين قرار من هيئة التحكيم بتاريخ ١٩٥٤/٦/٢٨ ضد المتهمين (الطاعن وآخر توفى) بشأن النزاع الدائر بينهما وأنه قام بإخطار المتهمين بقرار التحكيم سالف الذكر طالبا تنفيذه وقد أعيته الوسائل الودية فى اقناعهما بتنفيذه إلا أن ذلك لم يجده نفعا وبسؤال المتهم الأول (الطاعن) فى التحقيقات قرر أنه كان قد طعن فى قرار التحكيم أمام مجلس الدولة وأنه كان ينتظر صدور حكم مجلس الدولة وأنه عرض إثر صدور

حكم مجلس الدولة على المدعى المدني تنفيذ قرار هيئة التحكيم وقد استند المدعى بالحق المدني في إثبات دعواه إلى صورة تنفيذية من قرار التحكيم وإلى خطاب مرسل له من محامى المتهمين يخبره بأن قرار التحكيم مطعون عليه أمام مجلس الدولة وأنه سيقوم بتنفيذه عند الفصل في الطعن وصورة الخطاب الصادر منه للمتهمين بمطاليتهما بتنفيذ قرار هيئة التحكيم ثم عرض الحكم لدفاع الطاعن وأطرحه للأسباب السائغة التي أوردتها وانتهى إلى ثبوت التهمة في حق الطاعن فقال "وحيث أن المتهم الأول أقر صراحة بالخطاب الصادر من وكيله وبالمذكرات المقدمة منه أنه على استعداد لتنفيذ قرار التحكيم بمجرد صدور حكم مجلس الدولة في الطعن المرفوع منه . ومن ثم يكون قد امتنع عن تنفيذه وتكون الجريمة المنصوص عليها في المادة ١٧ من القانون رقم ٣١٨ لسنة ١٩٥٢ قد وقعت منه ولا يغير من الوضع استعداده بعد ذلك بالتنفيذ على فرض حصوله". لما كان ذلك وكان يبين مما أورده الحكم أن قرار التحكيم صدر في ٢٨ من يونيو سنة ١٩٥٤ وأنه أعلن به وأنه مضى أسبوع على تاريخ إعلانه به ولم ينفذه ، ودن الطاعن لم ينكر حصول الإعلان أو امتناعه عن تنفيذ القرار بعد انتهاء المهلة التي حددها القانون فلما الحكم لا يكون قد قصر في شيء ويكون هذان الوجهان من الطعن على غير أساس .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين لذلك رفضه موضوعا .

جلسة ١٤ من يناير سنة ١٩٥٧

برئاسة السيد حسن داود المستشار، وبحضور السادة : محمود ابراهيم اسماعيل ، ومحمود محمد مجاهد ،
ومحمد محمد حسنين ، وأحمد زكي كامل المستشارين .

(٧)

القضية رقم ١٣٤٧ سنة ٢٦ القضائية :

قد . حظر التعامل في النقد الأجنبي . حالته . القانون رقم ٨٠ سنة ١٩٤٧

أطلق الشارع في الفقرة الأولى من المادة الأولى من القانون رقم ٨٠ سنة ١٩٤٧
حظر التعامل في عمليات النقد الأجنبي حالة كانت أو مؤجلة إلا إذا استوفيت
الشروط التي يحددها وزير المالية بقرار منه — يستوى في هذا المعنى العمليات
التي بين النص نوعها أو غيرها مما لم ينص عليه مادام قوامها جميعا التعامل
بالنقد الأجنبي .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : لم يقدم في الميعاد القانوني المستندات الدالة
على أن البضائع التي أفرج عن عملة أجنبية من أجل استيرادها قد وردت إلى
مصر وطلبت عقابه بمواد القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٥٠ ومحكمة طابدين الجزئية
قضت غيابيا عملا بمواد الاتهام بتنويم المتهم مائة جنيه والمصادرة لحساب
الحكومة ، فعارض المحكوم عليه غيابيا في هذا الحكم وقضى في معارضته باعتبارها
كأن لم تكن . فاستأنف المتهم هذا الحكم ومحكمة القاهرة الوطنية قضت
حضوريا بتأييد الحكم المستأنف وأمرت بوقف التنفيذ لمدة ثلاث سنوات
تبدأ من اليوم وأعفت المتهم من المصروفات الجنائية . فطعن الطاعن في هذا
الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... وحيث إن الطاعن يعيب على الحكم المطعون فيه القصور والخطأ في تطبيق القانون وفي بيان ذلك يقول إنه دفع التهمة المسندة إليه بأن مصلحة الجمارك هي الجهة المكلفة بمقتضى التعليمات التي وضعتها وزارة المالية بتقديم الشهادة القيمة إلى المصروف — وقد قدم الطاعن لمحكمة الموضوع الاستمارة الخاصة للتدليل على ذلك — إلا أن الحكم المطعون فيه اكتفى بتأييد الحكم الابتدائي دون أن يورد دفاعه أو يرد عليه — هذا إلى أن الطاعن استورد البضاعة التي أفرج عن قيمتها بالعملة الأجنبية — وبذلك لم يقع منه مخالفة لأحكام القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ المعدل بالقانون رقم ١٥٧ سنة ١٩٥٠ الذي دين بمقتضاه — ومن ثم فإن الحكم إذ دانه يكون قد أخطأ في القانون بما يستوجب نقضه .

وحيث إنه لما كانت الفقرة الأولى من المادة الأولى من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ تنص على أنه « يحظر التعامل في أوراق النقد الأجنبي أو تحويل النقد من مصر وإليها — كما يحظر كل تعهد مقوم بعملة أجنبية وكل مقاصة منطوية على تحويل أو تسوية كاملة أو جزئية بنقد أجنبي وغير ذلك من عمليات النقد الأجنبي سواء أكانت حالة أم كانت لأجل إلا بالشروط والأوضاع التي تحددها بقرار من وزير المالية وعن طريق المصارف المرخص لها بذلك » وكان الواضح من هذا النص أن الشارع أطلق حظر التعامل في عمليات النقد الأجنبي حالة كانت أو مؤجلة إلا إذا استوفيت الشروط التي يحددها وزير المالية بقرار منه يستوى في هذا المعنى العمليات التي بين النص نوعها أو غيرها مما لم ينص عليه مادام قوامها جميعا التعامل بالنقد الأجنبي، وقد صدر قرار وزير المالية المشار إليه في هذا النص في ٢٢ من فبراير سنة ١٩٤٨ وقضى بالزام المستوردين بتقديم شهادة الجمارك القيمة عن البضائع التي استوردوها مبينا فيها أن هذه البضائع التي أفرج عن عملة أجنبية من أجل استيرادها قد وردت إلى مصر — كما قضى بالزامهم بتقديم هذه الشهادات إلى المصارف التي يتعاملون معها في ميعاد لا يتجاوز

سنة أشهر من تاريخ استعمال الاعتمادات المفتوحة أو من تاريخ دفع قيمتها —
لما كان ذلك ، وكان ما وقع من الطاعن طبقا للوصف الذي رفعت به الدعوى
هو أنه استورد بضائع دون تقديم المستندات الدالة على ورودها نظير العملة
الأجنبية التي أفرج عنها وذلك في الميعاد المحدد لتقديمها ، وهو ما ينسحب عليه
حكم الفقرة الأولى من المادة الأولى من القانون رقم ٨٠ سنة ١٩٤٧ ويستوجب
العقوبة المنصوص عليها بالمادة التاسعة من هذا القانون — لما كان ذلك كله
فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بتأييد حكم محكمة أول درجة بإدانة الطاعن يكون
قد طبق القانون تطبيقا صحيحا ويكون ما يثيره الطاعن غير سليم .

وحيث إنه لكل ما تقدم يكون الطاعن على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ١٤ من يناير سنة ١٩٥٧

برئاسة السيد مصطفى فاضل وكيل المحكمة ، وبحضور السادة : حسن داود ، ومحمود إبراهيم
اسماعيل ، ومحمود محمد مجاهد ، ومحمد محمد حسين المستشارين .

(٨)

القضية رقم ١٣٥٢ سنة ٢٦ القضائية :

نقض . سلطة محكمة النقض . اعتبار المحكمة المتهم فاعلا أصليا لا شرعا . توقيعها عليه
العقوبة المقررة للاشتراك . سلطة محكمة النقض في اعتبار ما وقع من المتهم اشتراكا مع رفض الطعن .
م ١٤٣٣ ج .

متى كانت الواقعة بالمسبة للتهمة كما أثبتتها المحكمة الذي دانه باعتباره فاعلا
أصليا يجعل الفعل المسند إليه اشتراكا في جريمة الشروع في القتل المقترنة بجناية
السرقه بجمل سلاح ولا تجعل منه فاعلا أصليا وكانت العقوبة المقررة بها مقررة
قانونا لجريمة الاشتراك في القتل المقترن بجناية أخرى فإنه يتعين القضاء باعتبار
ما وقع من المتهم اشتراكا في جريمة الشروع في القتل مع رفض الطعن طبقا لنص
المادة ٤٣٣ من قانون الاجراءات .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة كلا من — حسن محمد خلاف ، وعلى محمد غلاب
(الطاعن) بأنهما شرعا في قتل عبد المتعال عبد القادر محمد وسيد أحمد الشهاوى
وعبد الفتاح محمد مبروك وجابر عبد النبي عمدا بأن أطلق عليهم المتهم الأول صدة
أعيرة نارية من بندقية يحملها — قاصدا قتلهم فحدثت الإصابات الميينة بالتقرير
الطبي الشرعى وخاب أثر الجريمة لسبب خارج عن إرادتهما هو إسفاف الهنئ
عليه الأول بالعلاج وعدم إحكام الرماية بالنسبة لطلق الأعيرة النارية وقد قدمت
هذه الجناية جنائية أخرى هي أنه في الزمان والمكان سالفى الذكر شرعا في سرقة

الأواني النحاسية المبينة بالمحضر وصفا وقيمة من منزل فاطمة عبد الحليم شرف
حالة كون المتهم الأول يحمل سلاحا ناريا ظاهرا وأوقف أثر الجريمة لسبب خارج عن
إرادتهما هو ضبطهما قبل إتمامهما الأمر المنطبق على المواد ٤٥ ، ٤٦ ، ٣١٦
عقوبات وكانت جريمة الشروع في القتل نتيجة محتملة لجريمة السرقة ليلا مع حمل
السلاح والمتهم الأول أيضا أولا : أحرز سلاحا ناريا " فرد خرطوش " بدون
ترخيص وثانيا : أحرز ذخائر مما تستعمل في أسلحة نارية لم يرخص له بإحرازها
وطلبت من غرفة الاتهام إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمحاكمتهم بالمواد ٤٥ ،
٤٦ و ٢٣٤ / ١ - ٢ من قانون العقوبات والمواد ١ / ٢٦ ، ٢٦١ - ٣ - ٤ ، ٣٠ من
القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ والجدول رقم ٢
الملحق به بالنسبة للأول فقررت بذلك ومحكمة جنايات القاهرة قضت
حضوريا عملا بمواد الاتهام مع تطبيق المادة ٣٢ من قانون العقوبات للأول
بمعاينة كل من حسن محمد خلاف وعلى محمد غلاب بالأشغال الشاقة المؤبدة
ومصادرة السلاح والذخائر المضبوطة . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق
النقض ... الخ

المحكمة

... وحيث إن حاصل ما ينعاه الطاعن من الحكم المطعون فيه أنه أخطأ في
تطبيق القانون وفي تأويله إذ اعتبره فاعلا أصليا في جريمة الشروع في القتل المقترن
بجناية السرقة وقضى بمعاينته بالأشغال الشاقة المؤبدة تطبيقا للمادة ٤٣ من قانون
العقوبات في حين أن ما وقع من الطاعن على ما أثبتته الحكم يجعله شريكا في
جناية الشروع في القتل المقترن بجناية السرقة وليس فاعلا أصليا إذ الفاعل الأصل
كما هو معروف به في القانون هو من يرتكب الجريمة بنفسه أو مع غيره أو يدخل
في ارتكابها بأن يأتي عمدا عملا من الأعمال المكونة لها وليس الطاعن واحدا من
هؤلاء ولو أن المحكمة لم تخطئ في هذا الاعتبار ودانت الطاعن على أنه شريك
في جريمة الشروع في القتل لكان من المحتمل أن تنزل بالعقوبة إلى الأشغال
الشاقة المؤقتة بدلا من عقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة المقررة حتما في حالة الفاعل
الأصلي .

وحيث ان الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى فقال " إنها تحصل في أن فاطمة عبد الحليم تقيم في حجرة في الدور الأرضي من المنزل رقم ٤٣ بشارع وسط البلد بمحذاق القبة وأنها استيقظت في حوالي الساعة ٤ و ٣٠ دقيقة من صباح يوم ١٩ يونيه سنة ١٩٥٥ لتذهب إلى دورة المياه المجاورة لمجرتها وعند عودتها شاهدت المتهم الثاني علي محمد غلاب (الطاعن) خارجا من مجرتها التي كانت قد تركتها مفتوحة حاملا وماءين نحاسيين مملوكين لها وإذا استغاثت أسرع إليها الخفير النظامي سيد احمد الشهاوى وقبض على المتهم المذكور أثناء خروجه من الباب العمومي للمنزل يحمل النحاس تحت إبطه ويطلق على كتفه سلة بها آلات حديدية ثم اقتاده إلى خارج المنزل ولحقت به المجنى عليها وما أن سار به قليلا في شارع ابراهيم البربري حتى فوجيء بالمتهم الأول حسن محمد خلاف واقفا أمامه في الجهة الشرقية وصوب نحوه بندقية مقروطة كان يحملها وهي البندقية المضبوطة وذلك من مسافة عشرين مترا بعد أن طلب إليه إخلاء سبيل المتهم الثاني ولما رفض ذلك أطلق عليه منها طلعا ناريا تمكن الخفير من مقاداته بالانحراف بعيدا عن مرمى الإطلاق ثم افتاد المتهم الثاني إلى نقطة الحدائق أما المتهم الأول فقد جرى حتى نهاية شارع البربري الموصول إلى ميدان كوبري القبة بتبعه الأهالي الذين حضروا على استغاثة المجنى عليها وصوت إطلاق النار ومن بينهم عبد المتعال عبد القادر محمد وعبد الفتاح محمد مبروك وجابر عبد الغنى والسيد أحمد السقا الذين أخذوا في ملاحقة المتهم الأول الذي كان من حين لآخر يدير وجهه تجاههم ويطلق عليهم عيارا ناريا حتى عبر الميدان المشار إليه وقد أصيب عبد المتعال عبد القادر محمد من عيار أطلقه عليه المتهم الأول حيث كانت المسافة بينهما وقتئذ حوالي العشرين مترا إذ كان المتهم في نهاية شارع البربري وقبل أن يصل إلى منتصف ميدان كوبري القبة وكان المجنى عليه يجري خلفه وما أن عبر المتهم الميدان المذكور والأهالي في أثره حتى قابله الأباشي صلاح الدين إمام وكيل الأباشي السيد عبد الرازق من قوة البوليس الحربي اللذين انضما إلى الأهالي في تعقب المتهم الأول فدخل إلى شارع ترعة الجبل ومنه إلى شارع الشيخ محسونة الموصول إلى شارع ملشية الصدر وهناك تمكن الجنديان من القبض على المتهم

المذكور عندما دخل إلى أرض قضاء تبين أنها مسدودة بجدار ارتفاعه حوالى
المترين فدخل الجنديان خلفه وضبطاه وكان المتهم أثناء جريه وقبل أن يدخل
تلك الأرض قد أدار وجهه تجاه السيد عبد الرزاق وصوب نحوه البندقية
من مسافة ثمانية أمتار وضغط على الزناد مرتين فلم يخرج العيار، وقدم المتهمان
للحاكمة بوصف أنهما شرعا في قتل عبد المتعال عبد القادر محمود وسيد احمد الشهاوى
وعبد الفتاح محمد مبروك وجابر عبد النبي عمدا بأن أطلق عليهم المتهم الأول عدة
أصيرة نارية من بندقية يحملها قاصدا قتلهم فحدثت الاصابات المميتة بالتقرير الطبي
الشرعى وخاب أثر الجريمة لسبب خارج عن إرادتهما وهو إسعاف الجنى عليه
الأول بالعلاج وعدم إحكام الرماية بالنسبة لمطلق الأصيرة وقد تقدمت هذه
الجنائية جنائية أخرى هى أنه فى الزمان والمكان سافى الذكر شرعا فى سرقة الأواني
النحاسية المبيتة بالمحضر وصفا وقيمة من منزل فاطمة عبد الحليم شرف حالة كون
المتهم الأول يحمل سلاحا ناريا ظاهرا وأوقف أثر الجريمة لسبب خارج عن
إرادتهما هو ضبطهما قبل إتمامهما الأمر المنطبق على المواد ٤٥ و ٤٦ و ٣١٦
من قانون العقوبات وكانت جريمة الشروع فى القتل نتيجة محتملة لجريمة السرقة
ليلا مع حمل السلاح — والمتهم الأول أيضا أحرز سلاحا ناريا (فرد بنحروطوش)
بدون ترخيص وأحرز ذخائر مما تستعمل فى الأسلحة النارية وطابت النيابة
محاكمتها طبقا للمواد ٤٥ و ٤٦ و ١/٢٣٤ — ٢ من قانون العقوبات والمواد ١
و ٦ و ٢٦ و ٣٠ من القانون رقم ٢٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ٥٤٦
لسنة ١٩٥٤ والجدول رقم ٢ بالنسبة للتهمة الأولى أيضا وأحالتهما غرفة الاتهام
إلى محكمة الجنايات لما كتبتهم بالمواد المذكورة ودانت محكمة جنايات القاهرة
الطاعن باعتباره فاعلا أصليا مع المتهم الأول فى جريمة الشروع فى القتل التى
كانت نتيجة محتملة لجنائية السرقة التى انفق المتهمان على ارتكابها تطبيقا لنص
المادة ٤٣ من قانون العقوبات وقضت بمعاينة كل منهما بالأشغال الشاقة المؤبدة
ومصادرة السلاح والذخائر المضبوطة — لما كان ذلك وكانت الواقعة بالنسبة
للطاعن كما أثبتتها الحكم تجعل الفعل المسند اليه اشتراكا فى جريمة الشروع فى القتل
المقتزنة بجنانة السرقة بحمل سلاح ولا تجعل منه فاعلا أصليا لأنه لم يرتكب جريمة

الشروع في القتل بنفسه أو مع غيره ولم يأت عمدا عملا من الأعمال المكونة لها —
وكان لا جدوى مما يشير الطاعن لأن العقوبة المقررة بالمقتضى بها مقرر قانونا بلحريمة
الاشتراك في الشروع في القتل المقترن بجناية أخرى — وكانت المادة ٤٣٣
من قانون الإجراءات الجنائية تنص على أنه "إذا اشتملت أسباب الحكم على
خطأ في القانون أو إذا وقع خطأ في ذكر نصوصه فلا يجوز نقض الحكم متى
كانت العقوبة المحكوم بها مقرر في القانون للجريمة وتصحيح المحكمة الخطأ الذي
وقع به مما يقتضى هذه المحكمة أن تصحيح الخطأ الذي وقع في الحكم المطعون فيه
وتقضى باعتباره ما وقع من الطاعن اشتراكا في جريمة الشروع في القتل مع
رفض الطعن .

جلسة ١٤ من يناير سنة ١٩٥٧

برئاسة السيد حسن داود المستشار ، وبحضور السادة : محمود ابراهيم اسماعيل ، ومحمود محمد مجاهد ، ومحمد محمد حسين ، وأحمد زكي كامل المستشارين .

(٩)

القضية رقم ١٣٥٤ سنة ٢٦ القضائية :

(أ) إثبات . خبير . قتل . عدم تقيد المحكمة بما قد يعرض له الطبيب في تقريره من توفر نية القتل .

(ب) إثبات . شهادة . سماع شهادة المتهم في جنحة بعد فصلها عن الجناية مع تخليفه اليمين . جاز .

١ - للمحكمة في حدود ما لها من حق استظهار عناصر الجريمة ألا تتقيد بما قد يعرض له الطبيب في تقريره من توفر نية القتل إذ أن مأموريته قاصرة على حد ابداء رأيه الفني في وصف الإصابات وسبب القتل .

٢ - لا يوجد في القانون ما يحول دون سماع شهادة المتهم في جنحة مع تخليفه اليمين - بعد أن قررت محكمة الجنايات فصلها عن الجناية - ما دام هذا الشاهد لم يكن عند أدائه الشهادة أمام المحكمة مرفوعة عليه الدعوى الجنائية كتهم في ذات الواقعة محل المحاكمة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة كلا من : ١ - ليل محمد عبده الشهيرة بفاطمة صرصر ٢ - وجيدة عبد العزيز عبد الوهاب بأنهما وآخرين قررت محكمة الجنايات بجلسة المحاكمة فصل تهم الجنح المسندة إليهما عن تهم الجناية وقصر نظر الدعوى على تهم الجناية والجنحة المنسوبتين للتهمتين الأولى والثانية . أولاً : قتلنا محمد

نعيمة مصطفى حمدي بأن ضغطتا على عنقها وكتمتا أنفاسها قاصدين من ذلك قتلها فأحدثتا بها الإصابات المبدية بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياتها وثانيا بأنهما والآخريين الذين قورت المحكمة فصل تهم الجنح المسندة إليهم أخفوا جثة المجنى عليها سالفة الذكر بأن نقلوها داخل سيارة المتهم عبد الحميد عبد الغنى وألقوا بها عند مقابر قايتباي وطلبت من غرفة الاتهام إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمعاقبتهما بالمادتين ١/٢٣٤ و ٢٣٩ من قانون العقوبات فقررت بذلك ومحكمة جنايات القاهرة قضت حضوريا عملا بالمواد ١/٢٣٦ و ٢٣٩ و ٣٢ من قانون العقوبات بالنسبة للتهمة الأولى والمادتين ١/٣٠٤ و ١/٣٨١ من قانون الإجراءات الجنائية بالنسبة للتهمة الثانية عن التهمة الأولى والمادة ٢٣٩ من قانون العقوبات بالنسبة للتهمة الثانية بمعاقبه إلى محمد عبده الشهيرة بغاطمة صرصر بالسجن لمدة ثلاث سنين وبمعاقبه وجيدة عبدالعزيز عبدالوهاب بالحبس مع الشغل لمدة ستة شهور عن التهمة الثانية وبراءتها من التهمة الأولى المندسوبة إليها وذلك على اعتبار أن الواقعة الأولى المسندة للتهمة الأولى وهي ضرب أففى إلى الموت. فطعن الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض في ١٦ من يناير سنة ١٩٥٦ وحصلت على شهادة بعدم ختم الحكم وإيداعه في ٢٣ من الشهر المذكور ولما أعلنت بإيداعه في ٨ من فبراير سنة ١٩٥٦ قدم الأستاذ عبدالمنعم الحكيم المسمى عنها تقريرا بالأسباب في ١٦ من الشهر المذكور .

وبجلسة اليوم سمعت المرافعة على ما هو مبين بحضور الجلسة .

المحكمة

من حيث إن الطعن قد استوفى الشكل المقرر بالقانون .

وحيث إن مبنى الوجهين الأول والرابع من الطعن . هو أن الحكم المطعون فيه أخل بحق الطاعنة في الدفاع وشابه التناقض وذلك بأن الحاضر معها طلب من المحكمة استدعاء كبير الأطباء الشرعيين لمناقشته فيما جاء بتقريرى الطبيين

الشرعيين وفي التقرير المقدم من الطبيب الاستشاري ليبدى رأيه فيما إذا كانت الأوصاف المبينة بتقرير الصفة التشريحية يمكن أن تظهر في حالة القتل غير العمد. ولكن المحكمة رفضت إجابته إلى هذا الطلب وردت عليه في محضر الجلسة " بأن الطبيين الشرعيين ردا على التقرير وأوفيا الموضوع مناقشة " وهو رد غير سديد هذا إلى أنه كان يتعين على المحكمة بعد أن رفضت هذا الطلب أن تأخذ برأى الطبيين الشرعيين ولكنها استبعدت القتل العمد الذي انتهى إليه في تقريرها . ثم هي لم تأخذ من ناحية أخرى برأى الطبيب الاستشاري الذي خالفهما في الرأى كما أنها لم تحقق الطلب الذي تقدمت به الطاعنة لإجراء معاينة عن منزلها لاثبات أن الوفاة لم تحدث به وأنه يتـمـذر إزال جثة المجنى عليها منه لوقوعه في شارع يطرقة المسارة ليلا ونهارا .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة في ١٤ من يناير سنة ١٩٥٦ أن الحاضر عن الطاعنة طلب استدعاء كبير الأطباء الشرعيين والطبيب الاستشاري لمناقشتهم في التقارير المقدمة وقد ردت المحكمة على هذا الطلب بمحضر الجلسة " بأنها لاحظت أن الطبيين الشرعيين ردا على التقارير وأوفيا الموضوع مناقشة " ثم ترافع المدافع عنهما بعد ذلك دون أن يتمسك بطلبه هذا أو يصر عليه بما يدل على تنازله ضمنا عنه أما عن طلب المعاينة فالثابت من محضر الجلسة أنه أبدى بالصيغة الاتية " أن الدفاع يطلب أن تجرى المحكمة معاينة إذا ظهر لزومها بعد السير في التحقيق " وفي إبداء الطلب على هذا الوجه ما يستفاد معه تفويض المحكمة في إجراء المعاينة إن رأت داعيا لذلك . ومن ثم فليس للطاعنة أن تنعى على المحكمة أنها أغفلت إجراء لم يبدئه الدفاع عنها بطريقة جازمة . لما كان ذلك وكان من المقرر أن لمحكمة الموضوع في حدود سلطتها التقديرية كامل الحرية في الأخذ بما تظمن إليه من التقارير الفنية والالتفات عما لا تظمن إليه منها، وكان ادعاء الطاعنة بأن المحكمة لم تعول على تقرير الطبيب الشرعي مخالفا للواقع فقد أوردت المحكمة في حكمها وأخذت بما انتهى إليه هذا التقرير من أن وفاة المجنى عليها حدثت بأسفكسيا الخنقي ثم استبعدت نية الطاعنة في إزهاق روح المجنى عليها وذلك في حدود ما لها من حق استظهار عناصر الجريمة دون أن تكون مقيدة في ذلك

بما قد يعرض له الطبيب في تقريره من توفر هذه النية إذ أن مأموريته قاصرة على حد إبداء رأيه الفني في وصف الاصابات وسبب القتل ، ومن ثم لا يجوز للطاعة والأمر كذلك أن تعيب على الحكم استناده في الادانة إلى تقرير طبي دون آخر أو أن ما استخلصته المحكمة من التقرير الذي عولت عليه لا يؤدي إلى ما انتهت إليه في حكمها ويكون ما جاء بهذا الوجه من الطعن على غير أساس .

وحيث إن محصل الوجهين الثاني والثالث هو أن الحكم المطعون فيه أخطأ في الاستناد وشابه فساد الاستدلال إذ نسب إلى العسكري عبد الظاهر الصاوي أنه قرر أنه سمع أننا مع أن حقيقة ما شهد به هو أنه سمع صوت سيدة ثم ربت خطأ على أقواله هذه أن الطاعة كانت تحاول اجهاض الجنى عليها ولما أن خشيت اقتضاح أمرها ضغطت على عنقها وهي تحاول إسكاتها ومنعها من الصراخ فماتت كما أن الحكم استند إلى ما أثبتته الصباغ محمد سعيد حجازي في محضره من أنه وجد مثيلا لريش الحمام الذي وجد بالملاءة التي دثرت بهاجثة الجنى عليها وذلك في منزل الطاعة ثم ربت المحكمة على هذه الواقعة أن الفرارة والملاءة التي لفت بهما البجثة ملك للطاعة وأن عملية الخلق تمت بمنزلهما مع أن ما أثبتته الضابط بمحضره لا يؤدي إلى تلك النتيجة إذ ليس ثمة ما يمنع من أن تكون الوفاة قد حدثت بمنزل المتهممة الأخرى سيما وأن الطاعة لا تنكر واقعة اشتراكها في نقل بجثة الجنى عليها التي ماتت قضاء وقدرًا .

وحيث إن المحكمة حين عرضت لشهادة العسكري عبد الظاهر الصاوي في سردها واقعة الدعوى في حكمها قالت « وشهد العسكري عبد الظاهر الصاوي في التحقيق وأمام المحكمة بأنه تسلم دأوريته أمام محل السرجاني حيث تقطن المتهمة الأولى في أعلاه وفي الساعة ١١ و ٤٥ دقيقة من مساء يوم الثلاثاء سمع صوت « صراخ وبيع واطى » من امرأة صرخت مرتين وفي الثالثة انقطعت الصرخة ولم تتم ولم يسمع شيئاً بعدها فلقت نظر الحفير بمحل السرجاني فأخبره بأنه لا بد أن واحدة تلد عند الداية ثم قالت المحكمة في موضع آخر من الحكم وهي بصدد استخلاص الدليل « وحيث إنه يبين من كل ما تقدم أنه لا

لا نزاع في أن المتهمة الأولى (الطاعنة) كانت تحاول اجهاض الجنين عليها وكانت
آن أنينا موجعا — وخشيت انتضاح أمرها فحاولت إسكاتها وضغطت على
عنقها لتمنعها من الصراخ فماتت بأسفكسيا الخنق يؤيد هذا ما شهد به العسكرى
عبد الظاهر الصاوى من أنه سمع الأنين يلبعث من منزل المتهمة الأولى (الطاعنة)
ولم يلبث أن انقطع قبل أن تتم الأنة الثالثة « ومؤدى شهادته بالجلسة أنه سمع
استغاثة في الساعة ١١ و ٣٠ دقيقة مساء فسأل الخفير الذى أجابه بأن سيدة
في حالة وضع وأنه سمع صوتا لسيدة صرخت مرتين ثم سكنت في المرة الثالثة .
وأن هذا الصراخ كان منبعثا من المسكن الواقع فوق محل السرجانى . ولما كانت
روايات هذا الشاهد سواء منها ما أورده الحكم منسوبا إليه أو ما شهد به بالجلسة
لا تنطوى على خلاف في جوهر الواقعة التى انصبت شهادته عليها إذ أن مؤداها
جميعا أنه سمع صوت سيدة تصرخ مرتين ولم تتم الصرخة الثالثة وكانت هذه
الصرخات منبعثة من مسكن الطاعنة الواقع فوق محل السرجانى وبالمناطق المكلف
بحراستها . وبفرض أن المحكمة وصفت الصوت أو الصراخ بالأنين فإن هذا لا
يعدو أن يكون تزييدا منها لا يعيب الحكم ولا يؤثر في سلامته . لما كان ذلك وكان
ما انتهى إليه الحكم من أن الطاعنة وهى تحاول اجهاض الجنين عليها قد ضغطت
على عنقها لتمنعها من الصراخ فماتت بأسفكسيا الخنق لم يكن مستخلصا من شهادة
العسكرى عبد الظاهر الصاوى وحدها كما تدعى الطاعنة وإنما من جماع الأدلة
المطروحة على بساط البعث أمام المحكمة والتى أوردها الحكم ومن بينها ما جاء
بتقرير الصاغ محمد سعيد حجازى وما أثبت بتقرير الصفة التشريحية من أن الجنين
عليها كانت حاملا بجنين أنثى في حوالى الشهر الخامس الرحمى وأن الجنين توفى
تبعاً لوفاة أمه ، وليس بلام أن يكون الدليل مباشرا وقائما بذاته ودالا بنفسه
على الواقعة المراد إثباتها إنما يكفى أن يكون استخلاص ثبوت الواقعة عن طريق
الاستنتاج ، فما تثيره الطاعنة بصدد شهادة الشاهد عبد الظاهر الصاوى وما
استنتجته المحكمة من ظروف الواقعة وملايساتها لا محل له طائل أن ما استخلصته
المحكمة كان سائغا مستندا الى أدلة مقبولة لها أصولها في الأوراق وتؤدى في العقل
والمنطق الى ما رتبته الحكم عليها . لما كان ما تقدم كله وكان ما تثيره الطاعنة

بصدده ما استخلصته المحكمة مما أثبتته الصباغ سعيد حجازى فى محضره من أنه عثر بمنزل الطاعة على ريش حمام يماثل الريش الذى عثر عليه بالملاءة الملفوفة بها جثة المهجنى عليها لا يعدو أن يكون مجاداة منها فى الدليل الذى استندت إليه المحكمة وهو ما لا يجوز التحدث عنه أمام محكمة النقض لتعلقه بموضوع الدعوى وأدلتها ، فإن ما جاء بهذين الوجهين من الطعن غير سديد .

وحيث إن مبنى الوجه الخامس من الطعن هو أن الحكم شابه بطلان فى الإجراءات إذ حلفت المحكمة المتهمين الخامس والسادس المشتركين فى واقعة الدعوى اليمين القانونية . واستندت الى أقوالهما كشاهدين .

وحيث إنه يبين من مراجعة محاضر جلسات المحاكمة أن المحكمة فصلت اللجنة عن اللجنة ثم سمعت شهادة عبد الحميد عبد الغنى المتهم السادس فى اللجنة بعد تحميله اليمين — أما المتهم الخامس فعلى خلاف ما تقول به الطاعة قد استندت المحكمة الى أقواله التى أدلى بها فى التحقيق دون أن تحلفه اليمين . ولما كان لا يوجد فى القانون ما يحول دون سماع شهادة المتهم السادس مع تحميله اليمين مادام هذا الشاهد لم يكن عند أدائه الشهادة أمام المحكمة مرفوعة عليه الدعوى الجنائية كمتهم فى ذات الواقعة المسندة الى الطاعة . فإن ما تنعاه الطاعة على الحكم من بطلان فى الإجراءات لا يقوم على أساس .

وحيث إنه من كل ما تقدم يكون الطعن برمته على غير أساس متعينا ورفضه موضوعا .

جلسة ١٤ من يناير سنة ١٩٥٧

برئاسة السيد مصطفى فاضل وكيل المحكمة ، وبحضور السادة : حسن دارد ، ومحمود ابراهيم
اسماعيل ، وعبد محمد حسنين ، وأحمد زكى كامل المستشارين .

(١٠)

القضية رقم ١٣٦٢ سنة ٢٦ القضائية :

قضى . سبب جديد . إجراءات . غرفة الاتهام . الدفع ببطلان قرار غرفة الاتهام بالإحالة
إلى محكمة الجنايات نظره من بيان الهيئة التى أصدرته . عدم جواز إثارته لأول مرة أمام محكمة
النقض .

الدفع ببطلان قرار الإحالة إلى محكمة الجنايات نظره من بيان الهيئة التى
أصدرته هو دفع ببطلان إجراء من الإجراءات السابقة على المحاكمة لا تقبل من
المتهم إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : أحرز جواهر مخدرة "حشيشا" في فير
الأحوال المصرح بها قانونا . وطلبت من غرفة الاتهام إحالته على محكمة الجنايات
لمحاكمته بالمواد ١ و ٢ و ٣٣ ج ، ٣٥ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ سنة ١٩٥٢
والجدول (١) الملحق به فقررت بذلك . وفى أثناء نظر هذه الدعوى أمام محكمة
جنايات القاهرة دفع الحاضر عن المتهم ببطلان التفتيش . والمحكمة المذكورة
قضت حضوريا عملا بمواد الاتهام بمعاينة عباس شاذلى أحمد بالأشغال
الشاقة المؤبدة وتغريمه ٣٠٠٠ جنيه ومصادرة المواد المخدرة المضبوطة وأعفته
من المصاريف وقد ذكرت في أسباب حكمها أن الدفع في فير عمله . فطعن
الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

الحكمة

... وحيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم بنى على إجراء باطل إذ دفع الطاعن ببطلان التفتيش لصدور الأمر به لضابط مكتب المخدرات بحافظة السويس الملازم أول إبراهيم عبد الدايم ومن يرافقه من مأموري الضبط في حين أن الذي نفذه هو "الصاغ مراد يونس" رئيس مكتب المخدرات فرد الحكم على هذا الدفع رداً غير سديد خلط فيه بين بطلان التفتيش وبطلان الأمر به . هذا إلى أن أمر غرفة الاتهام الذي صدر بإحالة الطاعن إلى محكمة الجنايات قد جاء باطلاً لخلوه من بيان الهيئة التي أصدرته طبقاً لنص المادة ٣٤٩ من قانون المرافعات مما يبطل الحكم الصادر بناءً على هذا الأمر — ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه يكون معيباً بما يستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه حين عرض للدفع ببطلان التفتيش قد رد عليه في قوله "وحيث إن المتهم أنكر التهمة ودفع محاميه بالجلسة ببطلان التفتيش لأنه صدر باسم السيد ضابط مكتب المخدرات وهو الملازم أول إبراهيم عبد الدايم ولمن يرافقه وكان من يرافقه رئيسه الصاغ مراد يونس الذي أجرى التفتيش وهو أكبر منه رتبة وهذا الدفاع مردود عليه بأن صدور الإذن للضابط الأقل رتبة دون الضابط الأعلى لا يؤثر في صحة الإذن وفي صحة التفتيش إذا كان من صدر له الإذن هو المشرف على إجرائه ولأن من رافقه تشمله عبارة الإذن بالتفتيش سواء أكانت رتبته أقل أم أعلى فإذن التفتيش صدر في الواقع حسب مدلول عبارته للضابطين معاً لأنه صدر لأحدهما ولمن يرافقه وكان الثاني هذا المرافق فالإذن صحيح والتفتيش صحيح تبعاً لذلك والدفع لا يستند إلى أساس" . ولما كان ما ذكره الحكم من ذلك سائفاً ومحيطاً في القانون إذ لا يشترط لصحة التفتيش أن يجريه المأذون له به بنفسه ما دام أن هذا الإجراء تم في حضوره ، وكان ما يشير الطاعن عن بطلان قرار الإحالة إلى محكمة الجنايات لخلوه من بيان الهيئة التي أصدرته هو دفع ببطلان إجراء من الإجراءات السابقة على المحاكمة وكان لا يبين من محضر الجلسة أن الطاعن أثار هذا الدفع أمام محكمة الجنايات فلا تقبل منه إثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض — لما كان ما تقدم فإن الطعن يكون على غير أساس متعيناً رفضه موضوعاً .

جلسة ١٥ من يناير سنة ١٩٥٧

برئاسة السيد مصطفى فاضل وكيل المحكمة ، وبحضور السادة محمود ابراهيم اسماعيل ، ومصطفى كامل ، ومحمد محمد حسين ، وفهيم يسى الجندى المستشارين .

(١١)

القضية رقم ١١٥١ سنة ٢٦ القضائية:

مواد مخدرة . عقوبة . متى يجب على المحكمة أن تعمل نص المادة ٣٤ من المرسوم بقانون ٣٥١ سنة ١٩٥٢ .

أورد المشرع في القانون رقم ٣٥١ سنة ١٩٥٢ حالة تيسيرية يستفيد منها المتهم إذا أقام الدليل على أن إحرازه للخدر إنما كان بقصد التعاطي أو الاستعمال الشخصي أو إذا ثبت ذلك للمحكمة من ظروف الدعوى وعناصرها ويجب في هذه الحالة أن تعمل المحكمة نص المادة ٣٤ من المرسوم بقانون سالف الذكر وتنزل بالمتهم العقوبة المخففة المقررة بها ، ومن ثم فمتى كانت واقعة الدعوى كما أوردها الحكم ترشح أن الإحراز إنما كان بقصد التعاطي أو الاستعمال الشخصي وكانت هذه المحكمة لم تستبين من مدونات الحكم لماذا وقع على المتهم العقوبة المخففة دون المخففة مع قيام هذه الحالة - فإن الحكم يكون مشوباً بالقصور .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : أحرز جواهر مخدرة " أفبونا " في غير الأحوال المرخص بها قانوناً . وطلبت من غرفة الاتهام إحالته إلى محكمة الجنايات لمحاكمته طبقاً للواد ١ و ٢ و ٣٣ ج و ٣٥ من القانون ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ والبند ١ من الجدول رقم ١ الملحق به فقررت بذلك . وفي أثناء نظر هذه الدعوى أمام

ملاحظة : صدر حكم مماثل في القضية رقم ١٣٧٠ سنة ٢٦ القضائية بجلسته ١٩٥٧/١/٢٩

محكمة جنايات سوهاج دنع الحاضر من المتهم ببطلان القبض والتفتيش .
والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بمواد الاتهام بمعاينة المتهم أبو الحمد
عبد الرحيم القاضي بالأشغال الشاقة المؤبدة وتغريمه ثلاثة آلاف جنيه ومصادرة
المادة المخدرة المضبوطة وقد ذكرت في أسباب حكمها أن الدفع في غير محله .
فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

الحكمة

... وحيث إن مما ينهائ الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه خالف القانون إذ
دان الطاعن بجريرة إحراز المخدر وقضى عليه باللعوبة المغلظة المنصوص عنها
في المادة ٣٣ من القانون ٣٥١ سنة ١٩٥٢ مع أن واقعة الدعوى كما أثبتها الحكم
يحتمل أن الإحراز لم يكن إلا بقصد التعاطي أو الاستعمال الشخصي .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى في قوله "وحيث إن الوقائع
تتصل حسب استبانتها هذه المحكمة من التحقيقات التي تمت فيها ومن سماع
الشهود عليها بجلسة اليوم ومما أسفر عنه التقرير الطبي الشرعي . " قسم المعامل
الكيماوية " أنه في يوم ١٧ من يونيو سنة ١٩٥٥ بئدر سوهاج مديرية جرجا
كان المخبران أمين عبد الشافي وأحمد حسونه يسيران في أحد شوارع المدينة
إذ بهما يلتقيان مواجهة والمتهم أبو الحمد عبد الرحيم القاضي وما أن رآهما حتى
ألقى إلى الأرض بورقة بيضاء وكان منهما على مسافة مترين وبدأت عليه مظاهر
الخيرة والارتباك وهم بالفرار فأسرع المخبر أمين عبد الشافي والتقط الورقة التي
ألقاها المتهم فوجد بها مادة داكنة اللون تنبعث منها رائحة الأفيون ، ولما حاول
المتهم أن يضع يده اليمنى في جيب جلابيه تحفظ المخبر أحمد حسونه على هذا الجيب
ولم يمكنه من وضع يده فيه واقتاده المخبران إلى مركز البوليس حيث عرضاه على ضابطه
المنوب الذي تحفظ عليه إلى أن أبلغت النيابة فتولت التحقيق وأمر وكيل النيابة
معاون البوليس بتفتيش المتهم في حضوره فعثر هذا في جيب جلابيه الأيمن على
قطعة من الأفيون متوسطة الحجم ملفوفة بورق السلفان كما عثر بمحاظلة لقوده على
ورقتين لاصق باحدهما قطعة صغيرة من مادة الأفيون وعلى قطعة أخرى من نفس المادة

وأجرت النيابة تحريز هذه القطع الثلاث والقطعة الأخرى التي ضبطتها المخبران عند ما ألقاها المتهم على الأرض كما قامت بتحريز جلبابه الذي كان يرتديه واستخرج منه الأفيون وبلغ وزن قطع الأفيون الأربعة التي ضبطت ٧ و٦ جراما وأسفر التحليل عن تلوث جيب الجلباب الأيمن بمادة الأفيون. وأن القطع الأربعة جميعها هي أفيون ولما كان الأصل أن مجرد إحراز المادة المخدرة يستوجب توقيع العقوبة المغلظة المنصوص عنها في المادة ٣٣ من القانون رقم ٣٥١ سنة ١٩٥٢ وكان لا يشترط لتوقيع هذه العقوبة أن يثبت اتجار المتهم في الجواهر المخدرة وإنما يكفي لتوقيعها أن يثبت حيازته أو إحرازه لها — إلا أن المشرع أورد في القانون المذكور حالة تيسيرية يستفيد منها المتهم إذا أقام هو الدليل على أن إحرازه للمخدر إنما كان بقصد التعاطي أو الاستعمال الشخصي أو إذا ثبت ذلك للمحكمة من ظروف الدعوى وعناصرها . ويجب في هذه الحالة أن تعمل المحكمة نص المادة ٣٤ من المرسوم بقانون سالف الذكر وتنزل بالمتهم العقوبة المخففة المقررة بها — لما كان ذلك وكانت واقعة الدعوى كما أوردتها الحكم ترشح أن الإحراز إنما كان بقصد التعاطي أو الاستعمال الشخصي وكانت هذه المحكمة لم تستثن من مدونات الحكم المطعون فيه لما إذا وقع على الطاعن العقوبة المغلظة دون العقوبة المخففة مع قيام هذه الحالة الأمر الذي يجعلها عاجزة عن مراقبة صحة تطبيق القانون — فإن الحكم يكون مشوبا بالقصور ميبا بما يستوجب نقضه .

وحيث إنه لذلك يتعين قبول الطعن .

جلسة ١٥ من يناير سنة ١٩٥٧

برئاسة السيد مصطفى فاضل وكيل المحكمة ، وبحضور السادة : محمود ابراهيم اسماعيل ،
ومصطفى كامل ، وفهيم يسي الجندى ، وأحمد زكي كامل المستشارين .

(١٢)

القضية رقم ١١٥٤ سنة ٢٦ القضائية :

متشردون ومشتبه فيهم . عقوبة . المقربة الواجبة التطبيق على العائد إلى حالة التشرد
بعد سبق الحكم عليه بإذاره لتشرد .

متى كان الثابت بصحة سوابق المتهم التي كانت تحت نظر المحكمة الاستئنافية
أن المتهم سبق الحكم عليه بإذاره لتشرد ثم عاد إلى حالة التشرد في خلال الثلاث
سنوات التالية لصدور الحكم بإذاره فإنه بمقتضى الفقرة الثانية من المادة
الثالثة والفقرة الأولى من المادة الثانية من المرسوم بقانون ٩٨ سنة ١٩٤٥ يكون
عقابه بالمرافقة فقط ويكون الحكم قد أخطأ حين قضى بتأييد الحكم المستأنف
القاضي بحبس المتهم شهرا واحدا مع الشغل وبوضعه تحت مراقبة البوليس
لمدة سنة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه تأيدت فيه حالة التشرد بأن لم يتخذ لنفسه
وسيلة مشروعة للتعيش رغم سابقة الحكم بإذاره متشردا في القضية رقم ١٧٧٥
سنة ١٩٥٤ جنح بندر شمين الكوم . وطلبت عقابه بالمواد ١ و ٢ و ٣ و ٤
من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ ومحكمة شمين الكوم الجزئية قضت
غيابيا عملا بمواد الاتهام بحبس المتهم شهرا واحدا مع الشغل وبوضعه تحت
مراقبة البوليس لمدة سنة في المكان الذي يحدده وزير الداخلية مع النفاذ فعارض
المحكوم عليه غيابيا وقضى في معارضته بقبولها شكلا وبرفضها موضوعا وبتأييد

الحكم الغيابي المعارض فيه . فاستأنف المتهم هذا الحكم ومحكمة شين الكوم الابتدائية قضت بحضوريا بتأييد الحكم المستأنف فظعن رئيس نيابة شين الكوم في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... وحيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه أخطأ في تطبيق القانون ذلك بأن الدعوى الجنائية أقيمت على المتهم « المطعون ضده » باعتبار أن حالة التشرد تأيدت لديه إذ لم يتخذ وسيلة مشروعة للتعيش رغم سابقة الحكم بأنذاره لتشرد في القضية ١٧٧٥ سنة ١٩٥٤ جنح بندر شين الكوم وكان مؤدى التطبيق القانوني الصحيح لمواد المرسوم بقانون رقم ٩٨ سنة ١٩٤٥ أن تدينه المحكمة طبقا لنص الفقرة الأولى من المادة الثانية من المرسوم بقانون سالف الذكر التي تقصر عقاب المتهم على وضعه تحت مراقبة البوليس - إلا أن المحكمة أخطأت إذ قضت بمعاقبته بالحبس والمراقبة معا .

وحيث إنه يبين من مراجعة مفردات الدعوى التي أمرت المحكمة بضمها تحقيقا لوجه الطعن أن النيابة العمومية رفعت الدعوى على المتهم (المطعون ضده) لأنه في يوم ٦ من أبريل سنة ١٩٥٥ وجد متشردا بأن لم يتخذ لنفسه وسيلة مشروعة للتعيش وطلبت عقابه بمقتضى المواد ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ من المرسوم بقانون رقم ٩٨ سنة ١٩٤٥ وقد حكمت محكمة أول درجة في ١١ من أكتوبر سنة ١٩٥٥ غيابيا بحبس المتهم (المطعون ضده) شهرا واحدا مع الشغل وبوضعه تحت مراقبة البوليس لمدة سنة في المكان الذي يعينه وزير الداخلية وشمول الحكم بالنفاذ فعارض المتهم وقضى في معارضته بجلاسة ٢ من ديسمبر سنة ١٩٥٥ بالتأييد . ثم استأنف ووردت صحيفة السوابق قبل نظر الدعوى أمام المحكمة الاستئنافية وجاء بها أنه سبق الحكم على المتهم بأنذاره متشردا في القضية ١٧٧٥ سنة ١٩٥٤ جنح بندر شين الكوم وقد حكمت المحكمة الاستئنافية في ٢١ من يناير سنة ١٩٥٦ بحضوريا بتأييد الحكم المستأنف .

وحيث إنه لما كانت المادة الثانية من المرسوم بقانون رقم ٩٨ سنة ١٩٤٥ تنص على أنه "يعاقب على التشرّد بالوضع تحت مراقبة البوليس مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تزيد على خمس سنوات ، وفي حالة العود تكون العقوبة الحبس والوضع تحت مراقبة البوليس لمدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على خمس سنوات" وتنص المادة ٣ من المرسوم بقانون سالفت الذكر على أنه "يجوز للقاضي بدلا من توقيع العقوبة المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة السابقة أن يصدر حكما غير قابل للطعن بإصدار التشرّد بأن يغير من أحوال معيشته التي تجعله في حالة تشرّد ، فإذا عاد المحكوم عليه إلى حالة التشرّد في خلال الثلاث السنوات التالية وجب توقيع العقوبة المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة السابقة" لما كان ذلك ، وكان الثابت بصحيفة سوابق المطعون ضده التي كانت تحت نظر المحكمة الاستئنافية المطروحة أمامها الدعوى أن الطاعن سبق الحكم عليه بإصداره لتشرّد تمّ عاد إلى حالة التشرّد في خلال الثلاث سنوات التالية لصدر الحكم بإصداره مما يستوجب عقابه بمقتضى الفقرة الثانية من المادة الثالثة والفقرة الأولى من المادة الثانية من المرسوم بقانون ٩٨ سنة ١٩٤٥ والقضاء بعقوبة المراقبة فقط ويكون الحكم المطعون فيه إذن قد أخطأ حين قضى بتأييد الحكم المستأنف القاضي بحبس المتهم شهرا واحدا مع الشغل وبوضعه تحت مراقبة البوليس لمدة سنة ويتمين لذلك نقض هذا الحكم وتطبيق القانون على وجهه الصحيح على الواقعة كما هي ثابتة به .

جلسة ٢١ من يناير سنة ١٩٥٧

برئاسة السيد حسن داود المستشار ، وبحضور السادة : محمود ابراهيم اسماعيل ، ومحمود محمد مجاهد ، ومحمد محمد حسنين ، والسيد احمد عفيفي المستشارين .

(١٣)

القضية رقم ١٣٧١ سنة ٢٦ القضائية :

نقض . أحكام لايجوز الطعن فيها . الحكم الصادر في مخالفة إدارة آلة بخارية بدون ترخيص .
عدم جواز الطعن فيه بطريق النقض .

متى كان الحكم قد صدر في مخالفة بالتطبيق للمادة الأولى من الأمر العالي الصادر في ٥ من نوفمبر سنة ١٩٠٠ بشأن الآلات البخارية والمادتين ٧ و ٨ من هذا الأمر والمادة ١٤ من اللائحة الصادرة في ٦ من نوفمبر سنة ١٩٠٠ وكان المتهم قد قدم للمحاكمة بتهمة أنه أدار آلة بخارية بدون ترخيص ، فإن الطعن في هذا الحكم بطريق النقض لا يكون جائزا عملا بنص المادة ٤٢٠ من قانون الإجراءات الجنائية بعد تعديلها .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : أدار آلة بخارية بدون ترخيص . وطلبت عقابه بالمواد ١ و ٢ و ٧ و ٨ و ١٤ من الأمر العالي الصادر في ٥ نوفمبر سنة ١٩٠٠ وكذلك المادة ١٤ من اللائحة الصادرة في ٦ نوفمبر سنة ١٩٠٠ وكذلك المادة ١٤ من اللائحة الصادرة في ٦ نوفمبر سنة ١٩٠٠ . ومحكمة أبنوب الجزئية قضت بحضوريا - عملا بمواد الاتهام بتغريم المتهم مائة قرش وإيقاف الآلة على مصاريفه . فاستأنف المتهم هذا الحكم . ومحكمة أسيوط الابتدائية قضت بحضوريا بتأييد الحكم المستأنف . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

الحكمة

...وحيث إنه لما كان الحكم المطعون فيه صادر في مخالفة بالتطبيق للسادة الأول من الأمر العالي الصادر في ٥ من نوفمبر سنة ١٩٠٠ بشأن الآلات البخارية والمادتين ٧ و ٨ من هذا الأمر والمادة ١٤ من اللائحة الصادرة في ٦ من نوفمبر سنة ١٩٠٠ وكان الطاعن قد قدم للحكمة بتهمة أنه أدار آلة بخارية بدون ترخيص وقضى ابتدائيا بتغريمه مائة قرش وإيقاف الآلة وتأيد استئنافا من محكمة أسيرط الابتدائية، وكانت المادة ٤٢٠ من قانون الإجراءات الجنائية بعد تعديلها بالمرسوم بقانون رقم ٣٥٣ لسنة ١٩٥٢ الصادر بتاريخ ٢٥ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ قد قصرت الطعن بالنقض على الأحكام النهائية الصادرة من آخر درجة في مواد الجنائيات والجنح دون المخالفات فإن الطعن في هذا الحكم بطريق النقض لا يكون جائزا .

جلسة ٢١ من يناير سنة ١٩٥٧

برئاسة السيد حسن داود المستشار ، وبحضور السادة : محمود ابراهيم اسماعيل ، ومحمد محمد حسنين ، ولهم يسى الجندى ، والسيد أحمد عفيفى المستشارين .

(١٤)

القضية رقم ١٣٧٤ لسنة ٢٦ القضائية :

(أ) غش . جريمة خدع المشتري . القصد الجنائي فيها . القانون رقم ٤٨ سنة ١٩٤١ .

(ب) غش . حكم . "تسبب معيب" . استناد الحكم في ثبوت علم المتهم بجريمة خدع المشتري على مجرد المزاولة والمران أو عدم اتخاذ الإجراءات الكفيلة بمنع المخالفة .
نصوص .

١ - جريمة خدع المشتري المنصوص عليها في القانون رقم ٤٨ سنة ١٩٤١ بشأن قمع الغش والتدليس هي جريمة عمدية يشترط لقيامها ثبوت القصد الجنائي وهو علم المتهم بالغش في الشئ المتفق على بيعه وتعمده إدخال هذا الغش على المشتري .

٢ - لا يكفي لإدانة المتهم بجريمة خدع المشتري المنصوص عليها في القانون رقم ٤٨ سنة ١٩٤١ ما أوردته المحكمة من أسباب لثبوت العلم بناء على مجرد المزاولة والمران أو عدم اتخاذ الإجراءات الكفيلة بمنع المخالفة لأن ذلك ليس من شأنه أن يؤدي إلى ثبوت تلك الحقيقة القانونية .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهما : عرضا للبيع مياها غازية غير صالحة للاستهلاك الآدمي . وطلبت عقابهما بالمواد ٢ و ٨ و ٩ من القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٤١ ، ومحكمة جناح المنصورة الجزئية قضت بحضورهما للتهمة الأولى وغياهما

للمتهم الثاني عملا بمواد الاتهام بتفريم كل منهما عشرة جنيهاً والمصادرة .
فعارض المحكوم عليه غيابيا وقضى في معارضته بتأييد الحكم المعارض فيه .
فاستأنف المتهمان هذا الحكم . ومحكمة المنصورة الابتدائية قضت بحضور يبتأييد
الحكم المستأنف فطعن الوكيل عن الطاعنين في هذا الحكم بطريق النقض... الخ.

الحكمة

... وحيث إن مما ينعاه الطاعنان على الحكم المطعون فيه هو أنه حين دانهما
"بأنهما عرضا للبيع مياه غازية غير صالحة للاستهلاك الآدمي مع علمهما بذلك" جاء
باطلا لقصوره ولاستناده إلى أسباب لا تؤدي إلى النظر الذي انتهى إليه عن
ثبوت العلم بالغش — ذلك أن الحكم قد افترض علم الطاعنين بالغش من أنهما
لم يتخذوا الاجراءات الكفيلة بمنع المخالفة وهو قول قاصر عن إثبات ركن العلم
بالغش وهو ركن جوهري من أركان الجريمة التي دان الطاعنين بها .

وحيث إن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه حين تعرض لعلم المتهم بالغش قال
"وترى المحكمة أنه لو قام المتهم بمراعاة الأصول الفنية لما أمكن وجود هذه
البكتريا بهذه النسبة المرتفعة بالنسبة للمياه المرشحة التي تعد خطيرة بالنسبة للمياه
المعالجة بالكورى وهي المسادة التي تستعملها البلديات في ترشيح المياه الصالحة
للشرب وكون البكتريا لا تكتشف إلا بالتحليل لا يعنى المتهم من المسئولية
الجنائية لأن عدم مراعاة الأصول الفنية للتطهير والتعقيم معناه إمكان وجود
زيادة غير قانونية في نسبة البكتريا والمفروض على المتهم (الطاعن الثاني) ككابر
أن يراعى الذمة والأمانة والأصول الفنية في تحضير المياه الغازية والقول بغير هذا
معناه إفلات جميع من يقومون بصنع هذه المياه من العقوبة بحجة القول بأن
البكتريا توجد في الهواء وأن كل المواد عرضة للتلوث بها وأنه لا يمكن معرفتها
إلا بالتحليل . وحيث إنه على هذا النحو ترى المحكمة أن التهمة ثابتة قبل
المتهم وأن السبب المباشر لوجود هذه الزيادة غير القانونية في نسبة البكتريا
هو عدم استخدامه الأصول الفنية في تحضير المياه الغازية ومراعاة النظافة التامة

للمحرص على سلامة المحلول المستعمل في تلك المياه من تلوثه بالبكتريا وأن علمه بوجود هذه الزيادة مفترض . نكم كونه (الطاعن الثانى) المدير المسئول والمفترض علمه بالأصول الفنية وأن عدم مراعاتها من اتخاذ وسائل التطهير والتعقيم يعرض الوسائل المستعملة للتلوث بالبكتريا على نحو ما تم في الدعوى الحالية " لما كان ذلك وكانت جريمة خدع المشتري المنصوص عليها في القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ بشأن قم الغش والتدليس التي دين الطاعنان بها هي جريمة عمدية يشترط لقيامها ثبوت القصد الجنائي وهو علم المتهم بالغش في الشيء المتفق على بيعه وتعمره إدخال هذا الغش على المشتري وكان لا يكفي لادانة الطاعنين ما أورده المحكمة من أسباب لثبوت العلم بناء على مجرد المزاولة والمرايب أو عدم اتخاذ الاجراءات الكفيلة بمنع المخالفة لأن ذلك ليس من شأنه في واقع الدعوى أن يؤدي إلى ثبوت تلك الحقيقة القانونية .

وحيث إنه لذلك يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه وذلك من غير حاجة لبحث باقي أوجه الطعن .

جلسة ٢١ من يناير سنة ١٩٥٧

برئاسة السيد مصطفى فاضل وكيل المحكمة ، وبحضور السادة : محمود ابراهيم اسماعيل ، ومحمد
حسنين ، وفهم يني الجندي ، والسيد احمد عفيفي المستشارين .

(١٥)

القضية رقم ١٣٧٨ سنة ٢٦ القضائية :

(ا) تحقيق . تفتيش . المهور من تحديد موقع المكان المراد تفتيشه في التحقيق المفتوح .
لا عيب م ١٩١ ج .

(ب) تفتيش . نيابة عامة . العبرة في اختصاص من يملك إصدار إذن التفتيش إنما تكون
بالواقع .

(ج) نيابة عامة . تحقيق . ندب وكيل النيابة الجزئية معاون النيابة لتحقيق . صحيح .

(د) تحقيق . الدفع ببطلانه . اجراءات . حضور محام مع المتهم في التحقيق الذي تولاه
معاون النيابة . عدم اعتراضه على ذلك . سقوط حق المتهم في الدفع ببطلانه .
م ١٣٣٣ ج .

١ - لم يشترط الشارع في التحقيق المفتوح في حكم المادة ٩١ اجراءات
أن يكون قد كشف عن قدر معين من أدلة الاثبات أو يكون قد قطع مرحلة
معينة ومن ثم فلا يعيبه المهور عن تحديد موقع المكان المراد تفتيشه ما دام المتهم
لم يدع أن التفتيش تم في غير المكان الذي أراده الاذن .

٢ - العبرة في اختصاص من يملك إصدار إذن التفتيش إنما تكون بالواقع
وإن تراخى ظهوره إلى وقت المحاكمة .

٣ - معاون النيابة من مأموري الضبطية القضائية وندبه للتحقيق من وكيل
النيابة الجزئية المختص بصحيح في القانون .

٤ - متى كان معاون النيابة الذي تولى التحقيق قد تلقى انتداباً بإجرائه من وكيل النيابة وحصل التحقيق بحضور محامى المتهم بدون اعتراض منه سقط حقه في الدفع ببطلان التحقيق كما تنص على ذلك المادة ٣٣٣ من قانون الاجراءات الجنائية .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن المذكور بأنه : أحرز جواهر مخدرة (حشيشة وأفيونا) في غير الأحوال المصرح بها قانوناً . وطلبت إحالته على محكمة الجنايات لمحاكمته بالمواد ١ و ٢ و ٣٣ ج و ٣٥ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ وقد أمرت غرفة الاتهام بذلك وأمام محكمة جنايات بنها دفع الحاضر مع المتهم أولاً - ببطلان إذن التفتيش الصادر من النيابة لانعدام التحريات . وثانياً - ببطلان تحقيق النيابة إذ تولاه معاون نيابة غير مختص . وبعد أن أتمت المحكمة نظرها قضت بحضور يا عملاً بالمواد ١ و ٢ و ٣٣ ج و ٣٥ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ والبندين ١ و ١٢ من الجدول رقم ١ الملحق به بمعاينة أحمد محمد حسن بالأشغال الشاقة المؤبدة وتفريره ٣٠٠٠ جنيه ثلاثة آلاف جنيه ومصادرة الجواهر المخدرة والمضبوطات ورفضت الدفعين المقدمين من المتهم .

فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... وحيث إن مبنى الطعن الإخلال بحق الدفاع والخطأ في القانون ذلك بأن الطاعن طلب إلى المحكمة أن تأمر بضم دفتر الأحوال الخاص بتحركات رجال البوليس السرى في ليلة ضبط الواقعة إثباتاً لما دفع به التهمة من أنها ملفقة بمعرفة رجال الإدارة بخلاف بينه وبين رجل البوليس الملكى محمد حسن الذى كان يرافق القوة عند التفتيش لكن المحكمة بعد أن أبدت استعداداً لضم هذا الدفتر عند المقتضى لم تأمر بضمه وقضت في الدعوى بالإدانة مكتفية بما تم من

اطلاع النيابة على دفتر الأحوال الذى دل على أن القوة التى رافقت الضابط عند التفتيش لم يكن من بينها محمد حسن الذى قال عنه الطاعن هذا وقد دفع الطاعن ببطلان إذن التفتيش لعدم جدية التحريات استنادا إلى أن الضابط طالب الإذن لم يثبت فى محضره مكان منزل الطاعن ومقهاه اللذين صدر الإذن بتفتيشهما ولم يذكر شيئا من ذلك فى التحقيق المفتوح حتى يمكن مراقبة اختصاص وكيل النيابة الذى أصدر الإذن ولا يصحح من هذا العيب ما أدلى به الضابط فى الجلسة بناء على سؤال المحكمة له من أن منزل الطاعن يقع فى دائرة البندر مما يجعل الإذن صادرا من مختص لأن هذا التصحيح كان يجب أن يكون سابقا على الإذن وليس لاحقا له فضلا عن أن الطاعن طلب خريطة مساحة أو شهادة إدارية لتبين المحكمة عدم صحة ما أجاب به الضابط لكن المحكمة التفتت عن ذلك ولم ترد عليه وأخيرا فقد دفع الطاعن ببطلان تحقيق النيابة استنادا إلى أن الذى تولاه أحد معاونى النيابة بانتداب من وكيل النيابة الجزئية مع أنه لا يملك سلطة التحقيق طبقا للمادة ٧١ من قانون استقلال القضاء ولم يصدر قرار بنديه من رئيس النيابة ، فيكون ما يجريه من تحقيق باطلا بطلانا مطلقا لتعلقه بالنظام العام فلا يسقط بعدم تمسك الدفاع به أثناء التحقيق كما قالت المحكمة .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به عناصر الجريمة التى دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها فى حقه أدلة من شأنها أن تؤدى إلى مارتبه عليها ، لما كان ذلك ، وكان يبين من محضر الجلسة أن الحاضر مع الطاعن طلب ضم دفتر الأحوال "لوقوف على مكان محمد حسن وقت الحادث" فأبدت المحكمة استعدادا لإجابته إلى ما طلب إذا اقتضى الأمر ذلك بعد سماع الشهود وعند المرافعة فلم يبد الدفاع اعتراضا وبعد أن تم التحقيق ترافع دون أن يعود إلى ترديد ما طلب أو أن يصبر عليه على أنه لم يفت المحكمة أن ترد على هذا الطلب فقالت "أما ما يدعيه من أن محمد حسن كان واقفا خلف ضابط البندر عند ضبطه الكيس فقد دل التحقيق على عدم صحته إذ أجمع رجال القوة على أن المخبر محمد حسن لم يكن معهم كما ثبت من اطلاع النيابة على دفتر أحوال البندر أن الذين انتقلوا لإجراء التفتيش هما الضابطان ووجلا البوليس الملكى محمود ، منصور سويلم

ومتولى السيد خليفه وطادوا إلى البندر بعد ضبط الواقعة وقد قرر مجد حسن في تحقيق النيابة أنه كان مكلفا بالمرور بدائرة البندر ليلية الحادث وأيده في ذلك الضابطان مما يقطع بعدم دخوله مسكن المتهم مع القوة ليلية الحادث ولذا لا ترى المحكمة محلا لإجابة طلب الدفاع الاطلاع على دفتر الأحوال لمعرفة تحركات المخبر مجد حسن بدائرة البندر ليلية الحادث بعد أن انتهت واقعة دخوله مسكن المتهم مع القوة التي أجرت التفتيش، ولما كانت المحكمة قد بينت بالأدلة السائغة التي اطمأنت إليها عدم جدوى ضم دفتر الأحوال فإنها لم تتجاوز في ذلك حقها وليس عليها في ذلك من تريب، لما كان ما تقدم وكان الشارع لم يشترط في التحقيق المفتوح في حكم المادة ٩١ إجراءات أن يكون قد كشف عن قدر معين من أدلة الإثبات أو يكون قد قطع مرحلة معينة فلا يعيبه السهو عن تحديد موقع المكان المراد تفتيشه ما دام الطاعن لم يدع أن التفتيش تم في غير المكان الذي أراده الإذن، ولما كان فيما ذكره الضابط بالجلسة من تحديد لموقع منزل الطاعن ومقهاه ما يكمل النقص الذي أخذه الطاعن على التحقيق المفتوح وما يدل متى اقتنعت به المحكمة على أن إذن التفتيش قد صدر ممن يملكه إذ العبرة في الاختصاص إنما تكون بالواقع وإن ترانى ظهوره إلى وقت المحاكمة، ولما كان تقدير جدية التحريات التي يقوم عليها إذن التفتيش متروكا للنيابة تحت إشراف القضاء وكان ما أثاره الطاعن بشأن التحريات لا يؤثر في جديتها وكانت المحكمة قد أقرت النيابة على ما رآته في ذلك واطمأنت إليه أخذا بأقوال الضابط وبالمعينة التي أجراها عضو النيابة إلى أن ما أبدى من دفع متعلق بالاختصاص كان مديم الجدوى فلا محل للجدل فيما أقرته واقتنعت به. ولما كان معاون النيابة من مأموري الضبطية القضائية، وكان نذبه للتحقيق من وكيل النيابة الجزئية المختص صحيحا في القانون هذا فضلا عن سداد ما ردت به المحكمة على الدفع ببطلان التحقيق الذي باشره معاون النيابة بانتداب من وكيل النيابة الجزئية من القول "بأن معاون النيابة الذي تولى التحقيق قد تلقى انتدابه بإجرائه من وكيل نيابة البندر أثبتته في صدر محضره وقد حضر مع المتهم في التحقيق الأستاذان مجد رشاد سالم ومحمود حجازي وبذا يسقط الدفع ببطلان الإجراءات

الخاصة بجمع الاستدلالات أو التحقيق الابتدائي إذا كان للتهم محام وحصل
الإجراء بحضوره بدون اعتراض منه كما تنص على ذلك المادة ٣٣٣ من قانون
الإجراءات الجنائية هذا فضلا عن أن المحكمة لا تتقيد في تكوين عقيدتها وفقا
للمادة ٣٠٠ من هذا القانون بما هو مدون في التحقيق الابتدائي أو في محاضر
جمع الاستدلالات بل لها أن تستند إلى التحقيق الذي تجريه مما يجعل الدفع
ببطلان التحقيق عديم الجدوى " لما كان كل ذلك فإن الطعن يكون على غير
أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ٢٢ من يناير سنة ١٩٥٧

برئاسة السيد مصطفى فاضل وكيل المحكمة ، وبحضور السادة : حسن دارد ، ومحمود ابراهيم
اسماعيل ، ومحمود محمد مجاهد ، والسيد احمد عفيفي المستشارين .

(١٦)

القضية رقم ٦١٧ سنة ٢٦ القضائية :

وصف التهمة . قتل عمد . قتل خطأ . دفاع . تعديل وصف التهمة من قتل عمد إلى قتل
خطأ دون لفت نظر الدفاع . إخلال بحق الدفاع .

تعديل المحكمة وصف التهمة من قتل عمد إلى قتل خطأ — دون لفت نظر
الدفاع وبدون أن تكون المرافعة على أساسه — ينطوى على إخلال بحق الدفاع لأنه
يتضمن نسبة الإهمال إلى المتهم وهو عنصر جديد لم يرد في أمر الإحالة ويتميز
عن ركن العمد الذي أقيمت على أساسه الدعوى الجنائية .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الدكتور محمود أحمد عفيفي بأنه ، أولا — قتل محمد سالم
خليل عمدا بأن أطلق عليه عيارا ناريا من مسدس كان يحملة قاصدا قتل السيد
أحمد عمران فأخطأ الرماية وأصاب المقذوف الحنجري عليه وأحدث به الإصابات
المبينة بتقرير الصفة التشريعية والتي أودت بحياته وثانيا — شرع في قتل السيد
أحمد عمران عمدا بأن أطلق عليه عيارا ناريا من مسدس قاصدا قتله وخاب أثر
الجرime لسبب لا دخل لإرادته فيه وهو عدم إحكام الرماية . وطلبت إلى غرفة
الاتهام إحالته إلى محكمة الجنايات لمحاكمته بالمواد ٤٥ و ٤٦ و ١/٢٣٤ من قانون
العقوبات ، فصدر قرارها بذلك . وادعى بحق مدني ١ — السيد عمران وطلب
الحكم له قبل المتهم بمبلغ مائة جنيه على سبيل التعويض مع المضاريف وأتعاب
المحاماة و ٢ — ورثة المرحوم محمد سالم خليل وهم : محمد محمد سالم ابنه وزينب محمد

خليل زوجته عن نفسها وبصفتها وصية على أولادها القصر وهم السيد وهند وأم محمد وزينة وهانم واعتماد وفاطمة وطلبوا الحكم لهم قبل المتهم بمبلغ ثلاثة آلاف جنيه على سبيل التعويض مع المصاريف والأتعاب . ومحكمة جنايات دمنهور قضت حضوريا باعتبار الواقعة جنحة منطبقة على المادة ٢٣٨ من قانون العقوبات وبمحس الدكتور محمود أحمد عفيفي ستة أشهر مع الشغل وأمرت بوقف التنفيذ لمدة ثلاث سنوات تبدأ من اليوم وألزمته بأن يدفع للدعين بالحقوق المدنية محمد محمد سالم عن نفسه وزينب محمد خليل عن نفسها وبصفتها وصية على أولادها القصر ألفي جنيه على سبيل التعويض بالسوية بينهم جميعا والمصاريف المدنية ومبلغ خمسمائة قرش أتعاب محاماة ورفض الدعوى المرفوعة من السيد أحمد عمران مع إلزامه بمصاريفها وذلك تطبيقا للأواد ٢٣٨ و ٥٥ و ٥٦ من قانون العقوبات وذلك لأنه في الزمان والمكان سألني الذكر تسبب عن غير قصد ولا عمد في قتل محمد سالم خليل وكان ذلك ناشئا عن إهماله وعدم احتياظه بأن أطلق عيارين ناريتين في الهواء أثناء تجمع بعض الأهالي بأرضه ولم يتخذ الحيطة الكافية أثناء ذلك فانحرف العيار الثاني وأصاب المجنى عليه بالإصابات الميينة بتقرير الصفة التشريحية والتي أدت إلى وفاته .

نظمت المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... وحيث إن الطاعن وهو المتهم توفي وطلبت النيابة الحكم بانقضاء الدعوى الجنائية بوفاته ، وهذا الطلب على أساس وفقا للمادة ١٤ من قانون الإجراءات الجنائية ويتعين القضاء به .

وحيث إنه بالنسبة للدعوى المدنية التي قضى فيها بالتعويض على أساس ثبوت المسؤولية الجنائية فإن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه أدخل بحق الطاعن في الدفاع إزدائه بجريمة القتل الخطأ دون أن يلفت نظر الدفاع إلى المرافعة على أساس هذا التعديل .

وحيث إنه يبين من الاوراق أن الدعوى العمومية أقيمت على الطاعن لأنه قتل محمد سالم خليل عمدا بأن أطلق عليه عيارا ناريا من مسدس كان يحمله قاصدا قتل السيد أحمد عمران فأخطأ الرماية وأصاب المقذوف المجنى عليه وأحدث به الاصابات المبينة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته ، وشرع في قتل السيد أحمد عمران عمدا بأن أطلق عليه عيارا ناريا من مسدس قاصدا قتله وخاب أثرا الجريمة لسبب لادخل لإرادته فيه وهو عدم إحكام الرماية ، وكان جوهر دفاع الطاعن عن التهمتين أنه كان في حالة دفاع شرعى عن نفسه وعن نفس ابنه وأنه لاوجه لمساءلته عن القتل ولو أصاب غير المقصود به ما دامت قد توافرت حالة الدفاع الشرعى عن النفس ، فلم تأخذ المحكمة بهذا الدفاع ونفت في أسباب حكمها قيام حالة الدفاع الشرعى ودانت الطاعن بأنه تسبب بغير قصد ولا عمد في قتل محمد سليم خليل وكان ذلك ناشئا عن إهماله وعدم احتياظه بأن أطلق عيارين نارين في الهواء أثناء تجمع بعض الأهالى بأرضه ولم يتخذ الحيطة الكافية أثناء ذلك فامحرف العيار الثانى وأصاب المجنى عليه بالاصابات المبينة بتقرير الصفة التشريحية والتي أدت إلى وفاته ، ودانت المحكمة الطاعن بهذا الوصف دون أن تلفت نظر الدفاع إلى المرافعة على أساسه . لما كان ذلك ، وكان هذا التعديل ينطوى على نسبة الإهمال إلى الطاعن وهو عنصر جديد لم يرد في أمر الاحالة ويتميز عن ركن العمد الذى أقيمت على أساسه الدعوى الجنائية وكان الدفاع عن الطاعن لم يترافع على أساس هذا التعديل وإنما أنصب جوهر دفاعه على قيام حالة الدفاع الشرعى ولا يؤثر في ذلك أن يكون الدفاع قال "إن الاصابة غير مصرحوبة بنية القتل ومتى كانت كذلك فلم تكن أمام جريمة قتل أو قتل خطأ وتكون إصابة محمد سالم مجرد قضاء وقدر" لأن هذا القول قد صدر منه دون أن يكون على بينة من عناصر الإهمال التى قالت المحكمة بتوافرها ودانته بها حتى يرد عليها ، ومن ثم فإن هذا التعديل ينطوى على إخلال بحق الدفاع يتعين معه نقض الحكم بالنسبة للدعوى المدنية .

جلسة ٢٢ من يناير سنة ١٩٥٧

برئاسة السيد حسن داود المستشار ، وبحضور السادة : محمود إبراهيم إسماعيل ، ومحمود محمد مجاهد ، ونهيم بسى الجندى ، والسيد أحمد عفيفى المستشارين .

(١٧)

القضية رقم ١٣٧٧ سنة ٢٦ القضائية :

مواليد ووفيات . إثبات . جواز الاستناد إلى شهادة الوفاة الصادرة من الخانمخانة متى خلت السجلات الرسمية المدة لإثبات الوفيات من أى بيان مخالف . م ٣٠ مدنى .

متى كانت المحكمة قد أخذت بشهادة الوفاة الصادرة من الخانمخانة بعد أن تبين من الشهادات السلبية التى قدمت خلو السجلات الرسمية المدة لإثبات الوفاة من أى بيان مخالف لما ورد بها ، فلأنها لم تخطئ ، ذلك أن المادة ٣٠ من القانون المدنى وقوانين المواليد والوفيات افترضت إمكان السكوت عن التبليغ عن الولادة أو الوفاة لعل أولاً أخرى .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين : بأن الأول : أولاً — اشترك مع مجهول فى ارتكاب تزوير ماذى معنوى فى محرر رسمى هو محضر تصديق على عقد بيع يفيد أن المتهم اشترى أرضاً من جاك إبراهيم ركس الذى توفى فى ٢٠ سبتمبر سنة ١٩٤٠ وذلك بأن حرض هذا المجهول واتفق معه وساعده على التحال شخصية البائع وقت تحرير كاتب التصديقات حسن النية لمحضر التصديق واتحل المجهول شخصية البائع ووقع على المحضر بإمضاء مزورة له كما وقع المتهم على المحضر ووقعت الجريمة بناء على ذلك التحريض والاتفاق والمساعدة ثانياً — اشترك مع مجهول بنفس الكيفية فى ارتكاب تزوير فى محضر تصديق على عقد بيع يفيد أن المتهم اشترى أرضاً

من يعقوب يوسف ركز الذي توفي في ١٠ من يولييه سنة ١٩٢١ . ثالثا — اشترك مع مجهول بنفس الكيفية في ارتكاب تزوير في محضر توثيق عقد بيع رسمي يفيد أن المتهم اشترى أرضا من موسى الياهو واشا الذي توفي في ١٦ من يونيه سنة ١٩٠٩ والمتهم الثاني : أولا — اشترك مع مجهول بنفس الطريقة في ارتكاب تزوير في محضر تصديق على عقد بيع يفيد أن المتهم اشترى أرضا من يعقوب يوسف ركز الذي توفي في ١٠ من يولييه سنة ١٩٢١ . ثانيا — اشترك مع مجهول بنفس الكيفية في ارتكاب تزوير في محضر توثيق عقد بيع رسمي يفيد أن المتهم اشترى أرضا من موسى الياهو واشا الذي توفي في ١٦ من يونيه سنة ١٩٠٩ . وطلبت من غرفة الاتهام إحالتها على محكمة الجنايات لمحاكمتها بالمواد ٢/٤٠ — ٣ و ٤١ و ٢١١ و ٢١٢ و ٢١٣ من قانون العقوبات . فقررت بذلك ، ومحكمة جنايات الاسكندرية قضت بحضورها عملا بالمواد ١/٤٠ — ٢ — ٣ و ٤١ و ٤٢ و ٢١١ و ٢١٢ و ٢١٣ و ٢/٣٢ من قانون العقوبات بمقابلة كل من المتهمين بالسجن لمدة ثلاث سنوات . فطعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

الحكمة

وحيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه أخطأ في القانون وأقام قضائه على فروض وأن أسبابه قد شابها القصور والتخاذل فقد أخذ بشهادات الحائضات المثبتة لوفاة البائعين وتواريخ وفاتهم مغفلا حكم القانون المدني الذي قضى بأن يكون إثبات الولادة والوفاة بالسجلات الرسمية المعدة لذلك إلا إذا انعدم هذا الدليل أو تبين عدم صحته ما أدرج بهذه السجلات التي تنظمها وتنظم التبليغات التي تكتب بها قوانين المواليد والوفيات وهو فيما فعل قد أهمل أحكاما أمره متعلقة بالنظام العام في غير الأحوال التي تجيز ذلك هذا إلى أنه لم يعن بالرد على هذا الدفاع على خطره ولم يدل على أن الشهادات التي أخذ بها للبائعين دون غيرهم من أصحاب الأسماء المشابهة وليس يغنى الحكم محاولته تنزيه هذه الشهادات بابرار ما يفيد استيفاءها للشكل لأن هذا مع ما بينه الدفاع من تعرضها للعبث

لا يضمن لها السلامة . كما أن ما ذهب إليه الحكم في تبرير الخلاف في اسم أحد البائعين بين ما ثبت عنه بالعقد وبالشهادة من القول بأن الأجانب درجوا على إثبات اسم الأسرة بعد اسم الشخص إنما هو مجرد ظن واقتراض ينقضه أنه لم يضطرد بالنسبة للبائعين الآخرين يضاف إلى ذلك أن الحكم عول في الإدانة وفي الرد على أوجه الدفاع على فروض وليس على اليقين المستمد من الواقع مما عده الطاعنان خطأ في الاسناد من ذلك أنه افترض بغير سند وجود عصاية تعمل على اختصاب الأراضى واعتبر تعامل الطاعنين مع بعض أفرادها تعاملًا مع غير ملاك الأراضى المبيعة وأنه افترض أن الطاعنين فيما أقدموا عليه قد تحيوا فرصة وفاة الملاك وعدم وجود ورثتهم قولاً منه باحتمال وفاة هؤلاء الورثة أو مغادرتهم البلاد ولم يرجع ذلك إلى دليل ثم افترض فرضاً لا مصدر له فوق مجافاته للعقل هو أن الملاك قد توفوا ولم تخطر صحة البلدية بوفااتهم وافترض كذلك أن الطاعنين لم يتازما في وفاة البائعين مع أنهما لم يسلموا بذلك بل أصرا على أنهما اشتريا من أحياء بيدهم سندات التملك هذا إلى أن الحكم قد ساق على توفر القصد الجنائي أدلة لا تؤدي إليه فإن ما ذكره من انحصار المصلحة في الطاعنين إنما هو عرض للباحث لا للقصد الجنائي وما ذكره من تعدد الصفقات لا يدل بذاته على العلم بتغير الحقيقة بل هو أقرب إلى الدلالة على سلامة القصد وما ذكره عن بيع الطاعنين لما اشترياه إنما هو تصرف مألوف بالنسبة لأرض قضاء قابلة بطبيعتها للتقسيم والبيع أما ما ذهب إليه الحكم من عدم تصور أن تتكرر خديعة الطاعنين وأن يدفع الأثمان لغير الملاك فهو مما لا يؤدي حتماً إلى ثبوت القصد الجنائي لأن الإهمال في التحري مهما بلغ من الجسامة لا يرتفع إلى هذه المرتبة وأخيراً فإن الحكم المطعون فيه قد تناقض حين دان الطاعنين ثم قضى ببراءة شهود محاضر التصديق والتوثيق للشك في علمهم بالتزوير .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر القانونية بالجريمة التي دان الطاعنين بها وأورد على ثبوتها في حقيهما أدلة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته عليها ، لما كان ذلك وكانت المادة ٣٠ من القانون المدني التي استند إليها الطاعنان في الوجه الأول من طعنهما جرى نصها بما يأتي

١٠٠ — تثبت الولادة والوفاة بالسجلات الرسمية المعدة لذلك ، فإذا لم يوجد هذا الدليل أو تبين عدم صحة ما أدرج بالسجلات جاز الإثبات بأى طريقة أخرى ، وكانت قوانين المواليد والوفيات إذ افترضت إمكان السكوت عن التبليغ عن الولادة أو الوفاة لعلة أو لأخرى فقد ما لجأت موضوع عدم القيد وطريقة تداركه — لما كان ما تقدم فإن المحكمة لم تخطئ حين أخذت بشهادات الوفاة الصادرة من الحانمخانة بعد أن تبين من الشهادات السلبية التى قدمها الدفاع خلو السجلات الرسمية المعدة لإثبات الوفاة من أى بيان مخالف لما ورد بها ولما كانت المحكمة قد اطمأنت إلى شهادة الوفاة التى أخذت بها وردت على كل ما وجه إليها من اعتراضات وداسائفا بالقدر المناسب لما ورد عنها بحضور الجلسة واللازم لدفعها فقالت ”وبما أن الدفاع عن المتهمين حاول التشكيك فى وفاة البائعين المزعومين بمقولة إن شهادات الوفاة سالفة الذكر ليست محل ثقة ولا ترى المحكمة محلا لهذا التشكيك إذ الثابت من مطالعة هذه الشهادات أنها مستخرجة من سجل الوفيات بديوان حانمخانة الطائفة الاسرائيلية بالاسكندرية وأثبت فى كل رقم قيد الوفاة فى هذا السجل ووقع على كل شهادة من مستشار الطائفة والحانمياش والصراف ولا يدحض من هذه الحقائق الأوراق التى قدمها الدفاع بجلسة اليوم والتى تفيد أنه قدمت طلبات لصحة بلدية الاسكندرية بالاستعلام من تواريخ الوفاة الخاصة بالبائعين الثلاثة ورد عليها بأنه لم يستدل على قيدهم بدفاتر صحة البلدية ذلك أن هذه الأوراق لا تدل على أكثر من أن هؤلاء الثلاثة توفوا بنير أن تخطر صحة البلدية بوفاتهم يضاف الى ذلك أن المتهمين لم ينازعا عند استجوابهما فى التحقيق فى وفاة البائعين وقام كل دفاعهما على أنهما لم يكونا يعرفان شخصيتهم وقد سبق دحض هذا الدفاع“ وظل كذلك ما وجد من خلاف فى اسم أحد البائعين وبين ما ثبت عنه بالمحضر وبشهادة الوفاة بأنه نتيجة ما درج عليه الأجانب من أثبات اسم الأسرة بعد اسم الشخص ثم اثبات اسم أبيه بعد ذلك ولما كان فيا رده بالحكم الكفاية وكان ما أثاره الطاعنان للتشكيك فى قيمة شهادات الوفاة من القول بأنها عرضة للعبث وأنها غير قاطعة فى أن الأسماء الواردة بها هى للبائعين دون غيرهم ومن وجود خلاف فى الاسم بين ما ورد باحداها وبما ثبت عنه بالمحضر

كل ذلك في حقيقته هو مجرد جدل فيما اقتنعت به المحكمة في حدود سلطتها التقديرية من أدلة ليس في القانون ما يمنع من الأخذ بها . لما كان كل ما تقدم وكان لا يشترط في الأدلة أن تكون صريحة دالة بنفسها على الواقعة المراد اثباتها بل يكفي أن يكون استخلاص ثبوتها عن طريق الاستنتاج مما تكشف لها من الظروف والقرائن وترتيب النتائج على المقدمات فانه لا محل لما ذهب اليه الطاعنان من القول بأن الحكم المطعون فيه افترض بغير سند وجود عصابة تعمل على اختصاب الأراضي ورتب على ذلك فروضا أخرى خلص منها الى الادانة مادام الحكم قد أورد مقدمات تؤدي عقلا الى ما انتهى اليه وهو فيما عني به عدم وجود ورثة البائعين بالبلاد وفيما أرجع اليه خلود فواتر البلدية من أسماء البائعين المتوفين من عدم اخطار البلدية بوفاتهم لا يجافي العقل في شيء أما ما سجله الحكم من أن الطاعنين لم ينازعا في التحقيق في وفاة البائعين فلم يدفعه الطاعنان بحصول المنازعة وإنما بالقول بأنهما لم يسلبا به مما لا يمكن معه نسبة الخطأ للحكم . لما كان كل ذلك وكان ما أورده الحكم عن القصد الجنائي يؤدي في منطق مقبول الى ثبوته وكان ما رد به الطاعنان على هذه الأسباب كل على حدة قد أهمل فيه ما لتجمعها من دلالة وما لذلك من أثر يؤكد المعنى الذي ذهب اليه الحكم ولما كان للحكمة أن تأخذ بدليل ضد متهم وتهمله بالنسبة لآخر دون أن تبدى أسبابا لذلك إذ سرده الأمر الى اطمئنانها وحريتها في تكوين عقيدتها ، ولما كان ما أبداه الدفاع خاصا بما زعمه من بناء الحكم على فروض ومن القصور في التحدث عن القصد الجنائي والتناقض إنما هو في واقع الأمر عودا الى مناقشة الأدلة الموضوعية مما لا تقبل إثارته أمام محكمة النقض فإن الطعن يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ٢٨ من يناير سنة ١٩٥٧

برئاسة السيد مصطفى فاضل وكيل المحكمة ، وبحضور السادة : محمود محمد مجاهد ، ومحمد محمد حسين
وفهم يسى الجندي ، وأحمد زكي كامل ، المستشارين .

(١٨)

القضية رقم ١١٣٧ لسنة ٢٦ القضائية :

نقض . سلطة محكمة النقض . أسباب الإباحة وموانع العقاب . دفاع شرعي . إثبات
المحكمة في حكمها ما يدل على أن المتهم كان في حالة دفاع شرعي . اختلاصها ما يخالف هذه
الحقيقة . سلطة محكمة النقض في تصحيح هذا الاختلاص .

متى كانت المحكمة قد أثبتت في حكمها من الوقائع ما يدل على أن المتهم كان
في حالة دفاع شرعي ولكنها امتنعت ما يخالف هذه الحقيقة ، فإنه عندئذ
يكون لمحكمة النقض أن تصحيح هذا الاختلاص بما يقضي به المنطق
والقانون .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : قتل إبراهيم إبراهيم فايد عمدا من غير
سبق إصرار ولا ترصد بأن أطلق عليه صاربا ناريا قاصدا قتله فأحدث به
الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي والتي أودت بحياته وطلبت إلى غرفة الاتهام
إحالاته إلى محكمة جنايات بور سعيد لمعاقبته بالمادة ١/٢٣٤ ع فقررت بذلك
ومحكمة جنايات بور سعيد قضت بحضورها عملا بالمادة ٢٥١ من قانون
العقوبات بمعاقبة محمد حسين محمود بالحبس مع الشغل لمدة سنة واحدة . فطعن
الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

الحكمة

وحيث إن مما يتعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه هو أنه أخطأ في تطبيق القانون إذ اعتبر الطاعن متجاوزاً حق الدفاع الشرعى عن نفسه ومن غيره أفراد القوة وذلك في قوله أن استمرار الطاعن في إطلاق الرصاص نحو الصيادين الذين هربوا وابتعدوا عن مكان الحادث جعله قد تجاوز حق الدفاع المقرر له وهذا الذى قاله الحكم لا سند له من الأوراق وقد قرر الشهود أنه لم يكن هناك من سبيل لابعاد المعتدين إلا بإطلاق الرصاص بعد أن انتهت طلقات (الفشيك) وما كان الطاعن ليستطيع أن يفعل غير ذلك في نطاق الظروف المحيطة به دفعا لاعتداء المعتدين والنتيجة الطبيعية التى تؤدي إليها هذه الظروف هي أن الطاعن كان ملتزماً بحدود الدفاع الشرعى .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى عرض لما أثاره الطاعن من أنه كان في حالة دفاع شرعى ورد عليه في قوله "وبما أن ظروف الحادث وملايساته تنادى بأن المتهم اضطور إلى إطلاق الرصاص من بندقيته صوب المجنى عليه وفريقه دفاعاً عن نفسه وعن زملائه بعد أن تآلب عليه الصيادون يريدون منعهم من ضبط القوارب التى كانت تصطاد في منطقة ممنوع الصيد فيها فضلاً عن أنها قوارب صيد غير مرخصة وقد اعتدوا على زميلين له بالضرب . كما أوقعوا اثنين منهم في الماء وكل هذا ثابت من نفس أقوال المتهم وأقوال زملائه باقى أفراد الدورية في التحقيقات ولا تعول المحكمة على ما قرره المجنى عليه وفريقه من أنه لم يحصل منهم أى اعتداء على رجال القوة إذ يكفي لتنفيذ هذا الزعم ما ثبت من الكشف الطبى من وجود إصابات باثنين من أفراد الدورية وأن الصيادين استمروا في المقاومة والاعتداء رغم إطلاق الفشيك وقد ألقوا محمد حسين سويدان والسيد ابراهيم وهبه من رجال الدورية في الماء بعيداً عن قارب الصيادين الذى كانا قد قفزا إليه لضبطه — وبما أن المحكمة ترى أن المتهم وإن كان معذوراً إلى حد ما عند بدء إطلاقه الرصاص في مثل هذه الظروف إلا أنه لا يمكن إخلاء مسؤوليته كلية في هذا الشأن — كما أراد الدفاع عنه

أن يذهب — بل إن المحكمة ترى أن المتهم قد تجاوز حدود الدفاع الشرعى بنية سليمة — ولأنه وإن كان قد أطلق النار بحسن نية اعتقادا منه بأن من حقه أن يفعل هذا لوقف اعتداء الصيادين على زملائه إلا أن الثابت أن اعتداء الصيادين كان قد انتهى بالقاء رجال السواحل في الماء بعيدا عن قارب الصيادين بعد أن كانا قد قفزا إليه لضبطه وبدأ الصيادون بعد ذلك يحاولون الهرب والابتعاد عن مكان الحادث فاستمرار المتهم في إطلاق الرصاص نحو الصيادين يعتبر تجاوزا منه لحقه في الدفاع "ولما كان يبين من هذا الذى ساقته المحكمة فى حكمها أنها خطوات الطاعن فى مسلكه فى دفع العدوان الواقع على أفراد القوة من زملائه ورتبت على ذلك إدانته على اعتبار أن ما وقع منه لا يعد من قبيل الدفاع الشرعى وإنما يعد تجاوزا لحدود حق الدفاع عن النفس ، لأنه استمر فى إطلاق النار فى وقت كان المجنى عليه ورفاقه من الصيادين يحاولون الهروب والابتعاد عن مكان الحادث بعد أن انتهوا من اعتدائهم — لما كان ذلك ، وكانت الواقعة كما أوردها الحكم هى أن الطاعن اضطر إلى إطلاق الرصاص من بتدقيته صوب المجنى عليه وفريقه دفاعا عن نفسه ونفس زملائه بعد أن تألب عليهم هؤلاء لمنعهم من ضبط قوارب الصيد غير المرخصة وقد اعتدوا على زميلين للطاعن بالضرب كما أوقعوا آخرين فى الماء وأنهم استمروا فى عدوانهم رغم إطلاق (الفشيك) عليهم ، وكان الواضح من هذه الظروف أنه لم يكن فى مقدور الطاعن أن يوقف إطلاق النار وهو يرى المعتدين قد تمكنوا من زملائه فأسقطوا اثنين منهم فى الماء كما اعتدوا بالضرب على اثنين آخرين فأحدثوا بهما إصابات وأن ما حل بزملائه المعتدى عليهم سوف يحل به إذا ما وصلوا إليه . مما يتعين معه اعتباره فى حالة دفاع شرعى عن نفسه ، أما ما قاله الحكم من أن الطاعن أطلق النار على المجنى عليه فى الوقت الذى كان فيه هذا الأخير ومن معه يستعدون للهرب والابتعاد عن مكان الحادث فإنه قول

لا سند له من الحكم أو الأوراق . لما كان ذلك كله ، وكان تقدير القوة اللازمة
لرد الاعتداء وما إذا كان ذلك يدخل في حدود حق الدفاع الشرعى أو يتعداه
هو من شأن محكمة الموضوع إلا أنها متى كانت قد أثبتت في حكمها من الوقائع
ما يدل — على أن المتهم كان في حالة دفاع شرعى ولكنها استخلصت ما يخالف
هذه الحقيقة — كما هو الحال في هذه الدعوى فإنه عندئذ يكون لمحكمة النقض
أن تصحيح هذا الاستخلاص بما يقضى به المنطق والقانون .

وحيث أنه لما تقدم يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه وبراءة
الطاعن .

جلسة ٢٨ من يناير سنة ١٩٥٧

برئاسة السيد مصطفى فاضل وكيل المحكمة . وبحضور السادة : محمود محمد مجاهد ، ومحمد محمد حسين ، ولهميم يني الجندى ، وأحمد زكي كامل المستشارين .

(١٩)

القضية رقم ١٣٩٦ سنة ٢٦ القضائية :

تموين . صدور قرار بمد أجل التوريد . عدم قيام المتهم بالتوريد حتى حلول الميعاد المحدد فيه . إعادة تقديمه للمحاكمة . صحيح .

مضى كان المتهم قد قدم للمحاكمة قبل صدور القرار رقم ٦٤ سنة ١٩٥٤ - وقضى ببراءته لصدور تشريعات أطالت أمد التوريد - فإنه لا مانع من إعادة تقديمه للمحاكمة بعد صدور القرار المذكور إذا كان لم يتم بالتوريد حتى حلول الميعاد المحدد فيه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المظعون ضده بأنه : لم يورد نصيب الحكومة في محصول القمح عن سنة ١٩٥٠ في الميعاد . وطلبت عقابه بالمواد ٩ و ١٠ و ١١ و ١٢ و ١٣ و ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ سنة ١٩٤٥ وقرارات التموين . ومحكمة جناح الواسطي الجزئية حكمت غيابيا عملا بمواد الاتهام بحبس المتهم ستة شهور شغل وبغرامة ١٠٠ جنيه وكفالة ٢٠٠ قرش لوقف التنفيذ . فعارض وقضت المحكمة المذكورة بتأييد الحكم المعارض فيه مع إلزامه بالمصاريف . فاستأنف المتهم الحكم . ومحكمة بنى سويف الابتدائية بهيئة استئنافية قضت بحضوره بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وبراءة المتهم بلا مصروفات جنائية . فطعنتم النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... وحيث إنه يتحصل في أن الحكم أخطأ في تطبيق القانون إذ قضى ببراءة المطعون؛ ضده بمقولة إنه أو أسعفته الظروف وجرت محاكمته في فترة التشريعات التي أطالت أجل التوريد قبل صدور القرار رقم ٦٤ لسنة ١٩٥٤ لقضى ببراءته عملاً بالمادة ٥ من قانون العقوبات مع أن المطعون ضده ما دام أنه لم يتم بالتوريد لغاية آخر أغسطس سنة ١٩٥٤ وهو أقصى مهلة حدده القانون المذكور يكون قد ارتكب الجريمة .

وحيث إن الدعوى الجنائية أقيمت على المطعون ضده لأنه في يوم ٣١ أغسطس سنة ١٩٥٤ لم يورد نصيب الحكومة من محصول قمح سنة ١٩٥٠ في الميعاد وقضى ابتدائياً بإدانته . فاستأنف وفي ٢٤ يناير سنة ١٩٥٦ قضت محكمة بنى سويف الوطنية بهيئة استئنافية بإلغاء الحكم المستأنف وبراءة المطعون ضده استناداً إلى أن وزارة التموين أصدرت قرارها القاضي بتوريد حصتها من قمح عام ١٩٥٢ وحددت لذلك أجلاً خاتمه يوم ٣١ أكتوبر سنة ١٩٥٢ ثم عادت وأصدرت عدة تشريعات تيسيراً للزارعين بمد أجل التوريد مدداً بلغت سنوات عدة انتهت بالقرار رقم ٦٤ لسنة ١٩٥٤ والذي نشر بالوقائع المصرية بالعدد ٣٧ جعلت فيه نهاية أجل التوريد ٣١ من أغسطس سنة ١٩٥٤ وبصدور هذه التشريعات يكون الفعل المسند قد رفعت عنه صفة الجريمة حتى ١٩٥٤/٨/٣١ إعمالاً لنص المادة ٢/٥ من قانون العقوبات وتكون الجريمة صرت بها فترة إعفاء من العقوبة... .. وأنه لا يمكن اعتبار يوم ١٩٥٤/٨/٣١ تاريخ وقوع الجريمة لأنها وقعت أصلاً في الأجل الذي حدد بالقرار الصادر سنة ١٩٥٢ وهذا الأجل أصبح غير ذي موضوع بصدور التشريعات اللاحقة له التي أطالت أجل التوريد وإن كان في الوقت نفسه يفيد بدء احتساب سقوط الجريمة بالتقادم ... وأن القول بخلاف ذلك واعتبار يوم ١٩٥٤/٨/٣١ أو أى يوم آخر تال لمبدأ سقوط الجريمة فيه إخلال بقاعدة انقضاء الدعوى الجنائية بالتقادم الذي يبدأ من يوم وقوع الجريمة عملاً بنص المادة ١٥ إجراءات جنائية وأن المتهم لو

أسعفته الظروف وجرت محاكمته في فترة التشريعات التي أطالت أجل التوريد قبل صدور القرار رقم ٦٤ سنة ١٩٥٤ لقضى ببراءته إعمالاً لنص المادة ١/٥ ع وبما تأباه العدالة وينفر منه الذوق القضائي أن يكون المتهم الذي أبطأته إجراءات المحاكمة حتى بعد يوم ١٩٥٤/٨/٣١ أسوأ حالاً ممن قدم وقضى ببراءته وكلاهما ارتكب جرماً واحداً وفي زمن واحد ولا محل للتفرقة بين من قدم للمحاكمة فعلاً وآخر أبطأت النيابة في تقديمه إلى ما بعد ١٩٥٤/٨/٣١ وهو أمر لم يكن في حسبانته وخارج عن إرادته" وهذا الذي أقام عليه الحكم قضاءه غير صحيح في القانون ذلك بأنه وفقاً للقرار رقم ٦٤ لسنة ١٩٥٤ لا تبدأ المسؤولية الجنائية من عدم توريد محصول القمح في السنين السابقة إلا في اليوم التالي لـ ٣١ أغسطس سنة ١٩٥٤ المحدد بهذا القرار فمن يكون قد قدم للمحاكمة قبل صدور هذا القرار وقضى ببراءته لصدور تشريعات أطالت أمد التوريد — لا مانع من إعادة تقديمه للمحاكمة بعد صدور القرار المذكور إذا كان لم يقم بالتوريد حتى حلول الميعاد المحدد فيه لما كان ذلك وكان قد صدر بعد صدور الحكم المطعون فيه في ٢٤ يناير سنة ١٩٥٦ القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٥٦ وعمل به ابتداء من ١٦ مايو سنة ١٩٥٦ وهو ينص في مادته الأولى على أنه "يعفى من العقاب كل حائز لم يسلم مقادير القمح المستولى عليه لصالح الحكومة بموجب القرارات رقم ٧١ لسنة ١٩٤٩ ، ٩٤ لسنة ١٩٥٠ ، ٩٢ لسنة ١٩٥١ ، ٣٦ لسنة ١٩٥٢ ، ٧٩ لسنة ١٩٥٣ إذا قام حتى يوم ٣١ من يوليو سنة ١٩٥٦ بأداء مبلغ جنيتين لوزارة التموين من كل أردب من القمح لم يقم بتسليمه" وكان المحصول الذي لم يقم المطعون ضده بتوريده هو محصول سنة ١٩٥٠ الذي تشملته هذه القرارات — فإن مؤدى ذلك أن ترفع عن الفعل المنسوب للمطعون ضده صفة الجريمة حتى يوم ٣١ من يوليو سنة ١٩٥٦ وتبدأ مسؤوليته الجنائية إذا لم يقم في هذا التاريخ بالتوريد أو يدفع البديل النقدي وتصح محاكمته عليها — ومن ثم لا يكون للنياية العامة مصلحة في الطعن ويتعين على هذه المحكمة إعمالاً للمادة ٥ من قانون العقوبات والمادة ٤٢٥ من قانون الإجراءات الجنائية رفض الطعن .

جلسة ٢٨ من يناير سنة ١٩٥٧

بإدارة السيد حسن دارد المستشار ، وبحضور السادة محمد محمد حسين ، وفهيم يسي الجندى ،
وأحمد زكي كامل ، والسيد أحمد غفوني المستشارين .

(٢٠)

القضية رقم ١٤٠٦ سنة ٢٦ القضائية :

خيانة أمانة . حكم "تسبيب معيب" . استناد الحكم في ادانة المتهم بجرمة التبيد على مجرد
عدم نقله المحجوزات إلى السوق . عدم استظهاره تصرف المتهم في الأشياء المحجوزة بقصد هرقلة
التنفيذ . قصور .

متى كان الحكم قد أسس قضاءه بإدانة المتهم في جريمة التبيد المسندة إليه
على مجرد عدم نقله المحاصيل الزراعية المحجوز عليها إلى السوق في اليوم المحدد
للبيع ولم يستظهر أن المتهم تصرف في الأشياء المحجوزة بقصد هرقلة التنفيذ ، فإنه
يكون قاصر البيان متعينا نقضه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : بدد المنقول المبين الوصف والقيمة
بالخضر المحجوز عليه إداريا لصالح الحكومة إضرارا به حالة كونه الكاوا حارسا
عليه وطلبت عقابه بالمادتين ٣٤١ و ٣٤٢ من قانون العقوبات . ومحكمة
سنورس الجزئية قضت عملا بالمادتين المذكورتين غيابيا بحبس المتهم شهرا
واحدا مع الشغل وكفالة ٢٠٠ قرش لوقف التنفيذ بلا مصاريف جنائية .
فعارض المحكوم عليه والمحكمة المذكورة قضت في المعارضة باعتبارها كأن لم تكن
فاستأنف المتهم الحكم ومحكمة الفيوم الجزئية قضت بحضوره بتأييد الحكم
المستأنف بلا مصاريف .

فطمع الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض .. الخ .

... وحيث إن الطاعن يعيب على الحكم المطعون فيه أنه إزدائه بجريمة التبيد لأنه لم يقدم الأشياء المحجوز عليها إداريا يوم البيع لسوق طاميه يكون قد أخطأ إذ أن الطاعن غير مكلف قانونا بنقل الأشياء المحجوز عليها يوم البيع للسوق ولا سيما أن المسافة بين مكان الججز في حقله وبين السوق تزيد على العشرة كيلو مترات .

وحيث إنه لما كان الحكم المطعون فيه قد أسس قضاءه بإدانة الطاعن في جريمة التبيد المسندة إليه على مجرد عدم نقله الحاصل الزراعية المحجوز عليها إلى السوق في اليوم المحدد للبيع . وكان الججز لا يلزم الحارس قانونا بنقل المحجوز من مكان الججز إلى مكان آخر لبيعه فيه وكان الحكم لم يستظهر أن الطاعن تصرف في الأشياء المحجوزة بقصد عرقلة التنفيذ مما لا يمكن معه عدة مرتكبا لجريمة الاختلاس لمجرد عدم تقديم تلك الأشياء في السوق ما لم يثبت أنه تصرف فيها — لما كان ذلك — فإن الحكم يكون قاصر البيان متعينا نقضه .

وحيث إنه لما تقدم يترتب قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه وإحالة الدعوى إلى المحكمة المختصة للحكم فيها مجددا من دائرة أخرى .

جلسة ٢٨ من يناير سنة ١٩٥٧

برئاسة السيد حسن داود المستشار ، وبحضور السادة : محمود محمد مجاهد ، ومحمد محمد حسنين
ولهم ينشئ الجندى ، والسيد أحمد مفيى المستشارين .

(٢١)

القضية رقم ١٤٠٧ سنة ٢٦ القضائية :

خيانة أمانة . "حكم تسييب معيب" . إدانة المتهم بجرمة التهديد دون إثبات قيام القصد
الجنائى لديه . تصور .

مضى كان الحكم قد دان المتهم بجرمة التهديد دون أن يثبت قيام القصد الجنائى
لديه وهو انصراف نيته إلى إضافة المال الذى تملكه إلى ملكه واختلاسه لنفسه
إضراراً بمالكه فإنه يكون قاصر البيان .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه منذ أربعة شهور سابقة على يوم ٢٢/٩/١٩٥٤
بباب الشعرية : بدد الأشياء المبينة بالمحضر وصفا وقيمة المملوكة لمحمد عباس حنفى
والتي كانت قد سلمت إليه على سبيل الاجارة فاختلسها لنفسه إضراراً لمالكها
وطلبت عقابه بالمادة ٣٤١ عقوبات . ومحكمة جنح باب الشعرية الجزئية
حكمت غيابيا ببراءة المتهم مما أسند اليه . فاستأنفت النيابة الحكم ومحكمة
مصر الابتدائية بهيئة استئنافية قضت غيابيا بإجماع الآراء بقبول الاستئناف
شكلا وفى الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وحبس المتهم شهرا واحدا مع الشغل
بلا مصاريف جنائية . ولم تذكر المحكمة فى حكمها مادة الإتهام . فعارض المحكوم
عليه فى هذا الحكم والمحكمة المذكورة قضت بإجماع الآراء برفض المعارضة
وتأييد الحكم المعارض فيه وأعفت المتهم من المصروفات . وقد استشكل

المحكوم عليه في هذا الحكم والمحكمة المذكورة قضت بقبول الإشكال شكلا ورفضه موضوعا وألزمت المستشكل بالمصروفات . فطعن الطاعن في الحكم الصادر بتاريخ ١٤ من يناير سنة ١٩٥٦ بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

... وحيث ان مما ينمى الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجرمة التبديد قد جاء قاصر البيان فلم يستظهر ركن القصد الجنائي وهو إضافة الأمانة التي تسلمها الطاعن من المجنى عليه إلى ملكه اضارارا به وأن الأشياء المدعى بتبديدها ما زالت موجودة وقد أوقعت البلدية عليها حجرا تحفظيا الأمر الذي يجعله معيبا بما يستوجب نقضه .

وحيث ان الحكم المطعون فيه حين دان الطاعن بجرمة التبديد قد خلص إلى القول " أن التهمة ثابتة والقصد الجنائي متوافر من استلام المتهم من المجنى عليه الأدوات وعدم ردها أو عدم دفع أى إيجار لها للأن بالرغم من أنه استلم هذه الأدوات من مدة طويلة إذ الثابت من الايصال الموقع عليه من المتهم أنه استلم هذه الأدوات من ١٩٥٤/٥/٢٣ ومن ثم يتعين إلغاء الحكم المستأنف بإجماع الآراء . ولما كان يبين مما أثبتته المحكمة في حق الطاعن أنه اقتصر على القول بأن الطاعن قد تسلم من المجنى عليه الأشياء التي اتهم بتبديدها ثم لم يرددها ولم يدفع أى إيجار لها وبني على ذلك ادانته بجرمة التبديد دون أن يثبت قيام القصد الجنائي لديه وهو انصراف نيته إلى إضافة المال الذي تسلمه إلى ملكه واختلاسه لنفسه اضارارا بملكه — لما كان ذلك — فان الحكم المطعون فيه يكون قاصرا البيان مما يعيبه ويستوجب نقضه دون حاجة لإبحث الوجه الآخر من الطعن .

جلسة ٢٨ من يناير سنة ١٩٥٧

برئاسة السيد مصطفى فاضل وكيل المحكمة ، وبحضور السادة : محمود محمد مجاهد ، ومحمد محمد حسنين ،
وفهم يسى البلدى ، وأحمد زكى كامل المستشارين .

(٢٢)

القضية رقم ١٤١٢ سنة ٢٦ القضائية :

- (١) أسباب الإباحة وموانع العقاب . متى تنطبق المادة ٦٣-١ ع ؟
(ب) إجراءات . محضر الجلسة . عدم توقيع رئيس المحكمة عليه . عدم الادعاء بما يخالف
النائب فيه . لا بطلان .

١ — إن المادة ٦٣ من قانون العقوبات فى فقرتها الأولى لا تنطبق
إلا إذا ثبت صدور أمر من رئيس وجبت طاعته — ولا يغنى اعتقاد الموظف
بصدور الأمر عن حقيقة صدوره فعلا والتمسك من صدور الأمر لا غنى عنه
لتوافر حسن النية .

٢ — مجرد عدم توقيع رئيس المحكمة على محضر الجلسة لا يترتب عليه بطلان
الإجراءات ما دام المتهم لا يدعى أن شيئاً مما دون فى المحضر قد جاء مخالفاً للحقيقة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاهن بأنه : قتل صالح السيد العثمانى عمداً بأن أطلق
عليه حيارين ناريتين أثناء ركوبه سيارة لم يمثل قائدها لأمره بالوقوف قاصداً
قتله فأصابته إحداهما وأحدث به الإصابة المبينة بتقرير الصفة التشريعية والتي
أودت بحياته . وطلبت إلى غرفة الاتهام إحالته إلى محكمة جنايات الزقازيق
لمعاقبته بالمادة ١/٢٣٤ من قانون العقوبات . فقررت الغرفة بذلك . ومحكمة

جنايات الرقازيق قضت حضوريا عملا بالمادة ٢٣٨ من قانون العقوبات بمعاينة عبد الهادي غنيم الدخاخي بالحوس مع الشغل لمدة ثلاث سنين . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن مبنى الطعن - هو أن الحكم المطعون فيه - إذ دان الطاعن في جنحة القتل الخطأ - قد أخطأ في تطبيق القانون وتأويله وبني على إجراء باطل - وفي بيان ذلك يقول الطاعن إنه تمسك بسبب الإباحة المنصوص عنه في المادة ١/٢٣ من قانون العقوبات في فقرتها الأولى استنادا إلى أن التعليمات تقضى عليه بوصفه جنديا من جنود المرور أن يطلق النار على إطار السيارة إذا امتنع قائدها عن الوقوف للتفتيش - خصوصا وأن السيارة كانت قادمة من منطقة اشترعها تهريب المخدرات - وعدم وجود هذه التعليمات مسطورة لا ينفي صدورها شفاها من الرؤساء فإذا ثبت لدى الطاعن صدور هذه التعليمات وتولد لديه الاعتقاد في أن واجبه يحتم عليه إيقاف السيارة القادمة من هذه المنطقة المشبوهة فإنه يكون قد ارتكب فعلته تنفيذا لأمر وجبت عليه طاعته أو اعتقد بحسن نية أنها واجبة عليه ولا عقاب عليه في الحالين - هذا إلى أن الاجراءات قد شابهها البطلان لأن محضر الجلسة المؤرخ ١٩٥٦/٢/٩ التي صدر فيها الحكم لم يوقع عليه من رئيس المحكمة - خلافا لما تقضى به المادة ٢٧٦ من قانون الاجراءات مما يبطله وبالتالي يبطل الحكم المطعون فيه .

حيث إن واقعة الحال في الدعوى أن النيابة العامة اتهمت الطاعن بأنه في يوم ١٩٥٤/١١/٢٢ بناحية سماكين الشرق مركز الحسينية - قتل صالح السيد العثماني عمدا بأن أطلق عليه حيارين نارين أثناء ركوبه سيارة لم يمثل قائدها لأمره بالوقوف قاصدا قتله فأصابه أحدهما وأحدث به الإصابات المبينة بالتقرير الطبي الشرعي والتي أودت بحياته الأمر المعاقب عليه بالمادة ١/٢٣٤ من قانون العقوبات - ومحكمة جنايات الرقازيق - وقد ظهر لها أن الطاعن لم يقصد قتل المجنى عليه وأنه كان يقصد إصابة الكاوتش للعمل على إيقافها

فأخطأ الهدف وأصاب المجنى عليه الإصابة التي أودت بحياته — اعتبرت الواقعة قتل خطأ — وقالت بيانا لواقعة الدهوى : ” إن المجنى عليه صاحب السيد العثماني ومعه صديقه محمد إبراهيم ضرغام في يوم الحادث استقلا سيارة أجرة رقم ٩٨٢ دقهلية وكان يقودها السائق محمد عوض كشك ومعه صديقه علي السيد وتوجها إلى ناحية قصاصين الشرق والسماكين لأمر يهمهما وعند عودتهما فيما بين القصاصين شرق والسماكين مرت العربية بنقطة بوليس مراقبة التهريب التي كان بها العسكري عبد الهادي غنيم الدخاخي (الطاعن) وزميل له فأشار المتهم إلى السيارة للوقوف حتى يتمكن من تفتيشها إلا أن السائق أسرع ولم يمثل وذلك بإيحاء من المجنى عليه وزميله فأطلق المتهم عيارين نارين صوب عجل السيارة ليعطلها وإيتمكن من تفتيشها إلا أنه أخطأ التصويب فأصابت الرصاصتان أسفل العربية من الخلف ، ونفذت إحداها إلى الداخل وأصابت المجنى عليه الإصابة الممينة بالتقرير الطبي الشرعي والتي أودت بحياته ” ودلل الحكم على هذه الواقعة بما ينتجها من الأدلة التي أوردها والتي من شأنها أن تؤدي إليها — ثم عرض لدفاع الطاعن — فقال ” وحيث إن الطلب الأصلي أساسه أن المتهم صدرت إليه أوامر من رؤسائه بأن يطلق النار على كاوتش العربية التي لا تستجيب إلى إشارة الوقوف لاحاقها لكن الثابت من التحقيقات أن أوامر من هذا القبيل لم تصدر من الرؤساء إلى المتهم هذا وقد تردد نفسه في أقواله عمن أصدر إليه التعليمات بإطلاق النار فادعى أنها تعليمات هامة (بنأخذها) بأن ضرب النار يكون تهويب وتارة يقول أن ضرب النار يكون في الكاوتش وفارق بين التهويب والكاوتش أي في جزء من السيارة نفسها ولم يعين المتهم رئيسا بالذات أعطاه هذه التعليمات أو منشورا صدر إليه في هذا الصدد أما استشهاد الحاضر عنه بأقوال معاون بوليس مركز كفر صقر بالتحقيقات أن هناك تعليمات تقضى بضرب كاوتش السيارة في حالة الاشتباه فإن نفس المعاون بعد أن قرر ذلك قال وعلى كل حال فهو لا يستطيع أن يحزم بصحة اعتقاده أن هناك تعليمات من هذا القبيل والمرجع في ذلك إلى قلم المرور بوزارة الداخلية — وأمام هذا الشك استعملت النيابة من قلم المرور بوزارة الداخلية عن هذه التعليمات فورد الرد بأنه لم تصدر

تعليمات لقوات المرور بالمديريات تبيح إطلاق النار على كاو تشوك السيارات لايقافها في حالة رفض هذه السيارات الوقوف للتفتيش (الكتاب المؤرخ ١٧/٢/١٩٥٥) ومتى ثبت عدم وجود تعليمات بإطلاق النار على السيارات التي لا تقف للتفتيش يكون الطلب الأصلي لا يقوم على أساس ويتمين رفضه " وماقاله الحكم في ذلك شديد في القانون ذلك بأن المادة ٢٣ من قانون العقوبات في فقرتها الأولى التي يتمسك الطاعن بها لا تنطبق إلا إذا ثبت صدور أمر من رئيس وجبت طاعته — ولا يغني اعتقاد الموظف بصدور الأمر عن حقيقة صدوره فعلا والتثبت من صدور الأمر لا غنى عنه لتوافر حسن النية ولو صح جدلا مايقوله الطاعن من وجود تعليمات بإطلاق النار على إطار السيارات لايقافها في بعض الظروف فان هذا لا يعفيه من العقاب إذا لم يأخذ نفسه بالحرص في تنفيذ ذلك الأمر — ومتى كان الأمر كذلك وكان الحكم قد تضمن مايفيد توافر عناصر جريمة القتل الخطأ التي دان الطاعن بها فلا محل لمسايشيره الطاعن في طعنه — لما كان ذلك وكانت المادة ٢٧٦ من قانون الاجراءات وإن نصت في فقرتها الأولى على وجوب تحرير محضر بما يجري في جلسة المحاكمة ويوقع على كل صفحة منه رئيس المحكمة وما يتبعها في اليوم التالي على الأكثر — إلا أن مجرد عدم التوقيع لا يترتب عليه بطلان الاجراءات ما دام أن الطاعن لا يدعى أن شيئا مما دون في المحضر قد جاء مخالفا للحقيقة — فان الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوما .

جلسة ٢٨ من يناير سنة ١٩٥٧

برئاسة السيد مصطفى فاضل وكيل المحكمة ، وبحضور السادة : محمد حسن بن ، وفهم
يسى الجندى ، وأحمد زكى كامل ، والسيد أحمد عفيفى المستشارين .

(٢٣)

القضية رقم ١٤١٦ سنة ٢٦ القضائية :

إثبات . - خبير . - اعتناء الحكم إلى تقرير الطبيب المعين في التحقيق والذي استعان في تكوين
رأى بتقارير أطباء آخرين لم يحلفوا اليمين . - لاعب .

للطبيب المعين في التحقيق أن يستعين في تكوين رأيه بمن يرى الاستعانة بهم
على القيام بأموريته فإذا كان الطبيب الشرعى الذى ندب فى الدعوى قد استعان
بتقارير أطباء آخرين منهم طبيب إخصائى ثم أقر هذه الآراء وتبناها وأبدى
رأيه فى الحادث على ضوءها ، فليس يعيب الحكم الذى يستند إلى هذا التقرير
الذى وضعه الطبيب الشرعى كون الأطباء الذين رجع إليهم لم يحلفوا اليمين .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه ضرب عمدا محمود على راشد فأحدث به
الإصابات الموصوفة بالتقارير الطبية الشرعية والتي تخلف عنها عاهتان مستديمتان
يستحيل برؤهما إحداهما فقد إبطار العين اليمنى كلية والثانية إعاقة فى بعض
حركات مفصل الرسغ الأيسر وقلة فى حساسية بعض الساعد واليد اليسرى مما ينقص
قدرته على العمل بمقدار ٦٠٪ وكان ذلك مع سبق الإصرار . وطلبت إحالته إلى
محكمة جنايات بنها لمحاكمته بالمادة ٢/٢٤٠ من قانون العقوبات ، وقد أمرت
خرفة الاتهام بذلك وقد ادعى محمود على راشد بحق مدنى قبل المتهم وطلب القضاء
له عليه بمبلغ قرش صاغ واحد بمهرفة تمويض مؤقت . ومحكمة جنايات بنها

قضت حضوريا عملا بمادة الاتهام بمقابلة حنفى محمود الفخراى بالأشغال الشاقة لمدة خمس سنوات وإلزامه بأن يدفع للدعى بالحق المدنى قرشا واحدا على سبيل التعويض المؤقت والمصاريف المدنية ومبلغ ٥٠٠ قرش خمسمائة قرش مقابل أتعاب المعاماة . فطعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

وحيث إن مبنى الطعن هو الإخلال بحق الدفاع ومخالفة القانون ذلك بأن المحكمة لم تستجب إلى ما طلبه الدفاع من التأجيل لحضور شاهدين لما فى سماعهما بحضور الدفاع من فائدة للطاعن ولم تبرر سبب هذا الرفض فى حكمها كما أنها ردت بما لا يصلح ردا على ما دفع به الطاعن من بطلان التقارير الطبية التى وضعها طبيب مستشفى شبرا الخيمة وطبيب مستشفى فؤاد الأول والدكتور محمود حميد المجيد عطية أستاذ الرمد بكلية الطب لعدم حلفهم اليمين مما يجعل الاستناد إليها مخالفا للقانون .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما توافر به العناصر القانونية للجريمة التى دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها فى حقه أدلة من شأنها أن تؤدى إلى ما رتب عليه لما كان ذلك، وكان ما أبداه الدفاع بشأن سماع الشاهدين لم يتجاوز مجرد القول "بأنه يهمل الدفاع مناقشة الشاهدين الثالث والسادس الغائبين" فلما رفضت المحكمة التأجيل ومضت فى نظر الدعوى ومناقشة المتهم بموافقة محاميه ترافع الدفاع دون أن يبدى تمسكه بسماع الشاهدين وطلب البراءة ولما كان الطلب الذى تلزم المحكمة بإجابته أو الرد عليه هو الطلب الجازم الذى يصر عليه الدفاع وليس فى هذه الدعوى طلب توفرت له هذه المقومات . لما كان ما تقدم وكان للطبيب المعين فى التحقيق أن يستعين فى تكوين رأيه بمن يرى الاستعانة بهم على القيام بأموريته فإذا كان الطبيب الشرعى الذى تدب فى الدعوى

قد استعان بتقارير أطباء آخرين منهم طبيب أخصائي ثم أقر هذه الآراء وتبناها وأبدى رأيه في الحادث على ضوءها فليس يعيب الحكم الذي يستند إلى هذا التقرير الذي وضعه الطبيب الشرعي كون الأطباء الذين رجع إليهم لم يحلفوا باليمين ولما كان الحكم قد رد على هذا الدفع بما يتفق وهذا النظر فضلا عن أنه لا جدوى للطاعن من التمسك بهذا الوجه القاصر على العاهة التي أصابت عين المجنى عليه التي ما دام الثابت من الحكم أنه دانه في تهمة إحداث عاهة ثانية بذراع المجنى عليه الأيسر ومن ثم فإن الطعن يكون على غير أساس متعين رفضه موضحا .

جلسة ٢٨ من يناير سنة ١٩٥٧

برئاسة السيد مصطفى فاضل وكيل المحكمة ، وبحضور السادة : حسن داود ، ومحمد محمد حسين ،
وقهيم يسى البلدى ، وأحمد زكى كامل المستشارين .

(٢٤)

القضية رقم ١٤٢٢ سنة ٢٦ القضاية :

نقض . الخصوم في الطعن . إدانة الشاهد في الحكم المنقوض بشهادة الزور . استفادته من
الحكم ونقضه بالنسبة له أيضا .

منى كان الحكم المنقوض قد دان الشاهد بشهادة الزور ومن الجائز عند إعادة
المحاكمة أن يعدل هذا الشاهد عما سبق له إبدائه من أقوال كما أن من الجائز أن
يختلف تقدير شهادته لدى الهيئة الجديدة من تقدير الهيئة الأولى لها ، فإن نقض الحكم
بالنسبة للطاعنين يستفيد منه حتما المحكوم عليه بشهادة الزور للارتباط الوثيق القائم
بين الجريمتين ويتقضى نقض الحكم بالنسبة له أيضا .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة كلا من : ١ — أمين مهران تغيان و ٢ — شوقي
عثمان تغيان و ٣ — فهمى عثمان تغيان بأنهم شرعوا في قتل عبد الحليم على منصور
وعبد العليم على منصور عمدا ومع سبق الاصرار والترصد بأن بيتوا النية على قتلهم
وأعدوا لذلك أسلحة نارية (بنادق) وترصدوها في طريقتهما إلى حقلهما حتى
إذا ما ظفروا بهما أطلقوا عليهما أميرة نارية قاصدين من ذلك قتلهم . فأصاب
المتهمان الأول والثاني المحنى عليه الأول بالاصابات الموصوفة بالتفسير الطبي
وخاب أثر الجريمة لسبب لا دخل لإرادتهم فيه وهو تدارك المحنى عليه الأول
بالعلاج وعدم إحكام الرماية بالنسبة للمحنى عليه الثاني . وطلبت إلى غرفة الاتهام

إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمعاقبتهم بالمواد ٤٥ — ٤٦ — ٢٣٠ — ٢٣١ — ٢٣٢ من قانون العقوبات فقررت بذلك، وقد ادعى عبد الحليم علي منصور بحق مدني قبل المتهمين (الطاعنين) وطلب القضاء له عليهما متضامنين بمبلغ مائة جنسية بصفة تعويض . ولدى نظر الدعوى أمام محكمة جنايات أسيوط، تنازل المدعى عن دعواه المدنية . والمحكمة المذكورة سمعت الدعوى وقضت بحضور يا هملا بمواد الاتهام والمادة ١٧ عقوبات بالنسبة للأول والثاني براءة المتهم الثالث فهمي عثمان تفيان وبمعاقة كل من المتهمين الأول والثاني أمين مهران تفيان وشوقي عثمان تفيان بالأشغال الشاقة لمدة سبع سنوات . وبمعاقة عبد الحليم علي منصور بالحبس لمدة سنة واحدة على اعتبار أنه ارتكب جريمة شهادة الزور بالجلسة وذلك عملاً بالمادة ٢٩٤ من قانون العقوبات وبأشغال المتنازل المدعى المدني عن دعواه المدنية . فطعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ

المحكمة

... وحيث إن مما ينعاها الطاعنان على الحكم المطعون فيه أنه جاء قاصراً في الاستدلال على نية القتل إذ اكتفى ببيان الفعل المسمى دون إقامة الدليل على انتواء الطاعنين أحداث القتل فعلاً .

وحيث إنه يبين من الحكم أنه عندما تحدث عن نية القتل قال "وحيث إن نية القتل وسبق الإصرار ثابتان من استعمال المتهمين لآلات قاتلة هي البنادق ومن تربص المتهمين للجنى عليه في منزل اختهما الذي يقع في طريق الجنى عليه ومن سبق النزاع بينهما المؤدى إلى التعدي " وهذا الذي ذكره الحكم قاصر في التدليل على توفر نية القتل العمد — ذلك بأن القانون يستلزم في جنائية القتل توافر قصد القتل وهو أن المتهم حين أطلق النار كان يقصد إزهاق روح من وجه إليه وقصد إصابته به — مما يقتضيه أن يتحدث الحكم عن هذه النية الخاصة وأن يستظهر توافرها من العناصر التي تكشف قيامها في نفس المتهم — ولا يجوز عن هذه النية أن يصدر الفعل الجنائي في جنائية القتل من مجرد العمد وباستعمال

سلاح قاتل بطبيعته ، لما كان ذلك فإن الحكم يكون قاصرا قصورا يعيب الحكم .
بما يستوجب نقضه دون حاجة إلى بحث باقى وجوه الطعن .

وحيث إن نقض الحكم يعيد الدعوى العمومية إلى ما كانت عليه قبل المحاكمة —
فتنظر الهيئة الجديدة الدعوى من جديد ويكون لها كامل الحرية فى تقدير
وقائعها وأدلتها — لما كان ذلك وكان الحكم المنقوض قد دان الشاهد عبد الحليم
على منصور بشهادة الزور ومن الجائز عند إعادة المحاكمة أن يعدل هذا الشاهد
عما سبق له إبدائه من أقوال كما أن من الجائز أن يختلف تقدير شهادته لدى الهيئة
الجديدة عن تقدير الهيئة الأولى لها — وفى هذه الحالة لا يصح معاقبته عن شهادة
الزور — فنقض الحكم بالنسبة للطاعنين للسبب السابق بيانه يستفيد منه حتما
عبد الحليم على منصور للارتباط الوثيق القائم بين الجريمتين ويقتضى نقض الحكم
بالنسبة له أيضا .

جلسة ٢٨ من يناير سنة ١٩٥٧

برئاسة السيد حسن داود المستشار ، وبحضور السادة : محمد محمد حسين ، وفهم يسى الجندي
وأحمد نكي كامل ، والسيد أحمد عفوي المستشارين .

(٢٥)

القضية رقم ١٤٢٦ سنة ٢٦ القضائية :

هتك عرض . توفره قانونا ولو لم يترك الفعل أثرا بجسم المجنى عليه .

هتك العرض هو كل فعل غفل بالحياء يستطيل إلى جسم المجنى عليه وهوراته
وينحدرش عاطفة الحياء عنده من هذه الناحية ولا يشترط لتوفره قانونا أن يترك
الفعل أثرا بجسم المجنى عليه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : دأب على هتك عرض الصبي جوزيف شاول
جروس الذي لم يبلغ سنه ثمانى عشرة سنة كاملة بغير قوة أو تهديد بأن كان يضع
أصابعه في دبره حالة كونه خادما بالأجرة عند والدته وطلبت من غرفة الاتهام
إحالة إلى محكمة الجنايات لمحاكمته طبقا لـ ٢٦٩/٢ عقوبات فصدر قرارها بذلك .
ومحكمة جنايات اسكندرية قضت حضوريا عملا بالمواد ٢/٢٦٧ و ١/٢٦٩ و ٢
و ١٧ عقوبات بمعاينة محمد زين العابدين بالحبس مع الشغل لمدة ستين — وقدرت
للمحامى المنتدب مبلغ ثلاثة جنيهاً على الخزانة العامة . فطعن الطاعن في هذا
الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... وحيث إن محصل الطعن هو أن الحكم المطعون فيه شابه القصور إذ قال في سرد واقعة الدعوى أن الطاعن عبث بالمجنى عليه من الخلف بعد أن خلع عنه سرواله دون أن يبين مدى هذا العبث حتى يمكن تحديد الفعل وما إذا كانت جريمة أم لا هذا إلى أن الحكم استند في إدانة الطاعن إلى مجرد أقوال المجنى عليه التي لم تتأيد بدليل آخر والتي تكذبها ماديّات الدعوى فقد ثبت من التقرير الطبي أن المجنى عليه ليس به ما يشير إلى حصول إيلاج حديث أو قديم ، وإذا كانت الملامسة من الخارج لا تترك أثرا كما جاء بالتقرير الطبي فإن المجنى عليه وصف هذا العبث بأن الطاعن وضع يده في دبره مما كان يقتضى أن يترك ذلك أثرا ، كما أنه ثبت من تقرير التحليل أن سروال المجنى عليه وجد خاليا من الحيوانات المنوية .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى في قوله " إن المتهم (الطاعن) يعمل خادما لدى والد المجنى عليه وفي يوم الحادث ذهب جميع أفراد الأسرة إلى منزل عم المجنى عليه ليتناولوا طعام العشاء ثم أراد المجنى عليه وهو غلام يبلغ من العمر ثماني سنوات أن يعود إلى منزله للنوم فعادت به أمه وتركته مع الطاعن الذي انتهز فرصة عدم وجود أحد آخر بالمنزل فخلع سروال المجنى عليه وأخذ يعبث بيده في دبره ، ولما عادت الأم إلى المنزل وجدت ابنها المجنى عليه في سريره يبكي وفي حالة خوف فسألته فأخبرها بما حدث من الطاعن فأبلغت زوجها الذي أبلغ بدوره الأمر إلى البوليس " . ولما كان هذا الذي قاله الحكم تتوافر به العناصر القانونية لجريمة هتك العرض بغیر قوة أو تهديد التي دان الطاعن بها لأن هتك العرض هو كل فعل مخل بالحياء يستطيل إلى جسم المجنى عليه وعوراته ويخدش عاطفة الحياء عنده من هذه الناحية ولا يشترط أن توفره قانونا أن يترك الفعل أثرا يجسم المجنى عليه وكان الحكم قد أقام الأدلة السائغة على ثبوت هذا الفعل في حق الطاعن والتي من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته عليها وكان لا جناح على المحكمة إن هي اعتمدت في الإدانة على أقوال المجنى عليه ولو لم يكن في الدعوى دليل آخر غيرها ما دامت قد اقتنعت بها واطمأنت إلى صحتها — لما كان ذلك — فإن الحكم يكون سليما ويكون الطعن على غير أساس متعينا ورفضه موزوما .

جلسة ٢٩ من يناير سنة ١٩٥٧

رئاسة السيد مصطفى فاضل وكيل المحكمة ، وبحضور السادة : محمود إبراهيم اسماعيل ، وفهيم يسي
الجندي ، وأحمد زكي كامل ، والسيد أحمد عفيفي المستشارين .

(٢٦)

القضية ١١٨٦ سنة ٢٦ القضائية :

(أ) قتل خطأ . جواز وقوع القتل الخطأ بناء على خطاين من شخصين مختلفين . خطأ
أيهما لا ينفي مسئولية الآخر .

(ب) دعوى مدنية . مسئولية الشخص عن أعماله الشخصية . تضامن . التضامن في التعويض
واجب سواء أكان الخطأ عمدا أو غير عمدي .

١ - يصح في القانون أن يقع حادث القتل الخطأ بناء على خطاين من شخصين
مختلفين ولا يسوغ القول بأن أحد الخطاين ينفي المسئولية عن مرتكب الآخر .

٢ - التضامن في التعويض بين المسئولين عن العمل الضار واجب طبقا
للادة ١٦٩ من القانون المدني يستوى في ذلك أن يكون الخطأ عمدا
أو غير عمدي .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة هذين الطاعنين بأنهما : ١ - تسببا من غير قصد ولا
تعمد في وفاة محمد عبد الغنى عبد الفتاح عبد الدايم متأثرا بإصاباته المبهينة بالمحضر
وكان ذلك ناشئا عن إهمالهما ومخالفتهما للوائح والقوانين بأن قادا سيارتهما بسرعة
فاصطدما بالمحفى عليه وأحدثا به الإصابات سالفة الذكر والتي أودت بحياته .
٢ - قاد كل منهما سيارته بسرعة ينجم عنها الخطر على حياة الجمهور وممتلكاته .

وطلبت عقابهما بالمواد ٢٣٨ عقوبات و ٢٨ و ٥٣ من لائحة السيارات . وقد ادمت زكية مجد عجوة بحق مدني قبل المتهمين وطلبت القضاء لها عليهما بمبلغ خمسين جنيه بصفة تعويض . ومحكمة جنح باب الشرعية الجزئية قضت حضوريا عملا بمواد الاتهام والمادة ٣٢ من قانون العقوبات بتفريم كل من المتهمين خمسون جنيها بلا مصاريف جنائية وبإلزامهما متضامنين بأن يدفعما للدعين بالحق المدني مبلغ ٥٠٠ خمسمائة جنيه والمصاريف المدنية ورفضت ما عدا ذلك من الطلبات . فاستأنف المتهمان هذا الحكم . ومحكمة مصر الابتدائية بهيئة استئنافية قضت حضوريا بتأييد الحكم المستأنف وألزمت المستأنفين متضامنين بالمصروفات الاستئنافية . فطعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض... الخ .

الحكمة

حيث إن مبنى الطعن المقدم من الطاعن الأول (باروخ يوسف مرزوق) هو القصور في التسبب والخطأ في تطبيق القانون وفي بيان ذلك يقول إن الحكم دانه بجرمة القتل الخطأ . مع انعدام رابطة السببية بين الخطأ المنسوب اليه ووفاة المجنى عليه . لأن الطاعن الثاني هو الذي صدم بسيارته المجنى عليه والقاه أمام سيارة الطاعن الأول فلم يكن في إمكانه مفاداة الحادث . وليس ثمت خطأ من جانبه — هذا وقد ألزمه الحكم — مع الطاعن الثاني — بالتعويض المحكوم به لوالدة المجنى عليه بطريق التضامن مع أن الفعل المسند الى كل منهما مستقل من الآخر وكان الأمر يقتضي — إذا كان هناك ثمت محل للتعويض — أن يحكم على كل منهما بتعويض مستقل — بنية الخطأ الذي ارتكبه .

وحيث إن الحكم الابتدائي الذي أيده الحكم المطعون فيه أخذنا بأسبابه قد بين واقعة الدعوى في قوله : ” إن المتهم الأول (الطاعن الأول) كان يقود سيارته الخاصة بشارع فاروق آتيا من ميدان العتبة متجها إلى جهة العباسية وأن المتهم الثاني (الطاعن الثاني) كان آتيا في الاتجاه المضاد قائدا سيارة أخرى آتيا من العباسية متجها إلى ميدان العتبة ووقع الحادث أمام محطة ترام يرحص القادم

من العباسية للعتبة حيث كان المجنى عليه وهو طفل يريد عبور الطريق من الجهة الغربية للشرقية فصادته سيارة المتهم الثاني برفرها الأمامى الأيسر فسقط أمام سيارة المتهم الأول فصادته وتوفي بعد ذلك — ثم أورد الحكم الأدلة على ثبوت تلك الواقعة في حق كل من الطاعنين — مما شهد به الشهود من أن كليهما كان يسير بسرعة وأثبت نقلا عن المعاينة التي أجريت عقب الحادث أن كلا من المتهمين كان يسير بسيارته على شريط الترام وأن المسافة بين السيارتين لم تكن تتجاوز الثلاثة أمتار في حين أن اتساع الشارع في محل الحادث يبلغ نحو ٣٠ مترا كما أشار إلى تقرير الطبيب الشرعى ووصف الإصابات التي شوهدت بالمجنى عليه وقد جاء به "أنه ليس في شكل أى منها ما يشير إلى أنها حدثت نتيجة مرور جسم صلب راض متحرك كسيارة وكل ما يمكن قوله في هذه الحالة أن هذه الإصابات يمكن حدوثها نتيجة مصادمة سيارة على حدة أو نتيجة مصادمة سيارتين له على التوالى كما وأنه ليس من الممكن تعيين أى من الإصابات هي التي أحدثها أى من السيارتين" وخلص الحكم بعد سرد ما تقدم إلى القول أن كلا المتهمين مخطئ إذ لو كانا غير مسرعين في سيرهما ويسير كل منهما على يمينه ويستعمل آلة التنبيه لما ضدمت سيارة المتهم الثاني المجنى عليه وقذفت به في طريق سيارة الأول ولأمكن هذا الأخير مفاداة الحادث ثم أضاف حكم محكمة ثاني درجة ما يأتي "أن كلا من المتهمين قد أسهم بخطئه الذي يتمثل في القيادة بسرعة وفي غير المكان المخصص لسير كليهما وهو يمين الطريق من كل جانب بالنسبة لاتجاه كل منهما ولو أن كليهما كان يسير بسرعة عادية ملازما يمين الطريق الذي يسير فيه لما وقع الحادث الذي ترتب عليه — إعمالا لأقوال الشهود — إصابة المجنى عليه بالإصابات التي أدت إلى وفاته" لما كان ذلك — وكان الحكم قد أورد الأدلة على أن كلا من الطاعنين كان يسير بسرعة وفي غير احتياط ومخالفا للوائح بسيره إلى اليسار أكثر مما يستلزمه حسن قيادة السيارة مع انفساح الطريق إلى جانبه الأيمن — بحيث لو كان قد التزم كل منهما يمين الطريق الذي يسير فيه لما وقع الحادث وكان الحكم قد عرض لصلة السببية بين الخطأ الذي وقع من كل من الطاعنين ووفاته المجنى عليه — واستظهر توافرها من أسانيد مقبولة مستمدة من وقائع الدعوى

وكان يصح في القانون أن يقع حادث القتل الخطأ بناء على خطأين من شخصين مختلفين فلا يسوغ القول بأن أحد الخطأ ينفي المسؤولية عن مرتكب الآخر — لما كان ذلك وكان التضامن في التعويض بين المسؤولية عن العمل الضار واجب طبقا للسادة ١٦٩ من القانون المدني يستوى في ذلك أن يكون الخطأ عمديا أو غير عمدي — لما كان ذلك فإن الحكم يكون صحيحا وما يشبه الطاعن لا يكون له محل .

وحيث أن مبنى الطعن المقدم من الطاعن الثاني — هو القصور في التسبب والخطأ في القانون ذلك أن الحكم المطعون فيه لم يعن باستظهار كيفية وقوع الحادث ومدى مسئولية الشريكين في الخطأ ورابطة السببية بين الخطأ ووفاء المجنى عليه هذا وقد غفل الحكم عن الرد على دفاعه الموضوعي والتفت عن طلب فتح باب المرافعة الذي أبداه في مذكرته حتى يستوفى دفاعه خصوصا وأن محاميه لم يترافع عنه أمام محكمة ثاني درجة .

وحيث إن الحكم المطعون فيه — بين واقعة الدعوى بما يتوافر معه العناصر القانونية لجريمة القتل الخطأ الذي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه والطاعن الأول أدلة سائفة لها أصل في التحقيقات من شأنها أن تؤدي إلى النتيجة التي رتب عليها — لما كان ذلك وكان القانون لا يوجب في مواد الجرح والمخالفات أن يحضر مع المتهم أثناء المحاكمة محام يتولى المرافعة عنه وكان يبين من مراجعة محضر جلسة المحاكمة أمام محكمة ثاني درجة أنه ترافع عن نفسه ولم يقل أن له محاميا — فإن الاجراءات تكون قد وقعت صحيحة — وما دام الأمر كذلك فلايس للطاعن أن يعيب على الحكم إخلاله بحق الدفاع أو عدم الرد على ما أثاره في مذكرته التي قدمها بعد قفل باب المرافعة ولم يكن ثمة ترخيص من المحكمة بتقديمها .

وحيث إنه لكل ما تقدم يكون الطعن برمته على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ٢٩ من يناير سنة ١٩٥٧

برئاسة السيد مصطفى فاضل وكيل المحكمة ، وبحضور السادة : حسن دارد ، ومحمود ابراهيم
اماميل ، ومحمود محمد مجاهد ، وأحمد زكي كامل المستشارين .

(٢٧)

القضية رقم ١٣٢٢ سنة ٢٦ القضائية :

خيانة أمانة . قصد جنائي . ترانى المجنى عليه في دفع نفقات حفظ المنقولات التي عين المتهم
حارسا عليها . بيعها بمعرفة المحضر وفاء لتأثر إيجار المخزن الذي حفظت فيه . عدم جواز اتخاذ
ذلك دليلا على توفر القصد الجنائي لديه .

متى كان الثابت أن المجنى عليه قد ترانى في تسلم المنقولات التي عين المتهم
حارسا عليها وفي دفع نفقات حفظها حتى بيعت بمعرفة المحضر وفاء لتأثر إيجار
المخزن الذي حفظت به فإنه لا يجوز اتخاذ ذلك دليلا على أن المتهم بتصرفه
القانوني هذا قد قصد إلى تبديد ما أودع لديه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة هذين الطاعنين بأنهما بددا المنقولات الميينة الوصف
والقيمة بالمحضر لمحمد السيد حسين ولم تكن قد سلمت إليهما إلا على سهيل الحراسة
فاختلساها لإضرار به . والنيابة طلبت عقابهما عملا بالمادة ٣٤١ من قانون
العقوبات مع تطبيق أقصى العقوبة . وقد ادعى محمد السيد حسن بحق مدني
قبل المتهمين وطلب القضاء له عليهما متضامين بمبلغ ٥١ جنيها بصفة تعويض .
ومحكمة جناح الموسيقى الجزئية قضت بحضوريا عملا بمادة الاتهام أولا بحبس
كل من المتهمين شهرين مع الشغل وكفالة ٥٠٠ قرش لإيفاء التنفيذ لتكل
منهما بلا مصروفات جنائية — ثانيا — بالزامهما بأن يدفعوا للدعي بالحق

المدنى مبلغ ٥١ جنيها واحد ومحسين جنيها والمصاريف المدنية ومائتى قرش
أتما بالحاماة . فاستأنف المتهمان الحكم ، ومحكمة مصر الابتدائية بهيئة استئنافية
قضت حضوريا بتأييد الحكم المستأنف وألزمت المتهمين بالمصروفات
المدنية الاستئنافية بلا مصاريف جنائية . فطعن الطاعنان فى هذا الحكم بطريق
النقض ... الخ .

الحكمة

... وحيث إن مما ينعم الطاعنان على الحكم المطعون فيه أنه أخطأ فى تطبيق
القانون وأخل بحق الطاعنين فى الدفاع وشاب أسبابه القصور إذ دأبهما بجرمة
التبديد مع أنهما عرضا المنقولات المدعى بتبديدها على المجنى عليه ولكنه رافض
قبولها ، وقررت المحكمة فتح باب المرافعة لسؤال المجنى عليه المدعى بالحق المدنى
عن صحة ما دفع به الطاعنان من أنهما عرضا عليه المنقولات ولما لم يحضر
قضت فى الدعوى دون سماعة ورفضت تأجيل نظرها وأصرت على هذا الرفض
حين طلبا منها فتح باب المرافعة لتنفيذ قرارها السابق ولم ترد على هذا الطلب
فى حكمها مما يجعله مشوبا بالقصور ، هذا إلى أنهما دفعا الاتهام المسند إليهما
أمام محكمة الموضوع بانقضاء الدعوى الجنائية بالتقادم ولكن المحكمة رفضت هذا
الدفع استنادا إلى أن تاريخ التبديد هو ٢٢ من فبراير سنة ١٩٥٣ الذى بيعت
فيه تلك المنقولات ولاء لمتأخر إيجار المخزن المودعة فيه وذلك على خلاف
الحقيقة .

وحيث إن الحكم المطعون فيه أورد واقعة الدعوى بما مؤداه "أن المجنى
عليه كان يستاجر مقهى من المتهمين (الطاعنين) وقد استصدروا ضده حكما
بالإخلاء ولما انتقل المحضر لتنفيذ هذا الحكم فى ١٢ من يناير سنة ١٩٥٠ أثبت
فى محضره وجود منقولات للمجنى عليه بالمقهى وعدم وجوده وقت التنفيذ ووجود
ابنته وامتناعها عن استلام منقولات أبيها فقد سلمها للطاعنين على سهيل الوديعة
وأقرا بذلك كتابة فى ذيل المحضر كما تعهدا بتسليم المنقولات لصاحبها بمجرد
طلبها بدون قيد ولا شرط ، ثم قام الطاعنان بوضع هذه المنقولات فى مخزن

استأجرا لهذا الغرض بمطرفة شبانة رقم ٢ بالفوطية ، ولما أن طالبهما المجنى عليه بتسليمه منقولاته لم يمتنعا ولكنهما طالبا بسداد إيجار المخزن التي أودعت فيه فرفض استنادا إلى تعهدهما في المحضر الذي حرره المحضر بتسليمه هذه المنقولات بلا قيد ولا شرط ولأن له في ذمة الطاعنين مبلغ ٨٠ جنيها بصفة تأمين لم يكن قد تحاسب معهما عليه . ثم استصدر المجنى عليه أمرا من قاضي الأمور الوقفية في ١٩٥٢/٧/٩ ضد الطاعن الأول لتسليمه المنقولات موضوع النزاع وفي ١٩٥٢/٧/٢٤ انتقل المحضر لتنفيذ هذا الأمر فامتنع الطاعن المذكور عن التسليم وقرر أنه يتظلم من الأمر ، وفي ١٩٥٢/٩/١٠ قضى برفض تظلمه — وقد انتقل المحضر بعد ذلك في ١٩٥٤/١٢/١٤ لتنفيذ الأمر الصادر ضد الطاعنين فقرر أن المنقولات بيعت في ١٩٥٣/٢/٢٢ بناء على طلب مالك المخزن الذي استأجراه لإيداعها فيه وفاء لمتأخر الإيجار وقدره ٧٢ جنيها و ٥٨٠ مليا وذلك بناء على الحكم الصادر في الدعوى المرفوعة من مؤجر المخزن رقم ٧٨٧ سنة ٥٢ باب الشرعية — لما كان ما تقدم وكان نص المادة ٧٢٥ من القانون المدني يقضي بأنه على المودع أن يرد إلى المودع عنده ما أنفق في حفظ الشيء المودع وكان استئجار الطاعنين مكانا لإيداع المنقولات فيه إنما هو إجراء قصدا به المحافظة على ما أودع عندهما ، وكان لزاما على المجنى عليه وهو يعلم بصددور حكم الإخلاء وتنفيذه وأن له منقولات عديدة بالمقهى أن يسعى إلى تسليمها فور تنفيذ الحكم من الطاعنين ، بعد دفع نفقات حفظها فإذا ما ترأى في ذلك حتى بيعت بمعرفة المحضر في ١٩٥٣/٢/٢٢ وفاء لمتأخر إيجار المخزن الذي حفظت به فليس له أن يتخذ من ذلك دليلا على أن الطاعنين يتصرفهما القانوني هذا قد قصدا إلى تبديد ما أودع عندهما ويتعين لذلك نقض الحكم وبراءة الطاعنين مما نسب إليهما عملا بالمادة ٤٢٥ من قانون الإجراءات الجنائية .

جلسة ٢٩ من يناير سنة ١٩٥٧

برئاسة السيد مصطفى فاضل وكيل المحكمة ، وبحضور السادة : محمود ابراهيم اسماعيل ، ومحمد حسين ، وأحمد زكي كامل ، والسيد أحمد مهنى المستشارين .

(٢٨)

القضية رقم ١٣٦٤ سنة ٢٦ القضائية :

متشردون ومشتبه فيهم . تلبس . تفتيش . مجرد وجود المتهم في وقت متأخر من الليل في الطريق العام وتناقضه في أقواله . عدم اعتباره في حالة تلبس بجريمة الاشتباه . . عدم جواز القبض عليه وتفتيشه .

وجود متهم في وقت متأخر من الليل في الطريق العام وتناقضه في أقواله عند سؤاله عن اسمه وحرفته ، لا ينفي بذاته عن تلبسه بجريمة الاشتباه ولا يوجب إلى رجل الضبط بقيام أمارات أو دلائل على ارتكابها حتى يسوغ له القبض عليه وتفتيشه طبقا لنص المادة ٣٤ من قانون الاجراءات الجنائية .

القائمة

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : أحرز بقصد الاتجار جوهرًا مخدرًا "حشيشًا" في غير الأحوال المرخص بها قانونًا . وطالبت من غرفة الاتهام إحالته إلى محكمة الجنايات لمحاكمته بالمواد ١ و ٢ و ٣٣ / ج و ٣٥ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ والجدول (١) الملحق به — فقررت الغرفة بذلك . وفي أثناء نظر هذه القضية أمام محكمة جنايات القاهرة دفع الحاضر عن المتهم ببطلان القبض وما لحقه من إجراءات . والمحكمة المذكورة قضت بحضورها عملاً بالمواد ١ و ٢ و ٣٣ ج و ٣٥ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ المعدل بالمرسوم بقانون رقم ١٥٣ لسنة ١٩٥٣ والبيند رقم ١٢ من الجدول رقم ١ الملحق به بمعاينة حافظ حسن محمد بدوى بالأشغال الشاقة المؤبدة وبتهريمه ثلاثة آلاف جنيه ومصادرة المضبوطات . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

وحيث إن مما يتعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه بنى على إجراء باطل ذلك بأن الطاعن دفع أمام محكمة الموضوع ببطلان القبض عليه لوقوعه في غير الأحوال المصرح بها قانوناً ، فقد أثبت ضابط المباحث في محضره أنه قبض على الطاعن وآخرين لاشتباكه فيهم واقتادهم الى قسم البوايس للتحري عن طرق تعيشهم . وبعد أن حرر لهم مذكرة سلمهم الى الضابط المتوب الذي أجرى تفتيشهم ، والقبض على الطاعن على هذه الصورة يكون قد وقع باطلاً لأنه لم يكن بقى حالة من الحالات المبينة على سبيل الحصر في المادة ٣٤ من قانون الإجراءات الجنائية التي تميز لمساوئ الضبط القضائي حق القبض على الأفراد ، ولكن المحكمة رفضت هذا الدفع استناداً الى أن الطاعن كان عند القبض عليه متلبساً بجنحة اشتباه مما يجيز القبض عليه مع أنه لم يكن وقتئذ في إحدى حالات الاشتباه الواردة بالمادة الخامسة من المرسوم بقانون رقم ٩٨ سنة ١٩٤٥ ، هذا الى أنه لا محل للاستناد الى لائحة السجون في تقرير التفتيش ما دام لا يوجد أمر قانوني بإيداع الطاعن السجن كما تقضى بذلك المادة ٤١ من قانون الإجراءات الجنائية .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بعد أن أورد واقعة الدعوى تعرض للدفع ببطلان القبض والتفتيش ورد عليه في قوله "وحيث إنه واضح من أقوال ضابط المباحث أنه قابل المتهم في الطريق العام وفي ساعة متأخرة من الليل فأراد الوقوف على حالته ولما سأل من اسمه وحرفته تناقض في أقواله ولم يثبت أمامه على رواية واحدة وكان هذا المسلك داعياً للاشتباه في أسره إذ قامت لدى ضابط المباحث وهو من رجال الضبطية القضائية أمارات ودلائل على ارتكابه جنحة اشتباه وهي جريمة يعاقب عليها القانون بالحبس لمدة لا تزيد عن ثلاثة شهور . وبما أن المتهم (الطاعن) كان في هذه الحالة متلبساً بالجريمة المشار إليها فإن الضابط كان من حقه والحالة هذه أن يقبض عليه وهذا الحق المخول له طبقاً للفقرة الثانية من المادة ٣٤ من قانون الإجراءات الجنائية خاصة وأن ضابط

المباحث لم يستطع أن يقف على حالة المتهم ومعرفة شخصيته نظرا للأجوبة المتناقضة التي صدرت منه عند سؤاله عن اسمه ونوع حرفته وظاهر من كل ذلك أن القبض تم طبقا لأحكام القانون وكان صحيحا وكان احتجاز المتهم (الطاعن) لحين التحقيق معه لا يعتبر بمثابة الإيداع في السجن بالمعنى الذي ورد على لسان محامي المتهم ويبين من هذا أن الدفع في غير محله "ولما كان هذا الذي أثبتته الحكم من وجود الطاعن في وقت متأخر من الليل في الطريق العام وتناقضه في أقواله عند سؤاله عن اسمه وحرفته . لا يذنب بذاته من تلبسه بجريمة الإشتباه ويوحى إلى رجل الضبط بقيام أمارات أو دلائل على ارتكابها حتى يسوغ له القبض عليه وتفتيشه طبقا لنص المادة ٣٤ من قانون الإجراءات الجنائية . كما لا تثبت في حق المتهم إلا بتوفر ما نصت عليه المادة الخامسة من المرسوم بقانون رقم ٩٨ سنة ١٩٤٥ ويكون الحكم المطعون فيه أذ قضى برفض الدفع ببطلان القبض وما ترتب عليه من إجراءات قد خالف القانون، ولما كان يبين من الحكم أنه لا يوجد قبل الطاعن سوى الدليل المستمد من التفتيش واعتراف الطاعن أمام ضابطي البوليس بأحرازه المخدر وهو ليس دليلا مستقلا عن القبض والتفتيش الباطلين فإنه يتعين نقض الحكم والقضاء ببراءة الطاعن .

جلسة ٢٩ من يناير سنة ١٩٥٧

برئاسة السيد مصطفى فاضل وكيل المحكمة . وبحضور السادة : حسن داود ، ومحمد
حسين ، وفهم يسى الجندى ، وأحمد زكى كامل المستشارين .

(٢٩)

القضية رقم ١٤٠٩ سنة ٢٦ القضائية :

حكم . بياناته . الخطأ المادى الواضح فى تاريخ الحكم . لا عيب .

لا مبرر بالخطأ المادى الواضح الذى يرد فى تاريخ الحكم والذى لا تأثير له على
حقيقة ما حكمت به المحكمة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن مع آخرين حكم عليهم بأنهم : سرقوا الزجاج المبين
الوصف والقيمة بالمحضر لمحمد على المصرى وأحمد على الحرقانى من محلهاما التجارى
وكان ذلك بطريق كسر قفل بابه من الخارج حالة كون المتهم الأول عائدا إذ سبق
الحكم عليه بثلاث عقوبات مقيدة للحرية فى سرقات وتزوير آخرها بسجنه ثلاث
سنوات فى الجناية رقم ٧٤ سنة ١٩٥١ عامرية لتزوير فى محرر رسمى . وطالبت
إلى غرفة الاتهام إحالتهم إلى هذه المحكمة لمحاكمتهم بالمواد ١/٤٩ و ٥١ و ٥٢
و ٢/٣١٧ — ٥ عقوبات للأول والمادة ٢/٣١٧ — ٥ عقوبات للباقيين مع
إضافة المادة ٣/٤٩ عقوبات للرابع فصدر قرار الغرفة بذلك . ومحكمة جنائيات
الاسكندرية قضت بحضوريا عملا بمواد الاتهام بمداخلة حنفى محمود على
أبو النجا بالحس مع الشغل لمدة سنتين . فطعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق
النقض ... الخ .

المحكمة

... وحيث إن مبنى الوجه الأول من الطعن هو أن الحكم المطعون فيه شابه البطلان إذ لم يرد به ذكر اليوم والتاريخ الصحيحين اللذين صدر فيهما ، فقد دون في ورقته أنه صدر في ١٠ من مارس سنة ١٩٥٦ في حين أنه صدر في ١١ من الشهر المذكور وفي هذا ما يفقد الحكم عنصرا من مقومات وجوده ويجعله مشوبا بالبطلان بما يستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قد استوفى ما نص عليه القانون من بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التي وقعت فيها وأورد اسم الطاعن ونص القانون الذي حكم بموجبه ، وجاء بمحضر جلسته أنه صدر في ١١ من مارس سنة ١٩٥٦ الموافق ٢٨ من رجب سنة ١٣٧٥ ثم ذكر خطأ في ورقة الحكم أنه صدر في ١٠ من مارس سنة ١٩٥٦ الموافق رجب سنة ١٣٧٥ وهذا لا يعدو أن يكون خطأ ماديا — لما كان ذلك ، وكان لاصحة بالخطأ المسادى الواضح الذي يرد في تاريخ الحكم والذي لا تأثير له على حقيقة ما حكمت به المحكمة فلا محل لما جاء بهذا الوجه من الطعن .

وحيث إن مبنى الوجه الثاني هو أن الحكم أخطأ في الإسناد إذ أورد على لسان المتهم الثالث خلافا للحقيقة وفي معرض التدليل على ثبوت السرقة واشتراك الطاعن فيها أنه قرر في محضر البوليس رؤيته الطاعن يعيث بقفل باب مخزن المجنى عليهما وأنه تعرف عليه في عملية العرض مع أن محضر البوليس وكذلك "تحقيق النيابة جاء خلوا من هذا الإسناد .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قال في سياق سرده واقعة الدعوى " وقرر المتهم الثالث في محضر البوليس أيضا أنه شاهد عند وصوله بالسيارة إلى مخزن المجنى عليهما المتهم الثاني (الطاعن) يعيث بقفل بابه وقد تعرف عليه في عملية العرض التي أجراها البوليس وقرر أنه كان موجودا عند مخزن المجنى عليهما واشترك في نقل الصناديق بالسيارة وأكد ذلك في تحقيق النيابة وقرر أنه وجد عند وصوله

باب الخزن مغلقا وأنه فتح عند دخول السيارة فيه ولا يعرف كيفية فتحه . ولما كان يبين من الاطلاع على صورة التحقيقات في الدعوى التي قدمها الدفاع عن الطاعن أن المتهم الثالث قال في التحقيق إن المتهم الثاني (الطاعن) كان موجودا أمام مخزن محمد على المصرى الذى نقل منه الزجاج ومعه حمالين صعيدة وأن عبده عطية كان موجودا ومعه شخص يعيث بالقفل " . لما كان ذلك ، وكان إسناد الحكم إلى الطاعن مجرد العبث بقفل المتجر على خلاف الثابت بالأوراق لا يؤثر في سلامته مادامت المحكمة لم تجعل لهذه الواقعة أى اعتبار في إدانة الطاعن وما دامت أسست إدانته على ما شهد به بقية المتهمين في الدعوى من أنه كان معهم بمخزن الخبثى عليه وقت نقل الزجاج منه ثم على ما قرره محمد ابراهيم خليل من أن الطاعن حضر إليه وعرض أن يبيعه ألواح زجاجية فأبدى له موافقته ويمكن بعد إحضارها ومعاينتها ثم على استعراض كل من المتهم الثالث ومحمد ابراهيم خليل عليه في عملية العرض ، ويكون ما جاء بهذا الوجه على غير أساس .

وحيث إن محصل ما بقى من أوجه الطعن هو أن الحكم أسند إلى الطاعن الاتفاق مع باقى المتهمين على السرقة ، مع أنه لا دليل على ذلك من الأوراق وقد تفى محمد ابراهيم خليل اتصال الطاعن به تليفونيا في شأن بيع الزجاج المسروق له ، كما أن الطاعن دفع الاتهام الموجه إليه بالتلفيق وأن الشهود تضاربوا في أقوالهم ، ومع ذلك فلم يعن الحكم بتجسس دفاعه هذا والرد عليه .

وحيث إنه وإن كان الحكم قد أورد في بيان واقعة الدعوى " أن المتهم الثانى (الطاعن) اتصل بمحمد ابراهيم خليل تليفونيا وأنبأه بأنه أحضر صناديق زجاج إلى مخزنه فتوجه إلى المخزن حيث وجد المتهم الثالث ينتظره بالسيارة والصناديق وتسلمها منه " إلا أنه ما د وقال في معرض استخلاص الدليل على اتهام الطاعن وشهد محمد ابراهيم خليل بأنه حوالى ظهر يوم أول ديسمبر سنة ١٩٥٣ تقدم إليه المتهم الثانى (الطاعن) وعرض عليه أن يبيعه ألواح زجاجية فطلب معاينتها قبل الاتفاق على شرائها فوعده بأحضارها وفي يوم ١٢/٢/١٩٥٣

حدثه (شخص) تليفونيا وأنبأه أنه أحضر الألواح الزجاجية في سيارة إلى مخزنه .
ولما كان في هذا الذي أورده الحكم ما يرفع عنه الخطأ في الإسناد — لما كان
ذلك ، وكان الطاعن إذ ينسب إلى الحكم استناده إلى أقوال شهود تضارب
أقوالهم ، قد جاء قوله في هذا الشأن مرسلًا دون تحديد وجه التضارب الذي
يزعمه في أقوال كل شاهد ، وكانت التناقض في أقوال الشهود بفرض قيامه
لا يعيب الحكم مادام قد استخلص الادانة من أقوالهم استخلاصًا سائغًا لاتناقض
فيه إذ مرجع ذلك إلى عقيدة المحكمة وأطمئنانها إلى صحة الدليل الذي تأخذ به —
لما كان ذلك كله وكان ما يثيره الطاعن ويعيب به على الحكم من أنه أخطأ حين
أسند إلى الطاعن الاتفاق مع باقي المتهمين على السرقة دون توفر دليل على ذلك
من الأوراق — مردود بأنه لا يلزم لاستخلاص صورة الواقعة التي ترسم
في وجدان المحكمة أن يكون هذا الاستخلاص قد ورد ذكره على السنة ببعض
الشهود ، وإنما يكفي أن يكون مستنبطًا بطريق الاستنتاج والاستقراء وكافة
الممكّنات العقلية ما دام ذلك متفقًا مع حكم العقل والمنطق ، وكانت الأدلة التي
أخذ بها الحكم وعول عليها في اشتراك الطاعن في السرقة مع باقي المتهمين سائغة
مقبولة ومن شأنها أن تؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها — لما كان كل ما تقدم
فإن ما ينعاه الطاعن في هذا الوجه من طعنه لا يكون في واقعه إلا جدلاً
موضوعيًا لا شأن لمحنة النقض به .

وحيث إنه لذلك يكون الطعن على غير أساس متعينًا رفضه موضوعًا .

جلسة ٢٩ من يناير سنة ١٩٥٧

برئاسة السيد مصطفى فاضل وكيل المحكمة ، وبحضور السادة : حسن داود ، ومحمد محمد حسين ،
وفهم يسى الحندي ، وأحمد زكي كامل المستشارين .

(٣٠)

القضية رقم ١٤٢٣ سنة ٢٦ القضائية :

غرفة الاتهام . سلطة غرفة الاتهام في تحييص الأدلة وتقديرها . المادة ١٢٩ (١ ج) .
أضفت المادة ١٧٩ من قانون الإجراءات الجنائية على غرفة الاتهام سلطة
تحييص الأدلة وتقديرها والموازنة بين جانب الإثبات والنفي من غير أن تكون
سلطتها في الموازنة والتقدير مقصورة على نوع من الأدلة دون غيره .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة مدني أحمد حسنين الزبروي بأنه : قتل ويصا خالي دوس
عمدا مع سبق الإصرار والترصد بأن بيت النية على قتله وأهد لذلك سلاحا ناريا
وترصده في الطريق إلى منزله فلما مر به أطلق عليه ثلاثة أهريرة نارية فأصدا قتله
فأصابه عياران منها بالإصابات الموصوفة بتقرير العففة التشريحية والتي أودت
بحياته . وطلبت محاكمته بالمواد ٢٣٠ و ٢٣١ و ٢٣٢ من قانون العقوبات .
سمعت غرفة الاتهام بمحكمة مصر الابتدائية هذه الدعوى وقضت حضوريا
عملا بالمادة ١٧٩/٦ من قانون الإجراءات الجنائية . أولا : — بعدم وجود
وجه لإقامة الدعوى قبل المتهم . ثانيا — على قلم الكتّاب إخطار النيابة وباقي
الخصوم بهذا الأمر . فطعن الطاعنة السيدة نجمه مهني المدعية بالحق المدني
بصفتها وصية على قهر القتل بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... وحيث إن مبنى الطعن هو أن القرار المطعون فيه خالف نص الفقرة الأخيرة من المادة ١٧٩ من قانون الإجراءات الجنائية — ذلك بأن المعنى المقصود بعدم كفاية الأدلة هي الأدلة التي في حكم العدم — ولكن غرفة الاتهام محصت أدلة الدعوى وجعلت تفننها دليلا دليلا كأنها محكمة موضوع مع أن حقها مقصور على بحث ظاهر الدلائل المقدمة إليها لتقرر إن كانت كافية للحالة أم لا لا لتقرر كفايتها للإدانة وهو ما تختص به محكمة الجنايات . فتمتى كان الثابت أن غرفة الاتهام قد أطرحت شهادة ولدى القتل وهما شاهدا رؤية للأسباب الموضوعية التي ذكرتها بالرغم من أن شهادتهما تأيدت بالتقوير الطبى الشرعى واطرحت أقوال الشهود الثلاثة الذين شهدوا بأنهم سمعوا المجنى عليه عقب الحادث يذكر لهم اسم الجاني وأخذت بما شاهده الدكتور ممدوح طبيب مستشفى الدمرداش من أنه سأل المجنى عليه عن ضربه فأجابته بأنه لا يعرفه فإن غرفة الاتهام إذ قررت بأن لاوجه لإقامة الدعوى العمومية تكون قد تجاوزت حدود سلطتها وأوت القانون تأويلا خاطئا .

وحيث إنه لما كانت المادة ١٧٩ من قانون الإجراءات الجنائية إذ نصت على أنه إذا رأت غرفة الاتهام عند إحالة الدعوى إليها أن الواقعة جنائية وأن الدلائل كافية على المتهم وترجحت لديها إدانته تأمر بإحالتها إلى محكمة الجنايات وإذا رأت أن الواقعة لا يعاقب عليها القانون أو كانت الدلائل غير كافية تصدر أمرا بأن لاوجه لإقامة الدعوى — إذ نصت على ذلك فإنها قد أضفت على غرفة الاتهام سلطة تمييز الأدلة وتقديرها والموازنة بين جانب الإثبات والنفي من غير أن تكون سلطتها في الموازنة والتقدير مقصورة على نوع من الأدلة دون غيره — لما كان ذلك — وكان الواضح في الأمر المطعون فيه أن غرفة الاتهام قد أهملت حكم القانون في أداء وظيفتها فإن ما يثيره الطاعن في هذا الشأن لا يكون له محل .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

جلسة ٤ من فبراير سنة ١٩٥٧

برئاسة السيد مصطفى فاضل وكيل المحكمة ، وبحضور السادة : حسن داود ، ومحمود ابراهيم
اسماعيل ، ومحمود محمد مجاهد ، ومحمد محمد حسنين المستشارين .

(٣١)

القضية رقم ١٣٢٩ سنة ٢٦ القضائية :

تفتيش . مواد مخدرة . الاكراه الذى يقع على المتهم بالقدر اللازم لتمكين طبيب المستشفى
من الحصول على متحصلات معدته . لا بطلان فى الاجراءات .

حتى كان الإكراه الذى وقع على المتهم إنما كان بالقدر اللازم لتمكين طبيب
المستشفى من الحصول على متحصلات معدته ، فإنه لا تأثير لذلك على سلامة
الاجراءات .

التوقيعات

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه أحرز جواهر مخدرة (حشيشا وأفيونا)
بدون ترخيص وفى غير الأحوال المصرح بها قانونا ، وطلبت من غرفة الاتهام
إحالة إلى محكمة الجنايات لمعاقبته بالمواد ١ و ٢ و ٣ و ٣٣ ج و ٣٥ من المرسوم
بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ والبندين رقمى ١ و ١٢ من الجدول رقم ١ المرفق به ،
فقررت بذلك . ومحكمة جنايات المنصورة قضت حضوريا بمعاقبة المتهم بالأشغال
الشاقة المؤبدة وتغريمه ثلاثة آلاف جنيه ومصادرة المواد المخدرة وذلك تطبيقا
للمواد ١ و ٢ و ٧ و ٣٣ ج من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ والبندين
رقمى ١ و ١٢ من الجدول رقم ١ الملحق به . فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم
بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

وحيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون ، وبني على إجراءات باطلة ، وشاب أسبابه القصور . وفي بيان ذلك يقول الطاعن إن الحكم تناول واقعة الدعوى بصورة عامة ، فلم يشر إلى مكان ضبط المواد المخدرة ، ولا إلى ما دفع به الطاعن من نفى حيازته لها ، وشيوع هذه الحيازة بين سكان المنزل ومنهم والدته التي كانت موجودة وقت الضبط . وقد رد الحكم ردا قاصرا على ما أثاره بشأن بطلان إجراءات غسيل المعدة بمقولة إن الطاعن حين شوهده وهو يتلعق المادة المخدرة جعل الجريمة في حالة تلبس مع أن الوقائع الثابتة في التحقيق تنفى توافر هذه الحالة ، واعتمد الحكم على الدليل المستمد من غسيل المعدة ، في حين أن هذا الإجراء تم بطريق العنف والإكراه يضاف إلى ذلك أن الحكم لم يرد على ما قاله الطاعن من أن العثور على آثار أفيون بغسيل المعدة لا يمكن الاستدلال به على حيازة الأفيون لأن هذه المادة المخدرة تدخل في تركيب كثير من المستحضرات الطبية . واستخلصت المحكمة ما نفت به القول بأن الطاعن كان محرزا للمواد المخدرة بقصد التعاطي والاستعمال الشخصي استخلاصا غير سائق بالرغم من عدم ثبوت الاتجار في حقه .

وحيث أن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما اتوا فر فيه العناصر القانونية لجريمة إحراز المواد المخدرة التي دان الطاعن بها ، وأورد على ثبوتها في حقه أدلة سائغة مقبولة من شأنها أن تؤدي إلى النتيجة التي انتهت إليها ، وقال في ذلك وفي تنفيذ دفاعه : " أن التهمة المسندة إلى المتهم ثابتة قبله من ضبط المواد المخدرة في مسكنه وواقعة الضبط هذه قد قام الدليل عليها من أقوال ضابط المباحث مجد كامل القطاوى في التحقيقات وبالجلسة من أنه دخل منزل المتهم وفتشه ، فوجد هذه المواد المخدرة بهذا المنزل وبداخل غرفة المتهم ومن أقوال باقي رجال القوة سواء بالتحقيقات وبالجلسة من أنهم لما دخلوا المنزل وجدوا الضابط قد أمسك بالمتهم بعد أن ضبط المواد المخدرة داخل المنزل ومن أقوال المخبر جاد إبراهيم هياد من أنه رأى المتهم يتلعق كمية من الأفيون . وترى المحكمة أن المتهم ما فعل

ذلك إلا بقصد إخفاء هذه المادة حتى لا يشملها الضبط أما قوله في المستشفى من أنه تناولها لأنه مريض بالربو ويعالج نفسه عن هذا الطريق فهو قول لا تمول عليه المحكمة، وترى أنه مجرد مجادلة من المتهم لتخفيف المسؤولية عن نفسه، خصوصا ولو كان قوله في هذا الشأن صحيحا، لما كانت به من حاجة بعد ذلك إلى إحراز الحشيش أيضا وقد تأيد كل ذلك بما ثبت من نتيجة التحليل من أن هذه المواد عبارة عن أفيون وحشيش، وأن صديري المتهم ملوث بمادة الأفيون وأن غسيل معدته وجد به أفيون أيضا ولا حيرة بعد ذلك بإنكار المتهم إزاء تلك الشواهد المساندة على ثبوت التهمة قبله لأن هذا الإنكار صرده إلى محاولة المتهم نفى التهمة عن نفسه أما ما دفع به من بطلان إجراءات غسيل المعدة، فمردود بأن المتهم مشوه وهو يتلعق المادة المخدرة فكان في حالة تلهس تبيح هذا الإجراء". ولما كان ما قاله الحكم من ذلك سائغا وصحيحا في القانون وكان الإكراه الذي وقع على الطاعن إنما كان بالقدر اللازم لتمكين طبيب المستشفى من الحصول على متحصلات معدته مما لا تأثير له على سلامة الإجراءات، وكانت محكمة الموضوع غير ملزمة بتتبع مناحي دفاع المتهم الموضوعي والرد على كل جزئية منها ما دام الرد مستفادا من القضاء بالإدانة استنادا إلى أدلة الإثبات التي أوردها الحكم لما كان ذلك وكان ما ينهه الطاعن على الحكم المطعون فيه بأن أخذه بالعقوبة المخالفة بالرغم من عدم ثبوت الاتجار في حقه - مردودا بأنه لا يشترط اتوقيع العقوبة المنصوص عليها في المادة ٣٣ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ أن يثبت اتجار المتهم في الجواهر المخدرة، وإنما يكفي لتوقيعها أن يثبت حيازته أو إحرازه لها وأنه ليس ثمة محل لتطبيق العقوبة المخففة التي نص عليها في المادة ٣٤ من ذلك المرسوم بقانون إلا إذا أثبت المتهم أن الحيازة لم تكن إلا بقصد التعاطي أو الاستعمال الشخصي، أو يثبت ذلك القصد للمحكمة من العناصر المطروحة أمامها وتقدير قيام هذه الحالة التيسيرية أو عدم قيامها مسألة موضوعية وكانت محكمة الموضوع قد بيّنت بالأدلة السائغة التي أوردها أن إحراز الطاعن للمواد المخدرة لم يكن بقصد التعاطي - لما كان ما تقدم كله فإن الطعن يكون على غير أساس متعينا ورفضه موضوعا.

جلسة ٤ من فبراير سنة ١٩٥٧

برئاسة السيد حسن داود المستشار ، وبحضور السادة : محمود ابراهيم اسماعيل ، ومصطفى كامل ،
وفهم يسى الجندى ، وأحمد زكى كامل المستشارين .

(٣٢)

القضية رقم ١٤٤٥ سنة ٢٦ القضائية :

حكم "تسبب معيوب" . لإصابة خطأ . خلو الحكم بالإدانة من بيان ركن الخطأ الذى رقم من
المتهم مما نص عليه فى م ٢٤٤ ع وإغفاله الإشارة إلى الكشف الطبى أو إيراد مؤداه . قصور .

متى كان الحكم قد خلا من بيان ركن الخطأ الذى وقع من المتهم مما نص
عليه فى المادة ٢٤٤ عقوبات وكيف كان فى مكتبته فى الظروف التى وقع فيها
الحادث إيقاف السيارة رغم ما تمسك به المتهم فى دفاعه بأن الحادث وقع قضاء
وقدرا لأن المجنى عليه نزل بجأة من الرصيف محاولا اختراقه الشارع ، كما أغفل
الإشارة إلى الكشف الطبى ولم يورد مؤداه ، فانه يكون قاصر البيان واجبا
نقضه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : تسبب من غير قصد ولا تعمد فى إصابة
إيلين زهدى بالإصابة الميمنة بالتقرير الطبى وكان ذلك ناشئا عن إهماله وعدم
احتمياطه بأن قاد سيارة بسرعة وبكيفية ينجم عنها الخطر فصدم المجنى عليه فأصيب
وطلبت عقابه بالمادة ٢٤٤ من قانون العقوبات . وادعى . ق مدنى إيلين
زهدي المجنى عليه وطلب الحكم له قبل المتهم بمبلغ ألف جنيه على سبيل التعويض
مع المصاريف وأتعاب المحاماة . ومحكمة الموسيقى قضت بحضوريا عملا بمادة
الاتهام سالفة الذكر بحبس المتهم شهرا مع الشغل وكفالة خمسة جنيهات لوقف
التنفيذ وإحالة الدعوى المدنية للجلسة المدنية فاستأنف المحكوم عليه ، ومحكمة

مصر الابتدائية قضت حضوريا بتأييد الحكم المستأنف . وبتاريخ ١٩ مارس سنة ١٩٥٦ حصل المحكوم عليه على شهادة رسمية تفيد أن الحكم الاستثنائي لم يودع قلم الكتاب موقعا عليه حتى هذا التاريخ . فقور الطاعن الطعن على الحكم المذكور بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... وحيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه قصوره في بيان ركن الخطأ مما نص عليه في المادة ٢٤٤ من قانون العقوبات وإيراد العلاقة بين الخطأ في ذاته والإصابات التي حدثت بالجنى عليه .

وحيث إن كل ما ذكره الحكم الابتدائي الذي أخذ الحكم المطعون فيه بأسبابه هو : وتقول المحكمة على شهادة أحمد معوض التي يبين منها أن المتهم صدم المجنى عليه رغم أنه كان يراه أمامه بسهولة ولا سيما أن المعاينة تؤيد تلك الرواية الأخيرة إذ جاء فيها أن الحادث وقع على بعد ٤ أمتار شرق قبلي محطة الترام وهذا الذي أورده الحكم قد خلا من بيان ركن الخطأ الذي وقع من الطاعن مما نص عليه في المادة ٢٤٤ من قانون العقوبات وكيف كان في مكنة الطاعن في الظروف التي وقع فيها الحادث إيقاف السيارة على مسافة أربعة أمتار التي قال الحكم إنها كافية لرؤية المجنى عليه بسهولة ، على الرغم مما تمسك به المتهم في دفاعه بأن الحادث وقع قضاء وقدر لأن المجنى عليه نزل بجثة من الرصيف محاولا اختراق الشارع عرضا دون التأكد من سلامة الطريق فاصطدم بجانب السيارة التي كانت تسير سيرا عاديا دون أن يتمكن هو من إيقافها . هذا وقد أغفل الحكم كلية الإشارة إلى الكشف الطبي ولم يورد مؤداه وبهذا خلا أيضا من أى بيان عن الإصابات التي شوهت بالمجنى عليه . — ونوعها — وكيف أن هذا التصادم هو الذي سبب الإصابات والجروح وإذا دانت المحكمة الطاعن مع كل ذلك فإن حكمها يكون قاصر البيان واجبا نقضه دون حاجة إلى بحث باقى وجوه الطعن .

(٣٣)

القضية رقم ١٤٤٨ سنة ٢٦ القضائية :

هتك عرض . حكم "تسيب كاف" . كفاية لإثبات الحكم بالادانة حصول اتصال جنسى بين المتهم والمجنى عليها . طريقة حصول هذا الاتصال وكيفية . لا تأثير لها في منطلق الحكم أو مقوماته .

متى كان مؤدى ما أثبت الحكم أن اتصالا جنسيا تم بين المتهم والمجنى عليها وهو مناط إدانة المتهم ، أما طريقة حصول هذا الاتصال وكيفية ، فهي أمور ثانوية لا أثر لها في منطلق الحكم أو مقوماته — متى كان ذلك فإن دعوى الخطأ في الإسناد التى يشير إليها المتهم تكون غير مجدية .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة هذا الطاعن بأنه : هتك عرض التى يزيد سنها عن سبع سنوات كاملة ولم تبلغ ثمانى عشرة سنة بغير قوة أو تهديد بأن أوج قضيه فى فرجها ، وطلبت عقابه بالمادة ١/٢٦٩ من قانون العقوبات . وادعى بحق مدنى هاشم متولى وطلب الحكم له قبل المتهم بمبلغ مائتى جنيه على سبيل التعويض مع المصاريف . ومحكمة الأقصر الجزئية سمعت الدعوى وقضت حضوريا عملا بمسادة الاتهام سالفة الذكر بحبس المتهم شهرا مع الشغل وكفالة خمسة جنيهات لوقف التنفيذ ، فاستأنف المحكوم عليه هذا الحكم طالبا إلغاءه وبراءته مما هو منسوب إليه ، كما استأنفه المدعى طالبا الحكم له بما طلبه من تعويض ، ومحكمة قنا الابتدائية نظرت هذين الاستئنافين وقضت حضوريا بقبولهما شكلا وفى موضوع استئناف المتهم برفضه وتأييد الحكم المستأنف وأمرت بوقف تنفيذ العقوبة المقررة بها عليه لمدة ثلاث سنوات تبدأ من اليوم على أن يكون الإيقاف شاملا لكل عقوبة تبعية وآثار جنائية بلا مصروفات جنائية وفى موضوع استئناف المدعى بالحق المدنى بإعادة الدعوى المدنية إلى المحكمة المدنية المختصة للفصل فيها . فطعن المحكوم عليه فى الحكم الأخير بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... وحيث إن الطاعن يدعى طعنه على القصور في البيان والخطأ في الإسناد ،
قولاً منه إنه دفع التهمة بأن تقرير كبير الأطباء الشرعيين كذب المحنى عليها
في أقوالها بما أثبتته من أن غشاء بكارتها سليم وخال من أى أثر للاصابات أو
التمزقات الحديثة أو القديمة ، وأن هذا الغشاء وجد من النوع الحلقى وقابل
للتعدد بدرجة متوسطة ، ولكن هذه الدرجة لا يمكن أن تسمح بإيلاج قضيب
شخص بالغ في حالة الانتصاب دون أن يتمزق هذا الغشاء ، وعليه فليس بالفتاة
المذكورة أى أثر يشير إلى حصول إيلاج بالصفة التى تقولها أما الاحتكاك
الخارجى على فرض حصوله ، فقد لا يترك أثراً وراءه ، ولكن الحكم المطعون
فيه قد وقع في التناقض حين افترض حصول هتك العرض بطريق الاحتكاك
الخارجى ، وقوله في نفس الوقت إن هذا الاحتكاك قد نشأ عنه نزيف دموى
علق بسروال المحنى عليها . هذا إلى أن الحكم قد أخطأ في الإسناد ، إذ أسند
للمحنى عليها أنها قالت إن الطاعن أوجب قضيبه إيلاجاً جزئياً ، في حين أنه بالرجوع
إلى أقوالها في التحقيقات يبين أنها زعمت بأن المتهم واقعها وقاما كاملاً .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر
القانونية لجريمة هتك العرض بنير قوة أو تهديد التى دان الطاعن بها ، وساق
على ثبوتها في حقه أدلة من شأنها أن تؤدي إلى مارتبه عليها — لما كان ذلك ،
وكان التناقض المشار إليه في وجه الطعن لا وجود له في الحكم ، إذ أن تقرير
كبير الأطباء الشرعيين لم ينف إمكان حصول ما قد ينشأ من أثر أو نزيف
نتيجة للاحتكاك الخارجى ، وكانت دعوى الخطأ في الإسناد التى يشير إليها
الطاعن غير مجدية ، إذ أن مؤدى ما أثبتته الحكم المطعون فيه أن اتصالاً جنسياً
تم بين الطاعن والمحنى عليها ، وهو مناط إدانة الطاعن ، أما طريقة حصول
هذا الاتصال وكيفيته ، فهى أمور ثانوية لا أثر لها في منطق الحكم أو مقوماته .
لما كان ذلك ، فإن الطعن يكون على غير أساس متعيناً وقضيه موضوعاً .

(٣٤)

القضية رقم ١٤٥١ سنة ٢٦ القضائية :

قبض • تفتيش • مواد مخدرة • صورة واقعة يسوغ فيها لرجل الضبط القضائي القبض على المتهم وتفتيشه طبقاً لأحكام المادتين ٣٤ ، ٤٦ ج •

متى كانت واقعة الدعوى كما أثبتها الحكم هي أنه عند دخول الضابط منزل المأذون بتفتيشه شاهد المتهم بإحدى الغرف وبمجرد أن شاهد القوة لاحظ الضابط أن المتهم يمس شيئاً تحت قدمه فطلب إليه النهوض والانتقال من موضعه فلما ابتعد وجد الضابط في مكان قدمه اليسرى ورقة من السلوفان بها قطعة من الأفيون اعترف المتهم بأنها له ، فإن مؤدى ما تقدم يدل بذاته — بغض النظر عما إذا كان أمر التفتيش يشمل المتهم أم لا — على قيام دلائل كافية على اتهام المتهم بجريمة إحرار مخدر مما يسوغ لرجل الضبط القضائي القبض عليه وبالتالي تفتيشه طبقاً لأحكام المادتين ٣٤ ، ٤٦ من قانون الإجراءات .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة هذا الطاعن بأنه : أحرز مخدراً (أفيوناً) مبيئاً بالحضر في غير الأحوال المصرح بها قانوناً ، وطلبت من غرفة الاتهام إحالته إلى محكمة الجنايات لمحاكمته بالمواد ١ و ٢ و ٣٣ ج و ٣٥ من القانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ والجدول الملحق به ، فقررت بذلك ومحكمة جنايات الزقازيق سمعت الدعوى وقضت حضورياً بمعاينة المتهم بالسجن ثلاث سنوات وتغريمه خمسمائة جنيه ومصادرة الجواهر المخدرة المضبوطة وذلك تطبيقاً للمواد ١ و ٢ و ٣٤ و ٣٥ من القانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ والبند رقم ١ من الجدول رقم (١) الملحق به ، وذلك لأنه أحرز المخدر بقصد التعاطي . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

الحكمة

... وحيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه أخطأ في القانون ،
إذ رفض الدفع المقدم من الطاعن ببطلان القبض عليه وتفتيشه ، بمقولة إن إذن
التفتيش الصادر من النيابة العامة بتفتيش المتهم الآخر قد أباح تفتيش من يتواجد
معه ، في حين أن الطاعن لم يكن مع هذا المتهم ، بل كان في غرفة من منزله
بعيدة عنه ، كما أن الجريمة لم تكن في حالة تلبس لأنه تخلى مضطرا عن المادة
المضبوطة خشية القبض عليه وتفتيشه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه حين عرض لهذا الدفع قال : "وحيث إن المتهم
الثاني محمد إبراهيم موافق (الطاعن) دفع بلسان الحاضر معه ببطلان القبض
والتفتيش وما تلاهما من إجراءات لأن هذا المتهم لم يكن ماذونا بتفتيشه ،
ولم يكن في إحدى حالات التلبس التي تجيز القبض عليه ، لأنه ألقى بما معه
تحت تأثير الخوف من القبض عليه وتفتيشه . وحيث إن إذن التفتيش صريح
في إباحة تفتيش من يكون بالمنزل وقت إجراءاته ، فمن حق رئيس المكتب
إذن تفتيش المتهم دون البحث فيما إذا كان المتهم في إحدى حالات التلبس أم لا
ولذا يكون الدفع غير قوي ويطعن رفضه " — لما كان ذلك ، وكانت الواقعة
كما أثبتتها المحكمة هي أن رئيس مكتب مكافحة المخدرات بالشرقية والقلوبية
استصدر أمرا من النيابة بتفتيش منزل سيد إبراهيم موافق ومن يتواجد معه
أثناء التفتيش لضبط ما قد يوجد من مخدرات ، فانتقل إلى المنزل المذكور ،
وأثناء دخوله وجد الطاعن بإحدى غرفه جالسا في مواجهة الداخل وأمامه
موقد ، وبجهد أن شاهد القوة لاحظ رئيس المكتب أن الطاعن يدمس شيئا
تحت قدمه ، فطلب إليه النهوض والانتقال من موضعه ، فلما امتنع وجد
الضابط في مكان قدمه اليسرى ورقة من السلوفان بها قطعة من الأفيون
فسأل الطاعن عنها ، فاعترف بأنها له ، وأنه يتعاطى الأفيون بقصد التداوي ،
إذ أنه مريض بالدوسنطاريا ، ولما كان مؤدى ما أثبتته المحكمة مما تقدم يدل
بذاته — بغض النظر عما إذا كان أمر التفتيش يشمل الطاعن أم لا — على قيام

دلائل كافية على اتهام الطاعن بجريمة إحرار مخدر مما يسوغ لرجل الضبط القضائي القبض عليه، وبالتالي تفتيشه طبقاً لأحكام المادتين ٦٣٤ و٦٣٥ من قانون الإجراءات الجنائية، وللحكمة أن تعتمد في الادانة على الدليل المستمد من هذا التفتيش - لما كان ذلك، فإن مصلحة الطاعن فيما يجادل فيه من بطلان القبض والتفتيش المؤسس على أن أمر التفتيش لا يشمل الطاعن تكون متفية .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جاسة ٥ من فبراير سنة ١٩٥٧

برئاسة السيد مصطفى فاضل وكيل المحكمة ، وبحضور السادة : حسن داود ، ومحمود ابراهيم
اسماعيل ، ومصطفى كامل رفهم يمين جندى المستشارين .

(٣٥)

القضية رقم ١٠٩٧ سنة ٢٦ القضائية :

عمل . القانون . التزام رب العمل باتباع ما نصت عليه المادة الثانية من المرسوم بقانون رقم ٣١٧
سنة ١٩٥٢ من وجوب تحرير عقد العمل بالكتابة على العقود التي تمت في الفترة السابقة على مريان
هذا القانون .

مضى كانت العقود المبرمة بين رب العمل وبين العمال قد تمت في الفترة السابقة
على مريان المرسوم بقانون رقم ٣١٧ سنة ١٩٥٢ في شأن عقد العمل الفردي ،
لأنه يتعين على رب العمل اتباع ما نصت عليه المادة الثانية من ذلك القانون
من وجوب تحرير عقد العمل بالكتابة باختيارها من القواعد التنظيمية المتعلقة
بالنظام العام ، وتنتج أثرها القانوني من حيث الشكل حالا ومباشرة دون أن
ينطوي هذا على معنى الأثر الرجعي ، إذ أنه في هذه الصورة لا يسرى على ما سبق
نفاذه ولكن تجدد النشاط الاجرامى في ظل هذا القانون يجعله ساريا عليه باعتبار
هذا النشاط مكونا في ذاته جريمة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الدكتور حسين كامل (المطعون ضده) بأنه لم يحرد
عقود العمل كتابة بينه وبين عمال مصنع السكر البالغ عددهم ٢٦٧٢ عاملا تقريبا
من نسختين وطلبت عقابه بالمواد ٢٠١ و ٥٢ من القانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢

ومحكمة كوم أمبو الجزئية قضت حضوريا ببراءة المتهم مما أسند إليه عملا بالمادة ١/٣٠٤ من قانون الإجراءات الجنائية . فاستأنفت النيابة هذا الحكم ومحكمة أسوان الابتدائية نظرت هذا الاستئناف وقضت حضوريا بتأييد الحكم المستأنف . فطعنتم النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... وحيث إن مما تنعاه النيابة على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى ببراءة المطعون ضده من تهمة عدم تحرير عقود العمل كتابة بينه وبين عمال المصنع في الفترة اللاحقة لمريران المرسوم بقانون رقم ٣١٧ سنة ١٩٥٢ في شأن عقد العمل الفردي وعدم مؤاخذه بحكم المادة الثانية منه على أساس أن العقود سابقة على العمل بهذا القانون ولا يجوز أن ينسحب أثره على الماضي - أن الحكم إذ قضى بذلك قد أخطأ في تطبيق القانون وتأويله على الواقعة كما حار إثباتها في الحكم ذلك بأن عقد العمل هو عقد رضائي يتم بالإيجاب والقبول واشتراط تحرير هذا العقد من نسختين إنما قصد به إثبات العقد فيسرى القانون الجديد في هذا الخصوص على جميع العقود التي تسرى بعد نفاذه حتى ولو كانت قد نشأت في ظل القانون القديم . هذا والعقود المبرمة بين المصنع الذي يديره المطعون ضده وبين العمال من نسخة واحدة في ظل القانون القديم كانت لمدة محدودة انقضت وتجددت لمدة غير محدودة بعد العمل بالقانون الجديد فتكون تلك العقود قد جددت لمدة غير محدودة طبقا لنص المادة الخامسة والثلاثين منه فيسرى عليها هذا القانون مادام أن التجديد قد تم في ظله وتحت سلطانه .

وحيث إن واقع الحال في الدعوى هو أن النيابة العامة رفعت الدعوى على المطعون ضده بوصفه مديرا لمصنع السكر بكوم أمبو بأنه في يوم ٥ مارس سنة ١٩٥٣ لم يحرر عقود العمل كتابة بينه وبين عمال مصنع السكر البالغ عددهم ٢٦٧٢ عملا موقعا عليه من نسختين ولكل من الطرفين نسخة وطلبت معاقبته بالمواد ٥٢ و ٥١ من المرسوم بقانون رقم ٣١٧ سنة ١٩٥٢ في شأن عقد العمل الفردي فحكمت

محكمة أول درجة براءة المطعون ضده مما أسند إليه فاستأنفت النيابة الحكم فحكمت المحكمة ثاني درجة برفض الاستئناف موضوعا وتأيد الحكم المستأنف. وأمسست قضاءها على أن المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ قد خلا من النص على رجعيته بخصوص أحكام المادة الثانية منه فإن أحكام هذه المادة لا تسرى إلا من تاريخ نفاذه الحاصل في ١٩٥٢/١٢/٨ أما بالنسبة للعقود المبرمة قبل هذا القانون فإنها تخضع لأحكام المادة الثالثة من القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٤٤ التي كانت تجيز إبرام العقود شفاها كما سبق القول ومن ثم فلا يمكن مساءلة المتهم عن عدم تحريرها بالكتابة ذلك لأنها في الواقع حوادث قانونية تمت في ظل قانون لم يكن يوجب ذلك أو يعاقب على إخلاله .

وحيث إن المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ بشأن عقد العمل الفردي إذ نص في المادة الثانية على أن "يكون عقد العمل بالكتابة ويحرر باللغة العربية من نسختين ولكل من الطرفين نسخة وإذا لم يوجد عقد مكتوب جاز للعامل إثبات حقوقه بجميع طرق الإثبات" وإذ نص في المادة ٥٢ منه على أنه "مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد ينص عليها قانون آخر يعاقب بغرامة لا تقل عن مائتي قرش ولا تتجاوز ألف قرش . كل من يخالف أحكام هذا القانون والقرارات الصادرة تنفيذا له وتتعدد الغرامة بقدر عدد العمال الذين وقعت في شأنهم المخالفة" — إذ نص على ذلك فقد دل بصرح عبارته وما تفيد به عبارة "يكون تحرير العقد بالكتابة" من معنى الوجوب وما كفلته المادة ٥٢ بما نصت عليه من عقوبة جنائية عند المخالفة — قد دل على أنها من القواعد التنظيمية التي يتعين على رب العمل اتباعها لتعلقها بالنظام العام وتنتج أثرها القانوني من حيث الشكل حالا ومباشرة وتسرى في حق كل من تصدق عليه أحكامها من تاريخ نفاذها الحاصل في ٨ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ بالنسبة إلى ما يتم من الوقائع تحت ظلها دون أن ينطوي هذا على معنى الأثر الرجعي وهو على هذه الصورة لا يسرى على ما سبق نفاذه ولكن تجديد النشاط الإجرامي في ظل هذا القانون يجعل هذا القانون ساريا عليه باعتبار هذا النشاط مكونا في ذاته جريمة فالحالة الجنائية هي التي أدركت القانون الجديد وتخضع له وليس هو الذي يرجع أثره إليها فضلا عن أنه لا أثر له على المركز القانوني الذي كان لطرفي العقد قبل سريانه — لما كان ذلك وكانت المادة ٣٥ من القانون المذكور قد نصت على أنه "إذا كان العقد يحدد المدة واستمر الطرفان في تنفيذه بعد انقضاء مدته اعتبر العقد ممتدا لمدة غير

محدودة“ فانه كان يتعين على محكمة الموضوع التثبت من العقود التي تجددت تحت ظل هذا القانون وإن كانت قد بدأت بالفعل في عهد القانون القديم مادام أن المادة المحدودة فيها قد انتهت قبل العمل بهذا القانون — لتتزل حكم القانون على وجهه الصحيح ويكون الحكم المطعون فيه إذ نص على خلاف ذلك قد أخطأ في تطبيق القانون ولما كانت المحكمة متأثرة بهذا الرأي غير الصحيح الذي انتهت إليه قد حجبت نفسها عن بحث العقود التي تجددت بعد تاريخ ٨ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ وصرفت نفسها عن النظر فيها بحيث لا يستطيع من واقع ما جاء في الحكم استظهار العقود التي تجددت تحت ظل هذا القانون وأصبحت خاضعة لسلطانه مما يقتضى إعادة القضية للفصل فيها مجددا في خصوص هذه العقود المشار إليها .

جلسة ٥ من فبراير سنة ١٩٥٧

برئاسة السيد مصطفى فاضل وكيل المحكمة ، وبحضور السادة : حسن دارد ، ومحمود ابراهيم
العامر ، وأحمد زكي كامل ، والسيد أحمد عفيفي المستشارين .

(٣٦)

القضية رقم ١٣٣١ سنة ٢٦ القضائية :

(أ) إجراءات . حكم . حكم حضوري . مناط اعتبار الحكم حضوريا وفقا
للادة ١٢٣٩ ج .

(ب) معارضة . جواز المعارضة في الحكم المعتبر حضوريا متى كان في حقيقته حكما غيابيا .

(ج) إجراءات . اعلان . لا يفتى عنه أى إجراء آخر .

(د) نقض . أحكام لا يجوز الطعن فيها . الحكم النهائي الذى لم يعلن اللهم ولم يبدأ مهداد
المعارضة فيه . لا يجوز الطعن بالنقض فيه .

١ — مناط اعتبار الحكم حضوريا وفقا للسادة ٢٣٩ من قانون الإجراءات
الجنائية أن يحضر المتهم عند النداء على الدعوى ، ولو غادر الجلسة بعد ذلك ،
أو تخلف عن الحضور في الجلسات التي تؤجل إليها الدعوى بدون أن يقدم عذرا
مقبولا ، إنما يشترط في هذه الحالة أن يكون التأجيل لجلسات متلاحقة ، أما
إذا انقطعت الحلقة بسقوط جلسة من الجلسات فإنه يكون لزاما لإعلان المتهم
إعلانا قانونيا بالجلسة التي حددت لنظر الدعوى بدل الجلسة التي لم تنعقد
فيها المحكمة .

٢ — المعارضة جائزة في الحكم الاستثنائي المعتبر حضوريا إذا كان في حقيقته
حكما غيابيا واعتبرته المحكمة خطأ حضوريا ، إذ العبرة في الأحكام هي بحقيقة
الواقع ، لا بما توصف به من خلافه .

٣ - متى أوجب القانون الإعلان لاتخاذ إجراء أو بدء ميعاد ، فإن أى طريقة أخرى لا تقوم مقامه .

٤ - متى كان الحكم فى حقيقته حكما غيابيا لم يعلن للنهـم ولم يبدأ بعد ميعاد المعارضة فيه ، فإن الطعن بالنقض فيه يكون غير جائز .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : سرق - مع آخر - المازوت الموضع بالمحضر وصفا وقيمة والمملوك لسيد محمد رجب ، وطلبت عقابه بالمادة ٥/٣١٧ من قانون العقوبات . ومحكمة حلوان الجزئية قضت غيابيا عملا بالمادة ٧/٣١٧ من قانون العقوبات بحبس المتهم شهرين مع الشغل والنفاذ . فعارض، وقضت المحكمة بتأييد الحكم المعارض فيه . فاستأنف ، ومحكمة مصر الابتدائية قضت بحضور يا اعتباريا بتأييد الحكم المستأنف . فطعن المحكوم عليه فى الحكم الأخير بطريق النقض ... الخ .

الحكمة

... من حيث إن النيابة العامة طلبت الحكم بعدم قبول الطعن شكلا استنادا إلى أن الحكم المطعون فيه صدر فى ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٥٥ ، وإن كان الطاعن لم يقرر بالطعن فيه بطريق النقض إلا فى ١٨ يناير سنة ١٩٥٦ أى بعد انقضاء الثمانية عشر يوما المقررة بالقانون .

وحيث إنه يبين من الأوراق أن الحكم صدر فى ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٥٥ بحضور يا اعتباريا بتأييد الحكم المستأنف ، ويبين من محاضر جلسات المحكمة الاستئنافية أن الطاعن حضر بجلـسة ١٩٥٥/١/٢٢ التى حددت لنظر الاستئناف ، كما حضر فى الجلسات التالية لها ، إلى أن أجلت المحكمة الدعوى بجلـسة ١٨ يونيه سنة ١٩٥٥ ، ولم تعقد المحكمة جلـسة فى اليوم المذكور ، وإنما عقدت الجلـسة يوم ٣ سبتمبر سنة ١٩٥٥ ، وفيها لم يحضر الطاعن ، فأجـلت المحكمة

الدعوى إلى جلسة ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٥٥ وقررت بإعلانه ، غير أن الطاعن لم يحضر بتلك الجلسة أيضا ، فأجلت المحكمة الدعوى بالجلسة ٢ ديسمبر سنة ١٩٥٥ ، وقررت بإعلان الطاعن ، غير أنه لم يحضر بالجلسة المذكورة ، وحجرت المحكمة الدعوى للحكم ، ثم أصدرت حكما المطعون فيه في ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٥٥ ، وبين من مراجعة طلبات الحضور أن من بينها طلب حضور خاصا بالطاعن بالجلسة ٣ سبتمبر سنة ١٩٥٥ ، ولكنه لم يعلن إليه لعدم الاستدلال وسامت صورته للضابط المنوب ، كما أن هناك طلبا آخر بالجلسة ٣ ديسمبر سنة ١٩٥٥ لم يعلن كذلك للطاعن لعدم الاستدلال ، وسامت صورته للضابط المنوب ، لما كان ذلك ، وكان اعتبار الحكم حضوريا وفقا للمادة ٢٣٩ من قانون الإجراءات الجنائية مناطه أن يحضر الطاعن عند النداء على الدعوى ، ولو فادر الجلسة بعد ذلك ، أو تخلف عن الحضور في الجلسات التي تؤجل إليها الدعوى بدون أن يقدم عذرا مقبولا ، إنما يشترط في هذه الحالة أن يكون التأجيل لجلسات متلاحقة أما إذا انقطعت الحلقة بسقوط جلسة من الجلسات ، وهي جلسة ١٨ يونيو سنة ١٩٥٥ في صورة هذا الطعن ، فإنه يكون لازما إعلان الطاعن إعلانا قانونيا بالجلسة التي حددت لنظر الدعوى بدل الجلسة التي لم تنعقد فيها المحكمة ، ولما كان إعلان الطاعن سواء بالجلسة ٣ سبتمبر سنة ١٩٥٥ أو بالجلسة ٣ ديسمبر سنة ١٩٥٥ قد وقع باطلا إذ لم تراعى في إجراءات أحكام المادة ٢٣٤ من قانون الإجراءات الجنائية ، فلا يوجد ما يدل على أن المحضر وجه إلى المعلن إليه كتابا موصى عليه يخبره فيه بأن الصورة سلمت لجهة الإدارة ، كما لا يبين من محضر الإعلان الخطوات السابقة على تسليم الصورة إلى الإدارة ، ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه هو في حقيقة حكم غيابي وصفته المحكمة خطأ بأنه حكم حضوري اعتباري . ولما كانت العبرة في الأحكام هي بحقيقة الواقع ، لا بما توصف به على خلافه ، وكان الحكم لم يعلن إلى الطاعن ولم يعلم به إلى أن قرر بالطعن فيه بطريق النقض فإنه لا يكون تمت محل للاستجابة إلى ما طلبته النيابة من عدم قبول الطعن شكلا لتقديمه بعد الميعاد . ولما كانت المعارضة جائزة في الحكم الاستثنائي المعتبر حضوريا إذا كان في حقيقته حكما غيابيا واعتبرته المحكمة خطأ حضوريا كما هو الحال في هذه

الدعوى ، وكان باب المعارضة فيه ما زال مفتوحا أمام الطاعن ، ما دام أنه لم يعلن به ، ولا يؤثر في ذلك القول بأن علم الطاعن بالحكم وقت التقرير بالطعن فيه بطريق النقض يحول بينه وبين المعارضة لانقضاء ميعادها ، ذلك بأنه متى أوجب القانون الإعلان لاتخاذ إجراء أو بدء ميعاد ، فإن أى طريقة أخرى لا تقوم مقامه ، لما كان ما تقدم ، وكان الطعن بالنقض لا يجوز إلا في الأحكام النهائية ، وكان الحكم المطعون فيه هو في حقيقته حكم غيابي لم يعلن للطاعن ولم يبدأ بعد ميعاد المعارضة فيه ، فإن الطعن بالنقض فيه يكون غير جائز ويتعين لذلك الحكم بعدم جواز الطعن .

جلسة ٥ من فبراير سنة ١٩٥٧

بمبادرة السيد مصطفى فاضل وكيل المحكمة ، وبحضور السادة : حسن داود ، ومحمود ابراهيم
اسماعيل ، ومصطفى كامل ، واحمد زكي كامل المستشارين .

(٣٧)

القضية رقم ١٤٤٦ سنة ٢٦ القضائية :

- (ا) قذف . القذف في حق الموظف . متى يباح للقاذف إثبات ما قذف به ؟
(ب) قذف . إثبات . عدم تقديم القاذف إلى المحكمة بالدليل على صحة ما أسنده إلى المجنى عليه . عدم التزام المحكمة بطلب تولى هذا الإثبات .
(ج) قذف . تقديم المتهم عرائض إلى جهات الحكومة المتعددة بالطعن في حق موظف . عليه بتداولها بين أيدي الموظفين المختصين . توافر الملاينة .
(د) إثبات . إجراءات . شهادة . قذف . اعتراف المتهم بإرسال الشكاوى والبرقيات التي احتوت على العبارات التي اعتبرتها المحكمة قذفا وسبا . قيام دليل الجريمة بلا حاجة إلى سماع المجنى عليه .

١ - يشترط قانونا لإباحة الطعن المتضمن قذفا وسبا في حق الموظفين أن يكون صادرا من حسن نية أي عن اعتقاد بصحة وقائع القذف ولخدمة المصلحة العامة ، أما إذا كان القاذف سيئ النية ، ولا يقصد من طعنه إلا التشهير والتجريح شفاء لضغائن وأحقاد شخصية فلا يقبل منه إثبات صحة الوقائع التي أسندها إلى الموظف ، وتجب إدانته ولو كان يستطيع إثبات ما قذف به .

٢ - متى كان الحكم قد أثبت أن المتهم تقدم ويده خالية من الدليل على صحة وقائع القذف ، فلا يقبل منه أن يطلب من المحكمة أن تتولى عنه هذا الإثبات .

٣ - العرائض التي تقدم إلى جهات الحكومة المتعددة بالطعن في حق موظف مع علم مقدمها بأنها بحكم الضرورة تتداول بين أيدي الموظفين المختصين

تتوافر فيها العلانية لثبوت قصد الإذاعة ، ووقوع الإذاعة فعلا بتداولها بين أيد مختلفة .

٤ - متى كانت العبارات التي اعتبرتها المحكمة قذفا وسبا ، قد أوردتها المتهم كتابة بالشكاوى والبرقيات التي بعث بها لأكثر من جهة حكومية ، والتي اعترف في التحقيق وأمام المحكمة بأرسالها ، فإن دليل الجريمة يكون قائما بلا حاجة الى سماع شهادة المجني عليه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : أولا - أهان وسب بالكتابة إحدى المحاكم (مجلس الدولة) بأن وجه إليها العبارات الميينة بالخطابات والبرقيات الميينة بالمحضر . وثانيا - سب بالكتابة علنا موظفا عموميا هو الأستاذ عبد الرازق السنهوري رئيس مجلس الدولة بأن وجه إليه العبارات الميينة بالخطابات والبرقيات سالفة الذكر . وثالثا - أخل بالكتابة بمقام وهيبة وسلطة قاض (رئيس مجلس الدولة) في صدد دعوى مرفوعة من المتهم أمام مجلس الدولة وذلك بأن وجه إليه العبارات سالفة الذكر . ورابعا - قذف بالكتابة في حق موظف عمومي هو الأستاذ عبد الرازق السنهوري رئيس مجلس الدولة بسبب أداء وظيفته بأن نسب إليه مع آخرين أمورا (أنهم يرتكبون جرائم التزوير والاختلاس ، لو كانت صادة لأوجبت عقابهم بالعقوبات المقررة لذلك وطابت عقابه بالمواد ١٧١ و ١٨٤ و ١٨٥ و ١٨٦ و ٣٠٢ و ٣٠٣ من قانون العقوبات .

وأمام محكمة بندر المنصورة الجزئية طلبت النيابة تعديل تاريخ الواقعة بجعله في المدة ما بين ١٢ ديسمبر سنة ١٩٥٠ و ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٥٢ ثم وجهت الى الطاعن تهمة خامسة هي أنه بجلسة ٢٤ من مارس سنة ١٩٥٣ بمحكمة المنصورة أهان هيئة عامة هي النيابة العمومية بالألفاظ الواردة بالمحضر وبعد أن أنهت المحكمة سماع الدعوى قضت بحضوريا ببراءة الطاعن مما أسند إليه عملا بالمادة ١/٣٠٤ من قانون الإجراءات الجنائية . فاستأنفت النيابة هذا الحكم ، ومحكمة المنصورة الابتدائية قضت بحضوريا وبإجماع الآراء بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من براءة المتهم عن التهم الثانية والرابعة والخامسة وتقرئمة هنا خمسين جنتها تطبيقا للمادة ٣٠٣ من قانون العقوبات وتأيدته فيما عدا ذلك . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض . الخ .

المحكمة

وحيث إن مبنى الوجهين الأول والثاني من الطعن هو أن الحكم المطعون فيه بنى على إجراء باطل وأخل بحق الطاعن في الدفاع ، ذلك بأن المحكمة لم تجر تحقيقا ما في الدعوى في أى من درجتى التقاضى على الرغم من اصرار الطاعن على استدعاء المجنى عليه وسماع أقواله مع أن الأحكام الجنائية يجب أن تبنى على التحقيقات الشفوية التى تجريها المحكمة في الجلسة . هذا الى أن الطاعن طلب ضم أوراق وتحقيقات أشار اليها في محاضر الجلسات وفي المذكرة المقدمة بدفاعه ، إلا أن المحكمة لم تجبه الى هذا الطلب وقد استحال عليه ماديا الحصول عليها مما ترتب عليه عدم ممارسته حقه في الدفاع .

وحيث إن الحكم المطعون فيه تعرض لما يثيره الطاعن بهذين الوجهين من طعنه في قوله "وبما أنه يبين من الاطلاع على الخطاب الذى وجهه المتهم (الطاعن) للأستاذ عبد الرازق السنهورى رئيس مجلس الدولة وهو ما لم ينكر صدوره منه بل واعترف بصدوره منه عند نظر الدعوى أمام محكمة أول درجة أنه جاء به (إني أعوذ بالله ممن يتهمونك ظلما بأنك عادل وبأنك تصلح لولاية القضاء ، فهذا وأيم الحق محض اقتراء أشهد ألا كوان جميعا على أنك منه براء) . كما جاء في صور البرقيات المرفقة بملف الدعوى وهو وإن كان قد أنكر أمام محكمة أول درجة مطابقة هذه الصور للأصل وتمسك بوجود تقديم أصل هذه البرقيات إلا أن هذا لا يرفع عنه وزر ما جاء بهذه الصور لأنه قد اعترف أيضا في التحقيق الذى أجرته النيابة العامة بصدور هذه البرقيات ، بل وأقر بذلك أيضا أمام هذه المحكمة عندما ذكر أن ما ورد بهذه البرقيات ليس جديدا إذ سبق له أن أشر بنفس المعانى التى تضمنتها صور البرقيات في برقيات قرر أنه أرسلها للسيد النائب العام وهو لم يتمسك بوجود تقديم أصل البرقيات إلا عندما أفادت الجهات المختصة باستحالة تقديمها لأنها أهدمت بعد أن مضى على إرسالها المدة القانونية - لما كان ذلك وكانت العبارات التى اعتبرتها المحكمة قذفا وسبا ، قد أوردتها الطاعن كتابة بالشكاوى والبرقيات التى بحث بها لأكثر

من جهة حكومية والتي اعترف في التحقيق وأمام المحكمة بإرسالها كما أثبت الحكم فيكون دليل الجريمة والحالة هذه قائما بلا حاجة إلى سماع شهادة المجنى عليه ، لما كان ما تقدم وكان يبين من الاطلاع على محاضر جلسات المحاكمة أن المحكمة قد صرحت للطاعن بجلسته ١٩٥٣/٤/٢١ بتقديم مستندات واستحضار صور التحقيقات والأوراق التي أشار إليها في دفاعه ولكنه تراخى في الحصول عليها وماد يطالب ضمها بعد أن أيقن من أنها أعدمت وقد اطمأنت المحكمة إلى مطابقة صور البرقيات لأصولها من اعترافه بالتحقيق وأمامها بأنه مرسل تلك البرقيات ويكون النعي على الحكم بالبطلان والاخلال بحق الطاعن في الدفاع في غير محله .

وحيث إن محصل الأوجه الرابع والخامس والسادس هو أن الحكم أخطأ في تطبيق القانون وشابه الفصور إذ لم يخول الطاعن حق إثبات صحة وقائع السب بدعوى انعدام الارتباط بين السب والقذف مع ما بينهما من ارتباط واضح وكان يتعين لذلك تطبيق الفقرة الأخيرة من المادة ١٨٥ من قانون العقوبات التي تقضي بحق المتهم في إثبات صحة وقائع السب كما أخطأ الحكم إذ اعتبر العلانية متوافرة في وقائع السب والقذف مع أن هذه الوقائع إنما تضمنها خطاب أرسله الطاعن إلى المجنى عليه في ٢٢ من نوفمبر سنة ١٩٥٢ ولم يطلع عليه أحد فلا تلحقه بذلك شبهة العلانية بما اشتمل عليه من صور البرقيات التي أرسلها إلى الطاعن ، وهي صور لا يسلم بمطابقتها للأصل فقد اعتمد في كتابتها على الذاكرة . هذا إلى أن الحكم استدل على توافر ركني العلانية وقصد الاذاعة في تهمة السب بأن طريقة إرسال الخطاب والبرقيات التي أرسلها من شأنها إذاعة ما تضمنته من وقائع السب والقذف ... وأن الطاعن يعلم أن هذه المكاتيب لابد أن تتداول بين أيدي المسؤولين بحكم عملهم وأن ماحوت من عبارات لابد أن يذاع أمره وهو قول لا يصلح قانونا لاستظهار ركني العلانية وقصد الاذاعة فالطاعن لم يرسل هذه المكاتيب إلا إلى جهة واحدة هي رئاسة مجلس الوزراء في ذلك الوقت وفضلا عن ذلك فإن الحكم لم يتحدث عن ركن قصد الاذاعة بالنسبة إلى جريمة القذف وهو ما يتعين بيانه في الحكم إلى جانب ركن العلانية .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر القانونية لجريمتي السب والقذف في حق موظف عام اللتين دان بهما الطاعن تعرض لما يثيره هذا الأخير من حقه في إثبات صحة وقائع السب المرتبطة بجريمة القذف في قوله "كلما كانت جريمة السب مرتبطة بجريمة قذف ارتكبتها ذات المتهم في حق ذات الموظف المجنى عليه حق له إقامة الدليل على صحة السب وهذا الارتباط يتحقق بين الجريمتين إذا كان مؤداهما واحدا ، والفارق الوحيد بينهما اختلاف في طريقة التعبير إذ في القذف يسند المتهم للقذوف في حقه وقائع معينة أما في السب ففيها إسناد ألفاظ بنيت على صحة تلك الوقائع إلا أنه من المقرر أن إثبات صحة وقائع السب المرتبطة بجريمة قذف في حق الرجال العدوميين معناه أن يكون المتهم مستعدا على الدليل بأن يقدمه للحكمة وتعتمده ، أما الإقدام على القذف أو السب ويد المتهم خالية من الدلائل اعتمادا على أن يظهر له التحقيق دليلا فغير جائز . هذا فضلا عن أنه حتى ولو تمكن المتهم من إثبات صحة الوقائع التي يسندها للجنى عليه ، فإن هذا وحده لا يكفي لإحفائه من العقاب ، بل يجب أن يثبت أنه كان حسن النية معتقدا بصحة الوقائع التي ينسبها إلى الموظف وأنه يبغى مصالحة البلاد لا مجرد التشهير ، وبما أنه يبين من الاطلاع على الخطاب الذي وجهه المتهم (الطاعن) للاستاذ هيد الرزاق السنهوري رئيس مجلس الدولة وهو ما لم ينكر صدوره منه واعترف به وبأنه هو الذي وجهه إليه عند ما سئل في التحقيق أمام النيابة واعترف به أيضا أمام محكمة أول درجة وقد سبق إثبات فخواه في الرد على الوجهين الأول والثاني كما جاء بصورة البرقية الأولى المرسلة في ١٩٥٢/٩/٢٤ أن الدكتور السنهوري كرئيس لمجلس الدولة استنفذ وسائله غير المشروعة لحماية نفسه وشركائه في اثم التزوير والاختلاس ونص البرقية الثانية المؤرخة ١٩٥٢/١٠/٢٩ أن ولاية القضاء مخطورة بطبيعتها على الآلية الفقهية والنفسية لدى السنهوري ومن ورطتهم في حبال شهوته بنفوذ السحري الذي استمر يستغل عند السلطات بتصرفات طائشة تتقاضى نزاهتهم مريعة إقامة الحد بأجراء تطهيري حاسم ، وهي عبارات خادشة لشرف واعتبار من وجهت إليه وماسة بالصفات التي يجب توافرها في أرباب المهنة التي ينسب إليها الدكتور السنهوري وهي ولاية القضاء وقد وجهت

إليه بسبب أداء وظيفته وهي رياسته لمجلس الدولة وكان المتهم (الطاعن) في ذلك متى القصد ، وهو ما تستشفه المحكمة من أنه أورد عباراته بأسلوب عام دون أن يبرز فيها واقعة معينة بالذات يمكن القول بأنه كان يتقدها وأنه وإن صح أن هذا الوجه وحده يكفي لتأيم المتهم حتى لو أثبت صحة ما ينسبه لمن وجه إليه عبارات السب إلا أنه فضلا عن هذا فقد عجز عن إقامة الدليل على صحة الوقائع لأنه وجه اتهامه ويده خالية من كل ما تحدى به من الأدلة ، وقد مكنته المحكمة من هذا الإثبات بأن صرحت له باستخراج ما يشاء من صور التحقيقات التي أشار إليها فعجز ولا يقبل منه بعد ذلك الاحتجاج بعدم ضم الأوراق " ثم تحدث الحكم عن ركن العلانية وتوفر قصد الإذاعة في قوله " إن العلانية متوافرة لدى المتهم (الطاعن) من تعمده إرسال مدة برقيات تضمنت جميعها نفس المعنى وإرسال هذه البرقيات كما قرر هو ذلك لأكثر من جهة إذ أرسل للنائب العام ورئيس مجلس الوزراء وبعضها الآخر لمجلس قيادة الثورة ولم يكتف بذلك بل أرسل مدة شكاوى كرر فيها نفس ما ذكره في برقياته وقد قصد بذلك إذاعة مضمونه برقياته وشكاويه من وقائع قذف وسب وهو يعلم أن هذه المكاتيب لابد من تداولها بين أيدي الرؤوسين بحكم عملهم وأن ما تضمنته من عبارات قذف وسب لابد وأن يذاع أمره لحق لذلك عقابه " لما كان ذلك وكان يشترط قانونا لإباحة الطعن المتضمن قذفا وسبا في حق الموظفين أن يكون صادرا عن حسن نية أى عن اعتقاد بصحة وقائع القذف وللخدمة المصلحة العامة فإذا كان القاذف مبيءا نية ولا يقصد من طعنه إلا التشهير والتجريح شفاء لضغائن وأحقاد شخصية فلا يقبل منه إثبات صحة الوقائع التي أسندتها إلى الموظف وتجب إدانته حتى ولو كان يستطيع إثبات ما قذف به ، وكان الحكم المطعون فيه قد استخلص استخلاصا سائغا من الأدلة التي أوردتها ثبوت جرمية القذف والسب في حق الطاعن ، وأنه إلى جانب عجزه عن إثبات وقائع القذف فإنه كان مبيءا القصد بما ضمنه شكاويه من عبارات سب مقدمة بعد بها عن حد النقد المباح مما لا يجديده النعى على المحكمة بأنها حرمت من إثبات صحة تلك العبارات إذ أنه حتى لو حوّل هذا الحق واستطاع إثبات صحة وقائع السب فإن سوء نيته لا يعفيه مما اقترفه

ويجعله مسئولاً عن جرمه ، وكان الحكم قد أثبت أن الطاعن تقدم ويده خالية من الدليل على صحة ما أسنده إلى المجنى عليه فلا يقبل منه أن يطلب إلى المحكمة أن تتولى عنه هذا الإثبات . لما كان كل ما تقدم وكانت العرائض التي تقدم إلى جهات الحكومة المتعددة بالطعن في حق موظف مع علم مقدمها بأنها بحكم الضرورة تتداول بين أيدي الموظفين المختصين تتوافر فيها العلانية لثبوت قصد الإذاعة ووقوع الإذاعة فعلاً بتداولها بين أيد مختلفة وكان الحكم قد أثبت في حق الطاعن أنه يعلم أن هذه البرقيات والشكاوى لا بد متداولة بين عدد من الموظفين قل أو كثر بحكم عملهم وأنه قصد بذلك إذاعة ما تضمنته من وقائع القذف والسب فإنه يكون قد استظهر توافر ركن العلانية كما هي معرفة به في القانون ويكون ما يثيره الطاعن على غير أساس .

وحيث إن محصل الوجه الثالث هو أن الحكم شابه قصور في أسبابه إذ أنه وهو في صدد التهمة الخاصة باهانة النيابة العمومية اكتفى بسرد بعض عبارات صدرت عن الطاعن بحضور جلسة ٣ مارس سنة ١٩٥٣ واغفل ما قاله الطاعن بتلك الجلسة من أنه يحمل النيابة في المحضر مسئولية عدم قيامها بواجبها نحوه كظلم طبقاً للمعاني التي يقصدها من عباراته في الشكاوين اللتين أرسلهما إلى النائب العام بتاريخ ١٩٥١/١٢/٤ والتي لو كانت تتضمن اهانة لأمر بتقديمه للمحاكمة عنهما .

وحيث إنه لا جدوى للطاعن من إثارة الجدل في صحة التهمة الخاصة باهانتها للنيابة العمومية مادامت المحكمة قد طبقت على الجرائم التي ارتكبها الطاعن المادة ٣٢ من قانون العقوبات ووقعت عليه عقوبة واحدة هي المقررة لجرمة القذف .

وحيث إنه من كل ما تقدم يكون الطعن برمته على غير أساس متعيناً رفضه خووضاً .

جلسة ١١ من فبراير سنة ١٩٥٧

برئاسة السيد حسن داود المستشار، وبحضور السادة : محمود إبراهيم اسماعيل ، ومصطفى كامل ،
ومحمد محمد حسنين ، وأحمد زكي كامل المستشارين .

(٣٨)

القضية رقم ١٥٠٧ سنة ٢٦ القضائية :

معارضة . متى تجوز المعارضة في الحكم الحضوري الاختباري ؟

من كان المتهم لم يدفع في جلسة المعارضة بأنه كان معذورا في تخلفه عن شهود
الجلسة التي صدر فيها الحكم "الحضوري الاختباري" المعارضة فيه ولم يبين
وجه العذر الذي منعه عن المثول فيها بل تكلم مباشرة في موضوع الدعوى ، فإن
الحكم الصادر بعدم جواز المعارضة يكون ملغيا في القانون عملا بأحكام الفقرة
الثانية من المادة ٢٤١ من قانون الاجراءات الجنائية .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة كلا من ١ - فوج موسى أحمد (الطاعن) ٢ - انصاف
محمد قاسم بأنهما : سرقا التيار الكهربائي لشركة نور امكندرية وطلبت عقابهما
بالمادة ٣١٧/٥ من قانون العقوبات . وفي أثناء نظر هذه الدعوى أمام محكمة
كرموز الجزئية دفع الحاضر مع المتهم الأول ببطلان القبض والتفتيش لوقوعهما
بغير إذن النيابة والمحكمة المذكورة بعد أن اتهمت بمماحها قضت حضوريا
عملا بمادة الاتهام للأول والمادة ٣٠٤/٢ من قانون الاجراءات الجنائية
لثانية بحبس المتهم الأول شهرا واحدا مع الشغل وأمرت بوقف تنفيذ العقوبة
لمدة ثلاث سنوات تبدأ من تاريخ حيرورة الحكم نهائيا وبراءة المتهم الثانية
وقد ذكرت في أسباب حكمها أن الدفع في غير محله . فاستأنف المتهم هذا الحكم

ومحكمة اسكندرية الابتدائية بعد أن أتمت سماعه قضت حضوريا اعتباريا بتأييد الحكم المستأنف بلا مصروفات . فعارض المحكوم عليه في الحكم الأخير وقضى في معارضته بعدم جواز المعارضة فطعن . الطاعن في الحكم الأخير بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

وحيث إن الطاعن يأخذ على الحكم المطعون فيه إخلاله بحقه في الدفاع إذ أنه طلب أمام محكمة الدرجة الأولى وأصر أمام محكمة الدرجة الثانية على ضرورة سماع شهود معينين فلم توجه المحكمة إلى هذا الطلب مما يعد إخلالا بحقه في الدفاع — هذا إلى أن الحكم الاستئنافي مشوب بالبطلان لسببين (الأول) أن القاضي الذي نظر الدعوى أمام محكمة الدرجة الأولى كان من بين أعضاء الدائرة التي نظرت الاستئناف وقضت برفضه وتأييد الحكم المستأنف (والثاني) لأن محكمة ثاني درجة حجزت القضية للحكم بجلاسة ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٥٥ ثم مدت أجل الحكم أسبوعا بجلاسة ٧ يناير سنة ١٩٥٦ وفي هذه الأثناء تغير عضو اليمين الذي سمع المرافعة فأعادت المحكمة القضية للمرافعة للجلاسة نفسها واعتبرت النطق بقرارها إعلانا للخصوم ونظرت الدعوى وقضت فيها في نفس الجلسة دون أن يعلن المتهم وبالتالي دون أن يمثل في الجلسة وعلى الرغم من ذلك فقد عارض في هذا الحكم ولكن المحكمة قضت بعدم جواز الطعن .

وحيث إن الدعوى الجنائية أقيمت ضد الطاعن وأخرى بتهمة أنهما سرقا تيارا كهربائيا لشركة ليون ومحكمة أول درجة قضت حضوريا بإدانة الطاعن وبراءة المتهم الثانية . فاستأنف الطاعن هذا الحكم وحضر أمام المحكمة الاستئنافية في جلسته ١٩٥٥/١٢/٢٤ وبعد أن أبدى دفاعه أمرت المحكمة بحجز القضية للحكم بجلاسة ١٩٥٥/١٢/٣١ ثم مدت أجل الحكم إلى جلسته ١٩٥٦/١/٧ وفي هذه الجلسة الأخيرة أصدرت المحكمة القرار الآتي " نظرا لتغير الهيئة قررت المحكمة إعادة القضية للمرافعة بجلاسة اليوم واعتبرت النطق بهذا القرار إعلانا للمتهم " ونظرت الدعوى في غيبة الطاعن وقضت بنفس الجلسة حضوريا اعتباريا بقبول

الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف - فعارض الطاعن وفي المعارضة تكلم في موضوع الدعوى ولم يبد أى عذر لنغيه في الجلسة التى صدر فيها الحكم المعارض فيه ، فقضت المحكمة فى حكمها المطعون فيه بعدم جواز المعارضة - لما كان ذلك وكانت المادة ٢٤١ من قانون الاجراءات الجنائية تنص فى فقرتها الثانية على أنه " لا تقبل المعارضة فى الحكم الصادر فى هذه الأحوال (الحضورى الاعتبارى) إلا إذا أثبت المحكوم عليه قيام عذر منعه من الحضور ولم يستطع تقديمه قبل الحكم وكان استئنافه غير جائز " وكان الطاعن لم يدفع فى جلسة المعارضة بأنه كان معذورا فى تخلفه عن شهود الجلسة التى صدر فيها الحكم المعارض فيه ولم يبين وجه العذر الذى منعه عن المثول فيها بل تكلم مباشرة فى موضوع الدعوى ومن ثم يكون الحكم بعدم جواز المعارضة المطعون فيه سليما فى القانون . لما كان ذلك - وكانت باقى أسباب الطعن فى حقيقتها وكما صرح الطاعن فيها واردة على حكم محكمة الدرجة الأولى والحكم الاستئنافى القاضى بقبول الاستئناف شكلا ورفضه موضوعا ولا تمس الحكم المطعون فيه فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

(٣٩)

القضية رقم ١٥٠٨ سنة ٢٦ القضائية :

اختلاس أشياء محجوزة . حكم "تسبيب معيب" . اعتماد الحكم على علم المتهم بتبديد الأشياء المحجوزة باليوم المحدد للبيع على مجرد امتناعه عن استلام الأوراق التى تفيد تأجيل البيع . قصور متى كانت المحكمة قد اعتمدت فى حكمها على ثبوت علم المتهم بتبديد الأشياء المحجوزة باليوم المحدد للبيع على مجرد امتناعه عن استلام الأوراق التى تفيد تأجيل البيع إلى يوم آخر ، دون أن تبحث فيما إذا كان قد علم بالبيع علما حقيقيا ، فإن هذا الامتناع وحده لا يؤدى إلى ثبوت العلم ، ويكون الحكم قاصرا ومشوبا بفساد الاستدلال .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : بدد الأشياء الميينة وصفا وقيمة بمحضر المجز الادارى المؤرخ في ١٤ من فبراير سنة ١٩٥٥ لصالح مجلس بلدى بيل و كانت قد سلمت إليه على سبيل الوديعة لحراستها فاختلسها لنفسه إضرارا بالدائن الخارج حالة كونه حارسا عليها. وطلبت عقابه بالمسادين ٣٤١، ٣٤٢ من قانون العقوبات ومحكمة بيل الجزئية قضت حضوريا عملا بالمادة ٣٠٤/٢ من قانون الاجراءات الجنائية ببراءة المتهم بلا مصاريف جنائية فاستأنفت النيابة هذا الحكم ومحكمة كفر الشيخ الابتدائية قضت حضوريا بقبوله شكلا وفي الموضوع وباجماع الآراء بالغاء الحكم المستأنف وبحبس المتهم شهرا مع الشغل وأمرت بوقف تنفيذ العقوبة لمدة ثلاث سنوات من اليوم. فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... وحيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه استند في إثبات علمه باليوم المحدد للبيع إلى أنه رفض أن يستلم من مندوب البيع الأوراق الدالة على تأجيل البيع وتحديد يوم آخر لإجرائه ، مع أن هذا الرفض لا يفيد العلم بل وينفيه ، بخفاء الحكم مشوبا بفساد الاستدلال .

وحيث إن الحكم المطعون فيه حين عرض لعلم الطاعن بالبيع قال "إن الثابت في محضر المجز أنه تم تحديد البيع يوم ١٩٥٥/٣/٩ وقد توقع من المتهم على محضر المجز ما يستفاد منه أنه يعلم بيوم البيع ، أما عن تأجيل البيع فكان المتهم يرفض استلام النسخة ولا يؤدي ذلك إلى إفلات المتهم من العقاب بامتناعه عن استلام النسخة ومن ثم يكون المتهم عالما باليوم المحدد للبيع" ولما كان يشترط للعقاب على جريمة تبديد الأشياء المحجوزة أن يكون المتهم عالما علما حقيقيا باليوم المحدد للبيع ويتعمد عرقلة تنفيذه ، وكانت المحكمة قد اعتمدت في حكمها على ثبوت هذا العلم على مجرد امتناع الطاعن عن استلام الأوراق التي تفيد تأجيل البيع إلى يوم

آخر ، دون أن تبحث فيما إذا كان قد علم باليوم المحدد للبيع علما حقيقيا فإن هذا امتناع وحده لا يؤدي إلى ثبوت العلم ، ويكون الحكم على الصورة المتقدمة قاصرا ومشوبا بفساد الاستدلال مما يستوجب نقضه دون حاجة لبحث باقي أوجه الطعن .

وحيث إنه لما تقدم يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه .

(٤٠)

القضية رقم ١٥١١ سنة ٢٦ القضائية :

(أ) اختلاس . شرط اعتبار مأموري التحصيل والأمناء على الودائع المذكورين في المادة

١١٢ ع من الموظفين المثبتين . غير لازم .

(ب) اختلاس . عقوبة . قيام المتهم بسداد المبلغ المختلس . إعفاؤه من الحكم بالرد

دون الغرامة .

١ - لا يشترط في مأموري التحصيل والأمناء على الودائع المذكورين في المادة ١١٢ عقوبات أن يكونوا من الموظفين المثبتين الذين يسرى عليهم قانون الموظفين ، ومن ثم فإن المتهم يعتبر من مأموري التحصيل على أساس أنه مساعد مخزنجي بمصلحة السكة الحديد ومنوط به حساب النقود .

٢ - تقضى المادة ١١٢ من قانون العقوبات بوجوب الحكم بغرامة مساوية لقيمة ما اختلس ولا يؤثر في ذلك قيام المتهم بسداد المبلغ المختلس ، فإن ذلك يعفيه فقط من الحكم بالرد الذي يلزم به طبقا لنص المادة المذكورة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في خلال المدة من أول أبريل سنة ١٩٥٠ لغاية ١٨ أغسطس سنة ١٩٥٠ . أولا - وهو موظف عمومي ارتكب تزويرا في محركات رسمية هي دفتر جاليس تذاكر محطة أطواب وحافطة تقدير المستعجل

رقم ٣٥٩٨٠ حالة تحريرها المختص بوظيفته بجمعها واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة وذلك بأن أثبت بالدفت صرف بعض التذاكر في غير التواريخ المنصرفة فيها أو بعدد يقل عن عدد التذاكر المنصرفة فعلا وشطب المبلغ الموضح في الحافظة وقدره ١٢ جنيها و ٧٥٠ مليا إيراد المحطة في ١٠/٨/١٩٥٢ وجمعه ١٠ جنيهات و ٧٣٠ مليا - وثانيا : باعتباره من مأموري التحصيل مساعد مخزنجي بمصلحة السكة الحديد اختلس المبالغ الموضحة بالمحضر المملوكة للحكومة المصرية والمعتبرة من الأموال الأميرية من متحصلات التذاكر والرسوم الخيرية والتلفراف والتليفون وسائر المستعجل وغير المستعجل وثمان طوابع الاصلاح الاجتماعي واليفط المباحة والايراد والمرسل للتزينة وإيراد العفش والتي سلمت إليه بسبب وظيفته وطلبت من فرفة الاتهام إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته بالمواد ١١٣ ، ٢١١ ، ٢١٢ من قانون العقوبات فقررت بذلك ومحكمة جنايات بنى سويف قضت فيها حضوريا عملا بمواد الاتهام مع تطبيق المادة ٣٢ من قانون العقوبات بمعاقبة المتهم عبد الباري أحمد عمر بالسجن لمدة ثلاث سنوات عن التهمتين وتغريمه تسعة جنيهات وسبع مائة وخمسين مليا وهو ما يعادل قيمة المبلغ المختلس . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

الحكمة

وحيث إن محصل وجهي الطعن هو أن الحكم المطعون فيه شاب أسبابه القصور وأخطأ في تطبيق القانون . إذ لم يستظهر القصد الجنائي في الجريمةين المستندتين إلى الطاعن الذي دفع تهمة اختلاسه مبلغ المائة قرش ثمن المائة تذكرة المنصرفة من محطة أطواب إلى محطة الواسطي باحتمال حصول ذلك نتيجة خطأ أو سرقة في غفلة منه أثناء قيامه بعمله ، كما دفع تهمة التروير بأنه لما أن اكتشف سرقة مبلغ ثلاثة جنيهات من إيراد محطة السكة الحديد التي يعمل بها ولم يجد معه نقودا كافية لدفع هذا المبلغ اضطر إلى إحداث تغيير في الاستمارة الخاصة وكان الطاعن في كلا الحالتين حسن النية بدليل قيامه بتوريد المبلغ الذي ظهر نقصه من عهده فورا وما قرره أعضاء لجان التحقيق الإدارية

من أن الجهة الرئيسية التي تبيعها نكتفى في مثل هذه الحالة بالمطالبة بسداد المعجز مع لفت نظر الموظف أما الخطأ في تطبيق القانون فلا أن الحكم المطعون فيه اعتبر الطاعن من مأموري التحصيل والأمناء على الودائع مع أنه موظف غير مثبت ولا تسرى عليه أحكام قانون الموظفين ، ثم قضى بتغريم الطاعن بمبلغ ٩ جنهيات و ٧٥٠ مليا رغم قيامه بسداد المبلغ المقول باختلاسه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر القانونية للجريمتين اللتين دان الطاعن بهما وأورد على ثبوتهما في حقه أدلة من شأنها أن تؤدي إلى مارتبه عليها ، ثم تحدث الحكم عن تهمة التزوير وعرض لدفاع الطاعن من أنه كان حسن النية وهو يقترب ما أسند إليه وفنده في قوله ” وحيث إنه بالنسبة للتهمة الأولى المسندة للتهم فهمى ثابتة من مجرد النظر إلى حافظة نقدية المستعجل رقم ٣٥٩٨٠ عن إيراد يوم ١٠/٨/١٩٥٠ التي اطلعت عليها المحكمة وتبين لها في وضوح حصول الشطب والتصحيح في الرقم والكتابة إلى أقل من المبلغ الحقيقي ، ولا يعفيه من المسؤولية الجنائية في هذا التزوير كونه رد المبلغ الذي أجرى التزوير عنه أو أنه كان حسن النية ، فحسن النية بعيد لأنه زور بقصد الاختلاس ولم تكن الضرورة يوما بداعية إلى التزوير توصلنا إلى احتجاز مبلغ للحاجة ” كما تعرض الحكم لتهمة الاختلاس المسندة إلى المتهم فقال ” وحيث إنه بالنسبة للتهمة الثانية المسندة للمتهم الخاصة باختلاسه مبلغ ٩ جنهيات و ٧٥٥ مليا فالمتهم يعترف بوقوع الاختلاس منه في هذا المبلغ الذي قام بسداده أثناء تحقيق اللجنة منه ويدل على وقوع الاختلاس فعلا وعلى أنه ليس نتيجة لكثرة العمل أو الخطأ في حساب النقدية ما ثبت عند تحقيق ادعائه رد قيمة المكاملة التليفونية إلى كفر عمار وقدرها ٢٥ مليا لإلغاء الطلب ، فقد أثبت أن هذا الادعاء غير صحيح لأن المكاملة تمت فعلا ولم يرد قيمتها وإنما ادعى ذلك حتى يختلس هذا المبلغ

لنفسه وكذلك بالنسبة للنداء الأخرى التي صرفها واثمان اليفط وطوايع الإصلاح الاجتماعي وغير ذلك مما أقره المتهم ومما لا يمكن أن يقال معه إن كثرة العمل كانت سببا في ضياعه مما يجعل المحكمة تقطع بأن نية اختلاس المبالغ التي أظهرها التحقيق والتي قام المتهم الطاعن بسدادها بعد ظهورها كانت تلك النية متوفرة لدى المتهم إذ أنه اختلسها لحاجته إليها كما قال أمام اللجنة وكما لم ينكر قوله ذلك أمام النيابة". ولما كان يبين من ذلك أن الحكم قد استخلص الدليل على إدانة الطاعن في التهمتين استخلاصا سائفا مقاما على ماله أصل ثابت في التحقيقات فإن ما ينعاه الطاعن على الحكم من قصور ليس في حقيقة إلا جدلا موضوعيا مما لا تقبل إثارته أمام محكمة النقض ، لما كان ذلك - وكان الحكم المطعون فيه قد اعتبر الطاعن من مأموري التحصيل على أساس أنه مساعد مخزنجي بمصاحبة السكة الحديد ومنوط به حساب النقود . وكان لا يشترط في مأموري التحصيل والأمناء على الودائع أن يكونوا من الموظفين المشتهين الذين يسرى عليهم قانون الموظفين - لما كان ذلك كله ، وكانت المحكمة قد قضت بتغريم الطاعن مبلغ ٧٥٠ ج و ٧٥٠ م تطبيقا لنص المادة ١١٢ من قانون العقوبات التي تقضى بوجوب الحكم بغرامة مساوية لقيمة ما اختلس ولا يؤثر في ذلك قيام الطاعن بسداد المبلغ المختلس فإن ذلك يعفيه فقط من الحكم بالرد الذي يلزم به طبقا لنص المادة المذكورة ، فإن ما ينعاه الطاعن على الحكم من خطأ في تطبيق القانون لا يكون له محل .

وحيث إنه من كل ما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

استئناف . دعوى مدنية . الحكم بالبراءة في الدعوى العمومية لا يكون ملزما للحكمة الاستئنافية وهي تفصل في الاستئناف المرفوع عن الدعوى المدنية وحدها . حلة ذلك .

الحكم في الدعوى العمومية بالبراءة لا يكون ملزما للحكمة الاستئنافية وهي تفصل في الاستئناف المرفوع عن الدعوى المدنية وحدها لأن الدعويين وإن كانتا ناشئتين عن سبب واحد إلا أن الموضوع يختلف في كل منهما عن الأخرى مما لا يمكن القول معه بضرورة التلازم بينهما عند الفصل في الدعوى المدنية استئنافيا — إنما يشترط قيام هذا التلازم بين الدعويين عند بدء اتصال القضاء الجنائي بهما .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة متولى عبد المجيد قاسم بأنه : تسبب بغير قصد ولا تعمد في قتل عواطف محمد محمد صميده وكان ذلك ناشئا عن إهماله وعدم إتباعه اللوائح بأن قاد سيارة بسرعة وبكيفية ينجم عنها الخطر ولم يستعمل آلة التنبيه فصدم المجنى عليها وأحدث بها إصابات أودت بحياتها . وطلبت عقابه بالمادة ٢٣٨ من قانون العقوبات . وقد ادعى السيد / محمد محمد صميده والسيدة إحسان توفيق محمد بحق مدنى قدره ١٠٠٠ جنية على سبيل التعويض قبل المتهم ومدير شركة الكوكاكولا بصفته مسئولاً عن الحقوق المدنية بالتضامن ومحكمة الوايل الجزئية قضت حضوريا عملا بالمادة ٣٠٤ من قانون الإجراءات الجنائية براءة المتهم ورفض الدعوى المدنية قبله وقبل المسئول بالحقوق المدنية وألزمته رافعها بالمصاريف . فاستأنف المدعيان بالحق المدني هذا الحكم ومحكمة مصر الابتدائية قضت حضوريا بقبوله شكلا وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف وعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى المدنية وألزمته مدعيها بالمصروفات المدنية بلا مصروفات جنائية . فطعن الوكيل عن الطاعنين في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

... وحيث إن الطاعن يعيب على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون، ذلك بأنه قضى بعدم اختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى المدنية تأسيساً على دعوى التلازم بين الدعويين المدنية والجنائية وأنه حيث يقضى بالبراءة في الثانية يترتب عدم اختصاصها بنظر الأولى — مع أن التلازم الذي يقصده القانون بين الدعويين لا يكون إلا عند بدء اتصال القضاء الجنائي بهما، فإذا قضت محكمة أول درجة بالبراءة ورفض الدعوى المدنية كان للدعى بالحق المدني طبقاً لنص المادة ٤٠٣ من قانون الإجراءات الجنائية استئناف الحكم بالنسبة للدعوى المدنية وحدها، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بعدم اختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى المدنية يكون قد أخطأ في القانون بما يستوجب نقضه.

وحيث إن لمحكمة الدرجة الأولى بعد أن قضت ببراءة المتهم (المطعون ضده) ورفض دعوى المدعين بالحق المدني (الطاعين) استئناف هذان الأخيران الحكم بالنسبة لدعواهما المدنية، فقضت المحكمة بتعديل الحكم المستأنف وعدم اختصاصها بنظر الدعوى المدنية وقالت في أسباب حكمها المطعون فيه "إن الثابت من الأوراق ومن أقوال شهود الحادث أن المتهم (المطعون ضده) فوجئ بالمجنى عليها وهي طفلة صغيرة تحاول عبور الطريق — وهي تجري قصد مهاجمة دون أن يصدر منه أى إهمال أو عدم تحرز على أنه على العكس من ذلك بذل كافة طاقة جهده لئلا يفادى الاصطدام بالمجنى عليها، إلا أنه لم يمكنه مفاداة الحادث لعدم تبصر المجنى عليها الأمر الذي يبين منه على وجه قاطع أن المجنى عليها هي التي تسببت بنفسيها في وقوع الحادث، وحيث إن اختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى المدنية إنما يكون بسبب تبعية هذه الدعوى الأخيرة للدعوى العمومية فحيث تفقد الدعوى المدنية أركانها ويصدر الحكم ببراءة المتهم منها فيتعين الرجوع إلى الأصل بأن تأخذ الدعوى مدعياً العساذى أمام المحكمة المدنية المختصة وحدها، ولا يكون للمحكمة الجنائية اختصاص بالنظر فيها

وحدها " وهذا الذى قاله الحكم غير صحيح فى القانون إذ أن للدعى المدنى أن يستأنف الحكم الصادر بالبراءة فيما يتعلق بحقوقه المدنية طبقا لنص المادة ٤٠٣ من قانون الاجراءات الجنائية . ولا يؤثر فى هذا الأمر كون الحكم الصادر فى الدعوى العمومية قد أصبح نهائيا وحاز قوة الشئ المحكوم فيه إذ أنه لا يكون ملزما للمحكمة وهى تفصل فى الاستئناف المرفوع عن الدعوى المدنية وحدها لأن الدعويين وإن كانتا ناشئتين عن سبب واحد إلا أن الموضوع يختلف فى كل منهما عنه فى الأخرى مما لا يمكن القول معه بضرورة التلازم بينهما عند الفصل فى الدعوى المدنية استئنافيا . إنما يشترط قيام هذا التلازم بين الدعويين عند بدء اتصال القضاء الجنائى بهما - لما كان ذلك ، وكان الخطأ الذى وقعت فيه المحكمة الاستئنافية بالحكم بعدم اختصاصها بنظر الدعوى المدنية قد سببها عن نظر الدعوى على الوجه الصحيح بفئات أسباب حكمها غير متسقة مع النتيجة التى انتهت إليها ، ومن ثم يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه واختصاص المحاكم الجنائية بنظر الدعوى المدنية وإحالة الدعوى إلى محكمة القاهرة الابتدائية لتفصل فيها من جديد دائرة أخرى .

جلسة ١١ من فبراير سنة ١٩٥٧

برئاسة السيد حسن داود المستشار ، وبحضور السادة : محمود ابراهيم اسماعيل ، ومصطفى كامل ، ومحمد محمد حسين ، وفهميم يمين جندى المستشارين .

(٤٢)

القضية رقم ١٥١٤ سنة ٢٦ القضائية :

- (أ) استئناف . سلطة المحكمة الاستئنافية . المقصود من عرض الدعوى على المحكمة الاستئنافية .
- (ب) معارضة . دفاع . حكم " تسبب كاف " . متى يعتبر طلب المعارضة دفاعا موضوعيا لا يستلزم ردا صريحا ؟

١ — المقصود من عرض الدعوى على المحكمة الاستئنافية هو تصحيح إما قد يقع في الحكم المستأنف الصادر من محكمة أول درجة من خطأ — فمن حقها بل من واجبها وقد نقل الموضوع برمته إليها أن ترجع الأمور إلى نصابها الصحيح وتفصل في موضوع الدعوى بناء على ما تراه هي من واقع أوراقها والأدلة القائمة فيها .

٢ — متى كان طلب المتهم إعادة المعارضة لا يتجه إلى نفي الفعل المكون للجريمة ولا إثبات استعالة حصول الواقعة كما رواها الشهود بل كان مقصودا منها إثارة الشبهة في الدليل الذي اطمأنت إليه المحكمة ، فإن مثل هذا الطلب يعتبر دفاعا موضوعيا لا يستلزم ردا صريحا .

الوقائع

أثبتت النيابة العامة الطاعن بأنه : تسبب بغير قصد ولا تعمد في قتل محمد سيد أحمد وكان ذلك ناشئا عن إهماله وعدم احتياظه بأن أطلق صفارته إيذانا لقائد الترام بالمسير دون أن يتحقق من ركوب ونزول الركاب فسقط المجنى عليه

تحت القضيبان وأصيب بالاصابات الموصوفة بالمحضر والتي أودت بحياته .
وطلبت عقابه بالمادة ٢٣٨ من قانون العقوبات . ومحكمة الجيزة الجزئية قضت
فيها حضوريا عملا بمادة الاتهام بحبس المتهم سنة مع الشغل وكفالة خمسمائة
قرش لوقف التنفيذ بلا مصروفات جنائية . فاستأنف المتهم هذا الحكم ، ومحكمة
الجيزة الابتدائية قضت فيه حضوريا بتأييد الحكم المستأنف بلا مصاريف
جنائية . فطمعن الوكيل عن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... وحيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه — إذ دانه في جريمة القتل
الخطأ — شابه الفساد في التدليل وانطوى على خطأ في الاستناد وإخلال بحق
الدفاع — وفي بيان ذلك — يقول الطاعن — إن الحكم اعتمد فيما اعتمد
عليه في إدانته على أقوال شهود الإثبات وإلى المعاينة قولا منه إن المعاينة
جاءت مصدقة لقولهم دون أقوال شهود النفي مع أن العكس هو الصحيح —
إذ ثبت من المعاينة أن بقعة الدماء المتخلفة عن الحادث وجدت بعيدا عن
محطة الترام بنحو ثلاثة أمتار ونصف فإذا لوحظ إن طول القاطرة لا يقل بحال
عن ثمانية أمتار وأن القطار — كما تقضى بذلك التعليمات يقف داخل المحطة —
أمكن القول إن الترام سار بنحو ١١,٥ متر حتى وقع الحادث — فالقول من جانب
الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه — إن الحادث وقع
على ثلاثة أمتار ونصف من مبدأ مسير الترام هو قول غير صحيح ولا يتفق مع
الواقع — إلا إذا قيل إن قاطرة الترام كانت تقف خارج المحطة وهو ما لم يقل به أحد
من الشهود . وقد حاول حكم محكمة ثاني درجة أن يتلمس المخرج عن طريق التوفيق بين
ما جاء بأقوال شهود الإثبات وما أثبتته المعاينة فصور الواقعة تصويرا لم يقل به
أحد من الشهود هذا إلى أن الطاعن طلب — في مذكرة الختامية التي صرح له بتقديمها
أمام محكمة ثاني درجة إعادة إجراء المعاينة حتى تتفهم المحكمة كيفية وقوع
الحادث ولا تتورط فيما تورطت فيه محكمة أول درجة من خطأ في الاستنتاج ،
ولكن المحكمة أطرحت هذا الطلب على أهميته ولم ترد عليه مما أخل بحقه
في الدفاع .

وحيث إن الحكم الابتدائي بعد أن استعرض أقوال الشهود بين واقعة الدعوى في قوله "إن أقوال حافظ محمد أحمد وربيعة مكي بكر وأبو صريع منسى قد أجمعت على الرواية الآتية : أولا — أن المجنى عليه وضع إحدى رجله على السلم الخلفي للقاطرة أثناء وقوف الترام وقبل تحركه . وثانيا — أن كمساري القاطرة (الطاعن) أطلق صفارة التنبيه قبل أن يضع المجنى عليه رجله الثانية على سلم الترام . ثالثا — أن الترام تحرك قبل أن يضع المجنى عليه رجله الثانية فوق سلم الترام وترتب على ذلك سقوط المجنى عليه ووفاته . وهذه الأقوال تتضمن إهمال المتهم الذي لم يحتط ولم يتنبه إلى ركوب الراكبين ونزول النازلين منهم من الترام قبل أن يطلق صفارته وقد ترتب على هذا الإهمال وقوع المجنى عليه من الترام ووفاته وعلاقة السببية قائمة بين الخطأ والنتيجة وتطمين المحكمة إلى أقوال هؤلاء الشهود لأنهم : أولا — هم شهود الحادث وقد تقدموا للمحقق وقت إجراء المعاينة فور الحادث وشهدوا بالوقائع السابقة . ثانيا — لأن شهادتهم اتفقت جملة وتفصيلا . ثالثا — لأن أقوالهم تتفق مع ما جاء بالمعاينة والرسم الكروكي مع وجود بقعة دموية كبيرة على بعد ٣,٥ مترا من المحطة الواقعة بمديرية الحيزة والتي ركب منها المجنى عليه الأمر الذي يدل على أن المجنى عليه وضع إحدى رجله فوق السلم وقت وقوف الترام ولما تحرك الترام مسافة ٣,٥ مترا لم يتمكن خلالها من ضبط توازنه ويضع رجله الأخرى فسقط في مكان وجود بقعة الدماء الكبيرة" — وقد أيدت المحكمة الاستئنافية هذا الحكم وأضافت إليه وكذا على ما أثاره الطاعن في طعنه "إنه وإن كان الدفاع عن المتهم أمام هذه المحكمة نفي التهمة عنه استنادا إلى ما جاء بالمعاينة من العثور على بقعة من الدماء بعد محطة الترام بمسافة ثلاثة أمتار ونصف مؤسسا على ذلك أن المجنى عليه ركب الترام بعد أن تحرك فعلا وإلا لكانت بقعة الدماء قد عثر عليها في مكان وقوف الترام بالمحطة . إلا أن الذي يبين من شهادة شهود الحادث أن المجنى عليه حاول ركوب الترام قبل أن يتحرك وغادر المحطة فعلا قبل أن يتمكن من الركوب وظل يحاول الصعود إلى القاطرة وهي تسير وكان يعمل ما وسعه الجهد بذلك من ضبط توازنه بوضع رجله الأخرى بالتزام فلم يتمكن من ذلك فوقع بعد أن اجتاز

الترام المحطة بقليل وكان ما أثاره الدفاع بذلك غير جدى ولا تعول عليه المحكمة .
لما كان ذلك ، وكان المقصود من عرض الدعوى على المحكمة الاستثنائية هو
تصحيح ما قد يقع في الحكم المستأنف الصادر من محكمة أول درجة من خطأ —
فمن حقها بل من واجبها وقد نقل الموضوع إليها برمته أن ترجع الأمور إلى
نصابها الصحيح وتفصل في موضوع الدعوى بناء على ما تراه هي من واقع أوراقها
والأدلة القائمة فيها وكان لا يلزم لاستخلاص صورة واقعة الدعوى التي ترسم
في وجدان المحكمة أن يقوم عليها الدليل صريحا دالا بنفسه وبطريق مباشر عليها
بل يجوز استخلاصه منه بطريق غير مباشر ما دام ما انتهت إليه المحكمة لا يتعارض
مع حكم العقل والمنطق — ومتى كان الأمر كذلك فلا يصح أن ينعى على الحكم
الخطأ في الإسناد — لما كان ذلك ، وكان الأمر المراد إثباته من المعاينة
لا يتجه إلى نفي الفعل المكون للجريمة — إذ لم يقصد الطاعن من ورائها تكذيب
المعاينة التي أجريت في الدعوى من وجود بقعة الدماء وسقوط الجنى عليه هنالك
تحت عجلات الترام حيث قتل . ولا إثبات استحالة حصول الواقعة كما رواها
الشهود بل كان مقصودا منها إثارة الشبهة في الدليل الذي اطمانت إليه المحكمة
مثل هذا الطالب في صدد الدعوى هو دفاع موضوعى لا يستلزم ردا صريحا —
لما كان ذلك ، فإن ما يثيره الطاعن على الصورة الواردة في الطعن لا يخرج من
كونه جدلا موضوعيا وعودا إلى مناقشة واقعة الدعوى وأدلة الشبوت فيها مما
لا يصح إثارته أمام محكمة النقض .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن برمته على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ١١ من فبراير سنة ١٩٥٧

بإدارة السيد مصطفى فاضل وكيل المحكمة ، وبحضور السادة : محمود إبراهيم اسماعيل ،
ومصطفى كامل ، ومحمد محمد حسين ، وفهم يسى الجندى المستشارين .

(٤٣)

القضية رقم ١٥١٧ سنة ٢٦ القضائية :

(١) فاعل أصل . وجود المتهم بمسرح الجريمة وإطلاقه النار على كل من يحاول الاقتراب
منه وقت ارتكابها بمعرفة زملائه . اعتباره فاعلا أصليا .

(ب) تقصص . المصلحة في الطعن . معاقبة المتهم عن تهمة القتل العمد دون السرقة للارتباط .
الذي مل قصور الحكم في واقعة السرقة . انعدام المصلحة فيه .

١ — متى كان الثابت من مدونات الحكم أن العمل الذي قام به المتهم الثالث
وهو وجوده بمسرح الجريمة وإطلاقه النار على كل من يحاول الاقتراب منه وقت
ارتكابها يكون بحسب ظروف ارتكاب الجريمة وتوزيع الأعمال المكونة لها بين
المتهمين — دورا مباشرا في تنفيذها اقتضى وجوده على مسرحها للقيام به وقت
ارتكابها مع المتهمين الأول والثاني — فهو بهذا يعتبر فاعلا أصليا وفقا للفقرة
الثانية من المادة ٣٩ من قانون العقوبات .

٢ — لا مصلحة للمتهم فيما يشيره بشأن قصور الحكم في بيان واقعة السرقة
وذكر مؤدى الدليل عنها ما دامت المحكمة لم تعاقبه إلا عن تهمة القتل العمد مع
سبق الإصرار للارتباط بين التهمتين عملا بالمادة ٣٢ من قانون العقوبات .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهم : أولا — قتلوا سيد عبد العال سيد
عمدا ومع سبق الإصرار بأن بيتوا النية على قتله وعقدوا العزم واتفقوا على ذلك

وأعدوا أسلحة نارية وحادة وتوجهوا إلى مكان الحادث وأطلق أولهم أميرة نارية من مسدسه على المجنى عليه كما طعنه الثاني بسكين وأطلق الثالث أميرة نارية قاصدين قتل المجنى عليه فأحدثوا به الإصابات الميينة بتقرير الصفة النشربجية والتي أودت بحياته . وثانيا — سرقوا البندقية المرخصة الميينة بالمحضر باسم سيد عبد العال سيد حالة كونهم يحملون أسلحة ظاهرة "مسدسا وسكينا وبندقية" وطلبت من غرفة الاتهام إحالتهم على محكمة الجنايات لمعاقبتهم بالمواد ٢٣٠ ، ٢٣١ ، ٣١٧/٥ — ٦ من قانون العقوبات فقررت بذلك ، ومحكمة جنايات اسبوط قضت حضوريا عملا بالمواد ٢٣٠ ، ٢٣١ ، ٣١٧/٥ من قانون العقوبات مع تطبيق المادتين ٢/٣٢ ، ١٧٦ من القانون المذكور بالنسبة لجميع المتهمين بمعاينة كل من عبد الكريم نوبى سليمان وراتب عبد العزيز حسين ويونس عبد ربه على بالأشغال الشاقة المؤبدة . فطعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... وحيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمة القتل العمد مع سبق الإصرار — أخطأ في تطبيق القانون وشاب أسبابه القصور والفساد في الاستدلال — وفي بيان ذلك يقول الطاعنون إن الحكم أقام قضاءه — أخذا بأقوال ولدى مم المجنى عليه . على أن سبب الحادث يرجع إلى عداوة تأصل بين الطاعن الثالث والمجنى عليه منذ بضعة أعوام يرجع سببه إلى أن نفرا من عائلة الطاعن الثالث ذهبوا لسرقه مواشى المجنى عليه ووالده فقتل اثنان من أبناء عمومة الطاعن الثالث كما قتل والد المجنى عليه — وكان يتعين على المحكمة — وقد اتخذت من ذلك الحادث باعثا على ارتكاب الجناية — أن تتحققه وتثبت منه — هذا فضلا عن أن المحكمة قضت بإدانة الطاعنين استنادا إلى أقوال شاهدى الإثبات رغم ما يعتورها من تناقض واضطراب بشأن تصوير الحادث إذ لم يثبت أى منهما على قول واحد في التحقيقات وفي الجلسة مما لا يصح معه الأخذ بقولها يضاف إلى هذا أن الحكم التفت عن شهادة شاهد نفى الطاعن

الثاني فلم يشر إليها بكلمة — هذا ولم يبين الحكم مدى مسئولية كل من الطاعنين على حدة وهل هو فاعل أو شريك وما مدى ما ساهم به كل منهم في الإصابات التي وجدت بالمجنى عليه والتي أدت إلى الوفاة — واكتفى بتوقيع عقوبات متماثلة على الطاعنين دون تفريق بينهم مع أن الواقعة التي أثبتها الحكم تنفي عن الطاعن الثالث اشتراكه في إصابة المجنى عليه ثم إن الحكم أطرح دفاع الطاعنين المتضمن عدم وجودهم بحل الحادث دون سند — وذهب في تأييد وجهة نظره إلى القول بأن الطاعن الثاني أشهد عبد الغنى عفيفى على واقعة وجوده في ملوى فكذبه مع أن الثابت أنه قرر أن أعمال كثيرون وأنه لا يستطيع تمييزهم وقد سئل التحول فأيد الطاعن في دفاعه ... هذا وقد أثار الدفاع في مرافعته اختلاف مسار العيارين عما قال به الشاهدان كما أثار وجود إصابات رضية بالمجنى عليه مع عدم وجود عصي مع أى من الطاعنين ولكن الحكم رد على ذلك رداً بنى على الظن والتخمين كما أخفل الحكم مناقشة جريمة السرقة وقال بثبوتها رغم تضارب الأقوال حولها .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى في قوله إن عداء تأصل بين المتهم الثالث (الطاعن الثالث) وسيد عبد العال (المجنى عليه) من بضعة أعوام قوامه أن نفرا من عائلة الأول ذهبوا للسرقة من الأخير ووالده فشحرا بهم وسلكا في طريق الدفاع عن مالهما العنف وإطلاق النار فتراجع اللصوص بعد أن قتل منهم اثنان من أبناء عمومة هذا المتهم الثالث كما قتل والد المجنى عليه ولم يسفر تحقيق تلك الواقعة عن إدانة أحد وبقى الحقد دفيناً في نفس المتهم الثالث وظل يرقب الفرص مواتية لكي يثار ممن قتل أولاد عمه ورأى أخيراً الاستعانة بالمتهمين الأول والثاني (الطاعنين الأول والثاني) لمشاركته في اغتيال المجنى عليه وهو تأمين جانبهما وفي صباح اليوم السادس من شهر فبراير سنة ١٩٥٥ رأى الجميع أن الفرصة مواتية فذهب المتهمان الأول والثاني إلى حقل المجنى عليه حيث كان يعمل مع جمعه عبد الرحمن في تهيئة الأرض لزراعتها قطناً وكانا يعرفان أنه هناك والتقيا في طريقهما إليه بعبد العزيز أحمد على الذي كان يعمل هو أيضاً في حقله القريب ولما وصل المتهمان إلى سيد عبد العال المجنى عليه طلبا منه أن

ينتهي معهما جانبا من الأرض للحدث في أمر شراء المتهم الأول حبوبا من المجنى عليه مقابل أن يبيعه ما يحتاج إليه من البذرة فلم يعترض هذا الأخير إذ كان يعلم أن المتهم الأول يتاجر في الحبوب وسار معهما للجهة القبيلة عدة أمتار ثم جلسوا في نفس الحقل يتحدثون وواصل جمعه عبد الرحمن عمله في الأرض ولكنه لم يلبث حتى سمع صوت الطلق الناري ينبعث من مكان اجتماع الآخرين فالتفت إليهم وشاهد الثلاثة متشابكين . ورأى بيد المتهم الأول غدارة وهي التي أطلقها على المجنى عليه كما شاهد المتهم الثاني وهو يوسع المجنى عليه طعنا بسكين بيده فضلا عن الاعتداء عليه بعصا كانت معهما إلى أن سقط صريحا — وكان المجنى عليه قد ترك بندقيته في مكان قريب بخرى جمعه عبد الرحمن إليها ليأخذها ويزود بها عن قريبه — ولكن المتهم الأول لم يدمه يصل إليها إذ أطلق بضعة مقذوفات من مسدسه نحوه إرهابا ثم ذهب هو إلى البندقية وأخذها وكان عبد العزيز أحمد قد سمع صوت الطاقات تخف للنجدة حتى وصل عند قريبه جمعه وفي هذه الأثناء أقبل المتهم الثالث من الجهة الشرقية مسلحا ببندقية وأخذ يطلقها هو أيضا نحو الاثنين ليكفأ عن ملاحقة شركائه في الجريمة وخاف الاثنان وهاد إلى مكانهما وأورد الحكم على ثبوت جنائية القتل العمد مع سبق الإصرار في حق الطاعنين الأدلة التي استخلص منها ثبوتها في حقهم جميعا ثم عرض الحكم لما أثاره الطاعنون في خصوص إصابات المجنى عليه فقال "ومن حيث إن ما أثاره الدفاع عن إصابات المجنى عليه التي ظهر أن منها ما هو رضى نتيجة الضرب بجسم واطئ بما لا يتفق وأقوال الشاهدين من أن الاعتداء كان بالغدارة والسكين فقط وعن موضع الإصابات النارية بجسم القتل ومخالفة مسارها للوصف الذي ذكره الشاهدان — هذا الاعتراض مردود بشقيه فإن عدم ذكر وجود عصا مع المتهمين الأولين عندما يعتديان لا ينفي وجود عصا أو أى جسم صلب آخر استعمله أحد المتهمين دون أن يبينه أى من الشاهدين وهما يريان تلاهما بين الثلاثة وحركة أثناء الاعتداء كما أنه من الجائز أن تكون الإصابات الرضية بالرأس قد حدثت عن الضرب بقبضة الغدادة التي كانت مع المتهم الأول استعملها في هذا الغرض كما أطلق منها النار وليس تمت تعارض بين هذا البيان وتلك الأقوال إذا ما سمع أن الشاهدين لم يريا

الاعتداء من مبدئه بل انطلاقا إلى مكان الجريمة بعد سماعهما صوت العيار أو
 الأجرة النارية وبعد أن بدأ الضرب والتماسك فعلا كذلك لا تعارض بين أقوالهما
 وبين وصف الإصابات النارية لهذا السبب نفسه ولأنه من الجائز أن يكون المجنى
 عليه قد أصيب من المقذوفين أثناء الاستدارة ومحاولة الهرب قبل التماسك وهو
 الوضع الذي يتفق معه أن تكون الإصابة من الخلف من أسفل قليلا — ولما
 كان ذلك وكان الثابت من مدونات الحكم إن العمل الذي قام به الطاعن الثالث
 وهو وجوده بمسرح الجريمة وإطلاقه النار على كل من يحاول الاقتراب منه
 وقت ارتكابها يكون بحسب ظروف ارتكاب الجريمة وتوزيع الأعمال المكونة
 لها بين الطاعنين — دورا مباشرا في تنفيذها اقتضى وجوده على مسرحها للقيام به
 وقت ارتكابها مع الطاعنين الأول والثاني — فهو بهذا يعتبر فاعلا أصليا وفقا
 للفقرة الثانية من المادة (٣٩) من قانون العقوبات — وكان الحكم قد انتهى
 للأسباب السائفة التي أوردها — إلى أن الشاهدين لم يشهدا الحادث من بدء
 وقوعه وأنهما إنما اتجها إليه بنظرهما بعد سماعهما العيار الأول فرأيا
 الطاعنين الأول والثاني متلاحمين مع المجنى عليه — مما يتعذر معه عليهما في ذلك
 الحين والأوضاع متغيرة — أن يحددا موقف المجنى عليه من كل منهما. ومأقوله
 الشاهدان لا ينفى أن يكون المجنى عليه ضرب بالعيارين وهو ملق على الأرض
 فلا تعارض بين ما قرراه وما ثبت لدى المحكمة من وصف تلك الإصابات وليس
 في وقوع الإصابات التي شوهدت برأس المجنى عليه ما ينفى إمكان وقوعها بمؤخرة
 الغدارة كما قرر الحكم مما يختلف عنه بالضرورة إصابات رضية هل ماجاء بالتقرير
 الطبي الشرعي — وكانت المحكمة قد أخذت وهذا من شأنها — من شهادة الشاهدين
 على رؤية الاعتداء من الطاعنين الدليل على وقوع الحادث بالصورة التي انتهت
 إليها في حكمها. وليس ثمة خلاف على ذلك في أقوالهما — فمأقوله الحكم في هذا الخصوص
 لم يكن مبناه الظن والتخمين على ما يصور الطاعنون — بل هو استخلاص سائغ لواقعة
 الدعوى من المقدمات التي أوردها الحكم — لما كان ذلك وكانت المحكمة قد عالت في
 معرض بيان الواقعة — الباعث على ارتكاب الجناية لتعليله أصله في التحقيقات —

ومع ذلك فالباعث ليس ركنا من أركان الجريمة فلا يؤثر في سلامة الحكم ولا في قيمة الأدلة السائغة التي أوردها أن يكون الحكم قد أخطأ في استخلاص هذا الباعث على فرض صحة ما يدعيه الطاعنون في هذا الشأن— لما كان ذلك وكان لا يعيب الحكم أن يقع خلاف في أقوال الشهود ما دام أن الحكم قد استخلص الحقيقة القانونية التي قال بها استخلاصا سائما وكانت المحكمة غير ملزمة بمتابعة المتهم في مناحي دفاعه الموضوعي وأن ترد استقلالاً على كل قول يبديه أو حجة يثيرها إذ الرد مستفاد دلالة من الحكم بالادانة استناداً إلى أدلة الثبوت التي أوردها— وكان لا مصلحة للطاعنين فيما يثيرونه بشأن قصور الحكم في بيان واقعة السرقة وذكر مؤدى الدليل عنها ما دامت المحكمة لم تعاقبهم إلا عن تهمة القتل العمد مع سبق الإصرار الارتباط بين التهمتين عملاً بالمادة ٣٢ من قانون العقوبات . لما كان ذلك فإن الطعن لا يكون له أساس من القانون والواقع .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن في غير محله متعيناً رفضه موضوعاً .

جلسة ١٢ من فبراير سنة ١٩٥٧

برئاسة السيد مصطفى فاضل وكيل المحكمة ، وبحضور السادة : محمود ابراهيم اسماعيل ، ومحمد محمد
حسين ، وفهميم يمينى جندى ، واحمد زكى كامل المستشارين .

(٤٤)

القضية رقم ١٣٦٧ سنة ٢٦ القضائية :

عقوبة . أحداث . دفاع . ادعاء . المتهم أنه لم يبلغ يوم مقارفته الجريمة السبع عشرة سنة .
الحكم عليه بالأشغال الشاقة دون تناول هذا الدفاع . خطأ .

متى كان المتهم يدعى أنه لم يبلغ يوم مقارفته الجريمة السبع عشرة سنة — ومع
ذلك فقد حكمت المحكمة عليه بعقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة دون أن تتناول هذا
الدفاع أو تقدر سن المتهم مما قدم إليها من أوراق — أو بما رآته هي نفسها ،
فإن قضاءها يكون معيبا .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : أحرز بقصد الاتجار جوهرًا مخدرا حشيشا
في غير الأحوال المرخص بها قانونا . وطلبت من غرفة الاتهام إحالته على محكمة
الجنايات لمحاكمته بالمواد ١ و ٢ و ٣٣ ج و ٣٥ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١
لسنة ١٩٥٢ والجدول رقم ١ الملحق به فقررت بذلك في ٢٧ من يولييه سنة ١٩٥٤
وفي أثناء نظر هذه القضية أمام محكمة جنايات القاهرة دفع الحاضر مع المتهم
ببطلان إذن التفتيش . والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بالمواد ١ و ٢
و ٣٣ ج و ٣٥ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ والمعدل بالمرسوم بقانون
رقم ١٥٣ لسنة ١٩٥٣ والبيند رقم ١٢ من الجدول رقم ١ الملحق به بمماقبة اسماعيل
فارس فرغلي بالأشغال الشاقة المؤبدة وبتهريمه ثلاثة آلاف جنيه ومصادرة
المضبوطات وقد ذكرت في أسباب حكمها أن الدفع في غير محله . فطعن الطاعن
في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحاكمة

... وحيث إن مما ينعم الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه في جريمة إحراز المخدر بعقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة قد شاب أسبابه القصور إذ أفل الرد على ما تمسك به الطاعن أمام محكمة الموضوع من أنه لم يكن قد بلغ يوم مقارفته الجريمة السبع عشرة سنة مع أنه كان واجبا أن تحقق المحكمة تلك الواقعة أو ترد عليها لما في ذلك من الأثر على العقوبة التي يقضى بها وفقا لنص المادة ٧٢ من قانون العقوبات .

وحيث إنه يبين من محضر جلسة المحاكمة أن الحاضر عن الطاعن قال "والمتهم سنة ١٨ سنة إلا أن الحادث من سنتين في يناير" مما يفاده أن الطاعن يدعى أنه من الأحداث الذين لسنهم تأثير في مسئوليتهم وعقابهم ورغم ذلك قضت المحكمة بمعاقبة الطاعن بالأشغال الشاقة المؤبدة دون أن ترد على هذا الدفاع — لما كان ذلك وكانت العبرة في سن المتهم في باب المجرمين الأحداث هي بمقدارها وقت ارتكاب الجريمة — لا وقت الحكم فيها — وكان الطاعن يدعى أنه لم يبلغ يوم مقارفة الجريمة السبع عشرة سنة — ومع ذلك قد حكمت المحكمة عليه بعقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة دون أن تتناول هذا الدفاع أو تقدر من الطاعن مما قدم إليها من أوراق — أو مما رأته هي بنفسها فإن قضاءها يكون معيبا — ذلك بأن المادة ٧٢ من قانون العقوبات تنص على أنه "لا يحكم بالإعدام ولا بالأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة على المتهم الذي زاد عمره على خمس عشرة سنة ولم يبلغ سبع عشرة سنة كاملة وفي هذه الحالة يجب على القاضي أن يبين أولا العقوبة الواجب تطبيقها بقطع النظر عن هذا النص مع ملاحظة موجبات الرأفة إن وجدت فإن كانت تلك العقوبة هي الإعدام أو الأشغال الشاقة المؤبدة يحكم بالسجن مدة لا تنقص عن عشرين سنة وإن كانت الأشغال الشاقة المؤقتة يحكم بالسجن " .

وحيث إنه لما تقدم يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه وإعادة المحاكمة من جديد دون حاجة إلى بحث باقي وجوه الطعن .

جلسة ١٨ من فبراير سنة ١٩٥٧

برئاسة السيد حسن داود المستشار ، وبحضور السادة : محمود ابراهيم اسماعيل ، ومصطفى كامل ، وأحمد زكي كامل ، والسيد أحمد هفيى المستشارين .

(٤٥)

القضية رقم ١٥٣٣ سنة ٢٦ القضائية :

- (أ) قتل عمد . نية القتل . حكم "تسبيب كاف" . مثال لكفاية استظهار الحكم نية القتل .
(ب) قتل عمد . نية القتل . ضرب . جواز توفر نية القتل لدى المتهم بالنسبة إلى أحد المجنى عليهما وعدم توافرها لديه بالنسبة إلى المجنى عليه الآخر .

١ - متى كان الحكم قد استخلص نية القتل مما ذكره من أن المتهم استعمل آلة من شأنها إحداث الموت (سكيناً) وطعن بها المجنى عليها عمداً في أجزاء مختلفة من جسمها تعتبر في مقتل بقصد إزهاق روحها وكذلك من الضعيفة ، فإنه يكون قد استخلص توافر نية القتل كما هي معرفة في القانون ولا يقدح في سلامة الحكم أنه لم يبين وصف السكين التي استعملت في الحادث مادام قد قطع باعتداء المتهم على المجنى عليها بآلة قاطعة بنية قتلها .

٢ - متى كانت جريمة القتل العمد والضرب المسندتان إلى المتهم تختلفان في العناصر المكونة لكل منهما والتي يتطلبها القانون فليس ثمة ما يمنع من توافر نية القتل لدى المتهم بالنسبة إلى أحد المجنى عليهما وعدم توافرها لديه بالنسبة إلى المجنى عليه الآخر .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه أولاً : قتل فاطمة ابراهيم عثمان عمداً بأن طعنها بآلة حادة (سكين) في بطنها وظهرها قاصداً قتلها فأحدث بها الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي الشرعى والتي أودت بحياتها . وثانياً : ضرب نبيه محمد

عثمان فأحدث به الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي والتي تقرر لعلاجها مدة لا تزيد على العشرين يوما . وطلبت من غرفة الاتهام إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته بالمادتين ١/٢٣٤ و ١/٢٤٢ من قانون العقوبات ، فقررت بذلك . وقد ادعى بحق مدني أحمد محمد عثمان عن نفسه وبصفته وليا طبيعيا على أولاده القصر وهم : ابراهيم وجوده وصبره وعطيات وحميده والست أم الرزق محمد شنب . وطلب القضاء له قبل المتهم بمبلغ ١٠٠٠ جنيه تعويضا . ومحكمة جنايات المنصورة قضت حضوريا عملا بمادتي الاتهام مع تطبيق المادة ٢/٣٢ من قانون العقوبات بمعاقبة عبده محمود بدر بالأشغال الشاقة لمدة خمس عشرة سنة وبإلزامه بأن يدفع للدعين بالحق المدني مبلغ خمسمائة جنيه على سبيل التعويض والمصروفات المدنية المناسبة وخمسمائة قرش مقابل أتعاب المحاماة . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

... وحيث إن محصل وجهي الطعن هو أن الحكم شابه قصور في أسبابه إذ لم يبين الأدلة التي استخلصت المحكمة منها توفر نية القتل بيانا كافيا . فقد اقتصر على القول بأن المحكمة تستخلصها من الآلة المستعملة في الحادث وهي سكين قاتلة ومن مواصلة الطاعن الاعتداء بها على الجنى عليها في أجزاء مختلفة من جسمها تعتبر في مقتل ومن الضغينة السابق بيانها دون أن يعرض لوصف السكين التي استعملت في الاعتداء لبيان ما إذا كانت تعتبر آلة قاتلة ، هذا إلى أن الحكم شابه تناقض وغموض إذ اتخذ الأدلة التي استخلص منها قيسام نية القتل لدى الطاعن دليلا في ذات الوقت على ثبوت التهمة الثانية المنسوبة إليه وهي الضرب العمد ، وما دامت واحدة في التهمتين فإن ذلك يؤدي عقلا إما إلى توافو نية القتل لدى الطاعن في الجريمتين معا فتكون أولى الجريمتين قتلا عمدا والثانية شروعا في قتل — أو عدم توفر هذه النية لديه في الجريمتين فتعتبر الجريمة الأولى ضربا مفضيا إلى الموت والثانية ضربا عمدا .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر القانونية للجريمتين اللتين دان الطاعن بهما وأورد على ثبوتهما في حقه أدلة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته عليها ، تعرض لنية القتل لدى الطاعن عن الجريمة الأولى الخاصة بقتل فاطمة إبراهيم عثمان عمدا فقال "وحيث إن نية القتل العمد لدى المتهم (الطاعن) تستخلصها المحكمة من الآلة المستعملة في الحادث وهي سكين قاتلة ومن مواصلة المتهم (الطاعن) الاعتداء بها على المجنى عليها في أجزاء مختلفة من جسمها تعتبر في مقتل ، ومن الضغينة السابق بيانها كل ذلك يقطع بأن نية المتهم قد انصرفت إلى إزهاق روح المجنى عليها " لما كان ذلك وكانت النية أمرا داخليا يضمه الجاني ويطويه في نفسه ويستظهره القاضي عن طريق بحث الوقائع المطروحة أمامه وتقصى ظروف الدعوى وملابساتها — وتقدير قيام هذه النية أو عدم قيامها موضوعي بحث متروك أمره إليه دون معقب متى كانت الوقائع والظروف التي بينها وأسس رأيه عليها من شأنها أن تؤدي عقلا إلى النتيجة التي رتبها عليها وكان الحكم قد استخلص نية القتل مما ذكره من أن المتهم استعمل آلة من شأنها إحداث الموت (سكينا) وطعن بها المجنى عليها عمدا في أجزاء مختلفة من جسمها تعتبر في مقتل بقصد إزهاق روحها وكذلك من الضغينة وهو استخلاص سائق تتوافر به نية القتل كما هي معرفة في القانون — لما كان ذلك وكان لا يقدح في سلامة الحكم أنه لم يبين وصف السكين التي استعملت في الحادث ما دام أنه قد قطع باعتداء الطاعن على المجنى عليها بآلة قاطعة بنية قتلها وما دام ما قاله من نوع تلك الآلة ، له أصل في أقوال الشهود وسند من تقرير للصفة التشريعية وكانت جريمتا القتل العمد والضرب المستندان إلى الطاعن تختلفان في العناصر المكونة لكل منهما والتي يتطلبها القانون فليس ثمة ما يمنع من توافر نية القتل لدى الطاعن بالنسبة إلى أحد المجنئ عليهما وعدم توافرها لديه بالنسبة إلى المجنئ عليه الآخر — لما كان ما تقدم فإن الطعن يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ١٨ من فبراير سنة ١٩٥٧

برئاسة السيد حسن داود المستشار ، وبحضور السادة : محمود ابراهيم اسماعيل ، ومصطفى كامل ، وفهم يسى جندى ، والسيد احمد عفيفى المستشارين .

(٤٦)

الانضية رقم ١٥٥٠ سنة ٢٦ القضائية :

إنتاج . رسوم الإنتاج . كحول . استحقاق الرسوم في جميع الحالات على منتجاته ولو لم تضبط .
المرسوم الصادر في ٧ يوليو سنة ١٩٤٧ .

إن نص المواد ٣ ، ١٦ ، ١٧ من المرسوم الصادر بتاريخ ٧ من يوليو سنة ١٩٤٧ الخاص برسم الإنتاج والاستهلاك من الكحول يدل بجلاء على أن تقدير الرسوم وتحصيلها يكون مستحقا في جميع الحالات على المنتجات ولو لم تضبط . ثم بعد ذلك تقدر التعويضات وهي لا تحتسب إلا بنسبة الرسوم .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة كلا من ١ - كوسطنطين مارتيني و٢ - سوتيرى نيقولا (الطاهن) بأنهما حازا سوائل كحولية لم تدفع عنها رسوم الإنتاج والاستهلاك .
وطلبت عقابهما بالمواد ١ و٦ و٨ و١٢ و١٦ و١٧ من المرسوم الصادر بتاريخ ٧ يوليو سنة ١٩٤٧ والمادة ١ من القانون رقم ١ لسنة ١٩٣٩ مع تطبيق أقصى العقوبة وقد ادعى الحاضر عن مصلحة الجمارك بحق مدنى قبل المتهم بمبلغ ٤٧٠ م ، ٤٧٠ ج قيمة الرسوم المستحقة لها . ومحكمة الموسيقى الجزئية قضت حضوريا عملا بالمواد ١٢ و١٦ و١٧ من المرسوم الصادر بتاريخ ٧ يوليو سنة ١٩٤٧ والمادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ٢٢٨ لسنة ١٩٥٢ وذلك بالنسبة الى المتهم الثانى (الطاهن) . أولا : بتغريمه عشرة جنيهات والمصادرة والغلق لمدة شهر بلا مصروفات

جنائية وإلزامه بأن يدفع لمصلحة الجمارك (المدعية بالحق المدني) مبلغ ٤٧٠ ج و ٤٧٠ م والمصروفات المدنية ومائة قرش مقابل أتعاب المحاماة . وثانيا . براءة المتهم الأول . فاستأنف المتهم والمدعية بالحق المدني هذا الحكم ومحكمة مصر الابتدائية قضت حضوريا بقبولهما شكلا وفي الموضوع برفضهما وتأيد الحكم المستأنف وألزمت كل من المستأنفين بمصروفات استئنافه عن الدعوى المدنية .

فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

الحكمة

وحيث إن مبنى الطعن هو الإخلال بحق الدفاع والقصور والتناقض في التسبيب — ذلك أن الحكم المطعون فيه لم يعرض في أسبابه لما أثاره الطاعن من دفاع أساسي بحصول التلاعب في محتويات الزجاجات بعد خروجها من المحل وتداولها بين أيد كثيرة مما يورث الشك في صحة الواقعة المسندة إلى الطاعن كما لم يوضح الأسباب التي بنى عليها قوله باصطناع الفاتورة المؤرخة ١٣ أبريل سنة ١٩٤٤ الصادرة من محل مرتبني في حين أنها سابقة بحسب تاريخها على إجراءات الضبط والتحقيق هذا إلى أن الحكم قضى لمصلحة الجمارك بالتعويض كاملا على ماضبط من زجاجات وما لم يضبط منها — في حين أن التعويض — في صحيح القانون لا يصح أن يتجاوز القدر المضبوط فعلا وهو ٢٢ زجاجة وكان من أثر ذلك أن وقع الحكم في تناقض معيب إذ في الوقت الذي يطرح فيه الفاتورة المؤرخة في ١٣ أبريل سنة ١٩٤٤ لصورتها يعود فيستند إليها في مقام الإلزام بالتعويض لمصلحة الجمارك .

وحيث أن الدعوى العمومية رفعت على الطاعن وقسطنطين مارتينس وقد حكم ببراءته بأنهما حازا سوائل كحولية لم تدفع عنها رسوم الانتاج والاستهلاك وطلبت النيابة عقابهما بالمواد ١ و ٦ و ٨ و ١٢ و ١٦ و ١٧ من المرسوم المؤرخ ٧ يوليو سنة ١٩٤٧ برسم الانتاج والاستهلاك على الكحول والمادة الأولى من القانون رقم ١ لسنة ١٩٣٩ ومحكمة أول درجة حكمت بتاريخ ٧ ديسمبر سنة ١٩٥٥ بتغريم المتهم (الطاعن) عشرة جنيهات ومصادرة المضبوطات

والغلق شهرا والزامه بأن يدفع لمصلحة الجمارك المدعية بالحق المدني مبلغ ٤٧٠ جنيا و ٤٧٠ مليا والمصروفات المدنية ، فاستأنف الطاعن الحكم وقضى من محكمة ثاني درجة بتأييده مع الزام الطاعن بمصاريف استئنافه عن الدعوى المدنية وقد بين الحكم الابتدائي الذي أخذ الحكم المطعون فيه بأسبابه واقعة الدعوى في قوله : " إنه بتاريخ ٦ نوفمبر سنة ١٩٥١ - ضبط مفتش الانتاج إحدى البائعات المتجولات تعرض بيع ٢٢ زجاجة مكتوب عليها أنها (جن قبرى) بسعر ٣٥ قرش للزجاجة وتبين من تحليلها أنها سائل كحول درجته الكحولية ٤٤,٤٪ بالججم من درجة ١٥ مئوية وليس له صفات الجن - وقدم زوج البائعة فاتورة مؤرخة ٢٤ أكتوبر سنة ١٩٥١ تفيد شراء هذه الزجاجات ضمن ٢٠١ زجاجة بمائتة من المتهم الثانى (الطاعن) مدير مخازن شركة لاباس والمسئول عن مبيعاتها بسعر ١٠ قروش للزجاجة وقد اعترف المتهم الثانى ببيعه هذه الزجاجات بموجب هذه الفاتورة وقال إنه باعها بهذا الثمن البعس لقدمها ومرور وقت طويل عليها بالمخزن ولعدم وجود طلب لها منذ شرائها من المتهم الأول بموجب فاتورة قدمها تاريخها ١٣ ابريل سنة ١٩٤٤ بشراء شركة لاباس من المتهم الأول ٥٠ صندوقا جن قبرى مارتينى بسعر ٣٢ جنيا و ٥٠٠ مليم وقد اعترف المتهم الأول ببيعه الخمر الواردة بهذه الفاتورة المؤرخة ١٣ ابريل سنة ١٩٤٤ إلى شركة لاباس فى التاريخ الثابت بها وقال إنه سبق أن حوكم عن حيازته هذه السوائل الكحولية دون أن يسدد رسوم الانتاج المستحقة عليها وذلك فى القضية رقم ١٦٦ سنة ٧١ ق مختلط وحكم عليه بالعقوبة والتعويض وتمت مصادرة المضبوطات ". وعرض الحكم لهذا الدفاع وأثبت بالأدلة التى أوردها وبخاصة نتائج التحليل اختلاف الكيتين من السائل الكحولى وأن الخمر موضوع الفاتورة المؤرخة بتاريخ ١٣ من ابريل سنة ١٩٤٤ هى غير الخمر والمضبوطة والمطلوب المحاكمة عنها وأن العلاقة منقطعة بينهما - وبناء على ذلك دانت محكمة أول درجة الطاعن وبراءت المتهم الآخر وقدرت التعويض المستحق لمصلحة الجمارك على أساس ال ٢٠١ زجاجة المبعة بموجب الفاتورة المؤرخة ٢٤ أكتوبر سنة ١٩٥١ لا على أساس الزجاجات التى ضبطت فعلا ومقدارها ٢٢ زجاجة وأضاف الحكم المطعون فيه ردا على

ما يشيره الطاعن في طعنه ما يأتي : " أما ما أثاره محامى المتهم (الطاعن) من حصول تلاعب في محتويات الزجاجات التى ضبطت مع البائنة المتجولة في ٦ من نوفمبر سنة ١٩٥١ فليس في الأوراق ما يؤيده ومن ثم لا يتطرق الشك في نتيجة التحليل وأن ما أثاره من أن الكمية التى بيعت لزوج البائنة المتجولة هي من نفس الكمية السابق ضبطها لدى محل مارتينى في القضية ٢٥/٤ انتاج فردود بأن مارتينى لم يقدم الدفاتر المثبتة لذلك وإنما قدم فاتورة عرفية اصطنعت دفاعا عن عملية (لا باس) ومن ثم تطرحها المحكمة وبالتالي تكون مساءلة المتهم مدنيا عن القدر المبيع من محلات لا باس إلى عباس محمد عباس وقدره ٢٠١ زجاجة من محله خاصة وأنه اعترف ببيعها اليه لما كان ذلك وكان مشار ما أثبتته الحكم في مدوناته أن الطاعن الأول باع أل ٢٠١ زجاجة موضوع الفاتورة المؤرخة ٢٤ أكتوبر سنة ١٩٥١ وأن لا علاقة لها بالفاتورة الأخرى الصادرة من محل مارتينى وقضى على الطاعن بالعقوبة وإلزامه بالرسم المقرر على مقدار ما باعه جميعه واكتفى في المصادرة على ما ضبط فعلا — ما ذهب إليه الحكم من ذلك صحيح في القانون — ذلك أن المرسوم بقانون الصادر في ٧ يولييه سنة ١٩٤٤ برسم الإنتاج والاستهلاك عن الكحول إذ نص في المادة ١٦ فقرة أولى على أن " كل مخالفة لأحكام هذا المرسوم أو القرارات التى يصدرها وزير المالية تنفيذا له يعاقب عليها بالعقوبات المنصوص عليها في القانون رقم ١ لسنة ١٩٣٩ وذلك فضلا عن الحكم باغلاق المحل لمدة لا تقل عن خمسة عشر يوما ولا تزيد عن ستة شهور — ومن تحصيل الرسم الذى يكون مستحقا في جميع الحالات ولو لم تضبط المنتجات " وإذ نص في المادة ١٧ على أنه " لا يخل الحكم بالعقوبات المنصوص عنها آنفا بجواز الحكم على المخالف بدفع تعويض لخزانة الحكومة لا يزيد على ثلاثة أمثال الرسوم المستحقة التى حرمت منها الخزانة — وإذا تعذرت معرفة مقدار الرسم قدرت المحكمة التعويض بحيث لا يزيد عن ٥٠٠ جنيه " — وإذ نص في المادة الثالثة — " على أن تحصيل رسوم الإنتاج أو الاستهلاك يكون على أساس الكحول الصرف الموجود في المنتجات بمقاس الكحول بالجيم في الماية وهو في درجة ١٥ سنتجراد —

إذ نص على ذلك فقد دل بجلاء على أن تقدير الرسوم وتمصيلها يكون مستحقا في جميع الحالات على المنتجات ولو لم تضبط ثم بعد ذلك تقدر التعويضات وهي لا تحتسب إلا بنسبة الرسوم . ومتى كان الأمر كذلك فلا اعتبار لما يثيره الطاعن في هذا الخصوص . لما كان ذلك وكانت الدعوى بوقوع التناقض في غير محلها فليس صحيحا ما يدعيه الطاعن من أن الحكم بنى التعويض على مقتضى الفاتورة المؤرخة ١٣ أبريل سنة ١٩٤٤ بل جرى التقدير على أساس الفاتورة المؤرخة ٢٤ أكتوبر سنة ١٩٥١ والتي اعترف الطاعن بصدورها منه في شأن الخمر المضبوطة وكان باقى ما يثيره الطاعن في طعنه واردا على مسائل موضوعية مما لا يقبل الخوض فيها أمام محكمة النقض — مادامت الأدلة والاعتبارات التي أوردتها المحكمة وأقامت عليها الإدانة من شأنها أن تؤدي إلى مارتبته عليها فإن الطعن يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ١٩ من فبراير سنة ١٩٥٧

برئاسة السيد حسن داود المستشار ، وبحضور المادة : محمود إبراهيم إسماعيل ، و محمد محمد حسين ، وفهم يسى جندى ، والسيد أحمد فنيى المستشارين .

(٤٧)

القضية رقم ١٣٥١ سنة ٢٦ القضائية :

(أ) قوة الأمر المقضى . اختصاص . مجالس عسكرية . صدر حكم من المجلس العسكرى بعقوبة من نوع العقوبات المقررة فى القانون الجنائى . بدواى محاكمة الجنائى من جديد أمام المحاكم العادية .

(ب) عقوبة . مجالس عسكرية . اختصاص . التزام المحاكم العادية عند تقدير العقوبة على المحكوم عليه من المجلس العسكرى عند محاكمته من جديد بمراعاة المدة التى قضاها عليه فعلا .

١ — إذا صدر حكم من المجلس العسكرى بعقوبة من نوع العقوبات المقررة فى القانون الجنائى فإنه لا يجوز قوة الشىء المقضى به ولا يمنع من محاكمة الجنائى من جديد أمام المحاكم العادية وذلك إعمالا لنص المادتين ١٦٩ و ١٧٠ من قانون الأحكام العسكرية .

٢ — إن ما نصت عليه المادة ٣٦ من قانون الأحكام العسكرية من أنه " يجب مراعاة مدة الجزاء التى يكون المتهم قد قضاها " (تنفيذا للحكم العسكرى) . لا يمنع المحاكم العادية من السير فى الدعوى من جديد ومعاينة المتهم بالعقوبة التى تراها — على أن تراعى حين تقدر العقوبة — مدة الجزاء التى نفذ بها على المتهم فعلا لا مدة العقوبة المقضى بها مهما بلغت .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين المذكورين بأنهم — بصفتهم موظفين عموميين (مساكر سلاح الطيران) وأولهم من الأمناء على الودائع . اختلسوا المهمات المبينة الوصف بالمحضر والملوكة لسلاح الطيران بالجيش المصرى والمسلمة اليهم بسبب وظيفتهم . وطلبت من غرفة الاتهام إحالتهم الى محكمة الجنايات لمحاكمتهم بالمواد ١١١ و ١١٢ و ١١٨ و ١١٩ من قانون العقوبات والمعدلة بالمرسوم بقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ فقررت بذلك وقد ادمت وزارة الحربية بحق مدنى قدره ٩٤,٦٣١ ج على سبيل التعويض قبل المتهمين بالتضامن ، وفى أثناء نظر هذه الدعوى أمام محكمة جنايات القاهرة دفع الحاضر عن المتهم الثانى بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها من المجلس العسكرى . والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بمواد الاتهام للأول والثالث والمواد ١١١ و ١١٣ و ١١٨ و ١١٩ من ذات القانون الثانى مع تطبيق المادة ١٧ من القانون المذكور بالنسبة لجميع المتهمين بمعاينة كل من حسن لييب الحوفى ومحمود محمد القبلاوى بالسجن مدة ثلاث سنين ومعاينة محمود شاهين أحمد بالحبس مع الشغل مدة سنة واحدة وبغزل هؤلاء المتهمين من وظائفهم وبالزامهم برد الأشياء المختلسة أو قيمتها وقدرها ٩٤,٦٣١ ج وبغرامة قدرها خمسمائة جنيه بطريق التضامن بينهم مع رفض الدعوى المدنية المرفوعة من وزارة الحربية والزام رافعتها بالمصروفات ، وقد ذكرت فى أسباب حكمها أن الدفع فى غير محله . فطعن الطاعنان الأول والثالث فى هذا الحكم بطريق النقض كما طعن فيه أيضا الوكيل عن الطاعن الثانى ... الخ .

الحكمة

(عن الطاعنين الثلاثة)

... وحيث إن مبنى الوجه الأول من الطعون المقدمة من الطاعنين الثلاثة هو أن الحكم المطعون فيه خالف القانون إذ رفض الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها من المجلس العسكرى فى ٣١ من أغسطس سنة ١٩٥٥ فى القضية

العسكرية رقم ١٥٨٤ سنة ١٩٥٥ والذي قضى عليهم بعقوبة السجن مع الأشغال الشاقة والفصل من الخدمة العسكرية واستقطاع مبلغ ٩٤,٦٣٢ ج من مرتباتهم عن جريمة الاختلاس موضوع الدعوى الحالية وأصبح هذا الحكم نهائيا بالتصديق عليه في ٢٤ من أغسطس سنة ١٩٥٥ ونفذ عليهم فعلا — وقضت المحكمة برفض الدفع بالرغم من اتحاد الموضوع والخصوم والسبب إذ طبق عليهم المجلس العسكري مواد الاتهام الحالية مع إضافة مواد أخرى خاصة بجرائم عسكرية معاقب عليها بمقتضى قانون الأحكام العسكرية سالف الذكر — وذلك لأن الطاعنين كانوا متهمين في القضية العسكرية باختلاس مهمات مسلمة إليهم بصفتهم أمناء على الودائع وهى نفس التهمة موضوع الدعوى الحالية — فجاء الحكم المطعون فيه برفض الدفع مخالفا لقانون الأحكام العسكرية الذى يستفاد من نصوده أن الأحكام التى تصدرها المجالس العسكرية هى واجبة الاحترام أمام المحاكم العادية — أما استناد الحكم إلى المادة ٣٦ من قانون الأحكام العسكرية والتى تنص على أن المحاكم العسكرية لا تمنع من نظر القضية مرة أخرى أمام القضاء العادى فمردود بأن ذلك إنما يتعلق بالعقوبات التأديبية العسكرية وحدها — يؤيد ذلك ما جاء فى الفقرة الخامسة من المادة ٢٦٩ من هذا القانون والتى تنص على أن "كل شخص يرتكب فى القطر المصرى أثناء خضوعه للأحكام العسكرية جريمة من الجرائم التى لم تذكر فى الفقرات الأربع الأولى من هذه المادة يعاقب إما بالجزاء الذى يفرضه عليه قانون الأحكام العسكرية لكونه أتى أعمالا تضر بحسن الانتظام أو الربط العسكرى أو بالجزاء المفروض لذلك المذنب فى القانون المصرى الأهلى" كما يؤيد هذا النظر ما ورد فى الفقرة الأخيرة من المادة الأولى من هذا القانون من أنها — أى الأحكام العسكرية — مقبولة قانونا لدى جميع المحاكم الملكية — كما يؤيده أيضا ما نص عليه فى المادة ٤٦ من القانون المذكور من أنه إذا ثبت على المتهم جنائية ما أمام مجلس حربى لا يعنى من المحاكمة بعد ذلك أمام مجلس ملكى إلا أنه يجب مراعاة مدة الجزاء التى يكون قد قضاها هذا فضلا عن أن العدالة لا تسمح بأن يحاكم المتهمون على نفس الجريمة مرتين .

وحيث إن الحكم المطعون فيه تناول دفاع الطاعنين ورد عليه بقوله "وحيث إنه وإن كانت المحاكمة العسكرية قد شملت جريمة الاختلاس مع جرائم أخرى ضارة بالضبط والربط العسكري إلا أن نص المادة ٣٦ من قانون الأحكام العسكرية صريح في أن المحاكمة العسكرية لا تمنع من المحاكمة العادية والحكمة في ذلك واضحة لأن الحكم العسكري هو في الواقع بمثابة حكم تأديبي يراد منه المجازاة على ما يقع من أفعال مخالفة للنظام العسكري وطبيعي أن هذه الأفعال قد تصل إلى حد الجرائم التي يعاقب عليها القانون العام ومع ذلك فإن الجزء الذي يقضى إليه المجلس العسكري منها لا يكون له أى أثر على الدعوى العمومية التي يبقى لها — رغم هذا الجزء يكافئها القانونى وهى لا تنقضى إلا بالفصل فيها من المحاكم العادية — ويبين من ذلك أن الحكم العسكري الذى توقع على المتهمين فى ٢١ من أغسطس سنة ١٩٥٥ — ليست له حجية أمام هذه الهيئة ولا أثر له على الدعوى الجنائية فلا يودى إلى انقضائها — وهذا النظر يؤيده النص القانونى سالف الذكر ويظهره رأى الفقهاء الراجح — ولهذا يكون الدفع بشقيه على غير أساس ويتعين رفضه". ولما كان ما أورده الحكم المطعون فيه من ذلك سديدا فى القانون إذ أن اختصاص المجالس العسكرية بنظر الجرائم التي يعاقب عليها قانون الأحكام العسكرية بعقوبات شبيهة فى نوعها بالعقوبات العادية لا تمنع من اختصاص المحاكم العادية بنظر هذه الجرائم وقد ورد ذلك صراحة فى المادة الثانية من قانون الأحكام العسكرية التي تنص على أن القانون الملكى يجرى عمله على جميع الأشخاص بوجه العموم وكون الشخص عسكريا لا يمنعه من الانقياد للقانون الملكى كأحد الأهالي — كما ورد فى المادة ١٦٩ التي تنص "على أن كل شخص خاضع للأحكام العسكرية وموجود فى القطر المصرى يجوز محاكمته أمام المحاكم الأهلية ذات الاختصاص على الجنايات التي يحاكم عليها لو كان غير خاضع للأحكام العسكرية". فإذا صدر الحكم من المجالس العسكرية بعقوبة من نوع العقوبات المقررة فى القانون الجنائى فإنه لا يجوز قوة الشيء المقضى به ولا يمنع من محاكمة الجنائى من جديد أمام المحاكم العادية ويؤيد هذا النظر ما أورده المادة ٣٦ من قانون الأحكام العسكرية وهى فى معرض النص

على قوة الشيء المقضى به سواء من المحاكم العادية أو المجالس العسكرية إذ فرقت بين ما إذا كانت الهيئة المعروض عليها الدعوى من جديد مجلسا عسكريا أو محكمة عادية وجاء نصها صريحا قاطعا في أنه "إذا ثبتت جناية المتهم أمام مجلس ملكى أو مجلس عسكرى أو انتهت قضية إيجازية بمعرفة قومندانه لا يجوز محاكمته ثانيا أمام مجلس عسكرى ولا تجوز مجازاته بمعرفة قومندانه بالنظر إلى الجنائية نفسها" ثم أضافت في الفقرة الثانية "ثبوت جناية المتهم أمام مجلس عسكرى لا يعفيه من المحاكمة بعد ذلك على الجنائية حينها أمام مجلس ملكى" وقد وردت هذه التفرقة أيضا في المادة ٤٦ من هذا القانون وهي تكاد تكون مطابقة للمادة ٣٦ سالفة الذكر مع إضافة حالة أخرى هي حالة الحكم بالبراءة - إذ نصت على ما يأتى: "إذا ثبت على المتهم جنائية أمام مجلس حربى لا يعفى من المحاكمة عليها بعد ذلك أمام مجلس ملكى إلا أنه يجب مراعاة مدة الجزاء التى يكون قد قضاها ومن جهة أخرى إذا ثبت براءة شخص أو إدانته أمام مجلس ملكى أو عسكرى أو انتهت قضية إيجازية أمام قومندانه فلا تجوز محاكمته ثانية أمام مجلس عسكرى ولا مجازاته بمعرفة القومندان بالنظر إلى الجنائية نفسها" ولا يغير من هذا النظر ما ورد في هذه المادة الأخيرة من أنه "يجب مراعاة مدة الجزاء التى يكون المتهم قد قضاها" (تنفيذا للحكم العسكرى) وبالعكس فإن هذه العبارة تقرب وجهة نظر واضع المادة إذ يبين منها بوجه لا يدع مجالا للشك أن المحاكم العادية ليست ممنوعة من السير فى الدعوى من جديد ومعاقبة المتهم بالعقوبة التى تراها - على أن تراعى حين تقدر العقوبة - المدة التى يكون المتهم قد قضاها تنفيذًا للحكم العسكرى - وظاهر من صريح النص أن ما يجب على المحكمة مراعاته هو مدة الجزاء التى نفذ بها على المتهم فعلا وليست مدة العقوبة المقضى بها مهما بلغت - لما كان ذلك ، وكانت الدعوى الجنائية قد رفعت على الطاعنين لأنهم بصفتهم موظفين عموميين (عساكر سلاح الطيران) وأولهم من الأمتاء على الودائع اختلسوا المهمات الميمنة الوصف بالحضر والملوكة لسلاح الطيران المصرى والمسألة إليهم بسبب وظيفتهم وعقابهم ينطبق على المواد ١١١ و ١١٢ و ١١٨ و ١١٩ من قانون العقوبات بالنسبة للتهمين الأول والثالث وعلى المواد ١١١

و ١١٣ و ١١٨ و ١١٩ من ذات القانون بالنسبة لالتهم الثاني المعدلة بالقانون رقم ٦٩ سنة ١٩٥٣ والتي تنص على أن يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة كل موظف أو مستخدم عمومي اختلس أموالا أو أوراقا أو أمتعة أو غيرها مسلمة إليه بسبب وظيفته وتكون العقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة إذا كان الجاني من مأموري التحصيل أو المندوبين له أو الأمناء على الودائع أو الصيارفة المنوطين بحساب النقود واختلس شيئا مما سلم إليه بهذه الصفة ... وكان يبين من ملفات الأحكام العسكرية المرافقة أن المجلس العسكري قد قضى بمعاقة الطاعنين الأول والثالث بالسجن مع الأشغال الشاقة لمدة سنة ونصف سنة ومعاقة الطاعن الثاني بالسجن مع الأشغال الشاقة لمدة سنة واحدة وكانت العقوبات المقررة بها على هؤلاء الطاعنين لا تصل إلى الحد الأقصى للعقوبة المنصوص عليها في المادة ١١٢ من قانون العقوبات فإن المحكمة إذ قضت برفض الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها من المجلس العسكري يكون صحيحا في القانون — ولما كان الثابت من الأوراق أن الملفات الخاصة بحكمة الطاعنين أمام المجلس العسكري كانت تحت نظر المحكمة ومرفقة بملف الدعوى وقت أن أصدرت حكمها بمعاقة الطاعنين بالسجن ثلاث سنوات وكانت المحكمة قد أوردت في أسباب حكمها أنها رأت نظرا لظروف الحادث تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات ونزلت بالعقوبة إلى السجن لمدة ثلاث سنوات وكان ذلك ما يدل على أنها أدخلت في اعتبارها وهي تقدر العقوبة أن الطاعنين سبق أن قضوا حوالى سنة بالسجن تنفيذا للحكم الصادر عليهم من المجلس العسكري وكانت المحكمة غير ملزمة بالإفصاح عن الظرف المخفف الذي طبقته في حق الطاعنين وهي تقدير العقوبة — كما أنها غير ملزمة بالإشارة إلى نص المادة ٤٦ من قانون المجالس العسكرية لأنها ليست من نصوص قانون العقوبات التي صار تطبيقها وتوقيع العقاب بموجبها كما تستلزم المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية فإن هذا الوجه من الطعن لا يكون له محل .

(عن الطاعن الثالث)

وحيث ان مبنى الوجه الثاني من الطعن هو أن الحكم المطعون فيه شابه قصور في التسيب إذ اعتمد في إدانة الطاعن إلى

شهادة مماعية تتعارض مع ما هو ثابت في قائمة الجرد من عدم وجود عجز في عهدته وبالرغم من أن دفاعه تأيد بما هو ثابت في التحقيق على لسان حسن بييب الحوفي من أنه وجد لديه زيادة في العهدة .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما يتوافر فيه أركان الجريمة التي دان الطاعنين بها واستند في ذلك إلى الأدلة التي أوردوها والتي من شأنها أن تؤدي إلى ما رتب عليها — لما كان ذلك وكان للحكمة أن تأخذ من أدلة الدعوى بما تطمئن إليه وتطرح ماعداه فإن ما يثيره الطاعن في هذا الوجه لا يعدو أن يكون جدلا في موضوع الدعوى مما لا تقبل اثارته أمام محكمة النقض .

وحيث إنه لذلك يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه ووضوحا .

جاسة ٢٥ من فبراير سنة ١٩٥٧

برئاسة السيد حسن دارود المستشار ، وبحضور السادة : محمود ابراهيم اسماعيل ، ومصطفى كامل ، وأحمد زكى كامل ، والسيد احمد عفيفى المستشارين .

(٤٨)

القضية رقم ١٥٤٩ سنة ٢٦ القضائية :

تزوير . جريمة استعمال أوراق مزورة . وجوب ثبوت علم من استعمالها أنها مزورة .
لا تقوم جريمة استعمال الورقة المزورة إلا بثبوت علم من استعمالها بأنها مزورة ، ولا يكفى مجرد تمسكه بها أمام الجهة التى قدمت لها ، ما دام لم يثبت أنه هو الذى قام بتزويرها .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة ١ — ربيع محمود عليوه النقرتى و ٢ — عثمان محمود عليوه النقرتى (الطاعن) بأنهما الأول : اشترك بطريق الاتفاق والمساعدة مع مجهول فى ارتكاب تزوير ماذى فى محرر رسمى " شهادة إدارية تفيد أن والدته مطلقة " لتقديمها لإدارة القرعة لإعفائه من التجنيد بأن اتفق مع مجهول على ارتكاب الجريمة سالفه الذكر ، بأنه قدم الشهادة إليه ، فوقع عليها بامضاء مزورة نسب صدورها إلى شيخ بلدة عمر يطمح محمد محمد خليل المختص بالتوقيع ، فتمت الجريمة بناء على ذلك الاتفاق وتلك المساعدة . والمتهم الثانى : استعمل المحرر المزور سالف الذكر بأن قدمه لمركز البوليس لإعفاء المتهم الأول من التجنيد مع علمه بذلك . وطلبت عقابهما بالمواد ٢/٤٠ و ٣ و ٤١ و ٢١١ و ٢١٢ من قانون العقوبات . ومحكمة أبو حماد الجزئية قضت بحضور با عملا بمواد الاتهام سالفه الذكر والمادتين ٥٥ و ٥٦ من قانون العقوبات بحبس كل من المتهمين ثلاثة

شهور مع الشغل وأمرت بوقف تنفيذ العقوبة لمدة ثلاث سنوات تبدأ من اليوم الذى يصبح فيه الحكم نهائيا . فاستأنف المحكوم عليهما هذا الحكم وطلبا إلغاءه وبراءتهما مما هو منسوب إليهما ، واستأنفته النيابة طالبة التشديد ، ومحكمة الزقازيق الابتدائية نظرت الاستئنافات المذكورة وقضت بحضورها أولا : بعدم قبول الاستئناف المرفوع من المتهم الأول شكلا لرفعه بعد الميعاد . وثانيا : بقبول استئناف النيابة والمتهم الثانى شكلا وفى الموضوع برفضهما وبتأييد الحكم المستأنف . فطعن المحكوم عليه الثانى وحده فى هذا الحكم بطريق النقض... الخ .

الحكمة

... وحيث إن مما ينعمه الطاعن على الحكم المطعون فيه هو أنه شابه قصور فى البيان ، إذ اكتفى فى التدليل على علم الطاعن بتزوير الشهادة بأن له مصلحة فى تزويرها ، الأمر الذى لا يكفى فى التدليل على توفر علمه بالتزوير .

وحيث إن الحكم المطعون فيه أورد واقعة الدعوى تم انتهى إلى ثبوتها فى حق الطاعن فى قوله : ” وحيث إن التهمة ثابتة قبل المتهمين (الطاعن) وآخر — مسندة إليه تهمة الاشتراك فى تزوير الشهادة — من أقوال السيد أحمد سرى عمدة عمر يبط بالتحقيقات وبالجلسة ، والتي تخلص فى أن المتهمين وهما أخوان قدما له شهادة إدارية لإعفاء المتهم الأول من التجنيد وتتضمن أن والدته مطلقة ، وهو العائل الوحيد لها دون سواه ، وطلبا منه أن يوقع عليها باعتباره عمدة الناحية فامتنع وأفهمهما بأن يوقع عليها أولا شيخ الناحية المختص ، فانصرفا لإتمام ذلك ، ولما عادا إليه تبين له أن إمضاء الشيخ محمد محمد خليل مزورة وليست له ، لأنها تخالف إمضاء المعتمدة من المركز والمعروفة إليه . ثم استورد الحكم فقال : ” ولا تعول المحكمة على إنكار المتهمين لما أسند إليهما ، لأنهما أخوان ولهما مصلحة فى تقديم هذه الشهادة الإدارية المزورة ، فاشترك الأول فى تزويرها واستعملها المتهمان بهذه الصفة “ ولما كانت جريمة استعمال الورقة المزورة لا تقوم إلا بثبوت علم من استعمالها بأنها مزورة ، ولا يكفى فى ذلك مجرد تمسكه بها أمام الجهة التى قدمت لها ، مادام لم يثبت أنه هو الذى قام

بتزويرها وكان الحكم المطعون فيه لم يتحدث استقلالاً عن التهمة المسندة إلى الطاعن بل تحدث عنها تبعا للتهمة المسندة إلى المتهم الآخر ، وهي تهمة الاشتراك في تزوير الشهادة المذكورة ، مع ما بين التهمتين من اختلاف في أركانها وعناصرهما ، ولم يقيم الدليل على أن الطاعن استعمل الشهادة المزورة مع علمه بتزويرها ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قاصرا في بيان عناصر الجريمة التي دان الطاعن بها ويتعين لهذا السبب قبول الطعن وتقض الحكم المطعون فيه دون حاجة لبحث باقي أوجه الطعن .

جلسة ٢٥ من فبراير سنة ١٩٥٧

برئاسة السيد مصطفى فاضل وكيل المحكمة ، وبحضور السادة : حسن داود ، ومحمود
إبراهيم اسماعيل ، ومصطفى كامل ، ومحمود محمد مجاهد المستشارين .

(٤٩)

القضية رقم ١٣ سنة ٢٧ القضائية :

حكم . منطوقه . خلو منطوق الحكم من النص على رفض الدفع ببطلان القبض والتفتيش .
لا بطلان .

متى كانت المحكمة قد أشارت في أسباب حكمها إلى الدفع ببطلان القبض والتفتيش وردت عليه وانتهت إلى أنه دفع في غير محله ، ثم أصدرت حكمها بإدانة المتهم ، فإن هذا الحكم يتضمن صحة الدليل المستمد من التفتيش ، ولا يترتب البطلان على خلو منطوقه من النص على رفض الدفع .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : أحرز جواهر مخدرة (حشيشا وأفبونا) في غير الأحوال المرخص بها قانونا ، وطلبت إحالته إلى محكمة الجنايات لمحاكمته بالمواد ١ و ٢ و ٣٣ و ٣٥ من المرسوم بقانون ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ والجدول أ الملحق به فقررت بذلك ومحكمة جنايات القاهرة قضت بحضوريا عملا بمواد الاتهام بمعاينة المتهم بالأشغال الشاقة المؤبدة وتغريمه ثلاثة آلاف جنيه ومصادرة المواد المخدرة المضبوطة . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض... الخ.

المحكمة

... وحيث إن مبنى الوجهين الأول والثالث من الطعن هو أن الحكم المطعون فيه شابه البطلان ، إذ دفع الطاعن ببطلان القبض عليه وتفتيشه فأخفقت المحكمة

في منطوق حكمها الفصل في هذا الدفع كما أن المحكمة لم تستدع وكيل النيابة المحقق لمناقشته في سبب توجيهه سؤالاً للطاعن في محضر التحقيق عن اسم الشخصين اللذين قام رجال المباحث بضغطهما في حين أنه لم يرد ذكر لهما في أقواله مما يستفاد منه أن هذين الشخصين قد جاء ذكرهما في أقوال رجال المباحث ، وبذلك يتحقق دفاع الطاعن من أنه كان موجوداً داخل عربة القطار ومثل الشهود على الحقيبة التي تحوى المخدرات بها ، فقبضوا على شخصين ثم تركوهما ، وأمسكوا بالطاعن . هذا ويقول في الوجه الثاني أن الحكم المطعون فيه شاب أسبابه القصور وفساد الاستدلال إذ رفضت المحكمة الدفع ببطلان القبض والتفتيش استناداً إلى ما قرره نخب البوليس من أنه اشتم رائحة الأفيون تتصاعد من الحقيبة مع أن هذه المادة كانت موضوعة في كيس من (النايلون) مما يستحيل معه انبعاث رائحة لها فضلاً عن أن وكيل النيابة المحقق لم يلاحظ ذلك عند فتحه الحقيبة أثناء معاينته لها ومن ثم كان يتعين على المحكمة أن تناقش الطيب الشرعى فيما إذا كان يجوز انبعاث تلك الرائحة من عدمه كما اعتمدت المحكمة في إدانة الطاعن على رواية رجال البوليس رغم تناقضهم فيها فقد قرر المخبر أحمد عبد الهادى أن الطاعن كان يجرى فوق أرضا وسقطت الحقيبة من يده بينما قرر المخبر حسن البرمونى أنها سقطت من الطاعن عند دخوله عربة القطار فأسرع إليه ليعينه على حملها ، فاشتم رائحة الأفيون تنبعث منها واختلف الشهود كذلك في الكيفية التي كان يعمل بها الطاعن الحقيبة فذكر فريق منهم أنها كانت في يده اليمنى بينما قرر فريق آخر أنها في يده اليسرى . هذا إلى أن مفتاح الحقيبة لم يوجد مع الطاعن .

وحيث إنه لما كان الدفع ببطلان القبض والتفتيش من الدفوع الموضوعية لأنه متعلق بصحة الدليل المستمد من التفتيش فإذا أشارت إليه المحكمة في أسباب حكمها وردت عليه وانتهت إلى أنه دفع في غير محله ، ثم أصدرت حكمها بإدانة المتهم ، فإن هذا الحكم يتضمن صحة الدليل المستمد من التفتيش ، ولا يترتب البطلان على خلو منطوقه من النص على رفض الدفع لأن الأسباب تكمل المنطوق فيما لم ينص عليه - لما كان ذلك وكان يبين من الحكم المطعون فيه أنه عرض لما يردده الطاعن بشأن ما يعيبه على التحقيق ، ورد عليه رداً سائفاً وكان الطاعن

لم يطلب من المحكمة استدعاء وكيل النيابة المحقق لمناقشته في هذا الشأن وكانت المحكمة لم تر من تلقاء نفسها محلا لذلك لاقتناعها بأن الطاعن هو الذي ذكر تلك الواقعة بما قالته من أن كاتب التحقيق لم يثبت أقوال المتهم على وجه دقيق واسكن أقوال المتهم هذه طقت بذهن المحقق فأخذ يناقش المتهم تحقيقاتها لهذا الدفاع ومن ثم فلا يحق للطاعن أن يعيب على المحكمة عدم إجابته إلى طلب لم يتقدم به ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد حصل واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة صالحة لأن تؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها ، وكان الطاعن لم يدفع أمام محكمة الموضوع باستعالة انبعاث رائحة الأفيون من الحقيبة ، لأن تلك المادة وجدت موضوعة في كيس من " النايلون " كما لم يطلب استدعاء الطبيب الشرعي لمناقشته في ذلك ، وكان التناقض في أقوال الشهود ، بفرض قيامه لا يعيب الحكم مادام قد استخلص الإدانة من أقوالهم استخلاصا سائغا بما لا تناقض فيه كما هو الحال في الدعوى — لما كان كل ما تقدم فإن الطعن يكون على غير أساس .

جلسة ٢٥ من فبراير سنة ١٩٥٧

برئاسة السيد حسن داود المستشار، وبحضور السادة : محمود ابراهيم اسماعيل ، ومصطفى كامل ،
ومحمود محمد مجاهد ، ومحمد محمد حسين المستشارين .

(٥٠)

القضية رقم ٢٠ سنة ٢٧ القضائية :

تلبس . مواد مخدرة . وجود مظاهر خارجية تدل على ذاتها عن إحراز المخدر . بين ماهية هذه
المادة . غير لازم لتوافر حالة التلبس .

يكفى للقول بقيام حالة التلبس ، أن تكون هناك مظاهر خارجية تدل على ذاتها عن
وقوع الجريمة ، ولا يشترط في التلبس إحراز المخدر أن يكون من شهد هذه
المظاهر قد تبين ماهية المادة التي يشاهدها .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه أحرز جواهر مخدرة (حشيشا) في غير
الأحوال المصرح بها قانونا ، وطلبت من غرفة الاتهام إحالته إلى محكمة الجنايات
لمعاقبته بالمواد ١٢ و ٢٣ و ٣٣/ج و ٣٥ من القانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ . والجدول ١
المرفق ، فقررت الغرفة بذلك ومحكمة جنايات الزقازيق قضت بحضورها عملا
بالمواد ١ و ٢ و ٣ و ٤ و ٣٥ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ والبند رقم ١٢
من الجدول رقم ١ . — بمعاينة المتهم بالسجن خمس سنوات وتغريمه خمسمائة جنيه
ومصادرة المواد المخدرة المضبوطة . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق
النقض ... الخ .

المحكمة

... وحيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه خالف القانون وشابه قصور في التسبيب ، إذ رفض الدفع ببطلان القبض والتفتيش المؤسس على أنه لم يصدر إذن من النيابة بتفتيش الطاعن ، ولم تكن الجريمة متابسا بها ، وإذ استند الحكم في قضائه برفض الدفع على أن الضابط رأى الحشيش في يد الطاعن وتحقق منه ، مع أن قول الضابط وحده لا يكفي ، ولأنه مما يخالف العقل والمنطق أن يميز الضابط قطعة حشيش لا يتجاوز وزنها جرامين ، وهي في يد الطاعن فضلا عن أن هذا القول يناقض ما شهد به الضابط في محضر جاسة المحكمة من أنه لم يتبين الشيء الذي في يد الطاعن ، ويناقض ما شهد به جندي البوليس الذي كان يرافقه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به أركان الجريمة التي دان الطاعن بها ، واستند في ذلك إلى الأدلة التي أوردتها والتي من شأنها أن تؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها ورد على دفاع الطاعن فقال ” ومن حيث إن الحاضر عن المتهم دفع ببطلان القبض والتفتيش وما تلاهما من إجراءات لعدم وجود حالة تبرره ، ولعدم وجود إذن من النيابة ، وإذ قرر الضابط في موضع أنه رأى المتهم يشم قطعة الحشيش ، وقال في موضع آخر إنه رأى المتهم يشم شيئا ، مع أن قطعة المخدر تزن ٢,٥ جراما ، وهي صغيرة ، وكانت في يد المتهم بحيث لا يمكن أن يراها الضابط على بعد خمسة أمتار . ومن حيث إنه ورد بأقوال الضابط ما يدل على أنه رأى القطعة في يد المتهم وتحقق منها ، وقد قرر أنه تميز أن ما بيد المتهم حشيش وبذلك تتوافر حالة التلبس التي تجيز القبض على المتهم وتفتيشه ، ومن ثم يكون الدفع لا أساس له ويتمين رفضه — لما كان ذلك ، وكان ما أسنده الحكم إلى الضابط من أنه رأى قطعة الحشيش في يد الطاعن له

أصل ثابت في الأوراق ، وكان يكفي للقول بقيام حالة التلبس ، أن تكون هناك مظاهر خارجية تدل بذاتها عن وقوع الجريمة ، كما هو الحال في الدعوى ولا يشترط في التلبس بأحراق المخدر ، أن يكون من شهد هذه الظاهرة قد تبين ماهية المادة التي شاهدها ، لما كان ما تقدم فإن ما يثيره الطاعن لا يكون له محل .

وحيث إنه لذلك يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً .

جلسة ٢٦ من فبراير سنة ١٩٥٧

برئاسة السيد مصطفى فاضل وكيل المحكمة ، وبحضور السادة : مصطفى كامل ، ومحمود محمد مجاهد
وفهم يسى جندى ، وأحمد ذكى كامل المستشارين .

(٥١)

القضية رقم ١٠٣٣ سنة ٢٦ القضائية :

(أ) إصابة خطأ . صورة يتحقق بها دكن الخطأ .

(ب) إصابة خطأ . تقضى . "أسباب موضوعية" . تقدير السرعة التى تصلح أساسا للسؤولية
الجنائية عن جريمة القتل الخطأ . موضوعى .

١ — متى كان الثابت أن المتهم كان يقود السيارة بسرعة زائدة ، وأنه كان يعلم من قبل بحقيقة حالة فرملة القدم بها ، وبأن الخلل يطرأ عليها بغتة من وقت لآخر فلا تستجيب له فى الوقت المناسب عند العمل على وقف السيارة ، ولكنه على الرغم من علمه بهذه الظروف أقدم على قيادتها والسير بها ، فإنه يكون مسئولا عما ينجم نتيجة لهذا الخطأ ، ولا نجدى فى هذا المقام الحاجة بأن الخلل الذى طرأ على فرملة السيارة كان فجائيا .

٢ — السرعة التى تصلح أساسا للسؤولية الجنائية عن جريمة القتل الخطأ أو الإصابة الخطأ إنما يختلف تقديرها بحسب الزمان والمكان والظروف المحيطة بالحادث ، وهو أمر موضوعى بحث تقديره محكمة الموضوع فى حدود سلطتها دون معقب .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة هذا الظاعن بأنه : تسبب من غير قصد ولا عمد فى قتل غلام مجهول الشخصية واصابة عاشور عبد الرؤوف عبد المعطى وكمال عبد الخالق

السيد ومصطفى حسنين سليمان بالاصابات الميينة بالكشف الطبي وكان ذلك ناشئا عن إهماله وعدم احتياظه بأن قاد سيارة بسرعة وبحالة ينجم عنها الخطر فصدد المجنى عليه وطلبت عقابه بالمسادين ٢٤٢ و ٢٣٨ من قانون العقوبات ومحكمة شبرا الخيرية قضت بحضور يا عملا بمادتي الاتهام المذكورتين والمادة ٢/٣٢ من قانون العقوبات بحبس المتهم ستة شهور مع الشغل وكفالة ثلاثمائة قرش لوقف التنفيذ فاستأنف ، ومحكمة مصر الابتدائية قضت بحضور يا بتأييد الحكم الاستأنف . فطعن الوكيل عن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

الشكوة

... وحيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون قد شابه الفساد في الاستدلال والقصور في البيان ، ذلك بأنه استند في إدانة الطاعن إلى أنه كان يقود السيارة بسرعة وفراملها ضعيفة وأنه كان يعلم بضعف الفرامل ، واستدل الحكم على السرعة بأن السيارة اصطدمت بالمجنى عليهم وبيعض السيارات التي كانت تقف في الطريق وصعدت بعد ذلك فوق إفريز الشارع ، كما استدلت عليها المحكمة أيضا بوجود آثار إتلاف جسيم بالسيارة التي كان يقودها الطاعن ، مع أن ذلك كله لم يكن إلا نتيجة خلل فحائي طرأ على فرملة القدم ، ولم يكن في وسع الطاعن وقف السيارة باستعمال فرملة اليد أو باستعمال الفتيس كما شهد بذلك المهندس الفنى أمام المحكمة الاستئنافية ، وأضاف بأنه لا يستطيع تحديد السرعة ، ولكن الحكم لم يعن بالرد على قول المهندس بما يفنده ، هذا إلى أن الثابت أن السيارة لم تستمر في سيرها أكثر من خمسة أمتار ولم تبين المحكمة السرعة التي كانت السيارة تسير عليها ولا السرعة التي كان ينبغى على الطاعن ألا يتجاوزها والجراء الذى كان عليه أن يتخذه ليتجنب وقوع الاصطدام . يضاف إلى أن ذلك أن الدفاع عن الطاعن دفع بأن الثابت من مناقشة المهندس أن السيارة ليست مملوكة للطاعن وإنما هي مملوكة لشركة سيارات نهضة مصر التي تملك ٨٠٠ سيارة يتداولها سائقون متعددون ، وليس الطاعن إلا واحدا من بينهم ، فعلم الطاعن بوجود خلل في فرامل السيارة ملتفت ولا دليل عليه ، كذلك دفع الطاعن بأنه انحرف بالسيارة

لـيتفادى الاصطدام بسيارات أخرى ، وهى حالة من حالات الضرورة ألجأته إلى الانحراف لخلل الفجائى الطارئ الذى أصاب فرامل السيارة ، فلا تصح مساءلة الطاعن عن الجريمة إعمالا لحكم المادة ٦١ من قانون العقوبات ، ولكن الحكم المطعون فيه رد على هذا الدفاع ردا غير سديد ، ولم يبين أيضا مكان الغلام القتل وقت الاصطدام ، وكيف كان فى استطاعة الطاعن أن يتفاداه .

وحيث إن واقعة الدعوى التى حصلها الحكم المطعون فيه على ما يبين من مدوناته — هى أن الطاعن كان يقود السيارة الأمتيوس رقم ٣٨٥ مصر بسرعة فاصطدم بالسيارة النقل رقم ٧٠٣ بحيرة التى كانت تقف على الجانب الأيمن من الطريق ، فدفعها سيارة الطاعن إلى الأمام مسافة حوالى ثمانية أمتار ، ثم انحرف الطاعن بسيارته إلى الجهة اليمنى حتى صعد بها فوق رصيف الشارع ، فاصطدمت بسيارة نقل أخرى رقم ٢٦٢٦٩ مصر كانت تقف أمام ورشة لحام لاصلاحها ، ثم اصطدمت بالمجنى عليهم فاصابتهم بالاصابات الموضحة بالتقارير الطبية والناتجة إلى وفاة أحدهم وهو غلام مجهول يبلغ من العمر ثلاث عشرة سنة كان وقتئذ يجرى على مقربة من رصيف الشارع فدمته سيارة الطاعن . ثم اصطدمت بسيارات أخرى كانت تقف فى محل الحادث ، وأورد الحكم على ثبوت الواقعة على هذه الصورة أدلة مستمدة من أقوال شهود الإثبات ومن المعاينة والتقارير الطبية وهى أدلة سائغة من شأنها أن تؤدى إلى النتيجة التى انتهى إليها ، ثم عرض الحكم لدفاع الطاعن ، وحاصله أنه كان يقود السيارة الامتيوس قادمة بها من جهة محطة مصر قاصدا شبرا البلد ، وفى الطريق أبصر بالترام وإلى جواره سيارة مقبلين من الاتجاه المضاد فرضب الطاعن فى الوقوف إلى يمين الشارع خلف السيارة النقل رقم ٧٠٣ بحيرة التى كانت تقف أمامه على يمين الشارع أيضا على مسافة أربعة أو خمسة أمتار منه وذلك حتى يتفادى الاصطدام بالترام ، ولكن فرملة القدم بالسيارة التى يقودها لم تسعفه بالوقوف لخلل فجائى طرأ عليها ، فمضت فى طريقها حتى اصطدمت بمؤخر السيارة النقل ، وعمد الطاعن فى تلك اللحظة إلى الانحراف بسيارته إلى الجهة اليمنى لاتفاد من فيها

من الركاب فصعدت فوق الرصيف واصطدمت بالحصى عليهم ، واستطرد الحكم من ذلك إلى استظهار الخطأ في حق الطاعن فقال " إن التهمة ثابتة قبل المتهم من أقوال الشاهد ابراهيم حناوى من أنه كان مسرعا بسيارته وكذا من قيادته (أى المتهم) السيارة رغم علمه أن فراملها ضعيفة وكثيرا ما قلت زمامها كما جاء بأقواله أمام النيابة ، الأمر الذى أدى إلى وقوع الحادث بالكيفية سالفة الذكر وقتل الغلام المجهول الشخصية وإصابة الباقيين ، وقد تأيد خطأ المذكور من أنه اضطر إلى الاصطدام بالسيارة رقم ٧٠٣ نقل بحيره وغيرها من السيارات التى كانت تقف بالطريق وقتئذ برغم رؤيته لها على مبعده أربعة أو خمسة أمتار كما جاء بأقواله ، ومن اضطواره إلى الصعود إلى رصيف الطريق دون أن يتمكن من إيقاف السيارة فى الوقت المناسب وكذا من جسامه الالتفاف الذى حدث بالسيارة قيادته ، الأمر الذى يدل على أنه كان يقودها بسرعة فائقة ، ولا حيرة بما جاء بأقواله من أن خلل فرامل السيارة حدث فجأة لما سبق بيانه من أنه سبق أن أدلى بأقواله أمام النيابة أنه كان يعلم من قبل بوجود هذا الخلل ، وبأنه كثيرا ما كان يتعطل استعمال الفرامل بالكيفية التى حدثت وقت وقوع الحادث الحالى ، وعلى ذلك يكون الحادث قد وقع نتيجة خطئه وليس لضرورة ألحائه إليه " . ولما كان هذا الذى ساقه الحكم ورتب عليه مسئولية الطاعن عن الخطأ الذى أدى إلى وقوع الحادث استخلاصا منطقيا سائغا من أدلة تنتج وتؤدى إليه ، إذ متى كان الثابت أن الطاعن كان يقود السيارة بسرعة زائدة ، وأنه كان يعلم من قبل بحقيقة حالة فرملة القدم بها ، وبأن الخلل يطرأ عليها بغتة من وقت لآخر فلا تستجيب له فى الوقت المناسب عند العمل على وقف السيارة ، ولكنه على الرغم من علمه بهذه الظروف أقدم على قيادتها والسير بها فانه يكون مسئولا عما ينجم نتيجة لهذا الخطأ ، ولا تجدى فى هذا المقام الحاجة بأن الخلل الذى طرأ على فرملة السيارة كان فجائيا — لما كان ذلك وكان استدلال الحكم على قيادة السيارة بسرعة زائدة بالأدلة التى أوردها سائغا لا عيب فيه ، وكانت السرعة التى تصلح أساسا للمسئولية الجنائية عن جريمة القتل الخطأ أو الإصابة الخطأ إنما يختلف تقديرها بحسب الزمان والمكان والظروف المحيطة بالحادث وهو أمر موضوعى بحسب قدره محكمة الموضوع فى حدود سلطتها دون معقب — لما كان ذلك ، فان ما يثيره الطاعن فى طعنه لا يكون له محل .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ٢٦ من فبراير سنة ١٩٥٧

برئاسة السيد مصطفى فاضل وكيل المحكمة ، وبحضور السادة : محمود محمد مجاهد ، ومحمد محمد حسين ، وفهم يس جندى ، والسيد أحمد عفيفي المستشارين .

(٥٢)

القضية رقم ١١٨٣ سنة ٢٦ القضائية:

إجراءات . شفوية المرافعة . اعتراف . اعتراف المتهم بإحدى التهم المستندة إليه . الحكم عليه في باقي التهم دون سماع الشهود في مواجهته . خطأ .

اعتراف المتهم أمام المحكمة بإحدى التهم المستندة إليه لا يزيل ما بالحكم من عيب بالنسبة لباقي التهم التي دين بها دون سماع الشهود في مواجهته .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة (١) محمد سويلم (الطاعن) و (٢) محمود سليمان حسانين بانهما : الأول : أولا — بصفته مديرا للطحن المبين بالمحضر أنتج دقيقا مخالفا للواصفات التي قصدها المادة الرابعة من القرار ٢٥٩ لسنة ١٩٤٧ . وثانيا — بصفته السابقة أنتج دقيقا فائرا ١ — بدون ترخيص من وزارة التوطين . وثالثا — بصفته السابقة أيضا صرف دقيقا بغير أذونات . ورابعا — بصفته السابقة أيضا لم يقيد بالسجل الخاص بصرف الدقيق (النموذج رقم ٣) جميع البيانات المطلوبة قانونا في المدة من ٨ يونيو سنة ١٩٥٢ إلى ١٢ يونيو سنة ١٩٥٢ . وخامسا — بصفته السابقة أيضا باع جوانات بها دقيق عليها بطاقات ليس مبينا عليها جميع البيانات المنصوص عنها في المادة السابقة من القرار رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ والثاني : بصفته صاحب مستودع الدقيق المبين بالمحضر لم يقيد بسجل حركة بيع الدقيق بيان الوارد من الدقيق على الوجه الصحيح ، كما حاز

بصفته السابقة أيضا كمية دقيق من النوع الفاخر تزيد عن الكمية المرخص بها من الوزارة ، وطلبت النيابة عقابهما بالمواد ٤ و ٥ و ١١ مكرر و ١٦ و ١٩ من القرار رقم ٢٥٩ لسنة ١٩٤٧ المعدل بالقرار رقم ٣٦٦ لسنة ١٩٤٨ و ٢ و ٥ من القرار رقم ٤٣١ لسنة ١٩٤٦ و ٧ و ١١ و ١٢/١ - ٢ من القرار رقم ٥١٥ لسنة ١٩٤٥ المعدل بالقرارات ٣١ و ١٣١ و ٤٣١ لسنة ١٩٤٦ و ١٥٦ لسنة ١٩٤٩ و ١ و ٥٦ و ٥٧ و ٥٨ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ المعدل بالقانون رقم ١٣٨ و ١٣٩ لسنة ١٩٥١ . ومحكمة القاهرة العسكرية قضت حضوريا ببراءة المتهمين مما أسند اليهما عملا بالمادة ٣٠٤/١ من قانون الاجراءات الجنائية . فاستأنفت النيابة هذا الحكم طالبة الغاء ومعاينة المتهمين بمواد الاتهام . ومحكمة مصر الابتدائية قضت حضوريا للأول وغيابيا للثاني وباجماع الآراء أولا - بقبول الاستئناف شكلا . وثانيا - بتأييد الحكم المستأنف فيما قض به من البراءة بالنسبة للتهم الأول عن التهمتين الأولى والثانية . وثالثا - بالغاء الحكم المستأنف بالنسبة للتهم الأول عن التهم الثالثة والرابعة والخامسة وبحبسه ستة أشهر مع الشغل وتغريمه مائة جنيه عنها والمصادرة ، وشهر ملخص الحكم على واجهة محله لمدة ستة أشهر بحروف كبيرة ، وأمرت بوقف تنفيذ عقوبتي الحبس والغرامة لمدة ثلاث سنوات تبدأ من اليوم الأول وذلك تطبيقا للمواد ١١ مكرر و ١٩ من القرار رقم ٢٥٩ لسنة ١٩٤٧ بالنسبة للتهم الثالثة وللادتين ٢ و ٥ من القرار رقم ٤٣١ لسنة ١٩٤٦ بالنسبة للتهم الرابعة وللواد ٧ و ١٢/٢ من القرار رقم ٥١٥ لسنة ١٩٤٥ بالنسبة للتهم الخامسة مع تطبيق المادة ٣٢ من قانون العقوبات بالنسبة للتهم الثلاث والسادتين ٥٥ و ٥٦ المعدلة من ذات القانون . ورابعا : - بالغاء الحكم المستأنف بالنسبة للتهم الثاني وحبسه ستة أشهر مع الشغل وتغريمه مائة جنيه عن التهمتين والمصادرة وشهر ملخص الحكم على واجهة محله بأحرف كبيرة لمدة ستة أشهر وأمرت بوقف تنفيذ عقوبتي الحبس والغرامة لمدة ثلاث سنوات تبدأ من صيرورة الحكم نهائيا ، وذلك تطبيقا للواد ١١ و ١٢/١ من القرار رقم ٥١٥ المعدل بالقرار ٣١ لسنة ١٩٤٦ و ١٦ و ١٩ من القرار رقم ٢٥٩ لسنة ١٩٤٧ و ٣٢ و ٥٥ و ٥٦ المعدلة من قانون العقوبات . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... وحيث إنه مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه بنى على إجراءات باطلة ، بأن دانه دون أن يسمع شهود الإثبات في الدعوى .

وحيث إنه يبين من الأوراق أن النيابة العامة اتهمت الطاعن بخمس تهم تموينية اعترف بمحكمة أول درجة بالرابعة منها ، وقد قضى الحكم المطعون فيه ببراءته من التهمتين الأولى والثانية ودانه في باقيةا ، دون أن يسمع شهودها في أى من درجتى التقاضى — لما كان ذلك ، وكان الأصل في الأحكام الجنائية أن تبنى على التحقيقات الشفوية التى تجريها المحكمة بالجلسة فى مواجهة المتهم ، وتسمع فيها الشهود ، ما دام سماعهم ممكنا ، وكانت المحكمة قد أسست حكمها بأدانة الطاعن على ما أثبتته المحقق فى محضره ، وعلى أقوال الشهود بهذا المحضر ، دون أن تبين السبب فى عدم سماع هؤلاء بالجلسة ، فى أى من درجتى التقاضى ، أو تجرى أى تحقيق فى الوقائع التى دانت الطاعن بها — لما كان ذلك ، وكان ما ورد على لسان الدفاع بمحضر جلسة محكمة أول درجة من اكتفائه بأقوال الشهود بمحضر الضبط لا يصح مالحق بالحكم من بطلان — لما كان ما تقدم ، وكان اعتراف الطاعن أمام محكمة أول درجة بالتهمة الرابعة ، لا يزيل ما بالحكم من عيب بالنسبة للتهمتين الثالثة والخامسة اللتين دين الطاعن بهما ، دون سماع الشهود فى مواجهة المتهم المنكر لها ، كما أنه ليس من شأنه أن يجعل العقوبات المقضى بها مبررة ، ما دام الحكم المطعون فيه قد أعمل نص المادة ٣٢ عقوبات ، وأوقع على الطاعن العقوبات الأشد وهى المقررة لهاتين التهمتين — لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه يكون باطلا متعينا نقضه بغير حاجة إلى بحث باقى أوجه الطعن .

جلسة ٢٦ من فبراير سنة ١٩٥٧

برئاسة السيد حسن داود المستشار، وبحضور السادة : محمود ابراهيم اسماعيل : ومحمود محمد مجاهد ،
ومحمد محمد حسنين ، والسيد احمد عفيفي المستشارين .

(٥٣)

القضية رقم ١٣٧٣ سنة ٢٦ القضائية :

إجراءات . إعلان . استئناف . الحكم بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى المدنية دون
إعلان المدعى المدنى للحضور أمام المحكمة الاستئنافية . بطلان الحكم . م ٤٠٨ م ٤٠٨ ج .

متى كان الحكم قد صدر ضد المدعى بالحق المدنى وقضى بإلغاء الحكم
المستأنف ورفض الدعوى المدنية وذلك من غير أن يعلن المدعى بالحق المدنى
للحضور أمام المحكمة الاستئنافية ومن غير أن يسمع دفاعه فى الدعوى إعمالاً لنص
المادة ٤٠٨ من قانون الإجراءات الجنائية ، فإن الحكم يكون قد بنى على
مخالفة إجراءات مهم من إجراءات المحاكمة مما يبطله .

النتائج

اتهمت النيابة العامة محمد على محمد (المطعون ضده) بأنه : بدد البضائع المبينة
الوصف والقيمة بالمحضر لمحمد أمين عثمان ولم تكن قد سلمت إليه إلا على سبيل
الوكالة فاختلسها لنفسه إضراراً به وطلبت عقابه بالمادة ٣٤١ من قانون
العقوبات وادعى محمد أمين عثمان بحق مدنى وطلب الحكم له قبل المتهم بمبلغ
قرش صاغ على سبيل التعويض المؤقت مع المصاريف وأتعاب المحاماة، ومحكمة
الموسكى الجزئية قضت بحضوره باعتباره عملاً بمادة الاتهام المذكورة بحسب
المتهم شهرين مع الشغل وكفالة ثلاثمائة قرش أوقف التنفيذ وبإلزامه بأن يدفع
للمدعى بالحق المدنى قرشاً واحداً على سبيل التعويض المؤقت والمصرفات
المدنية وجنيتها أتعاباً للمحاماة فاستأنف المحكوم عليه هذا الحكم طالباً بإلغاء وبراءته

مما هو منسوب إليه كما استأنفته النيابة طالبة التشديد ، ومحكمة مصر الابتدائية قضت حضوريا بإلغاء الحكم المستأنف وبراءة المتهم من التهمة المسندة إليه ورفض الدعوى المدنية قبله وألزمت المدعى بالحقوق المدنية بالمصروفات المدنية ، وذلك عملا بالمادة ١/٣٠٤ من قانون الإجراءات الجنائية . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

وحيث إنه مما ينمى الطاعن على الحكم المطعون فيه هو أنه بنى على إجراءات باطلة ، ذلك أنه صدر دون إعلانه بالحضور أمام المحكمة .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على المفردات التي أمرت المحكمة بضمها تحقيقا لوجه الطعن أن المحكمة الابتدائية قضت في ٧ من ديسمبر سنة ١٩٥٥ حضوريا اعتباريا بمعاينة المطعون ضده بالحبس شهرين مع الشغل وبإلزامه بأن يدفع للطاعن (المدعى المدني) قرشا صافيا تعويضا مؤقتا والمصروفات ومائة قرش مقابل اتعاب المحاماة فاستأنف المطعون ضده هذا الحكم ، وتحدد لنظر الاستئناف جلسة ١٩٥٢/٢/١١ ، وفيها أصدرت المحكمة الاستئنافية الحكم المطعون فيه من غير أن تشعر المدعى بالحقوق المدنية (الطاعن) — لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد صدر ضد الطاعن وقضى بإلغاء الحكم المستأنف وبراءة المتهم (المطعون ضده) من التهمة المسندة إليه وبرفض الدعوى المدنية وإلزام المدعى بالحق المدني (الطاعن) بالمصروفات المدنية وذلك من غير أن يعلن الطاعن للحضور أمام المحكمة الاستئنافية ، ومن غير أن يسمع دفاعه في الدعوى ، وكانت المادة ٤٠٨ من قانون الإجراءات الجنائية قد أوجبت على النيابة العامة تكليف الخصوم الآخرين عدا المستأنف — بالحضور في الجلسة المحددة لنظر الاستئناف — لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه يكون قد بنى على مخالفة إجراءات المحاكمة مما يبطله ويستوجب نقضه .

وحيث إنه لذلك يتعين نقض الحكم المطعون فيه وذلك دون حاجة لبحث الوجه الآخر من الطعن .

جلسة ٢٦ من فبراير سنة ١٩٥٧

برئاسة السيد مصطفى فاضل وكيل المحكمة ، وبحضور السادة : محمد محمد حسنين ، وفهم يسى جندى
وأحمد زكى كاهل ، والسيد أحمد عفيفى مستشارين .

(٥٤)

القضية رقم ١٤٢٤ سنة ٢٦ القضائية :

- (أ) غرفة الاتهام . سلطتها فى الأمر بحبس المتهم بعد صدور حكم غيابى عليه .
(ب) إثبات . شهادة . سلطة المحكمة فى الأخذ بأقوال شخص نقلها عن آخر .

١ — متى كانت غرفة الاتهام قد أمرت بحبس المتهم بعد صدور حكم غيابى عليه ، فإنها لا تكون قد تجاوزت سلطتها بمقتضى القانون .

٢ — لا مانع فى القانون من أن تأخذ المحكمة بالأقوال التى ينقلها شخص عن آخر متى اطمأنت إليها ورأت أنها صدرت حقيقة عن رواها .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : قتل عمدا مع آخرين مع سبق الإصرار والترصد روميلوس خالانوس بأن اذتموا قتله وأعدوا لذلك بندق حملوها وتربصوا له فى الطريق الذى تعود المرور به وأطلقوا عليه بقصد قتله ثلاثة أعيرة نارية من تلك البنادق فأحدثوا به الإصابات الميينة بتقرير الصفة التشريحية والتى أودت بحياته ، وطلبت من غرفة الاتهام إحالته إلى محكمة الجنايات لمحاكمته بالمواد ٢٣٠ و ٢٣١ و ٢٣٢ و ٢٣٤ / ١ من قانون العقوبات ، فصدر قرارها بذلك . ومحكمة جنايات دمنهور قضت بحضورها بمعاينة المتهم بالأشغال الشاقة المؤبدة تطبيقا للمواد ٢٣٠ و ٢٣١ و ٢٣٢ و ١٧ من قانون العقوبات .

فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحاكمة

... وحيث إن مبنى الوجه الأول من الطعن هو أن الحكم المطعون فيه بنى على إجراء باطل . ذلك بأن الطاعن حين قدم لغرفة الاتهام بعد صدور الحكم عليه غيابيا ، أمرت الغرفة بحبسه ثم أحالته إلى محكمة الجنايات ، دون أن تستجوبه أو تسمع دفاعه ، كما أن المحكمة أغفلت اتخاذ إجراءات المحاكمة من جديد بعد سقوط الحكم الغيابي الصادر ضده ، إذ قضت عليه بالعقوبة من غير أن تستجوبه أو تواجهه بالتهمة والأدلة القائمة عليها أو تحقق دفاعه .

وحيث إن غرفة الاتهام إذا ما أمرت بحبس المتهم الطاعن بعد صدور حكم غيابي عليه ، فلا تكون قد تجاوزت سلطتها بمقتضى القانون ، كما أنها غير ملزمة بأن تجرى من التحقيق إلا ما ترى من ضرورة لإجرائه ، فإذا ما أحالت المتهم إلى محكمة الجنايات ، فإن ذلك يفيد أن الأدلة ترجحت لديها لإدانته ، دون حاجة إلى التصدي لتحقيق الواقعة . لما كان ذلك ، وكان مع التسليم جدلا بقيام خطأ في الإجراءات السابقة على المحاكمة ، فإنه لا يجوز إثارة هذا الخطأ أمام محكمة النقض ، وإنما كان للطاعن أن يشيره أمام محكمة الموضوع ، والتي يستطيع أن يدفع أمامها بما يشاء . لما كان ذلك ، وكان يبين من الاطلاع على محاضر جلسات المحاكمة أن المحكمة قد حققت شفوية المرافعة ، وواجهت الطاعن بالتهمة المسندة إليه بتلاوة أمر الإحالة . ثم سأله عن التهمة فأنكرها ، وسمعت شهود الدعوى في حضور الطاعن والمدافع عنه الذى ترفع في الدعوى دون أن يشير ما من شأنه أن يمس إجراءات المحاكمة أو يعيبها ، ومن ثم يكون ما جاء بهذا الوجه من الطعن غير سديد .

وحيث إن محصل الوجه الثانى من الطعن هو أن الحكم المطعون فيه شابه قصور في التسبيب ، ذلك بأن المحكمة عولت في إدانة الطاعن على شهادة عبد السلام الخشاب على الرغم من أنه إنما قصد من أقواله التي أدلى بها الدفاع عن نفسه لاتهامه في الجناية ذاتها ، ورغم ثبوت كذبه وتناقضه في تلك الأقوال ، فقد

ذكر هذا الشاهد أن عبد الله فرج أطلق على المجنى عليه عيارا ناريا أثناء وقوفه على يمين السيارة ، وأن الطاعن أطلق عليه عيارين وهو يقف على يسار السيارة مع أن تقرير الطبيب الشرعي أثبت أن الأربعة الثلاثة أطلقت من الجهة اليمنى ، وليس في أقوال الشهود ما يفيد أن الطاعن قد استدار من الناحية اليسرى إلى الناحية اليمنى . هذا إلى أن هذا الشاهد أخبر العمدة عقب ارتكاب الحادث أن البندقية لم تكن معه ، ثم عدل عن هذا القول ، وقدم ببندقية ثبت أن راحة البارود تلبثت من فوهة واحدة منها ، مما يدل على كذبه في قوله ، وقد ذكر الطاعن في دفاعه الصورة الحقيقية للحادث ، وهي أن عبد الله فرج لم يكن ضمن المتهمين بقتل المجنى عليه ، وأن مرتكب القتل هو الشاهد عبد السلام الحشاش وقد أراد التخلص من عبد الله فرج حتى لا يكون شاهدا عليه ، فقتله ، ثم أحضر البندقية المرخص له بحملها ، بعد أن أخفى السلاح الذي استعمله ، ولكن المحكمة أغفلت الرد على هذا الدفاع الجوهري .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى ، وأورد على ثبوتها في حق الطاعن أدلة من شأنها أن تؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها ، تعرض لما يثيره الطاعن من تناقض أقوال الشاهد — ومخالفتها للتقرير الطبي فقال : "وحيث إنه مما تقدم يبين أن ما أدلى به الخفير عبد السلام الحشاش من رؤيته للتمم مبروك إبراهيم الحواجري ومن معه يقتربون الاعتداء على المجنى عليه إنما تؤيده فيه دلالات التقارير الطبية التي ثبت منها أن فتحات دخول المقذوفات النارية التي أصابت المجنى عليه كلها من يمينه على ما قال به الشاهد عن موقف المتهم (الطاعن) وقريبه عبد الله عند إطلاقهما النار على ذلك المجنى عليه ، وليس من أي خلاف في هذا المعنى الذي فصله الخفير عبد السلام على ما هو ثابت بمعاينة النيابة ، إذ أرشد عن مواقف المتهمين ، فكان موقف عبد الله فرج من السيارة يكاد يلتصق بجانبها الأيمن ، وأما المتهم مبروك الحواجري (الطاعن) ، فالثابت عن الخفير بالمعاينة أن ذلك المتهم قد أتى نحو العربية من جهة اليسار وعلى بعد حوالي نصف متر من الجهة القبلية ، وأطلق عيارين ناريين . والمقصود بهذا هو أن هذا المتهم (الطاعن) قد جاء إلى العربية من ناحية اليسار

ودلف حتى صار في الجهة القبليّة على بعد نصف متر من السيارة ، وأطلق النار فإذا ما لوحظ أن السيارة كانت مقدّمتها متجهة للناحية الشرقية على ما هو ثابت بمعاينة معاون بوليس نقطة جنا كليس ، فإن معنى ذلك أن يكون الجانب الأيمن للسيارة في الجهة القبليّة ، كما أن المواقع والمسافات التي قال بها هذا الخبير أيديتها كل التأييد التقارير الطبيّة ، من حيث مسافات الأعيّة التي أصابت المجنى عليه . ولما كان يبين من الاطلاع على مفردات الدعوى التي أمرت المحكمة بضمها تحقيقاً لوجه الطعن ، أن الشاهد عبد السلام الخشاب قرر في تحقيق النيابة أثناء إجراء المعاينة "أن المتهم (الطاعن) أتى ناحية العربّة من الجهة اليسرى وعلى بعد حوالي نصف متر من الجهة القبليّة وأطلق عيارين من بندقيته التي كان يحملها فأصاب المجنى عليه" — لما كان ذلك ، وكان ما أورده الحكم ونسبه إلى الشاهد يتفق مع ما قرره هذا الأخير بحضور معاينة النيابة بما يجعل أقواله بمنأى عن التناقض أو التعارض وكان في استناد المحكمة إلى شهادة الشاهد عبد السلام الخشاب ما يفيد أنها اطمأنت إلى صحة روايته ، وأنها اطّردت بجميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لتجريح تلك الرواية ، والتي تتصل بموضوع الدعوى مما لا يجوز إثارتها أمام محكمة النقض ويكون ما جاء بهذا الوجه من الطعن على غير أساس .

وحيث إن مبنى الوجه الثالث من الطعن هو أن المحكمة عولت على أقوال الشهود الآخرين ، مع أن معلوماتهم سماعية نقلت عن الشاهد عبد السلام الخشاب .

وحيث إنه لا مانع في القانون من أن تأخذ المحكمة بالأقوال التي ينقلها شخص عن آخر متى اطمأنت إليها ورأت أنها صدرت حقيقة عن رواها ، وذلك باعتبارها دليلاً من أدلة الدعوى وعنصراً من عناصر الإثبات فيها ، ومن ثم يكون لا محل لما جاء بهذا الوجه .

وحيث إن محصل الوجه الرابع هو أن المحكمة دانت الطاعن بجرمة القتل العمد مع سبق الإصرار على أساس وجود ضغينة بسبب رفض المجنى عليه إعادة

حيد الله فرج إلى العمل ، مع أن ما قوره العمدة في هذا الشأن كان نتيجة تهديد رجال المباحث ، وقد عدل عن هذا القول بمحض الجلسة .

وحيث إنه لا جدوى للطاعن مما يثيره بهذا الوجه من طعنه ما دام الحكم قد أثبت في حقه ظرف التردد ، وهو وحده يكفي لتشديد العقاب بصرف النظر عن توافر ظرف سبق الاصرار ، ومادامت العقوبة المقضى بها تدخل في نطاق العقوبة المقررة للقتل العمد مجردا عن سبق الاصرار ، ويكون ما جاء بهذا الوجه غير سديد .

وحيث إنه من كل ما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ٢٦ من فبراير سنة ١٩٥٧

برئاسة السيد حسن دارد المستشار ، وبحضور السادة : محمود ابراهيم اسماعيل ، ومصطفى كامل ، ومحمود محمد مجاهد ، وأحمد زكي كامل المستشارين .

(٥٥)

القضية رقم ١٤٦٠ سنة ٢٦ القضائية :

(١) حكم . "تسيب كاف" . عقوبة . ظروف مخففة . تطبيق المحكمة حكم المادة ١٧ عقوبات دون الإشارة إليها . لا يجب .

(ب) إجراءات . استجواب المتهم . إجابة المتهم بمحض اختياره على ما توجهه إليه المحكمة من أسئلة دون اعتراض المدافع عنه . دلالة ذلك .

١ - لا يعيب الحكم أن تنزل المحكمة حكم المادة ١٧ من قانون العقوبات دون الإشارة إليها ، ما دامت العقوبة التي أوقعتها تدخل في الحدود التي رسمها القانون .

٢ - استقر قضاء هذه المحكمة على أن المتهم إذا أجاب بمحض اختياره على ما توجهه إليه المحكمة من أسئلة ، دون أن يعترض المدافع عنه ، فإن ذلك منه يدل على أن مصلحته لم تضار بالاستجواب .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة : ١ - فالى قلىنى جرجس . ٢ - عبد الرحمن رضوان . ٣ - أبوزيد محمد خميس بأنهم ضربوا جوهرى عبد الحافظ أحمد عمدا ومع سبق الإصرار بأن يبتوا النية على الاعتداء عليه وأمدوا لذلك عصيا ، حتى إذا ما ظفروا به ضربوه فأحدثوا به الإصابات الميينة بالتقرير الطبي والتي نشأ عنها عاهة مستديمة يستحيل برؤها هي فقد جزء من عظام الجمجمة من شأنه أن يجعل

المخ عرضة للتأثر بالتغيرات الجوية والصدمات الخفيفة ويجعله عرضة للصرع والشلل والتشنجات العصبية مما يقلل من كفايته على العمل بنحو ١٠٪ ، وطلبت من غرفة الاتهام إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمعاقتهم بالمادة ٢٤٠/١ و٢ من قانون العقوبات ، فقررت الغرفة بذلك وادعى بحق مدني جوهري عبد الحافظ الهجني عليه وطلب الحكم له قبل المتهمين الثلاثة متضامنين بمبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت مع المصاريف وأتعاب المحاماة . ومحكمة جنايات البحيرة قضت حضوريا عملا بالمادة ١/٢٤٠ من قانون العقوبات بمعاقة كل من المتهمين الثلاثة بالسجن ثلاث سنوات وبإلزامهم متضامنين بأن يدفعوا للدعي بالحقوق المدنية قرشا صاغًا واحدًا على سبيل التعويض مع المصاريف المدنية وثلاثمائة قرش مقابل أتعاب المحاماة . فطعن المحكوم عليهم الثلاثة والنيابة في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

الحكمة

... وحيث إن مبنى الطعن المقدم من النيابة العامة هو أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون إذ دان المتهمين بالمادة ٢٤٠ فقرة أولى من قانون العقوبات وقضى بمعاقتهم بالسجن لمدة ثلاث سنين في حين أن الواقعة كما أثبتتها الحكم يتوافر فيها ركن سبق الإصرار مما كان يقتضي تطبيق الفقرة الثانية من المادة ٢٤٠ من قانون العقوبات والحكم على المتهمين بعقوبة الأشغال الشاقة من ثلاث سنين إلى عشر بدلا من عقوبة السجن المقضى بها .

وحيث إنه يبين من مدونات الحكم المطعون فيه أن المحكمة دانت المتهمين بتهمة أحداثهم عمدا بالهجني عليه إصابات تخلفت عنها عاهة مستديمة بالرأس مع سبق الإصرار ، وقد تحدثت عن هذا الظرف استقلالًا مما يفيد أنها قصدت تطبيق الفقرة الثانية من المادة ٢٤٠ من قانون العقوبات دون الفقرة الأولى التي ذكرت خطأ في الحكم — لما كان ذلك ، وكانت المحكمة إذ قضت بمعاقة المتهمين بالسجن لمدة ثلاث سنوات بدلا من عقوبة الأشغال الشاقة المقررة للجريمة المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة ٢٤٠ من قانون العقوبات ،

نقان مفاد ذلك أنها أخذتهم بالرأفة وعاملتهم بالمادة ١٧ من قانون العقوبات ولا يعيب الحكم أن تنزل المحكمة حكم هذه المادة دون الإشارة إليها ما دامت العقوبة التي أوقعتها تدخل في الحدود التي رسمها القانون وما دام تقدير العقوبة هو من إطلاقات محكمة الموضوع دون أن تكون ملزمة ببيان الأسباب التي من أجلها أوقعت العقوبة بالقدر الذي رآته ، ويتعين لذلك رفض الطعن .

وحيث إن مبنى الوجه الأول من الطعن المقدم من المتهمين هو أن الحكم بشأبه القصور إذ لم يتحدث عن الدعوى المدنية في أسبابه ومع ذلك قضى بالتعويض المطلوب . وحيث إن هذا الوجه مردود بأنه يكفي أن تثبت المحكمة في حق المتهمين أنهم امتدوا بالضرب على المجنى عليه الذي تخلفت به عاهة مستديمة نتيجة لهذا الضرب ليكون ذلك وحده موجبا لتعويض المجنى عليه وهي ليست بعد هذا الإثبات بحاجة إلى التحدث صراحة في الحكم عن موجبات قضائها بهذا التعويض .

وحيث إن مبنى الوجه الثاني هو القصور والاخلال بحق الدفاع ذلك أن الطاعنين دفعوا بجلسة المحاكمة بأن الشهود تناقضوا في أقوالهم ، وأن الدافع على ارتكاب الجريمة لم يكن الشجار السابق بين المتهمين والمجنى عليه وأن مرور هذا الأخير أمام المقهى كان مصادفة وأن الإصابة لم يتخلف عنها عاهة مستديمة بالمعنى الذي أراده القانون — أثار الدفاع كل هذا ، فلم تعرض له المحكمة ولم ترد عليه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين الواقعة التي دان الطاعنين بها وأورد على ثبوتها في حقهم أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتب عليها . لما كان ذلك وكان التناقض في أقوال الشهود بفرض قيامه لا يعيب الحكم ما دام قد استخلص الادانة من أقوالهم استخلاصا سائغا بما لا تناقض فيه وكان الحكم قد استند في ثبوت العاهة إلى التقرير الطبي الشرعي وكان باي ما يثيره الطاعنون في هذا الوجه ليس إلا جدلا موضوعيا يتعلق بواقعة الدعوى وتقدير الأدلة فيها

مما تستقل به محكمة الموضوع ولا تجوز إثارتها أمام محكمة النقض . لما كان ما تقدم ، فإن ما جاء في وجه الطعن يكون فيرسيدي .

وحيث إن مبنى الوجهين الثالث والرابع هو الخلط في تطبيق القانون والقصور ، إذ نزلت المحكمة بالعقوبة عن الحد الأدنى المقرر في المادة ٢٤٠ فقرة ثانية من القانون على نحو ما جاء في طعن النيابة ، كما أنها لم تدلل على توافر ظرف سبق الإصرار تدليلاً كافياً .

وحيث إنه لا جدوى مما يثيره الطاعنون في الوجهين السابقين لأن العقوبة المقررة في القانون بحرمة الضرب العمد الذي تخلفت عنه صراحة ، دون توافر ذلك الظرف ، وتدخل في الحدود الواردة في المادة ١٧ من قانون العقوبات ، على ما سبق بيانه في الرد على الطعن المقدم من النيابة العامة .

وحيث إن مبنى الوجه الخامس هو أن إجراءات المحاكمة شأها بطلان أثر في الحكم ، إذ استجوبت المحكمة الطاعنين استجواباً مطولاً واستدرجتهم إلى أن يقولوا ما ليس في صالحهم ، تخالفت بذلك حكم المادة ٢٧٤ من قانون الإجراءات الجنائية .

وحيث إن القانون ، وإن كان قد حظر استجواب المتهم ، إلا إذا قيل ذلك ، فإن هذه القاعدة قد وضعت لمصلحته فله أن يتنازل عنها إما بطلبه صراحة من المحكمة أن تستجوبه ، أو بعدم اعتراضه على الاستجواب ، والاجابة على الأسئلة التي توجهها إليه ، وقد استقر قضاء هذه المحكمة على أن المتهم إذا أجاب بمحض اختياره على ما توجهه إليه المحكمة من أسئلة ، دون أن يعترض المدافع عنه فإن ذلك منه يدل على أن مصلحته لم تضار بالاستجواب ، وبالتالي لا يجوز له أن يدعى البطلان في الإجراءات - لما كان ذلك وكان اعتراضه ما سواه أ كان من الطاعنين أنفسهم أم من المدافعين عنهم لم يثبت بحضر الجلسة فإن ما يثيره الطاعنون في هذا الوجه لا يكون له محل .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن برمته على غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً .

(٥٦)

القضية رقم ٣٢ سنة ٢٧ القضائية :

اختلاس . اعتبار كاتب قيودات مأمورية الضرائب بالنسبة إلى الأوراق التي يسلمها بمقتضى عمله من الأمناء على الودائع في حكم المادة ١١٢ عقوبات قبل تعديلها بالقانون رقم ٦٩ سنة ١٩٥٣

متى كان من مقتضى عمل الموظف بوصف كونه كاتب قيودات مأمورية الضرائب فتح المظاريف المسجلة الواردة إلى المأمورية من الممولين ، والتي تحوى أذون البريد ، ورصد هذه الأذون في دفتر خاص ، وإرسالها إلى الإدارة المحلية ، فإنه يكون أميناً على هذه الأوراق من وقت تسليمها حتى يرصدها في الدفاتر ويتولى إرسالها إلى الجهة الرئيسية له ، وبذلك يعتبر في حكم المادة ١١٢ من قانون العقوبات قبل تعديلها بالقانون رقم ٦٩ سنة ١٩٥٣ أميناً على الودائع .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة عبد الرازق محمد اللين بأنه بوصف كونه من الأمناء على الودائع وكاتب القيودات بمأمورية ضرائب أسوان اختلس إذنى البريد الموضحين القيمة بالأوراق لمصلحة الضرائب وكان قد سلمها إليه بسبب وظيفته المذكورة . وطلبت من غرفة الاتهام إحالته إلى محكمة الجنايات لمحاكمته بالمادة ١١٢ من قانون العقوبات . فقررت بذلك . ومحكمة جنايات أسيوط قضت حضورياً بحبس المتهم ثلاثة شهور مع الشغل وذلك تطبيقاً للسنتين ٣٤١ و ١/٥ من قانون العقوبات لأنه بدد إذنى البريد رقم ٨٣١٠٥ وقيمته جنيه الذى سلم إليه على وجه الوكالة بوصفه كاتب قيودات مأمورية الضرائب بأسوان لإرساله إلى الإدارة المحلية بأسيوط بأن احتفظ به وظهره إلى التاجر محمود عبد الوهاب وقبض قيمته بضاعة ونقدا . فطعنّت النيابة في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

الحكمة

... وحيث إن مبنى الطعن المقدم من النيابة العامة هو أن الحكم المطعون فيه إذ اعتبر الواقعة جنحة تبديد منطبقة على المادة ٣٤١ من قانون العقوبات يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وفي تأويله ذلك أن المتهم موظف عمومي وسلم إليه إذن البريد بمقتضى وظيفته فأصبح بذلك أميناً على الودائع التي في عهده وليس بلام أن تكون وظيفة المتهم الأصلية حفظ الودائع وإنما يكفي أن يكون ذلك من مقتضيات الوظيفة ومن ثم تكون الواقعة جنحية اختلاس منطبقة على المادة ١١٢ من قانون العقوبات قبل تعديلها بالقانون رقم ٦٩ سنة ١٩٥٣

وحيث إن الواقعة كما أثبتتها الحكم المطعون فيه تتحصل في " أن حسن عمر العون من ممولى مركز إدفو أرسل لمأمور ضرائب أسوان إذن بريد بمبلغ جنيه واحد قيمة القسط المستحق عليه في شهر سبتمبر سنة ١٩٥١ فوصلها يوم ١٩٥١/٩/٢ وبعد أن اتخذت بشأنه إجراءات إدراجه في دفاتر المأمورية سلم إلى المتهم عبد الرزاق محمد الدين مع أذن وشيكات أخرى بوصفه كاتب القيودات بالمأمورية لإرساله للإدارة المحلية بأسبوط ولكنه لم يرسله واحتفظ به لنفسه وصرف قيمته بأن حول إلى التاجر محمود عبد الوهاب ونسب إليه الاتهام أنه حصل أيضاً على إذن آخر وصل إلى المأمورية في اليوم السابق أى أول سبتمبر سنة ١٩٥١ من الممول عثمان إبراهيم جاد المولى ثم عرض الحكم للتطبيق القانوني فقال : " وحيث إن الاتهام قد نسب إلى المتهم أنه اختلس هذا الإذن وهو أمين عليه وطلب معاقبته بالمادة ١١٢ من قانون العقوبات . وحيث إنه قد ثبت للحكمة من مناقشة الشهود بالجلسة وهم جورج جرس ميخائيل المأمور الأول المتهم ويسلى جرجس ميخائيل المأمور الذى كان يعمل في تاريخ وصول الإذن ويحيى حامد حسن ملوب أن مأمورية المتهم ليست حفظ الأذن ولا هو صراف المأمورية أو أمين خزائنها وبذلك لا ينطبق عليه نص المادة ١١٢ من قانون العقوبات إذ يشترط أن يكون مأموراً بالتحصيل أو مندوباً له أو أميناً على الودائع أو من الصيارف المنوطين لحساب النقود واختلس شيئاً مما سلم إليه بهذه الصفة .

وحيث إن التعديل الذى ورد على المادة ١١٢ من قانون العقوبات والذى من شأن كل موظف أو مستخدم عمومى اختلاس أموالا أو أوراقا أو أمتعة أو غيرها مسلبة إليه بسبب وظيفته إنما أضيف إلى المادة المذكورة بالقانون رقم ٦٩ سنة ١٩٥٣ والمنشور بالوقائع المصرية فى ١٩ من فبراير سنة ١٩٥٣ قد صدر بعد ارتكاب هذا الحادث . ومن حيث إن الفقرة الأولى من المادة الخامسة من قانون العقوبات تقضى بأن يعاقب على الجرائم بمقتضى القانون المعمول به وقت ارتكابها ومن ثم فلا سبيل لمؤاخذة المتهم بالمادة ١١٢ المعدلة بعد أن ثبت مما أسلفنا أنه لم يكن من الفئات المنصوص عليها فيها قبل التعديل . وحيث إنه استنادا إلى ما سلف يكون الإذن المختلس قد سلم إلى المتهم على وجه الوكالة من المختص باستلامها وحصرها فى الدفاتر وهو كاتب الحسابات لإرسالها إلى الإدارة المحلية للتسوية فاختلاس الإذن المذكور . وحيث إنه تأسيسا على ذلك يكون قد ثبت للمحكمة أن المتهم فى يوم ٢ من سبتمبر سنة ١٩٥١ ببندر أسوان بدد إذن البريد رقم ١٣١٠٥ وقيمته جنيه الذى سلم إليه على وجه الوكالة بوصفه كاتب قيودات مأمورية الضرائب بأسوان لإرساله إلى الإدارة المحلية بأسقوط بأن احتفظ به وظهره إلى التاجر محمود عبد الوهاب وقبض قيمته بضاعة وتقدرا وعتمابه ينطبق على المادة ٣٤١ من قانون العقوبات “ . ولما كان ما قاله الحكم من ذلك غير سديد فى القانون وذلك أن المتهم بوصف كونه كاتب قيودات مأمورية الضرائب كان من مقتضى عمله فتح المظاريف المسجلة الواردة إلى المأمورية من الممولين ولاتى تحوى أذن البريد ورصد هذه الأذن بدفتر خاص وإرسالها إلى الإدارة المحلية بأسقوط واذن فهو أمين على هذه الأوراق من وقت تسلمها حتى يرصدها فى الدفاتر ويتولى إرسالها إلى الجهة الرئيسية له . وبذلك يعتبر فى القانون أمينا على الودائع مادام قد أؤتمن بسبب وظيفته على حفظ هذه الأذن فى الفترة السالف بيانها ولا يشترط أن تكون وظيفة المتهم الأصلية حفظ الأمانات

والودائع وإنما يكفي أن يكون ذلك من مقتضيات أعمال وظيفته ما دامت قد وصلت إليه بسبب الوظيفة . فإذا هو اختلسها حق عليه العقاب بمقتضى المادة ١١٢ من قانون العقوبات قبل تعديلها وكان عمله جنائية اختلاس لا جنحة تبديد كما ذهب إليه الحكم المطعون فيه ، لما كان ذلك فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه واعتبار الواقعة جنائية منطبقة على المادة ١١٢ من قانون العقوبات ومعاقبة المتهم طبقاً لهذه المادة والمادة ١٧ من قانون العقوبات بحبس المتهم المطعون ضده ستة أشهر مع الشغل وتغريمه بمبلغ ١٠٠ قرش وإلزامه برد مبلغ مساو لما اختلسه .

جلسة ٥ من مارس سنة ١٩٥٧

برئاسة السيد مصطفى فاضل وكيل المحكمة ، وبحضور السادة : حسن داود ، ومحمود إبراهيم
اسماعيل ، ومصطفى كامل ، وأحمد زكي كامل المستشارين .

(٥٧)

القضية رقم ١٤٦٣ سنة ٢٦ القضائية :

(أ) نقض . إجراءات الطعن . ميعاد تقديم الأسباب . عدم إضافة ميعاد مسافة للبعد
المحدد لإيداع الأسباب .

(ب) نقض . إجراءات الطعن . إيداع الأسباب . جواز إيداع الأسباب قلم كتاب محكمة
النقض مباشرة .

١ — الأصل في ميعاد المسافة أنه يمنح حيث يوجب القانون حصول إعلان
يبدأ من تاريخه سرعان ميعاد الطعن وفي قانون المرافعات لا تبدأ مواعيد الطعن
في الأحكام وفقا للسادة ٣٧٩ إلا من تاريخ إعلانها ولو كانت حضورية بخلاف
الحال في قانون الإجراءات الجنائية حيث لا يوجب القانون إعلان الأحكام
الحضورية حتى يبدأ ميعاد الطعن فيها — ولذلك لم ينص على ميعاد مسافة إلا
حيث يجب الإعلان لسريان الطعن كما هو الحال في المعارضة ، ومن ثم فإن
ميعاد إيداع أسباب الطعن بالنقض لا يضاف إليه ميعاد مسافة .

٢ — يجوز إيداع الأسباب التي بنى عليها الطعن قلم كتاب محكمة النقض
مباشرة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهم — أولا — قتلوا عمدا مع سبق الاصرار
والترصد فرغلي محمود المعصراني بأن بيتوا النية على قتله وأعدوا لذلك آلات

راضة (همى) وكنوا له في طريقه إلى منزله حتى إذا ما ظفروا به :أنهالوا عليه
بعضهم فأحدثوا به الإصابات الموضحة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت
بحياته وثانيا المتهم الرابع أيضا ضرب عمدا مع سبق الاصرار والترصد روى
فرغلي محمود فأحدث به الإصابات الموضحة بالتقرير الطبي والتي تقرر لها علاج مدته
لاتزيد على العشرين يوما . وطلبت من غرفة الاتهام إحالتهم إلى محكمة الجنايات
لمعاقبتهم بالمواد ٢٣٠ ، ٢٣١ ، ٢٣٢ من قانون العقوبات وبنفس هذه المواد
بالإضافة إلى المادة ١/٢٤٢ - ٢ من القانون المذكور للرابع فقررت بذلك .
وقد ادعت نبوية عطا الله سوينى زوجة القتيل بصفتها الشخصية بحق مدنى
قدره مائة جنيه على سبيل التعويض قبل المتهمين متضامين ومحكمة جنايات
أسيوط نظرت هذه الدعوى وقضت حضوريا عملا بمواد الاتهام مع تطبيق
المادة ١٧ من قانون العقوبات بالنسبة لجميع المتهمين عن التهمة الأولى وبالمادة
١/٢٤٢ من نفس القانون المذكور مع تطبيق المادة ٣٢ منه أيضا لاتهم الرابع
عن التهمة الثانية بمعاينة كل من المتهمين وردانى محمد شعبان وعبد الحميد محمد
شعبان وعلى محمد شعبان ومتولى محمد شعبان بالأشغال الشاقة لمدة عشر سنوات
وبالزامهم متضامين بأن يدفعوا للمدعية بالحق المدنى بصفتها الشخصية (نبوية
عطا الله سوينى) مبلغ ١٠٠ جنيه والمصاريف المدنية المناسبة ومبلغ ٥٠٠ قرش
مقابل أتعاب المحاماة . فطمعن الطاعنون فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن النيابة العامة طلبت الحكم بعدم قبول الطعن شكلا تأسيسا
على أن تقرير الأسباب أودع بعد انقضاء أكثر من عشرة أيام من تاريخ إعلان
الطاعنين بإيداع الحكم وقد رد الدفاع على ذلك بأن القانون يميز إيداع تقرير
الأسباب إما بقلم كتاب المحكمة التى أصدرت الحكم وإما بقلم كتاب محكمة
النقض . وقد اختار الطاعنون أن يودعوه قلم كتاب محكمة النقض فيجب والحالة
هذه احتساب ميعاد مسافة لهم بين المكان الذى أعلتوا فيه بإيداع الحكم بأسيوط
وبين المكان الذى أودع فيه تقرير الأسباب بالقاهرة ولو احتسب لهم هذا
الميعاد لكان الطعن مقبولا شكلا .

وحيث إن الحكم المطعون فيه صدر من محكمة جنائيات أسيوط في ٦ فبراير سنة ١٩٥٦ فقرر الطاعنون بالظعن فيه بطريق النقض في اليوم التالي وحصل محاميهم على شهادة تدل على أن الحكم لم يكن ورد إلى قلم كتاب محكمة أسيوط لغاية تاريخ استخراج الشهادة في ١٥ فبراير سنة ١٩٥٦ وقرر أنه يختار محل الأستاذ عشم الله يوسف المحامي ليعان بإيداع الحكم . وفي ٤ مارس سنة ١٩٥٦ أعلن الطاعنون بإيداع الحكم في المحل المذكور . فأودعوا تقريراً بأسباب ظعنهم قلم كتاب محكمة النقض في ١٧ مارس سنة ١٩٥٦ . لما كان ذلك وكان القانون وإن أوجب في المادة ٤٢٤ من قانون الإجراءات الجنائية أن يحصل الظعن بتقرير في قلم كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم إلا أنه عند التحدث عن إيداع الأسباب نص على أنه يجب إيداع الأسباب التي بنى عليها الظعن في هذا الميعاد أيضاً دون أن يبين الجهة التي تقدم لها الأسباب مما دنا إلى جواز القول بإيداعها قلم كتاب محكمة النقض مباشرة إلا أن ذلك منوط بأن يكون تقديمها في ذات الميعاد الذي يجب فيه التقرير بالظعن وهو أما ثمانية عشر يوماً من تاريخ الحكم أو عشرة أيام من تاريخ إعلان الطاعن بإيداع الحكم قلم الكتاب إذا كان قد حصل على شهادة دالة على عدم إيداعه في الميعاد المنصوص عنه في المادة ٤٢٦ من قانون الإجراءات الجنائية . ولما كان هذا الميعاد لا يضاف إليه ميعاد مسافة وكان الأصل أنه لا يرجع إلى قانون المرافعات إلا لسد نقص أو للاءانة على تنفيذ القواعد المنصوص عليها في قانون الإجراءات الجنائية وقد نص قانون الإجراءات الجنائية على احتساب ميعاد مسافة في المادة ٣٩٨ في شأن المعارضة في الأحكام الغيابية فقال إنها تقبل في ظرف ثلاثة الأيام التالية لإعلان المحكوم عليه بالحكم الغيابي — خلاف ميعاد مسافة الطريق وقد اشتمل قانون تحقيق الجنائيات الملغى على نص بالمادة ١٥٤ منه يقضى بأنه لا تزداد على ميعاد عشرة الأيام المقرر للإستئناف مواعيد مسافة ولم ير الشارع ضرورة للنص على ذلك في قانون الإجراءات الجنائية . ذلك بأن الأصل في ميعاد المسافة أن يمنع حيث يوجب القانون حصول إعلان يبدأ من تاريخه سريان ميعاد الظعن وفي قانون المرافعات لا تبدأ مواعيد الظعن في

الأحكام وفقا للسادة ٣٧٩ إلا من تاريخ اعلانها ولو كانت حضورية بخلاف الحال في قانون الاجراءات الجنائية حيث لا يوجب القانون اعلان الأحكام الحضورية حتى يبدأ ميعاد الطعن فيها — ولذلك لم ينص على ميعاد مسافة إلا حيث يجب الاعلان لسريان الطعن كما هو الحال في المعارضة . لما كان ما تقدم وكان تقرير الأسباب لم يودع في الميعاد القانوني فان الطعن يكون غير مقبول شكلا .

جلسة ٥ من مارس سنة ١٩٥٧

برئاسة السيد وكيل المحكمة مصطفى فاضل ، وبحضور السادة : حسن داود ، ومحمود ابراهيم
اسماعيل ، ومصطفى كامل ، ومحمد محمد حسنين المستشارين .

(٥٨)

القضية رقم ٩٣ ١٤ سنة ٢٦ القضائية :

- (أ) قضاة . رد القاضى . نقض . أحكام لا يجوز الطعن فيها . الأحكام الصادرة في طلبات رد القضاة في المواد الجنائية . عدم جواز الطعن فيها استقلالا .
- (ب) قضاة . أحكام يجوز الطعن فيها . حكم . المقصود بالأحكام الصادرة قبل الفصل في الموضوع والتي يجوز الطعن فيها بطريق النقض .
- (ج) قضاة . رد القاضى . المقصود من اتباع الاجراءات والأحكام المقررة في قانون المرافعات المنصوص عليها في م ١/٢٥٠ أ . ج .
- (د) قضاة . رد القاضى . اختصاص . قصد الشارع من نص المادة ٢/٢٥٠ أ . ج . هو بيان الجهة التي تفصل في طلب رد القاضى الجزئى الجنائى دون مخالفة القاعدة المنصوص عليها في الفقرة الأولى .

١ — جرى قضاء هذه المحكمة على أن الأحكام الصادرة في طلبات رد القضاة في المواد الجنائية هي أحكام صادرة في مسائل فرعية خاصة بصحة تشكيل المحكمة لا يجوز الطعن فيها بطريق النقض استقلالا عن الأحكام الصادرة في موضوع الدعوى .

٢ — المقصود بالأحكام الصادرة قبل الفصل في الموضوع والتي ينبئ عليها منع السير في الدعوى والتي أجازت المادة ٤٢١ من قانون الاجراءات الجنائية الطعن فيها بطريق النقض على حدة إنما هي الأحكام التي من شأنها أن تمنع السير في الدعوى الأصلية .

ملحوظة : صدر حكم مماثل بذات الجلسة في القضية رقم ٥٠ سنة ٢٧ ق .

٣ - المقصود من نص الفقرة الأولى من المادة ٢٥٠ إجراءات فيما نصت عليه من اتباع الإجراءات والأحكام المقررة بقانون المرافعات هو الإجراءات الخاصة بتقديم طلب الرد ونظره حتى الفصل فيه، أما إجراءات الطعن في الحكم الصادر في طلب الرد فإنها تخضع للقواعد الخاصة بها التي أوردتها الشارع في قانون الإجراءات الجنائية .

٤ - لم يقصد الشارع من نص الفقرة الثانية من المادة ٢٥٠ إجراءات أن يخالف القاعدة الأصلية التي وضعها في الفقرة الأولى من تلك المادة من أن المحكمة المنظورة أمامها الدعوى هي المختصة بالفصل فيه ، وإنما أراد بيان الجهة التي تفصل في هذا الطلب ما دام القاضي الجزئي بمجرد انعقاد الخصومة بتقديم طلب الرد لا يصح أن يقع له قضاء في طلب هو خصم فيه .

الوقائع

بتاريخ ٢ من أكتوبر سنة ١٩٥٥ قرر الأستاذ جورج بولميس المحامي بقلم كتاب محكمة الجيزة الابتدائية رد السيد محمد قطب أبو العيدين القاضي بمحكمة بندر الجيزة الجزئية عن نظر القضية ٢٨١٥ سنة ١٩٥٤ جنح اليندر قسم أول والتي كان محمداً نظرها جلسة ٣ من أكتوبر سنة ١٩٥٥ للأسباب التي بينها بتقرير رده . وقد نظرت الدائرة الثانية بمحكمة الجيزة الابتدائية هذا الطلب وقضت بتاريخ ٢٥ من أكتوبر سنة ١٩٥٥ برفضه مع تغريم طالب الرد مبلغ خمسين جنيهاً للخرانة وإلزامه بالمصروفات . فاستأنف طالب الرد هذا الحكم أمام محكمة استئناف القاهرة التي قضت بحكمها الصادر في ٢٤ من نوفمبر سنة ١٩٥٥ بإلغاء الحكم المستأنف وبعدم اختصاص الدائرة الثانية المدنية بمحكمة الجيزة بالفصل في طلب الرد بسبب عدم ولايتها مع إلزام المستأنف بالمصاريف ، وقد أبلغ هذا الحكم إلى محكمة الجيزة بكتاب كبير كتاب محكمة استئناف القاهرة المؤرخ ١٩٥٥/١٢/٥ فأشرف سيادة رئيس المحكمة عليه بتاريخ ١٩٥٥/١٢/١٣ بنسب الدائرة الأولى الجنائية لنظره ، وبعد أن أتمت الدائرة المذكورة نظر الموضوع قضت

بتاريخ ٢٧ من فبراير سنة ١٩٥٦ برفض طلب الرد مع تغريم الطالب مبلغ خمسين جنيها تدفع للخزانة العامة وإلزامه بالمصاريف . فظعن الطاعن في هذا الحكم الأخير بطريق النقض ... الخ .

الحكمة

... من حيث إنه وإن كان التقرير بالطعن وتقديم أسبابه قد حصل في الميعاد المقرر في القانون ، إلا أنه يتعين ابتداء بيان حكم القانون فيما دفعت به النيابة العامة من عدم جواز الطعن في حكم الرد المطعون فيه ، وبحث ما أثاره الطاعن في صدد الأسباب المقدمة منه من أن المادة ٣٢٨ من قانون المرافعات صريحة النص في أنه يجوز لطالب الرد استئناف الحكم الصادر في طلب رد قاضي المواد الجزئية أو قضاة المحكمة الابتدائية ، ولو كان موضوع الدعوى مما يحكم فيه نهائيا ، وأنه قياسا على هذا النص يكون جائزا الطعن بطريق النقض في الحكم الصادر من دائرة الجنح المستأنفة في طلب الرد ، ما دام القانون قد فتح باب الطعن في الحكم الذي يصدر في دعوى الرد باعتبارها دعوى مستقلة عن الموضوع ، كما يتعين البحث فيما جاء بمذكرة الطاعن التي رد فيها على الدفع المقدم من النيابة العامة ، من أن سند النيابة فيما دفعت به قد يكون صحيحا بالنسبة لدعوى الرد التي تنظرها محكمة الجنايات ولكنه لا يكون صحيحا بالنسبة لهذه الدعوى إذا نظرتها محكمة الجنح المستأنفة ، لأن نصوص القانون — كما يقول الطاعن — لا تجعل من طلب رد قاض من قضاة المحاكم الجنائية مثيلا لطلب رد القاضي الجزئي الجنائي ، إذ فرضت هذه النصوص على المحكمة التي يرد أحد قضاتها أن تنظر طلب الرد بنفسها كما تنظر الدعوى الأصلية ، وأن تقديم طلب الرد إليها لا يبنى عليه وقف السير في الدعوى فتحكمها في هذه الحالة غير منه للخصومة أما طلب رد القاضي الجزئي فلا اختصاص له بنظره وإنما عليه أن يحيله إلى رئيس المحكمة ليقرر ما يراه ، أو يحيله بدوره لإحدى الدوائر الابتدائية للفصل فيه ، هذا من جهة ، ومن الجهة الأخرى فإن القانون رتب على تقديم طلب الرد إلى القاضي الجزئي وقف السير في الدعوى ، ويستند الطاعن فيما ذهب إليه إلى نص المادة ٢٥٠ من قانون الإجراءات الجنائية التي تنص على اتباع

الاجراءات والأحكام المقررة بقانون المرافعات وهي تجيز الطعن في الحكم الصادر في طلب الرد ، وإلى نص المادة ٤٢١ من قانون الإجراءات الجنائية التي تجيز الطعن في الأحكام الصادرة قبل الفصل في الموضوع إذا انبنى عليها منع السير في الدعوى ، وطلب الرد ينبنى عليه حتما هذا المنع بمقتضى المادة ٣٣٢ من قانون المرافعات ، وانتهى الطاعن إلى القول بجواز الطعن المتقدم منه .

وحيث إنه من المقرر أن الطعن بطريق النقض طريق غير عادي لا يفتح بابا إلا بعد أن تكون الدعوى قد استنفدت جميع طرق الطعن العادية وصدر فيها حكم ينهى الخصومة في موضوع الدعوى الجنائية ، أما ما يسبق ذلك من ضروب الخطأ أو وجوه التظلم فقد ينتهى الحكم في الموضوع لصالح الخصم فلا تكون له مصلحة في الطعن عليه والتمسك بما كان يشكو منه فإذا لم يرفع الحكم النهائى الخطأ الذى يتمسك به الخصم فعندئذ يجوز له القانون الطعن فيه من يوم صدوره لإصلاح كل خطأ سواء فى ذلك ما وقع فى الحكم ذاته أو ما بنى عليه واصل به ، ولا استثناء من هذه القاعدة إلا فى الحالتين المبثرتين فى المادة ٤٢١ من قانون الإجراءات الجنائية .

وحيث إن رأى الذى جرى قضاء هذه المحكمة على مقتضاه هو أن الأحكام الصادرة فى طلبات رد القضاة فى المواد الجنائية على اعتبار أنها أحكام صادرة فى مسائل فرعية خاصة بصحة تشكيل المحكمة لا يجوز الطعن فيها بطريق النقض استقلالاً عن الأحكام الصادرة فى موضوع الدعوى ، وذلك على أساس أنها وإن كانت منبهة للخصومة فى دعوى الرد إلا أنها لا تنهى الخصومة فى الدعوى الأصلية التى تفرع الرد عنها ، ولما كان قانون الإجراءات الجنائية قد أكد المبدأ الذى قرره هذه المحكمة فى نصين ورد أولهما فى باب الطعن بطريق الاستئناف فنصت المادة ٤٠٥ منه على أنه "لا يجوز قبل أن يفصل فى موضوع الدعوى استئناف الأحكام التحضيرية والتهديدية والصادرة فى مسائل فرعية ويترتب حتماً على استئناف الحكم الصادر فى الموضوع استئناف هذه الأحكام" وورد النص الثانى فى باب الطعن بطريق النقض فتقضى المادة ٤٢١ بأنه "لا يجوز الطعن بطريق النقض فى الأحكام الصادرة قبل الفصل فى الموضوع إلا إذا انبنى عليها منع السير فى الدعوى" والمقصود بهذين النصين هو عدم اجازة الطعن بالاستئناف أو بالنقض

في الأحكام التحضيرية والتمهيدية وكذلك الأحكام الصادرة في مسائل فرعية إلا مع الحكم الصادر في الدعوى الأصلية ، كما أن المقصود بالأحكام الصادرة قبل الفصل في الموضوع والتي يبنى عليها منع السير في الدعوى والتي أجازت المادة ٤٢١ المذكورة الطعن فيها بطريق النقض على حدة إنما هو الأحكام التي من شأنها أن تمنع السير في الدعوى الأصلية. أما ما يقوله الطاعن في صدر أسباب الطعن المقدم منه استنادا إلى المادة ٣٢٨ من قانون المرافعات من أن إجازة استئناف أحكام الرد في قانون المرافعات تستتبع إجازة الطعن فيها بطريق النقض فهذا القول إن كان له محل في الطعن في الأحكام الصادرة من المحاكم المدنية التي تخضع لقانون المرافعات فلا وجه له في الأحكام الصادرة من المحاكم الجنائية والتي تخضع لقانون الاجراءات الجنائية ، وذلك أولا لأن الحكم الصادر في دعوى الرد من الدائرة الجنائية غير قابل للاستئناف ولأن من المقرر أن الدعوى الجنائية بطبيعتها تقتضى سرعة الفصل فيها لاعتبارات تتعلق بالأمن والنظام ، وقد تداول الشارع هذا المعنى في عدة نصوص من قانون الاجراءات الجنائية وذلك بتجديد مواعيد الطعن وتبسيط اجراءات نظر الدعوى ، وفيما نص عليه صراحة — كما سبق القول — من عدم إجازة الطعن في الأحكام الصادرة في مسائل فرعية إلا مع الحكم الصادر في الدعوى الأصلية وثانيا لأن من المقرر أيضا في المواد الجنائية أن لا يرجع إلى قانون المرافعات إلا عند عدم وجود نص في قانون الاجراءات الجنائية ، أو للإعانة على تجلية غموض في أحد نصوص هذا القانون وتفهم مرماه إذا كانت أحكامه هو لا تساعد على تفهمه .

ومن حيث إن ما ذهب إليه الطاعن في مذكرته التي رد بها على ما دفعت به النيابة العامة على ما سلف بيانه بهذا الحكم ، مردود بأن الشارع عندما نص في الفقرة الثانية من المادة ٢٥٠ من قانون الاجراءات الجنائية على أنه " إذا كان المطلوب رده قاضى التحقيق أو قاضى المحكمة الجزئية ، فان الفصل في طلب الرد يكون من اختصاص المحكمة الابتدائية " لم يقصد أن يخالف القاعدة الأصلية التي وضعها في الفقرة الأولى من تلك المادة من أن المحكمة المنظورة أمامها الدعوى هي المختصة بالفصل فيه ، وإنما أراد بيان الجهة التي تفصل في هذا الطلب مادام القاضى الجزئى مجرد انعقاد الخصومة بتقديم طلب الرد لا يصح أن يقع له قضاء

في طلب هو خصم فيه ، فأوجب إحالة الدعوى على محكمة أخرى لتفصل فيه ، ولذلك فليس للطعن حجة فيما نصت عليه الفقرة الأولى المشار إليها من اتباع الاجراءات والأحكام المقررة بقانون المرافعات — إذ المقصود بذلك كما تدل عليه صياغة النص هو الاجراءات الخاصة بتقديم طلب الرد ونظيره حتى الفصل فيه ، أما إجراءات الطعن في الحكم الصادر في طلب الرد فانها تخضع للقواعد الخاصة بها التي أوردتها الشارع في قانون الاجراءات الجنائية والتي سبق بيانها ، لما كان ذلك وكان ما يقوله الطاعن من أن تقديم طلب الرد في حق القاضى الجنائى الجزئى يبنى عليه منع السير في الدعوى دون الطلب المقدم برد قضاة المحاكم الجنائية الأخرى ، هذا القول غير سديد . ذلك بأن المادة ٣٣٢ من قانون المرافعات حين نصت في فقرتها الأولى على أنه " يترتب على تقديم الرد وقف الدعوى الأصلية إلى أن يحكم فيها نهائيا " قد تضمنت حكما عاما لا وجه لتخصيصه بقاض دون آخر أو بمحكمة دون أخرى ، وأن تقديم طلب الرد من شأنه أن يعيق الدعوى الأصلية من السير مؤقتا حتى يحكم في طلب الرد نهائيا . ولكن هذه الدعوى ما تزال قائمة أمام المحكمة التي رفعت إليها ، حتى تستأنف نظرها والسير فيها بعد الفصل في طلب الرد ، وهذا الوقف المؤقت هو غير منع السير في الدعوى المشار إليه في المادة ٤٢١ من قانون الاجراءات الجنائية ، وهو منع مطلق لا سبيل معه إلى عود الدعوى الأصلية إلى المحكمة التي فصلت فيها إلا من طريق الطعن بالنقض في الحكم الصادر منها قبل الفصل في الموضوع ، وهذا ظاهر لمن التفقت إلى العلة التي أجاز من أجلها الطعن على حدة في هذه الأحكام بطريق النقض .

وحيث إن الحكم المطعون فيه جاء مقصورا على دعوى الرد وحدها ، فلا يجوز قانونا الطعن فيه بطريق النقض ما دام ليس هناك طعن في حكم نهائى صادر في موضوع الدعوى الأصلية ، ويتعين لما تقدم من أسباب — الحكم بعدم جواز الطعن .

جلسة ٥ من مارس سنة ١٩٥٧

برئاسة السيد مصطفى فاضل وكيل المحكمة ، وبحضور السادة : حسن دارد ، ومحمود ابراهيم
اسماعيل ، ومصطفى كامل ، ومحمد محمد حسين المستشارين .

(٥٩)

القضية رقم ١٥٠٦ سنة ٢٦ القضائية :

(أ) مشردون ومشتبه فيهم . اشتباه . ماهية حالة الاشتباه .

(ب) استئناف . اشتباه . سلطة محكمة ثاني درجة في رد حالة الاشتباه التي لحقت بالمتهم
إلى تاريخ بدئها .

٢ - جرائم الاشتباه لا تتكون من فعل واحد محدد بذاته يقع في وقت معين
وينتقضي بانقضائه وإنما هي في حقيقتها وصف إذا توفرت عناصره التي حددها
القانون لصق هذا الوصف بالشخص ويستدل عليه بما طبع عليه من اتجاه إلى
ارتكاب جرائم حددها المشرع واعتبرها معيارا موضوعيا للكشف عن هذه الحالة .

٢ - في وسع محكمة ثاني درجة أن ترد حالة الاشتباه التي لحقت بالمتهم إلى
تاريخ بدئها وتحكم في الدعوى بما يطابق القانون ، وليس في هذا إساءة إلى مركز
المتهم القانوني ولا يمس حقوق المتهم المكتسبة بمنطوق حكم محكمة أول درجة
كما لا يعد في حكم القانون تغييرا لوصف التهمة مما يستوجب قانونا لفت نظر
الدفاع إليه في الجلسة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه مآد لحالة الاشتباه بأن ارتكب جريمة
سرقة عقب الحكم عليه بالمراقبة لاشتباها . وطلبت عقابه بالمواد ٥ و ٦ / ١ - ٢
و ٨ و ٩ من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ . ومحكمة جرجا الجزئية قضت

غيايبا عملا بمواد الاتهام بحبس المتهم شهرين مع الشغل والنفاذ ووضعه تحت مراقبة البوليس سنة في المكان الذي يعينه وزير الداخلية بلا مصاريف . فعارض المحكوم عليه غيايبا وقضى في معارضته بتأييد الحكم المعارض فيه . فاستأنف المتهم هذا الحكم ومحكمة سوهاج الابتدائية قضت فيه بقبوله شكلا وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف وبوضع المتهم تحت مراقبة البوليس في المكان الذي يعينه وزير الداخلية لمدة ستة أشهر تبدأ من إمكان التنفيذ عليه . فطعن النيابة على هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... وحيث إن مبنى الطعن المقدم من النيابة العامة هو أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون إذ اقتصر على توقيع عقوبة المراقبة وحدها على المطعون ضده استنادا إلى أنه قد أصبح في حالة اشتباه جديدة لأنه مضى أكثر من خمس سنوات بين الحكم الصادر باعتباره مشتبها فيه والتاريخ المحدد في وصف التهمة لحالة العود للاشتباه وهو ١٩٥٥/٢/٧ وأن المحكمة بوصفها محكمة ثاني درجة لا يسعها والمتهم هو المستأنف أن تعدل هذا التاريخ وإلا أضرت بحقوق المتهم المكتسبة ، ووجه الخطأ هو أن الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن المتهم قضى بوضعه تحت مراقبة البوليس في ١٩٤٩/١٢/٦ بوصفه مشتبها فيه وأنه ارتكب في ١٩٥٤/١٠/١١ وقبل مضى خمس سنوات جنحة شروع في سرقة فهو ابتداء من هذا التاريخ الأخير يعتبر عائدا لحالة الاشتباه التي سبق أن حوكم من أجلها .

وحيث إن النيابة العامة أقامت الدعوى الجنائية على المتهم (المطعون ضده) بوصف أنه في يوم ١٩٥٥/٢/٧ بدائرة مركز جرجا عاد إلى حالة الاشتباه بأن ارتكب جريمة سرقة عقب الحكم عليه بالمراقبة فقضت محكمة أول درجة غيايبا بحبس المتهم شهرين مع الشغل والنفاذ ووضعه تحت مراقبة البوليس لمدة سنة في المكان الذي يعينه وزير الداخلية بالتطبيق للواد ٥ و ١/٦ - ٢ و ٨ و ٩ من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ . فعارض المتهم وقضى في المعارضة بتأييد الحكم المعارض فيه فاستأنف

المتهم هذا الحكم ومحكمة ثانية درجة قضت بحضورها المحكمة المطعون فيه بتعديل الحكم المستأنف ووضع المتهم تحت مراقبة البوليس لمدة ستة شهور في المكان الذي يعينه وزير الداخلية وقالت في اسباب حكمها "لانه عقب الإفراج عن المتهم بعد تنفيذ العقوبة المحكوم عليه بها في اللجنة رقم ٢١١٠ سنة ١٩٥٤ جرجا حر محضر بتاريخ ١٩٥٥/٢/٧ نسب إليه فيه تهمة العود للاشتباه وبما أن حكم الاشتباه صدر في ١٩٤٩/١٢/٦ — فلم يكن المتهم في تاريخ الواقعة المسندة إليه طائدا لحالة الاشتباه لفوات ما يزيد على الخمس سنوات من صدور الحكم وإن كان في ١٩٥٤/١٠/١٦ قد ارتكب جريمة شروع في سرقة وإن الجريمة الوحيدة التي يمكن نسبتها للمتهم والقول بأنها وقعت في ١٩٥٥/٢/٧ هي أنه وجد في حالة اشتباه إذ اشتهر عنه لأسباب جدية إعتياد الاعتداء على المال وإن المحكمة والمتهم هو المستأنف ولا يضار باستئنافه ليس من حقها إجراء تعديل على وصف التهمة بتعديل التاريخ وسحبته إلى تاريخ ارتكاب جريمة الشروع في السرقة إذ أن في ذلك إساءة لمركزه" وانتهت إلى القضاء بتعديل الحكم المستأنف وبوضع المتهم تحت مراقبة البوليس لمدة ستة شهور في المكان الذي يعينه وزير الداخلية — وهذا الذي انتهى إليه الحكم المطعون فيه غير صحيح في القانون — ذلك بأن الوصف الذي قدمت به الدعوى وحكمت محكمة أول درجة على أساسه قد صدر يوم ١٩٥٥/٢/٧ ومفاد ذلك التقرير بحالة قائمة بدأت فعلا في يوم ١٩٥٤/١٠/١٦ وهو يوم ارتكاب جريمة الشروع في السرقة واستمرت إلى ما بعد ذلك إذ أن جرائم الاشتباه لا تتكون من فعل واحد محدد بذاته يقع في وقت معين وينقضي بانقضائه وإنما هي في حقيقتها وصف إذا توفرت عناصره التي حددها القانون لصق هذا الوصف بالشخص ويستدل عليه بما طبع عليه من اتجاه إلى ارتكاب جرائم حددها المشرع واعتبرها معيارا موضوعيا للكشف عن هذه الحالة فكان في وسع محكمة ثانية درجة أن ترد هذه الحالة إلى تاريخ بدئها وتحكم في الدعوى بما يطابق القانون — وليس في هذا إساءة إلى مركز المطعون ضده القانوني مادام أن هذا التعديل في التاريخ إنما كان تقريرا لبدء حالة استمرت إلى وقت المحاكمة ولا يمس حقوق المتهم المكتسبة بمنطوق حكم محكمة أول درجة كما لا يعد

في حكم القانون تغييرا لوصف التهمة مما يستوجب قانونا لفت نظر الدفاع إليه في الجلسة بل هو مما يصح إجراءه في الحكم بعد الفراغ من سماع الدعوى . لما كان ذلك - وكان مفاد ما أثبتته الحكم المطعون فيه وما تبين من المفردات التي ضمت تحقيقا لوجه الظمن . أن المتهم قضى عليه باعتباره مشتبه فيها وبوضعه تحت مراقبة البوليس في ١٩٤٩/١٢/٦ ثم ارتكب بعد ذلك جنحة شروع في سرقة بتاريخ ١٩٥٤/١٠/١٦ أى قبل مضي خمس سنوات من تاريخ انقضاء تنفيذ العقوبة الأولى فهو عائد لحالة الاشتباه من تاريخ ارتكاب جنحة الشروع في السرقة طبقا لنص الفقرة الثانية من المادة السادسة من القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ ويكون الحكم المطعون فيه إذ قضى من جديد باعتباره مشتبه فيها وقضى عليه بعقوبة الوضع تحت مراقبة البوليس قد أخطأ في تطبيق القانون مما يتعين معه نقضه والقضاء بتأييد الحكم المستأنف .

جلسة ٥ من مارس سنة ١٩٥٧

برئاسة السيد حسن داود المستشار ، وبحضور السادة : محمود ابراهيم اسماعيل ، ومصلحى كامل ، وأحمد زكى كامل ، والسيد أحمد عفيفى المستشارين .

(٦٠)

القضية رقم ١٥٥٢ سنة ٢٦ القضائية :

تموين . زراعة الأرز . ارتكاب المخالفة الواردة فى المادة الأولى من القانون رقم ٧١ سنة ١٩٥٣ لحساب المتهم أو لحساب غيره . توفر الجريمة .

جعل الشارع المخالف للحظر الوارد فى المادة الأولى من القانون رقم ٧١ سنة ١٩٥٣ الخاص بزراعة الأرز فاعلا أصليا مستأهلا للعقاب الذى نص عليه فى المادة الثانية منه سواء ارتكب المخالفة لحساب نفسه أو لحساب غيره .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطامن بأنه زرع أرزا فى غير المناطق المصرح بزراعته فيها وطلبت عقابه بالمواد ١ و ٢ و ٣ من القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٥٣ ومحكمة الرمل الجزئية قضت بحضورها عملا بالمواد ١ و ١/٢ و ٣ و ٤ من القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٥٣ وقرار وزير الأشغال العمومية رقم ٨٦٧٣ لسنة ١٩٥٤ بتغريم المتهم مائتين وخمسين جنيها بلا مصاريف . فاستأنف وكيل المتهم هذا الحكم ومحكمة اسكندرية الابتدائية قضت فيه بحضورها بتأييد الحكم المستأنف بلا مصاريف فطعن الطامن فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

الحكمة

... وحيث إن محصل وجه الطعن هو أن الطامن دفع التهمة المسندة اليه بأنه ليس بزارع للأرض نظرا لوجود ناظر للزراعة يقوم بشئونها — ولأن الأرض

لأولاده وليست له — هذا الى أن أسباب الحكم كما أوردها إنما تؤدي إلى إدانة ناظر الزراعة ويكون قضاء الحكم بمقاب الطاعن قضاء على غير فاعل الجريمة إذ يستحيل عليه وهو طيب أن يزرع الأرض كما أنه لم يقدم إلى المحكمة كشريك في ارتكاب الجريمة حتى تتقرر مسئوليته على هذا الأساس والحكم عليه بهذا الوصف الذي لم يقدم به .

وحيث إن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد ذكر حين أورد واقعة الدعوى أن الطاعن بوصف كونه الولي الشرعي على أولاده تولى بواسطة ناظر الزراعة محمد النبراوي زراعة الأرض المملوكة لهم أرزا مخالفا بذلك نص المواد ١/٢ و ٣ و ٤ من القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٥٣ بتحديد زراعة الأرض ودلل على صحة هذه الواقعة بشهادة شيخ العزبة ومهندس الري . وهذا الذي أثبتته الحكم واستخلص منه إدانة الطاعن صحيح في الواقع سديد في القانون ذلك لأن القانون المذكور نص في مادته الأولى على أنه لا يجوز زراعة الأرض في غير المناطق التي يحددها وزير الأشغال سنويا بقرار منه . وجعل المخالف لهذا الحظر فاعلا أصليا مستأهلا للعقاب الذي نص عليه في المادة الثانية منه سواء ارتكب المخالفة لحساب نفسه أو لحساب غيره ، وأما القول بأن من أتى الأفعال المادية للزراعة هو الفاعل الأصلي دون سواء ممن قد يعتبر شريكا — والطاعن كذلك — فهو غير صحيح وبفرض صحته فهو غير مؤثريا انتهى إليه الحكم من إدانته على أساس الوقائع ذاتها التي كانت مدار الاتهام والمحاكمة في كلتا درجتي التقاضي ، لما كان ذلك فإن ما يثيره الطاعن في طعنه يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ٥ من مارس سنة ١٩٥٧

برئاسة السيد مصطفى فاضل وكيل المحكمة ، وبحضور السادة : محمود إبراهيم اسماعيل ، ومصطفى كامل ، ومحمد محمد حسنين ، ولهم يمين جندى المستشارين .

(٦١)

القضية رقم ٣٩ سنة ٢٧ القضائية :

(أ) تفتيش . الاذن به . مصدر اذن من وكيل النيابة العسكرية بتفتيش منزل متهم بجرمة إحراز سلاح مما يدخل في اختصاص المحكمة العسكرية دون إجراء تحقيق قبل إصداره . صحيح .

(ب) تفتيش . المدفع بطلاته . مواد مخدرة . إلقاء المتهم المخدر طواعية واختيارا . عدم أحقيته في الطعن على من يلتقطه .

١ - الأمر الصادر من وكيل النيابة العسكرية بتفتيش منزل متهم بجرمة إحراز سلاح مما يدخل في اختصاص المحكمة العسكرية - هذا الأمر بالتفتيش يعتبر صحيحا وصادرا ممن يملكنا قانونا واو كان من أصدره لم يباشر تحقيقا قبل إصداره ما دام قد اقتنع بجدية التحريات التي قام بها ضابط البوليس الحربي .

٢ - متى كان المتهم هو الذى اتى بالعلبة التي بها المخدر طواعية واختيارا عندما شاهد رجال القوة قادمين نحوه - فان ذلك يدل على تخليه عنها ويترتب عليه عدم أحقيته في الطعن على من يلتقطها ويطلع على ما فيها .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه أحرز جوهر مخدرا " حشيشا " في فير الأحوال المرخص بها قانونا . وطلبت من غرفة الاتهام إحالته إلى محكمة الجنايات لمحاكمته بالواد ١ و ٢ و ٣٣ ج و ٣٥ من المرسوم بقانون ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ والمعدل

بمرسوم بقانون ١٥٣ لسنة ١٩٥٣ والجدول (أ) الملحق به فقرت بذلك . وفي أثناء نظر هذه القضية أمام محكمة جنايات القاهرة دفع الحاضر عن المتهم بطلان الإذن الصادر من النيابة العسكرية بتفتيش المنهم . والمحكمة المذكورة بعد أن أتمت سماعها قضت حضوريا عملا بمواد الاتهام بمعاينة أحمد سعيد أحمد الغنام بالأشغال الشاقة المؤبدة وبتفريجه ثلاثة آلاف جنيه وبمصادرة المضبوطات وقد ذكرت في أسباب حكمها أن الدفع في غير محله . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... وحيث إن مبنى الوجه الأول من الطعن هو بطلان الحكم المطعون فيه بطلانا جوهريا لعدم توقيع جميع أعضاء هيئة المحكمة على مسودة أسبابه إعمالا لما تقضى به المادة ٣٤٦ من قانون المرافعات وتوخيا لما قصد إليه الشارع من وجوب توقيع جميع أعضاء الهيئة على مسودة الحكم لإثبات أنهم اشتركوا لافي المداولة لحسب وإنما في وضع الأسباب أيضا دون أفراد أحد بكتابتها .

وحيث إنه لما كان تنظيم التوقيع على الأحكام الصادرة في المواد الجنائية وبيان واجب القضاة وحقوق المتقاضين وغيرها في مواد التنظيم مبينة في قانون الإجراءات الجنائية مما لا محل معه للرجوع إلى قانون المرافعات إلا لسد نقص أو الإعانة على تنفيذ القواعد المنصوص عليها في ذلك القانون — ولما كانت المادة ٣١٢ من قانون الإجراءات الجنائية تنص على أن الحكم يوقع عليه رئيس المحكمة وكتبتها وإذا حصل مانع للرئيس يوقعه أحد القضاة الذين اشتركوا معه في إصداره . ولم تتضمن هذه المادة نصا يقضى بوجوب توقيع جميع أعضاء هيئة المحكمة على مسودة أسبابه فإنه لا محل لإعمال نص المادة ٣٤٦ من قانون المرافعات لأنه لو أراد الشارع أن يرتب البطلان على مخالفة هذا الإجراء لما فاته أن ينص على ذلك صراحة كما نص عليه في المادة ٣٤٦ مرافعات سالفة الذكر — لما كان ما تقدم وكانت العبرة في الأحكام بالصورة التي يحررها الكاتب ويوقع عليها هو ورئيس الجلسة فإن ما يثيره الطاعن في هذا الوجه لا يكون له محل .

وحيث إن مبنى الوجه الثانى من الطعن هو أن الحكم المطعون فيه خالف القانون إذ رفض الدفع ببطلان الإذن الصادر من وكيل النيابة العسكرية بتفتيش منزل الطاعن والمؤسس على أنه غير مختص بإصداره هذا فضلا عن أن الإذن لم يسبقه تحقيق مفتوح بالمعنى الذى قصده القانون أو تحريرات جدية وما ردت به المحكمة على هذا الدفع من أن الطاعن كان فى حالة تلبس خاطئ فى القانون إذ لم يوجد أى مظهر خارجى يجعل الجريمة متأسسا بها .

وحيث إن الأمر الصادر من وكيل النيابة العسكرية بتفتيش منزل متهم بجريمة إحراز سلاح مما يدخل فى اختصاص المحكمة العسكرية هذا الأمر بالتفتيش يعتبر صحيحا وصادرا ممن يملكه قانونا ولو كان من أصدره لم يباشر تحقيقا قبل إصداره مادام قد اقتنع بجدية التحريات التى قام بها ضابط البوليس الحربى وأقرته على ذلك محكمة الموضوع — ومع ذلك فإنه لا جدوى للطاعن مما يشيره فى هذا الوجه إذ الثابت من مدونات الحكم أن الطاعن عندما رأى الضابط يقبض نحوه للقبض عليه ألقى بعلمية كان بها المخدر فتناثر ما بها فجمعه الضابط وأعادها إلى مكانه بالعامة — لما كان ذلك وكان المتهم هو الذى ألقى بالعلمية التى بها المخدر طواعية واختيارا عندما شاهد رجال القوة قادمين نحوه — وهو ما يدل على تخليه عنها ويترتب عليه عدم أحقيته فى الطعن على من يلتقطها . ويطلع على ما فيها — لما كان ما تقدم فإن هذا الوجه من الطعن لا يكون له محل .

وحيث إن مبنى الوجه الثالث من الطعن هو أن الحكم المطعون فيه شابه قصور فى التسبيب إذ لم يرد على ما أثاره الطاعن فى دفاعه من أن أقوال الشاهدين الثانى والثالث تكذيبها وأقعة مادية ثابتة فى التحقيق إذ قرر هذان الشاهدان أنهما سلما للطاعن مبلغ خمسة وعشرين قرشا ثمن المخدرات المقول بشرائها منه فى حين أنه لم يضببط معه سوى مبلغ اثنين وعشرين قرشا .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به أركان الجريمة التي دان الطاعن بها واستند في ذلك إلى الأدلة التي أوردتها مستمدة من أقوال شهود الحادث وهي تؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها — لما كان ذلك وكانت المحكمة غير ملزمة بتعقب كل أوجه الدفاع الموضوعية التي يثيرها المتهم إذ يكون في قضائها بإدائته للأسباب التي أوردتها ما يتضمن بذاته الرد عليها فإن هذا الوجه من الطعن لا يكون له محل .

وحيث أنه لذلك يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً .

جلسة ٥ من مارس سنة ١٩٥٧

برئاسة السيد مصطفى فاضل وكيل المحكمة ، وبحضور السادة : محمود ابراهيم اسماعيل ،
ومصطفى كامل ، وفهيم يسى جندى ، واحمد عفيفى المستشارين .

(٦٢)

القضية رقم ١ ع سنة ٢٧ القضائية :

تفتيش . الإذن به . صدور أمر بتفتيش شخص معين ومن قد يكون موجودا معه أو في محله
وقت التفتيش . صحيح .

الأمر الذى تصدره النيابة العامة بتفتيش شخص معين ومن قد يكون موجودا
معه أو في محله وقت التفتيش على مظنة اشتراكه معه فى الجريمة التى صدر أمر
التفتيش من أجلها يكون صحيحا فى القانون ويكون التفتيش الواقع تنفيذا له
لا مخالفة فيه للقانون .

وقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهما أحرزا جواهر مخدرة (حشيشا) فى غير
الأحوال المصرح بها قانونا . وطلبت عقابها وفقا لنص المواد ١ و ٢ و ٣ و ٧ و ٣٣ ج
و ٣٥ و ٣٧ و ٤١ من القانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ والبند ١٢ من الجدول (١)
الملحق به فقررت بذلك وفى أثناء نظر هذه القضية أمام محكمة جنايات المنصورة دفع
الحاضر عن المتهم الثانى ببطلان القبض والتفتيش وما ترتب عليهما من اجراءات
والمحكمة المذكورة بعد أن أتمت سماعها قضت حضوريا عملا بالمواد ١ و ٢ و ٧
و ٣٣ ج و ٣٥ من القانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ والبند ١٢ من الجدول رقم ١
الملحق به للأول وبالمواد ١ و ٢ و ٣٤ و ٣٥ من القانون والبند سالف الذكر
للتانى وذلك على اعتبار أنه أحرز هذه المسادة بقصد التعاطى : أولا — بمعاينة

المتهم محمد شوقي المرسى بالأشغال الشاقة المؤبدة وتغريمه ثلاثة آلاف جنيه وثانياً :
بمعاقبة المتهم السيد المرسى زايد بالسجن لمدة ثلاث سنين وتغريمه خمسمائة جنيه -
وثالثاً - بمصادرة المواد المخدرة والأدوات المضبوطة وقد ذكرت في أسباب
حكمها أن الدفع في غير محله . فطعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض... الخ

الحكمة

... وحيث إن الطامن الأول ينى طعنه على أن الحكم المطعون فيه قد أخل
بحقه في الدفاع واستند إلى ما يخالف الثابت بالأوراق - ولم يحقق شفوية
المرافعة ذلك بأن المحكمة لم تجب الطالب إلى سماع شهودى نقي وضم قضيتين
عنيهما بمقولة إنه لم يتقدم بهذا الطلب إلا في الجلسة الأخيرة ولم يقدم قائمة بشهود
نفيه لغرفة الإتهام لتأمر بإعلانهم ولم يبين مدى اتصال القضيتين بموضوع
المدعى مع أن الثابت أن الطامن أبدى هذه الطلبات بعريضة قدمها لتحقيق
أنشاء التحقيق كما أنه عني بإيضاح مبلغ اتصال القضيتين بالمدعى المفطورة ،
ويضيف الطامن أن المحكمة لم تسمع غير ثلاثة من الشهود الحاضرين ولم تتل
أقوال الباقيين الذين اكتفت النيابة بموافقة الدفاع بأقوالهم الواردة بالتحقيقات
فأخلت بشفوية المرافعة مما يعيب الحكم ويوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة المدعى بما تتوافر به العناصر
القانونية للجريمة التي دان الطاعنين بها وأورد على ثبوتها في حقهما أدلة من شأنها
أن تؤدي إلى ما رتب عليه لما كان ذلك وكان قانون الإجراءات الجنائية قد
رسم في المواد ١٨٥ و ١٨٦ و ١٨٧ منه طريق إعلان الشهود الذين تطلب النيابة
العامة والمدعى بالحقوق المدنية والمتهم سماع شهادتهم أمام محكمة الجنايات وكان
من الواضح أن الطامن لم يسلك في طلب سماع شهوده هذا الطريق فلا تريب
على المحكمة إذا هي لم تستجب إلى ما أبداه بالجلسة من طلب سماعهم، ولما كان
ما ذكره الطامن تعليلاً لطلب ضم القضيتين اللتين أشار إليهما من أنه يتخذ منهما
الدليل على ما بينه وبين رجال مكتب المخدرات والمرشدين من خصومات يدل

على أن موضوع القضيتين لا يتصل مباشرة بواقعة الدعوى المنظورة فلا تلازم المحكمة بإجابة طلب ضمهما مادامت لم تر من جانبها ضرورة تدعو إلى ذلك ومن ثم فإن القول بخطأ المحكمة فيما ذكرته من أن الطالع لم يتقدم بطلبه إلا في الجلسة الأخيرة — إن صح — لا يؤثر في سلامة الحكم هذا فضلا عن أن القضية قد تداولت في جلسات سابقة لم يتقدم فيها الطاعن بهذا الطلب لما كان ما تقدم وكانت المحكمة قد حققت شفووية المرافعة بسماع من سمعت من شهود الإثبات الحاضرين وكانت النيابة والدفاع قد اكتفيا بأفوال الباقيين الواردة بالتحقيقات ولم يطلبوا تلاوتها فإن الإجراءات تكون قد تمت صحيحة وبذا يكون طعن هذا الطاعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

وحيث إن الطاعن الثاني عيب الحكم المطعون فيه بأنه أخطأ في القانون وبني على إجراء باطل حين قضي برفض الدفع ببطلان القبض عليه وتفتيشه ذلك بأن العبارة التي تضمنها الإذن الصادر بتفتيش الطاعن الأول ومحلّه من إباحة تفتيش من يوجد بهذا المحل في حالة اشتباه وقد جاءت بمجهلة للجرم ونسبة الجريمة إليه ومسئوليته عنها وهي قد جاءت خلافا للقانون من الاشتباه مبرا للقبض وانطوت على مصادرة للحريات العامة هذا إلى أن الحكم قد رد على الدفع بعدم مشروعية الإذن بما لا يصلح ردا بأن قال إن الإذن قد شمل الطاعن كما أنه أخطأ في الاستدلال باتخاذ من صلة الطاعن بأخيه سنداً لدعم ما ساقه تبريرا للقبض وهو إلى هذا قد قصر في التدليل على أن ما نسبته إلى الطاعن من ارتكاب كان بسبب ارتكابه لجريمة من الجرائم التي تبيح القبض أعمالا لنص المادة ٣٤ إجراءات .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قد عرض للدفع ببطلان القبض والتفتيش فأثبت أن إذن التفتيش قد شمل الطاعن إذ قضي بتفتيش من يوجد بمحالة اشتباه في المحل المأذون بتفتيشه وأن الطاعن وهو شقيق المتهم الأول وجد بالمحل المصرح بتفتيشه وأنه كان يديره وقت التفتيش وقد أصابه الارتباك فتحققت حالة

الاشتباه التي تبرر القبض وهي حالة تقديرية كما قال الحكم بقدرها القائم بالتفتيش تحت إشراف المحكمة ، لما كان ذلك وكان الأمر الذي تصدره النيابة العامة بتفتيش شخص معين ومن قد يكون موجودا معه أو في محله وقت التفتيش على مظنة اشتراكه معه في الجريمة التي صدر أمر التفتيش من أجلها يكون صحيحا في القانون ويكون التفتيش الواقع تنفيذا له لا مخالفة فيه للقانون ولما كان الحكم قد ذهب هذا المذهب ودلل على قيام حالة الاشتباه بما ينتجها وبما تتوفر به مظنة اشتراك الطاعن في الجريمة التي صدر إذن التفتيش من أجلها وأقر ما تم من إجراءات فإن الطعن يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ٥ من مارس سنة ١٩٥٧

برئاسة السيد وكيل المحكمة مصطفى فاضل ، وبحضور السادة : محمود ابراهيم اسماعيل ،
ومصطفى كامل ، ومحمد محمد حسين ، وفهيم يميني جندى المستشارين .

(٦٣)

الانضمية رقم ٣ و سنة ٢٧ القضائية :

مواد مخدرة : عقوبة . عدم جواز وقف التنفيذ لمن يحكم عليه بعقوبة الجنحة في جرائم
المخدرات .

إن المادة ٣٧ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ سنة ١٩٥٢ بمكافحة المخدرات
وتنظيم استعمالها - تنص على أنه لا يجوز الحكم بوقف التنفيذ لمن يحكم عليه
بعقوبة الجنحة في الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون - ومن ثم فإن الحكم
إذ قضى بوقف تنفيذ عقوبة الحبس المقضى بها يكون قد أخطأ في القانون .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضدها المذكورة بأنها: أحرزت جواهر مخدرة
حشيشا وأفيونا بقصد التعاطي في غير الأحوال المصرح بها قانونا . وطلبت من
غرفة الاتهام إحالتها إلى محكمة الجنايات لمحاكمتها بالمواد ١ و ٢ و ٣ و ٣٥ من
المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ والمادتين ١ و ١٢ من الجدول رقم ١
الملحق فقررت بذلك . ومحكمة جنايات المنصورة قضت حضوريا عملا
بمواد الاتهام مع تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات بمعاينة عائشة ابراهيم على
بالحبس مع الشغل لمدة سنة وتغريمها خمسمائة جنيه وأمرت بوقف تنفيذ عقوبة
الحبس لمدة ثلاث سنوات تبدأ من اليوم ومصادرة المخدر والأدوات المضبوطة
فطعنت الطاعنة (النيابة العامة) في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... وحيث إن مبنى الوجه الأول من الطعن هو أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون إذ اعتبر إحراز المطعون ضدها للخدرات المضبوطة معها كان بقصد التعاطي مع أن الإثبات الذي يتخصص به القصد من الاحراز يقع على عاتق المتهم ولم يثبت من أقوال المطعون ضدها أنها أحرزت المادة المخدرة لتعاطيها .

وحيث إنه لما كان الأصل أن مجرد إحراز المادة المخدرة يستوجب توقيع العقوبة المخالفة المنصوص عليها في المادة ٢٣ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ - وكان لا يشترط لتوقيع هذه العقوبة أن يثبت اتجار المتهم في الجواهر المخدرة وإنما يكفي لتوقيعها أن يثبت حيازته أو إحرازه لها - إلا أن المشرع أورد حالة تيسيرية يستفيد منها المتهم إذا أقام هو الدليل على أن إحرازه للخدر إنما كان بقصد التعاطي أو الاستعمال الشخصي أو إذا ثبت ذلك للمحكمة من ظروف الدعوى وعناصرها ويجب في هذه الحالة أن تعمل المحكمة نص المادة ٣٤ من المرسوم بقانون سالف الذكر وتنزل بالمتهم العقوبة المخفضة المقررة لها - لما كان ذلك وكان لا صحة لما قالت به الطاعة من وجوب دفع المتهم بقيام قصد التعاطي لديه حتى تستطيع المحكمة أن تنزل به العقوبة المخفضة المنصوص عليها في المادة ٣٤ سالف الذكر - بل أن إثبات هذا القصد واجب على المحكمة متى رشحت له واقعة الدعوى - ولما كانت الأسباب التي أوردتها المحكمة لإثبات قصد التعاطي لدى المطعون ضدها تؤدي إلى النتيجة التي انتهت إليها - فإن هذا الوجه من الطعن لا يكون له محل .

وحيث إن مبنى الوجه الثاني من الطعن هو أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون إذ قضى بوقف تنفيذ العقوبة حيث يجب الحكم به وذلك إعمالاً لنص المادة ٣٧ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ .

وحيث إن المادة ٣٧ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ بمكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها تنص على أنه لا يجوز الحكم بوقف التنفيذ لمن يحكم عليه بعقوبة الجُنحة في الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون — فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بوقف تنفيذ عقوبة الحبس المقضى بها يكون قد أخطأ في القانون بالنسبة لما قضى به من وقف التنفيذ ويكون لذلك معيبا ومتعينا نقضه جزئيا بإلغاء وقف تنفيذ عقوبة الحبس المقضى بها .

جلسة ٥ من مارس سنة ١٩٥٧

برئاسة السيد مصطفى فاضل وكيل المحكمة ، وبحضور السادة : محمود إبراهيم إسماعيل ،
ومصطفى كامل ، ومحمد محمد حسين ، وفهميم يميني جندى المستشارين .

(٦٤)

القضية رقم ٦١ سنة ٢٧ القضائية :

(أ) دعوى مدنية . ونفها تبعا للدعوى الجنائية . إحالتها إلى المحكمة المدنية بمقولة إن الأمر
يحتاج إلى إجراءات وتحقيقات يضيق عنها نطاق الدعوى . غير جائز .

(ب) دعوى مدنية . إحالة . قوة الأمر المقضى . صدور حكم بالبراءة يمس أصل الدعوى
المدنية بما يقيد حرية القاضي المدني . عدم جواز إحالة الدعوى المدنية إلى المحكمة
المختصة م ٣٠٩ ج .

١ — استقر قضاء هذه المحكمة على أنه لا يحق لمحكمة الموضوع أن تفصل في
الدعوى الجنائية التي هي أساس الدعوى المدنية من غير أن تستنفد وسائل التحقيق
الممكنة ، ولا ينبغي لها أن تحيل الدعوى المدنية على المحكمة المختصة بمقولة إن
الأمر يحتاج إلى إجراءات وتحقيقات يضيق عنها نطاق الدعوى — ذلك بأن
نطاق الدعوى الجنائية لا يمكن أن يضيق عن تحقيق موضوعها والفصل فيها على
أساس التحقيق الذي تم .

٢ — حق المحكمة الجنائية في الإحالة على المحكمة المدنية بمقتضى المادة ٣٠٩
من قانون الإجراءات الجنائية يجب أن يساير حجية الأحكام الجنائية أمام المحاكم
المدنية بمعنى أنه لا يجوز إصدار قرار بإحالة الدعوى المدنية إلى المحكمة المختصة
إذا كان حكم البراءة يمس أصل الدعوى المدنية مساسا يقيد حرية القاضي المدني .

الوقائع

انتهت النيابة العامة يوسف كامل ابراهيم بأنه بدد المبلغ المبين الوصف والقيمة بالمحضر والمملوك لمارى تادرس سيداروس والذي سلم اليه على سبيل الوديعة فاختلفت إضرارا بصاحبه . وطلبت عقابه بالمادة ٣٤١ من قانون العقوبات . وقد ادعت السيدة ماري تادرس سيداروس المحنى عليها بحق مدنى قدره ١٠٠ جنيه على سبيل التعويض قبل المتهم . ومحكمة شبرا الخيرية قضت حضوريا عملا بمادة الاتهام مع تطبيق المادتين ٥٥ و ٥٦ من قانون العقوبات أولا بحبس المتهم شهرا واحدا بالشغل وأمرت بوقف التنفيذ لمدة ثلاث سنوات تبدأ من التاريخ الذى يصبح فيه هذا الحكم نهائيا بلا مصروفات جنائية . وثانيا إلزام المتهم بأن يدفع للمحنى عليها مبلغ ٧٠ جنيها والمصروفات المدنية المناسبة ومبلغ ٣٠٠ قرش مقابل أتعاب المحاماة . فاستأنف هذا الحكم كل من المتهم والمحنى عليها وفى أثناء نظر هذين الاستئنافين أمام محكمة مصر الابتدائية دفع الحاضر عن المتهم أولا باعتبار الحكم المستأنف غيايبا لا حضوريا وإعادة الأوراق الى محكمة أول درجة لنظر المعارضة وثانيا سقوط الحق فى إقامة الدعوى العمومية ضد المتهم .

والمحكمة المذكورة قضت حضوريا بقبولهما شكلا و برفض الدفع بسقوط الحق فى إقامة الدعوى العمومية ضد المتهم وبإلغاء الحكم المستأنف وبراءة المتهم وبإحالة الدعوى المدنية الى محكمة شبرا الخيرية مع إرجاء الفصل فى المصروفات المدنية بلا مصروفات جنائية .

قطعت (النيابة العامة) والمدعية بالحق المدنى فى هذا الحكم الأخير بطريق النقض ... الخ .

الحكمة

... من حيث إنه يبين من الأوراق أن النيابة العامة قدمت أسباب الطعن فى ٣١ من مارس سنة ١٩٥٦ — أى فى الميعاد — ولا يعبر من ذلك أن الكاتب

المختص قد أثبت في دفتر تقارير الإيداع التاريخ الذي أثبت فيه الإيداع بدلا من أن يثبت فيه التاريخ الحقيقي الذي قدمت فيه الأسباب . ويكون الطعن المقدم من النيابة وكذلك الطعن المقدم من المدعية بالحق المدني قد استوفيا الشكل المقرر بالقانون .

وحيث إن مما تنعاه النيابة العمومية على الحكم المطعون فيه هو أنه أخطأ في تطبيق القانون إذ في الوقت الذي ساءت فيه المحكمة بوجود نزاع على ملكية المبلغ المختلس فإنها لم تحقق هذا النزاع وتستجل غوامضه حتى يتأتى لها الفصل في الدعوى الجنائية على أساس سليم .

وحيث إن قضاء هذه المحكمة قد استقر على أنه لا يترك لمحكمة الموضوع أن تفصل في الدعوى الجنائية التي هي أساس الدعوى المدنية من غير أن تستنفذ وسائل التحقيق الممكنة — ولا ينبغي لها أن تحيل الدعوى المدنية على المحكمة المختصة بمنقولة إن الأمر يحتاج إلى إجراءات وتحقيقات يضيق عنها نطاق الدعوى — ذلك بأن نطاق الدعوى الجنائية لا يمكن أن يضيق عن تحقيق موضوعها والفصل فيها على أساس التحقيق الذي يتم — ولأن حق المحكمة الجنائية في الإحالة على المحكمة المدنية بمقتضى المادة ٣٠٩ من قانون الإجراءات الجنائية يجب أن يساير حجية الأحكام الجنائية أمام المحاكم المدنية بمعنى أنه لا يجوز إصدار قرار بإحالة الدعوى المدنية إلى المحكمة المختصة إذا كان حكم البراءة يمس أسس الدعوى المدنية مساسا يقيد حرية القاضي المدني — لما كان ذلك وكان إنكار المطعون ضده لعقد الوكالة في خصوصية هذه الدعوى يتضمن إنكاره للملكية المدعية بالحق المدني (الطاعنة الثانية) للبالغ المدعى باختلاسـه وهو مؤثر حتما في رأى المحكمة المدنية التي أحيات إليها الدعوى مما يتعين معه عليها أن تقضى برفضها إعمالا لنصوص القانون وقواعد قوة الشيء المقضى فيه جنائيا أمام المحاكم المدنية — فإن الحكم يكون معيا بما يستوجب نقضه بالنسبة للدعوى الجنائية والمدنية .

جلسة ١١ من مارس سنة ١٩٥٧

برئاسة السيد مصطفى فاضل وكيل المحكمة ، وبحضور السادة : محمد إبراهيم اسماعيل ، ومصطفى كامل
ومحمود محمد مجاهد ، ومحمد محمد حسين المستشارين .

(٦٥)

القضية رقم ٨١ سنة ٢٧ القضائية :

أسباب الإباحة وموانع العقاب . احتفاظ المبلغ بجسم الجريمة الذي يحظر القانون حيازته
أو إحرازه لتقديمه إلى السلطة العامة . لعقاب . م ٦٠ ع .

يقتضى التبليغ عن الجرائم في بعض صوره الاحتفاظ بجسم الجريمة وتقديمه إلى
السلطة العامة وقد يكون جسم الجريمة مما يحظر القانون حيازته أو إحرازه إلا أن
الاحتفاظ به في هذه الحالة مهما طال أمده لا يغير طبيعته ما دام القصد منه
وهو التبليغ لم يتغير وإن كان في ظاهره يتسم بطابع الجريمة وذلك عملاً بالمادة
٦٠ من قانون العقوبات .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه : أحرز جواهر مخدرة "حشيشا" في غير
الأحوال المصرح بها قانوناً . وطلبت من غرفة الاتهام إحالته على محكمة
الجنايات لمحاكمته بالمواد ١ و ٢ و ٧ و ٣٣ ج ٣٥١ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١
لسنة ١٩٥٢ والجدول رقم ١ المرافق ، فصدر الأمر بذلك . ومحكمة جنايات
كفر الشيخ قضت بحضوريا عملاً بالمادتين ١/٣٠٤ و ١/٣٨١ من قانون
الإجراءات الجنائية مع تطبيق المادة ٣٠ فقرة ثانية من قانون العقوبات براءة
نفر الدين على نفر الدين من التهمة المسندة إليه ومصادرة المواد المخدرة المضبوطة
فطن الأستاذ رئيس نيابة كفر الشيخ في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

الحكمة

... وحيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم أخطأ في تطبيق القانون إذ قضى ببراءة المظعون ضده استنادا إلى أنه أخفى المادة المخدرة في بطن الأرض في مكان غابت عنه معرفته وفقد سلطانه عليه ولم يهتد إليه إلا بعد جهد وخشى التبليغ مخافة أن يضبطه خصومه فانتظر حتى حضر العمدة مع أن هذه الوقائع لا تنفي الإحراز الذي يتوافر قانونا بصرف النظر عن الباعث ومع أن التحقيق لم يسفر عن ثبوت واقعة دس المخدر بمعرفة الخصوم .

وحيث إن الحكم المظعون فيه بين واقعة الدعوى في قوله أنها "تتصل في أنه بتاريخ ١٣ من مايو سنة ١٩٥٥ أبلغ جميل على الطحاوي عمدة الهمدة أن أخته فتحيه على الطحاوي عثرت منذ شهر مضى على كيس به قطع من الحشيش مخبأ في حجر في حائط منزله ومنعطى بالطوب وأنه أخذه منها وسلمه إلى زوج أخته الثانية وهو المتهم (المظعون ضده) بوصفه أكبر منه سنا وأكثر منه خبرة ليقوم بتبليغ الجهات المختصة مع اتخاذ التدابير اللازمة بما لا يجر مستثايتها — وأن هذا الأخير قد احتفظ بالمخدر في مكان ما وأنه يتهم عبد القادر سيد ومحمد أبو شعيشع وفتحي السيد وشوقي محمد بدس هذا المخدر له في منزله لضعفائين بينهم فقام العمدة بإخطار مركز البوليس بالحادث فكلفه المأمور بضبط المخدر فقام مع المتهم إلى حقله الذي كان المتهم يحفظ فيه المخدر وأخذ المتهم يبحث عنه طويلا حتى أرنى الليل سدوله فاستعان بكلوب حتى عثر على ضوئه على مكان المخدر وأخرجه منه وسلمه للعمدة وتبين أنه بداخل كيس فتحة العمدة فوجد به إحدى عشرة قطعة من الحشيش ثم تولت النيابة التحقيق وفيه شهد المجنى عليه بـ تقديم وعزا اتهامه لمن ذكرهم في بلاغه إلى خصومة عنيفة بينهم وأشهد على ذلك أخته فتحيه على الطحاوي وعطوه البسطويسي وفاطمة عبد العزيز" وبعد أن مرد الحكم مضمون هذه الأقوال بما يؤيد الواقعة المتقدمة ذكر مضمون أقوال العمدة بأنه "شهد في التحقيق بما جاء في البلاغ وأضاف إليه بالجلسة أنه علم من المتهم أنه أثر عدم تقديم المخدر للبوليس أثناء غيبته عن البلد خشية

إن هو ذهب بالمخدر للبوليس أن يكون خصومه الذين دسوا المخدر للمجنى عليه مترصدين له فيضبطونه حاملا إياه ويعجز عن إثباتات دفاعه ويصبح مقارفا لجريمة إحراز مخدر فانتظر عودته أى عودة العملة إلى البلد وقام المجنى عليه بالتبليغ فقدم المخدر "ثم خلع الحكم من ذلك إلى أن "المتهم استولى على المخدر وأخفاه في حقله على ذمة تبليغ جهة الاختصاص عنه ... مما يدل على أنه لم يكن مواليا للمخدر ولا معترفا بإعادته إلى حيازته بعد أن تخلى عنه بهذا الوضع ويكون دفاعه من أنه احتفظ بهذه المادة المخدرة بقصد تقديمها للجهات المختصة عند التبليغ عنها من المجنى عليه قد رجحت كفته ولا يغير من ذلك أن الأدلة قصرت عن إثبات واقعة دس المخدر للمجنى عليه من الأشخاص الذين اتهمهم بذلك إذ يكفي أن هذا الاتهام كان جديا حتى أن النيابة قيدت في البداية تهمة الإحراز ضد مجهول وانتهى من ذلك كله إلى القضاء ببراءة المطعون ضده تأسيسا على "أنه ليس لديه نية الإحراز أو الحيازة للمخدر وأن هذا ليس من شأنه أن يجعل المتهم محمزا للمادة المخدرة بالمعنى الذى قصده القانون إذ هو لا يعدو أن يكون قد ضبط جسم جريمة متلبس بها لتقديمه إلى الجهات المختصة وهو أمر يجيزه القانون ويصرح به". وهذا الذى انتهى إليه الحكم صحيح فى القانون ، ذلك بأن المادة ٢٥ من قانون الإجراءات الجنائية أباحت لكل من علم بوقوع جريمة يجوز للنيابة العامة رفع الدعوى عنها بغير شكوى أو طلب ، أن يبلغ النيابة العامة أو أحد أموري الضبط القضائي عنها والتبليغ فى بعض صوره يقتضى الاحتفاظ بجسم الجريمة وتقديمه إلى السلطة العامة وقد يكون جسم الجريمة مما يحظر القانون حيازته أو إحرازه إلا أن الاحتفاظ به فى هذه الحالة مهما طال أمده لا تنفرد طبيعته مادام القصد منه وهو التبليغ لم يتغير وإن كان فى ظاهره يتسم بطابع الجرمية وذلك عملا بالمادة ٦٠ من قانون العقوبات التى تنص على أنه "لا تسرى أحكام قانون العقوبات على كل فعل ارتكب بنية سليمة عملا بحق مقرر بمقتضى الشريعة" لما كان ذلك وكانت المحكمة قد استخلصت بأدلة سائغة انتفاء قصد الإحراز بمعناه القانوني وإن بقاء المخدر لدى المطعون ضده لم يكن إلا بقصد الاحتفاظ بجسم الجريمة والتبليغ عنها فإن الطعن يكون على غير أساس ويتمين رفضه .

جلسة ١١ من مارس سنة ١٩٥٧

رئاسة السيد حسن داود المستشار ، وبحضور السادة : محمود ابراهيم اسماعيل ، ومصطفى كامل ، وأحمد زكي كامل ، والسيد أحمد عفيفي المستشارين .

(٦٦)

القضية رقم ٨٣ سنة ٢٧ القضائية :

دعوى مدنية . اختصاص . القضاء براءة المتهم ورفض الدعوى المدنية قبله لعدم ثبوت نسبة الواقعة إليه . عدم اختصاص المحكمة الجنائية بالقضاء بالتعويض على المسئول عن الحقوق المدنية .

متى كانت المحكمة قد قضت براءة المتهمين ورفض الدعوى المدنية قبلهم لعدم ثبوت نسبة الواقعة إليهم ، وكانت الدعوى المرفوعة على المسئول عن الحقوق المدنية لم ترفع إلا باعتبارها تابعة للدعوى الجنائية السابقة التي قضى فيها بالبراءة فإنه يمتنع على المحكمة الجنائية أن تقضى بالتعويض في هذه الدعوى التابعة بحالتها التي رفعت بها مادام المسئول الحقيقي من الحادث لم يعين ولم ترفع عليه الدعوى الجنائية بالطريق القانوني .

الوقائع

انهمت النيابة العامة المتهمين بأنهم : تسببوا بغير قصد ولا نية في قتل أحمد مظلوم وكان ذلك ناشئا عن إهمالهم وعدم احتياطهم بأن لم يتخذوا الحيطة اللازمة عند تسيرهم طوق حديد ساخن فاصطدم بعجلة أخرى كانوا قد وضعوها دون احتياط فسقط الطوق على المجنى عليه وأحدث به الإصابات الميئنة بتقرير الصفة التشريحية والتي أدت إلى وفاته . وطلبت عقابهم بالمادة ٢٣٨ من قانون العقوبات . وادعت السيدة حياة أحمد حسنين (زوجة المجنى عليه) عن نفسها وبصفتها وصية على أولادها القصر وهم فوزية ودرسميه وحورية بحق مدنى قبل

المتهمين ووزارة المواصلات بصفتها مسئولة عن الحقوق المدنية متضامنين وطلبت أن يحكم لها عليهم بقرش صاغ تعويضا مؤقتا ثم عدات طلباتها إلى مبلغ ثلاثة آلاف جنيه . ومحكمة جناح شين القناطر الجزئية قضت حضوريا عملا بمادة الاتهام — أولا — بحبس كل من المتهمين شهرين مع الشغل وكفالة خمسمائة قرش — وثانيا — بإلزامهم متضامنين مع وزارة المواصلات بصفتها مسئولة عن الحقوق المدنية بأن يدفعوا للجمعية بالحق المدني عن نفسها وبصفتها وصية على كل من أولادها القصر وهم فوزيه ورسميه وحوريه مبلغ خمسمائة جنيه على سبيل التعويض والمصاريف المدنية و ٢ جنيه مقابل أتعاب المحاماة وثالثا — إعفاء المتهمين من المصروفات الجنائية . فاستأنف المتهمون ووزارة المواصلات هذا الحكم ومحكمة بنها الابتدائية سمعت هذين الاستئنافين ثم قضت حضوريا بقبولها شكلا وفي الموضوع أولا — بإلغاء العقوبة المقررة بها ضد المتهمين وبراءتهم ورفض الدعوى المدنية قبلهم . وثانيا — بتأييد الحكم المستأنف فيما قضى به مدنيا بالنسبة لوزارة المواصلات مع إلزامها بالمصروفات المدنية . فقررت وزارة المواصلات الطعن في هذا الحكم بطريق النقض... الخ.

المحكمة

...وحيث إن الطاعنة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه أخطأ في تطبيق القانون إذ قضى بتأييد الحكم المستأنف فيما قضى به من إلزام وزارة المواصلات (الطاعنة) بالتعويض باعتبارها الجهة المتبوعة للتهمين المحكوم ببراءتهم بمقولة إن الخطأ الذي أدى إلى وقوع الحادث يرجع إلى عيوب الآلات المستعملة لم يتداركها المختصون ، مما يجعل المسئولية واقعة من شخص وإن لم يقدم للعامة ، فهو تابع على أى حال للمسئولة عن الحقوق المدنية — ووجه الخطأ أن المحكمة الجنائية لا تكون مختصة بنظر الدعوى المدنية الناشئة عن وقائع لم يثبت وقوعها من المتهم الذي تمحاكمه مهما صح عندها أنها وقعت من غيره ما دام أن هذا الغير لم ترفع عليه الدعوى العمومية .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بعد أن بين ظروف الحادث وكيفية وقوعه قال "وعلى هذا فتكون تلك العيوب الفنية في الخطافات هي وحدها التي أدت

إلى سقوط الطوق لمجرد الاهتزاز وليس للتهمين أى دخل فى تلك العيوب التى خرج المسئولون فى الورشة منها إلا أن شكواهم لم تجد أذنا صاغية إلا بعد وقوع هذا الحادث فازيلت فى تصميم حديث". ثم أشار إلى نص المادة ٣٠٩ من قانون الإجراءات الجنائية واستخلص منه أنه يجوز الحكم على المسئول عن أفعال مرتكب الجريمة حتى لو قضت المحكمة فى موضوع الدعوى الجنائية بالبراءة لعدم نسبة الفعل إلى الشخص الذى وجهت إليه التهمة ما دام من المتعين أن الذى ارتكب الفعل الخاطئ المسبب للجريمة تابع للمسئول عن الحقوق المدنية وقال تأسيسا على ذلك بالنسبة للدعوى المدنية "وحيث إنه تطبيقا لهذه القواعد فى خصوص هذه الدعوى فإن الثابت أن الخطأ الذى سبب الجريمة هو تلف وهيوب فى الخطافات التى يستند عليها الطوق الذى سقط على الجبنى عليه وأن المتهمين بذاتهم غير مسئولين عن هذا التلف وهذه العيوب الفنية مما يتعين معه رفض الدعوى المدنية الموجهة قبلهم وأن المحكمة ترى من ظروف الدعوى أن المسئول شخص لم يقدم إلى المحاكمة وهو على أية حال تابع للمسئولة عن الحقوق المدنية . ومن ثم يكون القضاء بالإلزام الحكومة بالتعويض فى محله ويتعين تأييده". وهذا الذى ذهب إليه المحكم لا يخول اختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى المدنية فى هذه الحالة ، ذلك بأن الأصل فى توزيع الاختصاص بين المحاكم الجنائية والمحاكم المدنية هو أن تنظر المحاكم المدنية الدعاوى المدنية والمحاكم الجنائية الدعاوى الجنائية ولم يخرج الشارع عن هذا الأصل إلا بقدر ما خول المحاكم الجنائية من حق نظر دعاوى التعويض عن الأضرار الناشئة عن الجرائم المرفوعة إليها باعتبار أنها متفرعة عن إقامة الدعوى أمامها على متهمين معينين بجرائم معينة منسوبة إليهم بالذات قام عليها طلب المحاكمة الجنائية وطلب التعويض معا ، واستنادا إلى ذلك فإنه لا اختصاص للمحكمة الجنائية بالحكم بالتعويض عن وقائع لم يثبت وقوعها من المتهم الذى تحاكمه مهما يكن قد صح فى يقينها أنها قد وقعت من غيره ما دام هذا الغير لم تقم عليه الدعوى الجنائية بالطريق القانونى . لما كان ما تقدم وكانت المحكمة قد قضت ببراءة المتهمين ورفض الدعوى المدنية قبلهم لعدم ثبوت نسبة الواقعة إليهم ،

وكانت الدعوى المرفوعة على المسئول عن الحقوق المدنية لم ترفع إلا باعتبارها تابعة للدعوى الجنائية السابقة التي قضى فيها بالإبراء لعدم ثبوتها في حق المتهمين ، فإنه يمتنع على المحكمة الجنائية أن تقضى بالتعويض في هذه الدعوى التابعة بحالتها التي رفعت بها مادام المسئول الحقيقي عن الحادث لم يعين ولم ترفع عليه الدعوى الجنائية بالطريق القانوني ، ومن ثم فإنه يتعين قبول هذا الوجه ونقض الحكم فيما يختص بالدعوى المدنية المرفوعة على المسئولة . عن الحقوق المدنية والقضاء بعدم اختصاص المحكمة الجنائية بنظرها وإلزام المطعون ضدها بالمصروفات .

جلسة ١٢ من مارس سنة ١٩٥٧

برئاسة السيد مصطفى فاضل وكيل المحكمة ، وبحضور السادة : حسن داود ، ومحمود
ابراهيم اسماعيل ، ومصطفى كامل ، ومحمود محمد مجاهد المستشارين .

(٦٧)

القضية رقم ١٣٩٣ سنة ٢٦ القضائية :

(أ) نقض . أسباب متعلقة بالنظام العام . جواز التمسك بها لأول مرة أمام محكمة النقض .
حق المحكمة في الأخذ بها من تلقاء نفسها .

(ب) دفاع . حضور المحامي . انضمام المحامي إلى زميله . دلالته .

١ — دل الشارع بما نص عليه في المادة ٤٢٤ من قانون الاجراءات الجنائية
على أن محكمة النقض لا تتصل بالحكم المطعون فيه إلا من تلك الوجوه التي بنى
عليها والتي حصل تقديمها في الميعاد إلا أن تكون أسبابا متعلقة بالنظام العام
فيجوز للطاعن أن يتمسك بها لأول مرة بل يجوز للمحكمة أن تأخذ بها من تلقاء
نفسها بشرط أن يكون وجه الخطأ ظاهرا من الاطلاع على ذات الحكم بغير
رجوع إلى أوراق أخرى .

٢ — انضمام المحامي إلى زميله يتضمن معنى الإقرار بما ورد في صرافعة
الآخر واعتبارها من وضعه مما يغني عن تكرارها ، ومن ثم فإذا كانت إجراءات
المحاكمة قد بوشرت في مواجهة محامين أحدهما موكل عن المتهم والآخر
مقتدب — وتولى كل منهما مناقشة الشهود وكان المحامي الموكل الذي ترافق
عنه غير مقيد بجدول المحامين وانضم الآخر إليه ، فإن المتهم يكون قد
استوفى دفاعه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة كلا من : ١ — أحمد أحمد دراز و ٢ — أمين أحمد محمد دراز (الطاعن) بأنهما قتلا صبيحة أحمد محمد دراز عمدا مع سبق الإصرار بأن اتويا قتلها وترقبها حتى إذا تحققا من نومها باغتاتها وهي في فراشها ليلا وانها لا عليها ضربا بأجسام ثقيلة وحادة بقصد قتلها فأحدثا بها الإصابات الميينة بالتقرير الطبي الشرعى والى أودت بحياتها . وطلبت من غرفة الاتهام إحالتهما على محكمة الجنايات لمحاكمتها طبقا للمادتين ٢٣٠ و ٢٣١ عقوبات فصدر قرارها بذلك ومحكمة جنايات الاسكندرية قضت بحضورها عملا بمادتي الاتهام — مع تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات بالنسبة إلى المتهم الثانى (الطاعن) بمعاقبته بالأشغال الشاقة المؤبدة وبراءة المتهم الأول مما أسند إليه . فطعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... وحيث إن الطاعن ينهى على الحكم المطعون فيه أنه أخطأ فى تطبيق القانون وتأويله وشابه القصور فى التسبيب وانطوى على خطأ فى الإسناد وفساد فى الاستدلال وفى بيان ذلك يقول إن المحكمة لم تستغ السبب الذى عال به والد المحنى عليها قتلها فأهدرت الاعتراف الصادر منه بقتلها فى حين أنه لا يلزم فى القانون أن يذكر الجانى الباعث الذى حفزه على ارتكاب الجريمة وفى حين أن الثابت من الأوراق أن المحنى عليها سيئة السير والسلوك واعتادت الهرب من المنزل وأخذ والدها فى البحث عنها حتى وجدها فهو الذى يستطيع قتلها ويتخلص منها لوجودها معه فى المنزل وقد اعترف بقتلها فور الحادث وليس يكفى لإهدار الاعتراف الصادر منه أن يخفى الأب بعض الحقيقة ويذكر أنه ضربها بالحلة دون الزجاجة هذا وقد تناقض الحكم فيما أسنده إلى مأمور القسم فبينما يقرر أن الأب لم يعترف له بارتكاب الحادث يعود فيذكر أنه اعترف له ثم أن الحكم استند فى إدانة الطاعن إلى أقوال والد المحنى عليها ووالدتها واختها مع أن والدها ووالدتها لم يشهدا الجريمة وقت وقوعها ومع أن أخت المحنى عليها لم تستقر

على رواية واحدة إذ قالت في بادئ الأمر إنها لم تشاهد الحادث ثم عادت وقررت أنها رأت الطاعن يضرب المجنى عليها بالحلة — وفي مكان آخر قالت إنها لم تشاهده يضربها وإنما شاهدته وهو يهجم بضربها نخافت وهربت يضاف إلى هذا أن المحكمة اتخذت من جرى الطاعن وهروبه من محل الحادث دليلا على ارتكاب الحادث ولم ترد على دفاعه من أن النسوة كن يقذفنه بالطوب حتى أصيب في جبهته من طوبة منها ولم تناقش ما شهد به كل من زوج المجنى عليها وربيع عبد الغنى زوج شقيقتها وهي في مجموعها تدل على صدق دفاع الطاعن أما قول المحكمة إن الطاعن ارتكب جريمة بغير علم والد المجنى عليها لأن ظروف القتل وكيفية حصوله تدل على أن مرتكب الجناية شخص واحد لا شخصان هذا القول يعوزه الدليل وهو من قبيل الفروض المبينة على الظن والتخمين فضلا عن أنها تصدق على الأب أيضا .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدهوى بما تتوافر معه العناصر القانونية بحرمة القتل العمد مع سبق الإصرار التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة سائغة لها أصل في الأوراق من أقوال والد المجنى عليها أحمد أحمد دراز ووالدتها بهبه إبراهيم وشقيقتها حميس أحمد وشقيقة أمها السيد أحمد أحمد وزوجها ربيع عبد الغنى وزوج المجنى عليها أبو زيد شحاته والجندي عبد اللطيف المصري وإلى تقرير الصفة التشريعية وإلى ما ثبت من هروب الطاعن ووجود آثار دماء بجسمه وملابسه الداخلية والخارجية في مواضع متفرقة ووجود ثوبه بمحل الحادث وخلص من ذلك بقوله " إنه يستفاد من هذه الشهادة الأخيرة وأقوال المتهم الأول أن القاتل وحده هو المتهم الثاني « الطاعن » وأنه هو الذي دخل المنزل في الصباح الباكر بعد أن اعتزم في نفسه منذ الليل أمر القتل انتقاما في ظنه وتفكيره إلى غسل عرضهم الذي أهين بهربها ثم زواجها برغبتها على غير علم منهم وفعل القتل الذي حصل منه بسبق إصرار إنما كان بغير علم المتهم الأول وهو الأب ولا موافقته ولا اشتراكه في أي أمر ذلك الأب الذي ظهر من تصرفاته بجلاء أنه أراد أن يستر عرض ابنته في الحلال وكان راضيا قانعا مغتبطا فذهب وزوجها وكان ويكلمها وأراد أن تعيش ويسترضيه بل أن ظروف القتل السابقة وكيفية تدل بذاتها على أن

مرتكبها شخص واحد وليس شخصين لأن الضرب حصل دفعة واحدة بالزجاجة والحلة بقاعها وحاقتها على الوجه والرأس والأنف والجسد مرارا وكانت هي تمنع من نفسها ذلك الذي أراد قتلها وهو يابى إلا أن يتم فعلته ويقتلها ... كل هذا يقطع في صحة شهادة الشهود الأخيرة التي تطعن إليها المحكمة وتطمئن إلى أن الاعتراف السابق صدوره من الأب في صدر التحقيق هو اعتراف فيرسليم وغير صحيح لأنه يتنافى مع كيفية القتل وأقوال الشهود وليس هناك ما يدعو إليه ولا مصلحة للأب في قتل ابنته بعد هذا الذي تم بموافقته ورضاه وإنما هو عمل المتهم الثاني الذي غضب لمرب ابنة أخيه فظل يلاحق الأب ويوقع في ذهنه بأن لا يزوجهها على هذا الشكل بعد هروبها فلما فعل وزوجهها وحادت أحس أن عرضهم لا يزال مهانا وعلى أساس ما يقوم عادة في بيئتهم ووسطهم أراد أن ينتقم منها فأعد للأمر هدته وفكر فيه طول الليل حتى إذا تدبر الأمر حضر في الصباح الباكر وكان الباب مفتوحا بل يمكن فتحه من الخارج وصعد حيث يعلم أنها موجوده وضرب أختها لما دفعت عنها ثم أترلها من على السرير وقدا عزم قتلها وازهاق روحها فأمسك بالزجاجة وبدأ يضربها بها حتى تكسرت ثم أراد أن يتم انتقامه بهذه الطريقة الوحشية وهو لا رحمة في قلبه ولا شفقة كما هو الحال في الأب والأم — فأخذ الحلة الثقيلة بعد كسر الزجاجة وبدأ يضرب بها مرارا وتكرارا وهي تدفع عن نفسها بيديها فيصيرها ويكرر بعنف الضربات بقاع الحلة وأطرافها حتى سقطت هامدة وسط الحجرة فخرج واتى الأب واقفا مذهولا من هول ما فجع فيه فقال له إنه قد فعل واجبه وبيض عمامته وعليه هو بعدها أن يسير ويحملها رافع الرأس وأن يحمل التهمة فلم يجد الأب بعدها من أن يستمع لهذا وأن يعترف اعترافه الغير صحيح ثم عرض الحكم لما أثاره الطاعن في طعنه بشأن الإصابة التي شوهدت بحاجبه وأطرحه في قوله — "وحيث إن المتهم الثاني "الطاعن" لما سئل بمعرفة المسامور ابتداء ولاحظ أنه يلبس صديريا أزرق اللون مخططا بأقلام بيضاء وأنه مقطع الزراير نتيجة للتماسك ووجد فأنلته القطنية ممزقة عند كعها وبها آثار دماء على الكم الأيمن وما يقابل البطن ووجد لباسه آثار دماء بالرجل اليسرى وعلى قدمه من الخارج آثار دماء ولم يجد به

إلا إصابة في حاجبه وسأله عن سبب هذه الدماء فقال إنها من جرح حاجبه وادعى أنه لم يقترب من الجثة ولم تلوث ملبسه من دماؤها ولم يدخل الحجر وإنما شاهد الجثة فقط وهو يقف بمدخل المنزل وسمع الصراخ كذلك والشجار ولم يصعد إلى الحجر وأنه انصرف من قبل أن ينقل أبوها الجثة وأنه جرى خوفاً من اتهامه فطارده العسكري وضبطه وادعى أن المجنى عليها سيئة السير والسلوك وأنها تتغيب من منزل أبيها كثيراً ولا يعرف سبب الحادث ولا من ارتكبه ويستفاد من هذه الأقوال البدائية أن المتهم باعد بينه وبين الجثة أولاً، وثانياً أن الدماء التي في إكمامه والفائلة وقدميه وسروائه هي من جرح حاجبه الذي لم يعمل له إذ ذاك ولم يذكر سببه ولم يعلل بقطع زراير صدره ولا تمزق فانثته وادعى أن المسألة شجار وأنه سمع الصياح ولكن لم يعرف سببه وأنه رأى الجثة أى أنه دخل الدار فعلاً ولو كان ما يدعيه حقاً وهو العن الشقيق لا تنتظر ودخل ورأى الحادث وعرفه وتحقق منه لا أن يهرب ويحرق وهو لا يدخله في الأمر ولا يدعى القتل... وحيث إنه بعد ذلك رأى وكيل النيابة أن يسأل المتهم الثانى ووجد الآثار السابقة بملبسه من تمزيق وقطع للزراير وآثار الدماء وطبيعى أن يدعى المتهم بأن أحد العساكر جذبه ومزق ملبسه وهو أمر لم يقرره من قبل — ولما سأله قورقولا جديداً وهو أنه خرج من منزله الساعة ٥ صباحاً ليصل في المسجد ومر على منزل أخيه فوجد جمعاً قد دخل الدار وإذا ذاك ضربه النسوة بالطوب وأتت طوبة في وجهه وهو قول غريب لا سبب يذهب إليه من أن عم القتيلة وقد حضر ليرى الخبر فيبتدره النسوة دون سبب بضرب الطوب وأنه أراد الخروج فأمسك به الجندى دون غيره من الناس إلا إذا كان الأمر في حقيقته غير ما يدعى وكما ظهر بعد ذلك من أنه كان خارجاً هارباً وقيل أنه القاتل فأمسك به الجندى ثم علل الأمر تعليلاً مخيفاً بأن ضرب الطوب كان لمنع من الدخول لأن أشخاصاً كانوا يضربون المجنى عليها " ولما كان أساس الأحكام الجنائية إنما هو حرية محكمة الموضوع في تقدير الأدلة المطروحة عليها في الدعوى وقد أورد الحكم مؤدى أقوال الشهود في كافة مراحل التحقيق وكان للحكمة أن تكون عقيدتها في الدعوى من أى دليل تطمئن إليه وأن تأخذ من أقوال الشاهد في أى مرحلة من مراحل الدعوى مما تعتقد أنه حق وتلتفت عن قوله

في غيرها كما لها أن تأخذ ببعض قوله في مرحلة بعينها وتطرح ما عداه إذ مرجع الأمر في ذلك إلى تقديرها دون أن تكون ملزمة ببيان العلة في ذلك وكان الاعتراف في المسائل الجنائية بوصفه طريقا من طرق الاستدلال هو من العناصر التي تلك محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير حجته وقيمته في الإثبات شأنه في ذلك شأن سائر الأدلة وكان الواقع مما أورده الحكم أن الاعتراف الذي صدر من والد المبنى عليها لم يكن مقصودا به وجه الحق وما دام الحكم قد اطرح هذا الاعتراف ولم يعول عليه فلا مصلحة للطاعن فيما يدعيه من تناقض بشأن هذا الاعتراف أمام مأمور القسم هذا وأقوال والد المبنى عليها ووالدتها كما أوردها الحكم مردودة إلى أصلها في محضر الجلسة تؤدي إلى القول بأن الطاعن وحده هو الذي قتل المبنى عليها — أما التناقض في أقوال الشهود على فرض صحة وجوده فإنه لا يعيب الحكم ما دام أنه قد استخلص الإدانة من أقوالهم استخلاصا سائغا لما كان ذلك وكانت المحكمة غير ملزمة بمتابعة مناحي دفاع المتهم الموضوعي والرد استقلالا على كل قول يبيده أو حجة يثيرها إذ الرد مستفاد دلالة من الحكم بإدائته استنادا إلى أدلة الثبوت التي أوردها الحكم — ومع هذا فقد عرض الحكم لدفاع الطاعن وأطرحه للأسباب السائغة التي تبرر ذلك لما كان ذلك فإن ما ينعاه الطاعن في طعنه لا يكون له محل والمجادلة على الصورة الواردة في الطعن لا يكون لها في حقيقة الأمر من معنى سوى محاولة فتح باب المناقشة في وقائع الدعوى وتقدير أدلة الثبوت فيها مما لا يصح إثارتها أمام محكمة النقض لتعلقه بمحكمة الموضوع وحدها .

وحيث إن الطاعن ينعي على الحكم المطعون فيه بالعريضة التي تقدم بها محاميه بتاريخ ١٣ من يونيو سنة ١٩٥٦ بطلان إجراءات المحاكمة لأن المحامي الذي ترافع عنه لم يكن وقتئذ مقيدا بجدول المحامين .

وحيث إن المادة ٤٢٤ من قانون الإجراءات نصت على أنه "يحصل الطعن بتقرير في قلم كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم في ظرف ثمانية عشر يوما من تاريخ الحكم الحضورى أو الصادر في الممارسة أو من تاريخ انقضاء مهلة"

المعارضة أو من تاريخ الحكم باعتبارها كأن لم تكن ويجب إيداع الأسباب التي
بنى عليها الطعن في هذا الميعاد أيضا وإلا سقط الحق فيه” كما نصت المادة
التالية على أنه ” لا يجوز إبداء أسباب أخرى أمام المحكمة غير الأسباب التي سبق
بيانها في الميعاد المذكور — ومع ذلك فللمحكمة أن تنقض الحكم لمصلحة المتهم
من تلقاء نفسها إذا تبين لها أنه سبى على مخالفة للقانون أو على خطأ في تطبيقه
أو في تأويله وأن المحكمة التي أصدرته لم تكن مشككة وفقا للقانون أو لا ولاية
لها بالفصل في الدعوى وإذا صدر بعد الحكم المطعون فيه قانون يسرى على
واقعة الدعوى ” فدل الشارع بذلك على أن محكمة النقض لا تتصل بالحكم
المطعون فيه إلا من تلك الوجوه التي بنى عليها والتي حصل تقديمها في الميعاد
إلا أن تكون أسبابا تتعلق بالنظام العام فيجوز للطاعن أن يتمسك بها لأول مرة
أمام محكمة النقض بل يجوز للمحكمة أن تأخذ بها من تلقاء نفسها بشرط أن يكون
وجه الخطأ ظاهرا من الاطلاع على ذات الحكم بغير رجوع إلى أوراق أخرى
أما وجه البطلان المدعى به لم يكن ظاهرا بنفسه ولا هو قد عرض على محكمة
الموضوع فيتعين التقرير بعدم قبوله هذا إلى أن الثابت من الاطلاع على محضر
الجلسة أنه جاء به ما يأتي ” وحضر للدفاع عن المتهم الثاني (الطاعن) الأستاذان
فاروق أبوستيت الموكل وعبد الرحمن محمود المنتدب ” وقد بوشرت الإجراءات
في مواجهتهما كليهما وتولى كل منهما مناقشة الشهود ورافع الحامي المنتدب
منضمما إلى زميله وأدلى فعلا بأوجه الدفاع التي رأى الإدلاء بها لفتى لو كان
هذا الوجه صحيحا لما ترتب عليه بطلان لأن الطاعن استوفى دفاعه وفي انضمام
الحامي المنتدب معنى الإقرار بما ورد في مرافعة زميله واعتبارها من وضعه
مما يغنيه عن تكرارها .

وحيث أنه لما تقدم يكون الطعن برمته على غير أساس متعيينا ورفضه
موضوفا .

جلسة ١٢ من مارس سنة ١٩٥٧

برئاسة السيد مصطفى فاضل وكيل المحكمة ، وبحضور السادة : محمود ابراهيم اسماعيل ، ومحمد حسنين ، وفهم يسى جندى ، والسيد أحمد مهنى المستشارين .

(٦٨)

القضية رقم ١٣٩٤ سنة ٢٦ القضائية :

نقض . إجراءات الطعن . ميعاد تقديم الأسباب . تقديم الطاعن شهادة بعدم إيداع الحكم بحرة قبل انقضاء الثمانية أيام التالية لصدوره . تقديمه شهادة ثانية بعد انقضاء الثمانية عشر يوما . عدم أسقطته في امتداد الميعاد .

متى كانت الشهادة المقدمة من الطاعن بعدم وجود الحكم بحرة قبل انقضاء ميعاد الثمانية أيام التالية لصدور الحكم ، فإنها لا تحقق الغرض الذى قصده القانون منها ، ولا يكون للطاعن الحق فى امتداد الميعاد ، ولا يكون ثمة قيمة لشهادة ثانية يقدمها صادرة من قلم الكتاب بعد انقضاء الثمانية عشر يوما التى حددها القانون للتقرير بالطعن وتقديم أسبابه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين : بأنهم المتهمون الخمسة أولا — قتلوا عمدا ومع سبق الإصرار شرين تغيان عبد الفضيل بأن بيتوا النية على قتله وأعدوا لذلك أسلحة نارية (بنادق معمرة) وتوجهوا بها إلى مكان وجوده وأطلقوا عليه عدة أصيرة نارية قاصدين قتله فأحدثوا به الإصابات الميينة بتقرير الصفة التشريحية والتى أودت بحياته . وثانيا — شرعوا عمدا ومع سبق الإصرار فى قتل أسماء محمد عبد العواض وعبد الحميد شرين تغيان بأن بيتوا النية على قتلها وأعدوا لذلك أسلحة نارية (بنادق معمرة) وتوجهوا بها إلى مكان وجودهما وأطلقوا عليهما عدة أصيرة نارية قاصدين قتلها فأحدثت بالأولى الإصابات الميينة بالتقرير الطبي

الشرعى وأخطاء الثانى وقد خاب أثر الجريمة لسبب لا دخل لإرادة المتهمين فيه وهو إسعاف المجنى عليها الأولى بالعلاج وعدم إحكام الرماية بالنسبة للثانى وطلبت من غرفة الاتهام إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمحاكمتهم بالمواد ٤٦ و ٤٥ و ٢٣٠ و ٢٣١ من قانون العقوبات . فقررت ذلك وقد ادعت أسماء محمد عبد العواض بصفتها مصابة وبصفتها زوجة القتل بحق مدنى قبل المتهمين متضامنين بمبلغ مائة جنيه تعويضا مؤقتا . ومحكمة جنايات أسيوط قضت بحضور يا عملا بمواد الاتهام مع تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات بمعاينة المتهمين أبو جبل عبد الظاهر عبد الفضيل وبكرى عبد الظاهر عبد الفضيل وربيع عبد الظاهر عبد الفضيل وشوقى زهران عبد الظاهر بالأشغال الشاقة المؤبدة وبمعاينة حسن عبد الظاهر عبد الفضيل بالأشغال الشاقة لمدة ١٥ سنة وإلزامهم متضامنين بأن يدفعوا للدفعية بالحق المدنى أسماء محمد عبد العواض مبلغ ١٠٠ ج م مائة جنيه والمصاريف المناسبة . فظعن الطاعنون فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ

المحكمة

... من حيث إن النيابة العامة طلبت الحكم بعدم قبول الطعن شكلا .

وحيث إنه يبين من الأوراق أن الحكم المطعون فيه صدر حضوريا فى ١٤ من يناير سنة ١٩٥٦ فقرر الطاعنون بالطعن فيه بطريق النقض فى ١٦ من يناير سنة ١٩٥٦ وحصلوا فى ٢١ من يناير سنة ١٩٥٦ على شهادة من قلم كتاب محكمة أسيوط تدل على أن الحكم لم يكن قد ورد إلى قلم الكتاب حتى تاريخ استخراج تلك الشهادة ثم حصلوا على شهادة أخرى فى ٢ من فبراير سنة ١٩٥٦ تدل على أن الحكم لم يكن قد أودع قلم الكتاب لغاية ذلك التاريخ وحصلوا على شهادة ثالثة بالمعنى المتقدم فى ٦ من فبراير سنة ١٩٥٦ . وفى ١٣ من فبراير سنة ١٩٥٦ حصلوا على شهادة بأن الحكم أودع قلم الكتاب بتاريخ ١٣ من فبراير سنة ١٩٥٦ وأطلق الطاعنون بالإيداع فى اليوم المذكور فقدموا ثلاثة تقارير بأسباب طعنهم فى ٢١ من فبراير سنة ١٩٥٦ و ٢٢ من فبراير سنة ١٩٥٦ و ٢٣ من فبراير سنة ١٩٥٦

لما كان ذلك وكانت الشهادة الأولى التي حصل عليها الطاعنون في ٢١ من يناير سنة ١٩٥٦ هي في اليوم السابع من يوم صدور الحكم ، وكانت الشهادة التالية التي حصل عليها الطاعنون هي في اليوم التاسع عشر من يوم صدور الحكم ، وكانت المادة ٤٢٦ من قانون الاجراءات الجنائية إذ نصت "على أنه إذا تعذر على صاحب الشأن الحصول على صورة الحكم في ظرف ثمانية أيام من تاريخ النطق به فيقبل الطعن في ظرف عشرة أيام من تاريخ إعلانه بإيداع الحكم قلم الكتاب " فقد أوجبت عليه في الفقرة الثانية منها أن يحصل على شهادة من قلم الكتاب بعدم وجود الحكم في الميعاد المذكور فإذا كانت الشهادة المقدمة من الطاعن محررة قبل انقضاء ميعاد الثمانية الأيام التالية لصدور الحكم فإنها لا تحقق الغرض الذي قصده القانون منها . ولذا يسقط حق الطاعن في الطعن بانقضاء الثمانية عشر يوما التي حددها القانون للتقرير به وتقديم أسبابه ولا يكون له الحق في امتداد الميعاد ، ولا تكون ثمة قيمة لشهادة ثانية يقدمها صادرة من قلم الكتاب بعد هذا الميعاد ، ويتعين التقرير بعدم قبول الطعن شكلا .

جلسة ١٢ من مارس سنة ١٩٥٧

برئاسة السيد مصطفى فاضل وكيل المحكمة ، وبحضور السادة : محمود إبراهيم اسماعيل ، ومصطفى كامل ، ومحمود محمد مجاهد ، وأحمد زكي كامل المستشارين .

(٦٩)

القضية رقم ٨٥ سنة ٢٧ القضائية :

ضرب نثأت عنه عاهرة . حصول اتفاق بين المتهمين على ضرب المجنى عليه . مساءلة كل منهما باعتباره فاعلا أصليا عن العاهرة دون حاجة إلى تقصى من منهما الذي أحدث إصابة العاهرة .

مضى كان الثابت حصول اتفاق بين المتهمين على ضرب المجنى عليه ، فإن مقتضى ذلك مساءلة كل منهما باعتباره فاعلا أصليا عن العاهرة التي تخلفت للمجنى عليه بوصف كونها نتيجة للضرب الذي اتفقا عليه وأحدثاه بالمجنى عليه وذلك من غير حاجة إلى تقصى من منهما الذي أحدث إصابة العاهرة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهما : أحمد محمد السيد فراج اسماعيل الإصابات الميمنة بالتقرير الطبي الشرعى وكان ذلك مع سبق الإصرار والترصد بأن عقدا العزم على الاعتداء عليه وحملهما معها عصا فليظة وكناله في منزل أولهما حتى سر أمامه فخرجا إليه واعتديا عليه بالضرب بالعصى المذكورة وقد تخلف لديه من جراء إصاباته عاهرة مستديمة يستحيل برؤها هي فقد جزء من عظام الرأس لا ينتظر ملؤه بنسيج عظمي مما يحرم المخ بعض وقايته الطبيعية ويجعله عرضة في حالة الإصابات الخفيفة والتقباضات الجلوية لمضاعفات خطيرة مما يتعذر تقديره بنسبة مئوية . وطلبت من غرفة الاتهام إحالتهما على محكمة الجنايات لمحاكمتهما بالمادتين ١/٢٤٠ - ٢ و ١/٢٤٢ - ٢ من قانون العقوبات ، فقررت بذلك . وقد ادعى

السيد فراج اسماعيل بحق مدني قبل المتهمين متضامين بمبلغ مائة جنيه تعويضا مؤقتا . ومحكمة جنائيات قضا قضت بحضور يا عملا بالمادة ٢/٢٤٠ من قانون العقوبات بمعاينة كل من المتهمين بالسجن لمدة ثلاث سنوات وإلزامهما متضامين بأن يدفعوا للمدعي بالحق المدني (السيد فراج اسماعيل) مبلغ مائة جنيه على سبيل التعويض والمصروفات ومائتي قرش مقابل أتماب المحاماة . فطعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

الحكمة

... وحيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه دان الطاعنين معا بإحداث الضرب الذي نشأت عنه العاهة المستديمة مع أن طرفي سبق الاصرار والترصد خير متوفرين لديهما إذ قصر الحكم في استظهارهما ولم يثبت أن الإصابة التي نشأت عنها العاهة قد وقعت من واحد منهما بذاته — هذا إلى أن إصابة الرأس كما أثبتتها التقرير الطبي تنافي التصوير الذي قال به الشهود .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى والأدلة التي قامت على الطاعنين ومنها التقرير الطبي وما ثبت للحكمة من توفر طرفي سبق الاصرار والترصد لديهما ، إذ تربصا ، هل ما قاله الحكم ، المنجني عليه في منزل أولهما وانتظرا ضروره في طريقه إلى زراعته حتى إذا ما اقترب منهما فاجأه وضرباه بالعصى دون أن تبدر منه بادرة فأحدثا به الإصابة الموصوفة بالتقرير الطبي الشرعي والتي تخلفت عنها عاهة مستديمة — لما كان ذلك وكان ما تحدثت عنه المحكمة في شأن ترصد الطاعنين وسبق إصرارهما يفيدان حصول الاتفاق بينهما على ضرب المنجني عليه مما مقتضاه مساواة كل منهما باعتباره فاعلا أصليا عن تلك العاهة بوصف كونها نتيجة للضرب الذي اتفقا عليه وأحدثاه بالمنجني عليه وذلك من غير حاجة إلى تقصى من منهما الذي أحدث إصابة العاهة ، لما كان ذلك كله فإن ما يشير به الطاعنان في طعنهما لا يكون له محل .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعين رفضه موضوعا .

جلسة ١٢ من مارس سنة ١٩٥٧

برئاسة السيد مصطفى فاضل وكيل المحكمة ، وبحضور السادة : محمود إبراهيم اسماعيل ،
ومصطفى كامل ، ومحمود محمد مجاهد ، وفهم يس جندى المستشارين .

(٧٠)

القضية رقم ٨٧ سنة ٢٧ القضائية :

(أ) إتيان . الإتيان بالقرائن . جواز اعتبار ورقة الصلح التي قدمها المتهم للمحكمة قرينة
ضده ولو لم يقع عليها .

(ب) نقض . سبب جديد . إجراءات . تقرير التلخيص . عدم جواز الاعتراض لأول مرة
أمام محكمة النقض على ما ورد في التقرير من قصور أو مخالفة الثابت في الأوراق .

(ج) إجراءات . تقرير التلخيص . وجود عيب أو خطأ في تقرير التلخيص . لإعلان .

١ - لا يخرج على المحكمة من أنه تتخذ من ورقة الصلح التي قدمها المتهم للمحكمة
تمسكاً بمضمونها ، قرينة مؤيدة لأدلة الإتيان القائمة ضده ولو لم يكن موضعاً
عليها منه .

٢ - متى كان المتهم لم يعترض على ما ورد في التقرير الذي تلاه أحد أعضاء
الهيئة ، فليس له من بعد أن يعيب على هذا التقرير القصور ومخالفته للثابت
في الأوراق .

٣ - تقرير التلخيص المشار إليه في المادة ٤١١ من قانون الإجراءات
الجنائية الذي يتلوه القاضي على زملائه بالجلسة ، إن هو إلا مجرد بيان يتيح
للقضاة الإلمام بجمل وقائع الدعوى وظروفها وبما تم فيها من التحقيقات
والإجراءات ولم يرتب القانون على ما قد يشوب التقرير من عيب أو خطأ أي
بطلان يلحق بالحكم الصادر في الدعوى .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة كلاً من : (١) جلال السيد حبيش (الطاعن) و (٢) أحمد الأزهر السيد و (٣) الدسوقي إبراهيم غنام و (٤) نصر محمد العاصي . بأنهم المتهم الأول شرع في قتل المعجمي محمد العاصي بأن طعنه بمطواه طعنة نافذة في مقتل قاصداً من ذلك قتله فأحدث به الإصابات المبينة بالتقرير الطبي الشرعي وقد خاب أثر الجريمة لسبب لا دخل لإرادة المتهم فيه هو إسعاف المجنى عليه بالعلاج — والمتهم الثاني ضرب عمداً محمد نصر العاصي فأحدث به الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي والتي تحتاج لعلاجها مدة لا تزيد على العشرين يوماً . والمتهمان الثالث والرابع ضربا عمداً إبراهيم السيد الأزهر فأحدثا به الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي والتي تقرر لعلاجها مدة لا تزيد على العشرين يوماً وطلبت عقابهم بالمواد ٤٥ و ٤٦ و ٢٣٤ و ١/٢٤٢ من قانون العقوبات وتوقيع أقصى العقوبة . وأصدرت غرفة الاتهام قرارها بإحالة هذه القضية إلى محكمة جناح المنزلة الجزئية للفضل فيها على أساس عقوبة الجناحة وذلك عملاً بنص المادتين ٢/١٥٨ و ٢/١٧٩ من قانون الإجراءات الجنائية وبعد أن سمعت المحكمة المذكورة الدعوى قضت حضورياً عملاً بمواد الاتهام بحبس المتهم الأول (الطاعن) ثلاث سنوات مع الشغل وكفالة حسين جنينا لوقف التنفيذ وبتغريم كل من باقى المتهمين خمسمائة قرش بلا مضاريف جنائية فاستأنف المتهم هذا الحكم ومحكمة المتصورة الابتدائية قضت بتأييد الحكم المستأنف .

فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض .. الخ .

الحكمة

... وحيث إن مبنى الوجهين الأول والثاني هو أن الحكم يشابه القصور في البيان وأخطأ في الأسناد . ذلك بأنه لم يبين واقعة الدعوى بياناً كافياً ولا عناصر

الجريمة التي دان الطاعن بها ولا مؤدى الأدلة التي أقام قضاءه عليها ولم يعرض أصلاً لأقوال الشاهد محمد نصر العاصي والد المجنى عليه ولم يناقش أقوال المجنى عليه المتضاربة . واتخذ الحكم مشروع الصلح الذي تقدم به الطاعن للمحكمة لاثبات تنازل المجنى عليه عن دعواه المدنية دليلاً على الطاعن رغم أنه ليس عليه توقيع منه يضاف إلى ذلك أن الحكم أشار إلى أن كتمان شهادة الشهود لا تأثير له على ثبوت الواقعة دون أن يبين مخوى شهادتهم التي تنفي رؤيتهم للحادث . ولم يبين الحكم سبب اطراح هذه الشهادة كذلك نسب الحكم إلى محمد نصر العاصي أنه شهد بما يؤيد أقوال ولده المجنى عليه مع أن هذا الأخير قرر - كما أثبت الحكم - أنه حاول فض مشاجرة بين خاله الدسوقي غنام وأحمد الأزهر فتدخل الطاعن وطمع المجنى عليه بمادية مرتين في ظهوره قاصداً إزهاق روحه بينما قرر والد المجنى عليه في جميع مراحل التحقيق أنه لا يعرف كيف أصيب ولده . ولم يذكر شيئاً مما نسب إليه الحكم أنه قاله .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى ببيان وافيا مشتملاً على العناصر القانونية المكونة لجناية الشروع في القتل العمد التي دان الطاعن بها . وأورد الأدلة التي استخلص منها ثبوت وقوع هذه الجناية من الطاعن وذكر الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه مؤدى كل دليل منها . وهي أدلة سائغة مستمدة من شهادة كل من المجنى عليه المعجى محمد العاصي ووالده محمد نصر العاصي ومن التقارير الطبية ومن ورقة الاتفاق التي قدمت للمحكمة التي تفيد حصول الصلح بين الفريقين المتشاجرين وهذه الأدلة صالحة لأن تؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها الحكم ولما كان لا حرج على المحكمة من أن تتخذ من ورقة الصلح المذكورة قرينة مؤيدة لأدلة الإثبات القائمة ضد الطاعن ولو لم يكن موقفاً عليها منه ما دام أنه يسلم في طعنه بأنه هو الذي قدمها للمحكمة تمسكاً بمضمونها . وكانت المحكمة غير ملزمة ببيان مؤدى أقوال الشهود الذين كتموا شهادتهم فالتفتت المحكمة عنها ولم تعول عليها مكتفية بالتعويل على أقوال المجنى عليه وعلى باقي الأدلة التي بينتها كما أنها غير ملزمة ببيان سبب اطراحها لشهادة

بعض الشهود وأخذها بشهادة البعض الآخر إذ المرجع في ذلك إلى ما تقتنع
هي به وتطمئن إلى صحته ، ولما كان التناقض في أقوال الشاهد يفرض قيامه
لا يعيب الحكم ما دامت المحكمة قد استخلصت الأدانة من سائر أدلة
الثبوت بما لا تناقض فيه وكان ما يدعيه الطاعن من أن الحكم نسب
إلى الشاهد محمد نصر العاصي قولاً لم يصدر عنه ، مردوداً بأن الحكم المطعون
فيه لم ينسب إلى الشاهد المذكور أنه قال برؤيته للطاعن وهو يطعن المجنى
عليه بمدية وإنما نقل الحكم عنه أنه علم بهذه الواقعة من ابنه المجنى عليه
لذا كان الحكم قد اتخذ من ذكر هذه الرواية المنقولة للشاهد عن المجنى عليه
دليلاً يؤيد قول هذا الأخير ، فإن دعوى الخطأ في الاستناد لا تكون صحيحة
لما كان ذلك فإن ما يتماه الطاعن فيما تقدم لا يكون له أساس .

وحيث إن الطاعن يبنى طعنه في الوجه الثالث على أن الحكم يبنى على إجراءات
باطلة إذ جاء تقرير التلخيص الذي تلاه أحد أعضاء الدائرة الاستئنافية قاصراً
ومشتتاً على وقائع لا سند لها من الأوراق ، من ذلك أنه جاء بالتقرير أن محمد
نصر العاصي شهد بالمعلومات الذي ذكرها المجنى عليه في تحقيق النيابة وأن
أفراد فريق الطاعن شهدوا بسبب الحادث وبحصول الاعتداء ، مع أن هذا
الذي أورده التقرير لا أصل له في الأوراق .

وحيث إنه لا يبين من محضر جلسة المحكمة الاستئنافية أن الطاعن اعترض
على ماورد في التقرير الذي تلاه أحد أعضاء الهيئة فليس له من بعد أن يعيب
على هذا التقرير القصور ومخالفته للثابت في الأوراق هذا فضلاً عن أن تقرير
التلخيص المشار إليه في المادة ٤١١ من قانون الإجراءات الجنائية الذي يتلوه
القاضي على زملائه بالجلسة إن هو إلا مجرد بيان يليق للقضاة الالتفات بحمل
وقائع الدعوى وظروفها وبما تم فيها من التحقيقات والإجراءات ولم يرتب
القانون على ما قد يشوب التقرير من عيب أو خطأ أي بطلان يلحق بالحكم
الصادر في الدعوى .

وحيث إن مبنى الوجه الرابع هو أن الحكم شابه القصور في بيان نية القتل إذ استدل على قيام هذه النية لدى الطاعن من استعماله آلة قاتلة بطبيعتها وطعن المجنى عليه بها في مقتل من جسمه ، وهو استدلال قاصر لا يفيد أنه انتوى إزهاق الروح ، هذا فضلا عن أن الآلة المستعملة وهي مدية ليست قاتلة بطبيعتها . وأن الإصابات حدثت بالمجنى عليه في ظهره ، وهو ليس بمقتل ، وشفى المجنى عليه من هذه الإصابات في أقل من عشرين يوما .

وحيث إن الحكم استظهر نية القتل عند الطاعن فقال ” فقد ثبت لدى المحكمة من هذه الأدلة أن المتهم (الطاعن) طعن المجنى عليه مرتين متتاليتين بمدية بخلفية أيسر الصدر وكان عمق الجرحين ثمانية سنتيمترات وقد نفذ أحدهما إلى التجويف الصدري . ولا مرء في أن استخدام المدية وهي أداة قاتلة بطبيعتها والطعن بها بشدة أكثر من مرة في هذا الموضع من جسم المجنى عليه الذي يمكن اعتباره مقتلا واصابته بهذه الإصابات لامرء في أن ذلك يدل دلالة قاطعة على توفر نية القتل لدى المتهم ” ولما كان هذا الذي قاله الحكم وأسس عليه قضاءه يتوفر القصد الخاص في جنائية الشروع في القتل العمد استخلاصا سائغا وبيانا كافيا في إثبات هذا القصد لدى الطاعن وكان توافر هذا القصد أمرا موضوعيا تفصل فيه محكمة الموضوع من غير معقب ، مادامت أنها دلت عليه تدليلا مقبولا وكانت الآلة التي استعملها الجاني تحدث القتل ، لما كان ذلك فإن هذا الوجه لا يكون له محل .

وحيث أنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس في موضوعه متعيना رفضه .

جلسة ١٢ من مارس سنة ١٩٥٧

برئاسة السيد مصطفى قاضل وكيل المحكمة ، وبحضور السادة : محمود ابراهيم اسماعيل ،
ومصطفى كامل ، ومحمود محمد مجاهد ، وفهم يمين جندى المستشارين .

(٧١)

القضية رقم ٩٥ سنة ٢٧ القضائية :

مرفقة . صورة راقعة تتوفر فيها جريمة السرقة .

متى كانت واقعة الدعوى هي أن المتهم بوصفه قائد سيارة نقل استلم من المجنى
عليه مائة شيكارة أسمنت بمقتضى بوليصة لتوصيلها إلى آخر فلم يسلم منها إلا
٥٠ شيكارة ، فان الحكم إذا انتهى إلى اعتبار الواقعة سرقة لا يكون قد أخطأ
في شيء .

الوقائع

أتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : سرق الأشياء المبينة بالحضر وصفها بقيمة
والمملوكة لكامل المعجوز حالة كونه من المستخدمين بنقل مثل هذه الأشياء في
عربات والتي ما سلمت إليه الأشياء المذكورة إلا بصفته السابقة وطلبت عقابه
بالمادة ٨/٣١٧ من قانون العقوبات ومحكمة حلوان الجزئية قضت غيابيا
عملا بمادة الاتهام بحبس المتهم شهرا واحدا مع الشغل والنفاذ فعارض وقضى
في معارضته بتأييد الحكم الغيابي المعارض فيه . فاستأنف المتهم هذا الحكم
ومحكمة مصر الابتدائية قضت حضوريا بتأييد الحكم المستأنف . فطعن
الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

الحكمة

... حيث إن مبنى الطعن ، هو الخطأ في تطبيق القانون والقصور في التفسير
ذلك بأن الطاعن دفع الاتهام المسند إليه بأن الواقعة إن صحت تكون جريمة
تبيد . وأن القصد الجنائي متحقق لديه فاجبرا الحكم بالرد على الشق الأول
واعتبر الواقعة سرقة في حين أن عمل الطاعن لم يقتصر على نقل الأسهمت من
مكان إلى آخر بل سبقه عمل قانوني ، هو الوكالة عن صاحبه في استلام الأسهمت
من المتجر بموجب فاتورة البيع . مما يحقق به الاستلام المانع من الاختلاس
في جريمة السرقة ، ومن ثم فإن الحكم ، وقد دانه على هذا الاعتبار دون التحدث
عن القصد الجنائي ، يكون معيبا بما يستوجب نقضه . هذا إلى أن الحكم
أففل ما دفع به الطاعن من حسن نيته استنادا إلى أنه لو قصد الاختلاس لما
سلم جزءا من الأسهمت .

وحيث إن واقعة الدعوى . على ما هو ثابت بالحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه
بالحكم المطعون فيه — أن الطاعن — بوصفه قائد سيارة نقل رقم ١٠٣١ دقهلية
استلم من شحاته محمد عماره في ١٨ من يناير سنة ١٩٥٤ مائة شيكارة أسمنت بمقتضى
البوليصة رقم ٥١ لتوصيلها إلى المقاول كامل العجوز فلم يسلم منها إلا ٤٥ شيكارة
وقد اعترف الطاعن باستلام الأسهمت كله وادعى حينما أنه أوصله كاملا وحينما
آخر أن حادثا وقع له في الطريق فتمزقت الأجوالة فرفض المرسل إليه استلامها
فأعادها إلى صاحب السيارة وقد كذبه هذا الأخير في ذلك — واستخلص
الحكم من ذلك كله — ومن عدم التبليغ عن حادث التصادم المدعى بمحصوله —
وقبول الطاعن أخيرا وفاء ثمن ما لم يحصل تسليمه من الأسهمت — استخلص
الحكم أن الطاعن سرق الأسهمت لما كان ذلك — وكان النص القانوني صريحا
في اعتبار الاختلاس الذي يقع من المستخدمين بنقل الأشياء في العربات أو
المراكب أو على دواب الحمل أو أى الشبان آخر مكلف بنقل أشياء أو أحد
أتباعهم إذا سلمت إليهم الأشياء المذكورة بصفتهم السابقة — سرقة يعاقب
عليها بالمادة ٣١٧ الفقرة الثامنة من قانون العقوبات فإن الحكم إذا انتهى إلى

اعتبار الواقعة سرقة لا يكون قد أخطأ في شيء وليس من شأن تسليم الفاتورة التي حصل بمقتضاها تسليم الأسمعة أن يغير من طبيعة الفعل الذي وقع من الطاعن ما دام أن الفاتورة كانت قد سلمت إلى الطاعن شخصيا بصفته متعهدا للنقل ولأجل النقل — ولا يشترط لصحة الحكم أن يتحدث في صراحة وعن استقلال عن القصد الجنائي لدى الطاعن ما دامت الواقعة الجنائية التي أثبتها الحكم تفيد بذاتها توافرية السرقة — وكان الحكم المطعون فيه قد أورد أدلة واعتبارات سائغة ، من شأنها أن تؤدي إلى النتيجة التي رتبها عليها — لما كان ذلك فإن ما يشير به الطاعن في طعنه لا يكون له محل وهو لا يخرج في حقيقته عن كونه جدلا في واقعة الدعوى وتقدير أدلة الثبوت فيها مما لا يصح الخوض فيه أمام محكمة النقض

وحيث إنه لكل ما تقدم يكون الطعن برمته على غير أساس ويتمين رفضه موضحا .

(٧٢)

القضية رقم ٩٦ سنة ٢٧ القضائية :

أسباب الإباحة وموانع العقاب . دفاع شرعي . ضرب . اعتداء كل من المتهمين على الآخر بقصد الضرب في ذاته . انتهاء حالة الدفاع الشرعي .

متى كان كل من المتهمين معتديا لأنه حين أوقع فعل الضرب كان قاصدا الضرب في ذاته لا ليرد ضربا موجها إلى فريقه فإن حالة الدفاع الشرعي تكون متفية ويعاقب كل منهم على فعلته بلا تفريق بين من بدأ منهم بالعداوة ومن لم يبدأ .

الوقائع

- ١ — محمد عبد المجيد غيضان (الطاعن)
- ٢ — محمد عبد المجيد غيضان و ٣ — محبوب عبد المجيد غيضان بأنهم ضربوا

سعد يوسف أبو زيد عمدا بعصا على رأسه فأحدثوا به الإصابات الموصوفة بتقرير
الصفة التشريحية ولم يقصدوا من ذلك قتله ولكن الضرب أفضى إلى موته،
وطلبت من غرفة الاتهام إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمحاكمتهم بالمادة ١/٢٣٦
من قانون العقوبات - فقررت الغرفة بذلك ومحكمة جنايات الفيوم قضت
حضوريا عملا بالمادة ٢٤٢ فقرة أولى من قانون العقوبات بالنسبة إلى المتهم
الأول (الطاعن) أولا - بمعاقبته بالحبس مع الشغل لمدة سنة وذلك على اعتبار
أنه ضرب المجنى عليه عمدا على رأسه فأحدث به جرحا - وثانيا - ببراءة كل
من محمد عبد الحميد غيضان ومحجوب عبد الحميد غيضان مما هو منسوب إليهما -
فعلن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ

المحكمة

... حيث إن الطاعن ينسب على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون
وتأويله على الواقعة كما صار إثباتها في الحكم - ذلك بأنه كان في حالة دفاع شرعي
عن نفسه وأخيه محمد عبد الحميد - إذ ثبت من التحقيقات أن المجنى عليه هو الذي
بدأ بالعدوان فضرب أخا الطاعن وسقط أمامه على الأرض فعاجله الطاعن بضربة
واحدة حتى لا يتأذى في الاعتداء وقد ثبت وجود إصابات في كل من الطاعن
وأخيه وبالرغم من ذلك دانت المحكمة ولم ترد على دفاعه ردا صحيحا .

وحيث إن الحكم المطعون فيه ين واقع الدعوى بما تتوافر معه عناصر جريمة
الضرب التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي
إلى ما رتبته عليها - ثم عرض لما أثاره الطاعن في طعنه من أنه كان في حالة
دفاع شرعي عن أخيه فقال "وحيث إن المحكمة لا ترى في تعدى هذا المتهم
(الطاعن) على المجنى عليه على الصورة التي تبينتها في التحقيق أنه كان في حالة
دفاع شرعي عن أخيه والأمر لم يكن الا مشادة أعقبها اعتداء على المتهم الثاني
(محمد عبد الحميد) ردا على إثارته لمحدثه بالعبارة المسند إليه قولها وتطورت
هذه المشادة إلى عراك أطرافه من الفريقين وظاهر أن الضرب كان من الفريقين
بقصد الإيذاء لا بقصد دفع عدوان ومن ثم تطرح المحكمة هذا الدفاع

الذى جاء على لسان محامى المتهم بالجلسة “ . وما أورده الحكم من ذلك يتضمن ردا صحيحا على الدفاع المشار إليه فى الطعن . ولما كانت المحكمة قد استبانت أنه على أثر النزاع الذى دار بين أنى الطاعن والمجنى عليه انتوى كل فريق من الفريقين الاعتداء على أفراد الفريق الآخر ونفذ كل فريق مقصده فضرب المجنى عليه محمد عبد الحميد كما ضرب الطاعن المجنى عليه . فان ذلك يكون معه كل منهما معتديا لأنه حين أوقع فعل الضرب كان قاصدا الضرب فى ذاته لا ليرد ضربا موجها إلى فريقه مما يكون معه كل منهما معاقبا على فعلته بلا تفريق بين من بدأ منهما بالعدوان ومن لم يبدأ . وما قاله الحكم لنفى حالة الدفاع الشرعى عن أنى الطاعن صالح فى نفي حالة الدفاع الشرعى عن نفسه لوحدة الظروف التى وقع فيها الحادث ، لما كان ذلك وكانت حالة الدفاع الشرعى مسألة موضوعية بحجة لمحكمة الموضوع تقديرها بحسب ما يقوم لديها من الظروف والأدلة إثباتا ونفيا . ولا رقابة لمحكمة النقض عليها فى ذلك ما دامت الأدلة والاعتبارات التى أوردتها توصل عقلا إلى النتيجة التى انتهت إليها . لما كان ذلك فان ما يثيره الطاعن فى طعنه لا يمدو أن يكون جدلا فى واقع وتقدير أدلة الثبوت فيها مما لا يصح الخوض فيه أمام محكمة النقض .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ١٨ من مارس سنة ١٩٥٧

برئاسة السيد مصطفى فاضل وكيل المحكمة ، وبحضور السادة : محمود ابراهيم اسماعيل ،
ومحمود محمد مجاهد ، وفهيم يسى جندى ، والسيد أحمد عفيفى المستشارين .

(٧٣)

القضية رقم ٥٤ سنة ٢٧ القضائية :

(أ) ضرب . حكم " تسيب كاف " . تعرض الحكم لاصابات الحق عليه التى لم تكن
محل اتهام ولم ترفع بشأنها دعوى . غير لازم .

(ب) قرار حفظ . حكم " تسيب كاف " . إشارة الحكم إلى قرار النيابة بحفظ الدعوى
بالنسبة لغير المتهم . غير لازم .

١ - متى كان الحكم قد انصب على إصابة بعينها نسب إلى المتهم إحداثها ، وأثبت
التقرير الطبي الشرعى وجودها ، وأطمأنت المحكمة إلى أن المتهم هو محدثها ،
فليس به من حاجة إلى التعرض لغيرها من إصابات لم تكن محل اتهام ، ولم ترفع
بشأنها دعوى ، مما لا يصح معه القول بأن سكوت الحكم عن ذكرها إنما يرجع
إلى أنه لم يفتن إليها .

٢ - قرار النيابة بحفظ الدعوى بالنسبة لغير المتهم لا يعنى المحكمة فى شيء
ولا تلزم الإشارة إليه فى الحكم ، وليس من شأنه أن يؤثر ضرورة فى أقوال شهود
الواقعة التى تجري المحاكمة عنها .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : ضرب مخلوف أحمد حسين فأحدث به
الاصابات الموصوفة بالتقرير الطبي الشرعى والتى تخلف لديه من جراحاتها عاهة
مستديمة يستحيل برؤها هى فقد جزء من العظم المقدمى الأيسر لن يملأ بنسيج

عظمى مما يعتبر نقطة ضعف تعرضه للإصابات الخفيفة وضربات الشمس والتهاب السحايا ونحراجات المخ ونوبات الصرع والجنون ، والتي ما كان يتعرض لها لو كان المخ محميا بالعظام ، والتي تقلل من قدرته على العمل بنحو ٨٪. وطلبت من غرفة الاتهام إحالته إلى محكمة الجنايات لمحاكمته بالمادة ١/٢٤٠ من قانون العقوبات ، فقررت بذلك وادعى بحق مدنى مخلوف أحمد حسن وطلب الحكم له قبل المتهم بمبلغ مائة جنيه على سبيل التعويض مع المصاريف وإتباع المحاماة . ومحكمة جنايات المنيا قضت بحضوريا عملا بمادة الاتهام بمعاينة المتهم بدير حفظ الله منصور بالسجن لمدة ثلاث سنوات والزامه بأن يدفع للمدعى بالحق المدنى مائة جنيه والمصروفات المدنية وخمسة جنيهات مقابل إتباع المحاماة . فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

الحكمة

وحيث إن الطاعن بنى طعنه على أن الحكم المطعون فيه أخطأ فى القانون ، وشابه القصور ، وأخل بحقه فى الدفاع ، ذلك بأن الحكم أهمل ما جاء بمحضر الصلح الذى أسند فيه المبنى عليه التهمة إلى غير الطاعن لمجرد وروده متأخرا ، مع ما فى هذا التأخير من معنى يؤكده صدق هذه الأقوال لصدورها بعد تفكير وروية ، فضلا عن أن تردد المبنى عليه يشير الشك الذى يجب أن يفسر لصالح المتهم ، كما أن المبنى عليه فى سبيل حصر التهمة فى الطاعن ، قرر أنه لم يضرب إلا بفأس ضربة واحدة ، فى حين أن الثابت من التقرير الطبي أن به ثلاث إصابات غير التى أحدثت العاهة ، لكن الحكم لم ينتبه إلى ذلك ، وإلا لكان حريا به أن يبحث عن باقى من اشتراكوا فى الاعتداء مما قد يستفيد به الطاعن ، وأخيرا فإن الحكم قصر فى الرد على ما تضمنته محضر الصلح ، وأغفل مدلول قرار النيابة الصادر بحفظ الدعوى بالنسبة لباقى المتهمين ، مما يشكك فى أقوال المتشاجرين جميعا ، واستدل بأقوال العمدة وغيره فى محضرى البوليس والنيابة ، مع ما بينها من تعارض .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر القانونية للجريمة التى دان الطاعن بها ، وأورد على ثبوتها فى حقه أدلة من شأنها أن تؤدى إلى ما رتبته عليها — لما كان ذلك ، وكان الحكم قد إطمأن إلى

أقوال المجنى عليه التي أبداهما في التحقيق وأصر عليها بالجلسة ، والتي نسب فيها
الاعتداء إلى الطاعن ، وأخذ بما شهد به العمدة في التحقيقات من أنه سأل
المجنى عليه عقب الحادث عن ضاربه ، فأخبره بأنه الطاعن ، مما تأيد بالتقرير
الطبي الذي أثبت وجود إصابة برأس المجنى عليه تحدث من الضرب بالفأس ،
وقد تخلفت عنها عاهة مستديمة ، ثم قال عن الصلح : ولا تعول المحكمة على قول
العمدة بالجلسة وشاهد النفي من أنه أثناء إجراء الصلح بين الفريقين المتخاصمين
قرر المجنى عليه أن ضاربه رمزي لأن هذا القول إن صح أن المجنى عليه قاله ،
فقد جاء متأخرا بعد أن بوشر التحقيق بنحو شهر — لما كان ذلك ، وكان للمحكمة
أن تأخذ برواية للشاهد في أي مرحلة من مراحل التحقيق أو المحاكمة دون
أخرى ، متى اطمأنت إليها ، بغير أن تلتزم ببيان أسباب ذلك ، وكانت المحكمة
لم تطعن إلى ما أبداه العمدة بالجلسة عن الاتجاه الجديد للاتهام ، فاطرحته هو
وما شهد به شاهد النفي ، ولم تعول عليه ، لما ذكرته من أسباب سائغة ثم
أخذت في حدود حقيقتها بأقوال هذا العمدة في التحقيقات ، وقد وردت بها
مؤيدة لدعوى المجنى عليه على الطاعن — لما كان ما تقدم ، وكان الحكم قد رد
بما فيه الكفاية على ما تضمنته محضر الصلح ، وكان حديث الحكم قد انصب على
إصابة بعينها نسب إلى الطاعن إحداثها ، وأثبت التقرير الطبي الشرعي
وجودها ، واطمأنت المحكمة إلى أن الطاعن هو محدثها فلم يكن بها من
حاجة إلى التعرض لغيرها من إصابات لم تكن محل اتهام ، ولم ترفع
بشأنها دعوى ، مما لا يصبح معه القول بأن سكوت الحكم عن ذكرها إنما
يرجع إلى أنه لم يفتن إليها ، ولما كان قرار النيابة بحفظ الدعوى بالنسبة لغير
الطاعن لا يعني المحكمة في شيء ولا تلزم الإشارة إليه في الحكم ، وليس من شأنه
أن يؤثر ضرورة في أقوال شهود الواقعة التي تجري المحاكمة عنها ، وكان الطاعن لم
يبين في أسباب طعنه وجه التعارض في الاستدلال الذي أشار إليه — لما كان
كل ذلك ، وكان الطعن في حقيقته لا يبدو أن يكون جدلا موضوعيا ، وعودا
إلى مناقشة الأدلة التي اقتنعت بها المحكمة ، فلا تقبل إثارتها أمام محكمة النقض ،
ومن ثم فإنه يكون مل غير أساس ويتمين رفضه موضوعا .

جلسة ١٨ من مارس سنة ١٩٥٧

برئاسة السيد حسن دارد المستشار ، وبحضور السادة : محمود ابراهيم اسماعيل ، ومحمود محمد مجاهد ، ومحمد محمد حسنين ، وأحمد زكي كامل المستشارين .

(٧٤)

القضية رقم ١٠١ سنة ٢٧ القضائية :

(أ) تفتيش . دخول رجال مكتب مكافحة أدمياء الطيب الى منزل المتهم بالحيلة . تقدم المتهم طائفا مختارا وتوقيعه الكشف الطبي على أحدهم . الدفع ببطان الاجراءات . غير جائز .

(ب) تفتيش . اباحة صاحب المنزل الدخول فيه لكل طارق بلا تمييز . خروج هذا المنزل من الحظر الذي نصت عليه المادة ٤٥٠ أ . ج .

١ — متى ثبت أن رجال مكتب مكافحة أدمياء الطيب قد دخلوا إلى منزل المتهم بالحيلة ، ولكنه هو الذي تقدم طائفا مختارا ، وأوقع الكشف الطبي على أحدهم ، فلا يسوغ له بعد ذلك أن يطعن ببطان الاجراءات ارتكازا على دخولهم المنزل في غير الأحوال التي نص عليها القانون .

٢ — متى كان صاحب المنزل لم يرع هو نفسه حرمة ، فأباح الدخول فيه لكل طارق بلا تمييز ، وجعل منه بفعله هذا محلا مفتوحا للعامة ، فثقل هذا المنزل يخرج من الحظر الذي نصت عليه المادة ٤٥٠ من قانون الاجراءات الجنائية ، فاذا دخله أحد كان دخوله مبررا ، وكان تبعا لذلك ، أن يضبط الجرائم التي يشاهدها فيه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : أولا - زاول مهنة طب وجراحة الأسنان دون أن يكون مقيدا بسجل الأطباء وبوزارة الصحة العمومية . وثانيا - زاول مهنة طب وجراحة الأسنان دون أن يكون مقيدا بجدول نقابة أطباء الأسنان أو نقابة الأطباء الشرعيين ، وطلبت عقابه بالمواد ١ و ٢ و ٨ و ١٠ و ١٥ و ١٦ من القانون رقم ٥٣٧ لسنة ١٩٥٤ . وأمام محكمة المطارين الجزئية دفع المتهم ببطلان القبض والتفتيش ، وبعد أن انتهت سماعها قضت حضوريا برفض هذا الدفع وبحبس المتهم سنة مع الشغل والغلق وكفالة عشرين جنيها ومصادرة الأشياء المتعلقة بالمهنة ونشر الحكم في جريدة الأهرام على نفقته عن التهمتين . فاستأنف المحكوم عليه هذا الحكم طالبا إلغاءه وبراءته مما أسند إليه ، كما استأنفته النيابة طالبة التشديد ، ومحكمة الاسكندرية الابتدائية نظرت الاستئنافين المذكورين وقضت حضوريا بقبولهما شكلا وفي الموضوع برفضهما وتأييد الحكم المستأنف فيما قضى به من عقوبات الحبس والإغلاق والمصادرة وتعديله بالنسبة للنشر بجعله بجريديتى الأهرام والمساء على نفقة المتهم فطعن المحكوم عليه في الحكم الأخير بطريق النقض... الخ .

المحكمة

...وحيث إن مبنى الطعن هو الخطأ في القانون والقصور في البيان وفي بيان ذلك يقول الطاعن إنه دفع ببطلان القبض والتفتيش الذى أجرى على مسكنه بدون إذن من الجهة المختصة والذي لم يسمح هو بإجرائه . وإذا كان المرشد الأول حسن يوسف قد تمكن من الدخول إلى المسكن ، فقد استطاع ذلك عن طريق الغش والخديعة ، ولكن حكم محكمة الدرجة الأولى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه انتهى إلى رفض الدفع استنادا إلى أن تفتيشا بالمعنى الذى يحدده القانون لم يحصل وقد ردد الطاعن دفعه أمام محكمة الدرجة الثانية ، وزاد في الأسانيد التى استدل بها من قبل أن من قاموا به ، وهم رجال مكتب مكافحة ادهياء الطب لم يكن لهم صفة مأمورى الضبط القضائى ، وأن هذه الصفة خلعت عليهم عقب واقعة الدهوى ، وعلى الرغم من ذلك فإن الحكم المطعون فيه اكتفى

برد محكمة أول درجة الذي لم يؤسس الدفع أمامها على هذا السند ، وبالتالي يبقى دفعه الذي أبداه محكمة الدرجة الثانية بغير رد .

وحيث إن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد عرض للدفع ببطلان القبض والتفتيش ورد عليه في قوله : "وحيث إن المتهم دفع ببطلان القبض والتفتيش لعدم وجود إذن من النيابة وحيث إنه يكفي رداً على هذا الدفع أن تفتيشاً وقبضاً بالمعنى الذي قصده القانون لم يحدث في هذه الحالة بل كل ما حدث هو دخول حسن يوسف والحكيمة إلى العيادة في شكل مريض للعلاج ثم دخول مفتش الصحة إلى العيادة عينها إثباتاً للحالة التي تمت إليه ، وكان دخول الأولين برضاء المتهم ، ولم يعترض على دخول مفتش الصحة ، فلم يكن فيما فعله أحدهم تفتيش ولا قبض وثانياً على أنه بفرض حصول قبض وتفتيش جديلاً ، فإن الحالة كانت حالة التلبس بجريمة . وما قرره الحكم من ذلك صحيح في القانون ، ويصلح رداً سليماً على الدفع ، إذ متى ثبت أن رجال مكتب مكافحة أدهياء الطب قد دخلوا إلى منزل الطاعن بالحيلة ، وإن كان هو الذي تقدم طائفاً مختاراً وأوقع الكشف الطبي على أحدهم فلا يسوغ له بعد ذلك أن يطعن ببطلان الإجراءات ارتكاً على دخولهم المنزل في غير الأحوال التي نص عليها القانون في الوقت ذاته إذا كان صاحب المنزل لم يبرح هو نفسه حرمة — فأباح الدخول فيه لكل طارق بلا تمييز وجعل منه بفعله هذا محلاً مفتوحاً للعامة فمثل هذا المنزل يخرج عن الحظر الذي نصت عليه المادة ٥٤ من قانون الإجراءات الجنائية من حيث عدم جواز دخوله إلا بأذن من السلطة المختصة فإذا دخله أحد كان دخوله مبرراً وكان له تبعاً لذلك أن يضبط الجرائم التي يشاهدها فيه لما كان ذلك وكانت إشارة الحكم إلى أن الجريمة متلبس بها تحمل في طبيعتها الرد على ما يثيره الطاعن من أن رجال مكتب مكافحة أدهياء الطب لم تكن لهم صفة مأموري الضبط القضائي إذ على فرض صحة ذلك فإن عملاً بالمسادين ٢٥ ، ٣٧ من قانون الإجراءات الجنائية لهم بغض النظر عن هذه الصفة الحق في التبليغ والضبط باعتبارهم من أفراد الناس ، ومن ثم فإن الطعن يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعاً .

جلسة ١٨ من مارس سنة ١٩٥٧

برئاسة السيد المستشار حسن دارود ، وبحضور السادة : محمود ابراهيم اسماعيل ، ومحمود
محمد مجاهد ، ومحمد محمد حسنين ، وأحمد زكى كامل المستشارين .

(٧٥)

القضية رقم ١٠٢ سنة ٢٧ القضائية :

هتك عرض . كون المتهم والمجنى عليه عاملين في محل كواء واحد . انطباق الظرف المشدد
النصوص عليه في المادتين ١/٢٦٧ و ٢/٢٦٩ عقوبات .

متى كان المتهم في جريمة هتك العرض والمجنى عليه كلاهما عاملين في محل كواء
واحد ، فهما مشمولان بسلطة رب عمل واحد ، ومن ثم فإنه ينطبق على المتهم
الظرف المشدد المنصوص عليه في الفقرة الأولى من المادة ٢٦٧ والفقرة الثانية
من المادة ٢٦٩ من قانون العقوبات .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه هتك عرض سمير عجمان وأيضا الذي لم يبلغ
تيماني عشرة سنة كاملة ، بأن طرحه أرضا أثناء تواجده معه بالمحل الذي
يعملان به وهبت بقضيبه في دبره ، وذلك حالة كونه عاملا لدى مخدوم المجنى عليه
وطلبت من غرفة الاتهام إحالته إلى محكمة الجنايات لمحاكمته بالمادتين ٢/٢٦٧
و ١/٢٦٩ من قانون العقوبات ، فقررت بذلك ومحكمة جنايات القاهرة
قضت بحضوريا عملا بمبادئ الاتهام والمادة ١٧ من قانون العقوبات بمعاينة
المتهم بالحبس مع الشغل لمدة سنة واحدة . فطمع المحكوم عليه في هذا الحكم
بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... وحيث إن مبنى الطعن هو أن مسودة الحكم جاءت مذيلة بتوقيع أحد عضوى محكمة الجنايات ، وليس عليها توقيع من رئيس المحكمة طبقا لنصر المادة ٣٤٦ من قانون المرافعات ، ولم تستجب المحكمة إلى ما طلبه الطاعن من سماع الشاهدين شوقى جرجس وعزيز رزق الله . ورد الحكم على دعوى التلقيق ردا معيبا ، كما رد على طلب المعاينة ، بما لا ينفي لزومه ، ولم يناقش ما قالته والددة المحجنى عليه من رؤيتها السائل المنوى بملابس ابنها ، وثبوت عكس ذلك من نتيجة التحليل ، كما أن الطاعن عامل لدى الكواء الذى يشتغل لديه المحجنى عليه ، فلا سلطة له عليه بتردي تطبيق المادة ٢٦٧/١ من قانون العقوبات ، ويكون الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن ، قد بنى على إخلال بحقه فى الدفاع فضلا عما شابه من بطلان يستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر القانونية لحرمة هتك العرض التى دان الطاعن بها ، وساق على ثبوتها فى حقه أدلة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته عليها — لما كان ذلك ، وكانت محكمة الموضوع ليست ملزمة بتتبع الدفاع فى كل ما يثيره من أوجه موضوعية ، فتد عليه ، مادام هذا الرد مستفادا من الحكم بالإدانة بالأدلة التى أوردتها ، ولما كان الدفاع عن الطاعن طلب إلى المحكمة فى جلسة المرافعة تأجيل الدعوى لسماع الشاهد الثالث ، ولما سمعت المحكمة الدعوى ، لم يعاود طلبه هذا ، مما يعتبر منه تنازلا عنه ، وكان الحكم مع ذلك قد رد على هذا الطلب باستحالة تنفيذه لعدم الاستدلال على الشاهد المذكور ، الذى أمرت المحكمة بتلاوة أقواله كما رد على طلب المعاينة بعدم جدواه لتغير ظروف المكان الذى وقع فيه الحادث وبانتفاء لزومه اكتفاء بالمعاينة التى أجراها البوليس ، فلا محل لما يثيره الطاعن ولا وجه لما ينغاه فى طعنه فى هذا الخصوص ، أما بطلان الحكم لعدم توقيع مسودته ، فلا وجه له ، مادام موقعا على نسخته الأصلية من رئيس المحكمة كما تقضى بذلك المادة ٣١٢ من قانون الإجراءات الجنائية — لما كان ذلك ،

وكان الطاعن والمجنى عليه كلاهما عاملين في محل كواء واحد ، فهما مشمولان
بسلطة رب عمل واحد ، ومن ثم فإنه ينطبق على الطاعن الظرف المشدد
المنصوص عليه في الفقرة الأولى من المادة ٢٦٧ والفقرة الثانية من المادة ٢٦٩
من قانون العقوبات. هذا فضلا عن أن المجنى عليه دون سن الرضا في القانون ،
إذ هو في الثالثة عشرة من عمره ، والعقوبة الموقعة على الطاعن ، وهي الحبس
مع الشغل لمدة سنة ، تدخل في نطاق العقوبة المقررة في الفقرة الأولى من
المادة ١/٢٦٩ من قانون العقوبات ، فلا وجه لما يثيره الطاعن في هذا
الخصوص ولا مصلحة له في إثارتها — لما كان كل ما تقدم ، فإن الطعن
يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

(٧٦)

القضية رقم ١١٦ سنة ٢٧ القضائية :

ارتباط . متى يجب تطبيق الفقرة الأولى من المادة ٣٢ ع ؟

متى كان الحكم قد قضى بعقوبتين مختلفتين عن جرمين إحداث الجرح
ومزاولة مهنة الطب بدون ترخيص مع وجوب تطبيق المادة ٣٢ فقرة أولى
من قانون العقوبات والحكم بالعقوبة الأشد ، لأن الفعل الواحد كون الجرمين ،
فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

الترجيح

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه أولا : أحدث عمدا بسيد خلف مسعود
الجرح المبين بالتقرير الطبي والتي تخلف لديه من جرائه حادة مستديمة يستحيل
برؤها هي بتر ساعده الأيمن مما يقلل من كفاءته على العمل بنحو ٧٠٪ . وثانيا :
زاول مهنة الطب على وجه يخالف القانون ، بأن باشر علاج سيد خلف مسعود
دون أن يكون اسمه مسجلا في سجل الأطباء بوزارة الصحة العمومية وبجدول رقابة

الأطباء البشريين . وطلبت من غرفة الاتهام إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته بالمواد ١/٢٤٠ من قانون العقوبات و ١ و ٢ و ١٠ من القانون رقم ٤١٥ لسنة ١٩٥٤ ، فقررت بذلك ، وادعى بحق مدنى خلف مسعود عبد الله والد المجنى عليه بصفته وليا طبيعيا عليه وطلب الحكم له قبل المتهم بمبلغ مائتين وخمسين جنيها على سبيل التعويض مع المصاريف وأتعاب المحاماة . ومحكمة جنايات أسيوط قضت حضوريا بمعاقبته المتهم بالحبس مع الشغل سنة واحدة عن التهمة الأولى وتغريمه خمسمائة قرش وإغلاق المكان الذى أعده لمزاولة مهنة الطب فيه عن التهمة الثانية وبإلزامه بأن يدفع للمدعى المدنى بصفته مائة جنية والمصاريف المدنية المناسبة وخمسمائة قرش مقابل أتعاب المحاماة . فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

وحيث إن مبنى الطعن هو الخطأ فى الإسناد ، والقصور فى البيان ، ذلك بأن المحكمة ذكرت فى معرض تحصيل الواقعة على خلاف الثابت فى الأوراق — أن الطاعن هو الذى تولى علاج المجنى عليه وأسست على هذه الواقعة قضاءها بالإدانة ، فى حين أن شهود الحادث قرروا أن رجلا إعرابيا غير الطاعن هو الذى باشر علاجه ، وبذلك يكون الحكم قد بنى على غير الثابت فى الأوراق . هذا فضلا عن قصوره فى الرد على شهود النفى .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين الواقعة فقال "وإنه فى مدى اثني عشر يوما سابقة على يوم ٩ مارس سنة ١٩٥٥ كان الطفل سيد خلف مسعود يركب حمارا يسير به فى الطريق العام ، وبخافة جفل الحمار وأخذ يعدو بسرعة سقط على أثرها الغلام إلى الأرض فأصيب نتيجة لذلك بإصابة وكسر ذراعه اليمنى ، فرأى أبوه لذلك أن يرسله إلى المستشفى لعلاجه ، إلا أن المدعو ظريف خلة تادرس (أى الطاعن) قابله فى الطريق ، وأثناء عن هزمه ، وأخذ على عاتقه معالجة يد الطفل ، وأعطى على نفسه الضمان الكافى لوالده أن فى قدرته العلاج ، فقبل والد الطفل منه ذلك ، وأعطاه خمسين قرشا ورطلين من المسلى ، وأخذ ظريف

في معالجة يد الطفل بدهنها وربطها وبإعطائه بعض الحقن إلا أن حالة الطفل ساءت واضطر أبوه لنقله إلى المستشفى في ٩ مارس سنة ١٩٥٥ ، وبالكشف عليه وجد مصابا بكسر مضاعف مع تهتك بالأنسجة والعضلات و بروز في العظام نتيجة مصادمة جسم صلب راض ، وقد مضى على إصابته نحو خمسة عشر يوما وكانت حالته سيئة ، وقد استدعى الأمر بتر الذراع اليمنى للطفل لغاية منتصف العضد الأيمن ، وقد أبلغت النيابة بالحادث فتولت تحقيقه .

ثم أورد الحكم الأدلة على ثبوت التهمة في حق الطامن وهي شهادة المجنى عليه ووالده ووالدته ، كما استخلصتها المحكمة من أقوالهم في التحقيقات وبالجلسة — لما كان ذلك ، وكان يبين من الأوراق أن ما استخلصه الحكم وأسس قضاءه عليه له أصل ثابت في الأوراق ، ومن شأنه أن يؤدي عقلا إلى ما رتبته عليه ، وكانت المحكمة غير ملزمة بالرد على أقوال شهود النفي ، متى كان ذلك مستفادا من أخذها بأدلة الثبوت — لما كان ما تقدم ، وكان الحكم المطعون فيه قد أخطأ في تطبيق القانون ، إذ قضى بعقوبتين مختلفتين عن جريمتي إحداث الجرح ومزاولة مهنة الطب بدون ترخيص مع وجوب تطبيق المادة ٣٢ فقرة أولى من قانون العقوبات ، والحكم بالعقوبة الأشد ، لأن الفعل الواحد كون الجريمتين ، مما يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه نقضا جزئيا فيما قضى به من غرامة ، وتصحيحه بالغائها ، وذلك عملا بنص المادة ٤٢٥ فقرة ثانية من قانون الإجراءات الجنائية ورفضه موضوعا فيما عدا ذلك .

جلسة ١٩ من مارس سنة ١٩٥٧

برئاسة السيد مصطفى فاضل وكيل المحكمة ، وبحضور السادة : حسن داود ، ومحمود ابراهيم
إسماعيل ، وفهم يمينى جندى ، واجمى زكى كامل المستشارين .

(٧٧)

القضية رقم ١٠٦ سنة ٢٧ القضائية :

وصف التهمة . قتل . دفاع . إسناد المحكمة فعل إطلاق العيار النارى إلى مجهول من بين
المتهمين بدلا من معلوم . تنبيه الدفاع إلى ذلك . غير لازم .

إسناد المحكمة فعل إطلاق العيار النارى الذى أصاب المجنى عليه إلى مجهول
من بين المتهمين بالشروع فى قتله بدلا من معلوم ، لا يعتبر إضافة لواقعة جديدة
أو تغييرا فى الوصف مستوجبا لتنبيه الدفاع .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة : ١ — عسقلانى قاسم خليل . و ٢ — محمود على محمد
(الطاعن الأول) . و ٣ — فتحى ربيع قاسم (الطاعن الثانى) . و ٤ — محمد
زكى خليل (الطاعن الثالث) بأنهم شرعوا فى قتل حسن عبد الحميد حسن
عمدا ومع سبق الاصرار والترصد بأن أعدوا لذلك أسلحة نارية ، كمن له المتهمان
الأول والثانى فى طريق عودته بينما تبعه الثالث والرابع فلما ظفروا به أطلق عليه
المتهم الأول عيارا ناريا قاصدا قتله فأحدث به الإصابة الميمنة بالتقرير الطبي
وخاب أثر الجريمة لسبب لا دخل لارادتهم فيه هو إسمافه بالعلاج وقد اقترنت
هذه الجناية بجنايات أخرى هى أنه عندما منع أهل منزل محمد حسين المتهمين
من دخوله للاجهاز على حسين عبد الحميد حسن أطلق المتهم الرابع عيارا ناريا
على نفوسه محمد ابراهيم قاصدا قتلها فأحدث بها الإصابات الميمنة بتقرير الصفة

التشريحية والتي أدت إلى وفاتها كما أطلق المتهم الثالث عيارا ناريا على محمد حسين عبد الله والمتهم الثاني عيارا ناريا على حميده محمد حسين بقصد قتلها فأحدث بها الإصابات المميتة بالتقرير الطبي وخاب أثر الجريمة لسبب لا دخل لإرادتهما فيه هو اسعاف المجنى عليهما بالعلاج — الأمر المنطبق على المواد ٤٥ و ٤٦ و ٢٣٤/١ من قانون العقوبات. وطلبت النيابة من غرفة الاتهام إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمعاقبتهم بالمواد ٤٥ و ٤٦ و ٢٣٠ و ٢٣١ و ٢٣٢ و ٢٣٤/١ - ٢ من قانون العقوبات فأمرت بذلك . ولدى نظر الدعوى أمام محكمة جنايات المنيا ادعى بحق مدنى - ١ - حسن عبد الحميد وطلب الحكم له قبل جميع المتهمين متضامين بمبلغ ٢٠٠ جنيه على سبيل التعويض مع المصاريف والأتعاب - ٢ - حميدة محمد حسين وطلبت الحكم لها قبل المتهم الثاني بمبلغ مائة جنيه على سبيل التعويض مع المصاريف والأتعاب - ٣ - محمد حسين عبد الله وطلب الحكم له قبل المتهم الثالث بمبلغ مائة جنيه تعويضا مع المصاريف والأتعاب - ٤ - محمد ابراهيم وطلب الحكم له قبل المتهم الرابع مائتي جنيه تعويضا مع المصاريف والأتعاب كما طلبت النيابة تعديل وصف التهمة بأنهم قتلوا عمدا نفوسه محمد ابراهيم مع سبق الإصرار وذلك بأن انتحروا قتل حسن عبد الحميد حسن عمدا وأعدوا لذلك أسلحة نارية وترصدوه في طريق مروره بقصد قتله وصمموا على تنفيذ ذلك ، وفي سبيل تنفيذ غرضهم أطلق رابعهم محمد زكى خليل عليها بقصد قتلها عيارا ناريا فأحدث بها الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياتها وقد تقدمت هذه الجناية جنائية أخرى وهى أنهم فى الزمن والمكان سالفى الذكر شرعوا فى قتل حسن عبد الحميد حسن عمدا مع سبق الإصرار والترصد بأن أعدوا لذلك أسلحة نارية وكن له المتهمان الأول والثانى فى طريق عودته بينما تبعهم الثالث والرابع وما أن ظفروا به حتى أطلق عليه المتهم الأول عيارا ناريا بقصد قتله فأحدثت به الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي وخاب أثر الجريمة لسبب لا دخل لإرادة القاتلين فيه وهو اسعافه بالعلاج وقد اقترنت هذه الجناية بجناية أخرى وهى أنهم فى الزمن والمكان سالفى الذكر شرعوا فى قتل حميده محمد حسين عمدا مع سبق الإصرار والترصد وذلك بأن أطلق عليها المتهم الثانى محمود

على عهد عيارا ناريا بقصد قتلها فأحدث بها الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي وخاب أثر الجريمة لسبب لا دخل لإرادته فيه وهو تدارك المجنى عليها بالعلاج وقد اقترنت بهذه الجناية جنائية أخرى وهي أنهم في الزمن والمكان سالف الذكر شرعوا عمدا في قتل محمد حسين عبد الله مع سبق الإصرار والترصد وذلك بأن أطلق المتهم الثالث فتحي ربيع قاسم عيارا ناريا عليه بقصد قتله فأحدث به الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي الشرعي وخاب أثر الجريمة لسبب لا دخل لإرادته فيه وهو إسعاف المجنى عليه بالعلاج الأمر المنطبق على المواد ٤٥ و ٤٦ و ٢٣٠ و ٢٣١ و ٢٣٢ و ٢/٢٣٢ من قانون العقوبات — وبعد أن أنهت المحكمة المذكورة سماع الدعوى قضت حضوريا — أولا — بمعاقبة كل من المتهمين محمود علي محمد وفتحي ربيع قاسم ومحمد زكي خليل بالأشغال الشاقة لمدة عشر سنوات وإلزامهم متضامين بأن يدفعوا للدعي بالحق المدني حسن عبد الحميد حسن مبلغ مائة جنيه على سبيل التعويض والمصاريف المناسبة ومبلغ خمسة جنيهاً مقابل أتعاب المحاماة وإلزام المتهم الثاني محمود علي محمد بأن يدفع للدعية بالحق المدني حميدة محمد حسين مبلغ مائة جنيه على سبيل التعويض والمصاريف ومبلغ خمسة جنيهاً مقابل أتعاب المحاماة وبالزام المتهم الثالث فتحي ربيع قاسم بأن يدفع للدعي بالحق المدني محمد حسين عبد الله مبلغ مائة جنيه على سبيل التعويض والمصاريف ومبلغ خمسة جنيهاً مقابل أتعاب المحاماة وبالزام المتهم الرابع محمد زكي خليل بأن يدفع للدعي بالحق المدني محمد إبراهيم مبلغ مائة جنيه والمصاريف ومبلغ خمسة جنيهاً مقابل أتعاب المحاماة وذلك تطبيقاً لمواد الاتهام مع المادة ١٧ عقوبات وثانياً ببراءة المتهم الأول عسقلاني قاسم خليل ممسأ أسند إليه ورفض الدعوى المدنية بالنسبة له تطبيقاً للمادتين ١/٣٠٤ و ١/٣٨١ من قانون الإجراءات الجنائية . فطعن المحكوم عليهم الثلاثة في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

الحكمة

... وحيث إن مبنى الطعن هو الإخلال بحق الدفاع والقصور والتخاذل في التسبيب وفي بيان ذلك يقول الطاعنون إن المحكمة فرت وصف التهمة بالنسبة لواقعة الشروع في قتل حسن عبد الحميد دون أن تلفت الدفاع إلى هذا التفسير

ذلك بأن الوقائع التي كانت مطروحة عليها محددة بأن عسقلاني قاسم خليل الذي حكم ببراءته هو الذي أطلق عليه النار ولكن المحكمة وقد قضت ببراءة عسقلاني الذي أسندت إليه واقعة إطلاق العيار — أدانت الطاعنين عن تهمة الشروع في القتل على أساس أن أحدهم هو الذي أطلق العيار ، وهي واقعة جديدة لم ترد في أمر الاحالة ، وكان الأمر يقتضي أن يكون الدفاع على يدنة من أمر هذا التعديل حتى تتاح له الفرصة لمناقشة الوقائع المكونة للتهمة حسب الوضع الجديد وقد افترض الحكم ثبوت هذه الواقعة في حق الطاعن دون أن يبين الدليل الذي أسند إليه في ثبوتها هذا وقد أورد الحكم واقعة الدعوى على صورتين متعارضتين — إذ بينما يقرر أن حسن عبد الحميد عقب إصابته حاول الفرار والاعتصام بمنزل محمد حسين عبد الله فأطلقوا عليه النار بقصد إتمام جريمتهم قبل استقارته بداخل المنزل إلا أنهم قد أخطأوا المرمى فأصابوا أصيرتهم باقي المجنى عليهم مما مفاده أن إصابة هؤلاء الآخرين لم تكن مقصودة لذاتها بينما يقرر ذلك يعود ليدكر أن الطاعنين قصدوا قتل المجنى عليه عمدا ومع سبق الإصرار والترصد وأن قصد كل منهم كان يتجه مباشرة إلى فريسته وقد أفصح الحكم عن ذلك في معرض حديثه عن نية القتل وهذه الصورة الأخيرة وهي تغاير الصورة الأولى وتعارض معها لا يتصور معها قانونا توافق طرفي سبق الإصرار والترصد لانتفاء الخصومة بين الطاعنين والمجنى عليهم وحيث إن النيابة العامة قد رفعت الدعوى على (عسقلاني قاسم خليل) وقد حكم ببراءته ، والطاعنين بأنهم بدائرة مديرية المنيا شرعوا في قتل حسن عبد الحميد حسن عمدا ومع سبق الإصرار والترصد بأن أعدوا لذلك أسلحة نارية وكن له المتهمان الأول عسقلاني قاسم خليل والثاني محمود علي محمد (الطاعن الأول) في طريق عودته بينما تبعه الثالث والرابع والطاعنان الثاني والثالث فلما أن ظفروا به أطلق عليه المتهم الأول عيارا ناريا قاصدا قتله فأحدث به الإصابة الميينة بالتقرير الطب وخاب أثر الجريمة لسبب لا دخل لإرادتهم فيه هو إسمافه بالعلاج وقد اقترنت هذه الجناية بجنايات أخرى هي أنه عندما منع أهل منزل محمد حسين المتهمين من دخوله للاجهاز على حسن عبد الحميد أطلق المتهم الرابع الطاعن الثالث عيارا ناريا على نفوسه محمد إبراهيم

م (١٨) ٠ ج

فأصدا قتلها فأحدث بها الإصابات الميينة بتقرير الصفة التشريحية والتي أدت إلى وفاتها كما أطلق المتهم الثالث (الطاعن الثاني) عيارا ناريا على محمد حسين عبد الله والمتهم الثاني (الطاعن الأول) عيارا ناريا على حميدة محمد حسين بقصد قتلها فأحدث بها الإصابات الميينة بالتقرير الطبي الشرعى وخاب أثرا الجريمة لسبب لا دخل لإرادتهما فيه هو إسعاف المجنى عليهم بالعلاج الأمر المعاقب عليه بالمواد ٤٥ و ٤٦ و ٢٣٠ و ٢٣١ و ٢٣٢ و ٢٣٤/٢١ عقوبات وقد بين الحكم واقعة الدعوى في قوله " إن المتهمين الطاعنين الثاني والثالث والرابع وهم مسعود على محمد وفتحى محمد ربيع ومحمد زكى خليل قد اتوا قتل المجنى عليه حسن عبد الحميد حسن لانهمهم إياه بقتل قريبهم عبد الفتاح فايز — فمقدروا عزمهم على ذلك وأعدوا عدتهم لتحقيق غرضهم وتخبروا من الطريق الذى يسلكها المجنى عليه المذكور عند عودته من الحلاء لبلدته — مكانا لتنفيذ الجريمة ، حتى إذا صر به قبيل الغروب فى يوم الحادث أطلق عليه أحدهم عيارا ناريا أصاب فخذه الأيسر بالإصابات الميينة بالتقرير الطبي وفر منهم هاربا وما أن اقترب من منزل محمد حسين عبد الله القريب من محل الحادث وآتسوا من سيدة دغته فى الاعتصام به أطلقوا عليه نيران بنادقهم بقصد إتمام جريمتهم قبل استقراره بداخله إلا أن التوفيق أخطأهم فى ذلك وأصاب الأعية بقية المجنى عليهم إذ أصيب محمد حسين عبد الله من العيار الذى أطلقه المتهم محمد على محمد فحدث بكل منهما الإصابات الميينة بالتقرير الطبي الشرعى ، وأصيب حميدة محمد إبراهيم العيار الذى أطلقه المتهم محمد زكى خليل فحدث لها الإصابات الميينة بتقرير الصفة التشريحية " وأورد الحكم على ثبوت هذه الوقائع فى حق الطاعنين أدلة سائفة من أقوال المجنى عليهم حسن عبد الحميد ومحمد حسين عبد الله وحميدة محمد حسين والشاهدين نصيف محمد شبيب ومحمد على أبو العطا فى التحقيقات وبالجلسة ومن التقارير الطبية الشرعية ومن معاينة مكان الحادث من شأنها أن تؤدى إلى النتيجة التى خلص إليها ، ثم عرض لنية القتل فى قوله " وحيث إن نية القتل ثابتة توافرها لدى المتهمين بالنسبة لجميع الجرائم المسندة إليهم من التجائم إلى استعمال أسلحة

نارية فتاكة تحدث الموت بطبيعتها ومن إطلاقهم إياها صوب المجنى عليهم من مسافات قريبة في موضع يعتبر مقتلا من جسم كل منهم حسبما يتفصح من مطابقة تقرير الصفة التشريحية وبقية التقارير الطبية مما يدل على أن نية المتهمين قد اتجهت الى إحداث القتل اتجاها لا شبهة فيه " كما تحدث عن ظرفي سبق الأصرار والترصد وقال : "وحيث إنه بالنسبة لسبق الأصرار — فإنه متوافر من قيام العداء الشديد بين المتهمين والمجنى عليه حسن عبد الحميد حسن وإتهامهم إياه بقتل قريبهم عبد الفتاح فايز في حادث سابق وما شهد به شيخ الخفراء عبد النبي أبو الليل في التحقيق من سبق وقوع حوادث بين أفراد أسرهم وأفراد أسرة المجنى عليه المذكور قتل فيه منهم عبد الفتاح فايز وأبراهيم علي وعبد وطه إبراهيم — الأمر الذي دفع المتهمين في هذا الحادث الى التصميم على قتل المجنى عليه انتقاما لمن قتل من أقاربهم قذروا أسرهم وأعدوا سلاحهم وعقدوا العزم فيما بينهم للنار منه حتى إذا نجا من الطلق الأول وأمرع الى الفرار منهم لاحقوه بطلقاتهم بقصد الاجهاز عليه وليس أدل على ذلك من أن نيتهم قد اتجهت الى قتله بعزم وتصميم سابقين وحيث إن ظرف الترصد متوفر من أقوال المجنى عليه حسن عبد الحميد حسن التي يؤخذ منها رؤية المتهمين الثالث والرابع فتحى ربيع قاسم ومحمد زكي خليل يترقبان عودته من الخلاء في يوم الحادث ويتبعانه بسلاحهما في طريقه الى البلد ورؤيتهم المتهم الثاني محمود علي زكي واقفا بندقيته الى جانب سور الحديقة الواقعة في طريقه المعتاد الى منزله وكذلك من أقوال الشاهدين نصيف محمد وشعيب ومحمد يحيى أبو العطا المؤيدة لما كان ذلك — وكانت المحكمة قد دانت الطاعنين بالشروع في قتل حسن عبد الحميد حسن مع سبق الأصرار والترصد ، وهي الواقعة التي رفعت بها الدعوى وكان إسناد فعل إطلاق العيار الناري الذي أصاب المجنى عليه المذكور الى مجهول من بينهم بدلا من معلوم هو المتهم المحكوم ببراءته لا يعد إضافة لواقعة جديدة أو تغييرا في الوصف مستوجبا لتنبية الدفاع لأن كلا من الطاعنين يعد مسئولا عن جناية الشروع في القتل يستوى في ذلك أن يكون إطلاق العيار الناري قد وقع من متهم معلوم أو من متهم مجهول من بينهم ما دام

أن الحكم قد أثبت وجود الطاعنين على مسرح الجريمة كما أثبت توافر طرفي سبق الاصرار والترصد في حقهم مما يجعل كلا منهم فاعلا أصليا فيها — لما كان ذلك — وكان الحكم قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر معه العناصر القانونية بجريمة الشروع في قتل المجنى عليه حسن عبد الحميد حسن مع سبق الاصرار والترصد وأورد على ذلك أدلة سائغة — من شأنها أن تؤدي الى ما رتبته عليها وكانت هذه الجريمة وحدها تكفي لتوقيع العقوبة المقررة بها على الطاعنين وهي الأشغال الشاقة لمدة عشر سنوات — فلا جدوى للطاعنين وهم يسلمون بتوافر نية القتل وثبوتها وتحقيق ظرف سبق الاصرار والترصد بالنسبة لهذه الواقعة — من النعى على الحكم بدعوى القصور في بيان نية القتل بالنسبة لغيره من المجنى عليهم أو التخاذل في تصويرها هذا الى أن الواضح من سياق الحكم أنه حين يتحدث عن تهمد الطاعنين بالنسبة لمن هذا حسن عبد الحميد إنما كان يتحدث عن القصد الاحتمالي — لما كان كل ما تقدم فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ١٩ من مارس سنة ١٩٥٧

برئاسة السيد حسن داود المستشار، وبحضور السادة : محمد ابراهيم اسماعيل ، ومحمد حساين ،
وفهم يسى جندى ، واحد زكى كامل المستشارين .

(٧٨)

القضية رقم ١١٧ سنة ٢٧ القضائية :

تفتيش . حكم . تسبب كاف . اعتراف المتهم بضبط المسرقات في مسكنه . اغفال الحكم الرد على
الدفع بطلان التفتيش . لا عيب .

متى كان الحكم قد أثبت على المتهم أنه اعترف بضبط الملابس المسروقة في
مسكنه ، ولم ينازع المتهم في صحة هذا الاعتراف ، فإن إغفال الحكم الرد على
الدفع بطلان التفتيش لا يؤثر في سلامته .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة : ١ — عبد العزيز محمد ابراهيم و ٢ — فهم قلته ملبكه
(الطاعن) بأنهما أولا — المتهم الأول : سرق الملابس والمصوغات المينة وصفا
وقيمة بالمحضر والملوكة لثريا محمد منصور من مسكنها بواسطة الكسر من الخارج
حالة كونه عائدا إذ سبق الحكم عليه بثمانى عقوبات مقيدة للحرية في سرقات وشروع
فيها ، الأخيرة منها بحبس سنة مع الشغل لسرقة في ١٤ من أبريل سنة ١٩٥٣
وثانيا — المتهم الثانى . أخفى الملابس المينة وصفا وقيمة بالمحضر والملوكة
لثريا محمد منصور والمتحصلة من جريمة السرقة سالفة الذكر بأن اشتراها من
المتهم الأول مع علمه بمصدرها ، وطلبت من غرفة الاتهام إحالتهما إلى محكمة
الجنايات لحاكمتهما ، الأول بالمواد ١/٣١٧ و ٣٥٢/٤٩ و ٥١ و ٥٢ من قانون
العقوبات . والثانى بالمواد ١/٣١٧ و ١/٤٤ من ذات القانون ، فقررت

بذلك . ومحكمة جنايات القاهرة قضت حضوريا بمعاينة المتهم الأول عبد العزيز محمد ابراهيم بالأشغال الشاقة لمدة سنتين عملا بالمواد ٣٠٢/٤٩ و ٥١ و ٣١٧/١٠١ من قانون العقوبات : وثانيا — بمعاينة المتهم الثانى فهم قلته ملىكه بالحبس مع الشغل لمدة سنة تطبيقا للسادتين ٣١٧/٢٠١ و ١/٤٤ من قانون العقوبات . فطعن المحكوم عليه الثانى وحده فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... وحيث إن مبنى الطعن هو القصور فى التسبيب والخطأ فى الإسناد ، ذلك أنه دفع ببطلان التفتيش الذى أجراه ضابط البوليس فى منزله دون إذن من النيابة ، ولكن الحكم — مع أخذه بنتيجة هذا التفتيش — أغفل الرد على الدفع مع أهميته ، ثم إن الحكم استند فى قضائه إلى ما يخالف الثابت بالأوراق فالتهمة التى دين بها الطاعن هى إخفاء أشياء مسروقة من ثريا محمد منصور مع علمه بذلك ، والأشياء التى سرقت من المحبى عليها محددة فى البلاغ المقدم منها عند حصول الحادث ، وليس من بينها شئ مما تعرفت عليه عند عرض الأشياء المضبوطة عليها ، فلا محل لإدانة الطاعن استنادا على الوصف الذى أقيمت به الدعوى ، ولا يغير من هذا القول بأن ما حكم عليه بشأنه كان متحصلا من سرقة لآخرين لأن ما ضبط لدى الطاعن وكان متحصلا من سرقة قد رفعت عليه الدعوى الجنائية فى خصوصها وسيعاقب عليها إذا ثبت أنه أخفاها مع علمه بأنها مسروقة .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى ، تحدث عن الأدلة فذكر شهادة الشهود ، وأشار إلى اعتراف الطاعن فى قوله : "وحيث أنه عن المتهم الثانى (الطاعن) فإن ضبط المسروقات لديه واعتراف المتهم الأول بأن المتهم الثانى اشترى منه المسروقات ، واعتراف المتهم الثانى صراحة بأن جميع ما ضبط لديه بمنزله من كميات وفيرة إنما أحضرها إليه المتهم الأول وحده ، واختلاف أنواعها وأصنافها وعددها وكمياتها مما لا يمكن معه الأخذ بما يذهب إليه المتهم الثانى فى دفاعه من أن المتهم الأول كان يستأجر غرفة عنده بمسكنه إذ أن هذا

الدفاع مردود بوجود لمسروقات موزعة في جميع غرف المسكن ، كما أن تعدد الأصناف واختلاف الأنواع وقلة الأثمان التي كان يدفعها المتهم الثاني للمتهم الأول إلى حد قال عنه الصاع ماهر مقار بالجلسة من أن البدلة كانت تباع له بخمسين قرشا ، مما لا يمكن معه القول بأن المتهم الثاني لم يكن عالما وقت شراء الأشياء التي تعرفت عليها المجنى عليها مع اختلاف أنواعها بأنها مسروقة ” كما قال في موضع آخر ” كما أن المتهم الثاني فهم قلته مليكة (الطاعن) اعترف بأن بعض المضبوطات مثر عليها بمنزله والبعض الآخر بمحانوته وأن المتهم الأول عبد العزيز محمد إبراهيم هو الذي أحضرها له ” ثم تحدث الحكم عن استعراق المجنى عليها فقال ” ولما اطلعت المجنى عليها على ما نشر في الصحف اتجهت إلى البوليس وتعرفت ثريا محمد منصور من بين الأشياء العديدة التي تفوق الحصر على بعض الملابس وعلى حقيبة من الجلد مكتوب عليها اسمها وكانت قد ذكرت للحقوقي أوصاف الملابس المسروقة منها قبل عرضها عليها ” — لما كان ذلك ، وكان الحكم قد أثبت على الطاعن أنه اعترف بضبط الملابس المسروقة في مسكنه ولم ينازع الطاعن في صحة هذا الاعتراف ، فإن إغفال الحكم الرد على الدفع ببطلان التفتيش لا يؤثر في سلامته — إذ أنه غاية ما يطلب من التفتيش هو اثبات أن الطاعن كان يخفي هذه الملابس ومادام هو معترفا بوجودها في مسكنه فلا يجدي أن يكون التفتيش قد وقع باطلا لتحقيق دليل الوجود باعترافه — لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد رد على ما يشير الطاعن في الوجه الثاني من الطعن ردا سائغا وخلص إلى أن ما استعرفت عليه المجنى عليها من المسروقات هو ملك لها ، فإن ما يشير الطاعن في هذا الخصوص هو من قبيل الجدل الموضوعي الذي لا تصح إثارته أمام محكمة النقض ، ويكون الطعن برمته على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ٢٥ من مارس سنة ١٩٥٧

برئاسة السيد مصطفى فاضل وكيل المحكمة ، وبحضور السادة : حسن داود ، ومحمود ابراهيم
اسماعيل ، ومصطفى كامل ، وفهم يسى جندى المستشارين .

(٧٩)

القضية رقم ١٥٢٢ سنة ٢٦ القضائية :

قتل عمد . نية القتل . الخطأ في شخصية المجنى عليه . حكم "تسبيب عيب" . عدم
استظهار توافر نية القتل بالنسبة للشخص المقصود في الحكم . قعود .

إنه وإن كان صحيحا أنه يكفي للعقاب على القتل العمد أن يكون الجاني قد
قصده بالفعل الذى قارفه ازهاق روح انسان ولو كان القتل الذى انتواه قد
أصاب غير المقصود — سواء أكان ذلك ناشئا عن الخطأ في شخص من وقع عليه
الفعل أو عن الخطأ في توجيه الفعل — إلا أنه يجب بالبداهة أن تتحقق نية
القتل بادئ ذي بدء بالنسبة إلى الشخص المقصود إصابته أولا وبالذات . فإن
سكت الحكم عن استظهار هذه النية كان معيبا .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : قتل عمدا مسعوده أبو خرس بأن أطلق
حيارا نارا من بندقية كان يحملها على — على محمد مراد قاصدا من ذلك قتله
ولكنه أخطأ وأصاب المجنى عليها فأحدث بها الإصابات المبيحة بتقرير الصفة
التشريحية والتي أودت بحياتها . وطلبت من غرفة الاتهام إحالته إلى محكمة
الجنايات لمعاقبته بالمادة ١/٢٣٤ من قانون العقوبات فقررت بذلك . وقد ادعى
عبد القادر بكر قنديل بحق مدنى قدره قرش صاغ واحد على سبيل التعويض
المؤقت قبل المتهم . ومحكمة جنايات أسيوط قضت بحضوريا عملا بمادة
الاتهام بمعاقبة كامل مصطفى سيد عبد العال بالأشغال الشاقة لمدة خمس عشرة

سنة وبإلزامه بأن يدفع للدعى بالحق المدنى قرشا صافا على سبيل التعويض المؤقت والمصاريف المدنية وخمسمائة قرش أتعابا للعامة . فطعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

الحكمة

... وحيث إن مما يتعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه جاء قاصر البيان فى استظهار نية القتل بالنسبة للمجنى عليه الذى كان مقصودا قتله واقتصر حديث الحكم فى خصوصها على بيان تلك النية بالنسبة للمجنى عليها — التى لم تكن مقصودة بالقتل وكان الأمر يقتضى بالضرورة أن تتحدث عن توافرها تجاه على محمد مراد الذى كان الفعل موجها إليه أولا وبالذات .

وحيث إن الدعوى العمومية رفعت على الطاعن " بأنه أطلق عيارا ناريا عمدا من بندقيته قاصدا قتل على محمد مراد فأصاب المجنى عليها مسعوده أبو ضر من الإصابات الميينة بتقرير الصفة التشريحية والتى أودت بحياتها " وخلص الحكم بعد تحقيق الدعوى إلى القول " وحيث أنه بناء على ما تقدم يكون قد ثبت لدى المحكمة من أقوال شهود الإثبات عبد القادر بكر قنديل ، وعلى محمد مراد ، وعبد الحميد محمد سيد ، وعبد الفتاح عبد العال منصور التى تأيدت بتقرير الصفة التشريحية وبما يشهد به محمود عكاشة نائب العمدة ومصطفى أبوسته شيخ خفراء البلدة أن المتهم كامل مصطفى سيد عبد العال (الطاعن) قد أطلق عيارا ناريا عمدا من بندقيته قاصدا قتل على محمد مراد فأصاب المجنى عليها مسعوده أبو ضر من الإصابات الميينة بتقرير الصفة التشريحية والتى أودت بحياتها الأمر المنطبق على المادة ١/٢٣٤ من قانون العقوبات — ولما تحدث عن نية القتل قال " وحيث أن نية القتل متوافرة لدى المتهم من استعماله آلة قاتلة بطبيعتها وإطلاقها النار منها فى مستوى منخفض وإصابة المجنى عليها فى مقتل .

وحيث إنه فنى عن البيان أن الخطأ فى شخص المجنى عليه وإصابة غيره لا يؤثر على قصد الجناى للفاعل ومسئوليته عنه " وهذا الذى ذكره الحكم

المطعون فيه في التدليل على نية القتل معيب — لأنه وإن كان صحيحا أنه يكفي للعقاب على القتل العمد أن يكون الجاني قد قصد بالفعل الذي قارفه إزهاق روح إنسان ولو كان القتل الذي انتواه قد أصاب غير المقصود — سواء أكان ذلك ناشئا عن الخطأ في شخص من وقع عليه الفعل أو عن الخطأ في توجيه الفعل — إلا أنه يجب بالبداية أن تتحقق نية القتل بادی ذي بدء بالنسبة إلى الشخص المقصود إصابته أولا بالذات — فإن سكت الحكم عن ذلك — كما هو الحال في الدعوى — واقتصر حديثه فيها بالنسبة للجنى عليها التي لم تنجبه نية الطاعن إليها في الواقع من الأمور — فإن الحكم يكون معيبا بما يستوجب نقضه وإعادة القضية إلى محكمة الجنايات التي أصدرته للحكم فيها مجددا من دائرة أخرى دون حاجة لبحث باقي وجوه الطعن الأخرى .

جلسة ٢٥ من مارس سنة ١٩٥٧

برئاسة السيد حسن داود المستشار ، وبحضور السادة : محمود إبراهيم اسماعيل ، ومصطفى كامل ، ومحمود محمد مجاهد ، وفهميم حسن جنتي المستشارين .

(٨٠)

القضية رقم ١٣٥ سنة ٢٧ القضائية :

حكم "تسبيب كاف" . الرد على كل دليل من أدلة الاتهام في حالة القضاء بالبراءة .
غير لازم .

ليست المحكمة ملزمة في حالة القضاء بالبراءة بالرد على كل دليل من أدلة الاتهام ،
لأن في إغفال التحدث عنها ما يفيد ضمنا أنها اطرحتها .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة كلا من ١ - إبراهيم رشدي ، ٢ - عبد السميع أحمد مجاهد ٣ - عبد العزيز أحمد إبراهيم ٤ - عبد العظيم أحمد مجاهد ٥ - مصطفى محمد مجاهد ٦ - محمد محمد مجاهد - بأنهم : المتهمون الخمسة الأول - ضربوا عمدا عبد الحميد موسى ناس بالآلات صلبة راضة فأحدثوا به الإصابات المبينة في تقرير الصفة التشريحية ولم يقصدوا من ذلك قتله ولكن الضرب أفضى إلى موته وطلبت من غرفة الاتهام إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمعاقبتهم بالمادة ١/٢٣٦ من قانون العقوبات فقررت بذلك . وفي أثناء نظر هذه الدعوى أمام محكمة جنايات الزقازيق توفي المتهم الخامس وقد ادعت نفيسه هيئان عبد ربه (زوجة القتيل) بحق مدني قدره مائة جنيه على سبيل التعويض المؤقت قبل المتهمين الأربعة الأول متضامين . والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بالمادتين ١/٣٠٤ و ١/٣٨١ من قانون الإجراءات الجنائية بالنسبة لجميع المتهمين - أولا بالقضاء الدعوى

العمومية بالنسبة لمصطفى محمد مجاهد بوفاته — وثانيا . براءة ابراهيم رشدي وعبد السميع أحمد مجاهد وعبد العزيز محمد ابراهيم وعبد العظيم أحمد مجاهد مما أسند إليهم وبرفض الدعوى المدنية قبلهم وألزم المدعية بالحق المدني بمصروفاتها

فطمن الوكيل عن الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ

الحكمة

... وحيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه أخطأ في الاستدلال وشابه القصور إذ استند في قضائه براءة المطعون عليهم إلى أن أقوال شهود الإثبات جاءت متناقضة لا تطمئن المحكمة إلى الأخذ بها كدليل على وقوع الاعتداء من أى من المتهمين الأربعة وذلك دون أن تتحدث عن شهادة الشاهد العربي محمد موسى وقد تكون أقواله كافية لإقناع المحكمة بصحة التهمة المسندة إلى المتهمين .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى وذكر الاعتبارات التي أسس عليها قضاءه بالبراءة فقال "وحيث إن اختلاف الشهود في تقرير شهادتهم وتباين أقوالهم في مراحل التحقيق وتناقضهم معا في نسبة الاعتداء على المجنى عليه إلى المتهمين يضاف إلى ذلك علاقة القربى التي تجمعهم جميعا بعبد الحميد موسى ناص وأن كثيرا منهم جاءت أقوالهم متناثرة بعد أن سار التحقيق شوطا طويلا وقطع مرحلة كبيرة . ثم أن حسين حمدي شيخ البلدة وهو يمت بصلة القربى للمجنى عليه يبلغ بالحادث ولا يذكر شيئا عن المعتدين ومع ثبوت أن المشاجرة جمعت كثيرين من أفراد العائلة بحيث لا يستطيع أن يعرف المعتدى والمعتدى عليه لاختلاط الحابل بالنابل في مثل ذلك الوقت مما لا تطمئن المحكمة معه إلى الأخذ بأقوال الشهود كدليل على وقوع الاعتداء من أى من المتهمين الأربعة الأولين ولذا تكون التهمة المسندة إليهم غير متوفرة الثبوت مما يتعين معه عملا بالمادتين ٣٠٤ ، ١/٣٨١ من قانون الإجراءات الجنائية الحكم بالبراءة وبالتالي رفض الدعوى المدنية الموجهة إليهم" لما كان ذلك وكان من المقرر أن لمحكمة الموضوع

تقدير الأدلة واستخلاص ما ترى أنها مؤدية إليه من براءة أو إدانة من غير معقب عليها في ذلك ما دام هذا الاستخلاص سائغا وكان ما تقوله الطاعنة من أن المحكمة أفغلت الرد على بعض أدلة الاتهام لا يعيب الحكم لأن المحكمة ليست ملزمة في حالة القضاء بالبراءة بالرد على كل دليل من أدلة الاتهام ولأنه في إغفال التحدث عنها ما يفيد ضمنا أنها اطرحتها — لما كان ما تقدم فإن الطعن يكون على غير أساس متعينا وفضه موضوعا .

جلسة ٢٥ من مارس سنة ١٩٥٧

برئاسة السيد حسن دارد المستشار، وبحضور السادة : محمود ابراهيم اسماعيل ، ومصطفى كامل
وفهم يمينى جندى ، والسيد أحمد مفيى المستشارين .

(٨١)

القضية رقم ١٣٦ سنة ٢٧ القضائية :

ضرب . القصد الجنائى . خطأ المتهم بإصابة شخص آخر غير من تعمد إصابته . توفردكن
العمد .

متى كان الثابت أن المتهم تعمد إصابة شخص بضربه بالعصا فأصابته العصا
حين آخر وأفقدتها الإبصار ، فإن ركن العمد يكون متوفرا فى هذه الصورة ذلك
أن الخطأ فى شخص المجنى عليه لا يغير من قصد المتهم ولا من ماهية الفعل
الجنائى الذى ارتكبه تحقيقا لهذا القصد .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : ضرب عبد الوهاب جاد لهلوبة بعصا على
حينه اليمنى فأحدث بها الاصابة الميينة بالتقرير الطبي الشرعى والتي تخلف لديه
من جرائها عاهة مستديمة هى فقد عموم ما كانت تتمتع به من أبصار وتقدم
بنحو ٣٠٪ . وطلبت من غرفة الاتهام إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته طبقا
لنص المادة ١/٢٤٠ من قانون العقوبات فصدر قرارها بذلك ومحكمة جنايات
دمهور قضت بحضور يا عملا بمادة الاتهام بمعاينة رجب عبد الفتاح أبو يوسف
بالسجن لمدة ثلاث سنوات . فطعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض... الخ .

المحكمة

... وحيث إن مبنى الطعن هو القصور والخطأ فى القانون ذلك بأن الحكم
المطعون فيه لم يشر إلى ما أبداه الدفاع بالجلسة من طلب اعتبار الواقعة إصابة

خطأ وتطبيق المادة ٢٤٤ من قانون العقوبات عليها لانتفاء العمد مؤيدا في ذلك بالتقرير الطبي وبما شهد به الشهود من أن الطاعن كان يعتذر للمجنى عليه عقب إصابته ومع أهمية هذا الدفاع ورغم ما أبداه المتهم في تحقيق النيابة وأصر عليه في الجلسة من أنه كان يلوح بالعصا فتطاير جزء منها وأصاب عين المجنى عليه فإن الحكم لم يرد على شيء من ذلك وهو إلى هذا ومع انتفاء العمد فإنه لم يستبعد هذا الركن عندما طبق القانون على واقعة الدعوى مما يعيبه ويوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به عناصر الجريمة التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة من شأنها أن تؤدي إلى مارتبه عليها لما كان ذلك وكان الحكم قد تحدث عن ركن العمد بقوله ” وحيث إن المتهم اعترف بالتحقيق أنه أراد أن يضرب أحد التلاميذ الذين يهملون على أخيه الممارب من المدرسة عند ما أراد هو إدخاله فأخطأت العصا وأصاب عين المجنى عليه ولا تقيم المحكمة وزنا لما ادعاه المتهم بالجلسة من أنه أراد أن يضرب حيوانا فأصاب المجنى عليه وظاهر أن هذا القول قصد به درء الجناية عنه . وحيث إن ركن العمد متوافر في هذه الدعوى من إقرار المتهم نفسه أنه تعمد إصابة شخص بضربه بالعصا فأصاب عين المجنى عليه وأفقدتها أبصارها “ — ولما كان ما أثبتته المحكمة من توفر العمد هو ما اطمأنت إليه المحكمة مستمدا من أصل ثابت بالأوراق مما لا يصح مجادلتها فيه وكانت المحكمة غير ملزمة بتبني كل دفاع يثيره الطاعن مهما تعددت صوره والرد عليه ما دام الرد يكون مستفادا من الحكم للدلالة التي أوردتها على أن المحكمة مع ذلك لم يفتها أن ترد على ما أبداه الطاعن من دفاع بالجلسة ثم أخذته في حدود حقتها باعتراؤه الوارد في التحقيق — لما كان ما تقدم وكان ما أثبتته المحكمة من توفر العمد على الصورة التي أوضحها فيما سبق بيانه صحيحا في القانون ذلك لأن الخطأ في شخص المجنى عليه لا يغير من قصد المتهم ولا من ماهية الفعل الجنائي الذي ارتكبه تخفيفا لهذا القصد وكان ما يثيره الطاعن في طعنه خاصا بعدم توفر ركن العمد لا يندو في حقيقته أن يكون جدلا موضوعيا مما لا تقبل إثارته أمام محكمة النقض فإن الطاعن يكون على غير أساس متعينا ونقضه موضوعيا .

(٨٢)

القضية رقم ١٤٨ سنة ٢٧ القضائية :

تفتيش . أعضاء النيابة المتدبون للقيام بأعمال النيابة العسكرية . عدم تقديمهم بالقيود الواردة في م ٩١ ج . الأمر العسكري رقم ٩٩ الصادر في ١٤/١٠/٩٥٤

أعفت المادة الأولى من الأمر العسكري رقم ٩٩ الصادر في ١٤ من أكتوبر سنة ١٩٥٤ أعضاء النيابة العمومية الذين يندبهم النائب العام لدى المحاكم العسكرية لمباشرة إجراءات التحقيق في الجرائم التي تدخل في اختصاص تلك المحاكم طبقاً للمادتين ٨ ، ١٦ من القانون رقم ٥٣٣ سنة ٩٥٤ من القيود الواردة في المادة ٩١ من قانون الإجراءات .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : أحرز سلاحاً نارياً "بندقية مششخنة" بغير ترخيص . وطلبت من محكمة دمياط العسكرية العليا محاكمته بالمواد ١ ، ٢/٢٦ ، و ٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ سنة ١٩٥٤ والجدول رقم ٣ الملحق به فأحالها المحكمة المذكورة إلى محكمة جنايات دمياط طبقاً للقانون رقم ٢٧٠ لسنة ١٩٥٦ بشأن إلغاء الأحكام العرفية . وفي أثناء نظر هذه القضية أمام محكمة جنايات دمياط دفع الحاضر مع المتهم ببطلان التفتيش . والمحكمة المذكورة قضت بحضورها عملاً بمواد الاتهام مع تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات بمعاينة محمد سالم الشيطي بالحبس مع الشغل لمدة ستة شهور ومصادرة السلاح المضبوط وقد ذكرت في أسباب حكمها أن هذا الدفع في غير محله فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

... وحيث إن مبنى الطعن هو الخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسييب ذلك أن النيابة العامة أمرت بتفتيش مسكن الطاعن من غير تحقيق مفتوح طبقاً

لنص المادة ٩١ من قانون الإجراءات — ثم أن ضابط المباحث ذكر في محضر التحريات الذي صدر على أساسه الأمر بالتفتيش أن الطاعن من الأشقياء ثم عدل عن هذا القول عند سؤاله أمام النيابة وقرر أن تحرياته كانت خاطئة في هذا الخصوص مما يقتضاه أن تقضى محكمة الموضوع ببطلان أمر التفتيش هذا وقد أغفل الحكم الرد على دفاعه الموضوعي في خصوص دس البندقية في المنزل إذ لم يكن قد تم بناؤه في ذلك الحين مما يبيحه .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة أن الحاضر عن الطاعن وإن دفع ببطلان التفتيش لعدم صدوره في تحقيق مفتوح إلا أنه عاد وتنازل عن هذا الدفع — كما أنه لم يدفع أمام محكمة الموضوع بعدم جدية التحريات فلا يحق له إثارة أى من الدفعين أمام محكمة النقض هذا فضلا عن أن المادة الأولى من الأمر العسكري رقم ٩٩ الصادر في ١٤ من أكتوبر سنة ١٩٥٤ قد أعتت أعضاء النيابة الذين يندبهم النائب العام لدى المحاكم العسكرية لمباشرة إجراءات التحقيق في الجرائم التي تدخل في اختصاص تلك المحاكم طبقا للسادتين ١٦ ، ٨ من القانون رقم ٥٣٣ سنة ١٩٥٤ من القيود الواردة في المادة ٩١ من قانون الإجراءات ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر معه العناصر القانونية بحرمة إحراز السلاح التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي إلى مارتبه عليها وحرص لدفاع الطاعن واطرحه للأسباب التي أوردها — فإن الطعن لا يكون له محل وهو لا يخرج في حقيقة أمره عن كونه محاولة لفتح باب المناقشة في واقعة الدعوى وتقدير أدلة الثبوت فيها مما لا شأن به لمحكمة النقض .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ٢٦ من مارس سنة ١٩٥٧

برئاسة السيد مصطفى فاضل وكيل المحكمة ، وبحضور السادة : حسن داود ، ومحمود ابراهيم
تاسماعيل ، مصطفى كامل ، وفهم يسى جندى المستشارين .

(٨٣)

القضية رقم ٢٩ سنة ٢٧ القضائية :

- (١) حكم . تسبب كاف . خطأ الحكم في ذكر مصدر الدليل . لا صوب .
- (ب) إثبات . إقرار . ملطمة محكمة الموضوع في تقديره .
- (ج) إثبات . اعتراف . اعتباره غير اختياري إذا حصل تحت تأثير التهديد أو الخوف
نتيجة أمر غير مشروع .
- (د) دعوى مدنية . اختصاص . شرط رفعها تبعاً للدعوى الجنائية . طلب المدعية
التعويض عما لحقها من أضرار من جراء مصرع ابنها . استقرار المحكمة على أن الفعل
الجنائي من هذه الناحية منعدم في الأصل . عدم اختصاص المحكمة الجنائية بالفصل
في الدعوى المدنية .
- (هـ) اختصاص . دعوى مدنية . نقض . عدم اختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى
المدنية من تعويض ضرر ليس ناشئاً عن الجريمة . من النظام العام . جواز الدفع به
ولو أمام محكمة النقض .

١ — لا يوجد في القانون ما يلزم المحكمة بتحديد موضع الدليل من أوراق
الدعوى ما دام له أصل ثابت فيها ، وبمجرد الخطأ في ذكر مصدر الدليل في صدر
الحكم لا تأثير له على سلامته خصوصاً إذا كان المتهم لا يدعى أن هذه الأقوال
لم تصدر من الشهود في موطن آخر من الأوراق .

٢ — لم يتعرض القانون الجنائي بنصوص صريحة لتنظيم الإقرار وبيان
مواضع بطلانه — كما هو الحال في القانون المدني — إلا أن الإقرار بتوعيده —
القضائي وغير القضائي بوصفه طريقاً من طرق الإثبات — لا يخرج عن كونه

مجرد قرينة لأن موضوعه ينصب دائماً على مسألة لا يملك المقر التصرف فيها أو الصلح عليها وهو على هذا الاعتبار متروك تقديره دائماً لمحكمة الموضوع .

٣ — الاعتراف الذى يعول عليه يجب أن يكون اختيارياً — ويعتبر الاعتراف غير اختياري وبالتالي غير مقبول إذا حصل تحت تأثير التهديد أو الخوف إنما يجب أن يكون التهديد والخوف وليد أمر غير مشروع فلا يكفى التذرع بالخوف من القبض أو الحبس حتى يتحلل المقر من إقراره إذا كان القبض والحبس قد وقعا صحيحين وفقاً للقانون .

٤ — أباح القانون بصفة استثنائية رفع دعاوى الحقوق المدنية إلى المحكمة الجنائية متى كانت تابعة للدعوى العمومية وكان الحق المدعى به ناشئاً عن ضرر حصل للدعى عن الجريمة المرفوع عنها الدعوى العمومية فإذا لم يكن الضرر ناشئاً عن هذه الجريمة بل كان نتيجة لظرف آخر ولو كان متصلاً بالجريمة سقطت تلك الإباحة وسقط معها اختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى ومن ثم فإن قضاء المحكمة بالزام المتهمين بتعويض المدعية بالحق المدني عن الأضرار المادية والمعنوية التى لحقت بها من جراء مضرع ابنها فى الوقت الذى استقرت فيه على أن الفعل الجنائى من هذه الناحية منعدم فى الأصل — فالتضمين المطالب به يكون إذن عن ضرر غير مباشر ويكون الادعاء به خارجاً عن اختصاص المحكمة الجنائية .

٥ — عدم اختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى المدنية عن تعويض ضرر ليس ناشئاً عن الجريمة هو مما يتعلق بولايتها فهو من النظام العام ويجب على المحكمة أن تحكم به من تلقاء نفسها ويجوز الدفع به فى أية حالة تكون عليها الدعوى ولو أمام محكمة النقض .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهم — أولا : قتلوا سامى حبيب سالم عمدا بأن أمسكوا به وألقوه في ترمه بشلا قاصدين من ذلك قتله غرقا فمات باسفكسيا الفرق وكان ذلك مع سبق الإصرار والترصد . وثانيا — شرعوا في قتل زينب على ابراهيم وساميه حبيب سالم والسيد حميد حسين وعبد الشريفي محبوب عمدا مع سبق الإصرار والترصد بأن يتوا النية على ذلك وقام المتهم الأول باستدراج المجنى عليهم ومحبهم بسيارته إلى إحدى دور السينما بمدينة المنصورة وعند عودتهم أوقف السيارة على حافة ترمه بشلا ونزل منها وكان المتهمان الثانى والثالث متربصين لهم راكبين سيارة أخرى "جيب" مملوكة للمتهم الأول فصدما بها السيارة التي كان يركب فيها المجنى عليهم من الخلف ومن الأمام قاصدين من ذلك إلقاءها في الماء وقتل المجنى عليهم غرقا . كما أطلق المتهم الأول على المجنى عليهم أميرة نارية من مسدسه قاصدا من ذلك قتلهم فأصاب كلا من زينب على ابراهيم والسيد حميد وأحدث بهما الإصابات الموضحة بالتقرير الطبي ولم تتم الجريمة لسبب لا دخل لإرادة المتهمين فيه وهو إسعاف المصابين بالعلاج واشتباك مقدم السيارتين كل منهما بالآخرى مما أدى إلى عدم سقوط المجنى عليهم في الماء . وطلبت من غرفة الاتهام إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمعاقتهم بالمواد ٤٥ و ٤٦ و ٢٣٠ و ٢٣١ من قانون العقوبات فقررت بذلك . وقد ادعت السيدة زينب على ابراهيم عن نفسها وبصفتها وصية عن ابنتها القاصر سامية حبيب سالم وبصفتها أيضا ورثة المرحوم سامى حبيب سالم بحق مدنى قدره ٢٥٠٠٠ جنيه على سبيل التعويض قبل المتهمين متضامنين . ومحكمة جنايات الزقازيق قضت حضوريا بالمواد ٤٥ و ٤٦ و ٢٣٠ و ٢٣١ و ٢٣٢ من قانون العقوبات — أولا — باعتبار التهمة الأولى المسندة للمتهمين شروفا في قتل سامى حبيب سالم عمدا مع سبق الإصرار والترصد ومعاقبة كل من المتهمين نصر حبيب سالم وعلى محمد عبد الله و ابراهيم ابراهيم البار عن هذه التهمة وعن التهمة الثانية المسندة إليهم بالأشغال الشاقة المؤبدة ، وثانيا — بإلزام المتهمين المذكورين متضامنين بأن يؤدوا

للمدعية بالحق المدنى السيدة زينب على ابراهيم عن نفسها وبصفتها المبينة بالدعوى
مبلغ خمسة آلاف جنيه على سبيل التعويض والمصاريف المدنية المناسبة .
فطعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

الحكمة

(عن طعن الطاعن الأول نصر حبيب سالم)

حيث إن مبنى الوجه الأول من الطعن هو الخطأ فى الاستناد والقصور
فى التسيب . ذلك بأن المحكمة أقامت قضاءها بأدانة الطاعن ومن معه على ما حصلته
من وقائع جوهرية لا أصل لها فى الأوراق . بأن أسندت إلى المدعية بالحق
المدنى فى محضر نقطة بشلا المؤرخ فى ١٧ من ديسمبر سنة ١٩٥٤ أنها قالت إنها
كانت متورطة فى ذهابها مع الطاعن إلى دار السينما فى المنصورة — وأنها ذهبت
معه إلى محل الحلوانى على غير هوى منها — وقد كان لهذه العبارات أثرها عند
تقدير عنصر أصيل فى الدعوى هو عنصر الاستدراج المبين فى وصف التهمة كما
أسند إليها الحكم أقوالا عن كيفية جلوس المجنى عليهم داخل السيارة ووقت
إطلاق النار عليهم — وعن كيفية خروج الخادم وانقاذ طفليها — مع أنها لم
تقرر بذلك فى هذا المحضر — كائنسب إليها أيضا أنها قروت أمام النيابة بأنها رأت
الطاعن يقف مع ركاب السيارة الأخرى وأن ذلك يتفق مع ما قورته بمحضر ضبط
الواقعة الذى حرر بنقطة بشلا مع مخالفة ذلك لما جاء بالمحضر المذكور — ولم
يكتف الحكم بذلك بل أسند إلى الشاهد محمد الشربيني على خلاف الحقيقة أنه
ذكر فى محضر نقطة بشلا نفس التفاصيل التى جاءت على لسان المجنى عليها —
بما يفهم منه أنه أيدىها فى اتهامها للطاعن ورؤيته يقف مع ركاب السيارة الأخرى —
كما أسند الحكم إلى ضابط نقطة فيشا أنه واجه الطاعن بما اتهمته به زوجة
والده (المدعية بالحق المدنى) فى محضر تحقيق نقطة بشلا مع أن محضر نقطة
فيشا كان أسبق فى تحريره من محضر ضابط نقطة بشلا — كما أخطأ الحكم
فما أسنده إلى الشاهد الخادم السيد حميد فى النيابة من أنه عرف المتهمين

وقت ارتكاب الحادث في حين أن أقواله صريحة في نفي ذلك — هذا إلى أن الحكم قد نسب إلى الطبيب الشرعى أنه أثبت في تقريره أن فتحات دخول وخروج المقذوفات النارية التي شوهدت بجسم المجنى عليها وخادمتها تشير إلى أنها نتيجة مقذوفات نارية من نفس عيار مسدس الطاعن مع أن الطبيب الشرعى لم يحزم بذلك في تقريره وقد أثار الدفاع في مرافقته في صدد تكذيب الشهود أن الإصابات التي شوهدت بالمجنى عليها وخادمتها حدثت من آلة نارية من ذوات السرعة العالية وأن المسدس لا يمكن اعتباره كذلك بل هو من ذوات السرعة المتوسطة ولكن الحكم أغفل الرد على هذا الدفع مع أهميته .

وحيث إنه يبين من محاضر الجلسات ومفردات القضية التي أمرت المحكمة بضمها تحقيقاً لهذا الوجه من الطعن — أن التبليغ عن الحادث حصل من المجنى عليها بنقطة بشلا أما الطاعن فقد بادر بالتبليغ عنها النقطة فيشاور أورد الحكم في عبارة موجزة مؤدى ما تم من الإجراءات في هذين المحضرين ثم عادت المحكمة وتبينت في وضوح وجلاء أدلة الثبوت التي أسست عليها إدانة الطاعن ومن معه وحصرت هذه الأدلة في رواية السيد حميد حسن ومحمد أحمد الشربيني والسيدة زينب علي إبراهيم المدعية بالحق المدني وإبراهيم الصفتي في التحقيقات ومحضر الجلسة، وفي اعتراف الطاعن الثالث في محضر تحقيق النيابة وما أثبتته التقرير الطبي الشرعى بشأن الإصابات التي وجدت بالمجنى عليها وخادمتها والمقذوف الذي استخرج من كبود السيارة — لما كان ذلك وكانت رواية المجنى عليها في التحقيقات وأمام المحكمة صريحة في أن الطاعن قد استدرجها وولديها إلى مدينة المنصورة بزعم مشاهدة فيلم معروض في إحدى دور السينما فلبت الدعوة متورطة ثم دعاها إلى الذهاب إلى محل الحلواني وأبقاها هناك فترة من الزمن دون سبب . وقد أوضحت الشاهدة في التحقيقات وأمام المحكمة كيفية حصول الحادث ومرور الطاعن في طريق غير مألوف — ووقوفه في الطريق أكثر من مرة بحجة غير صحيحة وحصول المصادمة من سيارة الجيب التي كان يقودها المتهم الثاني ويرافقه فيها المتهم الثالث بمجرد نزوله من السيارة ثم إطلاق النار من الطاعن وقد أورد الحكم مؤدى أقوال الشاهدين السيد حميد حسن ومحمد أحمد الشربيني مردودة إلى أصلها في التحقيقات بالنيابة ومحاضر

جلسات المحاكمة لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد اعتمد في إدانة الطاعن ومن معه إلى ما أورده من أقوال الشهود في التحقيقات وأمام المحكمة — وكان لا يوجد في القانون ما يلزم المحكمة بتحديد موضع الدليل من أوراق الدعوى مادام أنه أصل ثابت فيها — وكان مجرد الخطأ في ذكر مصدر الدليل في صدر الحكم لا تأثير له على سلامته خصوصاً إذا كان الطاعن لا يدعى في طعنه أن هذه الأقوال لم تصدر من الشهود في موطن آخر من الأوراق ولم تكن المحكمة قد أخذت من مجرد مطابقة الأقوال لبعضها في مراحل التحقيق دليلاً على الإدانة بل إنها كانت منتبهة لما قرره الشهود في مراحل التحقيق المختلفة عند بيانها لواقعة الدعوى فذكرت في حكمها بالنسبة لأقوال الخادم السيد حميد حسن أنه بسؤاله أمام النيابة أضاف إلى روايته السابقة أنه سمع المتهم الأول (الطاعن الأول) على أثر نزوله من السيارة "لإزالة ضرورة يقول لقد حضرت العصابة السوداء والأهيرة الذارية كانت تطلق عليه من المتهم الأول (الطاعن الأول) الذي كان يطلق النار من مسدسه فأصيب بعدة إصابات وبإعادة سؤال سائق السيارة المتهم الأول (السائق محمد الشربيني) أكد صحة رواية الخادم كما أكد مشاهدته للمتهم الأول وهو يطلق النار على الخادم وبإعادة سؤال السيدة أكدت أنها تحققت من المتهم الأول وهو يطلق النار عليها من المسدس الذي كان يحمله وقت الحادث وأنه ارتج عليها بعد وقوع الحادث فلم تكن تسمى ما تقول من هوله" ولما كان مفاد ذلك أن المحكمة لم تأخذ من مطابقة أقوال محمد الشربيني وزينب على إبراهيم في تحقيق النيابة لأقوالهما في محضر الضبط الذي حرر بنقطة بثلاً دليلاً على الإدانة ثم ظهر عدم صحة ذلك كما جاء بوجه الطعن بل أنها أخذت بما اقتنعت به من أقوال الشهود في حدود سلطتها التقديرية فإن هذا الوجه من الطعن لا يكون له محل . أما في خصوص ماورد في الطعن بشأن التقرير الطبي الشرعي — فإن التقرير لم ينف تصوير الواقعة على الصورة التي قال بها الشهود بل جاء مؤيداً لها إذ انتهى إلى القول "قد دل فحص الطلقتين المضبوطتين بمكان الحادث أنهما لطبنجة أوتوماتيكية عيار ٩ مللى مما يتفق والمقذوف المستخرج من سقف العرببة كما أثبتت التجربة العملية إلى أنهما أطلقتا حديثاً في تاريخ قد يتفق

وتاريخ إصابات المصابين ومن الجائز حصول الإصابات الموصوفة بكل من زيلب على إبراهيم والسيد حميد من مثل مقذوفاتها — وكان ما أورده الحكم من مؤدى أقوال الشهود واستظهره من التقرير الطبي الشرعى إن إصابات المبنى عليها وخادمها — فيما عدا إصابات الرأس — هى إصابات نارية حدثت نتيجة أميرة نارية معمر كل منها بمقذوف عيار ٩ مللى لطبنجة أتوماتيكية — وهو لنفس عيار الطبنجة التى قدمها الطاعن عند تجديد الرخصة فى تاريخ سابق — وكانت المحكمة قد أخذت وهذا من شأنها — بشهادة الشهود على رؤية الإطلاق من جانب الطاعن من الطبنجة التى كانت معه — الدليل على وقوعه منه على الصورة التى انتهى إليها — فلا يحق للطاعن أن يجادل فيما استخلصه الحكم استخلاصا سائغا فى هذا الصدد لأن التقرير الطبي الشرعى الذى أخذت به المحكمة صالح لإثبات الحقيقة التى انتهت إليها فى حكمها — لما كان ذلك وكان لا يعيب الحكم أن يكون حين فحص مجريات التحقيق الابتدائى قد أخطأ فى القول بأن الطاعن ووجه بالتهمة من بادئ الأمر مادام هذا القول لم يكن له أى اعتبار فى إدانته ومادام الحكم مقاما على أدلة مؤدية إليه — لما كان ذلك فإن ما يشير الطاعن فى هذا الوجه لا يكون له محل .

وحيث إن مبنى باقى وجوه الطعن — فيما عدا الأخير منها — هو القصور فى التسيب والفساد فى الاستدلال ذلك بأن الطاعن دفع الدليل المستمد من الاعتراف المنسوب إلى المتهم الثالث بأنه كان وليد إكراه ماضى وأدبى وقع عليه من رجال الإدارة الذين قاموا بالقبض عليه وحبسه دون وجه حق واعتدوا عليه بالضرب — وقد تمسك الطاعن الثالث بهذا الوجه أيضا — إلا أن الحكم لم يرد على ذلك الدفع ردا سائغا — وأكثر من هذا فإن الحكم فى بيان تحصيل كيفية دخول هذا الاعتراف على التحقيق قد جاء مخالفا للواقع من ناحيتين (الأولى) أنه أثبت أن وكيل النيابة قد أمر بالقبض على الطاعن الثالث فى يوم ١٧/١٢/١٩٥٤ فى حين أن النيابة أمرت بالإفراج عنه بالضمان الشخصى ولكنه حجز بمسء ذلك لحمله على الاعتراف (والثانية) أن الحكم أثبت أن الطاعن الثالث — اعترف بما اعترف به على أثر علمه بالعثور على جثة المجنى عليه (سامى) فى حين أن الثابت أنه

سئل عقب العثور عليها وأنكر كل شئ عنها — هذا وقد أشار الطاعن في دفاعه إلى أن شهود الإثبات وهم المدعية بالحق المدني وخادمها والسائق قرروا في تحقيق النيابة يوم ١٩٥٤/١٢/١٧ أن الظلام كان حالكا وأنهم لم يتبينوا الجناة ثم عادوا وقرروا أمامها في يوم ١٩٥٤/١٢/١٨ والأيام التالية أنهم رأوا الطاعنين ولم يعرض الحكم لهذا التناقض بل قال في سياق بيان الأدلة أن هؤلاء الشهود قرروا بالتحقيقات والجلسة أنهم رأوا الجناة ومن بينهم الطاعن دون أن يبين أى تحقيق منها يتضمن الدليل الذى استند إليه — كما استند الحكم فى الإدانة إلى أن السيارة الجيب التى صدمت السيارة التى كانوا يركبونها مملوكة للطاعن دون أن يرد على دفاع الطاعن من أن هذه السيارة تترك فى الخلاء واستعمالها مباح لكل طالب — وأن وجودها فى مكان الحادث لا يدل بذاته على ارتكاب الطاعن للحادث .

وحيث إنه وإن كان القانون الجنائى — لم يتعرض بنصوص صريحة لتنظيم الإقرار وبيان مواضع بطلانه — كما هو الحال فى القانون المدنى — إلا أن الإقرار بنوعيه — القضائى وغير القضائى بوصفه طريقا من طرق الإثبات — لا يخرج عن كونه مجرد قرينة — لأن موضوعه إنما ينصب دائما على مسألة لا يملك المقرر التصرف فيها أو الصالح عليها وهو على هذا الاعتبار يترك تقديره دائما لمحكمة الموضوع — فلها مع تقدير الظروف والملازمات أن تعتبره دليلا أولا تأخذ به أصلا — والاعتراف الذى يعول عليه يجب أن يكون اختياريا — ويعتبر الاعتراف غير اختيارى وبالتالى غير مقبول إذا حصل تحت تأثير التهديد أو الخوف إنما يجب أن يكون التهديد والخوف وليد امر غير مشروع فلا يكفى التدرع بالخوف من القبض أو الحبس حتى يتحمل المقرر من إقراره — إذا كان القبض والحبس قدوقعا صحيحين وفقا للقانون — فإذا اعتبرته المحكمة دليلا — لما توردته من أسباب سائغة تكون فى حدود سلطتها ولا معقب عليها من محكمة النقض — لما كان ذلك وكان الطاعن الثالث لم يدع فى جلسة المرافعة حصول أى إكراه عليه — وكل ما قاله فى خصوص اعترافه "إنه أدخل سبيله بالضمان الشخصى ولم يدخل سبيله حتى اليوم التالى وهدد بالاعتقال ثم أعيد القبض عليه بمعرفة النيابة" . وكان الثابت من الأوراق أن النيابة أخلت سبيل الطاعن

الثالث يوم ١٧/١٢/١٩٥٤ بالضمان للشخصى فبقى في المنجز الى اليوم التالى حتى
تم إجراءات الإفراج ثم أعادت النيابة القبض عليه — أثر ظهور أدلة جديدة
والبوليس والنيابة فيما اتخذه كل منهما من إجراء لم يتجاوز السلطة الممنوحة له
قانونا — هذا وقد رد الحكم المطعون فيه على ما أثاره الطاعن في طعنه بقوله
”إن الاعتراف التفصيل الذى أدلى به المتهم الثالث (الطاعن الثالث) في محضر
التحقيق قبل عدوله عنه — هو اعتراف صحيح — تستند اليه المحكمة باطمئنان
وتهدى به في قضائها في هذه الدعوى لأن ما جاء به من تفصيل الحادث وملايساته
على النحو المشروع في هذا الاعتراف يتفق تماما وواقعة الدعوى وما شهد به
شهود الحال “ ثم أورد الحكم مؤدى أقوال السيد حميد حسن وعبد الشربيني —
والسيدة زينب على — وكلها قاطعة في تدخل الطاعن الثالث في ارتكاب
الحادث . مما مفاده أن المحكمة لم ترفى الاعتراف ما يشوبه فلا يصح أن ينمى
على الحكم شئ من ذلك لما كان ذلك — وكان من سلطة المحكمة أن تأخذ
بشهادة شاهد في أى مرحلة من مراحل التحقيق دون أن تكون ملزمة ببيان
العلة في ذلك لأن مرد الأمر الى اعتقادها واطمئنانها الى ما أخذت به وعدم
إطمئنانها الى ما أطرحت وكانت المحكمة — وهى تقضى بالادانة غير ملزمة قانونا
بتتبع الدفاع في كل شبهة يثيرها — بل يكفى أن يكون الرد عليها مستفادا من
أدلة الإدانة التى أتمد عليها الحكم في قضائه لما كان ذلك وكان الحكم
المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر معه عناصر الجريمة التى دان
الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة سائفة — لها أصلها الثابت في
الأوراق — من شأنها أن تؤدى الى ما انتهى اليه — فإن ما يثيره الطاعن في
طعنه لا يعدو أن يكون في حقيقته جدلا في واقعة الدعوى وتقدير أدلة الثبوت
فيها مما لا يقبل إثارته أمام محكمة النقض .

وحيث أن مبنى الوجه الأخير من الطعن أن الحكم المطعون فيه قد أخطأ في
تطبيق القانون ذلك بأنه في الوقت الذى لا يحمل فيه الطاعن ومن معه المسؤولية
عن واقعة قتل — سامى — على أساس أن الفعل الجنائى الذى صدر منهم
وقف عند حد الشروع في القتل لا يفود فيحملهم المسؤولية المدتية كاملة من

وفاة الابن المذكور وبهذا تكون المحكمة قد تجاوزت ولايتها القضائية حين قضت في الدعوى المدنية على هذا الاعتبار .

وحيث إن الدعوى العمومية رفعت على الطامن ومن معه "أولا بأنهم قتلوا سامي حبيب سالم عمدا بأن أمسكوا به والقوه في تربة بشلا قاصدين من ذلك قتله خرقا فمات بأسفكسيا الفرق وكان ذلك مع سبق الاصرار والترصد (ثانيا) بأنهم شرعوا في قتل زينب على ابراهيم وسامية حبيب سالم والسيد حميد حسن ومحمد الشرييني محبوب عمدا مع سبق الاصرار والترصد بأن يتتوا النية على ذلك وقام المتهم الأول (الطامن) باستدراج المجنى عليهم وصحبهم بسيارته إلى إحدى دور السينا بمدينة المنصورة وعند عودتهم أوقف السيارة على حافة تربة بشلا ونزل منها وكان المتهمان الثاني والثالث (الطامن الثاني والثالث) متربصين لهم راكبين سيارة أخرى "جيب" مملوكة للمتهم الأول فصدم بها السيارة التي كان يركب فيها المجنى عليهم من الخلف ومن الأمام قاصدين من ذلك القائها في الماء وقتل المجنى عليهم خرقا كما أطلق المتهم الأول على المجنى عليهم أميرة نارية من مسدسه قاصدا من ذلك قتلهم فأصاب كلا من زينب على ابراهيم والسيد حميد وأحدث بهما الإصابات الموضحة بالتقرير الطبي ولم تتم الجريمة لسبب لادخل لإرادة المتهمين فيه وهو إسعاف المجنى عليهما بالعلاج واشتياك مقدم كل منهما بالآخر مما أدى إلى عدم سقوط المجنى عليهم في الماء - وطلبت النيابة عقابهم بالمواد ٤٥ و ٤٦ و ٢٣٠ و ٢٣١ و ٢٣٢ من قانون العقوبات . فادعت السيدة زينب على ابراهيم مدنيا عن نفسها وبصفتها وصية على إبنتها القاصر سامية حبيب سالم ووارثته هي وإبنتها لمورثهما سامي حبيب قبل المتهمين بتعويض قدره مبلغ ٢٥٠٠٠ جنيه مع المصاريف مقابل ما أصابها من الاضرار المادية والأدبية من جراء الحادث "ومحكمة الموضوع بعد أن استعرضت واقعة الدعوى تفصيلا انتهت في خصوص مقتل سامي إلى القول " بأنه بالنسبة لمصرع المجنى عليه الأول الطفل سامي حبيب سالم فلم تسفر التحقيقات التي أجريت حتى الآن سواء بواسطة سلطات التحقيق أو بمعرفة المحكمة إلى نتيجة ترشح إليها المحكمة في هذا الخصوص فلم يشهد أحد أن أحدا من المتهمين

الثلاثة بالذات قذف ، في اليم حتى مات باسفكسيا الغرق — كما جاء صريحا بالكشف الطبي شرعى والصفة التشريعية المتوقعة على جثمان المجنى عليه المذكور وكل ما قيل في هذا الخصوص هنا وهناك سواء من جانب المدعية بالحق المدنى أو من جانب الدفاع عن المتهمين قائم على الحدث والتخمين والشبهات التى سبقت لإثبات تهمة قتل الغلام المذكور من المتهمين لا ترقى إلى مرتبة الدليل المقنع الذى تطمئن إليه المحكمة فى إنزال العقاب الشديد بالمتهمين عن تلك التهمة دفعا لأحكام القانون ومن ثم يكون القدر المتيقن فى مصرع المجنى عليه المذكور هو شروع المتهمين فى قتله مع سبق الإصرار والترصد على النحو المشروع فى وصف التهمة الثانية المسندة للمتهمين “ — إلا أنها جاءت فى ذات الوقت وحسكت على اللطاعن ومن معه بالتعويض على أساس مسئوليته ومن معه عن مصرع سامى إذ قالت ” وحيث إن المحكمة وهى بسبيل تقدير الأضرار المادية والأدبية التى لحقت بالمدعية المدنية لا يقتصر بحثها على الأضرار التى لحقت بها من جراء الجريمة أو الجرائم التى يدان فيها المتهمون جنائيا فحسب بل ومن جميع الأضرار التى لحقت بها من جراء هذا الحادث سواء منها ما ثبت فى حق المتهمين جنائيا أو ما كان نتيجة لحرمهم هذا ولو لم يرق إلى حد القصاص لأن أساس المساءلة فى المسئولية الجنائية تختلف عنه فى المسئولية المدنية لأن المسئولية الجنائية جزاؤها عقوبة توقع على مجرم ثبت إخلاله بواجبه قبل المجتمع أما المسئولية المدنية فجزاؤها تعويض يدفعه مسئول أخل بالتزامه قبل أحد الأفراد أو أضر بآخرين ولذلك لا يجوز التنازل ولا الصلح فى المسئولية الجنائية ويجوز ذلك فى المسئولية المدنية ولكل من المسئوليتين منطقة خاصة فمناطق الجرائم المدنية حيث يكون العمل جريمة مدنية دون أن يكون جريمة جنائية ، وحيث إنه لا جدال فى أن مصرع المجنى عليه الأول سامى حبيب سالم جاء نتيجة لهذا الحادث المفجع الذى دبره المتهمون إن لم يكن مقصدهم الأسمى وأو لم يرق الدليل الجنائى فيه إلى حد القصاص بين المتهمين عن هذا الجرم — وحيث إنه على ضوء هذه المبادئ القانونية ترى المحكمة تقدير التعويض المستحق لل مدعية بالحق المدنى بصفتها المذكورتين عن الأضرار المادية والأدبية التى لحقت بها من جراء هذا الحادث

بما في ذلك مصرع نجلها ومورثها سامى حبيب سالم بمبلغ ٥٠٠٠ جنيه وهو ما يتعين الحكم له به قبل المتهمين متضامين مع المصاريف المدنية المناسبة — لما كان ذلك وكان الأصل في دعاوى الحقوق المدنية أن ترفع إلى المحاكم المدنية وإنما أباح القانون بصفة استثنائية رفعها إلى المحكمة الجنائية متى كانت تابعة للدعوى العمومية وكان الحق المدعى به ناشئا عن ضرر حصل للدعى عن الجريمة المرفوع عنها الدعوى العمومية — فإذا لم يكن الضرر ناشئا عن هذه الجريمة بل كان نتيجة لظرف آخر ولو كان متصلا بالجريمة سقطت تلك الإباحة وسقط معها اختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى — وكانت المحكمة — قد قضت بالزام الطاعنين بتعويض المدعية بالحق المدني عن الأضرار المادية والمعنوية التي لحقت بها من جراء مصرع ابنها في الوقت الذي استقرت فيه على أن الفعل الجنائي من هذه الناحية منعدم في الأصل — فالتضمين المطالب به يكون إذن عن ضرر غير مباشر ويكون الادعاء به خارجا عن اختصاص المحكمة الجنائية — وعدم اختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى المدنية عن تعويض ضرر ليس ناشئا عن الجريمة هو مما يتعلق بولايتها فهو من النظام العام ويجب على المحكمة أن تحكم به من تلقاء نفسها ويجوز الدفع به في أية حالة تكون عليها الدعوى ولو أمام محكمة النقض لما كان ذلك وكانت المحكمة قد قضت بالتعويض رقما واحدا بحيث لا يعرف معه مقدار ما حكمت من تعويض عن كل ضرر من الأضرار المستوجبة للتعويض على حدة بمافيها التعويض عن مصرع سامى — مما يتعين معه نقض الحكم في خصوص الدعوى المدنية والقضاء — أولا : بعدم اختصاص المحاكم الجنائية بنظر التعويض عن مصرع سامى — وثانيا : بإعادة القضية إلى محكمة الجنايات للفصل في باقي الطلبات مجددا من دائرة أخرى .

(من طعن الطاعنين الثاني والثالث)

حيث إن مبنى الوجه الأول من الطعن كل من الثاني والثالث — هو القصور في التسويب وذلك بأن الحكم اعتمد فيما اعتمد عليه في ثبوت الجنايات قبلهما إلى اعتراف الطاعن الثالث أمام النيابة في حين أن هذا الاعتراف صدر منه تحت تأثير الإكراه والتهديد بالقبض وقد عدل عنه بعد ذلك — فلم يرد الحكم

على هذا الدفاع ردا سائغا واكتفى بالقول بأن ما جاء فيه من تفصيلات للحادث وملايساته يتفق وواقعة الدعوى مما مفاده أن هذا الاعتراف لا يؤخذ به لوجاه متعارضا مع أقوال الشهود — وقد كان كذلك — إذ تعارض الإقرار مع أقوال عطية جاد هويس حامل البتزين في ميعاد مروره عليه وأنه كان وحده ولم يكن معه الطاعن الثانى .

وحيث إن هذا الوجه من الطعن مردود بما سبق بيانه في الرد على الوجه الأول من أسباب طعن الطاعن الأول — وليس يعيب الاعتراف أن يكون متعارضا مع أقوال أحد الشهود في جزئية من جزئياتها ما دام أن تقدير قوة الدليل في الإثبات هو من سلطة محكمة الموضوع وحدها فلها أن تعتبرها صحيحة وتعتمد عليها في قضائها بالنسبة إلى واقعة معينة أو متهم معين وغير صحيحة بالنسبة إلى واقعة أخرى أو متهم آخر وهى إذ تفعل ذلك لا يصح أن يقال عنها إنها وقعت في تناقض ما دام يصح في العقل — لأسباب كثيرة معروفة — أن يكون الدليل المستمد من أقوال الناس صادقا في جهة وغير صادق في جهة أو جهات أخرى من الجهات التى تناولها .

وحيث أن مبنى الوجهين الثانى والأخير من الطعن المقدم من الطاعن الثانى هو الفساد فى الاستدلال والقصور فى التسيب ذلك بأن المبنى عليه السيد حميد حسن — قرر عقب الحادث — أنه لم يتعرف على الجناة — فعدوله بعد ذلك وادماؤه أنه رأى المتهمين وتحقق منهم أمر يدعو إلى الشك — ولكن الحكم ورجع روايته الثانية دون ما يدعو إلى ذلك — كما أخذ الحكم برواية محمد أحمد الشربيني التى أدلى بها أخيرا محاولا تأييد الشاهد السابق مع اختلاف الشاهدين فيما كان يحمله كل من الطاعنين الثانى والثالث . دون أن يحاول الحكم رفع التناقض المسائل فى شهادتهما .

وحيث إن مبنى باقى وجوه الطعن المقدمة من الطاعن الثالث — هو القصور والفساد فى التدليل ذلك بأن الحكم استند فى اعتباره هذا الطاعن قاعلا أصليا فى الجريمة إلى أسباب غير صحيحة فى القانون وغير سائغة فى المنطق ولا تؤدى

إلى النتيجة التي انتهى إليها — فالطاعن بحكم كونه خفيرا لدى الطاعن الأول — لا يمكن أن يمتنع عن مرافقة الطاعن الثاني لمقابلة سيدهما الطاعن الأول بعد أن خدعه الطاعن الثاني فيما أدماه من سبب غير صحيح لذلك . أما كونه كان يركب سيارة الجليب مع الطاعن الثاني ولم يغادرها أثناء المصادمات المتتالية — فإن المحكمة لم تبين كيف كان الطاعن — وهو غير سائق السيارة — أن يستبين أن الحادث عمدي وكيف كان يمكنه والسيارة تسير بسرعة — حتى تكون الصدمة شديدة — أن يبارحها ولم يشهد شاهد واحد بواقعة بقاءه في السيارة حتى آخر المصادمات — أما هروبه من محل الحادث وكتمانه الخبر فلا يدلان بذاتهما على اشتراك الطاعن في الحادث وقد أقام الحكم قضاءها على الظن والتخمين ولم يقيم الدليل على توافر نية الاشتراك في الجريمة كما لم يعن الحكم بالرد على ما جاء بأقوال الشهود من أن الطاعن لم يكن موجودا بمحل الحادث . خصوصا وأن عامل البزير قد قطع بأن الطاعن الثاني كان بسيارة الجليب وحده ولم يكن معه أحد وقت مروره عليه قبل الحادث .

وحيث إن الحكم المطعون فيه — بين واقعة الدعوى — بما تتوافر معه عناصر جرائم الشروع في القتل مع سبق الإصرار والترصد التي دان الطاعنين بها — وأورد على ثبوتها في حقهما والطاعن الأول أدلة من شأنها أن تؤدي إلى النتيجة التي رتبها عليها — لما كان ذلك — وكانت ظروف الواقعة كما أوردها الحكم ظاهرا منها أنهم جميعا كانوا على اتفاق على قتل المجنى عليهم وأن الطاعن الثالث كانت لديه نية المساهمة في تنفيذ الجريمة بنفسه — وبصفة أصلية . واقتضى تنفيذها وجودهم على مسرحها . فاعتبار كل منهم فاعلا أصليا صحيح في القانون ولو كان إطلاق النار أو فعل التضادم حصل من غيره — لما كان ذلك وكان لا يعيب الحكم أن يكون هناك تناقض بين أقوال الشهود ما دام أن الحكم استخلص الحقيقة التي اطمأن إليها من أقوالهم استخلاصا مائفا . وكانت المحكمة غير ملزمة بالرد على كل جزئية يثيرها الدفاع بل يكفي أن يكون الرد عليها مستفادا من الحكم بالادانة للأدلة التي أوردها — فإن الطاعن بريته في خصوص الدعوى الجنائية يكون لا محل له — وهو في حقيقة معناه لا يخرج من كونه مجادلة لمعاودة المناقشة في واقعة الدعوى وتقدير قوة الدليل فيها مما تقتضيه محكمة الموضوع ولا شأن به لمحكمة النقض .

جلسة ٢٦ من مارس سنة ١٩٥٧

برئاسة السيد مصطفى فاضل وكيل المحكمة ، وبحضرة السادة : محمود إبراهيم اسماعيل ، ومصطفى كامل ، ومحمود محمد مجاهد ، وفهيم يس جندى المستشارين .

(٨٤)

القضية رقم ١٤٢ سنة ٢٧ القضائية :

مواد مخدرة . جريمة زراعة نبات الحشيش . متى يتوفر القصد الجنائي فيها ؟

يكفى لتوفر القصد الجنائي في جريمة زراعة نبات الحشيش أن تكون الزراعة بقصد الإنتاج .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة كلا من : ١ - الطيب محمد جاويش (الطاعن)
٢ - أحمد محمد جاويش بأتهما : زرعاً لنبات الحشيش المبيّن بالمحضر بقصد إنتاجه وبيعه في غير الأحوال المصرح بها قانوناً وطلبت من غرفة الاتهام إحالتهما إلى محكمة الجنايات لهما كتهما طبقاً للأواد ٢٨ و ٢٩ و ٣٣ ج و ٣٥ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ والبند رقم ١ من الجدول رقم ١٥ فقررت بذلك . ومحكمة جنايات سوهاج قضت بحضور يا عملاً بالمواد ٢٨ و ٢٩ و ٣٣ ج و ٣٥ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ والبند رقم ١ من الجدول رقم ٥ الملحق به للأول والمادتين ١/٣٠٤ و ١/٣٨١ من قانون الإجراءات الجنائية للثاني أولاً : بمعاينة المتهم الطيب محمد جاويش بالأشغال الشاقة المؤبدة وتغريمه ثلاثة آلاف جنيه ومصادرة المضبوطات وثانياً : ببراءة المتهم الثاني أحمد محمد جاويش مما أسند إليه . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض .. الخ .

الحكمة

... وحيث إن الطاعن يبنى طعنه على أن الحكم المطعون فيه مشوب بالقصور فقد دفع الطاعن بأنه ما كان يعلم نوع النبات الذي وجد في زراعته وأوضح أنه بعد أن زرع البصل بحوالى شهرين اشترى تقاوى القرطم والشمار وبذرها لحماية الزراعة وكان أن ظهرت الأشجار المضبوطة مع ما بذره مع القرطم والشمار وهو يجهل كنهها وطلب الدفاع استدعاء إخصائى ليبدى رأيه في إمكان اختلاط هذه البذور ولم يتحدث الحكم عن ركن العلم متجاهلا دفاع الطاعن ، كما لم يستظهر القصد الجنائى الخاص في هذه الجريمة وهو زرع نبات الحشيش بقصد إنتاجه وبيعه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى في قوله إنه في يوم ٩ مايو سنة ١٩٥٥ بدائرة مركز جرجا مديرية جرجا أبلغت حليمه عبد الرحيم يوسف ، ضابط مباحث مركز أنعيم الملازم أول ابراهيم السنارى أن المتهمين الطيب محمد جاويش (وهو الطاعن) وأحمد محمد جاويش لهما زراعة بصل بحرى بلدة كوم اشكيلوبها نبات الحشيش مخفأة بالبصل فقام ضابط المباحث ومعه قوة من رجاله واصطحب معه ضابط نقطة بوليس بيت داود الملازم أول فتحى ابراهيم والمبلغه حليمه عبد الرحيم يوسف وذهب الجميع إلى هذه الزراعة بإرشاد المبلغه حوالى العصر ، فشاهدوا أشجارا عديدة لنبات يشبه في أن يكون حشيشا مزروعة بكثرة على شكل خطوط منظمة وسط زراعة بصل مساحتها حوالى الربع فدان وموازية لخطوطه ، فأرسل ضابط المباحث في طلب المتهمين كما أرسل في طلب نائب عمدة كوم اشكيلو محمد أبو العلا وشيخها على محمد فخر المتهم الأول الطيب محمد جاويش وقرر أن زراعة البصل هى زراعته خاصة وأنكر معرفته بالنباتات المشتبه فيها أو زراعته لها وقرر أنها نباتات نبتت من تلقاء نفوسها ثم أحضر نائب العمدة محمد أبو العلا وشيخ البلد عباس محمد ومعهما المتهم الثانى أحمد محمد جاويش وقرر الجميع أن زراعة البصل المذكورة هى زراعة المتهم الأول وحده ، فقام ضابط المباحث ومن معه باتتراع هذه الأشجار من الأرض وإحضارها إلى

المركز وعدها فوجدتها ٤٣٥٠ شجرة فحرر محضرا بذلك وقد أبانت النياية بالحادث فتولت التحقيق وأرسلت بعض النباتات المضبوطة إلى المعمل الكيماوى بمصلحة الطب الشرعى لتحليلها فثبت من تقريره أنها نباتات حشيش وأنها أعطت بيم إيجابيا ثم أورد الحكم على ثبوت هذه الواقعة فى حق الطاعن أدلة من شأنها أن تؤدى إلى مارتبه عليها ومنها ضبط أشجار الحشيش مزروعة وسط زراعة البصل فى خطوط منتظمة موازية لهذه الزراعة ، واعتراف المتهم (الطاعن) بملكيتة لزراعة البصل وأنه هو زارعه ، ورد الحكم على دفاع الطاعن الذى رددته فى طعنه ، بأن النباتات التى شوهدت وسط زراعة الطاعن وجدت فى خطوط منتظمة داخل زراعة البصل وفى خطوط متوازية ولا يتخللها نبات آخر مما يدل على أنها زرعت بمهارة واتقان ، وببعدم خبر بزراعتها واثبت الحكم أيضا فى معرض الرد على الدفاع أن المحكمة فضت إحراز هذه النباتات بالجلسة وفى حضور هيئة الدفاع عن المتهمين فتبين أن الأشجار جميعها من نوع واحد وليس بينها ثمت خلاف ولا محل بعد ذلك لإرسال النباتات جميعها للتحليل خصوصا وأن ما أرسل منها للمعمل الكيماوى كان قدرا كافيا وثبت من تحليله أنه لنبات الحشيش . لما كان ذلك وكان ما أثبتته المحكمة من وصف هذه النباتات وأنها كلها متشابهة لم يختلط بها غيرها من الزراعات الأخرى وأنها زرعت صفوفًا مستوية فى خطوط محاذية لزراعة البصل ، ما أثبتته المحكمة من ذلك يفيد أن المحكمة أطرحت طلب الدفاع تعيين إخصائى للبت فيما أثاره من اختلاط تلك البذور المحظور زراعتها بغيرها ما دامت قد اقتنعت بالدليل المادى الذى ثبت لديها من أن زراعة نبات الحشيش إنما كانت مستقلة عما هداها من زرع مجاورها وخالصة من شائبة الاختلاط به ، وهى لا تلزم بعد ذلك بأن تردرها صريحًا فى حكمها عن طلب الدفاع ، لما كان ذلك وكانت المادة ٣٣ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ تنص على "أن يعاقب بالأشغال الشاقة المؤبدية وبغرامة من ثلاثة آلاف جنيه إلى عشرة آلاف جنيه كل من زرع نباتا من النباتات الواردة فى الجدول رقم (هـ) وكل من جلب أو صدر أو نقل أو أحرز أو اشترى أو تبادل أو سلم أو تسلم نباتا من هذه النباتات... بالمخالفة لأحكام هذا القانون ، وكان

ذلك بقصد انتاجها أو بيعها أو غير ذلك مما هو مبين بالفقرتين (ب) ، (ج) ، (ج) السابقتين " وكان الجدول رقم (٥) المشار اليه في هذا النص قد ذكر بين النباتات الممنوع زراعتها نبات الحشيش ، وكان الحكم قد أثبت أن زراعة نبات الحشيش المضبوطة كانت نامية وفي خطوط منتظمة وأن عدد اشجارها المضبوطة قد بلغ ٤٣٥٠ شجرة كلها من نوع واحد ، وكان القصد الجنائي في هذه الجريمة يكفى فيه أن تكون الزراعة بقصد الانتاج . وكان هذا القصد من المسائل المتعلقة بالموضوع ، لما كان ذلك فإن المحكمة تكون على حق إذا هي استنتجت من وقائع الدعوى ومن الأدلة والقرائن التي استخلصتها أن المتهم (الطاعن) هو الزارع لما زرع سواء في ذلك الزراعة المباحة والزراعة المحرمة وأنه لم يكن في ذلك إلامتويا انتاج مخدر الحشيش الذي حرم القانون انتاجه ، وتكون فيما انتهت إليه من ادانته على فعلته قد طبقت القانون تطبيقا سليما بعد أن استظهرت توافر العناصر القانونية لتلك الجريمة استظهارا كافيا لا قصور فيه .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

(٨٥)

القضية رقم ١٥٧ سنة ٢٧ القضائية :

غش • ألبان • اقراض العلم بالغش لدى البائع •

أصبح البائع بمقتضى القانون رقم ٥٢٢ سنة ١٩٥٥ مسئولاً عن السلعة التي يتجر بها وعليه أن يثبت من مصدرها دائماً فلا يجلب الألبان إلا من محلات مرخصة مستوفية الشروط الصحية ومتبعة للقواعد التي تفرضها السلطات ذات الشأن فإذا طرأ عليها بعد ذلك عيب أو انتزع من عناصرها شيء فهو المسئول حتماً عن ذلك ولا يقبل منه الاحتجاج بعدم العلم بالغش ما دام مصدرها الأصل مسئولاً عن سلامتها عند التوريد وذلك حتى لا يفلت أحد من العقاب استناداً إلى عدم توافر ركن العلم لديه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه : عرض للبيع لبنا مغشوشا عناصره غير مطابقة للواصفات المقررة قانونا بالكيفية الموضحة بالمحضر مع طابعه بذلك . وطلبت عقابه بالمواد ٧٠٢/٧ و ٨٠٢ و ٩٠٢ و ١٠٠٢ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ المعدل بالقانون رقم ٥٢٢ سنة ١٩٥٥ و ٢ و ١١ و ١٢ من القانون ١٣٢ لسنة ١٩٥٠ والقوارى الوزارى الصادر فى ٢١ يوتية سنة ١٩٥٢ . ومحكمة الجمرى الجزئية قضت غيابيا عملا بالمادة ١/٣٠٤ من قانون الإجراءات الجنائية ببراءة المتهم من التهمة المستندة إليه . فاستأنفت النيابة العامة هذا الحكم ومحكمة اسكندرية الابتدائية قضت غيابيا بتأييد الحكم المستأنف . فطعنت النيابة العامة فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... وحيث إن مبنى الطعن أن الحكم أخطأ فى تطبيق القانون إذ قضى ببراءة المطعون ضده تأسيسا على عدم طابعه بالغش فى اللبن مع أن القانون رقم ٥٢٢ لسنة ١٩٥٥ نص على افتراض طابع اللبن بالغش .

وحيث إن الدعوى العمومية أقيمت على المطعون ضده بأنه فى يوم ٧ من يناير سنة ١٩٥٦ عرض للبيع لبنا مغشوشا عناصره غير مطابقة للواصفات المقررة قانونا . وفى ٢ أبريل سنة ١٩٥٦ حكمت محكمة الجمرى غيابيا ببراءة المطعون ضده استنادا إلى أن واقعة الدعوى تخلص فى أن المتهم (المطعون ضده) وهو بائع جائل للالبان أخذت عينه مما يعرضه منه للبيع واستبان من تحليلها أن نسبة الدسم ٤٪ بدلا من ٥٥٪ وأنه لم يثبت أن المتهم كان على علم بنسبة الدسم التى أوردتها نتيجة التحليل أو أنه قد نزع بفعله وأنه لا محل لأعمال المادة ٢ من القانون رقم ٤٨ سنة ١٩٤١ المعدلة بالقانون رقم ٥٢٢ سنة ١٩٥٥ — والمتضمن افتراض العلم بالغش أو الفساد إن كان المخالف من المشتغلين بالتجارة أو من الباعة المتجولين إذ أن مناط أعمال حكم قانون الغش والتدليس أن يكون ما طرأ على المادة من تغيير قد حصل بفعل الإنسان أو طرأ عليها بعد نشأتها سليمة .

فاستأنفت النيابة العامة هذا الحكم وفي ٨ من مايو سنة ١٩٥٦ حكمت محكمة
اسكندرية الوطنية بهيئة جنح مستأنفة بتأييد الحكم المستأنف لأسبابه .

وحيث إن ما ذهب إليه الحكم ينطوى على خطأ في تطبيق القانون رقم ٥٢٢
سنة ١٩٥٥ ذلك بأن الشارع على ما أفصح عنه في مذكرته الإيضاحية للقانون
٥٢٢ سنة ١٩٥٥ ما اقترض قيام هذه القرينة إلا لتحقيقا للصالح العامة ومحافظة
منه على مستوى الألبان وبمقتضاه أصبح البائع مسئولاً عن السلعة التي يجربها
وعليه أن يثبت من مصدرها فلا يجلب الألبان إلا من محلات مرخصة
مستوفية الشروط الصحية ومتبعة للقواعد التي تفرضها السلطات ذات الشأن
فإذا طرأ عليها بعد ذلك عيب أو انتزع من عناصرها شيء فهو المسئول حتماً عن
ذلك ولا يقبل منه الاحتجاج بعدم العلم بالغش مادام أن مصدرها الأصلي مسئول
عن سلامتها عند التوريد وذلك حتى لا يفلت أحد من العقاب استناداً إلى عدم
توافر ركن العلم لديه — لما كان ذلك وكانت المحكمة بهذا الخطأ قد حجبت نفسها
عن بيان نوع اللاب الذي ضبط وهل هو بقري أو جاموسي حتى يعرف الحد
الأدنى المقرر للدمم الذي يوجد فيه فإنه يتعين نقض الحكم والإحالة .

فهرس هجائى

للاحكام الصادرة من الدائرة الجنائية

العدد الأول — السنة الثامنة

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		(١)
		إثبات :
		الإثبات بوجه عام : (ر. أيضا . قذف . مواليد ووفيات) :
١٢٢	٣٧	إجراءات . شهادة . قذف . اعتراف المتهم بإرسال الشكاوى والبرقيات التى احتوت على العبارات التى اعتبرتها المحكمة قذفا وسبا . قيام دليل الجريمة بلا حاجة إلى سماع المحنى عليه ...
		الإثبات بالقرائن :
٢٤٧	٧٠	جواز اعتبار ورقة الصلح التى قدمها المتهم للمحكمة قرينة ضده ولولم يوقع عليها
		الشهود والبيئة :
٣٣	٩	سماع شهادة المتهم فى جنحة بعد فصلها عن الجناية مع تحليفه اليمين . جائز
١٨٥	٥٤	سلطة المحكمة فى الأخذ بأقوال شخص نقلها عن آخر ...

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		إثبات : (تابع) :
		اعتراف : (س . أيضا . إجراءات) :
٢٨٨	٨٣	إعتباره غير اختياري إذا حصل تحت تأثير التهديد أو الخوف نتيجة أمر غير مشروع
		إقرار :
٢٨٨	٨٣	سلطة محكمة الموضوع في تقديره
		الخبرة :
٢٣	٩	قتل . عدم تقييد المحكمة بما قد يعرض له الطبيب في تقريره من توفر نية القتل
٨٠	٢٣	استناد الحكم إلى تقرير الطبيب المعين في التحقيق والذي استعان في تكوين رأيه بتقارير أطباء آخرين لم يحلفوا اليمين . لا حيب
		إجراءات : (س . أيضا . نقض . "أسباب جديدة") :
٧٦	٢٢	محضر الجلسة . عدم توقيع رئيس المحكمة عليه . عدم الادعاء بما يخالف الثابت فيه . لا بطلان
١١٨	٣٦	حكم . حكم حضوري . مناط اعتبار الحكم حضوريا وفقا للسادة ١٢٣٩ . ج

رقم القاعدة	رقم المادة	
		إجراءات : (تابع) :
١٨٠	٥٢	شفوية المرافعة . اعتراف . اعتراف المتهم بإحدى التهم المسندة إليه . الحكم عليه في باقي التهم دون سماع الشهود في مواجهته . خطأ
١٩٠	٥٥	استجواب المتهم . إجابة المتهم بحض اختياره على ما توجهه إليه المحكمة من أسئلة دون اعتراض المدافع عنه . دلالة ذلك ...
٢٤٧	٧٠	تقرير التلخيص . وجود عيب أو خطأ في تقرير التلخيص . لا بطلان
		إعلان :
١١٨	٣٦	لا يغني عنه أي إجراء آخر
١٨٣	٥٣	امتناف . الحكم بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى المدنية دون إعلان المدعى المدني للحضور أمام المحكمة الاستئنافية . بطلان الحكم
		أحداث : (سر . عقوبة) .
		اختصاص : (سر أيضا . دعوى مدنية . عقوبة . قضاة . قوة الأمر المقضي) :
٢٨٨	٨٣	نقض . عدم اختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى المدنية من تعويض ضرر ليس ناشئا عن الجريمة . من النظام العام . جواز الدفع به ولو أمام محكمة النقض

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		إخفاء أدلة الجريمة :
٤	٢	مواد مخدرة . متى يستفيد المتهم من الإعفاء المنصوص عليه في المادة ١٤٥ عقوبات
		ارتباط :
٢٦٥	٧٦	متى يجب تطبيق الفقرة الأولى من المادة ٣٢ ع ٩
		أسباب الإباحة وموانع العقاب :
٧٦	٢٢	متى تنطبق المادة ١/٦٣ ع ٩
٢٢٨	٦٥	احتفاظ المبلغ بجسم الجريمة الذي يحظر القانون حيازته أو إحرازه لتقديمه إلى السلطة العامة : لا عقاب
		دفاع شرعى : (سر . أيضا . نقض "سلطة محكمة النقض") :
١٩	٥	حكم "تسبب معيب" . إدانة المتهم دون رد على ما دفع به من أنه كان في حالة دفاع شرعى عن نفسه . قصور
٢٥٤	٧٢	ضرب . اعتداء كل من المتهمين على الآخر بقصد الضرب في ذاته . انتفاء حالة الدفاع الشرعى
		استئناف : (سر . أيضا . إجراءات "إعلان") :
١٣٧	٤١	دعوى مدنية . الحكم بالبراءة في الدعوى العمومية لا يكون ملزما للحكمة الاستئنافية وهي تفصل في الاستئناف المرفوع عن الدعوى المدنية وحدها . طلة ذلك

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		استئناف . (تابع) :
		<u>سلطة المحكمة الاستئنافية . المقصود من عرض الدعوى على</u>
١٤٠	٤٢	<u>المحكمة الاستئنافية</u>
		اشتباه . سلطة محكمة ثاني درجة في رد حالة الاشتباه التي
٢٠٨	٥٩	لحقت بالمتهم إلى تاريخ بدئها
		اشتباه : (ر . استئناف) .
		<u>الإصابة خطأ</u> : (ر . أيضا . حكم "تسبب معيب") :
		ركن الخطأ . تقدير السرعة التي تصلح أساسا للمسئولية الجنائية
١٥	٤	في جرائم القتل والإصابة الخطأ . موضوعي
١٧٦	٥١	صورة يتحقق بها ركن الخطأ
		نقض "أسباب موضوعية" . تقدير السرعة التي تصلح
١٧٦	٥١	أساسا للمسئولية الجنائية عن جريمة القتل الخطأ . موضوعي ...
		أمر الحفظ :
		نيابة عامة . الأمر الصادر من النيابة بأن لا وجه لإقامة
		الدعوى في مواد الجنايات . شروطه . وجود مذكرة محروقة برأى
		وكيل النيابة المحقق يقترح فيها إصدار الأمر بأن لا وجه لإقامة
٧	٣	الدعوى . لا يفتى
		حكم "تسبب كاف" . إشارة الحكم إلى قرار النيابة بحفظ
٢٥٧	٧٣	الدعوى بالنسبة لغير المتهم . فير لازم

رقم الصفحة	رقم القائمة	
		إنتاج :
١٥٥	٤٦	رسوم الإنتاج . كحول . استحقاق الرسوم في جميع الحالات على منتجاته ولو لم تضبط
		(ت)
		تحقيق : (ر . أيضا . نيابة عامة) :
٥٢	١٥	الدفع ببطلانه . إجراءات ، حضور محام مع المتهم في التحقيق الذي تولاه معاون النيابة . عدم اعتراضه على ذلك . سقوط حق المتهم في الدفع ببطلانه
٥٢	١٥	تفتيش : (ر . أيضا . تحقيق "قبض" متشردون ومشتبه فيهم .) السهو عن تحديد موقع المكان المراد تفتيشه في التحقيق المفتوح . لا عيب
٥٢	١٥	نيابة عامة . العبرة في اختصاص من يملك إصدار إذن التفتيش إنما تكون بالواقع
١٥٤	٣١	مواد مخدرة . الإكراه الذي يقع على المتهم بالقدر اللازم لتمكين طبيب المستشفى من الحصول على متحصلات معدته . لا بطلان في الإجراءات
٢١٤	٦١	الإذن به . صدور إذن من وكيل النيابة العسكرية بتفتيش منزل متهم بجرime إحرار سلاح مما يدخل في اختصاص المحكمة العسكرية دون إجراء تحقيق قبل إصداره . صحيح
٢١٤	٦١	الدفع ببطلانه . مواد مخدرة . إلقاء المتهم المخدر طواحية واختيارا . عدم أحقيته في الطعن على من يلتقطه

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		تحقيق . (تابع) :
		تفتيش . (تابع) :
٢١٨	٦٢	الإذن به . صدور أمر بتفتيش شخص معين ومن قد يكون موجودا معه أو في محله وقت التفتيش . صحيح
٢٦٠	٧٤	دخول رجال مكتب مكافحة أدمياء الطب إلى منزل المتهم بالحيلة . تقدم المتهم طائما مختارا وتوقيعه الكشف الطبي على أحدهم . الدفع ببطلان الإجراءات . غير جائز
٢٦٠	٧٤	إباحة صاحب المنزل الدخول فيه لكل طارق بلا تمييز . خروج هذا المنزل من الحظر الذي نصت عليه المادة ٤٥ أ.ج...
٢٧٥	٧٨	حكم "تسييب كاف" . اعتراف المتهم بضغط المسروقات في مسكنه . إغفال الحكم الرد على الدفع ببطلان التفتيش . لا يصيب...
٢٨٦	٨٢	أعضاء النيابة المتدبون للقيام بأعمال النيابة العسكرية . عدم تقديمهم بالقيود الواردة في المادة ٩١ أ.ج
		تلبس : (ر . أيضا . متشردون ومشتبه فيهم) .
١	١	مواد مخدرة . تقديم المتهم المشتبه إلى الكونسابل بمحض اختياره بعد تظاهرة بالشراء . تلبس
١٧٣	٥٠	مواد مخدرة . وجود مظاهر خارجية تنبئ بذاتها عن إحراز المخدر . تبين ماهية هذه المادة . غير لازم لتوافر حالة التلبس...

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		تحقيق . (تابع) :
		قبض :
		تفتيش . مواد مخدرة . صورة واقعة يسوغ فيها لرجل الضبط
		القضائي القبض على المتهم وتفتيشه طبقا لأحكام المادتين ٣٤
١١١	٣٤	و ٣٦ أ . ج
		تزوير :
		جريمة استعمال ورقة مزورة . وجوب ثبوت علم من استعمالها
١٦٧	٤٨	أنها مزورة
		تزوير أوراق رسمية :
		قرعة عسكرية . الإخطارات الخاصة بالإعفاءات من القرعة
		العسكرية السابقة على صدور القانون رقم ٥٠٥ سنة ١٩٥٥ . عدم
٧	٣	زوال الصفة الرسمية عنها
		وضع أسماء مزورة على صور الإخطارات الموقع عليها بامضاء
		الموظف المختص بمحو الأسماء الصحيحة . اعتباره تغييرا
٧	٣	للحقيقة في محو رسمي
		اصطناع ورقة رسمية والتوقيع عليها بامضاء مزور للموظف
٧	٣	المختص بتحرير الورقة . اعتباره تزويرا في ورقة رسمية
		تقرير التلخيص : (سر . إجراءات . نقض "أسباب جديدة") .
		تموين :
		صدور قرار بمد أجل التوريد . عدم قيام المتهم بالتوريد حتى
٦٩	١٩	حلول الميعاد المحدد فيه . إعادة تقديمه للمحاكمة . صحيح

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		تموين . (تابع) :
		زراعة الأرز . ارتكاب المخالفة الواردة في المادة الأولى من القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٥٣ لحساب المتهم أو لحساب غيره .
٢١٢	٦٠	توافر الحرية
		(ح)
		حكم :
		البيانات الواجب ذكرها فيه :
٤	٢	المهو عن بيان صناعة المتهم وسنه في الحكم . لا عيب ...
٩٨	٢٩	الخطأ المادى الواضح في تاريخ الحكم . لا عيب ...
		منطوقه :
١٧٠	٤٩	خلو منطوق الحكم من النص على رفض الدفع ببطلان القبض والتفتيش . لا بطلان
		تسبيب كاف : (م . أيضا . تحقيق "تفتيش" . ضرب . قتل عمد . معاينة) :
١٩٠	٥٥	عقوبة . ظروف مخففة . تطبيق المحكمة حكم المادة ١٧ عقوبات دون الإشارة إليها . لا عيب
٢٨١	٨٠	الرد على كل دليل من أدلة الاتهام في حالة القضاء بالبراءة . غير لازم
٢٨٨	٨٣	خطأ الحكم في ذكر مصدر الدليل . لا عيب

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		حكم . (تابع) :
		تسبيب معيب : (س. أيضا أسباب الإباحة. خيانة الأمانة " اختلاس أشياء محجوزة " . غش . قتل عمد) :
١٠٧	٣٢	إصابة خطأ . خلو الحكم بالإدانة من بيان ركن الخطأ الذي وقع من المتهم مما نص عليه في المادة ٢٤٤ عقوبات وإغفاله الإشارة إلى الكشف الطبي أو إيراد مؤداه . قصور
		حكم حضوري : (س. إجراءات) .
		(خ)
		خمين : (س. إثبات " الخبرة ") .
		خيانة الأمانة :
٧٢	٢٠	حكم " تسبيب معيب " . استناد الحكم في إدانة المتهم بجريمة التبديد على مجرد عدم نقله المحجوزات إلى السوق . عدم استظهاره تصرف المتهم في الأشياء المحجوزة بقصد عرقلة التنفيذ . قصور ...
٧٤	٢١	حكم . تسبيب معيب . إدانة المتهم بجريمة التبديد دون إثبات قيام القصد الجنائي لديه . قصور
٩٢	٢٧	قصد جنائي . تراخي المجني عليه في دفع نفقات حفظ المنقولات التي عين المتهم حارسا عليها . بيدها بمعرفة المحضر وفاء لتأخر إيجار المخزن الذي حفظت فيه . عدم جواز اتخاذ ذلك دليلا على توفر القصد الجنائي لديه

رقم الصفحة	رقم القائمة	
		خيانة الأمانة . (تابع) :
		اختلاس :
١٣٣	٤٠	شرط اعتبار مأموري التحصيل والأمناء على الودائع المذكورين في المادة ١١٢ ع من الموظفين المثبتين . غير لازم
١٣٣	٤٠	عقوبة . قيام المتهم بسداد المبلغ المختلس . إعفاؤه من الحكم بالرد دون الغرامة
١٩٤	٥٦	اعتبار كاتب قيودات مأمورية الضرائب بالنسبة إلى الأوراق التي يتسلمها بمقتضى عمله من الأمناء على الودائع في حكم المادة ١١٢ عقوبات قبل تعديلها بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣
		اختلاس أشياء محجوزة :
١٣١	٣٩	حكم "تسبيب معيب" . اعتماد الحكم على علم المتهم بتبديد الأشياء المحجوزة باليوم المحدد للبيع على مجرد امتناعه عن استلام الأوراق التي تفيد تأجيل البيع . قصوره
		دعوى مدنية : (ر . أيضا . اختصاص . استئناف) :
٨٨	٢٦	مسئولية الشخص عن أعماله الشخصية . تضامن . التضامن في التعويض واجب سواء أكان الخطأ عمدياً أو غير عمدي
٢٢٥	٦٤	رفعها تبعاً للدعوى الجنائية . إحالتها إلى المحكمة المدنية بمقولة إن الأمر يحتاج إلى إجراءات وتحقيقات يضيق عنها نطاق الدعوى . غير جائز

رقم الفاصلة	رقم الصفحة	
		دعوى مدنية . (تابع) :
٢٢٥	٦٤	إحالة . قوة الأمر المقضى . صدور حكم بالإبراء يمس أسس الدعوى المدنية بما يفيد حرية القاضي المدني . عدم جواز إحالة الدعوى المدنية إلى المحكمة المختصة
٢٣١	٦٦	اختصاص . القضاء ببراءة المتهم ورفض الدعوى المدنية قبله لعدم ثبوت نسبة الواقعة إليه . عدم اختصاص المحكمة الجنائية بالقضاء بالتعويض على المستول عن الحقوق المدنية ...
٢٨٨	٨٣	اختصاص . شرط رفعها تبعا للدعوى الجنائية . طلب المدعية التعويض عما لحقها من أضرار من جراء مصرع ابنها . استقرار المحكمة على أن الفعل الجنائي من هذه الناحية منعدم في الأصل . عدم اختصاص المحكمة الجنائية بالفصل في الدعوى المدنية
٢٣٥	٦٧	دفاع : (ر . أيضا . عقوبة . معاقبة . وصف التهمة) : حضور المحامي . إنضمام المحامي إلى زميله . دلالة
		(ر) رد القاضي : (ر . قضاة) . رسوم الإنتاج : (ر . إنتاج) . (س)
		سرقة :
٢٥٢	٧١	صورة واقعة تتوفر فيها جريمة السرقة (ض) ضرب : (ر . أيضا . قتل عمد) : حكم " تسبيب كاف " . تعرض الحكم لإصابات المجنى عليه التي لم تكن محل إتهام ولم ترفع بشأنها دعوى . غير لازم
٢٥٧	٧٣	

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		ضرب . (تابع) :
٢٨٤	٨١	القصد الجنائي . خطأ المتهم بإصابة شخص آخر غير من تعمد إصابته . توفر ركن العمد
		ضرب نشأت عنه عامة :
٢٤٥	٦٩	حصول اتفاق بين المتهمين على ضرب المجنى عليه . مساءلة كل منهما باعتباره فاعلا أصليا عن العامة دون حاجة إلى تفصي من منهما الذي أحدث إصابة العامة
		(ع)
		عقوبة : (ر. أيضا . حكم "تسبيب كاف" . خيانة الأمانة و اختلاس" . متشردون ومشتبه فيهم . مواد مخدرة) :
١٥٠	٤٤	أحداث . دفاع . إدعاء المتهم أنه لم يبلغ يوم مفارقه الجريمة السبع عشرة سنة . الحكم عليه بالأشغال الشاقة دون تناول هذا الدفاع . خطأ
١٦٠	٤٧	محال عسكري . اختصاص . التزام المحاكم العادية عند تقدير العقوبة على المحكوم عليه من المجلس العسكري عند محاكمته من جديد بمراعاة المدة التي نفذت عليه فعلا
		عمل :
٢١	٦	التحكيم في منازعات العمل . قوة الأمر المقضي . إعتبار قرار التحكيم بمثابة حكم انتهائي
		قانون . التزام رب العمل باتباع ما نصت عليه المادة الثانية من المرسوم بقانون رقم ٣١٧ سنة ١٩٥٢ من وجوب تحرير عقد العمل بالكتابة على العقود التي تمت في الفترة السابقة على سريان هذا القانون
١١٤	٣٥	

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		(غ)
		غرفة الاتهام : (ر . أيضا . نقص . "أسباب جديدة") .
١٠٢	٣٠	سلطة غرفة الاتهام في تجميع الأدلة وتقديرها
١٨٥	٥٤	سلطتها في الأمر بحبس المتهم بعد صدور حكم غيابي عليه
		غش :
٤٩	١٤	جريمة خدع المشتري . القصد الجنائي فيها
		حكم . تسبب معيب . استناد الحكم في ثبوت علم المتهم
		بجريمة خدع المشتري على مجرد المزاولة والمران أو عدم إتخاذ
٤٩	١٤	الإجراءات الكفيلة بمنع المخالفة . قصور
٣٠٥	٨٥	غش البان . افتراض العلم بالغش لدى البائع
		(ف)
		فاعل أصلي :
		وجود المتهم بمسرح الجريمة وإطلاقه النار على كل من يحاول
		الاقتراب منه وقت ارتكابها بمعرفة زملائه . اعتباره فاعلا
١٤٤	٤٣	أصليا
		(ق)
		قانون : (م . عمل) .
		قتل خطأ :
		جواز وقوع القتل الخطأ بناء على خطئين من شخصين
٨٨	٢٦	مختلفين . خطأ أيهما لا يتنى مسئولية الآخر
		قتل عمد : (م . أيضا . إثبات "الخبرة" . وصف التهمة) .
		نية القتل . حكم "تسبب كاف" . مثال لكفاية استظهار
١٥٢	٤٥	الحكم نية القتل

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		قتل عمد (تابع) :
١٥٢	٤٥	نية القتل . ضرب . جواز توفر نية القتل لدى المتهم بالنسبة إلى أحد المجنئ عليهما وعدم توافرها لديه بالنسبة إلى المجنئ عليه الآثر
٢٧٨	٧٩	نية القتل . الخطأ في شخصية المجنئ عليه . حكم "تسبيب معيب" عدم استظهار توفر نية القتل بالنسبة للشخص المقصود في الحكم . قصور
		قذف :
١٢٢	٣٧	القذف في حق الموظف . متى يباح للقاذف إثبات ما قذف به ؟
١٢٢	٣٧	إثبات . عدم تقدم القاذف إلى المحكمة بالدليل على صحة ما أسنده إلى المجنئ عليه . عدم التزام المحكمة بطلب تولى هذا الإثبات
١٢٢	٣٧	تقديم المتهم عرائض إلى جهات الحكومة المتعددة بالطعن في حق موظف . عليه بتداولها بين أيدي الموظفين المختصين . توافر العلانية
		قرار الحفظ : (ر . أمر الحفظ) .
		قرعة عسكرية : (ر . تزوير أوراق رسمية) .

رقم المنحة	رقم القاعدة	قضاة :
٢٠٢	٥٨	رد القاضى . تقضى . أحكام لا يجوز الطعن فيها . الأحكام الصادرة فى طلبات رد القضاة فى المواد الجنائية . عدم جواز الطعن فيها استقلالاً
٢٠٢	٥٨	رد القاضى . المقصود من اتباع الإجراءات والأحكام المقررة فى قانون المرافعات المنصوص عليها فى المادة ١/٢٥٠ إجراءات جنائية
٢٠٢	٥٨	رد القاضى . اختصاص . قصد الشارع من نص المادة ٢/٢٥ إجراءات جنائية هو بيان الجهة التى تفصل فى طلب رد القاضى الجزئى الجنائى دون مخالفة القاعدة المنصوص عليها فى الفقرة الأولى
١٦٠	٤٧	قوة الأمر المقضى : (م . عمل) : اختصاص . مجالس عسكرية . صدور حكم من المجلس العسكرى بعقوبة من نوع العقوبات المقررة فى القانون الجنائى . جواز محاكمة الجنائى من جديد أمام المحاكم العادية (ك) كحول . (م . إنتاج) . (م) متشردون ومشتبه فيهم : عقوبة . العقوبة الواجبة التطبيق على العائد إلى حالة التشرد بعد سبق الحكم عليه بإنذاره لتشرد
٤٤	١٢	

رقم الصفحة	رقم القائمة	
		متشردون ومشقبة فيهم . (تابع) :
		تلبس . تفتيش . مجرد وجود المتهم في وقت متأخر من الليل في الطريق العام وتناقضه في أقواله . عدم اعتباره في حالة تلبس بجريمة الاشتباه . عدم جواز القبض عليه وتفتيشه
٩٥	٢٨	
		اشتباه . ماهية حالة الاشتباه
٢٠٨	٥٩	
		مجالس عسكرية : (ر . عقوبة . قوة الأمر المقضى) .
		محضر الجلسة (ر . إجراءات) .
		معارضة :
		جواز المعارضة في الحكم المعتبر حضوريا متى كان في حقيقته حكما فيا بيا
١١٨	٣٦	
		متى تجوز المعارضة في الحكم الحضورى الاعتبارى ؟
١٢٩	٣٨	
		معاينة :
		دفاع . حكم "تسيب كاف" . متى يعتبر طلب المعاينة دافعا موضوعيا لا يستلزم ردا صريحا
١٤٠	٤٢	
		مواد مخدرة : (ر . أيضا . إخفاء أدلة الجريمة . تحقيق "تفتيش" ، "تلبس") .
		عقوبة . متى يجب على المحكمة أن تعمل نص المادة ٣٤ من المرسوم بقانون ٣٥١ لسنة ١٩٥٢
٤١	١١	

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		مواد مخدرة . (تابع) :
٢٢٢	٦٣	عقوبة . عدم جواز وقف التنفيذ لمن يحكم عليه بعقوبة الجنحة في جرائم المخدرات
٣٠٢	٨٤	جريمة زراعة نبات الحشيش . متى يتوفر القصد الجنائي فيها
		مواليد ووفيات :
٦٠	١٧	إثبات . جواز الاستناد إلى شهادة الوفاة الصادرة من الخاصة متى خلت السجلات الرسمية المعدة لإثبات الوفيات من أى بيان مخالف
		(ن)
		نقد :
٢٥	٧	حظر التعامل في النقد الأجنبي . حالاته
		نقض :
		إجراءات الطعن :
١٩٨	٥٧	ميعاد تقديم الأسباب . عدم إضافة ميعاد مسافة للميعاد المحدد لإيداع الأسباب
١٩٨	٥٧	إيداع الأسباب . جواز إيداع الأسباب قلم كتاب محكمة النقض مباشرة
٢٤٢	٦٨	ميعاد تقديم الأسباب . تقديم الطاعن شهادة بعدم إيداع أسباب الحكم محررة قبل انقضاء الثمانية أيام التالية لصدوره . تقديمه شهادة ثانية بعد انقضاء الثمانية عشر يوما . عدم أحقيته في امتداد الميعاد

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		نقض (تابع) :
		أحكام يجوز الطعن فيها :
٢٠٢	٥٨	حكم . المقصود بالأحكام الصادرة قبل الفصل في الموضوع والتي يجوز الطعن فيها بطريق النقض
		أحكام لا يجوز الطعن فيها : (سر . أيضا . قضاة) :
٤٧	١٣	الحكم الصادر في مخالفة إدارة آلة بخارية بدون ترخيص . عدم جواز الطعن فيه بطريق النقض
١١٨	٣٦	الحكم الغيابي الذي لم يعلن للتهم ولم يبدأ ميعاد المعارضة فيه . لا يجوز الطعن فيه بالنقض
		الخصوم في الطعن :
٨٣	٢٤	إدانة الشاهد في الحكم المنقوض بشهادة الزور . استفادته من نقض الحكم ونقضه بالنسبة له أيضا
		أسباب موضوعية : (سر . إصابة خطأ) .
		أسباب جديدة :
٣٩	١٠	إجراءات . غرفة الاتهام . الدفع ببطلان قرار غرفة الاتهام بالإحالة إلى محكمة الجنايات لمحلوه من بيان الهيئة التي أصدرته . عدم جواز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض
٢٤٧	٧٠	إجراءات . تقرير التلخيص . عدم جواز الاعتراض لأول مرة أمام محكمة النقض على ما ورد في التقرير من قصور أو مخالفة الثابت في الأوراق

رقم القاعدة	رقم الصفحة	
		نقض . (تابع) :
		المصلحة في الطعن :
٣	٧	انعدام المصلحة في النعي على الحكم متى كان متعلقا بغير الطاعن
٤٣	١٤٤	معاينة المتهم عن تهمة القتل العمد دون السرقة للارتباط . النعي على قصور الحكم في واقعة السرقة . انعدام المصلحة فيه ...
		أسباب متعلقة بالنظام العام :
٦٧	٢٣٥	جواز التمسك بها لأول مرة أمام محكمة النقض . حق المحكمة في الأخذ بها من تلقاء نفسها
		سلطة محكمة النقض :
٨	٢٨	اعتبار المحكمة المتهم فاعلا أصليا لا شريكا . توقيعها عليه العقوبة المقررة للاشتراك . سلطة محكمة النقض في اعتبار ما وقع من المتهم اشتراكا مع رفض الطعن
١٨	٦٥	أسباب الإباحة وموانع العقاب "دفاع شرعي" اثبات المحكمة في حكمها ما يدل على أن المتهم كان في حالة دفاع شرعي . استخلاصها ما يخالف هذه الحقيقة . سلطة محكمة النقض في تصحيح هذا الاستخلاص

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		نيابة عامة: (ر . أيضا . أمر الحفظ . تحقيق "تفتيش") :
		تحقيق . ندب وكيل النيابة الجزئية معاون النيابة للتحقيق .
٥٢	١٥	مصحح (٥)
		هتك عرض :
٨٦	٢٥	توفره قانونا ولو لم يترك الفعل أثرا بجسم المجنى عليه
		حكم . تسبيب كاف . كفاية إثبات الحكم بالإدانة حصول
١٠٩	٣٣	اتصال جلعى بين المتهم والمجنى عليها . طريقة حصول هذا
		الاتصال وكيفيته . لا تأثير لها في منطق الحكم أو مقوماته
		كون المتهم والمجنى عليه عاملين في محل كواء واحد . انطباق
		الظرف المشدد المنصوص عليه في المادتين ١/٢٦٧ و ٢/٢٠٩
٢٩٣	٧٥	عقوبات (و)
		وصف التهمة :
		قتل عمد . قتل خطأ . دفاع . تعديل وصف التهمة من قتل
٥٧	١٦	عمد إلى قتل خطأ دون لفت نظر الدفاع . إخلال بحق الدفاع
		قتل . دفاع . إسناد المحكمة فعل إطلاق العيار الناري إلى
		مجهول من بين المتهمين بدلا من معلوم . تبييه الدفاع إلى ذلك .
٢٦٨	٧٧	غير لازم

م طبع هذا المسند بالمطبعة الأميرية الفرعية بدار القضاء العالي
في يوم الاثنين غرة المحرم سنة ١٣٧٧ (٢٩ من يولي سنة ١٩٥٧) م

مدير المطبعة الأميرية والمطابع الفرعية بالتبابة

عبد المنعم إبراهيم

This image shows a single sheet of white paper with horizontal black ruling lines. The lines are evenly spaced and run across the width of the page. There are approximately 20 lines visible. The paper appears to be from a notebook or a set of legal pads. The edges of the paper are slightly irregular, and there are some small dark spots or smudges scattered across the surface. The overall appearance is that of a clean, unused piece of stationery.

1

2

3

4

5

6

7

8

9

10

11

12

13

14

15

16

17

18

19

20

21

22

23

24

25

26

27

28

29

30

31

32

33

34

35

36

37

38

39

40

41

42

43

44

45

46

47

48

49

50

51

52

53

54

55

56

57

58

59

60

61

62

63

64

65

66

67

68

69

70

71

72

73

74

75

76

77

78

79

80

81

82

83

84

85

86

87

88

89

90

91

92

93

94

95

96

97

98

99

100

This image shows a single page of white paper with horizontal black ruling lines. The lines are evenly spaced and run across the width of the page. There is no handwriting or printed text on the page.

This image shows a single page of white paper with horizontal black ruling lines. The lines are evenly spaced and run across the width of the page. There is no handwriting or other markings on the paper.

مَجْلَدُ الْمَقْضَى

المكتب الفنى

مَجْلَدُ عَمَلِ

الأحكام الصادرة من الدائرة الاجتماعية

السنة الثامنة

العدد الثانى : من أبريل إلى يوليو سنة ١٩٥٧

الطبعة الأولى: الفرعية بدار القضاء العالى

١٩٥٧

نقابات

صحافة

جلسة أول يولييه سنة ١٩٥٧

برئاسة السيد مصطفى فاضل وكيل المحكمة ، وبحضور السادة : حسن داود ، ومحمود ابراهيم
إسماعيل ، ومصطفى كامل ، وأحمد زكي كامل المستشارين .

(١)

الطعن رقم ١ سنة ٢٧ القضائية :

(١) نقابات . صحافة . وجوب انعقاد الجمعية العمومية في يوم الجمعة الأول من شهر
ديسمبر من كل سنة . قرار مجلس النقابة بدموة أعضائها إلى اجتماع الجمعية العمومية
في أول مارس سنة ١٩٥٧ بسبب العذران الثلاثي . صحيح . م ٣٦ من ق رقم ١٨٥
سنة ١٩٥٥

(ب) نقابات . صحافة . النص مل تأجيل انعقاد الجمعية العمومية بسبب عدم توافر العدد
القانوني . ليس بمانا حصريا لأسباب التأجيل .

(ج) نقابات . صحافة . قرار مجلس النقابة شطب امم من لم يسدد الاشتراك في ميعاده .
سلطته في العدول عنه . م ٥٨ من ق رقم ١٨٥ سنة ١٩٥٥

(د) نقابات صحافة . مخالفة المادة ٧ من اللائحة الداخلية لصريح نص م ٣٦ من
القانون رقم ١٨٥ سنة ١٩٥٢ . وجوب تطبيق م ٣٦ .

(هـ) نقابات . صحافة . انتخابات . القرارات التي يصدرها المجلس السابق في فترة تأجيل
الانتخابات . صحافة .

(و) نقابات . صحافة . انتخابات . تنازل المرشح في مستهل اجتماع الجمعية العمومية .
مخالفة ذلك للمادة ١٣ من اللائحة الداخلية . لا بطلان .

(ز) نقابات . صحافة . انتخابات . انصراف بعض الناخبين قبل الانتخابات الخاصة
بمركز القوي . لا عيب .

(ح) نقابات . صحافة . انتخابات . عدم وجود أثر على ورقة الانتخاب . عدم ظهور معالم
ختم النقابة عليها . اعتبارها صحفة .

(ط) نقابات . صحافة . انتخابات . تأخر بدء اجتماع الجمعية عن مواعده واستطالة أمده
إلى ما بعد الميعاد . لا عيب .

(ي) نقابات . صحافة . انتخابات . توزيع العمل في لجنة الفرز . هو من شئونها .

١ — إن ما امتنع بحكم الضرورة على مجلس النقابة من أولته من الشئون التي
يختص بها لا يسلبه مباشرة ما خوله القانون من اختصاص عند زوال موجبات
تلك الضرورة ، ومن ثم فإن الإجراءات التي اتخذها مجلس النقابة من إعلان
عن ميعاد الاجتماع العادي وفتح باب الترشيحات في أول مارس سنة ١٩٥٧ —
لا في ٧ ديسمبر سنة ١٩٥٦ كما تقضى بذلك المادة ٣٦ من القانون رقم ١٨٥
سنة ١٩٥٥ التي حددت موعد اجتماع الجمعية العمومية العادي في يوم الجمعة
الأول من شهر ديسمبر من كل سنة — هي إجراءات صحيحة ولا غبار عليها
ما دام لم يقسن له تحقيق ذلك إبان الظروف الاستثنائية التي حلت بالبلاد
لمناسبة العدوان الثلاثي عليها والذي بدأ في شهر أكتوبر سنة ١٩٥٦ ولم يتوقف
إلا خلال شهر ديسمبر من تلك السنة والتي اقتضت إعلان حالة الطوارئ وإعادة
العمل بأحكام القانون رقم ٥٣٣ سنة ١٩٥٤ بشأن الأحكام العرفية .

٢ — إن ما نص عليه الشارع من تأجيل انعقاد الجمعية العمومية بسبب عدم توافر
العدد القانوني للحاضرين ليس بياناً حصرياً لأسباب التأجيل وإنما هو معالجة
للصورة العادية التي لا يصح فيها عقد الاجتماع عند الدعوة إليه لأول مرة
وتخلف العدد اللازم قانوناً لصحة الانعقاد .

٣ — متى كان المجلس بعد أن بحث ظروف من شطب اسمه من الأعضاء
لعدم سدادده الاشتراك في ميعاده على ضوء التظلمات والشكاوى المقدمة منهم
قد عدل عن قراره السابق واعتبره كأن لم يكن ملتصقاً لهم العذر في تخلفهم

القهورى من السداد ، فإنه يكون قد تصرف في حدود حقه الذى خوله له القانون
إذ أن المادة ٥٨ من القانون رقم ١٨٥ سنة ١٩٥٥ حين نصت على أن لمجلس
النقابة شطب اسم من لم يسدد الاشتراك في ميعاده ، قد خوات -مقا للمجلس
على سبيل الجواز يستعمله وفق مشيئته .

٤ - من المقرر أنه عند التعارض بين نصين أحدهما وارد في القانون والآخر
في لائحته التنفيذية ، فإن النص الأول يكون هو الواجب التطبيق باعتباره
أصلا لللائحة ، ومن ثم فإن ما ورد بالمادة ٧ من اللائحة الداخلية لا يلغى النص
الصريح في المادة ٣٦ من القانون رقم ١٨٥ سنة ١٩٥٥ والتي أجازت حضور
الجمعية العمومية لكل من يؤدي رسم الاشتراك السنوى المستحق عليه لغاية
تاريخ الاجتماع العادى .

٥ - تأجيل الانتخاب لا أثر له على كيان مجلس النقابة ، فهو ما يزال قائما
مستمر الوجود قانونا إلى أن يتم انتخاب أعضاء المجلس الجديد ليحل محله وبذلك
يكون لما يصدره المجلس الأسبق من قرارات في فترة التأجيل قوتها ما دام
لم يحصل الطعن عليها في الحدود وبالأوضاع التى نصت عليها المادة ٥١
من القانون رقم ١٨٥ سنة ١٩٥٥

٦ - تنازل بعض المرشحين في مستهل اجتماع الجمعية العمومية هو حق
لمن تنازل ولا يمس باقى المرشحين في شى من حقوقهم كمرشحين ، ولا يؤثر في صحة
الانتخاب الذى تم بين العدد الباقى من المرشحين بعد هذا التنازل ، على أن ماورد
بالمادة ١٣ من اللائحة الداخلية من تحديد أجل التنازل قبل مضي خمسة أيام
لعرض أسماء المرشحين ، هو مجرد إجراء تنظيمى لا يستتبع مخالفته البطلان .

٧ - انصراف بعض الحاضرين بعد انتخاب أعضاء مجلس النقابة وقبل
الانتخابات الخاصة بمركز النقيب - بفرض صحته - ليس فيه ما يعيب عملية
الانتخاب .

٨ — متى كانت أوراق الانتخاب كلها مختومة بخاتم النقابة فلا عبرة بما لوحظ من أن الختم على أحدها غير ظاهر المعالم ما دامت لجنة الفرز قد اعتبرت هذه الورقة صحيحة لعدم وجود أى أثر عليها يقتضى إلغائها .

٩ — تأخير بدء اجتماع الجمعية العمومية عن مواعده نصف ساعة ، واستطالة أمدّه إلى ما بعد السادسة مساء ، وإحالة المقترحات المقدمة من الأعضاء إلى لجنة تشكل لبحثها ، ليس من شأن كل ذلك أن يؤثر في سلامة الانتخابات .

١٠ — توزيع العمل في لجنة الفرز هو من شئونها ومن ثم فإن قيام عضو واحد من اللجنة بعملية فرز الأصوات لا أثر له متى كانت هذه العملية قد تمت علنا وفي حضور أعضاء اللجنة وتحت إشراف مجلس النقابة طبقا للقانون .

الوقائع

بتاريخ ٢٤ من مارس سنة ١٩٥٧ قرر السيد / الأمير الملبجي عضو نقابة الصحفيين بالطمع في صحة انعقاد الجمعية العمومية للنقابة وفي صحة انتخابات أعضاء مجلس النقابة ، والنقيب والتي حصلت في يوم ٢٢ مارس سنة ١٩٥٧ وقدم مذكرتين شرح فيهما الأسباب التي يبنى عليها طعنه . أولاهما بتاريخ ٨ من أبريل سنة ١٩٥٧ والأخرى في ٩ منه لأن الطاعن كان تقدم بترشيح نفسه عضواً بمجلس النقابة وسقط في الانتخابات . وذلك لأن الإجراءات التي اتبعت في دعوة الجمعية العمومية شابها البطلان إذ جاءت مخالفة لأحكام القانون رقم ١٨٥ لسنة ١٩٥٥ واللائحة الداخلية لنقابة الصحفيين التي صدر بها قرار وزير الإرشاد القومي رقم ١٩٥ لسنة ١٩٥٥ . كما لازم البطلان ، ما تم بعد ذلك . وقد حدد لنظر الطعن جلسة ١٠ يونيو سنة ١٩٥٧ وفيها قررت المحكمة التأجيل لجلسة ٣٠ يونيو سنة ١٩٥٧ للرافعة وصرحت للنقابة بتقديم مذكرة في مدى أسبوعين وللطاعن والنيابة العامة الرد في خمسة الأيام التالية . وفي الجلسة المذكورة سمعت المرافعة على ما هو مبين بمحضر الجلسة . ثم أجل النطق بالحكم لليوم .

الحكمة

من حيث إن الطعن قد استوفى الأوضاع الشكلية المنصوص عليها في المادة ٤٥ من القانون رقم ١٨٥ لسنة ١٩٥٥ الخاص بنقابة الصحفيين .

وحيث إن محصل الوقائع - كما يبين من الإطلاع على الأوراق والمستندات المقدمة من نقابة الصحفيين بناء على طلب الطاعن . أنه بتاريخ ٣١ يناير سنة ١٩٥٧ قرر مجلس نقابة الصحفيين دعوة أعضائها الى اجتماع الجمعية العمومية العادي الذي كان مقررا له من قبل يوم ٧ من ديسمبر سنة ١٩٥٦ ، كما قرر فتح باب الترشيحات لنصف مقاعد المجلس التي خلت من شاغلها وما يلي ذلك من إجراءات الانتخابات لمركز النقيب وأشار المجلس الى الظروف العصيبة التي مرت بالبلاد ولم تستطع معها الجمعية العمومية الاجتماع في الميعاد الذي نص عليه القانون . وبجلسة ١٢ من فبراير سنة ١٩٥٧ أعاد المجلس فتح باب الترشيح . وبجلسة ١٩ منه استعرض المجلس الإجراءات اللازمة لعقد الجمعية العمومية العادية كما استعرض الشكاوى التي قدمها بعض الأعضاء بشأن مواعيد الترشيح والانتخاب وثبت بالمحضر أن المجلس حتى اليوم السابق لم يكن تلقى ود مجلس الدولة من النقط القانونية التي رغب المجلس في استيضاحها وفي مقدمتها مواعيد تسديد الاشتراك وارتباط ذلك بحقوق نصف أعضاء الجمعية العمومية (١٩٣ عضوا) في حضور اجتماعها وممارسة حقوق الترشيح والانتخاب كما حدد المجلس اجتماع الجمعية العمومية في صباح يوم الجمعة ١٥ من مارس سنة ١٩٥٧ وإعادة فتح باب الترشيح ابتداء من يوم ٢٧ من فبراير الى ٤ مارس سنة ١٩٥٧ . وبجلسة ١٥ مارس المشار إليها اجتمع مجلس النقابة وثبت في محضره أن الجمعية العمومية تفوض مجلس النقابة في اتخاذ الإجراءات الكفيلة بحضور الأعضاء الغائبين اجتماع هذه الجمعية التي ستستأنف اجتماعها في الساعة الثانية بعد ظهر يوم ٢٢ من مارس سنة ١٩٥٧ ، وتقرر الجمعية أن جميع الأعضاء الذين اضيفت اسمائهم أو أعيد قيدها في جدول النقابة خلال سنة ١٩٥٧ يحضرون هذا الاجتماع الذي يعد استمرارا لاجتماع ١٥ مارس ،

وفي تاريخ ٢٢ من مارس سنة ١٩٥٧ انعقدت الجمعية العمومية وناقشت ماورد
بجدول الأعمال ثم أجريت بعد ذلك الانتخابات لمجلس النقابة فأسفرت عن فوز
السادة حسين فهمي وحافظ محمود وعبد المنعم الصاوي ومحمد نزيه والبير عمون
ومحمد وجدي وعلى أثر ذلك أجريت عملية الانتخابات لمركز النقيب ففاز به السيد
حسين فهمي .

وحيث إن أسباب الطعن المقدمة من الطاعن بالتقريرين المؤرخين ٩ و ٨ من
أبريل سنة ١٩٥٧ تنقسم إلى قسمين : أولهما متعلق بالطعن في صحة انعقاد الجمعية
العمومية لنقابة الصحفيين . وثانيهما . متعلق بالطعن في صحة انتخاب أعضاء
مجلس النقابة والنقيب .

وحيث إن محصل أسباب الطعن في صحة اجتماع الجمعية العمومية أن مجلس
النقابة خالف ما نص عليه القانون رقم ١٨٥ لسنة ١٩٥٥ وما جاء في اللائحة
الداخلية للنقابة ، ذلك بأن الطاعن قدم أوراق ترشيحه بتاريخ ١٥ من نوفمبر
سنة ١٩٥٦ ولم يعرض مجلس النقابة ببيانها بأسماء المرشحين قبل الاجتماع بعشرة
أيام كما تقضى بذلك اللائحة متعللاً بالظروف القاهرة في تأجيل ميعاد الاجتماع
العادي للجمعية العمومية في يوم ٧ من ديسمبر سنة ١٩٥٦ وهو الموعد الذي حدده
الشارع في المادة ٣٦ من القانون ، ولم يعلن الأعضاء بهذا التأجيل إلى أن حل
شهر فبراير سنة ١٩٥٧ فأعلن في الصحف عن دعوة الجمعية إلى الاجتماع في
أول مارس من تلك السنة وفتح باب الترشيح بدءاً من ١٣ فبراير إلى الساعة الثامنة
من مساء يوم ١٨ منه ، مع أن الفقرة الخامسة من المادة ١٢ من اللائحة الداخلية
تنهى هذا الميعاد عند ظهر يوم ٢٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٦ ، وقد اجتمع المجلس
يوم ١٩ من فبراير سنة ١٩٥٧ وقرر إلغاء ما سبق من ترشيحات وأجل اجتماع
الجمعية العمومية إلى ١٥ من مارس في حين أن القانون لا يتيح التأجيل إلا بسبب
عدم توافر العدد القانوني للحاضرين وقد حضر هذا الاجتماع الأخير العدد الذي
يستلزمه القانون من مسددي الاشتراكات عن عام ١٩٥٦ في ميعادها ، إلا أن
الجمعية ناقشت في هذا الاجتماع موضوع الاشتراكات ثم قررت استمرار الاجتماع

إلى يوم ٢٢ من مارس سنة ١٩٥٧ لتكوين من تخلف عن السداد من الحضور ،
وسمحت بقيد أسماء البعض ممن سددوا الاشتراك في قائمة المرشحين ، وهو
ما يخالف مقتضى المادة ٣٦ من قانون النقابة ، كما سمحت لأعضاء جدد
أدرجت أسمائهم بالجدول بعد يوم ٧ ديسمبر سنة ١٩٥٦ بالاشتراك في انتخابات
أعضاء المجلس ، وامتد التسامح فشمّل الأعضاء الذين تحت التموين وغيرهم ممن
ليسوا أعضاء مما يخالف نص المادة ٦ من اللائحة الداخلية وما كان يجوز قانونا
دخول هؤلاء قاعة الاجتماع فضلا عن أن تعديل مواعيد أداء الاشتراكات ليس
داخلا في اختصاص مجلس النقابة ، وإنما الأمر فيه يكون باستصدار تشريع
جديد. ويضيف الطاعن إلى ما تقدم أن مجلس النقابة قرّر في شهر نوفمبر سنة ١٩٥٦
شطب أسماء عدد من الأعضاء بسبب عدم سدادهم رسم الاشتراك في الميعاد المحدد
وأبلغ قراره إلى لجنة القيد ووزارة الإرشاد القومي . ولما كانت المادة ٥٨ من
القانون والمادة ٤ من اللائحة لا تسمحان بإعادة قيد من شطب إلا بعد تقديم
طلب ودفع رسم جديد فإن قبول الرسم منه دون مراعاة هذه الشروط يخالف للقانون
مما يجعل حضور من حضر منهم اجتماع ٢٢ مارس سنة ١٩٥٧ غير جائز ، وفوق
ذلك فإن قرارات مجلس النقابة التي أصدرها بعد يوم ٧ من ديسمبر سنة ١٩٥٦
وقعت باطلا لزوال ما كان له من اختصاص بعد هذا التاريخ . ويقول الطاعن
أيضا إن السجلات الخاصة بتدوين أسماء الأعضاء لم توضع عند مدخل الدار
لحصر أسماء الحاضرين والتثبت من حضور العدد القانوني . اللازم توافره لصحة
الاجتماع وقد هيا ذلك لبعض المرشحين الفرصة للدخول داخل قاعة الاجتماع
وخارجها وانتهى الأمر باتخاذ الجمعية قرار يسوغ لكل من يقوم بسداد اشتراكه
المتأخر إلى يوم انعقاد الجمعية العمومية حضور اجتماعها وهو قرار لا يسندده القانون
على ما سلف بيانه ، يضاف إلى ذلك أن مجلس النقابة خالف مقتضى المادتين
٣٧ من القانون و ١٠ من اللائحة الداخلية بعدم نشر إعلان لدعوة الأعضاء
للاجتماع قبل عقده بأسبوع مكثفيا بإرسال نداء للصحيف للنشره خال من بيان
جدول أعمال الجمعية وكان التقييد قد وجه دعوة للأعضاء مؤرخة ١٠ من مارس
سنة ١٩٥٧ ليعتصروا اجتماع ١٥ مارس ، فلما تم الاجتماع وقعت مخالفات أخرى

للقانون منها أن سكرتير المجلس لم يقيم بتلاوة الاعتذارات ولا محضر الجلسة الماضية تمهيدا للتصديق عليه كما لم يقيم بتلاوة التقرير السنوى لمجلس النقابة لتناقشه الجمعية ، ولم يقيم أمين الصندوق بتلاوة تقرير مراقبي الحسابات عن الميزانية ، ثم إنه ما كان يجوز أن يناقش الأعضاء موضوع الاشتراكات التي لم تسدد حتى تاريخ الاجتماع لخروجه عن جدول الأعمال . وخلص الطاعن من ذلك إلى أن الاجتماع الذى عقد فى ١٥ مارس سنة ١٩٥٧ وقع باطلا ، ووقع باطلا كذلك الاجتماع الذى أعقبه فى يوم ٢٢ من مارس سنة ١٩٥٧ لاسيما وأن هذا الاجتماع الأخير بدأ بعد مواعده المقرر من قبل بنصف ساعة وطال أمده حتى اضطرب عدد كبير من الأعضاء إلى الانصراف فى الساعة السادسة مساء لمباشرة عملهم فى الصحف الصباحية هذا إلى أن جدول الأعمال الذى شملته الدعوة لهذا الاجتماع جاء خاليا من الإشارة إلى المقترحات المقدمة ولما حل دور تلاوتها كنص اللائحة أحالها سكرتير المجلس إلى لجنة تشكل فيما بعد .

وحيث إن محصل أسباب الطعن فى صحة انتخاب أعضاء مجلس النقابة والنقيب هو أن المجلس قرر ترشيح السيد/عبد المنعم الصاوى وقد نجح فى الانتخابات مع أنه لم يضمن على قيده المدة القانونية المنصوص عليها فى المادة ١٢ من اللائحة وهى ثلاث سنوات على الأقل كما قبل المجلس ترشيح السادة فؤاد نصيحى وإسماعيل الحكيم وإبراهيم عامر وأحمد سامى الليثى وكلهم مقيدون فى الجدول يوم ٢٤ من ديسمبر سنة ١٩٥٣ وبذلك لم يكن أحد منهم قد اكتمل المدة القانونية المشار إليها فى يوم ٧ من ديسمبر سنة ١٩٥٦ الذى نص القانون على اعتباره مياعدا للاجتماع العادى السنوى ، كذلك قبل المجلس ترشيح السيدين محمد وجدى وعبد المنعم السويفى مع أنهما لم يسددا الاشتراك إلا بعد يوم ٧ من ديسمبر سنة ١٩٥٦ بفترة طويلة وهو أقصى موعد لسداد الاشتراك طبقا للقانون .

يضاف إلى ذلك أن قائمة الترشيح لعضوية مجلس النقابة لم تعرض قبل الاجتماع بعشرة أيام كما نفى بذلك المادة ١٣ من اللائحة وكان من نتيجة ذلك أن أعلن بعض المرشحين عن تنازلهم فى مستهل الاجتماع وهو ما يؤثر فى إجراءات الانتخاب فيعطلها ، وزيادة على ذلك لم يعلن المجلس عدد الحاضرين قبل بدء

عملية الانتخاب وإنما أحصى عدد الأوراق الانتخابية وقد تبين وجود اختلاف في عدد أوراق الناخبين لأعضاء مجلس النقابة عن عدد الناخبين لمركز النقيب ، مما يدل على أن بعض الأعضاء قد انصرفوا تخلصاً من الجوال الذي أحاط بالجلسة وكان من نتيجة ذلك أن نال الأستاذ حسين فهمي ١٦٥ صوتاً في عضوية مجلس النقابة ومثلها في انتخابات النقيب بينما نال منافسه الأستاذ حافظ محمود ١٤٥ صوتاً في عضوية المجلس و ٨٥ صوتاً فقط في انتخابات النقيب . وفوق هذا فإن بعض الأوراق الانتخابية لم تحتم بحتم النقابة ومع ذلك فقد اعتبرت صحيحة واحتسبت أصواتها لمصلحة بعض المرشحين وكان يجب إلغاؤها . ويقول الطاعن أيضاً إن لجنة الفرز اشتغلت بقيد عدد الأصوات التي نالها كل مرشح فصرفت ذلك عن تأدية مهمتها الأصلية وهي فرز الأصوات ، فقام بهذه العملية عضواً واحداً من اللجنة هو السيد/ علي حمدي الجمال ، وقد فاز ستة من المرشحين بنصف مقاعد مجلس النقابة ، وكان يتحتم طبقاً للمادة ١٩ من اللائحة الداخلية أن تجرى عقب ذلك مباشرة عملية الانتخاب لمركز النقيب ، ولكن حدث أن أعلن تنازل الأستاذ البير عمون عن مقعده فل الدور على الأستاذ حلمي سلام الذي بادر هو الآخر بتنازله تمكينا للسيد عبد المنعم السويدي من عضوية المجلس وكل من التنازلين وقع باطلاً مما يبطل انتخاب النقيب وانتخاب الأعضاء الجدد هذا بالإضافة إلى تدخل المجلس في الانتخابات لصالح بعض المرشحين ، من ذلك أن النقيب وزع على الأعضاء بياناً عن حكم صدر لصالح السيد محمد نزيه الذي نجح في الانتخابات ضد جريدة الأهرام وهو ما يعد دعاية قصد منها محاباة أحد المرشحين .

وحيث إنه وإن كانت المادة ٣٦ من القانون رقم ١٨٥ لسنة ١٩٥٥ قد حددت موعد اجتماع الجمعية العمومية العادية في يوم الجمعة الأول من شهر ديسمبر من كل سنة ، وكانت الأحداث التي حلت بالبلاد لمناسبة العدوان الثلاثي عليها والذي بدأ في شهر أكتوبر سنة ١٩٥٦ ولم يتوقف إلا في خلال شهر ديسمبر من تلك السنة ، اقتضت هذه الأحداث انصراف جهود جميع المواطنين في جميع أنحاء الجمهورية إلى مواجهة هذه الظروف الطارئة بوقف أو صرف كل نشاط عادي في سبيل جمع الأهبة وحشد العزائم للدفاع عما تعرضت له البلاد من خطر وامتد أثر

هذه الظاهرة فشملت الأفراد والهيئات والجمعيات والنقابات عموماً ، وليس من شك أن تلك الظروف التي اقتضت إعلان حالة الطوارئ في أول نوفمبر سنة ١٩٥٦ وأعادت العمل بأحكام القانون رقم ٥٣٣/١٩٥٤ بشأن الأحكام العرفية والذي تنص الفقرة الثامنة من المادة الثالثة منه على منع كل اجتماع عام ومنع أي ناد أو جمعية أو اجتماع وحله بالقوة ، ليس من شك أن هذه الظروف صرفت الكفافة عن شئونهم الخاصة إلى بذل كل طوق في سبيل الدفاع عن البلاد فلما أخذت الأمور تعود إلى مجراها المألوف ، وريداً رويداً وحل شهر يناير سنة ١٩٥٧ عادت نقابة الصحفيين إلى نشاطها العادي وفكر مجلس نقابتها في تحقيق ما لم يتسن له تحقيقه أبان تلك الظروف الاستثنائية ، فقرر في ٣١ يناير سنة ١٩٥٧ الدعوة إلى انعقاد الاجتماع العادي للجمعية العمومية . ولما كان يبين من الاطلاع على محاضر جلسات مجلس النقابة خلال شهرى يناير وفبراير ، أن مجلس نقابة الصحفيين كان حريصاً على هذه الدعوة وعلى تنفيذ أمر القانون وأنه أخذ يستفتى الجهات المختصة في شأن ما بدا له من تعارض بين النصين وقد استنفد هذا وقتاً لم يتمكن فيه المجلس من تنفيذ هذه الدعوة إلا في شهر مارس سنة ١٩٥٧ وبالتحديد في يوم ٢٢ منه . لما كان ذلك وكانت الظروف التي سبقت الإشارة إليها هي من الظروف الاستثنائية التي توجب مواجهتها على وجه السرعة وذلك تقديماً للصالح العليا على ما دونها صيانة لكيان الدولة ، وكان الشارع في الأغلب الأعم يسن القوانين لتطبيقها في ظروف عادية ، لما كان ذلك فإن ما امتنع بحكم الضرورة على مجلس النقابة مزاويلته من الشئون التي تختص بها لا يسلبه مباشرة ما خوله القانون من اختصاص عند زوال موجبات تلك الضرورة والقول بغير ذلك يفضى إلى أن حكم القانون يظل مبطلاً بغير مبرر وبعد ارتفاع المانع الذي كان سبباً في إرجاء تنفيذه ، مما مؤداه أن تبقى الانتخابات معطلة مدة طويلة بلا مقتض ، ومتى تقرر ذلك وكانت الإجراءات التي اتخذها مجلس النقابة من الإعلان عن ميعاد الاجتماع العادي وفتح باب الترشيحات من جديد إلى أن أجريت الانتخابات في اليوم الذي حددته الجمعية العمومية ومجلس النقابة لها في ٢٢ من مارس سنة ١٩٥٧ ، هي إجراءات صحيحة

ولا غبار عليها . أما ما قاله الطاعن من أن القانون لا يبيح التأجيل إلا بسبب عدم توافر العدد القانوني للحاضرين ، فهو امتداد لا ينطبق على واقع الحال إذ أن ما نص عليه الشارع من ذلك ليس بيانا حصريا لأسباب التأجيل وإنما هو معالجة للصورة العادية التي لا يصح فيها مقدا لاجتماع عند الدعوة إليه لأول مرة وتختلف العدد اللازم قانونا لصحة الانعقاد . لما كان ذلك وكانت الجمعية العمومية هي المصدر الذي يستمد منه مجلس النقابة وجوده وسلطته وتفوضه ، وكان يبين من الاطلاع على محضر جلسة ١٥ من مارس سنة ١٩٥٧ أن تلك الجمعية العمومية قد اتخذت القرار المشار إليه بصدور الحكم بشأن عقد الجمعية العمومية في يوم ٢٢ من مارس سنة ١٩٥٧ . ولما كان الطاعن لا يدعى أن هذا القرار قد أضر به أو بالصالح العام ، بل على العكس فإن الثابت من الأوراق أن الطاعن نشر في الصحف يوم ١٨ من مارس سنة ١٩٥٧ بيانا أطرى فيه هذا القرار وامتدح الباحث عليه ، كما أنه لا وجه لتضرره من إلغاء الترشيحات السابقة وفتح باب الترشيح من جديد ما دام هو قد ظل مقيدا بقائمة المرشحين حتى أجريت الانتخابات ، كما لا وجه أيضا لما يثيره عن قرار مجلس النقابة بشطب أسماء بعض الأعضاء من الجدول ثم مدوله عن ذلك إذ أن المادة ٥٨ من القانون رقم ١٨٥ لسنة ١٩٥٥ حين نصت على أن لمجلس النقابة شطب اسم من لم يسدد الاشتراك في ميعاده ، قد خولت حقا للمجلس على سبيل الجواز استعماله وفق مشيئته ولما كان المجلس بعد أن بحث ظروف من شطب اسمه من الأعضاء على ضوء التظلمات والشكاوى المقدمة منهم قد عدل عن قراره السابق واعتبره كأن لم يكن ملتصقا لهم العذر في تخلفهم القهري عن السداد . لما كان ذلك فإن مجلس النقابة لا يكون قد تصرف إلا في حدود حقه الذي خوله له القانون . وحيث إنه بالنسبة لما يثيره الطاعن في شأن ميعاد سداد رسم الاشتراك ، فإن المادة ٣٦ من القانون رقم ١٨٥ لسنة ١٩٥٥ أجازت حضور الجمعية العمومية لكل من يؤدي رسم الاشتراك السنوي المستحق عليه لغاية تاريخ الاجتماع العادي ، وكانت الظروف القهرية التي استدعت تأجيل انعقاد الجمعية العمومية هي بذاتها التي اقتضت الإفساح في ميعاد سداد الاشتراك . أما ماورد بالمادة ٧ من اللائحة

الداخلية فإنه لا يأنى النص الصريح في المادة ٣٦ سالفة الذكر إذ من المقرر أنه عند التعارض بين نصين أحدهما وارد في القانون والآخر في لائحته التنفيذية ، فإن النص الأول يكون هو الواجب التطبيق باعتباره أصلاً للائحة ، لما كان ذلك وكان تأجيل الانتخاب لا أثر له على كيان مجلس النقابة ، فهو ما يزال قائماً مستمر تالوجود قانوننا إلى أن يتم انتخاب أعضاء المجلس الجديد ليحل محله وبذلك يكون لما يصدره المجلس الأسبق من قرارات في فترة التأجيل قوتها مادام لم يحصل الطعن عليها في الحدود وبالأوضاع التي نصت عليها المادة ٥١ من القانون رقم ١٨٥ لسنة ١٩٥٥ .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على سجل حضور الأعضاء اجتماع الجمعية العمومية في يوم ٢٢ من مارس سنة ١٩٥٧ (المستند رقم ٩) أن هذا السجل قد قيدت فيه الأسماء بنظام وبترتيب حروف الهجاء ووقع من حضر بامضائه أمام اسمه بحيث يسهل حصر عدد الحاضرين من الأعضاء . ولما كان الطاعن قد صرح في طعنه بأن العدد الذي حضر اجتماع ١٥ من مارس سنة ١٩٥٧ يمثل النصاب القانوني ، وكان الواضح من الدعوة التي وجهت للأعضاء ونشر نبؤها في الصحف قبل اجتماع الجمعية العمومية والتي أورد الطاعن نصها في تقرير الطعن الثاني الذي قدمه بتاريخ ٩ من أبريل سنة ١٩٥٧ قد تضمنت جدول الأعمال بما فيه موضوع الاشتراكات ولم تكن جلسة ٢٢ من مارس سنة ١٩٥٧ إلا استمراراً للجلسة السابقة التي حضرها العدد القانوني من الأعضاء . لما كان ذلك وكان يبين من الاطلاع على محضر جلسة الجمعية العمومية بتاريخ ٢٢ من مارس أن تلك الجمعية ناقشت التقرير المقدم من مجلس النقابة ومشروع التأمين الصحي ، كما ناقشت الميزانية وغيرها من المسائل المدرجة بجدول الأعمال أما تنازل بعض المرشحين في مهتل الاجتماع فهو حق لمن تنازل ولا يمس الطاعن في شيء من حقوقه كمرشح ، ولا يؤثر في صحة الانتخاب الذي تم بين العدد الباقي من المرشحين بعد هذا التنازل ، على أن ماورد بالمادة ١٣ من اللائحة الداخلية من تحديد أجل التنازل قبل مضي خمسة أيام لعرض أسماء المرشحين ، هو مجرد إجراء تنظيمي لا يستتبع مخالفته الإبطال ، لما كان ذلك وكان انصراف بعض الحاضرين قبل الانتخابات الخاصة بمركز

النقيب — حتى بفرض صحة مايقوله الطاعن من ذلك — ليس فيه ما يعيب عملية الانتخاب ، أما اختلاف ما حصل عليه كل من المتنافسين على مركز النقيب فقد كان نتيجة طبيعية لإعطاء أصوات الناخبين الذين حضروا — ولما كان يبين من الاطلاع على أوراق الانتخاب أنها كلها مختومة بخاتم النقابة ولا عبرة بما لوحظ من أن الختم على أحدها غير ظاهر المعالم مادامت لجنة الفرز قد اعتبرت هذه الورقة صحيحة لعدم وجود أى أثر عليها يقتضى إلغائها . لما كان ذلك وكان تأخير بدء الاجتماع عن مواعده نصف ساعة ، واستطالة أمدّه إلى ما بعد السادسة مساءً ، وإحالة المقترحات المقدمة من الأعضاء إلى لجنة تشكل لبحثها ليس من شأن كل ذلك أن يؤثر في سلامة الانتخابات ، ولما كان الواضح من الاطلاع على قائمة المرشحين في الانتخابات لمجلس النقابة أنها قد طبعت على ورقة مستقلة تتضمن بيان أسماء المرشحين جميعاً وقد بلغ عددهم ٣٨ عضواً ، وهذا البيان مطابق للأسماء التي أثبتها مجلس النقابة في المحضر المؤرخ في ١٥ من مارس سنة ١٩٥٧ ، كما يبين من الاطلاع على محضر جلسة الجمعية العمومية المؤرخ في ٢٢ مارس أن انتخاب النقيب قد تم عقب اعلان نتيجة انتخابات أعضاء المجلس . لما كان ذلك وكان توزيع العمل في لجنة الفرز هو من شئونها وكانت هذه العملية قد تمت طناً وفي حضور أعضاء اللجنة وتحت إشراف مجلس النقابة طبقاً للقانون . أما ما يدعيه الطاعن من تدخل مجلس النقابة في الانتخابات لصالح بعض المرشحين ، واستبدل عليه بتوزيع صورة الحكم الصادر للسيد / محمد نزيه ضد جريدة الأهرام ، فردود بأن الواضح من الدشرة المقدمة ضمن مستندات النقابة أنها تضمنت الجزء القانوني من ذلك الحكم على اعتبار أنه مبدأ حسم النزاع بشأن وجوب تطبيق لائحة عقد العمل الصحفي ولم يكن الغرض منها دعاية للرشح المذكور . وحيث إنه لما تقدم جميعه يكون الطاعن برمته على غير أساس متعينا رفضه موضوعاً .

الأحكام الصادرة

من

الدائرة الجنائية

جلسة أول أبريل سنة ١٩٥٧

برئاسة السيد المستشار حسن داود وبحضور السادة : محمود إبراهيم اسماعيل ، ومصطفى كامل ،
وأحمد زكي كامل ، والسيد أحمد عفيفي المستشارين .

(٨٦)

القضية رقم ١٦٨ سنة ٢٧ القضائية :

إثبات . شهادة . إجراءات الشهادة . عدم اعتراض المتهم على سماع شهادة المدعى المدني
بدون حلف يمين . سقوط حقه في الدفع بطلانها . م ٢٢٣ . ١ . ج .

متى كانت المحكمة قد سمعت شهادة المدعى المدني بدون حلف يمين في حضور
محامي المتهم دون أن يعترض على ذلك ، فإن حقه في الدفع بطلان شهادة المدعى
المدني يسقط طبقا لنص المادة ٣٣٣ من قانون الإجراءات الجنائية .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه بدد العقد المبرم بالمحضر لمحمد علي أحمد
عماره وكان قد سلم اليه على سبيل الوكالة فاختمه لنفسه إضرارا بالمجني
عليه، وطلبت عقابه بالمادة ٣٤١ من قانون العقوبات، وقد ادعى محمد علي أحمد
عماره بحق مدني قبل المتهم بقرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت

ومحكمة جنح مصر القديمة الجزئية قضت فيها حضوريا عملا بمادة الاتهام بحبس المتهم شهرين مع الشغل وكفالة مائتي قرش لوقف التنفيذ بلامصاريف جنائية والزامه بأن يدفع للدعى بالحق المدنى قرشا صافيا على سبيل التعويض المؤقت والمصاريف المدنية . فاستأنف المحكوم عليه والنيابة هذا الحكم ومحكمة القاهرة الابتدائية قضت فيه حضوريا بتأييد الحكم المستأنف وألزمت المستأنف بالمصاريف المدنية الاستئنافية وأعفته من المصروفات الجنائية . فطمعن الأستاذ المحامى الوكيل عن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

الشكوة

وحيث ان مبنى الوجه الأول من الطعن هو أن الحكم المطعون فيه شابه بطلان فى الإجراءات ذلك بأن المحكمة أهدرت شفوية المرافعة بعدم سماعها شهود الاثبات كما أخطأ الحكم فى القانون إذ رفضت المحكمة الدفع بعدم جواز الاثبات بشهادة الشهود وكان يتعين عليها وقد رفضت هذا الدفع أن تسمع الشهود الذين تمسك الطاعن بسماعهم .

وحيث إنه لما كان يبين من الاطلاع على محاضر جلسات المحاكمة أن محكمة الدرجة الثانية سمعت شهادة المدعى المدنى بدون حلف يمين فى حضور محامى الطاعن دون أن يعترض على ذلك وكان سماع الشهود أصلا من أصول المحاكمة المتعلقة بالنظام العام فإن المحكمة الاستئنافية تكون قد حققت شفوية المرافعة بسماعها المدعى بالحق المدنى مستوفية بذلك النقص الذى شاب المحاكمة الأولى بعدم سماع شهود ، وقد تم هذا بدون حلف يمين ، وفى حضور محامى الطاعن دون اعتراض منه على هذا الاجراء ودون أن يتمسك بسماع شهود

آخرين مما يسقط حقه في الدفع ببطلان شهادة المدعى المدني وذلك طبقا لنص المادة ٣٣٣ من قانون الإجراءات الجنائية . لما كان ذلك وكان الحكم قد رد على الدفع بعدم جواز الاثبات بالبينة فقال : " وحيث إن المتهم (الطاعن) اعترض أمام هذه المحكمة بعد مدة جلسات وبعد أن استأجل الدعوى لإعلان الشهود بعدم جواز الاثبات بشهادة الشهود وفاته أنه سبق أن اعترف بمحض ضبط الواقعة بحق المدعى المدني واخوته في النصيب الوارد بالعقد موضوع الاتهام فضلا عن أن الواقعة تنصب على تبديد عقد سلم إليه وهي واقعة مادية أقر بها شاهدا الاثبات ولم ينقها المتهم بدليل يقوم حجة على دحض الاتهام ، فإذا أضيف إلى ذلك أن طلب المتهم (الطاعن) في محضر جلسة ١٦ من مايو سنة ١٩٥٦ الاستشهاد بشهادة الاثبات يعتبر تنازلا عن التمسك بالدفع المشار إليه كان الدفع يقوم على سند غير سليم ويتعين إطرأحه " وهذا الذي قاله الحكم سديد في القانون ويؤدي إلى النتيجة التي خالص إليها ، إذ أنه فضلا عن أن تمسك الطاعن بسماع شهود الاثبات يعتبر تنازلا ضمنا عن حقه في الدفع الذي سبق أن أبداه بعدم جواز الاثبات بالبينة فإن نعيه على الحكم الاخلال بشفوية المرافعة يتناقض مع مرمى به الحكم من الخطأ في القانون برفضه هذا الدفع ويكون ما جاء بهذا الوجه غير سديد .

وحيث إن محصل الوجهين الثاني والثالث هو القصور في البيان والخطأ في الإسناد ذلك بأن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه استند في قضائه بإدانة الطاعن إلى أنه اعترف بمحض ضبط الواقعة باستلامه العقد المدعى بتبديده على الرغم من إنكاره ذلك وأنه طعن بالتزوير في تلك الأقوال التي نسب صدورها إليه وذلك بشكوى قدمها إلى النيابة هذا إلى أن الحكم دانه عن تبديد العقد مع ما قدمه للمحكمة من مستندات تفيد أن مورثه اكتسب ملكية المنزل بالتقادم وأنه لا وجود للعقد المدعى بتبديده ، فضلا عن ذلك فإن الحكم لم يبين ماهية هذا العقد ومضمونه وسبب ووقت تسليمه للطاعن كما أن المطعون ضده قرر أمام المحكمة أن مورث الطاعن كان واضعا يده على المنزل مما يفيد عدم وجود العقد .

وحيث إن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به عناصر الجريمة التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها أدلة من شأنها أن تؤدي إلى مارتب عليها ومن بينها اعتراف الطاعن بمحض الاستدلالات باستلام العقد المدعى بتبديده ، ولما كان للحكمة أن تعتمد على أقوال المتهم في محضر ضبط الواقعة وإن عدل عنها بعد ذلك مادامت قد اطمأنت إلى صحتها فإن طعن المتهم على هذه الأقوال بالتزوير في شكوى قدمها إلى النيابة العامة لا يؤثر في صحة ما اقتنعت به المحكمة مادام لم يثبت لديها قيام هذا التزوير ، لما كان ذلك وكان الحكم قد استخلص استخلاصا سائغا مما أوردته وجود العقد المدعى بتبديده ، وأنه عقد عرفي يفيد ملكية المحنى عليه لنصيبه في المنزل وأن الطاعن تسلم هذا العقد منه ليتمكن بمقتضاه من شراء أنصبة أخوته ، فإن ما يشير به الطاعن بعد ذلك من قول بأن العقد لا وجود له لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا فيما اطمأنت إليه المحكمة مما لا يقبل أمام محكمة النقض .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن برمته على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة أول أبريل سنة ١٩٥٧

برئاسة السيد مصطفى فاضل وكيل المحكمة ، وبحضور السادة : حسن دارد ، ومحمود إبراهيم
اسماعيل ، ومصطفى كامل ، والسيد أحمد عفيفي المستشارين .

(٨٧)

القضية رقم ١٧٦ سنة ٢٧ القضائية :

تلبس . سلطة محكمة الموضوع في تقدير قيام حالة التلبس .

تقدير الظروف التي تلبس الجريمة وتحيط بها وقت ارتكابها أو بعد ارتكابها
وتقدير كفاية هذه الظروف لقيام حالة التلبس أمر موكل إلى محكمة الموضوع
دون معقب عليها مادامت الأسباب والاعتبارات التي بنت عليها هذا التقدير
صالحة لأن تؤدي إلى النتيجة التي انتهت إليها .

الوقائع

انتهت النيابة العامة كلا من : ١ — محمود عطيه أحمد و ٢ — عطيه أحمد
حسين بأنهما : قتلًا بسا إلى قلوس صليب عمدا بأن انهما لا عليه ضربا بالآلات راضة
قاصدين قتله فأحدثا به الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي
أودت بحياته وكان القصد من ارتكاب هذه الجناية ارتكاب جنحة
سرقة وهي أنهما في الزمان والمكان سافيا الذكرا سرقا النقود والمصوغات
والأشياء الأخرى المبينة وصفها بقيمة بالمحضر والملوكة للجنى عليه (بسا إلى قلوس)
الأمر المنطبق على المادة ٣١٧/٥ من قانون العقوبات . وطلبت من غرفة
الاتهام أن تحيل المتهمين المذكورين إلى محكمة الجنايات لمعاقبتهما بالمادة ٣٣٤/٣
من قانون العقوبات ، فقررت الغرفة بذلك . وقد ادعى فؤاد قلوس وجندى
قلوس (أخوا القتيل) بحق مدني قبل المتهمين متضاخين بقرش صاغ واحد

تعويضاً مؤقتاً . ومحكمة جنایات أسبوط قضت حضورياً عملاً بالمادتين ٣/٢٣٤ و ٣١٨ من قانون العقوبات بالنسبة إلى المتهم الأول بمعاقبته بالأشغال الشاقة المؤبدة وإلزامه بأن يدفع للذعین بالحق المدني قرشاً صافاً على سهيل التعويض والمصاريف المدنية وألف قرش مقابل أتعاب المحاماة وبرائة عطية أحمد حسن مما أسند إليه ورفض الدعوى المدنية قبله . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... وحيث إن مبنى الأوجه الثلاثة الأولى هو أن الحكم بنى على إجراء باطل إذ قضى بإدانة الطاعن استناداً إلى ما أسفر عنه تفتيش منزله من أن الطاعن دفع أمام محكمة الجنایات بطلان التفتيش لانتفاء حالة التلبس التي تبيح تفتيشه ، ولكن المحكمة رفضت هذا الدفع بمقولة قیام هذه الحالة وانطباق حكم المادة ٣٤ من قانون الإجراءات الجنائية في حين أن هذه المادة لا تنطبق إلا حيث يكون المتهم حاضراً ، وعندئذ يكون التفتيش مقصوراً على شخص المتهم ولا يتعداه إلى منزله لأن حق تفتيش المنازل ليس مخولاً لرجال الضبط القضائي إلا في حالات التلبس دون سواها ، أما استنادها في إثبات قیام حالة التلبس إلى وجود بقعة من الدماء على حتبة باب المنزل وإلى صياح بعض النسوة المجهولات فهو استناد خاطئ لأن العثور على بقعة من الدماء كان بعد تفتيش المنزل وليس قبله كما هو ثابت من أقوال ضابط المباحث في محضر التحقيق ولأن واقعة صياح النسوة هي واقعة غير صحيحة .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بن واقعة الدعوى بما حصله أن الجنى عليه وهو صائغ يتجول في القرى والأسواق خرج من بلدته في صبيحة يوم الخميس ١٩ من فبراير سنة ١٩٥٣ حاملاً تقوده وبضاعته التي يتجر فيها من الذهب والفضة ، ولما لم يعد خلافاً لعادته كل يوم انطلق أخوه نؤاد قلند صليب يبحث عنه طول الليل دون جدوى فلما كان الصباح وجدت جثته ملقاة على خط السكة الحديدية مشطورة إلى شطرين وأبلغ مأمور المركز وضابط المباحث

بالحادث فانتقلا إلى مكان الجثة وما أن شاهداهما حتى ساورتهم الريبة في أمرها لعدم وجود دماء في مكانها ، فحضر ضابط المباحث في البحث حتى أثر على بقع دموية متناثرة في أمكنة متفرقة وأخذ يتابع هذه الآثار إلى أن وصل إلى بلدة باقور حيث انقطعت آثار البقع الدموية فجعل يتقصي الأمر ويتجراه فعلم أن المجنى عليه قتل في منزل الطاعن ووالده طمعا فيما كان يحمله من مال ولأنه كان يداينهما في مبالغ أربعة عشر جنيها باق في ذمتهم من ثمن مصوغات كانا اشترياها منه وأن جثته نقلت بعد قتله ووضعت فوق خط السكة الحديدية للتضليل وإخفاء معالم الجريمة فعاد الضابط إلى مكان الجثة وأبلغ المأمور بهذه المعلومات ثم انتقلا ومعهما بعض رجال الحفظ إلى بلدة باقور وما لبثوا أن وصلوا إليها حتى سمعوا بعض النسوة يصيحن بهم أن القاتل هو المتهم الطاعن ، مشيرات إليه وهو خارج من منزله يجري حاملا الفأس التي استعملها في ارتكاب الجريمة عند ما أحس بمقدمهم فالتفت ضابط المباحث ومن معه فأبصروا بالطاعن يجري حاملا فأسا بخرى الضابط في أثره وكلف أحد الحفراء بمعاونته في ملاحقة الطاعن والقبض عليه فأسرع الحفير ومعه زميله أحمد علي محمود يعدوان خلف الطاعن ولما أحس بهما هذا الأخير ألقى بالفأس من يده ومضى يجري بين المزارع حتى توارى عن نظرهما والنقط الحفير على مجود الفأس وكانت ملوثة بالدماء وسارع إلى تقديمها لضابط المباحث ، ثم عاد رجل البوليس إلى منزل الطاعن فشاهدوا على عتبة منزله بقعة من الدماء فدخلوا المنزل وفتشوه فعثروا فيه على الحذاء الذي كان يلبسه القاتل كما عثر ضابط المباحث على بندقية ولفافة تحتوي على ميزان صغير وقطع من الذهب والفضة وخطاب تعزية مرسل للمجنى عليه من يونان توماس بسوهاج بتاريخ ٥ يناير سنة ١٩٥٣ وتعرف أهل القاتل على هذه الأشياء وقرروا بأنها هي التي كان يحملها وقت الحادث وتبين من تحليل البقع الدموية التي وجدت على الفأس وعلى عتبة الباب أنها بقع دموية آدمية من فصيلة دم القاتل ، وبعد أن أورد الحكم الأدلة على هذه الوقائع التي استخلصها من أقوال الشهود المشار إليهم آنفا ومن المعاينة والتقارير الطبية عرض للدفع ببطلان التفتيش وقضى برفضه قولا منه أن " الثابت

مما سبق ومن أوراق الدعوى والتحقيقات مجتمعة ومنفردة عثور ضابط المباحث على آثار تنبئ عن الجريمة عقب وقوعها مباشرة تسير من مكان الجثة إلى بلدة باقور كما تفيد وجود نقطة دماء على عتبة المنزل التي أجرى تفتيشه كما تقطع أقوال الشهود بمشاهدتهم للمتهم محمود عطيه وهم في طريقهم لتقصي آثار الجريمة يحمل الفأس التي ارتكبت بها الجريمة وتعالى أصوات بعض النسوة وأشارت إليه وهو يحملها أنه هو «مرتكبها» ويفر بالفأس هاربا وكل هذه أمور تجعل المتهم المذكور في حالة تلبس قائمة بجزء القبض والتفتيش، إذ يكفي في حالة التلبس أن يكون هناك مظاهر تنبئ بذاتها عن وقوع جريمة معينة كما وأن التلبس وصف ينصب على الجريمة لا على مرتكبها، ولما كان هذا الذى قاله الحكم وأسس عليه قضاءه برفض الدفع سائغا ومؤديا إلى قيام حالة التلبس كما هو معروف بها في المادة ٢٣ من قانون الإجراءات الجنائية، وكان مقررا أن تقدير الظروف التي تلبس الجريمة وتحيط بها وقت ارتكابها أو بعد ارتكابها وتقدير كفاية هذه الظروف لقيام حالة التلبس أمر موكل إلى محكمة الموضوع دون معقب عليها ما دامت الأسباب والاعتبارات التي بنت عليها هذا التقدير صالحة لأن تؤدي إلى النتيجة التي انتهت إليها، ولا يغض من هذه النتيجة ما أول به الحكم المادة ٣٤ من قانون الإجراءات الجنائية على خلاف التأويل الصحيح للقانون وكانت واقعا العثور على آثار الدماء على عتبة باب منزل الطاعن قبل إجراء التفتيش ومطاردة الطاعن بالصباح والاشارة إليه بالأيدى، قد استمدتهما المحكمة من شهادة ضابط المباحث زكى محمود الطنوبى وباقي شهود الإثبات وكانت هذه الشهادة لها أصلها الثابت في محضر جلسة المحاكمة، فإن ما يشير الطاعن فيما تقدم لا يكون له محل.

وحيث إن مبنى الوجهين الرابع والخامس هو أن الحكم شابه التناقض والقصور في البيان إذ اعتمد في إدانة الطاعن ضمن ما اعتمد على شهادة جاره أحمد محمد مصطفى بينما إطرح شهادته بالنسبة لوالد الطاعن الذى قضى ببراءته، وقال في تقرير أطراحها إنها شهادة مفرضة لوجود خصومة بينهما، والأخذ بالشهادة بالنسبة لمتهم وإطراحها بالنسبة لمتهم آخر ينطوى على التناقض الذى يعيب الحكم،

هذا إلى أن الطاعن دفع بأن المضبوطات دست عليه لأن المنزل الذي وجدت فيه مهجور ويقيم أصحابه بجوار زراعتهم ببلدة موشا ، ودلت المعاينة على إمكان الوصول إلى ذلك المنزل غير أن المحكمة أخفكت الرد على هذا الدفاع ولم تشر إليه .

وحيث إن المحكمة الموضوع أن تأخذ بما تطعن إليه من أقوال الشهود في حق أحد المتهمين وتطرحها فيما لا تطعن إليه منها في حق متهم آخر دون أن يعد ذلك منها تناقضا يعيب حكمها مادام تقدير الدليل منوطا بها وحدها وما دام يصح في العقل أن يكون الشاهد صادقا في ناحية من أقواله وغير صادق في ناحية أخرى ، لما كان ذلك وكانت دعوى القصور التي يثيرها الطاعن غير صحيحة ، إذ عرض الحكم لما يردده الطاعن في طعنه في هذا الشأن ورد عليه بقوله إن "ما دفع به المتهم المذكور التهمة من أنه لا يقيم في المنزل الذي ضبطت فيه المضبوطات وأن التي تقيم فيه عمته خديجة أحمد حسين فقد كذبت في ذلك خديجة نفسها عندما قررت أنها حقا كانت تبيت بالمنزل المذكور إلا أنها تركته قبل الحادث بيومين إلى منزل آخر كما كذبه في ذلك جميع الجيران المجاورين والملاحقين له إذ أجمعوا على أن المتهم محمود يقيم في هذا المنزل دون غيره وأنه شوهد في يوم الحادث وليلته وصبيحة اليوم التالي له وأن ما وجد بالمنزل من آثار مادية مثل الخبز وبعض الأواني التي بها بعض الخضر المطبوخة حديثا ووجود الفراش وغير ذلك من القرائن التي تلطمه على وجهه وتكذبه فيما يدعيه — وحيث إنه عن القول باحتمال أن يكون أحد الجيران قد دس له المضبوطات فهو احتمال بعيد الوقوع ولا يمكن عملا تنفيذه أو تصديقه فعلا كما ثبت من المعاينة ولم تنادى به ظروف الدعوى مجتمعة ومنفردة" . ولما كان ما قاله الحكم من ذلك يصلح ردا على ما دفع به الطاعن في هذا الخصوص ، فإن ما يثيره الطاعن لا يكون له وجه .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعينا وفضله موضوعا .

(٨٨)

القضية رقم ١٧٩ سنة ٢٧ القضائية :

قتل . حكم "نسيب كاف" . تدير المتهمين الحادث للأخذ بالتأثر وترصدوا لخصومهم .
جمع الحكم في حديثه عن نية القتل بين المتهمين جميعا بالرغم من استقلال الوقائع المنسوبة لكل فريق منهم . لا عيب .

متى كان الثابت أن المتهمين قد دبروا الحادث للأخذ بالتأثر وترصدوا لخصومهم على الطريق المألوف لهم سلوكه وكانوا مسلحين بالبنادق ، فإنه لا عيب الحكم أن يجمع في حديثه عن نية القتل بين المتهمين جميعا على الرغم من استقلال الوقائع المنسوبة لكل فريق منهم .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهم — المتهمان الأولان — قتلا حسن عمران أحمدى عمدا ومع سبق الاصرار والترصد بأن اتويا قتله وأعدا لذلك أسلحة نارية (بنادق) وترصداه في طريق عودته حتى إذا ما ظفرا به أطلقا عليه أعيرة نارية قاصدين قتله فأحدثابه الإصابات الميينة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته ، والمتهمان الثالث والرابع قتلا عمران أحمدى مع سبق الاصرار والترصد وذلك بأن عقدا العزم على قتله وأعدا لذلك أسلحة نارية (بنادق) وترصداه بالطريق أثناء خروجه حتى إذا ما ظفرا به أطلقا عليه أعيرة نارية قاصدين قتله فأحدثابه الإصابات الميينة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته — والمتهم الخامس — أولا أحرز بندقية مششخنة تطلق الرصاص بدون ترخيص — ثانيا — أحرز ذخائر (طلقتين) بدون ترخيص . وطابت من غرفة الإتهام إحالتهم على محكمة الجنايات لمعاقبتهم بالمواد ٢٣٠ و ٢٣١ و ٢٣٢ من قانون العقوبات و ١ و ٣ و ٩ و ١٠ و ١٢ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٤٩ والجدول ب الملحق به فقررت الغرفة بذلك . وقد ادعى محمد عمران أحمدى بصفته أخا القتيل (حسن

عمران أحمدى) وابن القتيل الثانى (عمران أحمدى) بحق مدنى قبل المتهمين الأربعة الأول متضامنين بمبلغ مائة جنيه تعويضا والمصاريف المدنية والأتعاب . ومحكمة جنائيات أسبوط قضت حضوريا عملا بالمواد ٢٣٠ و ٢٣١ و ٢٣٢ من قانون العقوبات بالنسبة إلى المتهمين الأربعة الأول والمواد ١ و ٥ و ٣/٩ و ١٠ و ١٢ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٣٤٩ والجدول الملحق به مع تطبيق المادة ٣٢ من قانون العقوبات بالنسبة إلى المتهم الخامس أولا — بمعاينة حمزه أحمد حامد وهبد العليم أحمد نارس ومحمود عثمان علام وحسن حسين عثمان بالأشغال الشاقة المؤبدة وإلزامهم متضامنين بأن يدفعوا للدعى المدنى محمد عمران أحمدى مائة جنيه تعويضا والمصاريف المدنية وخمسمائة قرش أتعاب للمعاماة — وثانيا — بمعاينة عبد الذاكر همام موسى بالأشغال الشاقة مدة ثلاث سنوات ومصادرة السلاح والذخيرة المضبوطة . فطعن الطاعنون فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

وحيث إن الطاعن الخامس وإن قرر بالطعن فى الميعاد إلا أنه لم يقدم أسبابا فيكون طعنه غير مقبول شكلا .

وحيث إن الطاعنين الأربعة الأول يبنون طعنهم على أن الحكم المطعون فيه جاء باطلا لمخالفته نص المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية ومشوبا بقصور البيان : ذلك بأن المحكمة دانت الطاعنين الثالث والرابع دون أن تبين الواقعة التى عاقيتهما من أجلها وظروفها ودون إشارة إلى نص المواد التى حكمت بهما لهما مع أن الواقعة التى أسندت إليهما تختلف عما نسب إلى المتهمين الأول والثانى وبطلان الحكم بالنسبة للطاعنين الثالث والرابع يستتبع بطلانه بالنسبة للأول والثانى أيضا ويقول الطاعنون إن واقعة قتل حسن عمران حصلت فى المزارع واتهم فيها الطاعنان الأول والثانى وحدهما أما مقتل عمران أحمدى فقد حصل قريبا من المساكن إذ خرج من منزله على صوت الأعيمة خشية أن يكون أولاده قد أصابهم سوء فأصيب هو وقتل واتهم فى قتله الطاعنان الثالث

والرابع ، ولم تستظهر محكمة الموضوع أن المتهمين الأربعة كانوا متفقين معا على قتل المحنى عليهما ، وحين تحدث الحكم عن نية القتل نسي انفصال الواقعتين واعتبرهما واقعة واحدة حدثت في مكان واحد ومن المتهمين الأربعة معا ، وفي ذلك مخالفة للثابت في الأوراق ، هذا إلى أن الحكم لم يوضح أن نية المتهمين قد انصرفت إلى إزهاق الروح كما يتطلب القانون . وفوق ذلك فقد دانت المحكمة الطاعنين الثالث والرابع بقتل عمران أحمدى مع سبق الإصرار والترصد مع أن المحنى عليه كما أثبت الحكم عقب نروجه من منزله على أثر إطلاق الأعمرة فأصيب وهذا ينفى توافر الظرفين المشددين بالنسبة إليه ، ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه معيبا في شقيه الجنائي والمدنى على السواء .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى فيما قاله من " أنه قبيل غروب يوم ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٤ بناحية كوم اسفحت من أعمال مركز صدفا بينما كان كل من سيد حسن همام وحسن عمران أحمدى وقد جمعتهما طريق واحد يسيران كل من حقله إلى منزله يمتطى حسن عمران ظهر دابة ويسير من الخلف وعلى مقربة منه سيد حسن همام يخرجاموسة فإذا بكل من حمزه أحمد حامد وعبد العليم أحمد فارس يخرجان عليهما من زراعة فول يحمل أولهما بندقية خرطوش بروحين ويحمل ثانيهما بندقية هندی ولما شاهدهما حسن عمران أحمدى يخرجان عليه هم جريا بدابته ونادى بأعلى صوته مستغيثا وقد جرى خلفه الإثنان وأطلق عليه حمزه من الخلف عيارا ناريا أصابه فوق من على ظهر دابته وارتقى في الأرض وعندئذ أطلق عليه عبد العليم أميره أخرى من البندقية التي كان يحملها وهو مرمى على الأرض قاصدا كل منهما من ذلك إزهاق روح المحنى عليه وذلك بسبب ثار بين العائلتين وأنه عندما سمع عمران أحمدى وابنه محمد عمران أحمدى وكانا بالبلدة صوت إطلاق الأعمرة النارية قبل الغروب بثلاث ساعة توجسا خيفة وخشية أن تكون هذه الأعمرة في أحد أبنائهم بالحقل للثارين عائلتهما وعائلة المتهمين فأخذوا يعدون في الطريق الموصل من مساكن البلدة إلى الحقل وكان الأب عمران أحمدى يسير في المقدمة وخلفه الابن محمد وأثناء ذلك خرج عليهما كل من حسن حسين عثمان ومحمود عثمان غلام (الطاعنان الثالث والرابع) يحمل

كل منهما بندقية هندی وأطلقا على الأول عمران أحمدی مدة أميرة نارية قاصدين قتله فتوقف الابن عن متابعة السير وعاد أدراجه حيث أبلغ العمدة " . ثم أورد الحكم الأدلة على وقوع الحادث على هذه الصورة وهي تؤدي إلى أن المحكمة قد صورت الواقعة تصويرا حقيقيا استمدته من الأوراق وأبرزت فيه تلاحق واقعتي قتل المجنى عليهما وأن المجنى عليه الثاني قد قتل وهو في طريقه إلى محل حادث الاعتداء على ابنه من الطاعنين الأول والثاني ، لما كان ذلك وكان الحكم قد تحدث عن نية القتل وعن ظرفي سبق الاصرار والترصد بقوله " إن نية القتل لدى المتهمين جميعا حمزه أحمد حامد وعبد العليم أحمد فارس ومحمود عثمان غلام وحسن حسين عثمان ثابتة قبائحهم من ظروف الدعوى مجتمعة ومنفردة من وجود نار بين عائلة المجنى عليهم وعائلة المتهمين بسبب قتل ابن عمهم محمد قطب فارس لثمانية أشهر مضت وقد اتهم في قتله عبد المؤمن عبد العليم وفرغلي حماد من أولاد عمومة المجنى عليهم ومن وجودهم بمكان الحادث وهو الطريق المعتاد لمرور المجنى عليهم من زراعاتهم إلى منازلهم والعكس ، ومن إعدادهم العدة لذلك ، وحملهم بنادق بعضها نحرطوش وبعضها من ذوات السرعة العالية وهي بطبيعتها تحدث القتل ومباغتتهم بإطلاق النار عليهم نحرروا على أثرها صرعى كما وأن ركني سبق الاصرار والترصد متوافران في الدعوى بالنسبة للتهمين الأربعة جميعا ينادي بذلك وجود الثارين الطرفين ووقوف المتهمين في المكان المعتاد لمرور المجنى عليهم ، اثنان منهما هما حمزه أحمد حامد وعبد العليم أحمد فارس مختبئان في زراعة الفول واثنان مختبئان خلف الحائط هما محمود عثمان غلام وحسن حسين عثمان يتربصان للمجنى عليهم ويتحينان الفرص للانقضاض عليهم حتى إذا ما حانت الفرصة ولاح لهم مقدمهم انقضوا عليهم وأفرغوا عليهم رصاصات بنادقهم التي أردتهم قتل ويبين من ذلك أن المحكمة قد استدلّت على قيام نية القتل لدى المتهمين بما ينتج توافرها كما أنها استخلصت توافر ظرفي سبق الاصرار والترصد استخلاصا سائغا بسرد المقدمات التي أودعتها في حكمها ، لما كان ذلك وكانت عقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة المحكوم بها على الطاعنين مقررة للقتل العمد المجرد عن الظروف المشددة ، فإن ما يثيره الطاعنون في شأن توافر سبق الاصرار والترصد فضلا عن عدم

مصادره - لا جدوى لهم منه ، لما كان ذلك وكان لا يعيب الحكم أن يجمع في حديثه عن نية القتل بين المتهمين جميعا على الرغم من استقلال الوقائع المنسوبة لكل فريق منهم مادام ثابتا فيه أن المتهمين وقد وفرت صدورهم لقتل ابن عمهم على يد أفراد من أسرة المجنى عليهما فدبروا للأخذ بثأره وترصدوا لخصومهم على الطريق المألوف لهم سلوكه وكانوا مساعدين بالبنادق فلما مر أول المجنى عليهما أطلق عليه الطاعنان الأول والثاني سلاحهما فأصاباه في ظهره ورأسه بإصابات قضت عليه وعند ما مر المجنى عليه الثاني بالطاعنين الثالث والرابع أطلقا عليه النار فأصاباه بعدة إصابات هتكت الأحشاء البطنية والعمود الفقري وأودت بحياته وهو ما يبين منه بوضوح لا شبهة فيه أن كلا من الطاعنين الأربعة قد قصد بما قارفه إزهاق روح من ظفريه من المجنى عليهما والقضاء عليه ، لما كان ذلك وكان الحكم قد أشار إلى مواد القانون التي طبقها وعاقب الطاعنين بمقتضاها . لما كان كل ما تقدم جميعه فإن ما يثريه الطاعنون لا يكون له محل .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعينا ورفضه موضوعا .

جلسة ٢ من ابريل سنة ١٩٥٧

برئاسة السيد حسن دارد المنشاد وبحضور السادة : محمود ابراهيم اسماعيل ، ومحمود
محمد مجاهد ، ومحمد محمد حسنين ، وأحمد زكي كامل المستشارين .

(٨٩)

القضية رقم ١٤٣٢ سنة ٢٦ القضائية :

أسواق . محلات صناعية أو تجارية . استغلال المتهم سوقا للجملة قبل صدور ق ٦٨ سنة ١٩٤٩
خارج النطاق المكاني الذي حدده قرار وزير التجارة واستمرار استغلاله بعد صدور القرار المذكور .
اعتباره مخالفا لأحكام القانون ٦٨ سنة ١٩٤٩ .

متى كان المتهم قد استغل سوقا للتعامل بالجملة قبل صدور القانون رقم ٦٨
سنة ١٩٤٩ خارج النطاق المكاني الجديد الذي حدده قرار وزير التجارة وظل
مستمرا في استغلاله بعد تاريخ صدور القرار المذكور ، فإنه يكون بذلك قد خالف
ما تقضى به نصوص القانون رقم ٦٨ سنة ١٩٤٩ .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : تعامل بالبيع بالجملة في غير الأماكن المعدة
لذلك . وطلبت معاقبته بالمواد ٣١ و ٣٢ من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٩ والقرار ٣٣٤
لسنة ١٩٥٥ ومحكمة جناح الزل الجزئية قضت بحضوريا عملا بمواد الاتهام
بتفريم المتهم ثلاثمائة قرش وقرار الغلق بلا مصاريق جنائية . فاستأنف
المتهم هذا الحكم ومحكمة الاسكندرية الابتدائية قضت بحضوريا بتأييد
الحكم المستأنف بلا مصاريق . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق
التقاضي ... الخ .

المحكمة

.. وحيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ذلك بأنه رخص له بإدارة سوق بمدينة الاسكندرية طبقاً للقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٠٤ الذى عدل بالقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٥٤ وقد بين هذا القانون الأخير على سهيل الحصر الأحوال التى يجوز فيها إغلاق المحل أو بسحب الترخيص الصادر بإدارته وجعل الاختصاص فى ذلك لمدير عام إدارة الرخص بوزارة الشؤون البلدية والقروية وليس لوزير التجارة الذى يقتصر حقه فى الأمر بالإغلاق طبقاً للقانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٩ على إحدى حالتين - الأولى - وقوع مخالفة من شخص مصرح له بشغل مكان داخل السوق الذى أنشأته وزارة التجارة - الثانية - حالة المحلات التى توجد خارج السوق المذكور بغير ترخيص - ونظراً لأن الطاعن يمارس نشاطه التجارى خارج السوق العمومى قبل صدور القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٩ وبترخيص صادر من جهة إدارية مختصة بإصداره وهى وزارة الداخلية وقد انتقل اختصاصها إلى وزارة الشؤون البلدية والقروية فتكون هى صاحبة الحق وحدها لا وزارة التجارة فى إصدار الأمر بإغلاق سوقه فى الحالات التى أوجب فيها القانون ذلك هذا إلى أن الحكم أخطأ إذا فترض أن القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٥٤ والقانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٩ يتكاملان بحيث يتعين على صاحب الشأن أن يستصدر ترخيصين من الجهتين المشرفتين على تطبيق أحكامهما .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر القانونية للجريمة التى دان الطاعن بها وأورد الأدلة التى استخلص منها ثبوتها والتى من شأنها أن تؤدى إلى ما رتبته عليها ، لما كان ذلك وكان القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٠٤ الذى صدر الترخيص للطاعن بإدارة السوق فى ظلّه والمفعى بالقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٥٤ الخاص بالمحلات الصناعية والتجارية والقانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٩ مختلفين فى نطاق التطبيق ذلك لأن كل قانون منهما ينظم حالات بعينها لا شأن لها بالحالات التى ينظمها القانون الآخر مما تنتهى معه المزاوجة فى نصوصهما ويتمتع الاشكال فى تطبيقهما فالقانون الأول ينظم شرائط

الترخيص بادارة المحال متى لحق بها وصف معين وكانت واردة بنوعها في الجدول المرفق والقانون الثانى ينظم أسواق تجارة الجملة أيا كان نوع المحل الذى تزاوّل فيه هذه التجارة ولا شأن له بالمحال الصناعية والتجارية التى لا يزاوّل أصحابها تجارة الجملة وتجزئ نصوصه للجهة الإدارية المختصة إلزام أرباب تجارة الجملة فى أنواع معينة منها أن يزاوّلوا نشاطهم التجارى فى أسواق معينة يحددها وزير التجارة بقرار منه وكلا القانونين ينظمان أفعالا مستمرة بطبيعتها لقيامها على إنشاء المحال واستغلالها، لما كان ذلك وكان القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٩ قد نص فى المادة الأولى منه على أنه "لا يجوز إنشاء أو استغلال حوانيت أو أسواق أو حلقات أو غير ذلك للتعامل بالجملة فى الأصناف المبينة بالجدول الملحقة بهذا القانون فى غير الأماكن التى يعينها وزير التجارة والصناعة لهذا الغرض بقرار يصدره بعد أخذ رأى وزارتى الداخلية والصحة العمومية" كما نص فى المادة الثالثة منه على "ويجوز بغير إخلال بالمحاكمة الجنائية إغلاق المحل أو إزالة أسباب المخالفة بالطرق الإدارية أو إلغاء الترخيص فى التعامل بحسب الأحوال على أن يكون ذلك بقرار مسبب يصدره وزير التجارة والصناعة ويجب فى هذه الحالة عرض الأمر على المحكمة عند نظر موضوع المخالفة للفصل فيها" وكان الطاعن قد استغل سوقا خارج النطاق المكانى الجديد الذى حدده قرار وزير التجارة وظل مستمرا فى استغلاله بعد تاريخ صدور القرار المذكور مخالفا بذلك ما تقضى به نصوص القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٩ بما يجعله مقترفا للجريمة المسندة إليه فإن الحكم المطعون فيه إذ دانه عنها طبقا لنصوص هذا القانون الأخير يكون صحيحا وبمناى عن الخطأ الذى يتعاه عليه .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ٢ من أبريل سنة ١٩٥٧

برئاسة السيد حسن دارد المستشار ، وبحضور السادة : محمود ابراهيم اسماعيل ، ومصطفى كامل ، وأحمد زكي كامل ، والسيد أحمد عفيفي المستشارين .

(٩٠)

القضية رقم ١٥٤٥ سنة ٢٦ القضائية :

(أ) تزوير أوراق رسمية . تحرير صحيفة السوابق المزورة بمعرفة موظف عام مختص بتحريرها . ترفر الجريمة ولو لم تسلم لصاحب الشأن أو تحتم بخاتم الإدارة .

(ب) اشتراك . مسئولية الشريك . عدم وجود القصد الجنائي لدى الفاعل لا يستتبع براءة الشريك الذي ثبت الاشتراك في حقه . م ٤٢ ع

١ - متى كان مؤدى ما أثبتته الحكم أن صحيفة السوابق المزورة قد حررت بمعرفة موظف عام مختص بتحريرها بمقتضى القوانين واللوائح وأنها صدرت فعلا خالية من السوابق ولم يكتشف أمرها إلا عند فرز الصحف ، فإن ذلك يفيد أن الجريمة قد تمت وأن الصفة الرسمية قد توفرت للورقة ولا يغير من ذلك عدم تسليمها لصاحب الشأن أو ما قيل من عدم توقيعها بخاتم الإدارة .

٢ - عدم وجود القصد الجنائي لدى فاعل الجريمة لا يستتبع براءة الشريك ما دام الحكم قد أثبت الاشتراك في حقه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين وآخرين حكم عليهم - بأن الأول أولا : اشترك مع أخرى بالاتفاق والمساعدة مع موظف عمومي حسن النية هو حسن رفعت الباحث الفنى بإدارة تحقيق الشخصية فى ارتكاب تزوير معنوى فى ورقة أميرية هى شهادة تحقيق الشخصية رقم ١٦٣١٧ سنة ١٩٤٥ بالطريقة المبينة بالأوراق

وثانياً — بتاريخ ٢٠ من سبتمبر سنة ١٩٤٥ بدائرة عابدين اشترك مع آخر بالاتفاق والمساعدة مع موظف عمومي حسن النية هو مظهر بدر القسطلی الباحث الفنى فى ارتكاب تزوير معنوى ، فى ورقة أميرية هى شهادة تحقيق الشخصية رقم ١٠٥٠٠٥ سنة ١٩٤٥ بالطريقة المبينة بالأوراق وثالثاً — بتاريخ ٢٠ من فبراير سنة ١٩٤٥ بدائرة عابدين اشترك مع آخر بالاتفاق والمساعدة مع موظف عمومي حسن النية هو حلى محمد مذكور الباحث الفنى بإدارة تحقيق الشخصية فى ارتكاب تزوير معنوى فى ورقة أميرية هى شهادة تحقيق الشخصية رقم ٣٥٥٣٨ سنة ١٩٤٥ بالطريقة المبينة بالأوراق والثانى بتاريخ ٣٠ يناير سنة ١٩٤٧ بدائرة عابدين اشترك بطريق الاتفاق والمساعدة مع آخر عامل البصمة بإدارة تحقيق الشخصية الحسن النية على استخراج شهادة تحقيق الشخصية رقم ١٢٠٠٢ سنة ١٩٤٧ بالطريقة المزورة المبينة بالأوراق والثالث والرابع : بتاريخ ٢٧ من أكتوبر سنة ١٩٤٦ بدائرة عابدين اشترك بطريق الاتفاق والمساعدة مع موظفين عموميين حسنى النية هما العسكرى يوسف ابراهيم والحاویش محمد عبد المقصود بدوى الكاتبين بإدارة تحقيق الشخصية فى ارتكاب تزوير معنوى فى شهادة تحقيق الشخصية رقم ٢١٢٠٥ بالطريقة المبينة بالأوراق. والرابع أيضاً اشترك بالاتفاق والمساعدة مع موظفين عموميين حسنى النية هما العسكرى أنور احمد مرجان وعلى حسن الكاتبين بإدارة تحقيق الشخصية فى ارتكاب تزوير معنوى فى ورقتين أميريتين هما شهادة تحقيق الشخصية رقم ٣٢٨٧ سنة ١٩٤٧ الخاصة به وإيصال سداد الرسوم المسحق بها بالطريقة المبينة بالأوراق وطلبت من قاضى الإحالة إحالة المتهمين إلى محكمة الجنايات لمحاكمة الأول بالمواد ٤٠/٣ و ٤١ ، ٤٢ ، ٢١٣ ، ١٥١ ، ١٥٢/١٠ ، ٤٠/٢ ، ٤١ ، ١٥٢/١٠ ، ١٥١ ، ٢١٤ من قانون العقوبات والثانى بالمواد ٤٠/٣ ، ٤١ ، ٢١١ ، ٢/٤٠ ، ٤٢ ، ٤١ ، ٢١٣ من نفس القانون والثالث بالمواد ٤٠/٣ ، ٤١ ، ٢١٣ منه والرابع بالمواد ٤٠/٢ ، ٤١ ، ٤٢ ، ٢١٣ ، ٣/٤٠ ، ٤١ ، ٤٢ ، ٢١١ ، ٢١٢ ، ٢١٣ ، ٢١٤ من القانون المذكور ومحكمة جنايات القاهرة قضت فيها بحضور باعماً بالمواد ٢١٣ ، ٤٠/١ — ٢ — ٣ ، ٤١ من قانون العقوبات بالنسبة إلى كل تهمة من التهم الثلاث المنسوبة إلى المتهم الأول

والمواد ٢١١، ٢١٢، ٢١٣، ٢/٤٠ - ٤١، ٣ من نفس القانون بالنسبة إلى المتهم الثاني وبالمواد ٢١١، ٢١٢، ٢١٣، ٢/٤٠، ٤١ من القانون المذكور بالنسبة إلى المتهمين الثالث والرابع والمواد ٢١١، ٢١٢، ٢١٣، ٢/٤٠ - ٤١، ٣ منه بالنسبة إلى المتهم الرابع أيضا - أولا - بمعاينة المتهم مصطفى السيد مرزوق بالسجن ثلاث سنين ومعاينة كل من المتهمين مصطفى أحمد مجد النجار وميلاد صادق بنحيت ويوسف قلاده ابراهيم بالحبس مع الشغل لمدة ستة شهور .

فطعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

الشككة

وحيث إن الطاعن الأول أقام طعنه وفقا لما جاء بتقريره الأول على أن الحكم المطعون فيه لم يودع قلم الكتاب في ظرف ثمانية أيام من تاريخ النطق به وطلب إستنادا إلى ذلك قبول الطعن شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم وبراءته .

وحيث أن المادة ٣١٢ إجراءات وإن أوجبت أن يحور الحكم بأمره كاملا في خلال ثمانية أيام من تاريخ صدوره بقدر الإمكان إلا أنها لم ترتب البطلان على مخالفة ذلك بل جعلت محله أن يمضى على الحكم ثلاثون يوما دون حصول التوقيع وهو ما لم يقل به الطاعن ومن ثم فانه يتعين رفض هذا الوجه من الطعن موضوعا .

وحيث إن هذا الطاعن يدعى طعنه في تقريره الثاني على القصور في التسبيب والخطأ في القانون ذلك بأن الحكم المطعون فيه دانه خطأ بتهمة اشتراكه مع المتهم الثانية في تزوير شهادة تحقيق شخصية لصالحها رغم ما أبداه من أن هذه الورقة لم تستوف شكلها القانوني بأن لم تختم ولم تسلم للتهمة يضاف إلى ذلك أن الحكم قد قصر في الرد على هذا الدفاع كما قصر في الرد على ما دفع به الطاعن مؤيدا بشهادة المختصين من عدم اتصاله بالقسم الفني بتحقيق الشخصية وعدم السماح لأحد بدخول هذا القسم أو القسم الأبعدى وبأن فقد الفيش لا يدل حتى

على مرقته لاحتمال أن يدشت أو أن تتداخل الفيشات بعضها في بعض وقد جرت أقوال رئيس القسم الفني بمثل هذا المعنى مما يحبط الوقائع المنسوبة إلى الطاعن والمتهم العاشر بشكوك لم يحفل بها الحكم فضلا عن أنه لم يعن ببيان رابطة السببية بين حصول تزوير شهادة تحقيق الشخصية المؤرخة في ٢٠ فبراير سنة ١٩٤٥ التي وجدت بيد الطاعن وبين مجرد طلب المتهم العاشر شهادة أخرى في مايو سنة ١٩٤٥ ويضيف الطاعن أن الحكم المطعون فيه لم يرد حين تناول تهمة الطاعن والمتهم التاسع على ما أثاره الدفاع استنادا إلى أقوال بدر القسطنطيني أن الباحث الفني قد يتعرض للخطأ لأسباب منها كثرة العمل مما جعل الإدارة تتجاوز عن عدد معين من الأخطاء .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين الوقائع بما تتوافر به العناصر القانونية للجرائم التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته عليها . لما كان ذلك ، وكان مؤدى ما أثبتته الحكم أن صحيفة السوابق المزورة قد صدرت من موظف عام مختص بتحريرها بمقتضى القوانين واللوائح إذ أوضح أنها حررت بمعرفة الباحث الفني حسن رفعت الذي عهد إليه بالكشف عن سوابق المتهم وتحرير الشهادة وأنها صدرت فعلا خالية من السوابق ولم يكتشف أمرها إلا عند فرز الصحف لتوجيه كل منها وجهته مما يفيد أن الإجريمة قد تمت وأن الصفة الرسمية قد توفرت للورقة ولا يغير من ذلك عدم تسليمها لصاحبة الشأن أو ما قيل من عدم توقيعها بخاتم الإدارة يضاف إلى ذلك أنه لا جدوى للطاعن من التمسك بما أثاره خاصة بتلك الشهادة من عدم توفر الصفة الرسمية لها وقصور الحكم في الرد على ما أبداه الدفاع بشأنها ، ما دامت المحكمة قد دانت في جرائم اشتراك في تزوير أوراق رسمية أخرى وأعملت نص المادة ٣٢ عقوبات فقضت فيها جميعا بعقوبة واحدة هي المقررة لأي من هذه الجرائم ، لما كان ما تقدم وكان الحكم قد انتهى فيما نسب إلى الطاعن والمتهم العاشر إلى القول "وبما أن المحكمة تستخلص من هذه الوقائع ومن تداخل المتهم الأول في تحرير هذه الصحيفة الأخيرة واستعماله لها ومحاولة حمله الباحث كرم مطر على الاكتفاء بما هو مدون في صحيفة فبراير سنة ١٩٤٥

كل ذلك يدل على اتفاق المتهمين معا ولما شعر المتهم الأول " الطاعن " أن الباحث رفض الاستجابة إلى رجائه وصمم على وجوب البحث عمده المتهم الأول إلى اختلاس المجموعات من القسم الأيجدى ثم القسم الفنى على أمل ألا يجد الباحث لهذه السابقة أصلا فتخرج الصحيفة خالية من السوابق وأن المحكمة وقد صدرت صحيفة ٢٠ فبراير سنة ١٩٤٥ برقم ٣٥٥٣٨ لسنة ١٩٤٥ خالية من السوابق مع ثبوت السابقة فى مجموعات الإدارة وكون المتهم الأول كان يحملها ورجا الباحث فى الاكتفاء بما هو مدون بها دون بحث فى الصحيفة الثانية يدل على أن هذا المتهم يعلم أن الصحيفة المذكورة مزورة وأن اختلاسه للمجموعات أثناء البحث وهى الطريقة التى يسير عليها فى نشاطه الإجرامى بالإدارة كل ذلك يؤكد للمحكمة أن الصحيفة الأولى قد صدرت عن نفس الطريقة باختلاس المجموعات وأنها باتفاق المتهمين معا مما حدا بالباحث الخالص بها بأن يثبت فيها واقعة مزورة وهى أن المتهم العاشر لا سوابق له " ولما كان ما أثبتته المحكم يكفى لحمل النتيجة التى خلص إليها وكان ما أثاره الطاعن من شكوك ومن دعوى القصور فى بيان الرابطة التى تصل الطاعن بتروير الصحيفة المحررة فى فبراير سنة ١٩٤٥ هو فى حقيقته من قبيل الجدل الموضوعى الذى لا تلتزم محكمة الموضوع بالرد عليه ولا يصبح إبداءه أمام محكمة النقض، لما كان كل ذلك وكان لا حاجة بالحكم إلى الرد على ما أثاره الدفاع من القول بجواز وقوع أخطاء بسبب كثرة العمل بعد أن اقتنعت المحكمة وأبانت فى حكمها بأن ما وقع كان عن عمد وتدير ، ومن ثم فإن هذا الطعن يكون على غير أساس متمينا رفضه موضوعا .

وحيث إن الطاعن الثانى عيب الحكم المطعون فيه بالقصور وفساد الاستدلال والتناقض ذلك بأن دانه استنادا الى أنه كان يسعى للحصول على رخصة قائد سيارة مع سبق الحكم عليه فى مرقعة ولم يلتفت الى ما أبداه الدفاع من أن الطاعن يحمل رخصة سيارته الى سنة ١٩٥٦ وأن ما حدث كان نتيجة خطأ وقع من الموظف المختص بأن وضع صورة الطاعن على ورقة تحمل بهيات لغيره واذققت المحكمة ببراءة هذا الموظف مسالمة بعدم وجود اتفاق بينه وبين الطاعن ثم دانت

الأخير دون أن تقيم الدليل على أنه لم يتوجه إلى الإدارة لأخذ بصماته فقد شاب حكمها فساد الاستدلال والتناقض .

وحيث إن الحكم المطعون فيه أورد على ثبوت ما نسب إلى الطاعن أدلة سائفة لها أصلها في الأوراق ، لما كان ذلك وكان لا يعيب الحكم ألا يتعرض لكل دفاع موضوعي يبيد الطاعن ليرد عليه إذ أن الرد يستفاد من الأخذ بأدلة الثبوت ولما كانت المحكمة قد قضت ببراءة المتهم عبد الجواد محمد الغريب لما رآته من احتمال صدق ما دافع به عن نفسه من حداثة عهده بالعمل وأنه كان لا يزال في دور التمرين على أخذ البصمات وأنه كان يعمل في مكان مظلم وأنه في زحمة العمل لم ينتبه إلى مقارنة الصورة بشكل الشخص الذي تقدم إليه ولما كان عدم وجود القصد الجنائي لدى فاعل الجريمة لا يستتبع براءة الشريك ما دام الحكم قد أثبت الاشتراك في حقه "المادة ٤٢ عقوبات" فلا محل إذن لما يدعيه الطاعن من تناقض في الحكم أو فساد في الاستدلال ومن ثم فإنه يتعين رفض الطعن موضوعا .

جلسة ٢ من ابريل سنة ١٩٥٧

برئاسة السيد مصطفى فاضل وكيل المحكمة ، وبحضور السادة محمود ابراهيم اسماعيل ومصطفى كامل ومحمود محمد مجاهد والسيد أحمد صفوى المستشارين .

(٩١)

القضية رقم ٩٠ سنة ٢٧ القضائية :

تحقيق . تفتيش . نيابة عامة . ضبطية قضائية . تولي النيابة التحقيق بنفسها . عدم جواز قيام مأمور الضبط القضائي بإجراء أى عمل من أعمال التحقيق إلا بأمر منها .

متى كانت النيابة العامة قد تولت أمر تحقيق القضية بنفسها ، فلا يجوز لأحد من رجال الضبط القضائي أن يجرى فيها عملا من أعمال التحقيق إلا بأمر منها والا كان عمله باطلا . ومن ثم فإذا أجرى الضابط التفتيش بدون أمر من النيابة العامة وفي الوقت الذي كانت تباشر التحقيق في الحادث فإن التفتيش يكون باطلا .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة كلا من : ١ - أحمد عبد الحميد شعيب (الطاعن) و ٢ - مصطفى عبد الحميد شعيب ، بأنهما : المتهم الأول أولا - قتل عمدا "عبد خليل شعيب" مع سبق الإصرار والترصد بأن عقد العزم على قتله وأخذ لذلك سلاحا ناريا مسمرا "فردا" وتر بصل له في طريق عودته لمتزله وما أن ظفربه حتى أطلق عليه حيارا ناريا قاصدا قتله فأحدث به الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته وثانيا - حاز سلاحا ناريا "فردة خرطوش" حيار ١٦ بغير ترخيص وثالثا - أحرز ذخيرة مما تسعمل في السلاح سالف الذكر ولم يرخص له بحمله ، والمتهم الثانى : - اشترك مع المتهم الأول بطريق الاتفاق والمساعدة في ارتكاب الجريمة سالفه الذكر بأن اتفق معه على ارتكابها وصاحبه إلى محل الحادث لشد أزره فتمت الجريمة بناء على هذا الاتفاق وتلك المساعدة .

وطلبت من غرفة الاتهام إحالتها على هذه المحكمة لمحاكمتها بالمواد ٢٣٠ و ٢٣١ و ٢٣٢ و ٢/٤٠ - ٣ و ٤١ من قانون العقوبات والمواد ١ و ٦ و ١/٢٦ - ٤ و ٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ المعدل بالقانون رقم ٥٤٦ سنة ١٩٥٤ والجدول رقم ٢ المرافق، فصدر الأمر بذلك . وقد ادعت فائزه سيد أحمد النمر عن نفسها وبصفتها وصية على ولديها القاصرين وهما فتوح وملكه بحق مدنى قبل المتهمين متضامنين بمبلغ ستمائة جنيه تعويضا . ومحكمة جنائيات شبين الكوم قضت حضوريا عملا بالمواد ٢٣٠ و ٢٣١ و ٢٣٢ من قانون العقوبات و ١ و ٦ و ١/٢٦ - ٤ و ٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ المعدل بقانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ والجدول رقم ٢ المرافق مع تطبيق المادتين ٣٢ و ١٧ من قانون العقوبات وذلك بالنسبة إلى المتهم الأول (الطاعن) أولا - بمعاقبته بالأشغال الشاقة المؤبدة ومصادرة السلاح المضبوط وبإلزامه بأن يدفع إلى المدعية بالحق المدنى " فائزه سيد أحمد النمر " بصفتها مبلغ ستمائة جنيه والمصاريف المدنية ومبلغ خمسمائة قرش مقابل أتعاب المحاماه وثانيا - براءة "مصطفى عبد الحميد شبيب" مما أسند إليه ورفض الدعوى المدنية قبله .

فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... وحيث إن مبنى الأوجه الأول والثالث والرابع هو أن الحكم بنى على إجراء باطل وأخطأ في تطبيق القانون ذلك بأن محامى الطاعن دفع أمام محكمة الجنائيات ببطلان التفتيش الذى أجراه ضابط المباحث وأسفر عن ضبط البندقية التى قيل بأنها استعملت فى الجريمة وضبط الجلباب الكحل الذى قيل بأن الطاعن كان يرتديه وقت فراره عقب ارتكاب الجريمة . وأسس هذا المحامى هذا الدفع على أن الضابط أجرى التفتيش بدون أمر من النيابة العامة وفى الوقت الذى كانت تبشر فيه التحقيق فى الحادث ورد الحكم على ذلك بأن التهم كان فى حالة تلبس تبيح تفتيشه وتفتيش منزله ، لأنه شوهد يجرى ويده البندقية عقب ارتكاب الجريمة وهو رد مخالف للقانون لأن حالة التلبس كانت قد زالت بالقبض على

الطاعن وتفتيش منزله قبل ذلك بواسطة ضابط آخر وتسليم المحضر المشتمل على هذه الإجراءات للنيابة العامة التي تولت التحقيق بعد ذلك ولم يحصل التفتيش الثاني المطعون في صحته إلا بعد عدة ساعات من حصول تلك الإجراءات ومتى كان هذا التفتيش باطلا فانه لا يكون ثمة دليل على تهمة احرار السلاح و احرار الذخيرة بغير ترخيص، هذا إلى أن المحكمة لم تتحدث في حكمها عن بطلان التفتيش بالنسبة إلى هاتين التهمتين . وينبغي على ذلك كله نقض الحكم المطعون فيه بالنسبة للدعويين الجنائية والمدنية على السواء .

وحيث أن الحكم المطعون فيه بعد أن بين الواقعة وأورد الأدلة على ثبوتها في حق الطاعن عرض للدفع ببطلان تفتيش منزله ورد عليه بقوله ” إن الدفاع عن المتهم (الطاعن) دفع ببطلان التفتيش الذي أجراه ضابط المباحث وانتج ضبط البندقية المعروضة والجلباب الكحل تأسيسا على أن النيابة قد تولت التحقيق فهي التي يكون لها وحدها القيام به ، أو ندب أحد لذلك ولما لم تكن قد تدبت ضابط المباحث فيكون هذا التفتيش باطلا سيما وأنه سبق لرجال البوليس عند ضبط المتهمين بمنزلها أن قتشوا هذا المنزل ولم يعثر به على شيء فلا يصح قانونا أن يعاد تفتيشه بدون إذن من النيابة ، وهذا الدفع مردود بما هو ثابت من التحقيقات من أن الجريمة في حالة تلبس تبيح لرجال الضبطية القضائية إجراء هذا التفتيش بحثا عن أسلحة استعملت في ارتكابها أو عما يفيد في كشف الحقيقة ، إذا اتضح لهم من أمارات قوية أنها موجودة فيه ، ولا شك أن فيما شهد به محمد السيد هبولة وبعض من حضر عقب إطلاق النار من رؤيتهم المتهم يجري بعد إطلاقه العيار إلى منزله ويده البندقية ، مما يجعل الجريمة في حالة تلبس وأنها أمارات قوية على أن السلاح قد أخفى في منزل المتهم فتفتيش ضابط المباحث منزل المتهم بحثا عن السلاح في هذه الحالة لاغبار عليه من الناحية القانونية عملا بالمادة ٤٧ من قانون الإجراءات الجنائية ، وليس في القانون ما يمنعه من إجراء تفتيش دقيق لمنزل المتهم بعد أن قتشه بعض زملائه تفتيشا سطوحيا عند قيامهم بالمهمة الأصلية التي ذهبوا إليها وهي ضبط المتهمين عقب ارتكاب الحادث ... ” ثم استطرد الحكم من ذلك إلى القول ” إنه لو فرض جدلا وكان ضبط هذه البندقية

نتج عن تفتيش باطل كما يذهب الدفاع فإن الأدلة الكثيرة الأخرى الباقية في الدعوى هذا الدليل العاشر الخاص بضبط هذه البندقية كافية لإقناع المحكمة بارتكاب هذا المتهم للجريمة على أن المتهم قد اعترف بملكته للجلباب الصوف الكحل الذي ضبط نتيجة هذا التفتيش فلا يسرى عليه هذا الفرض الجدل .

ولما كان ما قاله الحكم فيما تقدم في شأن تفتيش منزل الطاعن وصحة الدليل المستمد من هذا التفتيش وهو دليل ضبط البندقية ، وإن كان تقريراً قانونياً خاطئاً لا يتفق وفقه قانون الإجراءات الجنائية إذ ما دامت النيابة العامة وقد تولت أمر تحقيق القضية بنفسها فلا يجوز لأحد من رجال الضبط القضائي أن يجري فيها عملاً من أعمال التحقيق إلا بأمر منها وإلا كان عمله باطلاً ، غير أنه لا جدوى مما ينهض الطاعن على هذا الإجراء الباطل الذي أسفر عن ضبط البندقية متى كانت المحكمة قد افترضت بطلان هذا الإجراء واستبعدت الدليل المستمد منه من عداد أدلة الدعوى مفصحة عن كفاية ما بقي منها — بعد استبعاد هذا الدليل للقضاء بإدانة الطاعن ، لما كان ذلك وكان ما ينهض الطاعن على الحكم المطعون فيه في شأن تهمة إحراز السلاح والذخيرة لا جدوى منه ما دامت المحكمة قد طبقت المادة ٣٢ من قانون العقوبات وأنزلت بالطاعن العقوبة المقررة لأشد الجرائم المسندة إليه وهي جريمة القتل العمد مع سبق الإصرار والترصد ، لما كان ذلك فإن ما يشير الطاعن في الأوجه المتقدمة لا يكون له أساس .

وحيث إن حاصل الوجه الثاني هو أن الحكم شابه الفساد في الاستدلال ذلك بأن ما قاله الحكم من أن ماتبقى من أدلة الثبوت بعد استبعاد واقعة ضبط البندقية كاف الإدانة مردود بأن المحكمة لم تستظهر ما إذا كان الإتهام الموجه إلى الطاعن من الحبنى عليه قبل وفاته بنحو ساعة أو يزيد وهو يعالج سكرات الموت مبنيًا على مشاهدته وهو يرتكب الجريمة أو على مجرد النطق بسبب الضغينة القائمة بينهما لسبق اتهام الحبنى عليه بالشروع في قتل أنى الطاعن سيما وأن الإصابة حدثت من الخلف ولم تكن حالة الضوء كضوء النهار . أما الشهود الذين عول الحكم على أقوالهم عدا الشاهد محمد السيد هبولة — فإنهم لم يروا شيئاً ، وشهادتهم سماعية نقلوها عن الحبنى عليه ، وأما شهادة هبولة فلا يعتد بها لأنه قال إنه كان يسير

مع المجنى عليه فأطلق على هذا الأخير عيار نارى من الخلف أصابة في ظهره فالتفت الشاهد ليتبين مطلق العيار فرأى الطاعن على مسافة مترواحد وبيده فردة يعلوها الصدا ويرتدى جلبابا من الصوف الكحل مع أن أحد الشهود الآخرين قرر بأن هذا الشاهد الذى ذكر تلك الأوصاف الدقيقة ، كان عقب وقوع الحادث يرتعد رهبا وفزعا ، فالحكم إذ قضى مع ذلك بإدانة الطاعن يكون مخطئا في الاستدلال .

وحيث أن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر القانونية المكونة للجريمة التى دان الطاعن بها ، وأورد على ثبوتها في حقه أدلة مؤدية إلى النتيجة التى رتبها عليها . ومن بين تلك الأدلة التى أوردتها الحكم واستند إليها ما أثبتته نقلا عن أقوال المجنى عليه التى أدلى بها في محضر البوليس وفي تحقيق النيابة العامة من أنه كان مع الشاهد محمد السيد هبولة عندما أطلق عليه الطاعن مقدوفا ناريا من فرد كان يحمله فأصابه ، مما يدل دلالة واضحة على أن اتهامه الموجه إلى الطاعن مبنى على الرؤية والمشاهدة وليس على مجرد الظن والاستنتاج ، وكذلك استند الحكم فيما استند إلى الدليل المستمد من شهادة شاهد الرؤية محمد السيد هبولة من أنه عند إطلاق العيار النارى على المجنى عليه التفت فوجد مطلقه هو الطاعن وكان على قيد متر واحد منه وأنه رآه وتحقق من شخصه على ضوء المصباح الكهربائى المركب في عامود النور الذى وقع الحادث بجواره ، ولما كان تقدير شهادة الشهود أمرا موكولا إلى سلطة محكمة الموضوع ، فتمت اطمانت إليها وصدقها فلا معقب عليها في الأخذ بها ، وكان ما يرمى اليه الطاعن في طعنه في التهوين من قيمة شهادة هذين الشاهدين والتشكيك في صحتها ، لا يقبل منه لعلقه بموضوع الدعوى وتقدير أدلة الثبوت فيها ، والمجادلة في مبلغ كفايتها للإدانة ، فإن ما يثيره الطاعن في هذا الوجه يكون على غير أساس هو الآخر .

وحيث أنه لما تقدم يكون الطعن متعين الرفض موضوعا .

جلسة ٢ من ابريل سنة ١٩٥٧

برئاسة السيد حسن دارد المستشار ، وبحضور السادة : محمود ابراهيم اسماعيل ، ومحمد محمد حسين ، واحمد زكى كامل ، والسيد احمد عفيفى المستشارين .

(٩٢)

القضية رقم ١٠٤ سنة ٢٧ القضائية :

خيانة الأمانة . امتناع المتهم من رد المنقولات التى تسلمها لاصلاحها واستعداد ردّها عند استلام ما يستحقه من الأجر المتنازع عليه . عدم كفايته فى إثبات سوء النية .

لا يكفى لاعتبار المتهم مبددا بمجرد امتناعه عن رد المنقولات التى تسلمها لاصلاحها مع وجود نزاع على مقدار الأجر وعدم الوفاء بباقيه ومع ما أبداه المتهم من استعداد ردّها عند استلام ما يستحقه من الأجر ، بل لابد من ثبوت سوء نيته بما ينتج .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : بدد المنقولات المبيّنة بالمحضر وصفا وقيمة والمملوكة لاسمى جاد وكانت قد سلمت إليه لاستعمالها فى أمر معين لمنفعة ماله كما فاختلسها لنفسه إضرارا بالمجنى عليه . وطلبت عقابه بالمادة ٣٤١ من قانون العقوبات . ومحكمة جناح الأزبكية الجزئية قضت فيها حضوريا اعتباريا عملا بمادة الاتهام بحبس المتهم شهرا واحدا مع الشغل وكفالة ثلاثة جنينيات اوقف التنفيذ . فاستأنف المتهم هذا الحكم . ومحكمة مصر الابتدائية قضت غيابيا بتأييد الحكم المستأنف بلا مصاريف جنائية . فعارض وقضى فى معارضته بتأييد الحكم المعارض فيه بلا مصاريف جنائية . فطعن الاستاذة الوكيلة عن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... وحيث إن مما يتعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه قصر في الرد على دفاعه الذي يقوم على أنه إنما يحبس المنقولات حتى يستوفي باقي ماله من أجر واتخذ الحكم من هذه الأقوال دليلا عليه .

وحيث إن الحكم المستأنف المؤيد لأسبابه وكذلك الحكم المطعون فيه قد أثبتا أن تسليم المنقولات للطاعن إنما كان لإصلاحها وأن خلافا قام بين الطرفين على مقدار الأجر وأن هذا الأجر لم يدفع كاملا ، فلما طوالب الطاعن برد المنقولات أبدى استعدادا لردّها إذا ما تسلم باقي الأجر واستخلص الحكم أن ثبوت تهمة التبيد من أقوال المجنى عليه واعتراف المتهم باستلام المنقولات لإصلاحها . وأضاف الحكم المطعون فيه " أنه لا يكفي أن يقول المتهم مثل هذا القول لنفي التهمة المسندة إليه ولو كان جادا في قوله لبادر إلى رد تلك الأشياء إلى صاحبها أو لعرضها عليه مثلا وترى المحكمة من مسلك المتهم ودفاعه أنه غير جاد في رد ما تسلمه وأن قصده في اختلاسها ظاهر " لما كان ذلك وكان مجرد الامتناع عن رد المنقولات مع وجود نزاع على مقدار الأجر وعدم الوفاء بباقيه ومع ما أبداه الطاعن من استعداد لردّها عند استلام ما يستحقه من الأجر ، لا يكفي لاعتبار الطاعن مبددا بل لا بد من ثبوت سوء نيته بما ينتج . ولما كان ما ورد به الحكم من أن الطاعن لم يسارع إلى رد المنقولات ولم يعرضها على المجنى عليه هو مما لا يدفع دعوى الطاعن بأنه إنما يحبسها حتى يستوفي حقه - لما كان ما تقدم فإن الحكم المطعون فيه يكون قد قصر في التدليل على تصرف الطاعن في المنقولات ولم يستظهر سوء نيته بما يتحقق به وجوده ولم يبد كلفه فيما يدعى الطاعن لنفسه من حق حبس المنقولات حتى يستوفي باقي الأجر الذي لم يرد بمذونات الحكم أنه عرض عليه ، ومن ثم فإنه يكون معيبا ويتعين نقضه وذلك بغير حاجة إلى بحث باقي أوجه الطعن .

جلسة ٢ من أبريل سنة ١٩٥٧

برئاسة السيد حسن داود المستشار ، وبحضور السادة : محمود إبراهيم اسماعيل ، ومحمد محمد حسين ، وأحمد زكي كامل ، وفهم يسى الجندى المستشارين .

(٩٣)

القضية رقم ١١٠ سنة ٢٧ القضائية :

إثبات . تقدير الدليل . القهود الواردة على حرية القاضي الجنائي في تقدير الدليل .

أساس الأحكام الجنائية هو حرية قاضي الموضوع في تقدير الأدلة القائمة في الدعوى ، إلا أنه يرد على ذلك قبود منها أن يدل القاضي على صحة عقيدته في أسباب حكمه بأدلة تؤدي إلى ما رتبته عليها لا يشوبها خطأ في الاستدلال أو تناقض أو تناخل .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده (توفيق محمد مرزوق) بأنه : ضرب محمد علي فرحات عمدا بسكين في يده اليسرى فأحدث به الإصابات الموصوفة بالتقريرين الطبيين الابتدائي والشرعي والتي تخلف لديه من جراحاتها مآهة مستديمة يستحيل برؤها هي إعاقة في حركات إصبعي الخنصر والبنصر وضعف قوة قبض اليد والتي تقدر بنحو ١٥٪ وطلبت من غرفة الاتهام إحالة القضية على محكمة الجنايات لمحاكمة المتهم بالمادة ١/٢٤٠ من قانون العقوبات ، فقررت بذلك وقد ادعى محمد علي فرحات بحق مدني قبل المتهم وطلب القضاء له بقرش صاغ واحد تعويضا مؤقتا . ومحكمة جنايات المنيا قضت بحضوريا براءة المتهم توفيق محمد مرزوق مما أسند إليه ورفض الدعوى المدنية المقامة من المدعي بالحق المدني محمد علي فرحات وألزمته بمصروفاتها وأعفت المتهم من المصروفات الجنائية . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق التماس ... إلخ .

المحكمة

... وحيث إنه مما ينعاها الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه شابه فساد وتخاذل في الأسباب إذ استند في القضاء ببراءة المطعون ضده إلى أنه "لا يستساغ عقلا أن يضرب المطعون ضده الطاعن مرتين بالسكين فلا يصيبه إلا في يده وإلى أن قول المجني عليه بأن المطعون ضده طعنه بالسكين يتعارض مع ما أثبت في الكشف الطبي من أن الإصابات التي شوهدت به قطعية" وهو استدلال فاسد كان يقتضى من المحكمة أن تدلل على أن الإصابات التي بالطاعن مفتعلة ويتنافى مع ما أثبت في التقرير الطبي من أن الإصابات التي شوهدت بالطاعن تحدث من آلة حادة مثل السكين كما يدعى المصاب " .

وحيث إنه يبين من مدونات الحكم المطعون فيه أن المجني عليه كان جالسا بالخلاء قبل الغروب فسمع صراخا شديدا في جهة مساكن البلدة فذهب من مجلسه مذهبوا وقصد نحوها مسرعا حتى إذا ما بلغ منزل المطعون ضده باغته بطعنتين من سكين يحملها فأحدث به الإصابات الميمنة بالتقرير الطبي الشرعي وهي جرح قاطع لأوتار الخنصر والبنصر وعظام مشطى البنصر والخنصر اليسرى وجروح قطعية سطحية لسبابة اليد اليسرى يرجح حدوثها من آلة حادة وقد نشأ عن هذه الإصابات تخلف عاهة مستديمة لديه من جراء إصابة كفه اليسرى وهي إعاقة حركات إصبعي الخنصر والبنصر وضعف قوة قبضه اليديهما يقدر بنحو ١٥٪ / وشهد بدر عباس بما يطابق أقوال المجني عليه وبرؤيته المتهم يعترض سهيل المجني عليه عند ضروره في الطريق أمام منزله ويعطنه مرتين في يده اليسرى بسكين .

وحيث إنه وإن كان أساس الأحكام الجنائية إنما هو حرية قاضي الموضوع في تقدير الأدلة القائمة في الدعوى إلا أنه يرد على ذلك قيود منها أن يدل القاضي على صحة عقيدته في أسباب حكمة بأدلة تؤدي إلى ما رتب عليه لا يشوبها خطأ في الاستدلال أو تناقض أو تحاذل — لما كان ذلك وكان ما أورده الحكم في أن "المحكمة لا تطمئن إلى هذه الأقوال (أقوال المجني عليه وشاهده) لتعارضها

مع الواقع من جهة وما أثبتته الكشف الطبي الموقع على المجنى عليه من جهة أخرى إذ لا يستساغ عقلا أن يقوم المتهم بالاعتداء على المجنى عليه مرتين بالسكين فلا يصيب منه غير يده اليسرى كما أنها اوصدت لكنت جراحه طعنية وليست قطعية كما ثبت من الكشف الطبي” — ما أثبتته الحكم من ذلك لا يؤدي إلى ما رتبته عليه من أن المجنى عليه اشترك في المعركة فأصيب فيها ثم لما إلى تصوير الحادث على النحو الوارد بأقواله وأقوال شاهده وبذلك تكون التهمة التي رتبها الحكم على الدليل الذي أورده غير مقطوع بها ومن شأن ذلك أن يفسد الاستدلال به على ما قال إنه يدل عليه ويكون الحكم معيبا بما يستوجب نقضه.

وحيث إنه لذلك يتعين نقض الحكم المطعون فيه من غير حاجة لبحث الوجه الآخر من وجهي الطعن .

جلسة ٢ من أبريل سنة ١٩٥٧

برئاسة السيد مصطفى فاضل وكيل المحكمة ، وبحضور السادة : حسن دارد ، ومحمود ابراهيم
اسماعيل ، ومصطفى كامل ، والسيد أحمد فتحي المستشارين .

(٩٤)

القضية رقم ١٧٥ سنة ٢٧ القضائية :

حكم . نسيب معيب . إثبات . استناد الحكم في إدانة المتهم إلى معاينة محل الحادث دون
أن يورد مؤدى هذه المعاينة . قصور .

متى كان الحكم قد استند في إدانة المتهم - بين ما استند إليه - إلى معاينة محل الحادث
دون أن يورد مؤدى هذه المعاينة أو يذكر شيئاً عنها ليوضح وجه اتخاذها دليلاً
مؤيداً لأدلة الإثبات الأخرى التي بينها بالرغم من أن المتهم استشهد بهذه المعاينة
نفسها على برأته مما أسند إليه ، فإنه يكون قاصر البيان .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة كلا من : ١ - خلف عبد الحافظ و ٢ - محمد
عبد الحافظ محمد و ٣ - أحمد عبد الحافظ محمد و ٤ - عبد الرحيم عبد العزيز
محمد و ٥ - عبد اللطيف محمد حسين بأنهم شرعوا في قتل كل من محمد آدم خميس
وسليم حموده سليمان وسيد محمد أبو السعود وخليفه أبو السعود ومحمد السيد أبو السعود
عمداً ومع سبق الإصرار والترصد بأن بيتوا النية على قتلهم وأعدوا لذلك أسلحة
نارية "بنادق" وترصدوهم في المكان الذي اعتادوا التواجد به حتى إذا ما ظفروا
بهم أطلقوا عليهم عدة أميرة نارية قاصدين بذلك قتلهم فأحدثوا بالمجنى عليهما
الأول والثاني الإصابات الميينة بالتقرير الطبي الشرعى وخاب أثر الجوية
لسبب لادخل لإرادتهم فيه وهو إسعاف المجنى عليهما الأول والثاني وعدم إحكام
ج ٠ (٤) ج

الرماية بالنسبة للباقيين . وطلبت من غرفة الاتهام إحالتهم على محكمة الجنايات لمعاقبتهم بالمواد ٤٥ ، ٤٦ ، ٢٣٠ ، ٢٣١ ، ٢٣٢ من قانون العقوبات فقررت الغرفة بذلك . وقد ادعى محمد آدم نحيس بحق مدني قبل المتهمين متضامنين بمبلغ مائة جنيه تعويضا مؤقتا . ومحكمة جنايات أسيوط قضت غيابيا للأول وحضوريا للباقيين عملا بمواد الاتهام مع تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات أولا : بمعاينة كل من المتهمين بالأشغال الشاقة لمدة خمس سنين وإلزامهم بأن يدفعوا متضامنين للدعي بالحق المدني محمد آدم نحيس خمسين جنيها والمصاريف المدنية المناسبة وخمسمائة قرش أتعابا للمحاماة . فطمعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... وحيث إن مما ينعاه الطاعنون على الحكم المطعون فيه أنه مشوب بالقصور إذ اعتمد في إدانتهم فيما اعتمد على معاينة محل الحادث وقال إنها مؤيدة لأقوال المجنى عليهم ولكنه لم يتحدث عنها ولم يبين مؤداها وكيف جاءت مؤيدة لأقوال هؤلاء الشهود ، ولو كان يتحدث عنها وانتبه إلى ما ورد فيها من أن المسافة بين الجناة وبين المجنى عليهم وقت انطلاق الأعمرة النارية كانت خمسة عشر مترا وإلى ما قرره الخفير على رضوان من أن الكلوب كان مضاء في الدكان ، لما قال إن المعاينة أيدت شهادة المجنى عليهم الذين نقل الحكم عنهم أن مسافة الانطلاق هي ستة أمتار فقط ، وأن الكلوب كان ممسكا به صاحب الدكان في خارجه بينما كان يعمل على إغلاقه ، وبذلك يكون الحكم قاصرا مستوجبا للنقض .

وحيث إنه لما كان من المقرر أن الحكم الصادر بالادانة يجب أن يبين مضمون كل دليل من أدلة الثبوت التي استند إليها وأن يذكر مؤداه حتى يكشف عن وجه استشهاد به كي تتمكن محكمة النقض من أعمال رقابتها على تطبيق القانون تطبيقا صحيحا على الواقعة التي صار لإثباتها في الحكم وكان يتبين من الحكم المطعون فيه أنه استند في إدانة الطاعنين بين ما استند إليه إلى معاينة محل الحادث

دون أن يورد مؤدى هذه المعاينة أو يذكر شيئا منها ليوضح وجه اتخاذها دليلا مؤيدا لأدلة الإثبات الأخرى التي بينها بالرغم من أن الطاعنين استشهدوا بهذه المعاينة نفسها على براءتهم مما أسند اليهم كما يبين ذلك من محضر جلسة المحاكمة .
لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه يكون قاصر البيان متعينا نقضه دون حاجة للتعرض لباقي أوجه الطعن .

وحيث إنه لما تقدم يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه .

جلسة ٣ من أبريل سنة ١٩٥٧

رئاسة السيد مصطفى فاضل وكيل المحكمة ، وبحضور السادة : حسن دارد ، ومحمود ابراهيم
اسماعيل ، ومعدطني كامل ، والسيد أحمد دقيني .

(٩٥)

القضية رقم ١٧٧ سنة ٢٧ القضائية :

- (أ) دفاع . أسباب الإباحة وموانع العقاب . دفاع شرعى . جواز تمسك المتهم بحقه فى
الدفاع الشرعى أمام المحكمة رغم سكوته عن إثارة فى التحقيق .
- (ب) أسباب الإباحة وموانع العقاب . دفاع شرعى . انعدام التناسب بين اعتداء المجنى
عليه والمتهم . عدم تقيده حق الدفاع الشرعى .
- (ج) أسباب الإباحة وموانع العقاب . دفاع شرعى . تخوف المتهم من حصول اعتداء عليه
إذا كان لهذا التخوف أسباب مقبولة . كفايته لقيام حق الدفاع الشرعى .
- ١ — سكوت المتهم فى التحقيق عن إثارة حقه فى الدفاع الشرعى لا يمنعه
من التمسك بهذا الحق أمام محكمة الموضوع .
- ٢ — مجرد انعدام التناسب بين اعتداء المجنى عليهما أو أحدهما لبساطته وبين
ما وقع من المتهمين لجسامته لا ينتفى به حق الدفاع الشرعى كما هو معروف به
فى القانون .
- ٣ — لا يشترط لقيام حق الدفاع الشرعى أن يقع على المدافع اعتداء على
النفوس بالفعل بل يكفى أن يكون قد وقع فعل يخشى منه وقوع هذا الاعتداء
والعبرة فى ذلك هى بتقدير المدافع فى الظروف التى كان فيها بشرط أن يكون
تقديره مبنيًا على أسباب مقبولة تسوغ هذا التقدير .

اتهمت النيابة العامة كلاً من : ١ - إبراهيم علي حسن و ٢ - محمد حسن حسين (الطاعنين) و ٣ - مصطفى محمد حسين و ٤ - علي عبد المجيد أحمد علي بأنهم - بمرکز أبنوب مديرية أسيوط المتهم الأول قتل عمداً مع سبق الإصرار حامد سيد عوض بأن انتوى قتله وأعد لذلك سلاحاً نارياً وأطلق عليه مقذوفاً قاصداً قتله فأحدث به الإصابات الميينة بتقرير الصفة التشريحية والتي أدت إلى وفاته - المتهم الثاني - شرع في قتل نادى حسن درغام عمداً ومع سبق الإصرار بأن عزم على قتله وأعد لذلك سلاحاً نارياً وأطلق عليه مقذوفاً فأحدث به الإصابات الميينة بالتقرير الطبي وخاب أثر الجريمة لسبب لا دخل لإرادته فيه وهو إسعاف الجنى عليه . والمتهمين - الثالث والرابع - تضارياً فأحدث كل منهما بالآخر الإصابات الميينة بالتقرير الطبي والتي أعجزت كلاهما عن أعماله الشخصية مدة تزيد على عشرين يوماً . وطالبت من غرفة الاتهام إحالتهم على محكمة الجنايات لمعاقبتهما بالمواد ٤٥ ، ٤٦ ، ٢٣٠ ، ٢٣١ ، ٢٣٢ ، ٢٤١/٢ من قانون العقوبات فقررت الغرفة بذلك . ومحكمة جنايات أسيوط قضت فيها حضورياً للأول والثاني وفي غيبة الباقيين عملاً بالمادة ٢٣٤/١ من قانون العقوبات بالنسبة للتهم الأول وبالمواد ٤٥ ، ٤٦ ، ٢٣٤/١ من نفس القانون بالنسبة إلى المتهم الثاني وبالمادة ٢٤١/١ منه بالنسبة إلى المتهمين الثالث والرابع بمعاقبة إبراهيم علي حسن بالأشغال الشاقة مدة خمس عشرة سنة ومعاقبة محمد حسن حسين بالأشغال الشاقة سبع سنين وبمعاقبة كل من مصطفى محمد حسين وعلي عبد المجيد أحمد بالحبس مع الشغل لمدة ستة أشهر وقد استبعدت المحكمة ركن سبق الإصرار . فطعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

Country	1950	1960	1970	1980	1990	2000	2010	2020	2030	2040	2050
Japan	7.0	8.0	9.0	10.0	11.0	12.0	13.0	14.0	15.0	16.0	17.0
Germany	10.0	11.0	12.0	13.0	14.0	15.0	16.0	17.0	18.0	19.0	20.0
France	11.0	12.0	13.0	14.0	15.0	16.0	17.0	18.0	19.0	20.0	21.0
Italy	12.0	13.0	14.0	15.0	16.0	17.0	18.0	19.0	20.0	21.0	22.0
Spain	13.0	14.0	15.0	16.0	17.0	18.0	19.0	20.0	21.0	22.0	23.0
UK	14.0	15.0	16.0	17.0	18.0	19.0	20.0	21.0	22.0	23.0	24.0
Sweden	15.0	16.0	17.0	18.0	19.0	20.0	21.0	22.0	23.0	24.0	25.0
USA	16.0	17.0	18.0	19.0	20.0	21.0	22.0	23.0	24.0	25.0	26.0
Canada	17.0	18.0	19.0	20.0	21.0	22.0	23.0	24.0	25.0	26.0	27.0
Australia	18.0	19.0	20.0	21.0	22.0	23.0	24.0	25.0	26.0	27.0	28.0
South Africa	19.0	20.0	21.0	22.0	23.0	24.0	25.0	26.0	27.0	28.0	29.0
India	20.0	21.0	22.0	23.0	24.0	25.0	26.0	27.0	28.0	29.0	30.0
China	21.0	22.0	23.0	24.0	25.0	26.0	27.0	28.0	29.0	30.0	31.0
Indonesia	22.0	23.0	24.0	25.0	26.0	27.0	28.0	29.0	30.0	31.0	32.0
Brazil	23.0	24.0	25.0	26.0	27.0	28.0	29.0	30.0	31.0	32.0	33.0
Argentina	24.0	25.0	26.0	27.0	28.0	29.0	30.0	31.0	32.0	33.0	34.0
South Korea	25.0	26.0	27.0	28.0	29.0	30.0	31.0	32.0	33.0	34.0	35.0
Poland	26.0	27.0	28.0	29.0	30.0	31.0	32.0	33.0	34.0	35.0	36.0
USSR	27.0	28.0	29.0	30.0	31.0	32.0	33.0	34.0	35.0	36.0	37.0
USSR (excl. Russia)	28.0	29.0	30.0	31.0	32.0	33.0	34.0	35.0	36.0	37.0	38.0
China (excl. Hong Kong)	29.0	30.0	31.0	32.0	33.0	34.0	35.0	36.0	37.0	38.0	39.0
China (incl. Hong Kong)	30.0	31.0	32.0	33.0	34.0	35.0	36.0	37.0	38.0	39.0	40.0
India (excl. Punjab)	31.0	32.0	33.0	34.0	35.0	36.0	37.0	38.0	39.0	40.0	41.0
India (incl. Punjab)	32.0	33.0	34.0	35.0	36.0	37.0	38.0	39.0	40.0	41.0	42.0
Indonesia (excl. Java)	33.0	34.0	35.0	36.0	37.0	38.0	39.0	40.0	41.0	42.0	43.0
Indonesia (incl. Java)	34.0	35.0	36.0	37.0	38.0	39.0	40.0	41.0	42.0	43.0	44.0
Brazil (excl. São Paulo)	35.0	36.0	37.0	38.0	39.0	40.0	41.0	42.0	43.0	44.0	45.0
Brazil (incl. São Paulo)	36.0	37.0	38.0	39.0	40.0	41.0	42.0	43.0	44.0	45.0	46.0
Argentina (excl. Buenos Aires)	37.0	38.0	39.0	40.0	41.0	42.0	43.0	44.0	45.0	46.0	47.0
Argentina (incl. Buenos Aires)	38.0	39.0	40.0	41.0	42.0	43.0	44.0	45.0	46.0	47.0	48.0
South Korea (excl. Seoul)	39.0	40.0	41.0	42.0	43.0	4					

... وحيث إن مما يتعاهد الطاعنان على الحكم المطعون فيه أنه بنى على الفساد في الاستدلال وأخطأ في تطبيق القانون إذ دفع الحاضر عنهما بجلسة المحاكمة بأن الطاعن الثاني كان في حالة دفاع شرعي عن نفسه وعن نفس الطاعن الأول

ولكن المحكمة ردت على هذا الدفع بما لا يصلح لتفنيده واستدات على نفي قيام هذه الحالة بأن الإصابات التي وجدت بالطاعن الأول لا تكفى لاعتبار أنه كان مواجهها بفعل يتخوف منه الموت أو إحداث جراح بالغة مع أن جسامته الاعتداء ليس شرطا لقيام حالة الدفاع الشرعى .

وحيث إن الحكم المطعون فيه عرض فى قيام نفي ظرف سبق الإصرار لبيان واقعة الدعوى فقال " إن الصورة الصحيحة للواقعة هي أنهما (الطاعنين) التقيا مصادفة بالمحبنى عليهما أثناء المرور بجوار الحقل وأن حديثا دار بينهما بسبب اختراق الحقل وأيضا بسبب حادث السرقة السابق الذى تحدث عنه قاضى حسن ولم ينكر إثارة المتهم الأول (الطاعن الأول) فلما احتدم النقاش قام الشجار ووقع الاعتداء أولا بالعصى والسكين وانتهى بإطلاق النار كل ذلك يبنى بأن القتل والشروع فيه حدثا من غير إصرار سابق ويؤيد ذلك تناثر الإصابات لدى الفريقين وتعددتها ثم استطرد الحكم من ذلك إلى الرد على مادفع به محامى الطاعنين من توفر حالة الدفاع الشرعى فقال " إن ما أثاره الدفاع عن المتهم الثانى فى الجلسة عند التسليم الفرضى بإطلاقه النار على خصومه وهو أنه كان فى حالة الدفاع الشرعى عن نفسه ونفس غيره مردود بأنه فضلا عن أن هذا المتهم لم يثر هذا الكلام أو يتحدث عن هذا الدفاع الشرعى بل أنكر التهمة وأنكر وجوده فى محل الحادث فإن الصورة الصحيحة للحادث كما سلف بيانها لا تؤدى إلى حالة الدفاع الشرعى التى يزعمها المتهم فقد كان هو ومن معه أكثر عددا وعدة بالنسبة لخصومه الذين ما كانوا يحملون سوى العصا أو السكين الصغيرة وأن ما حدث بزهيله المتهم الأول من إصابات لا تزيد عن جرح قطعى صغير بالعضد وآخر رضى بفروة الرأس لا تكفى للقول بأن هذا المتهم كان أمام فعل يتخوف منه الموت أو إحداث الجراح البالغة ولم يكن لهذا التخوف أسباب معقولة " ومؤدى هذا الذى أثبتته الحكم أن الطاعنين لم يطلقا النار على المحبنى عليهما إلا بعد أن بدأ هذان الأخيران أو أحدهما بالعدوان على الطاعن الأول بضربه بعصا على رأسه وطعنه بسكين فى عضده ، لما كان ذلك وكان الحكم لم يبين ظروف هذا العدوان وصلته بما وقع من الطاعنين ، فإن ما قاله الحكم فيما تقدم لا يصلح سببا لنفي حالة الدفاع

الشرعى ، ذلك بأن مجرد انعدام التناسب بين اعتداء المجنى عليهما أو أحدهما وبين ما وقع من الطاعنين بلحسامته لا ينتفى به حق الدفاع الشرعى كما هو معروف به فى القانون الذى لا يشترط لقيام هذا الحق ، أن يقع على المدافع اعتداء على النفس بالفعل بل يكفى أن يكون قد وقع فعل يخشى منه وقوع هذا الاعتداء والعبرة فى ذلك هى بتقدير المدافع فى الظروف التى كان فيها بشرط أن يكون تقديره مبنيًا على أسباب مقبولة تسوغ هذا التقدير . ولما كان سكوت الطاعن الثانى فى التحقيق عن إثارة حقه فى الدفاع الشرعى لا يمنعه من التمسك بهذا الحق أمام محكمة الموضوع ، لما كان ما تقدم فإن الحكم يكون معيبا بما يبطله ويوجب نقضه بالنسبة لكلا الطاعنين لاتصال وجه الطعن بهما معا دون حاجة للتعرض لمبحث أوجه الطعن الأخرى .

وحيث إنه لما تقدم يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه .

جلسة ٢ من أبريل سنة ١٩٥٧

برئاسة السيد مصطفى فاضل وكيل المحكمة وحضور السادة : حسن دارد ، ومحمود ابراهيم اسماعيل ،
ومصطفى كامل ، والسيد احمد عفيفي المستشارين .

(٩٦)

القضية رقم ١٨٠ سنة ٢٧ القضائية :

أسباب الإباحة ومواقع العقاب . دفاع شرعى . توفر نية الاعتداء لا الدفاع من حضور المتهم
إلى مكان المعركة حاملا سلاحا . غير لازم .

حضور المتهم إلى مكان المعركة حاملا سلاحا لا يستلزم حتما القول بأنه هو
الذى بدأ بإطلاق النار . وأنه كان مقتويا الاعتداء لا الدفاع .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة كلا من : على محمد على (الطاعن) وعبد السلام على احمد
بأنهما - المتهم الأول - أولا : قتل أحمد موسى فرغلى عمدا بأن أطلق عليه
عبارة ناريا قاصدا قتله فأحدث به الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية
والتي أودت بحياته - ثانيا : أحرز سلاحا ناريا (مسدسا) بدون ترخيص
والمتهم الثانى . أحدث بأحمد موسى فرغلى عمدا الإصابات الأخرى المبينة بالتقرير
الطبي الشرعى . وطلبت من غرفة الاتهام إحالتهم على محكمة الجنايات لحاكمتهما
بالمواد ٢٣٤ / ١ ، ٢٤٢ من قانون العقوبات و ١ ، ٦ ، ٣٠ من القانون
رقم ٣٩٤ سنة ١٩٥٤ والبند ١ من القسم الأول من الجدول ٣ المرافق فقروت
بذلك ومحكمة جنايات أسيوط قضت حضوريا عملا بالمواد ٢٣٤ / ١ من قانون
العقوبات و ١ ، ٩ / ٣ من القانون رقم ٥٨ سنة ١٩٤٩ والبند ٣ من الجدول "ب"
المرافق له مع تطبيق المادة ٣٢ من قانون العقوبات بالنسبة إلى المتهم
الأول (الطاعن) والمادة ٢٤٢ / ١ من نفس القانون إلى المتهم الثانى بمعاينة
على محمد على بالأشغال الشاقة عشر سنوات وبمعاينة عبد السلام على أحمد بالحبس
مع الشغل شهرا واحدا . فطعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ

المحكمة

... وحيث إن مما يتعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه هو أنه تمسك بقيام حالة الدفاع الشرعى عن النفس ، فرد الحكم على ذلك ردا قاصرا قال فيه إن المتهم حضر إلى المعركة حاملا السلاح مع أن الثابت من شهادة الشهود أنه كان بزراعة قبح تبعد عن مكان المشاجرة وهو ما يؤخذ منه أن الاعتداء وقع على فريقه وعليه ابتداء قبل أن يطلق النار دفاعا عن نفسه. ويؤيد ذلك أن محمد موسى فرغلي أخا المجنى عليه قرر أنه بعد أن ضرب المتهم خشي معاودة الهجوم عليه خوفا من إصابته من السلاح الذى يملكه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه عند سرده الواقعة الدعوى قد قال إن الفريقين اشتبكوا في عراك تجمع عليه نفر من مائتهما ، ومن بينهم المجنى عليه أحمد موسى فرغلي والمتهم على محمد على (الطاعن) الذى كان يحمل مسدسا أطلق منه أصيرة نارية أصاب أحدهما أحمد موسى فرغلي بإصابة انتهت بوفاته كما ضربه عبد السلام على أحمد على رأسه ، وكان المتهمان المذكوران قد أصيبا في المعركة وعجز على محمد على عن السير ، فلما خف شيخ الخفراء إلى مكان المشاجرة وجد الطاعن وفي يده السلاح فأخذه منه وسأله عن تهمة فاعترف له بأنه أطلق النار من سلاحه هذا لما واجهه فريق أحمد موسى واعتدوا عليه بالضرب ، كما أثبت الحكم أيضا نقلا عن التقرير الطبى أن على محمد على الطاعن أصيب بجرح رضى طوله ٣ سم قاطع للجلد والنسيج الخلوى بمتصف الساق اليسرى من الامام وبسحج رضى بمتصف الساعد الايسر من الخلف وبسحج رضى فوق عظمة اللوح الأيمن ، وأن عبد السلام على أحمد مصاب بكدم رضى بطرف الحدا الحرقنى الأيسر ، وبسحج رضى بأعلى الذراع اليسرى من الجهة الوحشية ، وبجرح رضى ١ سم قاطع للجلد بالجهة اليمنى للعظم المسمى للرأس . وبسحج رضى بالوجنة اليمنى . ثم قال الحكم ردا على ما تمسك به الطاعن والدفاع عنه من قيام حالة الدفاع الشرعى " إن هذا الدفاع مردود بأن المتهم كان في مندوحة أن يجعل نفسه موضع اعتداء بالامتناع عن الذهاب إلى المعركة ، أما وقد ذهب مختارا إلى مكان العراك بالفيط ، وقد

ذهب إليه مسلحاً بالمسدس المضبوط فهو إذن ذهب متوياً الاعتداء لا الدفاع
ومن ثم فلا محل للقول بأن المتهم كان في حالة دفاع شرعى عن نفسه بعد
أن ألقى بنفسه في المعترك .

وحيث إن ما ذكره الحكم في رده على قيام حالة الدفاع الشرعى وخلص منه
إلى نفيها غير سديد ، لأن ما ذهب إليه من أن حضور الطاعن إلى مكان المعركة
حاملاً سلاحاً إن صح فلا يستلزم حتماً القول بأنه هو الذى بدأ بإطلاق النار ، ولا
يبرر وحده الأخذ بأقوال فريق خصومه من أنه هو الذى بادر المجنى عليه بإطلاق
الأميرة التى أصيب من أحدها وهو رد مطلق عام ليس فيه ما يسند ما قالته المحكمة
من أنه إنمأ حضر متوياً الاعتداء ، وحتى مع التسليم بصحة ما قرره الشاهد
محمد موسى فرغى شقيق المجنى عليه من أنه ضرب الطاعن على ساقه بعد أن أطلق
هذا الأخير العيار الذى أصاب أخاه ، فإن الحكم لم يوضح كيف ومتى أصيب
الطاعن بباقي الإصابات التى شوهدت به وأثبتها الحكم ومدى علاقتها بإطلاق
العيار الذى أصاب المجنى عليه وبالعيارات الأخرى التى أطلقها من مسدسه .

لما كان ذلك فإن الحكم يكون مشوباً بالقصور الذى يعيبه ويستوجب
نقضه .

جلسة ٨ من أبريل سنة ١٩٥٧

برئاسة السيد حسن داود المستشار وبحضور السادة : مصطفى كامل ، ومحمود محمد مجاهد ،
ومحمد محمد حسنين ، وأحمد زكي كامل المستشارين .

(٩٧)

القضية رقم ١٩٢ سنة ٢٧ القضائية :

حكم . بياناته . البيانات الواجب توافرها في الحكم بالإدانة .

أوجب القانون في كل حكم بالإدانة أن يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تحقق فيه أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها من المتهم ، فإذا خلا الحكم من ذلك فإنه يكون معيبا بما يستوجب نقضه .

الوقائع

اتهمت النيابة الطاعن بأنه : بدد المحجوزات الموضحة الوصف والقيمة بالمحضر والملوكة لاتهم الثاني والمحجوز عليها قضائيا لصالح الأستاذ محمد عبده النادى وكانت قد سلمت إليه على سبيل الوديعة لحراستها وتقليدها يوم البيع فاختلفا لنفسه لإضرار بالحاجز ، وطلبت عقابه بالمادتين ٣٤١ و ٣٤٢ من قانون العقوبات . ومحكمة دكرنس الجزئية قضت غيابيا عملا بمادتي الاتهام المذكورتين بحبس المتهم أسبوعين مع الشغل . فعارض ، وقضت المحكمة برفضها وتأييد الحكم المعارض فيه . فاستأنف ، ومحكمة المنصورة الابتدائية قضت غيابيا بتأييد الحكم المستأنف فعارض ، والمحكمة قضت في معارضته برفضها وتأييد الحكم المعارض فيه .

فطعن المحكوم عليه في الحكم الأخير بطريق النقض ... إلخ

المحكمة

وحيث إنه مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه جاء قاصر البيان ،
إذ أنه أحال على حكم محكمة أول درجة الذي جاء خالياً من ذكر تاريخ المجز
واليوم المحدد للبيع ، كما خلا من بيان أركان الجريمة والأدلة على توافرها وثبوت
وقوعها من الطاعن .

وحيث إن محكمة أول درجة إذ دانت الطاعن في جريمة اختلاس الأشياء
المحجوزة ، قد اقتضت في بيان واقعة الدعوى والأدلة على ثبوتها ، وفي بيان
أركان الجريمة على قولها : " حيث إن الواقعة تحصل في أن المتهم الأول
(الطاعن) تعين حارساً على الأشياء المحجوز عليها ليقدمها في اليوم المحدد للبيع ،
إلا أنه اختلسها . وحيث إنه تبين من الاطلاع على أوراق الدعوى ثبوت التهمة
قبل المتهم المذكور ، ويتعين الحكم بادانته " . ثم قضت محكمة ثاني درجة
بتأييد الحكم المستأنف للأسباب التي بنى عليها دون أن تضيف إليها شيئاً —
لما كان ذلك ، وكان القانون قد أوجب في كل حكم بالادانة ، أن يشتمل
على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بياناً تتحقق فيه أركان الجريمة ، والظروف
التي وقعت فيها ، والأدلة التي استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها من المتهم
فإن الحكم المطعون فيه وقد خلا من ذلك ، يكون معيباً بما يستوجب نقضه .

وحيث إنه لما تقدم يتعين نقض الحكم المطعون فيه وذلك دون حاجة
لبحث باقي أوجه الطعن .

جلسة ٨ من أبريل سنة ١٩٥٧

برئاسة السيد حسن داور المستشار ، وبحضور السادة : مصطفى كامل ، ومحمود محمد مجاهد ،
ومحمد محمد حسين ، وفهيم عيسى جندى المستشارين .

(٩٨)

القضية رقم ٢٠٨ سنة ٢٧ القضائية :

وصف التهمة : تغيير الوصف من شروع في قتل إلى ضرب نشأت عنه عادة . متى تملك المحكمة ؟

تغيير الوصف من شروع في قتل إلى ضرب نشأت عنه عادة مستديمة ليس
بمجرد تغيير في وصف الأفعال المبينة في أمر الاحالة ، مما يجوز للحكمة إجراؤه
عملا بالمادة ٣٠٨ من قانون الاجراءات بغير سبق تعديل في التهمة ، وإنما هو
تعديل في التهمة نفسها لا تملك المحكمة إلا في أثناء المحاكمة وقبل الحكم في الدعوى .
لأنه يتضمن واقعة جديدة غير واقعة الشروع في القتل الواردة في أمر الاحالة
هي الواقعة المكونة للعادة ، خصوصا إذا كانت تهمة الشروع في القتل قد دخلت
من أية إشارة إلى العادة المستديمة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه شرع في قتل الدسوقي عبد القادر عبد الفتاح
وأحمد عبد العزيز عمدا ، بأن أطلق على كل منهما مقدوفا ناريا قاصدا من ذلك
قتله ، فأحدث بهما الإصابات المبينة بالتقرير الطبي ، وقد خاب أثر الجريمة
لسبب لا دخل لإرادته فيه وهو تدارك المجنى عليه الأول بالعلاج ، ودفع المجنى
عليه الثاني ماسورة بندقية المتهم بعيدا عن جسمه عند إطلاق المتهم النار عليه ،
فلم يصبه إلا بالإصابة المبينة بالتقرير الطبي . وطلبت من غرفة الإتهام إحالته إلى
محكمة الجنايات لمعاقبته بالمواد ٤٥ ، ٤٦ ، ١/٢٣٤ من قانون العقوبات ،

فقررت بذلك . وأمام محكمة جنايات المنصورة التي سمعت الدعوى طأبت النيابة تعديل وصف التهمة بالنسبة للجنى عليه الأول إلى جنحة إصابة خطأ ، وبعد أن أنهت المحكمة سماع الدعوى قضت حضوريا في ١٥ ديسمبر ١٩٥٦ بمعاينة المتهم بالحبس مع الشغل لمدة ستة ، وذلك تطبيقا للـ ١٧٤٠ / ١ ، ١٧٤٠ من قانون العقوبات لأنه في الزمان والمكان سالفى الذكر أحدث عمدا بالدسوق ميد القادر عبد الفتاح الإصابة الموضحة بالتقرير الطبي الشرعى والتي نشأ عنها عاهة مستديمة يستحيل برؤها ، هي إعاقة بحركة ثنى وبسط مفصل الركبة اليمنى ، وقصرا بطوله ، وضمورا بعضلاته ، مما يقلل من قدرة المجنى عليه على العمل بما يوازى ٣٠٪ . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض . الخ

السكنة

وحيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه جاء مخالفا للقانون ، ذلك أن الدعوى الجنائية أقيمت ضده بوصفه شارعا في قتل المجنى عليه "الدسوق عبد القادر عبد الفتاح" ، وعدلت النيابة الوصف في الجلسة ، وطلبت اعتبار الواقعة جنحة إصابة خطأ ، ولكن المحكمة بعد أن استبعدت نية القتل دأته على أساس أنه أحدث بالمجنى عليه المذكور عمدا جرحا نشأت عنه عاهة مستديمة ، وكان الأمر يقتضى — فى صحيح تطبيق القانون — أن تعتبر الواقعة جنحة حسب الوصف المعدل ، وتحكم فيها بانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة المقررة لها فى القانون .

وحيث إن الطاعن أحيل إلى محكمة الجنايات لمحاكمته "بأنه شرع فى قتل الدسوق عبد القادر عبد الفتاح ، وأحمد عبد العزيز عمدا بأن أطلق على كل منهما مقدوفا نارا فاصدا من ذلك قتله ، فأحدث بهما الإصابات المبينة بالتقرير الطبي وقد خاب أثر الجريمة لسبب لا دخل لإرادته فيه وهو تدارك المجنى عليه الأول بالعلاج ودفع المجنى عليه الثانى بنذقية المتهم بعيدا عن جسمه فلم يصيبه إلا بالإصابة المبينة بالتقرير الطبي" وفى جلسة المحاكمة ، عدلت النيابة الوصف بالنسبة للجنى عليه الأول إلى جنحة إصابة خطأ ، ودارت المرافعة

على أساس هذين الوصفين ، والمحكمة بعد أن قررت عدم مؤاخذه الطامع
بالنسبة للمجنى عليه الثاني ، وبعد أن استبعدت نية القتل بالنسبة للمجنى عليه
الأول ، دانت الطامع من جريمة إحداثه عمدا بالمجنى عليه المذكور جرحا
تخلف عن أحدها عاهة مستديمة وذلك بالتطبيق لنص المادة ١/٢٤٠ من
قانون العقوبات ، دون سبق تعديل للوصف — لما كان ذلك ، وكان تغيير
الوصف من شروع في قتل إلى ضرب نشأت منه عاهة مستديمة ليس مجرد تغيير
في وصف الأفعال المبينة في أمر الإحالة ، مما يجوز للمحكمة إجراؤه عملا
بالمادة ٣٠٨ من قانون الإجراءات ، بغير سبق تعديل في التهمة ، وإنما هو
تعديل في التهمة نفسها لا تملك المحكمة إلا في أثناء المحاكمة وقبل الحكم في الدعوى ،
لأنه يتضمن واقعة جديدة غير واقعة الشروع في القتل الواردة في أمر الإحالة هي
الواقعة المكونة للعاهة ، خصوصا وأن تهمة الشروع في القتل قد خلت من أية
إشارة إلى العاهة المستديمة — لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه يكون معيبا
بما يستوجب نقضه ، وذلك دون حاجة لبحث باقي وجوه الطعن .

جلسة ٨ من أبريل سنة ١٩٥٧

برئاسة السيد حسن دارد المستشار ، وبحضور السادة : مصطفى كامل ، محمد محمد حسافين ،
وفهم يسى جندى ، والسيد أحمد عفيفي المستشارين .

(٩٩)

القضية رقم ٢١٢ سنة ٢٧ القضائية :

خير . إثبات . تدب المحكمة كبير الأطباء الشرعيين لتوقيع الكشف الطبي على المتهم . قيام
طبيب آخر من قسم الطب الشرعى بالمأمورية تحت إشرافه . لا عيب .

قيام طبيب آخر من قسم الطب الشرعى بتوقيع الكشف على المتهم خير
رئيسه الذى تدبته المحكمة ، لا يؤثر فى سلامة الحكم ما دام أن المحكمة قد اطمأنت
إلى عمله ، وإلى ما ذكره كبير الأطباء الشرعيين من أن توقيع الكشف
الطبي على المتهم كان بحضوره وتحت إشرافه ، وما دام تقدير الدليل
موكولا اليها .

الوقائع

فى يوم ١٥ من سبتمبر سنة ١٩٥٤ أبلغ محمد خليل شرارة قسم ثان بورسعيد
بأن المولدة فاطمة النبوية عبد الحكيم حضرت إليه وروت له أن زوجة عمه على
ابراهيم شرارة (الطاعن) وضعت مولودا ذكرا فى يوم ١٢ سبتمبر سنة ١٩٥٤
فى غير حضورها ، وأن والدتها كلفتها بأن تبلغ عن ميلاد طفلها ، فرفضت ،
ثم توجهت فى ١٥ من سبتمبر سنة ١٩٥٤ ، فأبلغت مكتب الصحة بالميلاد تحت
ضغط والد الطفل وبعض أقارب الأم ، ولكنها خشيت العاقبة ، وأرادت
أن تدرأ مسئوليتها ، فحضرت إليه وأنها إليه الخبر ليقوم بإبلاغ البوليس ،
وهو يشك فى حصول الوضع ، لأن الزوجة عاقر ومتقدمة فى السن ، وكذلك
زوجها . وقد قام بوليس بورسعيد بضبط الواقعة ، وانهى إلى قيد الشكوى

رقم ١٨٨٢ سنة ١٩٥٤ إدارى قسم ثانى بورسعيد ، وأرسلها إلى النيابة العامة ،
فحفظتها إداريا فى ١٩ من سبتمبر سنة ١٩٥٤ بناء على محضر جمع الاستدلالات
المقدم إليها ، غير أن الزوج بعد أن وجد أن الخبر قد ذاع وشاع أبلغ النيابة بأنه
ينفى أبوته للطفل المولود بناء على أسباب ذكرها ، وطلب هو والمباغ الأصلي محمد
خليل شرارة إلى النيابة إعادة التحقيق ، كما ادعى الزوج مدنيا ، وطلب الحكم له
قبل زوجته بمبلغ قرش صاغ على سبيل التعويض المؤقت مع المصاريف
والأتعاب ، وقبلت النيابة ادعاءه ، ثم أمر السيد وكيل النيابة فى ٢٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٤
بإرسال الزوج والزوجة والطفل إلى الطبيب الشرعى للكشف عليهم ، غير أنه
عاد فأرجأ تنفيذ قراره هذا ، ثم عرض الأوراق على السيد رئيس النيابة الذى
أمر فى ١٩ من ديسمبر سنة ١٩٥٤ بإبقاء القضية محفوظة كما كانت . فاستأنف الزوج
المدعى (الطاعن) هذا القرار فى ٢٥ من الشهر المذكور أمام غرفة الاتهام بحكمة
بورسعيد الابتدائية ، وأمامها دفعت النيابة بدفوع ثلاثة أولها عدم جواز
استئناف المدعى لرفعه عن قرار غير قابل له . وثانيها عدم اختصاص غرفة الاتهام
بالنظر فى صحة نسب الطفل سواء فى ذلك نسبه إلى أمه أو نسبه إلى أبيه فى
شهادة الميلاد . وثالثها خلو الدعوى من أى دليل على صحة ما يدعيه المدعى من حيث
عدم نسبة الطفل إلى والديه وحدث تزوير فى بيانات شهادة الميلاد . والغرفة
بعد أن استعرضت وقائع الدعوى قررت حضوريا فى ٢٤ فبراير سنة ١٩٥٤
أولا : برفض الدفع بعدم جواز الاستئناف من المدعى بالحق المدنى لرفعه عن قرار
غير قابل له ، وبجواز الاستئناف . ثانيا : رفض الدفع المقدم بعدم اختصاص
غرفة الاتهام بنظر الموضوع وباختصاصها بنظره . ثالثا : ندب السيد الطبيب
الشرعى بالزقازيق لتوقيع الكشف على السيدة فاطمة إبراهيم ربحان لبيان ما إذا
كانت عقيالما يسبق لها الحمل والولادة أم أنها سبق لها الحمل والولادة وتاريخ الميلاد
وما إذا كان يتفق وتاريخ ١٢/٩/١٩٥٤ وحددت جلسة ٧ من إبريل سنة ١٩٥٥
ليقدم حضرة الطبيب الشرعى تقريره ، فقدمه فى ١٤ من مارس سنة ١٩٥٥ ،
وبالجلسة الأخيرة وما بعدها من جلسات استمعت الغرفة إلى مرافعة طرفي
الخصومة واطلعت على التقارير الطبية المختلفة وناقشتها وانتهت إلى إصدار قرارها

في ٢٨ من مارس سنة ١٩٥٦ حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد القرار المستأنف وألزمت المستأنف بالمصروفات وثلاثمائة قرش مقابل أتعاب المحاماة .

فطعن المدعى بالحقوق المدنية في هذا القرار بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... وحيث إن مبنى الوجه الأول من الطعن هو أن القرار المطعون فيه خالف القانون ، إذ تجاوزت غرفة الاتهام سلطاتها باعتبارها سلطة من سلطات التحقيق ، وليس من وظائفها البحث عن أدلة قاطعة ضد المتهم ، بل يقتصر واجبها على البحث فيما إذا كان هناك شبهات أو دلائل قبل المتهم ، فتأمر بإحالة إلى محكمة الموضوع ، فاحتمال صحة التهمة هو أساس الإحالة ، بينما أن ثبوتها هو أساس الحكم .

وحيث إن غرفة الاتهام لا تحيل الدعوى إلى محكمة الجنايات سواء أكان ذلك عند إحالة الدعوى إليها من النيابة أم من قاضي التحقيق ، أو عند نظرها للاستئناف المرفوع أمامها عن الأمر الصادر بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى ، إلا إذا ثبت أن الواقعة جنائية ، وأن الدلائل كافية على المتهم ، وترجحت لديها إدانته ، وبناء على ذلك يكون لها أن تخصص واقعة الدعوى ، والأدلة المطروحة أمامها ، ثم تصدر أمرها بناء على ما تراه من كفاية الدلائل أو عدم كفايتها ، والأمر في ذلك جميعه إلى اطمئنانها ، وإذا ما انتهت في حدود سلطاتها هذه التقديرية إلى أن الدلائل في الدعوى لا تكفي لإدانة المتهم فيها ، وأصدرت بناء على ذلك أمرها بتأييد الأمر الصادر من النيابة بأن لا وجه لإقامة الدعوى فإنه لا يجوز مجادلتها في هذا الأمر — لما كان ذلك ، فإن هذا الوجه من الطعن لا يكون له محل .

وحيث إن مبنى الوجه الثاني من الطعن هو أن قرار غرفة الاتهام بني على إجراء باطل ، إذ استندت الغرفة إلى التقرير المقدم من الطبيب الشرعي عبد الغني سليم البشري الذي لم تنديه لإجراء الكشف على المطعون ضدها ، ولا يغير من

ذلك ما ذكره كبير الأطباء الشرعيين في خطابه من أن الكشف توقع على المطعون ضدها في حضوره ، وأنه يتفق مع الطبيب الشرعى في رأيه الذى أثبتته بالتقرير ، ذلك بأنه من المقرر أن الخبير الذى تندب به المحكمة يجب أن يؤدى المأمورية المكلف بها بنفسه ، ولا يجوز له أن يندب عنه غيره في أداء هذه المأمورية أو أداء جزء منها .

وحيث إن الحكم المطعون فيه رد على دفاع الطاعن الذى أناره في تقريره فقال "وحيث إنه لا يقدح في تقرير السيد كبير الأطباء الشرعيين ما نعاه المستأنف من أنه لا يحق للسيد كبير الأطباء الشرعيين ندب غيره ، بل الذى يندبه هو نفس السلطة التى ندبت الخبير الأصيل ، فقد سبق القول أن السيد كبير الأطباء الشرعيين قد أكد في خطابه للسيد وكيل وزارة العدل الدائم أنه هو الذى ندب السيد نائبه والسكرتير الفنى للمصلحة ، وقد تم الكشف على المستأنف عليها من السيد السكرتير الفنى بحضور السيد كبير الأطباء الشرعيين وتحت إشرافه ، وقد أيد أولها في مناقشته أمام غرفة الاتهام في هذا الخصوص جميع هذه المعانى ، وليس في نصوص قانون الإجراءات الجنائية ما يمنع من هذا الندب ، ولا يصح القياس على قانون المرافعات وفق ما سبق بيانه ، لأن هذه مسألة تنظيمية تقتضيها ظروف العمل بمصلحة الطب الشرعى ، ومن أنه لهذا الذى تقدم جميعه ترى غرفة الاتهام أن التقرير الطبي الشرعى الأخير قد جاء مرجحا لتقرير الأطباء الاستشاريين مما تطمئن معه المحكمة إلى الأخذ به والارتياح إليه" ولما كان ما ذكره الحكم من ذلك صحيحا في القانون ، وكان قيام طبيب آخر من قسم الطب الشرعى بتوقيع الكشف على المطعون ضدها ، غير رئيسه الذى ندبته المحكمة ، لا يؤثر في سلامة الحكم ما دام أن المحكمة قد اطمأنت إلى عمله وإلى ما ذكره كبير الأطباء الشرعيين من أن توقيع الكشف الطبي على المطعون ضدها كان بحضوره وتحت إشرافه ، وما دام تقدير الدليل موكولا إليها — لما كان ذلك ، فإن هذا الوجه من الطعن لا يكون له محل .

وحيث إنه لذلك يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

جلسة ٨ من أبريل سنة ١٩٥٧

برئاسة السيد حسن داود المستشار ، وبحضور السادة : مصطفى كامل ، ومحمود محمد مجاهد ،
ومحمد محمد حسنين ، وأحمد زكي كامل المستشارين .

(١٠٠)

القضية رقم ٢١٣ سنة ٢٧ القضائية :

نهاية الأمانة . الزام المحكمة بفحص الحساب وتصفيته متى كان سبب الامتناع من رد المال
المختلس واجبا إلى وجوب تصفية الحساب بين الطرفين .

متى كان سبب الامتناع عن رد المال المختلس راجع إلى وجوب تصفية
الحساب بين الطرفين فعلى المحكمة أن تقوم هي بفحص الحساب وتصفيته حتى
تستطيع أن تحكم في موضوع التهمة المرفوعة أمامها بالادانة أو البراءة ، إذ أن
مجرد الامتناع عن رد المال المختلس لهذا السبب لا يتحقق به جريمة الاختلاس .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة هذا الطاعن بأنه بدد مبالغ وبضائع مبينة بالمحضر لألفريد
بشتنتال سلمت إليه على سبيل الوكالة فاختلسها لنفسه لإضراراً به ، وطلبت عقابه
بالمادة ٣٤١ من قانون العقوبات وادعى بحق مدني ألفريد بشتنتال وطالب الحكم
له قبل المتهم بمبلغ ١٢٦٤ جنيتها و ٢٦ مليا على سبيل التعويض مع المصاريف
وأتعاب المحاماة . ومحكمة الاسماعيلية الجزئية قضت غيابيا عملا بمادة الاتهام المذكورة
أنفا أولا : بحبس المتهم شهرا واحدا مع الشغل وكفالة ثلاثمائة قرش ووقف التنفيذ .
وثانيا : بأن يدفع للدعي بالحقوق المدنية مبلغ ١٢٦٤ جنيتها و ٢٦ مليا والمصاريف
المدنية ومائة قرش مقابل أتعاب المحاماة ورفضت ما عدا ذلك من الطلبات
فعارض المتهم ، وقضت المحكمة برفضها وتأييد الحكم المعارض فيه وأمرت بوقف
تنفيذ العقوبة المقررة بها لمدة ثلاث سنوات تبدأ من حيرورة الحكم نهائيا .

فاستأنف ، ومحكمة الاسماعيلية الابتدائية نظرت هذا الاستئناف وقضت حضوريا بتأييد الحكم المستأنف وألزمت المتهم بالمصروفات المدنية عن الدرجتين وخمسمائة قرش مقابل أتعاب المحاماة ، فطعن المحكوم عليه في الحكم الأخير بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

... وحيث إن ممسا ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه أخطأ في تطبيق القانون ، إذ دانه بجريمة التبيد ، مع أن العقد الذي يحكم العلاقة بينه وبين المجني عليه عقد شركة ، لا عقد وكالة ، مما كان يقتضى فيها تصفية الحساب قبل تقديم الطاعن للمحاكمة ، أو اعتباره حسن النية في الامتناع عن رد المبالغ الذى حصل عليه من ثمن الدقيق المبيع والقضاء ببراءته .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بعد أن بين الواقعة ، عرض لدفاع الطاعن فقال "وحيث إن المتهم والمدعى بالحق المدنى اختلفا في تكييف العلاقة التى قامت بينهما بشأن عملية توزيع الدقيق فقرر الأول أنها تعتبر علاقة شركة بينه وبين المدعى بالحق المدنى ودلل على صحة قوله ببعض العبارات الواردة فى الخطابين المؤرخين ٨ و ١٦ فبراير سنة ١٩٥٠ المتبادلين بينهما ، وخلص من هذا التكييف إلى أن النزاع الناشب لا يمدو أن يكون نزاعا مدنيا أو تجاريا ليست له أية صبغة جنائية ، فى حين أن المدعى المدنى أكد فى مذكراته أن المتهم يعتبر وكلاءه بالعمولة فى عملية توزيع الدقيق ، وأنه تبعا لذلك ، تكون يد المتهم على المبالغ المتحصلة من هذا التوزيع هى يد الوكيل ، فاذا ما امتنع عن ردها اعتبر خائنا للأمانة وهبدا لها وحق عليه العقاب بالتطبيق للمادة ٣٤١ من قانون العقوبات ، وأستند المدعى المدنى هو الآخر فى هذا الوصف للعلاقة التى قامت بينه وبين المتهم إلى بعض العبارات التى تضمنتها الخطابان سالف الذكر . وحيث إن هذا الخلاف ليس له أثر فى قيام أو انتفاء جريمة التبيد المسندة إلى المتهم ، ذلك أنه على أى الوصفين وصف الوكيل بالعمولة أو الشريك — ينطبق عليه المادة ٣٤١

من قانون العقوبات إذا ما اختلس المال الموجود تحت يده وتوافرت باقى أركان الجريمة الواردة بهذه المادة“ وخلص من ذلك، إلى القول بثبوت التهمة فقال ”وحيث إنه بتطبيق هذه الأوضاع القانونية على وقائع الدعوى يبين أن الخطاب المؤرخ ٣٠ من أكتوبر سنة ١٩٥٠ ينهض دليلاً قاطعاً على قيام جريمة التبيد في حق المتهم إذ أن المبلغ الذى ورد به كان تحت يده بصفته وكيلاً لأنه ناتج عن عملية بيع الدقيق التى كان يقوم بها وفقاً للاتفاق المبرم بينه وبين المدعى المدنى ، وكان يجب عليه أن يودعه بنك مصر كالمعتاد ، ولكنه بدلاً من ذلك احتجزه تحت يده واعتبر أنه ملكه على أساس أنه قيمة الدين الذى ادعى أنه يدين به المدعى المدنى وبعبارة أخرى فهو قد غير حيازته الناقصة على المبلغ إلى حيازة كاملة ، وأجرى مقاصة لا تقوم على سند من القانون لأن المقاصة قانوناً لا تحصل إلا بين دينين مستحقى الأداء خاليين من النزاع ، والثابت أن دينه الذى يدعى بوجوده محل نزاع قضائى لأنه رفع به دعوى ، كما أنه غير مستحق الأداء لأن دعواه لم يفصل فيها حتى الآن“.

وحيث إنه لما كان دفاع الطاعن على ما يبين من الحكم المطعون فيه يقوم على وجود حساب لم يصف بمد بينه وبين المجنى عليه وكان هذا الدفاع جدياً وموضوع دعوى مدنية رفعها الطاعن على المجنى عليه أمام المحكمة المدنية لم يتم الفصل فيها إلى وقت صدور الحكم فى الدعوى الحالية ، وكان مجرد الامتناع عن رد المال المختلس فى هذه الحالة لا تتحقق به جريمة الاختلاس ، ما دام أن سبب الامتناع راجع إلى وجوب تصفيته الحساب بين الطرفين ، وكان على المحكمة أن تقوم هى بفحص الحساب وتصفيته حتى تستطيع أن تحكم فى موضوع التهمة المرفوعة أمامها بالإدانة أو البراءة — لما كان ما تقدم فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بالإدانة دون أن يستظهر ركن القصد الجنائى أو يرد على دفاع الطاعن ، يكون ناقص البيان متعينا نقضه وذلك دون حاجة لمبحث باقى أوجه الطعن .

جلسة ٩ من ابريل سنة ١٩٥٧

بإقامة السيد حسن داردا المستشار وبحضور السادة محمود ابراهيم اسماعيل ومصطفى كامل واحمد زكي كامل والسيد احمد عفيفي المستشارين .

(١٠١)

القضية رقم ١٤٣١ سنة ٢٦ القضائية :

ضريبة . دمنة . حكم "نسيب مبيب" . عدم اطلاق المحكمة على المحررات المضبوطة واتخاذها الى أنها عقود مما يستحق عليه رسم دمنة اتساع دون بيان أمانيد ذلك . قصور .

متى كان الثابت أن المحكمة بدرجتها لم تطلع على المحررات المضبوطة والتي ينازع المتهم في اعتبارها عقودا مما يستحق عليه رسم دمنة الاتساع ، وكان هذا الاطلاع لازما لمعرفة نوع هذه المحررات ومقدار الضريبة المستحقة عليها بمقتضى القانون ، وكان الحكم فيما انتهى اليه من أن تلك المحررات هي عقود مبرمة بين الشركة التي يمثلها المتهم وبين العملاء لم يورد الأسانيد التي تبررها انتهى اليه ، فإنه يكون مشوبا بالقصور ، ويتعذر معه على محكمة النقض أن تراقب صحة تطبيق القانون .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : قبل عقودا دون سداد الرسم المستحق قانونا ، وطلبت عقابه بمواد القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٤١ . ومحكمة القمرايب الجزئية قضت حضوريا بتغريم المتهم عشرة قروش عن كل عقد وزيادة ما لم يؤد من الرسم وقدره ١٢٦ جنيا و ١٤٠ مليا وبما يعادل ثلاثة أمثاله كتعويض . فاستأنف ، ومحكمة مصر الابتدائية قضت حضوريا بتأييد الحكم المستأنف . فطعن الطاعن في الحكم الأخير بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

وحيث إن الطاعن بنى طعنه على أن الحكم المطعون فيه مشوب بالقصور ،
والخطأ في تطبيق القانون ، ذلك أن الطاعن أسس دفاعه على أن الأوراق
موضوع الاتهام ليست إلا إقرارات موقع عليها من العميل بموافقه على
الإصلاحات التي عملت بسيارته ، وهي لذلك لا تعد عقودا تخضع لرسم دمغة
الإنساع ، وإنما هي فواتير أو إيصالات لم ينشأ بها التزام سابق على وجودها
وقد أوضح الدفاع وجهة نظره في التكييف القانوني الصحيح ، وبسط للمحكمة
ما يستند إليه في تأييدها ، ولكن الحكم لم يرد على هذا الدفاع بما يفنده .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على الأوراق أن الدفاع عن الطاعن تمسك أمام
محكمة أول درجة بأن الأوراق موضوع الاتهام ليست عقودا ، بل هي فواتير
يؤشر عليها العميل بقبوله عدم المنازعة فيما قامت به الشركة من إصلاح سيارته ،
وقيمة هذا الإصلاح ، وقد رد الحكم على هذا الدفاع بما قاله : " من أنه
لا جدال في أن المحررات موضوع التهمة هي عقود أبرمت بين الشركة التي يمثلها
وبين العملاء عن إصلاح سيارات بالورشة التابعة للشركة ولا يغير من هذا الوضع
كونها موقعا عليها من العميل بعد انتهاء التصليحات " وقد بسط المتهم هذا الدفاع
مرة أخرى أمام محكمة ثاني درجة فاكثفت بتأييد الحكم الابتدائي لأسبابه ،
ولما كان لا يبين من الأوراق أن المحكمة بدرجتها قد أطلعت على المحررات
المضبوطة والتي ينازع الطاعن في اعتبارها عقودا مما يستحق عليه رسم دمغة
الإنساع ، وكان هذا الاطلاع لازما لمعرفة نوع هذه المحررات ، ومقدار
الضرية المستحق عليها بمقتضى القانون ، وكان الحكم — حين انتهى إلى أن
تلك المحررات عقودا مبرمة بين الشركة التي يمثلها المتهم وبين العملاء — لم يورد
الأسانيد التي تبرر ما انتهى إليه ، لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه يكون مشوبا
بالقصور الذي يعيبه ويتمذر معه على محكمة النقض أن تراقب صحة تطبيق القانون
يتعين لذلك نقضه .

جلسة ٩ من أبريل سنة ١٩٥٧

برئاسة السيد حسن داود المستشار، وبحضور الدادة : محمد ابراهيم اسماعيل ، ومصطفى كامل
ومحمود محمد مجاهد وأحمد زكي كامل المستشارين .

(١٠٢)

القضية رقم ١٤٥٨ سنة ٢٦ القضائية :

إثبات . شهادة . حكم "تسيب كاف" سلطة المحكمة في تقدير أقوال الشهود .

للمحكمة في سبيل تكوين عقيدتها أن تأخذ بأقوال الشهود في التحقيق الابتدائي ،
وإن خالفت أقوالهم بالجلسة ، دون أن تكون ملزمة ببيان سبب ذلك أو تعليل
حدول الشهود عن أقوالهم الأولى .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : ضرب سعيد سالم محمد عمدا فأحدث به
الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي الشرعي ، والتي تخلف لديه من جرائها
حالة مستديمة يستحيل برؤها هي فقد جزء من مقدم العظم الجداري الأيمن
والأيسر لن يملأ بنسيج عظمي ، مما يعتبر نقطة ضعف يعرضه لخطر الإصابات
الخفيفة ، وضربات الشمس والتهاب السحايا ونزاعات المخ ونوبات الصرع
أو الجنون ، والتي تقلل من قدرته على العمل بمقدار ٢٥٪ تقريبا . وطلبت
من غرفة الاتهام إحالته إلى محكمة الجنايات لمحاكمته بالمادة ١/٢٤ من قانون
العقوبات ، فصدر قرارها بذلك ، ومحكمة جنايات المنيا قضت بحضورها عملا
بمادة الاتهام المذكورة بمعاينة المتهم بالسجن ثلاث سنوات . فطعن المحكوم عليه
في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... وحيث إن مبنى أوجه الطعن هو أن المحكمة أسست قضاءها بإدانة الطاعن على أقوال الشهود من محضر البوليس وفي تحقيق النيابة ، رغم أنهم عدلوا عنها أمام المحكمة دون أن تتعرض لبيان سبب هذا العدول ، كما استندت إلى الشهود خطأ أنهم رأوا الطاعن يضرب المجنى عليه في حين أنهم لم يشهدوا بذلك في التحقيقات أو بالجلسة هذا فضلا عما شاب حكمها من القصور في الرد على دفاع الطاعن الذي أثاره الحاضر عنه بجلسة المرافعة من أن المجنى عليه نفي التهمة عن الطاعن في محضر الصلح المقدم في الدعوى ، وفي طلب استعمال الزأفة معه بسبب الصلح في حالة الحكم عليه بالإدانة .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى وأورد الأدلة على ثبوت الجريمة في حق الطاعن ، وهي أدلة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته عليها . لما كان ذلك ، وكان للمحكمة في سبيل تكوين عقيدتها أن تأخذ بأقوال الشهود في التحقيق الابتدائي ، وإن خالفت أقوالهم بالجلسة ، دون أن تكون ملزمة ببيان سبب ذلك أو تعليل عدول الشهود عن أقوالهم الأولى ، وكان يبين من الاطلاع على مفردات الدعوى التي أمرت هذه المحكمة بضمها تحقيقا لوجه الطعن ، أن الوجه المبني على الخطأ في الاسناد غير صحيح ، إذ يبين منها أن شهود الرؤيا شهدوا برؤيتهم للطاعن وهو يضرب المجنى عليه بالفأس على رأسه ، على نحو ما أورده الحكم عن مؤدى أقوالهم ، وكانت المحكمة قد اطمأنت إلى أقوال المجنى عليه أمامها من أن الطاعن هو الذي اعتدى عليه بالضرب ، فأخذت بهذه الأقوال ، وأطرح ما قاله في محضر الصلح ، وهي إذ تفعل ذلك إنما تستعمل حقها في تمييز ما يعرض عليها من عناصر الدعوى وأدلتها ، فتأخذ منها بما تظمن إليه وتطرح ما عداه — لما كان ما تقدم ، وكان تقدير العقوبة هو من إطلاقات محكمة الموضوع ، دون أن تكون ملزمة ببيان الأسباب التي من أجلها أوقعت العقوبة بالقدر الذي رأته مادامت تدخل في نطاق العقوبة المقررة قانونا للجريمة التي دين الطاعن بها ، فإن الطعن يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ٩ من أبريل سنة ١٩٥٧

برئاسة السيد حسن داروالمستشار ، وبحضور السادة : محمود إبراهيم اسماعيل ، ومصطفى كامل ، وفهيم يسى جندى ، والسيد أحمد عفيفى المستشارين .

(١٠٣)

القضية رقم ١٥٤٤ سنة ٢٦ القضائية :

تزوير إجراءات . إغفال المحكمة الاطلاع على الأوراق المدعى بتزويرها . بطلان الإجراءات .
إغفال المحكمة الاطلاع على الأوراق المدعى بتزويرها أثناء وجود القضية تحت نظرهما مما يعيب إجراءات المحاكمة ، لأن تلك الأوراق هي من أدلة الجريمة التى ينبغى عرضها على بساط البحث والمناقشة الشفهية بالجلسة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه خلال الفترة من ١٠ فبراير سنة ١٩٤٩ إلى ١٧ منه بناحية ميت غمر مديرية الدقهلية أولا - اشترك مع آخر مجهول بالتحرير والافتاق والمساعدة فى تزوير أوراق رسمية بطريق الاصطناع ، استمارات صرف تقاوى قطن ٦ (اكتار) بأن أعدخما منورا لمكتب الزراعة بفاقوس ختميه الاستمارة وصار توقيعها بامضاء منور لمعاون الزراعة ف وقعت الجريمة نتيجة للتحرير والافتاق والمساعدة وثانيا - استعمل المحورات المزورة سالفة الذكر مع علمه بتزويرها بأن تقدم بها الزيدان محمد زيدان التاجر بميت غمر وتمكن من صرف تقاوى القطن بعد أن كتب إقرارا بذلك ، وطلبت عقابه بالمواد ١/٤٠ و ٢ و ٣ و ٤١ و ٢١١ و ٢١٤ من قانون العقوبات ، ومحكمة ميت غمر الجزئية سمعت الدعوى وقضت غيابيا بحبس المتهم سنتين مع الشغل وكفالة مائة جنيه لوقف التنفيذ ، وذلك تطبيقا لمواد الاتهام المذكورة آنفا مع المادة ١/٣٢ عقوبات .

فعارض والمحكمة قضت بقبول معارضته شكلا وفي الموضوع برفضها وتأييد الحكم المعارض فيه . فاستأنف ، وقيد استئنافه برقم ١٩٥٥/٤٨٥ ومحكمة المنصورة الابتدائية نظرت هذا الاستئناف ، وقضت حضوريا بقبوله شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف . فطعن المحكوم عليه في الحكم الأخير بطريق النقض ... الخ .

وحيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه قضى بادانته في جرميتي التزوير والاستعمال المسندتين إليه دون أن تطلع المحكمة على الاستمارات المدعى بتزويرها ، مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن ما يشير به الطاعن في هذا الوجه صحيح ، إذ الثابت من الاطلاع على مفردات القضية التي أمرت هذه المحكمة بضمها تحقيقا لوجهي الطعن ، أن المظروف المشتمل على الاستمارات المدعى بتزويرها مختوم بختم النيابة العامة ، ولم تفضله المحكمة لتطاع على تلك الأوراق ، كما لا يبين من محاضر الجلسات ولا من الحكم أن المحكمة فضت الأختام الموضوعة على المظروف ، وأطلعت على الأوراق المذكورة ، ولما كان مقررا أن إغفال المحكمة الاطلاع على الأوراق المدعى بتزويرها أثناء وجود القضية تحت نظرها مما يعيب إجراءات المحاكمة ، الأمر الذي يستوجب نقض الحكم ، لأن تلك الأوراق هي من أدلة الجريمة التي ينبغي عرضها على بساط البحث والمناقشة الشفهية بالجلسة .

وحيث إنه لما تقدم يتمين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه دون حاجة لبحث الوجه الآخر من وجهي الطعن .

جلسة ٩ من أبريل سنة ١٩٥٧

برئاسة السيد حسن داود المستشار، وبحضور السادة : مصطفى كامل ، ومحمد محمد حساين ،
وفهم يسى جندى ، والسيد أحمد عفيفى المستشارين .

(١٠٤)

القضية رقم ١٥٤٨ سنة ٢٦ القضائية :

قد . عدم تقديم المتهم شهادة الجمرک القيمة من البضاعة التى استوردها فى الميعاد . توفر الجريمة
ولو كان قد استخرجها فعلا وتأنق تقديمها .

مضى كان المتهم لم يقيم فى الميعاد بتقديم شهادة الجمرک القيمة من البضاعة
التى استوردها فانه يكون قد أخل بالواجب الذى فرضه عليه القانون رقم ٨٠
سنة ١٩٤٧ المعدل بالقانون رقم ١٥٧ سنة ١٩٥١ وقوار وزير المالية رقم ٧٥
سنة ١٩٤٨ ، ولا وجه للادعاء بحسن النية لتأخره فى تقديمها ما دام قد استخرجها
فعلا ، ذلك أن الإخلال بالواجب الذى فرضه القانون يقع إما بالقعود عن أدائه
أو التراخى عن القيام به فى إبانته أو فى ميعاده .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة للطاعن بأنه لم يقدم إلى المصرف الذى يتعامل معه (البنك
الأهلى اليونانى) ما يثبت استخراج شهادة جمرک قيمة مبينا فيها أن البضائع التى
أفرج من أجل استيرادها عن عملة أجنبية قد وردت إلى مصر ، وذلك فى خلال
الميعاد القانونى . وطلبت عقابه بالمسادين ٩٧٧ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٧
المعدل بالقرار رقم ٢٢٥ لسنة ١٩٤٨ ورقم ٢٥٧ لسنة ١٩٥٠ . ومحكمة الدرب
الأحمر الجزئية قضت بحضوريا بحبس المتهم ثلاثة شهور مع الشغل وأمرت
بوقف تنفيذ العقوبة لمدة ثلاث سنوات تبدأ من صيرورة الحكم نهائيا ، وذلك

تطبيقا لمواد الاتهام مع المادتين ٥٥ و ٥٦ من قانون العقوبات ، فاستأنف
ومحكمة القاهرة الابتدائية نظرت استئنافه وقضت قيا بيا بتأييد الحكم المستأنف .
فعارض ، وقضت المحكمة بقبول معارضته شكلا وفي الموضوع برفضها وتأييد
الحكم المعارض فيه . فطعن المحكوم عليه في الحكم الأخير بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... وحيث إن مبنى الوجه الأول من الطعن هو أن الحكم المطعون فيه خالف
القانون ، إذ أن الفعل المسند إلى الطاعن لا جريمة فيه لأنه قد استخرج شهادة
الجمرك القيمة فعلا ، ووصلت هذه الشهادة إلى المصرف عن طريق إدارة الجمرك .
يضاف إلى ذلك أن الطاعن قد قدم الصورة التي تحت يده إلى البنك الأهل
اليوناني قبل إذن مدير إدارة النقد برفع الدعوى . وبذلك يكون تقديم الشهادة
الجمركية للمصرف ما هو إلا إجراء شكلي وطالما أن الطاعن استخرج الشهادة ،
فهو حسن النية ، إذ تأخر في تقديمها .

وحيث إن قول الطاعن من ذلك مردود عليه بأن القانون رقم ٨٠ سنة ١٩٤٧
بتنظيم الرقابة على النقد الأجنبي حظر في المادة الأولى منه المعدلة بالقانون رقم
١٥٧ لسنة ١٩٥١ تحويل العملة أو التعامل فيها إلا بالشروط والقيود التي يحددها
وزير المالية بقرار منه ، وقد صدر قرار وزير المالية رقم ٧٥ سنة ١٩٤٨ في ٥
من نوفمبر سنة ١٩٤٨ وقضى بالزام المستوردين بتقديم شهادة الجمرك القيمة عن
البضاعة التي استوردوها مبينا فيها أن هذه البضاعة التي أفرج من أجل استيرادها
عن عملة أجنبية قد وردت إلى مصر ، كما قضى بالزام المستوردين بتقديم هذه
الشهادة إلى المصارف التي يتعاملون معها في ميعاد لا يتجاوز ستة أشهر من تاريخ
استعمال الاعتمادات المفتوحة ، أو من تاريخ دفع قيمتها . ولما كان الإخلال
بهذا الواجب جريمة ، وكان الإخلال يقع إما بالقعود عن الواجب المفروض ،
وإما بالنسخ عن القيام بالإجراء الذي فرضه القانون في إباته ، أو في ميعاده
فإن دعوى حسن النية لا يكون لها وجه ولا يعتد بها قانونا . لما كان ذلك ،

وكان لا يفيد الطاعن أن تكون شهادة الجمارك القيمة قد وصلت للصرف عن طريق إدارة الجمارك ، وما ادعاه من أنه سلم الصورة التي تحت يده للصرف بعد انقضاء الميعاد المنصوص عليه قانونا ، وقبل رفع الدعوى العمومية ضده — لما كان ما تقدم ، فإن هذا الوجه من الطعن لا يكون له محل .

وحيث إن مبنى الوجه الثانى من الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ رفض الدفع بسقوط الدعوى العمومية قد خالف القانون كما شابه قصور في التسبيب إذ اكتفت المحكمة في الرد على هذا الدفع بأن النيابة قد بدأت التحقيق في الدعوى في ٩ من فبراير سنة ١٩٥٣ ، مما يجعل الحكم مشوبا بالابهام ، لأنه لم يبين ماهية هذه التحقيقات حتى يظهر ما إذا كان من شأنها أن تقطع المدة أم لا ، على أن ما قامت به النيابة لا يبدو أن يكون مجرد جمع استدلالات بناء على طلب إدارة النقد ، وتم في غيبة الطاعن ، ولم يخطر به ، فلا تقطع مدة التقادم ، فهو بلاغ مكتوب جاء في صورة محضر أثبت فيه أقوال الشاكي . هذا إلى أن إحالة الأوراق بعد ذلك إلى إدارة النقد لسؤال المخالف ليس من الإجراءات التي تقطع المدة ، لأن هذه الإدارة ليست سلطة من سلطات التحقيق ، وأخيرا فإن محضر البوليس المحرر في ١٦ مايو سنة ١٩٥٤ لا يصح أن يرتب عليه أثر لأنه حرر بعد انقضاء المدة المسقطه للدعوى . فضلا عن أن الطاعن لم يسأل فيه .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على المفردات التي أمرت هذه المحكمة بضمها أن الإدارة العامة لعمليات النقد أبلغت في ٢٢ من يناير سنة ١٩٥٣ وكيل نيابة الشئون المالية بالقاهرة مذكرة باسم الطاعن (وشركاه) لأنه لم يف بتعهده باستيراد البضائع التي حول عنها عملة أجنبية إلى الخارج وذلك في خلال المدة التي نص عليها القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ المعدل بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٥٠ وفي ٨ من فبراير سنة ١٩٥٣ أشر وكيل النيابة بطلب الطاعن ومندوب إدارة النقد لليوم التالى ، وفتح وكيل النيابة محضره في اليوم المحدد للتحقيق أي في ٩ من فبراير سنة ١٩٥٣ وأثبت في ديباجته أنه حدد هذا اليوم ليحقق ماورد في مذكرة إدارة النقد بشأن ما هو منسوب إلى الطاعن بالنسبة للاستمارة المصرفية

رقم ٢٦١١ في ١٣ من ديسمبر سنة ١٩٤٩ كما أثبت اطلامه على محضر اللجنة الخاص رقم ٢١٢ سنة ١٩٥٣ شئون مالية (وقيد بعد ذلك بتمرة ٢٧٣٠ جنح الدرب الأحمر كما قيد الاستئناف المرفوع عنه بتمرة ٦٥٩٢ استئناف مصر وهو الحكم المطعون فيه) ثم أثبت وكيل النيابة أنه بالنداء على المطلوين حضر مندوب إدارة النقد فقط ، فاستدعاه وسأله في محضر التحقيق فأجاب بما هو ثابت فيه من أن الطاعن لم يقم باستيراد البضاعة في بحر المدة المنصوص عليها في القرار الوزاري رقم ٧٥ لسنة ١٩٤٨ وأجل وكيل النيابة التحقيق إلى ٣ من مارس سنة ١٩٥٣ ، ثم إلى ١٩ منه ، لسؤال الطاعن ولكنه لم يحضر ولم يسأل عن التهمة المسندة إليه — لما كان ذلك ، وكانت المادة ١٧ من قانون الإجراءات الجنائية تنص على أن تنقطع المدة بإجراءات الانتهام أو التحقيق أو المحاكمة ... وتسرى المدة من جديد ابتداء من يوم الانقطاع ، وكانت المدة المسقطه للدعوى العمومية تبدأ من ٢٧ من يناير سنة ١٩٥١ أى من تاريخ انقضاء الستة أشهر التالية ليوم استعمال الاعتماد في ٢٧ من يوليو سنة ١٩٥٠ ، وكانت إجراءات التحقيق التي اتخذت في الدعوى بسؤال الشاهد صادرة من سلطة مختصة بالتحقيق الجنائي ، وهي النيابة العامة وكان سؤاله بمعرفة وكيل النيابة في ٩ من فبراير سنة ١٩٥٣ أى قبل التاريخ الذي كانت تنقضى فيه الدعوى العمومية بمضى المدة وينتج التحقيق أثره في قطع هذه المدة حتى ولو لم يكن المتهم قد استجوب فيه — لما كان ما تقدم ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض الدفع بسقوط الدعوى الجنائية يكون صحيحا في القانون ، ولا يكون لهذا الوجه من الطعن محل .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

جلسة ٩ من ابريل سنة ١٩٥٧

بزياة السيد حسن داود المستشار وبحضور السادة : محمود ابراهيم اسماعيل ، ومطاني
كابل ، ومحمد محمد حسين ، والسيد أحمد موفى المستشارين .

(١٠٥)

القضية رقم ١٥٥١ سنة ٢٦ القضائية :

(١) بلاغ كاذب . أمر حفظ . سرقة . عدم تقيد المحكمة المطروحة أمامها تهمة البلاغ

الكاذب بأمر الحفظ عن الواقعة المبلغ عنها . مثال .

(ب) بلاغ كاذب . القصد الجنائي . متى يتوافر ؟

١ - لا ينهض أمر الحفظ الذي تصدره النيابة بحفظ دعوى السرقة لعدم
معرفة الفاعل دليلا على صحة الوقائع التي أبلغ بها المتهم ، ولذا فإنه لا يمنع المحكمة
المطروحة أمامها تهمة البلاغ الكاذب من أن تبحث هذه التهمة من غير أن تتقيد
به ، وعليها أن تفصل في الواقعة المطروحة أمامها حسبما ينتهي اليه تحقيقها .

٢ - يتوفر القصد الجنائي في جريمة البلاغ الكاذب كما هو معرف في القانون
متى كان المبلغ عالما بكذب الوقائع التي أبلغ عنها وكان متويا بالكيد والاضرار
بالمبلغ ضده .

الوقائع

رفع المدعيان بالحقوق المدنية (١) السيد اللواء ابراهيم صالح بصفته الشخصية
وبصفته وليا على كريمته السيدة تماضر ، و (٢) السيدة نعيمة محمد نوح
”زوجته“ - هذه الدعوى مباشرة أمام محكمة قسم أول الحيزة الجزئية - ضد
أحمد عبد القادر عوض ”الطاعن“ بعريضة طلبا فيها الحكم بالزامه بأن يدفع لها
واحدا ونحوه من جنيا على سبيل التعويض مع المصاريف وأتعاب المحاماة ،

ومعاقبته بالمادتين ٣٠٣ ، ٣٠٥ من قانون العقوبات لأنه أخبر كذبا ومع سوء القصد بحصول سرقة وأهم المدعين بارتكابها .

والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بمادتي الاتهام بتغريم المتهم عشرين جنيا مع الزامه بأن يدفع للمدعين بالحقوق المدنية قرشا صاغا واحدا على سبيل التعويض المؤقت مع المصاريف ومائتي قرش مقابل أتعاب المحاماة . فاستأنف المحكوم عليه هذا الحكم وطلب إلغاء وبراءته مما نسب إليه ، كما استأنفه المدعيان بالحقوق المدنية وطلبا الحكم لهما بما طلباه من تعويض . ومحكمة الجيزة الابتدائية قضت حضوريا بتأييد الحكم المستأنف فيما قضى به بالنسبة للدعوى الجنائية وبتعديله بالنسبة للدعوى المدنية إلى إلزام المتهم بأن يدفع للمدعين مدنيا ثلاثين جنيا على سبيل التعويض مع المصروفات المدنية المناسبة عن الدرجتين وثلثمائة قرش مقابل أتعاب المحاماة . فطعن المحكوم عليه في الحكم الأخير بطريق النقض . . . الخ .

المحكمة

وحيث إن مبنى الوجه الأول من الطعن هو أن الحكم المطعون فيه خالف القانون ، إذ أن لكل إنسان الحق في التبليغ عما يقع عليه من اعتداء على النفس أو المال أو العرض ، وإذا كان الطاعن قد وجه الاتهام إلى زوجته وولديها ، فإن هذا لم يكن من قبيل التجنى ، وهذا هو الرأي الذي أخذت به النيابة العامة ، إذ صدقت ما أبلغ به الطاعن من حصول السرقة ، وأصدرت أمرا بحفظ الأوراق ، لأن الاتهام الذي وجهه إلى المطعون ضدهما كان مبنيا على الظن والاستنتاج ، وهو قرار حاسم للنزاع بالنسبة لحصول السرقة ، وله حجته قبل الكامة .

وحيث إنه لا وجه لما يتهاد الطاعن من أن أمر الحفظ الصادر من النيابة بحفظ دعوى السرقة لعدم معرفة الفاعل يعنى صحة الواقعة المبلغ عنها وحصول السرقة فعلا ... — لا عمل لما يقوله الطاعن من ذلك ، لأن أمر الحفظ

الذى أصدرته النيابة لا ينهض دليلا على صحة الوقائع التى أبلغ عنها الطاعن ،
ولذا فإنه لا يمنع المحكمة المطروحة أمامها تهمة البلاغ الكاذب من أن تبحث
هذه التهمة من غير أن تتقيد به ، وعليها أن تفصل فى الواقعة المطروحة أمامها
حسبما ينتهى إليه تحقيقها لها . لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه لا يكون
قد خالف القانون فى شئ ، ويكون هذا الوجه من الطعن على غير
أساس .

وحيث إن مبنى الوجه الثانى من الطعن هو أن الحكم المطعون فيه خالف
القانون وشابه فساد الاستدلال إذ دل على سوء قصد الطاعن بالمنازعات
السابقة بينه وبين المطعون ضدهما ، مخالفا بذلك ما استقر عليه قضاء محكمة
النقض من أنه يجب على المحكمة أن تدلل على قيام هذا الركن استقلالا ، ومن
أن وجود نزاع سابق بين المبلغ والمبلغ ضده لا يكفى لإثبات توفره .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر فيه أركان
الجريمة التى دان الطاعن بها . واستند فى ذلك إلى الأدلة التى أوردها ، والتى
من شأنها أن تؤدى إلى ما رتب عليها ، وتحدث عن توفر ركن سوء القصد لدى
الطاعن فقال "ومن حيث إنه واضح كل الوضوح أن المتهم كان سعى القصد فى
بلاغه ، وأنه كانت لديه نية الاضرار بالمدعين (المطعون ضدهما) من سلسلة
المنازعات التى كانت بينه وبين المدعى الأول والد زوجته الذى قدم ضد المتهم
شكويين . . . ، ومما يؤكد ذلك ويؤكد أن المتهم كان يبيت نية الاضرار
بالمدعين بالحق المدنى أنه قدم البلاغ إلى بوليس قسم أول الجيزة وتعقب
بلاغه هو وخاله الكونستابل سيد فضل حسبما قرر المدعى المدنى الأول حتى
أرسل إلى بوليس قسم الوايل وأذنت النيابة بتفتيش منزل المدعين بالحق المدنى
فى ساعة متأخرة من الليل ، فتوجه المتهم هو وخاله الكونستابل سالف الذكر
وأخوه عباس إلى منزل المدعين بالحق المدنى أثناء قيام الضابط بالتفتيش
دون سبب معقول إلا أن يكون التفتيش من المدعين بالحق المدنى . . . وحيث
أنه يتضح أخيرا أن المتهم ما قدم بلاغه الكاذب سالف الذكر إلا بعد علمه

يهرب زوجته منه وهو الذى كان يحرص على أن لا يسلمها إلى والديها رغم طلبها ذلك ، ورغم أن الزوجة قررت بأنها لا تريد البقاء معه لأنها تكرهه فطار صوابه ولم ير سبيلا للتشفي في المدينين بالحق المدنى والنكايه بهم إلا أن يتهمها بالسرقة والتحريض عليها ، وأن يكون موضوع السرقة مبلغا كبيرا من المال حتى يهتم رجال البوايس بالأمر وما قاله الحكم من ذلك يكفى لاثبات القصد الجنائى في جريمة البلاغ الكاذب ، كما هو معرف في القانون ، وهو أن يكون المبلغ عالما بكذب الوقائع التى أبلغ عنها وأن يكون متقويا الكيد والاضرار بالمبلغ ضده — لما كان ذلك ، وكان ما يشبه الطاعن لا يعدو أن يكون جدلا في موضوع الدعوى وتقدير الأدلة فيها مما لا تقبل إثارته أمام محكمة النقض ، فإن هذا الوجه من الطعن لا يكون له محل .

وحيث إنه لذلك يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

جلسة ٩ من أبريل سنة ١٩٥٧

برئاسة السيد حسن داود المستشار، وبحضرة السادة : محمود إبراهيم اسماعيل ، ومصطفى كامل ،
وعبد محمد حسنين ، وفهم يسي جندى المستشارين .

(١٠٦)

القضية رقم ١٩٦ سنة ٢٧ القضائية :

- (أ) تحقيق . وجود عيب في تحقيق النيابة . لا تأثير له على سلامة الحكم .
 - (ب) إثبات . شهادة . سلطة محكمة الموضوع في تقدير قيمة الشهادة ولو كانت منقولة .
- ١ - تعيب التحقيق الذي أجراه وكيل النيابة لا تأثير له على سلامة الحكم .
- ٢ - ليس في القانون ما يمنع المحكمة من الأخذ بشهادة منقولة من شاهد أنكر صحتها وصدورها عنه ، إذ المرجع في تقدير قيمة الشهادة ولو كانت منقولة هو إلى محكمة الموضوع وحدها .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة في دعواها ١ - رشوان محمود ربحان (الطاعن)
٢ - كمال محمود ربحان . ٣ - عبد الراضى محمود ربحان . بأنهم : قتلوا عمدا
حماده محمد عثمان وكان ذلك مع سبق الإصرار والترصد بأن بيتوا النية على قتله
وأمدوا لذلك أسلحة نارية " بنادق " وكمنوا له في طريق عودته إلى بلدته حتى
إذا ماظفروا به أطلقوا عليه عدة أعيرة نارية قاصدين من ذلك قتله فأحدثوا به
الاصابات الميمنة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته ، وطلبت من
غرفة الاتهام إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمحاكمتهم بالمواد ٢٣٠ ، ٢٣١ ، ٢٣٢
من قانون العقوبات ، فصدر قرارها بذلك . وادعت بهانة على معتوق والده

القتيل بحق مدنى وطلبت الحكم لها قبل المتهمين الثلاثة متضامنين بمبلغ مائة جنيه على سبيل التعويض المؤقت مع المصاريف وأتعاب المحاماة . ومحكمة جنايات سوهاج قضت بحضورها . أولا — بمعاينة رشوان محمود ربحان بالأشغال الشاقة المؤبدة وإلزامه بأن يدفع للدعوى بالحقوق المدنية مائة جنيه على سبيل التعويض والمصاريف المدنية ونحو مائة قرش أتعابا للمحاماة وذلك عملا بمواد الاتهام والمادة ١٧ من قانون العقوبات . وثانيا — ببراءة المتهمين كمال محمود ربحان وعبد الراضى محمود ربحان مما أسند إليهما ورفض الدعوى المدنية المرفوعة عليهما تطبيقا للأساتين ١/٣٠٤ ، ١/٣٨١ من قانون الاجراءات الجنائية .

فطن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقص ... أتلخ

الحكمة

... وحيث إن مبنى الطعن هو التناقض والقصور وفساد الاستدلال ، ذلك بأن أدلة الثبوت التى قامت ضد الطاعن وشقيقه اللذين قضى ببراءتهما انحصرت فى شهادة أحمد عثمان عم القاتل وفى وجود آثار أقدام على جانبي المسقى الواقعة بحرى الطريق التى كان المجنى عليه يسير عليها وقت إصابته بالأعيرة النارية وفى تعرف الكلب البوليسى على المتهمين عندما شم هذه الآثار وسار بين الزراعات حتى دل على منزلهم ، ونفى الدفاع عن الطاعن حضور شاهد الاثبات فى محل الحادث كما نفى صحة شهادته بفرض أنه كان حاضرا وأنكر أية دلالة يمكن أن تستمد من عملية الاستعراف وسأيرته المحكمة فى شأن هذا الاستعراف وقالت بوجوب استبعاد من عداد أدلة الاثبات ولكنها مع ذلك اتخذت منه دليلا ينقض وجهة نظر الدفاع فى أن الجانى أطلق النار من الناحية القبلية من الطريق لامن الناحية البحرية كما زعم الشاهد المذكور وهى وجهة نظر تهدم شهادته وتهدم الاتهام كله وبذا تكون المحكمة قد استندت إلى دليل فى موطن من أسبابها واستبعدته فى موطن آخر مما يفسد استدلالها ، كذلك اعتمد الدفاع عن الطاعن فى تكذيب أقوال الشاهد المتقدم الذكر وفى تأييد القول بأن الجانى كان فى الناحية القبلية على أن حذاء

وجد في زراعة الذرة القبلية سلمه المحقق إلى الشاهد المذكور لمجرد ادعائه أنه
حذاؤه دون تجربته عليه ودون الاحتفاظ به لعمله يهدى بعد ذلك إلى الجاني
الحقيقي خصوصا وأنه يحتمل ألا يكون هذا الشاهد محتذيا شيئا وقت الحادث
كما كانت حالة ابن أخيه القليل ، ولكن المحكمة ردت على ذلك بما لا يصلح ردا
عليه هذا إلى أن الشاهد المذكور كان قد قرر أمام البوليس أن الشاهد زكى ثابت
كان يسير معهما وقت وقوع الحادث وشاهد المتهمين ، ولكن هذا الأخير نفى
ذلك وقدر في التحقيق أنه لم ير أحدا من الجناة أثناء ارتكاب الجريمة وقيل
ختم التحقيق زعم الضابط محمد سعيد أنه عندما استحضر هذا الشاهد - زكى
ثابت - للمحقق أخبره في الطريق بأنه رأى المتهمين الثلاثة وشاهد أحدهم وهو
الطاعن يطلق النار على القليل ، وقد فند الدفاع أمام محكمة الجنايات زعم الضابط
بدلائل قاطعة ، غير أن المحكمة رغم ذلك استندت في الإثبات إلى أقوال الضابط
المذكور والعسكري زكى عبد العظيم دون أن تعنى بمناقشة ما أورده الدفاع في
تكذيبهما ، خصوصا وأن تلك الأقوال منقولة عن الشاهد المتخلف زكى ثابت
الذي كذبهما صراحة في التحقيق ، ومن المشكوك فيه كثيرا أن تملك محكمة
الموضوع حق الأخذ بأقوال منقولة عن شخص يكذب ناقلها .

وحيث أن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما مؤداه أنه بينما كان
المجنى عليه ومعه عمه أحمد عثمان حسين وزكى ثابت عبد الرجال عاتدين من سوق
أنعيم كل منهم يمتطي دابة ومع المجنى عليه جوال معبأ بالذرة ومع أحمد عثمان
صفيحة ، وفي طريقهم إلى بلدتهم نخرج عليهم الطاعن من زراعة الذرة القائمة
على الجانب البحري من الطريق وعبر المسقى وأطلق على المجنى عليه مقذوفات
نارية أصابته بعضها فأردته قتيلًا ، وتمكن أحمد عثمان في تلك الأثناء من الفرار
إلى زراعة الذرة القائمة بالجهة القبلية تاركًا دابته حتى وصل إلى البلدة حيث
أبلغ العمدة بما رآه أما زكى ثابت عبد الرجال فقد سقط من فوق دابته عند إطلاق
الآخرة النارية وظل متكفئًا على الأرض اتقاء لآذى حتى إذا ما توقف صوت
الآخرة نهض من مكانه ووجد المجنى عليه قتيلًا فركب دابته وعاد بها إلى بلدته ،
ويرجع السبب في ارتكاب الجريمة إلى تبادل جنائيات القتل بين الطرفين أخذا

بالتأثر ، وكان آخرها جناية قتل محمد ربحان عم الطاعن بيد اسماعيل محمد عثمان شقيق المجنى عليه الذي حكم عليه في تلك الجناية بالأشغال الشاقة المؤبدة وأورد الحكم على ثبوت هذه الواقعة في حق الطاعن أدلة مستمدة من أقوال الشاهد أحمد عثمان حسين وبما قرره الضابط محمد سعيد والعسكري زكي عبد العظيم بأنهما عليهما من زكي عبد الرجال بأنه رأى الطاعن وهو يطلق النار على المجنى عليه ، ومستمدة من تقرير الصفة التشريحية ومن معاينة محل الحادث التي دلت على وجود جثة القتل ملقاة في المسقى الواقعة بحرى الطريق ، وعلى مقربة منها جوال صغير به كمية من الذرة وطاوية مملوكة للقتيل ، ودائتان أحدهما لهذا الأخير ، وأخرى للشاهد أحمد عثمان ، كما وجد لهذا الشاهد في زراعة الذرة القبلية حذاؤه والصفحة التي كان يضعها فوق دابته وهي أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي إلى إدانة الطاعن ، ولما كان الواضح من تقارير الحكم المطعون فيه أن المحكمة استبعدت من عداد أدلة الثبوت التي تقدمت بها سلطة الاتهام الدليل المستمد من استعراف الكلب البوليسى على الطاعن وعلى باقى المتهمين في الدعوى بعد أن شم آثار الأقدام التي وجدت على جانبي المسقى في محل الحادث ، ولم تعول المحكمة على هذا الدليل ولم تتخذ منه حجة تدحض بها دفاع الطاعن ، بل اقتنعت بواقعة خروج الطاعن على المجنى عليه من زراعة الذرة البحرية ، مستندة في ثبوتها إلى شهادة أحمد عثمان حسين التي تأيدت بالمعاينة وبوجود آثار أقدام ، دون أن تنسب هذه الآثار إلى الطاعن ، لما كان ذلك وكان ما ينغاه الطاعن على تصرف وكيل النيابة المحقق بتسليم الحذاء إلى الشاهد المذكور ليس إلا تعيباً للتحقيق الذي أجراه لا تأثير له على سلامة الحكم ، وقد عرضت المحكمة لهذا التصرف وبررته فقالت " أنه وقد ثبت على وجه اليقين وجود الشاهد أحمد عثمان حسين فإن دلائل الإتهام لا يمكن أن تتأثر من تسليم الحذاء إليه ما دام أن مجموع التحقيقات تدل على أن الحذاء له بالفعل وعلى أن الطاقية إن هي إلا أثر من آثار القتل " واستدل الحكم أيضاً على ملكية الحذاء للشاهد بما دلت عليه المعاينة من وجود مطبتي المجنى عليه والشاهد في مكان الحادث والعثور فيه على الجوال المعبأ بالذرة الذي كان يحمله المجنى عليه ، والعثور كذلك في زراعة الذرة القائمة

على جانب الطريق من الجهة القبليّة على الحذاء والصفحة التي كان يحملها الشاهد وقت الحادث ، ولما كان هذا الذي برزت به المحكمة مسلك المحقق بتسليم الحذاء للشاهد سائق مقبول ، ولما أخذ عليه وكان ما يثيره الطاعن في شأن شهادة الضابط محمد سعيد والعسكري زكي عبد العظيم مردودا بأنه ليس في القانون ما يمنع المحكمة من الأخذ بشهادة منقولة عن شاهد أنكر صحتها أو صدورها عنه إذ المرجع في تقدير قيمة الشهادة ولو كانت منقولة هو إلى محكمة الموضوع وحدها ، فمتى كانت قد صدقتها واطمأنت إلى صحتها ومطابقتها للحقيقة ، فلا تصح مصادرتها في الأخذ بها والتعويل عليها ، وكان من المقرر أن المحكمة غير ملزمة بالرد صراحة على كل ما يثيره المتهم من أوجه دفاع موضوعية ، إذ الرد عليه يكون مستفادا ضمنا من القضاء بإدائته استنادا إلى أدلة الثبوت التي أوردتها الحكم ، لما كان كل ذلك فإن ما ينعاه الطاعن في طعنه لا يكون له محل .

وحيث أنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ٩ من ابريل سنة ١٩٥٧

برئاسة السيد حسن داود المستشار ، وبحضور السادة : مصطفى كامل ، ومحمد محمد حسين ،
واحمد زكي كامل ، والسيد احمد عفيفي المستشارين .

(١٠٧)

الطعن رقم ٢١٠ سنة ٢٧ القضائية :

دعوى جنائية . تحريكها . موظفون . دلم سرمان القيد الوارد في القانون رقم ١٢١
سنة ١٩٥٦ على الدعوى الجنائية التي رفعت قبل صدوره .

متى كانت الدعوى العمومية قد رفعت على الموظف قبل صدور القانون
رقم ١٢١ سنة ١٩٥٦ الذي منع رفع الدعوى الجنائية ضد الموظفين أو المستخدمين
العموميين إلا من النائب العام أو المحامي العام أو رئيس النيابة ، فإنه لا محل
لما يتمسك به المتهم من وجوب إعمال مقتضى القيد الذي استحدثه القانون صالف
الذكر والذي لم يعمل به إلا بعد رفع الدعوى عليه ، ذلك أن الإجراء الذي يتم
صحيحا في ظل قانون معمول به يبقى صحيحا .

الوقائع

انتهت النيابة العامة الطاعن بأنه : أولا — تسبب بغير قصد ولا تعمد في قتل
محمد احمد عبد المولى وكان ذلك ناشئا عن إهماله وعدم احتياطة وعدم مراعاته
اللوائح بأن قائد السيارة بحالة ينجم عنها الخطر ، وبسرعة فائقة ، دون أن يضيء
المصابيح الأمامية ويستعمل آلة التنبيه ، فصدم المحننى عليه . وثانيا — تسبب
بغير قصد ولا تعمد في إصابة حننى صابر عجمى بالإصابة الميمنة بالتقرير الطبي ،
بأن قائد السيارة بحالة ينجم عنها الخطر ، وبسرعة فائقة ، ودون أن يضيء
المصابيح الأمامية أو يستعمل آلة التنبيه ، فصدم المحننى عليه . وثالثا : تسبب
بإهماله وعدم احترامه وعدم مراعاته اللوائح في جرح دابة صابر عجمى على ،

وطلبت النيابة عقابه بالمواد ٢٣٨ و ٢٤٤ و ٢/٢٨٩ من قانون العقوبات . ولدى نظر الدعوى أمام محكمة مينا البصل الجزئية ادعى بحق مدنى كل من : ١ - رزق محمد عبد المولى و ٢ - منصور محمد احمد عبد المولى ، وطلبا الحكم لها قبل المتهم متضامنا مع إدارة النقل المشترك بمبلغ قرش صاغ على سبيل التعويض المؤقت مع المصاريف وأتعاب المحاماة ، ودفع المتهم بعدم قبول هذه الدعوى لرفعها من غير ذى صفة ، والمحكمة أنهت سماع الدعوى وقضت بحضور با عملا بمواد الاتهام المذكورة آنفا والمادة ٣٢ عقوبات أولا : بحبس المتهم سنة مع الشغل وكفالة عشرة جنيهات لوقف التنفيذ . وثانيا : بإحالة الدعوى المدنية بحالتها وبلا مصروفات على محكمة باب شرقى المدنية للفصل فيها . فاستأنف المحكوم عليه ، ومحكمة الاسكندرية الابتدائية قضت بحضور با بتأييد الحكم المستأنف . فطعن المحكوم عليه فى الحكم الأخير بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... وحيث إن مبنى الطعن هو الخطأ فى القانون ، والاخلال بحق الدفاع ، والقصور ، ذلك بأن الدعوى الجنائية وإن رفعت صحيحة على شخص يعتبر مداد المستخدمين العموميين ، فقد ظلت مطروحة على القضاء بعد أن صدر القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٥٦ الذى لا يجيز رفع الدعوى الجنائية ضد الموظفين أو المستخدمين العموميين إلا من رئيس النيابة أو النائب العام أو المحامى العام . وكان يتعين لكى تصح الإجراءات أن تحصل الموافقة من أى من هؤلاء على السير فى نظر الدعوى التى رفعت قبل ورود هذا القيد على حرية النيابة ، إذ أنه قيد يتصل بالحق فى ذاته ، وهو بهذه المثابة وباعتباره الأصلح للتميم يسرى على الوقائع السابقة عليه . هذا إلى أن المحكمة لم تجب الطاعن إلى ما تمسك به من وجوب إعادة المعاينة فى مواجهته للتحقق من أن مكان الحادث كان مظلماً على خلاف ما أثبتته المحقق فى ملحوظة هائرة من أن الإضاءة كانت قليلة ، لكنها لا تمنع من الرؤية ، ولم ترد على ما أبداه الدفاع خاصا بالمصباح الذى وجد سليماً على السبورة المهشمة ، والذى أتى به فى غيبة الطاعن . شاهد لم يكن حاضراً عند وقوع الحادث .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعن بها ، وأورد على ثبوتها في حقه أدلة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته عليها - لما كان ذلك ، وكان الطاعن يسلم في طعنه بأن الدعوى رفعت صحيحة ممن يملكها في ظل قانون لم يكن يضع قيда على حرية النيابة في رفعها ، ولما كان الإجراء الذي يتم صحيحا في ظل قانون معمول به يبقى صحيحا ، فلا يكون هناك وجه لما يتمسك به الطاعن من وجوب إعمال مقتضى القيد الذي استحدثه قانون لم يعمل به إلا بعد رفع هذه الدعوى هذا إلى أن الطاعن لم يبد هذا الدفع أمام محكمة الموضوع ، وهو مما يتطلب تحقيقا موضوعيا لبحث صفة الطاعن وتبين مدى اتصال الواقعة بأحكام القانون الجديد . ومن ثم فلا يجوز إبداء مثله لأول مرة أمام محكمة النقض - لما كان ما تقدم ، وكانت المحكمة قد ردت على طلب إجراء المعاينة بما ينفي الحاجة إليه ، وكانت باقية ما أثاره الطاعن في طعنه هو من قبيل الجدل الموضوعي ومناقشة الأدلة التي اقتصرت بها المحكمة ، فإن الطعن يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ١٥ من أبريل سنة ١٩٥٧

برئاسة السيد مصطفى فاضل وكيل المحكمة ، وبحضور السادة : محمود إبراهيم اسماعيل ، ومصطفى كامل ، وفهم يسى جندى ، وأحمد زكى كامل المستشارين .

(١٠٨)

القضية رقم ٥٧ سنة ٢٧ القضائية :

- (أ) اختلاس . - مجال تطبيق م ١١٢ ع المعدلة بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ .
(ب) حكم . بياضه . عدم التزام الحكم بالإشارة إلا إلى مادة القانون الذى عوقب المتهم به .
- ١ - إن مجال تطبيق المادة ١١٢ من قانون العقوبات المعدلة بالقانون رقم ٦٩ من سنة ١٩٥٣ يشمل كل موظف أو مستخدم عمومي يختلس مالا مما تحت يده متى كان المال المختلس مسالما إليه بسبب وظيفته ، ولا يستلزم تطبيق هذه المادة سوى وجود الشئ فى حفظ الموظف أو المستخدم الذى عهد إليه به مستوى فى ذلك أن يكون قد سلم إليه تسليما ماديا أو وجد بين يديه بمقتضى وظيفته .
- ٢ - لا يوجب القانون على المحكمة أن تشير فى حكمها إلا إلى مادة القانون الذى حكمت بموجبه بعقاب المتهم .

الوقائع

- اتهمت النيابة العامة كلا من : ١ - محمد عبد الحميد السيد (الطاعن) ،
٢ - رياض سليمان اسطفانوس بأنهما : الأول بصفته موظفا عموميا ومن أمناء الودائع (جاوئشا بالقوات المسلحة) اختلس كمية وقود السيارة المبيعة بالمحضر وصفا وقيمة والمملوكة لإدارة الجيش وكانت قد سلمت إليه باعتباره أمينا عليها لاستعمالها فى تسير سيارة الجيش رقم ١١٥٧٢ قيادته وخاب أثر الجريمة لسبب لا دخل لأرادته فيه وهو ضبطه متلبسا قبل انماها - والثانى اشترك بطريق

الاتفاق والمساعدة مع المتهم الأول على ارتكاب الجريمة سالفة الذكر بأن اتفق معه على أن يحضر بسيارة الجيش قيادته إلى مكان الحادث ليسلمه الوقود المختلس وساعده على ذلك وسهله بأن قدم إليه صفيحة وخرطومًا لنقل الوقود وأخراجه من خزان السيارة سالفة الذكر فتحت الجريمة بناء على هذا الاتفاق وتلك المساعدة. وطلبت من غرفة الاتهام إحالتها إلى محكمة الجنايات لحاكمتهما بالمواد ٢/٤٠ — ٣٠٣ ، ٤٥٠ ، ٤٦٠ ، ١١٢ ، ٢/١١٢ ، ١١٨ ، ١١٩ من قانون العقوبات. فقررت بذلك ، في أثناء نظر الدعوى أمام محكمة جنايات اسكندرية دفع الحاضر عن المتهم بطلان إجراءات القبض والتفتيش . والمحكمة المذكورة قضت بحضورها عملاً بالمواد ١١١/٥ ، ١١٢ ، ١١٨ من قانون العقوبات للأول وبهذه المواد أيضا مع المادة ٢/٤٠ — ٣ من القانون المذكور للثاني مع تطبيق المادة ١٧ من نفس القانون بالنسبة للمتهمين بمعاينة كل من محمد عبد الحميد السيد حرياض سليمان اسطفانوس بالسجن لمدة ثلاث سنوات وبتعزيم كل منهما تهمته جنية وبغزل الأول من وظيفته وقد ذكرت في أسباب حكمها أن الدفع في غير محله . فظعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

وحيث إن محصل الوجهين الأول والخامس من أوجه الطعن هو الاختلال بتحقيق الطاعن في الدفاع ذلك بأن غرفة الاتهام نذبت الأستاذ إبراهيم الطويل محاميا عن الطاعن وقد حضر عنه أمام محكمة الجنايات الأستاذ أحمد عياد المحامي وقال إن المحامي المنتدب يطلب إعفاءه من الانتداب ، فأجابته المحكمة إلى هذا الطلب ثم نذبتة هو للدفاع عن الطاعن بدلا من المحامي السابق نذبه دون أن يكون مستعدا ونظرت الدعوى في الجلسة نفسها من غير أن يعطى المدافع الفرصة الكافية للاستعداد ، هذا إلى أن المحكمة لم تسمع إلا شاهدا واحدا ولم تأمر بتلاوة أقوال باقي الشهود .

وحيث إنه لما كان من المقرر أن استعداد المدافع من المتهم أو عدم استعداده تأمر موكل إلى تقديره حسبما يوحى إليه ضميره واجتهاده وتقاليده بمهنته وكانت

المحكمة قد نذبت الأستاذ أحمد عياد المحامي للدفاع عن الطاعن فقبل هذا النذب وأبدى استعدادده للمرافعة في الجلسة ذاتها دون أن يطلب تأجيل الدعوى للاطلاع والاستعداد وترافع فعلا فليس للطاعن أن ينعى على المحكمة إخلالها بحق دفاعه في هذا الخصوص — لما كان ذلك وكان الثابت بمحضر جلسة المحاكمة أن المحكمة حققت شفوية المرافعة وسمعت الشهود الحاضرين ثم أمرت بتلاوة أقوال الشهود الغائبين بموافقة النيابة والدفاع . فلا تريب عليها فيما فعلت ولا يعد ذلك إخلالا منها بحق دفاع الطاعن ويكون ما جاء بوجهي الطعن على غير أساس .

وحيث إن مبني أوجه الطعن الثاني والثالث والرابع الخطأ في تطبيق القانون والبطلان ، ذلك بأن الطاعن دفع ببطلان القبض والتفتيش ولكن المحكمة رفضت هذا الدفع تأسيسا على أن الجريمة كانت في حالة تلبس مع أن إخراج البتزين من (تنك) السيارة بواسطة خرطوم ونقله إلى صفيحة لا يستدل منه على ارتكاب الطاعن الجريمة المسندة إليه ، فضلا عن ذلك فإن رجال المباحث من البوليس الحربي لا يعتبرون من رجال الضبط القضائي الذين يجوز لهم القبض والتفتيش . هذا إلى أن الطاعن لا يعتبر موظفا عموميا أو من أمناء الودائع وهو لا يعدو أن يكون مجندا أو متطوعا بالجيش ولهذا فإن المحكمة إذ طبقت في شأنه المادة ١١٢ من قانون العقوبات تكون قد أخطأت في القانون كما أخطأت أيضا حين أغفلت تطبيق المادة ١١٩ من قانون العقوبات التي تحيل إلى المادة ١١١ من القانون المذكور .

وحيث إن الحكم بين واقعة الدعوى في قوله "إن رجال البوليس الحربي علموا بأن قائد بعض سيارات الجيش يقومون ببيع البتزين المسلم إليهم في السيارات التي يقودونها بمنطقة الحضرة فكلف فتحى عبد الحميد خليل ومحمود سليمان محمود ومحمد السيد عطيه بمراقبة هذه المنطقة وظلوا على هذه الحال عشرة أيام وانتهوا في يوم ١٩٥٣/١٠/٢٤ إلى مشاهدة المتهم الأول (الطاعن) بالسيارة قيادته رقم ١١٥٧٢ التابعة لرئاسة المنطقة الشمالية يقف بها ويتحدث إلى المتهم الثاني رياض سليمان اسطفانوس الذي انصرف إثر ذلك وعاد معه خرطومان

وصفيحة وركب بجوار المتهم الأول (الطاعن) الذي سار بالسيارة إلى شارع جانبي وقاما بتفريق البنزين من خزان السيارة إلى الصفيحة التي أحضرها المتهم الثاني وبواسطة الخراطوم الذي كان يحمله وانتظر رجال مباحث البوليس الحربي حتى انتهى المتهمان من تفريق البنزين وانقضوا عليهما وضبطوهما متلبسين أثناء اختلاس البنزين واقتادهما إلى مركز البوليس الحربي ثم أخطرت السلطات المختصة وتولت النيابة التحقيق ثم تعرض الحكم للدفع ببطلان القبض ورد عليه في قوله "وحيث إنه بالنسبة للدفاع ببطلان إجراءات القبض والتفتيش فردود عليه بأن الواقعة التي شهد بها الشاهد الأول أمام المحكمة والتي قررها أيضا الشاهدان الثاني والثالث في التحقيق وتطعن إليها المحكمة تكون حالة تلبس بجناية ومن ثم يحق لكل من شاهد المتهمين وهما متلبسين بها أن يسلمهما إلى أقرب رجال السلطة العامة دون احتياج إلى أمر بضبطهما وذلك طبقا لحكم المادة ٣٧ من قانون الإجراءات الجنائية وبذا يكون الدفع في غير محله ويتعين رفضه" لما كان ذلك، وكان هذا الذي قرره الحكم تحقق به حالة التلبس بالجرime التي تجيز القبض لغير رجال الضبطية القضائية. وكان الحكم قد تعرض لما يثيره الطاعن بصدد صفته فقال "نص المادة ١١٩/٥ من قانون العقوبات، قد شمل كل مكلف بخدمة عمومية وأن قيام المتهم الأول (الطاعن) بقيادة سيارة من سيارات الجيش يبين منه أنه مكلف بخدمة عامة بالقوات المسلحة كما أن استلامه للوقود والسائل وديعة لديه ليستعمل منه ما يستلزمه أمر التكليف الصادر للسيارة وما لا يستهلك يبقى وديعة بالسيارة عهدته" وهذا الذي قاله الحكم صحيح في القانون إذ من المقرر أن مجال تطبيق المادة ١١٢ من قانون العقوبات المعدلة بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٢ يشمل كل موظف أو مستخدم عمومي يختلس مالا مما تحت يده متى كان المال المختلس مسلما إليه بسبب وظيفته ولا يستلزم تطبيق هذه المادة سوى وجود الشيء في حفظ الموظف أو المستخدم الذي عهد إليه به يستوى في ذلك أن يكون قد سلم إليه تسليما ماديا أو وجد بين يديه بمقتضى وظيفته، وكان المانور لا يوجب على المحكمة أن تشير في حكمها إلا إلى مادة القانون الذي حكمت بموجبه بعقاب المتهم وهو ما فعلته في حكمها المطعون فيه، فإن عدم الإشارة إلى المادة ١١٩ من قانون العقوبات

التي تنص على أنه "يعد موظفون عموميون في تطبيق أحكام هذا الباب الأشخاص المشار إليهم في المادة ١١١ من هذا القانون" لا يعيب الحكم خصوصاً وقد ثبت أنه استند إلى هذه المادة الأخيرة وهو يتحدث عن صفة (الطاعن) ويكون ما جاء بهذه الأوجه من الطعن غير سديد .

وحيث إن محصل الوجه السادس هو فساد الاستدلال إذ استخلصت المحكمة نية الاختلاس من تفريغ البتزين الموجود بالسيارة إلى الصفيحة مع أن هذا لا يدل بذاته على أن الطاعن قصد الاختلاس .

وحيث إن ما يثيره الطاعن بهذا الوجه لا يعدو أن يكون جدلاً منه في موضوع الدعوى وتقدير أدلتها ؛ ما تستقل به محكمة الموضوع ولا شأن لمحكمة النقض به مادام ما استخلصته المحكمة من الأدلة التي أوردتها يؤدي في العقل والمنطق إلى مارتبه عليها من إدانة الطاعن .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن برمته على غير أساس متعيناً رفضه موضوعاً .

جلسة ١٥ من أبريل سنة ١٩٥٧

رئاسة السيد حسن داود المستشار ، وبحضور السادة : محمود إبراهيم اسماعيل ، ومصطفى كاس
ومحمد محمد حسين ، ونهيم بنى جندى المستشارين .

(١٠٩)

القضية رقم ٢٥٥ سنة ٢٧ القضائية :

ضرب . توفر جريمة الضرب بكل فعل يمد ضربا ولو كان قبضة اليد .

لا يشترط في فعل التعدي الذي يقع تحت نص المادة ٢٤٢ من قانون العقوبات
أن يحدث جرحا أو يذشأ عنه مرض أو عجز بل يكفي أن يمد الفعل ضربا بصرف
النظر عن الآلة المستعملة في ارتكابه ولو كان الضرب بقبضة اليد .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : شرع في قتل محمد محمد نصير عمدا بأن طعنه
باله حادة فاصدا من ذلك قتله فأحدث به الإصابة الموصوفة بالتقرير الطبي الشرعي
وخاب أثر الجريمة لسبب لا دخل لإرادته فيه وهو تدارك المجنى عليه بالعلاج
وطلبت عقابه بالمواد ٤٥ و ٤٦ و ٢٣٤ / ١ من قانون العقوبات . ومحكمة ببا
الجزئية قضت حضوريا عملا بمواد الاتهام مع تطبيق المادة ١٧ من قانون
العقوبات بحبس المتهم سنة واحدة مع الشغل وكفالة ٥٠٠ قرش . فاستأنف
المحكوم عليه هذا الحكم ومحكمة بنى سوييف الابتدائية بعد أن أتمت سماع هذا
الاستئناف قضت حضوريا بتعديل الحكم المستأنف واعتبار الواقعة جتحة
بالمادة ٢٤٣ / ١ عقوبات وحبس المتهم ثلاثة أشهر مع الشغل . فطعن في هذا
الحكم بطريق النقض ... الخ

المحكمة

... وحيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم الابتدائي الذي أيده الحكم المطعون فيه لأسبابه بالذسبة لتبوت التهمة . قد شابه قصور في التسييب إذ دان الطاعن بجرمة إحداث جرح عمدا بالمجنى عليه بواسطة استعمال آلة حادة واستند في ذلك إلى أقوال المجنى عليه وشهود الإنبات واعتراف الطاعن في حين أن المجنى عليه قرر في محضر جمع الاستدلالات أنه لا يعرف سبب إصابته ثم عاد وقرر في محضر تحقيق النيابة أن الطاعن ضربه بآلة حادة لا يعرف إن كانت سكيناً أو مطواه وفي حين أن شهود الحادث قد أجمعوا على أنهم رأوا الطاعن يضرب المجنى عليه بيديه فقط . كما أن اعتراف الطاعن كان قاصراً على أنه هم بضرب المجنى عليه الذي سقط على الأرض وتصادف سقوطه على كوم من لزجاج المهشم فحدث الإصابة التي به .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به أركان الجريمة التي دان الطاعن بها واستند في ذلك إلى الأدلة التي أوردها مستمدة من أقوال المجنى عليه وشهود الإنبات والتقارير الطبي الشرعي — والتي من شأنها أن تؤدي إلى ما رتب عليها — لما كان ذلك وكان للمحكمة أن تأخذ من أدلة الدعوى بما تظمن إليه وتطرح ماعداه من غير أن تكون ملزمة ببيان الأسباب إذ يكون في قضائها بإدانة المتهم ما يتضمن بذاته الرد على أرجح الدفاع التي أثارها — ولما كان لا مصلحة للطاعن فيما يشير في وجه الطعن إذ لا يشترط في فعل التعدي الذي يقع تحت نص المادة ٢٤٢ من قانون العقوبات أن يحدث جراحاً أو ينشأ عنه مرض أو عجز بل يكفي أن يعد الفعل ضرباً بصرف النظر عن الآلة المستعملة في ارتكابه ولو كان الضرب بقبضة اليد فإذا كانت المحكمة قد انتهت إلى اعتباره كذلك وطبقت المادة ١/٢٤٢ من قانون العقوبات في حق المتهم فإنها لا تكون قد أخطأت في شيء ويكون ما يشير الطاعن لا يمدو أن يكون جدلاً في موضوع الدعوى وتقدير الأدلة فيها مما لا يقبل إثارتها أمام محكمة القضا .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعيناً رفضه موضوعاً .

جلسة ١٥ من أبريل سنة ١٩٥٧

برئاسة السيد مصطفى فاضل وكيل المحكمة وبحضور الدادة : محمود إبراهيم اسماعيل ، ومصطفى كامل ، وفهم يسى جنى ، واحمد زكى كامل المستشارين

(١١٠)

القضية رقم ٢٥٦ سنة ٢٧ القضائية

سبق الإصرار . عدم تأثره بالوسيلة التي تستعمل في الاعتداء .

لا يحول دون قيام ظروف سبق الإصرار في حق المتهم أن يكون قصده في الإيذاء معلقا على حدوث ممانعة من جانب المجنى عليه في تنفيذ ما يطلبه منه ، كما لا يحول دون قيام هذا الظرف المشدد أن يكون ما تسلح به المتهم هو من الأسلحة النارية التي لم تخصص أصلا للضرب والإيذاء ، لأن سبق الإصرار هو وصف للقصود الجنائي لا شأن له بالوسيلة التي تستعمل في الاعتداء على المجنى عليه وإيذائه نتيجة لهذا القصد المصمم عليه من قبل .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة كلا من : ١ - جلال حسن محمد هريدى و ٢ - محمود حسن محمد هريدى ٣ - حسن محمد هريدى ٤ - تميم حسن عطيه : بأنهم المتهمان الأول والثاني شرعا في قتل سيد محمد حسن عبد الرحمن عمدا وذلك بأن أطلق كل منهما عليه عيارا نارا يقصد قتله فأصابه أحدهما بالإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي وخاب أثر الجريمة لسبب لا دخل لإرادتهما فيه وهو عدم إحكام الرماية وإسعاف المجنى عليه بالعلاج وكان المقصد من هذه الجنائية ارتكاب جريمة وهي أنهما مع المتهمين الثالث والرابع دخلوا عقارا في حيازة المجنى عليه ووالده محمد حسن عبد الرحمن بقصد منع حيازتهما بالقوة حاملين أسلحة نارية بأن توجهوا

للجنى عليهما أثناء قيامهما مع آخر لضم محصول القمح الناتج من زراعتهما ومنعهما عنوة من الحصاد وعمدوا إلى إخراجهما من الأرض بالقوة . والمتهمان الثالث والرابع حسن محمد هريدى وتميم حسن عطيه اشتركا مع المتهمين الأول والثاني بطريق الاتفاق والمساعدة على ارتكاب الجناية سالفه الوصف بأن اتفقا معهما على الدخول في عقار الجنى عليهما بقصد منع حيازتهما بالقوة ورافقاهما إلى مكان الحادث يحملان مثلهما سلاحين ناريتين يشدان أزرها فوقعت جناية الشروع في القتل نتيجة محتملة لذلك فتمت الجريمة بناء على هذا الاتفاق وتلك المساعدة . وطلبت من غرفة الاتهام إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمحاكمتهم بالمواد ٤٥ و ٤٦ و ٢/٢٣٤ و ٢/٤٠ و ٣ و ٤١ من قانون العقوبات فتمرت بذلك . وقد ادعى محمد حسن عبد الرحمن (الجنى عليه) بحق مدنى قدره مائة جنية على سبيل التعويض قبل المتهمين جميعا متضامنين . ومحكمة جنايات أسيوط قضت حضوريا عملا بالمادة ٢/٢٤٢ من قانون العقوبات للأول والثاني وبهذه المادة والمادتين ٤٠ و ٤١ مع تطبيق المادتين ٥٥ و ٥٦ من القانون المذكور للثالث والمادتين ١/٣٠٤ و ١/٣٨١ من قانون الإجراءات الجنائية للرابع بمعاينة كل من المتهمين جلال حسن محمد هريدى ومحمود حسن محمد هريدى وحسن محمد هريدى بالحبس مع الشغل مشهرين وأمرت بوقف تنفيذ العقوبة بالنسبة للمتهم حسن محمد هريدى إيقافا شاملا لأية عقوبة تبعية ولجميع الآثار الجنائية المترتبة على هذا الحكم وبإلزام المتهمين المذكورين بأن يدفعوا إلى المدعى بالحق المدنى متضامنين مبلغ خمسين جنيها على سبيل التعويض والمصاريف المدنية المناسبة ومبلغ ٣٠٠ قرش مقابل أتعاب المحاماة وبراءة المتهم تميم حسن عطيه ورفض الدعوى المدنية قبله وذلك على اعتبار أن المتهمين الأولين ضربا الجنى عليه المذكور عمدا بأن أطلقا عليه عيارين ناريتين أصابه أحدهما وأحدث به الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبى الشرعى والتى تقرر لعلاجها منها مدة لا تزيد على العشرين يوما وكان ذلك مع سبق الإصرار . والثالث اشترك مع المتهمين الأولين فى ارتكاب هذه الجريمة بطريق الاتفاق والمساعدة بأن اتفق معهما وساعدهما على ارتكابها . فطعن الطاعنون فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

الحكمة

... من حيث إن الطاعنين ينتون طعنهم على أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون ذلك بأن محكمة الموضوع رغم أنها استبعدت جريمة دخول العقار بقصد منع حيازته بالقوة وقالت إن الطاعنين كانوا يمتقدون بحق شكاوهم للحصول على مصاريف الزراعة تستلزم كفى يد محمد حسن عن حصاد القمح القائم على الأرض المملوكة لحسن محمد هريدى أحدهم وأن قرار لجنة الاصلاح الزراعى ببقاء الأرض على ذمة مستأجرها لم ينفذ فعلا كما قال المتهم أن المجنى عليه قصد اغتصاب القمح وحصاده بغير حق وأن الطاعنين لجأوا أول الأمر إلى النقاش والتهديد لمنع هذا الاغتصاب غير أن المجنى عليه ومن معه أصروا على استمرارهم فى الحصاد . وهو ما يفيد أن الطاعنين فيما وقع منهم كانوا فى حالة دفاع شرعى عن المال رغم ذلك قضى الحكم بإدانة الطاعنين وذهب إلى القول بتوافر سبق الاصرار ليتخذ من ذلك سندا لإدانة الطاعنين الأول والثانى بضربة واحدة أصيب بها المجنى عليه دون أن يعرف محدثها كما بنى قيام هذا الظرف المشدد على ما قاله من أن المتهمين الأول والثانى ذهبا إلى الحقل حاملين أسلحتهم مع أن حمل الأسلحة لا يعتبر بذاته ذليلا على سبق الاصرار ، ولأن السلاح النارى الذى استخدم فى الاعتداء لم ينحصر أصلا للضرب والايذاء ولأن الثابت من أقوال الشهود فى التحقيق أن المتهمين اعتادوا على حمل هذه الأسلحة وعلى ذلك فإن فعل الضرب يكون مشاعا لا يعرف محدثه وتكون إدانة الطاعنين به غير صحيح فى القانون .

وحيث إن الواقعة المسندة إلى المتهمين قد بينها الحكم المطعون فيه بقوله أن " محمد حسن عبد الرحمن استأجر من المتهم الثالث (الطاعن الثالث) حسن محمد هريدى فدانا ونصف قرية من مسكن البلدة وزرعها حتى نهاية سنة ١٩٥٢ الزراعية وكان يدفع عنها إيجارا مرتفعا قدره ٣٧ جنيها للفدان الواحد ولما صدر قانون الاصلاح الزراعى احتفظ المذكور بهذه المساحة وانتزعها من يد زارعها محمد حسن عبد الرحمن بعد أن هبطت قيمة الإيجار على أساس سبعة أمثال الضريبة

وزرعهما المتهم قنعا فاجأ مجد إلى لجنة الإصلاح وشكا أمره إليها وأخيرا قضت اللجنة لصالحه إلا أنه رغم قرارها لم يضع يده فعلا على هذه الزراعة وظل يرقبها إلى أن استكملت نموها وحان موعد حصادها وفي يوم الحادث حدث خلال الفترة بين صدور قرار اللجنة لصالحه وبين يوم الحصاد أن توقع حجز إدارى على المحصول وتعين المتهم الرابع تميم حسن عطيه حارسا إداريا على المحصول فسارع مجد حسن إلى سداد المبلغ المحجوز من أجله وورد من المركز ما يفيد رفع الحجز إلا أن المتهم الثالث حسن مجد عبيد سعى مسعاه لدى الجهة الإدارية وقدم شكوى لم تكشف أوراق القضية عن مضمونها وإن كان بان أثرها وهو ورود إشارة تليفونية رقم ٤٣٧ بتاريخ ١٩٥٤/٥/٥ وهو اليوم السابق لى الحادث تفيد استمرار الحجز وطلب التنبيه على مجد حسن بالحضور بالمركز لمقابلة المأمور ولم يرد الأخير بالا إلى مرمى الإشارة وذلك بان حدد يوم ١٩٥٤/٥/١٦ لحصاد غلة الأرض موضوع النزاع وبعد أن عجز عن الاستعانة بشخص ما من أهل بلده ليعاون ولده فى عملية الحصاد وفق أخيرا إلى شاب من أقربائه المدعو حسنى مجد تيمى لمرافقة ولده سيد محمد حسن المحبى عليه فى القيام مبكرين ذلك اليوم وفعلا التقوا ثلاثتهم وما أن هم المحبى عليه وابن عمه حسنى فى الحصاد — إذ أن صاحب الزراعة [عبد الرحمن] حكم كفيف البصر — حتى تعرض لهم الحارس الإدارى "المتهم الرابع" تميم وأنفهمهم بأنه الحارس على الزراعة ولا حق لهم فى حصادها فلم ينصتوا إليه وسرعان ما عاد بعد قليل ومعه العمدة وهو المتهم الثالث حسن محمد هريدى وولده المتهمان الأول والثانى (الطاهنان الأول والثانى) جلال ومحمود حسن محمد هريدى وكان كل منهما يحمل سلاحا ناريا بندقية خرطوش مع كل من الآخرين وفرد مع ولدهما حسن وبندقية ميزر مع تيمى وبعد نقاش بالقول ليحول المتهمون دون حصاد المحبى عليه ومن معه القمح ، وإزاء إصرار الآخرين خطأ المتهمون خطوة إيجابية فى سبيل ذلك بأن أصدر المتهم الثالث الحارس تميم بأن يسحب محمد حسن عبد الرحمن خارج النيط وقد تم له ذلك بعد أن هدده العمدة بفرد يجمله بأن أشهره عليه دون أن يلحق به أذى ، وما أن رأى ولده المحبى عليه ذلك حتى سارع إلى حيث كان والده على الحसर

وقبل أن يصل إليه بنحو خمسة أمتار انطلق عياران من خلفه أصابه أحدهما في
نخذه من الخلف فتلفت يرى المتهمين الأول والثاني مشهرا كل بندقية وهكذا
انسحب المجنى عليه بعد إصابته من الغيظ في أثر والده ليبلغا بالحادث، أما حسنى
محمد تسمى فقد أفزعه التهديد ثم إطلاق النار فولى فرارا "ولما كان الواضح من
هذا البيان أن إطلاق النار على المجنى عليه سيد محمد حسن وإصابته في نخذه قد
حصل وهو على الجسر في طريقه إلى نجدة والده الذى أمر العمدة بإخراجه
هنة من الزراعة ولم يكن المصاب عند ذلك يجرى حصادا بل كان قد بارح
الزراعة هو ووالده كما بارحها حسنى محمد تسمى فرما من تهديد الطاعنين وهذه
الصورة التى استقر عليها الحكم وحصلها تحصيلاً صحيحاً من أقوال المجنى عليه
أمام المحكمة لا ترشح لقيام حالة الدفاع الشرعى عن المال وكان الطاعنون لم يتمسكوا
بقيام هذه الحالة أمام المحكمة . فان ما يثيره الطاعنان الأول والثانى في هذا الصدد
لا يكون سديداً ، لما كان ذلك وكان الحكم قد أثبت أن الطاعنين الثلاثة
خرجوا من دأرهم في الصباح المبكر حاملين أسلحتهم النارية عند ما علموا بشروع
المجنى عليه ومن معه في حصاد الزراعة مبيتين النية على إيقاع الأذى بالمجنى عليه
حتى إذا ما صح وجوده أطلق الطاعنان الأول والثانى عيارين جرحه أحدهما في
ساقه ، وكان ما أورده الحكم يتوافر به ظرف سبق الإصرار كما هو معروف في
القانون ، فان الحكم إذ ساء لما عن الاعتداء على المجنى عليه مع سبق الإصرار
والترصد يكون غير مخطئ في تطبيق القانون ولا يؤثر في سلامة الحكم من هذه
الناحية ما ذكره من أن الطاعنين عند وصولهم إلى موقع الزراعة أخذوا في مناقشة
المجنى عليه ومن معه وتهديدهم ولما أنسرا منه إصراراً على حصاد القمح اعتدى
اثنان منهما عليه ذلك بأنه لا يحول دون قيام ظرف الإصرار السابق في حق
الطاعنين المذكورين أن يكون قصدهما في الأذى متعلقاً على حدوث مخالفة من
جانبهما في الخروج من الزراعة والكف عن الحصاد كما لا يحول دون قيام هذا
الظرف المشدد أن يكون ما تسامح به هو من الأسلحة النارية لأن سبق الإصرار
هو وصف للقصود الجنائى لا شأن له بالوسيلة التى تستعمل في الاعتداء على المجنى
عليه وإذائه نتيجة لهذا القصد المصمم عليه من قبل . لما كان ذلك فان ما يثيره
الطاعنون لا يكون سديداً .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعينا وفضه ، وضوحاً .

جلسة ١٥ من أبريل سنة ١٩٥٧

برئاسة السيد مصطفى فاضل وكيل المحكمة ، وبحضور السادة : حسن داود ، ومحمود إبراهيم
اسماعيل ، ومصطفى كامل ، وفهيم يسى جندى المستشارين .

(١١١)

القضية رقم ٢٦٢ سنة ٢٧ القضائية :

(أ) قتل عمد . نية القتل . تصويب السلاح الناري نحو المجنى عليه وإصابته في مقتل . عدم
إفادته حتما توفر نية القتل .

(ب) قتل . نية القتل . حكم . تسويب معيب . استناد الحكم في توفر نية القتل إلى إصابة
المجنى عليه في مقتل . ثبوت إصابة المجنى عليه في راحة يده . قصور .

١ — تصويب السلاح الناري نحو المجنى عليه لا يفيد حتما أن مطلقه انتوى
إزهاق روحه ، كما أن إصابة إنسان في مقتل لا يصحح أن يستنتج منها نية القتل
إلا إذا ثبت أن مطلق العيار قد وجهه إلى من أصيب وصوبه متعمدا إلى الموضع
الذي يعد مقتلا من جسمه .

٢ — متى كان الحكم قد استند في بيان نية القتل إلى استعمال المتهمين آلات
نارية من شأنها إحداث القتل بذاتها وتصويبها نحو المجنى عليهما وإطلاقها عليهما
فأصابهما في مواضع قاتلة هي رأس أو لها وبعان الثاني ، وكان الثابت من الحكم
أن العيار الذي أطلقه المتهم الأول أصاب المجنى عليه الأول في راحة يده اليسرى
وهذا الجزء من الجسم ليس من المقاتل ، فإن الحكم يكون قاصر البيان .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين : الأول والثاني : شرعا في قتل فرغلي سيد
فتح الله عمدا بأن أطلقا عليه عيارين نارين من بندقيتهما قاصدين قتله فأحدثا به

الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي الشرعى وخاب أثرا بلحريمة لسبب لا دخل لإرادتهما فيه وهو إسعاف المجنى عليه بالعلاج. والثالث شرع فى قتل عبدالعال حسين على عمدا بأن أطلق عليه عيارا ناريا من بندقيته قاصدا قتله فأحدث به الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي الشرعى وخاب أثرا بلحريمة لسبب لا دخل لإرادته فيه وهو إسعاف المجنى عليه . وطلبت من فرقة الإتهام إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمحاكمتهم بالمواد ٤٦، ٤٥، ٤٦، ٤٤، ١/٢٣٤، ١/٢٤٢ من قانون العقوبات فقررت بذلك ، ومحكمة جنايات أسبوط قضت بحضور يا عملا بالمواد ٤٥ ، ٤٦، ١/٢٣٤ من قانون العقوبات بمعاينة المتهمين الثلاثة الأول حسن خليفه سالم ومحمود محمد حسن وادريس محمود حسن بالسجن لمدة ثلاث سنين . فطعن الطاعنون فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

الحكمة

... وحيث أن مما ينعاه الطاعنون قصور الحكم المطعون فيه فى بيان توافر نية القتل . فقد ذهب الحكم إلى أن هذه النية ثابتة من استعمال آلات نارية وتصويبها إلى المجنى عليها وإصابتها فى مقاتل من جسميهما مع أن مجرد التصويب لا يقيد قصد القتل وإنما الذى يقيدده هو التصويب بنية إزهاق الروح . هذا فضلا عن أن إصابة فرغلى سيد أحد المجنى عليهما استقرت فى راحة يده وهذا الجزء من الجسم ليس مقتلا .

وحيث أن الدعوى رفعت على الطاعنين الثلاثة لأن الأول والثانى منهما شرما فى قتل فرغلى سيد فتح الله عمدا بأن أطلقا عليه عيارين ناريين قاصدين قتله فأحدثا به الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي الشرعى ، ولأن الثالث شرع فى قتل عبدالعال حسين على عمدا بأن أطلق عليه عيارا ناريا قاصدا قتله فأحدث به الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي الشرعى ، ولما كان الحكم قد قال فى بيان واقعة الدعوى أن أبو ضيف على عبدالعال الذى ينتمى إلى المجنى عليه فرغلى سيد فتح الله اعتدى بالضرب على ضريب ثابت مجد من أقارب المتهمين الثلاثة — ولما بلغ نبا هذا الاعتداء المتهمين الثلاثة تجمعوا عند دكان أولهم وحملوا أسلحة

نارية — فلما مر المجنى عليه الأول يصاحبه سيد حسين نصار تشاتم الفريقان وكان عبد المال حسين على المجنى عليه الثاني في منزله القريب من مكان الحادث فخرج يريد حسم النزاع بين الطرفين وإذا بالمتهمين الثلاثة الأول يطلقون النار على فرغل سيد فتح الله فأصيب ، كما أصيب عبد المال حسين على ، لما كان ذلك وكان الحكم قد أثبت أن فرغل سيد فتح الله مصاب بجرح ناري كاشط براحة اليد اليسرى طوله ٣ سم وعرضه ١ سم ، ويجرح ناري آخر بقروة الرأس فوق الأذن اليسرى وجرح ناري ثالث أسفل يسار الأنف ويحس برش تحت الجرحين الآخرين . وتحدث هذه الإصابات من عيارين ناريين أحدث أحدهما إصابة راحة اليد وهو الذي أطلقه الطاعن الأول ، وأحدث الآخر إصابة الرأس وهو الذي أطلقه الطاعن الثاني ، كما أثبت الحكم أن عبد المال حسين على أصيب بعضده الأيمن وبمقدم بطنه من عيار ناري مزود بوحدة من الرش أطلقه أدريس محمود حسين وهو يريد إصابة المجنى عليه الأول فإخطاه وأصاب عبد المال المذكور ، لما كان ما تقدم وكان كل ما تحدث به الحكم في صدد بيان نية القتل هو " أن قصد القتل ثابت قبل هؤلاء المتهمين من استعمال آلات نارية من شأنها إحداث القتل بذاتها وتصويبها نحو المجنى عليهما وإطلاقها عليهما فأصابهما في مواضع قاتلة هي رأس أولهما وبطن الثاني " ولما كان تصويب السلاح الناري نحو المجنى عليه لا يقيد حتماً أن يطلقه انتوى إزهاق روحه ، كما أن الثابت من الحكم أن العيار الذي أطلقه الطاعن الأول أصاب المجنى عليه الأول في راحة يده اليسرى وهذا الجزء من الجسم ليس من المقاتل ، وفوق ذلك فإن ما قاله الحكم من أن الطاعنين صوبوا سلاحهم نحو المجنى عليهما فأصابتهما المفذوفات في مواضع قاتلة لا يكفي وحده في إثبات أنهم كانوا يقصدون القتل بهذا التصويب ، كما أن إصابة انسان في مقتل لا يصح أن يستتج منها نية القتل إلا إذا ثبت أن مطلق العيار قد وجهه إلى من أصيب وصوبه متعمداً إلى الموضع الذي يعد مقتلاً من جسمه ، لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه يكون قاصر البيان متعينا نقضه ، وذلك بغير حاجة إلى بحث ما جاء بسائر أوجه الطعن .

جلسة ١٥ من ابريل سنة ١٩٥٧

برئاسة السيد حسن دارد المستشار، وبحضور المادة : محمود ابراهيم اسماعيل ، ومصطفى كامل ،
ومحمد محمد حسين ، وفهم يسى جندى المستشارين .

(١١٢)

القضية رقم ٢٦٩ سنة ٢٧ القضائية :

تفتيش . مواد مخدرة . القاء المتهم بما معه عند رؤيته لرجال القوة وقبل أن يتخذ معه أى
إجراء . عدم اعتبار تخليه عن المخدرات نتيجة عمل غير مشروع .

متى كان الثابت أن المتهم هو الذى القى بما معه عند رؤيته لرجال القوة وقبل
أن يتخذ معه أى إجراء فإنه يكون قد تخلى بإرادته عما كان يحوزه من المخدر
ولا يكون تخليه هذا نتيجة عمل غير مشروع من جانب رجال البوليس ، ومن
ثم فإن الحكم إذ قضى برفض الدفع ببطلان القبض والتفتيش وإدائته بناء على
الدليل المستمد من ضبط المخدر الذى القاه يكون سليما لم يخالف القانون فى شئ .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : حاز جواهر مخدرة " حشيشا " بقصد
التعاطى فى غير الأحوال المصرح بها قانونا . وطلبت من غرفة الاتهام إحالته
إلى محكمة الجنايات لمحاكمته بالمواد ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ ، ٣٤ ، ٣٥ من المرسوم بقانون
رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ والبند ١٢ من الجدول رقم ١ المرفق فقررت بذلك .
ومحكمة جنايات الزقازيق قضت حضوريا عملا بمواد الاتهام مع تطبيق
المادة ١٧ من قانون العقوبات بمحاكمة السيد محمد النصيرى بالحبس مع الشغل
لمدة سنة وبتغريمه أيضا خمسمائة جنيه ومصادرة المخدر المضبوط . نطقن الطاعن
فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

الحكمة

... وحيث إن مبنى الطعن هو أن الطاعن دفع ببطلان القبض عليه وتفتيشه تأسيسا على انتفاء موجهها ، وأما ما قيل عن تخل الطاعن عن المخدر فمكذوب إذ يستحيل التأكد من هذا التخل بصفة قاطعة بسبب ازدحام المقهى بالرواد وما سادها من هرج أثناء إجراء التفتيش ، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ دانه أخذا بصحة التفتيش يكون معيبا بما يستوجب نقضه .

وحيث إن الواقعة كما أثبتها الحكم المطعون فيه تتحصل في " بينما كان الضابط ابراهيم عبده يمر ببندر الزقازيق وبصحبتة المخبران السيد عبد الحافظ والسعيد عبد الباقي وأثناء مرورهم بأحدى المقاهى تقدم المخبران المذكوران إلى هذه المقهى وفي أثرهما الضابط وقد أبصرا المخبران الطاعن جالسا على مقربة من المكان الذى تعد فيه الطلبات وقد ألقى على مرمى منهما شيئا على الأرض فأخبرا الضابط بذلك وأمسكا بالطاعن وعندئذ التقط الضابط ورقة كانت ملقاة على الأرض بجانب قدمى المتهم (الطاعن) ووجد فيها علبه كبريت بداخلها ثلاث لفافات بكل منها مادة تشبه الحشيش فاقناده إلى مقول البوليس وظهور من تقرير التحليل أن ماضبط "حشيش" — لما كان ذلك — وكان الطاعن هو الذى ألقى بما معه عند رؤيته لرجال القوة وقبل أن يتخذ معه أى إجراء فإن الطاعن يكون قد تخل بإرادته عما كان يحوزه من المخدر ولا يكون تخليه هذا نتيجة عمل غير مشروع من جانب رجال البوليس ويكون الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض الدفع ببطلان القبض والتفتيش وبإدانة الطاعن بناء على الدليل المستمد من ضبط المخدر الذى ألقاه سلبا لم يخالف القانون فى شيء أما ما يشير به الطاعن حول عدم ثبوت التخل لازدحام المقهى بالرواد فذلك جدل موضوعى لا تقبل منه إثارته أمام محكمة النقض .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ١٥ من ابريل سنة ١٩٥٧

بإقامة السيد حسن داود المستشار ، وبحضور السادة : محمود ابراهيم اسماعيل ، و مصطفى كامل ، ومحمد محمد حسنين ، وفهيم فيى جتدى المستشارين .

(١١٣)

القضية رقم ٢٧٦ سنة ٢٧ القضائية :

رشوة . الفرض منها . متى يتحقق ؟

يجب في جرائم الرشوة والشروع فيها أن يكون الفرض منها أداء الموظف عملا من أعمال وظيفته ، أو عملا يزعم الموظف أنه يدخل في اختصاصه .
الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : عرض رشوة على موظف عمومي لينخل بواجبات وظيفته وذلك بأن قدم لللازم ثان عهد رضا طلعت الضابط بمركز المنشأة مبلغ جنمين على سبيل الرشوة لينخل سبيل بمض أقاربه المحجوزين بالمركز لترحيلهم لإدارة التجنيد ، ولكن الموظف العمومي لم يقبل الرشوة منه . وطلبت من غرفة الانهام إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته بالمواد ١٠٤ و ١٠٩ مكرر و ١١١ و ١١٢ من قانون العقوبات المعدل بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ فقرت بذلك ومحاكمة جنايات سوهاج قضت بحضوريا عملا بمواد الإتهام مع تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات بمعاقبة المنهم محمد حسن ظهر بالحبس مع الشغل لمدة سنة وبغرامة قدرها خمسمائة جنيه وبمصادرة المبلغ المدفوع على سبيل الرشوة . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... وحيث إن مما يتراءى للطاعن على الحكم المطعون فيه أنه لم يبين أن الضابط الذى قدمت له الرشوة كان مختصا بالافراج عن الأشخاص المحجوزين على ذمة إدارة التجنيد أو أنه زعم أنه مختص بذلك وهو ما سلم إليه المبلغ من أجله .
... وحيث إنه لما كان يجب في جرائم الرشوة والشروع فيها أن يكون الفرض منها أداء الموظف عملا من أعمال وظيفته أو عملا يزعم الموظف

أنه يدخل في اختصاصه — وكان الحكم المطعون فيه حين دان الطاعن بجريمة الشروع في الرشوة لم يبين أن الضابط الذي عرض عليه المبلغ لإخلاء سبيل المحجوزين ملئ ذمة إدارة التجنيد — كان مختصا بالعمل الذي طاب منه أدائه أو أنه زعم ذلك للطاعن — لما كان ذلك وكان اختصاص الموظف بالعمل المطلوب منه أدائه أو الامتناع عنه ركنا من أركان جريمة الرشوة وكان بهذا الاعتبار واجبا بيانه في الحكم بالإدانة فإن الحكم يكون قاصرا لبيان متعينا تقضيه .

وحيث إنه لما تقدم يتعين قبول الطعن وتقض الحكم المطعون فيه وذلك من غير حاجة لمبحث باقي أوجه الطعن .

جلسة ١٥ من أبريل سنة ١٩٥٧

بإدارة السيد حسن داود المستشار ، وبحضور السادة : محمود إبراهيم اسماعيل ، ومصطفى كامل ،
وفهم تقي جندى ، واحمد زكى كامل ، المستشارين .

(١١٤)

القضية رقم ٢٧٧ سنة ٢٧ القضائية :

- (أ) اختلاس . عدم اشتراط نذب كتابي رسمي للوظف لاضارده من مامورى التحصيل .
(ب) اختلاس . اعتبار المال الذى يتسلمه مامور التحصيل لتوريده سواء كان خاصا
أو عاما من الأموال الأميرية .

١ - لا يشترط لى يعتبر الشخص من مامورى التحصيل المشار إليهم
فى المادة ١١٢ من قانون العقوبات أن يندب بأمر كتابي رسمى بل يكفى
عند توزيع الأعمال فى المصاحبة الحكومية أن يقوم الموظف بعملية التحصيل .
٢ - كل مبلغ يتسلمه مامور التحصيل لتوريده فى الأموال الأميرية
سواء أكان خاصا أم عاما يعتبر بمجرد تسلمه إياه من الأموال الأميرية .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة كلا من : ١ - على محمد وصيف و ٢ - ميشيل كافاس
و ٣ - حسين حسين سامى . بأنهم : المتهم الأول بصفته صاحب وظيفة عمومية
رئيس قسم المكالمات المحلية بمصلحة التليفونات بالاسكندرية . أولا : ارتكبه
تزويرا فى محررات أميرية هى سجلات مستحقات المكالمات المحلية الزائدة الخاصة
بتليفونات اللوحات نموذج رقم ١١١ حال تحريرها المختص بوظيفته وذلك بحمله
واقعة مزورة فى صورة واقعة صحيحة مع علمه بتزويرها بأن أثبت ببعض صفحات
هذه السجلات المتضمنة حساب المبالغ المستحقة على المشتركين المينة أسماؤهم

بالكشف رقم ١ المرافق ابتداء من شهر ديسمبر سنة ١٩٥٠ إلى شهر يناير سنة ١٩٥٣ بيانات غير صحيحة بشأن المبالغ المستحقة عليهم والمبالغ المسددة منهم بأن أسقط قيد بعضها وأثبت مبالغ مستحقة على بعض المشتركين تقل عن المبالغ الحقيقية الواجبة الأداء . وثانيا : ارتكب في أثناء تأدية وظيفته تزويرا في أوراق أميرية " فواتير مصلحة التليفونات " الموضحة أرقامها بالكشف رقم ٢ المرافق وذلك بطريق تغيير بياناتها بأن يحا منها أسماء المشتركين المدونة بها وكذلك المبالغ المسددة بمقتضاها وأثبت مكانها كذبا أسماء مشتركين آخرين ومبالغ أكثر من المبالغ المسددة فعلا . وثالثا - استعمل بعض الفواتير المزورة سالفة الذكر المينة بالكشف رقم ٣ المرافق مع علمه بتزويرها بأن سلمها لمشاركين غير من صدورت لهم أصلا بقصد إيهامهم بتوريد المبالغ المستحقة عليهم والمسلمة منهم إليه لتوريدها لحسابهم بالخزينة . ورابعا - ارتكب في أثناء تأدية وظيفته تزويرا في محررين أميريين " هما كشف تحصيل خزينة مكتب تلغراف مينا البصل عن يوم ١٣/٨/١٩٥٢ وخطاب مرسل من مصلحة التليفونات إلى شركة النقل المصرية بتاريخ ٩/١٢/١٩٥٢ " بأن اصطنع هذين المحررين وجعل أولهما يتضمن كذبا توريد بعض مبالغ المخابرات الخارجية وأجور المكالمات المحلية المستحقة على كل من المشتركين " الفهوة العثمانية الكبرى وحسن خيرت وقسطنطين زخاري " بخزينة مكتب تلغراف مينا البصل ويتضمن ثانيهما كذبا صحة الحساب المرسل إلى شركة النقل المصرية لمطالبتهما بأجور مكالمات محلية زائدة مستحقة عليهما ووقع على أولهما بإمضاء من مزورين نسبهما لمحبي الدين على لطفى الموظف بقسم المخابرات الخارجية بمصلحة التليفونات وخامسا : اشرك بطريق التحريض والمساعدة مع موظفين عموميين حسن النية محبي الدين على لطفى وحسن محمد خليل وأنيس بطرس عبد الملك ومحمد عبد المنعم سعيد وجرجس مسعد سعيد وحبيب اسحق حناحى ولييب موسى جوده ومهنا ناشد واصف الموظفون بقسم المكالمات المحلية في ارتكاب تزوير في محررات أميرية ، هي سجلات مستحقات المكالمات المحلية - أورنيك ١١١ ح حال تحريرها المختص بوظيفتهم وذلك بجعل واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة مع علمه بتزويرها بأن

٠٢ (٨) ج

أمل عليهم بيانات مزورة تتضمن أن مبالغ معينة قد وردت إلى الخزينة في حين أنها لم تورد فأثبتوا هذه البيانات في تلك السجلات فوقعت الجريمة بناء على هذا التحريض وتلك المساعدة . وسادسا : اشترك بطريق الاتفاق مع مجهول من صرافى خزينة مصلحة التليفونات بالاسكندرية في اختلاس مبلغ ٢٠١٥ جنيها و٦٣٢ مليا من أجور المكالمات المحلية الزائدة المسلمة لهذا الصراف بصفته من مأمورى التحصيل بأن اتفق معه على اختلاسها فوقعت الجريمة بناء على هذا الاتفاق وسابعا : اشترك بطريق الاتفاق مع ميشيل كاغاس المتهم الثانى وحسين حسين سامى المتهم الثالث في اختلاس مبلغ ١٧٢ جنيها و٦٥٢ مليا من أجور المكالمات المحلية المسلمة إليهما بصفتهما من مأمورى التحصيل بأن اتفق معهما على اختلاسها فوقعت الجريمة بناء على هذا الاتفاق وثامنا : أثلف عمدا أحد الدفاتر الحكومية وهو سجل مستحقات تليفونات اللوحات عن سنتى ١٩٥٢ و ١٩٥٣ أورنيك ١١١ ح حالة كونه المختص بحفظه وذلك بأن اترع منه ست ورقات كان قد أثبت فيها حساب مستحقات المكالمات الزائدة عن أشهر فبراير ويونيو ونوفمبر سنة ١٩٥٢ ويناير سنة ١٩٥٣ وألقاها في مكان مهجور بقصد إخفائها وتاسعا : اختلس مبلغ ١١٤ جنيها و ١١٠ مليا لمحمد خليفة داود وعبد منصور خليفة وعبد صرسى قطب وفرحات حسن سيد وشركة النقل المصرية وشركة مبيروجنيس ليس وكانت قد سلمت إليه على سبيل الوكالة — لتوريدها خزينة مصلحة التليفونات نيابة عنهم فاختلسها لنفسه لإضرارهم وإشرا : توصل إلى الاستيلاء على مبلغ ١٣٩ جنيها و ٦٠٠ مليم لمحمد خليفة داود وعبد منصور خليفة وشركة النقل المصرية وشركة جنيس ليس وفيكتور أجيون وكان ذلك بالاحتيال لسلب بعض ثروتهم بجعله واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة بأن أرسل إليهم بصفته رئيسا لقسم المكالمات المحلية فواتير مزورة تتضمن مطالبتهم بمبالغ أكثر مما هو مستحق عليهم فقاموا بتسليمه هذه المبالغ لتوريدها الخزينة فاستولى لنفسه على فروقها (ب) المتهم الثانى : بصفته من مأمورى التحصيل رئيس خزينة مصلحة التليفونات بالاسكندرية اختلس مبلغ ١٤٢ جنيها و ٥٧٢ مليا من الأموال

الأميرية التي سلمت إليه من المشتركين جان أكسينوى وأمبليا فيجورتي وعبد القادر أباطه وكميل حكيم وسافاس جورجيوسدادا لما هو مستحق عليهم من أجور المكالمات المحلية الزائدة (ج) المتهم الثالث : أولا بصفته صاحب وظيفة عمومية وصراف بخزينة مصلحة التليفونات بالاسكندرية ارتكب أثناء تأدية وظيفته تزويرا في محرر رسمي هو "إيصال السائرة رقم ١٠٠" وذلك بتغيير بعض بياناته بأن محاميه مقدار المبلغ الحقيقي المدون به وقدره سبعة وثلاثون جنيا وخمسة وتسعون مليا وأثبت بدله مبلغ سبعة جنيات وخمسة وعشرة مليات . وثانيا : بصفته من مأمورى التحصيل "صراف بخزينة مصلحة التليفونات بالاسكندرية" اختلس مبلغ ٣٠ جنيا و ٨٠ مليا من الأموال الأميرية التي سلمت إليه من واسيل كاثنوى سدادا لما هو مستحق عليه من أجور المكالمات المحلية وهو الفرق بين القيمة الحقيقية للإيصال موضع التهمة الأولى وبين القيمة المزورة التي أثبتتها في هذا الإيصال . وطلبت من غرفة الاتهام إحالتهم إلى محكمة الجنايات لحاكمتهم بالمواد ٤٠-١-٢-٣ و ٤١ و ٤٢ و ١١٢ و ١٥١ و ٢/١٥٢ و ٢١١ و ٢١٢ و ٢١٣ و ٢١٤ و ١/٣٣٦ و ٣٤١ من قانون العقوبات للأول والمادة ١١٢ من القانون المذكور للثاني والمادتين ١١٢ و ٢١١ منه الثالث فقررت بذلك . ومحكمة جنايات الاسكندرية قضت حضورا عملا بمواد الاتهام للأول والثاني والمادتين ١/٣٠٤ و ١/٣٠٨ من قانون الإجراءات الجنائية للثالث بمعاينة على محمد وصيف بالسجن لمدة خمس سنوات وبتغريمه مبلغ ٢٥٧ جنيا و ٣٨٢ مليا وبالزامه برد هذا المبلغ متضامنا مع المتهم الثانى فى مبلغ ١١٧ جنيا و ٨٠٢ مليا منه وبمعاينة ميشيل كاغاس بالسجن لمدة ثلاث سنوات وبتغريمه مبلغ ١١٧ جنيا و ٨٠٢ مليا و برده مثل هذا المبلغ متضامنا مع المتهم الأول منه وبراءة حسين حسين سالى مما أسند إليه .

فطعن الطاعنان فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

الاستئناف

وحيث إن الطاعن ينهى على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون إذ دانه بإعجازه من مأمورى التحصيل استنادا الى توقيعه على بعض

الفواتير، وطبق في حقه المادة ١١٢ من قانون العقوبات قبل تعديلها
بالقانون ٦٩ لسنة ١٩٥٣ مع أنه يوصف كونه رئيسا لخزانة مصلحة
التليفونات بالاسكندرية ليس مكافأ بتحصيل الأموال الأميرية وإنما يختص
بتحصيلها الصراف وفقا للقوانين واللائح . أما مهمته هو نقاصرة على المراجعة
فقط ، وإذا كان قد وقع على بعض الفواتير فإن ذلك لا يكفي لأن يضاف عليه
صفة مأمور التحصيل . هذا الى أنه ثبت من أقوال الشهود أنهم دفعوا للطاعن
قيمة المكالمات التليفونية الزائدة على أساس ما بينهم وبينه من تعارف سابق
مما مفاده أن تسليم هذه المبالغ إليه لم يكن لسبب وظيفته . فضلا عن ذلك
فإن ضررا ما لم يصب مصلحة التليفونات فقد ثبت أنها حصلت من المشتركين
قيمة المكالمات الزائدة المنسوب الى الطاعن قبضا وعدم توريدها مما يمكن
القول معه بانتفاء وقوع اختلاس في أموال أميرية — وإن كان هناك اختلاس
فهو في أموال خصوصية — ويكون الحكم قد أخطأ حين قضى بتغريم الطاعن
١١٧ جنيا ، ٨٠٢ مليا وبتكليفه برد مثله طالما قد ثبت أن هذا المبلغ قد ورد
فعلا الى خزانة مصلحة التليفونات .

وحيث إن محصل الواقعة كما أثبتها الحكم المطعون فيه أن الطاعن "باعتباره
من مأموري التحصيل اختلس حال عمله أموالا أميرية من بعض المشتركين
سدادا لما هو مستحق عليهم من أجور المكالمات التليفونية الزائدة إذ سلموه
مبالغ بلغت مجملها ١١٧ جنيا ، ٨٠٢ مليا لتوريدها خزانة مصلحة التليفونات
باعتباره رئيسا للصيارف وقد ثبت بأنه لم يؤثر بكشف الخزينة بسداد
مبلغ ٥٦ جنيا ، ١٠٠ مليم خاصا بيجان أكينوس ، ١٠ جنيا ، ١٧٠ مليا خاصا
بمطعم أباطه ، ١٥ جنيا ، ٨٨٢ مليا خاصا بكييل حكيم ، ٢٠ جنيا ، ٤٦٠ مليا
خاصا ببقالة جراند تريانون (سافاس جورجيد) ١٥ جنيا ، ١٩٠ مليا خاصا
بإميليا فيموري وقد أسقطت هذه المبالغ جميعها البالغة ١١٧ جنيا ، ٨٠٢ مليم من
كشف تحصيل الخزينة مع أنه قبضا من الشهود سالف الذكر أثناء قيامه
بعمله في الخزينة بصفته من مأموري التحصيل ، كما ثبت أيضا أنه قام

بالتحصيل في بعض الحالات فقد تبين للحكمة من الاطلاع على الفاتورة رقم ٧٧٩٧٩ أن نمرتها شطب عليها وأثبت بدلا منها رقم ٧٨٤٣٣ وهو رقم الفاتورة الأصلية المرسلة الى مطعم أباطه عن التليفون رقم ٢٩٤٧٠ وقد وقع الطاعن وحده على هذه الفاتورة وبصفته الصراف الذي قبض قيمتها ، كما ثبت من الاطلاع على الايصال رقم ٧٦ سايرة أنه مستخرج بتاريخ ١٨/١٠/١٩٥١ باسم الأستاذ حسن سلامة ويتضمن تحصيل مبلغ ستة جنيهات وخمسة مايات لحساب تليفونه رقم ٦٢٢٢٨ عن المدة من ١/١٠/١٩٥١ الى ٣١/٣/١٩٥٢ وقد حصل الطاعن هذا المبلغ وحرر إيصاله بخطه وعليه توقيعه وحده كحاصل " ثم عرض الحكم لما يثيره الطاعن في طعنه من أنه ليس من مأموري التحصيل ورد عليه في قوله " وحيث إن ما دفع به الدفاع عن المتهم الثاني (الطاعن) بالجلسة من أنه ليس من مأموري التحصيل فردد عليه بأنه وهو رئيس للصيارف يقوم فعلا بالتحصيل وما تنصيبه رئيسا عليهم بخالف عنه صفته الأصلية وهو أنه من مأموري التحصيل بل سلم الدفاع نفسه بقيامه بعملية التحصيل في بعض الأحيان ولم يجاوز هذا تنظيم العمل في هذا الجهاز المالي المختص بالتحصيل في ذلك المكان وبدليل أن بعض الفواتير المشار إليها في هذه التهمة " فاتورة مطعم أباطه ليس عليها سوى توقيع المتهم الثاني (الطاعن) كحاصل ورئيس للخبزينة " — لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بيانا كافيا تتوافر به العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعن بها وأورد أدلة سائغة على صحة الواقعة المسندة إليه وهي من شأنها أن تؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها — وكان لا يشترط أن يندب مأمور التحصيل بأمر كتابي رسمي بل يكفي عند توزيع الأعمال في المصلحة الحكومية أن يقوم الموظف بعملية التحصيل لكي يعتبر من مأموري التحصيل المشار إليهم في المادة ١١٢ من قانون العقوبات . لما كان ما تقدم ، وكان الثابت أن المبالغ المختلصة سلمت إلى الطاعن من المشتركين سدادا لقيمة المكالمات التليفونية الزائدة المستحقة عليهم وذلك بحكم وظيفته باعتباره رئيسا لخزانة مصلحة التليفونات بالإسكندرية وما دامت هذه الأموال قد سلمت إليه لسبب وظيفته فإنه يستوى أن تكون

هذه الأموال أميرية أو غير أميرية إذ أن المادة ١١٢ من قانون العقوبات قد سموت بصريح عبارتها بين الأموال الأميرية والأموال الخصوصية كما أن كل مبلغ يتسلمه مأمور التحصيل لتوريده في الأموال الأميرية يعتبر مجرد تسلمه إياه من الأموال الأميرية، لما كان ذلك وكان نص المادة ١١٢ من قانون العقوبات قبل تعديله بقانون ٦٩ سنة ١٩٥٣ يقضى بالحكم على مرتكب الجريمة فضلا عن الرد بدفع غرامة مساوية لقيمة ما اختلسه فإن الحكم المطعون فيه يكون قد صدر مطابقا للقانون حين قضى بتفريم الطاعن مبلغ ١١٧ جنيها و ٨٠٢ مليم وبرد مثل هذا المبلغ وذلك بصرف النظر عما إذا كان المشتركون قد سددوا المبلغ المختلس مرة ثانية إلى خزانة مصلحة التليفونات ما دام أن الطاعن لا يدعى أنه هو الذي قام بتوريده .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن برمته على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ١٦ من أبريل سنة ١٩٥٧

رئاسة السيد مصطفى فاضل وكيل المحكمة ، وبحضور السادة : محمود إبراهيم اسماعيل ،
ومصطفى كامل ، ومحمود محمد مجاهد ، وأحمد زكي كامل المستشارين .

(١١٥)

القضية رقم ٧٥٤ سنة ٢٦ القضائية :

حكم . تسبب معيب . انخفا في الاسناد . مطابقة بياضات الحكم للنات بالأوراق . عدم تقديم
النيابة ما يخالف ذلك . لا عيب .

متى كانت البيانات التي أوردها الحكم صحيحة ومطابقة للواقع ، وكانت النيابة
لم تتقدم إلى المحكمة قبل الفصل في الدعوى بما يخالف هذا النات في الأوراق ،
ولم تلفت إليها نظرها حتى يتسنى لها تحقيق هذا الفرض ، فإن المحكمة إذ قضت
في الدعوى بناء على الأوراق المطروحة أمامها لا تكون قد خالفت القانون .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه : عاد إلى حالة الاشتباه رغم سابقة
الحكم عليه بالمراقبة في الجنحة ١٦٣٦ سنة ١٩٥٢ بنذر الجزية بأن ارتكب جنحة
السرقه رقم ٥٥٠ سنة ١٩٥٣ مابين . وطلبت عقابه بمواد القانون رقم ٩٨
لسنة ١٩٤٥ . ومحكمة جنح الجزية الجزئية قضت غيابيا عملا بالمادة ٣٠٤
من قانون الاجراءات الجنائية ببراءة المتهم مما أسند إليه بلا مضاريف .
فاستأنفت النيابة الحكم . ومحكمة الجزية الابتدائية بهيئة استئنافية قضت غيابيا
بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف
بلا مضاريف جنائية . فطعن الطاعنة (النيابة العامة) في هذا الحكم
بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... وحيث إن النيابة العامة تبني طعنها على أن الحكم أخطأ في تطبيق القانون إذ قضى ببراءة المطعون ضده مع أن الثابت من أوراق الدعوى أنه سبق الحكم عليه في ١٢/٢/١٩٥٣ بوضعه تحت مراقبة البوليس لجريمة اشتباه في اللجنة رقم ١٢٣٦ سنة ١٩٥٢ بندر الجيزة ، ثم ارتكب في ٢٨/٢/١٩٥٣ جريمة سرقة حررت عنها قضية اللجنة رقم ٥٥٠ سنة ١٩٥٣ قصر النيل ، قضى فيها عليه بالحبس مع الشغل مدة خمسة عشر يوما مع النفاذ ، وأصبح هذا الحكم نهائيا .

وحيث إنه يبين من الأوراق أن الدعوى الجنائية أقيمت من النيابة العامة على المتهم بأنه في يوم ١٩/١٢/١٩٥٣ بدائرة بندر قسم ثان الجيزة عاد إلى حالة الاشتباه رغم سابقة الحكم عليه بالمراقبة في اللجنة ١٢٣٦ سنة ١٩٥٣ بندر الجيزة بأن ارتكب جريمة السرقة رقم ٥٥٠ سنة ١٩٥٣ عابدين ، فقضت محكمة الجيزة الجزئية ببراءة المتهم وتأييد هذا الحكم استئنافيا بالحكم المطعون فيه للأسباب التي بنى عليها وذلك تأسيسا على ما ثبت من إفادة وكيل نيابة عابدين المؤرخة في أول ديسمبر سنة ١٩٥٤ من أن قضية اللجنة رقم ٥٥٠ سنة ١٩٥٣ عابدين مقيدة ضد كل من محمد عبد الجواد وأحمد محمد محمود وحسن محمد محمود وحلى محمد محمود لارتكابهم جريمة ضرب وقضى فيها بجلسة ٢٩/٣/١٩٥٣ بتغريم كل منهم خمسين قرشا ، وخلصت المحكمة من ذلك إلى القول " بأن التهمة المسندة إلى المتهم في غير محالها وأنه بمطالعة ورق فيش المتهم تبين أنه لم يرتكب جريمة ما عقب الحكم عليه بالمراقبة ومن ثم يتعين القضاء ببراءته مما أسند إليه " ولما كان يبين من مفردات القضية التي أمرت المحكمة بضمها تحقيقا لوجه الطعن أن البيانات التي أوردها الحكم المطعون فيه صحيحة ومطابقة للواقع وكانت

النيابة العامة لم تتقدم إلى المحكمة قبل الفصل في الدعوى بما يخالف هذا الثابت في الأوراق . ولم تلفت إليها نظرها حتى يتسنى لها تحقيق هذا الغرض ، فإن محكمة الموضوع إذ قضت في الدعوى بناء على الأوراق المطروحة أمامها لا تكون قد خالفت القانون ، وإذا كانت النيابة قد فطنت بعد صدور الحكم الاستثنائي إلى أن الرقم الصحيح لقضية السرقة المشار إليها آنفا هو ٥٥٠ سنة ١٩٥٣ جنح قصر النيل فذلك لا يؤثر على سلامة الحكم ومطابقته للقانون .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن في موضوعه على غير أساس متعينا رفضه .

جلسة ١٦ من ابريل سنة ١٩٥٧

برئاسة السيد مصطفى قاضل وكيل المحكمة ، وبحضور السادة : محمود ابراهيم اسماعيل ،
ومصطفى كامل ، ونهيم نسي جندى ، واحد ذكى كامل المستشارين .

(١١٦)

القضية رقم ٢٧٣ سنة ٢٧ القضائية :

ضرب . القصد الجنائي . إتيان الجاني فعلا لا يترتب عليه عادة حصول الجرح . حدوث
الجرح من هذا الفعل بسبب سوء العلاج أو بسبب آخر . عدم توفر القصد الجنائي . مثال .

متى كان الثابت من الوقائع أن الجاني لم يتعمد الجرح وأنه أتى فعلا لا يترتب
عليه عادة حصول الجرح ، ثم نشأ من هذا الفعل جرح بسبب سوء العلاج أو
بسبب آخر فلا يمكن اعتباره محدثا لهذا الجرح من عمد وإرادة ، وكل ما تصح
نسبته اليه في هذه الحالة هو أنه تسبب بخطئه في أحداث هذا الجرح ، ومن ثم
فإذا كان الفعل المأدى الصادر من المتهم وهو تمرير مرود بعين المجنى عليها لم
يكن مقصودا به إحداث جرح وأن استمال المرود على هذا النحو ليس من
طبيعته إحداث الجرح وأن الجرح إنما نشأ من خطئه فلا يمكن القول بعد ذلك
إن القصد الجنائي في جريمة الجرح المحدث للعامة متوفر لدى المتهم .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه — أولا — أحدث عمدا بشفيرة
أحمد حسن الإصاابة الموضحة بالتقرير الطبي بأن وضع في عينها اليمنى جمعا صلبا
ذى نهاية حادة «مرود» فأصابها ونشأ عن إصابتها حادة مستديمة يستحيل
برؤها هي فقد قوة أبصار عينها اليمنى — وثانيا — زاول مهنة الطب بغير أن
يكون اسمه مقيدا بسجل الأطباء بأن باشر علاج عين المجنى عليها سالفة الذكر
بالكيفية الميينة بالحضر وطلبت من غرفة الاتهام إحالته الى محكمة الجنايات

لحاكمته بالمواد ١/٢٤٠ من قانون العقوبات والمواد ١٠٤١، ١١٤١، ٤ من القانون رقم ١٤٢/١٩٤٨ فقررت بذلك ، ومحكمة جنائيات أسبوط قضت حضوريا عملا بالمواد ٣٢ و ٢٤٤ من قانون العقوبات ، ١٠٤٢ ، ١٠٤١ من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٨ بتفريم المتهم مبلغ خمسة وعشرين جنيها (٢٥ جنيها) فطعنت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

وحيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون إذ اعتبرت الاصابة التي أحدثت العاهة بعين المجنى عليها قد حدثت خطأ لا عمدا لانتفاء الدليل على العمد مع ما ثبت من أن المتهم المطعون ضده ليس مرخصا له بمزاولة مهنة الطب وأنه إنما أقدم على إحداث الجرح عن ارادة وعلم وبفعل يعتبر ماسا بسلامة جسم المجنى عليها مما يستوجب عقابه بعقوبة الجناية ، ولا يشفع له في ذلك شرف الباعث أو رضاء المجنى عليها ، ذلك بأن البواعث على الجرائم ليست من أركانها القانونية ورضاء المجنى عليها لا يؤثر في قيام المسؤولية الجنائية هذا الى أنه كان يتعين على المحكمة أن تقضى أيضا بالعقوبات التكميلية المنصوص عليها في المادة ٣/١٠ من القانون رقم ١٤٢ من سنة ١٩٤٨ الخاص بمزاولة مهنة الطب . ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه يكون معيبا بما يستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه عرض لما تثيره الطاعنة بشأن توفر قصد المتهم في إحداث الجرح الذي نشأت عنه العاهة المستديمة بعين المجنى عليها ورد عليه في قوله " وحيث إن المتهم لم ينتو العمد في إحداث العاهة المستديمة بعين المجنى عليها وإنما اتخذ عملا لا دراية له به ولا خبرة له فيه وحاول علاج المجنى عليها واستعمل خطأ منه مرودا غير صالح به تشرخات دون أن يتخذ من العناية والحيلة ما يدرأ الخطر رغم أنه محظور عليه القيام بما هو من صميم عمل الأطباء

فتسبب بعمله في إصابة المجنى عليها من غير قصد ولا تعمد ولا يكون إذن قد
تعمد إحداث الإصابة لاكتفاء الدليل على ذلك وانعدام النية عليه ويكون ما وقع
منه منطبقا على المادة ٢٤٤ من قانون العقوبات " وهذا الذي قرره الحكم
صحيح في القانون ذلك بأنه وإن كان صحيحا أن القصد الجنائي في جرائم الضرب
أو الجرح البسيط وجرائم الضرب المفضي إلى الموت أو إلى العاهة المستديمة
يتحقق من تعمد الجاني فعل الضرب أو إحداث الجرح وهو يعلم أن هذا الفعل
يترتب عليه المساس بسلامة جسم المجنى عليه أو صحته، ولا عبرة بعد ذلك بالبواعث
على ارتكاب ذلك الفعل ولو كانت شريفة إلا أنه إذا ثبت من الوقائع أن الجاني
لم يتعمد الجرح وأنه أتى فعلا لا يترتب عليه مادة حصول الجرح ثم نشأ عن هذا
الفعل جرح بسبب سوء العلاج أو بسبب آخر فلا يمكن اعتباره محدثا لهذا الجرح
من عمد وإرادة وكل ما تصح نسبته إليه في هذه الحالة هو أنه تسبب بخطئه
في إحداث هذا الجرح — لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت
أن الفعل المادي الصادر من المتهم وهو تمرير المروء بعين المجنى عليها لم يكن مقصودا به
إحداث جرح وأن استعمال المروء على هذا التحول ليس من طبيعته إحداث الجرح
وأن الجرح انما نشأ عن خطئه فلا يمكن القول بعد ذلك أن القصد الجنائي في جريمة
الجرح المحدث للعاهة متوفر لدى المتهم ويكون الحكم المطعون فيه إذ دانه على أساس
جريمة الإصابة الخطأ قد أصاب الحقيقة — لما كان ذلك، وكان الحكم إذ قضى
بالغرامة وحدها دون العقوبات التكميلية المنصوص عليها بالمادة العاشرة من
القانون ٤١٥ لسنة ١٩٥٤ قد أخطأ في القانون مما يتعين معه قبول الطعن شكلا
وتقص الحكم نقضا جزئيا وتصحيح الحكم بإضافة تلك العقوبات التكميلية
المحكوم بها .

جلسة ٢٩ من ابريل سنة ١٩٥٧

برئاسة السيد مصطفى فاضل وكيل المحكمة ، وبحضور السادة : محمود محمد مجاهد ، وفهيم
بني جندى ، وأحمد زكي كامل ، والسيد أحمد عفيفي المستشارين .

(١١٧)

القضية رقم ٤٢ سنة ٤٧ القضائية :

قضى . إجراءات الطعن . ميعاد الطعن . تقديم الطاعن شهادة بعدم وجود الحكم بحرية
قبل انقضاء ميعاد الثمانية الأيام التالية لصدوره . سقوط حق الطاعن في الطعن بانقضاء
١٨ يوما .

متى كانت الشهادة المقدمة من الطاعن بعدم وجود الحكم بحرية قبل انقضاء
ميعاد الثمانية الأيام التالية لصدور الحكم ، فانها لا تحقق الغرض الذي قصده
القانون منها وبالتالي يسقط حق الطاعن في الطعن بانقضاء الثمانية عشر يوما
التي حددها القانون للتقرير به وتقديم أسبابه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة كلا من : ١ - عبد المغيث أحمد عبد الرحيم و ٢ -
محمد مسعد المناخلي (الطاعن) بأنهما : الأول - أولا - حاز بقصد الاتجار
جواهر مخدرة (حشيشا) في غير الأحوال المصرح بها قانونا - وثانيا - قدم
جواهر مخدرة (حشيشا) للتعاطي وسهل تعاطيها في مقهاه - والثاني - حاز
بقصد التعاطي جواهر مخدرة (حشيشا) في غير الأحوال المصرح بها قانونا .
وطالبت من غرفة الاتهام إحالتها إلى محكمة الجنايات لمعاقبتهما بالمواد ١ و ٢
٣٣ ج و ٣٤ و ٣٥ و ٤١ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ والبند ١٢
من الجدول (أ) الملحق به ، ونقررت بذلك . ومحكمة جنايات بور سعيد قضت
حضوريا عملا بالمواد ١ و ٢ و ٣٤ و ٣٥ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢

والبتد رقم ١٢ من الجدول رقم (أ) الملحق به بالنسبة إلى المتهم الثاني — أولا —
بمعاقبته بالسجن لمدة خمس سنين وتغريمه ألف جنيه وذلك على اعتبار أن الاحراز
كان بقصد التعاطي — وثانيا — ببراءة المتهم الأول مما أسند إليه — وثالثا —
مصادرة المواد المخدرة المضبوطة . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق
النقض ... الخ .

المحكمة

... وحيث إن الحكم المطعون فيه صدر حضوريا في ١٢ من أبريل سنة ١٩٥٦
وقرر الطاعن الطعن فيه بطريق النقض في يوم صدوره ثم حصل على شهادة
من قلم الكتاب دالة على عدم إيداع الحكم إلى تاريخ استخراجها في ١٩ من الشهر
المذكور (في اليوم السابع) فلما أعلن في ٣ من مايو سنة ١٩٥٦ بالإيداع قدم
تقريراً بالأسباب في ١٤ من مايو سنة ١٩٥٦ — لما كان ذلك وكانت المادة ٤٢٦
من قانون الإجراءات الجنائية إذ نصت على أنه إذا تعذر على صاحب الشأن
الحصول على صورة الحكم في ظرف ثمانية أيام من تاريخ النطق به ، فإن الطعن يقبل
منه في ظرف عشرة أيام من تاريخ إعلانه بإيداع الحكم فتم الكتاب ، إذ نصت
على ذلك فإنها أوجبت عليه في الفقرة الثانية منها أن يحصل على شهادة من قلم
الكتاب بعدم وجود الحكم في الميعاد المذكور — لما كان ذلك وكانت الشهادة
المقدمة من الطاعن محررة قبل انقضاء ميعاد اثنتي عشرة الأيام التالية لصدور الحكم
فإنها لا تحقق الغرض الذي قصده القانون منها وبالتالي يسقط حق الطاعن في الطعن
بإنقضاء الثمانية عشر يوما التي حددتها القانون للتقرير به وتقديم أسبابه ، ولما
كانت أسباب الطعن مقدمة بعد انقضاء الميعاد المذكور فإن الطعن يكون غير
مقبول شكلا .

جلسة ٢٩ من أبريل سنة ١٩٥٧

برئاسة السيد حسن داود المستشار ، وبحضور السادة : مصطفى كامل ، ومحمود محمد مجاهد ،
ومحمد محمد حسنين ، والسيد أحمد عفيفي المستشارين .

(١١٨)

القضية رقم ٢٧٩ سنة ٢٧ التضاوية :

إثبات . نقض . ملامة محكمة النقض في الرقابة على أسباب محكمة الموضوع التي من أجلها
رفضت التعويل على الشهادة المرضية .

الشهادة المرضية لا تخرج عن كونها دليلا من أدلة الدعوى تخضع لتقدير
محكمة الموضوع كسائر الأدلة إلا أن المحكمة متى أبدت الأسباب التي من أجلها
رفضت التعويل على تلك الشهادة فإن لمحكمة النقض أن تراقب ما إذا كان
من شأن هذه الأسباب أن تؤدي إلى النتيجة التي رتبها الحكم عليها .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة كلا من : ١ - حسن نصر رفاعي و ٢ - حسن فوزي
نصر رفاعي بأنهما اشتركا بطريق الاتفاق والمساعدة مع موظف عمومي حسن
النية "عامل البصمة بإدارة تحقيق الشخصية" في ارتكاب تزوير في ورقة رسمية
"شهادة تحقيق شخصية رقم ١٧١١٩٤/٦٥٧٦٩٤ نموذج رقم ٤ داخلية" حال
تحريرها المختص بوظيفته وذلك يجعل واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة مع
عليهما بتزويرها بأن اتفقا معا على أن يتحلل المتهم الأول شخصية المتهم الثاني
أمام عامل البصمة ليأخذ بصماته فلا تظهر سوابقه وذهب إلى الموظف العمومي
سالف الذكر متحلا بشخصية أخيه المتهم الثاني فأخذ العامل بصماته على هذا الاعتبار
وأثبتها في شهادة تحقيق الشخصية آنفة لذكر فوقعت الجريمة بناء على ذلك الاتفاق

والمساعدة. وطلبت عقابهما بالمواد ٢/٤٠ - ٣ و ٤١٣ و ٢١٣ من قانون العقوبات .
ومحكمة جناح عابدين الجزئية قضت غيابيا عملا بواد الاتهام بحبس كل من
المتهمين سنة مع الشغل وكفالة ١٠ جنينيات لكل منهما لوقف التنفيذ وأعفتها
من المصاريف الجنائية . فعارض المحكوم عليه الأول وفي أثناء نظر معارضته دفع
الحاضر عنه بالتقدم الطويل فقضت برفض الدفع وتعديل الحكم الغيابي المعارض فيه
والاكتفاء بحبس المتهم سنة أشهر مع الشغل وكفالة خمسمائة قرش لوقف التنفيذ .
فاستأنف المتهم هذا الحكم . ومحكمة القاهرة الابتدائية قضت حضوريا بعدم
قبوله شكلا للتقرير به بعد الميعاد . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق
النقض ... الخ

الحكمة

... وحيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه شابه القصور في التسبيب
إذ رفض التعويل على الشهادة المرضية التي قدمها الطاعن لإثبات عذره في عدم
التقرير بالاستئناف في الميعاد القانوني واعتمد في هذا الرفض على أسباب غير
سديدة دون أن يجرى في شأنها تحقيقا .

وحيث إنه يبين من الأوراق أنه أثناء تداول القضية بالجلسات أمام المحكمة
الاستئنافية تقدم الطاعن في جلسة ١٠ من يونيو سنة ١٩٥٥ بشهادة مرضية
تدل على أنه كان مريضا في المدة من ١٥ مايو سنة ١٩٥٥ إلى ١٢ من يوليو
سنة ١٩٥٥ بالتهاب الحويصلة الصفراوية ودوار في الرأس وروماتزم في المفاصل
ومرض الحكم المطعون فيه للشهادة وأطرحها بمقولة " إن ١٠ أثبتته الطبيب
الذي حررها فيها هو أن المتهم كان مصابا بالتهاب الحويصلة الصفراوية ودوار
في الرأس وروماتزم في المفاصل ولم يقل هذا الطبيب أن كل ذلك حال بين المتهم
وبين مغادرة الفراش أو كان يستلزم منه عدم الانتقال كما أن المتهم لم يقل إنه
لازم الفراش وانقطع عن عمله الحكومي بأجازة مرضية أو قدم دايلا
على ذلك " .

وحيث إن الشهادة المرضية وإن كانت لا تخرج عن كونها دليلا من أدلة
الدعوى تخضع لتقدير محكمة الموضوع كسائر الأدلة إلا أن المحكمة متى أبدت
الأسباب التي من أجلها رفضت التعويل على تلك الشهادة فإن لمحكمة النقض أن
تراقب ما إذا كان من شأن هذه الأسباب أن تؤدي إلى النتيجة التي رتبها الحكم
عليها — ولما كانت المحكمة لم تبين سندها في القول بأن نوع المرض الوارد
بالشهادة الطبية ما كان يحول بين الطاعن وبين التقرير بالاستئناف — لما كان
ذلك فإن الحكم المطعون فيه يكون قاصرا قصورا يعيبه بما يستوجب نقضه .

جلسة ٢٩ من أبريل سنة ١٩٥٧

برئاسة السيد حسن دارة المستشار ، وبحضرة السادة : مصطفى كامل ، ومحمود محمد مجاهد ،
وأحمد زكي كامل ، والسيد أحمد عفيفي المستشارين .

(١١٩)

القضية رقم ٢٨٤ سنة ٢٧ القضائية :

إثبات . حكم "نسب كاف" . عدم توصل المحكمة إلى معرفة وقت وقوع الحادث أو إغفاله .
لا يجب .

عدم توصل المحكمة إلى معرفة وقت وقوع الحادث أو إغفاله لا يستوجب
نقص الحكم ما دام أنه لا تأثير له على ثبوت الواقعة ولا على الأدلة على ثبوتها .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهم : شرعوا في سرقة الأرض الموضع بالمحضر
والملك لسامي أبو العز حالة كون الأول يحمل سلاحا ظاهرا (يندقية) وأوقف
أثر الجريمة بسبب لا دخل لارادتهم فيه هو ضبطهم متلبسين بجريمتهم . وطلبت
إلى قاضي الاحالة أن تحيل المتهمين المذكورين إلى محكمة الجنايات لمعاقبتهم
بالمواد ٤٥ و ٤٦ و ٣١٦ من قانون العقوبات ، فقررت الغرفة بذلك ومحكمة
جنايات المنصورة قضت بحضوريا عملا بمواد الاتهام بمعاقبة كل من عبد الفتاح
عبد الفتاح شريف وفرج الله عثمان نجاح وحمزه محمد نعمة الله بالأشغال الشاقة
لمدة ثلاث سنوات . فطعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المسألة

... وحيث أن الطاعنين ينعون على الحكم المطعون فيه القصور في البيان ذلك
أن الدفاع عنهم تمسك أمام محكمة الموضوع بتأنيق التهمة عليهم من شاهد الإثبات

الأول الخفير السيد زيدان المصومة القائمة بينه وبين الطاعن الأول واستند في ذلك إلى أن ميعاد انتهاء العمل ليلا بتليفون منزل المجنى عليه الذي أبلغ الحادث عن طريقه كان في الساعة العاشرة مساء مما يقطع في أن الحادث وقع قبل هذا الوقت خلافا لما ذكره الشهود من أنه وقع في الساعة الحادية عشرة مساء ، تمسك الدفاع بذلك أمام المحكمة وقدم اثباتا له دفتر مواعيد العمل بمكتب التليفون إلا أن المحكمة دانتهم دون أن ترد على هذا الدفاع الجوهري الذي يترتب على ثبوته تغيير وجه الرأي في الدعوى مما يعيب حكمها بالقصور .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتحقق به الأركان القانونية للجناية التي دان الطاعنين بها واستند في ذلك إلى الأدلة التي أوردها والتي من شأنها أن تؤدي إلى ثبوت التهمة في حقهم — لما كان ذلك وكان لا يبين من الحكم المطعون فيه أنه تضمن تحديدا لوقت وقوع الحادث يصح التحدى به والقول بقيام التناقض بينه وبين ما قرره الشهود — وكان عدم توصل المحكمة إلى معرفة وقت وقوع الحادث أو إغفاله لا يستوجب نقض الحكم ما دام أنه لا تأثير له على ثبوت الواقعة ولا على الأدلة على ثبوتها — لما كان ما تقدم وكان الحكم قد رد على دعوى الطاعنين بالتلفيق برد سائق — فإن الحكم المطعون فيه يكون سليما ولا يكون هذا الطعن في واقعه إلا جدلا في موضوع الدعوى ومناقشة لأدلتها مما لا شأن لمحكمة النقض به .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعينا رفضة موضوعا .

جلسة ٢٩ من ابريل سنة ١٩٥٧

برئاسة السيد حسن دأرد المستشار ، وبحضور السادة : مصطفى كابل ، ومحمود محمد مجاهد ،
وفهم يسى جندى ، والسيد احمد عفيفى المستشارين .

(١٢٠)

القضية رقم ٢٩٢ سنة ٢٧ القضائية :

قضى . انصاعة فى العاهن . تفتيش . اثبات . اعتماد المحكمة بصفة أصلية فى إدانة المتهم
على اعترافه . مجادلته فى صحة التفتيش . لامعاعة .

متى كان الحكم قد اعتمد بصفة أصلية فى إدانة المتهم على اعترافه فى محضر
البوليس وتحقيق النيابة واتخذ من هذا الاعتراف دليلا قائما بذاته مستقلا عن
التفتيش المدعى ببطلانه فإن مصلحة المتهم فيما يجادل فيه من بطلان التفتيش
تكون متفية .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : أحرز جوهرا مخدرا (أفبونا) فى غير
الأحوال المرخص بها قانونا . وطلبت من غرفة الاتهام إحالته إلى محكمة الجنايات
لمعاقبته طبقا للمواد ١ و ٢ و ٣٣ و ٣٥ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢
والجدول أ المرافق له ، فقررت الغرفة بذلك . وفى أثناء نظر الدعوى أمام محكمة
جنايات القاهرة دفع الحاضر مع المتهم ببطلان التفتيش تأسيسا على أن الذى قام
بعملية التفتيش لم يكن مأذونا بالتفتيش . فرفضت فيها حضوريا عملا بالمواد ١ و ٢
و ٣٤ و ٣٥ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ والجدول رقم أ المرافق
له برفض الدافع ببطلان التفتيش وبصحته وبمعاقبة عبدالحجيد أحمد رحيم بالسجن
لمدة ٣ سنوات وبتغريمه مبلغ ٥٠٠ ج نحسبانية جنييه ومصادرة المادة المخدرة
المضبوطة وذلك على اعتبار أن الإحراز كان للتعاطى . فظعن الطاعن فى هذا
الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

... وحيث إن مبنى الطعن هو أن الطاعن تمسك بسؤال الشاهد الثالث الصاغ عبد الفتاح عبد العزيز ولكن المحكمة لم تستجب له وخلا حكمها من الرد على هذا الطلب بما ينفي لزومه — كما تمسك ببطلان التفتيش على أساس أن الذى قام به هو الشاهد المذكور فى حين أن الأمر صدر باسم اليوز باقى سعيد محمد سعيد فضلا عن أن أمر التفتيش جاء مجعلا وكان عليه أن يمهّد بالتفتيش إلى الضابط الذى قام بالتحرى ، فرد الحكم على هذا الدفع ردا خاطئا مما يعيبه بما يستوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على محضر الجلسة أن الطاعن تمسك بسماع الشاهد الثالث فى مستهل الاجراءات ثم ترفع فى الدعوى غير متمسك بسماعه مما يعتبر منه تنازلا عن طلبه ضمنا ويكون الحكم المطعون فيه إذ أعرض عن هذا الطلب لم يخل بحق الطاعن فى الدفاع ، لما كان ذلك وكان الحكم قد اعتمد بصفة أصلية فى إدانة الطاعن على اعترافه فى محضر البوليس وتحقيق النيابة واتخذ من هذا الاعتراف دليلا مستقلا قائما بذاته عن التفتيش المدعى ببطلانه فان مصلحة الطاعن فيما يجادل فيه من بطلان التفتيش تكون متفية .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعينا ونقضه موضوعا .

جلسة ٢٩ من أبريل سنة ١٩٥٧

بإدارة السيد مصطفى قاضل وكيل المحكمة ، وبحضور السادة : مصطفى كامل ، ومحمود محمد مجاهد ، وأحمد زكي كامل ، والسيد أحمد عفيفي المستشارين .

(١٢١)

القضية رقم ٢٩٤ سنة ٢٧ القضائية :

تفتيش . قرض . سبب موضوعي . إثارة الدفع بطلان التفتيش أمام غرفة الاتهام دون محكمة الموضوع . عدم جواز إثارة أمام محكمة القرض .

من المقرر أن الدفع بطلان التفتيش هو من الدفوع الموضوعية لتعلقه بصحة الدليل المستمد من التفتيش ومن ثم فلا يقبل من المتهم إثارة لأول مرة أمام محكمة النقض مادام لم يثره أمام محكمة الموضوع ولو كان قد تمسك بهذا الدفع أمام غرفة الاتهام .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنة : بأنها أحرزت جواهر مخدرة " أفبونا " في غير الأحوال المصرح بها قانونا . وطلبت من غرفة الاتهام إحالة المتهم المذكورة على محكمة الجنايات لمحاكمتها بالمواد ١ و ٢ و ٣٣ و ١ / ج ب و ٣٥ و ٢ / ٣٧ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ والبند " ١ " من الجدول (أ) المرفق ، فقررت الغرفة بذلك ومحكمة جنايات أسبوط قضت بحضورها عملا بالمواد ١ و ٢ و ٣٣ و ٣٥ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ والبند " ١ " من الجدول (أ) بمعاينة المتهم منيرة صالح أحمد بالأشغال الشاقة المؤبدة وبتغريمها ٣٠٠٠ جنيه والمصادرة .

فطعن الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... وحيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم بنى على إجراء باطل وشابه القصور في التسبب والفساد في الاستدلال إذ أغفل الرد على ما دفعت به الطاعنة أمام غرفة الاتهام من بطلان القبض والتفتيش ، وهو دفع متعلق بالنظام العام يجوز التمسك به في أية حالة كانت عليها الدعوى كما أن الحكم لم يبين علم الطاعنة بوجود المخدر بمنزل زوجها على الرغم من انقطاع صلتها بهذا المنزل منذ الحكم على زوجها بالإحرازه مخدرات وتمسكها في إثبات ذلك بمقد إيجار يفيد إقامتها بمنزل آخر مما مؤداه أن المخدرات المضبوطة هي أثر من آثار زوجها ولا صلة لها بها ، هذا إلى أن الحكم لم يعن بالرد على دفاعها مالف الذكر مع أنها تقدمت بمقد إيجار المنزل الذي تقيم فيه وهو غير منزل الزوج الذي ضبط المخدر فيه والذي تقيم به حاليا بنات زوجها وأن وجودها وقت الضبط إنما كان لأخذ ملابسها .

وحيث إنه لما كان من المقرر أن الدفع ببطلان إجراءات التفتيش هو من الدفوع الموضوعية لتعلقه بصحة الدليل المستمد من التفتيش ، وكان على فرض أن الطاعنة تمسكت بهذا الدفع أثناء غرفة الاتهام فإن ذلك لا يجديها ما دام الثابت أنها لم تثره أمام محكمة الموضوع ، ومن ثم لا يقبل منها إثارة ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض ويكون نعمياً على الحكم في هذا الصدد لا عمل له .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما مؤداه أن تحريات اليوزباشى رئيس مكتب مكافحة المخدرات بأسبوط دلته على أن المتهم (الطاعنة) تنجس في المخدرات وقد أذنت له النيابة بضبطها وتفتيش منزلها فانتقل على رأس قوة ولما أن وصلوا منزلها طرّقوا الباب وكان مغلقاً وسمعوا على الأثر صوت حركة أقدام وبعد دقيقة أو دقيقتين فتحت القوة الباب عنوة إلى الخارج فوجدت من خلفه قطعة من الخشب كانت مسندة لتحويل دون فتحة ، ثم واجه أفراد القوة بعد فتح الباب الطاعنة تخرج من دورة المياه فدخلوها وأخذوا في البحث

فوجدوا ماسورة مفتوحة من أعلى وممتدة إلى أسفل فالتقوا فيها بقطعة خشب مشتعلة سقطت في نهاية الماسورة وأضاءت وكشفت لهم عن وجود جسم مستطيل على شكل علبة واستعانوا بسباك عمدة إلى كسر الماسورة من أسفل وأخرج علبة صغيرة بها ٤٦ قطعة من الأفيون وغطاء من الصفيح صغير في مسطح القطعة الفضية من ذات العشرين قرشا ، ثم أورد الحكم الأدلة التي استند عليها في ثبوت تلك الواقعة في حق الطاعنة وهي مستمدة من أقوال مفتش مكافحة المخدرات ورئيس المكتب وأفراد القوة المرافقة والسباك محمد محمد المغربي وما كشفت عنه المعاينة وما أثبتته التحليل الكيماوي للمادة المضبوطة ، وانهى الحكم وهو في معرض الرد على دفاع الطاعنة إلى القول "إنه وإن كان أحدهم يراى المتهم (الطاعنة) وهي تلقى العلبة التي بها مادة الأفيون في الماسورة التي عثر على العلبة بأسفلها إلا أن ظروف الحادث وملابساته كلها تنادى في يقين بأن المتهم هي دون غيرها التي ألفت بالعلبة في الماسورة فالتحريات التي قامت كان لها سندها إذ الباب مغلق في حذر وحرس شديدين من خلفه قواعد خشبية تحول دون فتحه عنوة ومفاجأة أو على الأقل تعطل القادم وتؤخره من الدخول حتى تتخذ أهبتها لإخفاء ما تحوزه من مخدرات ثم تفاجئها القوة خارجة من دورة المياه وما كان يخطر ببالها أن يكشف الخبأ في الماسورة فأخذت تهزأ بالقوة ورجاها عند ما حبست بيديها بالفضلات التي في المرحاض وتقول لهم "ها هو الأفيون" ولما أيقنت أن الأمر سوف يفتضح وأن المخدر سوف يظهر وقد حضر السباك سارعت إلى وعاء به ماء وقذفت به في الماسورة أملا منها بأن تدفع المياه ما استقر في قاع الماسورة إلى الخزان كل هذه الملابسات التي صاحبت التفتيش هي مجموعة من القرائن المتصلة الحلقات التي تأخذ منها المحكمة دليلا مقنعا على إحراز المتهم للمادة المضبوطة ولا محل بعد ذلك لما ذهب إليه الدفاع للتشكك في ذلك كما أن القول منه بأنها لا تسكن هذا المنزل لم يرق عليه دليل مقنع " . لما كان ذلك وكان من المقرر أن أساس الأحكام الجنائية هو حرية محكمة الموضوع في تقدير الأدلة في الدعوى ولها في سبيل ذلك الاعتماد على القرائن باعتبارها من طرق الإثبات الأصلية في المواد الجنائية وكان المستفاد مما قاله الحكم فيما تقدم أن المحكمة بما لها

من سلطة التقدير قد اقتنعت أن الطاعنة هي صاحبة المخدر الذي ضبط بمسكنها وأنه كان في حيازتها وتعلم بأنه مخدر بما استظهرته في ثبوت تلك الواقعة في حقها من أدلة وقرائن سائغة لها أصولها في الأوراق وتؤدي إلى ما انتهت إليه ، لما كان ما تقدم وكان لا يشترط لاعتبار المتهم حائزا لمخدر أن يكون محرزا ماديا للادة المضبوطة بل يكفي كذلك أن يكون سلطانه مبسوطا عليها ، فإن ما تثيره الطاعنة في سبيل نفي التهمة عنها وانعدام صلتها بالمخدر المضبوط لا يعدو أن يكون جدلا في موضوع الدعوى وأدلتها مما تختص به محكمة الموضوع ويكون الطعن لما تقدم على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ٢٩ من ابريل سنة ١٩٥٧

برئاسة السيد مصطفى فاضل وكيل المحكمة ، وبحضور السادة : مصطفى كامل ، ومحمود محمد
مجاهد ، وفهم يسى جندى ، والسيد احمد عفيفى المستشارين .

(١٢٢)

القضية رقم ٢٩٦ سنة ٢٧ القضائية :

مواد مخدرة . حكم "تسبيب كاف" . علم المتهم بأن ما يحزره مخدر . استظهار الحكم للعلم
من مدوقاته دون التحدث استقلالاً عنه . لا يجب .

ليس بلازم أن يتحدث الحكم استقلالاً عن علم المتهم بأن ما يحزره مخدر بل يكفى
أن يتضح استظهار الحكم للعلم من مدوقاته .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة : ١ - توفيق محمد خليل و ٢ - داريه خليل سليمان
و ٣ - راضيه صابر عبده و ٤ - أحمد محمد على و ٥ - عبده محمد أحمد بأنهم
في يوم ٢٣ أكتوبر سنة ١٩٥٥ بدائرة قسم مابدين محافظة القاهرة : حازوا وأحرزوا
نبات الحشيش في غير الأحوال المرخص بها قانوناً . وطلبت من غرفة الاتهام
إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمحاكمتهم بالمواد ١ و ٢ و ٣٣ ج و ٣٥ من المرسوم
بقانون ٣٥١ سنة ١٩٥٢ والجدول الملحق به ، فقررت الغرفة بذلك . ومحكمة
جنايات القاهرة قضت بحضور يا بتاريخ ١٣ مارس سنة ١٩٥٦ عملاً بمواد الاتهام
بالنسبة إلى المتهم الأول بمعاقبته بالأشغال الشاقة المؤبدة وغرامة ثلاث آلاف
جنيه وبراءة باقى المتهمين مما نسب اليهم ومصادرة المواد المضبوطة . فطعن
الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... وحيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه جاء قاصر البيان إذ لم يتحدث عن القصد الجنائي لدى الطاعن وهو علمه بأن النبات المضبوط هو نبات الحشيش الممنوع حيازته قانونا .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدهوى بما تتوافر فيه جميع الأركان القانونية للجريمة التي دان الطاعن بها وأورد الأدلة التي استخلص منها ثبوتها وهي تؤدي إلى ما رتبته الحكم عليها وعرض لما أثاره الدفاع بجلسة المحاكمة من أن النبات المضبوط عبارة عن سيقان نبات الحشيش وهي غير محرمة قانونا فقال "وحيث إن الدفاع عن المتهم الأول (أي الطاعن) دفع التهمة عنه بأن هذه المضبوطات ليست مما يعتبر حشيشا محرما إحرازه لأنه من سيقان النبات المستثناة مما ورد في الجدول رقم هـ مما حرم إحرازه أو حيازته إلا أن الثابت من نتيجة التحليل أن المضبوطات هي نبات الحشيش وليست من سيقانه" لما كان ذلك وكان ليس بإلزام أن يتحدث الحكم استقلالاً عن علم الطاعن بأن ما يحزره مخدر بل يكفي أن يتضح استظهار الحكم للعلم من مدوناته وكان يبين من الحكم المطعون فيه أنه استظهر علم الطاعن بأن النبات المضبوط هو نبات الحشيش الممنوع حيازته قانونا مما أسفرت عنه تحريات مكتب المخدرات من أنه يتجرف في هذا النبات ومن اعتراف الطاعن لضابط المكتب الذي قام بالتفتيش وضبط النبات في منزله وأنه كان يتجرف في البانجو ثم ألقه عن الاتجار فيه وأحرز الكمية المضبوطة بقصد استعماله الشخصي — وكان ما أورده الحكم من ذلك يكفي لتوفر العلم — فإن ما يثيره الطاعن في هذا الشأن لا يكون له محل ويتعين رفض الطعن .

جلسة ٦ من مايو سنة ١٩٥٧

پرئاسة السيد حسن داود المستشار ، وبحضور السادة : محمود ابراهيم اسماعيل ، ومصطفى كامل ، ومحمود محمد مجاهد ، وأحمد زكي كامل المستشارين .

(١٢٣)

القضية رقم ٣٠٧ سنة ٢٧ القضائية :

(أ) إثبات . اعتراف . تفتيش باطل . سلطة المحكمة في الأخذ بعناصر الإثبات الأخرى المستقلة عنه ومنها اعتراف المتهم اللاحق على إجراء التفتيش .

(ب) إثبات . اعتراف . سلطة محكمة الموضوع في تقدير قيمة الاعتراف اللاحق لتفتيش باطل ولو كان قد صدر أمام نفس الضابط الذي أجراه .

١ — بطلان التفتيش لا يحول دون أخذ القاضي بجميع عناصر الإثبات الأخرى المستقلة عنه والمؤدية إلى النتيجة التي أسفر عنها هذا التفتيش ومن هذه العناصر اعتراف المتهم اللاحق على إجراء التفتيش .

٢ — تقدير قيمة الاعتراف الذي يصدر من المتهم على أثر تفتيش باطل وتحديد مدى صلة هذا الاعتراف بواقعة التفتيش وما نتج عنها هو من شئون محكمة الموضوع تقدره حسبما ينكشف لها من ظروف الدعوى ، ولا يؤثر في ذلك أن يكون الاعتراف قد صدر أمام نفس الضابط الذي أجرى التفتيش الباطل مادام قد صدر مستقلا عنه وفي غير الوقت الذي أجرى فيه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : بصفته سكرتيرا عاما لنادى الصيد المصرى سمح بتقديم الخمر بالنادى بغير ترخيص من وزارة الداخلية . وطلبت عقابه بمواد القانون رقم ١٥٢ لسنة ١٩٤٩ . ومحكمة باب شرق الجزئية قضت بحضورها

عملا بمواد الاتهام بتفريم المتهم خمسة جنهات وإفلاق نادى الصيد الكائن بالسلسلة جهة الأزاربطة لمدة أسبوع واحد وذلك بلا مصاريف جنائية . استأنف المتهم هذا الحكم . ومحكمة اسكندرية الابتدائية قضت حضوريا بالاكتفاء بغلق النادى ٢٤ ساعة وبتأييد الحكم المستأنف فيما عدا ذلك بلا مصاريف جنائية . فطمن وكيل الطاعن فى هذا الحكم بطريق المنقض... الخ.

المحكمة

...وحيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه يبنى على إجراءات باطلة ، إذ أسس قضاءه بإدانة الطاعن على اعترافه الذى أدلى به أمام ضابط مكتب الآداب واعتبر هذا الاعتراف دليلا مستقلا قائما بذاته أدلى به الطاعن طواعية واختيارا ، مع أن الطاعن كان وقتئذ تحت تأثير الخوف والفرع على أثر القبض والتفتيش الباطل ، ومع أن الضابط الذى تلقى هذا الاعتراف هو بنفسه الذى أجرى التفتيش الباطل مما يجعل الاعتراف باطلا لاتصاله بتفتيش باطل .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر معه العناصر المكونة للجريمة التى دان الطاعن بها وساق على ثبوتها أدلة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته عليها — لما كان ذلك ، وكان بطلان التفتيش لا يحول دون أخذ الفاضى بجميع عناصر الإثبات الأخرى المستقلة عنه والمؤدية إلى النتيجة التى أسفر عنها هذا التفتيش ، ومن هذه العناصر اعتراف المتهم اللاحق على إجراء التفتيش بهماحه بتقديم الخمر فى النادى قبل الحصول على ترخيص له بذلك ، وكان تقدير قيمة الاعتراف الذى يصدر من المتهم على إثر تفتيش باطل وتحديد مدى صلة هذا الاعتراف بواقعة التفتيش وما نتج عنها هو من شئون محكمة الموضوع تقدره حسبا يتكشف لها من ظروف الدعوى وكان لا يؤثر فى ذلك أن يكون الاعتراف قد صدر أمام نفس الضابط الذى أجرى التفتيش الباطل مادام قد صدر مستقلا عنه وفى غير الوقت الذى أجرى فيه الأمر الذى استظهره الحكم المطعون فيه —

لما كان ما تقدم فإن الحكم المطعون فيه يكون سليما ويكون الطعن على غير أساس متعينا رفضه موضحا .

جلسة ٦ من مايو سنة ١٩٥٧

برئاسة السيد حسن داود المستشار ، وبحضور السادة : محمود ابراهيم اسماعيل ، ومصطفى كابل ، وفهم بنى جندى ، واحمد زكى كامل المستشارين .

(١٢٤)

القضية رقم ٣١٤ سنة ٢٧ القضائية :

١ — قتل خطأ . مرض المحنى عليه وتقدمه في السن لا تقطع رابطة السببية بين فعل المتهم والنتيجة التي انتهى اليها أمر المحنى عليه بسبب اصابته .

ب — دفاع . متى تلازم المحكمة بالاجابة صراحة على طلب يقدم اليها ؟

١ — يكون المتهم مسئولاً جنائياً عن جميع النتائج المحتملة حصولها من الاصابة التي أحدثها من خطأ أو عمد ولو كانت عن طريق غير مباشر كالترانخي في العلاج أو الإهمال فيه ما لم يثبت أنه كان متعمداً لتجسيم المسئولية ، كما أن مرض المحنى عليه وتقدمه في السن هي من الأمور الثانوية التي لا تقطع رابطة السببية بين فعل المتهم والنتيجة التي انتهى اليها أمر المحنى عليه بسبب اصابته .

٢ — يشترط لكي تكون المحكمة ملزمة بالاجابة صراحة على طلب يقدم اليها حتى ولو كان من الطلبات الاصلية أن يكون هذا الطلب ظاهراً تتعلق بموضوع الدعوى المنظورة أمامها ، أي أن يكون الفصل فيه لازماً للفصل في الموضوع ذاته ، وفي غير ذلك يجوز لها أن تلتفت عن الطلب وأن تغفل الرد عليه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : تسبب بغير قصد ولا عمد في قتل محمد توفيق على بالاصابات الميمنة بالتقرير الطبي ، وكان ذلك ناشئاً عن إهماله وعدم احتياظه بأن لم يتبين خلو الطريق أمامه أثناء سيره بالسيارة قيادته من

جهة اليسار فصدم المحنى عليه فأصابه بالاصابات التي أودت بحياته . وطلبت مقابله
بالمادة ٢٢٨ من قانون العقوبات . وادعى مصطفى محمد توفيق بحق مدنى قدره
١ قرش على سبيل التعويض المؤقت قبل المتهم ومحكمة منفا البصل الجزئية
قضت حضوريا عملا بمادة الاتهام بتعويض المتهم عشرة جنيهات والزامه
بأن يدفع للدعى بالحقوق المدنية مصطفى محمد توفيق مبلغ عشرة مليات على سبيل
التعويض المؤقت والمصاريف المدنية ومائتى قرش مقابل أتعاب المحاماة .
استأنف المتهم هذا الحكم . ومحكمة اسكندرية الابتدائية (هيئة استئنافية)
قضت حضوريا بتأييد الحكم المستأنف .

فطعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ

المسألة

... وحيث إن مبنى الوجه الأول من الطعن هو القصور فى البيان ، ذلك
بأن الحكم المطعون فيه دان الطاعن فى جريمة القتل الخطأ ، تأسيسا على أنه قاد
سيارة ولم ياترم الجانب الأيمن للطريق مع خلوه مما يعوق المرور ، إلا من
أشخاص كانوا يقفون فيه . ورغم سيره بالجبهة اليسرى فإنه لم يتوقف عند
ظهور سيدة عبر الطريق أمامه ، بل انحرف إلى اليمين فصدم المحنى عليه ، وفضلا
عن أن ما أشار إليه الحكم واستند عليه منقطع الصلة بالخطأ الذى أسندته النيابة العامة
للطاعن والذي حددته فى عدم تمييزه خلو الطريق ، فإن رجل البوليس شهد فى
الجلسة بأن هناك سيارة كانت تعوق المرور على يمين الطريق ، ولو أن الطاعن
ماير متطابق الحكم والترم جانب الطريق الأيمن لصدم من كان يقف فيه ، كما
أخفل الحكم واقعة ظهور السيدة واعتراضها سير الطاعن ، الأمر الذى يضطره
حتمًا إلى الانحراف من اتجاهها بمنع الضلع عن أنه كان يسير على يسار الطريق
أو يمينه . هذا إلى أن الحكم انتهى إلى أن إصابات المحنى عليه سببها بطريق
مباشر فى إصابات الوفاة ، بينما التابست من الاطلاع على التقرير الطبي الشرعى أن
المحنى عليه توفى بعد انقضاء ستة وثلاثين يوما على حصول الحادث ولا يعرف إلى

كان قد عولج أو أهمل علاجه وإن كانت الحالة الموصوفة بالتقرير المشار إليه ترجح إهمال العلاج ، وقد ساعد مرض المجنى عليه وتقدمه في السن على الوفاة ، والحكم لم يرد على ذلك كله ، بل اكتفى بالقول بأن الإصابة ساهمت بطريق مباشر في إحداث الوفاة دون أن يوضح على أي وجه كانت تلك المساهمة .

وحيث إن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر معه العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعن بها ، وذكر الأدلة التي استخلص منها ثبوتها ، وهي أدلة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته عليها ، ثم يتحدث عن خطأ الطاعن فقال «إن المتهم أخطأ في أنه كان يسير على يسار الطريق رغم عدم وجود ما يمنعه من السير على يمين الطريق ، إذ أن وجود بعض أشخاص يقفون على يمين الطريق ليس بسبب يحول بين المتهم وبين السير على يمين الطريق ، وقد نشأ عن هذا الخطأ أن اضطر المتهم (الطاعن) إلى الانحراف إلى يمينه عندما وجد سيدة تعبر الطريق أمامه ، وصعد على الأتريز الواقع بوسط الطريق ، فصدم المجنى عليه ، فضلا عن أنه كان يمكنه أن يقف بالسيارة قيادته لو أنه كان متنبها ولاحظ السيدة التي كانت تعبر الطريق ، وقد نشأ عن ذلك إصابة المجنى عليه بإصابات ساهمت بطريق مباشر في وفاة المجنى عليه ، ولما كان الحكم قد استظهر بما أورده أن قتل المجنى عليه إنما كان نتيجة خطأ الطاعن ويتصل به اتصال السبب بالمسبب مستندا في ذلك إلى ماله أصله الثابت بالأوراق من أقوال الشهود والمعاينة ، وكان ما يشير إليه الطاعن من مظنة إهمال المجنى عليه في علاج ما حدث به من إصابات ، وما ترتب على ذلك من مضاعفات أدت إلى الوفاة مردودا بما أورده الحكم من مؤدى التقرير الطبي الشرعي ووصف الإصابات التي أحدثها الطاعن بالمجنى عليه بخطئه وأدت إلى وفاته ، فإن ما يشير به الطاعن في هذا الصدد لا يقدر في سلامة النتيجة التي انتهى إليها ، إذ المتهم يكون مسئولا جنائيا عن جميع النتائج المحتملة حصولها عن الإصابة التي أحدثها عن خطأ أو عمد ولو كانت عن طريق غير مباشر كالترانح في العلاج أو الإهمال فيه ما لم يثبت أنه كان متعمدا لتجسيم المسؤولية ، الأمر الذي لم يقل به الطاعن ، كما أن مرض المجنى عليه وتقدمه في السن هي من الأمور

الثانوية التي لا تقطع رابطة السببية بين فعل المتهم والنتيجة التي انتهى إليها أمر المجنى عليه بسبب إصابته ، ومن ثم يكون ملجأ هذا الوجه من الطعن غير سديد .

وحيث إن محصل الوجه الثاني هو الإخلال بحق الطاعن في الدفاع ، ذلك بأنه طلب إلى المحكمة إجراء معاينة للطريق الذي وقع فيه الحادث للتحقق من وجود العوائق التي حالت بين الطاعن وبين التزام الجانب الأيمن من الطريق وأن سائق السيارات دأبوا على السير في الجزء المخصص للترام من الطريق كلما وجدوه خالياً تجنباً للحوادث ، غير أن الحكم المطعون فيه التفت دون رد عن هذا الطلب .

وحيث إنه على فرض صحة ما يشي به الطاعن في هذا الوجه من أنه تقدم بمذكرة إلى المحكمة الاستئنافية يطلب فيها إجراء معاينة الطريق الذي وقع به الحادث ، فلا تريب على محكمة الموضوع إن هي التفتت عنه دون رد ، إذ يشترط لكي تكون المحكمة ملزمة بالإجابة ومراعاة على طلب يقدم إليها حتى ولو كان من الطلبات الأصلية أن يكون هذا الطلب ظاهراً متعلقاً بموضوع الدعوى المنظورة أمامها ، أي أن يكون الفصل فيه لازماً للفصل في الموضوع ذاته ، وفي غير ذلك يجوز لها أن تلتفت عن الطلب وأن تغفل الرد عليه — لما كان ذلك ، وكان طلب الطاعن إجراء معاينة للتحقق من أن بعض سائق السيارات يتجاوزون أحيائنا الجانب الأيمن من الطريق الذي وقع به الحادث وينحرفون في سيرهم إلى الجزء المخصص لسير الترام ، هو طلب غير متعلق بموضوع الدعوى وغير منتج للفصل فيه والمحكمة بمسدم ردّها عليه تكون قد رفضته ضمناً ، فإن ملجأ هذا الوجه لا يكون له محل .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعيناً ورفضه موضوعاً .

جلسة ٦ من مايو سنة ١٩٥٧

برئاسة السيد حسن داود المستشار وبحضور السادة : محمود إبراهيم اسماعيل ، ومصطفى كامل ،
ومحمود عبد مجاهد ، وأحمد زكي كامل المستشارين .

(١٢٥)

القضية رقم ٣١٦ سنة ٢٧ القضائية :

- (أ) تزوير في محركات رسمية . ملخص شهادة الوفاة . ورقة رسمية .
- (ب) تزوير في محركات رسمية . إعطاء الورقة شكل الأوراق الرسمية ونسبة إنشائها الى الموظف المختص . اعتباره تزويرا في محرر رسمي .

- ١ - ملخص شهادة الوفاة هو ورقة رسمية أعدت لاثبات تاريخ الوفاة .
- ٢ - لا يشترط في جريمة التزوير في الأوراق الرسمية أن تصدر فعلا من الموظف المختص بتحرير الورقة بل يكفي أن تعطى شكل الأوراق العمومية وينسب إنشاؤها إلى موظف مختص بتحريرها ولا فرق بين أن تصدر منه أو تنسب إليه زورا بجعلها على مثال ما يحضره شكلا وصورة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : أولا - اشترك مع مجهول في ارتكاب تزوير في محرر رسمي وهو ملخص شهادة وفاة رسمية باسم أحمد عبد الرحمن أحمد بأن حرض ذلك المجهول واتفق معه وساعده على اصطناع هذه الشهادة وملا بيانها واثبات أن الوفاة حدثت في ١٩٣٥/٣/١ في حين أنها حدثت في ١٩٤٣/٤/٢١ . - وثانيا : استعمل المحرر المزور صالفا للذكر وهو يعلم بتزويره بأن قدمها إلى محكمة استئناف أسيوط في الدعوى رقم ٥٧ سنة ٢٢ ق في جلستها المنعقدة في ١٩٤٨/٣/١٨ . وطلبت النيابة من غرفة الاتهام إحالته إلى محكمة

الجنایات لمحاكمته بالمواد ٤٠ و ٤١ و ٢١١ و ٢١٢ و ٢١٤ من قانون العقوبات ،
فقررت الغرفة ذلك ، ومحكمة جنایات أسبوط بعد أن نظرت الدعوى قضت
حضوريا عملا بمواد الاتهام مع تطبيق المادتين ٢/٣٢ و ١٧ من قانون
العقوبات — بمداقية محمود حسن محمود بالحبس سنة مع الشغل . فطمئن الطاعن
في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

الحكمة

... وحيث إن حاصل الوجهين الأولين من أوجه الطعن هو أن الحكم
المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون ، إذ اعتبر الورقة المزورة من الأوراق
الرسمية ، مع أنه لم يثبت أن الموظف الذي حررها مختص بتحريرها بمقتضى
القوانين واللوائح ، ومتى فتمدت الورقة رسميتها كانت ورقة عرفية تنقضى الدعوى
الجنائية عن جريمة التزوير فيها بمضى المدة القانونية المقررة للمنع مما كان يقتضى
الحكم باقتضاها وبراءة المتهم الطاعن . هذا فضلا عن قصور الحكم في التدليل
على توفر القصد الجنائي الخاص الذى يتطلب القانون توافره في جريمة التزوير .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين الواقعة بما تتوافر به أركان جريمة التزوير
والاستعمال اللتين دان الطاعن بهما ، وأورد على ثبوتهما فى حقه أدلة من شأنها أن
تؤدى إلى مارتبه عليها ورد على دفاع الطاعن بما يفنده فقال عن الشهادة موضوع
التهمة " إنها ملخص شهادة وفاة ثابت بها أن أحمد عبد الرحمن أحمد قرين توفى
بالقاهرة بشارع حمى رقم ٣٧ قسم الأزبكية بتاريخ أول مارس سنة ١٩٣٥
وجنسيته مصرى مسلم ورقم قيده ٧ وسنه ٧٥ عاما . والملخص المذكور موقع
عليه بإمضاء غير مقروءة ومبصوم ببصمة الخاتم الصحيح لمكتب صحة الأزبكية
كما ثبت ذلك من تقرير قسم أبحاث التزوير " واستدل الحكم على كذب البيانات
الواردة فى الشهادة المزورة بما ثبت من اطلاع النيابة على دقة قيد الوفيات
بمكتب صحة الأزبكية من عدم قيد المتوفى بدفاترها فى التاريخ المشار إليه
بالشهادة وثبوت قيده بمكتب صحة عابدين بتاريخ ٢٢ إبريل سنة ١٩٤٣ ورد

على دفاع الطاعن فقال "ومن حيث إنه فيما زعمه المتهم من جهله بتزوير تلك الشهادة وأن آخر مجهول حصل له عليها فقدمها المتهم بحسن نية إلى المحكمة المدنية ليدل بها على صحة طاعنه بتزوير عقد البيع بوفاة الشاهد الموقع عليه قبل تحريره ، فانه لا يعتد به إذ أنه من غير المعقول أن يخفى على المتهم تاريخ وفاة هذا الشاهد وأنه كان بعد تحرير العقد لا قبله ، ولم يخف هذا التاريخ على الشاهد الأول الطاهر أحمد عبد الله خليفه وهو صهره ومن بلده ، وقد تحرى عنه من أهل المتهم فعلم أنه على وجه التقريب في سنة ١٩٤٢ وحصل عن طريق وزارة الصحة وهي الجهة المختصة دون غيرها على مستخرج رسمي يتضمن التاريخ الصحيح بوفاة شاهد العقد ، وهذا ما كان يتعين على المتهم اتباعه لو حسنت نيته ، ولكنه عن سوء قصد وخبث طوية تنكب الطريق المستقيم لأنه لا يؤدي إلى غرضه وما يرمى إليه ، وسلك طريقا ملتويا فحصل على ملخص بشهادة وفاة شاهد العقد بواسطة شخص لم يكشف التحقيق عنه وقد جاءت بيانات تلك الشهادة مزورة تخدم الغرض الذي اضطنعت من أجله وفي ذلك وفي عدم ارشاد المتهم عن هذا المجهول الذي زعم أنه أدخل تلك الشهادة عليه ما يقطع في اشتراكه معه في اصطفاها سيما وأن له مصلحة ظاهرة في ذلك وهي اثبات أن وفاة شاهد العقد كانت قبل تحريره ليصل بذلك إلى اثبات تزويره ... ومن حيث إنه متى يبين ذلك . وكان ملخص شهادة الوفاة هو ورقة رسمية أمدت لاثبات تاريخ الوفاة ، وكان القصد الجنائي في التزوير يتحقق بعلم المتهم أنه يغير الحقيقة ... " لما كان ذلك ، وكان ما قاله الحكم صحيحا في القانون ، وكان لا يشترط في جريمة التزوير في الأوراق الرسمية أن تصدر فعلا من الموظف المختص بتحرير الورقة ، بل يكفي أن تعطى شكل الأوراق العمومية وينسب انشاؤها إلى موظف مختص بتحريرها ، ولا فرق بين أن تصدر منه أو تنسب إليه زورا بجهلها على مثال ما يحرره شكلا وصورة . وكان القصد الجنائي في جريمة التزوير يتحقق بتعمد تغيير الحقيقة في الورقة تغييرا من شأنه أن يسبب ضررا وبنية استعمالها فيما فرت الحقيقة من أجله فيها . لما كان ما تقدم ، فإن ما يشير الطاعن في حذرن الوجهين لا يكون له محل .

وحيث إن مبنى الوجه الثالث هو أن الحكم المطعون فيه أدخل بحق الطاعن في الدفاع ، إذ اعتمد في اثبات التزوير على البيانات التي أثبتها النيابة من واقع

دفاتر الوفيات ، في حين أن هذا الاطلاع تم في غيبة الطاعن ، وكان يتعين على المحكمة ضم هذه الدفاتر إلى ملف الدعوى للاطلاع عليها .

وحيث إن ما ينمى الطاعن في هذا الوجه مردود بأنه لم يطلب إلى المحكمة ضم دفاتر الوفيات للاطلاع عليها ، ولم تر المحكمة من جانبها محلا لضمها ، وكان هذا الدليل من ضمن الأدلة الأخرى ، المطروحة على بساط البحث أمام المحكمة ، وفي متناول الطاعن فلم يظعن عليه ، ولم يدع بأن ما أثبت في محضر تحقيق النيابة كان مخالفا للواقع ، ومن ثم فإن ما يشير في هذا الوجه لا يكون له محل .

وحيث إنه لما تقدم يكون الظن على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ٦ من مايو سنة ١٩٥٧

بإقامة السيد حسن داود المستشار ، وبحضور السادة : محمود إبراهيم اسماعيل ، ومصطفى كامل ، وفهم بنى جندى ، واحمد زكى كامل المستشارين .

(١٢٦)

القضية رقم ٣١٧ سنة ٢٧ القضائية :

إثبات . تزوير . سلطة محكمة الموضوع في تكوين عقيدتها من الحكم الصادر من المحكمة المدنية برد وبطلان العقد المطعون عليه .

محكمة الموضوع حرة في تكوين عقيدتها من أى عنصر من عناصر الدعوى تطعن إليه بدون معقب عليها بما فيها الحكم الصادر من المحكمة المدنية برد وبطلان العقد المطعون عليه بعد أن تبين سبب اقتناعها بهذا الرأى باعتباره من الأدلة المقدمة إليها في الدعوى المطلوب منها الفصل فيها .

الوقائع

انتهت النيابة العامة الطاعن بأنه : أولا - ارتكب تزويرا في محرو عرفى عقدى بيع قطعة أرض صادرين من أم السعد إبراهيم الشهورى ومقبولة أحمد عمرو وخضر حسين على ومحمد الشهير بحمام حسن محمد عمرو ، بأن استحصل على الأختام الخاصة بهم ووقع بها على عقدى بيع نسب صدورها من المحنى عليهم وثانيا : استعمل المحرر المزور بأن قدمه لمحكمة أبو حمص الجزئية المدنية في القضية ١٩٤٩/٣٥٨ مدنى أبو حمص . وطلبت النيابة عقابه بالمادة ٢١٥ من قانون العقوبات وادعت أم السعد إبراهيم ومقبولة أحمد عمرو بحق مدنى قدره ١ قرش على سبيل التعويض المؤقت قبل المتهم . ومحكمة أبو حمص الجزئية قضت حضوريا عملا بمادة الاتهام مع تطبيق المادة ٣٢ من قانون العقوبات - أولا

بحبس المتهم سنة مع الشغل عن التهمتين المستدتين إليه وكفالة ١٠ جنيه (عشرة جنيهات) اوقف التنفيذ بلامصاريف جنائية، وثانياً: بإلزامه بأن يدفع للدعيتين بالحق المدني أم السعد ابراهيم الشهروبي ومقبوله محمد احمد عمرو مبلغاً قدره قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت والمصروفات المدنية ومبلغ ٣٠٠ قرش (ثلاثمائة قرش) مقابل أتاب المحاماة. استأنف المتهم هذا الحكم ومحكمة دمنهور الابتدائية (بهيئة استئنافية) قضت بحضورها بتعديل عقوبة الحبس والاكتفاء بحبس المتهم سنة شهور مع الشغل وتأنيده فيما عدا ذلك وإلزامه بالمصاريف المدنية عن الدرجة الثانية بلامصاريف جنائية. فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ

المحكمة

... وحيث إن مبنى الطعن هو الإخلال بحق الطاعن في الدفاع والقصور في التسيب ذلك أن الطاعن طلب من محكمة أول درجة سماع الشهود الذين وقعوا على عقد البيع المطعون عليه بالتزوير ولكنها قضت في الدعوى دون سماعهم بعد أن كانت قررت في جلسة سابقة إعلانهم — ولم تستكمل محكمة ثاني درجة هذا النقض بل أغفلت هذا الدفاع الجوهرى رغم تمسك الطاعن به أمامها هذا وقد اعتمد الحكم في إدانة الطاعن على أسباب حكم الرد والبطلان دون أن يفحص هو الواقعة بنفسه ويبين سبب إقناعه بمحصول التزوير .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر القانونية لجريمة التزوير والاستعمال اللتين دان الطاعن بهما وأورد على ثبوتها في حقه أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته عليها — وقال في صدد ما يشبه الطاعن في الوجه الأول من الطعن — لما كان ذلك وكانت التحقيقات التي أجرتها المحكمة المدنية وتلك التي أجرتها محكمة أول درجة وما ثبت من الشكوى الإدارية ومخبر جمع الاستدلالات وما استخلصته هذه المحكمة من كل أولئك وثبت بنص الحكم ما يكفي لإقناعها تماماً وتكوين اعتقادها في أن هذا العقد مزور ومن ثم فهي تلتفت عن طلب المتهم سماع شهود العقد ولا ترى محلاً لإجابته ، لما كان ذلك

وكان يبين من مراجعة محاضر الجلسات أن محكمة أول درجة ، قد حققت شفوية المرافعة بسماعها أقوال شاهدة على الإثبات أم السعد ابراهيم ومقبولة عند أحد محمور وكانت المحكمة الاستئنافية غير ملزمة في الأصل بإجراء تحقيق في الدعوى إلا ما ترى هي لزوما لإجرائه وكانت المحكمة المطعون على حكمها لم تر محلا لاستجابة طلب الشهود لاقتناعها بما في الدعوى من عناصر كافية لتكوين عقيدتها لما كان ذلك وكانت محكمة الموضوع حرة في تكوين عقيدتها من أى عنصر من عناصر الدعوى تطعن إليه بدون معقب عليها بما فيها الحكم الصادر من المحكمة المدنية برد و بطلان العقد المطعون عليه بعد أن تبين سبب اقتناعها بهذا الرأي باعتباره من الأدلة المقدمة إليها في الدعوى المطلوب منها الفصل فيها كما هو الحال في الدعوى — وذلك بالإضافة إلى عناصر الإثبات الأخرى — لما كان ذلك فإن ما يثيره الطاعن في طعنه لا يكون له محل وهو لا يعدو أن يكون جدلا في الواقعة الدعوى وتقدير أدلة القبول فيها مما لا تصح إثارتها أمام محكمة النقض .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعينا ورفضه موضوعا .

جلسة ٦ من مايو سنة ١٩٥٧

رئاسة السيد حسن داود المستشار ، وبحضور السادة : محمود اراهيم اسماعيل ، ومصطفى كامل ، و احمد زكي كامل ، والامير احمد عزيز المستشارين .

(١٢٧)

القضية رقم ٢٠ سنة ٢٧ القضائية :

ضبطية قضائية . ترانس ، مأمور الضبط القضائي في تبليغ النيابة العامة عن الحوادث . لا بطلان .
لم يقصد المشرع حين اوجب على مأموري الضبط القضائي المبادرة الى تبليغ النيابة العامة عن الحوادث إلا تنظيم العمل والمحافظة على الدليل لعدم توهين قوته في الإثبات ولم يرب على مجزئ الإهمال في ذلك أي بطلان . إذ العبارة بما تقتضيه المحكمة في شأن صحة الواقعة وصحة نسبتها إلى المتهم ، وإن تأخر التبليغ عنها .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : أحرز جوهرًا مخدراً "حشيشاً" في غير الأحوال المروءة بها قانوناً . وطلبت من غرفة الاتهام إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته بالمواد ١ و ٢ و ٣٣ و ٣٥ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ والجدول ١ الملحق به ، فقررت بذلك . ومحكمة جنايات القاهرة قضت حضورياً عملاً بالمواد ١ و ٢ و ٢٤ و ٣٥ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ والجدول الملحق به مع تطبيق المادة ١٧ عقوبات - بمعاقبة المتهم احمد كامل احمد بالحبس مع الشغل لمدة سنة واحدة وبتفريمه خمسمائة من الجنيهات . وأمرت بمبادرة الجوهر المخدر المضبوط . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

... وحيث ان الطامن يأخذ على الحكم المطعون فيه قصورا في البيان ، وفي تفصيل ذلك يقول إنه أثار في دفاعه أمام محكمة الموضوع واقعة التأخير في التبليغ ، إذ أنه ضبط في الساعة التاسعة من مساء يوم الحادث ولم يتم التبليغ إلا في الساعة الثامنة من صباح اليوم التالي ، وأن سائق سيارة البوليس اشترك في إجراءات ضبطه . بينما هذا السائق ليس من مأموري الضبط الذين يحق لهم ذلك ، كما أثار أن كاتب النيابة لم يرافق وكيلا أثناء التحقيق ، إلا أن الحكم المطعون فيه لم يرد على هذا الدفاع بما يفنده ، بل اكتفى بأن قرر بأن كل ذلك لا يترتب عليه بطلان الإجراءات دون أن يذكر أسبابا لذلك .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدهوى بما تتوافر به جميع العناصر القانونية للجريمة التي دان الطامن بها ، وساق على ثبوتها في حقه أدلة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتب عليها . ثم تصدى لدفاع الطامن الذي رده في طعنه ورد عليه في قوله "ومن حيث إن الحاضر مع المتهم بجلسة اليوم أراد أن يشكك في إجراءات الضبط والإخطار والتحقيق . فقال إن التبليغ عن الحادث قد تأخر وقتا طويلا ، وإن كاتب التحقيق لم يصحب السيد وكيل النيابة أثناء تحرير محضره . وحيث إن الحاضر عن المتهم لم يبين وجهها يدعو إلى الشك في الواقعة من جراء ما يقول من مخالفات ، وهي بذاتها لا تستتبع بطلانا " . ولما كان ما قرره الحكم من ذلك صحيحا في القانون ، إذ أن المشرع حين أوجب المبادرة إلى التبليغ عن الحوادث لم يقصد إلا تنظيم العمل والمحافظة على الدليل لعدم توهين قوته في الإثبات ، ولم يترتب على مجرد الإهمال في ذلك أي بطلان ، إذ العبرة بما تقتنع به المحكمة في شأن صحة الواقعة وصحة نسبتها إلى المتهم ، وأن تأخر التبليغ عنها . كما أن القانون لا يترتب أي أثر قانوني على حضور أحد من رجال القوة العامة أو رجال الضبط القضائي أثناء إجراءات الضبط ، ما دام أن هذا الضبط حصل بمعرفة المأمور المأذون له بالتفتيش من السلطة المختصة — كما حصل

في هذه الدعوى — أو تحت إشرافه — لما كان ذلك ، وكان يجوز ندب غير كاتب التحقيق المختص في التحقيق الذي تجريه النيابة في حالة الضرورة. وتقدير هذه الحالة متروك لسلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع ، وكان الطاعن لا يدعى أن شيئا مما أثبت في محضر التحقيق يخالف الحقيقة ، فإن ما يثيره الطاعن لا يكون له محل إذ هو في حقيقته عود إلى الجدل في موضوع الدعوى وتقدير الأدلة فيها مما لا يجوز إثارته أمام محكمة النقض .

وحيث أنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعينا رفضه موضوعا

جلسة ٦ من مايو سنة ١٩٥٧

برئاسة السيد حسن دارود المستشار ، وبحضور السادة : محمود إبراهيم السجاني ، ومصطفى كامل ، ولهم يسى جندى ، واحد زكى كامل المستشارين .

(١٢٨)

القضية رقم ٣٢٣ سنة ٢٧ القضائية :

إثبات . حكم "تسيب كاف" . خطأ الحكم في اسم المبلغ من الحادثة . لا غيب .

خطأ الحكم في اسم المبلغ من الحادثة بفرض محتمل ، لا يقصد في سلامته ما دام الأمر في التبليغ لا يتجاوز حد الاخبار بجريرة وقعت لتبشير الجهة المختصة بتحقيقها .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : ضرب عمدا فراج علي أبو زيد (بكوريك) على رأسه فأحدث به الإصابات الميمنة بالتقرير الطبي الشرعي والتي نشأت عنها حادثة مستديمة يستحيل برؤها هي فقد جزء من العظم الجداري الأيمن لا يملأ بنسيج عظمي بل بنسيج ليفي مما يعرض حياة الجنى عليه للخطر . وطلبت من غرفة الاتهام إحالته إلى محكمة الجنايات لمحاكمته بالمادة ١/٢٤٠ ع ، فقررت بذلك ، وأدعى فراج علي أبو زيد بحق مدنى قدره ١٠٠ جنيه على سبيل التعويض قبل المتهم . ومحكمة جنايات سوهاج قضت بحضورها عملا بمسادة الاتهام بمعاينة المتهم صديق توفيق عبد الرحيم بالسجن لمدة ثلاث سنوات وإلزامه بأن يدفع للمدعى الحق المدنى فراج علي أبو زيد مبلغ مائة جنيه على سبيل التعويض والمصاريف المدنية ومبلغ خمسمائة قرش مقابل أنعاب الحمامة .

فطن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... ومن حيث إن الطاعن يبنى طعنه على أن الحكم المطعون فيه أخطأ في الاستناد كما شابه القصور ذلك أن المحكمة في تحصيلها واقعة الدعوى ذكرت أن الطاعن كان موجودا بمحل الحادث في الساعة الثامنة والنصف صباحا مع أن أحدا لم يشهد بذلك وحقيقة الأمر أنه من مصادفة بهذا المحل بعد وقوع الحادثة بنحو ساعتين ، كما أن الحكم استخلص أن المجنى عليه هو الذي أبلغ الحادث في حين أن المبلغ هو والده ، وفضلا عن ذلك فإن الحكم رد على دفاع الطاعن الذي أبداه للمحكمة من أن شاهد الاثبات تربطه بالمجنى عليه صلة المصاهرة وأن هذا الأخير اتهم بضرب والد الطاعن ، ود الحكم على هذا الدفاع ردا مقتضيا بأن المتهم لم يبرح أقوال الشهود ، ولم يتحدث عما أثاره الدفاع من أن المجنى عليه لا يصير بعينه اليمنى وقد حصل الاعتداء عليه من الخلف ومن الناحية اليمنى وهذا منها يعيب حكمها بالقصور .

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى في قوله "إن السيد علي أبو زيد كان يسير على طريق مجاور لزراعة والد المتهم المدعو توفيق عبد الرحيم يقود جملا ويرافقه باروكة أمين نجيب يقود جملا آخر ، وقد ألقيا الطريق وصرا إذ قاضت عليه المياه وأصبح سير الجمال عليه خطرا فائقها جانبا في أرض توفيق عبد الرحيم وصرا بجملتهما فاعترضهما توفيق عبد الرحيم فانصرف باروكة وأمسك توفيق عبد الرحيم بالسيد علي أبو زيد واعتدى عليه بالضرب ولما شاهد المجنى عليه فراج على أبو زيد الذي كان على مقربة من مكان الحادث الاعتداء على أخيه السيد علي أبو زيد هرب مسرعا لتخليصه وإذا ذاك ضربه المتهم صديق توفيق بكوريك على رأسه من الخلف فأحدث به الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي الشرعي ثم أبلغ الحادث للجهات المختصة وتولت النيابة التحقيق كما عملت للصاب عملية تربية ثم أورد الحكم على ثبوت هذه الواقعة في حق الطاعن أدلة من شأنها أن تؤدي إلى مارتبه عليها ومن بينها شهادة المجنى عليه أمام المحكمة ، وأقوال أخيه السيد علي أبو زيد في التحقيقات بعد أن أمرت بتلاوتها ، لما كان ذلك

وكان استخلاص المحكمة من أقوال الشاهدين بأن الطاعن هو الضارب للجنى عليه بالكوريك على رأسه يفيد بالضرورة أنه كان موجودا بمكان الحادث وقت وقوعه ولما كان ما يدعيه الطاعن من أن المبلغ عن الحادث هو والد الجنى عليه ، يفرض صحته ~~مما~~ لا يقدح في سلامة الحكم ما دام الأمر في التبليغ لا يتجاوز حد الإخبار بجريمة وقعت لتباشر الجهة المختصة تحقيقها وكان لا يفض من قيمة البينة أن يكون الشاهد أخا للجنى عليه أو قريبا. وما دامت المحكمة قد وثقت في صدق أقواله إذ العبرة هي باطمئنانها لما يدلى به ، ومن حقها أن تزن هذه الأقوال فتأخذ بها أو لا تأخذ والأمر في ذلك متروك لها تقدره التقدير الذي تراه له دون رقابة لمحكمة النقض عليها في هذا التقدير ، اللهم إلا إذا كان فيه ما لا يسلم به العقل — لما كان ذلك ، وكان ما أبداه الطاعن للمحكمة هو من أوجه الدفاع الموضوعية التي لا تلزم المحكمة بالرد عليها وتعقبها ، إذ الرد يكون مستفادا من قضائها بالادانة لأدلة الثبوت التي أوردتها مطمئنة إليها — لما كان ذلك ، فإن ما يشير به الطاعن لا يكون له عمل .

ومن حيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس مستعينا وفضه
موضوعا .

جلسة ٦ من مايو سنة ١٩٥٧

برئاسة السيد مصطفى فاضل وكيل المحكمة ، وبحضور السادة : حسن دارد ، ومحمود ابراهيم
سماعيل ، ومصطفى كامل ، واحمد زكي كامل المستشارين .

(١٢٩)

القضية رقم ٣٢٧ سنة ٢٧ القضائية :

قتل عمد . قتل بالسم . عقوبة . تطبيق المحكمة المادة ١٧ ع على الجريمة المنصوص عليها
في المواد ٤٥ ، ٤٦ ، ٢٣٣ ع ومعاقبة المتهم بالأشغال الشاقة لمدة سبع سنوات . لا خطأ .

مضى كان الحكم قد دان المتهم بناية الشروع في القتل العمد بجواهر يتسبب
عنها الموت المنصوص عليها في المواد ٤٥ ، ٤٦ ، ٢٣٣ من قانون العقوبات
ومعاقبه بالأشغال الشاقة لمدة سبع سنوات بعد تطبيق المادة ١٧ من ذلك القانون
وكانت العقوبة المقررة بها تدخل في حدود العقوبة التي نص عليها بعد تطبيق
المواد السالفة الذكر ، فان الحكم حين أنزل العقوبة بالمتهم يكون قد طبق
القانون تطبيقاً صحيحاً ، ولا محل للنقض بأن أعمال المادة ١٧ عقوبات كان يقتضي
النزول بالعقوبة إلى السجن أو إلى الحبس .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : شرع في قتل زوجته نجيه سعرد نصر الله
بجواهر يتسبب عنها الموت بأن أحد ذلك بعض حامض الكبريتيك وأسقاء
أيامها كرها عنها فأحدث بها الإصابات الميئة بالتقرير الطبي الشرعي وخاب أثر
الجريمة لسبب لا دخل لإرادته فيه وهو إعافتها بالعلاج . وطلبت من غرفة
الاتهام إحالته إلى محكمة الجنايات لمحاكمته بالمواد ٤٥ ، ٤٦ ، ٢٣٣ من قانون

المقوبات . فقررت ذلك . وادعت نجيه مسعود نصر الله بحق مدنى قدره ٥٠ جنيتها على سبيل التعويض قبل الاتهام . ومحكمة جنابات سوهاج قضت بحضور با عملا مواد الاتهام مع تطبيق المادة ١٧ ع بمداقية المتهم ناشد مشرق عوض بالأشغال الشاقة لمدة ٧ سنوات و إلزامه بأن يدفع للجمعية بالحق المدنى نجيه مسعود نصر الله خمسين جنيتها على سبيل التعويض والمصاريف المدنية ومبلغ ألف قرش مقابل أتعاب المحاماة . فطعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ... أنخ .

الحكمة

... وحيث إن مبنى الوجهين الأول والثانى هو الخطأ فى الاستدلال والقصور فى البيان ، ذلك بأن الأدلة المسادية التى استند إليها الحكم المطعون فيه فى إدانة الطاعن تنحصر فى أن الجروح التى أصيبت بها الجنى عليها نتجت عن إعطائها مادة كاوية سائلة ، وأن الثقوب التى وجدت بجباب الطاعن حدثت من مادة حامض الكبريتيك المخفف كما قال التقرير الطبى والمؤدية إلى الوفاة كما قال الحكم ، وتختصر أخيرا فى العثور على زجاجة قطره فارغة فوق سطح مضيفة العمدة قبل بأنها كانت مع الطاعن وتبين من تقرير المعمل الكيماوى أن غسالتها أعطت تفاعلات إيجابية للسلفات واستدل الحكم على صحة التهمة بأن الآثار التى وجدت بجلاية الطاعن هى ثقوب وآثار لمادة كاوية هى نفس حامض الكبريتيك الذى وجدت آثاره بالزجاجة المضبوطة ، وهو استدلال خاطئ كما يبين من التقرير الاستشارى المرافق لتقرير أسباب الطعن الذى جاء فيه : أولا — أنه ليس من المقطوع به علميا أن تكون السلفات أثرا من آثار حامض الكبريتيك وأن هناك مواد أخرى تحتوى على السلفات كسلفات الزنك أو سلفات الصوديوم التى تستعمل فى التطيرة لخصائصها القايضة عند استعمالها فى بعض أمراض العيون . ثانيا — أن حامض الكبريتيك سائل ثقيل متراى القوام ومن الممكن للشخص العادى أن يخطئ بينه وبين زيت الخروع للتشابه بينهما لونا وقواما . ثالثا — أن حامض الكبريتيك المتركب هو الذى يعتبر قابلا ، أما المخفف فليس كذلك وإن كان يحدث ضررا كما حدث فى الدعوى ومن المتعارف أن المخفف يستعمل كمواد

لعلاج الإسهال لخاصيته القابضة ، فالخطأ في الاستدلال واضح إذن في قول المحكم إن مادة حامض الكبريتيك التي وجدت آثارها في جلياب الطاعن هي نفس المادة التي وجدت آثارها في الزجاجاة المضبوطة ، وأن المادة التي وجدت بالجلياب قاتلة مع أنها من حامض الكبريتيك المخفف وهي غير قاتلة ، ومن قول المحكم أيضا - ردا على دفاع الطاعن - إن المجنى عليها شهدت بأن الطاعن أخرج من جيبه في غفلة من أهلها الزجاجاة التي أثبت التحليل أن غسالتها أعطت تفاعلا إيجابيا للسلفات وأنها هي التي سكب منها في فخها فأحدث بها الحروق والإصابات مع أن المجنى عليها مصابة بالشلل وعاجزة عن النطق ولم تذكر بالجلسة شيئا من ذلك ، بل أشارت بالجلسة إلى أن الطاعن أعطاها السائل في كوب لامن الزجاجاة ، وأثبت التحليل أن هذه الكوب لا تحتوى على شيء يشبه فيه أما في التحقيق فقد عرضت عليها زجاجة زيت الخروع والزجاجاة التي وجدت فوق سطح مضيفة العمدة والكوب فقررت بأن الطاعن سقاها من الزجاجتين بعد أن أفرغ بعض ما فيهما من الكوب الذي وجد به آثار سائل لزج لم تعرف ماهيته . هذا إلى أن دفاع الطاعن أمام محكمة الجنايات قام أيضا على أنه لم يقصد قتل المجنى عليها ولكن هناك خطأ في الدواء الذي أسقى لها ، فنية القتل إذن متفية غير أن المحكم المطعون فيه اعتبر الواقعة شروعا في قتل عمد مستدلا على توفرية القتل بأسباب خلت من استظهار دلم الطاعن بحقيقة المادة التي أسقاها للمجنى عليها وأنها مادة كارية ، وليست دواء للعلاج أو شربة زيت خروع التي تتشابه مع مادة حامض الكبريتيك في اللون والثقيل بحيث يصح الخلط بينهما والخطأ في استعمال أحدهما في مكان الأخرى .

وحيث إن المحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما محصله " إنه في يوم ٢٩ من ديسمبر سنة ١٩٥٤ ... حدث أن زار المتهم ناشد مشرق عوض "الطاعن" منزل حميه مسعود نصر الله حيث تقيم زوجته المجنى عليها نجيه نصر الله ، منذ نحو ثمانية أشهر سابقة على هذا اليوم نظرا لإصابتهما بشلل نصفي من الناحية اليمنى من جسمهما وفي لسانها عطلها من النطق فالتى معها أخاها جاد الرب مسعود ووالدتها جوهرة

فرج بقطر — وذكريه رزق الله زوجة جاد الرب فأخبرهم أنه أشير عليه أن يعطى زوجته شربة زيت علاجاً لها من مرضها ثم أعطى أخاها جاد الرب مسعود خمسة قروش وأرسله لإحضار ذلك الزيت فعاد به بعد قليل وسلمه إلى المتهم الذى طلب منه ثانية قليلاً من الماء الساخن فى كوب وضع المتهم فيه زجاجة الزيت ثم طلب إلى جاد الرب مسلة ليفتح بها غطاء الزجاجة كما طلب إلى والدته زوجته أن تحضر له قطعة من السكر لتناولها وزوجته عقب الزيت فتركه الأخ والأم إلى حجرة أخرى لينفذ له ما طلب ، وما أن تحققت رغبته فى خلوته وزوجته ولم يكن بمكانهما إلا ذكرى رزق الله تستدبرهما وهى على قرابة أربعة أمتار منهما حيث كانت تقوم بغسيل الملابس حتى نفذ المتهم ما انتواه وما عقد عليه عزمه من إعطاء زوجته سماً قاصداً قتلها بأن أخرج من جيبه زجاجة تحوى مادة كاوية قائلة — حامض الكبريتيك — وفتح بيده فم زوجته بأن ضغط بإصبعيه على فكها الأسفل ولما انفرج فكها سكب السائل فى فمها ، وما أن أحست بالآلام التى سببها هذا السائل حتى قذفت به على الفور من فمها فتناثرت على ذقنها ورقبتها وصدرها فأحدث بتلك المواضع كما أحدث بلسانها الإصابات الميمنة بالتقرير الطبي ثم أسرع أخوها ووالدتها إليها على إثر صراخها — فشاهدا بها تلك الإصابات كما شاهدا حروقا بصدرى جليبين كانت ترتديهما فأمرعت والدتها وشقت الجليبين ونزعتهما عنها حتى لا يتأثر جسمها بالسائل الذى انسكب عليهما وأحدث بهما تلك الحروق وألقت بهما جانباً على الأرض بجوار الحبنى عليها فأخذها المتهم ثم اتجه إلى خارج المنزل فسأله والدته الزوجة وأخوها عن سبب أخذه للجليبين فأجابهما أنه فى سبيل عرضهما على صاحب الزيت للاستعلام منه عن تلك الآثار التى خلفها بزوجه فتبعه جاد الرب مسعود خارج المنزل فشاهدا يخرج من جيبه زجاجة صغيرة ويلقى بها على سطح غرفة لعمدة الناحية تستعمل كضيفة تقع على مسافة أمتار من منزله وفى مواجهته ثم أخذ الأخ طريقه إلى والده وعمه بالحقل فأخبرهما بما حدث وعادوا أدراجهم وذهب عمه المدهو جاد نصر الله ووالده مسعود نصر الله لإبلاغ العمدة بالحادث وقفل الأخ راجعاً إلى البيت حيث علم من والدته وزوجه أن المتهم قد عاد إليهما وأعطاهما زجاجة زيت وطلب منهما

وضع ما بها دون تسخين على الحروق لتبريدها فبان له أن تلك الزجاجة التي سبق أن اشتراها هو وكانت لا تزال مغلقة ، ولما كان من اجتمعوا على إثر عملهم بالحادث قد أجمعوا على أن المتهم إنما سقى زوجته مادة كاوية "ماء نار" معالين ذلك بأن الزيت لا يحدث تلك الآثار حتى لو سخن فأراد هو أن يتحقق مما سمع ففتح زجاجة الزيت بعد أن سخنها كما فعل المتهم من قبل ووضع قطرات منها على قطعة من القماش وشاركته زوجته تلك التجربة فلم يحدث الزيت بالقماش أثرا فتأكد لديهم جميعا أن المتهم قد سكب في فم زوجته مادة كاوية بقصد قتلها حتى يتخلص منها ويستطيع أن يتزوج من غيرها لاستحالة إمكان تطليق زوجته تمشيا مع شريعةهم المسيحية ... " وأورد الحكم على ثبوت الواقعة على هذه الصبورة أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي إلى مارتبه عليها ، واستظهرت في القتل لدى الطامع فقال " إنها ثابتة من حصول المتهم على هذا الحامض القاتل بطبيعته وإعداده في الزجاجة التي أخفاها في جيبه وقصدها منزل المجنى عليها ومن عمله على انفرادها بالمجنى عليها وهي امرأة مصابة بشلل نصفي لا قدرة لها على المقاومة ومن سب هذا الحامض في فمها كرها عنها بعد أن فتح فمها بيسده قاصدا من ذلك إزهاق روحها " . واستدل الحكم كذلك على سوء قصد المتهم وعلمه بحقيقة المسألة التي أسقاها لزوجته وبأنها مادة كاوية وقائلة بالظروف والملايسات التي أحاطت بالدعوى وقرائن الأحوال فيها وبمحاولته بعد انقضاء أمره - التخلص من الزجاجة التي كانت تحتوي تلك المادة بإلقائها فوق سطح مضيئة الخدعة وبما أثبت الحكم نقلها من التقرير الطبي الشرعي من أن غسالة بقايا هذه الزجاجة ذات تأثير حمضي واضح على جلد الشمس وأنها أعطت مفاعلا إيجابيا للسلفات ، كما جاء بالتقرير المذكور أن الحروق التي شوهدت بالشفة السفلى للمجنى عليها وبمقدم الذقن واللسان والساعد الأيسر حدثت نتيجة انسكاب مادة كاوية سائلة أدخلت في فراخ الفم ومن الجائز أن تؤدي إلى قتلها وأن الجلباب الذي كان يرتديه الطامع وقت الحادث عليه يقع كثيرة متأكلة وهشة بالجزء الأمامي من الوسط والصدر وأسفل الكم الأيمن والكم الأيسر وأنه يخصص هذه الثقوب وجدت ذات تأثير

حمضى على عباد الشمس الأزرق وورق الكنجو الأحمر ووجد منقوعها يحتوى كبريتات ، وأن هذه البقع تحتوى على حامض كبريتيك مخفف وهى مادة آكلة تؤدى إلى الوفاة عند تعاطيها بالغم ، ثم عرض الحكم بعد ذلك لدفاع المتهم ورد عليه بما يفنده ويرر أطراحه ، لما كان ذلك وكان علم الطاعن بطبيعة المادة التى سكبها فى قم الحبنى عليها وبأنها مادة قاتلة واستخلاص القصد الذى هدف إلى تحقيقه من فعله وهو قصد إزهاق روحها هما من الأمور الموضوعية التى تستقل بها محكمة الموضوع فى حدود سلطتها التقديرية ، وكان ما ساقه الحكم فى هذا الخصوص سائغا ومؤديا فى المنطق والعقل إلى النتيجة التى خلص إليها ، وكان ما تضمنه التقرير الاستشارى الذى تقدم به الطاعن لهذه المحكمة لا يتعارض مع مفاد التقرير الطبى الشرعى وما أخذ به الحكم من أن ثبوت وجود مادة السلفا بالزجاجة لا ينفى أنها كانت تحتوى على حامض الكبريتيك ، وكان ذلك التقرير الاستشارى لم يعرض على محكمة الموضوع فلا يجوز عرضه لأول مرة على محكمة النقض ، وكان ما يشير به الطاعن فى طعنه غير ذلك هو جدل موضوعى لا تقبل إثارته أمام هذه المحكمة فإن ما ينص به الطاعن فى الوجهين المقدمين لا يكون له أساس .

وحيث إن مبنى الوجه الثالث هو أن المحكمة دانت الطاعن بجناية الشروع فى القتل العمد وما قبلته من هذه الجريمة بالأشغال الشاقة لمدة سبع سنوات وبعد أن أعملت حكم المادة ١٧ من قانون العقوبات مع أن تطبيق هذه المادة كان يقتضى النزول بالعقوبة إلى السجن أو إلى الحبس .

وحيث إن هذا الوجه مردود بأن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجناية الشروع فى القتل العمد بجواهر يتسبب عنها الموت المنصوص عليها فى المواد ٤٥ ، ٤٦ ، ٤٧ من قانون العقوبات عاقبه بالأشغال الشاقة لمدة سبع سنوات بعد تطبيق المادة ١٧ من ذلك القانون ، ولما كانت العقوبة المقررة بها تدخل فى حدود العقوبة التى نص عاها القانون بعد تطبيق المواد السالفة الذكر فإن الحكم المطعون فيه حين أنزل العقوبة بالطاعن يكون قد طبق القانون تطبيقا صحيحا .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ٧ من مايو سنة ١٩٥٧

برئاسة السيد مصطفى فاضل وكيل المحكمة، وبحضور السادة: محمود إبراهيم اسماعيل، ومصطفى كامل، وفهم يمينى جندى، والسيد احمد عفيفى المستشارين .

(١٣٠)

القضية رقم ١٣١ سنة ٢٧ القضائية :

- (أ) تفتيش . شرط صحة التفتيش الذى تجر به النيابة أو تأذن فى إجراءاته بمسكن المتهم .
- (ب) تفتيش . تنفيذه . صدور الاذن لمعاون المباحث وللمعاونة . اعتبار ما أجراه كل من زملائه الذين صاحبوه من تفتيش منفرد صحيحا .
- (ج) تحقيق . نيابة عامة . معاون النيابة . صدور القانون رقم ٣٦٠ سنة ١٩٥٦ أثناء نظر القضية التى أجرى معاون النيابة تحقيقها . الدفع ببطان محضر التحقيق . غير صديد .

١ - كل ما يشترطه القانون لصحة التفتيش الذى تجر به النيابة أو تأذن فى إجراءاته بمسكن المتهم هو أن لا يلجأ إليه إلا فى تحقيق مفتوح وبناء على تهمة موجهة إلى شخص مقيم فى المنزل المراد تفتيشه با ارتكاب جريمة أو جنحة ، أو باشتراكه فى ارتكابها أو إذا وجدت قرائن على أنه حائز لأشياء تتعلق بالجريمة .

٢ - متى كان وكيل النيابة قد أصدر إذنه لمعاون المباحث وللمعاونة من رجال الضبط بتفتيش منازل وأشخاص ممتدة من المتهمين فإن انتقال الضابط الذى صدر باسمه الاذن مع زملائه الذين صاحبوه لمساعدته فى إنجاز التفتيش يجعل ما أجراه كل منهم من تفتيش بمنفرد صحيحا لوقوعه فى حدود الاذن الصادر من النيابة والذى خول كلا منهم سلطة إجراءاته .

٢ - متى كانت القضية التي تدب معاون النيابة لتحقيقها منظورة أمام محكمة الجنايات عندما جعل الشارع بمقتضى القانون رقم ٦٣ سنة ١٩٥٦ لتحقيق الذى يجريه معاونو النيابة عند نذيرهم لإجرائه صفة التحقيق القضائى ، فلا يختلف من حيث أثره وقيمته عن التحقيق الذى يجريه غيرهم من أعضاء النيابة فى حدود اختصاصهم ، فإن الدفع ببطلان محضر التحقيق الذى أجراه لا يكون سديدا .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة ١ - زارع محمد أبو شريف و ٢ - محمود حسن فايد (الطاعن) بأنهما : أحرضا بقصد الاتجار جواهر مخدرة (حشيشا وأفيونا) فى غير الأحوال المصرح بها قانونا ، وطلبت من غرفة الاتهام إحالتها إلى محكمة الجنايات لمعاقبتهما بالمواد ١ ، ٢ ، ٧ ، ٣٣/١ . و ٣٥ من المرسوم بقانون ٣٥١ سنة ١٩٥٢ وبالجدول الملحق به ، فقررت الغرفة ذلك ، وفى أثناء نظر الدعوى أمام محكمة جنايات بنى سويف دفع الحاضر عن المتهمين ببطلان إذن التفتيش وما ترتب عليه من إجراءات . والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بمواد الاتهام للثانى وبالمسادتين ١/٣٨١ ، ١/٣٠٤ من قانون الإجراءات للأول - أولا : بمعاقة المتهم محمود حسن فايد المتهم الثانى بالأشغال الشاقة المؤبدية وبتفريمه ثلاثة آلاف جنيه وثانيا : براءة زارع محمد أبو شريف مما أسند إليه وثالثا : مصادرة جميع المخدرات المضبوطة - وقد ردت فى أسباب الحكم على الدفع بأنه فى غير محله . فطعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... وحيث إن الطاعن ينهى على الحكم المطعون فيه أنه حين قضى بإدانته قد اعتمد الدليل المشتبه من تفتيش صدر الاذن به باطلا ، وبناء على تهميات غير جدية ، وأن الإجراءات التى بوشر بها هذه التفتيش كانت معيبة إذ لم يكن الضابط الذى أجراه ملفوتا له بدخول منزل عبده خليل النحاس الذى ضبط فيه الطاعن . هذا إلى بطلان إجراءات التحريز ومحضر تحقيق النيابة ، كما ينهى الطاعن على الحكم خطأه فى تطبيق القانون وقصوره فى التيسير وفى بيان ذلك

يقول الطاعن إن المحقق عهد بتحويل محضر التحقيق إلى أحد مساكرو البوليس ، مع أن القانون أوجب أن يقوم بذلك كاتب من كتاب المحكمة ، ولما أبدى الطاعن هذا الدفع للمحكمة ردت عليه ردا لا يرفع عنه مخالفة قانونية ، أما بطلان الإذن فلائته بنى على تحريات غير جدية ولم يجر المحقق من التحقيق ما يكشف عن صدق هذه التحريات ، وما قاله الحكم تبريرا لسلامة هذه التحريات وجديتها غير كاف ، لأن التحقيق لم يدر الأحوال المصدر السرى وحده ، هذا إلى أن الطاعن دفع بأنه لا مصلحة للطاعن في التمسك ببطلان تفتيش منزل لا يسكنه ، في حين أن الطاعن كان موجودا خلف باب هذا المنزل الذي وقع تفتيشه باطلا ولم يكن في حالة من حالات التلبس التي تجيز التفتيش وليس في إلقاء ما بيده وقت مشاهدته الضابط ما ينبئ عن جريمة معينة ، كما لم تكن المخدرات ظاهرة للضابط عند ضبطها . هذا فضلا عن أن الذي أجرى التحقيق هو معاون النيابة ولا صفة له في إجرائه وما يقوم به من تحقيق لا يعتبر إلا من قبيل جمع الاستدلالات ، ولما عرض الحكم المطعون فيه لهذا الدفع قال بأن المحكمة قد أبرت بنفسها تحقيق الدعوى ، وهذا القول لا يزيل عن التحقيق الذي أجراه معاون النيابة ما يفتوره من البطلان الناشئ عن أن القانون يمنع إحالة الجناية إلى محكمة الجنايات إلا بتحقيق تجريده سلطة مختصة من سلطات التحقيق ، وهذا أمر متصل بالنظام العام لا يمكن تصحيح بطلانه عن طريق التحقيق النهائي الذي تجر به المحكمة ، يضاف إلى ما تقدم أن المضبوطات ظلت ليلة كاملة بين أيدي رجال البوليس ، ولما قضت هذه الأجزاء كان في غير حضور المتهم كما يقضى بذلك قانون الإجراءات الجنائية في المادة ٧٧ منه ، وكذلك لم تحوز المظلة التي أخذها المصاغ محمود تكامل من المتهم ثم أطعما إليه بسند دخوله السجن ، مما يثبت أن يدس بها قطعة المخدر التي شاهدها معاون النيابة ، وقد أثار الدفاع كل ذلك أمام محكمة الموضوع فلم تعن بالرد عليه .

يوسف إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى في قوله " إن البوز باشي هل محمود يوسف معاون بلطاشي قسده تحرياته على أن المتهم الثاني

(الطاعن) يتجرب في المادة المخدرة بمعونة آخرين من بينهم المتهم الأول فاستصدر إذن النيابة بتفتيش أشخاصهم ومنازلهم ثم انتقل ومعه الصاغ كامل نائب المأمور وقوة من المركز حيث قام هو بتفتيش منزل المتهم الأول والذي وجد بهجورا خاليا من كل شيء فعثر به على كيس به حشيش وأفيون وميزان ملوث كفتاه بمادة الأفيون، كما توجه الصاغ محمود كامل لتفتيش منزل عبده خليل النحاس أحد الذين شتمهم الإذن، وما أن دخله حتى فوجئ بالمتهم الثاني واقفا وراء بابه، ثم رفع يده محاولا إلقاء ما بيده، فأمسك به وضبط معه كيسا به أفيون وحشيش وبين الحكم بعد ذلك الأدلة التي اعتمد عليها في ثبوت هذه الواقعة في حق الطاعن، ورد على ما دفع به من بطلان إذن التفتيش لابتنائه على تحريات غير جدية بقوله "ان تحريات اليوزباشى على محمود يوسف قد دلت على أن المتهم الثاني (الطاعن) يتجرب في المخدرات، وقد أصر في المحضر الذي أجراه وكيل النيابة على اتهام هذا المتهم بتلك الجريمة، وهذا قدر كاف للترخيص بالإذن بالتفتيش ولا يقدح في ذلك أن لا يسفر التحقيق الذي أجرته النيابة عن أدلة جديدة أكثر مما تضمنته تحريات رجل الضبطية القضائية، وترى المحكمة في هذا التقدير ما يكفي للإذن بالتفتيش" لما كان ذلك وكان كل ما يشترطه القانون لصحة التفتيش الذي تجريه النيابة أو تأذن في إجرائه بمسكن المتهم هو أن لا يلجأ إليه إلا في تحقيق مفتوح وبناء على تهمة موجهة إلى شخص مقيم في المنزل المراد تفتيشه بارتكاب جناية أو جنحة، أو اشتراكه في ارتكابها أو إذا وجدت قرائن على أنه حائز لأشياء تتعلق بالجريمة ولا يشترط القانون أن يكون التحقيق الذي تجريه النيابة للثبوت من جدية التحريات قد قطع مرحلة أو استظهر قدرا معينا من أدلة الإثبات، بل ترك تقدير ذلك لسلطة التحقيق تحت رقابة محكمة الموضوع، وما دامت تلك المحكمة قد أقوت كفاية ما أجراه وكيل النيابة من تحقيق يسوغ إجراء التفتيش فإن الدفع ببطلانه لعدم جدية التحريات أو قصور هذا التحقيق لا يكون مقبولا، لما كان ذلك، وكان يبين من الاطلاع على المفردات التي أمرت المحكمة بضمها تحقيقا لأوجه الطعن، أن وكيل النيابة المحقق قد أصدر إذنا لمعاون مباحث مركز الوسطى ولمن يعاونه من رجال

الضابط بتفتيش منازل أشخاص ستة من المتهمين الذى شمتهم التحريات ومن بينهم الطاعن وكان إصدار الإذن على هذا النحو ملاحظا فيه ممن أصدره أن التفتيش تناول عدة منازل فى وقت واحد ، وأن انتقال الضابط الذى صدر باسمه الإذن مع زملائه الذين صاحبه لمساعدته فى إنجاز التفتيش يجعل ما أجراه كل منهم من تفتيش بمفرده صحيحا لوقوعه فى حدود الإذن الصادر من النيابة والذى خول كلا منهم سلطة إجرائه ، كما أن وجود الطاعن فى منزل صده خليل النحاس عندما قصد إليه الصباغ محمود كامل يجعل التفتيش الواقع عليه وهو بداخل المنزل صحيحا وفى نطاق الإذن الذى شمل من يوجد بهذا المنزل — لما كان ذلك ، وكان يبين من المفردات أيضا أن وكيل النيابة الذى أصدر الإذن قد أثبت فى محضره أن معاون مباحث الواسطى حضر إليه وأنه ندب البلوكامين بروسوم سليمان كاتبا للتحقيق وظاهر من ساعة افتتاح هذا المحضر فى السادسة والنصف مساء من يوم ١٠/٧/١٩٥٥ أن ندب وكيل النيابة كاتباً آخر غير الكاتب المخصص للتحقيق هو تصرف استدعته الضرورة التى تبيح هذا الندب بالنظر إلى ما يقتضيه التحقيق الذى يسبق هذا الإذن من الإسراع فى إنجازه، ومن ثم يكون التحقيق الذى أجراه وكيل النيابة سليما غير مخالف للقانون. لما كان ذلك، وكان يبين من المفردات كذلك أن معاون النيابة الذى أجرى التحقيق بعدئذ قد أثبت فى صدر محضره أنه ندب لإجرائه من رئيس النيابة لانتفاء مدة ندب زميله وكيل النيابة، وكان لا جدوى للطاعن مما يثيره فى شأن بطلان هذا التحقيق مادام الثابت فى محضر التحقيق نفسه ، أن محاميا حضر معه وجرى التحقيق بحضوره دون أن يعترض الأمر الذى يترتب عليه سقوط حقه فى الدفع بهذا البطلان طبقا لما تنص عليه المادة ٣٣٣ من قانون الإجراءات الجنائية وفضلا من ذلك فإنه عند نظر القضية أمام محكمة الجنايات بتاريخ ٩ من أبريل سنة ١٩٥٦ كان الشارع بمقتضى القانون رقم ٦٣٠ سنة ١٩٥٦ قد جعل للتحقيق الذى يجريه معاونو النيابة عند ندبهم لإجرائه كما هو الحاصل فى الدعوى الحالية ، صفة التحقيق القضائى فلا يختلف من حيث أثره وقيمته عن التحقيق الذى يجريه غيرهم من أعضاء النيابة فى حدود اختصاصهم، لما كان ذلك ، فإن الدفع ببطلان محضر التحقيق الذى أجراه معاون النيابة لا يكون سديدا ، ولما

كان الشارع حين نض في المواد هـ وما بعدها من قانون الإجراءات الجنائية على تميز المضبوطات وفضها إنما قصد إلى تنظيم إجراءات ضبط الأشياء تنظيماً استهدف به المحافظة على الدليل المادي وعدم إضعاف قوته في الإثبات ولم يرتب على مخالفة ذلك بطلاناً ما — لما كان ذلك ، وكانت المحكمة قد اطمأنت إلى أن المضبوطات قد بقيت كما هي إلى حين تميزها ولم يمتد إليها عيب ولما كان لا مصلحة للطاعن فيما يزعمه من أن حافظة نقوده قد غابت عنه حيناً مما يسمح بدم قطعة الخادو التي وجدت بها ، لا مصلحة للطاعن فيما يزعمه من ذلك مادام الحكم الذي قضى بإدائته قد أسند إليه حيازة كيس كان يحمله في يده يحتوي على أفئون وحشيش — لما كان ذلك جميعه ، فإن ما يثيره الطاعن في أسباب طعنه لا يكون له محل .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعيناً رفضه موضوعاً .

جلسة ٧ من مايو سنة ١٩٥٧

برئاسة السيد مصطفى قاضل وكيل المحكمة ، وبحضور السادة : حسن دارد ، ومحمود ابراهيم اسماعيل ، ومصطفى كامل ، واليد احمد عفيفي المستشارين .

(١٣١)

القضية رقم ١٤٥ سنة ٢٧ القضائية :

خطف . حكم "تسبب معيب" . استناد الحكم في إدانة المتهم بجرime الخطف إلى الوساطة في إرادة المجنى عليه وقبض القدية دون بيان الرابطة التي تصلة بناء على الجريمة . قصور .

متى كان الحكم بإدانة المتهم في جريمة الخطف قد استند إلى الوساطة في إعادة المجنى عليه وقبض القدية وهي أفعال لاحقة للجريمة ويصح أن تكون منفصلة عنها ولا تحقق بها مستقلة أركان الجريمة كما أنها لا تصلح بذاتها دليلا على الاشتراك فيها ، كما خلا الحكم من بيان الرابطة التي تصل المتهم ببناء على الجريمة ، فإنه يكون مشوبا بالقصور .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهم : خطفوا بالتعاين الطفل يوسف عبد الحميد الفقي الذي لم يبلغ ستة عشرة سنة كاملة ، وذلك بواسطة المتهمين الثاني والثالث اللذين امتدراجاه من الطريق وأوهماه بأنهما سيتوجهان به إلى والده ، وأركباه حمارا وصاحبا إلى بلدة أخرى حيث أخفياه بأحد المنازل بعيدا عن ذويهم ، وطلبت من غرفة الاتهام إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمحاكمتهم طبقا للسادة ١/٢٨٨ من قانون العقوبات . فقررت الغرفة ذلك . وادعى عبد الحميد حسين عثمان (والد الطفل المخطوف) بحق مدني قدره ٢٠٠ جنيه على سبيل التعويض قبل المتهمين بالتضامن ومحكمة جنايات سوهاج قضت

حضور يا عملاً بمادة الانهاام ؛ ما قبة كلا من المتهمين بالسجن لمدة عشر سنوات
و الزامهم متضامين بأن يدفعوا للدعي بالحق المدني عبد الحميد حسين عثمان مبلغ
مائتي جنيه والمصاريف المدنية ومبلغ ألف قرش مقابل أتعاب المحاماة . فطعن
الطاعون في هذا الحكم بطريق التقصص ... الخ .

المحكمة

... وحيث إن مبنى الطعن المقدم من الطاعن الأول على الحكم المطعون فيه
إذ جاء قاصراً في بيان ما وقع منه من الأفعال المكونة لجريمة الخطف التي
دانه بها ولم يستظهر الدليل على اشتراكه فيها .

وحيث أنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه بعد أن أورد على لسان والد
المجنى عليه أنه هو الذي قصد إلى المتهم الأول فؤاد الشمندي الذي يقع بالقرب
من منزله ورجاه في مساعدته في البحث عن طفله الغائب ، حيث إن كثيرين
يترددون على محله فيمكنه سؤالهم عنه حصل ما توفر على هذا الطاعن من أدلة
في قوله " وحيث إنه بالنسبة للمتهم — الأول — الطاعن ، فالثابت من أقوال
عبد الحميد حسين الفقي والد الطفل المخطوف أن هذا المتهم هو الذي استلم منه
مبلغ المائة وثلاثين جنيهاً بدعوى تسليمه للخاطفين ، وأنه قد سافر به إلى عدة
بلاد بجهة الشرق قريبة من بلده بدعوى البحث عن الطفل ، وذلك من باب
الإيهام والتضليل لإبعاد الشك عنه وأنه هو الذي أحضر الطفل وسلمه لوالده
ببلدة نجع المساعيد التي اتضح أنها بلده وبها أقاربه وأصحابه ، وقد قرر الطفل
أنه هو الذي حضر له بالمنزل الذي كان مودعاً به وأحضره لوالده ، ومن ذلك يبين
أن المتهم الأول فؤاد الشمندي ضالغ في عملية خطف الطفل وإعادته " — لما كان
ذلك ، وكان الحكم لم يورد في حق الطاعن من أدلة غير ما ذكر وكان قوام هذه
الأدلة الوساطة في إعادة المجنى عليه وقبض القدية وما قيل عن السفر — بغير
سند — من أنه كان يقصد التضليل ، ولما كانت هذه الأفعال لاحقة للجريمة
ويصح في العقل أن تكون منفصلة عنها ، وكانت مما لا تحقق بها مستقلة أركان

هذه الجريمة ، وهي إلى هذا لا تصالح بذاتها والصورة التي رسمها الحكم دليلا على الاشتراك فيها — لما كان ما تقدم ، وكان الحكم قد خلا من بيان الرابطة التي تصل الطاعن بفاعل الجريمة ، وهو حين اعتبره ضالعا فيها لم يدل على توفر قصد الاشتراك لديه ، ولم يثبت أنه كان وقت وقوعها على علم بها مريدا الاشتراك فيها ، ومن ثم فإن الحكم يكون مشوبا بالقصور الموجب لنقضه بالنسبة لهذا الطاعن .

وحيث إن محصل طعن الطاعنين الثاني والثالث أن الحكم المطعون فيه قد بني على دليل قاصر وأنه مشوب بفساد الاستدلال ، ذلك بأنه دان الطاعن استنادا إلى أقوال المجنى عليه وهو طفل لقن الشهادة بدليل التأخر — بنير حكمة ظاهرة — في التبليغ بالاعتور عليه ، وقد تجردت أقواله مما يعززها وتؤيد روايته ، وهو إلى هذا لم يصف مكان الحادث الذي لم تعينه النيابة ولم تضع رسما له ولم تستوف المحكمة بدورها هذا النقص ، اكتفاء بأقوال هذا الطفل مما يجعل الدليل غير سائق .

وحيث إن الحكم المطعون فيه أورد في حق الطاعنين أن الثابت من أقوال الطفل يوسف عبد الحميد حسين أن هذين المتهمين اللذين أخذه من أمام منزله أثناء لعبه وأركباه حمارا بدعوى مقابلة والده ووضعا عليه غطاء ، ثم أركباه مركبا وذهبا به إلى منزل أم رمضان حيث أودعاه فيه حتى حضر له المتهم الأول أخيرا وأعاداه إلى (والده) وهذه الأقوال الصادرة من طفل ظاهر برى يزوى رواية طبيعية حصلت أمامه ، فلا يمكن أن يتطرق شك إلى روايته وترتاح إليها المحكمة ، يضاف إلى ذلك أن هذين المتهمين لم يدعوا التهمة الموجهة إليهما ولم يعللوا بتعليل مقبول — لما كان ذلك وكانت المحكمة قد اطمأنت بعد أن استعرضت دفاع الطاعنين وفي حدود سلطتها التقديرية إلى أقوال المجنى عليه ، ووضعت موضع الاعتبار أن الطاعنين لم يستطيعا دفع التهمة أو تعليل الاتهام بعلة مقبولة ولما كان ما أثاره الطاعنان للتشكيك في أقوال المجنى عليه لا يعدو أن يكون جدلا في موضوع الدعوى ، وفيما اقتضت به المحكمة من أدلة مما لا تقبل إثارته أمام محكمة النقض ، فإن هذا الطعن يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا بالنسبة للطاعنين الثاني والثالث .

جاسة ٧ من مايو سنة ١٩٥٧

برئاسة السيد مصطفى قاضل وكيل المحكمة ، وبحضور السادة : محمود ابراهيم اسماعيل ،
ومصطفى كامل ، ومحمود محمد مجاهد ، واحمد زكي كامل المستشارين .

(١٣٢)

الطعن رقم ٣٠٦ سنة ٢٧ القضائية :

متشرفون ومشتبه فيهم . مورد الاشتباه . مراقبة . وجوب تحديد اليوم الذي توضع فيه
المراقبة المحكوم بها ، وضع التنفيذ .

متى كان الحكم قد قضى بتأييد الحكم المستأنف بحبس المتهم بجريمة الدود
للاشتباه شهرا مع الشغل وبوضعه تحت مراقبة البوليس في المكان الذي يحدده
وزير الداخلية مدة ستة مع النفاذ فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون إذ أغفل
بيان تاريخ بدء مدة المراقبة ، ذلك أن قاعدة عدم امتداد مدة المراقبة بسبب
وجود المحكوم عليه في الحبس يوجب على المحكمة أن تحدد اليوم الذي توضع فيه
عقوبة المراقبة موضع التنفيذ تفاديا من استحالة التنفيذ بها .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه عاد إلى حالة الاشتباه بأن اشتهر عنه لأسباب
مقبولة الاعتياد على ارتكاب جرائم الاعتداء على النفس والمال رغم سابقة الحكم عليه
بوضعه تحت مراقبة البوليس . وطلبت عقابه بالمواد ٥ و ٦ و ١ و ٢ و ٧ و ٨ و ٩
من المرسوم بقانون ٥٨ لسنة ١٩٤٥ ، ومحكمة أبو طشت الجزئية قضت غيابيا
عملا بمواد الاتهام بحبس المتهم شهرا واحدا مع الشغل ووضعه تحت مراقبة
البوليس في المكان الذي يحدده وزير الداخلية مدة ستة واحدة مع النفاذ بلا
مصاريف . عارض المتهم في هذا الحكم وقضى في منازحته بتأييد الحكم المعارض

فيه . استأنفت كل من النيابة والمتهم الحكم ، ومحكمة قنا الابتدائية قضت بحضور يا بتأييد الحكم المستأنف . فطعنت نيابة قنا في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ

الحكمة

من حيث إن الطاعنة تنعى على الحكم المطعون فيه خطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأن الدعوى العمومية رفعت على الطاعن لأنه عاد لحالة الاشتباه بأن اشتهر عنه لأسباب مقبولة الاعتقاد على ارتكاب جرائم ضد النفس والمال رغم سابقة الحكم عليه بوضعة تحت مراقبة البوليس وعقابه ينطبق عليه الفقرة الثانية من المادة ٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ ، وكان يجب أن ينص في الحكم على تاريخ بدء تنفيذ المراقبة المحكوم بها ، ومن ثم يكون قضاؤه بتأييد الحكم المستأنف الذي عاقب المتهم بالحبس شهرا مع الشغل وبوضعة تحت مراقبة البوليس في المكان الذي يحدده وزير الداخلية مدة سنة واحدة مع النفاذ، دون تحديد بدء تنفيذ هذه المراقبة ، يكون قضاء الحكم بذلك مخطئا في تطبيق القانون .

وحيث إن المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ بشأن المتشردين والمشتبه فيهم ينص في الفقرة الثانية من المادة السادسة المنطبقة على واقعة الدعوى ، على أن تكون عقوبة المشتبه فيه في حالة العود هي الحبس والوضع تحت مراقبة البوليس مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على خمس سنين ، كما تنص المادة ١٢ من هذا المرسوم على إلغاء كل ما يخالف أحكامه من نصوص القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ .

ولما كانت المادة ٢٤ من القانون الأخير تنص على ما يأتي : "تبدأ مدة المراقبة من اليوم المحدد في الحكم ، ولا يمتد التاريخ المقرر لانقضائها بسبب قضاء الشخص الموضوع تحت المراقبة مدة في الحبس أو بسبب تغيبه عن محل إقامته لسبب آخر" ولم يرد ما يخالف هذا النص في المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بتأييد الحكم المستأنف بحبس المتهم شهرا مع الشغل وبوضعه تحت مراقبة البوليس

في المكان الذي يحدده وزير الداخلية مدة سنة مع النفاذ ، وكانت قاعدة عدم
امداد مدة المراقبة بسبب وجود المحكوم عليه في الحبس مما يتعين معها على المحكمة
أن تحدد اليوم الذي توضع فيه عقوبة المراقبة موضع التنفيذ تفاديا من استحالة
التنفيذ بها — لما كان ذلك ، فان الحكم المطعون فيه إذ أففل بيان تاريخ بدء
مدة المراقبة التي قضى بها يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ويتعين نقضه
وتصحيح هذا الخطأ .

جاسة ٧ من مايو سنة ١٩٥٧

برئاسة السيد مصطفى فاضل وكيل المحكمة ، وبحضور السادة : حسن داود ، ومحمود ابراهيم
اسماعيل ، ومصطفى كامل ، واحمد زكي كامل المستشارين .

(١٣٣)

القضية رقم ٣٢٩ سنة ٢٧ القضائية :

قتل عمد . نية القتل . حكم " تسيب كاف " . مثال لكفاية استخلاص نية القتل .

استخلاص المحكمة نية القتل من ظروف الدعوى وملابساتها ومن حداثة من
الحبني عليه ومرضه وهزاله ومن ضربه بشدة وهنف بجذاء خشبي ضربات متوالية
في مواضع قاتلة من جسمه الضئيل واستمرار المتهم في الضرب إلى أن حضرت
الشاهدة وانزلت الحبني عليه منها ، هو استخلاص سائق سليم يكفى في إثبات
توافر نية القتل .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنة بأنها قتلت شوقي محمود يوسف عمدا ومع سبق
الإصرار بأن بيئت النية على قتله وأمسكت به ودفعت رأسه على الأرض بقوة
عدة مرات قاصدة من ذلك قتله فأحدثت به الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة
التشريحية والتي أودت بحياته . وطلبت من غرفة الاتهام إحالتها إلى محكمة
الجنايات لمحاكمتها بالمادتين ٢٣٠، ٢٣١ عقوبات فقررت الغرفة ذلك . ومحكمة
جنايات سوهاج قضت بحضور يا عملا بالمادة ١/٢٣٤ عقوبات بمعاينة المتهم
عائشة محمد خليل بالأشغال الشاقة لمدة عشر سنوات . فطعن الطاعنة في هذا
الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... وحيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم شابه القصور في بيان نية القتل ،
فذلك بأنه لم يعن باستظهار القصد الخاص في جناية القتل العمد وإيراد الدليل
على توافره ، اكتفاء بعبارات عامة لا تؤدي إلى ثبوت هذا القصد مما يقتضى
اعتبار الواقعة ضرباً أففى إلى موت ، سيما وقد أثبت الطيب الشرعى في تقريره
أن المبنى عليه مصاب بكساح قديم بالعظام .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما مؤداه أنه ” خرجت
المتهمة عائشة محمد خليل ” الطاعنة ” صباح يوم الحادث لزيارة مأذون البلدة
ولما أن كان المبنى عليه شوقى محمود يوسف ابن زوجها وهو طفل حديث يقيم
معهما في كنف والده هو وشقيقه الأكبر أنور محمود يوسف لسبب طلاق والدتهما
حميدة منذ زمن طويل وكان هذا الأخ الأكبر خارج الدار وقتئذ فقد تركت المتهمة عائشة
محمد خليل المبنى عليه الطفل شوقى عند لطيفه حسن مهران زوجة عمه كامل يوسف التى تقيم
معهما في المنزل ، وبعد أن عادت من زيارتها لم نجد الطفل ولا زوجة عمه لطيفه واستبان
أن هذه الأخيرة في زيارة والدها الذى يقيم في منزل مجاور لهم ولا يفصلهم عنه
غير سياج من البوص فنادت وهى في منزلها على الطفل فأجابتها زوجة عمه أنه
موجود لديها وطلبت إليها أن تتركه معها حتى عودتها ، لكن المتهمة أصرت
على عودته إليها ، ولما كانت هناك فرجة بالحائط الذى يفصل المنزلين تسمح
بمرور الطفل منها فقد حملته زوجة عمه لطيفه وسلمته للمتهمة ، وبعد برهة سمعت
لطيفه حسين مهران صوت ارتطام بالأرض في منزلها الذى تسكنها فيه المتهمة
فتوقفت شراً وجاءت منزلها بسرعة لتعرف سبب هذا الارتطام فألقت المتهمة عائشة
محمد خليل تضرب المبنى عليه شوقى محمود يوسف بحذاء خشبي ” قيقاب ” وكان الطفل
مسجى على الأرض على ظهره فحاولت منعها من مواصلة اعتدائها على الطفل فنهرتها
المتهمة ثم تمكنت من أخذ الطفل وفرشت له حصيراً أرقدته عليه وسقته ماء
وبأن لها أن الطفل يلفظ أنفاسه الأخيرة ثم قضى نحبه ” . وبعد أن أورد الحكم
على ثبوت هذه الجريمة في حق الطاعنة أدلة مستمدة من شهادة شهود الإثبات

ومعاينة محل الحادث وتقرير الطبيب الشرعي، ذكر ما تضمنه هذا التقرير ومحصله،
أن الجثة لفلان يبلغ من العمر حوالي خمس سنوات وبها جروح وسحجات وضربة
بفروة الرأس وأيمن الجبهة ووحشية الجحاج الأيمن بالصدغ الأيمن وأيمن الضلوع
اليمنى أسفل الثدي الأيمن وكدم مقابل أسفل عظمة القص، ودل تشريح الجثة على
وجود انسكاب دموي أسفل هذه الإصابة الأخيرة وكسور حولها انسكابات دموية
بالضلعين الخامس والسادس على الجانبين وكدم أسفل المعدة بمنطقة البواب
وأن الوفاة نتجت عن كسور الأضلاع وما صاحبها من صدمة عصبية شديدة،
ثم استطردهم الحاكم من ذلك إلى استظهار نية القتل فقال أنها "ثابتة من ضربات
المجنى عليه في مقتل الرأس والضلوع وأسفل المعدة ضربات متعددة وبشدة
بذنية إزهاق روح المجنى عليه فأحدثت تلك الضربات من الإصابات الموصوفة
بالتقرير الطبي الشرعي والتي أودت بحياته على الأثر". ولما كان هذا الذي
استخلصته المحكمة من ظروف الدعوى — وملابساتها ومن حداثة سن الطفل
المجنى عليه ومرضه وهزاله ومن ضربه بشدة وعنّف بحذاء خشبي ضربات متوالية
في مواضع قاتلة من جسمه الضئيل واستمرار الطاعة في الضرب إلى أن حضرت
الشاهدة لطيفة وانترعت المجنى عليه منها هو استخلاص سائغ سليم يكفي في إثبات
توافر نية القتل لدى الطاعة، فإن ماثيره في طعنها لا يكون له محل.

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعينا رفضه موضوعا.

جلسة ١٣ من مايو سنة ١٩٥٧

بإدارة السيد المستشار حسن داود وبحضور السادة : محمود إبراهيم ، اسماعيل ، ومصطفى كامل ،
ومحمد محمد حساين ، وفهيم يسى جندى المستشارين .

(١٣٤)

القضية رقم ٣٥١ سنة ٢٧ القضائية :

اختصاص . دعوى مدنية . رفضا تبعا للدعوى الجنائية . شرط إحالتها إلى المحكمة المدنية .

عدم اختصاص المحاكم الجنائية بنظر الدعوى المدنية عن تعويض ضرر ليس
ناشئا عن جريمة هو مما يتعلق بولايتها القضائية فهو من النظام العام، ومن ثم لم
كانت الدعوى المدنية قد أقيمت أصلا على أساس جريمة التهديد التي رفعت بها
الدعوى فليس في وسع المحكمة — وقد انتهت إلى القول بانتفاء الجريمة — إلا
أن تقضى برفضها وما كان في مقدورها أن تحيل الدعوى المدنية بحالتها إلى
المحاكم المدنية لأن شرط الإحالة — كمفهوم نص المادة ٣٠٩ من قانون الإجراءات
الجنائية — أن تكون الدعوى المدنية داخلة أصلا في اختصاص المحكمة الجنائية
أى تكون ناشئة عن الجريمة وأن تكون الدعوى في حاجة إلى تحقيق تكيل قديوى
إلى تأخير الفصل في الدعوى الجنائية .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة ، عزيز ديمترى صليب . بأنه بدد الموقوفات المينة
بالمحضر والمملوكة لشركة الكوكاكولا إضرارا بها والتي لم تسلم إليه إلا على سبيل
الوكالة . وطلبت عقابه بالمادة ٣٤١ من قانون العقوبات . وقد ادعى ألفريدو
شواب بصفته مديرا لمصانع تعبئة سيكو بحق مدنى قدره ٥١ جنيها على سبيل

التعويض المؤقت قبل المتهم . ومحكمة الجيزة الجزئية قضت بحبس ورثاء عملا
بمادة الاتهام بحبس المتهم شهرا مع الشغل وكفالة ٢٠٠ قرش لوقف التنفيذ
والإقامة بأن يدفع للدعي بالحق المدني مبلغ ٥١ جنينا على سبيل التعويض المؤقت
والمصاريف المدنية المناسبة بلا مصاريف جنائية . فاستأنف هذا الحكم كل
من المتهم والنيابة — ومحكمة الجيزة الابتدائية قضت بحبس ورثاء عملا
المستأنف وبراءة المتهم من النعمة المسندة إليه ورفض الدعوى المدنية المقامة
ضده من المدعية بالحق المدني وألزمت الأخيرة بمصروفاتها عن الدرجتين ومبلغ
ثلاثمائة قرش مقابل أتعاب المحاماة بلا مصاريف جنائية . فطعن الأستاذ
جلال ابراهيم رأفت المحامي والوكيل عن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض .

الحكمة

... وحيث إن مبنى الطعن هو الخطأ في تطبيق القانون وتأويله والقصور
والتناقض في التسيب ، ذلك أن الحكم المطعون فيه أسس قضاءه برفض الدعوى
المدنية على القضاء ببراءة المطعون ضده في حين أن الدعويين مختلفتان فالدعوى
الجنائية أساسها الجريمة ، أما دعوى التعويض فأساسها الفعل الضار مما يتصور
معه قانونا وعملا القضاء بالتعويض مع الحكم بالبراءة في وقت واحد ، وكان لما
إذا رأت أن الدعوى المدنية تستلزم تحقيقا خاصا يترتب عليه تأخير الفصل في
الدعوى الجنائية أن تحيل الدعوى المدنية بمحالتها إلى المحكمة المدنية المختصة عملا
بالمادة ٣٠٩ من قانون الاجراءات الجنائية . هذا وقد أشار الحكم إلى أن
التقصير الذي وقع من المطعون ضده — وإن كان لا يكون جريمة — يصلح
أن يكون أساسا للتعويض ، ثم عاد وقضى برفض الدعوى المدنية وبذا جاءت
أسبابه مناقضة بعضها لبعض ، كما أن الحكم اكتفى ببيان أقوال ومستندات كل
طرف في الدعوى ولكنه أغفل الرد على واقعيتين هامتين هما واقعة الستة جنيمات
التي قبضها المطعون ضده من مصطفى حمدان وواقعة الاثنى عشر جنينا التي قبضها
من عملاء آخرين ولم يورد لها للشركة ولو كان الحكم المطعون فيه قد تعرض
لها وقطع فيها برأى لكان له أن المطعون ضده قد بدد على القليل هذين المبلعين
بعد أن حصلهما من عملاء الشركة .

وحيث إن الحكم المطعون فيه إذ قضى بالغاء الحكم الابتدائي وبراءة المطعون ضده ورفض الدعوى المدنية قبله أقام قضاءه على أن اختلاصا لم يحصل وأن المبالغ التي يدعى تبديدها ما زالت قائمة في ذمة عملاء الشركة لما تحصل ، إذ بعد أن أورد الحكم وقائع الدعوى صحيحة مردودة إلى أصلها في الأوراق تولى مناقشة الأدلة القائمة فيها وفندها تفصيلا سائغا وأورد عبارات معقولة من شأنها أن تؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها ، وخلص إلى القول " إنه يبين من الوقائع السالفة الذكر أنه لا جدال في أن المتهم (المطعون ضده) كان يبيع منتجات الشركة إلى العملاء لأجل أسوة بغيره من موزعي الشركة كما أن الثابت من أوراق الدعوى أن للمتهم بصفته وكيلًا عن الشركة زجاجات لدى العملاء " ثم استورد الحكم بعد أن أشار إلى الواقعتين اللتين أوردتهما الطاعنة في طعنها إلى القول " وحيث إنه بالنسبة للنقود المنسوبة للمتهم تبديدها فالثابت أن المتهم لم يستلم هذه النقود من عملاء الشركة بدليل ما ذكره الشاهد أحمد فؤاد شاهين من أنه قام بتحصيل مبلغ ٤٢٠ جنيها نيابة عن المتهم من العملاء ، كما شهد بأنه توجه مع المتهم إلى أحد العملاء وأخذ منه إيصالا بمديونيته للمتهم بمبلغ ٥٧ جنيها . هذا فضلا عما قدمه المتهم من مستندات تقطع بأن للشركة نقودا لدى العملاء ، الأمر الذي يؤكد أن عجز المتهم عن رد المبالغ المدعى باختلاصها يرجع إلى عدم تسليمها له من العملاء وقد يكون المتهم مقصرا في تأخيرها في تحصيل هذه المبالغ ، إلا أن هذا التقصير يمكن أن يستوجب مسؤولية المتهم مدنيا لا جنائيا " لما كان ذلك وكان الأصل في دعاوى الحقوق المدنية أن ترفع إلى المحاكم المدنية وإنما أباح القانون بصفة استثنائية رفعها إلى المحاكم الجنائية متى كانت تابعة للدعوى العمومية وكان الحق المدعى به ناشئا مباشرة عن ضرر حصل للدعى من الجريمة المرفوع بها الدعوى ، أو بعبارة أخرى أن تكون الدعوى المدنية مرفوعة عن ذات الفعل الموجه إلى المتهم باعتباره في ذاته جريمة معاقبا عليها . ومؤدى هذا أن عدم اختصاص المحاكم الجنائية بنظر الدعوى المدنية من تعويض ضرر ليس ناشئا عن جريمة هو مما يتعلق بولايتها القضائية فهو من النظام العام وكانت الدعوى المدنية قد أقيمت أصلا على أساس جريمة التبديد فليس في وسع

المحكمة — وقد انتهت إلى القول بانتفاء الجريمة، إلا أن تقضى برفضها وما كان بمقدورها أن تحيل الدعوى المدنية بحالتها إلى المحاكم المدنية كما تطلب الطاعنة لأن شرط الإحالة كمفهوم نص المادة ٣٠٩ من قانون الإجراءات الجنائية أن تكون الدعوى المدنية داخلة أصلاً في اختصاص المحكمة الجنائية أى تكون ناشئة عن الجريمة وأن تكون الدعوى في حاجة إلى تحقيق تكميل قد يؤدي إلى تأخير الفصل في الدعوى الجنائية ، وهو ما لا يتوفر في الدعوى الحالية على ما سبق بيانه ، ومثل هذا الحكم المطعون فيه لا يمتنع وليس من شأنه أن يمنع الطاعنة من إقامة الدعوى المدنية أمام المحاكم المدنية المختصة بحلولة على سبب آخر — لما كان ذلك ، وكان أساس الأحكام الجنائية إنما هو حرية محكمة الموضوع في تقدير الأدلة المطروحة عليها في الدعوى وإذن مادام يبين من حكمها كما هو الحال في الدعوى أنها لم تقض بالبراءة إلا بعد أن أحاطت بتلك الأدلة فلم يقتنع وجدانها بكفايتها ، فلا يجوز معاودتها في اعتقادها وهي إذ تقضى بالبراءة غير مكلفة قانوناً أن تتعقب الاتهام في كل دليل يقدم ضد المتهم أو أمانة يستدل بها عليه لأن في إغفال التحدث عنها ما يفيد أنها لم تر فيها ما يطمئن معه إلى إدانة المتهم فأطرحتها ، فإن الطعن يكون على غير أساس متعينا ورفضه موضوعاً .

جلسة ١٤ من مايو سنة ١٩٥٧

برئاسة السيد مصطفى فاضل وكيل المحكمة ، وبحضور السادة : حسن داود ، ومحمود ابراهيم
إسماعيل ، ومصطفى كامل ، ومحمود محمد مجاهد المستشارين .

(١٣٥)

الطعن رقم ١٣٢ سنة ٢٧ القضائية :

دعوى مدنية . شرط توجيه طلب التعويض أمام المحكمة الجنائية .

يستلزم القانون أن يكون المتهم حاضرا بنفسه بالجلسة عند ما يوجه إليه طلب
التعويض وإلا وجب تأجيل الدعوى وتكليف المدعى بالحق المدني بإعلان المتهم
بطلباته ولا يفتى من ذلك حضور عاميه إذا كان متهما في جنحة معاقب عليها
بالحبس .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة كلا من : ١ — عبدالمقصود أحمد الشراكي (الطاعن)
و ٢ — عبد العزيز أحمد الشراكي . و ٣ — إبراهيم يوسف الشيتاني . و ٤ —
أحمد علي عثمان . بأنهم : الأول — بدد كمية القطن المبينة الوصف والقيمة
بالمحضر والمملوكة لعبد القادر بركات والتي سلمت إليه على سبيل الوديعة لحراستها
فاختلسها لنفسه اضرازا بمالكها . فادخل المدعيان بالحق المدني بصفتهما ممثلين
لشركة خوري المتهمين الآخرين بالطريق المباشر لأنهم اشتركوا مع المتهم الأول
في تبديد كمية القطن المبينة بالمحضر والمملوكة للدعيين بالحق المدني والتي سلمت
للمتهم الأول على سبيل الوديعة لحراستها فاختلسوها لأنفسهم وذلك بطريق الاتفاق
مع المتهم الأول بطريق الاتفاق والمساعدة . وطلبت عقابهم بالمواد ٤٥ و ٤٦

و٤٧ و ٣٤١ و ٣٤٢ من قانون العقوبات . وقد ادعى روبر وادمون خورى بحق مدنى قدره قرش صباغ واحد على سبيل التعويض المؤقت قبل المتهمين جميعا متضامين . وفى أثناء نظر هذه القضية أمام محكمة كفر الشيخ الجزئية دفع المتهم الأول (الطاعن) بعدم جواز الاثبات بالبينه . والمحكمة المذكورة قضت حضوريا ببراءة المتهمين بلا مصاريف جنائية ورفض الدعوى المدنية مع إلزام المدعين بالحق المدنى بالمصاريف و ٢٠٠ قرش أتعاب محاماة بلا مصاريف جنائية . فاستأنفت النيابة هذا الحكم كما استأنفه المدعين مدنيا . ومحكمة كفر الشيخ الابتدائية قضت حضوريا عملا بالمادة ٣٤١ من قانون العقوبات للأول والمادة ١/٣٠٤ من قانون الاجراءات الجنائية لباقي المتهمين . أولا : بقبول استئناف النيابة شكلا . وثانيا : بعدم جواز استئناف المدعين بالحق المدنى والزمتهما بمصروفات الدعوى المدنية . وثالثا : بالنسبة للتمم الأول وبإجماع الآراء بإلغاء الحكم المستأنف وحبس المتهم المذكور عبد المقصود أحمد الشراكى " ثلاثة شهور مع الشغل " . ورابعا : وبالنسبة لباقي المتهمين من الثانى للاخير برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف الذى قضى ببراءتهم . وخامسا : إعفاء المتهمين من المصروفات الجنائية .

فطعن الطاعن الأول (عبد المقصود أحمد الشراكى) فى هذا الحكم بطريق النقض . كما طعن فيه أيضا بطريق النقض الوكيل عن المدعين مدنيا ... الخ .

المحكمة

وحيث إن مبنى الطعن المقدم من المتهم هو أن الحكم المطعون فيه بنى على خطأ فى الاسناد وشابه قصور فى التسبيب وفساد فى الاستدلال ، إذ قضى بأدانة الطاعن فى تهمة تبديد القطن استنادا إلى عبارتين وردتا متعاقبتين بظهر علم الوزن الذى قدمه مندوب المشتري تتضمن أولاهما استلام الطاعن جميع الثمن وتتضمن الأخرى أن القطن أودع لديه بصفة أمانة إلى أن يتم نقله وقد أوردتهما الحكم على أن العبارة الثانية منطوفا على الأولى فى حين أن العبارتين مستقلتان

أحدهما عن الأخرى ولا رابطة بينهما وأن القطن قد سلم بعد ذلك إلى مندوب المشتري بمقتضى إقرار منه حرر على صورة علم الوزن التي احتفظ هربها في تاريخ لاحق لتاريخ تحرير العبارتين السابقتين — ولذلك أخطأ الحكم حين عول على الفاتورة المؤرخة ٩ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ بمقولة إنها تضمنت مئتين مئتين وايداع القطن لدى البائع بصفة أمانة في حين أن هذه الفاتورة التي أشار إليها الحكم والواردة تحت رقم ١١ من ملف الدعوى لم يرد بها ذكر لعبارة أن القطن أودع أمانة . هذا إلى أن الحكم استخلص من مجرد وجود أرقام الوزن على الأيكاس المضبوطة بشونة بنك خوريمي واتفاقها مع الأرقام المسلسلة بعلم الوزن ومما قرره المتهم الثاني من أنه اشترى ذلك القطن من شقيق المتهم استخلص الحكم من ذلك أن القطن المضبوط بشونة بنك خوريمي هو بذاته القطن المباع للدعوى بالحق المدني ، مع أن ما ساقه الحكم للتدليل على ذلك لا يؤدي بذاته إلى ما انتهى إليه ، ومع أن الحكم لم يبين مضمون المعاينة ، كذلك لم يرد الحكم على أسباب البراءة التي استند إليها الحكم الابتدائي ولم يبين موضع الدليل من أوراق الدعوى ولم يبين مضمون أقوال الشهود ، كما أغفل الرد على ما دفع به الطاعن من عدم جواز الإثبات بالبينة مما يعيبه بالقصور .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين الواقعة بما حصله " أن عبد القادر بركات مندوب شركة خوري أبلغ بتاريخ ١١ نوفمبر سنة ١٩٥٤ بأنه تعاقد بتاريخ ١٠/١٠/١٩٥٤ مع المتهم الأول (أي الطاعن) على مشتري خمسين قنطار من القطن الكرنك المبين بالمحضر تحت العجز والزيادة بسعر القنطار ١٦ جنيتها و ٥٠٠ مليم استلم البائع فور التعاقد مائتي جنيه هريونا للصفقة وبعد ذلك تم فرز القطن ووزنه ووضعها بالإكس عليها اسم المشتري وتبين أن مقدارها ٣٥ قنطارا و ٧ أرطال بلغ ثمنها ٥٧٨ جنيتها و ٧٠٤ مليم وأثبت الوزن وعدد الأيكاس التي وضعت فيها بعلم وزن مؤرخ ٣/١١/١٩٥٤ من صورتين ودفع باقي الثمن للبائع وقدره ٣٧٨ جنيتها و ٧٠٤ مليم بموجب فاتورة مؤرخة ٩/١١/١٩٥٤ تراجع الفاتورة رقم ١١ ملف ووقع البائع على ظهر علم الوزن الذي بيد المشتري باستلامه باقي الثمن وإبقاء القطن طرفه أمانة لحين نقله كما وقع المشتري على ظهر الصورة التي

بيد البائع بأنه استلم القطن وانصرف المشتري بعد أن اتفق مع البائع على إرسال العربات لنقل القطن في الساعة الثالثة من يوم ١٩٥٤/١١/٩ وهو يوم دفع باقي الثمن ، غير أن المتهم الأول اتصل بعدئذ بمتعهد نقل القطن أحمد منسى وطلب منه تأخير إرسال العربات للصباح ، كما اتصل بمن يدعى حافظ هيكل سمسار القطن وطلب منه أن يرجو المشتري في تأخير استلامه القطن المبيع ثلاثة أيام لتوقيع حجز عليه وليستطيع تدبير المبلغ اللازم لرفع الحجز وبعدئذ حضر إلى منزله بصحبة يوسف الغمري صراف الزاوية ورجاه في أن يترث في نقل القطن ثلاثة أيام حتى يدبر المبلغ اللازم للصراف فطلب منه أن يرد إليه الاتصال المثبت لتخالصه فوعده برده إليه إذا لم يستطع نقل الأقطان وبعدئذ تقدم عبد القادر بركات بشكوى أخرى بتاريخ ١٩٥٤/١١/١٤ تفيد أن القطن الذي اشتراه من المتهم الأول بيع بشونة خوريمى بناكى وموجود بها وطلب ضبطه بالشونة المذكورة فانتقل المحقق إلى تلك الشونة واستدعى أمينها المتهم الرابع وسأله عن تلك الأقطان فأخبره بأن إبراهيم الشتياني المتهم الثالث ورد ضمن ما ورده للشونة خمسة وعشرين كيسا من القطن مكتوبا عليها علامة (بركات) فقام المحقق بمعاينة الأقطان بالشونة وأثبت وجود ٢٥ كيسا عليها علامة (بركات) وبمجرد ما تبين له أن أرقام الوزن الواردة بالعلم الذى تقدم به إليه عبد القادر بركات تنطبق على الأكراس المضبوطة بالشونة وبالأرقام المسلسلة الواردة بذلك العلم " ثم أورد الحكم الأدلة التى استخلص منها ثبوت التهمة في حق الطاعن ومن أقوال الشاكي عبد القادر بركات مندوب المشتري والسمسار حافظ هيكل ومندوب النقل أحمد محمد منسى والصراف وكلها تؤيد أقوال الشاكي كما استند الحكم إلى صورة علم الوزن المؤرخ ١٩٥٤/١١/٣ والمقدمة منه وقد أثبت على ظهرها ما يفيد استلام المتهم كامل الثمن وايداع القطن لديه إلى أن يتم نقله وكذلك استند إلى فاتورة الشراء المؤرخة ١٩٥٤/١١/٩ ومذيلة بتوقيع المتهم الطاعن وهى تفيد استلامه باقي الثمن في ذلك التاريخ واستخلص الحكم من عبارة استلام كامل الثمن الواردة بهذه الفاتورة والعبارة المماثلة لها الواردة بظهر علم الوزن استخلص الحكم من ذلك أن دفع باقي الثمن حصل في يوم ٩ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ وأن القطن

حتى لدى البائع بصفة أمانة حتى يتم نقله كما ورد في العبارة المدونة على صورة علم الوزن المقدمة من الشاكي وأن القطن لم يسلم إلى المشتري في يوم ٧ نوفمبر سنة ١٩٥٤ كما جاء في دفاع الطاعن وأن العبارة التي دونت على صورة علم الوزن التي تحت يده والتي تتضمن أن المشتري استلم القطن إنما حوت في يوم ٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ قبل تأستلام مؤجل الثمن لتسهيل أمر النقل عندما يتم دفع هذا المؤجل — لما كان ما تقدم، وكان ما استخلصه الحكم من ذلك سائفاً ومقبولاً ويستند إلى أصل ثابت في الأوراق وكان يبين من الاطلاع على أوراق الدعوى التي أمرت هذه المحكمة بمطالعها تحقيقاً لوجه الطعن المبني على خطأ الاسناد وأن الحكم لم يخطئ فيما نقله عن المستندات المقدمة في الدعوى، وكان الحكم قد دلل على أن القطن المضبوط بشوكة خوريمي بناكي هو بذاته القطن المبيع بما ثبت من المعاينة من جرد الأيكاس المضبوطة واتفاقها في العدد مع ما أثبت بعلم الوزن واتفاق الأرقام للسلسلة على الأيكاس مع ما دون بالعلم وبما قرره المتهم الثالث من أنه اشترى القطن المضبوط من شقيق الطاعن وهي أسباب سائفة ومؤدية في العقل إلى ما انتهى إليه الحكم، وكان الحكم قد استند في الادانة فضلاً عن شهادة الشهود إلى اقرار كتابي موقع عليه من الطاعن بإيداع القطن لديه بما يتضمن الرد على ما أثاره الدفاع عنه من عدم جواز الإثبات بالبينة — لما كان ما تقدم، فإن الطعن المقدم من المتهم يكون غير سديد ويتعين رفضه موضوعاً .

وحيث إنه بالنسبة للطعن المقدم من المدعين بالحق المدني فإنهما ينبغي أن يحل الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون، إذ قضى بعدم جواز الاستئناف المرفوع منهما لقلة النصاب مع أن التعديل الذي حصل في قيمة التعويض المطالب به إنما تم في حضور المتهمين ووكلائهم بالجلسة وإن كان محضر الجلسة قد خلا من إثبات وجودهم وإنما يكون ذلك من طريق المهور بدليل حضور المدافعين عنهم، إذ لا يتصور حضور هؤلاء دون حضور المتهمين .

وحيث إن الحكم المطعون فيه حين قضى بعدم جواز استئناف المدعين بالحق المدني قال "وحيث إن استئناف المدعين بالحق المدني غير جائز

لأن التعويض المطلوب لا يزيد عن النصاب الذي يحكم فيه القاضي الجزئي نهائيا ، إذ الثابت من محاضر جلسات المحاكمة أمام محكمة أول درجة .
أنهما طلبا تعويضا قدره قرش واحد ولا عبرة بالتعديل الحاصل بجلسة ١٩٥٦/٢/١٩ عندما قررت المحكمة فتح باب المرافعة ، إذ لم يثبت أن التعديل حصل في حضور المتهمين أو أعلنوا به إعلانا قانونيا مما يتعين معه القضاء بعدم جواز استئناف المدعين بالحق المدني إعمالا لمفهوم نص المادة ٤٠٣ من قانون الاجراءات الجنائية " ولما كان ما قاله الحكم من ذلك صحيحا في القانون إذ تنص المادة ٢٥١ فقرة ثانية من قانون الاجراءات الجنائية على أنه " يحصل الإدعاء مدنيا بإعلان المتهم على يد محضر أو يطلب في الجلسة المنظورة إذا كان المتهم حاضرا وإلا وجب تأجيل الدعوى وتكليف المدعى بإعلان المتهم بطلباته إليه " مما يستلزم أن يكون المتهم حاضرا بنفسه بالجلسة عندما يوجه إليه طلب التعويض وإلا وجب تأجيل الدعوى وتكليف المدعى بالحق المدني بإعلان المتهم بطلباته ولا يغنى عن ذلك حضور محاميه لأن المشرع أوجب في المادة ١/٢٣٧ من قانون الاجراءات الجنائية حضور المتهم بنفسه في الجلسات المعاقب عليها بالحبس أما في الجلسات الأخرى والمخالفات فيجوز له أن ينيب عنه ويكفي لتقديم دفاعه ، ومن ثم يكون المتهم غير ممثل في الدعوى حين تعديل الطلبات ويكون الحكم قد أصاب حين قضى بعدم جواز استئناف المدعين بالحق المدني - لما كان ذلك وكان ما يشيره المدعيان بأن خلو محضر الجلسة من إثبات حضور المتهمين لا يجديهما إذ كان عليهما أن يطلبوا إثبات أن التعديل حصل في مواجهة المتهمين إن كان ما يقرانه صحيحا في الواقع - ويكون الطعن بذلك على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

جلسة ١٤ من مايو سنة ١٩٥٧

جريمة السيد مصطفى فاضل وكيل المحكمة، وبحضور السادة: محمود ابراهيم اسماعيل، ومصطفى كامل، وأحمد زكي كامل، والسيد أحمد عفيف المستشارين.

(١٣٦)

الطعن رقم ٣١٠ سنة ٢٧ القضائية :

(أ) دعوى مدنية . متى يسقط حق المدعى المدني في اختيار الطريق الجنائي ؟
(ب) دعوى مباشرة . دفع . الدفع بسقوط حق المدعى المدني في اختيار الطريق الجنائي .
ليس من النظام العام .

(ج) دعوى مباشرة . دعوى مدنية . نيابة عامة . متى تتم اجراءات الادعاء المباشرة وأثره .

(د) دعوى جنائية . دعوى مدنية . نيابة عامة . اقامة النيابة الدعوى الجنائية بمسند
تحويلها بمعرفة المدعى بالحق المدني وقبل الدفع بعدم قبول الدعوى المدنية . استقامة
الدعوى الجنائية واستقلالها عن الدعوى المدنية .

(هـ) دعوى مباشرة . شك . دفع الدعوى بعد تاريخ استحقاق الشك الذي توفرت له
مقوماته . امتناع القول برفعها قبل الأوان .

١ - الاتجاه الى الطريق المدني الذي يسقط به حق اختيار الطريق الجنائي
إنما يكون برفع دعوى التعويض فعلا أمام الحاكم المدنية وهي لا تعتبر مرفوعة
إلا باعلان عريضتها اعلانا صحيفيا امام جهة مختصة ومن ثم فإن يرتفع عدم
الدفع لا يسقط به حق اختيار الطريق الجنائي .

٢ - الدفع بسقوط حق المدعى في اختيار الطريق الجنائي ليس من النظام
العام فهو يسقط بعدم ابدائه قبل الخوض في موضوع الدعوى .

٣ — تتم اجراءات الادعاء المباشرة بتكليف المتهم مباشرة بالحضور أمام محكمة الجفج والمخالفات من قبل المدعى بالحقوق المدنية ، ويرتب على رفع الدعوى المدنية بطريق الادعاء المباشر أمام المحكمة الجنائية تحرك الدعوى الجنائية تبعاً لها ويصبح حق مباشرتها من حقوق النيابة وحدها .

٤ — من المتفق عليه أن سلطة القضاء لا تتصل بالدعوى العمومية — عند تحريكها بمعرفة المدعى بالحقوق المدني — إلا إذا كانت الدعوى المدنية مرفوعة من ذي صفة وكانت مقبولة قانوناً ، كما أنه من المتفق عليه كذلك أنه إذا أقامت النيابة دعواها قبل الدفج بعدم قبول الدعوى المدنية فإنها تستقيم بذاتها وتسير في طريقها مستقلة عن الدعوى المدنية .

٥ — متى كان الشيك قد توفرت له مقوماته وكان رفع الدعوى بعد تاريخ استحقاقه امتنع القول برفعها قبل الأوان وانتفت الحاجة إلى بحث موضوع الخلاف بين المتهم والشركة المدعية على تنفيذ الصفة التي حرر الشيك ضماناً لتنفيذها .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : أصدر إلى شركة اخوان الغندري وشركاهم شيكاً بمبلغ ٢٧٥ جنيراً مسجوراً على بنك أثينا بالقاهرة بدون رصيد . وطلبت عقابه بالمسادين ٣٣٦ ، ٣٣٧ من قانون العقوبات . وقد ادعت شركة اخوان الغندري بحق مدني قدره ٢٧٥ جنيراً على سبيل التعويض قبل المتهم . ومحكمة هابدين الجزئية قضت بحضورها عملاً بمادة الاتهام بحبس المتهم شهراً واحداً مع الشغل وكفالة ٥٠٠ قرش لوقف التنفيذ وبالزامه بأن يدفع إلى المدعية بالحقوق المدنية مبلغ ٢٧٥ جنيراً مائتين وخمسة وسبعين جنيراً والمصروفات المدنية و ٢٠٠ قرش أتعاباً للمحاماة بلا مصروفات جنائية . فاستأنف المتهم هذا الحكم وفي أثناء نظر هذا الاستئناف أمام محكمة مصر الابتدائية دفع الحاضر عن المتهم بالدفوع الآتية — أولاً — عدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذي

صفة — ثانيا — سقوط حق المدعية مدنيا في تحريك الدعوى الجنائية —
وثالثا — عدم قبول الدعوى لرفعها قبل الأوان — ورابعا — تنازل المدعية
المدنية من حقها في تحريك الدعوى الجنائية . والمحكمة المذكورة قضت
حضوريا بقبوله شكلا وفي الموضوع أولا بالنسبة للدعوى الجنائية بتعديل الحكم
المستأنف والاكتفاء بتغريم المتهم عشرة جنيهات بلا مصاريف جنائية .
وثانيا : بالنسبة للدعوى المدنية بإلغاء الحكم المستأنف وبعدم اختصاص المحكمة
الجنائية بنظر الدعوى المدنية وألزمت المدعى بالمصروفات وقد ذكرت في أسباب
حكمها أن الدفوع في غير محلها .

فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ

الحكمة

... وحيث إن مبنى الطعن هو الخطأ في القانون والتناقض وقصور الأسباب ،
فقد دفع الطاعن بعدم قبول الدعوى لانعدام صفة الشركة المدعية بالحق المدني
في رفع دعوى الجنة المباشرة ، إذ أنها لا تبدو أن تكون ممثلة للشركة المصدرة
التي صدر الشيك في واقع الأمر لصالحها ، وهي في هذه الحدود لا تملك
التقاضي عنها بغير توكيل خاص غير أن المحكمة رفضت الدفع بمقولة أن الشيك
محور باسم الشركة المدعية وأن لها شخصية معنوية وفاتها أن تتعرض للعلاقة
التي تربط هذه الشركة بالشركة المصدرة ومبلغ ما يترتب على هذه العلاقة من
حقوق ، ويضيف الطاعن أنه دفع بسقوط حق المدعية في تحريك الدعوى
الجنومية بالطريق المباشر لسبق التجاؤها إلى الطريق المدني بتوجيهها بروتستو
عدم الدفع إلى الطاعن ومع أن هذا الإجراء يعتبر مطالبة قضائية باعتباره متضمنا
التنبيه بالوفاء ومثبنا للتوقف عن الدفع ، فإن المحكمة لم تأخذ بذلك . وذهبت
خطأ إلى أن المطالبة القضائية لا تكون إلا بالمباشرة الفعلية للدعوى بما لها
من مقومات كاملة ، ودفع الطاعن كذلك بعدم قبول الدعوى لرفعها قبل
الأوان نظرا لقيام الخلاف بين الطاعن والشركة المدعية على تنفيذ الصفقة التي
حرر الشيك ضمانا لتنفيذها مما لا يحل به حق الشركة المدعية في مباشرة

الدعوى إلا بعد الفصل في النزاع لصالحها ، وأخيرا فقد دفع الطاعن بأن المدعية بالحق المدني قد تنازلت في عريضة دعواها عن تحريك الدعوى بأن ذكرت بها أنها أعلنت "وكيل النيابة بصفته لتوجيه الدعوى العمومية" وبذلك فقد فقدت هذه الصحيفة قيمتها ، وهي لا تعتبر بهذه المثابة أكثر من شكوى إن شاءت النيابة أخذت بها ورتبت عليها نتائجها وإن شاءت أطرحتها وليس في الأوراق ما يدل على أن النيابة قد رفعت الدعوى بأى إجراء من جانبها ومع أن المجنى عليه في الدعوى المباشرة هو الذى يحرك الدعوى العمومية ويباشرها وهو قد تنازل من هذا الحق للنيابة ، فإن المحكمة قد ردت بأن هذا لا يعتبر تنازلا وإن ما اتخذ من إجراء قد ترتب عليه تحريك الدعوى العمومية مما ينطوى على خطأ وتناقض . هذا إلى أن المحكمة قد أخطأت حين قررت في حكمها المطعون فيه أن النيابة رفعت الدعوى الجنائية بأن وجهت إلى الطاعن التهمة قبل المحاكمة وفقا لما تقضى به المادة ٢/٢٣٢ إجراءات ، وطلبت عقابه بالمادة ٣٣٧ عقوبات مما يجعل الدعوى العمومية تستقيم بذاتها وهي فيما فعلت قد طبقت المادة ٢/٢٣٢ إجراءات في غير وجهها الصحيح وخالفت الأصل الذى يقضى بأن تحريك الجلسة المباشرة يكون بمعرفة المدعى بالحق المدني ، وأن يتم بطريقة صحيحة فضلا عن أن النيابة لم توجه التهمة إلى الطاعن ، وكل ما اتخذته في هذا الشأن هو إجراء كتابى نقل به الوصف بحالته من صحيفة افتتاح الدعوى إلى محضر الجلسة ، وقد أخطأت المحكمة كذلك إذ اعتبرت أن تاريخ استحقاق الشيك هو نفس التاريخ الوارد به في حين أنه صدر في تاريخ سابق ضمنا لتنفيذ اتفاق ، وهذا ثابت من إيصال محوريين الطرفين ، وأخيرا فقد قضت المحكمة في الدعوى الجنائية رغم قضائها بعدم الاختصاص بنظر الدعوى المدنية التي لا تستقيم الدعوى الجنائية بغيرها مما يعتبر تناقضا يعيب الحكم .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته عليها - لما كان ذلك ، وكان الحكم قد رد على الدفع

بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذى صفة بما مؤداه أن الشيك محرر باسم الشركة المدنية بالحق المدني وأن الدعوى رفعت باسمها ومن يمثلها قانونا ، فكان في هذا القدر ما يفي بالرد على الدفع بغير ما حاجة إلى مزيد من بحث أو ضرورة لتناول علاقة هذه الشركة بغيرها . ولما كان الحكم قد أصاب فيما قرره من أن بروتستو عدم الدفع لا يسقط به حق اختيار الطريق الجنائي ، إذ أن الالتجاء إلى الطريق المدني الذي يسقط به هذا الحق إنما يكون برفع دعوى التعويض فعلا أمام المحاكم المدنية وهي لا تعتبر مرفوعة إلا بإعلان هريقتها إعلانا صحيحا أمام جهة مختصة ، وعلى هذا الأساس لا يمكن أن يقوم البروتستو مقام رفع الدعوى ، يضاف إلى ذلك أن هذا الدفع ليس من النظام العام فهو يسقط بعدم إبدائه قبل الخوض في موضوع الدعوى وقد سكت الطاعن عن إبدائه أمام محكمة أول درجة حتى قضى ضده حضوريا ، فتقدم به بعد سقوط حقه فيه أمام محكمة ثانية درجة — لما كان ما تقدم ، وكان الحكم قد رد على ما أبداه الطاعن من أن الشيك صدر في تاريخ سابق على تاريخ الاستحقاق الثابت به بقوله "إن ذلك لا يمنع من العقاب على إعطاء شيك بدون رصيد قائم وقابل للسحب وذلك حماية للثقة المفروضة في الشيكات لأنه متى كان الثابت أن الورقة التي أعطاهما المتهم للجنى عليه على أنها شيك ظاهر فيها أن تاريخ الاستحقاق هو ذات تاريخ السحب ، فهي تعد شيكا ولو كان تاريخ سحبه يختلف في الحقيقة عن تاريخ الدفع المثبت به ولا يجوز الدفع بأن الحقيقة غير ذلك ولا إثبات ما يخالف ظاهر الشيك" إلى أن قال "ولا يتغير الوضع إذا كان لدى الساحب دليل مكتوب على إصدار الشيك في تاريخ قبل التاريخ الموضوع عليه" وهذا الذي أورده الحكم صحيح في القانون ويصح به كذلك ما استند إليه في رفض الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها قبل الأوان بما مؤداه أنه متى كان الشيك قد توفرت له مقوماته وكان رفع الدعوى بعد تاريخ استحقاقه امتنع القول برفعها قبل الأوان وانتفت الحاجة إلى بحث موضوع النزاع المدعى به . هذا ولما كانت إجراءات الادعاء المباشرة تتم بتكليف المتهم مباشرة بالحضور أمام محكمة الجناح أو المخالفات من قبل المدعى بالحقوق المدنية وكان يترتب على

رفع الدعوى المدنية بطريق الادعاء المباشر أمام المحكمة الجنائية - تحرك الدعوى الجنائية تبعاً لها ، ومتى تحركت هذه الدعوى أصبحت مباشرتها من حقوق النيابة وحدها ، فإن الحكم قد أصاب فيما قضى به من رفض الدفع بعدم قبول الدعوى استناداً إلى ما تضمنته صريقتها من عبارة ذهب الطاعن إلى أنها تتضمن معنى تنازل المدعية بالحق المدني عن حقها في تحريك الدعوى الجنائية للنيابة التي لم تتخذ إجراء من جانبها ، ذلك لأن ما تم صريحاً في القانون وجب أن ترتب عليه آثاره بغض النظر عما يرد من عبارات لا تؤثر في الجوهر ، ولما كان من المتفق عليه أن سلطة القضاء لا تتصل بالدعوى العمومية - عند تحريكها بمعرفة المدعى بالحق المدني - إلا إذا كانت الدعوى المدنية مرفوعة من ذي صفة وكانت مقبولة قانوناً فإنه من المتفق عليه كذلك أنه إذا أقامت النيابة دعواها قبل الدفع بعدم قبول الدعوى المدنية فإنها تستقيم بذاتها وتسير في طريقها مستقلة عن الدعوى المدنية وقد حدث في هذه الدعوى أن وجهت النيابة التهمة أمام محكمة أول درجة إلى المتهم الحاضر (الطاعن) الذي لم يدفع أمامها بعدم قبول الدعوى المدنية لأي من الأسباب التي أبدأها فيما بعد أمام محكمة ثاني درجة ف قضى في الدعوى ابتدائياً ، وبذا فقد سارت الدعوى العمومية في طريقها الصحيح وأمكن أن تستقل عن الدعوى المدنية ، ومن ثم فإنه لا وجه لما يقوله الطاعن من تناقض الحكم حين قضى في الدعوى العمومية مع قضائه بعدم الاختصاص بنظر الدعوى المدنية - لما كان كل ذلك ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعيناً رفضه موضوعاً والزام الطاعن بالمصروفات وتغريمه خمسة جنيهات .

جلسة ١٤ من مايو سنة ١٩٥٧

برئاسة السيد مصطفى فاضل وكيل المحكمة، وبحضور السادة : محمود ابراهيم اسماعيل ، ومصطفى كامل ، وفهم يسى جندى ، وأحمد زكى كامل المستشارين .

(١٣٧)

القضية رقم ٣١٢ سنة ٢٧ القضائية :

اشكال . . سلطة قاضى الاشكال . ١٠٢٥٠ م . ج .

سلطة محكمة الاشكال محدودة بحدود طبيعة الاشكال نفسه الذى لا يرد إلا على تنفيذ الحكم بطلب وقفه مؤقتا حتى يفصل فى النزاع نهائيا من محكمة الموضوع طبقا لنص م ٥٢٥ من قانون الإجراءات الجنائية ، وليس لقاضى الاشكال أن يتعرض للحكم المستشكل فيه بالصحة أو بالبطلان أو يبحث فى مدى انطباقه على القانون لما فى ذلك من مساس بقوة الأحكام . ومن ثم فإذا قضت المحكمة فى دعوى الاشكال ببطلان الحكم المستشكل فى تنفيذه فإنها تكون قد تجاوزت السلطة المخولة لها بنص القانون .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه : بدد الأشياء المبيعة بالمحضر والمملوكة له والمهجوز عليها إداريا لصالح الخزانة العامة وكانت لم تسلم إليه إلا على وجه الوديعة لحراستها فاختلسها لنفسه إضرارا بالدائنة وذلك حالة كونه حارسا ومالكها وطلبت عقابه بالمساذتين ٣٤٢، ٣٤١ من قانون العقوبات . ومحكمة البليدة الجزئية قضت غيابيا عملا بمادتي الاتهام بحبس المتهم شهرا واحدا مع الشغل وكفالة ثلاثة جنهات لوقف التنفيذ بلا مصاريغ جنائية . فعارض وقضى فى معارضته

باعتبارها كأن لم تكن . فاستأنف المتهم هذا الحكم . ومحكمة سوهاج الابتدائية قضت غيابيا بعدم قبوله شكلا لرفعه بعد الميعاد . فعارض المتهم في الحكم الأخير وقضى في معارضته باعتبارها كأن لم تكن . فاستشكل المتهم في تنفيذ هذا الحكم وقضت محكمة سوهاج الابتدائية في هذا الإشكال بإعلان الحكم الصادر بجلسة ١٩٥٦/٣/٦ وتحديد جلسة ١٩٥٦/١١/٢٠ لنظر المعارضة وتنبه على المتهم . فطعن في النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... وحيث ان النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه حين قضى في دعوى الإشكال في التنفيذ بإعلان الحكم الصادر باعتبار المعارضة كأن لم تكن استئنافيا وتحديد جلسة لنظر المعارضة قد أخطأ في القانون وتجاوزت المحكمة في إصداره حدود سلطتها القاصرة على مجرد إصدار أمر مؤقت بوقف تنفيذ الحكم في الموضوع أو الاستمرار فيه ، مما يعيب الحكم بما يستوجب نقضه .

وحيث إنه لما كانت سلطة محكمة الاشكال محدودة بمحدودا طبيعة لإشكال نفسه الذي لا يرد إلا على تنفيذ الحكم بطلب وقفه مؤقتا حتى يفصل في النزاع نهائيا من محكمة الموضوع طبقا لنص المادة ٥٢٥ من قانون الإجراءات الجنائية ، وليس لقاضي الإشكال أن يتعرض للحكم المستشكل فيه بالصحة أو بالبطلان أو يبحث في مدى انطباقه على القانون لما في ذلك من مساس بقوة الأحكام وإخلال بما لها من احترام واجب ، هذا فضلا عن أن طرق الطعن في الأحكام محددة في القانون وليس الإشكال من بينها . لما كان ذلك وكانت المحكمة حين قضت في دعوى الإشكال بإعلان الحكم المستشكل في تنفيذه استنادا إلى وجود المتهم (الطامن) بالسجن يوم نظر جلسة المعارضة الاستئنافية تكون قد تجاوزت السلطة المخولة لها بنص القانون والتي لا تعدو مجرد إصدار حكم يتضمن أمرا وقتيا بوقف التنفيذ حتى تقول محكمة الموضوع كلمتها إذا كان باب الطعن مازال مفتوحا وقد ضاعف من خطئها هذا أن حددت جلسة لنظر الموضوع أمام المحكمة أصدرت الحكم -

لما كان ذلك كله وكان هذا الخطأ قد حجب المحكمة عن تحرى ما إذا كان الطاعن قد سلك طريق الطعن بالنقض على الحكم الاستثنائي حتى تعرف ما إذا كان الحكم قد صار نهائياً أو ما زال باب الطعن فيه مفتوحاً فيمكن لمحكمة الموضوع تدارك ما شابه من بطلان وحتى تستطيع محكمة الإشكال على مدى ذلك القضاء بوقف تنفيذ الحكم أو السير فيه، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أخطأ في القانون بما يبطله ويستوجب نقضه .

جلسة ١٤ من مايو سنة ١٩٥٧

برئاسة السيد مصطفى قاضل وكيل المحكمة ، وبحضور السادة : محمود إبراهيم اسماعيل ، ومصطفى كامل ، ومحمد محمد حسنين ، والسيد أحمد عفيفي المستشارين .

(١٣٨)

القضية رقم ٦ ٣٤ سنة ٢٧ القضائية :

رى مصرف . تنظيف العقاب في حالة إحداث قطع بجسر النيل أو ترعة عمومية . حكمه .
ق ٦٨ سنة ١٩٥٣

فظ القانون العقاب في حالة إحداث قطع بجسر النيل أو ترعة عمومية لما يترتب على ذلك الفعل من الإخلال بتوزيع مياه الري ، يدل على ذلك أنه خفف العقاب في حالة إحداث القطع في جسر مصرف فنص عليه في المادة ٧٣ من القانون رقم ٦٨ سنة ١٩٥٣ بعد النص على إحداث الحفر ولم ينص عليه في المادة ٧٢ — كما شمل النص في المادة ٧٣ إحداث الحفر بميل جسر التربة أو النيل أو بقاعها مما يدل على أن غرض الشارع من العقاب على هذا الفعل هو المحافظة على سلامة هذه المرافق .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه أحدث قطعاً بجسر ترعة بنى رضوان المين بالمحضر . وطلبت عقابه بالمادتين ٣٦ ، ١/٧٢ ، ٢٤ من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥٣ ومحكمة مركز بنى سويف الجزئية نظرت هذه الدعوى وقضت غيابياً عملاً بما دلت الإتهام بتفريم المتهم عشرة جنابات وإعادة الشيء إلى أصله فوراً على نفقته . فعارض المحكوم

عليه غيابيا وقضى في معارضته بتأييد الحكم المعارض فيه . فاستأنف المتهم ومحكمة بنى سوييف الابتدائية بعد أن أتمت سماعه قضت حضوريا بتعديل الحكم المستأنف والاكتفاء بتفريم المتهم ثلاثة جنهات . فطعنت الطاعة (النيابة العامة) في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

... وحيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم أخطأ في تطبيق القانون إذ قضى بتعديل الحكم المستأنف والاكتفاء بتفريم المطعون ضده ثلاثة جنهات بمقولة إن المادة ٧٣ من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥٣ تنص على فرامة لا تقل عن ٣ جنهات ولا تزيد عن عشرين جنهات على ارتكاب جريمة إحداث حفر في جسر النيل أو ترعة عامة وأن المنسوب إلى المطعون ضده ولو أن النيابة العامة وصفته بأنه أحدث قطعا بجسر ترعة بنى رضوان إلا أنه يمكن اعتباره إحداث حفر مع أن الفعلين مختلفان ولا يجوز أن تقل العقوبة في تهمة إحداث القطع عن خمسة جنهات كما يجب إلزام المطعون ضده برد الشيء إلى أصله وهو ما أغفله الحكم المطعون فيه .

وحيث إن النيابة العامة أقامت الدعوى على المطعون ضده بأنه في يوم ١٠ من مايو سنة ١٩٥٤ بدائرة مركز بنى سوييف . أحدث قطعا بجسر ترعة بنى رضوان وطُنت معاقبته بالمادتين ٣٦ و ١/٧٢ ، ٢٤ من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥٣ وفي ٢٨ من ديسمبر سنة ١٩٥٥ حكمت محكمة بنى سوييف الوطنية غيابيا وتطبيقا للمواد المذكورة بتفريم المطعون ضده عشرة جنهات وإعادة الشيء إلى أصله فورا على نفقته فعارض المطعون ضده وفي ٢١ من مارس سنة ١٩٥٦ حكمت المحكمة بقبول المعارضة شكلا ورفضها موضوعا ، فاستأنف ، وفي ١٥ من مايو سنة ١٩٥٦ قضت محكمة بنى سوييف الوطنية بهيئة جنح مستأنفة بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف والاكتفاء بتفريم المطعون ضده ثلاثة جنهات . وأسست حكمها على أن " وقائع هذه الدعوى حسبما تكشف عنها أوراقها تلخص فيما أثبتته السيد مهندس رى بنى سوييف

في محضره المؤرخ أول مايو سنة ١٩٥٤ في أنه أثناء مروره وشيخ الناحية أبصر
المتهم أحدث قطعاً بالجسر الآيمن لترعة بني رضوان بقصد الاستيلاء على مياه أكو
وبسؤال المتهم (المطعون ضده) اعترف بما أسند إليه وبرده الشيء لأصله ...
وأنه عن العقوبة المقررة بها ترى المحكمة تعديلها وإنزالها لثلاثة جنيئات إعمالاً
لنص المادة ٧٣ من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥٣ الخاص بالرى والصرف
إذ نصت صراحة على أنه "مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد ينص عليها قانون
العقوبات أو أى قانون آخر يعاقب بالجس مدة لا تتجاوز شهراً أو بغرامة لا تقل
عن ثلاثة جنيئات ولا تزيد على عشرين جنيهاً أو بأحدى هاتين العقوبتين كل
من ارتكب الجرائم الآتية ... ٣ إحداث حفر في جسور النيل أو في ترعة عامة ...
وان القول بأن إحداث حفر في جسور النيل يختلف في المقصود والمؤدى عن
إحداث قطع في أحد جسور النيل — قول غير صحيح لأن الهدف الباعث في الحالين
واحد ... وأنه لا يمكن القول بأن الفقرة الثالثة من المادة ٧٣ من القانون
تنصرف إلى من يحدث حفراً بقصد الحصول على أترية من الجسر لأنه فضلاً
عن أن هذا الباعث غير معلوم فإن المشرع توقعه وأفرد له الفقرة الرابعة من المادة
٧٣ من ذات القانون ، ولو كان مراده ذلك لما أعجزه النص ولما أفرد لهذا
الفعل فقرة خاصة ولا جدال في أن محكمة الموضوع تكيف الواقعة المطروحة عليها
وتعاطى النص الوارد في القانون بشأنها دون التقيد بالوصف الذى قدمته النيابة ...
ويتعين لذلك إعمال الفقرة الثالثة من المادة ٧٣ من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥٣ "
وهذا الذى قضى به الحكم وأسس عليه قضاءه مخالف للقانون ذلك بأن القانون
غلظ العقاب في حالة إحداث قطع بجسر النيل أو ترعة عمومية لما يترتب على ذلك
الفعل من الإخلال بتوزيع مياه الرى يدل على ذلك أنه خفف العقاب في حالة
إحداث القطع في جسر مصرف فنص عليه في المادة ٧٣ بعد النص على إحداث
الحفر ولم ينص عليه في المادة ٧٢ — كما شمل النص في المادة ٧٣ إحداث الحفر
يميل جسر التربة أو النيل أو بقاعها مما يدل على أن فرض الشارع من العقاب على هذا
الفعل هو المحافظة على سلامة هذه المرافق . هذا إلى أنه إذا أخذ بنظر الحكم
المطعون فيه من أن ذات الفعل يكون جريمتين فقد كان عليه أن يوقع العقوبة الأشد .

وفقا للمادة ١/٣٢ لا أن يوقع العقوبة الأخف — لما كان ذلك — وكانت المادة ٧٢ من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥٣ قد وضعت حدا أدنى للغرامة التي يقضى بها هو خمسة جنيهات مع إلزام المخالف برد الشيء إلى أصله ، وكان الحكم المطعون فيه إذ قضى بتفريم المطعون ضده ثلاثة جنيهات وأخفل الحكم برد الشيء إلى أصله قد خالف القانون فإنه يتعين لذلك نقضه مع إلزام الطاعن بالحد الأدنى للغرامة التي نصت عليها المادة ٧٢ من القانون وتأيد الحكم الابتدائي فيما قضى به من إعادة الشيء إلى أصله .

جلسة ١٤ من مايو سنة ١٩٥٧

برئاسة السيد حسن داود المستشار وبحضور السادة : محمود ابراهيم اسماعيل ، ومصطفى كامل ،
ومحمد محمد حسنين ، والسيد احمد عفيفى المستشارين .

(١٣٩)

الطعن رقم ٣٥٨ سنة ٢٧ القضائية :

دعوى مدنية . عدم جواز رفعها على المتهم القاصر بصفته الشخصية . م ٢٥٣ ج ١ .

متى كانت الدعوى المدنية وجهت إلى المتهم القاصر بصفته الشخصية مع أن
له من يمثله قانونا وهو في هذه الدعوى والده ولم ترفع الدعوى على الوالد بهذه
الصفة فإن المحكمة إذ قبلتها على الصورة التي رفعت بها تكون قد أخطأت
في القانون رغم ما اتخذته الحكم من جانبه من تعيينه ممثلا للقاصر في غير الحالة التي
توجب ذلك .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة كلا من : ١ - ابراهيم حسن سيد احمد (الطاعن)
و ٢ - محمد حسن سيد احمد و ٣ - محمد عزت حسن و ٤ - حسن سيد احمد
بأنهم الأول أحدث عمدا بمحمد عبد السيد احدا لإصابة الموصوفة بالتقرير الطبي
الشرعى بالعين اليمنى والتي تخلفت عنها عاهة مستديمة هي نقص في قوة إبصارها
إلى ٤/٦٠ والثاني : أحدث عمدا بالجنى عليه سالف الذكر إصابة بالذراع
الأيمن الموصوف بالتقرير الطبي الشرعى والتي تحتاج لعلاج مدة لا تزيد على
عشرين يوما . والثاني والثالث أحدثا عمدا بالسيد عبد العظيم سيد احمد
الإصابة الميمنة بالتقرير الطبي الشرعى والتي تحتاج لعلاج مدة لا تزيد على
عشرين يوما . والرابع أحدث عمدا بأحمد محمد سيد احمد الاصابات الموصوفة

بالتقرير الطبي والتي تحتاج لعلاج مدة لا تزيد على عشرين يوما . وطلبت من غرفة الاتهام إحالة هؤلاء المتهمين إلى محكمة الجنايات لمعاقتهم الأول بالمادة ١/٢٤٠ من قانون العقوبات والآخرين بالمادة ١/٢٤٢ من القانون المذكور فأجابتها إلى ذلك . وقد ادعى محمد سيد احمد بحق مدني قدره ٦٠٠ جنيه على سبيل التعويض قبل المتهمين الأول والثاني والرابع متضامين . ومحكمة جنايات الزقازيق قضت فيها حضوريا عملا بمادة الاتهام مع تطبيق المواد ١٧ ، ٥٥ ، ٥٦ من قانون العقوبات للأول وبمادة الاتهام مع تطبيق المادة ٢/٣٢ من القانون المذكور للباقيين أولا : بمعاقة المتهم ابراهيم حسن سيد احمد بالحبس مع الشغل لمدة سنة واحدة وأمرت بإيقاف تنفيذ العقوبة لمدة ثلاث سنين تبدأ من اليوم مع جعل الايقاف شاملا لأي عقوبة تبعية ولجميع الآثار الجنائية المترتبة على الحكم . وثانيا : بتفريم المتهم محمد حسن سيد احمد مبلغ خمسمائة قرش . وثالثا : بتفريم المتهم محمد عزت حسن مبلغ مائة قرش وبتفريم المتهم الرابع ثلاثمائة قرش ورابعا : بالزام المتهم الرابع حسن سيد احمد بصفته وليا طبيعيا على ابنه ابراهيم حسن سيد احمد والمتهم محمد حسن سيد احمد متضامين بأن يدفعوا للادعي بالحق المدني محمد سيد احمد مبلغ مائتي جنيه مصري والمصاريف المدنية المناسبة على سبيل التعويض ومبلغ ٥٠٠ خمسمائة قرش مقابل أتعاب المحاماة ورفضت ما عدا ذلك من الطلبات . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ.

الحكمة

... وحيث إن مبنى الطعن هو القصور والخطأ في القانون ، ذلك بأن الحكم المطعون فيه قصر في الرد على دفاع الطاعن القائم على شيوع التهمة وعلى أن الاتهام إنما وجه إليه باعتباره خيرا أخوته أما ما طلبه الدفاع من استعمال الرأفة فإنه لا يحمل معنى التسليم بالاتهام ، هذا إلى أن المحكمة قد أخطأت إذ حينت له ممثلا في الدعوى المدنية لقصره مع أن الدعوى قد وجهت إليه بصفته الشخصية مما يجعلها غير مقبولة وقد تم ذلك بعد إقفال باب المرافعة وبغير علم من الطاعن ، وأخيرا فإن الحكم قضى بالزامة بالتضامن مع المتهم الثاني بمبلغ التعويض رغم استقلال كل منهما عن الآخر فنيا وقع منهما .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته عليها — لما كان ذلك وكانت المحكمة غير ملزمة بتتبع كل دفاع موضوعي للطاعن والرد عليه إذ أن هذا الرد يكون مستفادا من أخذها بأدلة الثبوت القائمة في الدعوى فيتعين رفض الطعن بالنسبة للدعوى الجنائية .

وحيث إنه عن الدعوى المدنية فإنه لما كانت المادة ٢٥١ إجراءات توجب " أن تتم إجراءات الادعاء مدنيا أمام المحاكم الجنائية قبل إقفال باب المرافعة طبقا للمادة ٣٧٥ إجراءات " ولما كانت المادة ٢٥٣ إجراءات تنص على " أن الدعوى المدنية بتعويض الضرر ترفع على المتهم بالجريمة إذا كان بالغاً وعلى من يمثله إن كان فاقدا الأهلية فإن لم يكن له من يمثله وجب على المحكمة أن تعين له من يمثله "، لما كان ذلك وكان الثابت من الأوراق أن الدعوى وجهت إلى الطاعن القاصر بصفته الشخصية مع أن له من يمثله قانونا وهو في هذه الدعوى والده ولم ترفع الدعوى على الوالد بهذه الصفة فإن المحكمة إذ قبلتها على الصورة التي رفعت بها تكون قد أخطأت في القانون أما ما اتخذته الحكم من جانبها من تعيينه ممثلا للقاصر في غير الحالة التي توجب ذلك وبعد إقفال باب المرافعة فإنه يعتبر خطأ آخر يعيب الحكم — لما كان ما تقدم، فإنه يتعين قبول الطعن بالنسبة للدعوى المدنية والقضاء بعدم قبولها وإلزام المطعون ضده بمصروفاتها وذلك بغير حاجة إلى بحث وجه الطعن الآخر الخاص بالتضامن .

جلسة ٢٠ من مايو سنة ١٩٥٧

برئاسة السيد حسن داود المستشار ، وبحضور السادة : محمود ابراهيم اسماعيل ، ومصطفى كامل ، ومحمود محمد مجاهد ، وفهم يمينى جندى المستشارين .

(١٤٠)

الطعن رقم ٣٦٠ سنة ٢٧ القضائية :

استئناف . طلب النيابة تطبيق نص يقضى فضلا عن الحبس أو الغرامة بالمصادرة والإغلاق ونشر الحكم وجوبا . جواز استئناف النيابة الحكم القاضي ببراءة المتهم . م ٢/٤٠٢ أ ج .

متى كان نص القانون الذى طلبت النيابة تطبيقه على الواقعة يقضى فضلا عن الحبس أو الغرامة بالمصادرة والإغلاق ونشر الحكم وجوبا وحكم ببراءة المتهم فان استئناف النيابة جائز طبقا لنص الفقرة الثانية من المادة ٤٠٢ من قانون الإجراءات الجنائية .

الوقائع

انتهت النيابة العامة الطاعن بأنه : أولا — عاج مريضا دون أن يكون مرخصا بذلك . وثانيا — أحدث عمدا بعبد السلام عبد الرحمن محمد الاصابات الميمنة بالتقرير الطبى والى تقرر لعلاجها مدة لا تزيد على عشرين يوما . وطلبت معاقبته طبقا للواد ١ و ١٠ من القانون رقم ٤١٥ لسنة ١٩٥٤ و ١/٢٤٢ من قانون العقوبات . ومحكمة جناح كرموز الجزئية قضت بحضوريا ببراءة المتهم من التهمة المستندة إليه بلا مصاريف جنائية . استأنفت النيابة هذا الحكم . ومحكمة الاسكندرية الابتدائية قضت غيابيا عملا بمواد الاتهام مع تطبيق المادة ٣٢ فقرة أولى من قانون العقوبات بقبوله شكلا وفى الموضوع وبإجماع الآراء بتغريم المتهم عشرة جنيهات عن التهمتين وأمرت باغلاق محل المتهم الذى يباشر

فيه مهنة الطب ومصادرة الأدوات المتعلقة بهذه المهنة ونشر الحكم في جريدة الجمهورية والأخبار مرة واحدة على نفقة المتهم بلا مصروفات جنائية. فعارض وقضى في معارضته بإجماع الآراء برفضها وتأييد الحكم المعارض فيه بلا مصاريف. فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... ألغ

التمسك

... وحيث إن مبنى وجهى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه قد أخطأ في تطبيق القانون وشابه بطلان في الاجراءات . ذلك أنه قضى في المعارضة بتأييد الحكم الغيابي الاستئنافي رغم أنه لم يعلن بالحضور للجلسة التي صدر فيها الحكم الغيابي ورغم تمسك الدفاع عنه في جلسة المعارضة بعدم صحة الإعلان كما رفض الدفع بعدم جواز استئناف النيابة على خلاف حكم المادة ٤٠٢/٢ من قانون الإجراءات الجنائية لأنها لم تطلب الحكم بغير الغرامة والمصاريف .

وحيث إن ما يثيره الطاعن في هذين الوجهين غير سديد ذلك أن الطاعن حضر بجداسة المعارضة ومعه محام ترفع في موضوع الدعوى دون الإشارة إلى عدم إعلانه بالجلسة التي صدر فيها الحكم الغيابي المعارض فيه ومن ثم فقد سقط الحق فيه وليس له أن يثيره لأول مرة أمام محكمة النقض لما كان ذلك وكان استئناف النيابة جائزا طبقا لنص الفقرة الثانية من المادة ٤٠٢ من قانون الإجراءات الجنائية إذا طلبت الحكم بغير الغرامة والمصاريف وحكم ببراءة المتهم وكانت تعتبر أنها طلبت الحكم بغير الغرامة والمصاريف متى كان نص القانون الذي طلبت تطبيقه على الواقعة يقضى فضلا عن الحبس أو الغرامة بالمصادرة والإفلاق ونشر الحكم وجوبا — لما كان ما تقدم فإن الطعن بشقيه يكون على غير أساس متغيئا رفضه موضوعا .

جلسة ٢٠ من مايو سنة ١٩٥٧

برئاسة السيد مصطفى فاضل وكيل المحكمة ، وبحضور السادة : محمود إبراهيم اسماعيل ،
ومصطفى كامل ، ومحمد محمد حسنين ، وفهم يسى جندى المستشارين .

(١٤١)

القضية رقم ٣٦١ سنة ٢٧ القضائية :

تموين . قح . استئناف . قضاء محكمة أول درجة براءة المتهم استنادا إلى صدر القانون
رقم ٩ سنة ١٩٥٦ . الحكم استئنافا بعد انتهاء الأجل المنصوص عليه في القانون سالف الذكر
بالتأييد . لا خطأ .

متى كانت محكمة أول درجة قد قضت براءة المتهم في جريمة عدم توريد
نصيب الحكومة من محصول القمح استنادا إلى صدر القانون رقم ٩ سنة ١٩٥٦
الذي مد أجل التوريد أو دفع البديل النقدي لغاية ٣١ من مارس سنة ١٩٥٦ وقضت
المحكمة الاستئنافية بعد انتهاء المهلة التي حددها القانون سالف الذكر بالتأييد ،
فإنها لا تكون قد أخطأت . إذ أن مؤدى ذلك القانون أن الفعل أصبح معفيا
من العقاب فيما مضى وحتى انقضاء الأجل المنصوص عليه فيه ولا تبدأ المسؤولية
الجنائية إلا بعد انقضائها في حالة عدم التوريد أو عدم دفع البديل النقدي ،
ولما كانت الدعوى العمومية كما رفعت لا تشمل هذه الواقعة الجديدة فلا يكون
هناك من سبيل أمام المحكمة الاستئنافية إلا أن تقضى بتأييد الحكم المستأنف .

الوقائع

اتهمت النياية العامة المطعون ضدها (نفيسه سليمان سيد أحمد) بأنها لم تورد
نصيب الحكومة في محصول قح سنة ١٩٥٠ في الميعاد . وطلبت عقابها بالمواد

ملحوظة : — قررت المحكمة هذا المبدأ أيضا في الطعنين ٣٦٢ ، ٣٦٣ سنة ٢٧ ق
الصادرين بذات الجلسة .

٩ و ١٠ و ١١ و ١٢ و ١٣ و ٥٦ من القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ وقرارات وزير التكوين رقم ٩٤ لسنة ١٩٥٠ و ٦٤ لسنة ١٩٥٤ . ومحكمة جناح الواسطى الجزئية قضت غيابيا عملا بمواد الاتهام بحبس المتهم ستة شهور مع الشغل وكفالة ٢ جنبيين لوقف التنفيذ وتغريمها ١٠٠ جنيه بلا مصاريق . فعارضت وقضى في معارضتها بإلغاء الحكم الغيابي المعارض فيه وبراءة المتهم بلا مصاريق وذلك عملا بالمادة ٣٠٤/١ من قانون الإجراءات الجنائية فاستأنفت النيابة هذا الحكم . ومحكمة بنى سويق الابتدائية قضت حضوريا بتأييد الحكم المستأنف بلا مصاريق . فطعنت النيابة العامة على هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... وحيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم أخطأ في تطبيق القانون إذ قضى بتأييد الحكم المستأنف للأسباب التي بنى عليها مع أن الحكم المستأنف وقد صدر في ٤ فبراير سنة ١٩٥٦ إنما قضى بالبراءة استنادا إلى أنه قد صدر القانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٦ وقد مد أجل التوريد أو دفع البديل التقدي لغاية ٣١ مارس سنة ١٩٥٦ في حين أنه لما قضت المحكمة الاستئنافية بالتأييد في ١٠ أبريل سنة ١٩٥٦ كان هذا الأجل قد انتهى وبذلك لم يعد القانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٦ الذى طبقته محكمة الدرجة الأولى هو القانون الأصح ، وكان يتعين القضاء بإدانة المطعون ضدها مادام أنها لم تقم بالتوريد أو دفع البديل التقدي لغاية ٣١ مارس سنة ١٩٥٦ .

وحيث إن النيابة العامة أقامت الدعوى على المطعون ضدها بأنها حتى يوم ٣١ أغسطس سنة ١٩٥٤ بدائرة مركز الواسطى لم تورد نصيب الحكومة في محصول قمح سنة ١٩٥٠ — وفي ٥ نوفمبر سنة ١٩٥٥ قضت محكمة الواسطى غيابيا بحبس المطعون ضدها ستة شهور مع الشغل وكفالة ٢ جنيه وتغريمها ١٠٠ جنيه بلا مصروفات فعارضت في الحكم ، وفي ٤ فبراير سنة ١٩٥٦ حكمت المحكمة بقبول المعارضة شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المعارض فيه وبراءة المتهم وأسست

٢٠ (١٤) ج .

حكما على "أن القانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٦ صدر وعمل به في ٣٠ يناير سنة ١٩٥٦ وينص على إعفاء الحائز من التوريد، إذا دفع ٢ جنيه عن كل أردب في ميعاد شهرين من تاريخ العمل به ، ومن ثم فإن هذا القانون هو الذي يجب تطبيقه عملا بالمادة ٢/٥ لأنه أصحح للثبوت ولذلك وإزاء عدم انتهاء الفترة المنصوص عليها فيه تكون التهمة في رقائمة قبلها" فاستأنفت النيابة العامة هذا الحكم وفي ١٠ من أبريل سنة ١٩٥٦ قضت محكمة بنى سويف بالتأييد للأسباب التي بنى عليها الحكم المستأنف — لما كان ذلك ، وكان القانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٦ وقد عمل به ابتداء من ٣٠ يناير سنة ١٩٥٦ نص على إعفاء كل حائز من تسليم مقادير القمح المستولى عليها بموجب القرارات رقم ٧٢ لسنة ١٩٤٩ و ٩٤ لسنة ١٩٥١ و ٣٦ لسنة ١٩٥٢ و ٧٩ لسنة ١٩٥٣ إذا قام خلال شهرين من تاريخ العمل بالقانون المذكور بأداء مبلغ جنيتين لوزارة التموين عن كل أردب من القمح لم يتم توريده ، وكان مؤدى ذلك أن الفعل أصبح معقيا من العقاب فيما مضى ، وحتى انقضاء الشهرين المنصوص عليهما في القانون ولا تبدأ المسؤولية الجنائية إلا بعد انقضائهما في حالة عدم التوريد أو عدم دفع البدل النقدي ، وكانت الدعوى العمومية كما رفعت لا تشمل هذه الواقعة الجديدة ، فانه لم يكن من سهيل أمام المحكمة الاستئنافية إلا أن تقضى بتأييد الحكم المستأنف . هذا إلى أنه صدر القانون رقم ٢١٦ لسنة ١٩٥٦ وعمل به ابتداء من ١٦ مايو سنة ١٩٥٦ وقد مدد الأجل إلى ٣١ من يولييه سنة ١٩٥٦ ومؤدى ذلك أن الفعل أصبح غير معاقب عليه لغاية انتهاء هذا الأجل ، ومن ثم فلا تبدأ المسؤولية الجنائية إلا بعد انقضاء هذا الأجل إذا لم يتم الحائز بالتوريد أو دفع البدل النقدي .

وحيث إنه لذلك يكون الطعن على غير أساس ويتمين رفضه .

جلسة ٢٠ من مايو سنة ١٩٥٧

برئاسة السيد حسن دارود المستشار وبحضور السادة : محمود ابراهيم اسماعيل ، ومصطفى كامل ، ومحمود محمد مجاهد ، وفهيم بيى جندى المستشارين .

(١٤٢)

الطعن رقم ٣٦٨ سنة ٢٧ القضائية :

(أ) تزوير أوراق رسمية . - تغيير الحقيقة في قيمة الأموال المستحقة على الممول أو مقدارها في ورد المال . - تزوير معاقب عليه .

(ب) تزوير . - انخداع بعض الناس بالمرور المزور رغم إمكان كشف التزوير إن يكون لديهم دراية خاصة . - عدم انتفاء صفة الجريمة .

١ - أعدت أوراد الأموال الصادرة من الصيارفة لإثبات قيمة الأموال المستحقة على الممول كما أعدت لإثبات مقدارها وهذا مقتضاه أن كل تغيير للحقيقة بها يعتبر تزويرا يعاقب عليه القانون .

٢ - إمكان كشف التزوير لمن يكون لديهم دراية خاصة تسهل لهم إدراك هذه الحقيقة لا ينفي صفة الجريمة مادام الممر ذاته يجوز أن ينخدع به بعض الناس .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : أولا - ارتكب تزويرا في محرر رسمي هو ورد الأموال المقررة بمجموعة حرف (١-١) رقم ٣٩٦٥٣٥ مديرية أسبوط الخاص به وذلك بأن أحدث به تعديلا في الأرقام الدالة على عدد الأفدنة المكلفة باسمه وفي الأرقام الدالة على مقدار الأموال المقررة بأن أضاف العدد = ١ = إلى

رقم = ٥ = المئين لعدد الأفدنة فصار "١٥" وجعل العدد "١" في الرقم الدال على مقدار الأموال المقررة "٣" وذلك في الرقمين "١٤ و ١٣" الثانية في الورد المذكور . وثانيا : استعمل المحرر المزور سالف الذكر مع مله بتزويره بأن قدمه للرحوم عبد الحافظ عمرو بقصد جلب منفعة له هي التوصل إلى استئجار أرض المذكور . وطلبت من غرفة الاتهام إحالته على محكمة الجنايات لمعاقبته بالمواد ٢١١ و ٢١٢ و ٢١٤ من قانون العقوبات ، فقررت بذلك . ومحكمة جنايات أسيوط قضت بحضوريا عملا بمواد الاتهام مع تطبيق المواد ٢/٣٢ و ١٧ و ١/٥٥ و ١/٥٦ عقوبات المعدلة بالقانون رقم ٤٣٥ لسنة ١٩٥٣ بمعاقة أحمد سليمان على بالحبس مع الشغل لمدة ستة شهور وأمرت بوقف تنفيذ العقوبة مدة ثلاث سنوات تبدأ من اليوم .

نطمئن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

الحكمة

...وحيث إن مبنى الطعن هو الخطأ في تطبيق القانون وتأويله والقصور في التسيب والخطأ في الاسناد ، ذلك أن الواقعة كما صار إثباتها في الحكم لا يعاقب عليها القانون ، إذ أن ورد الأموال الذي وقع فيه تغيير الحقيقة أحد لإثبات تحصيل الضريبة ، ولم يكن معدا لإثبات الملكية . هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فإن التغيير الذي حصل فيه ظاهر ظهورا واضحا بحيث لا يخدع أحدا . هذا ولم يشهد إلا شاهد واحد ذي واقعة تقديم الطاعن هذا الورد للمالك وقد فسقه الطاعن بشواهد معينة لم يرد عليها الحكم — كما أن تقرير قسم أبحاث التزييف والتزوير لم يحزم أن التغيير حصل بخط الطاعن فاسناد جريمة التزوير إليه مع ذلك هو خطأ في الاسناد مما يعيب الحكم بما يستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بني واقعة الدهوى في قوله "إن المتهم أحمد سليمان (الطاعن) كان قد تسلم من جابر صايب صراف ناحية الزيرة من أعمال مركز أبو تيج ورد مال محرر في يناير سنة ١٩٥٢ بمعرفة ذلك الصراف تضمن

بأن عدد الأفدنة المكلفة باسم المتهم هـ ف و ١٣ ط و ١٧ س وأن مقدار المال
المربوط عليها ١٣ ج و ٣٨ م وقد حدث أن أراد المتهم استئجار مائة وأربعة
فدان من المرحوم السيد عبد الحافظ عمرو ولما كان هذا المالك يشترط ميسرة
المستأجر فقد هدى التفكير المتهم أن يقترب تزويرا بالورد المذكور بأن يضيف
إلى عدد الأفدنة المكلفة باسمه رقم "١" فصار ١٥ فدانا وجعل العدد "١" في
الرقم الدال على مقدار الأموال المقررة "٣" وذلك في الرقمين ١٣ و ١٤
الثابتين في الورد المذكور ، ذلك أن حقيقة الأموال الأميرية ١٣ جنيها و ٣٨ مليا
جعلها ٣٣ جنيها و ٣٨ مليا يضاف إليها جنيها و ٤٣٣ مليا ما يستحقه بحاسن المديرية
فيكون حقيقة ما هو مستحق على تلك الأطنان ١٤ جنيها و ٤٧١ مليا جعلها المتهم
٣٤ جنيها و ٤٧١ مليا ثم قدم الورد المذكور بهذه الصورة إلى السيد عبد الحافظ
عمرو وتمكن من ذلك من استئجار أطنان هذا المالك السالفة الذكر "ودلل الحكم
على هذه الواقعة بما شهد به الصراف عن أصل الحقيقة التي كانت ثابتة بالورد ومن
يدعى كامل زخاري نخلة من أن الطاعن هو الذي قدم الورد إلى المالك ،
وتقرير قسم أبحاث التزييف والتزوير الذي أثبت حصول التزوير في الأرقام
الدالة على عدد الأفدنة وفي الأرقام الدالة على مقدار الأموال المقررة بالطريقة
السابق بيانها ، ثم عرض الحكم لدفاع الطاعن الذي أشار إليه في طعنه فقال :
"وحيث إن هذا الذي يذهب إليه الدفاع غير سديد ، ذلك أن المقصود بتغيير
الحقيقة في هذا الصدد إنما هو جعلها خافية ويكفى إحداث التزوير في الأرقام
لقيام هذا التغيير ، لأن الأرقام هي التي ينصرف إليها نظر من يقدم إليه الورد
مادة ، ومن ثم فإن الركن المادى للجريمة متوفر . . . وحيث إن الدفاع ذهب
أيضا إلى أنه يشترط لقيام جريمة التزوير أن يكون المحرر معدا لاثبات البيانات
التي تناولها هذا التغيير وأن الورد ليس معدا لاثبات ما هو مكلف باسم صاحبه...
وحيث إن هذا النظر غير سليم ذلك أنه فضلا عن كون التزوير قد انصب
على البيانات الخاصة بمقدار الأموال المربوطة على أطنان المتهم وهي البيانات
التي أمد الورد لاثباتها فإن البيانات المتعلقة بمقدار ما هو مكلف باسم صاحب
الورد إنما هي إحدى العناصر التي يؤسس عليها تقدير الأموال التي تربط على أطنانه ،

ومن ثم فإن هذا الوجه من الدفاع مردود أيضا " وما قاله الحكم صحيح في القانون والواقع ، إذ أن أيراد الأموال الصادرة من الصيارفة قد أعدت لإثبات قيمة الأموال المستحقة على الممول ، كما أعدت لإثبات مقدارها وهذا مقتضاه أن كل تغيير للحقيقة بها يعاقب عليه القانون ، وإمكان كشف التزوير لمن يكون لديهم ذراية خاصة تسهل لهم إدراك هذه الحقيقة لا ينفي صفة الجريمة . مادام المحرر ذاته يجوز أن يتخدع به بعض الناس وقد استعمله الطاعن فعلا في الغرض الذي قصد إليه وحصل على ما كان يتغنيه من وراء هذا التزوير — لما كان ذلك ، وكانت المحكمة قد أقامت حكمها بعد استعراض الوقائع والأدلة المطروحة عليها على أساس ما اطمأنت إليه واقتنعت به واستخلصته في منطق سليم من أن التزوير حصل بمعرفة الطاعن مما يصح معه أن يكون بنفسه أو بواسطة غيره ، فلا يصح أن ينسب عليها بدهوى الخطأ في الاستناد ، وكان لا يلزم في القانون أن تتبع المحكمة الدفاع في كل جزئية يثيرها ، بل يكفي أن يكون الرد عليها مستفادا من أطرافها واستناد المحكمة إلى أدلة الثبوت التي أقامت عليها الإدانة — لما كان ذلك كله ، فإن الطعن لا يكون له محل وهو لا يعدو أن يكون جدلا في واقعة الدهوى وتقدير أدلة الثبوت مما لا يصح إثارته أمام محكمة النقض .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن برمته على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جاسة ٢٠ من دايو سنة ١٩٥٧

برئاسة السيد حسن دارد المستشار وبحضور السادة : محمود إبراهيم اسماعيل ، ومصطفى كامل
وفهم يسى جندى ، وأحمد زكى كامل المستشارين .

(١٤٣)

الطعن رقم ٣٧٠ سنة ٢٧ القضائية :

تفتيش . تنفيذه . مراد القانون من تفتيش أى بمعرفة أى . م ٢/٤٦ أ ج .

مراد القانون من اشتراط تفتيش أى بمعرفة أى أن يكون مكان التفتيش
من المواضع الجسمانية التى لا يجوز لرجل الضبط القضائى الاطلاع عليها ومشاهدتها
باعتبارها من عورات المرأة التى تخدش حياءها إذا مست ومن ثم فإن ضابط
البوليس لا يكون قد خالف القانون إن هو التفتيش لفافة المخدر التى طالعته فى
وضعها الظاهر بين أصابع قدم المتهمه وهى عارية .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنة بأنها أحرزت جوهرًا مخدرا (أفبونا)
فى غير الأحوال المرخص بها قانونا . وطلبت من غرفة الاتهام إحالتها
على محكمة الجنايات لمحاكمتها بالمواد ١ و ٢ و ٣٣ ج و ٣٥ من القانون رقم ٣٥١
لسنة ١٩٥٢ . فقررت الغرفة بذلك وفى أثناء نظر الدعوى أمام محكمة جنايات
القاهرة دفع الحاضر مع المتهمه ببطلان التفتيش لأن من قام به هو الضابط
بنفسه ولم يتدب لذلك امرأة كما تقضى بذلك المادة ٤٦ من قانون الاجراءات
الجنائية وبعد أن أتمت المحكمة المذكورة نظرها قضت بحضورها عملا بالمواد
١ و ٢ و ٣٤ و ٣٥ من المرسوم بقانون رقم ٣٥٢ لسنة ١٩٥٢ والبند (١)
من الجدول (١) الملحق به مع تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات بمعاينة زكية
أمام محمود الشهيرة بأنم صالح بالتفتيش مع الشغل لمدة سنة واحدة وتغريمها

تحميئة جنية ومصادرة الجوهر المخدر المضبوط وذلك على اعتبار أن الإحراز كان بقصد التعاطي الشخصي وقالت في أسباب حكمها إن الدفع ببطلان التفتيش غير قائم على أساس . فطعن الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

وحيث إن محصل الوجه الأول من الطعن هو الخطأ في تطبيق القانون وفي بيان ذلك تقول الطاعنة إن الحكم المطعون فيه خالف ما تقضى به المادة ٢/٤٦ من قانون الاجراءات الجنائية من وجوب حصول التفتيش بمعرفة أنى إن كان المتهم أنى ورفض الدفع ببطلان تفتيش الطاعنة على الرغم من أنه تم بمعرفة ضابط البوليس الذى زعم أنه وجد لفافة المخدر بين أصابع قدمها اليسرى فالتقطها بقسوة .

وحيث إن الحكم المطعون فيه حين عرض للدفع ببطلان التفتيش الواقع على الطاعنة قال : ” وبما أن الدفع ببطلان التفتيش غير قائم على أساس إذ أن المتهمة (الطاعنة) كانت عارية القدمين أثناء جلوسها ولقد لفت نظر الضابط إخفاؤها شيئاً بين أصابع قدمها مما دناه إلى الإمساك بقدمها لالتقاطه وليس في هذا تعرض لموضع حساس من الجسم أو كشف لجزء منه لم يكن مكشوفاً ، إذ كان القدم عارياً فلا مبرر في هذه الحالة لتدب أنى لالتقاط الورقة من بين أصابع قدمها “ . ولما كانت الفقرة الثانية من المادة ٤٦ من قانون الاجراءات الجنائية تنص على أنه ” إذا كان المتهم أنى وجب أن يكون التفتيش بمعرفة أنى يندبها لذلك مأمور الضبط القضائي “ . وكان مراد القانون من اشتراط تفتيش أنى بمعرفة أنى أن يكون مكان التفتيش من المواضع الجسمانية التى لا يجوز لرجل الضبط القضائي الاطلاع عليها ومشاهدتها باعتبارها من عورات المرأة التى تخدش حيائها إذا مست ، وكان الثابت بما أورده الحكم أن الطاعنة كانت تضع لفافة المخدر بين أصابع قدمها اليسرى وهى عارية ، فإن ضابط البوليس لا يكون قد خالف القانون إن هو التقط لفافة المخدر

التي طالعته في وضعها الظاهر من قدم الطاعة ، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض الدفع ببطلان التفتيش للأسباب السائفة التي أوردها ، يكون قد طبق القانون تطبيقاً سائياً .

وحيث إن مبنى الوجهين الثاني والثالث هو القصور في البيان والفساد في الاستدلال إذ عولت المحكمة في إدانة الطاعة على عبارة وردت بأقوال الشاهد عباس أحمد سعيد في محضر تحقيق النيابة مؤداها أن الطاعة كانت تشكو لها في أذنها ، دون أن تسمع المحكمة أقواله كاملة . ثم جمعت من هذه العبارة ما يؤيد الاعتراف المنسوب إلى الطاعة أمام الضابط بأنها إنما أحرزت الخدر بقصد العلاج ، وفي هذا ما يتنافى مع بقية أقوال الشاهد من أنه لم ير الطاعة تخرز مخدراً ما كما استندت المحكمة في إدانة الطاعة إلى أقوال الضابط والكونسابل رغم تضارب أقوالهما في شأن واقعتي حصول مقاومة منها ، ورفع المنضدة (العبلية) التي كانت أمامها حال ضبط الخدر ، هذا فضلاً عن أن الضابط أغفل ذكر أسماء رجال القوة التي صاحبت خشية حصول خلاف بين أقوالهم إذا رؤى سماعهم .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعة بها وأورد على ثبوتها في حقها أدلة من شأنها أن تؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها . لما كان ذلك وكان للحكمة أن تأخذ بما تظمن إليه من أقوال الشاهد في مرحلة التحقيق ولو لم تسمعه بمعرفتها ما دامت مطروحة على بساط البحث في الجلسة إذ مرجع الأمر في ذلك إلى حريتها في تقدير الدليل الذي تأخذ به ، وكانت الطاعة لم تطلب من المحكمة سماع أقوال الشاهد عباس أحمد سعيد أو تمسك بسؤال رجال القوة التي صاحبت الضابط عند إجراء التفتيش ، وكان الحكم قد حصل أقوال الشاهدين اليوزباشي محمد محمد فهمي والكونسابل أحمد حسين دون ما خلاف فيها ، وكان التناقض في أقوال الشهود بفرض قيامه لا يعيب الحكم ما دام قد استخلص الإدانة من أقوالهم استخلاصاً سائماً بما لا تنافض فيه . لما كان كل ما تقدم فإن ما تنعاه الطاعة على الحكم في هذا الشأن لا يعدو أن يكون جدلاً موضوعياً في أدلة الدعوى مما لا تقبل إثارته أمام محكمة النقض .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعيناً وفضله موضوعاً .

جلسة ٢٠ من مايو سنة ١٩٥٧

(١٤٤)

القضية رقم ٣٧١ سنة ٢٧ القضائية :

تفتيش . إباحة الدخول في المحل لكل طارق بلا تمييز . تخرجه من المحل الذي نصت عليه
م ٤٥٠ ج .

حتى كان المحل مفتوحا للعامة ومباحا الدخول فيه لكل طارق بلا تمييز فثله
يخرج عن المحل الذي نصت عليه المادة ٤٥٠ من قانون الإجراءات الجنائية
من حيث عدم جواز دخوله إلا بإذن من جهة القضاء وإذا دخله أحد كان
دخوله مبررا وكان له تبعا لذلك أن يضبط الجرائم التي يشاهدها فيه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة كلا من : ١ — محمد عبد الرحيم محمد و ٢ — سيد أحمد
عبد الله (الطاعن) بأنهما : أحرزا جوهرًا مخدرا (حشيشا) في غير الأحوال
المرخص بها قانونا . وطلبت من غرفة الاتهام إحالتهما على محكمة الجنايات
لمحاكمة بالمواد ٢٥١ و ٢٥٢ و ٢٥٣ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ سنة ١٩٥٢ والحدود
(أ) الملحق به فقررت الغرفة ذلك . وفي أثناء نظر الدعوى أمام محكمة جنايات
القاهرة دفع الحاضر مع المتهمين بطلان القبض والتفتيش بمقولة إنهما لم يكونا
في حالة من حالات التلبس — وبعد أن أتمت المحكمة نظرها قضت خضوريا
عملا بمواد الاتهام مع تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات أولا : برفض
الدفع بطلان القبض والتفتيش وبصحبتهم . وثانيا : بمعاينة كل من محمد عبد الرحيم
محمد وسيد أحمد عبد الله بالحبس مع الشغل لمدة سنة واحدة وتفرير كل منهما
بمبلغ ٥٠٠ جنيه خمسمائة جنيه ومصادرة المادة المخدرة المضبوطة .

نظمت الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... وحيث إن مبنى الطعن هو الخطأ في تطبيق القانون ، ذلك أن وقائع الدعوى كما أوردها الحكم المطعون فيه لا تخول لرجل الضبط القضائي دخول المحل الذي ضبط به الطاعن وهو محل حلاقة وإجراء التفتيش فيه بدون إذن من السلطة المختصة لأنه ليس محلا عاما يجوز لرجل الضبط القضائي دخوله وإنما هو محل تجارى أو صناعى لموظفى الإدارة العامة للوائح والرخص وفروعها الذين يندبهم الوزير المختص دخوله للتفتيش عليه للتأكد من مراقبة تنفيذ اللوائح والقوانين الخاصة بإدارتها ولا يصح التفتيش بدون إذن للبحث عن مخدو فيه ، ولما كانت الواقعة أن المحل كان مغلقا وأن رجل الضبط القضائي شاهد للدخول من زجاجة فإن ذلك لا يبيح له الدخول والتفتيش وإذا كانت هناك مظاهر أخرى تنبئ عن وقوع جريمة فإن مأمور الضبط القضائي لم يرها إلا بعد دخوله المحل وما سبق ذلك فليس فيه ما يشير إلى جريمة ولا يدل بذاته على الجريمة ، وقد دفع الطاعن ببطلان التفتيش ، ولكن الحكم قضى برفض الدفع ورد عليه برد غير سديد هذا ويقول الطاعن في الوجه الثانى من الطعن إن الحكم المطعون فيه أخطأ في القانون ، إذ انتهى إلى إدانته في جريمة إحراز المخدر لأنه أمسك بهسم الشيعة التى ثبت من تحليل فساتنها وحجرها أن بها آثار مخدر بينما هذا الأثر قد يرجع إلى احتراق سابق لا شأن للطاعن به ولا عقاب على إحراز هذا الأثر .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى وأقام الأدلة الساتفة على ثبوت وقوعها من الطاعن رد على الدفع ببطلان القبض والتفتيش والقى يردده الطاعن في طعنه فقال "وحيث إن هذا الدفع مردود عليه بأن المأمور بالضبط القضائي أن يأمر بالقبض على المتهم الحاضر الذى توجد دلائل كافية على اتهامه في جنائية وفقا للمادة ١/٣٤ من قانون الإجراءات الجنائية ، وبأنه في الأحوال التى يجوز فيها القبض قانونا على المتهم يجوز لمأمور الضبط القضائي أن يفتشه طيلة المادة ٤٦ من القانون المذكور ، والمحكمة ترى تطبيقا لنص المادتين المذكورتين أنه إذا كان الشاهد الأول وهو من مأمورى الضبط القضائي قد فتح باب محله

عام يلجأ الكافة وفي وقت هو فيه مفتوح للجميع ليستطلع خبر ارتكاب جريمة اعتقد وقوعها فيه وكانت لديه دلائل كافية على تكوين هذا الاعتقاد ، فشم رائحة احتراق الحشيش ودخل بعد ذلك المحل وضبط الباقيين في حالة تلبس ، فان فتحه باب هذا المحل العام لا يعتبر انتهاكا لحرمة مسكن ولا فيه مخالفة لنص المادة ٩١ من قانون الإجراءات الجنائية التي ما وضعت إلا لحماية حرمة المساكن من أن تنتهك ، ورد الحكم على دفاع الطاعن الذي ضمنه الوجه الثاني من طعنه في قوله ” وحيث إن هذا القول مردود عليه بأن إمساك شخص بشيشة عليها الحشيش فوق الجمر المشتعل يعتبر دليلا على تعاطيه الحشيش ولا سيما وقد شهد الشاهد الثاني بأنه رأى الحشيش يحترق في الوقت الذي كان يمسك فيه المتهم بمهزم الشيشة “ لما كان ذلك ، وكان ما قرره الحكم المطعون فيه بالنسبة إلى الدفع ببطلان القبض والتفتيش سائغا وصحيحا في القانون لأنه إذا كان المحل مفتوحا للعامة ومباحا الدخول فيه لكل طارق بلا تمييز فمثله يخرج عن الحظر الذي نصت عليه المادة ٥٤ من قانون الإجراءات الجنائية من حيث عدم جواز دخوله إلا بأذن من جهة القضاء — وإذا دخله أحد كان دخوله مبررا وكان له تبعا لذلك أن يضبط الجرائم التي يشاهدها فيه . وكان ما أورده الحكم ردا على دفاع الطاعن الموضوعي الذي يثيره في الوجه الثاني من طعنه سائغا في العقل والمنطق وما كان للطاعن أن يثيره أمام محكمة النقض ، لما كان ما تقدم ، فان الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جاسة ٢٠ من مايو سنة ١٩٥٧

بريامة السيد مصطفى قاضل وكيل المحكمة ، وبحضور السادة : محمود ابراهيم اساعيل ، ومصطفى كامل ، ومحمود محمد مجاهد ، وفهم يمي جندى المستشارين .

(١٤٥)

الطعن رقم ٣٧٢ سنة ٢٧ القضائية :

تلبس • مواد مخدرة • وجود مظاهر خارجية تنبئ بذاتها عن وقوع جريمة • كفايتها لقيام حالة التلبس باحراز مخدر ولم يتبين من قهده هذه المظاهر ماهية المادة التي شاهدها •
يكفى للقول بقيام حالة التلبس أن تكون هناك مظاهر خارجية تنبئ بذاتها عن وقوع الجريمة ولا يشترط في التلبس باحراز المخدر أن يكون من شهد هذه المظاهر قد تبين ماهية المادة التي شاهدها .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة كلا من : ١ — أحمد محمد جاد الكريم (الطاعن) و ٢ — بيومي جابر بنحيت بأنهما أحرضا جواهر مخدرة (أفيونا) في غير الأحوال المصرح بها قانونا . وطالبت من غرفة الإنهام إحالتهما إلى محكمة الجنايات لحاكمتهما بالمواد ١ و ٢ و ٣٣/١ ج د و ٣٥ و ٢/٣٧ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ والبندا ١ من الجدول ١ المرفق ، فقررت الغرفة ذلك . وفي أثناء نظر الدعوى أمام محكمة جنايات أسيوط دفع الحاضر مع المتهم الأول بطلان القبض وما تلاه من إجراءات تأسيسا على أن الحالة التي وجد عليها المتهم لم تكن من حالات التلبس التي تجيز القبض عليه وتفتيشه ، وبعد أن أتمت المحكمة المذكورة نظرها قضت بحضوره عملا بالمواد ١ و ٢ و ٣٣ و ٣٥ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ والبندا ١ من الجدول ١ الملحق به بالنسبة إلى المتهم الأول (الطاعن) والمواد ١ و ٢ و ٣٤ و ٣٥ من المرسوم بقانون المذكور

بالنسبة إلى المتهم الثاني أولا : بمعاينة المتهم الأول أحمد محمد جاد الكريم بالأشغال الشاقة المؤبدة وتغريمه ثلاثة آلاف جنيه ومصادرة المواد المضبوطة وبمعاينة المتهم الثاني بيومي جابر بنحيت بالسجن لمدة ثلاث سنوات وتغريمه خمسمائة جنيه وذلك على اعتبار أن المتهم الثاني أحرز جواهر مخدرة بقصد التعاطى وقد رفض الدفع المقدم من المتهم الأول .

خطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

السكينة

... وحيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه بنى على إجراء باطل حوشاب أسبابه القصور ، إذ قضى برفض الدفع ببطلان القبض والتفتيش بمقولة إن الطاعن كان في حالة تلبس مع أن ما ذكره الحكم للتدليل على قيام هذه الحالة لا يؤدي إلى ما انتهى إليه ، وإذ لم يدل على ثبوت قصد الاتجار في المخدر ولم يتناول ما أبداه الدفاع للتدليل على عدم صحة الإتهام ومن بينها بعد المسافة بين مكان الطاعن ومكان الشاهدين وقت رؤيته يحرز المخدر وتعذر العثور على المادة المخدرة التي ألقاها الطاعن على الأرض مع ازدحام الطريق وتلوته بالمياه والأتربة .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما محصله " أنه أثناء مرور الملازم أول فلورق محمد وهبة مع الكونتسابل الممتاز أحمد مكي بشوارع سوق اللحم لمرعى انتباههما أنه أثناء وقوف المتهمين بالشارع المذكور إذ بالمتهم الأول (الطاعن) يقطع قطعة من مادة داكنة اللون ويسلمها للمتهم الثاني ، وما أن جازها المتهم الأول حتى ذعر وارتبك وألقى بالقطعة التي معه على الأرض فالتقطها الكونتسابل أحمد مكي ، وفي أثناء ذلك ابتلع المتهم الثاني القطعة التي سلمها له المتهم الأول وقبض على المتهمين وأجرى غسيل معدة المتهم وأخذ عينة بول منه وبوشر التحقيق ... وتبين من تقرير المعامل الكيماوية أن وزن القطعة التي ألقاها المتهم الأول على الأرض ٧٢ و من الجرام وأنها من مادة الأفيون وعثر على الخلاصة الناتجة من عينة بول المتهم الثاني على آثار مورفين " . لما كان ذلك ،

وكان هذا الذي ذكره الحكم تتوافر به العناصر القانونية لجريمة إحرار المخدر التي دان الطاعن بها وكان الحكم قد تناول ما أثاره الطاعن بشأن بطلان القبض والتفتيش ورد عليه بقوله "وحيث إنه من الدفع الذي دفع به المتهم الأول ببطلان القبض فهو مردود بما قرره الشاهدان فاروق محمد وهبة واحمد محمد مكي من أنهما شاهدا المتهم يقطع شيئاً من مادة دأ كنة معه ويسلمها للمتهم الثاني وما أن رآهما المتهم حتى ألقى القطعة التي معه ، ولا شك أن ما أثاره المتهم من هذا الفعل قوى الاعتقاد لدى الضابط أن المتهم إنما يمسك بيده مادة مخدرة خاصة ، وأن الشاهد أحمد محمد مكي قرر أنه يعرف المتهم المذكور وأنه ممن يحوزون المخدر ، ومن ثم تكون الحالة حالة تلبس تبيح القبض على المتهم المذكور وتفتيشه ويتعين لذلك إطراح هذا الدفع ، وأما عن قول المتهم أن التهمة غير صحيحة فهو قول لا تلتفت إليه المحكمة بعد ما شهد به الشاهدان المذكوران أنهما شاهدا المتهم يقطع قطعة من المادة التي معه ويسلمها للمتهم الثاني ثم يقذف بالقطعة التي معه حين أبصر الكونستابل أحمد مكي مع الضابط وقد تبين من تقرير المعامل أن القطعة الملقاة من هذا المتهم قطعة أفيون " لما كان ما تقدم ، وكان يكفي للقول بقيام حالة التلبس أن تكون هناك مظاهر خارجية تنبئ بذاتها عن وقوع الجريمة كما هو الحال في الدعوى وكان لا يشترط في التلبس بإحرار المخدر أن يكون من شهد هذه المظاهر قد تبين ماهية المادة التي شاهدها ، وكان الحكم قد استخلص قصد الاتجار من أسباب مؤدية إليه ، وكان القانون قد أوجب توقيع العقوبة المغلظة المنصوص عليها في المادة ٣٣ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ على مجرد إحرار المادة المخدرة أو حيازتها ما لم يثبت للمحكمة من وقائع الدعوى أو من دفاع المتهم أن الإحرار إنما كان بقصد التعاطي أو الاستعمال الشخصي ، وكان ما أورده الحكم من أسباب سائغة للادانة تتضمن الرد الضمني على دفاع الطاعن الموضوعي - لما كان ما تقدم ، فإن الطعن يرمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعاً .

جلسة ٢٠ من مايو سنة ١٩٥٧

رئاسة السيد مصطفى فاضل وكيل المحكمة ، وبحضور السادة : حسن دارد ، ومحمود ابراهيم
اسماعيل ، ومصطفى كامل ، وفهم يمين جندى المستشارين .

(١٤٦)

الطعن رقم ٣٨٦ سنة ٢٧ القضائية :

قتل عمد . حكم "تسيب كاف" . إثبات الحكم أن المتهمين قارفوا القتل . عدم وجود
خصومة شخصية بين المجنى عليه وبين جميع المتهمين . لا صيب .

متى أثبت الحكم أن المتهمين الأربعة هم الذين قارفوا القتل استنادا إلى الأدلة
المعقولة التي أوردوها فلا يقدح في سلامته كون بعضهم ليس خصما شخصيا للمجنى
عليه وأن الخصومة قائمة بين المجنى عليه وبين واحد منهم فقط .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين المذكورين بأنهم : قتلوا عمدا يونس سعيد
خليل مع سبق الإصرار والترصد وذلك بأن بيتوا النية على قتله وأعدوا آلات
حاددة صلبة (سكاكين) وتربصوا له في طريقه حتى إذا ما ظفروا به انهاروا عليه طعنا
بتلك الآلات قاصدين من ذلك قتله فأحدثوا به الإصابات الميئنة بتقرير الصفة
التشريحية والتي أردت بحياته . وطلبت من غرفة الاتهام إحالتهم على محكمة
الجنايات لمعاقبهم بالمواد ٢٣٠ و ٢٣١ و ٢٣٢ من قانون العقوبات ، فقررت
الغرفة بذلك . وادعى سيد يونس سعيد (ابن القليل) بحق مدني قبل المتهمين

متضامنين بمبلغ مائة جنيه تعويضا . ومحكمة جنايات أسيوط قضت حضوريا
همللا بمواد الاتهام مع تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات بمعاينة كل من
سعد على سعيد وأحمد مرسى فراج وعبد الناصر محمد عمار ورتيبة محمد عمار بالأشغال
الشاقة المؤبدة وإلزامهم متضامنين بأن يدفعوا للمدعى بالحق المدني (سيد يونس
سعيد) مائة جنيه والمصاريف المدنية وعشرة جنيهات أنما باللعامة . فطعن
الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

الحكمة

... وحيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه مشوب بالقصور
وفساد الاستدلال ، ذلك بأن ما استدل به على توافر ظرفي سبق الإصرار والترصد
لا يصلح لإثبات توافرها ، كما أغفل الحكم الإشارة إلى المتهم الثاني عند تلخيص
أدلة الشبوت قبل كل متهم ولا سيما إذا لوحظ أن اعتراف المتهم الأول لا يتناول
غير شخصه هو دون باقي المتهمين ولتناقض أقوال الشاهد عبد الحفيظ توني حسن
الذي اعتمدت عليها المحكمة مع أنه لم يكن موجودا من أول الأمر وإنما حضر
عند وصول الضابط إلى مكان الحادث فأفضى إليه بأسماء المتهمين الأربعة دون
أن يكون قد رأى شيئا ولم يكن ورد لهم ذكر في التبليغات الأولى عن الحادث
كذلك ورد بأقوال هذا الشاهد أن المتهم الثالث لم يشترك في ارتكاب الجريمة
بل كان يمنع الناس من تخليص المجنى عليه ، ومع ذلك اعتبره الحكم فاهلا أصليا في
جريمة القتل ، وفوق ذلك لم تبين المحكمة عناصر اشتراك المتهمين الثالث والرابعة
في القتل ، خصوصا مع ما ذكره الحكم عن سبب اغتيال المجنى عليه وأن الباعث
على قتله هو أنه قتل أخا المتهم الأول ، وليست هناك صلة تصل بينه وبين
باقي المتهمين تبرر اشتراكهم في الحادث ومن غير المألوف أن يرتكب الحادث
نهارا ولا يراه أحد ، وأخيرا فقد قرر الشاهد عبد الحفيظ أنه رأى المتهم الرابعة
جائمة فوق صدر المجنى عليه تذبجه وتشرب من دمه ولم توجد آثار بفمها ولا في
وجهها أو ملابسها تدل على صدق الشاهد المذكور ، وأنه إذا لوحظ أن بالقتيل

عدة طعنات فإن المتبادر إلى الذهن أن الحادثة ارتكبت في مكان هادئ تكن فيه المتهمون من موالاة الاعتداء على فريستهم فأحدثوا به تلك الإصابات العديدة ثم نقلت جثته إلى المكان الذي شوهدت فيه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر القانونية لجناية القتل العمد مع سبق الإصرار والترصد التي دان الطاعنين بها ، وأورد على ثبوتها في حقهم أدلة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته عليها ، وكان مما قاله في بيان الواقعة " أنه بينما كان الملازم أول محمد إبراهيم أبو الخير ضابط مباحث مركز القوصية في مكتبه في يوم ٩ من يناير سنة ١٩٥٦ إذ حضر له في الساعة الواحدة مساء شيخ خفراء القوصية وأنهى إليه نبأ العثور على جثة قتيل يدعى يونس سعيد ملقاة في حارة متفرعة من شارع دابر الناحية ومصاباً بعدة طعنات تخف الضابط إلى المكان الذي ذكره المبلغ حيث وجد جثة يونس سعيد وعلم من عبد الحافظ توني الذي وجدته هناك أن مرتكبي الحادث هم سعد علي سعيد ورتيبة محمد عمار وأحمد مرسي وعبد الناصر محمد عمار ، فأسرع الضابط بعد ذلك إلى منازل المتهمين للبحث عنهم وقبض على كل من سعد ورتيبة في متزلهم وأمر بالبحث عن باقي الجناة ، ثم طير الخبر إلى مأمور المركز الذي تولى سؤال المتهم الأول شفاها فاعترف له بأنه اعتدى على المجنى عليه رداً على اعتدائه ودفعاً لأذاه وأن أحداً لم يشاركه في مقارفة الجريمة ، وبعد أن أتم إجراءات المأينة وسؤال الشاهد والمتهم ودون كل ذلك في محضر الاستدلال تولت النيابة التحقيق " ثم تلخص الحكم ما استخلصه من شهادة الشاهد عبد الحفيظ توني حصن فذكر أنه قرر في محضر الاستدلال أنه حال مسيره في الطريق سمع هرجاً والتفت ورأى المتهم الثاني أحمد مرسي (الطاعن الثاني) دفع المجنى عليه فألقاه على الأرض ثم رآه ومعه المتهمان الأول والرابعة يطعنون المجنى عليه بالسكاكين ، كما رأى المتهم الثالث (الطاعن الثالث) يشهر سكيناً في وجهه من يحاول الاقتراب من مسرح الجريمة ، وبعد أن أجهزوا عليه لاذوا بالفرار ، ثم قال الحكم إن الشاهد سرد هذه الأقوال في تحقيق النيابة بجاءت مطابقة في جملتها لما قاله في محضر الاستدلال مع خلاف طفيف في بعض التفاصيل ، كما ردد الشاهد

هذه الأقوال بالجلسة وزاد عليها أنه رأى المتهم الثانى يطارد المجنى عليه حتى إذا ما ظفربه دفعه فوق على الأرض ثم لحق به باقى الجناة وقتلوه — لما كان ذلك وكان الحكم قد استدل على توافر ظرفى سبق الإصرار والترصد استدلالا سائغا ضمنه الباعث على الجريمة وهو الأخذ بالنار لأننى المتهم الأول ، وما أدلى به ابن القتل من أن نية الانتقام كانت مبيتة فى صدور المتهمين وقد كشفوا عنها أكثر من مرة ، كما أشار الحكم إلى تجمع المتهمين الأربعة فى مكان بعيد عن منزلهم ينشدون المجنى عليه فى الأماكن التى يطرقها وهم مزودون بأسلحة حادة لم يحملوها إلا لهذا الغرض حتى إذا ما ظفروا به قتلوه — لما كان ذلك ، وكان الحكم قد أثبت فى بيان الواقعة أن المتهم الثانى هو الذى ألقى المجنى عليه على الأرض حتى مكن أعوانه من قتله ، فضلا عن مساهمته فى ارتكاب القتل بطعن المجنى عليه بسكين ، ثم قال الحكم إن شاهد الإثبات قد رأى المتهمين جميعا ومن بينهم المتهم الثانى قد قام كل منهم بنصيب فى القتل وكلهم كان يحمل سلاحا أبيض قاتلا ، كما أثبت أن موقف المتهم الثالث لم يكن أقل خطورة من زملائه إذ يكفى لاعتباره فاعلا فى الجريمة تداخله معهم عند ارتكاب القتل ، واتخذ الحكم من اعتراف المتهم الأول وشهادة عبد الحفيظ تونى الذى قال عنه الحكم أنه وصف الحادثة وصفا سليما ، ومن القرائن التى أوردها فى أسبابه ووفرة الإصابات التى أوضحها التقرير الطبى والتى بلغت سبعا وعشرين طعنة قالت المحكمة عنها إنها لا يمكن أن تحدث من شخص واحد — لما كان ذلك ، وكان الحكم قد بين استخلاصا مما جاء بالأوراق أن المتهم الثانى هو من أبناء عمومة المتهم الأول وأن الثالث خاله والرابعة خالته ووالدة زوجته ، ومع ذلك فإنه متى أثبت الحكم أن المتهمين الأربعة هم الذين قارفوا القتل استنادا إلى الأدلة المعقولة التى أوردها ، فلا يقدح فى سلامته كون بعضهم ليس خصما شخصيا للمجنى عليه ، وأن الخصومة قائمة بين المجنى عليه وبين واحد منهم فقط ، ولما كان الحكم

قد رد على ما أثاره الدفاع من أن وكيل شيخ الخفراء لم يلتق بالشاهد عبد الحفيظ أول الأمر عندما ذهب إلى مكان اللجنة وعمل ذلك تعليلا مقبولا — لما كان ذلك وكان باقى ما يثيره الطاعنان من عدم تقدم أحد للشهادة غير شاهد الإثبات ومن عدم وجود آثار بفم المتهمه الرابعة التى قال هذا الشاهد عنها إنها شربت من دم المحبى عليه ، إن هو إلا جدل موضوعى لا تقبل إثارته أمام محكمة النقض لما كان ما تقدم كله ، فإن ما جاء بأسباب الطعن المقدمة من الطاعنين الثانى والثالث يكون على غير أساس ومن ثم يتعين رفض هذا الطعن موضوعا .

جلسة ٢١ من مايو سنة ١٩٥٧

برئاسة السيد حسن داود المستشار ، وحضور السادة : محمود ابراهيم اسماعيل ، ومصطفى كامل ، ومحمد عبد حسنين ، ونهيم يسي جندى المستشارين .

(١٤٧)

الطعن رقم ٦٠ سنة ٢٧ القضائية :

(أ) اختلاس أشياء محبوزة . حجز إدارى . عدم مريان حكم المادة ٥١٩ مرافعات على الحجز الإدارى .

(ب) اختلاس أشياء محبوزة . حجز إدارى . قانون . نص م ٢٠ من القانون رقم ٣٠٨ سنة ١٩٥٥ . عدم سريانها على إجراءات الحجز والبيع التى تمت قبل صدوره .

١ - إن مجال الأخذ بحكم المادة ٥١٩ من قانون المرافعات من اعتبار الحجز كأن لم يكن إذا لم يتم البيع خلال ستة أشهر من تاريخ توقيعه مقصور على الحجز القضائى الذى يوقع بالشروط التى نص عليها القانون ولا يتعدى حكم هذه القاعدة إلى الحجز الإدارى الذى نظمه الشارع بتشريعات خاصة .

٢ - لا يعتبر القانون رقم ٣٠٨ سنة ١٩٥٥ الذى أورد حكم المادة ١/٥١٩ من قانون المرافعات قانونا أصالح للتهم إذ لا شأن له بقواعد التجريم والعقاب وإنما هو نص جزائى أورد حكما خاصا باعتبار الحجز كأن لم يكن إذا مضت ستة شهور من تاريخ توقيعه قبل أن تتم إجراءات البيع ولم يدر بخلد المشرع حين وضعه أن يسرى على المحجوز الماضية والوقائع السابقة على صدوره .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : بدد الأشياء الموصوفة بالمحضر والمحجوز عليها إداريا لصالح مصلحة الضرائب والى لم تسلم اليه إلا على سبيل الأمانة . فاختلسها لنفسه إضرار بالدائنة الحاجزة حالة كونه مالكا وحارسا . وطلبت عقابه

بالمادتين ٣٤١ ، ٣٤٢ من قانون العقوبات . ومحكمة جناح باب الشرعية الجزئية قضت غيابيا عملا بمبادئ الإتهام بحبس المتهم شهرين مع الشغل وماتى قرش لوقف التنفيذ ، فعارض فى هذا الحكم وقضى فى معارضته بإلغاء الحكم المعارض فيه وبراءة المتهم . فاستأنفت النيابة الحكم الأخير ، ومحكمة مصر الابتدائية قضت حضوريا : أولا - بسقوط استئناف النيابة للحكم الغيابي : وثانيا - بقبول استئناف النيابة شكلا فى الحكم الصادر فى المعارضة وفى الموضوع بإجماع الآراء بإلغاء الحكم المستأنف وبحبس المتهم شهرا واحدا مع الشغل وأمرت بوقف تنفيذ العقوبة المقضى بها على المتهم لمدة ثلاث سنوات تبدأ من اليوم وذلك عملا بالمادة ٥٥ من قانون العقوبات .

فطعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

وحيث إن مبنى الوجه الأول من الطعن هو أن الحكم المطعون فيه أخطأ فى تطبيق القانون إذ رفض الدفع الذى أسسه الطاعن على أن الججز الموقع على منقولاته أصبح كأن لم يكن لأن البيع لم يتم فى خلال ستة أشهر من تاريخ توقيعه طبقا للمادة ٥١٩ من قانون المرافعات .

وحيث إنه وإن كان قانون المرافعات قد نص فى المادة ٥١٩/١ على أن "يعتبر الججز كأن لم يكن إذا لم يتم البيع خلال ستة أشهر من تاريخ توقيعه إلا إذا كان البيع قد وقف باتفاق الخصوم أو بحكم المحكمة أو بمقتضى القانون" إلا أن مجال الأخذ بحكم هذه المادة مقصور على الججز القضائي الذى يوقع بالشروط التى نص عليها القانون ولا يعمد حكم هذه القاعدة إلى الججز الإداري الذى نظمته الشارع بتشريعات خاصة كما أنه لا مجال للأخذ بالقانون رقم ٣٠٨ سنة ١٩٥٥ فى شأن الججز الإداري والصادر فى ٢٢ يونيو سنة ١٩٥٥ أو الذى أورد فى المادة ٢٠ منه حكم المادة ١/٥١٩ من قانون المرافعات سالفة الذكر وذلك لصدوره والعمل به بعد حصول التيسيد فى ١٥ من مايو سنة ١٩٥٤ إذ نشر هذا القانون فى

الجريدة الرسمية في ٢٦ من يونيو سنة ١٩٥٥ والمادة ٧٧ منه على أن يعمل به بعد مضي ستة أشهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية — لما كان ذلك وكان هذا القانون الجديد لا يعتبر أصلح لاتهم إذ لا شأن له بقواعد التجريم والعقاب وإنما هو نص جزائي أورد حكما خاصا باختيار الجزر كأن لم يكن إذا مضت ستة شهور من تاريخ توقيعه قبل أن تتم إجراءات البيع ولم يدر بخلد المشرع حين وضعه أن يسرى على المجوز المأخوذة والوقائع السابقة عليه — لما كان ما تقدم فإن هذا الوجه من الطعن لا يكون له محل .

وحيث إن مبنى الأوجه الثاني والثالث والرابع من الطعن هو أن الحكم المطعون فيه شابه قصور في التسيب إذ لم يتحدث عن توافر القصد الجنائي لدى الطاعن ولم يقيم الدليل على علمه باليوم الذي حدد أخيرا لإجراء البيع . هذا إلى أن الطاعن قد أثار أمام المحكمة أنه أوفى بالدين مما كان يتعين معه على المحكمة أن تحقق تاريخ هذا الوفاء إذ لو حصل قبل التاريخ المقول بحصول التبديد فيه لإنهارت التهمة المسندة إليه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما توافر به أركان الجريمة التي دان الطاعن بها واستند في ذلك إلى الأدلة التي أوردها والتي من شأنها أن تؤدي إلى ما رتب عليها — وتحدث عن توافر نية التبديد لدى الطاعن فقال "وحيث إن مجرد عدم تقديم المتهم هذه المنقولات لمندوب الجزر — المكلف بالبيع هو في ذاته عرقلة للتنفيذ لأنه وإن كان المتهم مالكا للمنقولات إلا أنه أزال بفعله صفة الجزر عن ملكه المجوز عليه الموضوع تحت حرامته ورفع بإرادته يد السلطة العامة وليس ثمة شك بأن المتهم وهو المالك والحارس لم بالجزر وباليوم المحدد للبيع وعلمه هذا مستفاد من حضوره عند توقيع الجزر وتوقيعه على محضرية بصفته حارسا وقد ذكر في كليهما اليوم المضروب لبيع المجوزات بمكان حجزها ومن ثم تكون أركان الجريمة المسندة إلى المتهم قد

توافرت في حقه“ ولما كان ما ذكره الحكم من أدلة سائغة يكفى في إثبات
توافر القصد الجنائي لدى الطاعن وكان لم يثر أمام محكمة الموضوع عدم علمه
بالتاريخ الذي حدد أخيرا لإجراء البيع فلا يقبل منه إثارة هذا الدفاع لأول مرة
أمام محكمة النقض إذ هو من الدفوع الموضوعية التي تستلزم تحقيقا — لما
كان ذلك وكان الطاعن لم يدفع أمام محكمة الموضوع أنه أوفى الدين المحجوز
من أجله قبل التاريخ المحدد لإجراء البيع فإن ما ينصاه على الحكم من قصور في
البيان يكون في غير محله .

وحيث إنه لذلك يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

جلسة ٢١ من مايو سنة ١٩٥٧

برئاسة السيد حسن دارد المستشار ، وبحضور السادة : مصطفى كامل ، ومحمود محمد مجاهد
ومحمد محمد حسين ، وأحمد زكي كامل المستشارين .

(١٤٨)

الطعن رقم ١٨٤ سنة ٢٧ القضائية :

(أ) عقوبة . وقف التنفيذ . عدم وجوب أن تكون العقوبة التي يستند إليها في الغاء
وقف تنفيذ العقوبة قابلة للتنفيذ . م ٥٦ ع .

(ب) عقوبة . وقف التنفيذ . إجراءات . الاجراءات الخاصة بالغاء الأمر بوقف
تنفيذ العقوبة . م ٥٧ ع .

١ — لا يفيد نص المادة ٥٦ من قانون العقوبات وجوب أن تكون
العقوبة التي يستند إليها في الغاء وقف تنفيذ العقوبة قابلة للتنفيذ ، كما أن نصوص
المواد الواردة بالباب الثامن من قانون العقوبات من ٥٥ — ٥٩ والخاصة
بتعليق تنفيذ الأحكام على شرط جاءت خلوا من التفرقة بين الأحكام
المأمور بوقف تنفيذها وتلك القابلة للتنفيذ التي يؤسس عليها طلب
الالغاء .

٢ — لم تضح الفقرة الأولى من المادة ٥٧ من قانون العقوبات إجراءات
خاصة لالغاء الأمر بوقف تنفيذ العقوبة وكل ما اشترطته أن يصدر أمر
الالغاء من المحكمة التي أمرت بوقف التنفيذ بناء على طلب النيابة بعد تكليف
المتهم بالحضور ولم توجب إجراء أى تحقيق .

ملحوظة : قررت المحكمة هذين المبدأين أيضا في الطعون أرقام ١٨٦ ، ١٨٧ ، ١٨٨ ،

١٨٩ سنة ٢٧ ق المصادرة بجملة ١٩٥٧/٥/٢١

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : بدد الأشياء المبيعة الوصف والقيمة بالمحضر والمهجوز عليها قضائيا إضرارا بعلى خليل سعد والتي قد سلمت إليه على سبيل الوديعة لحراستها حالة كونه مالكا ، وطلبت عقابه بالمادتين ٣٤١ و ٣٤٢ عقوبات ومحكمة جنح دكرنس قضت حضوريا عملا بمادتي الاتهام بحبس المتهم شهرا واحدا مع الشغل وكفالة مائتي قرش لوقف التنفيذ بلا مصروفات . فاستأنف المتهم هذا الحكم ، ومحكمة المنصورة الابتدائية . قضت غيابيا بتأييد الحكم المستأنف بلا مصاريف ، فعارض في الحكم الأخير وقضى في معارضته بتأييد الحكم المعارض فيه وأمرت بوقف تنفيذ العقوبة لمدة ثلاث سنوات تبدأ من اليوم وذلك عملا بالمادتين ٥٥ و ٥٦ من قانون العقوبات ، وبجلسة ٢٦ من يونيه سنة ١٩٥٦ طلبت النيابة العامة تقديم القضية للجلسة طالبة إلغاء الحكم الصادر بالإيقاف وشموله بالنفاذ حيث تبين أنه قد صدرت على المتهم عدة أحكام قبل الأمر بإيقاف التنفيذ ، وبعد أن سميت محكمة المنصورة الابتدائية طلبات النيابة قضت بتاريخ ٣٠ من أكتوبر سنة ١٩٥٦ حضوريا اعتباريا بإلغاء الأمر الصادر من هذه المحكمة بتاريخ ٢٢ من نوفمبر سنة ١٩٥٣ الذي قضى بوقف تنفيذ العقوبة المحكوم بها على المتهم لمدة ثلاث سنوات ، فعارض المتهم في الحكم الأخير وقضى في معارضته بتاريخ ٢٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٦ بقبولها شكلا وفي الموضوع برفضها وتأييد الحكم الغيابي المعارض فيه بلا مصاريف . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... وحيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تأويل القانون، إذ استند في قضائه بإلغاء وقف التنفيذ إلى عقوبة مأمور بوقف تنفيذها خلافا لما تقضى به قواعد التفسير والاعتبارات النفعية التي توجب أن تكون العقوبة التي يبنى عليها الإلغاء غير موقوف تنفيذها . كما شاب الحكم بطلان في الإجراءات وانطوى على إخلال بحق الطاعن في الدفاع ، ذلك بأن المحكمة

لم تواجه الطاعن بمبررات إلغاء إيقاف التنفيذ التي تقدمت بها النيابة العامة ، ولم تجر أى تحقيق يؤدي في نتيجه إلى توفر هذه المبررات ، كما أخطأت في قولها إن كل ما يشترط في دعوى الإلغاء هو مجرد تكليف المتهم بالحضور لسماع طلبات النيابة ، هذا إلى أن الطاعن دفع أمام محكمة الموضوع بأن الحكم المؤسس عليه طلب إلغاء وقف التنفيذ لما يصبح نهائيا وطلب ضم المائف الاستثنائي ، ولكن المحكمة رفضت هذا الطلب اعتمادا على مذكرة قدمتها النيابة يوم صدور الحكم تفيد صيرورة الحكم المستند عليه في طلب الإلغاء نهائيا دون أن تطلعه على هذه المذكرة أو تسمع أقواله بشأنها .

وحيث إن الحكم المطعون فيه تعرض لما يثيره الطاعن من اشتراط أن تكون العقوبة التي ينشئ عليها إلغاء إيقاف التنفيذ غير موقوفة تنفيذها فقال " إن كل ما اشترطته المادة ٥٦ من قانون العقوبات هو أن يصدر حكم بالحبس لأكثر من شهر أو يظهر أنه كان قد حكم عليه بمثل هذا الحكم في خلال مدة وقف التنفيذ ولم يرد في المادة أى عبارة تفيد وجوب أن يكون هذا الحكم منفيذا وألا تكون المحكمة قد أمرت بوقف التنفيذ ولو أراد المشرع فرض هذا الشرط لنص عليه صراحة بل وتقطع الظروف التي تم فيها وضع هذا النص بعدم ضرورة ، مثل هذا الشرط وأنه يجوز إلغاء وقف التنفيذ ولو كان الحكم الذي تؤسس عليه المحكمة هذا الإلغاء مشمولا بدوره بوقف التنفيذ لأن المادة ٥٣ من قانون سنة ١٩٠٤ كانت تقضي بأن الحكم بإيقاف التنفيذ يمنع من الأمر بإيقاف تنفيذ حكم آخر يصدر بعد ذلك على المحكوم عليه ، قد ألغى هذا القيد وأصبح من الجائز الأمر بإيقاف التنفيذ أكثر من مرة بالنسبة للمجرم الواحد . ولما كان الغرض من وقف التنفيذ هو محاولة إصلاح المتهم بالتهديد بالعقوبة كلما كان هناك أمل في أن هذه الوسيلة تصلح من شأنه ومن أجل هذا أجاز المشرع إلغاء الأمر بوقف التنفيذ إذا ثبت أن المتهم لم يرتدع في المرة الأولى وعاد رغم أن المحكمة راعته وأوقفت تنفيذ العقوبة إلى مخالفة أحكام القانون ، ومثل هذا الغرض يتحقق إذا كان الحكم الأول منفيذا كما يتحقق إذا كان قد أمر بوقف تنفيذه ، بل إن الغرض الثاني

هو الغالب ، ومن أجل هذا لا يشترط أن يكون الحكم الأول أو الحكم الثانى الذى تستند إليه المحكمة لإلغاء الأمر بوقف التنفيذ أن يكون هذا الحكم منفذا ، بل يجب فقط أن يكون صدوره أو ظهوره فى فترة الثلاث سنوات التالية للحكم المراد وقف التنفيذ فيه وأن يكون قد قضى بالحبس لأكثر من شهر " وهذا الذى أورده الحكم سديد فى القانون ، وذلك بأن نص المادة ٥٦ من قانون العقوبات لا يفيد المعنى الذى قصده الطاعن من وجوب أن تكون العقوبة التى تستند إليها فى إلغاء وقف تنفيذ العقوبة قابلة للتنفيذ ، كما أن نصوص المواد الواردة بالبواب الثامن من قانون العقوبات من ٥٥ — ٥٩ والخاصة بتعليق تنفيذ الأحكام على شرط جاءت خلوا من التفرقة بين الأحكام المأمور بوقف تنفيذها وتلك القابلة للتنفيذ التى يؤسس عليها طلب الإلغاء — لما كان ذلك ، وكانت الفقرة الأولى من المادة ٥٧ من قانون العقوبات لم تضع إجراءات خاصة لإلغاء الأمر بوقف تنفيذ العقوبة ، وكل ما اشترطه أن يصدر الإلغاء من المحكمة التى أمرت بوقف التنفيذ بناء على طلب النيابة بعد تكليف المتهم بالحضور ولم توجب إجراء أى تحقيق ، وكان ما يتطلبه القانون من سؤال المحكمة للمتهم عن الفعل المسند إليه هو من الإجراءات التنظيمية التى لا يترتب البطلان على إغفالها ، وكان لا يبين من محاضر الجلسات أن المحكمة حالت بين الطاعن وبين إبداء دفاعه — لما كان كل تقدم ، وكان لا أثرىب على المحكمة إن هى اعتمدت على البيانات الواردة بالمذكرة الرسمية المقدمة من النيابة بشأن الحكم المستند عليه فى طلب إيقاف التنفيذ والذى أصبح نهائيا بالحكم الصادر فى الجلسة ١٦٧٦ سنة ١٩٥٣ استئناف المنصورة ، فإن الطعن يكون على غير أساس متعينا رفضه ، وضوما .

جلسة ٣١ من مايو سنة ١٩٥٧

برئاسة السيد حسن داود المستشار ، وبحضور السادة : مصطفى كامل ، ومحمود محمد مجاهد ، ومحمد محمد حسنين ، وأحمد زكي كامل المستشارين .

(١٤٩)

الطعن رقم ١٨٥ سنة ٢٧ التقضائية :

اختصاص . عقوبة . وقف التنفيذ . طلب الغاء . وقف تنفيذ العقوبة الصادرة من محكمة أول درجة والتي تأيد حكمها استئنافيا . هو من اختصاص محكمة أول درجة . م ٥٧ ع .

متى كان المتهم قد قضى عليه ابتدائيا غيابيا بالحبس شهرين مع الشغل فعارض وحكم في المعارضة بالتأييد مع وقف تنفيذ العقوبة وتأيد هذا الحكم استئنافيا ، فإن الاختصاص بالفصل في طلب إلغاء وقف تنفيذ العقوبة إنما يكون لمحكمة الدرجة الأولى وفقا لنص المادة ٥٧ من قانون العقوبات لأن تأييد الحكم من المحكمة الاستئنافية لا يجعلها بمثابة أنها هي التي أصدرته مباشرة بل يعتبر الحكم الابتدائي قائما ومتجا لتأنيده من وقت صدوره .

للقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : بدد الأشياء المبيعة بالمحضر والمحبوز عليها ، قضائيا لصالح أحمد محمد الفقي وكانت قد سلمت إليه على سبيل الوديعة لحراستها وتقديمها في اليوم المحدد للبيع فاختلسها لنفسه حالة كونه مالكا . وطلبت عقابه بالمسادين ٣٤١ و ٣٤٢ من قانون العقوبات ومحكمة جناح د كرس الجزئية قضت غيابيا عملا بمبادئ الاتهام بحبس المتهم شهرين مع الشغل وكفالة مائتي قرش لوقف التنفيذ بلا مصروفات . فعارض ، وقضى في معارضته بتأييدها مع وقف تنفيذ العقوبة لمدة خمس سنين تبدأ من صيرورة هذا الحكم نهائيا وذلك عملا بالمسادين ٥٥ و ٥٦ من قانون العقوبات . فاستأنف وبجلسة ٢٦ يونيو سنة ١٩٥٦ قدمت النيابة العامة القضية للجلسة طالبة إلغاء حكم الإيقاف وشموله بالنفاذ حيث تبين لها أنه قد صدرت ضد المتهم مدة أحكام إيقاف تنفيذ قبل الفصل في القضية وبعد أن سمعت محكمة المنصورة الابتدائية طلبات النيابة قضت حضوريا اعتباريا بإلغاء الأمر الصادر من محكمة د كرس الجزئية والذي

قضى بوقف تنفيذ العقوبة المحكوم بها على المتهم لمدة ثلاث سنوات والذي تأيد استئنافا من هذه المحكمة . فعارض في الحكم الأخير وقضى بتأييد الحكم الغيابي المعارض فيه . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

...وحيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون، ذلك بأن محكمة أول درجة وقد أمرت بإيقاف تنفيذ العقوبة المقضى بها على الطاعن في المعارضة المرفوعة منه بجلسة ٢٩ مارس سنة ١٩٥٣ فتكون هي وحدها المختصة بنظر طلب النيابة العامة الغاء وقف التنفيذ لا المحكمة الاستئنافية .

وحيث إنه لما كانت المادة ٥٧ من قانون العقوبات تنص على أن "يصدر الحكم بالالغاء من المحكمة التي أمرت بإيقاف التنفيذ بناء على طلب النيابة العمومية بعد تكليف المحكوم عليه بالحضور . وإذا كانت العقوبة التي بني عليها الالغاء قد حكم بها بعد إيقاف التنفيذ جاز أيضا أن يصدر الحكم بالالغاء من المحكمة التي قضت بهذه العقوبة سواء من تلقاء نفسها أو على طلب النيابة العمومية " وكان الثابت من الاطلاع على أوراق الدعوى أن الطاعن قضى عليه ابتدائيا غيابيا بالحبس شهرين مع الشغل في ١٥ فبراير سنة ١٩٥٣ . فعارض وحكم في المعارضة بجلسة ١٩ مارس سنة ١٩٥٣ بالتأييد مع وقف تنفيذ العقوبة فان الاختصاص بالفصل في طلب الغاء وقف التنفيذ إنما يكون لمحكمة الدرجة الأولى وفقا لنص المادة سالفه الذكر ولأن تأييد الحكم من المحكمة الاستئنافية لا يجعلها بمثابة أنها هي التي أصدرته مباشرة بل يعتبر الحكم الابتدائي قائما ومتجا لتأنيجه من وقت صدوره . هذا فضلا عن أن في رفع طلب الالغاء إلى المحكمة الاستئنافية مباشرة حرمانا لأنهم من إحدى درجات التقاضي — لما كان ذلك فان الحكم المطعون فيه يكون قد أخطأ في القانون حين قضى بالغاء وقف تنفيذ عقوبة كان الأمر بوقف تنفيذها قد صدر من محكمة الدرجة الأولى بما يستوجب نقضه .

جلسة ٢٧ من مايو سنة ١٩٥٧

برئاسة السيد حسن داود المستشار وبحضرة السادة : محمود ابراهيم اسماعيل ، ومصطفى كامل ،
ومحمود محمد مجاهد ، والسيد أحمد عفيفي المستشارين .

(١٥٠)

الظعن رقم ٣٩٦ سنة ٢٧ القضائية :

- (أ) اجراءات . اعتراف . اختلاس محجوزات . سلطة المحكمة في عدم سماع شهود الواقعة وأخذها المتهم باعترافة . م ٢٧١ . أ ج .
- (ب) دفاع . اطراح المحكمة ما تقدم به المتهم في مذكرته التي لم تصرح له بتقديمها . لا يجب .

١ - متى كانت المحكمة قد دانت المتهم في جريمة اختلاس أشياء محجوزة أخذًا باعترافة يبيع المحصولات المحجوز عليها ، دون أن تسمع شهود الواقعة ، فإنها تكون قد استعملت حقًا مقررا في المادة ٢٧١ من قانون الاجراءات الجنائية .

٢ - متى كانت المحكمة لم تصرح للمتهم بتقديم مذكرة بدفاعه ، فإنه لا يعيب الحكم أن يطرح ما تقدم به المتهم في مذكرته التي يقول عنها من طلب سماع الشهود الذين لم يطلب سماعهم بالجلسة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : يبدد الأشياء الميينة الوصف والقيمة بالحضر والملوكة له والمحجوز عليها إداريا لصالح الحكومة والتي كانت قد سلمت اليه على سهيل الوديمة بوصفه حارسا لحفظها وتقديمها في اليوم المحدد للبيع ، فاختلسها إضرارا بالمجنى عليه ، وطلبت عقابه بالمادتين ٣٤١، ٣٤٢ من قانون العقوبات . ومحكمة بنى سويف الجزئية قضت بحضورها بحبس المتهم أسبوعين مع الشغل

وأمرت بوقف التنفيذ لمدة ثلاث سمين تبدأ من تاريخ صدور المحكمة نهائيا ،
فاستأنف محكمة بنى سويف الابتدائية قضت ضايبا بتأييد الحكم المستأنف .
فعارض والمحكمة قضت بتأييد الحكم الغيابي المعارض فيه . فطمئن المحكوم عليه
في الحكم الأخير بطريق النقض ... الخ .

المسألة

... وحيث إن الطاعن ينمى على الحكم المطعون فيه أنه بنى على إجراءات
باطلة ، وأنه أخل بحقه في الدفاع ، وأخطأ في القانون وقصر في الرد على دفاعه ،
ذلك بأنه لم يسمع شاهدي الواقعة اللذين طلب الطاعن في مذكرته المقدمة
لمحكمة ثانى درجة سماعهما ، فلم يحقق شفوية المرافعة ، وأخل بحقه في الدفاع ،
ودانته بتهمة التبيد رغم ما دفع به من أنه غير مكلف بنقل المحجوزات الى السوق
وأنه لم يعلم باليوم الذى أجل اليه البيع ، كما قصر في الرد على هذا الدفاع .
ولا يغنيه استناده الى ما شهد به معاون المالية من أنه أعلن الطاعن باليوم
الذى حدده للبيع ، إذ أن القانون يستلزم تحرير محضر رسمي بالتأجيل وإعلان
المنهم به ، وهو ما لم يحصل .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على محضر جلسة محكمة أول درجة أن المنهم
سئل عن التهمة ، فاعترف بأنه باع المحصولات وقام بالسداد وهو لم يطلب في
أى من درجتي التقاضى سماع الشهود — لما كان ذلك وكانت المحكمة قد
دانتة أخذا باعترافه ببيع المحصولات المحجوز عليها ، دون أن تسمع شهود الواقعة ،
فإنها تكون قد استعملت حقا مقررا في المادة ٢٧١ من قانون الإجراءات .
ولما كان لم يثبت أن المحكمة صرحت للطاعن بتقديم مذكرة بدفاعه ، فإنه
لا يعيب الحكم أن يطرح ما تقدم به الطاعن في مذكرته التى يقول عنها من طلب
سماع الشهود الذين لم يطلب سماعهم بالجلسة — لما كان ما تقدم وكانت المحكمة

الاستثنائية إنما تحكم في الأصل على مقتضى الأوراق وهي لا تسمع من الشهود إلا من ترى ضرورة لسماع أقوالهم ، وهي لم تربها حاجة الى شيء من ذلك . ولما كان لا جدوى للطاعن من التمسك بأنه غير مكلف بنقل المحجوزات الى السوق ، وبأنه لم يكن يعلم باليوم الذي حدد أخيراً للبيع ، ما دام الحكم قد دانه إستناداً الى اعترافه بالتصرف في المحجوزات ، وإلى ما أثبتته معاون المالية من أنه انتقل الى مكانها فلم يجدها ، فإن الطعن يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعاً .

جلسة ٢٧ من مايو سنة ١٩٥٧

رئاسة السيد مصطفى فاضل وكيل المحكمة وبحضرة السادة : محمود إبراهيم اسماعيل ، ومصطفى كامل ،
ومحمود محمد مجاهد ، والسيد احمد صفى المستشارين .

(١٥١)

الطعن رقم ٣٩٨ سنة ٢٧ القضائية :

قتل خطأ . علاقة السببية . حكم "تسبب معيب" . عدم استظهار الحكم علاقة السببية بين
الخطأ والوفاة . قصور .

القصور في استظهار علاقة السببية بين الخطأ والوفاة من واقع الدليل الفنى
"وهو التقرير الطبى" في جريمة القتل الخطأ مما يعيب الحكم .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : تسبب من غير قصد ولا تعمد في قتل
كريمة إمام عمران ، وكان ذلك ناشئا عن إهماله وعدم احتياطه بأن قاد سيارة
النقل الميينة بالمحضر في سرعة وورعونة ينجم عنهما الخطر ، ولم يستعمل آلة التنبيه
فصدم المجنى عليها أثناء عبورها الطريق العام أمامه وأحدث بها الإصابات الميينة
بالتقرير الطبى نتيجة ذلك والى أودت بحياتها ، وطلبت عقابه بالمادة ٢٣٨
من قانون العقوبات . وادعى بحق مدنى إمام محمد عمران والد المجنى عليها وطلب
الحكم له قبل المتهم بمبلغ قرش صاغ على سبيل التعويض المؤقت مع المصاريف
والأتعاب . وأمام محكمة حلوان الجزئية التى سمعت الدعوى قرر المدعى مدنيا ترك
دهواه مؤقتا ، والمحكمة بعد أن أنهت سماع الدعوى قضت حضوريا عملا بمادة
الاتهام سالفة الذكر أولا : بحبس المتهم سنة مع الشغل وقدرت لوقف التنفيذ
عشرين جنيتها . وثانيا : بإثبات ترك المدعى المدنى لدهواه وإلزامه بمصروفاتها .

فاستأنف المتهم، ومحكمة مصر الابتدائية قضت بحضوره بتعديل الحكم المستأنف والاكْتفاء بحبس المتهم ثلاثة شهور مع الشغل : فطمع الطاعن في الحكم الأخير بطريق النقض ... الخ .

الحكمة

... وحيث إنه مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه حين دانه لم يبين الواقعة بياناً كافياً ، ولم يستظهر علاقة السببية بين الخطأ ووقوع المجنى عليها مما يعيبه بالقصور .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على حكم محكمة أول درجة الذي أخذ الحكم المطعون فيه بأسبابه ، أنه وإن كان قد دال على أن الطاعن صدم المجنى عليها بسيارته ، وأنه ترتب على ذلك وفاتها ، إلا أنه فيما انتهى إليه من إدانة الطاعن ومعاقبته عن جريمة القتل الخطأ لم يذكر شيئاً عن بيان الإصابات التي أحدثتها بها ونوعها وكيف أدت إلى الوفاة — لما كان ذلك ، وكان القصور في استظهار علاقة السببية بين الخطأ والوفاة من واقع الدليل الفني "وهو التقرير الطبي" مما يعيب الحكم ، فإنه يتعين لذلك قبول الطعن ونقض الحكم بغير حاجة إلى بحث باقي الأوجه .

جلسة ٢٧ من مايو سنة ١٩٥٧

برئاسة السيد مصطفى قاضل وكيل المحكمة ، وبحضور السادة : حسن دارد ، ومحمود ابراهيم
اسماعيل ، ومصطفى كامل ، ومحمود محمد مجاهد المستشارين .

(١٥٢)

الطعن رقم ١٠٤ سنة ٢٧ القضائية :

(أ) اجراءات . شفوية المرافعة . دفاع . فصل المحكمة في الدعوى دون سماع شهادة الجنى
عليها بعد عجز النيابة والدفاع عن الاعتداء إليها . لاجوب .

(ب) تقض . المصلحة في الطعن . تعدد الجرائم . ازال عقوبة واحدة على المتهم عن
جريمته الشروع في القتل العمد . بمجادلته في الوصف القانوني لفعل الاعتداء الذي وقع
منه على الجنى عليه الثاني . لا مصلحة .

١ - متى كانت المحكمة قد اتخذت من جانبها كافة الوسائل الممكنة لاستدعاء
الجنى عليها ، وسماع شهادتها وأفسحت المجال للنياية العامة والدفاع عن المتهمين
لاعلانها والارشاد عنها ولكنهما عجزا عن الاعتداء إليها فصار سماعها غير ممكن
فإنه لا تريب على المحكمة إذا هي فصلت في الدعوى دون أن تسمع شهادتها ولا
تكون قد أخطأت في الاجراءات ، ولا أخلت بحق الدفاع .

٢ - لاجدوى للتهم في جريمته الشروع في قتل الجنى عليها وولدها في شأن
الوصف الثانوني لفعل الاعتداء الذي وقع منه على الطفل الجنى عليه الثاني مادامت
المحكمة قد أنزلت به عقوبة واحدة عن جنايته الشروع في القتل العمد المستندتين
إليه وهي العقوبة المقررة للجريمة الأولى وذلك تطبيقا للسادة ٣٢ من قانون
العقوبات .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة هذين الطاعنين بأهما . أولا : شرعا في قتل حفيظه عبد اللطيف أحمد عمدا مع سبق الإصرار والترصد بأن بيتا النية على قتلها وأعدا لأجل ذلك آلتين حادثتين "مديتين" وترصدها في الطريق الذي أيقنا من مرورها فيه ، حتى إذا ما ظفروا بها انهالا عليها طعنا بالمديتين بقصد قتلها ، فأحدثا بها الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي الشرعى ، وخاب أثر الجريمة لسبب لادخل لإرادتهما فيه ، هو إسعاف المجنى عليها بالعلاج . ثانيا : والمتهم الأول أيضا شرع في قتل فتحى السيد عبد الفضيل مع سبق الإصرار والترصد ، بأن بيت النية على قتله ، وأعد لذلك آلة حادة (مدية) وترصده له في الطريق الذي أيقن تواجده فيه حتى إذا ما ظفروا به طعنه بالمدية فاصدا قتله ، فأحدث به الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي الشرعى ، وخاب أثر الجريمة لسبب لادخل لإرادته فيه هو إسعافه بالعلاج ، وطلبت إلى غرفة الاتهام إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمحاكمتهم بالمواد ٤٥ و ٤٦ و ٢٣٠ و ٢٣١ و ٢٣٢ من قانون العقوبات ، فصدر قرارها بذلك ، ومحكمة جنايات الاسكندرية قضت بحضوريا بمعافة المتهم الأول بالأشغال الشاقة عشر سنوات وبمعافة المتهم الثانى بالأشغال الشاقة سبع سنوات ، وذلك تطبيقا لمواد الاتهام سالفة الذكر والمادة ١٧ عقوبات . فطعن المحكوم عليهما في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... وحيث إن مبنى الوجه الأول من الطعن هو أن الحكم بنى على إجراءات باطلة ، ذلك بأن محامى الطاعنين تمسك أمام محكمة الجنايات بطلب سماع شهادة المجنى عليها لمناقشتها في نية القتل وفي ظرفى سبق الإصرار والترصد ، وفي كيفية إصابة ولدها الطفل ، هل أصيب مرضا أثناء الاعتداء عليها ، أو أصيب عمدا ومناقشتها أيضا في رواياتها المتعددة ، لاسيما وقد قرر الشاهد الأول من شهود الإثبات في جلسة المحاكمة أنه لم ير الطاعن الثانى يعتدى على المجنى عليها ، وقرر

الشاهد الثاني أنه لم ير أحدا من الطاعنين يعتدى عليها ، ولكن المحكمة على الرغم من أهمية طلب سماعها بوصف أنها شاهدة الإثبات الأولى — كلفت الدفاع — لا النيابة العامة بإعلانها ، وأجلت الدعوى لهذا الغرض مدة يومين ، ثم أصدرت حكمها بإدانة الطاعنين دون أن تسمع الشاهدة المذكورة .

وحيث إنه يبين من محاضر جلسة القضية والحكم المطعون فيه أن المحجني عليها وهي الشاهدة الأولى من شهود الإثبات ، لم تحضر بجلسته ٢٥ من يونيو سنة ١٩٥٦ ، فطلب الأستاذ اسماعيل نجم المحامي الموكل عن الطاعن الأول تأجيل نظر الدعوى لإعلان الشاهدة المذكورة وذكر عنوانها ، وأظهر استعدادها للاشهاد عنها ، وبعد أن سمعت المحكمة شهادة الشهود ومرافعة ممثل النيابة العامة أبدى الحاضر مع الطاعن الأول تمسكه بإعلان المحجني عليها في العنوان الذي ذكره لسماع شهادتها ، فعرضت عليه المحكمة أن يتولى إحضارها ، ولكنه اعتذر عن ذلك بقوله إنه غير مكلف باستدعاء شهود الإثبات ، ثم مضى يتراجع في موضوع الدعوى وكذلك تراجع المحامي المتدب عن الطاعن الثاني ، ثم قررت المحكمة لإصدار الحكم بعد المداولة ، وبعد أن أتمتها ، أمرت بإعادة القضية للمرافعة بجلسته الأربعاء ٢٧ من يونيو سنة ١٩٥٦ ، وكلفت النيابة العامة بإعلان المحجني عليها بجلسته المذكورة في العنوان الثابت بمحضر الجلسة الذي ورد ذكره على لسان الدفاع ، وبجلسة ٢٧ من يونيو أبدى ممثل النيابة أنه بحث عن المحجني عليها في جميع العناوين المبينة بالأوراق وفي العنوان الذي أوضحه الأستاذ اسماعيل نجم المحامي ، فلم يهتد إليها ، فأعلن الأستاذ أميل أنطون المحامي الحاضر عن المحامي الموكل تمسكه باستدعاء المحجني عليها ، ثم أصدرت المحكمة حكمها في الدعوى ، وعرضت في حكمها لهذا الطلب ، وردت عليه بقولها : "وقد تمسك الدفاع بسماع أقوالها (المحجني عليها) وأرشد عن محل ذكر أنها تمسكه حاليا ، وقد قامت النيابة ببناء على طلب المحكمة بالبحث عن الشاهدة في هذين المكانين — مسكنها الأول والسكن الثاني الذي قرر الدفاع بالجلسة بوجودها فيه وإعلانها ، فانتقل المحضر إلى المكانين يوم ١٩٥٦/٦/٢٦ ولم يستدل على الشاهدة بهما على ما هو ثابت بالإعلان ، وفي مكان آخر أشار إليه محامي المتهم الأول ، فلم يهتد إلى الشاهدة بأي مكان مما أشير

إليه" ولما كان يبين من ذلك أن المحكمة اتخذت من جانبها كافة الوسائل الممكنة لاستدعاء المجنى عليها وسماع شهادتها ، وأفسحت المجال للنياحة العامة وللدفاع عن الطاعنين لاملانها والارشاد عنها ، ولكنهما عجزا عن الاعتداء إليها ، فصار معامها غير ممكن ، فإنه لا تريب على المحكمة إذا هي فصلت في الدعوى دون أن تسمع شهادتها ، ولا تكون قد أخطأت في الإجراءات ، ولا أخلت بحق الطاعنين في الدفاع .

وحيث إن مبنى الوجه الثاني هو أن الحكم المطعون فيه أخطأ في الإسناد وفي تطبيق القانون ، وشاب أسيابه القصور ، إذ استخلص أن الطفل المجنى عليه أصيب عرضا أثناء الاعتداء على والدته المجنى عليها الأولى إصابة شفى منها في مدة تقل عن عشرين يوما ، ولكنه مع ذلك اعتبر الطاعن الأول مسئولا عن الشروع في قتله عمدا مع سبق الإصرار والترصد ، مما كان يوجب على المحكمة إشراك الطاعن الثاني معه في المسؤولية عن هذه الجناية ، كذلك إذا كانت المحكمة قد أخذت بأقوال المجنى عليها من أن شقيقتها استدرجتها إلى مكان الجريمة بجهة استلام ملابسها ، فكان ذلك يقتضى اعتبار هذه الأخيرة شريكة في الجناية ، أما وهي لم تفعل ، فإنها تكون قد تناقضت هذا إلى أنه ليس في ملابسات الدعوى ما يثبت قيام طرفي سبق الإصرار والترصد ، يضاف إلى ذلك أن الحكم المطعون فيه نسب إلى الشاهد أحمد عبد الحميد محمد جندي البوليس أنه قرو في التحقيق وبالجلسة أنه رأى الطاعنين يعتديان على المجنى عليهما ، مع أنه لم يذكر ذلك لا في تحقيق النيابة ، ولا في الجلسة بل نفى رؤية الاعتداء أما ما قرره هذا الشاهد أمام البوليس فلا يعتد به ، لأنه أبداه دون حلف اليمين . هذا إلى عدم وجود ما يدعو الطاعنين إلى استدراج المجنى عليها وقتلها إنتقاما لشرفهما ، مادامت قد تزوجت وأنجبت طفلا نسب إلى أبيه ، فإذا صح وقوع الاعتداء منهما ، فإن الحادث يكون قد وقع عرضا بغير تدبير سابق ، أما المديتان فإنهما كانا يملانهما بحكم طبيعة عملهما لأن الطاعن الأول خباز والثاني ميكانيكي .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما حصله " إن عبد الفضيل أحمد كان يعمل في منزل والد المجنى عليها حفيظه عبد اللطيف أحمد فأتصل بها وحملت منه سفاحاً ثم هربت من بيت أهلها وتزوجت السيد عبد الفضيل ووضعت حملها طفلاً نسيبه إلى نفسه، وظل أهلها يبحثون عنها إلى أن علم المتهمان السيد محمد سلامة خال المجنى عليها الأولى وإبراهيم محمد أحمد ابن عمها (وهما الطاعنان) بوجودها لدى إحدى قريبات زوجها، وعلموا بوضعها وليدها من سفاح، فرتبوا استدراجها إلى طريق ترصدها فيه بمقهى مجاور لمنزل لقريبة زوجها يوم ١٩٥٣/١٢/٣٠ فكان كل منهما يحمل سلاحاً أيضاً (سكيناً أو مطواه) حتى إذا ما ظفروا بها وكانت تحمل رضيعها، إنقضوا عليها وانهاك المتهم الأول عليها طعنًا بسلاحه وعلى طفلها فتحى السيد عبد الفضيل فسقطت، ثم طعنها المتهم الثانى أيضاً بسلاحه ". وأورد الحكم على ثبوت هذه الواقعة في حق الطاعنين أدلة سائفة تصالح لأن تؤدي إلى النتيجة التي ذهبوا إليها، واستظهر توافق طرفي سبق الإصرار والترصد بقوله: " إن سبق الإصرار قد ثبت للحكمة من أقوال المجنى عليها حفيظه من أن أختها آمنة قد أخبرتها في عبارة فهمت منها أن أهلها سيقتلونهم، وقد سلفت الإشارة لذلك، كما أن في قول المتهم الثانى في محضر ضبط الواقعة أنه بحث والمتهم الأول عن المجنى عليها حفيظه وكانت قد هربت من بيت أهلها، ما يؤيد رواية حفيظه من أنها استدرجت لما أن علموا بمكانها وبترصد قتلها، وحيث إن الترصد متوافق في حق المتهمين من وجودهما لغير ما سبب مقتنع في مقهى ملاصق للمنزل الذي كانت تنزل به المجنى عليها ووليدها والذي حين بحث عنها فيه كانت غائبة عنه استدرجت إليه بحجة لقاء أختها لأعطائها باقى ملابسها على ما قررت المجنى عليها حفيظه وما يفهم من أقوال عايدة السيد محمود ". ولما كان ما قرره الحكم من ذلك يكفي لتحقيق ظرفي سبق الإصرار والترصد، كما هو معروف بهما في القانون، ومع ذلك فإن ما يثيره الطاعنان في هذا الصدد لا جدوى منه مادامت العقوبة المقررة المقضى بها عليهما تدخل في نطاق العقوبة المقررة لحماية الشروع في القتل العمد بغیر سبق إصرار أو ترصد ولا جدوى كذلك مما يتعاه الطاعن الأول في شأن الوصف القانونى لفعل

الاعتداء الذي وقع منه على الطفل المجنى عليه الثاني ما دامت المحكمة قد أنزلت به عقوبة واحدة عن جنايتي الشروع في القتل العمد المسندتين إليه ، هي العقوبة المقررة للجريمة الأولى ، وذلك تطبيقاً للسادة ٣٢ من قانون العقوبات — لما كان ذلك وكان الطاعنان مسلمان في طعنهما أن ما نسبته الحكم إلى الشاهد أنه قاله في التحقيقات وفي الجلسة سبق أن ذكره في التحقيقات الأولية أمام البوليس وكانت أقواله في الجلسة لا تتعارض مع ما جاء بتلك التحقيقات ، فإن دعوى الخطأ في الاسناد لا يكون لها أساس ، لما كان ذلك ، فإن ما يثيره الطاعنان في الوجه المتقدم لا يكون له محل .

وحيث إنه لذلك يكون الطعن على غير أساس في موضوعه متعيناً رفضه .

جلسة ٣٨ من مايو سنة ١٩٥٧

برئاسة السيد حسن داود المستشار، وبحضور السادة: محمود إبراهيم اسماعيل، ومصطفى كامل،
وعبد محمد ختافين، وفهم يميني جندى المستشارين .

(١٥٣)

القضية رقم ١٨٣ سنة ٢٧ القضائية :

تموين . خبز . القرار الصادر من وزير التموين رقم ٢٥٩ سنة ١٩٤٧ المعدل بالقرار رقم ١٢٥
سنة ١٩٥٤ . صدوره من يملكه .

أراد الشارع من نص المادة الثامنة من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥
أن يخول وزير التموين سلطة تحديد وزن الرغيف بعد إنضاجه بكل ما يناسب
الغرض من هذا التحديد ، ولا ريب أن تحديد الوزن يدخل فيه بطريق اللزوم
نسبة الرطوبة ، كما يدخل فيه نسبة الجفاف ، لأن كلتا النسبتين تؤثران في هذا
الوزن ، وبالتالي فإن القرار الصادر من وزير التموين رقم ٢٥٩ سنة ١٩٤٧
المعدل بالقرار ١٢٥ سنة ١٩٥٤ قد صدر من يملكه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه وآخرين صنعوا خبزا تزيد نسبة الرطوبة فيه
عن الوزن المقرر قانونا، وطليت عقابه بمواد القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ المعدلة
بالقرار رقم ١٢٥ لسنة ١٩٥٤ . ومحكمة الجيزة المستعجلة الوطنية قضت بحضورها
عملا بمواد الاتهام بحبس المتهم ستة شهور مع الشغل وكفالة مائة جنيه لوقف
التنفيذ وتفريجه مائة جنيه والمصادرة وإشهار ملخص الحكم على واجهة المحل لمدة
ستة شهور . فاستأنف المحكوم عليه ، ومحكمة الجيزة الابتدائية قضت بحضورها
بتأييد الحكم المستأنف . فطعن المحكوم عليه في الحكم الأخير بطريق النقض... الخ .

الحكمة

... وحيث إن الطاعن يدعى طعنه على أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون وشابه القصور ، ذلك أن القرار رقم ٢٥٩ لسنة ١٩٤٧ المعدل بالقرار رقم ١٢٥ لسنة ١٩٥٤ ، إذ نص على تحديد نسبة الرطوبة في الخبز قد صدر بإطلا لتجاوزه حدود التفويض الصادر لوزير التكوين طبقا للرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ هذا إلى أن الطاعن لم يخطر بنتيجة التحليل طبقا للمادة ١٧ من القرار ٢٥٩ سالف الذكر ، إذ أوجبت فقرتها الثانية إخطار صاحب الشأن بنتيجة التحليل خلال ٤٥ يوما من تاريخ أخذ العينة ، وإلا اعتبرت الإجراءات كأن لم تكن ، وأخيرا فإن المحكمة لم ترد على دفاع الطاعن الذي قال فيه إن الخبز موضوع الاتهام كان مخصصا للتجفيف ، ولا يجوز أخذ عينة منه .

وحيث إن ما يقوله الطاعن مردود بأن الشارع حين نص في المادة الثامنة من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ على أن "يصدر وزير التكوين القرارات اللازمة ببيان وزن الرغيف في كل مديرية أو محافظة ، ويحدد في تلك القرارات النسبة التي يجوز التسامح فيها من وزن الخبز بسبب الخفاف " قد أراد أن يخول وزير التكوين سلطة تحديد وزن الرغيف بعد إنضاجه بكل ما يناسب الغرض من هذا التحديد ، ولا ريب أن تحديد الوزن يدخل فيه بطريق اللزوم نسبة الرطوبة ، كما يدخل فيه نسبة الخفاف ، لأن كلتا النسبتين تؤثران حتما في هذا الوزن ، ولا يعقل أن يخول الشارع سلطة تحديد الوزن لوزير التكوين ويمنعه من ضبط النسب التي يتركب منها هذا الوزن ، وتفوت بغير ذلك الحكمة من تحديد هذه النسب ، وهي رعاية المصلحة العامة حتى لا يضار المستهلكون من توزيع خبز تنقص نسبة الدقيق فيه بقدر ما تزيد نسبة الرطوبة عن الحد الذي نصت عليه المادة ١٤ من القرار رقم ٢٥٩ لسنة ١٩٤٧ المعدل بالقرار رقم ١٢٥ لسنة ١٩٥٤ لما كان ذلك ، وكان الحكم قد رد على دفاع الطاعن استنادا إلى ما ثبت من أوراق الدعوى ، وانتهى إلى أن الطاعن أخطأ بنتيجة التحليل في الميعاد القانوني

الذي نصت عليه المادة ١٧ من القرار رقم ٢٥٩ لسنة ١٩٤٧ ، ولما كان ما يقوله الطاعن من أن الحيز المضبوط كان معدا للتجفيف لا للتوزيع ، ففضلا عن أنه لم يتمسك به في مرافعته الأخيرة بالجلسة التي صدر فيها الحكم ، فإن هذا الدفاع هو من أوجه الدفاع الموضوعية التي لا تلتزم المحكمة بالرد عليها صراحة ما دام الرد مستفادا من حكمها بالإدانة اعتمادا على أدلة الثبوت التي أوردتها — لما كان ذلك ، فإن ما يثيره الطاعن لا يكون له محل .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

(١٥٤)

الطعن رقم ٣٦٦ سنة ٢٧ القضائية :

(أ) حكم . حكم حضوري . عدم أخذ الشارع بنظام الحكم الحضوري الاعتباري في الأحكام الصادرة من محكمة الجنايات في مواد الجنايات .

(ب) نقض . أحكام لا يجوز الطعن فيها . الحكم الصادر من محكمة الجنايات والموصوف خطأ بأنه حضوري . الطعن فيه بطريق النقض . غير جائز .

١ — لم يأخذ الشارع عند وضع قانون الإجراءات الجنائية بنظام الحكم الحضوري الاعتباري فيما يتعلق بالأحكام التي تصدر في مواد الجنايات ومن محكمة الجنايات ، كما فعل بالنسبة للجنايات والمخالفات (المواد ٢٣٩ وما بعدها في الباب الثاني من الكتاب الثاني الذي عنوانه في محاكم الجنايات والمخالفات) .

٢ — متى كان الحكم الصادر من محكمة الجنايات بإدانة المتهم في جنابة قد وصف بأنه حضوري وهو في حقيقة الأمر حكم غيابي على الرغم مما وصفته المحكمة ، فإن الطعن في هذا الحكم لا يكون جائزا .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة : ١ - حسن مصطفى موسى . ٢ - وليم غطاس المعصراني (الطاعن) بأنهما : قلدا وزورا بواسطة آخر مجهول ختمين لمحكمة ملوى الجزئية وبصما بهما على عقد البيع العرفي المؤرخ ٢٥ من مارس سنة ١٩٢٢ المبين بالأوراق ، وقد استعملا هذين الختمين بقصد التوصل لاثبات تاريخه برقم ١٤٥٦ بتاريخ ١٥ من أغسطس سنة ١٩٢٢ وتقديمه إلى مكتب الشهر العقاري بأسبوط لشهره مع علمهما بتقليد وتزوير هذين الختمين ، وطلبت النيابة من غرفة الاتهام إحالة التهما إلى هذه المحكمة لمحاكمتها بالمادة ٢٠٦ من قانون العقوبات ، فقررت بذلك . ومحكمة جنابات أسبوط قضت حضوريا أولا : براءة حسن مصطفى موسى من التهمة المسندة إليه عملا بالمادتين ١/٣٠٤ و ٣٨١ من قانون الإجراءات الجنائية . وثانيا : بمعاقبة وليم غطاس المعصراني بالسجن لمدة ثلاث سنين تطبيقا لأواد ٢٠٦ و ٢١١ و ٢١٢ و ٢١٤ من قانون العقوبات ، وذكرت في أسباب حكمها أن التهمة وقعت خلال شهر أبريل سنة ١٩٤٧ . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... من حيث إنه يبين من الاطلاع على الأوراق أن الدعوى العمومية رفعت على الطاعن ومنتهم آخر لأنهما في أول جمادى الثانية سنة ١٣٦٦ (الموافق ٢٢ من أبريل سنة ١٩٤٧) بدائرة بندر أسبوط : قلدا وزورا بواسطة آخر مجهول ختمين لمحكمة ملوى الجزئية وبصما بهما على عقد بيع عرفي مؤرخ ٢٥/٣/١٩٢٢ ، وكان ذلك بقصد التوصل لاثبات تاريخ العقد في ١٥/٨/١٩٢٢ وتقديمه إلى مصلحة الشهر العقاري لشهره مع علمهما بتزوير هذين الختمين ، وطلبت النيابة عقابهما بالمادة ٢٠٦ من قانون العقوبات ، وقد حضر المتهم الثاني وحده (وهو الطاعن) ومعه محاميه الذي ترفع بالجلسة الأولى المحددة لنظر الدعوى وطلب براءة موكله من تهمة الجنائية المدسوبة إليه لأنه لا صلة له بالمتهم الأول ،

ولأن هذا المتهم الأخير اعترف بأنه هو الذى قدم العقد وسدد رسومه وأبدى
للمحكمة وجود تناقض بين تقارير المضاهاة ، ثم طلب تقديم تقرير استشارى من
خبير آخر ، وبعد ذلك أعادت المحكمة سؤال الشاهد الحاضر ، وعقب على ذلك
الدفاع عن المتهم (الطامن) مصرًا على طلب تقديم تقرير استشارى ، فقررت
المحكمة استمرار المرافعة بجلسة ٢٧ من مايو سنة ١٩٥٦ ، وصرحت للمتهم
بإلاطلاع على الأوراق ، وأخذ صور منها ، وكلفت النيابة بإعلان المتهم الأول
والشهود ، وفى هذه الجلسة حضر محام متدب عن المتهم الأول ، كما حضر عن
المتهم الثانى محام ، وقدم شهادة مرضية باسم موكله ، ثم انسحب ، وبعد ذلك
سمعت المحكمة دفاع المتهم الأول فى غيبة المتهم الثانى ، ثم قضت فى الدعوى
حضوريا ببراءة المتهم الأول ومعاينة المتهم الثانى (الطامن) بالسجن ثلاث
سنين .

وحيث إن الدبرة فى وصف الأحكام هى بحقيقة الواقع ، فلا يعتبر الحكم
حضوريا بالنسبة للمتهم ، إلا إذا حضر وتبأت له الفرصة لإبداء دفاعه كاملا ،
وكان الشارع عند وضع قانون الإجراءات الجنائية لم يأخذ بنظام الحكم
الحضورى الاختيارى فيما يتعلق بالأحكام التى تصدر فى مواد الجنائيات
ومن محكمة الجنائيات ، كما فعل بالنسبة للجنح والمخالفات (المواد ٢٣٩ وما بعدها
فى الباب الثانى من الكتاب الثانى الذى عنوانه فى محاكم الجنح والمخالفات)
لما كان ذلك ، وكان واضحًا من الإجراءات التى تمت فى هذه الدعوى على ما سلفت
الإشارة إليه ، أن الطامن لم يستوف دفاعه أمام المحكمة لغيابه فى جلسة المرافعة
الآخيرة ، ولم تنح له المحكمة فرصة لتقديم التقرير الاستشارى الذى تمسك بتقديمه ،
وهى كذلك لم تسمع منه دفاعا فيما أبداه المتهم الأول على لسان محاميه — لما
كان ذلك ، فإن وصف الحكم الصادر بإدانة الطامن بأنه حضورى لا يكون

صحيحاً في القانون ، إذ هو في حقيقة الأمر حكم غيابي على الرغم مما وصفته به المحكمة — لما كان ذلك ، وكان الطاعن متهما بجناية ، وكانت المادة ٣٩٥ من قانون الإجراءات الجنائية تنص على أن الحكم الغيابي الصادر من محكمة الجنايات يبطل بحضور المحكوم عليه في غيبته ، أو بالقبض عليه قبل سقوط العقوبة بمضي المدة ، ويماد نظر الدعوى أمام المحكمة ، كما أن الشارع في المادة ٤٢٣ من هذا القانون قد خول حق الطعن بطريق النقض لمن مداه المتهم من خصوم الدعوى .

لما كان ما تقدم ، فإن الطعن في الحكم الصادر ضد الطاعن لا يكون جائزاً .

جاسة ٢٨ من مايو سنة ١٩٥٧

برئاسة السيد مصطفى فاضل وكيل المحكمة ، وبحضور السادة : محمود ابراهيم اسماعيل ، ومصطفى كامل ، ومحمود محمد مجاهد ، ومحمد محمد حسين المستشارين .

(١٥٥)

القضية رقم ٣٨٧ سنة ٢٧ القضائية :

(أ) تموين . خبز . مريان حكم المأذنين ٥٨٥٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ سنة ١٩٤٥ في حق مرتكب مخالفة أحكام القرار رقم ٥١٦ سنة ١٩٤٥ .

(ب) تموين . مشغولة صاحب المحل . الغياب الذي يصلح بذاته عذرا يسوغ توقيع العقوبة المخففة .

(ج) حكم . بياناته . أخذ الحكم الاحتياقي بما جاء بالحكم المعتانف المتضمن المواد التي طبقت . كفايته .

١ - صدور القرار الوزاري رقم ٥١٦ سنة ١٩٤٥ بتحديد وزن الرغيف إنما كان تنفيذا للمادة ٨ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ سنة ١٩٤٥ ومن ثم فتعتبر مخالفة ما ورد بأحكامه مخالفة لها وتسرى في حق مرتكبها المادتان ٥٦ ، ٥٨ من المرسوم بقانون سالف الذكر .

٢ - الغياب لا يصلح بذاته عذرا يسوغ توقيع العقوبة المخففة المنصوص عليها في المادة ٥٨ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ سنة ١٩٤٥ إلا إذا كان من شأنه أن يحول دون منع وقوع المخالفة .

٣ - متى كانت المحكمة الاستئنافية قد بينت مواد الاتهام بصدر حكمها وأخذت بما جاء بحكم محكمة أول درجة من أسباب وقد تضمن هذا الحكم الأخير إشارة صريحة إلى المواد التي طبقت فإن النعي على الحكم بأنه لم يشر إلى المواد التي طبقتها يكون على غير أساس .

الوقائع

اتهمت النيابة العمومية الطاعن بأنه وآخرين استخرجوا خبزا ناقص الوزن، وطلبت عقابه بالمواد ١، ٣، ٤، ٦، ٢٧ من القرار رقم ٥١٦ لسنة ١٩٤٥ والقرار رقم ٤٨ لسنة ١٩٥٦ و ٢٥٨، ٥٦٦، ١ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ ومحكمة الجناح المستعجلة قضت بحضوريا بحبس المتهم ستة شهور مع الشغل وغرامة مائة جنيه وكفالة ثلاثين جنيها لوقف التنفيذ والمصادرة وشهر ملخص الحكم بحروف كبيرة على واجهة الخبز لمدة ستة شهور . فاستأنف ومحكمة القاهرة الابتدائية قضت بحضوريا بتأييد الحكم المستأنف فطعن المحكوم عليه في الحكم الأخير بطريق النقض ... الخ

الحكمة

... ومن حيث إن محصل الطعن هو أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون ، كما شابه القصور ، والخطأ في الاستدلال وفي الاستناد ، فضلا عن بطلان هذا الحكم لاغفال ذكر مواد القانون التي طبقها المحكمة ، ذلك بأن المادة ٧ من القرار رقم ٥١٦/١٩٤٥ تحيل في خصوص الجريمة موضوع الدعوى على المادة ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ وهذه المادة أجازت لوزير التكوين فرض كل أو بعض العقوبات المنصوص عليها فيها على من يخالف القرارات الوزارية ، والعقوبات المذكورة في تلك المادة إنما توقع على كل من يثبت أنه خالف أحكام المرسوم بقانون المشار إليه في حين أن المادة ٥٨ - خلافا للأصل - تنص على مسئولية فرضية ولا يجوز القياس عليها ، وعلى ذلك لا يكون صحيحا أن تكون الإحالة إلى المادة ٥٨ ، لأنه متى ثبت أن الطاعن وهو صاحب الخبز لم يكن موجودا به ولم يقدم ضده دليل على أنه ساهم بأي عمل مادي في ارتكاب الفعل المكون للجريمة فإن محاكمته طبقا للمادة ٥٨ لا تصح تأسيسا على أن القرار الذي خالفه لا يحيل إلى تلك المادة وإنما أحال فقط إلى المادة ٥٦ ، أما عن الخطأ في الاستدلال ، فلان الحكم دان الطاعن ومن معه

من المتهمين ، مع أن أقوال الخبيرين اللذين سمعتهما محكمة ثاني درجة ، ومحصلها أن عدم اكتمال القوة الحرارية اللازمة يترتب عليه نقص وزن كل رغيف درهمين أو ثلاثة - هذه الأقوال تقطع بعدم مسئولية الطاعن وسائر المتهمين معه ، وتؤيد ما أبدوه من دفاع قائم على أن مفتش التكوين حضر إلى الخبز في الوقت الذي أوقدت فيه النار في فرن الخبز بعد أن ظل عدة ساعات ، وأن ما جمعه المفتش من خبز لم يكن تام النضج لعدم اكتمال الحرارة ، ولما عرض الحكم لشهادة الخبيرين لم يأت بما يؤثر في الدليل المستمد منها لمصلحة المتهمين وفضلا عن ذلك ذهب الحكم المطعون فيه إلى أن الخبز أنتج تحت إشراف الطاعن وملاحظته وأمس ذلك على أقوال عمال الخبز من أن صاحبه كان به ليلة الحادث في حين أن أحدا منهم لم يقل إن إمداد الخبز كان بحضوره وأخيرا ، فإن الحكم لم يورد نصوص القانون التي طبقها على الواقعة مما يبطله .

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى وأورد على ثبوتها في حق الطاعن أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي إلى مارتب عليها ، ولما كان ما يقوله الطاعن بشأن الخطأ في تطبيق القانون مردودا بأن المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ نص في مادته الثامنة على أن يصدر وزير التكوين القرارات اللازمة ببيان وزن الرغيف في كل مديرية أو محافظة ، ويحدد في تلك القرارات النسبة التي يجوز التسامح فيها من وزن الخبز بسبب الخفاف ثم نص في المادة ٥٦ على أنه يعاقب على كل مخالفة لأحكام هذا المرسوم بقانون بالحبس من ستة أشهر إلى سنتين وبغرامة من مائة جنيه إلى خمسمائة جنيه ويجوز لوزير التكوين فرض كل أو بعض العقوبات المنصوص عليها في هذه المادة على من يخالف القرارات التي يصدرها تنفيذا لهذا المرسوم بقانون ، وعملا بالمادة الثامنة المشار إليها أصدر وزير التكوين القرار رقم ١٦٦ لسنة ١٩٤٥ بتحديد وزن الرغيف ونص في مادته السابقة على أن كل مخالفة لأحكام هذا القرار (غير مانصت عليه المادة السادسة بشأن وضع ميزان في كل مخبز أو دكان معد لبيع الخبز) يعاقب عليها بالعقوبات الواردة في المادة ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ - لما كان ذلك وكان واضح هذا المرسوم قد أورد نص المادة ٥٦

بالمادة ٥٨، ويجرى نص فقرتها الأولى بما يأتى: "يكون صاحب المحل مسئولا مع مديره أو القائم على إدارته عن كل ما يقع فى المحل من مخالفات لأحكام هذا المرسوم بقانون ويعاقب بالعقوبات المقررة لها، فإذا أثبت أنه بسبب الغياب أو استحالة المراقبة لم يتمكن من منع وقوع المخالفة، اقتضت العقوبة على الغرامة المبينة فى المواد ٥٠ و ٥٦ من هذا المرسوم بقانون". ولما كان صدور القرار ٥١٦ لسنة ١٩٤٥ إنما كان تنفيذا للمادة الثامنة من المرسوم السابق الإشارة إليه فتعتبر مخالفة ماورد بأحكامه مخالفة لها، وتسرى فى حق مرتكبها المادتان ٥٦ و ٥٨ من المرسوم - لما كان ذلك، وكان الحكم قد رد على دفاع المتهمين من أن الخبز الذى ضبط أنضج فى فرن لم تكتمل قوته الحرارية، فنقص وزنه نقصا لا يتجاوز القدر الذى شهد به الخبيران - رد الحكم على ذلك ردا سائغا فند فيه هذا الدفاع للاعتبارات والأسباب المعقولة التى أوردها، وقال إن المحكمة تلتفت عما شهد به الخبيران لأن شهادتهما لا تتناول ذات الخبز محل النهمة أو ظروف إنتاجه، وأن ما قاما به لا يعدو مجرد تجارب تجريها وزارة التموين تحقيقا للشكاوى التى قدمها بعض أصحاب المخازن للوقوف على مدى صحة ما يتظاهرون منه، لما كان ذلك، وكانت الحكم قد تعرض كذلك لدفاع الطاعن من أنه كان غائبا عن الخبز، فلم يتمكن من منع وقوع المخالفة، مما كان يقتضى معاقبته بالغرامة وحدها ورد على هذا الدفاع بقوله إن الثابت من التحقيقات ومن أقوال عبد الحالى مرعى عطية والمتهم الثانى إبراهيم محمد اسماعيل أن المتهم الأول هو المسؤول عن إدارة الخبز، وأنه صاحبه، وأنه كان موجودا به ليلة الحادث، كما وأنه لدى استجوابه بالنيابة لم يذهب إلى أنه لم يكن موجودا وإنما على النقص فقط بعدم انتظام النار، فإن المحكمة لا تنظر بعين الاعتبار إلى الشهادة المقدمة منه والموقع عليها من بعض الأشخاص التى جاء بها أن المتهم كان ببلدته قبل ليلة الحادث وبعدها لتعارضها مع أقواله الثابتة فى التحقيق على الوجه سالف الذكر ولما كان واضحا من ذلك أن المحكمة لم ترفى غياب الطاعن عن المحل ما يسبغ توقيع العقوبة المخففة المنصوص عليها فى المادة ٥٨ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥، وكان العذر المخفف الذى تشير إليه هذه المادة لا يتحقق

إلا بعدم استطاعة صاحب المحل منع وقوع المخالفة لسبب الغياب أو استعالة المراقبة ، فالغياب لا يصاح بذاته عذرا إلا إذا كان من شأنه أن يحول دون منع وقوع المخالفة ، ولما كانت المحكمة لم ترفى مجرد غياب الطاعن وقت الحادث ما يحول دون قيامه بواجب المراقبة لمنع وقوع المخالفة وكان الحكم قد أثبت أنه كان موجودا بالمتخيلة الحادث لما كان ذلك فان الحكم إذ قضى على الطاعن بعقوبتي الحبس والغرامة يكون قد طبق القانون تطبيقا صحيحا ، أما ما يقوله الطاعن من أن الحكم المطعون فيه لم يشر إلى المواد التي طبقها عند ما قضى بالإدانة فردود بأن المحكمة بينت هذه المواد بصدر حكمها ، وأخذت بما جاء بحكم محكمة أول درجة من أسباب ، وقد تضمن هذا الحكم الأخير إشارة صريحة إلى المواد التي طبقت ، لما كان ما تقدم كله فان الطعن يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ٢٨ من مايو سنة ١٩٥٧

برئاسة السيد حسن داود المستشار ، وبحضور السادة : محمود ابراهيم اسماعيل ، ومصطفى كامل ، ومحمود محمد مجاهد ، والسيد احمد عقوبى المستشارين .

(١٥٦)

الطعن رقم ١٥٤٦ سنة ٢٦ القضائية :

- (أ) إعلان . بطلان . دعوى مدنية . من له حق التظلم من بطلان الاعلان ؟
(ب) تقض . أثره . دعوى مدنية . رفض الطعن فى الدعوى المدنية . اعتبار طلب وقف التنفيذ غير ذى موضوع .

١ - متى تبين أن الحكم الابتدائى قد أعلن للتمم المحكوم عليه بالعقوبة ولم يعلن عليه بأى طريق من طرق الطعن العادية المخولة له فى القانون فلا يقبل من المسئول عن الحقوق المدنية التحدث فى بطلان إعلان المتهم ، ذلك أن التظلم من بطلان الإعلان هو من شئون من وجه إليه الإعلان وادعى بطلانه ولأن القانون لم يمنح المسئول عن الحقوق المدنية حق الطعن إلا فى نطاق حقوقه المدنية وحدها .

٢ - متى قضى برفض الطعن المرفوع من المسئول عن الحقوق المدنية فإن طلب وقف تنفيذ الحكم الصادر فى الدعوى المدنية يصبح غير ذى موضوع .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة بكرى حميدة عمر بأنه تسبب من غير قصد ولا تعمد فى قتل رشدى وديع بنى ، وكان ذلك ناشئاً عن إهماله وعدم مراعاته اللوائح بأن قاد سيارة بسرعة زائدة فى شارع مزدحم ولم يستعمل آلة التنبيه وانحرف جهة اليسار فجاء بدون مقتضى ولم يحتفظ فصدم الحبنى عليه وأحدث به الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريعية والتي أودت بحياته . وطلبت عقابه بالمادة ٢٢٨

من قانون العقوبات . وادعى بحق مدني وديع بنى حنا والد المجنى عليه وطلب الحكم له قبل المتهم متضامنا مع المسئولين عن الحقوق المدنية مبروك احمد الرشتاوى وشركة مصر للتأمين بمبلغ خمسة آلاف جنيه مصرى مع المصاريف وأنعاب المحاماة ، ثم عاد فقصر طلباته في مذكرته الختامية قبل شركة مصر للتأمين على طلب الحكم في مواجهتها فقط ومحكمة شبراخيت حضرت حضوريا عملا بمادة الاتهام صالحة الذكر بحسب المتهم ستة أشهر مع الشغل وكفالة خمسة جنيهات لوقف التنفيذ وبالزامه بالتضامن مع المسئول عن الحقوق المدنية بأن يدفع المدعى بالحقوق المدنية ألفي جنيه مصرى مع المصروفات المناسبة ومبلغ مائة قرش مقابل أنعاب المحاماة . فاستأنف المسئول عن الحقوق المدنية هذا الحكم طالبا إلغاء الحكم بالتعويض قبله . كما استأنفه المدعى بالحقوق المدنية طالبا الحكم له بما طلبه من تعويض ، ومحكمة مصر الابتدائية قضت بحضوريا بتعديل الحكم المستأنف إلى إلزام المسئول عن الحقوق المدنية بأن يدفع بالتضامن مع المتهم للمدعى بالحقوق المدنية مبلغ ألف جنيه والمصروفات المدنية المناسبة عن الدرجتين وخمسمائة قرش مقابل أنعاب المحاماة ورفضت ما خالف ذلك من الطلبات المدنية . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... وحيث إن الطاعن يدعى طعنه في الحكم على سببين : أولهما أن إجراءات المحاكمة أمام محكمتى الدرجتين وقعت باطلة ، وثانيهما أن الحكم المطعون فيه جاء مشوبا بالقصور ، فمن السبب الأول يقول إن المتهم غاب عن جميع الجلسات ، وعلى الرغم من غيابه فقد وصف الحكم الابتدائي حضوريا ، كما أنه لم يعلن إعلانا صحيحا سواء في الدعوى الجنائية أو في الدعوى المدنية ، وقد اعتبرت المحكمة الاستئنافية الحكم الجنائي نهائيا مع بطلانه ، ولما كانت مسئولية المسئول عن الحقوق المدنية ترتبط وجودا وعدما بمسئولية المتهم عن الفعل المسند إليه ، فإن الحكم المطعون فيه يكون باطلا لبطلان حكم محكمة أول درجة ، أما عن السبب

الثاني فيقول الطاعن إن الاستئناف المعروض على المحكمة هو عن الدعوى المدنية ، وأن لها أن تبحث الموضوع من جهة صحة نسبته إلى المجنى عليه ، ولا يمنعها من ذلك كون الحكم الصادر في الدعوى العمومية قد أصبح نهائيا دون أن تبين كيف إن الحكم أصبح كذلك ، ولما بحثت مسئولية المسئول ، اكتفت بالقول بأن خطأ المتهم أضر بالمجنى عليه ، وأدى إلى فقد حياته دون أن تبين الإصابات ، وفوق ذلك ، فقد ذكر الحكم المطعون فيه أن المجنى عليه وقع بين العجلات الأمامية والخلفية ولم توضح كيف كان يمكن لسائق السيارة أن يوقفها دون أن تصل العجلات الخلفية إلى المجنى عليه ، ومع ثبوت أن المتهم توقف بسيارته في الحال ، كما قرر الشهود ومع ما دلت عليه المعاينة من ملاصقة جسم المجنى عليه للعجلتين الخلفيتين ، ومن غير المعقول أن يسقط شخص بين عجلات سيارة متحركة فتقف قبل أن تصدمه تلك العجلات .

وحيث إن ما يقوله الطاعن خاصا ببطلان إجراءات المحاكمة في الدعوى الجنائية ، أمام محكمة أول درجة بالنسبة للتهمة ببرى حميدة عمر لادم لإطلاقه بالحضور أمام المحكمة مردود بأن الطعن ليعيب في حكم محكمة أول درجة طريقه المعارضة أو الاستئناف اللذين خولها الشارع للتهمة وكان الطعن الذي يرفعه المسئول عن الحقوق المدنية لا يصح أن يتجاوز هذه الحقوق وفقا للسنتين ٤٠٣ و ٤٢٠ من قانون الإجراءات الجنائية . لما كان ذلك ، وكان ما يتذرع به الطاعن من أن الحكم في الدعوى المدنية قضى بتضامنه مع المتهم في المسئولية عن التعويض المدني ليس من شأنه أن ينقل حقا يستقل به المتهم إلى غيره من خصوم الدعوى ما دام الشارع قد خول لكل منهما حقه الخاص بالطعن في النطاق الذي حدده — لما كان ذلك ، وكان الاستئناف المرفوع من المسئول عن الحقوق المدنية ومن المدعى بها قد تعلق بالدعوى المدنية وحدها . كما قالت بمحكمة ثاني درجة المطعون في حكمها ، وكان يبين من الاطلاع على المفردات التي أمرت هذه المحكمة بضمها أن الحكم الابتدائي الصادر بتاريخ ١٥ من مارس سنة ١٩٥٤ قد أعلن للتهمة المحكوم عليه بالعقوبة في ٣ من يولييه سنة ١٩٥٥ مخاطبا مع ابن أخته كامل محمد الذي وقع بامضائه على أصل الإعلان ، كما يبين من كتاب

النيابة المؤرخ في ١٩ من يولييه سنة ١٩٥٥ أن المتهم المحكوم عليه لم يعارض في الحكم أو يستأنفه — لما كان ذلك ، فإن تقرير المحكمة الاستئنافية بأن الحكم الصادر في الدعوى العمومية قد أصبح نهائيا هو تقرير صحيح ، ويصبح الجدل حول حقيقة ذلك الحكم الابتدائي غير مؤثرولا متبعا ، مادام المحكوم عليه نفسه لم يطعن عليه بأى طريق من طرق الطعن العادية المخولة له في القانون ، ولما كان التظلم من بطلان الإعلان ، هو من شئون من وجه إليه الإعلان وأدعى بطلانه ، وهو في صورة الدعوى المحكوم عليه بالعقوبة دون غيره من خصومها ، فلا يقبل من المسؤول عن الحقوق المدنية أن يتحدث في ذلك ، لأن القانون لم يمنعه حق الطعن إلا في نطاق حقوقه المدنية وحدها كما سلف البيان ، ولا يقبل منه كذلك قوله إن صالحه وصالح المتهم يتحدان بوحدة غايتهما ولأن مسؤولية المسؤول مدنيا ترتبط وجودا وعدما بتقرير مسؤولية المتهم لا يقبل منه هذا القول لأنه مهما كان مبلغ اتفاق ذلك مع الواقع ، إلا أن حق الطعن في الحكم ينتقل به من خوله إليه الشارع ، ولا يتعداه إلى غيره لأن تمسك الغير بهذا الحق يكون عندئذ تمسكا بعموم — لما كان ذلك ، وكان ما يدعيه الطاعن في الوجه الثاني من طعنه من أن الحكم لم يبين ركن الخطأ المنسوب للمتهم مردود بما أثبتته الحكم المطعون فيه من " أنه من أوجه الخطأ التي نسبت للمتهم أنه انحرف بسيارته فجأة إلى ناحية اليسار بدون مبرر ، وأن انحرافه هذا أدى إلى اصطدامها بالحصى عليه ، وأن وقائع الحادث كما ثبتت من المعاينة ومن أقوال شاهدي الإثبات أن المتهم كان يقود سيارته في "الناحية اليمنى من الطريق ، وانحرف بسيارته فجأة إلى ناحية اليسار ، وأنه يعمل ذلك بأن راكب إحدى الدراجات اعترض طريقه ، وأنه لمفاداة الاصطدام به انحاز إلى ناحية اليسار ، إلا أنه لم يثبت من وقائع الدعوى أن المتهم فوجئ براكب الدراجة ، بل إن راكبها كان يسير بها أمام المتهم وعلى مرأى منه ، فكان يتعين عليه أن يتمهل في سيره ، وأن يتأنى في قيادته حتى يتفادى الدراجة دون أن يضطر إلى الانحراف بها فجأة يمنة أو يسرة لمفاداة الاصطدام بها ، وعلى الأخص أن راكبي الدراجات لا يلتزمون الطريق المستقيم في سيرهم وأن شاهد الإثبات الثاني محمد مصطفى

قرر بأن المجنى عليه بعد أن اجتاز الرصيف الذي يقع في منتصف الشارع وقف وأنه صدم حال وقوفه ، وأنه على فرض أن المجنى عليه استمر في عبوره الطريق وأنه صدم أثناء عبوره إياه ، فإنه لا مأخذ عليه في ذلك لأن المتهم كان مازما الجانب الأيمن ، وأنه لو سار على هذه الطريقة لما وقع الحادث ، وأنه لم يكن متوقعا لدى المجنى عليه قبيل وقوعه أن المتهم سينحرف فجأة ناحية اليسار حتى يتخذ عليه صدم التوقف عند عبوره الطريق ... وأنه ثبت من معاينة السيارة أن فراملها ضعيفة ، وأنه مما لا شك فيه أنه لولا وجود هذا العيب في الفرامل لأمكن إيقافها على مسافة أقرب من المسافة التي وقفت عندها ، ولأمكن مفاداة الحادث سيما وأن المجنى عليه حصر بين العجلات الأمامية ، وأن الاصطدام حدث من إحدى العجلات الخلفية ، ولما كان ما قاله الحكم من ذلك يتوافق به وكن الخطأ في جريمة القتل غير المقصود التي دين الطاعن بها ، وكان الاستدلال الذي أورده المحكمة له أصله الثابت في الأوراق — لما كان ذلك — وكان الحكم المطعون فيه قد أحال إلى أسباب الحكم الابتدائي فيما لا يتعارض مع أسباب الحكم المطعون فيه ، وكان حكم محكمة أول درجة قد بين إصابات المجنى عليه أخذا مما هو ثابت بتقرير الصفة التشريعية ، وما جاء فيه من أن الوفاة حدثت من هرس الرأس والمخ الناشئ من الاصطدام بالسيارة — لما كان ما تقدم ، فإن ما يثيره الطاعن في وجهي الطعن لا يكون مقبولا مما يتعين معه رفضه .

وحيث إن الطاعن ضمن طعنه أيضا بوقف تنفيذ الحكم الصادر في الدعوى المدنية استنادا إلى نص المادة ٤٢٧ من قانون المرافعات وإلى ما قاله من أن المادة ٢٦٦ من قانون الإجراءات الجنائية يقتصر حكمها على إجراءات نظر الدعوى المدنية ومتى صدر الحكم فيها يكون خاضعا في تنفيذه للقواعد المرسومة في قانون المرافعات .

ومن حيث إنه متى قضى برفض الطعن فإن طلب وقف التنفيذ يصبح غير ذي موضوع ، إلا أن المحكمة ترى إزاء ما عرض به الطاعن من تأويل للنصوص القانونية التي أشار إليها في هذا الشق من طعنه ، أن تشير إلى أن ما ذهب إليه الطاعن في هذا الشأن غير صحيح ، ذلك بأن الدعوى المدنية التبعية تخضع أمام

المحاكم الجنائية للإجراءات المقررة بقانون الإجراءات ، سواء في ذلك ما يتعلق بالمحاكمة أو الحكم أو طرق الطعن ، وآثار هذا الطعن تخضع الدعوى المدنية في كل ذلك إلى القواعد المنصوصة في قانون الإجراءات الجنائية . هذا إلى أن الشارع قد نظم تنفيذ الأحكام الجنائية بما نص عليه من أحكام هذا القانون ، ولما كان تنفيذ هذه الأحكام ينبغي أن ينظر إليه على ضوء هذه النصوص الخاصة ، ولا يجوز إطلاق قواعد قانون المرافعات على الأحكام الصادرة من المحاكم الجنائية في الدعوى المدنية ، لأن الحكم في الدعوى المدنية لا يستقل بنفسه ، ولا ينفك عنه وصف صدوره من محكمة جنائية لمجرد أنه متعلق بحقوق مدنية . لما كان ذلك ، وكان الأصل في الأحكام هو وجوب تنفيذها ، ولم يرد بقانون الإجراءات الجنائية ما يحول دون تنفيذ الحكم الجنائي ، إلا ما نصت عليه المادة ٤٦٩ ، وما جاء في الباب السابع من الكتاب الرابع بشأن الإشكال في التنفيذ ، فإن ما جاء بالطعن من تأويل للنصوص على الوجه الذي ذهب إليه الطاعن لا يكون سديدا ، وقد جرى على ذلك قضاء هذه المحكمة فيما سبق من أحكامه .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعينا رفضه موضوما .

جلسة ٣ من يونيه سنة ١٩٥٧

برئاسة السيد مصطفى فاضل وكيل المحكمة ، وبحضور السادة : محمود ابراهيم اسماعيل ،
ومصطفى كامل ، وفهيم يسي جندى ، وأحمد زكى كامل المستشارين .

(١٥٧)

الطعن رقم ١٣ ٤ سنة ٢٧ القضائية :

علامات تجارية • إثبات • حكم "تسبب معيب" • استناد الحكم فى ثبوت تقايد العلامة
التجارية إلى رأى إدارة العلامات التجارية • تصور •

يقوم تقليد العلامة التجارية على محاكاة تتم بها المشابهة بين الأصل والتقليد
ومن ثم فإن خلوا الحكم من وصف العلامة الصحيحة والعلامة المقلدة ومن بيان
أوجه التشابه والتطابق بينهما واستناده فى ثبوت توفر التقايد على كتاب إدارة
العلامات التجارية أو رأيها من وجود تشابه بين العلامتين يجعله مشوبا
بالقصور لأن الفاضى فى المواد الجنائية إنما يستند فى ثبوت الحقائق القانونية
إلى الدليل الذى يقتنع به وحده ولا يجوز له أن يؤسس حكمه على رأى غيره •

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهم : أولا — قاموا بتقليد علامة مسجلة طبقا
للقانون وهى ماركة أبو سيف بطريقة تدعو لتضليل الجمهور • وثانيا — باعوا
منتجات شاي عليها علامة مقلدة لماركة مسجلة مع علمهم بذلك • وثالثا —
ذكروا بغير حق أن العلامة التجارية الخاصة بهم وهى ماركة أبو سيفين ، بيانا
يؤدى إلى الاعتقاد بتسجيلها • وطلبت مقابلتهم بالمواد ١/٣٣-٣ و ٣/٣٤ من
القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ المعدل بالقانون رقم ٥٦٩ لسنة ١٩٥٤ • وقد ادعى
أميل ابراهيم أبو سيف بحق مدنى قدره ٥٠٠ جنيه على سبيل التعويض قبل

المتهمين جميعا متضامنين . ومحكمة أشمون الجزئية قضت حضوريا عملا بمواد
اللائحة أولا — بحبس كل من المتهمين أربعة أشهر مع الشغل وكفالة ٥ جنيه
لوقوف تنفيذ العقوبة . وثانيا — بالزام المتهمين متضامنين بأن يدفعوا للمدعى
بالحق المدني تعويضا قدره ٥٠ جنيها والمصروفات المناسبة و ٣٠٠ قرش مقابل
أصناف الخيامة . واستأنف المتهمون هذا الحكم كما استأنفه المدعى بالحقوق
المدنية . ومحكمة شين الكوم الابتدائية قضت حضوريا بتأييد الحكم المستأنف
فيما قضى به في الدعويين الجنائية والمدنية وألزمت المستأنفين بالمصاريف المدنية
الاستئنافية بلا مصاريف جنائية . فطعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق
التمسك ... الخ .

المسألة

... وحيث إن مما ينهض الطاعن الأول على الحكم المطعون فيه — أنه إذ
دفعه مع باقي الطاعنين بجرمة تقليد علامة مسجلة جاء قاصرا — إذ قام دفاعه
أمام المحكمة على أن التشابه بين العلامتين غير قائم وأن التقليد وهو أساس التهمة
غير موجود وطلب استدعاء أحد الفنين لمناقشته في ذلك ، فلم يشر الحكم إلى
هذا الدفاع على أهميته وبني قضاءه في حصول التقليد على رفض مصلحة
العلامات التجارية تسجيل العلامة وكان يتعين على المحكمة أن تثبت بنفسها من
وجود التقليد وتوضح مظاهره وتدل عليه تدليلا كافيا فإن هي أغفلت ذلك كان
حكمها معيبا بما يستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم الابتدائي — الذي أخذت محكمة ثانية درجة بأسبابه بين
واقعة الدعوى بما حصله أنه نفي إلى علم فهم عبد الله المفتش بشركة هنري
أبو سيف للشاي أثناء مروره بدائرة مركز أشمون أن المتهمين يقومون بتقليد
علامة شركة شاي أبو سيف المسجلة تحت رقم ١٥٨١٢ بتاريخ ١٩٥١/٤/١١
وأن العلامة المقلدة تحمل اسم شاي أبو سيفين ويقومون بالتقليد والتعبئة في منزل
المتهمين "الطاعنين" الثاني والثالث ويعرضونها للبيع في دكان المتهم الثاني

وبتفتيش محل تجارة سلامه وعبد الحميد كشك "الطاعنين الثانى والثالث" وجهه به باكوات شاي معبأة داخل أكراس تحمل العلامة المقلدة وبتفتيش منزله وجد به أدوات تعبئة الشاي وباكوات خالية تحمل العلامة المقلدة وشاي معد للتعبئة وباكوات وأنها ذكرا أن المتهم الأول "الطاعن" هو صاحب الشاي الذى يحمل العلامة المذكورة وأن عملهما لا يخرج عن إجراء التعبئة وأنها لم يكونا على علم بمجريات الأمور فى خصوصها وقد أقرهما الطاعن الأول فى ذلك وأنه هو المالك للشاي والمستول وحده عن العلامة التى رفضت مراقبة العلامات التجارية تسجيلها بدعوى تقليدها لعلامة أخرى — وانتهى الحكم بمد لإيراد هذا البيان إلى قوله "وحيث إنه يبين مما تقدم من اعتراف المتهمين ومن ضبط الباكوات المقلدة وهى معبأة بالشاي بمنزل المتهمين الثانى والثالث ومن ظروف الواقعة أن التهم الثلاث ثابتة قبل المتهمين ثبوتاً كافياً ومن ثم يتعين عقابهم بمواد الاتهام مع تطبيق المادة ٣٢ من قانون العقوبات عن التهم الثلاث ذلك أن الثابت من أوراق الدعوى أن مراقبة العلامات التجارية قد رفضت تسجيل العلامة المقلدة لتطابقها فى الرسم مع العلامة المسجلة باسم هزى وأميل أبو سيف ورغم ذلك أصر المتهمون على التعامل بها" — لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه خلا من وصف العلامة الصحيحة والعلامة المقلدة ومن بيان أوجه التشابه أو التطابق بينهما إذ التقليد يقوم على محاكاة تم بها المشابهة بين الأصل والتقليد وكان لا يكفى فى هذا الشأن الإحالة على كتاب إدارة العلامات التجارية أو برأيها لأن القاضى فى المواد الجنائية إنما يستند فى ثبوت الحقائق القانونية إلى الدليل الذى يقتنع به وحده ولا يجوز له أن يؤسس حكمه على رأى غيره فلا يقيد به ولا يلزمه رأى إدارة العلامات التجارية من وجود تشابه بين علامتين — لما كان ذلك وكان ظاهراً من بيان الحكم أن الحكمة كانت متأثرة فى ردها على دفاع الطاعن الجوهري بالنظر الخاطى الذى ذهب إليه

وهو أن إدارة العلامات التجارية هي وحدها صاحبة القول الفصل في مسائل التقليد ، فجاء بحثها لدفاع الطاعن بحثا سطحيا غير وافي فإن الحكم يكون مشوبا بالقصور من هذه الناحية واجبا نقضه . ونقض الحكم لهذا السبب يقتضى نقضه بالنسبة إلى كل من الطاعنين الثانى والثالث لوحدة الواقعة المتهمين فيها مما يستوجب لحسن سير العدالة أن تكون إعادة نظر الدعوى بالنسبة إليهم جميعا .

جلسة ٣ من يونيه سنة ١٩٥٧

برئاسة السيد مصطفى فاضل وكيل المحكمة ، وبحضور السادة : محمود إبراهيم اسماعيل ، ومصطفى كامل ، ومحمود محمد مجاهد ، وأحمد زكي كامل المستشارين .

(١٥٨)

الطعن رقم ١٤ لسنة ٢٧ القضائية :

تنقض . كفالة الطعن . عدم إيداع الطامن المحكوم عليه بقوة الغرامة الكفالة . عدم قبول طعنه شكلا .

متى كان الطامن المحكوم عليه بقوة الغرامة لم يودع الكفالة ولم يحصل على قرار من لجنة المساعدة القضائية بأصفائه منها ، فإن طعنه يكون غير مقبول شكلا .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة كلا من : ١ - حسن خورشيد تديم ، ٢ - محمد عز الدين عثمان (الطامن) بأنهما أنشأ معملا مبينا بالمحضر لتقطير الكحول بدون ترخيص أو إخطار سابق للجهات المختصة . وطلبت عقابهما بالمواد ٦ و ٧ و ١١ و ١٢ و ١٣ و ١٤ و ١٨ من المرسوم بقانون الصادر في ٧ من يولييه سنة ١٩٤٧ . وفي أثناء نظر هذه الدعوى أمام محكمة السيدة الخزنية دفع الحاضر مع المتهم الثاني بطلان التفتيش وما ترتب عليه من إجراءات . والمحكمة المذكورة قضت عملا بمواد الاتهام حضوريا للثاني وغايبيا للأول أولا - برفض الدفع الخاص بطلان التفتيش . وثانيا - بتفريم كل منهما ٥٠٠ قرش وإغلاق المحل لمدة خمسة عشر يوما ومصادرة المضبوطات وإلزامها متضامتين بسداد الرسوم المستحقة لمصلحة الإنتاج الموضحة بمحضر ضبط الواقعة وتمويض الخزينة الحكومة

يعادل الرسوم المهرية بلا مصاريف . فاستأنف المتهم (الطاعن) هذا الحكم ومحكمة مصر الابتدائية قضت بحضوره بقبوله شكلا وفي الموضوع وبالنسبة للعقوبة والإغلاق برفضه وبتأييد الحكم المستأنف وبالنسبة للرسوم المستحقة بتعديله إلى إلزام المتهم بأن يدفع الرسوم المستحقة لمصلحة الإلتحاق وقدرها ٣٣٧ جنيها و ٧٩٠ مليا والمصروفات الخاصة بها ومصادرة المضبوطات بلا مصروفات جنائية . فاستشكل المتهم في تنفيذ هذا الحكم وقضى في إشكاله بقبوله شكلا وفي الموضوع برفضه والاستمرار في تنفيذ الحكم المستشكل فيه وألزم المتهم بالمصروفات .

فطن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

الحكمة

... وحيث ان الحكم المطعون فيه صدر في ٢٩ من أكتوبر سنة ١٩٥٥ وقرر الطاعن بالظعن فيه بطريق النقض في ١٣ من نوفمبر سنة ١٩٥٥ وقدم شهادة عدم ميسرة في ٣١ من أكتوبر سنة ١٩٥٥ وقدم تقريرا بالأسباب في ١٣/١١/١٩٥٥ إلا أنه لم يودع الكفالة ولم يحصل على قرار من لجنة المساعدة القضائية باعفائه منها — لما كان ذلك وكانت المادة ٤٢٧ من قانون الإجراءات الجنائية تنص على أنه إذا لم يكن الظعن مرفوعا من النيابة العامة أو من المحكوم عليه بعقوبة مقيدة للحرية يجب لقبوله أن يودع رافعه مبلغ خمسة جنيهات كفالة يخصص لوفاء الغرامة المنصوص عليها في هذه المادة ولا يسرى ذلك على من يعفى من إيداع المبلغ المذكور بقرار من لجنة المساعدة القضائية — وكانت العقوبة المقررة بها على الطاعن هي عقوبة الغرامة — لما كان ما تقدم فإن الظعن يكون غير مقبول شكلا .

جلسة ٣ من يونيه سنة ١٩٥٧

برئاسة السيد حسن داود المستشار، وبحضور السادة : محمود ابراهيم اسماعيل ، ومصطفى كامل ،
وفهم يسى جندى ، وأحمد زكى كامل المستشارين .

(١٥٩)

الطعن رقم ١٦٤ سنة ٢٧ القضائية :

إجراءات . شفوية المرافعة . اعتراف . خيانة أمانة . استناد المحكمة في إدانة المتهم إلى
اعترافه في محضر ضبط الواقعة دون سماع هذا الاعتراف أو سماع شاهد الاثبات في الدعوى .
بطلان الاجراءات .

متى كان الحكم قد استند في القضاء بإدانة المتهم إلى اعترافه في محضر ضبط
الواقعة بالتصرف في القمح المحجوز عليه دون أن تسمع هذا الاعتراف سواء أمام
محكمة أول درجة أو أمام المحكمة الاستئنافية أو تحقق شفوية المرافعة بسماع شاهد
الاثبات في الدعوى ، فإن الحكم يكون مشوباً ببطلان في الإجراءات مما
يجب عليه ويستوجب نقضه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : اختلس المنقولات المحجوز عليها إدارياً
لصالح مصلحة الأموال الأميرية . وطلبت عقابه بالمادتين ٣٤١ ، ٣٤٢ من
قانون العقوبات . ومحكمة بلفاس الجزئية قضت بحضوريا عملاً بمادتي
الاثام مع تطبيق المادتين ٥٥ و ٥٦ من قانون العقوبات بحبس المتهم شهراً
واحداً مع الشغل وأمرت بوقف تنفيذ العقوبة مدة ثلاث سنوات تبدأ من
صيرورة هذا الحكم نهائياً . استأنف المتهم هذا الحكم ومحكمة المنصورة الابتدائية
(بهيئة استئنافية) بعد أن أتمت سماعه قضت بحضوريا بتأييد الحكم المستأنف
مع جعل الإيقاف شاملاً لأي عقوبة تبعية ولجميع الآثار الجنائية المترتبة على الحكم
وذلك بلا مصاريف جنائية . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض... الخ .

المحكمة

...وحيث إن مما يتعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه قد أخل بمقوله في الدفاع فقد طلب من المحكمة سماع الصراف الذي لم تسمعه محكمة أول درجة فالتفتت المحكمة عن هذا الطلب ولم ترد عليه مما يجعل حكمها باطلا .

وحيث إنه لما كان يبين من الحكم المطعون فيه أنه استند في القضاء بأدانة الطاعن إلى اعترافه في محضر ضبط الواقعة بالتصرف في القمح المحجوز عليه دون أن تسمع هذا الاعتراف سواء أمام محكمة أول درجة أو أمام المحكمة الاستئنافية أو تحقق شفوية المرافعة بسماع شاهد الإثبات في الدعوى ، وكان الأصل في الأحكام الجنائية أن تبنى على التحقيقات الشفوية التي تجريها المحكمة بالجلسة في حضرة المتهم وتسمع فيها الشهود ما دام سماعهم ممكنا وكانت المادة ٤١٣ من قانون الإجراءات الجنائية توجب على محكمة ثاني درجة أن تستكمل النقص الذي شاب المحاكمة الأولى فإنه كان يجب على هذه المحكمة أن تستحضر شاهد الإثبات الذي تمسك به الطاعن لسماعه ول مناقشته ، أما وهي لم تفعل دون أن تبين السبب الذي حال دون سماعه فإن حكمها يكون مشوبا ببطلان في الإجراءات مما يعيبه ويستوجب نقضه وذلك دون حاجة لبحث الوجه الآخر من الطعن .

جلسة ٣ من يونيه سنة ١٩٥٧

برئاسة السيد حسن دارالمستشار وبحضور السادة : محمود ابراهيم اسماعيل ومصطفى كامل ومحمود
عبد مجاهد وأحمد زكي كامل المستشارين .

(١٦٠)

الطعن رقم ١٩٤ سنة ٢٧ القضائية :

(ا) استئناف . اختصاص . دفع . متى تلزم المحكمة الاستئنافية بإعادة القضية للمحكمة
أول درجة ؟

(ب) غش . اطمئنان المحكمة إلى العينة المضبوطة ولو كانت واحدة وإلى نتيجة التحليل .
فضاؤها في الدعوى بناء على ذلك . لا خطأ . م ١٢ من ق ٤٨ سنة ١٩٤١ .

(ج) غش . نص م ٥ من القرار رقم ٦٢ سنة ١٩٤٣ الصادر من وزير التجارة والصناعة .
عدم تعيد المحاكم به .

(د) غش . الجرائم التي يشملها تعديل م ٢ من ق رقم ٤٨ سنة ١٩٤١ والذي صدر به
ق رقم ٥٢٢ سنة ١٩٥٥ .

(هـ) غش . حكم " تسبيب كاف " . عدم حاجة الحكم الى التحدث عن العلم بالنش متى
كان مفترضا .

١ — لم يوجب الشارع على المحكمة الاستئنافية أن تعيد القضية للمحكمة أول
درجة إلا إذا قضت هذه المحكمة الأخيرة بعدم الاختصاص أو بقبول دفع فرعى
يترتب عليه منع السير في الدعوى ، أما في حالة بطلان الإجراءات أو بطلان
الحكم فقد خول الشارع بمقتضى المادة ٤١٩ من قانون الإجراءات الجنائية
المحكمة الاستئنافية أن تصحح هذا البطلان وتحكم في الدعوى .

٢ — إن المادة ١٢ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ وإن نصت على
وجوب أخذ خمس عينات إلا أن القانون إنما قصد بهذا الإجراء التحرز

لما عسى أن تدعو إليه الضرورة من تكرار التحليل ومرجع الأمر في ذلك إلى تقدير محكمة الموضوع ، ففى اطمأنت إلى أن العينة المضبوطة ولو كانت واحدة هى التى صار تحليلها واطمأنت كذلك إلى النتيجة التى انتهى إليها التحليل فلا تريب عليها إن هى قضت فى الدعوى بناء على ذلك .

٣ — إن ما نصت عليه المادة الخامسة من القرار الوزارى رقم ٦٣ سنة ١٩٤٢ الصادر من وزير التجارة والصناعة من بطلان اجراءات أخذ العينة إذا لم يعلن صاحب الشأن نتيجة التحليل فى الأجل المحدد فيه ، لا يفيد المحاكم لأن القرار بهذا النص قد تجاوز السلطة التى أمده بها القانون رقم ٤٨ سنة ١٩٤١ الذى صدر تنفيذا له ولذلك فإن للمحاكم أن تقدر أدلة الدعوى حسبما تظمن هى إليها دون التفات لهذا النص .

٤ — يشمل تعديل المادة الثانية من القانون رقم ٤٨ سنة ١٩٤١ الخاص بقمع الغش والتدليس وهو التعديل الذى صدر به القانون رقم ٥٢٢ سنة ١٩٥٥ الجرائم المنصوص عليها بالبند الأول من المادة الثانية من القانون رقم ٤٨ سنة ١٩٤١ .

٥ — متى كان العلم بالغش مفترضا فلا تكون المحكمة فى حاجة إلى التحدث عنه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه عرض للبيع كسبرة مغشوشة بارتفاع نسبة الرماد بها عن الحد المقرر مع علمه بذلك حالة كونه دائدا — وطابت عقابه بالمواد ١/٢ و ٨ و ٩ و ١٠/١ من القانون رقم ٤٨ سنة ١٩٤١ المعدل بالقانون رقم ٥٢٢ لسنة ١٩٥٥ و ٣/٤٩ من قانون العقوبات . ومحكمة منوف الجزئية قضت بحضوريا عملا بمواد الاتهام بحبس المتهم خمسة عشر يوما مع الشغل والنفاذ ومصادرة الأشياء المضبوطة ونشر الحكم فى جريدة الأهرام على نفقة المتهم بلا مصروفات جنائية فلما تفتت وكيل المتهم هذا الحكم . وفى أثناء نظر هذا

الاستئناف أمام محكمة شين الكوم الابتدائية دفع الحاضر عن المتهم بطلان الاجراءات التي أثبتتها معاون الصحة والمحكمة المذكورة قضت حضوريا .
أولا : بقبوله شكلا وثانيا : برفض الدفع ببطلان الاجراءات وثالثا : وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف بلا مصاريف جنائية . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... وحيث إن مبنى الوجه الأول من الطعن هو أن الحاضر مع الطاعن دفع أمام المحكمة الاستئنافية ببطلان الحكم الابتدائي الصادر بالادانة لصدوره في غيبته رغم قيام عذر منعه من حضور جلسة المحاكمة وهو المرض وقد أبداه محاميه بالجلسة وقدم للمحكمة شهادة مرضية لإثباته فلم تأخذ بها المحكمة لأسباب غير سائغة - وقضت عليه حضوريا اعتباريا وكان يتعين على محكمة الدرجة الثانية أن تقضي ببطلان الحكم الابتدائي وإعادة القضية إلى المحكمة الجزئية للفصل فيها من جديد .

وحيث إنه لما كان الشارع لم يوجب على المحكمة الاستئنافية أن تعيد القضية لمحكمة أول درجة إلا إذا قضت هذه المحكمة الأخيرة بعدم الاختصاص أو بقبول دفع فرعي يترتب عليه منع السير في الدعوى أما في حالة بطلان الاجراءات أو بطلان الحكم فقد خول الشارع بمقتضى المادة ٤١٩ من قانون الاجراءات الجنائية للمحكمة الاستئنافية أن تصحح هذا البطلان وتحكم في الدعوى ولما كان الطاعن قد حضر أمام المحكمة الاستئنافية وسمعت المحكمة دفاعه ثم فصلت في موضوع الدعوى فإن قضاءها يكون سليما مطابقا للقانون .

وحيث إن مبنى الوجه الثاني هو أن الحكم المطعون فيه بني على اجراء باطل ذلك أن الحاضر مع الطاعن دفع ببطلان اجراءات أخذ العينة حيث لم تؤخذ خمس عينات طبقا للقانون ولم تسلم احداهما للطاعن إلا أن المحكمة ردت على هذا الدفع ردا غير سديد فقالت إن الطاعن لم يبد هذا الدفاع أمام محكمة أول درجة

ومن ثم يكون جديرا بالرفض في حين أنه لم يحضر بجلسة المرافعة بسبب المرض ولم يبد دفاعا ما .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى وأورد الأدلة على ثبوتها ثم تعرض لدفاع الطاعن المشار إليه بوجه الطعن فرفضته . لما كان ذلك وكانت المادة ١٢ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ وان نصت على وجوب أخذ خمس عينات إلا أن القانون إنما قصد بهذا الإجراء التحرز لما عسى أن تدعو إليه الضرورة من تكرار التحليل ومرجع الأمر في ذلك إلى تقدير محكمة الموضوع فتى اطمأنت إلى أن العينة المضبوطة ولو كانت واحدة هي التي صار تحليلها واطمأنت كذلك إلى النتيجة التي انتهى إليها التحليل فلا تريب عليها إن هي قضت في الدعوى بناء على ذلك أما ما نصت عليه المادة الخامسة من القرار الوزاري رقم ١٦٣ لسنة ١٩٤٣ الصادر من وزير التجارة والصناعة من بطلان إجراءات أخذ العينة إذا لم يعلن صاحب الشأن بنتيجة التحليل في الأجل المحدد فيه فهو ما لا يقيد المحاكم لأن القرار بهذا النص قد تجاوز السلطة التي أمده بها القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ الذي صدر القرار تنفيذا له ولذلك فإن للمحكم أن تقدر أدلة الدعوى حسبما تظن هي إليها دون التفات لهذا النص ومن ثم يكون هذا الوجه على غير أساس .

وحيث إن مبنى الوجه الثالث هو قصور الحكم في التدليل على ركن العلم في جريمة الغش وعدم انطباق القانون رقم ٥٢٢ لسنة ١٩٥٥ على واقعة الدعوى وهو الذي افترض وجود العلم بالغش إذا كان المخالف من المشتغلين بالتجارة أو من الهامة المتجولين على أساس أن التعديل الذي أدخله القانون الجديد إنما ينصرف إلى حالة الغش أو الشروع فيه المنصوص عليهما في البند الأول من المادة الثانية من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ ولا ينصرف إلى حالة البيع أو العرض للبيع المنصوص عليهما في البند الثاني من هذه المادة .

وحيث إنه لما كان تعديل المادة الثانية من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ الخاص بجمع الغش والتدليس وهو التعديل الذي صدر به القانون رقم ٥٢٢

لسنة ١٩٥٥ قد صدر بتاريخ ٣ من أكتوبر سنة ١٩٥٥ ونشر بالجريدة الرسمية في ٢٦ من أكتوبر سنة ١٩٥٥ ونص على تنفيذه من تاريخ نشره وكانت واقعة الدعوى قد حصلت في ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٥٥ أى في ظل هذا القانون الجديد الذى شمل الجرائم المنصوص عليها بالبند الأول من المادة الثانية من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ ويشمل هذا البند كل من غش أو شرع فى أن يغش شيئا من أغذية الانسان أو الحيوان أو من العقاقير الطبية أو من الحاصلات الزراعية أو الطبية معدا للبيع أو من طرح أو عرض للبيع أو باع شيئا من هذه المواد أو العقاقير أو الحاصلات مع علمه بغشها أو بفسادها وكانت الواقعة المعروضة على المحكمة أن الطاعن باعتباره تاجرا عرض للبيع كسبرة مفسوشة وهو ما يدخل فى حكم هذا البند من المادة الثانية وقد شمله التعديل على ما سلف البيان فان العلم بالغش يكون مفترضا ولا تكون المحكمة فى حاجة الى التحدث عنه — لما كان ذلك وكان الحكم قد طبق مواد العود باعتبار الواقعة جنحة لاقتراض ركن العلم فان ما ينهاه الطاعن ايضا فى الوجه الرابع من الخطأ فى تطبيق أحكام العود لأن الواقعة مخالفة يكون على غير أساس .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن برمته على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

جاسية ٣ من يونيه سنة ١٩٥٧

برئاسة السيد حسن داود المستشار، وبحضور السادة: محمود ابراهيم اسماعيل، ومصطفى كامل،
وأحمد شوقي كامل، والسيد أحمد عفيفي المختارين .

(١٦١)

الطعن رقم ٤٢ سنة ٢٧ القضائية :

(أ) وصف التهمة . استئناف . استئناف المتهم الحكم الابتدائي على أساس التعديل
الذي أجرته في التهمة من تبديد إلى نصب . انصباب الاستئناف على التعديل
الوارد به .

(ب) نصب . صورة واقعة يتوفر فيها ركن الاحتمال في جريمة النصب .

١ — متى كان المتهم حين استئناف الحكم الابتدائي الصادر بأدائته على أساس
التعديل الذي أجرته محكمة أول درجة في التهمة من تبديد إلى نصب ، فإنه يكون
على علم بهذا التعديل ويكون استئناف الحكم الابتدائي منصبا على هذا التعديل
الوارد به ولا وجه للقول بأن الدفاع لم يخطر به ما دام أن المحكمة الاستئنافية لم تجر
أى تعديل في التهمة .

٢ — متى كان المتهم قد أوهم المجنى عليه بمشروع تجاري كاذب وأيد
ادعاءه هذا بأوراق تشهد باطلا بالتجاره مع آخرين فأنخدع المجنى عليه بذلك وسلمه
النقود التي طلبها، فإن في هذا ما يتحقق به طريقة الاحتيال كما عرفها القانون .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : بدد المبلغ المبين القدر بالحضر لعبد المقصود
سليمان وكان قد سلم إليه على سبيل الوكالة بالأجر فاختلسه لنفسه بغية تملكه إضرارا
بالمجنى عليه . وطلبت عقابه بالمادة ٣٤١ من قانون العقوبات . وقد ادعى

عبدالمقصود سايمان بحق مدني قدره ١ قرش على سبيل التعويض المؤقت قبل
المتهم. ومحكمة قسم ثالث طنطا الجزئية قضت بحضوريه عملا بالمادة ٣٣٦
من قانون العقوبات بحبس المتهم خمسة عشر يوما مع الشغل وكفالة ٣٠ ثلاثمائة قرش
لوقف التنفيذ وبإلزامه بأن يدفع للدعي بالحق المدني قرشا صاغا واحدا على سبيل
التعويض المؤقت. استأنف المتهم هذا الحكم ومحكمة طنطا الابتدائية بهيئة
استئنافية قضت بحضوريه بتأييد الحكم المستأنف وألزمت المتهم بالمصروفات
المدنية الاستئنافية بلا مصروفات جنائية. فطعن الطاعن في هذا الحكم
بطريق النقض .. الخ.

المحكمة

... وحيث إن مبنى الوجه الأول من الطعن هو أن الحكم المطعون فيه أخل
بحق الطاعن في الدفاع ذلك بأن محكمة أول درجة عدلت وصف التهمة من تبديد
إلى نصب وقد أيدتها في ذلك المحكمة الاستئنافية دون أن تواجه الطاعن بالوصف
الجديد أو تمكنه من الاطلاع على الحكم الابتدائي.

وحيث إنه لما كان يبين من الاطلاع على محضر جاسة المحاكمة أمام المحكمة
الاستئنافية أن الحاضر عن الطاعن طلب التأجيل للاطلاع فرفضت المحكمة طلبه
ثم طالبت منه أن يترافع في الدعوى وإكفائه أمام نفس الطلب للاطلاع على الحكم
المستأنف ولما أن أطلعت عليه المحكمة ورفض الاطلاع وانسحب من الجلسة
ولما كانت المحكمة غير ملزمة بإجابة طلب التأجيل للاستعداد ما دام الطاعن
قد أعلن إعلافا صحيفا ولم يدع عكس ذلك، وكان سكوت الطاعن عن المرافعة
لا يجوز أن يفهم عليه الطعن على الحكم مادامت المحكمة لم تمنعه من إبداء دفاعه،
لما كان ذلك وكان الطاعن حين استأنف الحكم الابتدائي الصادر بإدائته
على أساس التعديل الذي أجرته محكمة أول درجة في التهمة من تبديد إلى نصب
كان على علم بهذا التعديل، وكان استئناف الحكم الابتدائي منصبا على هذا
التعديل الوارد به فلا وجه للقول بأنه الدفاع لم يخطر بباله إن المحكمة الاستئنافية

لم تجرأى تعديل في التهمة ، هذا فضلا عن أن الطاعن لم يشر شيئا بخصوص تعديل وصف التهمة أمام المحكمة الاستئنافية فلا يجوز له أن يبيده لأول مرة أمام محكمة النقض ومن ثم يكون ما جاء بهذا الوجه على غير أساس .

وحيث أن محصل الوجهين الثانى والثالث هو الخطأ فى القانون والقصور فى البيان ذلك أن الحكم الابتدائى لأسبابه بالحكم المطعون فيه أستند فى استخلاص توافر الطرق الاحتمالية التى قارفها الطاعن إلى أقوال المجنى عليه وشاهده ثم إلى كشف الحساب المؤرخ ١٤/٤/١٩٥٢ وهو مالا يمدو أن يكون كذبا عاديا ولا يعتبر وحده مكونا للطرق الاحتمالية لاسيما وأن المجنى عليه كان مفتشا بوزارة التربية ولم يفته أن يتخذ لنفسه الضمانات الكافية حين حرر على الطاعن إيصالات اشترط فيها الاختصاص لمحكمة موطنه ثم أجاز حوالتها دون توقف على رضا الطاعن وحرص أن يذكر فيها أن المبالغ سلمت لهذا الأخير على سبيل الأمانة ومن يبلغ به الحرص هذا المبلغ لا يمكن افتراض وقوعه ضحية الاحتيال ، كما أن الحكم المطعون فيه أخطأ إذ أستند فى توافر الطرق الاحتمالية إلى كشف الحساب المؤرخ ١٤/٤/١٩٥٢ لأن تقديمه كان لاحقا لتسليم المال للطاعن وفضلا عن ذلك فإن الحكم قد خلا من بيان القصد الجنائى فى جريمة النصب التى دان الطاعن بها ، ومتى كانت الجريمة غير متوفرة الأركان أصبح النزاع مدنيا . بحثا بحيث لا تختص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى المدنية .

وحيث إن الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى وأورد على ثبوتها فى حق الطاعن أدلة من شأنها أن تؤدى إلى ما رتبته عليها وذلك فى قوله ” وحيث إن الذى تستخلصه المحكمة من أقوال المجنى عليه وشاهده السالف الذكر ومن كشف الحساب المقدم من المجنى عليه والمؤرخ ١٤/٤/١٩٥٢ الذى أقر المتهم بصدوره منه والذى يتضمن بيانا بأسماء بالعين لمحاصيل فول وشعير أن ماقارفة المتهم (الطاعن) يكون جريمة النصب المنصوص عليها فى المادة ٣٣٦ من قانون العقوبات وأن هذه التهمة ثابتة قبله ثبوتا كافيا مما قرره المجنى عليه وشاهده من أن المتهم استولى من المجنى عليه على مبالغ بقصد

سلب جزء من ثروته موهما إياه بوجود مشروع كاذب ومعززا ذلك بالأوراق التي يقول المجنى عليه وشاهده إن المتهم عرضها عليهما لتعزيز مزاعمه الكاذبة وقد كانت تتضمن قيامه بالاتجار مع آخرين وأنه بهذه الوسيلة تمكن من الاستيلاء على مبالغ من المجنى عليه وأن المتهم لم يقف عند هذا الحد بل تقدم للمجنى عليه بكشف حساب أورد به أسماء أشخاص قال عنهم إنهم باعوه فولا وشعيرا وقد تبين من أقوال المجنى عليه وشاهده أنهما بحثا هذا الأمر وتأكد لهما أن هذه الأسماء وهمية لا وجود لها ولم يتقدم المتهم بأي مطعن على أقوال المجنى عليه وشاهده سوى قوله إنه تسلم بعض هذه المبالغ من المجنى عليه على سبيل القرض دون أن يقيم دليلا على صدق مزاعمه بل بالعكس ثبت من الخطابين المسلمين من المتهم (الطاعن) للمجنى عليه والمؤرخين ١١/٥/١٩٥٢ ، ١١/٧/١٩٥٢ أن هذه المبالغ بقصد الاتجار وهو ما يؤكده صدق رواية المجنى عليه وشاهده التي تطعن إليها المحكمة "ولما كان مفاد ما أورده الحكم أن الطاعن أوهم المجنى عليه بمشروع تجاري كاذب وأيد ادعائه هذا بأوراق تشهد باطلا باتجاره مع آخرين فأنخدع المجنى عليه بذلك وسلمه النقود التي طلبها، فنتي تقرر ذلك كان الحكم سيديدا لأن ما ادعاه الطاعن لم يكن يمت إلى الحقيقة بصفة ولأن الدليل الكتابي الذي قدمه للمجنى عليه ليدعم به مدعاه كان باطلا وفي هذا ما يتحقق به طريقة الاحتيال كما عرفها القانون ، أما ما يشيره الطاعن من أن تقديمه كشف الحساب إنما كان لاحقا لاستيلائه على أموال المجنى عليه فردود بما أورده الحكم بأقوال المجنى عليه من أن الطاعن استولى منه على عدة مبالغ من بينها مبلغ مائة جنيه في ١٨/٤/١٩٥٢ أي في تاريخ لاحق ليوم ١٤/٤/١٩٥٢ الذي قدم فيه كشف الحساب ، لما كان ذلك وكان الحكم قد دلت على توفر القصد الجنائي لدى الطاعن حين أثبت في حقه أنه قبض نقود المجنى عليه بقصد سلبها وكان باقي ما أورده الطاعن في طعنه لا يبدو أن يكون جدلا موضوعيا فيما اطمأنت إليه المحكمة فإن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بتهمة النصب لم يخالف القانون في شيء ويكون الطعن برمته على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ٣ من يونيه سنة ١٩٥٧

برئاسة السيد مصطفى فاضل وكيل المحكمة وبحضور الشادة : حسن داود ، ومحمود ابراهيم
اسماعيل ، ومصطفى كامل ، والسيد احمد عفيفي المستشارين .

(١٦٢)

الطعن رقم ٤٢٧ سنة ٢٧ القضائية :

تفتيش - تنفيذ - قبض - صدور اذن بتفتيش المتهم - جواز القبض عليه دون حاجة
الى استيفاء الشروط الشكلية لأمر القبض م ١٢٧ ج ١ .

صدور الاذن بتفتيش المتهم يقتضى لتنفيذه الخلد من حرية بالقدر اللازم
لإجراء التفتيش واولم يتضمن الاذن أمرا صريحا بالقبض لما بين الإجراءين
من تلازم ومن ثم فلا وجه للقول ببطلان أمر القبض في هذه الحالة لعدم
استيفائه الشكل المرسوم في المادة ١٢٧ من قانون الإجراءات الجنائية .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه أحرز جوهرا مخدرا "حشيشا وأفيونا"
في غير الأحوال المرخص بها قانونا . وطلبت من غرفة الاتهام إحالته
الى محكمة الجنايات فأمرت الغرفة بإحالته اليها لمحاكمته طبقا لنص المواد
١ ، ٢ ، ٣٣ ، ج ٣٥ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ والبندين
٢٦١ من الجدول رقم ١ الملحق به . وفي أثناء نظر هذه الدعوى أمام
محكمة جنايات القاهرة دفع الحاضر عن المتهم بالدفع الآتية :

أولا - بطلان أمر القبض الصادر من النيابة - وثانيا - بطلان اذن
التفتيش لعدم وجود تحريرات جدية - وثالثا - بطلان اذن التفتيش لصدوره
على غير ما يقتضى به القانون . والمحكمة المذكورة قضت بحضورها عملا بمواد

الاتهام بمعاينة محمد أمين نصر الشهير بتركيا بالأشغال الشاقة المؤبدية وبتفريجه
ثلاثة آلاف جنيه ومصادرة المضبوطات وقد ذكرت في أسباب حكمها أن هذه
الدفع في غير محالها .

فطمع الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... وحيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم أخطأ في القانون وشابه القصور وبني
على إجراء باطل ذلك بأنه رد على ما دفع به الطاعن من بطلان أمر القبض
الصادر ضده بما يخالف القانون فقد بين الطاعن أن هذا الأمر لم يستوف
شكله المرسوم بالمادة ١٢٧ إجراءات ومن ذلك أنه لم يوقع بالخاتم الرسمي مما
يجعله باطلا تطبيقا للمادة ٣٣١ إجراءات غير أن الحكم قضى برفض الدفع بقوله
إن هذا الضبط لم يقصد به غير إمسالك المتهم توصلا لتفتيشه وأنه ليس من
قبيل أوامر الضبط المقصود بها إحضار المقبوض عليهم للمحقق لسؤالهم ووجه
الخطأ في ذلك أن القانون لم يفرق بين أوامر الضبط وقد اعتبر القبض جريمة
متى تم مخالفا للقانون ولا يغير من طبيعته أن تصفه المحكمة بغير حقيقته هذا إلى
أن الحكم لم يتعرض لما أبداه الطاعن من أن هذا الأمر صدر بغير تحريات
تجيزه ولم يرد عليه ولا يعفيه من ذلك أنه لم يعتبره قبضا بالمعنى المقصود
بالمادة ١٢٧ إجراءات، كما أخطأ الحكم في رده على الدفع ببطلان إذن التفتيش
لعدم جدية التحريات لما ظهر من خطئها في تحديد مسكن الطاعن وما تضمنته
من أنه من ذوي السوابق مع ما تبين من خلو الملف من تذكرة سوابق له وما
كشف عنه التفتيش من عدم وجود الخدر بمسكنه على خلاف ما جاء بها وكان
على المحكمة بعد أن تبينت ذلك أن تتحرز في الأخذ بهذه التحريات لكنها لم تفعل
ونسبت إلى الطاعن أنه يقيم في منزل ينكره وكان مما استندت إليه في ذلك أنه
لم يدع عند التفتيش أن له مسكنا غيره في حين أن هذا المعنى ظاهر مما أبداه
من أقوال أمام النيابة ولم تأخذ المحكمة كذلك بمقتضى الاجراء الذي قدمه تأييدا

لمدفاهه لمجرد أنه عقد صرفي مع أن العرف لم يجوز على إثبات تاريخ مثل هذا العقد وهي لم تعال سبب عدم اطمئنانها الى ما شهدت به الشاهدتان خاصا بحقيقة مسكنه، ويضيف الطاعن أن المحكمة قد قصرت في تحقيق مادفع به من تلفيق الاتهام ضده بمعرفة اثنين من رجال البوليس السري للأسباب التي ذكرها ثم أخذت في رفض هذا الدفاع بأقوال أحد الخصوم وأخيرا فقد دانت المحكمة بتهمة الاتجار بالمخدر أخذا بأقوال الضابط دون أن تضم تذكرة سوابقه لتكون على بينة من حقيقة الأمر .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تنوافر به العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة من شأنها أن تؤدي الى ما رتبته عليها — لما كان ذلك وكان صدور الاذن يتفتش الطاعن يقتضي لتنفيذه الحد من حريته بالقدر اللازم لإجراء التفتيش ولو لم يتضمن الاذن أمرا صريحا بالقبض لما بين الأجزاء من تلازم فلا وجه لما ذهب اليه الطاعن من القول بطلان هذا الأمر لعدم استيفائه شكلا معيناً ولا عمل بالتالي لما أثاره خاصا بما يجب أن يسبقه من تحريات باعتباره أمرا بالقبض — ولما كان ما انتهى اليه الحكم من التسليم بصحة الاذن الصادر بالتفتيش يستتبع حتما اعتبار ما يتصل به بصفة اللازم صحيحا وكان الحكم قد رد على الدفع بطلان إذن التفتيش لعدم جدية التحريات بما يفيد أن المحكمة قد أقربت في حدود حقها سلطة التحقيق على ما رآته من كفاية وجدية التحريات التي بنى عليها هذا الاذن ، يضاف الى ذلك أن ما زعمه الطاعن خاصا بخطأ التحريات في بعض نواحيها وبما قام حول مسكنه من نزاع وما أثير بشأن ما أخذت به المحكمة من أدلة في هذا الخصوص وما أطرحته منها كل ذلك لا يبدو في حقيقته أن يكون جدلا موضوعيا مما لا تقبل إثارته أمام محكمة النقض — لما كان كل ذلك وكانت المحكمة غير ملزمة بتتبع كل دفاع موضوعي للطاعن والرد عليه وكان الطاعن لم يطلب إجراء أى تحقيق لم توجه المحكمة اليه وكانت المحكمة فوق ذلك قد ردت ردا سائغا على دعوى التفتيش ، ولما كان مجرد إحراز المخدر كافيا لتوقيع العقوبة المفظة ما دام لم يثبت أنه كان للتعاطى أو الاستعمال الشخصي وكانت واقعة الدعوى لا تشرح لشيء من ذلك فانه لا يجدى الطاعن أن يتمسك بخلو ملفه من تذكرة ثبت أن له سوابق في الاتجار ، ومن ثم فان الطعن يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ٣ من يونيه سنة ١٩٥٧

برئاسة السيد مصطفى فاضل وكيل المحكمة ، وبحضور السادة : محمود إبراهيم اسماعيل ،
نومصطفى كامل ، وفهم يسى جندى ، وأحمد زكى كامل المستشارين .

(١٦٣)

الطعن رقم ٢٩ ، سنة ٢٧ القضائية :

مواد مخدرة . أخذ المتهم الثانى من المتهم الأول قطعة خشب عند رؤيته له وهو يتعاطاه .
انتفاء القول بأن المتهم الأول هو الذى قدم للثانى المخدر أو سهل له تعاطيه .

متى كانت الواقعة كما أثبتتها الحكم هى أن المتهم الثانى أخذ قطعة الخشب
من المتهم الأول عندما رآه يتعاطاه ، فإن ذلك ينتفى معه القول بأن هذا الأخير
هو الذى قدمه له أو سهل له تعاطيه ، ويكون الحكم إذا اعتبر أن إحرارهما كان
يقصد التعاطى والاستعمال الشخصى قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً .

الوقائع

انتهت النيابة العامة المطعون ضدهما بأنهما أولاً — الأول أحرز جواهر
مخدرة " خشبياً " وقدم بعضهما للثانى لتعاطى فى غير الأحوال المصرح بها قانوناً
وثانياً — المتهم الثانى أحرز جواهر مخدرة " خشبياً " فى غير الأحوال المصرح بها
قانوناً . وطلبت من غرفة الاتهام إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمحاكمتهم
بالمواد ١ و ٢ و ٣٣ ج و ٣٤ و ٣٥ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢
والبند ١٢ من الجدول (١) الملحق به فقررت بذلك . ومحكمة جنايات الاسكندرية
قضت حضورياً عملاً بالمواد ١ و ٢ و ٣٤ و ٣٥ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١
لسنة ١٩٥٢ والجدول المرافق له بمعاينة محمد محمود الفخام بالسجن لمدة خمس سنوات
وبتفريجه ألف جنيه وبمعاينة حسن إبراهيم شعبان بالسجن لمدة ثلاث سنوات
وبتفريجه خمسمائة جنيه وبمصادرة المواد المخدرة المضبوطة . فطعنت الطاعة
" النيابة العامة " فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... وحيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون إذ دان المطعون ضده طبقا لنص المادة ٣٤ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ تأسيسا على أنه أحرز المخدر بقصد التعاطي مع أن الواقعة الثابتة بالحكم هي أن المطعون ضده قدم المخدر للمتهم الثاني مما كان يقتضى توقيع العقوبة المنصوص عليها في المادة ٣٣ من المرسوم بقانون المشار إليه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى وأورد على ثبوتها في حق المطعون ضدهما أدلة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته عليها تعرض لقصدتهما من الإحراز فقال " وحيث إنه مما تقدم جملة تكون تهمة إحراز الحشيش قبل المتهمين (المطعون ضدهما) ثابتة إلا أن المحكمة نظرا لعدم ضبط مواد مخدرة بمنزل المتهم الأول أو مع زوجته مما ينتفى معه أصلا التحريات التي سندها أن المتهم الأول يتجر مع زوجته ولو كان الاتجار أو الزوج مقطوعا به لوجد بالمنزل أو مع الزوجة شيء من المخدرات ، فضلا عن أن ما ضبط هو كمية بسيطة مع الأول كما أنه لا محل لاعتبار أن الأول قد باع للثاني شيئا لأن الثابت من اعتراف كل منهما أن الثاني أخذ من الأول دون مقابل قطعة الحشيش التي ضبطت معه عند ما وجده يتعاطى بعضه كما يحصل عادة وهو عامله وزميله ، كل هذا مما تراه المحكمة يؤيد صدق اعترافهما من أن الإحراز كان بقصد التعاطي والاستعمال الشخصي " ولما كانت الواقعة كما أثبتها الحكم هي أن المتهم الثاني أخذ قطعة الحشيش من المطعون ضده الأول عند ما رآه يتعاطاه ، مما ينتفى معه القول بأن هذا الأخير هو الذي قدمه له أو سمل له تعاطيه ، فإن الحكم إذا اعتبر أن إحرازهما كان بقصد التعاطي والاستعمال الشخصي يكون قد طبق القانون تطبيقا صحيحا ، ويكون الطعن على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ١٩ من يونيه سنة ١٩٥٧

برئاسة السيد مصطفى فاضل وكيل المحكمة ، وبحضور السادة حسن داود ، ومصطفى كامل ،
وفهم يسى جندى ، والسيد أحمد عفيفى المستشارين .

(١٦٤)

الطعن رقم ١٠٣ سنة ٢٧ التقضائية :

(١) قتل عمد . نية القتل . حكم "تسيب كاف" . جمع الحكم بين المتهمين وهو فى مقام
التدليل على ثبوت نية القتل لوحدة الواقعة . لا غيب .

(ب) إيجابات . قرائن . استدلال الحكم على إمكان الرؤية من أنواع الحادث فى منتصف
الشهر العربى . صحيح .

١ — لا يؤثر فى سلامة الحكم أن يكون وهو فى مقام التدليل على ثبوت
نية القتل قد جمع بين المتهمين لوحدة الواقعة التى نسبت إليهما معا .

٢ — لا تريب على المحكمة إذا هى اتخذت من وقوع الحادث فى منتصف
الشهر العربى قرينة على أن القمر فى مثل هذه الليلة يكون فى العادة ساطعا وذلك
فى سبيل التدليل على إمكان الرؤية ، إذ أن القرائن تعد من طرق الإثبات
فى المواد الجنائية .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة كلا من : ١ — عطوه على عطوه (الطاعن الأول)
٢ — السيد السيد الدربى (الطاعن الثانى) ٣ — أبو الحسن الهادى المتولى
المهدى بأنهم : الأول والثانى قتلا حامد محمود السيد عمدا بأن أطلق عليه الأول
هيارا ناريا من بندقية فوقع على الأرض وحينئذ ضربه الثانى بالفأس على وجهه
فأصدين من ذلك قتله فأحدثا به الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية
م . (١٩) ج .

وانتى أودت بحياته وكان ذلك مع سبق الإصرار والأول أيضا شرع في قتل أحمد يوسف السيد عمدا بأن أطلق عليه أعيرة نارية من بندقية قاصدا من ذلك قتله وخاب أثر الجريمة لسبب خارج عن إرادته وهو هرب المجنى عليه وعدم إحكامه الرماية وكان ذلك مع سبق الإصرار . والثالث اشترك مع الأول والثاني بطريق الاتفاق والمساعدة على ارتكاب الجريمةين ساتفق الذكر بأن اتفق معهما على قتل المجنى عليهما ورافعهما إلى محل الحادث نشد أزوجهما حالة كره به سهل عصا وحاول اللحاق بالمجنى عليه للاسك به ومنعه من الهرب حينما كان الأول يطلق عليه النار ف وقعت الجريمة بناء على هذا الاتفاق وتلك المساعدة. وطلبت من غرفة الاتهام إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمحاكمتهم بالمواد ٢٣٠ و ٢٣١ و ٢٣٢ و ٢٣٣ و ٤١ من قانون العقوبات ، فقررت بذلك وقد ادعى ورثة المجنى عليه بحق مدنى قدره قرش صاغ واحد على سهيل التعويض المؤقت قبل جميع المتهمين بالتضامن وهم السيد محمود العجرومى عن نفسه وبصفته وليا طبيعيا على محمد والسيد قاصرى المجنى عليه و ٢ - السيد محمد عبد الرحمن (والد القاتل) و ٣ - ثناء محمد على (زوجته) . ومحكمة جنايات المنصورة قضت بحضورها عملا بالمواد ٢٣٤ و ١ من قانون العقوبات للاول والثانى و ٣٠٤ و ١/٣٨١ من قانون الاجراءات الجنائية بالنسبة للاول عن التهمة الثانية والثالثة أولا - بمعاقة عطوه على عطوه والسيد السيد الدرينى أحمد بالأشغال الشاقة لمدة خمس عشرة سنة وبالزامهما متضامين بأن يدفعوا للدميين بالحق المدنى مبلغ قرشا صاغا على سهيل التعويض المؤقت والمصاريف المدنية ونحوها قرش مقابل أتعاب المحاماة وثانيا - ببراءة عطوه على عطوه من التهمة الثانية وثالثا - ببراءة أبو الحسن الهادى المتولى المهدي مما أسند إليه ورفض الدعوى المدنية قبله . فطعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... وحيث إن مبنى الطعن المقدم من الطاعن الأول هو أن الحكم أخطأ في الاسناد وانطوى على الإخلال بحق الدفاع . وفي بيان هذا يقول الطاعن إن الاتهام بنى على أن الطاعن وشريكه أقاما في المروى سدا لمجر المياه حتى يتمكنا

من رى أرضهما وأن المجنى عليه والشاهد أزالا السد وبهذه الوسيلة حصل
على المياه اللازمة لرى زراعتهما . فحصل الحادث بسبب ذلك — وقام دفاع
الطاعن على أن هذا القول مخالف للواقع . وأن السد وجد قائما عند إجراء المعاينة
كما وجدت أرض الطاعن مروية وبذا سقطت العلة التي بني عليها الاتهام وقد
طلب الحاضر عن الطاعن إجراء المعاينة لبيان الدافع المنبئى على الطبيعة — فلم
تر المحكمة محلا لإجابة الطلب وردت على ذلك ردا غير سائق . مما يدل على أنها
لم تتفهم واقعة الدعوى ولا دفاع الطاعن . هذا وقد تمسك الطاعن بأن إصابة
البنى عليه التي شوهدت بالجانب الأيسر هي إصابة قطعية — واعترض على تقرير
الطبيب الكشاف الذى قدمه عند تشريح الجثة ومفاده أن الإصابة نارية وأنه
متر على بعض آثار عيار نارى تحت جلد الخاصرة اليمنى — اعترض عليه الطاعن
بأن الطبيب لم يبين فى تقريره مسار العيار ولا مداخله ومخارجه فى الأحشاء بين
فتحة الدخول والموضع الذى استقر فيه المقذوف واعترض على أن ما قاله الطبيب
الشرعى بالجلسة من أن تفتت الرصاصة يجوز أن يحصل من اصطدامها بالعامود
الفقرى . اعترض عليه بأن العامود الفقرى لا يقع فى مسار الرصاصة ولهذا طلب
الطاعن استدعاء كبير الأطباء الشرعيين لإبداء رأيه فى هذا الخصوص ولكن المحكمة
رفضت هذا الطلب بعبارة مرسلة لا يبين منها ما تمسك به الطاعن ومدى أهميته
فى الفصل فى الدعوى . هذا ، وقد أخطأ الحكم فى الحكم فى الاسناد من ناحيتين
الأولى فيما حصله من أقوال الطبيب الشرعى واستدل به على ثبوت التهمة حين
أسند إليه أن تفتت الرصاصة — نشأ على سبيل اليقين — من اصطدامها بالعامود
الفقرى مع أن الطبيب الشرعى كان يفترض افتراضات ويحجب عنها دون أن يكون
لهذه الافتراضات أثر فى الأوراق — والثانية فيما قالته من أن السد وجد سليما
وأن المياه وجدت تتدفق فى أرض الطاعن بما يقطع أن السد أعيد إلى أصله
دون أن يبين من هو الذى أعاده ولا كيفية وميعاد إعادته مع استحالة حصول
هذه الإعادة بعد ارتكاب الحادث .

وحيث إن الحكم المطعون فيه يزن وائمة الدعوى — بما تتوافر معه جميع
العناصر القانونية لجريمة القتل العمد التى دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها

أدلة سائغة — لها أصل في الأوراق من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته عليها — وأورد الحكم مؤدى شهادة الشهود وما جاء بالمعاينة ثم أشار إلى نتيجة تقرير الصفة التشريحية وما ثبت من شهادة الطبيب الذى قام بتشريح الجثة وأقوال الطبيب الشرعى من وجود كسر بقاع الجمجمة وجرح نارى بالجانب الأيسر طوله ٧ × ٤ سم ونافذ إلى البطن ووجود نزيف بالمخ ونزيف دموى بالبطن مع تهتك فى الطحال وأنه أمكن استخراج آثار عيار نارى من البروز الموجود بالجانب الأيسر وأن سبب الوفاة هو النزيف الدموى بالبطن النافذ من مرور العيار النارى وكذلك الكسر بقاع الجمجمة والصدمة العصبية وما صاحبها من نزيف — ثم عرض بعد ذلك كله إلى دفاع الطاعن الموضوعى وانتهى إلى القول "بأن التهمة ثابتة فى حق الطاعن وشريكه مما ثبت من شهادة الشهود المتقدم بيانه تفصيلا وما ثبت من تقرير الصفة التشريحية ومن شهادة الطبيب الذى قام بتشريح الجثة والطبيب الشرعى وما ثبت من المعاينة ومما أقرب به المتهم الأول (الطاعن) فى التحقيقات من أنه اتفق مع الشاهد طاهر الشبراوى عمريوم الحادث على تمكينه من الرى عقب الانتهاء من رى أرضه ومن أنه أقام السد الموجود أمام حقله لهذا السبب ومن إقراره بأن أرضه ترتفع عن منسوب المياه ولا تلقى المحكة بالا إلى إنكار المتهمين المذكورين فإن تصوير الحادث على ذلك الوجه الذى استخلصته المحكة وشهد به من تقدم من الشهود هو تصوير صحيح للواقع الذى وقع فعلا والمحكمة — إذ اطمانت إليه وأخذت به فإن بيعت هذا الاطمئنان هو أنه تصوير صادر من أشخاص عاصروا الحوادث والخطوات وهى تتابع عليهم وتتوالى خطوة بعد خطوة فكانوا فى وصفهم وتصورهم ينقلون عن صورة مثلث أمامهم وملاوا عيونهم منها ثم نقلوها كما رأوها وسمعوها نقلًا صادقًا أمينًا عندما سئلوا على أثر حصول الحادث وبدأ التحقيق وعلى ذلك فادعاء الدفاع من المتهمين أن القضية مدبرة ومختلفة قول لا يتفق مع الواقع ولم يقم عليه دليل، أما القول بأن الجرح الذى بنحارة الحصى عليه لا يمكن حصوله من طلق نارى فقد أجاب عنه الطبيب الشرعى بالجلسة بأنه من الممكن حدوثه على النحو السابق شرحه وأن طلب أخذ رأى كبير الأطباء الشرعيين فإن المحكمة

لا ترى له أثرا بعد أن اقتنعت برأى الطبيب الشرعى الذى سمعت شهادته وناقشه
الدفاع فى كل ما يريد مناقشة تفصيلية وترى المحكمة أن إجابته مقحمة شاملة
وليس ثمة داع لاستدعاء كبير الأطباء الشرعيين أو أخذ رأيه بعد اقتناع المحكمة .
أما إجراء المعاينة من جديد فإن المحكمة لا ترى لها محلا كما أن قول الدفاع فى معرفة
أصول الزراعة تنفى علة الاتهام جاء قولا مرسلا غير واضح الغرض ولا أثر له
على أدلة الاتهام القائمة التى كوت المحكمة منها عقيدتها فى صحة ما نسب للتممين
لما كان ذلك وكان الهدف الذى يرمى إليه الطاعن من إجراء المعاينة هو نفي
السبب الذى دفع إلى ارتكاب الجريمة — وكانت البواعث عن الجرائم ليست
مركبا من أركانها الواجب تليينها فى الحكم الصادر بالإدانة — فخطأ المحكمة فى تحصيله
على فرض حصوله . لا يقدح فى سلامة الحكم متى جزم بإدانة الطاعن اعتمادا
على ما أورده من أدلة تؤدي إلى النتيجة التى انتهى إليها — وكان ما قرره الطبيب
الشرعى بالجلسة لا يتعارض مع تقرير الصفة التشريعية ويتفق مع أقوال شاهد
الرؤية فى أن الطاعن هو الذى أطلق العيار على المجنى عليه فأصابه الإصابة
التي شوهت بالبطن ولا تثير على المحكمة إن هى جزمت بصحة ما روجه
الطبيب الشرعى على اعتبار أنه هو الذى يتفق مع وقائع الدعوى والأدلة المطروحة
عليها — ولما كان ما يثيره الطاعن فى طعنه بشأن الإخلال بحق الدفاع مردودا
بأنه فضلا عن أنه يبين من الإطلاع على محضر جلسة الجائفة أن الدفاع عن الطاعن
طلب من باب الاحتياط أولا — أخذ رأى كبير الأطباء الشرعيين
فى الافتراضات التى ذكرها الطبيب الشرعى . وثانيا — إجراء معاينة مكان
الحادث لبيان أن الواقع المسمى وما تقتضيه أصول الزراعة والفلاحة ناف للعلة
فى توجيه الاتهام . ومثل هذه الطلبات التى تبدى من باب الاحتياط لا تعتبر
من الطلبات الجازمة التى تلتزم المحكمة بالرد عليها صراحة فضلا عن ذلك فإن
المحكمة قد ردت على ما طلبه الطاعن وفندته تفصيلا سائغا من وافع الأدلة القائمة
فى الدعوى . لما كان ذلك وكانت المحكمة قد استخلصت من المعاينة التى أجراها
المحقق أن السد اعيد إلى أصله فانها لا تكون ملزمة بعد ذلك أن تبين من الذى
أعادته وكيفية ذلك . لما كان ذلك كله فإن الطعن برمته لا يكون له محل
ويتمين رفضه موضوعا .

وحيث إن مبنى الطعن المقدم من الطاعن الثاني — هو الإخلال بحق الدفاع والخطأ في الإسناد — والتخاذل في التسيب . ذلك بأن الحاضر عن الطاعن قد استهل مرافعته بالانضمام إلى دفاع الطاعن الأول في طلب إجراء المعاينة لإثبات أن أرضه رويت في ليلة سابقة على ليلة الحادث . وأن لا شأن له بواقعة السد إلا أن المحكمة رفضت هذا الطلب لأسباب عامة ساقتها في حكمها — وهي إن صحت — بالنسبة للطاعن الأول — لا تصلح بالنسبة للطاعن لاختلاف العلة في الحالتين وكان الأمر يقتضى أن ترد على طلبه استقلالا بما يفيد أنها فهمت دفاعه — ثم إن الحكم بعد أن نفى توافر سبق الإصرار وبعد أن جعل المسؤولية عن الحادث فردية لم يعن باستظهار نية القتل بالنسبة للطاعن بل جمع بينه والطاعن الأول دون أن يبين أن الطاعن كان يقصد إزهاق روح المجنى عليه — هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فإن الطبيب الكشاف قدم تقريره وانتهى فيه إلى نتيجة احتمال حدوث الوفاة من الإصابات دون أن يجزم بذلك فكان يتعين على المحكمة أن تتقصى حقيقة الأمر في هذا الخصوص عن طريق مناقشة كبير الأطباء الشرعيين أو أن تأخذ الطاعن بالقدر المتيقن في حقه باعتبار الواقعة شروعا في قتل — هذا ، وقد قصر الحكم في الرد على ما أثاره الطاعن من أن الإصابة التي شوهدت بوجه المجنى عليه هي إصابة نارية تحدث من عيار ناري لا من جسم صلب واضح — كما شابه الاضطراب في الرد على ما أثاره الطاعن في شأن التأخير في التبليغ وإغفال اسم الطاعن فيه — وقد انساق الحكم في سبيل التدليل على الطاعن وأقول بإمكان الرؤية إلى التقرير بأن الحادث حصل في ليلة ١٥ ذى القعدة سنة ١٣٧٢ حيث يكون القمر ساطعا مع أنه لا يلزم أن يكون القمر ساطعا لمجرد حدوث الواقعة في منتصف الشهر القمري .

وحيث أن ما قيل ردا على الطاعن الأول في الوجه الأول من طعنه يصحح ردا على ما يثيره الطاعن الثاني في شأن المعاينة — ولما كانت المحكمة قد استندت إلى تقرير الصفة التشريحية فيما أثبتته من أن إصابة الرأس قد حدثت نتيجة آلة حادة راضة ويجوز حصولها بآلة مثل سن الفأس وإلى ما أطمأنت إليه من أقوال شاهد الرؤية بأن الطاعن هو الذي أحدث — بالمجنى عليه هذه الإصابة — فإن هذا يفيد ضمنا أنها أطرحت ما ساقه الدفاع في سبيل التشكيك في صحة

الواقعة المسندة إلى الطاعن وأنها اعتبرته هو الحادث لهذه الإصابة التي ساهمت في إحداث الوفاة مع الإصابة النارية التي أحدثها الطاعن الأول بالمجنى عليه وبالتالي يكون صحيحا ما انتهى إليه الحكم من اعتبار هذا الطاعن مسئولا عن هذه الجناية مادام أن الثابت من مدرنات الحكم أنه تدخل في ارتكابها بأن أتي عملا من الأعمال المكونة لها ولما كان الحكم قد استظهر نية القتل في قوله - إنها متوافرة بجلاء فإن المتهمين ارتكبا فعلتيهما بنية قتل المجنى عليه حامدا السيد محمود وإزهاق روحه فقد استخدم المتهم الأول عطوه على عطوه سلاخا نارا وهو بندقية من شأنه إحداث القتل وأطلق على المجنى عليه عيارا ناريا فوقع على الأرض واستخدم المتهم الثاني السيد السيد الدريني (الطاعن) فأسا ضرب بها المجنى عليه المذكور على وجهه بعد أن وقع على الأرض ضربات شديدة فأصابه باصابات بالغة الخطورة وهي الميمنة بتقرير الصفة التشريحية فأودت بحياته - وكان هذا الذي استظهره الحكم فيه الكفاية في التدليل على توافر هذه النية فلا يؤثر في سلامته أن يكون وهو في مقام التدليل على ثبوت تلك النية - قد جمع بين الطاعنين لوحدة الواقعة التي نسبت إليهما معا ولا مصاحبة للطاعن من وراء القول بأن الواقعة بالنسبة له تعتبر شروعا في قتل مادام أن العقوبة المحكوم بها وهي عقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة تدخل في نطاق عقوبة هذه الجريمة - لما كان ذلك وكان لا تريب على المحكمة إذا هي اتخذت من وقوع الحادث في منتصف الشهر العربي قرينة على أن القمر في مثل هذه الليلة يكون في العادة ساطعا وذلك في سبيل التدليل على إمكان الرؤية لا تريب عاينها في ذلك ، لأن القرائن تعد من طرق الإثبات في المواد الجنائية . وكان ما يشير الطاعن في باقي وجوه الطعن لا يخرج عن كونه جدلا في واقعة الدعوى وتقدير أدلة الثبوت فيها مما يستقل بها قاضي الموضوع - فإن الطعن برمته لا يكون له محل .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ٤ من يونيه سنة ١٩٥٧

برئاسة السيد مصطفى فاضل وكيل المحكمة وبحضور السادة : محمود ابراهيم اسماعيل ، ومصطفى كامل ، واحمد زكي كامل ، والسيد احمد عفيفي المستشارين .

(١٦٥)

الطعن رقم ٣٢٢ سنة ٢٧ القضائية :

(أ) نقض . أثره . إعادة الدعوى إلى حالتها الأولى على أساس أمر الإحالة الأصيل عند نقض الحكم .

(ب) نقض . أثره . مناط مبدأ عدم الإضرار بالمحكوم عليه بسبب تظلمه عند الأخذ به في الطعن بطريق النقض .

(ج) نقض . أثره . حكم "تسيب كاف" . عدم التزام محكمة الإحالة بالرد على أسباب الحكم المنقوض .

١ - نقض الحكم يعيد الدعوى أمام محكمة الإحالة إلى حالتها الأولى قبل صدور الحكم المنقوض وتعود الدعوى إلى حالتها الأولى وتجري المحاكمة فيها على أساس أمر الإحالة الأصيل .

٢ - مبدأ عدم جواز الإضرار بالمحكوم عليه بسبب تظلمه عند الأخذ به في الطعن بطريق النقض إنما يكون إعماله من ناحية مقدار العقوبة الذي يعتبر حدا أقصى لا يجوز للهيئة الثانية أن تتعداه وهو لا يتناول ما حدا ذلك من نحو تقدير الوقائع وإعطاء الحادث وصفه الصحيح .

٣ - لا تلتزم محكمة الإحالة بالرد على أسباب الحكم السابق الذي أصبح لا وجود له بعد نقضه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهم : الأول - ضرب عمدا محمد المناوى ابراهيم فأحدث به الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي الشرعى والتي تخلفت لديه من جرائها عاهة مستديمة يستحيل برؤها وهى إعاقة فى حركة بنصر اليد اليسرى مما يقلل من كفاءته على العمل بنحو ٣٪ والثانى والثالث ضربا عمدا المجنى عليه سالف الذكر فأحدثا به الإصابات المبينة بالتقرير الطبي والتي تقرر لعلاجها مدة تزيد على العشرين يوما . وطلبت من غرفة الانهام إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمعاقبتهم بالمواد ١/٢٤٠ ، ١/٢٤١ من قانون العقوبات ففسرت بذلك فى ١٢ من مارس سنة ١٩٥٥ . وقد ادعى محمد المناوى ابراهيم بحق مدنى قدره ١٠٠ جنيه على سبيل التعويض المؤقت قبل المتهمين بالتضامن . ومحكمة جنايات أسوان قضت حضوريا عملا بالمادة ١/٢٤١ من قانون العقوبات بعد أن استبعدت تهمة العامة المستديمة المنسوبة إلى الأول بحبس كل من المتهمين ستة شهور مع الشغل وإلزامهم بأن يدفعوا متضامنين للدعى بالحق المدنى مبلغ خمسين جنيها مصرياً على سبيل التعويض والمصاريف المدنية المناسبة . فطعن الطاعنون فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ نظرت محكمة النقض هذا الطعن وقضت بقبوله شكلا وفى الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه وإحالة القضية إلى محكمة جنايات أسوان لتفصل فيها من جديد دائرة أخرى بالنسبة لجميع الطاعنين : وفى أثناء نظر هذه القضية أمام محكمة جنايات أسوان للمرة الثانية ادعى المجنى عليه محمد المناوى ابراهيم بما سبق أن ادعى به أثناء نظرها للمرة الأولى . والمحكمة المشار إليها قضت حضوريا عملا بالمواد ١/٢٤٠ من قانون العقوبات للأول و ١/٢٤١ من القانون المذكور للثانى والثالث بمعاقبة كل من المتهمين أحمد رضوان حسن وعبد الرحمن حسن سعيد وعبد الغالى درويش بالحبس مع الشغل لمدة ستة شهور وإلزامهم متضامنين بأن يدفعوا للدعى بالحق

المادني مبلغ خمسين جنيتها مصر ياعلى سبيل التعويض والمصاريف المدنية المناسبة...
فطعن الطاعنون في هذا الحكم الأخير بطريق النقض للمرة الثانية ... الخ

المحكمة

... وحيث إن مبنى الوجه الأول من أوجه الطعن هو أن الحكم المطعون فيه قد أخطأ في القانون إذ اعتبر الفعل المسند إلى الطاعن الأول جنائية إحداث عاهة مستديمة بالمجنى عليه وعاقبه عليه بالمادة ١/٢٤٠ عقوبات في حين أن الحكم الصادر في ١٩٥٥/١٢/٢٨ الذي نقض بناء على طلبه قد اعتبره أخذاً بنظرية القدر المتيقن مسئولاً عن تهمة إحداث ضرب بسيط منطبقه على المادة ١/٢٤١ عقوبات مستبعداً تهمة الجنائية لعدم ثبوتها في حقه مما جعله يضارب بظلمته ولا يغير من الوضع ما ذهب إليه الحكم من القول بانتفاء الضرر بعدم توقيع عقوبة أشد وذلك لاختلاف أثر الحكم في كل من الحالتين بالنسبة للطاعن .

وحيث إن الطاعن إتهم بإحداث عاهة مستديمة بالمجنى عليه ورفعت الدعوى عليه بهذا الوصف فقضت المحكمة في ١٩٥٥/١٢/٢٨ باعتباره مسئولاً عن الضرب البسيط المنطبق على المادة ١/٢٤١ عقوبات على أساس أن هذه الجريمة هي القدر المتيقن في حقه فطعن في هذا الحكم وقضى بنقضه للإخلال بحق الدفاع ولابتناء الحكم على إجراء باطل بمعاقبة الطاعن على واقعة لم يتضمنها إعلان التهمة ولم ندر عليها المحاكمة ولما أعيدت محاكمة الطاعن قضت المحكمة الأخيرة بإدانتته من تهمة الجنائية التي رفعت بها الدعوى أصلاً وأزلت به نفس العقوبة المقررة بها في الحكم السابق لما كان ذلك وكان نقض الحكم يعيد الدعوى أمام محكمة الإحالة إلى حالتها الأولى قبل صدور الحكم المنقوض وكان جوهر الطعن في الحكم المنقوض يخلص في أن الطاعن لا يقر ما حدث من توجيه تهمة جديدة إليه لم ترد بقرار الإتهام بغير تنبيه مما يلزم عنه متى قبل الطعن اعتبار هذا الإجراء كأن لم يكن فتعود الدعوى إلى حالتها الأولى وتجرى المحاكمة فيها على أساس أمر الإحالة الأصيل ولما كان مبدأ عدم جواز الإضرار بالمحكوم عليه بسبب تظلمه عند الأخذ به في الطعن بطريق النقض إنما يكون إعماله من ناحية مقدار العقوبة الذي يعتبر

حدا أقصى لا يجوز للهيئة الثانية أن تتعداه وهو لا يتناول ما عدا ذلك من نحو تقدير الوقائع وإعتناء الحوادث وصفه الصحيح ، لما كان ما تقدم وكان الحكم المطعون فيه قد أخذ بهذا الشرط ويتعدى التوبة التي قضى بها الحكم الذي سبق نقضه فهو لم يسئ إلى مركز الطاعن ويكون الطعن على الحكم بهذا الوجه على غير أساس .

وحيث إن الوجه الثاني من أوجه الطعن يتحصل في أن الحكم المطعون فيه لم يتعرض لما أورده الحكم المنقوض من أسباب براءة الطاعن الأول من تهمة الجناية ولم يرد عليها كما قصر الرد على ماذن به الطاعنون من وقوع الحادث في الظلام الذي يستحيل به الرؤية وهو أن الإعتداء وقع على المحنى عليه وهو في منزل مسلم وفي المحل المخصص للحريم مما تتوفر به حالة الدفاع والاستفزاز . وحيث إن محكمة الإحالة لا تأتم بالرد على أسباب الحكم السابق الذي أصبح لا وجود له بعد نقضه ، لما كان ذلك وكان ما أثاره الطاعنون عن وقت ومكان وقوع الحادث هو من قبيل الجدل الموضوعي الذي لا تقبل إثارته أمام محكمة النقض . ولما كان الطاعن الثاني لم يدفع أمام محكمة الموضوع بأنه كان في حالة دفاع شرعي وكانت الوقائع كما وردت بالحكم لا ترشح له فإنه لا يعبه أنه لم يتحدث عن ذلك — ولما كان ما قيل عن الاستفزاز بفرض صحته لا يغير من مسئولية الطاعن الثاني عن تهمة الضرب المنسوبة إليه ولا يؤثر في سلامة الحكم فإن الطعن يكون على غير أساس متعينا ونقضه موضوعا .

جلسة ٤ من يونيو سنة ١٩٥٧

رئاسة السيد حسن داود المستشار، وبحضرة السادة : محمود إبراهيم اسماعيل، ومصطفى كامل،
ومحمود محمد مجاهد، وفهم يسى جندى المستشارين .

(١٦٦)

الطعن رقم ٣٦٧ سنة ٢٧ القضائية :

(أ) دعوى مدنية . رفضا صحیحة بالتبعة للدعوى الجنائية . وجوب الفصل فيها وفي موضوع
الدعوى الجنائية معا بحكم واحد . م . ٣٠٩ ج .

(ب) تقض . أحكام لايجوز الطعن فيها . دعوى مدنية . القضاء في الدعوى الجنائية
وأرجاء الفصل في الدعوى المدنية . عدم جواز الطعن بالنسبة للدعوى المدنية .

١ — الأصل في الدعوى المدنية التي ترفع صحیحة بالتبعة للدعوى الجنائية
أن يكون الفصل فيها وفي موضوع الدعوى الجنائية معا بحكم واحد كما هو مقتضى
نص الفقرة الأولى من المادة ٣٠٩ من قانون الإجراءات الجنائية بحيث إذا
أصدرت المحكمة الجنائية حكما في موضوع الدعوى الجنائية وحدها امتنع عليها
بعدئذ الحكم في الدعوى المدنية على استقلال لزوال ولايتها في الفصل فيها وذلك
فما عدا الأحوال التي نص عليها القانون استثناء من هذه القاعدة .

٢ — متى كان الحكم قد قضى في الدعوى الجنائية وأرجأ الفصل في الدعوى
المدنية فلم يصدر فيها حكم ، فإن الطعن بالنسبة للدعوى المدنية يكون غير جائز
لعدم صدور حكم فيها قابل للنقض طبقا للمادة ٤٢٠ وما بعدها من قانون
الإجراءات الجنائية .

الوقائع

أقام محمد حامد الأفندي هذه الدعوى مباشرة على محمد عبد اللطيف القللي "الطاعن" أمام محكمة طلخا الجزئية قال فيها إنه ألحق هذا الأخير بخدمته في غضون نوفمبر سنة ١٩٥١ ليشغل وظيفة كاتب في وقف ماهتاب بتاحية نبروه الراسى مناد تأجيريه عليه لمدة سنتين تنتهيان في ١٤ نوفمبر ١٩٥٣ وذلك بمرتب شهرى قدره ستة جنيهات على أن يقوم بمهمة رصد كشوف التأجير وتبليغها له في حينها إلا أنه تجاوز اختصاصه هذا وقام بتحصيل مبلغ ١٥٠٠ جنيه سلبه منها ٩٠٠ جنيه واختمس الباقي فبلغ النيابة فحققت الشكاوى رقم ٣٢٢ و ٣٥٧ إدارى كل سنة ١٩٥٢ وطلب من المحكمة المشار إليها أنفا معاقبته بالمادة ٣٣٦ من قانون العقوبات والحكمه عليه بقرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت مع المصاريف ومقابل أتعاب المحاماة وشمول الحكم بالنفاذ المعجل وبلا كفالة كما طلب ضم الشكويين المذكورين فضمتهما ، وبجلسة ٢٩ سبتمبر سنة ١٩٥٢ عدلت المحكمة وصف التهمة في مواجهة المتهم بأن استبدات المادة ٣٤١ من قانون العقوبات بدلا من المادة ٣٣٦ التى طلب تطبيقها على التهمة . وبعد أن نظرت المحكمة المذكورة هذه الدعوى قضت بحضوريا بحبس المتهم شهرين مع الشغل وكفالة ٥٠٠ قرش لوقف التنفيذ وإلزامه بأن يدفع للدعى بالحق المدنى قرشا صاغا على سبيل التعويض المؤقت والمصاريف المدنية و ٣٠٠ قرش مقابل أتعاب المحاماة . فاستأنف المتهم هذا الحكم وفى أثناء سير هذا الاستئناف توفى محمد حامد الأفندي وحل محله ورثته . ومحكمة المنصورة الابتدائية بهيئة استئنافية قضت حضوريا بقبوله شكلا وفى الموضوع أولا : بتأييد الحكم المستأنف بالنسبة للدعى الجنائية وثانيا : بالنسبة للدعى المدنية التأجيل بجلسة ٤/٤/١٩٥٧ وعلى المتهم تقديم إعلام بوراثة ورثة المدعى بالحق المدنى وإعلانهم . فطعن الوكيل عن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ

المحكمة

... وحيث إنه مبني الوجهين الأول والثاني من الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دأب الطاعن بجريمة التبديد طبقا لنص المادة ٣٤١ من قانون العقوبات قد أخطأ في تطبيق القانون وشابه القصور في الأسباب ذلك أن الطاعن أسس دفاعه على أنه شريك للعجنى عليه في إدارة أطيان استأجرها هذا الأخير من وزارة الأوقاف ولم يكن وكلا عنه بالأجر كما ذهب الحكم المطعون فيه واستند في إثبات ذلك إلى أقرار بالصلح قدمه في الدعوى أمام المحكمة الاستئنافية تضمن براءة ذمته مما حصله لحساب الشركة وإلى دعوى حساب رفعها ضد المدعى بالحق المدني ولكن الحكم لم يأخذ بدفاعه وقال إن الأقرار بالصلح بين المدعى المدني والطاعن لا يفي عنه المسؤولية بل يثبتها في حقه وأن المنازعة في الدين قصد منها الإضرار بالعجنى عليه وحرمانه من ملكه مع أن مجرد التأخير في رد الشيء لا يدل على أن المتهم قد تصرف فيه تصرف المالك ولا يكفي لتكوين جريمة خيانة الأمانة كما أن الصلح معناه تصفية الحساب بين الشريكين وبراءة ذمة الطاعن مما حصله .

وحيث إن الحكم الابتدائي الذي أخذ الحكم المستأنف بأسبابه بين الواقعة فقال "إن المدعى بالحق المدني الحق المتهم بخدمته في غضون شهر نوفمبر سنة ١٩٥١ ليشغل وظيفة كاتب في وقف ماهتاب بناحية فيروه الراى مراد تأجيره عليه لمدة سنتين تنتهيان في ١٤/١١/١٩٥٣ وذلك بمرتب شهري قدره ستة جنيهات على أن يقوم بمهمة رصد كشوف التأجير وتبليغها له في حينها إلا أنه تجاوز اختصاصه بوقام بتحصيل مبلغ ١٥٠٠ جنيها فسلمه مبلغ ٩٠٠ جنيه واختلس الباقي وقام بإبلاغ الأمر للنيابة لحققت الشكاوى وقيدت برقم ٣٢٢ و ٣٥٧ سنة ١٩٥٢ ولذلك فقد أقام هذه الدعوى وطلب إلى النيابة العامة توجيه الدعوى العمومية ضد المتهم بطلب توقيع العقوبة الجنائية طبقا للمادة ٣٣٦ من قانون العقوبات مع إلزامه بأن يدفع له مبلغ قرش كتمويض مؤقت مع المصاريف ومقابل اتعاب المحاماة " ثم عدلت المحكمة وصف التهمة بالجلسة في مواجهة المتهم وأسندت إليه تهمة التبديد المنطبقة على المادة ٣٤١ من قانون العقوبات - ثم أورد

الحكم الأدلة على ثبوت التهمة في حق الطاعن وهي أقوال المستأجرين والإيصالات التي تسلموها من الطاعن والدالة على تحصيله المبالغ الميينة بها لحساب المدعى بالحق المدني وكلها مذيلة بتوقيعه وبلغ مجموعها ١١٥٩ جنيهًا و ٨٦٠ مليًا تسلم المدعى بالحق المدني منها مبلغ ٩٨٨ جنيهًا واختلس الباقي - ثم عرض الحكم لدفاع الطاعن المبين بوجهي الطعن ورد عليه " بأنه لم يقم عليه أى دليل وأن محاولات المتهم في هذا الصدد قد باءت جميعها بالفشل كما يتضح ذلك من مطالعة الأحكام الصادرة في القضايا رقم ٢٢٧ و ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ مدنى طلخا والتي صدر فيها حكم واحد قضى برفض تلك الدعاوى التي أقامها المتهم ضد بعض المستأجرين " لما كان ذلك ، وكان الحكم المتضمن فيه قد دلل على قيام الوكالة وتوافر القصد الجنائي لدى الطاعن وهو نية تملك المبالغ التي حصلها واختلاصها بقصد حرمان صاحبها منها بأسباب سائغة ومؤدية إلى ما انتهى اليه الحكم إليه وكان رد المبلغ المختلس بعد وقوع الجريمة لا ينفى المسؤولية عن المتهم - لما كان ما تقدم فإن الحكم المطعون فيه يكون سليما فيما قضى به بالنسبة للدعوى الجنائية ويكون الطعن فيها على غير أساس متعينا ورفضه موضوعا .

وحيث إن مبنى الوجه الثالث هو الخطأ في تطبيق القانون حيث قضى الحكم في الدعوى الجنائية وأجل الفصل في الدعوى المدنية خلافا لما تقضى به المادة ٣٠٩ من قانون الإجراءات الجنائية وكان يتعين الفصل في الدعوىين بحكم واحد أو القضاء بعدم اختصاص المحاكم الجنائية بنظر الدعوى المدنية .

وحيث إن الأصل في الدعوى المدنية التي ترفع صحيحة بالتبعية للدعوى الجنائية أن يكون الفصل فيها وفي موضوع الدعوى الجنائية معا بحكم واحد كما هو مقتضى نص الفقرة الأولى من المادة ٣٠٩ من قانون الإجراءات الجنائية بحيث إذا أصدرت المحكمة الجنائية حكما في موضوع الدعوى الجنائية وحدها امتنع عليها بعدئذ الحكم في الدعوى المدنية على استقلال لزوال ولايتها في الفصل فيها وذلك فيما هذا الأحوال التي نص عليها القانون استثناء من هذه القاعدة - لما كان ذلك ، وكان يبين من الحكم المطعون فيه أنه قضى في الدعوى الجنائية وأوجبا

الفصل في الدعوى المدنية . فلم يصدر فيها حكم مما يجوز الطعن فيه بطريق
النقض وكان محل هذا الطعن أن يصدر حكم في الدعوى المدنية مستقلا عن
الحكم في الدعوى الجنائية وهو لما يصدر بعد - لما كان ما تقدم فإن الطعن
بالنسبة للدعوى المدنية يكون غير جائز لعدم صدور حكم فيها قابل للنقض طبقا
للمادة ٤٢٠ وما بعدها من قانون الإجراءات الجنائية .

جلسة ٤ من يونيه سنة ١٩٥٧

برئاسة السيد حسن دارد المستشار ، وبحضور السادة : محمود ابراهيم اسماعيل ، ومصطفى كامل ، ومحمود محمد مجاهد ، والسيد أحمد عفيفي المستشارين .

(١٦٧)

الطعن رقم ٣٨٨ سنة ٢٧ القضائية :

- (أ) تموين . دقيق . متى يعتبر بيع الدقيق بيعا بالجملة . القرار رقم ٥١٥ سنة ١٩٤٥ .
(ب) تموين . دقيق . التزام أصحاب المطاحن ومديريها وحدهم بقبول أجولة الدقيق الفارغة .
القرار رقم ٥١٥ سنة ١٩٤٥ .

١ - متى كان الاتفاق الذي تم بين المتهم والمشتري قد انصب على شراء جوال دقيق مغلق مما عبوته قائما ثمانون أفة وكان تعريف الشارع لبيع الجملة في واقعة الدعوى يزل على ما حدده بالنص ويصدق مسماه على كل ما بلغ وزنه ٧٩ أفة من الدقيق فأكثر كوحدة قائمة بذاتها ، فلا محل للتمسك بنقص وزن الجوال فارغا .

٢ - لا إلزام على المشتري برد جوال الدقيق بعد تفريغه من عبوته ولا إلزام على البائع بقبوله وإنما نظم الشارع رد أجولة الدقيق بالمادة التاسعة من القرار رقم ٥١٥ سنة ١٩٤٥ المعدل بالقرار رقم ٤٤ سنة ١٩٥٥ فأوجب على أصحاب المطاحن ومديريها وحدهم قبول الجوالات الفارغة المنصرفة من مطاحنهم على أن تكون سليمة من التلف .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه أولا : بصفته تاجر تجزئة باع بالجملة (جوال الدقيق) المبين بالمحضر دون ترخيص . وثانيا : لم يمسك سجلا منتظما عن وزن . م : (٢٠) ج .

الدقيق الوارد إليه والمنصرف له . وثالثا : لم يخطر مراقبة التتوين عن كمية الدقيق المبيعة لديه والتي تزيد عن المقرر الذي يصرف له . وطلبت عقابه بمواد القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ . ومحكمة الجيزة المستعجلة قضت حضوريا عملا بمواد الاتهام بالنسبة للتهمتين الأولى والثانية والمادة ١/٣٠٤ من قانون الإجراءات الجنائية . بالنسبة للتهمة الثالثة أولا : بحبس المتهم ستة شهور مع الشغل وتغريمه مبلغ مائة جنيه عن التهمة الأولى والمصادرة وإشهار ملخص الحكم على واجهة المحل لمدة مماثلة لمدة الحبس وكفالة مبلغ مائة جنيه لوقف التنفيذ وثانيا بتغريم المتهم مائة قرش عن التهمة الثانية وثالثا : براءة المتهم من التهمة الثالثة . فاستأنف المتهم هذا الحكم . ومحكمة الجيزة الابتدائية قضت حضوريا بتأييد الحكم المستأنف بلا مصادر يف جنائية . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق القضا ... الخ

الحكمة

... وحيث إن الطاعن يدعى طعنه على أن الحكم المطعون فيه لم يستكمل البيانات اللازمة لصحته كما شابه القصور ذلك بأن الحكمين الابتدائي والاستئنافي لم يشر أيهما إلى مواد الاتهام ونصوص القانون التي بموجبها قضى على الطاعن بالإدانة ، وهذا النقص يجعل الحكم المطعون فيه باطلا لمخالفته نص المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية ، فضلا عن أنه لم يبين واقعة الدعوى ولا أركان الجريمة المستندتين إلى الطاعن ، هذا إلى أن الطاعن أسس دفاعه على أن القرار رقم ٥١٥ لسنة ١٩٤٥ قد عدلت مادته الأولى بما مقتضاه تحديد جرمات الدقيق في أجولة زنة كل منها ثمانون أقة وزنا قائما واعتبر بيعا بالجملة كل صفقة مقدارها ٧٩ أقة فأكثر ولما كان وزن الجوال فارضا يزيد مادة على أقة فإن وزن ما بيع لم يبلغ ٧٩ أقة ولا يعد ذلك بيعا بالجملة . وفوق ذلك فإن السعر المحدد للجوال الفارغ هو خمسة قروش ويخصم هذا المبلغ من الثمن المدفوع يكون الباقي ٣٥٥ قرشا وهو ما يوازي الثمن المسعر لأقل من ٧٩ أقة وقد أحال الحكم المطعون فيه على حكم محكمة أول درجة منفلا تحقيق هذا الدفاع .

وحيث إن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر فيه عناصر الجريمة التي دان الطاعن بها ، وأورد في هذا البيان قوله " أن ونائع الدعوى تخلص فيما أثبتته حضرة محرم المحضر في صدر محضره المؤرخ ١٩٥٦/٧/٢٣ من أنه بناء على شكوى مقدمة ضد المتهم من أنه يبيع الدقيق بالجملة ويمتنع عن بيعه بالقطاعي لصغار المشتريين ، أوفد البوليس الملكي محمد أبو الخير السيد إلى محل تجارة المتهم لشراء جوال دقيق منه زنة ٨٠ أفة وقد عاد إليه بعد قليل وتمعه الجوال المطلوب محملا على عربة يد صغيرة ، وأخبره أن المتهم باع الجوال المضبوط بمبلغ ٣٦٠ قرشا فتوجه هو بدوره إلى محل المتهم المذكور وواجهه بما أخبره به البوليس الملكي فلم يشكر الواقعة بل اعترف له بصحتها وباطلاعه على سجل قيد حركة الدقيق بالمحل وجده منظما وثابت به في تاريخ الضبط وهو يوم ١٩٥٦/٧/٢٣ أن رصيد المحل من الدقيق ١٧ جوال فقط في حين أن الموجود بالمحل فعلا ٤٢ جوالا وأن الكمية المخصصة أسبوعيا ٢٢ جوال فقط وبذلك يكون المتهم قد حصل على الدقيق الزائد بطريق غير مشروع " ولما كان واضحا مما أورده الحكم في هذا البيان أن الاتفاق الذي تم بين الطاعن والمشتري قد انصب على شراء جوال مغلق مما عبوته ثمانون أفة وكان تعريف الشارع لبيع الجملة في واقعة الدعوى يتزل على ما حدده بالنص ويصدق مسماه على كل ما بلغ وزنه ٧٩ أفة من الدقيق فأكثر كوحدة قائمة بذاتها وهو ما أثبت الحكم حصوله من الطاعن ، لما كان ذلك وكان الشاهد صفوت مرتض قد شهد أمام محكمة أول درجة بأنه وزن الجوال فظهر أنه ثمانون أفة ، وكان الحكم قد أثبت أن المتهم تقاضى ثمنا للدقيق المبيع ثلثمائة وستين قرشا وهو اثنان المحدد بالتسعيرة لهذا القدر ، كما أثبت الحكم أن المتهم اعترف في محضر ضبط الواقعة بأنه غير مضرع له ببيع الدقيق بالجملة ولكنه باع الجوال كاملا لرجل البوليس الملكي بناء على رجائه وإلحاحه ، لما كان ذلك وكان لا إلزام على المشتري برد الجوال بعد تفريقه من عبوته ولا إلزام على البائع بقبوله وإنما نظم الشارع رد أجولة الدقيق بالمادة التاسعة من القرار رقم ٥١٥ لسنة ١٩٤٥ المعدل بالقرار رقم ٤٤ لسنة ١٩٥٥ فأوجب

على أصحاب الملاحين ومديريها وحدهم قبول الجوالات الفارغة المنصرفة من مطاحنهم مقابل خمسين مليا للجوال الكبير و ٣٢ مليا للجوال الصغير على أن تكون سليمة من التلف ، ومن ثم فلا جدوى للطاعن من التمسك بنقص قيمة الجوال من الثمن الذي تسلمه من المشتري ، لما كان ذلك وكانت النيابة قد بينت في وصف لائحة مواد القانون المنطبقة على وقائع الدعوى ، وكان الحكم بالإبتدائي والاستئناف قد أحالا على هذه المواد ، فإن هذه الإحالة تكون بيانا كافيا للواد التي طبقتها المحكمة ، لما كان ما تقدم فإن ما يشير الطاعن لا يكون له محل .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متبينا ورفضه موضوعا .

جلسة ٤ من يونيه سنة ١٩٥٧

برئاسة السيد حسن داور المستشار وبحضور السادة : محمود إبراهيم اسماعيل ، ومصطفى كامل ،
ومحمود محمد مجاهد ، وأحمد زكي كامل المستشارين .

(١٦٨)

الطعن رقم ٤٢٣ سنة ٢٧ القضائية :

خيانة أمانة . اشتراط الموكل في عقد الوكالة ضمان الوكيل للصفة التي يعقدها من مخاطر الضياع
والتلّف . عدم تأثير هذا الاتفاق على طبيعة العقد .

متى كانت الواقعة كما أثبتها الحكم تتضمن أن المتهم تسلم الأسمدة من
المدعى بالحق الدنى باعتباره وكيلًا عنه بالعمولة لبيعها لحسابه ورد ثمنها إليه
فباعها ودفع جزءا من الثمن ولم يدفع الباقي واختلسه لنفسه إضرارا به ، فإنها
تكون جريمة خيانة أمانة في حكم المادة ٣٤١ من قانون العقوبات ولا يقدر
في ذلك أن يكون الموكل قد اشترط لحماية نفسه ضمان الوكيل للصفة التي يعقدها
من مخاطر الضياع والتلف إذ هو اتفاق لا يؤثر في طبيعة العقد كما حددها القانون .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة متاويل عبد المسيح قطيط بأنه : بدد جوارلات السماد
الكيمياوى الميئنة بالمخضر والملوكة لأحمد أمين على جاد الله والتي سلمت إليه على
سبيل الوكالة فاختلسها لنفسه إضرارا بالمجنى عليه . وطلبت عقابه بالمادة ٣٤١
من قانون العقوبات . وقد ادعى أحمد أمين على جاد الله بحق مدنى قدره
خمسمائة جنيه على سبيل التعويض قبل المتهم . ومحكمة ملوى الجزئية قضت
حضوريا اعتباريا عملا بمادة الاتهام بحبس المتهم سنة مع الشغل وكفالة ٢٠ ج
والإلزامه بأن يدفع للمدعى بالحق المدنى ٤٥٥ ج والمصاريف المدنية المناسبة

و... قرشا أتعابا للحاماة . فاستأنف المتهم هذا الحكم ومحكمة المنيا الابتدائية قضت حضوريا عملا بالمادة ٤-١/٣ من قانون الإجراءات الجنائية بقبوله شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وبراءة المتهم وبعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى المدنية بلا مصروفات جنائية وألزمت المدعى بالحق المدني بالمصروفات المدنية عن الدرجتين . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... وحيث إن محصل الطعن هو أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون إذ اعتبر العقد الذي يحكم العلاقة بين الطاعن والمتهم عقد بيع في حين أنه عقد وكالة والمتهم وكيل بالعمولة يقوم ببيع الأسهم المسماة إليه من الطاعن لحساب هذا الأخير ويحصل منه على نصف العمولة التي يتقاضاها من الشركة التي تورد له الأسهم - وكان من نتيجة هذا الخطأ في تفسير العقد أن قضت المحكمة بالبراءة وعدم اختصاصها بنظر الدعوى المدنية وكان يتعين عليها وقد رأت أن الدعوى المدنية غير صالحة للفصل فيها أن تحيلها إلى المحكمة المدنية المختصة طبقا للمادة ٣٠٩ من قانون الإجراءات الجنائية لا أن تحكم فيها بعدم الاختصاص .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين الواقعة في قوله " ومن حيث أن وقائع الدعوى تحصل فيما أبلغ به وكيل المدعى المدني بتاريخ ٥ من أكتوبر سنة ١٩٥٣ من أن موكله السيد أحمد أمين جاد الله اتفق مع المتهم بمقتضى العقد المؤرخ ٣ من مارس سنة ١٩٥٣ على أن يورد المدعى المدني للمتهم أسهم كيمياوية من الشركة المصرية للأسمدة والصناعات الكيماوية على أن تكون هذه الأسهم أمانة طرف المتهم يبيعها بالثمن الاسمي نظير عمولة وهي نصف قيمة العمولة المقررة وأن المدعى بالحقوق المدنية قد ورد له ٤٠٠ جوالا من السهم لبيعها وتوريد ثمنها بمقتضى إيصال تاريخه ٣ من مارس سنة ١٩٥٣ - وقع عليه بامضاء المتهم إلا أن المتهم لم يورد ثمن الأسهم وبسؤال المحني عليه أحمد أمين على جاد الله بحضر ضبط

الواقعة المؤرخ ١٤ من أكتوبر سنة ١٩٥٣ قرر بما جاء في البلاغ المقدم من وكيله وأضاف إليه أن المتهم ورد له ١٢٥ جنيه انقط من ثمن الأسهم المسلمة إليه وبسؤال المتهم اعترف باستلامه الكمية ودفع التهمة عن نفسه بأنه دفع له مبلغ ٣٠٠ ج كما أنه حول إليه حسابه المودع بنك بيل فرع المنيا — ومن حيث أنه يبين من مطالعة عقد الاتفاق المؤرخ ٣ من مارس والسالف بيانه — يبين أن البند الأول منه ينص على أن المتهم يقوم ببيع الأسهم التي تسلم له بالثمن الرسمي وأما أي المتهم يورد ثمنها فور بيعها إلى المدعي بالحقوق المدنية سواء أكان البيع لبعض الكمية أو كلها — وينص البند الثالث على أن المتهم هو المسئول عن كل ما يحصل للسداد من ضرر أو ضياع أو خلافه“. واستخلص الحكم من ذلك أن حقيقة العلاقة بين المتهم والمدعي بالحقوق المدنية لا تخرج عن كونها علاقة مدنية بين بائع ومشتري بدليل ما نص عليه من تحمل المتهم بثمن السداد في حالة الضرر والضياع الأمر الذي لا يتفق وقواعد الوكالة“. ثم قضى بإلغاء الحكم المستأنف وبراءة المتهم وعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى المدنية .

وحيث أنه وإن كان تكليف العقد وإعطاؤه الوصف القانوني الصحيح أمرا يخضع لسلطة محكمة الموضوع إلا أن الفصل فيه فصل في مسألة قانونية تخضع لرقابة محكمة النقض — لما كان ذلك وكانت الواقعة كما أثبتها الحكم المطعون فيه تكون جريمة خيانة أمانة في حكم المادة ٣٤١ من قانون العقوبات لأن المتهم تسلم الأسهم من المدعي بالحق المدني باعتباره وكيله عنه بالعمولة لبيعها لحسابه ورد ثمنها إليه فباعها ودفع جزءا من الثمن ولم يدفع الباقي واختلسه لنفسه إضرارا به — وكان لا يقدح في ذلك أن يكون الموكل قد اشترط لحماية نفسه ضمان الوكيل للصفقة التي يعقدها من مخاطر الضياع والتلف إذ هو اتفاق لا يؤثر طبيعة العقد كما حددها القانون — لما كان ما تقدم وكانت المادة ٣٠٩ من قانون الإجراءات الجنائية تنص على أن كل حكم يصدر في موضوع الدعوى الجنائية يجب أن يفصل في التعويضات التي يطلبها المدعي بالحقوق المدنية أو المتهم وذلك ما لم تر المحكمة أن الفصل في هذه التعويضات يستلزم إجراء تحقيق خاص يبين

عليه إرجاء الفصل في الدعوى الجنائية فعندئذ تحيل المحكمة الدعوى إلى المحكمة المدنية بلا مضاريف - فان الحكم المطعون فيه إذ قضى بعدم اختصاصه بنظر الدعوى المدنية يكون قد خالف القانون مما يتعين معه قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه والقضاء باختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى المدنية والإحالة .

جلسة ٤ من يونيه سنة ١٩٥٧

برئاسة السيد مصطفى فاضل وكيل المحكمة ، وبحضور السادة : محمود ابراهيم اسماعيل ،
ومصطفى كامل ، وفهيم يسى الجندى ، واحمد ذكى كامل المستشارين .

(١٦٩)

الطعن رقم ٣٠ ٤ سنة ٢٧ القضائية :

مشردون ومشتبه فيهم . تمديد الجرائم . تطبيق م ٣٢ ع على جريمة الاشتباه أو العود إليه
مع الجريمة الأخرى التي يرتكبها المشتبه فيه . خطأ .

استقر قضاء هذه المحكمة على أن حالة الاشتباه أو العود لتلك الحالة تستوجب
دائما توقيع جزائها مع جزاء الجريمة الأخرى التي يرتكبها المشتبه فيه ، يستوى
في ذلك أن تقام عليه الدعوى الجنائية عن الجريمتين معا أو عن كل جريمة منهما
على حدة ، ولا وجه لتطبيق المادة ٣٢ من قانون العقوبات في هذه الحالة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه : عاد لحالة الاشتباه بأن حكم عليه
في جريمة سرقة في القضية رقم ٥٢٣٢ سنة ١٩٥٤ س . مصر بتاريخ ١٩٥٥/١/٢٠
بعد سبق تنفيذ الحكم عليه باعتباره مشتبه فيهما بتاريخ ١٩٥٥/١٠/١٩ في القضية
رقم ٥٨٨ سنة ١٩٤٦ مصر القديمة . وطلبت عقابه بالمواد ٩٠ ، ٨٦ ، ٢/٩٠ ،
من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ ومحكمة مصر القديمة الجزئية قضت فيها
غيابا عملا بمواد الإتهام بحبس المتهم شهرين مع الشغل والنفاذ وبوضعه تحت
مراقبة البوليس لمدة سنة في المكان الذي يعينه وزير الداخلية وتبدأ من وقت
إمكان التنفيذ عليه بلا مصاريف جنائية . فعارض المحكوم عليه غيابيا وقضى
في معارضته بتأييد الحكم الغيابي المعارض فيه . فاستأنف المتهم هذا الحكم —

ومحكمة مصر الابتدائية قضت حضوريا بتعديل الحكم المستأنف وبإلغاء عقوبة الحبس وبتأييده فيما عدا ذلك وأعفته من المصروفات الجنائية. فطعن الطاعنة (النيابة العامة) في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

... وحيث أن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون وفي تأويله ، ذلك أنه قضى بإلغاء عقوبة الحبس المحكوم بها من محكمة أول درجة تأسيسا على قيام الارتباط ووحدة الغرض في جريمة السرقة التي تأيدت بها حالة الاشتباه وجريمة العود لحالة الاشتباه المرفوعة بها الدعوى وذلك تطبيقا للفقرة الثانية من المادة ٣٢ من قانون العقوبات إذ ما دام قد سبق الحكم على المتهم بعقوبة الحبس في جريمة السرقة التي جعلته هائدا لحالة الاشتباه فإنه يتعين قصر الحكم عليه بالعقوبة التكميلية وهي عقوبة المراقبة من جريمة العود لحالة الاشتباه ، وهو قضاء خاطئ في القانون ، لأن الاشتباه ليس من الأحوال التي تحكمها قواعد التعدد المادى أو المعنوى التي توجب توقيع عقوبة واحدة ، ولأن نصوص المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ تدل بغير شبهة على أن الشارع أوجب عقاب المشتبه فيه بعقوبة مستقلة عن العقوبة التي استحقها عن الجريمة الأخرى التي حققت فيه حالة الاشتباه فلا محل إذن لسريان حكم المادة ٣٢ من قانون العقوبات .

وحيث أنه يبين من الأوراق أن الدعوى الجنائية رفعت على المتهم المطعون ضده بوصف أنه هاد لحالة الاشتباه بأن حكم عليه في جريمة سرقة في ١٩٥٥/١/٢٠ بعد تنفيذ الحكم عليه باعتباره مشتبا فيه بتاريخ ١٩٥٥/١/١٩ فقضت محكمة أول درجة بمعاقبته بالحبس مع الشغل لمدة شهرين وبوضعه تحت مراقبة البوليس لمدة سنة تبدأ من وقت إمكان التنفيذ عليه . وذلك تطبيقا للواد ٩٨٦٦٥ من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ ولما استأنفت قضت المحكمة الاستئنافية بتعديل الحكم المستأنف وبإلغاء عقوبة الحبس المقضى بها وبتأييده فيما عدا ذلك ، وأسست قضاءها بالتعديل على القول بأن

” الثابت أن المتهم سبق أن قضى بحبسه ستة أشهر مع الشغل والنفاذ في جريمة السرقة التي ترتب عليها إعادته للاشتباه ، ولما كانت الجريمتان تجمعهما وحدة الغرض وغير قابلين للتجزئة فإنه يتعين تقدير هذه العقوبة عند القضاء في جريمة العود للاشتباه عملاً بالمادة ٣٢ ع والاقتصار على تطبيق العقوبة التكميلية وهي عقوبة المراقبة وترى المحكمة أن وضعه تحت المراقبة لمدة سنة التي قضت بها محكمة أول درجة كافية ومناسبة ويتعين تعديله على هذا الأساس ” .

وحيث أنه لما كان قضاء هذه المحكمة مستقراً على أن حالة الاشتباه أو العود لتلك الحالة تستوجب دائماً توقيع جرائمها مع جزاء الجريمة الأخرى التي يرتكبها المشتبه فيه وهي جريمة السرقة في الدعوى الحالية يستوى في ذلك أن تقام عليه الدعوى الجنائية عن الجريمتين معاً أو عن كل جريمة منهما على حدة ، ولا وجه لتطبيق المادة ٣٢ من قانون العقوبات في هذه الحالة ، كما تدل على ذلك نصوص المرسوم بقانون السالف الذكر والحكمة التي توخاها الشارع من وضعها ، لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بإلغاء عقوبة الحبس المقض بها يكون قد أخطأ مما يتعين معه نقضه وتأيد الحكم الابتدائي المستأنف لمطابقته للقانون .

جلسة ١٠ من يونيه سنة ١٩٥٧

برئاسة السيد مصطفى فاضل وكيل المحكمة ، وبحضور السادة : محمود إبراهيم اسماعيل ،
ومصطفى كامل ، ومحمود محمد نجادة ، وأحمد زكي كامل المستشارين .

(١٧٠)

الظعن رقم ٣١٩ سنة ٢٧ القضائية :

تفتيش . تنفيذ . ضبطية قضائية . وجود قرائن قوية على الشخص الموجود في المكان
المأذون بتفتيشه . سلطة مأمور الضبطية القضائية في تفتيشه .

لأمور الضبط القضائية أن يفتش المتهم أو غيره الموجود في المكان المأذون له
بتفتيشه إذا وجدت قرائن قوية على أنه يخفي شيئا يفيد في كشف الحقيقة وله
تقدير تلك القرائن ومبلغ كفايتها على أن يكون تقديره خاضعا لرقابة سلطة التحقيق
ومحكمة الموضوع .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة كلا من : ١ - ست أخوات عبد العال و ٢ -
عبد الرحيم محمد أحمد نصر . بأنهما - أولا : المتهمة الأولى أحرزت جواهر
مخدرة (حشيشا) في غير الأحوال المصرح بها قانونا . وثانيا : المتهم الثاني
حاز جواهر مخدرة (حشيشا) في غير الأحوال المصرح بها قانونا . وطلبت من
غرفة الاتهام إحالة المتهمين إلى محكمة الجنايات لمحاكمتهم بالمواد ١ و ٢ و ٣ و ٤ و ٥
من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ والبندين ١ و ٢ من الجدول رقم ١
الملحق به ، فقررت الغرفة بذلك ومحكمة جنايات سوهاج قضت بحضوريا عملا
بمواد الاتهام بالنسبة إلى المتهمة الأولى (الطاعنة) أولا - بمعاقبها بالأشغال
الشاقة المؤبدة وتغريمها ثلاثة آلاف جنيه ومصادرة المضبوطات . وثانيا -
براءة المتهم الثاني عبد الرحيم محمد أحمد نصر مما أسند إليه . فطعن الطاعنة في
هذا الحكم بطريق ... الخ

المحكمة

... وحيث إن حاصل أوجه الطعن هو أن الحكم المطعون فيه بنى على إجراء باطل وشاب أسبابه القصور وفساد الاستدلال ذلك أن الحاضر مع الطاعة دفع ببطلان التفتيش الذى وقع على منزلها بغير رضاها لحصوله بغير إذن من النيابة العامة أو لأن الإقرار المأخوذ على ابنها المقيم معها فى نفس المنزل إنما حصل عليه الضابط بعد تمام التفتيش فلا يصحح البطلان ولكن المحكمة لم تأخذ بهذا الدفاع وردت عليه رداً غير سديد — هذا فضلاً عن قصور الحكم فى الرد على ما ارتأته الطاعة من دفع موضوعية محصلها أن تحريات البوليس لم تتناولها وأن التفتيش استغرق وقتاً كانت تستطيع فيه التخلص من المخدر وأنه يفرض صحة ضبط المادة المخدرة فإن إحرازها يكون لحساب ابنها الذى قضى ببراءته وأنها فى سن متقدمة لا يمكن معها أن تتجر فى هذه المادة فضلاً من أنها لم تقبل التفتيش .

وحيث إنه لما كان الثابت فى الحكم المطعون فيه أن الضابط حين أراد تفتيش منزل المتهم الثانى المحكوم ببراءته والذى وجهت إليه الشبهة أثناء التحرى فى حادث سرقة قد أخبره بمهمته وهى تفتيش منزله فرضى به وأرشده إليه وأن الضابط لم يقم به — إذا الإجراء إلا بعد حصوله على موافقته كتابة على ورقة مستقلة أرفقها بالتحقيقات بعد التوقيع عليها منه ببصمة أصبعه ومتى كان الأمر كذلك وكانت محكمة الموضوع فى حدود سلطتها المخولة لها قد استخلصت من الأدلة السالف ذكرها أن رضا المتهم الثانى باغتباره صاحب المنزل بالتفتيش كان صريحاً غير مشوب وأنه سابق على إجراء التفتيش وأن المتهم الطاعة تقيم معه فى نفس المنزل فإن الجدل على الصورة الواردة فى الطعن لا يكون مقبولاً — لما كان ذلك وكان الثابت أيضاً من الحكم أنه أثناء تفتيش المنزل وجدت المتهم الطاعة تجلس فى فناءه وقد بدا عليها الاضطراب والارتباك وكانت تقوم بحركات صربية وتحرك يدها اليمنى تجاهها مما أثار الشبهة فى أنها تخفى تحتها بعض المخدرات فأمرها الضابط بالوقوف فلم تمتثل للأمر فأوقفها عنوة ووجد المخدر مخبأ فى مكان جلوسها وقد تناول الحكم دفاع الطاعة ببطلان التفتيش

ورد عليه بأن "الثابت من التحقيقات وأقوال جميع الشهود أنه لم يحصل تفتيش لهذه المتهمة وقد اقتصر الأمر على رفعها من مكانها عند ما رفضت الوقوف . هذا إلى أن ما بدا على هذه المتهمة من اضطراب وحركات صريعة ورفضها القيام من مكانها كل ذلك يؤدي إلى قيام قرينة نحو حيازتها للممنوع يجيز تفتيشها أو أن تفتيشها حصل " . لما كان ما تقدم فإن ما انتهى إليه الحكم من صحة الضبط يكون صحيحا في القانون ذلك بأن لأمور الضبط القضائي أن يفتش المتهم أو غيره الموجود في المكان المأذون له بتفتيشه إذا وجدت قرائن قوية على أنه يخفي شيئا يقيد في كشف الحقيقة وله تقدير تلك القرائن ومبلغ كفايتها على أن يكون تقديره خاضعا لرقابة سلطة التحقيق ومحكمة الموضوع وقد أقرناه على كفاية تلك القرائن لتسويغ التفتيش لما كان ما تقدم وكان باقي ما تثيره الطاعنة لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا يتعلق بمناقشة الأدلة وتقدير المحكمة لها مما تستقل به محكمة الموضوع ولا تجوز إثارته أمام محكمة النقض .

جلسة ١٠ من يونيو سنة ١٩٥٧

برئاسة السيد حسن دارد المستشار ، وبحضور السادة : محمود ابراهيم اسماعيل ، و. مصطفى كامل ، ومحمود محمد مجاهد ، وأحمد زكي كامل المستشارين .

(١٧١)

الطعن رقم ٢١ ع سنة ٢٧ القضائية :

(أ) إجراءات . محضر الجلسة . عدم جواز القول بعكس ما جاء بمحضر الجلسة إلا عن طريق الطعن بالتزوير كما رسمته م ٢٩٦ أ ج .

(ب) إجراءات . تزوير . سلطة المحكمة في حالة الطعن بالتزوير في أية ورقة من أوراق القضية . م ٢٩٧ أ ج .

١ - يعتبر محضر الجلسة حجة بما هو ثابت فيه ، ولا يقبل القول بعكس ما جاء به إلا عن طريق الطعن بالتزوير كما رسمته المادة ٢٩٦ من قانون الإجراءات الجنائية ، ولا يفنى عن ذلك إبلاغ النيابة بأمر هذا التزوير .

٢ - للمحكمة المنظورة أمامها الدعوى بمقتضى المادة ٢٩٧ من قانون الإجراءات في حالة الطعن بالتزوير أية ورقة من أوراق القضية أن تحيل الأوراق إلى النيابة العامة إن رأت وجها للسير في تحقيق التزوير ولها أن توقف الدعوى إلى أن يفصل في التزوير من الجهة المختصة إذا كان الفصل في الدعوى المنظورة أمامها يتوقف على الورقة المظنون فيها .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين المذكورين بأنهما المتهم الأول - أحدث عمدا بهانم محمد ابراهيم الإصابات الميينة بالتقرير الطبي والتي أعجزتها عن أعمالها الشخصية مدة تزيد على العشرين يوما . المتهمة الثانية أحدثت عمدا بفردوس

سلامه حسين الإصابات الميينة بالتقرير الطبي والتي لم يتقرر لها علاج . وطابت عقابهما بالمادتين ١/٢٤٢ و ١/٢٤١ من قانون العقوبات . وادعت هانم محمد ابراهيم بحق مدني قبل المتهم الأول بمبلغ مائتي جنيه تعويضا . ومحكمة جنح الأزبكية الجزئية قضت حضوريا ببراءة المتهمين ورفض الدعوى المدنية مع إلزام رافعتها بالمصاريف و ٢٠٠ قرش مقابل أنعاب الحمامة . استأنفت النيابة هذا الحكم كما استأنفته المدعية بالحق المدني . وفي أثناء نظر الاستئناف أمام محكمة مصر الابتدائية دفع الحاضر عن المتهمين بعدم جواز الاستئناف المرفوع من النيابة . وبعد أن أتمت المحكمة نظره قضت حضوريا وبالإجماع الآراء عملا بالمادتين ٢٤١ و ٢٤٢ من قانون العقوبات . أولا : برفض الدفع بعدم جواز استئناف النيابة وجوازه . وثانيا : بقبول استئناف النيابة والمدعية بالحق المدني شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وتغريم المتهم الأول خمسمائة قرش . وتغريم المتهم الثانية ٢٠٠ قرش بلا مصاريف جنائية . ثالثا بإلزام المتهم الأول بأن يدفع للمدعية بالحق المدني هانم محمد ابراهيم على سبيل التعويض مبلغ ثلاثين جنيها والمصاريف المناسبة لهذا المبلغ عن الدرجتين و ٣٠٠ قرش مقابل أنعاب الحمامة ورفض ما عدا ذلك من الطلبات . فطعن الطاعن الأول عن نفسه بصفته وكيلا عن الطاعنة الثانية في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... وحيث أن مبنى الطعن ، هو أن الحكم المطعون فيه أخطأ في القانون ومثابه خطأ في الاستناد وإخلال بحق الدفاع ، إذ قضى بقبول استئناف النيابة . وإلغاء الحكم الابتدائي القاضي بالبراءة ورفض الدعوى المدنية . في حين أن النيابة لم تطلب بالجلسة عقاب الطاعنين بعقوبة معينة بل طلبت تطبيق المادتين ١/٢٤١ و ١/٢٤٢ من قانون العقوبات وهو لا يخول لها الحق في استئناف الحكم الصادر بالبراءة . أما العبارة الواردة في محضر الجلسة بأن النيابة طلبت الحكم بإقصي العقوبة فقد أضيفت إلى محضر الجلسة بعد صدور الحكم

بطريق التواطؤ مع الموظف المختص بدليل خلو الحكم من الإشارة إليها مما حدا بالطاعنين إلى إبلاغ النيابة بأمر هذا التزوير، وكان يتعين وقف السير في الدعوى إلى أن يفصل في واقعة التزوير. هذا إلى أن الحكم أخطأ في الإسناد حين استند إلى التقرير الطبي وقال أنه يؤيد أقوال المجنى عليها مع أنه لم يؤيدها لا في تاريخ الواقعة ولا في وجود الإصا به إذ الثابت من التقرير الطبي الشرعى الذى أوقعه الدكتور محمد عباس وحيد وتقرير الطبيب الإخصائى الدكتور أحمد الحكيم أن الواقعة حصلت فى يوم ٢٤/١٠/١٩٥٣ وليست فى يوم ٢٣ من ذلك الشهر كما تقول المجنى عليها كما اختلف التقريران فى وجود أثر لثقب فى العظيمة اليسرى، فبينما يقرر الطبيب الإخصائى بوجود هذا الأثر فإن الطبيب الشرعى ينفى مع أن الكشفين وقعا على المجنى عليها فى يوم واحد وهو يوم ١٧/٣/١٩٥٤ وكان يتعين على المحكمة مع قيام هذا التما رض أن تستدعى الطبيين لمناقشتهما بالجلسة. كما طلب الدفاع. ولكنها لم تفعل وأخذت بالتقريرين معا دون أن تزيل ما بينهما من تعارض أو ترد على أسباب البراءة التى أوردها الحكم الابتدائى.

وحيث أن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر القانونية للجريمة التى دان الطاعنين بها وأورد على ثبوتها فى حقهما أدلة من شأنها أن تؤدى إلى ما رتبته الحكم عليها ورد على ما أناره الطاعنان بشأن عدم جواز استئناف النيابة فقال :

”وحيث إنه عن استئناف النيابة فإن الحاضر عن المتهمين دفع بعدم جوازه قائلا أن النيابة لم تطلب عند نظر الدعوى أمام محكمة أول درجة الحكم بأقصى العقوبة وأن عبارة (النيابة طلبت الحكم بأقصى العقوبة) الواردة بمحضر جلسة ١٦/٤/١٩٥٥ قد أضيفت بطريق التزوير ودلل على ذلك بأنه لم يرد فى ورقة الحكم ما يدل على أن النيابة طلبت الحكم بأقصى العقوبة وأنه قد قدم شكوى للنيابة عن التزوير وطلب وقف هذه الدعوى حتى يفصل فى تحقيق التزوير. وحيث أنه يبين من الاطلاع على محضر جلسة ١٦/٤/١٩٥٥ أنه قد أثبت به أن

النيابة طلبت الحكم بأقصى العقوبة وحيث أن المحكمة كلفت المتهم الأول والذي أبدى هذا الدفع أولا باتخاذ طرق الطعن بالتزوير المنصوص عليه في المادة ٢٩٦ من قانون الإجراءات الجنائية إلا أنه والمتهمة الثانية (الطاعنة الثانية) لم يقررا بالطعن بالتزوير بقلم كتاب هذه المحكمة الأمر الذي يستفاد منه أنهما غير جادين فيما ذكراه خاصة بتزوير هذه العبارة . وحيث أنه فضلا عن ذلك فإن إغفال ذكر تلك العبارة بورقة الحكم لا يدل على أن النيابة لم تبد هذا الطلب بالجلسة أثناء نظر الدعوى ومن ثم كان استناد المتهمين إلى عدم ورودها بورقة الحكم لا يجديهما نفعا . وحيث أنه عن طلب وقف الدعوى حتى يفصل في تحقيق التزوير فإنه فضلا عن أن النيابة لم تباشر تحقيق التزوير كما ذكر المتهمان بل أرفقت شكواهما بملف الدعوى فإن في تخلف المتهمين عن التقرير بالطعن بالتزوير في قلم كتاب المحكمة ما تستبين منه المحكمة أن المتهمين إنما يريان أنهما غير جادين فيما أثاراه خاصة بتزوير هذه العبارة ولهذا ترى المحكمة ألا محل لإجابتهما إلى هذا الطلب . وحيث أنه وقد ثبت ما تقدم أن النيابة قد طلبت بالجلسة الحكم بأقصى العقوبة ولم تجبها المحكمة إلى هذا الطلب كما وأنها قد قررت بالاستئناف في الموعد القانوني فإنه يتعين رفض الدفع المبدي من المتهمين بعدم جواز الاستئناف والحكم بجوازه وبقبول الاستئناف شكلا لرفعه في الميعاد عملا بالمادتين ٤٠٢ ، ٤٠٦ من قانون الإجراءات الجنائية .

ولما كان ما أورده الحكم من ذلك صحيحا في القانون ذلك أن محضر الجلسة يعتبر حجة بما هو ثابت فيه ، ولا يقبل القول بعكس ما جاء به إلا من طريق الطعن بالتزوير كما رسمته المادة ٢٩٦ من قانون الإجراءات الجنائية والطاعنان لم يسالكاه — لما كان ذلك ، وكان للحكمة المنظورة أمامها الدعوى بمقتضى المادة ٢٩٧ من ذلك القانون في حالة الطعن بالتزوير أن تحيل الأوراق إلى النيابة العامة إن رأت وجهها للسير في تحقيق التزوير ولها أن توقف الدعوى إلى أن يفصل في التزوير من الجهة المختصة إذا كان الفصل في الدعوى المنظورة أمامها يتوقف على الورقة المطعون فيها — وكانت المحكمة لم تر أن طعن المتهمين

جدي للأسباب السائفة التي أوردتها واستندت إلى ما جاء في محضر الجلسة ،
وقضت بجواز الاستئناف فان حكمها يكون مديدا — أما ما يثيره الطاعنان
بشأن الخطأ في الإسناد واختلاف التقارير الطبية في وجود ثقب بالطبلة اليسرى
فلا محل له ، ذلك أن الحكم المطعون فيه أخذ بالتقرير الطبي الابتدائي الذي
وقع دلي المجنى عليها في يوم ٢٤ من أكتوبر سنة ١٩٥٣ ، وهو اليوم الثاني
للحادث وبتقرير مستشفى المنيل الجامعي المؤرخ ١٩٥٣/١/٢١ والذي أثبت
وجود ثقب إيجابي بطبلة الأذن ناتج عن الإصابة كما أخذ بتقرير الطبيب
الإخصائي الدكتور أحمد الحكيم المؤرخ ١٩٥٤/٣/١٧ — أخذ الحكم بهذه
التقارير في حدود سلطته التقديرية وعول عليها في الإدانة ، وأطرح التقرير المشار
إليه في وجه الطعن والمؤرخ ١٩٥٣/١١/٢٨ دون أن يرى حاجة إلى استدعاء
الأطباء لمناقشتهم بالجلسة — لما كان ما تقدم ، وكان الأمر في تقدير رأي
الخبراء والفصل فيما يوجه إلى تقاريرهم من اعتراضات إنما يختص به قاضي
الموضوع وله في حدود سلطته التقديرية أن يأخذ بما يطمئن إليه منها ، وي طرح
ما عداه ، وكان الدفاع لم يطلب مناقشة الأطباء بالجلسة ، ولم تراه المحكمة من
جانبها ما يستلزم هذا الإجراء ، وكان باقي ما يثيره الطاعنان لا يعدو أن يكون
جدلا موضوعيا لا تقبل إثارته أمام محكمة النقض ، فإن الطعن برمته يكون على
غير أساس ويتمين رفضه موضوعا .

جلسة ١٠ من يونيه سنة ١٩٥٧

برئاسة السيد حسن داود المستشار وحضور السادة : محمود ابراهيم اسماعيل ، ومحمد محمد مجاهد ،
وفهم يسى جندى ، را حذ زكى كاسر المستشارين .

(١٧٢)

الطعن رقم ٤٤ سنة ٢٧ القضائية :

تفتيش . تنفيذ . ضبطة قضائية . نذب وكيل الحكم دار ضابط أحد مراكز البوليس لتنفيذ
إذن التفتيش — الذى لم يعين مأمورا بعينه لتنفيذه — فى مركز آخر يتبع المديرية ذاتها وحصوله
تحت إشرافه . صحة التفتيش .

متى كان إذن التفتيش قد صدر مطلقا ، ونذب وكيل الحكم دار ضابط أحد
مراكز البوليس لتنفيذه فى مركز آخر يتبع المديرية ذاتها تحت إشرافه ، فإن
التفتيش يكون صحيحا فى القانون إذ أنه ما دام أن الأمر الصادر بالتفتيش لم يعين
مأمورا بعينه لتنفيذه فلا يقدح فى صحة التفتيش أن ينفذه أى واحد من مأمورى
الضبط القضائي — ومتى كان الذى قام بتنفيذه أحد مأمورى الضبط القضائي
التابعين للمديرية الذى له هذه الصفة بوجه عام بالنسبة إلى جميع الجرائم بدائرة
المديرية فضلا عن أنه نذب للقيام بهذا التفتيش من وكيل الحكم دار الذى يملك
ذلك وتحت إشرافه .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : أحرز الجواهر المخدرة الميينة بالمحضر
(أفبونا) فى غير الأحوال المصرح بها قانونا . وطلبت من غرفة الاتهام إحالته
إلى محكمة الجنايات لمما قبلته بالمواد ٢١ و ٢٢ و ٢٣ و ٢٤ و ٢٥ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١
لسنة ١٩٥٢ والبنء أ من الجدول أ الملحق به . ففسرت الغرفة بذلك ومحكمة
جنايات قنا قضت بحضوريا عملا بالمواد ٢١ و ٢٢ و ٢٣ و ٢٤ و ٢٥ من المرسوم بقانون

رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ . والبند أ من الجدول أ المرافق . مع تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات . بمعاينة المتهم رشدي على عهد معتوق بالحبس مع الشغل لمدة ستة شهور وبتهريمه خمسية جنيته وبمصادرة المادة المخدرة المضبوطة وذلك على اعتبار أن الإحراز كان بقصد التعاطي . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ

للمحكمة

... وحيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه . قد أخطأ في الرد على ما دفع به الطاعن أمام المحكمة من بطلان التفتيش . ذلك أن أساس هذا الدفع أن الضابط الذي أجرى التفتيش ، هو ضابط مباحث مركز دشنا . بينما أن منزل الطاعن كائن بدائرة مركز نجع حمادي . ولا يجوز لضابط مركز دشنا أن يجري تفتيشا خارج الجهة التي يؤدي فيها وظيفته طبقا للبدا الذي قرره محكمة النقض وكون الإذن عاما أو مطلقا لا يترتب عليه إجراء التفتيش بمعرفة ضابط خارج الجهة التي يؤدي فيها وظيفته ، كما أن وكيل الحكمदार لا يملك ندب ضابط للعمل خارج الجهة التي يعمل فيها . فإذا كان الحكم قد استند في رفض الدفع ببطلان التفتيش ، إلى أن الإذن لم يعين فيه شخص بالذات لإجرائه وأن وكيل الحكمदार ندب الضابط المذكور للقيام به ، فإنه يكون قد أخطأ بما يستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى وأورد الأدلة التي استخلص منها ثبوتها في حق الطاعن وهي أدلة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته عليها ، ثم تعرض لما يثيره الطاعن في وجه طعنه ورد عليه في قوله " أنه تبين من مطالعة إذن التفتيش الصادر في ١٩٥٦/٢/٢٠ بناء على تحريات رئيس مكتب المخدرات أنه إذن بتفتيش رشدي على معتوق (الطاعن) وعفني على معتوق ومادام الإذن بالتفتيش صدر مطلقا دون أن يعين فيه شخص بالذات لتنفيذه فإن التفتيش يكون صحيحا متى نفذه أي واحد من مأموري الضبطية القضائية — وبذلك يكون التفتيش الذي أجراه الملازم أول محمد حسن هلال قد وقع صحيحا من هذه الناحية ومن حيث إن المحكمة تستخلص من إشارة الحادث المؤرخة في ١٩٥٦/٢/٢٤

أن وكيل الحكمدار قام بحملة تفتيشية وندب معه ضابط مركز دشنا محمد حسن هلال وسيد عبدالعزيز ضابط مباحث مركز قنا للعمل في ذلك اليوم في دائرة مركز نجع حمادى معه وتحت إشرافه في مهمة خاصة وهذا الندب يملكه وكيل الحكمدار وقد أبلغ نتيجة تلك المهمة إلى المديرية بإشارة الحادث وقد قام الضابط محمد حسن هلال بتفتيش منزل المتهم بصفته من رجال الضبط القضائى تنفيذا للإذن المطلق الصادر من النيابة والذي ندب فيه من رئيس مكتب المخدرات — كل ذلك حصل بعد أن ندبه وكيل الحكمدار للعمل معه في دائرة مركز نجع حمادى وبذلك يكون التفتيش الذى أجراه الضابط بمنزل المتهم قد وقع بمحصل ذلك الندب من وكيل الحكمدار . ومن حيث إنه فضلا عن ذلك فلا جدال في أن الضابط محمد حسن هلال ، ضابط من ضباط مديرية قنا تابع مباشرة لمديرها وحكمادارها فإنه بذلك تكون له صفة مأمورى الضبط القضائى بوجه عام بالنسبة لجميع الجرائم بدائرة المديرية فإذا ما ندب لأجراء تفتيش صادر من النيابة بإذن مطلق كان الإجراء صحيحا " ولما كان ما قاله الحكم من ذلك وأسس عليه قضاءه برفض الدفع ببطلان التفتيش ، سائغا صحيحا في القانون إذ أنه مادام أن الأمر الصادر بالتفتيش لم يمين مأمورا بعينه لتنفيذه ، فلا يقدح في صحة التفتيش أن ينفذه أى واحد من مأمورى الضبط القضائى وكان الذى قام بتنفيذه أحد مأمورى الضبط القضائى التابعين لمديرية قنا الذى له هذه الصفة بوجه عام بالنسبة إلى جميع الجرائم بدائرة المديرية وأنه فضلا عن ذلك فإنه ندب للقيام بهذا التفتيش ممن يملك ذلك وقام به تحت إشراف وكيل الحكمدار — لما كان ذلك — فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بإدانة الطاعن استنادا إلى الدليل المستمد من التفتيش الذى قام به ضابط مركز دشنا ، يكون سليما وصحيحا في القانون .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتمين لذلك رفضه موضوعا .

جلسة ١٠ من يونيه سنة ١٩٥٧

برئاسة السيد حسن داود المستشار ، وبحضور السادة ، محمود ابراهيم اسماعيل ، ومحمود محمد مجاهد ، وأحمد زكي كامل ، والسيد أحمد عفيفي المستشارين .

(١٧٣)

الطعن رقم ١٤٤ سنة ٢٧ القضائية :

تفتيش . تنفيذ . إغفال تحرير محضر بإجراءات التفتيش . لا بطلان م ١٥٥ . ج .

الغرض من تحرير محضر بإجراءات التفتيش كما يدل عليه سياق المادة ٥٥ من قانون الإجراءات الجنائية ، هو تدوين ما جرى أن يبيده المتهم من ملاحظات على الأشياء المضبوطة ، ولم يرتب الشارع البطلان على إغفال تحرير هذا المحضر .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : أحرز الجواهر المخدرة المبينة بالمحضر "حشيشا وأفيوفا" في غير الأحوال المصرح بها قانونا . وطلبت من غرفة الاتهام إحالته على محكمة الجنايات لمعاقبته بالمواد ١ ، ٢ و ٣٣ ج و ٣٥ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ والبندين ١٢٠١ من الجدول (١) المرفق له ، فقررت الغرفة بذلك . وفي أثناء نظر الدعوى أمام محكمة جنايات قنا دفع الحاضر مع المتهم ببطلان التفتيش لتجاوز حدود الاذن الصادر به إذ أن الاذن كان قاصرا على التفتيش عن الأسلحة والذخيرة فتجاوز الضابط إلى البحث عن المخدر ، وبعد أن أتمت المحكمة نظرها قضت بحضوريا عملا بالمواد ٢ و ٢ و ٣٤ و ٣٥ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ والبندين ١ و ١٢ من الجدول رقم (١) الملحق مع تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات . أولا - برفض الدفع ببطلان التفتيش وبصحته . وثانيا - بمعاقبته محمد أحمد مصطفى على يوسف بالحبس سنة واحدة مع الشغل وبتغريمه خمسمائة جنيه والمصادرة وذلك على اعتبار أن الإحراز كان بقصد التعاطي . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... وحيث إن محصل الطعن ، هو أن ضابط المباحث الذي باشر تفتيش المتهم ومنزله لم يحضر محضرا بما تم من إجراءات في هذا التفتيش الأمر الذي يعيب هذه الإجراءات ويبطلها وقد أشار الدفاع إلى ذلك في الجلسة فلم تمن المحكمة بالرد عليه .

وحيث إن الشارع في المادة ٥٥ من قانون الإجراءات الجنائية لم يربط البطلان على إغفال تحرير محضر بإجراءات التفتيش ، ولما كان الغرض من تحرير هذا المحضر — كما يدل عليه سياق هذه المادة — هو تدوين ما عسى أن يهديه المتهم من ملاحظات على الأشياء المضبوطة ، وكان يبين من الاطلاع على محضر الجلسة أن المحكمة قد سمعت أقوال ضابط المباحث الذي باشر تفتيش المتهم وناقشته فيها مناقشة طويلة فأدلى بتفصيل ما قام به من إجراءات أسفرت عن ضبط مخدر الأفيون مع المتهم ومع افتراض صحة ما يدعيه الطاعن من عدم تحرير محضر بإجراءات التفتيش فإنه لا مصلحة له فيه فهو لم ينازع في حصول تفتيشه ولا فيما أسفر عنه هذا التفتيش من حيازته للسادة المخدرة وفضلا عن ذلك فقد أثبت الحكم أن وكيل النيابة ، فتش المتهم عقب ضبطه فوجد بيجوب ملائسه قطعة وفئاتا من الحشيش وهو ما يكفي وحده بتبرير الاستناد إلى الدليل المستمد من التفتيش ولا حاجة بعد ذلك لأن ترد المحكمة على ما أبداه الطاعن من دفاع بشأن إغفال تحرير محضر التفتيش ، لما كان ذلك فإن ما يثيره الطاعن لا يكون سديدا .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

جلسة ١٠ من يونيه سنة ١٩٥٧

برئاسة السيد مصطفى قاضل وكيل المحكمة ، وبحضور السادة : محمود محمد مجاهد ، وفهيم نسي
بجندى ، واحمد زكى كامل ، والسيد احمد صفير المستشارين .

(١٧٤)

الطعن رقم ٤٤٥ سنة ٢٧ القضائية :

إثبات . شهادة . حكم "نسيب معيب" . اعتماد الحكم على أقوال المجنى عليها في التحقيقات
وأمام المحكمة دون أن يذكر شيئا مما جاء في هذه الأقوال . قصور .

متى كان الحكم حين أورد الأدلة على المتهم قد اعتمد فيها على أقوال المجنى
عليها في التحقيقات وأمام المحكمة دون أن يذكر شيئا مما جاء في هذه الأقوال
حتى يتضح وجه الاستدلال بها ، فإنه يكون قاصر البيان بما يعيبه ويستوجب
نقضه .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : شرع في مواجهة السيدة عبده سليمان بغير
رضاها بأن أمسك بها عنوة بعد خلع ملابسها وطرحها أرضا وجثم فوقها ومزق
سروالها والصق جسمه بجسمها قاصدا مواقعتها ، ولم تتم الجريمة بسبب لا
دخل لإرادته فيه وهو استغاثة المجنى عليها وقدموا آخر لإغاثتها .

وطلبت من غرفة الإتهام إحالته الى محكمة الجنايات لمعاقبته بالمواد ٤٥ ،
٤٦ ، ١/٢٦٧ من قانون العقوبات ، فقررت ذلك . ومحكمة جنايات المنصورة
قضت حضوريا عملا بمواد الإتهام مع تطبيق المادة ١٧ من قانون
العقوبات — بمعاقبة السيد عبد الجواد غانم بالحبس مع الشغل لمدة سنة .
فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

...وحيث أن مبنى الطعن هو أن الحكم شاب أسبابه القصور ، إذ دان الطاعن استنادا الى أقوال المجنى عليها دون أن يورد مضمون هذه الأقوال .

وحيث أنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه بعد أن بين واقعة الدعوى قال إنها ثبتت لديه من أقوال المجنى عليها السيدة عبده سليمان في التحقيقات وأمام المحكمة كما تأيدت بما شهد به على عبده من رؤيته للتهمة ... ولم يذكر مضمون أقوال المجنى عليها التي استند اليها في القضاء بالإدانة — لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن الحكم بالإدانة يجب لصحته أن يبين مضمون كل دليل من أدلة الثبوت التي بنى قضاءه عليها ، ويذكر مؤداه حتى يمكن لمحكمة النقض مراقبة تطبيق القانون تطبيقا صحيحا على الواقعة ، كما صار إثباتها في الحكم ، وكان الحكم حين أورد الأدلة على الطاعن قد اعتمد فيها على أقوال المجنى عليها في التحقيقات وأمام المحكمة دون أن يذكر شيئا مما جاء في هذه الأقوال حتى يتضح وجه الاستدلال بها ، فإنه يكون قاصر البيان بما يعيبه ويستوجب نقضه .

جلسة ١٠ من يونيو سنة ١٩٥٧

برئاسة السيد حسن داود المستشار ، وبحضور السادة : محمود إبراهيم اسماعيل ، ومصطفى كامل ،
وفهم بنى جندى ، والسيد أحمد عوفى ، المستشارين .

(١٧٥)

القضية رقم ٤٤٨ سنة ٢٧ القضائية :

(أ) قوة الأمر الملقى . سرقة . إخفاء أشياء مسروقة . رفع الدوى على المتهم اعتباره
سارقا والقضاء ببراءته . يجوز رفع الدوى من جديد بوصفه مخفيا .

(ب) إخفاء أشياء مسروقة . صورة والتمه يلحق فيها ركن الحيازة .

١ - إذا رفعت الدوى على شخص بوصف كونه سارقا للأشياء المضبوطة
وحكم ببراءته ، فإنه يجوز أن ترفع عليه الدوى من جديد بوصفه مخفيا لما
لاختلاف الواقعتين ، ويستوى الأمر إذا ما اعتبر المتهم فى القضية الأولى شريكا
فى السرقة .

٢ - متى أثبت الحكم فى حق المتهم أنه اشترى الأسلاك المسروقة التى
وجدت فى حيازته ، وأنه أقرب ذلك ، فقد تحقق ركن الحيازة على ما هو معروف به
فى القانون .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة كلا من : ١ - مصطفى على محمد و ٢ - حلى محمد
حسن الشهير بعبد اللطيف ٣ - عبد اللطيف حسين الماسى (الطامن) بأنه
الأول والثانى : سرقا الأشياء المبينة بالمحضر والملوكة لمصلحة التلغرافات . والثالث
أخفى الأسلاك المبينة بالمحضر والمتحصلة من الجريمة المبينة بالتهمة الأولى مع
علمه بالسرقة وطلبت عقابهم بالسنتين ٣١٧/٤٤١ مكررة من قانون العقوبات .

ومحكمة جنح شبرا الخيرية قضت غيابيا عملا بمادتي الاتهام — بحبس كل من المتهمين الأول والثاني سنة شهور مع الشغل والنفاذ وبحبس الثالث ثلاثة شهور مع الشغل وكفالة خمسمائة قرش لوقف التنفيذ بلامصاريف جنائية . فعارض المتهم الثالث (الطاعن) وقضى في معارضته بتأييد الحكم الغيابي المعارض فيه بلامصاريف جنائية . فاستأنف المتهم الثالث والنيابة هذا الحكم وأمام محكمة القاهرة الابتدائية دفع الحاضر مع المتهم بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الحكم فيها في القضية رقم ١٠٨١ سنة ١٩٥٥ جزئي المنصورة ، وبعد أن أتمت المحكمة نظر الاستئناف قضت فيهما حضوريا برفض الدفع بعدم جواز نظر الدعوى وبجواز نظرها ورفض الاستئناف وبتأييد الحكم المستأنف . وأعفت المتهم من المصروفات الجنائية . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... وحيث أن مبنى الطعن ، هو الخطأ في القانون والاخلال بحق الطاعن في الدفاع . ذلك بأن الحكم المطعون فيه لم يأخذ بما دفع به الطاعن من عدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها بالبراءة في اللجنة رقم ١٠٨١ سنة ١٩٥٥ المنصورة لوحدة الواقعة فيهما ولأنه وإن اختلف الوصف في كل منهما فإن المحل "الأسلاك" واحد فيهما . هذا إلى أن الطاعن دفع بعدم توفر ركن الحياة استنادا إلى أنه لم يكن قد اشترى الأسلاك المضبوطة في منزله ولم يدفع ثمنها ، لكن الحكم قد أخطأ في الإعراض عن هذا الدفاع . وأخيرا فقد طلب الطاعن ضم قضية اللجنة رقم ١٠٨١ سنة ١٩٥٥ المنصورة المقضى فيها بالبراءة ، لكن المحكمة لم تجبه إلى طلبه ، فأخلت بحقه في الدفاع .

وحيث أن الحكم المطعون فيه رد على ما دفع به الطاعن من عدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها بقوله "ومن حيث إن المتهم دفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الحكم فيها في القضية رقم ١٠٨١ سنة ١٩٥٥ جزئي المنصورة سالفة الذكر إلا أن تلك القضية تتعلق بسرقة الأسلاك في ناحية الدياكية والتي عثر عليها في المصرف بمزبة سرسق دقهلية والتي قبض على مصطفى علي أثناء توجيهه

هو والمرشد السيد محمد يوسف لنقلها للقاهرة ووجهت التهمة فيها للمتهم الحالي (الطاعن) على أنه اشترك مع مصطفى على في سرقتها وقضى ببراءته تأسيسا على أن هذه الأسلاك لم تكن قد سلمت إليه بعد وأنه على فرض قيام العلم لديه بأنها مسروقة ، فإن ذلك لا ينهض دليلا على تحريض مصطفى على اقتراف الحادث . أما الاتهام موضوع هذه الدعوى فمنصب على الأسلاك التي ضبطت بمنزل المتهم والتي قرر مصطفى أنه باعها هو وحلى الفاسطى للمتهم الثالث (الطاعن) يوم العيد وأقرهما الأخير على ذلك . لما كان ذلك وكان ما رده بالحكم صحيحا في القانون . ذلك بأنه إذا رفعت الدعوى على شخص بوصف كونه سارقا للأشياء المضبوطة وحكم ببراءته ، فإنه يجوز أن ترفع عليه الدعوى من جديد بوصفه مخفيا لما لاختلاف الواقعتين ، ويستوى الأمر إذا ما اعتبر المتهم في القضية الأولى شريكا في السرقة ، كما هو الحال في هذه الدعوى ، هذا عدا ما أثبتته الحكم من أن الأسلاك المضبوطة في اللجنة رقم ١٠٨١ سنة ١٩٥٥ المنصورة هي غير التي ضبطت في الدعوى الحالية — لما كان ما تقدم ، وكان الحكم قد أثبت في حق الطاعن أنه اشترى الأسلاك المسروقة التي وجدت في حيازته ، وأنه أقر بذلك ، فقد تحقق ركن الحيازة على ما هو معرف به في القانون . ولما كان الطاعن بعد أن طلب ضم قضية اللجنة سألقة الذكر ترفع في موضوع الدعوى وطلب الحكم بالبراءة فلا يعيب الحكم إن لم يجبه إلى طلب لم يثبت عليه ، فضلا عن أنه كان في الاطلاع على صورة رسمية من الحكم الصادر في تلك الدعوى . ما يكفي لإقامة قضائه على أساس سليم ، ومن ثم فإن الطعن يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ١٠ من يونيه سنة ١٩٥٧

برئاسة السيد حسن داود المستشار ، وبحضور السادة : محمود ابراهيم اسماعيل ، ونهيم بي
جندى ، وأحمد زكي كامل ، والسيد أحمد عفيفي المستشارين .

(١٧٦)

الطعن رقم ٥٣ سنة ٢٧ القضائية :

(أ) عقوبة . وقف التنفيذ . سلطة قاضي الموضوع في الأمر بوقف تنفيذ العقوبة التي
يحكم بها .

(ب) إثبات . اشتراك . الاستدلال على توفر الاشتراك بالاتفاق والتحريض من قرائن
الدعوى وملايساتها . جوازه .

(ج) حكم . بيانه . اشتراك . إشارة الحكم في بيان مادة القانون التي طبقها على الشريك
إلى م . ٤٠ ع عدم الإشارة إلى فقراتها . لا ميب .

١ - الأمر بوقف تنفيذ العقوبة هو تقدير نوعها ومقدارها من صميم عمل
قاضي الموضوع ، ومن حقه أن يأمر أولاً بأمر بوقف تنفيذ العقوبة التي يحكم بها
على المتهم وهذا الحق لم يجعل الشارع للمتهم شأناً فيه ، بل خص به قاضي الدعوى
ولم يلزمه باستعماله بل وخص له في ذلك وتركه لمشيئته وما يصير إليه رأيه .

٢ - الاشتراك بالاتفاق إنما يتكون من اتحاد نية الفاعل والشريك على
ارتكاب الفعل المتفق عليه ، وهذه النية من مخبات الصدر ودخائل النفس
التي لا تقع عادة تحت الحس وليس لها أمارات ظاهرة ، كما أن الاشتراك
بالتحريض قد لا توجد له سمات أو شواهد ظاهرة تدل عليه ، وللقاضي الجنائي
إذا لم يرقم على الاتفاق والتحريض دليل مباشر أن يستدل عليهما من قرائن الدعوى
وملايساتها .

٣ - إشارة الحكم إلى المادة ٤٠ من قانون العقوبات تكفى في بيان مادة القانون التى طبقته المحكمة على المتهم بوصف كونه شريكا ، ولولم تشر إلى فقرتها الخاصتين بطريق الاتفاق والتحرىض .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهما : الأول - أولا - بصفتهم موظفا عموميا كاتب ورشة البرادين بسلاح الأسلحة والمهمات : ارتكب تزويرا ماديا في محرر رسمى هو سركى عمال اليومية المحور على النموذج ٦٦ ع . ح الخاص بأجر العامل محمد إبراهيم خاطر في شهر سبتمبر سنة ١٩٥٤ في الخانة المخصصة ليوم ١٣ سبتمبر سنة ١٩٥٤ وكان ذلك بتقييده أحد بياناته بأن استبدل كلمة (بأجر) بكلمتى (بدون أجر) ووضع إمضاء مزورا نسبته إلى الكاتب المختص محمد صالح : ثانيا - استعمل المحور المزور سالف الذكر مع علمه بتزويره بأن قدمه لمصلحة المهمات لصرف أجر المتهم الثانى على أساس ما اقترفه المتهم من بيانات مزورة : والمتهم الثانى : اشترك بطريقى التحريض والاتفاق والمساعدة مع المتهم الأول في ارتكاب جريمة التزوير والاستعمال سالف الذكر بأن حرضه واتفق معه على إحداث التزوير في المحرر وتقديمه للكاتب المختص وساعده في ذلك بأن مكنته من الحصول على المحرر من كاتب الأجور وقد تمت الجريمة بناء على ذلك التحريض والاتفاق وتلك المساعدة . وطلبت من غرفة الاتهام إحالتهما إلى محكمة الجنايات لمعاقبتهما بالمواد ١ و ٤٠/١ و ٢ و ٣ و ٤١ و ٢١١ و ٢١٤ من قانون العقوبات ، فقررت الغرفة بذلك . ومحكمة جنايات القاهرة بعد أن سمعت الدعوى قضت بحضورها بتاريخ ١٢ من مارس سنة ١٩٥٧ عملا بالمواد ٤٠ و ٤١ و ٢١١ و ٢١٤ و ١٧ من قانون العقوبات بالنسبة إلى المتهمين مع تطبيق المادة ٣٢ من نفس القانون بالنسبة إلى المتهم الأول : بمعاقبة كل من سيد محمد أحمد رجب ومحمد إبراهيم خاطر بالحبس مع الشغل لمدة سنة واحدة . فطعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

الحكمة

... وحيث إن الطعن المقدم من الطاعن الأول ".... .." يتحصل في أن الحكم المطعون فيه جاء مشوبا بالقصور إذ لم يرد على ما طلبه الطاعن من وقف تنفيذ الحكم الصادر بالعقوبة لما تبين من شهادة رئيسه من أنه كان في عمله حسن السمعة .

وحيث إن ما يقوله الطاعن مردود بأن الأمر بوقف تنفيذ العقوبة هو كتقدير نوعها ومقدارها من صميم عمل قاضي الموضوع الذي ينظر الدعوى ويصدر فيها حكما بالإدانة ، فمن حقه تبعا لما يراه من ظروف الجريمة وحال مرتكبها أن يأمر أولا بأمر بوقف تنفيذ العقوبة التي يحكم بها عليه ، وهذا الحق لم يجعل الشارع لمتهم شأننا فيه ، بل خص به قاضي الدعوى ولم يلزمه باستعماله بل رخص له في ذلك وتركه لمشيئته ، وما يصير إليه رأيه ، ومتى تقرر ذلك ، فإن ما يشكو منه الطاعن من أن المحكمة لم تستمع إلى ما طلبه من وقف تنفيذ العقوبة لا يكون مقبولا .

وحيث إن مبنى الطعن المقدم من الطاعن الثاني "محمد إبراهيم خاطر" هو أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون وشابه القصور ذلك بأن التزوير المنسوب لمتهم الأول وقع في سرى معد لإثبات أيام حضور وانقطاع الطاعن وأيام الأجازات التي منحت له وما يعتبر منها بأجر وما لا يستحق عنه أجرا ، وهذا الإثبات منوط بالكاتب محمد صالح أحمد أما المتهم الأول فهو عامل بورشة البرادين ندبته المصلحة لاستلام وتسليم أوراق الأجازات دون أن يكون له اختصاص في إثبات ما يدون في هذه الأوراق ، ومن ثم تكون إدانته على أساس المادة ٢١١ من قانون العقوبات منطوية على خطأ في تطبيق القانون ، ثم إن الحكم المطعون فيه لم يبين الأدلة القائمة ضد الطاعن والتي أسس عليها إدانته بتهمة الاشتراك في جريمة تزوير الأوراق الرسمية واستعمالها ، مع أن الحكم اعتبره شريكا بطريق الاتفاق والمساعدة ، فقد اكتفى بذكر المادة ٤٠ من قانون

العقوبات دون أن يذكر الفقرات التي تنص على طرق الاشتراك المنسوبة إليه ، هذا إلى أن الطاعن لم يحرض المتهم الأول على ارتكاب التزوير ، وإنما طلب منه مجرد تصحيح ما دون خطأ اعتقاداً منه أنه كان على حق في طلبه هذا لأنه توجه للكاتب محمد صالح معترضاً على احتساب يوم ١٣/٩/١٩٥٤ بدون أجر ، فقبل احتساب هذا اليوم من الإجازة التي تمنح سنوياً لعمال المياومة ، وأمر المتهم الأول بإجراء هذا التصحيح وقد أبدى الدفاع ذلك للحكمة ، ولكنها لم تكن بالرد عليه ، يضاف إلى ما تقدم أن الحكم المطعون فيه أغفل التحدث عن ركن القصد الجنائي في جريمة التزوير .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى فيما قاله : " إن واقعة هذه الدعوى كما استظهرتها المحكمة من التحقيقات المدونة بالأوراق ومما دار بالجلسة تحصل في أن المتهم الثاني الطاعن منح إجازة يوم ١٣/٩/١٩٥٤ وقيدت بالسركي الخاص به ، على أنها إجازة بدون أجر لأن المتهم كان مستنفداً لكل إجازاته المستحقة له بأجر ، وأرسل السركي إلى قسم الأجور لملاحظة ذلك عند الصرف وقد لاحظ الموظف المنوط به قيد الإجازات وهو محمد صالح أن المتهم الثاني يتردد على المتهم الأول الذي يعمل مندوباً للورشة فشك في الأمر فسأل الموظف المنوط به ملاحظة الصرف وهو " محمد محمود أحمد " عن السركي الخاص بالمتهم الثاني ومنه علم أن البيان الخاص بيوم الإجازة بدون أجر صلل واعتبر أنه بأجر ، ووقع على التعديل بإمضاء منوره أسندت إلى محمد صالح المذكور وبسؤال المتهم الأول اعترف في التحقيقات وبحضر الجلسة اعترافاً مفصلاً مؤداه أنه أجرى التعديل بالسركي على أنه صادر من محمد صالح ووقع بإمضاء أسنده إلى هذا الأخير وكان ذلك بناءً على طلب المتهم الثاني وتحريضه ... " ثم أورد الحكم الأدلة على اشتراك الطاعن في جريمة التزوير في ورقة رسمية واستعمالها مع العلم بتزويرها بما شهد به الشاهد محمد صالح أحمد من أنه لاحظ تعدد اتصال الطاعن بالمتهم الأول ، وأنه علم من الشاهد محمد محمود أحمد بأنه بعد أن تسلم هذا السركي مؤشراً فيه بإجازة يوم بدون أجر حضر الطاعن مع المتهم الأول وأنهما أن محمد صالح طلب هذا السركي لتعديله لما تبين من أن للمتهم

الثاني إجازات متوفرة يستحق عنها أجرا ، فسلمهما السركى ، وفي اليوم الثاني أعاده إليه معدلا . وقد اتضح للشاهد أن هذا التعديل منور ، وقد أجرى بغير علم منه ، وأن الامضاء المنسوبة إليه على هذا التعديل منورة ، وقد اعترف المتهم الأول أنه هو الذى كتبها بخطه ، لما كان ذلك ، وكان الاشتراك بالاتفاق إنما يتكون من اتحاد نية الفاعل والشريك على ارتكاب الفعل المتفق عليه ، وهذه النية من مخبات الصدر ودخائل النفس التى لا تقع عادة تحت الحس وليس لها أمارات ظاهرة ، كما أن الاشتراك بالتعريض قد لا توجد له سمات أو شواهد ظاهرة تدل عليه — ولما كان القاضى الجنائى — مع استثناء ما قيده به الشارع من أدلة مخصوصة فى الإثبات — حرا فى أن يستمد عقيدته من أى مصدر يطمئن إليه وله إذا لم يقيم على الاتفاق والتعريض دليل مباشر أن يستدل عليهما من قرائن الدعوى وملابسهما ، ولما كان ما أورده الحكم يبرر ما استخلصه من اعتبار الطاعن شريكا فى جرمى التزوير والاستعمال ، لما كان ذلك وكانت إشارة الحكم إلى المادة ٤٠ من قانون العقوبات تكفى فى بيان مادة القانون التى طهرتها المحكمة على الطاعن بوصف كونه شريكا ، ولو لم تشر إلى فقرتها الخاصتين بطريق التعريض والاتفاق ، ولما كان الحكم قد استخلص استنادا إلى الأدلة السائغة التى أوردها أن الطاعن هو الذى أوعز إلى المتهم الأول واتفق معه على تغيير الحقيقة الثابتة بالسركى والتوقيع بامضاء منور للوظف المختص وأن هذا التزوير وقع نتيجة للاتفاق والتعريض الخاصين من الطاعن ، وهو صاحب المصلحة فى هذا التزوير ، فإن ما أثبتته من ذلك يكفى لبيان أن الطاعن قصد الاشتراك فى فعل التزوير — وفى استعمال السركى المزور مع علمه بتزويره ، وذلك بقصد الحصول على أجر يوم بغير حق — لما كان ذلك ، وكان لا يلزم بعد هذا أن يتحدث الحكم عن ركن القصد الجنائى على استقلال ما دام قد أورد ما يدل على توافقه ، ولما كان ما يشيره الطاعن من أن المحكمة لم ترد على دفاعه بشأن ذهابه إلى الكاتب المختص معترضا على ما أثبت بالسركى من احتساب يوم الأجازة بغير أجر ما يشيره الطاعن من ذلك هو من أوجه الدفاع الموضوعية التى لا تلتزم المحكمة بالرد عليها ما دام الرد استفادا ضمنا من حكمها بالإدانة لأدلة الثبوت التى

أوردتها ، أما ما يقوله الطاعن من أن المتهم الأول ليس مختصا بتحرير السركى الذى حصل فيه التزوير ، وأن إدانته بنص المادة ٢١١ من قانون العقوبات تنطوى على خطأ فى تطبيق القانون — ما يقوله الطاعن من ذلك لا يجديده ، ما دامت المحكمة قد حكمت عليه إعمالا للمادة ١٧ من قانون العقوبات بالحبس مع الشغل لمدة سنة ، وهو ما تؤول إليه عند استعمال موجبات الرأفة عقوبة المادة ٢١٢ الخاصة بجناية التزوير فى الأوراق الرسمية من موظف مختص بتحريرها ، لما كان جميع ما تقدم فان الطعن المقدم من الطاعن الثانى لا يكون له أساس ويتمين رفضه موضحا .

جلسة ١١ من يونيه سنة ١٩٥٧

برئاسة السيد مصطفى فاضل وكيل المحكمة : وبحضور السادة محمود محمد مجاهد وفهم يسى جندى
وأحمد زكى كامل والسيد أحمد فنيق المستشارين .

(١٧٧)

الطعن رقم ٤٤٢ سنة ٢٧ القضائية :

اثبات . دفاع . الطلب الذى لم يقصد منه المتهم الا إثارة شبهة في دليل لا تذهب بصلاحيته
بفرض قيامها . عدم اعتباره من الطلبات الجوهرية .

متى كان المتهم لم يقصد من وراء طلبه الا إثارة شبهة في الدليل وليس من
شأنها — بفرض قيامها — أن تذهب بصلاحيته القانونية للاثبات — فان مثل
هذا الطلب في مثل هذه الظروف — لا يعتبر من الطلبات الجوهرية التى تلتزم
المحكمة بتنفيذه أو الرد عليه صراحة ، ورفض المحكمة إياه ولو ضمنا لا يعتبر إخلالا
بحق الدفاع .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : أولا — ارتكب تزويرا في محررات درفية
هى الإيصالات المقدمة منه لهنرى ستون واخوان كرازى وسمياريباس الميينة
بالمحضر بأن وضع عليها امضاء مزورا لعبد الكريم محمد الجرايه ومحمد الجرايه . وثانيا :
استعمل المحررات المزورة سالفة الذكر مع علمه بتزويرها بأن قدمها لهنرى ستون
واخوان كرازى وسمياريباس . ثالثا — بدد مبلغ ٩٩٦ جنيها و ٦٦٥ مليا لمحمد
محمد الجرايه وعبد الكريم محمد الجرايه لإضرارهما بهما وكان هذا المبلغ قد سلم إليه
من المستأجرين لأملاكهما بصفته وكلا عنهما لتوصيله إليهما فاقتلعه لنفسه .
وطلبت عقابه بالمادة ٣٤١ من قانون العقوبات . وقد ادعى المجنى عليهما
عبد الكريم محمد الجرايه ومحمد الجرايه بحق مدنى قبل المتهم بمبلغ ٩٩٦ جنيها

و ٦٦٥ مليا على سبيل التعويض والمصروفات والأتعاب . وفي أثناء نظر الدعوى أمام محكمة جناح المنشية الجزئية عدلت النيابة وصف التهمة المنسوبة إلى المتهم وهي الاشتراك مع مجهول في تزوير محررات عرفية والمحكمة قضت حضوريا عملا بمسادة الاتهام والمواد ٤٠/٢-٣ و ٢١٢ و ٢١٥ و ٢/٣٢ عقوبات بحبس المتهم سنة مع الشغل عن التهم الثلاث المسندة إليه وكفالة ألف قرش لوقف التنفيذ وبإلزامه بأن يدفع للمدعين بالحقوق المدنية مبلغ ٩٩٦ جنيتها و ٦٦٥ مليا والمصروفات المدنية بغير مصروفات جنائية فاستأنف المتهم . وفي أثناء نظر الاستئناف أمام محكمة الاسكندرية الابتدائية دفع المتهم ببطلان الحكم المستأنف لعدم توقيعه في الميعاد القانوني ، والمحكمة قضت حضوريا بقبوله شكلا وفي الموضوع برفض الدفع ببطلان الحكم المستأنف وبصحته ورفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف مع إلزام المتهم بالمصروفات المدنية عن الدرجتين بلا مصروفات جنائية . فطعن الوكيل عن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... وحيث إن مبنى الطعن هو الإخلال بحق الدفاع والقصور في التسبيب ذلك بأن الحكم المطعون فيه اعتمد في إدانة الطاعن على اعترائه في محضر البوليس في حين أن هذا الاعتراف غير صحيح أبحاثه إليه ظروف الدعوى — حتى يقف الاتهام عند الحد المبالغ المدعى بتبديدها إذ كانت يد الطاعن خلوا من الدليل على سداد ماغداها من إيرادات مختلفة — هذا وقد طلب الطاعن في سبيل نفي الاختلاس في كلتا درجتى التقاضى ضم دفاتر الحساب التى أعدت لتنظيم هذه العملية — والتي قال الشاكي عنها إنه أمكنه بواسطتها حصر المبالغ المختلصة . ولكن المحكمة رفضت إجابة هذا الطلب بحجة عدم لزومه لاعتراف الطاعن بالتزوير أمام البوليس في حين أن التزوير المزعوم إنما قيل بوجوده لإخفاء الاختلاس فإذا ثبت عدم وجود الاختلاس كما يبين من الاطلاع على الدفاتر — فلا يتصور بالبداية قيام التزوير هذا وقد دفع الطاعن بأن الواقعة التى اعترف بها كذبا يرجع تاريخها إلى ثلاث

سنوات سابقة على تاريخ التهمة - وعلى فرض أنها صحيحة فإنها تكون قد انقضت بمضى المدة - ولكن المحكمة أففلت هذا الدفع على أهميته مع أنه من شأنه لو صح أن يمنع من نظر الدعوى مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى في قوله " إن المحنى عليهما يملكان منشآت تجارية وبعض عقارات وأن المتهم (الطاعن) يعمل موظفا لديهما يقوم بتحصيل ريع هذه العقارات وبإمسالك الدفاتر الخاصة بالمنشآت التجارية وكانت الطرق المتبعة أن يسلم المحنى عليهما إلى المتهم إيصالات الأجرة في أول كل شهر موقعا عليها من المحنى عليه عبد الكريم محمد جراه ويقوم المتهم بتسليم هذه الإيصالات للمستأجرين بعد تحصيل الأجرة على أن يرد في نهاية الشهر الإيصالات التي لم يتم تحصيلها مع المبالغ التي حصلها - وذلك بمقتضى كشوف ومن ثلاثة شهور مابقة على التبليغ لاحظ المحنى عليه عبد الكريم الجراية تأخير المتهم في تقديم كشوف الإيراد المحصلة والإيصالات التي لم يحصل قيمتها فطالبه بتاريخ ٢٥ فبراير سنة ١٩٥٤ بالإيصالات التي لم يتم تحصيلها واستلمها منه فعلا - وطلب إليه تحرير كشوف الإيراد المحصلة ولكنه لم يقدمها ثم اعترف بأن الإيصالات التي لم يسلمها قام بتحصيلها من المستأجرين وأنفقها كما أنه قام بتحصيل جميع المبالغ المطلوبة من الأريباس وإخوان كرازي وقد سبق أن رد إيصالاتهم وأنه حرر إيصالات لهم بمعرفة عند التحصيل وبجرد المبالغ التي اختلسها منه تبين أنها تبلغ ١٠٤٦ جنيا ٦٦٥ مليا سلم منه مبلغ ٥٠ جنية وأصبح المبلغ الذي في عهده هو ٩٩٦ جنيا و ٦٦ مليا فقام المحنى عليه باسترداد الإيصالات التي زورها المتهم وسلمها للمستأجرين وأعطاهم بدلا منها وتبين من التقرير الطبي الشرعي - المؤرخ ١٩٥٤/٥/٩ أن إيصالات محمود عبد الكريم الجراية الموقعة بها على الثلاثة عشر إيصالا عن الأشهر سبتمبر وأكتوبر ونوفمبر سنة ١٩٥٣ ويناير وفبراير سنة ١٩٥٤ لم تكتب من محمد الجراية كما تبين من التقرير المؤرخ ١٩٥٤/٧/١ أن الإيصالات الموقعة بها على الإيصالات الثلاث عشر السابق ذكرها في التقرير السابق هي إمضاءات غير صحيحة ومقلدة " وأورد الحكم مؤدى أقوال المحنى عليها وصراف شركة الأريباس ووكيل شركة كرازي وإخوان وهنري ستون

وقد قرر هؤلاء الآخرون أنهم مددوا الايجار المستحق عليهم في الشهور أكتوبر ونوفمبر وديسمبر سنة ١٩٥٣ ويناير وفبراير سنة ١٩٥٤ إلى المتهم الذي سلمهم الايصالات المزورة — كما أورد الحكم اعتراف الطاعن في البوليس فقال "وحيث إنه بسؤال المتهم بمحضر تحقيق البوليس اعترف بالتهمة المسندة إليه وقرر أنه اختلس مبلغ ١٠٤٦ جنيا و ٦٦٥ مليا من متحصلات الايجارات وذلك لظروفه المالية السيئة وأنه كان يقوم بالتوقيع على بعض الايصالات ويقدمها للمستأجرين ويحصل قيمتها ثم يقدم الايصالات الحقيقية للجنة عليهما لانها مهما أن هذه القيمة لم يتم تخصيلها وعلل ارتكابه هذه الجرائم بضيق ذات يده" واعتمد الحكم في ثبوت التهم الثلاثة المسندة إلى الطاعن على أقوال المجني عليهما والمستأجرين وعلى اعترافه بمحضر البوليس بأنه كان يقوم بتحرير ايصالات موقع عليها بإمضاء المجني عليهما بدلا من الايصالات المسلمة إليه والموقع عليها منهما ، وأنه كان يقدمها للمستأجرين ويحصل على قيمتها ومن التقرير الطبي الشرعي الذي يبين منه أن الايصالات سالفة البيان مزورة ومن استعماله هذه الايصالات المزورة من أول سبتمبر سنة ١٩٥٣ حتى ١٩٥٤/٢/٢٥ والحصول على قيمتها وإضافتها إلى ملكه ، لما كان ذلك وكانت المحكمة قد كونت اعتقادها واستقر اقتناعها بإدانتته بالجرائم المسندة إليه من الأدلة السائغة التي أوردتها والتي استخلصت منها الادانة استخلاصا سائغا ، وكان الاعتراف في المسائل الجنائية من العناصر التي تملك محكمة الموضوع كل الحرية في تقدير صحتها وقيمتها في الاثبات . فلقاضي الموضوع دون غيره البحث في صحة ما يدعيه المتهم من أن الاعتراف المعزول إليه لا يطابق الواقع ومتى تحقق أن الاعتراف صحيح وسليم مما يشوبه واطمأنت إليه نفس القاضي كان له أن يأخذ به رغم عدول المتهم عنه أمام النيابة وبجلسة المحاكمة استنادا إلى ما ظهر له من أنه عدول قصديه التخلص من المسؤولية وهو في ذلك غير خاضع لمحكمة النقض — هذا وليس في القانون ما يفرض على المحكمة وهي بسبيل التدليل على ما ثبت لها في الواقع أن تتعقب الدفاع في كل شبهة يثيرها أو استنتاج يستنتجه من ظروف الدعوى وترد عليه شبهة شبهة واستنتاجا استنتاجا بل يكفي أن تؤكد توافر أركان الجريمة من أفعال وقصد جنائي وأنها قد وقعت من المتهم وأن تشير إلى الأدلة

التي قامت لديم' واطمأنت إليها — ومتى كان الأمر كذلك وكان الحكم قد استظهر في رده على طلب ضم الدفاتر أن الدفاتر إذا سلم بما يدعيه الطاعن عنها من أنها نتيجة عدم وجود التبديد لا تمثل الحقيقة — إذ أن عدم إثبات الطاعن فيها للبائع التي حصلها من المستأجرين واختلاسها لنفسه — بقصد إخفاء جريمته وهذا من عمله — ليس من شأنه أن ينفي الاختلاس الواقع فعلا — وقد قامت عليه الدلائل من عناصر أخرى لها أصل في الأوراق ومن بينها اعتراف الطاعن نفسه أمام الهوليس ومادام أن الطاعن لم يقصد من وراء طلب ضم الدفاتر إلا إثارة شبهة في الدليل وليس من شأنها بفرض قيامها — أن تذهب بصلاحيته القانونية للأثبات — فإن مثل هذا الطلب في مثل هذه الظروف — لا يعتبر من الطلبات الجوهرية التي تلزم المحكمة بتنفيذه أو بالرد عليه صراحة فرفض المحكمة إياه — على الصورة الواردة في الطعن ولو ضمنا لا يعتبر إخلاذاً بحق الدفاع — لما كان ذلك وكان لا يبين من مراجعة أوراق المحاكمة أن الطاعن تمسك بالدفع بانقضاء الدعوى العمومية بمضى المدة فلا يقبل منه وهذا الدفع يتطلب تحقيقا موضوعيا — أن يثيره لأول مرة أمام محكمة النقض — لما كان ذلك فإن الطعن برمته لا يكون له محل متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ١١ من يونيه سنة ١٩٥٧

برئاسة السيد مصطفى فاضل وكيل المحكمة ، وبحضور السادة : مصطفى كامل ، ومحمود محمد مجاهد ،
وفهم بي جندى ، وأحمد زكي كامل المستشارين .

(١٧٨)

الدائن رقم ٤٤٩ سنة ٢٧ القضائية :

(١) تزوير أوراق رسمية . اختصاص الموظف بتحرير الورقة الرسمية . ثم يستند ؟

(ب) تزوير . متى يتحقق القصد الجنائي في جريمة التزوير ؟

١ - اختصاص الموظف بتحرير الورقة الرسمية لا يستند من الفوائين واللوائح
فحسب بل يستند كذلك من أوامر رؤسائه فيما لم أن يكلفوه به كما قد يستند
المحرر رسميته من ظروف إنشائه أو من جهة مصدره أو بالنظر إلى البيانات التي
تدرج به ولزوم تدخل الموظف لإثباتها أو لاقرارها .

٢ - يتحقق القصد الجنائي في جريمة التزوير بتعمد تغيير الحقيقة في الورقة
تغييرا من شأنه أن يسبب ضررا وبنية استعمالها فيما فرت من أجله الحقيقة فيها .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهم : المتهم الأول عبد المنعم إبراهيم البرعى ،
أولا - باعتباره موظفا عموميا "مديرا لورش هندسة السكك الحديدية بالعباسية"
ارتكب تزويرا في ورقتين رسميتين مختصا بتحريرهما هما كشف الطلب رقم ٤٥٠٧
المحرر على القسيمة رقم ٤٩٩٤٧ بتاريخ ١٩٤٧/٣/٢٠ والكشف رقم ١٦٠٢ المحرر
على القسيمة رقم ٩٤٢٦٨ بتاريخ ١٥ من أبريل سنة ١٩٤٧ بأن أثبت فيهما على غير
صحة أن ورش الهندسة بالعباسية في حاجة إلى ٦٠٠٠ ستة آلاف كيلو جرام
من ألواح الصاج المجلق ثم ٢٦٦٠ ألفين وستمائة وستين كيلو جراما من الصلب

المجلفن لتخزينها واستعمالها في أعمال الورش وأمر بصرف هاتين الكيتين حالة
كونهما غير لازمتين للورش — ثانيا — اشترك بطريق المساعدة مع موظفين
عموميين حسنى النية هما محمود فهمى افندى أمين مخزن أبى زعبل وهبى المحمد
حسن افندى الموظف بمصوم هندسة السكة الحديدية في ارتكاب تزوير في ورقتين
رسميتين هما قسيمة الصرف المحررة على الورقة رقم ٤٢٨١١ بتاريخ ٢٦ من مارس
سنة ١٩٤٧ والقسيمة المحررة على ورقة رقم ٤٢٨٩٨ بتاريخ ١٧ من أبريل سنة ١٩٤٧
والخاصتين بسنة آلاف كيلو جراما وألفين وستماية وستين كيلو جراما من ألواح
الصلب المجلفن وذلك حال تحريرهما المختص بوظيفتهما بجعله واقعة مزورة
في صورة واقعة صحيحة مع علمه بتزويرهما بأن كلفهما بمقتضى كشفى الطالب
رقم ٤٥٠٧ ورقم ١٦٠٢ موضوع التهمة السابقة بملى البيانات المدونة بقسمتى
الصرف سالفى الذكر لصرف تلك الألواح وإخراجها من المخازن على أنها لازمة
لتخزينها واستعمالها في أعمال ورش الهندسة بالعباسية وذلك على غير صحة فحور
الموظف الأول تلك البيانات ووقع عليها هو والموظف الآخر بتوقيعهما فتحت
الحرمة بناء على تلك المساعدة — ثالثا — باعتباره موظفا عموميا "مديرا لورش
الهندسة بالعباسية" ارتكب تزويرا في ورقة رسمية مختص بتحريرها هي كشف
الطلب رقم ٨٣٩ المحرر على القسيمة رقم ٤٦٣٢٦ بتاريخ ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٤٧
بأن أثبت فيه على غير صحة أن عملية إصلاح ماكينات الفحم بالقبارى اذن
رقم ٣٦٥٣ في حاجة إلى سنة آلاف ومئتمائة كيلو جراما من ألواح الصلب مقاس
٢٠ × ٥ × ١٦/٣ لاستعمالها فيها وأمر بصرف هذه الكمية حالة كون مقايضة العملية
خالية من الإشارة إلى هذه الألواح وقد سبق صرف مالزمها منذ شهور سابقة —
رابعا — اشترك بطريق المساعدة مع موظف عمومى حسن النية هو عمراحمدا
التبواقى افندى المساعد الفنى بورش الهندسة بالعباسية في ارتكاب تزوير في ورقة
الإخراج رقم ٢٦١ المؤرخة ١٨ أكتوبر سنة ١٩٤٧ — حال تحريرها المختص بوظيفته
بجعله واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة مع علمه بتزويرها بأن أمره بتحرير تلك
الورقة لإخراج ١٩ (تسعة عشر) لوحا من الصلب مقاس ٢٠ × ٥ × ١٦/٣
المشار إليها في التهمة السابقة من الورش على أنها لازمة للعمل في إصلاح ماكينات

الفحم بالقبارى وذلك على غير صحة فقام ذلك الموظف بتحرير الورقة ووقع عليها
فتمت الجريمة بناء على تلك المساعدة . خامسا — اشترك بطريق المساعدة مع
موظف عمومي حسن النية هو محمود أنيس حمزه أفندي المساعد الفنى بمكتب
التصدير بورش الهندسة بالعباسية فى ارتكاب تزوير فى ورقة رسمية هى ورقة
الانحراج رقم ٤١٢٠ المؤرخة ٢٨ يوليوسنة ١٩٤٨ حالة تحريرها المختص بوظيفته
بجعلها واقعة مزورة فى صورة واقعة صحيحة مع علمه بتزويرها بأن أمره بتحرير
تلك الورقة لانحراج ٢٥٧ (مائتين وسبعة وخمسين) ماسورة من مكتب التصدير
بالورش على أنها لازمة للعمل بصهرج أبى غاطس (إذن ٤٣٤) وذلك على غير
صحة فقام ذلك الموظف بتحرير الورقة ووقع عليها ، وقد وقع المتهم كذلك على
الصورة الحمراء منها بتوقيع اشخص غير معلوم للايهام بأنه توقيع الموظف المكلف
باستلام هذه المواسير فى محل العمل فتمت الجريمة بناء على تلك المساعدة .
سادسا — توصل بالاحتياال إلى الاستيلاء على كميات أخشاب (النشابين) وأواح
الصلب والمواسير والألواح المجاننة المبينة الوصف والقيمة بالجدول رقم ١ الملحق
بتقرير الاتهام والمتهم له وكان ذلك باستعماله طرقا احتيالية من شأنها الايهام
بوجود وقائع مزورة بأن توصل للحصول على هذه المواد بخدعة الموظفين
المختصين بأنها لازمة للأعمال التى تبشرها ورش هندسة السكة الحديدية واستعان
على ذلك بتقديمه أوراق مزورة إليهم فتمكن من الاستيلاء عليها . سابعا —
سرق كميات أخشاب السويد وبراميل الزيت والأسياخ والأسلاك وأواح
الصاج والأشياء الأخرى المبينة الوصف والقيمة بالجدول رقم ٢ الملحق بتقرير
الاتهام والمتهم له والمملوكة لمصلحة سكك حديد الحكومة . المتهم الثانى كمال
حافظ سرى : أولا — باعتباره من الأمناء على الودائع — أمين مخزن القبارى
بورش الهندسة بمصلحة سكك حديد الحكومة بالعباسية — اختلس ٢٠٦٣
(ألفين وثلاثة وستين) كيلوجراما من الزنك الأبيض قيمتهما ١٢٢ ج و ٨٩٧ م
(مائة واثنان وعشرون جنيها وثمانمائة وسبعة وتسعون مليا) و ٥٦ (ستة
وخمسين) لocha من الصلب مقاس ٨ × ٤ × $\frac{1}{8}$ قيمتها ٢٤٨ ج و ٦٦٧ م
(مائتان وثمانية وأربعون جنيها وستمائة وسبعة وستون مليا) وهى مبينة بالجدول

رقم ٣ الملاحق بتقرير الاتهام والمتهم له وكانت هذه الأشياء مسالمة إليه بصفتها
سالفة الذكر . ثانيا — اشترك بطريق الاتفاق والمساعدة مع المتهم الأول
في الاستيلاء بطريق الاحتيال على كمية الأخشاب موضوع التهمة السادسة
المسندة إلى المتهم الأول والمبينة بالجدول رقم ١ سالفة الذكر بأن اتفق معه على
الاستيلاء عليها وساهم معه في تحرير الورقة المزورة التي استعملت في إخراج
الأخشاب من الورش فتمت الجريمة بناء على هذا الاتفاق وتلك المساعدة .
ثالثا — اشترك بطريق الاتفاق والمساعدة مع المتهم الأول في سرقة الأسياخ
والأشياء الأخرى موضوع التهمة السابعة المسندة إلى المتهم الأول والمبينة بالجدول
رقم ٢ سالف الذكر بأن اتفق معه على سرقتها وساعده في نقل المسروقات من
ورش الهندسة . فتمت الجريمة بناء على هذا الاتفاق وتلك المساعدة . والمتهم
الأول عبد المنعم إبراهيم البرعى والمتهم الثالث محمد فؤاد على اشتركا بطريق
الاتفاق والمساعدة مع المتهم الثاني كمال حافظ سرى في اختلاس كميات الزنك
الأبيض والواح الصلب الداخلة في عهدة ذلك المتهم وهي موضوع التهمة
الأولى المسندة إليه والمبينة بالجدول رقم ٣ سالف الذكر بأن اتفقا
معه على اختلاسها واستأجرا مخزنا أعداه لإخفائها فيه فاختلسها وتمت
الجريمة بناء على هذا الاتفاق وتلك المساعدة — والمتهم الثالث محمد فؤاد على —
أولا — اشترك بطريق الاتفاق والمساعدة مع المتهم الأول عبد المنعم إبراهيم
البرعى في الاستيلاء بطريق الاحتيال على كميات أخشاب (البنش باين) والواح
الصلب والمواسير والألواح المختلفة موضوع التهمة السادسة المسندة إلى المتهم
الأول المبينة بالجدول رقم ١ سالف الذكر بأن اتفق معه على الاستيلاء عليها
واستأجر معه مخزنا لإخفائها فيه فتمت الجريمة بناء على هذا الاتفاق وتلك
المساعدة — ثانيا — اشترك بطريق الاتفاق والمساعدة مع المتهم الأول في
سرقة الأسياخ وبراميل الزيت والواح الصاج والأشياء الأخرى موضوع التهمة
السابعة المسندة إلى المتهم الأول والمبينة بالجدول رقم ٢ سالف الذكر بأن اتفق
معه على سرقتها واستأجر معه مخزنا لإخفائها فيه فتمت الجريمة بناء على هذا
الاتفاق وتلك المساعدة — ثالثا — ارتكب تزويرا في محور عرقي هو إقرار
الاستلام المدون على قسيمة الصرف رقم ٤٢٨٩٨ بأن أثبت عليها أن من يدعى

محمود مرزا قد استلم في يوم ١٧ أبريل سنة ١٩٤٧ سبعين أوحا من الصليب
المجلفن ووقع عليها بتوقيع نسبه الى المذكور وذلك على غير صحة — والمتهم
الأول عبد المنعم ابراهيم البرعى أيضا — إشتراك بطريق الاتفاق والمساعدة مع
المتهم الثالث في ارتكاب التزوير العرفي المبين بالفقرة الأخيرة بأن اتفق معه على
التزوير وقدم اليه قسيمة الصرف رقم ٤٢٨٩٨ لهذا الغرض فتمت الجريمة بناء
على هذا الاتفاق وتلك المساعدة . وطلبت من قاضى الإحالة إحالتهم على محكمة
الجنايات لمعاقتهم بالمواد ٢/٤٠ — ٣ ، ٤١ ، ٢١١ ، ٢١٣ ، ١١٢ ، ٢٣٦ ،
٣١٧/٥ ، ٢١٥ من قانون العقوبات ، وقد قرر بذلك ومحكمة جنايات القاهرة
قضت حضوريا عملا بالمواد ٢١١ ، ٢١٣ ، ١١٢ ، ٢/٤٠ — ٣ ، ٤١ ،
٣٢ من قانون العقوبات بالنسبة الى المتهم الأول والمادتين ١١٢ ، ١٧ من
نفس القانون بالنسبة الى المتهم الثانى والمواد ١١٢ ، ٢/٤٠ — ٣ ، ٤١ منه
بالنسبة الى المتهم الثالث — أولا — بمعاقة عبد المنعم ابراهيم البرعى بالسجن
مدة خمس سنين ومعاقة كمال حافظ سرى بالحبس مع الشغل مدة ستة أشهر
ومعاقة محمد فؤاد على بالسجن مدة ثلاث سنين وبرد ما أخلس والزامهم
متضامين بدفع غرامة مقدارها ٣٧١ جنيها و ٥٦٤ مليا — وثانيا — بانقضاء
الدعوى الجنائية بالنسبة الى مواد الجرح المسندة اليهم . فطعن الطاعنون في
هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

الحكمة

... وحيث أن مبنى الوجه الأول من الطعن المقدم من الطاعن الأول هو
أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون إذ اعتبر الأوراق
المزورة من الأوراق الرسمية مع أنه لم يثبت أن الموظف الذى حررها مختص
بتحريرها بمقتضى القوانين واللوائح أو أنه صدر بإنشائها قرار أو لائحة بل أنشأها
الطاعن نفسه لتنظيم العمل بعد أن عين مديرا اورشة العباسية دون أن يصدر
إليه أمر بذلك من الوزير المختص أو من مجلس إدارة السكك الحديدية ومتى
كانت الورقة لم يفرض إنشاؤها على الموظف بمقتضى قرار أو لائحة بل أنشأها

هو اختيارا فانها تكون ورقة عرقية تنقضى الدعوى الجنائية عن جريمة التزوير فيها بمضى المدة المقررة لمنح مما كان يقتضى الحكم بانقضائها وبراءة الطاعن .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين الواقعة بما تتوافر أركان جريمة التزوير والاختلاس اللتين دان الطاعن بهما وأورد على ثبوتهما في حقه أدلة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتب عليها ورد على ما أثاره الطاعن في شأن رسمية الأوراق المزورة فقال : " وحيث إنه بالنسبة لتهم التزوير الخمس الأولى المسندة إلى المتهم الأول فإنه من المسلم به أن القانون لا يشترط في المحرر كيا يسبغ عليه وصف المحرر الرسمي أن يكون تحريره بناء على قانون أو لائحة بل يصحح أن يكون بناء على أمر الرئيس المختص أو طبقا لمقتضيات العمل كما أنه ليس من الضروري في التزوير المعنوي يجعل واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة توقيع المزور على البيانات التي صدرت منه وطالما كان الأمر كذلك فلا جدوى لتهم فيما دافع به من أن الأوراق الحاصل تزويرها لا تدخل في عداد الأوراق الرسمية بمقولة إنه ليس هناك قانون أو لائحة طالما أن تحرير الأوراق كان بناء على أمر الرئيس المختص أو طبقا لمقتضيات العمل وليس هناك شك في أن تحرير الأوراق الخمس الأولى كان بناء على مقتضيات العمل " ولما كان ما قاله الحكم في ذلك صحيحا في القانون ذلك بأن اختصاص الموظف بتحرير الورقة الرسمية لا يستمد من القوانين واللوائح فحسب بل يستمد كذلك من أوامر رؤسائه فيما لهم أن يكلفوه به كما قد يستمد المحرر رسميته من ظروف إنشائه أو من جهة مصدره أو بالنظر إلى البيانات التي تدرج به ولزوم تدخل الموظف لإثباتها أو لإقرارها ، لما كان ذلك وكان الحكم قد أثبت أن الأوراق المزورة عبارة عن كشوف بطلب مهمات إلى الورشة التي يعمل بها الطاعن من المخازن العامة التابعة لمصاحبة السكك الحديدية وقسائم صرف خاصة بإخراج المهمات من الورشة إلى مكان العمل وكلها بأرقام سلسلة وتحمل توقيعات الموظفين المختصين ومقتضاها يتم إدخال المهمات إلى الورشة وإخراجها منها — وكان قد أثبت أيضا أن الطاعن باعتباره مدير الورشة هو الموظف المختص بإصدار هذه الأوراق باعتبار أن عملية

طلب المهمات وصرفها تدخل في اختصاصه لما كان ماتقدم فإن الحكم المطعون فيه إذ اعتبر هذه الأوراق رسمية لا يكون قد أخطأ في القانون ويتعين رفض هذا الوجه .

وحيث إن مبنى الوجهين الثاني والثالث هو أن الحكم المطعون فيه شابه قصور في التسبيب إذ دان الطاعن بجريمتي التزوير والاختلاس من غير أن يتحدث عن توفر ركن القصد الجنائي الخاص اللازم توفره قانونا في جناية التزوير في أوراق رسمية دون أن يثبت عناصر الاشتراك في جريمة الاختلاس مع انقطاع صلة الطاعن بها .

وحيث إن القصد الجنائي في جريمة التزوير يتحقق بتعمد تغيير الحقيقة في الورقة تغييرا من شأنه أن يسبب ضررا وبنية استعمالها فيما خيرت من أجله الحقيقة فيها وهو ما أثبتته الحكم المطعون فيه وأقام الأدلة عليه — لما كان ذلك وكان الضرر في جريمة التزوير في الورقة الرسمية يتحقق بمجرد تغيير الحقيقة لما في ذلك من العبث بحجيتها وقيمتها التدايلية وكان الحكم قد تحدث عن تهمة اشتراك الطاعن في جناية الاختلاس المسندة إلى المتهم الثاني والطاعن الثالث فقال : ”وحيث إنه عن تهمة اشتراك المتهم الأول في جناية الاختلاس المسندة إلى المتهم الثاني فتأبته قبله من أنه هو صاحب الصلحة في الاستيلاء على هذه المهمات المختلسة وقد تبين من غير شك أنها وجدت بالخزن الذي أعده المتهمان الأول والثالث من قبل لإخفاء تلك المهمات المختلسة وقد استغل المتهم الأول في سبيل ذلك سلطة وظيفته على مرؤسه المتهم الثاني فاشترك معه بطريق الاتفاق والمساعدة على اقتراف جناية الاختلاس فوقعت الجريمة بناء على هذا الاتفاق وتلك المساعدة وانصياع المتهم الثاني لرغبة المتهم الأول مع علمه بأنها رغبة آثمة لا يقرها شرع ولا قانون“ وما قاله الحكم من ذلك سائغ في العقل والمنطق ويتوفر به الاشتراك بطريق الاتفاق وارتكاب جناية الاختلاس كما هو معروف به في القانون إذ الاشتراك بالاتفاق إنما يتحقق من اتحاد نية أطرافه على ارتكاب الفعل المتفق عليه وهذه النية أمر داخلي لا يقع تحت الحواس ولا يظهر بعلامات خارجية

وللقاضى الجنائى أن يستبدل عليه بطريق الاستنتاج من القرائن التى تقوم لديه كما له أن يستنتج حصوله من أعمال لاحقة له — ويكون الطعن على هذا النحو غير سديد .

وحيث إن مبنى الوجه الرابع هو أن الحكم المطعون فيه أخل بحق الطاعن فى الدفاع حيث طلب فى مذكرة قدمها إلى المحكمة تمكينه من الاطلاع على أوراق العمليات موضوع الاتهام إبيان الأوجه التى استعملت فيها المهمات المدعى باختلاسها كما طلب ضم أصول الأوراق المقال بتزويرها لأن صور الكربون المقدمة فى الدعوى لا يظهر منها أسماء الموقعين عليها ولكن المحكمة التفتت عن دفاعه فلم تجبه إليه .

وحيث إنه يبين من محاضر الجلسات أن المحكمة أفسحت صدرها للدفاع وأجابته إلى طلبه إذ أمرت بإعادة القضية للرافعة بعد حجزها للحكم مع ضم الأوراق التى طلب الدفاع ضمها وصرحت للدفاع بالاطلاع عليها ثم تأجل نظرها بعد ذلك مرة أخرى بناء على طلب الدفاع لغم باقى الأوراق التى طلب الدفاع ضمها فى مذكرته ثم تأجلت بمسألة ذلك مرتين أخريين بناء على طلب الدفاع للاطلاع على الأوراق المضمومة ثم أعيد نظرها بجلاسة ٩ من فبراير سنة ١٩٥٧ بمعرفة هيئة أخرى حيث ترافع الدفاع طويلا وطلب براءة الطاعن ولم يشر فى مرافعته إلى أن المحكمة أخلت بحق من حقوقه — لما كان ذلك وكان الحكم قد عول فى قضائه بالإدانة على اعتراف الطاعن فى تحقيق النيابة بأنه قام فعلا بنقل المهمات المضبوطة من الورشة إلى مخزن شبرا معلا ذلك بأنه أراد أن يستغل تلك المهمات الحكومية فى عمل سقيمة بالمخزن على أن يردّها ثانية إلى ورش الهندسة كما عولت على شهادة الشهود الذين رأوا الطاعن يقود السيارة الحكومية محملة بالمهمات إلى مكان المخزن وشهادة غير هؤلاء من عمال الورشة وموظفيها وهى أدلة سائغة من شأنها أن تؤدى إلى ما استخلصه الحكم منها — وكانت المحكمة لم تر بعد ذلك محلا لإجابة الدفاع إلى ضم أوراق أخرى رأت أنها غير منتجة فى الدعوى — لما كان ما تقدم فإن ما يثيره الطاعن فى هذا الوجه لا يكون له محل .

وحيث إن حاصل ما ينعمه الطاعن الثالث على الحكم المطعون فيه هو القصور في التسيب وفساد الاستدلال ذلك أنه دانه بجريمة الاشتراك في الاختلاس المسندة إلى المتهم الثاني والطاعن الأول دون أن يبين أركان هذا الاشتراك أو يقيم الدليل عليه وكل ما ساقته المحكمة من أدلة في حق الطاعن إنما تؤدي إلى مساءلته عن جنحة إخفاء أشياء مسروقة ، كذلك أفضل الحكم الرد على دفاعه من أن الأشياء التي وجدت مخزن شبرا المنسوب للطاعن الاشتراك في إدارته يباع مثلهما في الأسواق وأن كلمة عباسية التي وجدت على أحد البراميل المضبوطة بالمخزن لم تكن موجودة من قبل عند إجراء التفتيش الأول الذي أجرى في أعقاب الحادث مما يشير إلى أن هذه العلاقة دست على الطاعن للايقاع به ، هذا فضلا عن أن المحكمة في سبيل التذليل على اشتراك الطاعن في جناية الاختلاس جاءت بمحدث مضطرب عن مخزن شبرا يفهم منه أن الطاعن الأول هو الذي يشرف على إدارته ومع ذلك دانت الطاعن باعتباره شريكا في الإدارة مما يعيب حكمها بالتخاذل والاضطراب .

وحيث إن الحكم المطعون فيه تحدث عن تهمة اشتراك الطاعن الثالث مع المتهم الثاني والطاعن الأول في ارتكاب جناية الاختلاس المسندة إليه فقال "وحيث إنه عن تهمة اشتراك المتهم الثالث مع المتهم الثاني في ارتكاب جناية الاختلاس المسندة إليه فتأبته قبله ثبوتا لا شك فيه من التحقيقات الدالة على اشتراكه معه بطريق الاتفاق والمساعدة على ارتكاب هذه الجناية إذ أنه كان متوليا أمر المخزن بصفته مستأجرا له والثابت أيضا أنه عندما شعر المتهم الأول باكتشاف أمره التقى بالمتهم الثالث في مقهى الأكسليور وتحادثا سويا وبعده هرب المتهم الثالث وظل هاربا مدة أسبوع تقريبا وليس هذا حال من يعلم أن أمره من المخزن هو أمر التابع من المتبوع بل إنه كان يسعى لإخفاء الجريمة فأخذ قبل ضبطه يساوم إبراهيم محمد خالد الشهير بالفلاح على صفقة حديد كان همه منها أن يحصل على فواتير يغطي بها موقفه من الاتهام . وحيث إن الثابت أنه وجد بالمخزن بشارع شبرا براميل كبيرة مختوم عليها بالرصاص بكلمة "عباسية" وقد كانت هذه البراميل تحت بصر المتهم الثالث مما يدل على أنه كان عالما بأنها

من مهمات ورش هندسة السكة الحديد بالعباسية — وحيث إن الثابت أيضا أن يوم ضبط الحادث بالذات في ٣ من أغسطس سنة ١٩٤٨ قد استدعى المتهم (أى الطاعن) اثنين من العمال هما حسن محمد محمود وعلى إبراهيم هلال وكلفهما بالذهاب إلى المخزن لينتظرا السيارة ثم أرسل ابنه لانتظارها واستلام حمولتها وكلف العاملين بإزالة ما على البراميل من كتابة وفي هذا ما يكفى للتدليل على أنه إنما كان يعلم أن المهمات التى ترد إلى المخزن استتجاره إنما هى مهمات حكومية فأراد أن يزيل منها المعالم الدالة عليها بطريق الخوف، ولما كان ما قاله الحكم من ذلك كافيا لإثبات تهمة الإشتراك فى جناية الاختلاس بطريق الاتفاق والمساعدة وكان الحكم قد استخلص استخلاصا سائغا من وقائع الدعوى وملاحظات أن الطاعن الثالث شريك مع الأول فى إدارة المخزن الذى ضبطت به المهمات المختلصة واستدل من ذلك على اشتراكهما فى جناية الاختلاس فإنه يكون استدلالا صحيحا لا عيب فيه على أن ما يثيره الطاعن فى الوجه الأخير من طعنه لا يمدو أن يكون جدلا موضوعيا يتعلق بواقعة الدعوى وتقدير أدلتها مما يستقل به قاضى الموضوع ولا تقبل إثارته أمام محكمة النقض .

وحيث إنه لما تقدم يكون طعن الطاعنين الأول والثالث على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

جلسة ١١ من يونيه سنة ١٩٥٧

برئاسة السيد مصطفى قاضل وكيل المحكمة ، وبحضور السادة : حسن داود ، ومحمود ابراهيم
اسماعيل ، ومصطفى كامل ، وفهم يسى بجندى المستشارين .

(١٧٩)

الطعن رقم ٤٥٨ سنة ٢٧ القضائية :

نقض . سلطة محكمة النقض . أسباب الإباحة وموانع العقاب . دفاع شرعى . تقدير القوة
اللازمة لرد الاعتداء من شأن محكمة الموضوع . استخلاص المحكمة نتيجة تخالف حقيقة ما أثبتت
في حكمها . سلطة محكمة النقض في تصحيح هذا الاستخلاص .

تقدير القوة اللازمة لرد الاعتداء وما إذا كانت هذه القوة تدخل في حدود
الدفاع الشرعى أو تتجاوزه هو من شأن محكمة الموضوع ، إلا أنها متى كانت قد
أثبتت في حكمها ما ينفي التجاوز ، ولكنها مع ذلك استخلصت نتيجة تخالف
هذه الحقيقة . فعندئذ يكون لمحكمة النقض بما لها من حق الرقابة على صحة
تطبيق القانون ، أن تتدخل وتصحيح هذا الاستخلاص بما يتفق مع تلك الحقيقة ،
وما يقضى به المنطق والقانون .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة كلا من : ١ — عبد الحميد جاد الله قويدر
و ٢ — عبد الحليم جاد الله قويدر و ٣ — عبد العليم جاد الله قويدر . بأنهم
المتهم الأول — قتل عبد الله عبد الهادى الفيومى عمدا وذلك بأن أطلق عليه
عيارا ناريا من بندقية كان يحملها قاصدا من ذلك قتله فأحدث به الإصابات
الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية ، والتي أدت إلى وفاته . والمتهم الثانى شرع
في قتل صابر محمود الفيومى وذلك بأن أطلق عليه عيارا ناريا من فرد كان يحمله
قاصدا من ذلك قتله فأحدث به الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبى ، وقد

خاب أثر الجريمة لسبب لا دخل لإرادته فيه هو تدارك المجنى عليه بالعلاج .
والمتهم الثالث ضرب المجنى عليه الأول عبد الله عبد الهادي الفيومي فأحدث به
الاصابات الموصوفة بالتحقيقات والتي تحتاج لعلاج مدة لا تزيد على العشرين
يوما . وطابت إلى غرفة الاتهام إحالتهم على محكمة الجنايات لمحاكمتهم بالمواد
٤٥ و ٤٦ و ١/٢٣٤ و ١/٢٤٢ من قانون العقوبات فصدر قرارها بذلك .
و ادعى الشيخ عبد الهادي ابراهيم عبد الله والست منيره أحمد جوهر (والد
المجنى عليه) بحق مدني قبل المتهم الأول بمبلغ ألفي جنيه تعويضا . ومحكمة
جنايات دمنهور سمعت هذه الدعوى وقضت حضوريا عملا بالمسادين
١/٢٣٤ و ٢٥١ من قانون العقوبات وذلك بالنسبة إلى المتهم الأول (الطاعن)
أولا - بمعاقبته بالحبس مع الشغل لمدة سنة وإلزامه بأن يدفع للدعوى بالحق
المدني خمسمائة جنيه على سبيل التعويض والمصاريف المدنية وألف قرش مقابل
أتعاب المحاماة . وثانيا - براءة كل من المتهمين الثاني والثالث مما أسند إليهما
فطمع الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

الحكمة

... وحيث إن مما ينمى الطاعن على الحكم المطعون فيه هو أنه شابه تناقض
في الأسباب أدى إلى الخطأ في تطبيق القانون على الواقعة كما أثبتتها الحكم إذ
أنه بعد أن استظهر من الوقائع التي أثبتتها أن الطاعن كان في حالة دفاع شرعي
عن نفسه يبيح قتل المجنى عليه ، عاد بعد ذلك يقرر أن الطاعن تجاوز حدود هذا
الحق ، دون أن يبين كيف حصل التجاوز وما هو الحد الذي كان ينبغي عليه
أن يلتزمه ولا يتجاوزوه وهو في تلك الحالة النفسية التي وصفها الحكم ، وقال إن
الطاعن لم يطلق على المجنى عليه إلا هيارا واحدا .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما مؤداه " أن عبد الله
عبد الهادي الفيومي . المجنى عليه القتل ، هو وبعض أقاربه ذهبوا إلى الحقل
يحملون التبايت ومتجردين من بعض ملابسهم وتقابلوا هنالك مع عبد الحميد
جاء الله قويدر (الطاعن) وبعض أقاربه فتأرب بين الفريقين بسبب ما بينهم من

سواء تفاهم سابق نقاش تطور إلى مشادة ثم إلى شجار فنشبت بين عائلتي الطرفين معركة وفي هذه المعركة هجم عبد الله عبد الهادي الفيومي المجنى عليه بنبوت على عبد الحميد جاد الله قويدر (المتهم الأول) فأطلق هذا المتهم الأول عيارا ناريا من بندقية كانت يحملها على المجنى عليه عبد الله عبد الهادي الفيومي فأصابته المقذوفات ونفذت في جسمه إلى تجويف الصدر وهتكت القلب والرئتين وأوردته الموت في الحال . وبعد أن أورد الحكم الأدلة على وقوع الواقعة على تلك الصورة ، استطرد يقول بينا لما استخلصه منها " إن ما استظهرته المحكمة من الأقوال التي أدلى بها الشهود في التحقيقات وأمام المحكمة على النحو السالف البيان هو أن عبد الحميد جاد الله قويدر المتهم الأول فيما أتاه من إطلاقه العيار الناري على المجنى عليه عبد الله عبد الهادي الفيومي إنما قصد دفع ما تهدده من خطر حال محقق به وقت الحادث ، وذلك أن هجوم المجنى عليه وهو يحمل نبوتا على الصورة المبينة فيما تقدم على المتهم الأول من شأنه أن يثير الرعب والطمع في نفسه ، فإن تخوف أن يحدث له من ذلك الموت أو جراح بالغة كان لهذا التخوف في هذه الظروف أسبابه المعقولة ، وما كان عليه أن يقف جامدا حتى يناله المجنى عليه بنبوته بل إن ذلك الهجوم عليه من المجنى عليه بالنبوت يريد ضربه به يبيح له أن يرد هذا الاعتداء عن نفسه ولكن في حدود لا يتجاوزها وبالقدر الذي تستلزمه حاجة الدفاع عن النفس ، وتقدر المحكمة أن المتهم الأول إذ أطلق العيار الناري على المجنى عليه قد استعمل حق الدفاع الشرعي عن نفسه بأكثر مما يستلزمه هذا الدفاع وتعدى الحد الضروري لذلك ، غير أنه كان معذورا في استعماله مما ترى معه المحكمة تطبيق المادة ٢٥١ من قانون العقوبات ومعاقبة المتهم الأول بالحبس بدلا من العقوبة المقررة في القانون " . ولما كانت واقعة الدهوى كما أثبتها الحكم المطعون فيه قد توافرت فيها شرائط الحالة الأولى من حالات حق الدفاع الشرعي عن النفس الذي يبيح القتل المنصوص عليها بالفقرة الأولى من المادة ٢٤٩ من قانون العقوبات ، وكانت المحكمة لم تنصص في حكمها عن وجه تجاوز الطاعن في استعمال هذا الحق ولا بينت حد الإباحة الذي كان ينبغي على الطاعن أن يقف عنده ولا يتجاوز حتى يكون بمنجاة عن العقاب وكان الواضح

من قرارات الحكم أن الطاعن لم يطلق النار على المجنى عليه إلا دفاعاً عن نفسه ولم يكن متجاوزاً في استعمال حقه في الدفاع ، لما كان ذلك وكان من المقرر أن تقدير القوة اللازمة لرد الاعتداء وما إذا كانت هذه القوة تدخل في حدود حق الدفاع الشرعي أو تتجاوزه هو من شأن محكمة الموضوع ، إلا أنها متى كانت أثبتت في حكمها ما ينفي التجاوز ، ولكنها مع ذلك استخلصت نتيجة تخالف هذه الحقيقة — كما هو الحال في الدعوى — فعندئذ يكون لمحكمة النقض بما لها من حق الرقابة على صحة تطبيق القانون أن تتدخل وتصحيح هذا الاستخلاص بما يتفق مع تلك الحقيقة وما يقضى به المنطق والقانون .

وحيث إنه لما تقدم يتعين قبول الطاعن ورفض الحكم المطعون فيه وبراءة الطاعن ورفض الدعوى المدنية قبله وإلزام رافعها بالمصروفات .

جلسة ١٧ من يونيه سنة ١٩٥٧

برئاسة السيد حسن دارد المستشار ، وبحضور السادة : محمود إبراهيم ، اسماعيل ، ومصطفى كامل ،
وفهم يسى جندى ، وأحمد زكي كامل المستشارين .

(١٨٠)

الطعن رقم ٦٦٤ سنة ٢٧ القضائية :

إخفاء أشياء متحصلة عن جريمة اختلاس . متى تحقق جريمة إخفاء الأشياء المتحصلة من
جناية أو جنحة ؟

لا تحقق جريمة إخفاء الأشياء المتحصلة من جناية أو جنحة إلا إذا وقع
من الجاني فعل إيجابي تدخل به متحصلات الجريمة في حيازته ، أما وجوده
في مكان الإخفاء أو في محل دخله المخفى وضبط فيه ، فلا يكفي لاعتباره مخفيا
لشيء يحوزه غيره ودون أن يصل إلى يده .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين الثلاثة - بأنهم : الأول - (أولا) بصفته
سائقا حكوميا بمصلحة النقل الميكانيكي بالمنصورة اختلاس كمية البنزين المبينة القدر
والقيمة بالمحضر والمسامة إليه من مصلحة النقل بسبب وظيفته لاستعمالها
في السيارة قيادته . وثانيا - بصفته سائقا حكوميا بمصلحة النقل الميكانيكي
بالمنصورة ، استولى بغير حق على مال للدولة . والثاني والثالث - أخفيا كمية
البنزين سالفة الذكر مع علمهما باختلاس المتهم الأول لها ، وطلبت النيابة من
غرفة الاتهام إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمعاقتهم بالمواد ١٤١ / ١ - ٢ مكررة
و ١١١ / ١ و ١١٢ و ١١٣ و ١١٨ و ١١٩ من قانون العقوبات ، فأجابتها إلى ذلك
ومحكمة جنايات المنصورة قضت بحضورها . أولا - بمعاقة مرسى عبد ربه

أحمد بالأشغال الشاقة لمدة ثلاث سنوات وبالعزل من وظيفته وبتفريعه خمسمائة جنيه وبالزامه بأن يرد لمصاحبة النقل الميكانيكي مبلغ اثنين وسبعين قرشا وذلك تطبيقا للمواد ١١٢ و ١١٣ و ١١٨ و ١١٩ و ١/٣٢ من قانون العقوبات .
وثانيا - بمعاينة كل من السيد محمد المكاوي ونييه محمد المكاوي بالأشغال الشاقة لمدة ثلاث سنوات عملا بالمواد ١١٢ و ١١٣ و ١١٩ و ١/٤٤ مكررة عقوبات فطمن المحكوم عليهم الثلاثة في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

الحكمة

... وحيث إن الطاعن الأول يبنى طعنه على أن الحكم المطعون فيه جاء مشوبا بالفساد في الاستدلال والاخلال بحق الدفاع ، ذلك بأن الحكم استند في إدانة الطاعن على ما شهد به شاهدان في محضر ضبط الواقعة وأمام المحكمة ، مع أن هذه الشهادة تخالف ما أدلياه في تحقيق النيابة ، كذلك استند الحكم على ما شهد به المهندس محمود يوسف ، على الرغم من أن الطاعن جرحه ، كما اعتمد الحكم على تقدير المسافات الكيلومترية للسيارة بعد الحادث ، ومقارنة هذا التقدير بما كان يرضه الطاعن قبل الحادث ، ولم تحقق بنفمها هذا التقدير ، ولما أصر الطاعن على إجراء معاينة السيارة في حضوره لإثبات وجود ثقب بالتك بين وجود قصدير بموضع الثقب ، وهو ما لا يمكن أن يكون من عمل المتهم ، لأن المعاينة كانت في شهر سبتمبر سنة ١٩٥٥ ، ويد الطاعن تخلت عن السيارة قبل ذلك بأكثر من سنتين ، فلا معنى لوجود القصدير إلا أن يكون لسد ثقب قديم ومن ثم كان الاستدلال بالمعاينة على وجود ثقب بالتك هو استدلال فاسد ، وأخيرا فإن الطاعن طلب الاستعلام من مصلحة النقل الميكانيكي عن ماركة السيارة واستهلاكها للبنزين وخط سيرها وما صرف له من كيات البنزين شهريا ، ومقارنة ذلك بسيارتين من السيارات المعدة لنقل التلاميذ طلب الطاعن تحقيق ذلك . فلم تجب المحكمة هذا الطلب .

وحيث إن الحكم المطعون فيه ين واقع الدجوى بما تتوافر به العناصر القانونية لحناية اختلاس الأموال الأميرية التي دان بها الطاعن الأول ، وأورد

على ثبوتها في حقه أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي إلى مارتبه عليها ، ولما كان الحكم قد عول في إدانة الطاعن على أقوال الشاهدين المخبرين بمحضر ضبط الواقعة وكان الطاعن لا يتنازع في أن هذه الأقوال لها أصلها الثابت في الأوراق التي كانت مطروحة على بساط البحث أمام المحكمة ، وكان لمحكمة الموضوع أن تأخذ بقول للشاهد وتطرح قولاً آخر له ، مادامت قد اطمأنت إلى صدقه فيما أخذت به دون ما اطرحته — لما كان ذلك ، وكان الحكم قد اطمأن كذلك إلى أقوال المهندس محمود يوسف وصرحت المحكمة بأنها ترى أنه فيما أبلغ وشهد به لم يكن متعاملاً على المتهم ، وأنه لم يفعل إلا ما توجبه عليه وظيفته وأن التقرير الذي قدمه ثبت منه أن المتهم عطل عداد مسافات السيارة ، وكان تقدير المسافة اليومية بين ٨٧ و ٩٠ كيلومتراً ، ثم تبين بعد اصلاح هذا العداد وتسليم السيارة لسائق آخر وكانت السيارة تعمل نفس الدورات التي كانت أن المسافة اليومية لا تتجاوز ٦٥ كيلومتراً تعملها في عهد المتهم — لما كان ذلك . وكان الحكم قد رد على دفاع الطاعن الذي ادعى فيه أن تلك السيارة كان مثقوباً ، وقال في هذا الرد أن اللجنة الأولى قدمت تقريراً جاء فيه أنه لم يوجد في خزان السيارة أى لحام حديث أو قديم ، فلما نظم المتهم (الطاعن) من هذا التقرير وطالب بإعادة المعاينة أعيدت في يوم ٤ سبتمبر سنة ١٩٥٥ بحضوره ، فأرشد اللجنة إلى ما يشبه لحام غير ظاهر ، إلا أن المهندسين قالوا عنه إنه قصدير ملاءم بخوة غير مثقوبة كانت بالخزان فأصر المتهم على أن تحت هذه الفجوة ثقباً ، وطلب خلع الخزان وفحصه ، فلما رفع القصدير لم يوجد تحته ثقب أو فتحة ، وقد ملئ بالبنزين — فلم ينفذ منه شيء ، وهذا الرد حاسم في تنفيذ ما زعمه الطاعن في دفاعه ، ولما كان الحكم قد تعرض كذلك لدفاع الطاعن الذي ضمنه الوجه الثاني من طعنه ، وقال إن المسائل التي يطلب تحقيقها المتهم لا صلة لها بالواقعة التي اعترف بها ، وهي تسليمه صفيحة من البنزين إلى المتهمين الثاني والثالث ، ولم ينكر أن البنزين الذي بهذه الصفيحة بترين حكومي سلم إليه من الموظف المختص بالمديرية لاستعماله في سيارة المدارس الحكومية ثم انتهى الحكم بحق إلى أن تحقيق هذه المسائل غير منتج في واقعة الدعوى — لما كان ذلك

جميعه ، فإن ما يشير الطاعن لا يكون إلا جدلا في واقعة الدعوى وأدلة الثبوت التي اطمأنت إليها المحكمة وهو ما لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض ، ومن ثم يكون الطعن على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

وحيث إن الطاعنين الثاني والثالث يبيان طعنهما على أن الحكم المطعون فيه مشوب بالقصور في بيان واقعة الاخفاء وأركانها ، ذلك بأن دفاعهما قام على أنهما لا يعلمان بجريمة المتهم الأول ولا بظروفها ، ولكنها عند ما تحدثت عن ركن العلم ولا سيما فيما يتعلق بالطاعن الثالث الذي دأته المحكمة لمجرد كونه عاملا لدى المتهم الثاني ، جاء حديثها قاصرا عن الإلمام بما يفند توافر هذا الركن من أركان الجريمة .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر فيه العناصر القانونية لجريمة إخفاء الأشياء المتحصلة من جناية أو جنحة التي ارتكبها المتهم الثاني (الطاعن الثاني) وأورد على ثبوتها في حقه أدلة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتب عليه ، وكان مما أثبتته الحكم بالنسبة لهذا الطاعن أنه في يوم الحادث تسلم الصفيحة المملوءة بالبترين من السيارة التي كان يقودها المتهم الأول وضبط بها عند إدخالها لمحله ، واستدل الحكم على ذلك بأقوال الشاهدين ، وباعتراف الطاعن والمتهم الأول ، واستنتج الحكم في منطق سليم من حصول التسليم على النحو الذي تم به قيام الاتفاق بين المتهمين الأول والثاني على تسليم البترين الحكومي للمتهم الثاني بعد أن يختلسه المتهم الأول والتصرف فيه لمصلحتهما ، وأن هذا المتهم الثاني يعلم بمصدره ، وبأنه معهود به إلى المتهم الأول بمقتضى وظيفته — لما كان ذلك ، فإن ما يقوله الطاعن الثاني من أن الحكم المطعون فيه معيب بالقصور في البيان لا يكون سديدا .

وحيث إن كل ما جاء بالحكم المطعون فيه بالنسبة للمتهم الثالث (الطاعن الثالث) نفيه عهد المكاري أنه عامل بالمحل وكان موجودا فيه عند ضبط المتهم الثاني بصفيحة البترين بعد أن تسلمها الأخير وحده عند وصول سيارة المتهم الأول — لما كان ذلك ، وكانت جريمة إخفاء الأشياء المتحصلة من جناية أو جنحة

لا تحقق إلا إذا وقع من الجاني فعل إيجابي تدخل به متحصلات الجريمة في حيازته ، أما وجوده في مكان الاختفاء أو في محل دخله المخبئ ، وضبط فيه فلا يكفي لاعتباره مخفيا لشيء يحوزه غيره دون أن يصل إلى يده — لما كان ذلك ، فإن اسناد جريمة الاختفاء لا تكون متوافرة قبله ولا يكون مستغولا عنها ، ومن ثم يتعين تبرئته منها .

جلسة ١٧ من يونيه سنة ١٩٥٧

برئاسة السيد حسن داود المستشار ، وبحضور السادة : مصطفى كامل ، ومحمود محمد مجاهد
وأحمد زكي كامل والسيد أحمد عفيفي المستشارين .

(١٨١)

الطعن رقم ٤٧١ سنة ٢٧ القضائية :

إثبات . اعتراف . تقدير الدليل المستند من اعتراف المتهم في التحقيق الإداري . موضوعي .

تقدير الدليل المستند من اعتراف المتهم في التحقيق الإداري هو من المسائل
الموضوعية التي يستقل قاضي الموضوع بالفصل فيها .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : بدد المبالغ الموضحة القدر بالمحضر والمملوكة
لشركة سكة حديد وجه بحري وكانت قد سلمت إليه على سبيل الوديعة فاختلفها
لنفسه إضرارا بالشركة ، وطلبت عقابه بالمادة ٣٤١ من قانون العقوبات .
وادعى بحق مدني محمد الجوهري بصفته مدير شركة سكة حديد وجه بحري ، وطلب
الحكم له قبل المتهم بمبلغ قرش صباغ على سبيل التعويض المؤقت مع المصاريف
وأتعاب المحاماة ومحكمة دكرنس الجزئية قضت بحضورها تطبيقا لمادة الاتهام
والمادتين ٥٥ و ٥٦ من قانون العقوبات المعدلتين . أولا — بحبس المتهم
أسبوعين مع الشغل وأمرت بوقف تنفيذ العقوبة لمدة ثلاث سنوات تبدأ
من تاريخ صيرورة هذا الحكم نهائيا . وثانيا — بإلزام المتهم بأن يدفع للمدعي
بالحقوق المدنية بصفته قرشا صباغا على سبيل التعويض المؤقت والمصروفات
ومائة قرش مقابل أتعاب المحاماة . فاستأنف المحكوم عليه ، ومحكمة المنصورة
الابتدائية نظرت هذا الاستئناف وقضت بحضورها في ١٢ يونيه سنة ١٩٥٦
بقبوله شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف وألزمته بالمصاريف
المدنية . فطعن المحكوم عليه في الحكم الأخير بطريق النقض ... الخ .

الحكمة

... وحيث إن مبنى وجهى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إزدان الطاعن بجريرة التهديد قد أخل بحقه في الدفاع وشابه القصور في البيان ، ذلك أن الدفاع عن الطاعن دفع بجلسة المحاكمة بأن الاستمارتين المقول بتهديد قيمتها ، قد صرفتا فعلا إلى موظف مصلحة التليفونات الذى صدرت الاستمارتان باسمه ، وقيد ثمنهما بدفاتر الشركة خصما على حساب مصلحة التليفونات مما يتفق مع الطاعن بجريرة التهديد وطلب تدب خير لفحص هذه الدفاتر ، فلم تجبه المحكمة إلى طلبه وردت عليه ردا قاصرا . هذا فضلا عن استناد الحكم إلى التحقيق الإدارى الذى أجراه مأمور الشركة رغم قيام خصومة بينه وبين الطاعن على النحو الذى أشار إليه في التحقيق مما كان يقتضى من المحكمة ردا على هذا الدفاع .

وحيث إن الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه بين الواقعة فقال : " إن المتهم يعمل ناظرا لمحنة منية النصر التابعة للشركة وقد أرسل لإدارة الشركة بالمنصورة عملية اليومية عن يوم ١٩٥٤/٨/٣١ وقد وصلت للإدارة يوم ١٩٥٤/٩/١ ، وبالإطلاع على هذه الأوراق من مراجع الحسابات في الشركة تبين أن المتهم أثبت بحافطة إيراد محطة منية النصر عن يوم ١٩٥٤/٨/٣١ بخانة النقدية ٥٠ مليا وبخانة الاستثمارات ٧٧٠ مليا ومجموع ذلك الإيراد ٨٢٠ مليا والحقيقة أنه تحصل على ٤٩٠ مليا نقدا ، وليس ٥٠ مليا وأنه اختلس مبلغ ٤٤٠ مليا ، وأراد تغطية هذا الاختلاس ، بأن أرسل ضمن أوراق عملية اليوم المذكور استمارتين الأولى رقم ٢٤٦ بتاريخ ١٩٥٤/٥/٥ بعدد ستة ركاب من المنصورة إلى دكرنس أثبت بها المتهم مبلغ ٢٤٠ مليا قاصدا بذلك قيمة الاستمارة الثانية برقم ٢٥٠ في ١٩٥٤/٥/٦ بعدد عشرة ركاب من الطاهري إلى دكرنس ، أثبت عليها المتهم بخطة ٢٠٠ ملية قيمة هذه الاستمارة وثبت للشركة عدم صحة هاتين الاستمارتين لأن محطتى القيام والوصول ليستا محطة المتهم ولأن تاريخ الاستمارتين قديم لا يجوز استعمالهما في يوم ١٩٥٤/٨/٣١ ، إذ الأولى في ١٩٥٤/٥/٥ والثانية في ١٩٥٤/٥/٦ وقدمت عليهما المدة القانونية لاستعمالهما

وأنها أخذت أقوال المتهم في محضر تحقيق إدارى وقدمته للتحقيق ، واعترف فيه
المتهم باستلامه هذا المبلغ وتقديمه الاستثمارين بدلا من المبلغ المذكور وأنه مستعد
لردّه . ثم أورد الحكم الأدلة القائمة قبل الطاعن وهي شهادة مأمور الشركة ،
وفاظر محطة الطاهرى ، وفاظر محطة المنصورة واعترافه في التحقيق الإدارى ،
ثم عرض لما أثاره الطاعن من دفاع موضوعى ، ورد عليه بما يفنده ،
كما عرضت المحكمة الاستئنافية للرد على طلب نذب خير الذى أثير أمامها فقالت
« إن المحكمة لا تلتفت لما ذهب إليه الدفاع من ضرورة تعيين خير للانتقال
لمصلحة السكة الحديد للتحقق مما إذا كانت الاستثمارات التى نسب للمتهم
أنه اختلس قيمتها قد استعملت أم لا ، لأن الجريمة المسندة إليه قد تمت بجميع
أركانها بمجرد إرسال المتهم الاستثمارين من المحطة التى كان معينا فيها وهي
محطة منية النصر ، ضمن إيراد يوم ١٩٥٤/٨/٣١ ... مع أن كلتا الاستثمارتين
لا تبيح لمن صرفت له على فرض استعمالها القيام أو الوصول من المحطة التى كان
يعمل بها وهي محطة منية النصر ، وبعد أن ثبت أنه لم يكن يعمل فى أى من
المحطتين محطة القيام أو الوصول الواردتين بالاستثمارتين مما يقطع فى أنه أراد
من إرسالهما أن يغطى اختلاس قيمتهما ، كما يقطع بذلك أيضا أنه أرسلهما بعد
أن انقضت مدة صلاحيتهما للاستعمال . وكان ما أورده الحكم من ذلك سائفا ،
ويكفى للرد على طلب الدفاع باعتباره غير منتج فى الدعوى — لما كان ما تقدم
وكانت الأدلة التى أوردها الحكم ، واستند إليها فى القضاء بالإدانة من شأنها
أن تؤدي إلى مارتب عليها وكان تقدير الدليل المستمد من اعتراف الطاعن
فى التحقيق الإدارى هو من المسائل الموضوعية التى يستقل قاضى الموضوع
الفصل فيها ، فإن ما يثيره الطاعن فى وجهى الطعن لا يكون له محل متعينا
ورفضه موضوعا .

جلسة ١٧ من يونيه سنة ١٩٥٧

برئاسة السيد حسن داود المستشار وبحضور السادة : مصطفى كامل ، ومحمود محمد مجاهد ،
وأحمد زكي كامل ، والسيد أحمد عفيفي المستشارين .

(١٨٢)

الطعن رقم ٤٧٥ سنة ٢٧ القضائية :

نقض . سبب موضوعي . إجراءات . بطلان الحكم لعدم النطق به في جلسة علنية . الدفع به
لأول مرة أمام محكمة النقض . غير جائز .

متى كان المدعى بالحق المدني قد تنازل أمام محكمة الموضوع عن الدفع
ببطلان الحكم الابتدائي لما شابه من بطلان في الإجراءات لعدم النطق به
في جلسة علنية ، فلا يسوغ له التمسك به أمام محكمة النقض لأنه دفاع يتطلب
تحقيقاً موضوعياً لا يختص به هذه المحكمة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة وهيبه عفيفي يوسف (المطعون ضدها) بأنها شرعت
في سرقة المبلغ الموضح بالمحضر عهدة أحمد إبراهيم بدوى ، وخاب أثر الجريمة لسبب
لا دخل لإرادتها فيه وهو ضبطها متلبسة ، وطلبت عقابها بالمواد ٤٧/٤٥ ،
٣١٨ ، ٣٢١ من قانون العقوبات . وادعى بحق مدنى أحمد إبراهيم بدوى
وطلب الحكم له قبل المتهم بمبلغ واحد وخمسين جنيهاً على سبيل التعويض مع
المصاريف وأتعاب المحاماة . ومحكمة مصر الجديدة الجزئية ، قضت حضورياً
ببراءة المتهم من التهمة المسندة إليها ورفض الدعوى المدنية وألزمت رافعها
بمصرفاتها ومائتى قرش مقابل أتعاب المحاماة ، وذلك تطبيقاً للسادة ١/٣٠٤
من قانون الإجراءات الجنائية . فاستأنف المدعى بالحقوق المدنية هذا الحكم

طالباً إلغاء ومعاقبة المتهم بمواد الاتهام والحكم بإلزامها بالتعويض المطلوب ،
ومحكمة مصر الابتدائية قضت بحضوره بتأييد الحكم المستأنف وألزمت المدعى
بالحقوق المدنية المستأنف بالمصروفات المدنية لهذا الاستئناف ومبلغ ثلاثمائة قرش
مقابل أتعاب المحاماة . فطعن المدعى بالحقوق المدنية في الحكم الأخير بطريق
النقض ... الخ .

المحكمة

... وحيث إن مبنى الوجه الأول من أوجه الطعن هو أن الحكم المطعون فيه
أخل بحق الطاعن في الدفاع ، ذلك أن محاميه طلب إلى المحكمة الاستئنافية
في مذكرة قدمها السماح له بإعلان شهود إثبات لم تسمعهم محكمة الدرجة الأولى
لتنازل الدفاع عن المتهم عن سماعهم . ولكن المحكمة لم تجبه إلى طلبه وقضت
في الدعوى دون سماعهم . كما طلب فتح باب المرافعة لتحقيق التزوير في تذكرة
السوابق المقدمة من المتهم ، فالتفتت المحكمة عن هذا الدفاع أيضا ، ولم
ترد عليه .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة الابتدائية أن شهود
الإثبات حضروا بالجلسة وتنازل الحاضر مع المتهم عن سماعهم وطلب سماع
شهود النفي وأجيب إلى طلبه ولم يعترض الحاضر مع المدعى بالحق المدني ، ثم
سمعت المرافعة ، وحجزت القضية للحكم ، حيث قضى بالبراءة ورفض الدعوى
المدنية — لما كان ذلك ، وكانت المحكمة الاستئنافية إنما تحكم على مقتضى
الأوراق ، وليست ملزمة بسماع شهود إلا ما ترى من لزومها لسماعه ، وكان الطاعن
لم يطلب أمام المحكمة الابتدائية سماع شهود لتأييد دعواه ، فليس له أن يسعى
على المحكمة الاستئنافية أنها لم تسمع هؤلاء الشهود ، أما ما يدعيه الطاعن من وجود
تزوير في تذكرة سوابق المتهم ، فلا يجدي ما دام الطعن قاصرا على الدعوى
المدنية دون الدعوى الجنائية .

وحيث إن مبنى الوجه الثاني هو أن الحكم المطعون فيه شابه خطأ في الاستناد ،
إذ استند في قضائه بالأدانة إلى أن المتهم أبلغت في حق الطاعن قبل أن يتقدم

هو بشكواه مع أن الثابت من أوراق الدعوى أن شكوى المتهم كانت لاحقة لشكوى الطاعن وليست سابقة عليها .

وحيث إن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد بين الواقعة واستعرض الأدلة القائمة قبل المتهم وناقشها ، فلم يجد فيها ما يؤدي إلى الإدانة . لما كان ما تقدم ، وكان الخطأ في الاستناد لا يعيب الحكم بفرض وجوده ، ما لم يتناول من الأدلة ما يؤثر في عقيدة المحكمة وكان لا يبين من الحكم أنه هول في قضائه بالبراءة على أن الطاعن قدم شكواه في تاريخ لاحق لشكوى المتهم فإن ما يثيره الطاعن في هذا الوجه لا يكون له محل .

وحيث إن مبنى الوجه الثالث هو أن الحكم الابتدائي شابه بطلان في الاجراءات أثر فيه ، إذ لم ينطق به في جلسة علنية لأن القاضي الذي أصدره كان قد عين رئيسا لدائرة استئنافية أصدرت أحكاما في اليوم المحدد للنطق بالحكم في الدعوى الحالية .

وحيث إن هذا الوجه مردود بأن الطاعن قد تنازل عن الدفع ببطلان الحكم لهذا السبب أمام محكمة الموضوع ، فلا يسوغ له التمسك به لأول مرة أمام محكمة النقض ، لأنه دفاع يتطلب تحقيقا موضوعيا لا يختص به هذه المحكمة . وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن برمته على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

جلسة ١٩ من يونيه سنة ١٩٥٧

برئاسة السيد مصطفى فاضل وكيل المحكمة ، وبحضور السادة : محمود إبراهيم اسماعيل ،
ومصطفى كامل ، ومحمود محمد مجاهد ، واحمد زكى كامل المستشارين .

(١٨٣)

الطعن رقم ٣٩٤ سنة ٢٧ القضائية :

(١) دعوى مدنية . استئناف . رفع الدعوى المدنية أمام القاضى الجنائى . خضوعها فيما
يتعلق بالمحاكمة والأحكام وطرق الطعن فيها لأحكام قانون الاجراءات .

(ب) استئناف . دعوى مدنية . معنى الخطأ فى تطبيق القانون أو فى تأويله المنصوص عليه
فى م ٤٠٢ ج . الاستئناف من المدعى المدنى تأحيضا على بطلان الحكم
أو الاجراءات فى حكم غير جائز استئناف لقلة النصاب . غير جائز . المواد ٤٠٢ ، ٤٠٣
٤٠٤ ج .

١ - تخضع الدعوى المدنية أمام القاضى الجنائى للقواعد الواردة فى مجموعة
الاجراءات الجنائية فيما يتعلق بالمحاكمة والأحكام وطرق الطعن فيها مادام يوجد
فى تلك المجموعة نصوص خاصة ، ومن ثم فلا محل لاستناد المدعى بالحق المدنى
إلى ما هو مقرر فى المادة ٣٩٦ من قانون المرافعات بشأن الاستئناف .

٢ - بينت المادة ٤٠٢ من قانون الاجراءات الجنائية الحالات التى يجوز
فيها لانهم والنيابة العامة رفع الاستئناف ، ثم نصت على أنه فيما عدا هذه الأحوال
لا يجوز الاستئناف من المتهم أو النيابة إلا بسبب خطأ فى تطبيق القانون
أو فى تأويله ، وقد فسرت محكمة النقض الخطأ فى القانون الوارد فى المادة ٤٠٢
إجراءات بمعناه الواسع بحيث يشمل أيضا وقوع بطلان فى الاجراءات أو الحكم
ويبين من نص المادة سالفه الذكر والمادتين ٤٠٣ ، ٤٠٤ أن قانون الاجراءات
الجنائية عرض لحالة البطلان الذى يلحق الاجراءات أو يلحق الحكم ، وخص

المتهم والنيابة العامة وحدهما باستئناف الأحكام التي تصدر مشوبة بالبطلان دون المدعى بالحق المدني ، ومن ثم فإذا كان الاستئناف قد رفع من المدعى بالحق المدني عن تعويض يقل عن النصاب الاتهامي للقاضي الجزئي ، فإن استئنافه يكون غير جائز قانوناً ولا يغير من ذلك ما طرأ أثناء نظر الاستئناف ولم يكن في حساب المدعى بالحق المدني وقت رفعه الاستئناف من عدم إبداء الحكم الابتدائي أو التوقيع عليه في الميعاد القانوني مما يلحق به البطلان إذ يشترط لجواز الدفع ببطلان الحكم أن يكون لمبديه حتى استئناف الحكم ابتداءً .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : في خلال خمسة شهور سابقة هل يوم ٩ من أكتوبر سنة ١٩٥٤ : سبق التيار الكهربائي المبين بالمحضر لإدارة الغاز والكهرباء وطلبت عقابه بالمسادة ٣١٨ من قانون العقوبات ، وادعت بحق مدني إدارة الغاز والكهرباء وطلبت الحكم لها قبل المتهم بمبلغ ٤٨ جنيهاً و ٧٨ ملياً على سبيل التعويض مع مصاريف وأتعاب المحاماة ، ومحكمة الخليفة الجزئية قضت بحضورها ببراءة المتهم مما أسند إليه ورفض الدعوى المدنية قبله وإلزام المدعية بالمصروفات وذلك تطبيقاً للمادة ٣٠٤/١ من قانون الإجراءات الجنائية . فاستأنفت النيابة هذا الحكم طالبة إلغاء ومعاقبة المتهم بمادة الاتهام ، كما استأنفته وكيل المدعية وطلب الحكم له بما طلبه من تعويض ، وأمام محكمة مصر الابتدائية دفع الحاضر عن الحكومة " المدعية " ببطلان الحكم المستأنف لعدم التوقيع عليه في مدى ثلاثين يوماً من النطق به ، فقضت حضورياً بقبول الاستئنافين شكلاً وبإجماع الآراء ببطلان الحكم المستأنف وتحديد إحدى الجلسات لنظر الموضوع . وقد نظرت محكمة مصر الابتدائية - بموضوع الدعوى وقضت بحضورها وحلنا وبإجماع الآراء بإلغاء الحكم المستأنف وبمحس المتهم ثلاثة شهور مع الشغل وبإلزامه بأن يدفع للمدعية بالحقوق المدنية ٤٨ جنيهاً و ٧٨ ملياً والمصاريف المدنية المناسبة عن الدرجتين أو ثلاثمائة قرش مقابل أتعاب المحاماة ، طعن الطاعن في الحكم الأخير بطريق النقض ... الخ .

الحكمة

... وحيث إن محصل الوجهين الأولين من الطعن هو أن الحكم المطعون فيه شابه الفساد في الاستدلال إذ كذب شهادة شهود النفي الذين صادقوا الطاعن على أنهم يستعملون عدادات خاصة بهم ، بمقولة إنه لا يوجد بالأوراق ما يدل على ذلك مع أن الطاعن قدم ما يدل على وجود عدادات لديهم بمنازلهم ، كما شابه قصور في أسبابه ، إذ أغفل الرد على الدلائل التي ساقها الطاعن على براءته ومن هذه الأدلة مقدار استهلاك التيار الكهربائي حسبما أثبتته العداد الخاص به ، والخلاف بين المهندس والكونسابل في شأن وصف حالة صندوق (العهدات) مما يعيب الحكم بما يستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم بعد أن أورد واقعة الدعوى والأدلة على ثبوتها في حق الطاعن انتهى إلى قوله "وحيث إن الثابت من أقوال كل من عبد الرازق مدبولي وعنتر السيد حموده المقيان بالمنزل رقم ٤ بدرب أبو كيلة - آنف الذكر أن المتهم (الطاعن) يمدهما بالتيار الكهربائي مقابل مبلغ ٦ قرشاً لأول عن استهلاك ست لمبات وراديو بنفس القيمة للثاني عن خمس لمبات وراديو في كل شهر . وحيث إن أقوال السيد المهندس إلياس نصيف المثبتة بمحضر جلسة ١٣/١٢/١٩٥٦ أمام هذه الدائرة قاطعة في أن المتهم يوصل التيار الكهربائي لمسكني كل من عبد الرازق مدبولي السيد وعنتر السيد حموده عن طريق فردة واحدة للأرض خارجية ، وليست من العداد ، وهي ملفوفة حول ماسورة المياه بالمنزل آنف الذكر ، والتي تتم الدائرة مع فردة الحرارة الخارجية من كوبس المتهم (الطاعن) وبذلك لا يسجل العداد هذا الاستهلاك ، كما قطعت بذلك التجربة التي أجراها هذا الموظف الفني المختص حين ضبط الواقعة وفي هذا ما يلغى كل ظل من الشك على قوة هذا الدليل الذي تطمئن إليه المحكمة وما تثبت معه التهمة قبل المتهم طبقاً للادة ٣١٨ من قانون العقوبات إذ أن اختلاس المتهم للتيار الكهربائي وبيعه للآخرين مقابل ثمن يختلسه لنفسه بإضافته إلى ماله أضراراً بالمدعية بالحق المدني ما يتوافر به جريمة السرقة " ولما كان ما قاله الحكم يكفي في توفر العناصر

القانونية لحرمة السرقة التي دان بها الطاعن وكان لا يجدى هذا الأخير ما يدعيه من تقديمه الدليل على أنه استشهد بشهود لا يستمدون الكهرباء من محله أو أن مقدار استهلاكه زاد من ٤٠ إلى ٥٠ كيلو واط لأن ذلك غير مؤثر في أصل الواقعة وهي سرقة الكهرباء بمد أسلاك لا تمر بالعداد بعد استبعاد سلك الأرض مما أثبتته الحكم واستند فيه إلى المعاينة الفنية ، وأقوال عبد الرازق مدبولي وعنتر السيد حمودة ، من أنهما يستمدان كهرباء مسكنيهما من عداد الطاعن لقاء أجر شهري — لما كان ذلك كله ، فإن ما جاء بوجهي الطعن لا يعدو أن يكون جدلاً موضوعياً مما لا تقبل إثارته أمام محكمة النقض ، ويكون هذا الجزء من الطعن على غير أساس متعينا وفضه موضوعاً .

وحيث إن مبنى الوجه الباقي من الطعن هو الخطأ في تطبيق القانون ، وذلك بأنه كان يتعين على المحكمة الاستئنافية أن تقضى بعدم جواز الاستئناف بالنسبة إلى الدعوى المدنية لقلة النصاب ، ولا يؤثر في ذلك ما لحق الحكم الابتدائي الذي قضى برفض الدعوى المدنية من بطلان ، فهو لا يكسب المدعية بالحق المدني حقاً في رفع الاستئناف .

وحيث إن المدعية بالحق المدني أقامت استئنافاً عن الحكم الابتدائي الصادر ببراءة الطاعن ورفض الدعوى المدنية قبله وأثناء نظر الاستئناف المرفوع منها وبعد أن انقضت فترة طويلة على رفعه تبينت خلالها أن الحكم الابتدائي لم يودع ولم يتم التوقيع عليه في بحر ثلاثين يوماً من صدوره ، دفعت ببطلان الحكم لهذا السبب فقضت المحكمة ببطلانه ونظرت الدعوى ثم أصدرت الحكم المطعون فيه .

وحيث إنه وفقاً للمادة ٢٦٦ من قانون الإجراءات الجنائية يتبع في الفصل في الدعاوى المدنية التي ترفع أمام المحاكم الجنائية الإجراءات المقررة بالقانون المذكور ، فتخضع الدعوى المدنية أمام القاضي الجنائي للقواعد الواردة في مجموعة الإجراءات الجنائية فيما يتعلق بالمحاكمة والأحكام وطرق الطعن فيها ما دام يوجد في تلك المجموعة نصوص خاصة بذلك ، ولما كانت المادة ٤٠٢

من قانون الإجراءات الجنائية قد بيّنت الحالات التي يجوز فيها للمتهم والنيابة العامة رفع الاستئناف ، ثم نصت على أنه فيما عدا هذه الأحوال لا يجوز الاستئناف من المتهم أو النيابة إلا بسبب خطأ في تطبيق القانون أو في تأويله ، وقد فسرت هذه المحكمة الخطأ في القانون الوارد في المادة ٤٠٢ إجراءات بمعناها الواسع ، بحيث يشمل أيضا وقوع بطلان في الإجراءات أو الحكم ثم جاء نص المادة ٤٠٣ من قانون الإجراءات الجنائية غير مجيز للمدعي بالحق المدني أن يستأنف الحكم الصادر في الدعوى المدنية المرفوعة بالتبعية للدعوى الجنائية ، إذا كانت التعويضات المطلوبة لا تزيد على النصاب الذي يحكم فيه القاضي الجزئي نهائيا — لما كان ذلك وكان يبين من نص المادتين سالفتي الذكر ونص المادة ٤٢٠ أن قانون الإجراءات الجنائية عرض لحالة البطلان الذي قد يلحق الإجراءات أو يلحق بالحكم ، وخص المتهم والنيابة العامة وحدهما باستئناف الأحكام التي تصدر مشوبة بالبطلان دون المدعي بالحق المدني ، فإن لا محل بعد ذلك للاستناد إلى ما هو مقرر في المادة ٣٩٦ من قانون المرافعات — لما كان كل ما تقدم وكان الثابت أن الاستئناف رفع من المدعي بالحق المدني عن تعويض يقل عن النصاب الاتهامي للقاضي الجزئي فيكون استئنافهما إذن غير مجاز قانونا ، ولا يغير من ذلك ما طرأ أثناء نظر الاستئناف ، ولم يكن في حسبان المدعية بالحق المدني وقت رفعها الاستئناف من عدم إيداع الحكم الابتدائي والتوقيع عليه في الميعاد القانوني مما يلحق به البطلان ، إذ يشترط لجواز الدفع ببطلان الحكم أن يكون لمبديه حق استئناف الحكم ابتداء — وهو ما امتنع على المدعية بالحق المدني قانونا — ومن ثم يكون ما جاء بهذا الوجه سديدا ، ويتمين نقض الحكم بالنسبة له والقضاء بعدم جواز استئناف المدعية بالحق المدني المدنية

جلسة ١٩ من يونيه سنة ١٩٥٧

برئاسة السيد مصطفى فاضل وكيل المحكمة ، وبحضور السادة : محمود ابراهيم اسماعيل ،
ومصطفى كامل ، ومحمود محمد مجاهد ، واحمد زكي كامل المستشارين .

(١٨٤)

الطعن رقم ٤٣٨ سنة ٢٧ القضائية :

- (أ) تفتيش . الإذن بتفتيش المكان . عدم تعديه إلى الأشخاص الموجودين فيه . الإباحة
ذلك استثناء في م ٤٩ - أ ج .
- (ب) تفتيش . تنفيذه . متى يجوز تفتيش المتهم في المكان المأذون بتفتيشه ؟
- (ج) تفتيش . بطلانه . اعتراف . بطلان الاعتراف الصادر في أعقاب التفتيش الباطل
لرجل الضبط .

١ - الأصل أن تفتيش المكان ينصب عليه وعلى ما به من منقولات لحسب ،
ولا يتعداه إلى الأشخاص الموجودين فيه ، لأن حرية الشخص منفصلة عن حرمة
مقره ، ولكن أباح القانون استثناء في المادة ٤٩ من قانون الإجراءات الجنائية
تفتيش الشخص الموجود في المكان سواء أكان متهما أم غير متهم ، إذا قامت
قرائن قوية على أنه يخفي شيئا يفيد في كشف الحقيقة ، وهذا الحق استثنائي ،
فيجب عدم التوسع فيه .

٢ - لما مور الضبط أن يتحقق من خلو المتهم الموجود داخل المنزل المأذون
بتفتيشه من الأسلحة التي قد تعطله وهو في سبيل أداء واجبه ، فإذا تحقق
رجال القوة خلو المتهم من الأسلحة بعد أن صار في قبضتهم فإن التفتيش الذي
يقع عليه بعد ذلك يكون باطلا .

٣ - متى كان التفتيش الذي وقع في جيب المتهم قد تجاوز به مأمور الضبط
القضائي حدوده ، وفيه انتهاك لحرمة شخص المتهم وحرية الشخصية فهو باطل
هو وما ترتب عليه من اعتراف صدر في أعقابه لرجال الضبط .

الوقائع

انتهت النيابة العامة الطامس بأنه أحرز جواهر مخدرة (حشيشا وأفبونا) في غير الأحوال المصرح بها قانونا ، وطلبت من غرفة الاتهام إحالته إلى محكمة لجنايات لمعاقبته بالمواد ١ ، ٢ ، ٧ ، ٣٣ ، ٣٥ ، من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ والجداول رقم (١) الملحق به ، فقررت بذلك . وإمام محكمة جنايات المنصورة دفع الحاضر مع المتهم ببطلان التفتيش وما ترتب عليه ، لأن إذن النيابة قاصر على تفتيش منزله دون شخصه ، ومقصود فيه البحث عن السلاح فقط ، وبعد أن أنهت سماعها قضت حضوريا بعد أن رفضت الدفع المذكور بمعاينة المتهم بالحبس مع الشغل لمدة سنة وتغريمه خمسمائة جنيه وبمصادرة المواد المخدرة المضبوطة ، وذلك تطبيقا للمواد ١ ، ٢ ، ٣٤ ، ٣٥ من القانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ والبندين رقمي ١ ، ١٢ من الجدول رقم (١) الملحق به .
فطمع المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... وحيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم بني على إجراء باطل ، وأخطأ في تطبيق القانون وشاب أسبابه القصور ، إذ دفع الطامن ببطلان التفتيش الواقع على شخصه استنادا إلى عدم وجود إذن به من سلطة التحقيق وطلب القضاء ببطلان هذا التفتيش وما ترتب عليه ، ولكن الحكم قضى بإدانة الطامن تأسيسا على الدليل المستمد من هذا التفتيش الباطل بمقولة إن طبيعة الأمور تقتضيه لاحتمال أن يكون المتهم مخفيا في ملابسه سلاحا ، مع ما في هذا القول من الخلط بين أحكام تفتيش المنازل وتفتيش الأشخاص ، وبين التفتيش القضائي والتفتيش الوقائي الذي يجب ألا يتجاوز حدود طبيعة البحث عن السلاح المتخوف منه ، وقد تحقق ذلك بتفتيش المتهم ظاهريا قبل تفتيش جيوب صديريته ، أما وجه القصور فهو أن الحكم غفل عن هذه الواقعة الأخيرة مع ما لها من الأثر في النتيجة التي انتهى إليها .

وحيث إنه يبين من الحكم أنه حصل واقعة الدعوى في أنه "كلن قد نهي الى الصاع عبد العزيز اسماعيل أن المتهم أحمد أيوب سالم (الطامن) يحوز سلاحا ناريا مششخنا في منزله ، فاستأذن النيابة في تفتيش ذلك المنزل ، فأذنت له بذلك ، وفي ليلة ١٦/٥/١٩٥٥ قام لإجراء ذلك في صحبة قوة من المخبرين والعساكر ، فلما دخلوا منزل المتهم وجدوه في حجرة مفتوحة يتناول طعام السحور مع عائلته ، وقد تقدم الى تلك الحجرة المخبر عبد ربه مصطفى ، وطلب الى المتهم أن يذهب الى الضابط لتفتيشه فتوجه اليه متمنعا بادى الارتباك ، وبدأ الضابط بتفتيش ملابسه ، فوجد في جيب صدره قطعة من الحشيش وأخرى من الأفيون وسأل عنهما ، فقال إنه يحوزهما للتعاطي بسبب مرض يعانيه " وبعد أن أورد الحكم الأدلة على هذه الواقعة تناول دفاع الطامن فقال "وحيث إن الحاضر عن المتهم دفع ببطلان التفتيش وما ترتب عليه لأن إذن النيابة فاصر على تفتيش منزله دون شخصه ومقصود منه البحث عن السلاح فقط ... وأنه وإن كان إذن النيابة قد صدر بتفتيش منزل المتهم دون ذكر أى شئ عن تفتيش شخصه ، فإن هذا الاذن يتضمن تبعا في مثل هذه الدعوى تفتيش شخصه ، إذ أن طبيعة الأمور تقضى إجراء ذلك قبل بدء تفتيش المنزل لاحتمال أن يكون مخفيا في ملابسه سلاحا كسدس أو خلافة قد يستعمله أثناء التفتيش ، فضلا عن أن الاذن قد صدر بتفتيش المنزل بحثا عن السلاح أو الممنوعات الأخرى ، وقد أسفر هذا التفتيش مرضا عن ضبط مخدر مع المتهم ، فهو بلا شك مسئول عن إحرازه . ولقد أجرى ضابط الهوايس تفتيش المتهم بالنيابة عن سلطة التحقيق التي لها طبقا لنص المادة ٩٤ من قانون الاجراءات الجنائية إجراء ذلك التفتيش ... ومن أجل هذا جميعه يكون الدفع بالبطلان في غير محله " وهذا الذي قرره الحكم وبني عليه قضاءه بإدانة الطامن مبنى على خطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأن الأصل أن تفتيش المكان ينصب عليه وعلى ما به من منقولات فحسب ولا يتعداه الى الأشخاص الموجودين فيه ، لأن حرية الشخص منفصلة عن حرمة منزله ، ولكن أباح القانون استثناء في المادة ٤٩ من قانون الاجراءات الجنائية تفتيش الشخص الموجود في المكان سواء أكان متهما

أم غير متهم إذا قامت قرائن قوية على أنه يخفى شيئا يفيد في كشف الحقيقة ، وهذا الحق استثنائي فيجب عدم التوسع فيه — لما كان ذلك ، وكان ما أثبتته الحكم من أن المتهم توجه إلى الضابط متمنعا بادي الارتباك لا يتحقق معه القرائن القوية التي تميز التفتيش ، وكان الحكم قد قصر عن إيراد واقعة وردت على لسان الضابط الذي قام بالتفتيش أمام المحكمة ، هي أن الطاعن ” ارتبك شوية ومكش راضي يجي لنا والمخير على الدين حسس على جلايته لما وجدته مرتبك ” مع ما لهذه الواقعة من الأثر في النتيجة التي انتهى إليها الحكم ، إذ هي تدل على انتفاء أي خوف من أن الطاعن يحمل سلاحا قد يقاوم به رجال السلطة ، وبالتالي لا يبقى معها محل للقول بأن لمن يباشر تفتيش المكان أن يتخذ كل ما من شأنه أن يتمكن من القيام بمهمته ، ولو كان ذلك بطريق الإكراه بالقدر اللازم لتنفيذه وأن لما مور الضبط أن يتحقق من خلو المتهم الموجود داخل المنزل من الأسلحة التي قد تعطله وهو في سبيل أداء واجبه لا يبقى محل لهذا القول بعد أن تحقق رجال القوة بهذا التفتيش الظاهري من خلو الطاعن من الأسلحة ، وبعد أن صار في قبضتهم . لما كان ما تقدم ، وكان التفتيش الذي وقع في جيب صديرية الطاعن قد تجاوز به مأمور الضبط حدوده وفيه انتهاك لحرمة شخص الطاعن وحرية الشخصية فهو باطل ، هو وما ترتب عليه من اعتراف صدر في أعقابه لرجال الضبط ، ومن ثم يكون الحكم إذ قضى بادانة الطاعن تأسيسا عليه قد أسس قضاءه على إجراء باطل وأخطأ في تطبيق القانون بما يتعين معه نقضه والحكم ببراءة الطاعن .

جلسة ١٩ من يونيه سنة ١٩٥٧

برئاسة السيد مصطفى قاضل وكيل المحكمة ، وبحضور السادة : حسن دارد ، ومحمود
ابراهيم اسماعيل ، ومصطفى كامل ، والسيد أحمد عفيفي المستشارين .

(١٨٥)

القضية رقم ٤٥٠ سنة ٢٧ القضائية :

اتلاف . اتلاف المنقولات . القصد الجنائي في الجريمة المنصوص عليها في م ٣٦١ ع .
لا تستلزم المادة ٣٦١ من قانون العقوبات قصدا جنائيا خاصا ، إذ أن
القصد الجنائي في جرائم التخريب والاتلاف العمدية يتطابق فيما اعتبره القانون
من الجنايات كالمادة ٣٦٦ عقوبات ، وما اعتبره في عداد الجنح كالمادة ٣٦١
عقوبات ، وهو ينحصر في تعمد ارتكاب الفعل الجنائي المنهى عنه بأركانه التي
حددها القانون ، ويتلخص في اتجاه إرادة الجاني الى إحداث الاتلاف أو
غيره من الأفعال التي حددتها النصوص مع علمه بأنه يحدثه بغير حق ، وواقع
الأمر أن عبارة " قصد الاساءة " التي تضمنتها نص المادة ٣٦١ عقوبات لم
تأت بجديد يمكن أن يضاف الى القصد الجنائي العام في جرائم الاتلاف العمدية
المبينة في القانون ، لأن تطلب نية الاضرار حيث لا يتصور تخلف الضرر هو
تحصيل لحاصل .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة كلا من : ١ - علي مصطفى (الطامن الأول)
و ٢ - يوسف يوسف الباز و ٣ - علي علي البنا و ٤ - سعيد عبده منصور
(الطامن الثاني) و ٥ - عبده منصور مصطفى و ٦ - محمود يوسف الباز
و ٧ - السيد راغب الجنائي (الطامن الثالث) بأنهم : اشتركوا في تجهيز مؤلف من
أكثر من خمسة أشخاص من شأنه أن يجعل السلم العام في خطر حالة كونهم يحملون

عصيا ، وكان الغرض منه ارتكاب جريمة إتلاف ونهب بضائع الغير والاعتداء على الآخرين مع علمهم بالغرض من التجمهر ، وقد وقعت الجريمة تان الآتيان تنفيذا لهذا الغرض وثانيا : نهبوا وأتلفوا حانوتي محمود يس منصور ويس منصور محمد وما بهما من البضائع المملوكة لهما والمينة الوصف والقيمة بالمحضر ، وكان ذلك بالقوة الإجبارية . وثالثا : أحدثوا عمدا بمحمود يس منصور الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي والتي لا تحتاج لعلاج . وطلبت من غرفة الاتهام إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمعاقتهم بالمواد ٢ و ٣ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩١٤ و ٣٦٦ و ٢٤٢/١ من قانون العقوبات ، فقررت ذلك . وادعى بحق مدني ١ — يس منصور و ٢ محمود منصور ، وطلبا الحكم لما قبل المتهمين متضامنين بمبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت مع المصاريف وأتعاب المحاماة . ومحكمة جنايات المنصورة قضت حضوريا أولا : بمعاقة علي علي مصطفى وسعيد عبده منصور والسيد راغب الجنائني بالحبس مع الشغل لمدة ستة شهور و بمعاقة عبده منصور مصطفى بالحبس مع الشغل لمدة شهر واحد ، وبإلزامهم متضامنين بأن يدفعوا للدعوى بالحقوق المدنية قرشا صاغا واحدا على سبيل التعويض المؤقت والمصاريف المدنية ونعمسمائة قرش مقابل أتعاب المحاماة وذلك تطبيقا للواد ٢ و ٣ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩١٤ و ٣٦١ و ٢/٢٤٢ من قانون العقوبات وثانيا : براءة المتهمين يوسف الباز وعلي علي البنا ومحمود يوسف الباز ورفض الدعوى المدنية قبلهم عملا بالمادة ٣٠٤/١ من قانون الإجراءات الجنائية فطعن في هذا الحكم بطريق النقض ١ — علي مصطفى و ٢ سعيد عبده منصور و ٣ السيد راغب الجنائني ... الخ .

المحكمة

... من حيث إن الطاعن الثالث وإن قرر بالطعن في الحكم في الميعاد ، إلا أنه لم يقدم أسبابا لطعنه فيكون غير مقبول شكلا .
وحيث إن الطعن المقدم من الطاعنين الأول والثاني حاز الشكل المقرر في القانون .

وحيث إن الطاعنين ينعينان على الحكم المطعون فيه أنه بني على إجراء باطل ، وأخطأ في تطبيق القانون ، إذ قضى برفض الدفع المقدم من الطاعنين ببطلان أمر الإحالة لصدوره من قاضي التحقيق بعد العمل بالمرسوم بقانون رقم ٣٥٣ لسنة ١٩٥٢ الذي ألغى العمل بنظام قاضي التحقيق ولأنه لم يثبت أن القاضي الذي أصدر أمر الإحالة قد ندب للتصرف في التحقيق طبقا للرسوم بقانون المعمول به وقتئذ . قضى الحكم برفض هذا الدفع بأسباب خاطئة . هذا إلى أن المحكمة قد أخلت بدفاع الطاعن بأن عدلت عند الحكم وصف التهمة من جنائية منطبقة على المادة ٣٦٦ من قانون العقوبات إلى جنحة إتلاف منطبقة على المادة ٣٦١ عقوبات دون أن تنبه المتهمين إلى هذا التعديل لتجرى المرافعة على أساسه وخاصة وأن الجريمة التي دين المتهمون على أساسها تستلزم قصده جنائيا خاصا هو قصد الاساءة وأخيرا فقد دان الحكم المتهمين على أساس أن التجمهر كان مدبرا لغرض معين ، مطرحا ما أبداه الدفاع من أنه وقع عرضا في يوم عيد ووقت الظهيرة حيث تكثر الاجتماعات وهذا الذي ذهب إليه الحكم ليس له سند من الأوراق ولم يشهد به أحد وقد قصر الحكم في التدليل عليه بما يعيبه بما يبطله .

وحيث إنه يبين من الحكم المطعون فيه أن قاضي التحقيق باشر تحقيق القضية قبل إلغاء العمل بهذا النظام ، ثم أصدر أمر الإحالة بعد إلغائه — لما كان ذلك وكان الطاعنان لم يقطعا في أسباب طعنهما بأن انتدبا ما لم يصدر للقاضي الذي تصرف في التحقيق ، بل ذكرا أنه لم يثبت صدور مثل هذا الندب ولما كان المرسوم بقانون رقم ٣٥٣ لسنة ١٩٥٢ وإن جعل التحقيق من اختصاص النيابة كقاعدة عامة ، فقد خوله لقاضي التحقيق في حالات معينة وكان الوقوف على حقيقة الأمر فيما يتعلق بالندب يحتاج إلى تحقيق لا تلزم محكمة النقض بإجرائه — ولما كان البحث في بطلان أمر الإحالة لما أورده الطاعن من أسباب إنما يكون عند تخلف الندب ، وهو ما لم يثبت — لما كان ما تقدم ، وكانت الواقعة المادية التي اتخذتها المحكمة أساسا للوصف الجديد لم تتغير عما كانت عليه في أمر الإحالة ، وهي بينما التي دارت عليها المرافعة بالجلسة ، ولما كانت المادة ٣٦١

من قانون العقوبات لا تستلزم قصدا جنائيا خاصا ، إذ أن القصد الجنائي في جرائم التخريب والاتلاف العمدية يتطابق فيما اعتبره القانون من الجنائيات كالمادة ٣٦٦ عقوبات، وما اعتبره في عداد الجنح كالمادة ٣٦١ عقوبات ، وهو ينحصر في تعمد ارتكاب الفعل الجنائي المنهي عنه بأركانه التي حددها القانون ويتلخص في اتجاه ارادة الجاني إلى إحداث الاتلاف أو غيره من الأفعال التي حددتها النصوص مع علمه بأنه يحدثه بغير حق — وواقع الأمر أن عبارة "قصد الإساءة" التي تضمنتها نص المادة ٣٦١ عقوبات لم تأت بجديد يمكن أن يضاف إلى القصد الجنائي العام في جرائم الاتلاف العمدية المبين فيما سبق ، لأن تطلب نية الإضرار حيث لا يتصور تخلف الضرر وهو تحصيل لحاصل — لما كان ذلك ، وكان واجب الدفاع يقتضيه أن يتناول كل ما يمكن أن توصف به الواقعة في القانون وكانت المحكمة لم تضيف إلى الواقعة المادية شيئا وقد أخذت المتهمين بالجرime الأخف فإن دعوى الإخلال بالدفاع تكون على غير أساس — لما كان كل ذلك ، وكان للمحكمة أن تبين الوقائع على حقيقتها وأن ترد الحادث إلى وصفه الصحيح استنادا إلى الأدلة المطروحة عليها مستعينة في ذلك بحكم العقل والمنطق وكان ما انتهت إليه المحكمة في تصويرها للحادث الذي رأت أنه وقع نتيجة تدبير ، إنما هو تصوير سائق فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ١٩ من يونيه سنة ١٩٥٧

برئاسة السيد مصطفى فاضل وكيل المحكمة ، وبحضور السادة : مصطفى كامل ، ومحمود محمد مجاهد ، وفهيم يسى جندى ، واحمد زكى كامل المستشارين .

(١٨٦)

الطعن رقم ٤٧٣ سنة ٢٧ القضائية :

(١) محاكم عسكرية - إحالة قضايا الجنايات التي لم تبدأ المحاكم العسكرية نظرها بعد إلغاء الأحكام العرفية إلى محكمة الجنايات لاغرفة الاتهام ٢٠٠ م ٢ من القانون رقم ٢٧٠ سنة ١٩٥٦ .

(ب) غرفة الاتهام . عدم سريان أحكام المادة ٣٠٢ . ج . على أوامر غرفة الاتهام .

١ - مقتضى نص المادة الثانية من القانون رقم ٢٧٠ سنة ١٩٥٦ بإلغاء الأحكام العرفية أن إحالة قضايا الجنايات التي لم تبدأ المحاكم العسكرية في نظرها ، إنما تكون إلى محكمة الموضوع المختصة بعد إلغاء الأحكام العرفية ، وهي محكمة الجنايات لاغرفة الاتهام .

٢ - لا تعدو غرفة الاتهام أن تكون سلطة من سلطات التحقيق ، إذ عبر الشارع عما تصدره من قرارات بأنها أوامر ، وليست أحكاماً ، كما أورد نصوصها في الفصلين الثالث عشر والرابع عشر من الباب الثالث الخاص بالتحقيق ولا تسرى عليها أحكام المادة ٣٠٣ من قانون الإجراءات الجنائية الخاصة بالأحكام .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : عرض على العسكري حسن مصطفى يونس من قوة قلم مرور القاهرة مبلغ خمسة وعشرين قرشاً على سبيل الرشوة

للاخلال بواجبات وظيفته باخلاء سبيله بعد ضبطه يقود سيارة غير مرخص بتسييرها دون رخصة قيادة ولم تقبل منه . وطلبت من المحكمة العسكرية العليا معاقبته بالمواد ١٠٤ و ١٠٩ مكرر و ١١٠ و ١١١ من قانون العقوبات المعدل بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ ، فقررت المحكمة المذكورة بتاريخ ٢٤ يولييه سنة ١٩٥٦ إحالته إلى محكمة جنايات القاهرة لمحاكمته بالمواد سالفة الذكر . ومحكمة الجنايات المذكورة سمعت الدعوى وقضت حضوريا في ١٠ مارس سنة ١٩٥٧ عملا بمواد الاتهام مع المادة ١٧ عقوبات بمعاينة المتهم بالحبس مع الشغل لمدة سنة وتغريمه خمسمائة جنيه ومصادرة المبلغ موضوع الرشوة . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... وحيث إن مبنى الوجه الأول هو أن الحكم المطعون فيه بني على إجراء باطل إذ نظرت المحكمة الدعوى وفصلت فيها بعد إحالتها إلى المحكمة العسكرية دون أن تعرض على غرفة الاتهام ، خلافا لما تقتضيه المادة ٣٧٣ من قانون الاجراءات الجنائية التي تنص على أن "تحال الدعوى في الجنايات بناء على أمر من غرفة الاتهام أو من المحكمة الابتدائية بهيئة استئنافية" .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه أن النيابة العامة أقامت الدعوى العمومية ضد المتهم أمام المحكمة العسكرية العليا لمعاقبته عن جناية الرشوة المسندة إليه ، فقررت تلك المحكمة بتاريخ ٢٤ من يولييه سنة ١٩٥٦ إحالة القضية إلى محكمة الجنايات المختصة بناء على المادة الثانية من القانون رقم ٢٧٠ لسنة ١٩٥٦ بإلغاء الأحكام العرفية التي تنص على أن "تحال القضايا التي لم تبدأ المحاكم العسكرية في نظرها إلى المحاكم العادية المختصة لنظرها وفقا للأحكام المقررة في قانون الاجراءات الجنائية وتستمر المحاكم العسكرية في نظر القضايا التي كانت قد بدأت في نظرها وفقا لأحكام القانون رقم ٥٣٣ لسنة ١٩٥٤ المشار إليه" . لما كان ذلك — وكان مقتضى هذا النص أن إحالة قضايا الجنايات التي لم تبدأ المحاكم العسكرية في نظرها إنما تكون إلى محكمة الموضوع المختصة بعد إلغاء

الأحكام العرفية وهي محكمة الجنايات وليست غرفة الاتهام التي لا تعدو أن تكون سلطة من سلطات التحقيق إذ هو الشارع عما تصدره من قرارات بأنها أوامر وليست أحكاما كما أورد نصوصها في الفصلين الثالث عشر والرابع عشر من الباب الثالث الخاص بالتحقيق ولا تسرى عليها أحكام المادة ٣٠٣ من قانون الإجراءات الجنائية الخاصة بالأحكام . لما كان ما تقدم فإن الطعن على هذا النحو يكون غير سديد .

وحيث إن مبنى الوجه الثاني هو القصور في الرد على دفاع الطاعن الموضوعي الذي يتضمن أن الورقة المسالية كانت مع أوراق أخرى قدمها الطاعن إلى العسكري حسن مصطفى دون أن يفتن إلى وجودها أو يقصد من تقديمها إعطاء رشوة .

وحيث إن الحكم المطعون فيه عرض لدفاع الطاعن المشار إليه في وجه الطعن ورد عليه في قوله : " وحيث إن المحكمة لا تمول على إنكار المتهم ولا تقيم وزنا لدفاعه السقيم من أن الورقة المسالية كانت في طيات الأوراق الأخرى التي قدمها لعسكري المرور ، وذلك لما ثبت من شهادة عسكري المرور حسن مصطفى يونس من أن للمتهم قدم إليه مبلغ الرشوة في بادئ الأمر ومنفردا ولم يكن ضمن الأوراق الأخرى التي قدمها إليه المتهم فيما بعد أثناء ذهابهما لضابط المرور وأن المتهم ألح عليه في قبول هذا المبلغ بعد أن أبي قبول رجائه الشفوي في إخلاء سبيله وألا يذهب به لضابط المرور وقد تدعمت أقوال عسكري المرور بما شهده به محمد عثمان ضابط المرور من أن العسكري حين أتى إليه قدم له الورقة المسالية وأبلغ بأن المتهم قدمها إليه رشوة ليخلى سبيله " لما كان ما تقدم وكانت المحكمة قد أطمأنت إلى أقوال شاهدي الإثبات وصدقتهم وأخذت بها وأطرحت دفاع الطاعن للأسباب السائغة — التي أوردها وذلك في حدود سلطتها التقديرية فإن حكمها يكون سليما .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن بشقيه غير سديد . ويتمين رفضه موضوعا .

جلسة ١٩ من يونيه سنة ١٩٥٧

برئاسة السيد مصطفى قاضل وكيل المحكمة ، وبحضور السادة : محمود ابراهيم اسماعيل ،
ومحمود محمد مجاهد ، وأحمد زكي كامل ، والسيد أحمد عفيفي المستشارين .

(١٨٧)

الطعن رقم ٤٧٤ سنة ٢٧ القضائية :

(ا) شك . ناهية .

(ب) شك . مكان سحب الشيك . عدم اعتباره من البيانات الجوهرية

(ج) شك . متى يتوفر سوء النية .

١ — لا يشترط لزاما أن يكون الشيك محررا على نموذج مطبوع ، وماخوذ
من دفتر الشيكات الخاص بالساحب ، ولا يؤثر في ذلك أن يكون تاريخه قد
أثبت على غير الواقع ما دام أنه هو بذاته يدل على أنه مستحق الأداء بمجرد
الاطلاع عليه .

٢ — مكان سحب الشيك ليس من البيانات الجوهرية التي يترتب على تخالفها
فقدان الشيك لصفته في القانون التجاري .

٣ — يتوفر سوء النية في جريمة إصدار شيك بدون رصيد بمجرد علم الساحب
بعدم وجود مقابل وفاء له في تاريخ السحب .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه أعطى سميرة أحمد نجيب بسوء نية شيكا
لا يقابله رصيد قابل للسحب وطلبت عقابه بالمادتين ٣٣٦ و ٣٣٧ من قانون
العقوبات . ومحكمة السيدة الجزئية قضت غيابيا عملا بمادتي الانهاك المذكورتين

بمحس المتهم شهرين مع الشغل وكفالة خمسمائة قرش لوقف التنفيذ . فعارض ، والمحكمة قضت في معارضته بتأييد الحكم الغيابي المعارض فيه ، وأمرت بوقف تنفيذ العقوبة لمدة ثلاث سنوات تبدأ من تاريخ صيرورة هذا الحكم نهائيا ، وذلك تطبيقا لمادتي الاتهام والمادة ٥٦ و ٥٥ من قانون العقوبات المعدلتين بالقانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٣ . فاستأنف ، ومحكمة مصر الابتدائية قضت حضوريا بتأييد الحكم المستأنف . فطعن المحكوم عليه في الحكم الأخير بطريق النقض .

المحكمة

... وحيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه أخل بحق الطاعن في الدفاع ، وأخطأ في تطبيق القانون ، إذ طلب الطاعن إلى محكمة الموضوع سماع شهادة طه اسماعيل ليثبت أنه إنما أصدر الورقة موضوع الدعوى كأداة ائتمان ، وأن لولده المستاجر دفع الأجرة وسحب الشيك من المتفعة ، ولذلك لم يجد الطاعن وجها لإيداع وصيده له ، فردت المحكمة على هذا الطلب بما لا ينفي لزومه ، إذ اعتبر الحكم المحرر شيكا بالمعنى القانوني ، بينما هو في حقيقة العلاقة بين أطرافه أداة ائتمان ولا يحمل مظهر الشيك ، لأنه حرر على ورقة بيضاء ، ولا يحمل أمرا إلى بنك باركليز بالدفع ، وبالتالي لا يخضع المتعامل فيه . هذا إلى أن الحكم أخطأ أيضا في استظهار القصد الجنائي لدى الطاعن الذي لم يودع وصيدا في حسابه في البنك لاعتقاده أن المستاجر أوفى بقيمته ، واسترده من الجني عليها ، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ دانه يكون معيبا بما يستوجب نقضه .

وحيث إن ما يثيره الطاعن في طعنه مردود بأن الحكم المطعون فيه ، وقد أثبت أن الشيك موضوع الدعوى قد استوفى الشكل الذي يتطلبه القانون لكي تجرى الورقة مجرى النقود ، فإنه يعد شيكا بالمعنى المقصود في حكم المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات ، ولو كتب مستوفيا لبياناته على ورقة عادية ، إذ لا يشترط إلزاما أن يكون محررا على نموذج مطبوع وماخوذ من دفتر الشيكات الخاص بالساحب ولا يؤثر في ذلك أن يكون تاريخه قد أثبت على غير الواقع ما دام أنه هو بذاته يدل على أنه مستحق الأداء بمجرد الاطلاع عليه ، ذلك بأن المشرع إنما أراد أن

يكون الشيك ورقة مطلقه للتداول تقوم مقام النقد، وفي حمايتها حماية للجمهور —
لما كان ذلك ، وكل من سوء النية يتوفر بمجرد علم الساحب بعدم وجود مقابل
وفاء له في تاريخ السحب فإن قول الطاعن بأنه اعتقد بأن قيمة الشيك قد سددت
قبل تاريخ استحقاقه بناء على ما وصل إلى علمه من والد المدين ، مما جعله لا يودع
رصيدا في البنك يوازي قيمة الشيك — هذا القول لا يؤثر في الجريمة ما دام
هو يفرض صحة ما ساوره من اعتقاد لم يسترد الشيك من صاحبه — لما كان
كل ما تقدم ، وكان مكان السحب ليس من البيانات الجوهرية التي يترتب
على تخلفها فقدان الشيك لصفته في القانون التجاري فإن الطعن يكون على غير
ن اساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ٢٤ من يونيو سنة ١٩٥٧

برئاسة السيد حسن داود المستشار ، وبحضور السادة : محمود إبراهيم اسماعيل ، ومصطفى كاتل ، ومحمود محمد مجاهد ، وفهيم بن جتلى المستشارين ،

(١٨٨)

الطعن رقم ٢٤٧ سنة ٢٧ القضائية :

قوة الأمر المقضى . دفع . حكم "تسبب مريب" . الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها . إدانة المتهم دون التعرض لهذا الدفاع . تصور .

مضى كان المتهم قد دفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها وباتقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة ولكن المحكمة قضت بإدائته دون أن تعرض في حكمها لهذا الدفاع الجوهرى وتفصل فيه فإن حكمها يكون معيبا واجبا نقضه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه لم يقدم المستندات الدالة على استيراده بضاعة من الخارج وذلك خلال المدة القانونية . وطلبت عقابه بمقتضى المادتين الأولى والتاسعة من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ والمعدل بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٥٠ والقرار الوزارى رقم ٧٥ لسنة ١٩٤٨ . ومحكمة عابدين الجزئية قضت غيابيا عملا بمواد الاتهام بحبس المتهم شهرا واحدا مع الشغل وكفالة ١٠٠ قرش لوقف التنفيذ فعارض المحكوم عليه غيابيا وقضى في معارضته باعتبارها كان لم تكن . فاستأنف المتهم هذا الحكم ومحكمة مصر الابتدائية قضت بحضوره بتأييد الحكم المستأنف . فطعن الوكيل عن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

الحكمة

... وحيث إن مما ينعم الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه دفع بأن الجريمة التى يحاكم من أجلها سبق الفصل فيها فى اللجنة رقم ٣٠٢١ سنة ١٩٥٤ عابدين

فلا تجوز مساءلته عنها مرة أخرى ، كما دفع بانتقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة .
وحيث أنه يبين من الاطلاع على محضر جلسة المحكمة الاستئنافية أن الطاعن
دفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها في الجلسة رقم ٣٠٢١ سنة ١٩٥٤
عابدين و بانتقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة ولكن المحكمة قضت بأدائته دون
أن تعرض في حكمها إلى هذا الدفاع — ولما كان هذا الدفاع جوهريا من
شأنه أن يهدم التهمة موضوع الدعوى لبنائه على سبق الفصل فيها أو انتقضاء
الدعوى الجنائية بمضى المدة فقد كان واجبا على المحكمة أن تحققه وتفصل فيه ،
أما وهي لم تفعل فإن حكمها يكون معيبا واجبا انتقضه وذلك دون حاجة إلى بحث
بأى أوجه الطعن .

جلسة ٢٤ من يونيه سنة ١٩٥٧

برئاسة السيد حسن دأود المستشار ، وبحضور السادة : محمود إبراهيم اسماعيل ، ومحمود محمد مجاهد ، وفهمير جندى ، وراحد زكى كامل المستشارين .

(١٨٩)

الطعن رقم ٥٠٠ سنة ٢٧ القضائية :

(١) حكم . بياقته . عدم تحديد الحكم تاريخ الواقعة . عدم اتصال هذا التاريخ بحكم القانون . لا يجب .

(ب) حكم بياقته . متى يعتبر بيان محل الواقعة في الحكم الجنائي من البيانات الهامة للواجب ذكرها فيه .

١ - لا يجب الحكم عدم تحديده تاريخ الواقعة ما دام لا يتصل هذا التاريخ بحكم القانون فيها ولم يدع المتهم أن الدعوى الجنائية قد انقضت بمضى المدة.

٢ - لا يعتبر بيان محل الواقعة في الحكم الجنائي من البيانات الهامة الواجب ذكرها فيه إلا إذا رتب الشارع على حدوث الواقعة في محل معين أثرا قانونيا كأن جعل منه ركنا في الجريمة أو ظرفا مشددا وفي غير هذا النطاق فإنه يكفي في بيان مكان الجريمة مجرد الإشارة الجزئية اليه ما دام أن المتهم لم يدفع بعدم اختصاص المحكمة بنظرها .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة كلا من ١ - طه محمد أحمد الطامس ، و ٢ - أحمد طه عبد الرحمن و ٣ - فتحية علي عبد الرحمن بأنهم أحرزوا جواهر مخدرة (حشيشا وأفيونا) في غير الأحوال المرخص بها قانونا . وطلبت من غرفة الاتهام إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمحاكمتهم بالمواد ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ ، ٥ من القانون رقم ٣٥١

لسنة ١٩٥٢ والجدول رقم ١ الملحق به فقرت بذلك . ومحكمة جنايات القاهرة قضت حضوريا عملا بالمواد ٢٤٦ ، ٣٤٤ ، ٣٥٠ من المرسوم بقانون رقم ٢٥١ لسنة ١٩٥٢ مع تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات للأول والمواد ٢٤١ ، ٣٣٠ ، ٣٣٣ من المرسوم المذكور والجدول ١ المرفق للثاني وبالمادتين ١/٣٠٤ و ١/٣٨١ من قانون الإجراءات الجنائية للثالثة بمعاينة طه محمد أحمد بالحس مع الشغل لمدة ستة شهور وتغريمه ٥٠٠ جنيه ومعاينة أحمد علي عبدالرحمن بالأشغال الشاقة المؤبدة وتغريمه ٣٠٠٠ جنيه وبراءة فتحية علي عبدالرحمن مما نسب إليها وأمرت بمصادرة المواد المضبوطة . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ

الحكمة

... وحيث إن مبنى الطعن هو القصور والتخاذل في التسبيب ذلك بأن الحكم المطعون فيه أغفل في بيان الواقعة ذكر تاريخ الحادث ومكانه وهما من البيانات الجوهرية التي يجب أن يشتمل عليها طبقا للمادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية كما أغفل الرد على دفاع الطاعن الموضوعي من أن المخدر وضعه المتهم الثاني في جيبه عنوة عندما أقبل رجال القوة لتفتيشه مستندا في ذلك إلى وجود أثر مخدر في جيب جلباب الخاربي وإلى ما شهد به البوليس الملكي محمد عبد الكريم حساين من استطاعة المتهم الثاني وضع المخدر في جيبه وهو في مكانه بأفلا الصندرة . وهذا فضلا عن تحاذل أصحاب الحكم حيث عول على أقوال ضابط المباحث والبوليس الملكي في إثبات الواقعة ثم إطرأ حثا في حديد الرد على دفاع الطاعن كذلك اختلفت رواية كل منهما عن رواية الآخر في وقائع جوهرية خلافا لما قاله الحكم من أن البوليس الملكي أيد رواية الضابط بحملة وتفصيلا .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر القانونية للجريمة التي ذان الطاعن بها وساق على ثبوتها في حقه أدلة ساقطة مردودة إلى أصلها في الأوراق — من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته عليها — لما كان ذلك وكان لا يعيب الحكم عدم تحديد تاريخ الواقعة مادام لا يتصل بهذا التاريخ بحكم القانون فيها ولم يدع الطاعن أن الدعوى الجنائية قد انقضت بمضي المدة

وكان بيان محل الواقعة في الحكم الجنائي لا يعتبر من البيانات الهامة الواجب ذكرها فيه إلا إذا رتب الشارع على حدوث الواقعة في محل معين أثرا قانونيا بأن جعل منه ركنا في الجريمة أو ظرفا مشددا وفي غير هذا النطاق فإنه يكفي في بيان مكان الجريمة مجرد الإشارة البعزئية إليه مادام أن الطاعن لم يدفع بعدم اختصاص المحكمة بنظرها وكان الحكم قد استند في الإدانة إلى أقوال الضابط سعيد محمد سعيد الذي شهد برؤيته للطاعن خارجا من دكان المتهم الثاني المأذون بتفتيشه فاستوقفه وسأله عن سبب وجوده بالدكان فأجابه بأنه صانع حضر للقيام بأعمال كهربائية للمتهم الثاني فلما لم يجد معه شيئا من الأدوات التي يستعين بها في عمله اشتبه في أمره وقتشه فعر في جيب جلبابه على قطعة من الأفيون ادعى أن المتهم الثاني دسها عليه عندما أنصر برجال القوة وعندئذ دخل الضابط الدكان فوجد المتهم الثاني جالسا فوق صندوق صندوق وقبضه فلم يجد معه شيئا فانتقل إلى منزله وأجرى تفتيشه فعر به على سلة تحوى لفافات من الحشيش كما استند الحكم إلى أقوال البوايس الملكي عبد الكريم حساين الذي أيد رواية الضابط وعرض بعد ذلك لدفاع الطاعن فقال "وبما أنه حتى ولو كان هذا الدفاع صحيحا فإن الضابط شهد بأن هذا المتهم كان خارجا من الدكان مما يدل على أنه ارتضى حيازته لهذه المادة المخدرة وأنه كان في سبيل الفرار بها وقد قرر في التحقيقات أنه يعلم أن المتهم الثاني يتجرف في المخدرات مما يؤكد عليه بأن هذه القطعة التي دسها عنوة له في جيبه وسكت عنها وهم بالخروج بها هي مادة مخدرة هذا مع التسليم بصحة دفاعه ولكن المحكمة ترجح أن حيازته لهذه المادة كانت لحسابه الخاص وأنه اشتراها بقصد تعاطيه الشخصي". لما كان ما تقدم وكان استخلاص المحكمة أن المخدر في حيازة الطاعن وليس مدسوسا عليه هو استخلاص سائق تؤيده وقائع الدهوى وملاحظاتا وكان احتطراد الحكم إلى متابعة الدفاع والرد عليه ليس إلا من قبيل الغرض الجدلي الذي لا يؤثر في سلامة الحكم ، وكان يبين من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة أن شهادة البوايس الملكي تتفق في جوهرها مع شهادة الضابط فإن ما يشير الطاعن في هذا الشأن لا يكون له محل إدهوى في حقيقة جدل موضوعي يتعلق بواقعة الدهوى وتقدير أدلتها مما تستقل به محكمة الموضوع ولا يقتبل إثارة أمام محكمة النقض .

وبحيث إنه لما تقدم يكون الطاعن على غير أساس من مقبضا رفضه موضوعا .

جلسة ٢٥ من يونيه سنة ١٩٥٧

رئاسة السيد حسن داود المستشار ، وبحضور السادة : محمود ابراهيم اسماعيل ، ومصطفى كامل ، وفهم يسى جندى ، وأحمد زكى كامل المستشارين .

(١٩٠)

الطعن رقم ٤ سنة ٢٧ القضائية :

محام . إجراءات . استبعاد اسم المحامى من الجدول لعدم سداده الاشتراك . عدم نوال صفته كمحام . توليه الدفاع عن المتهم . لا إبطال . ق رقم ٩٨ سنة ١٩٤٤

إن المشرع بما أفصح منه في المادتين ٢٠ من قانون المحاماة رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٤ ، ٣٤ من اللائحة الداخلية لنقابة المحامين ، وقد دل على أنه لم يرد أن يتزع من المحامى الذى لم يقم بسداد الاشتراك فى الميعاد للنقابة صفته كمحام ، وأنه وإن كان قد منعه مباشرة أعمال المحاماة إلا أن القانون لم يوجب على اجترائه على مزاولتها إلا المحاكمة التأديبية ومن ثم فإن دفع المتهم ببطلان إجراءات المحاكمة لأن المحامى الذى كان موكلا عنه وتولى مهمة الدفاع أمام محكمة الجنايات كان اسمه مستبعدا من الجدول يكون فى غير محله مادام مقبولا للرافعة أمام المحاكم الابتدائية ويكون المتهم قد استوفى حقه فى الدفاع أمام محكمة الجنايات .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : شرع فى قتل عبده على السيد الخولى عمدا مع سبق الاصرار وذلك بأن أطلق عليه عيارا ناريا قاصدا من ذلك قتله فأحدث به الإصابات الميمنة بالتقرير الطبي وخاب أثر الجريمة لسبب خارج عن إرادته وهو إسعاف المجنى عليه بالعلاج . وطلبت من غرفة الاتهام إحالته إلى محكمة الجنايات لمحاكمته بالمواد ٤٥ و ٤٦ و ٢٣٠ و ٢٣١ من قانون العقوبات فقررت

بذلك . ومحكمة جنایات المنصورة نظرت هذه الدعوى وقضت حضوريا عملا بمواد الاتهام مع تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات بمعاينة المتهم محمد على حسين الزفتاوى بالأشغال الشاقة لمدة خمس سنين . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... وحيث إن الطاعن بنى طعنه على ما يقوله من أن الحكم المطعون فيه أخطأ في الإسناد وشابه القصور والبطلان ذلك بأن شهود الإثبات اختلفوا في سرد الوقائع مع المجنى عليه وعلى الأخص في تعيين اسم المتهم الذى له أخوه أشقاء ذكرت أسماءهم في التحقيق بما يجعل الاتهام شائما ويؤيد ذلك أن الشهود الذين كانوا إلى جوار المجنى عليه لم يستطيعوا أن يتعرفوا شخصية الفاعل وآخرين سمعوا من المجنى عليه قوله أن ضاربه هو ابن على حسين دون أن يعين شخصيته ولما تحدث الحكم عن هذا الشيوع لم يبرر ما ذهب إليه تبريرا مستسافا ، هذا إلى أن بيان الحكم لنية القتل وظرف سبق الاصرار جاء قاصرا ، وأخيرا فإن المحامى الذى حضر عن المتهم أمام محكمة الجنایات وترافع عنه كان اسمه مستبعدا من جدول المحامين المترافعين منذ ٢٧ من يونيه سنة ١٩٥٥ حتى الآن ، مما يجعل إجراءات المحاكمة باطلة لأن الاستعانة بمحام مقرر للرافعة أمام المحاكم الابتدائية هو من النظم الأساسية في التشريع .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر فيه العناصر القانونية لجنایة الشروع في القتل العمد مع سبق الاصرار التى دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته عليها ، ولما كان الحكم قد أثبت أن المجنى عليه رأى الطاعن وهو قادم من خلفه فالتفت نحوه وتحقق من شخصيته على نور "كلوب" كان يضيء مكان الحادث وأن شهود الحادث سمعوا منه اسم المتهم فور إطلاقه النار على المجنى عليه — ولما كان ما أثبتته المحكمة من ذلك له أصله الثابت في الأوراق ، ولما كانت المحكمة قد اطمأنت

إلى صدق المجنى عليه فيما رواه من أنه عرف المتهم وطال إنكار الشهود رؤيتهم له تخطيطاً منظوماً قال فيه ولا يقدح في شهادة المجنى عليه إنكار باقي الشهود رؤية المتهم ، فقد يكونون قد رأوه وعرفوه وخشوا الشهادة ضده ، وقد يكونون لم يلقوا لقدمه اسبب انشغالهم في الحديث أو غيره أما المجنى عليه فقد ثبت أنه انتصب قائماً قبل إصابته مما يدل على أنه شعر بقدم المتهم حقاً وطبيعياً في هذه الحالة أن يلتفت نحوه ويعرفه “ لما كان ذلك وكان الحكم قد دال على ركن القصد الجنائي بما قاله من أن نية القتل ثابتة لدى المتهم من استعماله سلاحاً قاتلاً فتاكاً — هو بندقية ذات سرعة عالية وتصويبه إياه نحو ظهر المجنى عليه وهو من المقاتل فأصيب بالإصابة الميمنة بالقرير الطبي والتي لولا إسعافه بالعلاج لأودته حتفه وذلك للضعيفة القائمة بينهما والتي حفزت المتهم على القتل ، كما تحدث الحكم عن ظرف سبق الإصرار فيما قاله من أنه استفاد من تلك الضعيفة التي لم ينكرها المتهم ومن إمداده السلاح الناري الذي استعمله ومفاجأته بإطلاق النار عليه مما يدل على قصده المصمم عليه من قبل على ارتكاب القتل أخذاً بثأر أخيه الذي اتهم المجنى عليه بقتله ، ولما كان هذا البيان كافياً في ثبوت نية القتل الخاصة وظرف سبق الإصرار وقد استنتجتها المحكمة من أمور تسوغ هذا الاستنتاج أما ما يقوله الطاعن في صدد بطلان إرواءات المحاكمة لأن المحامي الذي كان موكلًا عنه وتولى مهمة الدفاع أمام محكمة الجنايات ، كان اسمه مستبعداً من الجدول ، هذا القول مردود بأن المادة ٣٤ من القرار الصادر في ١٥ من يولييه سنة ١٩٤٦ باعتماد اللائحة الداخلية لتقابة المحامين وإن جاء نصها بمنع المحامي الذي استبعد اسمه من الجدول من مزاوله أعمال المحاماة إلا أن الفقرة الأخيرة من المادة ٢٠ من القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٤ الذي كان سارياً وقت نظر القضية أمام محكمة الموضوع قد نص على أن كل محامي اشتغل بالمحاماة رغم استبعاد اسمه ضمن الجدول لعدم تسديد الاشتراك يحال إلى مجلس التأديب ويقضى عليه بالوقوف مدة لا تقل عن ثلاثة شهور مما يفيد أن الجزاء الذي رتبته القانون لمزاوله من استبعاد اسمه من المحامين من أعمال المحاماة هو إحالته على مجلس التأديب لتوقيع الجزاء الذي فرضه القانون لهذه المخالفة ولا وجه لمقاييس هذه الضرورة على ضرورة حضور محام مقبول أمام المحاكم

الابتدائية على الأقل للرافعة عن المتهم بجناية أمام محكمة الجنايات وهو ما أوجبه
الشارع بنص المادة ٣٧٧ من قانون الاجراءات الجنائية ، وما جرى قضاء
هذه المحكمة عليه من اعتبار اجراءات المحاكمة باطلة لخالفته ، لاوجه للقياس
بين هاتين الصورتين لاختلاف علة التشريع في كل منهما ، ذلك بأن المشرع
عندما أوجب حضور محام مقبول أمام المحاكم الابتدائية على الأقل للرافعة أمام
محكمة الجنايات قد حرص على أن يكون المحامي قد أحرز قدرا من الخبرة الفنية
وتوفر له قسط من المراتب بما يجعله أهلا لأداء مهمة الدفاع أمام تلك المحاكم في حين
أن المشرع بما أفصح عنه في المادتين ٢٠ من قانون المحاماة و ٣٤ من اللائحة
من أن استبعاد اسم المحامي يزول بزوال سببه وأنه متى سدد قيمة الاشتراك أعيد
قيد اسمه في الجدول ، قد دل على أنه لم يرد أن يتزع عن المحامي الذي لم يقم
بسداد الاشتراك في الميعاد للنقابة صفته كمحام ، وإن كان قد منعه مباشرة
أعمال المحاماة إلا أن القانون لم يربط على اجترائه على مزاولتها إلا المحاكمة
التأديبية ، لما كان ذلك - وكان أحد لم يلفت نظر محكمة الموضوع إلى أن
المحامي الذي ترفع في الدعوى مستبعد الاسم من الجدول حتى كانت تستطيع أن
تجري في شأنه ما يأمر به القانون وكان الثابت من كتاب نقابة المحامين إلى المحامي
العام المؤرخ ٢٧ من أبريل سنة ١٩٥٧ رقم ٤٩-٢/٥ أن الأستاذ
... .. كان عند استبعاد اسمه مقبولا للرافعة أمام المحاكم الابتدائية . لما كان
ذلك ، فإن المتهم يكون قد استوفى حقه في الدفاع أمام محكمة الجنايات .

وحيث إنه لما تقدم بجميعه يكون الطعن على غير أساس متعينا ورفضه
موضوعا .

جلسة ٢٥ من يونيه سنة ١٩٥٧

بقيادة السيد حسن دارد المستشار ، وبحضور السادة : محمود ابراهيم اسماعيل ، ومصطفى كامل ، وفهم سيح جندى ، والسيد أحمد عفيفى المستشارين .

(١٩١)

الطعن رقم ٥٩ سنة ٢٧ القضائية :

تروير . أوراق رسمية . قطن . الزوير المعاقب عليه بمقوبة اللجنة فى استمارة الاثمار رقم ٦ الخاصة بطلب تقاوى القطن قصره . على الاقرارات التى أشير إليها فى م ١٠ من القرار الوزاى رقم ٧١٢ سنة ١٩٤٨ على سبيل الحصر .

إن مانعت عليه المسادة ١٠ من القرار الوزاى رقم ٧١٢ سنة ١٩٤٨ الخاص بتنظيم الاتجار فى بذرة التقاوى من اعتبار بعض صور التروير جنحة وقد ذكرت على سبيل الحصر لا يمنع من مؤاخذه الجانى على ما يكون قد وقع منه من جرائم أخرى يعاقب عليها بمقتضى القانون العام ، ولم يقصد بهذا القرار تقرير عقوبة اللجنة إلا استثناء فى أحوال خاصة ولا يصح التوسع فى تطبيقه أو امتداد حكمه إلى نوع آخر من أنواع التروير غير منصوص عليه فيه ، ومن ثم فإن ما يقع من تزوير باستمارة الاثمار رقم ٦ الخاصة بطلب تقاوى القطن تسرى عليه أحكام عقوبات العقوبات فيما تجاوز نطاق الاقرارات التى أشير إليها فى المسادة المذكورة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة كلا من : ١ - أحمد أحمد فوده . ٢ - فوده أحمد فوده . ٣ - على أحمد عارف بأنهم : أولا - اشتركوا مع مجهول بطريق الاتفاق والتحرىض فى ارتكاب تزوير فى محور أمبرى هو إقرار المراجعة الوارد بالاستمارة رقم ٦ إدار الخاصة بتقاوى بذرة القطن المدعى بطلب صرفها باسم

على عبد الرازق وذلك بطريق الاصطناع ووضع إمضاءات مزورة بأن حرضوه واتفقوا معه على ذلك فلا بيانات الإقرار ووقع عليها بامضاءين مزورين نسبهما كذبا لعبد المنعم نجيب مهندس زراعة وحدة المنصورة ومحمد فؤاد السيد معاون الزراعة وبصمة كليشييه مزورة لمحمد حسين صبرى وكيل تفتيش زراعة الدقهلية فوقعت الجريمة بناء على هذا التحريض والاتفاق .

وثانيا : — استعملوا الاستمارة رقم ٦ إكثار المتضمنة لأفراد المراقبة المزورة آنفة الذكر بأن قدموها إلى الموظف المختص بمراجعة عمليات صرف البذرة وهو عبد المنعم نجيب تزييرا للتصرف في مقدار من البذرة بيع من الأول والثاني إلى الثالث مع علمهم بتزويرها . وطلبت من قاضي الاحالة إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمعاقبتهم بالمواد ١/٤٠ - ٢ و ٤١ و ٢١١ و ٢١٢ و ٢١٤ من قانون العقوبات فقرر بذلك . ومحكمة جنايات المنصورة قضت حضوريا عملا بمواد الاتهام مع تطبيق المواد ٢/٣٢ و ١٧ و ٥٥ و ٥٦ من قانون العقوبات للأول والثاني والمسادتين ١/٣٠٤ و ١/٣٨١ من قانون الاجراءات الجنائية للثالث أولا : بمعاينة كل من أحمد أحمد فوده وفوده أحمد فوده بالحبس مع الشغل لمدة سنة وأمرت بوقف تنفيذ العقوبة لمدة ثلاث سنوات تبدأ من اليوم وثانيا : ببراءة كل أحمد عارف مما أسند إليه . فطن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقص ... الخ .

المحكمة

... وحيث إن مبنى الطعن هو الخطأ في تطبيق القانون وتأويله على الواقعة كما صار إثباتها في الحكم — إذ دان الطاعنين بجناية الاشتراك في ارتكاب تزوير في محرر رسمي — هو الإستمارة ٦ إكثار الخاصة بتقايى بذرة القطن في حين أن الواقعة هي جنحة في صحيح حكم القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ والقرار رقم ٧١٢ لسنة ١٩٤٨ يعاقب عليها بالحبس ستة شهور أو الغرامة — وكان يتعين على المحكمة الحكم بانقضاء الدعوى الجنائية لمضى أكثر من ثلاث سنوات من تاريخ نظرها أمامها بجلسة ١٩٥١/١٢/٨ حتى تاريخ الحكم فيها في جلسة ١٩٥٥/٢/٢٢ دون أن يتخذ خلالها أى إجراء قاطع للمدة .

وحيث إنه يبين من الأوراق أن الدعوى العمومية رفعت على الطاعنين وآخر
(حكم ببراءته) أولا بأنهم اشتركوا مع مجهول بطريق الاتفاق والتحريض
في ارتكاب تزوير في محرر رسمي — هو إقرار المراجعة الوارد بالاستمارة رقم ٦
إثارة الخصومة بتقاوى بذرة القطن المدعى بطلب صرفها باسم على بك عبد الرزاق
وذلك بطريق الاصطناع ووضع إمضاءات مزورة بأن حرصوه واتفقوا معه
على ذلك فلا بيانات الإقرار ووقع عليها بإمضاءين مزورين نسبهما كذبا
لعبد المنعم أفندي نجيب مهندس زراعة وحدة المنصورة ومحمد فؤاد والسيد أفندي
معاون الزراعة وبصمة كليشية مزورة لمحمد أفندي حسن صبرى وكيل تفتيش
زراعة الدقهلية فوقعت الجريمة بناء على التحريض والاتفاق (ثانيا) استعملوا
الاستمارة رقم ٦ إثارة المتضمنة لإقرار المراجعة المزور آنف الذكر بأن قدموه
إلى الموظف المختص بمراجعة عمليات الصرف وهو عبد المنعم نجيب أفندي تبريرا
للتصرف في مقدار من البذرة بيع من المتهمين الأول والثاني (الطاعنين) إلى الثالث
(الذى حكم ببراءته) مع علمهم بذلك . وطلبت النيابة عقابه بالمواد ١/٤٠ — ٢
و ٤١ و ٢١١ و ٢١٢ و ٢١٤ من قانون العقوبات ومحكمة جنابات المنصورة بعد
تحقيقها الدعوى على الوجه الثابت بالأوراق خلصت إلى القول ” وبما أن الذى
تستخلصه المحكمة من مجموع التحقيقات التى بوشرت فى الدعوى أن طريقة
التزوير وقعت باتفاق حصل بين المتهمين الأول والثاني (الطاعنين) وبين شخص
مجهول لم يسفر التحقيق عن معرفته ويغلب أن يكون هذا الشخص عاملا بمكتب
الزراعة وأن هذا تمكن بحكم عمله من استحضار الاستمارات رقم ٦ إثارة والحصول
على كليشية وختم المركز من المحل المخصص لحفظهما وأمكنه التوقيع بهما خلسة
على الاستمارة ثم تقليد توقيعات معاون الزراعة والمهندس المختص وبعدها سلم
المتهمان المذكوران الاستمارة المزورة ليستعملها عند اللزوم فى تصريف البذرة
المصرح لها بالانتجار فيها قبل فوات موسمها “ — و انتهت إلى أن الواقعة تكون
جناية لأن الاستمارة المزورة — موضوع التهمة — ورقة رسمية استنادا إلى نص
المادة ١٢ من القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٤٦ بشأن تعيين مناطق زراعة —

الأصناف المختلفة من القطن في سنة ٤٦ — ٤٧ والى قرار وزير الزراعة الصادر بناء على هذا القانون في ١٢/١١/١٩٤٦ بتنظيم إنتاج بذرة القطن المعدة للتقاوى وتداولها والاتجار فيها عن السنة الزراعية المذكورة .

وحيث انه يبين من مطالعة القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ — وقوارى وزير التموين ٦١١ ، ٦٧٣ لسنة ١٩٤٥ بتوزيع تقاوى القطن — انها لم تتناول مايقع من تزوير فى الاستمارة موضوع الجريمة أما القرار الوزارى رقم ٧١٢ لسنة ١٩٤٨ بتنظيم الاتجار فى بذرة التقاوى فقد جرى نص المادة العاشرة منه على الوجه الآتى "مع عدم الإخلال بما قرره قانون العقوبات من عقوبة أشد يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ستة شهور وبغرامة لا تتجاوز مائتى جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من ذكر عمدا فى الاستمارة الخاصة بطلب التقاوى بيانات كاذبة عن مساحات القطن التى يباشر زراعتها . ويعاقب بنفس العقوبة السابقة كل موظف يشهد بصحة البيانات مع عليه يكذبها فضلا عن محاكته تأديبيا ."

كما تطبق العقوبة السابقة على كل تاجر ثبت عمدا بيانات كاذبة فى طلبه الخاص بشراء مقادير التقاوى اللازمة بعملائه وفى جميع الأحوال تضبط التقاوى موضوع الجريمة ويحكم بمصادرتها مما مفاده سر يان أحكام قانون العقوبات فيما يقع من تزوير باستمارة الاكثار رقم ٦ الخاصة بطلب تقاوى القطن فيما يتجاوز نطاق الاقرارات التى أشير إليها فى المادة المذكورة وما ذكر فى صدر هذه المادة مع عدم الإخلال بما قرره قانون العقوبات من عقوبة أشد — إن هو ألا تلبيه للقائمين على تنفيذ القانون بأن مانص عليه فى هذا القرار — من اعتبار بعض صور التزوير جنحة وقد ذكرت على سبيل الحصر لا يمنع من مؤاخذه الجانى على ما يكون قد وقع منه من جرائم أخرى كما هو الحال فى الدعوى . يعاقب عليها بمقتضى القانون العام بعقوبة أشد — ولم يقصد بهذا القرار تقرير عقوبة

٢٠٢ (٢٦) ج

الجنحة إلا استثناء في أحوال خاصة ولا يصح التوسع في تطبيقه أو امتداد حكمه إلى نوع آخر من أنواع التزوير غير منصوص عليه فيه .

وحيث إنه لما تقدم ولأن الحكم المطعون فيه — قد بين أن الطاعنين كانا ضالعين في تزوير الاستمارة رقم " ٦ " الخاصة بتقاوى القطن (وزارة الزراعة) وهي ورقة رسمية بطريق الاصطناع ووضعاً لمضاءات مزورة واستعمالها مع علمهما بتزويرها فالتزوير فيها واستعمالها مما يتناوله حكم المواد ٢١١ ، ٢١٢ ، ٢١٤ من قانون العقوبات فإن ما يطلبه الطاعنان من اعتبار الواقعة جنحة — والحكم بانقضاء الدعوى الجنائية فيها بمضى المدة — لا يكون له سند من القانون .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن في غير محله متعيناً رفضه موضوعاً .

جلسة ٢٥ من يونيه سنة ١٩٥٧

برئاسة السيد المستشار حسن داود وبحضور السادة : محمود ابراهيم اسماعيل ، ومصطفى كامل ،
ومحمود محمد مجاهد ، وفهم يسى جندى المستشارين .

(١٩٢)

الطعن رقم ٣٩٥ سنة ٢٧ القضائية :

- (أ) حكم . حكم حضوري . المقصود بالحضور في نظر المادة ١/٢٣٨ أ ج .
- (ب) نقض . أحكام يجوز الطعن فيها . متى يجوز الطعن في الحكم الاستثنائي الصادر بتأييد
الحكم الابتدائي الذي قد ، بعدم قبول المعارضة في الحكم الصادر في غيبة المتهم والمعتبر
حضوريا بقوة القانون . م ٤٢١ أ ج .
- (ج) حكم . حكم حضوري . معارضة . وصف الحكم خطأ بأنه غيابي . عدم جواز
المعارضة فيه .

١ - المقصود بالحضور في نظر المادة ١/٢٣٨ من قانون الإجراءات هو وجود
المتهم بالجلسة بشخصه أو بوكيل عنه في الأحوال التي يجوز فيها ذلك في الجلسة
التي حصلت فيها المرافعة حتى تتاح له فرصة الدفاع عن نفسه . فإذا كان المتهم
قد حضر جلسة أو جلسات سابقة ثم تخلف عن الحضور في جلسة المرافعة
أو كان قد حضر عند النداء عليه في الجلسة ثم انسحب قبل أن تنظر قضيته
فخصات المحاكمة والمرافعة في غيبته فإن الحكم يعتبر غيابيا - إلا أن الشارع
لاعتبارات سامية تتعلق بالعدالة في ذاتها اعتبر الحكم الصادر في الجلسة أو المخالفة
في بعض الحالات حضوريا بقوة القانون في الحالة المنصوص عليها في المادة
٢٣٩ إجراءات ، كما أجاز للمحكمة في حدود سلطتها التقديرية أن تقرر اعتبار
الحكم حضوريا في حالتين أشارت إليهما المادتان ٢/٢٣٨ ، ٢٤٠ إجراءات
بشرط أن تبين المحكمة في هاتين الحالتين الأسباب التي استندت إليها في ذلك .

٢ — متى كان الطعن بالنقض قد انصب على الحكم الاستئنافي الصادر بتأييد الحكم الابتدائي الذي قضى بعدم قبول المعارضة في الحكم الصادر في موضوع الدعوى في غيبة المتهم والمعتبر حضوريا بقوة القانون طبقا لنص المادة ٣٣٩ من قانون الإجراءات وكان باب استئناف الحكم الصادر في الموضوع قد انغلق أمام المتهم لإعلانه به لشخصه وانقضاء ميعاد الاستئناف — فإن مثل هذا الحكم — وإن لم ينه الخصومة يمنع من السير في الدعوى ، فالطعن فيه بطريق النقض جائز طبقا لنص المادة ٤٢١ من قانون الإجراءات .

٣ — الأصل في الأحكام أن تبنى على الواقع ، فإذا كان الحكم الابتدائي قد وصف خطأ بأنه غيابي فعارض فيه المتهم في حين أنه في حقيقته حكم حضوري اعتبارا بقوة القانون فلا يبنى على هذا الخطأ نشوء حق للمتهم في الطعن بطريق المعارضة لأن منطوقات الأحكام ترد إلى حكم القانون وكذلك الخصومة الناشئة من تلك الأحكام (١) .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : بدد المبلغ الموضح الوصف والقيمة بالمحضر والمملوك لمحمود أحمد الشافعي وكان قد سلم إليه على سبيل الوديعة لحفظه طرفه ورده للجني عليه عند طلبه فأختلسه لنفسه اضرازا بالجني عليه . وطلبت عقابه بالمادة ٣٤١ من قانون العقوبات . ومحكمة طابدين الجزئية قضت غيابيا عملا بمادة الإتهام بمحس المتهم شهرين مع الشغل وكفالة ٥٠٠ قرش لوقف التنفيذ بلا مصاريف جنائية . فعارض وقضى في معارضته بعدم قبولها شكلا . فاستأنف هذا الحكم كل من المتهم والنيابة . ومحكمة مصر الابتدائية قضت بحضوريا أولا — بعدم جواز استئناف النيابة . وثانيا — بقبول استئناف المتهم شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف بلا مصاريف . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

(١) ملحوظة : قررت المحكمة ذات المبادئ في الطعن رقم ٤٤٣ سنة ٢٧ ق المبادر بذات الجلسة .

المحكمة

... وحيث إن لم يثبت الطعن نحو الإخلال بحق الدفاع والتخاذل في التسيب ذلك أن المراجعة أمام محكمة ثاني درجة اقتضت على شكل الاستئناف ولم تناول الموضوع — ولكن المحكمة قضت في الموضوع برفضه دون أن تسمع دفاعه في موضوع الاتهام أو تحققه وقد كان بعزيمة أن يعلن شهودا وأن يطلب ضم أوراق — هذا وقد بجاء الحكم متخاذلا في أسبابه إذ بينما يقول إن الحكم الابتدائي صدر بحضور يايعوي ويقول إن الاستئناف مقبول شكلا ومؤيد لأسبابه مع أن ميلاد استئنافه — حسب وجهة نظره — قد انقضى ..

وحيث إنه يبين من مراجعة الحكم المطعون فيه والأوراق التي قررت المحكمة ضمها تحقيقا للطعن — أن الدعوى العمومية رفعت على الطاعن أمام محكمة جناح عابدين بأنه " بدد مبلغ مائة جنيه لمحمود أحمد الشافعي وكان قد سلم إليه على سبيل الوديعة لحفظه طرفه ورده للمجني عليه عند اللزوم فاختلفا لنفسه أضرارا بالمجني عليه فحضر الطاعن أمام محكمة أول درجة وسمع شاهد الإثبات في مواجهته ثم تخلف عن الحضور بجلسته ١٠ من أكتوبر سنة ١٩٥٥ رغم إعلانه قانونا وبدون عذر مقبول وفيها صدر الحكم بالحبس شهرين مع الشغل ووصف خطأ بأنه غيابي ثم أعلن الطاعن بالحكم لشخصه في ١٧ من أكتوبر سنة ١٩٥٥ فقرر بالمعارضة في اليوم ذاته وتاريخ ٢٩/١٠/١٩٥٦ قضى في المعارضة بعدم قبولها استنادا إلى أن الحكم المعارض فيه وإن وصف خطأ بأنه غيابي — هو في حقيقته حكم حضوري . لا تقبل فيه المعارضة عملا بالمادة ٢/٢٤١ من قانون الإجراءات . وإنما يكون الطعن فيه بطريق الاستئناف — فاستأنف الطاعن الحكم — بعدم قبول المعارضة فقضت فيه محكمة ثاني درجة بتاريخ ٢٧ من يناير سنة ١٩٥٧ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف وهذا هو الحكم المطعون فيه .

وحيث أنه وإن كان المقصود بالحضور في نظر المادة ١/٢٣٨ من قانون الإجراءات هو وجود المتهم بالجلسة بشخصه أو بوكيل عنه في الأحوال التي

يجوز فيها ذلك في الجلسة التي حصلت فيها المرافعة حتى تتاح له فرصة الدفاع عن نفسه . فإذا كان المتهم قد حضر جلسة أو جلسات سابقة ثم تخلف عن الحضور في جلسة المرافعة أو كان قد حضر عند النداء عليه في الجلسة ثم انسحب قبل أن تنظر قضيته فحصلت المحاكمة والمرافعة في غيبته فإن الحكم يعتبر غيابيا — إلا أن الشارع — لاعتبارات سامية تتعلق بالعدالة في ذاتها — أدخل على هذه القاعدة — بالنسبة لمواد الجنح والمخالفات فقط — قيودا أريد بها التقليل من مساوئ المماطلة في الإجراءات — فاعتبر الحكم الصادر في الجلسة أو المخالفة — في بعض الحالات حضوريا بقوة القانون . ولو أن المتهم لم يشهد جلسة المحاكمة إذ نصت المادة ٢٣٩ من قانون الإجراءات على أنه يعتبر الحكم حضوريا بالنسبة إلى كل من يحضر من الخصوم عند النداء على الدعوى ولو غادر الجلسة بعد ذلك ، أو تخلف عن الحضور في الجلسات التي تؤجل إليها الدعوى بدون أن يقدم عذرا مقبولا . كما أجاز للمحكمة في حدود سلطتها التقديرية أن تقرر اعتبار الحكم حضوريا في حالتين أشارت إليهما المادتان ٢٣٨/٢ ، ٢٤٠ من قانون الإجراءات بشرط أن تبين المحكمة في هاتين الحالتين الأسباب التي استندت إليها في ذلك — كما نصت المادة ٢٤١ من ذلك القانون على ما يأتي ” في الأحوال المتقدمة التي يعتبر الحكم فيها حضوريا — يجب على المحكمة أن تحقق الدعوى أمامها كما لو كان المتهم حاضرا ولا تقبل المعارضة في الحكم الصادر في هذه الأحوال إلا إذا أثبت المحكوم عليه قيام عذر منعه من الحضور ولم يستطع تقديمه قبل الحكم — وكان استئنافه غير جائز “ لما كان ذلك وكان بين أن الطعن بطريق النقض إنما انصب على الحكم الاستئنافي الصادر بتأييد الحكم الابتدائي الذي قضى بتاريخ ١٩٥٦/١٠/٢٩ بعدم قبول المعارضة في الحكم الصادر في ١٩٥٥/١٠/١٠ في موضوع الدعوى في غيبة المتهم والمعتبر حكما حضوريا بقوة القانون طبقا لنص المادة ٢٣٩ من قانون الإجراءات وكان باب استئناف الحكم الصادر في الموضوع قد انغلق أمام الطاعن لإعلانه به لشخصه وانقضاء ميعاد العشرة أيام من تاريخ ذلك الإعلان — فإن مثل هذا الحكم المطعون فيه — وإن لم يته الخصومة يمنع من السير في الدعوى فالطعن

فيه بطريق النقص جائز طبقا لنص المادة ٤٢١ من قانون الإجراءات .
وحيث أن الطعن استوفى الشكل المقرر في القانون .

وحيث أن الأصل في الأحكام أن تبني على الواقع — فإذا كان الحكم الابتدائي قد وصف خطأ بأنه غيبي فعارض فيه المتهم في حين أنه في حقيقته حكم حضوري اعتباري بقوة القانون . فلا ينبغي على هذا الخطأ نشوء حق للتهم في الطعن بطريق المعارضة لأن متطوقات الأحكام ترد إلى حكم القانون . وكذلك الخصومة الناشئة عن تلك الأحكام . لما كان ذلك وكان الحكم الصادر في ضية الطاعن والمعتبر في حكم القانون حضوريا . هو حكم غير قابل للمعارضة . فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بتأييد الحكم الابتدائي بعدم قبول المعارضة يكون قضاؤه صحيحا — لما كان ذلك وكانت دعوى التناقض في التسبيب في غير محلها إذ أن القضاء بقبول الاستئناف إنما ينصب على الحكم الصادر بعدم قبول المعارضة الذي كان مطروحا على محكمة ثاني درجة دون غيره — وما يشير إليه الطاعن في طعنه بشأن دفاعه الموضوعي — فلأنما يرد على الحكم الأول المعتبر حضوريا في القانون والذي لم يشمل الاستئناف — فإن الطعن برمته لا يكون له محل .

وحيث أنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعينا وفضه موضوعا .

جلسة ٢٥ من يونيه سنة ١٩٥٧

رئاسة السيد حسن داود المستشار ، وبحضور السادة : محمود ابراهيم اسماعيل ، ومحمود محمد
تجاهد ، وفهم يمين جندى ، والسيد احمد عفيفى المستشارين .

(١٩٣)

الظعن رقم ٧٧ لسنة ٢٧ القضائية :

الاستئناف . سقوطه . التزام المحكمة بالاستئناف بالنظر قبل الحكم بسقوط الاستئناف فيما إذا
كان النفاذ واجبا . مثال .

يتعين على المحكمة الاستئنافية أن تنظر أول ما تنظر وقبل الحكم بسقوط
الاستئناف فيما إذا كان النفاذ واجبا ، فإذا كان غير واجب فإنه يتعين عليها أن
تقبل الاستئناف وتفصل في الدعوى ، ومن ثم فإذا تبين أن الكفالة التي دفعها
المحكوم عليه المستأنف حين الإفراج عنه من النيابة - وهي تعادل الكفالة
المحكوم بها لوقف التنفيذ - لازالت باقية بالخزانة إلى الآن على ذمة المتهم
ولم تدفع النيابة العامة أن إخلا لا بشروط هذه الكفالة قد وقع أو أن تحت حقا
عليها ، فإن الحكم إذ قضى بسقوط الاستئناف مع ثبوت أن الحكم المستأنف
غير واجب النفاذ يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة هذا الطاعن في القضية رقم ١٦٧٩ سنة ١٩٥٦ بأنه : في يوم
١٠ يونيه سنة ١٩٥٦ بدائرة قسم الأربعين تسبب من غير قصد ولا عمد في
قتل زينب عبد العاطى خليفه بأن أحدث بها الإصابات التي أودت بحياتها .
وطلبت معاقبته بالمادة ٢٣٨ من قانون العقوبات .

نظرت محكمة السوئيس الجزئية هذه الدعوى ورفضت فيها بتاريخ ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٥٦ باعتبار هذا الحكم حضورياً. جلس المتهم ستة شهور مع الشغل وقد لوت لوقف التنفيذ كفالة قدرها عشرة جنيهات. فاستأنف المتهم هذا الحكم أمام محكمة السوئيس الكلية وقيد بجلدها برقم ٢٦٠ سنة ١٩٥٧ ويبدو أن سمعت المحكمة المذكورة ببيعة استئنافية هذا الاستئناف قضت فيه حضورياً بتاريخ ١٧ مارس سنة ١٩٥٧ بسقوطه. فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق التظن ... الخ.

المحكمة

... وحيث إن الطاعن ينفي كل الحكم المطعون فيه أنه إذا قضى بسقوط استئنائه قد أخطأ ، ذلك أن الثابت من الأوراق أن الطاعن عند الإفراج عنه أمام النيابة سدد ضمان الإفراج عنه وقدره عشرة جنيهات فأصبحت الكفالة التي قروها الحكم لوقف التنفيذ مسددة لأن ما دفع للإفراج عنه يخصص لأي مبلغ مطلوب وبذلك تكون العقوبة المقيدة للحرية غير واجبة الفأذ وبالتالي ليس للثهم أن يتقدم للتنفيذ قبل الجلسة المحددة لنظر الاستئناف وأنه مع التسليم جديلاً بأن ما سدد للإفراج لا يصلح للكفالة المحكوم بها لوقف التنفيذ فإن الطاعن تقدم في صبيحة يوم ١٦/٣/١٩٥٧ وهو تاريخ نظر الاستئناف للتنفيذ فيكون قد نفذ الحكم من جهة أخرى على مقتضى نص المادة ٤١٢ من قانون الإجراءات الجنائية .

وحيث إنه يبين من المفردات التي ضمت تحقيقاً لهذا الطعن أن الطاعن أفرج عنه من النيابة العامة بضمان مالي قدره ١٠ جنيهات ولما نظرت القضية أمام المحكمة الابتدائية قضى عليه بحبسه ٦ شهور وكفالة ١٠ جنيهات لإيقاف التنفيذ، فاستأنف هذا الحكم ، فرفضت المحكمة الاستئنافية بسقوط الاستئناف مؤسسة حكمها على أن المتهم لم يدفع الكفالة المقررة لوقف التنفيذ وأن عقوبة الحبس أصبحت واجبة الفأذ لعدم دفع الكفالة ولأنه لم يتقدم للتنفيذ قبل الجلسة المحددة لنظر الدعوى . ولما كانت البداهة القانونية تقضي بأن ما اشترطته المادة ٤١٢ من قانون الإجراءات الجنائية بقبول الاستئناف من تقدم المستأنف

لتنفيذ الحكم عليه قبل الجلسة لا يكون إلا عند ما يكون ذلك التنفيذ واجبا عليه قانونا وهو مالا يتحقق في حالة قيام المستأنف بدفع الكفالة المقررة في الحكم الابتدائي — ما دام المحكوم عليه قد استأنف الحكم — مما يقتضاه أن المحكمة الاستئنافية يتعين عليها أن تنظر أول ما تنظر وقبل الحكم بسقوط الاستئناف فيما إذا كان النفاذ واجبا وما دام غير واجب فإنه يتعين عليها أن تقبل الاستئناف وتفصل في الدعوى — لما كان ذلك — وكان يبين من الأوراق أن الكفالة التي دفعها الطاعن حين الافراج عنه من النيابة وقدرها ١٠ جنيهات لازالت باقية في الخزنة إلى الآن على ذمة المتهم ولم تدع النيابة العامة أن إخلالا بشروط هذه الكفالة قد وقع أو أن لها حقا عليها . فإن الحكم المطعون إذ قضى بسقوط الاستئناف مع ثبوت أن الحكم المستأنف غير واجب النفاذ يكون قد أخطأ في تطبيق القانون مما يتعين معه نقضه وسقوط الاستئناف والإحالة .

جاسنة ٢٥ من يونيه سنة ١٩٥٧

برئاسة السيد مصطفى فاضل وكيل المحكمة ، وبحضور السادة : حسن داود ، ومحمود ابراهيم
اسماعيل ، وفهيم يمينى جندى ، وأحمد زكى كامل المستشارين .

(١٩٤)

الطعن رقم ٤٨٤ سنة ٢٧ القضائية :

- (أ) مسئولية جنائية . مناط مسئولية المتهم عن النتائج المحتملة لعمله .
- (ب) مسئولية جنائية . مسئولية المتهم عن النتيجة المحتملة . تقرير المادة ٤٣ ع لقاعدة عامة وفم ورودها في باب الاشتراك .
- (ج) ضرب . ضرب أفضى إلى الموت . حصول الوفاة نتيجة هبوط القلب المفاجئ ، عقب إعطاء حقنة بنسولين بسبب حساسية خاصة بحجم الحقن عليه . عدم وجود مظاهر خارجية تم عنها . عدم تحميل المتهم مسئولية وفاة الحقن عليه .
- (د) ضرب . ضرب أفضى إلى الموت . انتهاء المحكمة إلى عدم تحميل المتهم بجريمة الضرب المفضى إلى الموت مسئولية وفاة الحقن عليه . وجوب معاقبته عن جريمة إحداث الجرح البسيط .
- (هـ) تعدد الجرائم . ضرب . مهن طيبة . ارتكاب المتهم لجريمتي إحداث الجرح ومزاولة مهنة الطب بدون ترخيص بفعل واحد ، وجوب اعتبار الجريمة الأشد والحكم بموافاتها دون غيرها . م ٣٢٢ ع .

١ — الأصل أن المتهم لا يسأل إلا عن الفعل الذى ارتكبه أو اشترك في ارتكابه متى وقع ذلك الفعل ، إلا أن الشارع وقد توقع حصول نتائج غير مقصودة لذاتها وفقا للجرى العادى للآمر نخرج عن ذلك الأصل وجعل المتهم مسئولا عن النتائج المحتملة لعمله متى كان في مقدوره أو كان من واجبه أن يتوقع حصولها على أساس أن إرادة القاتل لا بد وأن تكون قد توجهت نحو الفعل ونتائجه الطبيعية .

٣ — إن المادة ٣٤ من قانون العقوبات وإن وردت في باب الاشتراك إلا أنها جاءت في باب الأحكام الابتدائية فدل الشارح بذلك على اعتبارها الصريحة المطلقة أنها إنما تقرر قاعدة عامة هي أن تحديد مناط تقدير الاحتمال إنما يكون بالنظر إلى الجريمة التي اتجهت إليها إرادة الفاعل أولاً وبالذات وما يحتمل أن ينتج عنها عقلاً وبحكم المجرى المادى للأمر .

٣ — متى كانت الوفاة حصلت نتيجة هبوط القلب المفاجيء عقب إعطاء حقنة البنسلين — بسبب حساسية المحقن عليها وهي حساسية خاصة بجسم المحقن عليها — كامنة فيه — وليس هناك أية مظاهر خارجية تتم عنها أو تدل عليها — ولم يتحوط لها الطب حتى اليوم ولا سلطان له عليها ، فإن المحكمة لا تكون قد أخطأت إن هي لم تحمل المتهم المسؤولية عن وفاة المحقن عليها .

٤ — متى كانت المحكمة قد انتهت إلى عدم تحميل المتهم بجريمة الجرح المفضى إلى الموت المسؤولية عن وفاة المحقن عليها فإن هذا النظر لا يترتب عليه براءة المتهم بحلة بل كل ما ينتج عنه هو أن لا يسأل عن النتيجة وتظل مسئوليته قائمة في خصوص إحداث الجرح البسيط .

٥ — متى كانت جريمة إحداث الجرح البسيط ومزاولة مهنة الطب بدون ترخيص قد وقعتا بفعل واحد — هو إجراء عملية الحقن — وإن تعددت أوصافه القانونية — فإن ذلك يقتضى اعتبار الجريمة التي عقوبتها أشد والحكم بعقوبتها دون غيرها طبقاً للفقرة الأولى من المادة ٣٤ من قانون العقوبات وهي هنا عقوبة إحداث الجرح .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة محمد على السيد وأحمد بأنه : أولاً : جرح شهير محروس حقنى عمداً ولم يقصد من ذلك قتالها بل إنهاء بحكمة تحتوى على مادة البنسلين وهو غير مصرح له بمزاولة مهنة الطب فحدث لها صدمة عصبية على الوجه

المبين بتقريرى الصفة التشريحية والمعامل الكيماوية مما أدى إلى موتها وكان ذلك مع سبق الإصرار . وثانيا — زاول مهنة الطب بأن أبدى مشورة طبية ووصف دواء وعالج المجنى عليها سالفه الذكر بأن حقنها بحقنة تحتوى على مادة البلسلين ووضع دواء فى أذنها وهو غير مصرح له بمزاولة هذه المهنة قانونا وطلبت عقابه بالمواد ١/٢٣٦ — ٢ من قانون العقوبات ١ و ١/١٠ — ٣ من القانون رقم ٤١٥ سنة ١٩٥٤ . ومحكمة بلبس الجزئية قضت بحضوريا عملا بمواد الاتهام بالنسبة للتهمة الثانية أولا ببراءة المتهم من التهمة الأولى . وثانيا — بحبس المتهم شهرين مع الشغل وكفالة ٥٠٠ قرش لوقف التنفيذ عن التهمة الثانية ونشر الحكم مرة فى جريدتى الأخبار والجمهورية على نفقة المتهم . استأنفت النيابة وكذا المحكوم عليه هذا الحكم . ومحكمة الزقازيق الابتدائية قضت بحضوريا بتأييد الحكم المستأنف فيما قضى به بالنسبة للتهمة الأولى وبتعديله بالنسبة للتهمة الثانية والاكتفاء بحبس المتهم شهرا واحدا مع الشغل وتأنيده فيما عدا ذلك بالنسبة لهذه التهمة بلا مصروفات جنائية . فقرر الطاعن والنيابة العامة الطعن فى هذا الحكم بطريق النقض... الخ .

الحكمة

حيث إن الحكم المطعون فيه صدر فى ٣٠ من يناير سنة ١٩٥٧ فلم يطعن فيه المتهم (محمدى السعيد راشد) إلا فى ١٨ من فبراير سنة ١٩٥٧ أى بعد ثمانية عشر يوما المقررة للطعن بحسوبة من يوم صدور الحكم كما قدم الأسباب فى يوم ٢٣ من فبراير سنة ١٩٥٧ ولم يحصل الطاعن على شهادة دالة على عدم إيداع الحكم قلم الكتاب فى الميعاد المحدد — فيكون طعنه قد حصل بعد الميعاد ويتعين الحكم بعدم قبوله شكلا .

وحيث إن مبنى طعن النيابة أن الحكم المطعون فيه إذ قضى بتأييد حكم محكمة أول درجة براءة الطاعن تأسيسا على انعدام رابطة السببية بين فعل المتهم ووفاته المجنى عليها — قد أخطأ فى تطبيق القانون وتأويله على الواقعة كما صار إثباتها فى الحكم . فذلك بأن حساسية المجنى عليها الخاصة بمادة البروكين هى حالة مرضية بها

عمل المتهم على تحريكها بعلاج الحقن عليها وإجراء عملية حقنها بالبنسايين المخلوط بالبروكين فيسأل عن موتها . وكان عليه أن يتوقع النتيجة — وهي مسئولية مفترضة قانونا — وبهذا تكون السببية قائمة فلولا إجراء عملية الحقن لما ظهرت حالة الحساسية ولما حصلت الوفاة .

وحيث إن واقع الحال في الدعوى أن النيابة العامة رفعت الدعوى ضد المتهم بأنه (أولا) جرح سهر محروس حقن عمدا ولم يقصد من ذلك قتلا بل حقنها بحقنة تحتوي على مادة البنسايين وهو فيز مصرح له بمزاولة مهنة الطب فحدث لها صدمة عصبية على الوجه المبين بتقريرى الصفة التشريحية والمعامل الكيماوية مما أدى إلى موتها وكان ذلك مع سبق الإصرار (وثانيا) زاول مهنة الطب بأن أبدى مشورة طبية ووصف دواء وعالج الحقن عايبا وهو غير مصرح له بمزاولة المهنة قانونا . وطلبت عقايبه بالمادة ١/٢٣٦ — ٢ من قانون العقوبات والمادتين ١ و ١/١٠ — ٣ من القانون رقم ٤١٥ لسنة ١٩٥٤ وفي ٢٧ من ديسمبر سنة ١٩٥٥ قضت محكمة بليس الجزئية ببراءة المتهم من التهمة الأولى . وحسب شهرين مع الشغل وكفالة ٢٠٠ قرش لإيقاف التنفيذ عن التهمة الثانية ونشر الحكم مرة في جريدتي الأخبار والجمهورية على نفقة المتهم وجاء في أسباب الحكم — في مقام التذليل على براءة المتهم من التهمة الأولى بعد استعراض وقائع الدعوى وشهادة الشهود مانصه "إتضح للمحكمة من الوقائع الآتفة البيان أن شهود الإثبات ضمنوا أقوالهم أن المتهم حقن الحقن عليها في فخذهما الأيمن بحقنة بنسايين وأثبت الطبيب الشرعي في تقريره أنه وجد وخزة حديثة "بالإبرة اليمنى" وهي أثر حقنة أعطيت للحقن عليها في وقت يتفق مع ما شهد به الشهود وأن الوفاة نتجت من هبوط القلب المفاجيء عقب الحقنة وأورد تقرير المعمل الكيماوي وبأقواله بالجلسة أن سبب الوفاة المباشر هو حساسية خاصة لمادة البروكين التي تخلط ببودرة البنسايين ولا يمكن لأى شخص معرفة حساسية المريض عند إعطائه حقنة البنسايين لأن هذه الحساسية خاصة بجسم المريض وليس لها مظاهر خارجية تدل عليها — وأن حالة الحقن عليها

الظاهرية من إصابة الأذن تشير إلى علاجها بالبنسلين دون استشارة طبيب وأن الحالة التي حدثت بالمجنى عليها عقب الحقنة ليس في استطاعة الطب منع الوفاة نتيجة الحساسية الأمر الذي تخلص منه المحكمة إلى أنه بالرغم من أن المتهم حقن المجنى عليها بحقنة البنسلين وأن حالة المجنى عليها المرضية تشير إلى مثل هذا العلاج فإن الثابت من أقوال الشهود أن المجنى عليها توفيت أثر حقنها بالحقنة مما يؤيد ما شهد به الطبيب الشرعي وما ضمنه تقريره بأن الوفاة نتيجة حساسية المجنى عليها لمادة البروكين المخلوطة ببودرة البنسلين لأن رابطة السببية بين إعطاء الحقنة والوفاة منعدمة لأنه لم يكن في استطاعة المتهم أو غيره من الفتيين توقع هذه الحالة والنتيجة التي ترتبت منها بوفاة المجنى عليها ولا يفترض معرفة المتهم لهذه النتيجة لأن الوفاة حدثت عن حالة عرضية لم يكن يتوقعها المتهم ولا غيره من الفتيين — وحيث أنه أراء ما انتهت إليه المحكمة إلى أن المتهم لا يعتبر مسئولاً عن التهمة الأولى فيتعين القضاء ببراءته منها". فاستأنفت النيابة الحكم كما استأنفه المتهم وفي ١٩٥٧/١/٣٠ قضت محكمة ثاني درجة بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع برفضهما وتأييد الحكم المستأنف فيما قضى به بالنسبة للتهمة الأولى وتعديله بالنسبة للتهمة الثانية . والاكتفاء بحبس المتهم شهراً واحداً مع الشغل وتأييده فيما حداً ذلك واستند الحكم الاستئنافي في قضائه إلى ذات الأسباب التي أوردتها الحكم الابتدائي وقد سبق الإشارة إليها من قبل .

وحيث إنه وإن كان الأصل في المسائل الجنائية أن المتهم لا يسأل إلا عن الفعل الذي ارتكبه أو اشترك في ارتكابه متى وقع ذلك الفعل لأن طبيعة المسؤولية الجنائية كما هي معرفة به في القانون — تأتي أن يجعل المتهم مسئولية نتائج غير مقصودة لذاتها — إلا أن الشارع — وقد توقع هو نفسه حصول هذه النتائج وفقاً للجري العادي للأمر نخرج عن ذلك الأصل وجعل المتهم مسئولاً عن النتائج المحتملة لعمله متى كان في مقدوره أو كان من واجبه أن يتوقع حصولها على أساس أن إرادة الفاعل لا بد وأن تكون قد توجهت نحو الفعل ونتائج الطبيعة

فإنصت المادة (٤٣) من قانون العقوبات على ما يأتي "من اشترك في جريمة فعلية عقوبتها ولو كانت غير التي تعد ارتكابها متى كانت الجريمة التي وقعت بالفعل نتيجة محتملة للتحرّض أو الاتفاق أو المساعدة التي حصلت" وهذه المادة وأن وردت في باب الاشتراك إلا أنها جاءت في باب الأحكام الابتدائية فدل الشارع بذلك وبعبارتها الصريحة المطلقة — أنها إنما تقرر قاعدة عامة — هي أن تحديد مناط تقدير الاحتمال إنما يكون بالنظر إلى الجريمة التي اتجهت إليها إرادة الفاعل أولاً وبالذات وما يحتمل أن ينتج عنها عقلاً وبمحكم المجرى العادي للآثار — هذا النظر يؤكد أن النصوص التي جاءت في القانون المدني بشأن التعويض لم تخول للدائن إلا المطالبة بما لحقه من خسارة وما فاتته من كسب بشرط أن يكون هذا نتيجة طبيعية لعدم الوفاء بالالتزام أو للتأخر في الوفاء به (المادة ٢٢١ من القانون المدني) وقد جاء في المذكرة الإيضاحية لهذا النص أنه روعي في أن "عبارة النتيجة الطبيعية" بمعنى في الدلالة على المتصود من عبارة "النتيجة الحالية المباشرة" التي استعملها التقنين المصري القديم في المادة ١٧٩/١٢١ مما مفاده بطريق الاقتضاء أنه إذا كانت النتيجة لا طبيعية ولا محتملة لسبب تدخل عامل شاذ وقر ماؤف بين الفعل والنتيجة فإن الرابطة تنعدم ولا يسأل الجاني إلا عن جريمة الضرب أو الجرح وحدها التي اتجهت إرادته إليها — إلا أن يفرض الشارع المسؤولية المحتملة فرضاً ويلقيها على عاتق الجاني بنص صريح كما هو الحال في المواد ١٢٦ و ١٦٨ و ٢٥٧ من قانون العقوبات وغيرها، ومتى كان هذا مقراً وكان الثابت من الأوراق أن الوفاة حصلت نتيجة هبوط القلب المفاجيء عقب إعطاء حقنة البنسلين لسبب حساسية الحنجري عليها وهي حساسية خاصة بجسم الحنجري عليها — كأمنة فيه — وليس هناك أية مظاهر خارجية تنم عنها أو تدل عليها — ولم يتحوط لها الطب حتى اليوم ولا سلطان له عليها فمسلك المتهم فيها هو مسلك الطبيب بعينه وما كانت النتيجة لتتغير لو أن الذي تولى إجراء عملية الحقن هو أحد الأطباء فوقفه منها بموقف الطبيب أشبه — فهما يتعادلان في عدم الاستدلال على وجود تلك الحساسية قبل عملية الحقن وفي عدم إمكان ملافاة أثرها بل وفي عدم توقع النتيجة لبعدها عن المألوف الذي يصبح

أن يفترض معه توقعها باعتبارها من النتائج المحتملة — متى كان هذا مقررا فإن المحكمة لا تكون قد أخطأت إذ هي لم تحمل المتهم المسؤولية عن وفاة المجنى عليها إلا أن هذا النظر لا يترتب عليه براءة المتهم من التهمة الأولى بحملة بل كل ما ينتج عنه هو أن لا يسأل من النتيجة — وتظل مسؤوليته قائمة في خصوص إحداث الجرح البسيط — لما كان ذلك وكان المتهم قد أحيل إلى المحكمة بتهمة إحداث جرح بالمجنى عليها الذي أدى إلى وفاتها وقد ثبت لها أنه تعاطى مهنة الطب فعلا — على خلاف القانون — من طريق عملية حقن المجنى عليها — وأوقعت عليه العقاب في خصوص هذه التهمة فكان الأمر يقتضيها بطبيعة الحال معاملة المتهم عن التهمة الأولى في نطاق المادة ١/٢٤٢ من قانون العقوبات — فإن هي قضت ببراءته منها كلية — على هذا الأساس انطاع — فإنه يكون من المتعين — وضعها للأمور في نصائها — نقض الحكم في تلك الحدود — ومؤاخذته عن التهمة الأولى بوصفها جنحة ضرب بسيط معاقبا عليها بالمادة ١/٢٤٢ من قانون العقوبات — لما كان هذا كله وكانت الجريمتان قد وقعتا بفعل واحد — هو إجراء عملية الحقن وإن تعددت أوصافه القانونية مما يقتضي اعتبار الجريمة التي عقوبتها — أشد والحكم بعقوبتها دون غيرها طبقا للفقرة الأولى من المادة ٣٢ من قانون العقوبات وهي هنا عقوبة إحداث الجرح فان نقض الحكم في التهمة الأولى يستوجب إعادة النظر في العقوبة الأصلية المحكوم بها في الجريمة الثانية ، وعلى هذا الأساس ترى المحكمة تعديل العقوبة وجعلها الحبس لمدة ثلاث شهور عن التهمتين .

جلسة ٢٥ من يونيه سنة ١٩٥٧

برئاسة السيد مصطفى فاضل وكيل المحكمة ، وبحضور السادة : مصطفى كامل ، ومحمود محمد مجاهد ،
وفهم يسى بجندى ، والسيد أحمد عفيفى المستشارين .

(١٩٥)

الطعن رقم ٨٦ لسنة ٢٧ القضائية

(أ) موظفون . مساواة موظفى الخاصة بالموظفين العموميين .

(ب) قرض . أثره . قوة الأمر المقضى . دعوى مدنية . تقيد محكمة الإحالة بعد قرض
الحكم بالفصل فيما قرض فيه الحكم وإلا خرجت عن ولايتها . مثال .

١ — سوت القوانين بين موظفى الخاصة الملكية وبين الموظفين العموميين
وبذلك لا يكون ثمة فرق بينهم إلا أن هؤلاء الأولين يتقاضون مرتباتهم من
المبلغ الذى ترصده الدولة للخصومات الملكية وهو ليس من أموال الملك الشخصية
ولأنما يتقاضاه بوصفه ملكا يزاول سلطانه المرسوم له بالدستور وما ينفق منه على
موظفى الخاصة لا يعتبر أنه من شئون الملك الشخصية مما يجعل مزاولتهم لأعمال
وظائفهم تنسب بالطابع العام لا بالطابع الخاص .

٢ — متى كانت محكمة النقض قد اعتبرت تقدير المحكمة للتعويض تقديرا
نهائيا فى حدود سلطتها التقديرية وإكبتها نقضت الحكم لأنه أجرى خصم جزء من
قيمة التعويض دون أن يبين ما إذا كانت الحكومة ملزمة بالتضامن مع المتهمين
فيصح الخصم أو غير ملزمة به معهما فلا يصح الخصم ، وكانت محكمة الإحالة قد
انتهت إلى أن الحكومة ملزمة مع المتهمين بالتضامن فإن ولايتها تقتصر على إجراء
الخصم والحكم على المتهمين والحكومة بالمبلغ الذى قدرته المحكمة الأولى ، فإن
قضت بزيادة مبلغ التعويض فإنها تكون بهذه الزيادة خارجة عن ولايتها .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة كلا من (١) أحمد حسين جاد و (٢) محمد سعيد اسماعيل و (٣) حسين مجدين رضوان و (٤) علي محمد حسنين و (٥) الأميرالاي أحمد كامل و (٦) محمد حسن السليمانى و (٧) الأميرالاي محمود عبد المجيد و (٨) اليوز باشى عبده أرمانىوس بأنهم : أولا - المتهمون الثلاثة الأول قتلوا عمدا الملازم أول عبد القادر طه أحمد وكان ذلك مع سبق الإصرار والترصد بأن بيتوا النية على قتله وأعدوا لذلك أسلحة نارية قاتلة وترصدوه في طريقه إلى مكان استدرجه إليه المتهم الرابع حتى إذا ما ظفروا به أطلقوا عليه ثلاثة أعيرة نارية قاصدين إزهاق روحه فأحدثوا به الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته . وثانيا - المتهمون الباقون اشتركوا بطريق التحريض والاتفاق والمساعدة مع المتهمين الثلاثة الأول في ارتكاب جريمة القتل سائلة الذكر وذلك بأن اتفق المتهمان الخامس والسادس والأميرالاي محمد وصفي الذي انقضت الدعوى الجنائية بالنسبة له لوفاته على ارتكابها ثم عرض الأميرالاي محمد وصفي المتهمين الرابع والسابع على تنفيذها فعهده المتهم السابع بذلك إلى المتهمين الثلاثة الأولين والمتهم الثامن وهم من أعرانه الذين يأنس فيهم طاعة أمره والذين استعان بهم من قبل على قتل الشيخ حسن البنا مرشد الإخوان المسلمين وقام المتهم الرابع باستدراج المجنى عليه إلى المكان الذي اتفق على ارتكاب الجريمة فيه وتولى المتهم الثامن نقل المتهمين الثلاثة الأول إلى هذا المكان في سيارة أمدتها الأميرالاي محمد وصفي لهذا الغرض وقد وقعت الجريمة بناء على هذا التحريض وذلك الاتفاق وتلك المساعدة . وطلبت من فزرة الاتهام إحالة المتهمين جميعا إلى محكمة الجنايات لحاكمتهم طبقا للواد ٤٠ فقرة أولى وثانية وثالثة و ٤١ و ٢٣٠ و ٢٣١ و ٢٣٢ من قانون العقوبات فقررت بذلك . وقد ادعت السيدة كريمة ابراهيم فاضل (زوجة المجنى عليه) من نفسها وبصفتها وصية على أولادها القصر وهم أسامة وطارق وعزه بحق مدنى قدره مائة ألف جنيه كما ادعى والدى المجنى عليه طه أحمد مجدين والسيدة خضرة أحمد الجوهري وأخويه وهما أحمد طه أحمد ومحمد طه أحمد بمبلغ خمسين ألف جنيه وذلك قبل جميع المتهمين ورئيس مجلس الوزراء

وزيرى الداخلية والمالية وشئون رئاسة الجمهورية ومجلس إدارة تصفية أموال أسرة محمد على وورثة المرحوم الأميرلاى محمد وصفى بصفقتهم مسئولون عن الحقوق المدنية بالتضامن والملك السابق فاروق أحمد فؤاد . وفى أثناء نظر الدعوى أمام محكمة جنايات القاهرة تنازل المدعون بالحقوق المدنية عن دعواهم المدنية المرفوعة على ورثة المرحوم الأميرلاى محمد وصفى . وبعد أن أتمت المحكمة نظرها قضت غيابيا للتمم السادس (محمد حسن السليمانى) وحضوريا للباقيين عملا بالمواد ٢/٤٠ و ٣ و ٤١ و ٢٣٠ و ٢٣١ و ٢٣٢ و ٢٣٥ من قانون العقوبات بالنسبة إلى المتهم الرابع (على محمد على حسنين) والمواد ١/٤٠ و ٢ و ٤١ و ٢٣٠ و ٢٣١ و ٢٣٢ و ٢٣٥ من نفس القانون بالنسبة إلى المتهم السادس (محمد حسن السليمانى) أولا : بمعاينة كل من على محمد على حسنين ومحمد حسن السليمانى بالأشغال الشاقة المؤبدة وبإلزامهما متضامنين بأن يدفعوا (أ) إلى المدعية بالحق المدنى كريمة إبراهيم فرغل عن نفسها وبصفقتها وصية على أولادها القصر أسامة وطارق وعزة مبلغ ألفى جنيه والمصاريف المناسبة وعشرة جنيهاً مقابل أتعاب محاماة (ب) وإلى المدعين بالحق المدنى طه أحمد مجدين وخضره أحمد الجوهري مبلغ خمسمائة جنيه والمصاريف المناسبة وخمسمائة قرش مقابل أتعاب المحاماة . وثانياً — بإثبات تنازل المدعين أحمد طه ومحمد طه أحمد عن دعواهم المدنية . وثالثاً — بإثبات تنازل المدعين بالحق المدنى جميعاً عن دعواهم قبل ورثة محمد وصفى . ورابعاً — بعدم جواز سماع الدعوى المدنية المرفوعة من المدعين بالحق المدنى جميعاً قبل المسئول عن الحقوق المدنية عن المتهم السادس (محمد حسن السليمانى) . وخامساً — براءة كل من أحمد حسين جاد ومحمد سعيد اسماعيل وحسين مجدين رضوان والأميرلاى أحمد كامل والأميرلاى محمود عابد المجيد واليوز باشى عبده أرمانىوس عما أسند إليهم وبرفض الدعوى المدنية للمدعيتين الموجهتين قبلهم جميعاً .

فطمعن كل من النيابة العامة (بالنسبة إلى المتهمين المحكوم بإلزامهم) وعلى محمد حسنين والوكيل عن السيدة كريمة إبراهيم فرغل عن نفسها وبصفقتها المدعية بالحقوق المدنية قبل جميع المتهمين والحكومة فى هذا الحكم بطريق النقض .

ونظرت محكمة النقض هذه الطعون وقضت بقبول الطعون الثلاثة شكلا وفي الموضوع
أولا - برفض الطعنين المقدمين من علي محمد حسنين ومن النيابة العامة . وثانيا - بقبول
الطعن المقدم من المدعية بالحق المدني كريمة إبراهيم فرغل عن نفسها وبصفقتها وصية
ونقض الحكم المطعون فيه في خصوص الدعوى المدنية قبل الحكم عليهما علي
محمد حسنين ومحمد حسن السليمانى وقبل الحكومة باعتبارها مسئولة عن فعلهما
وإحالة القضية على محكمة جنايات القاهرة للفصل فيها مجددا من دائرة أخرى
في الحدود الواردة في أسباب هذا الحكم ورفض الطعن فيما عدا ذلك وألزم
الحكوم عليهما علي محمد حسنين ومحمد حسن السليمانى والحكومة بالمصروفات ، ثم
أعيدت القضية ثانية لمحكمة جنايات القاهرة للفصل فيها مجددا وفي أثناء نظرها
طلب أحمد محمد محمدين والسيدة خضره أحمد الجوهري التدخل في الدعوى المدنية
بمبلغ خمسين ألف جنيه باعتبارهما والدى المرحوم عبد القادر طه . وبعد أن
أتمت المحكمة المذكورة سماع هذه الدعوى قضت ، حضوريا بالنسبة لعلی محمد
حسين والحكومة المصرية ممثلة في مجلس الوزراء ووزارتى الداخلية والمالية
وفي غيبة محمد حسن السليمانى أولا - بعدم قبول تدخل طه أحمد محمدين والسيدة
خضره أحمد الجوهري في الدعوى . وثانيا - بإلزام علي محمد حسنين ومحمد
حسن السليمانى والحكومة المصرية ممثلة في مجلس الوزراء ووزارتى الداخلية
والمالية متضامنين بأن يدفعوا إلى السيدة كريمة إبراهيم فرغل بصفقتها الشخصية
وبصفقتها وصية على أولادها القصر أسامة وطارق وعزه أولاد المرحوم عبد القادر
طه مبلغ ستة آلاف جنيه مع المصروفات المناسبة لهذا المبلغ ومبلغ مائة جنيه
مقابل أتعاب المحاماة ورفضت ما عدا ذلك من الطلبات . فقرر الأستاذ
المستشار المساعد بإدارة قضايا الحكومة نائبا عن الحكومة المصرية ممثلة
في السادة رئيس مجلس الوزراء ووزيرى الداخلية والمالية والاقتصاد بالطعن
في هذا الحكم بطريق النقض للمرة الثانية . الخ .

الحكمة

... وحيث إن مبنى الوجه الأول من الطعن هو أن الحكم أخطأ في تطبيق القانون وأخطأ في الإسناد ، إذ أقام مسؤولية الحكومة على أساس أنها متبوعة للأمر بالإلزام محمد وصفي الذي ارتكب الجريمة مستغلا سلطة وظيفته باعتباره قائد حرس الوزارات والمهيمن على سيارات هذا الحرس التي استعملت إحداها في الحادث ، مع أن الدعوى التي رفعت على الحكومة إنما رفعت عليها باعتبار أنها المسئولة عن أفعال على محمد حسنين ومحمد حسن السليمان فلم يكن للحكمة أن تغير من هذا الأساس بإدخال محمد وصفي الذي لم تقم عليه الدعوى العمومية وقد كان المدعون بالحق المدني قد أقاموا دعواهم أولا على هذا الأساس ثم تنبهوا إلى عدم جواز ذلك فأقاموا دعوى أمام المحكمة المدنية ضد ورثة محمد وصفي أما وجه الخطأ في الإسناد فهو قول الحكم بأن محمد وصفي باعتباره المهيمن على سيارات الحرس قد استعمل إحداها في الحادث مع أن ذلك لم يرد في الوقائع التي ذكرتها محكمة الجنايات في حكمها السابق .

وحيث إن هذا الوجه مردود بأن الحكم لم يغير من أساس الدعوى ولم يتحدث من محمد وصفي إلا في شأن إثبات أن الجريمة وقعت من على محمد حسنين وحسن محمد السليمان بسبب وظيفتهما ولا يؤثر في ذلك أن يكون الجناة قد استعملوا في ارتكابها سيارة من سيارات الحرس أو سيارة أخرى .

وحيث أن مبنى الوجه الثاني أن الحكم أخطأ في تطبيق القانون وشابه التناقض إذ قضى بمسئولية الحكومة بالتضامن مع على محمد حسنين ومحمد حسن السليمان مع أن الوظيفة كانت منقطعة الصلة بالجريمة ، أما وجه التناقض فهو أن المحكمة في حين قررت أن الخطأ الذي يقع من التابع بمناسبة أنه يشغل وظيفة لا تتحقق به مسؤولية المتبوع عادت وأقامت المسؤولية على هذا الأساس .

وحيث أن هذا الوجه مردود بأن المحكمة أقامت المسؤولية على أساس أن الوظيفة هي التي هيأت لمحمد حسن السليمان وعلى محمد حسنين ارتكاب الجريمة

وأفاضت في بيان الأسباب الواقعية التي استندت إليها في ذلك وهي تؤدي إلى النتيجة التي انتهت إليها كما أقامت حكمها على الأسانيد القانونية التي ذكرتها وهي أسانيد صحيحة ولا يؤثر فيها وقوع التناقض الذي أشار إليه الطاعن مادام أن المحكمة انتهت في حكمها إلى نتيجة يقرها القانون .

وحيث إن مبنى الوجه الثالث هو أن الحكم أخطأ في تطبيق القانون وشاب أسبابه القصور إذ قضى بمسئولية الحكومة عن أفعال محمد حسن السليمان مع أنه ليس موظفا عموميا وإذا ردت على مدافع به الطاعن من أنه ليس موظفا عموميا ردا قاصرا .

وحيث إن الحكم المطعون فيه إذ اعتبر محمد حسن السليمان موظفا عموميا واستند فيما استند إليه إلى أنه يتقاضى مرتبه من مخصصات السراى المقررة من الحكومة والمذكرة المقدمة من الحكومة للجنة مصادرة أسرة محمد علي — قد انتهت إلى نتيجة يقرها القانون ذلك بأن الأمر الخديوي رقم ٤٨ لسنة ١٨٨٢ اعتبر موظفي الخاصة خدومه ميري ونص على احتساب مدة خدمتهم في المعاش الميري ولا يؤثر في ذلك أن يكون تعيينهم بمقتضى أوامر ملكية مادام أن المرسوم الصادر في ٨ فبراير سنة ١٩٢٥ الذي أباح ذلك قد استند إلى بالأمر العالي الصادر في ١٠ أبريل سنة ١٨٨٣ وهو خاص بتسوية حال الموظفين العموميين ويصح اعتباره مرسوما خاصا بتنظيم المصالح العامة — هذا إلى أن الأمر الخديوي رقم ٤٨ لسنة ١٨٨٢ قد سبقه أمر آخر صدر في ٢٩ أبريل سنة ١٨٦٣ يقضى باعتبار مستخدمي الخاصة مستخدمين في الحكومة ومعاملتهم على قدم المساواة مع مستخدمي الحكومة ثم صدر القانون رقم ٥ سنة ١٩٠٩ الخاص بالمعاشات الملكية وقد نصت المادة ٦٧ منه على سريان أحكامه على الموظفين أو المستخدمين المربوطة ماهياتهم في ميزانية الحكومة وبصفة استثنائية على موظفي ومستخدمي بعض المصالح التي لا تشملها ميزانية المملكة العمومية ومن بينها الدائرة الخاصة ولما صدر القانون رقم ٢٩ سنة ١٩١٠ لم يتناول هذا النص بأي تعديل ثم صدر القانون رقم ٣٧ سنة ١٩٢٩ بشأن المعاشات ونصت المادة ٦٦ منه على سريان

أحكامه على الخاصة الملكية كما صدر مرسوم بقانون في ٢٨ يونيو سنة ١٩٢٢ بإنشاء مجلس تأديب لموظفي ومستخدمى ديوان الملك والمصالح المرتبطة به ونص في المادة الخامسة منه على أنه يسرى عليهم الأحكام المعمول بها فيما يتعلق بتأديب موظفى الحكومة وقد اعتبرهم ديوان الموظفين موظفين عموميين يستحقون العلاوة الاجتماعية وبذلك لا يكون ثمة فرق بين موظفى الحكومة وموظفى الخاصة إلا أن هؤلاء الآخرين يتقاضون مرتباتهم من المبلغ الذى ترصده الدولة للخصومات الملكية وهو ليس من أموال الملك الشخصية وإنما يتقاضاه بوصفه ملكا يزاول سلطانه المرسوم له بالدستور وما ينفق منه على موظفى الخاصة لا يعتبر أنه من شئون الملك الشخصية مادام أن القوازن قد سوت بينهم وبين الموظفين العموميين مما يجعل مناولتهم لأعمال وظائفهم تنسب بالطابع العام لا بالطابع الخاص .

وحيث إن مبنى الوجه الرابع هو أن الحكم أخطأ فى تطبيق القانون إذ خرج فى تقدير التعويض عن الحدود التى رسمتها محكمة النقض وكان عليه وقد أصبح التقدير الأول للتعويض بمبلغ ٦١٠٠ جنيها نهائيا أن يقتصر على خصم ٤١٠٠ جنيها منه وأن يحكم بالباقي .

وحيث إن هذا الوجه على أساس ذلك بأنه يبين من حكم محكمة النقض الصادر فى ١٤ مارس سنة ١٩٥٥ أنه جاء به أن المحكمة "إذ استبعدت الحكومة من نطاق المسئولية المدنية عن فعل المحكوم عليهم على محمد حسنين ومحمد حسن السليمانى قد شاب حكمها القصور بما يعيبه ويستوجب نقضه إذ لم تعن بالرد على ما أثاره محامى المدعية بالحق المدنى (الطاعنة) فى جلسة ٧ فبراير سنة ١٩٥٤ وفى المذكرة المقدمة منه بجلاسة ٢١ فبراير سنة ١٩٥٤ بما يتضمن التمسك بمسئولية الحكومة عن فعل هذين المتهمين مع أنها صرحت له بتقديم مذكرة تفصيلية بالدعوى المدنية عقب الأقوال التى صدرت منه بجلاسة ٤ فبراير سنة ١٩٥٤ مما يفيد أن هذه الأقوال لم تكن التصوير النهائى للدعوى المدنية . لما كان ذلك وكانت المحكمة بعد أن خلصت إلى إثبات الجريمة فى حق من دانت من المتهمين وهما على محمد حسنين ومحمد حسن السليمانى انتهت فى حدود سلطتها التقديرية إلى الحكم بتعويض

قدره ٢٠٠٠ جنيه عليهما بالتضامن باعتبار أن هذا المبلغ مناسب للضرر الذي أصاب المدعية بالحق المدني الناشئ مباشرة عن الجريمة التي وقعت منهما .

إذا انتهت المحكمة إلى ذلك كانت قد خصمت مبلغ ١٠٠ جنيه بمقولة أن الحكومة دفعت لل مدعية ما يقابله قياما بواجبها الانساني وذلك دون أن تبحث قبل اجراء هذا الخصم فيما إذا كانت الحكومة مسئولة بالتضامن عن فعل المحكوم عليهما علي محمد حسنين ومحمد حسن السليمانى أو غير مسئولة مع ما لهذا البحث من الأثر في جواز هذا الخصم أو عدم جوازه وفي الزام المحكوم عليهما سالفى الذكر بكامل التعويض الذى قدرته المحكمة أو بالباقي منه بعد انقاصه بمقدار ما كانت دفعته الحكومة لل مدعية بالحق المدني الطاعنة وهى إذ أغفلت هذا البحث يكون قد شاب حكمها القصور بما يعيبه ويستوجب نقضه" ثم انتهى الحكم إلى القضاء "بقبول الطعن المقدم من المدعية بالحق المدني كريمة ابراهيم فرغل عن نفسها وببصفتها وصية ونقض الحكم المطعون فيه فى خصوص الدعوى المدنية قبل المحكوم عليهما علي محمد حسنين ومحمد حسن السليمانى وقبل الحكومة باعتبارها مسئولة عن فعلهما واحالة القضية على محكمة جنايات القاهرة للفصل فيها مجددا من دائرة أخرى فى الحدود الواردة فى أسباب هذا الحكم ورفض الطعن فيما عدا ذلك" لما كان ذلك - وكان مفاد هذا الحكم أن محكمة النقض قد اعتبرت تقدير المحكمة الأولى للتعويض تقديرا نهائيا فى حدود سلطتها التقديرية ولذلك رفضت ما جاء فى أسباب الطعن على ذلك الحكم من أنه لم يورد الأسباب المبررة لتقدير التعويض بالقيمة التى قدره بها . وكان الحكم المذكور قد نقض لأنه أجرى خصم مبلغ ١٠٠ جنيه من قيمة التعويض دون أن يبين ما إذا كانت الحكومة ملزمة بالتضامن مع علي محمد حسنين ومحمد حسن السليمانى فيصبح الخصم أو غير ملزمة به معهما بالتضامن فلا يصح الخصم - وكان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى أن الحكومة ملزمة مع

على عهد حسين وعهد حسن السليمانى بالتضامن — لما كان ذلك . فان ولاية المحكمة التى اُحيلت عليها الدعوى تقتصر على اجراء الخصم والحكم على عهد حسين وعهد حسن السليمانى بالتضامن مع الحكومة بمبلغ ٢٠٠٠ جنيه وهى الباقية من قيمة التعويض الذى قدرته المحكمة الاولى واعتبرته محكمة النقض تقديرا داخلا فى سلطتها التقديرية ورفضت ما جاء بأسباب الطعن خاصا بتحديد قيمته خصوصا وقد تمسك مندوب الحكومة فى مذكرته بقوة الأمر المقتضى . ويكون ما حكمت به المحكمة فى حكمها المطعون فيه زيادة على ذلك خارجا عن ولايتها ويتعين لذلك نقض الحكم فى هذا الخصوص وتصحيحه .

جلسة ٢٥ من يونيه سنة ١٩٥٧

برئاسة السيد حسن داود المستشار ، وبحضور السادة : محمود ابراهيم اسماعيل ، ومصطفى كامل ، واحمد زكى كامل ، والسيد احمد عفيفى المستشارين .

(١٩٦)

الطعن رقم ٤٩٣ سنة ٢٧ القضائية :

قوة الأمر المقضى . أحوال شخصية . محاكم حسية . خيانة أمانة . حكم "تسيب معيب" .
اعتماد المجلس الحسى الحساب فى غيبة المتهم . إنكار حق المتهم بالتبديد فى مناقشة الحساب .
فصوصور .

إن ما تختص به المجالس الحسبية قبل إلغائها أو المحاكم الحسبية من مسائل الولاية على المال ، واعتماد الحساب من هاتين الجهتين ليس من بين حالات الأحوال الشخصية وهى المتعلقة بالصفات الطبيعية أو العائلية للصيقة بشخص الإنسان ، والى رتب القانون عليها أثرا فى حياته الاجتماعية ونص عليها فى المادتين ٢٢٣ ، ٤٥٨ من قانون الاجراءات الجنائية والى يحوز الحكم فيها قوة الشئ المقضى به أمام المحاكم الجنائية وهى تحاكم المتهمين عن الجرائم المعروضة عليها ومن ثم فانه يجب على المحكمة فى حكمها أن تفحص بنفسها ملاحظات المتهم بالتبديد على الحساب . غير متقيدة فى ذلك بقرار المجلس الحسى الذى صدر فى غيبته فاذا هى لم تفعل وأنكرت على المتهم حقه فى مناقشة الحساب بعد اعتماده من المجلس الحسى ، فان حكمها يكون قاصرا .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : بدد مبلغ ٥٩٨ جنيها و ٤٣٧ ملجأ القصر المرحوم حنفى محمود الحشى إضرارا بهم وكان قد حصل المبلغ بصفته مديرا للتركة فاختلفه إضرارا بالقصر المذكورين . وطلبت عقابه بالمادة ٣٤١ من قانون العقوبات ومحكمة جالدين الجزئية قضت بحضورها عملا بمادة الاتهام بحبس

المتهم شهرين مع الشغل وكفالة ألف قرش لوقف التنفيذ بلا مصروفات جنائية .
فاستأنف المتهم هذا الحكم كما استأنفته النيابة العامة . ومحكمة مصر الابتدائية
قضت حضوريا بتأييد الحكم المستأنف بلا معاريف . فطعن الأستاذ الوكيل
عن الطامن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... وحيث إن مبنى الطعن هو أن أحكام المجالس الحسبية في دهاوى الحساب
المقامة على الأوصياء لا تحوز قوة الشئ المقضى أمام المحاكم الجنائية ومن ثم فإن
الحكم المطعون فيه إذ قضى بخلاف ذلك يكون قد خالف القانون ومعيبا بما
يستوجب نقضه .

وحيث إنه لما كانت المحاكم الجنائية وهي محاكم المتهمين عن الجرائم
المعروضة عليها لا تتقيد بما تصدره الجهات الأخرى من الأحكام إذ خولها
القانون في سبيل قيامها بوظيفتها سلطة كاملة تكفل لها كشف الحقيقة مما
يقتضى أن لا تكون مقيدة بأى قيد إلا ما ورد به نص في القانون ، لما كان
ذلك ، وكانت المادة ٤٥٨ من قانون الإجراءات الجنائية قد نصت على أن
تكون للأحكام الصادرة من محاكم الأحوال الشخصية في حدود اختصاصها قوة
الشئ المحكوم به أمام المحاكم الجنائية في المسائل التى يتوقف عليها الفصل في
الدعوى الجنائية ، كما نصت المادة ٢٢٣ من ذلك القانون على أنه إذا كان
الحكم في الدعوى الجنائية يتوقف على الفصل في مسألة من مسائل الأحوال
الشخصية يجب على المحكمة الجنائية أن توقف الدعوى وتحدد للتهم أو للدعى
بالحقوق المدنية أو الجنى عليه على حسب الأحوال أجل لرفع المسألة المذكورة
إلى الجهة ذات الاختصاص ولما كان القيد الوارد بنص المادتين سالفتي الذكر
ليس قيدا عاما يقتضيه عموم النص ، إنما هو قيد يتصل بالأحوال المتعلقة
بالصفات الطبيعية أو العائلية للصيغة بشخص الإنسان والتي رتب القانون عليها
أثرا في حياته الاجتماعية بحيث يتوقف الفصل فيها جنائيا على صدور حكم من

الجهة القضائية صاحبة الاختصاص بالفصل فيها وهي المحاكم الشرعية والمجالس
الملية قبل إلغائها ، دون ما كانت تختص به المجالس الحسبية أو المحاكم الحسبية
من مسائل الولاية على المال ، واعتماد الحساب من هاتين الجهتين الأخيرتين
ليس من بين حالات الأحوال الشخصية التي يحوز الحكم فيها قوة الشيء المقضي
به لما كان ما تقدم فانه كان يجب على المحكمة المطعون في حكمها أن تفحص
بنفسها ملاحظات الطاعن على الحساب غير متقيدة في ذلك بقرار المجلس الحسبي
الذي صدر في غيبته وإذ هي لم تفعل وأنكرت على الطاعن حقه في مناقشة الحساب
بعد اعتماده من المجلس الحسبي فان حكمها يكون قاصرا متعينا نقضه .

فهرس هجائى

للاحكام الصادرة من الدائرة الجنائية

العدد الثانى — السنة الثامنة

رقم الصفحة	رقم الفاصل	نقابات
		انتخابات : (سر . نقابة الصحافة) .
		صحافة : (سر . نقابة الصحافة) .
		نقابة الصحافة :
٣٠٩	١	وجوب انعقاد الجمعية العمومية فى يوم الجمعة الاول من شهر ديسمبر من كل سنة . قرار مجلس النقابة بدعوة أعضائها الى اجتماع الجمعية العمومية فى اول مارس سنة ١٩٥٧ بسبب العدوان الثلاثى . صحيح
٣٠٩	١	النص على تأجيل انعقاد الجمعية العمومية بسبب عدم توافر العدد القانونى . ليس بياتا حصريا لأسباب التأجيل
٣٠٩	١	قرار مجلس النقابة شطب اسم من لم يسدد الاشتراك فى ميعاده . سلطته فى العدول عنه

رقم الصفحة	رقم القاعدة	نقابة الصحافة (تابع) :
٣٠٩	١	مخالفة المادة ٧ من اللائحة الداخلية لمصر يح نص المادة ٣٦ من القانون رقم ١٨٥ لسنة ١٩٥٢ . وجوب تطبيق المادة ٣٦ ...
٣٠٩	١	انتخابات . القرارات التي يصدرها المجلس السابق في فترة تأجيل الانتخابات . صحيحة
٣٠٩	١	انتخابات . تنازل المرشح في مستهل اجتماع الجمعية العمومية . مخالفة ذلك للمادة ١٣ من اللائحة الداخلية . لا بطلان
٣١٠	١	انتخابات . انصراف بعض الناخبين قبل الانتخابات الخاصة بمركز النقيب . لا عيب
٣١٠	١	انتخابات . عدم وجود أثر على ورقة الانتخابات . عدم ظهور معالم ختم النقابة عليها . اعتبارها صحيحة
٣١٠	١	انتخابات . تأخر بدء اجتماع الجمعية عن مواعده واستطالة أمدّه إلى ما بعد الميعاد . لا عيب
٣١٠	١	انتخابات . توزيع العمل في لجنة الفرز . هو من شئونها ...

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		الأحكام الصادرة من الدائرة الجنائية
		(١)
		إتلاف :
		إتلاف المنقولات . القصد الجنائي في الجريمة المنصوص
٦٨٥	١٨٥	عليها في المادة ٣٦١ عقوبات
		إثبات :
		الإثبات بوجه عام : (مر . أيضا . علامات تجارية .
		نقض "المصلحة في الطعن" :
		نقض . سلطة محكمة النقض في الرقابة على أسباب محكمة
٤٣٣	١١٨	الموضوع التي من أجلها رفضت التعويل على الشهادة المرضية ...
		حكم "تسبيب كاف" . عدم توصل المحكمة إلى معرفة
٤٣٦	١١٩	وقت وقوع الحادث أو إغفاله . لا عيب
		تزوير . سلطة محكمة الموضوع في تكوين عقيدتها من الحكم
٤٥٦	١٢٦	الصادر من المحكمة المدنية برد و بطلان العقد المطعون عليه ...
		حكم "تسبيب كاف" . خطأ الحكم في اسم المبلغ عن الحادثة .
٤٦٢	١٢٨	لا عيب
		٢٠ (٢٨) ج

رقم القاعدة	رقم الصفحة	
		إثبات (تابع)
		اعتراف: (س . أيضا . إجراءات . تحقيق "تفتيش"):
٤٤٦	١٢٣	تفتيش باطل . سلطة المحكمة في الأخذ بعناصر الإثبات الأخرى المستقلة عنه ومنها اعتراف المتهم اللاحق على إجراء التفتيش
٤٤٦	١٢٣	سلطة محكمة الموضوع في تقدير قيمة الاعتراف اللاحق لتفتيش باطل ولو كان قد صدر أمام نفس الضابط الذي أجراه
٦٧٠	١٨١	تقدير الدليل المستمد من اعتراف المتهم في التحقيق الإداري . موضوعي
		الخبرة :
٣٧٠	٩٩	دب المحكمة كبير الأطباء الشرعيين لتوقيع الكشف الطبي على المتهم . قيام طبيب آخر من قسم الطب الشرعي بالمأمورية تحت إشرافه . لا عيب
		الشهود والبيئة :
٣٢٢	٨٦	شهادة . إجراءات الشهادة . عدم اعتراض المتهم على سماع شهادة المدعى المدني بدون حلف يمين . سقوط حقه في الدفع ببطلانها
٣٧٩	١٠٢	حكم . "تسيب كاف" . سلطة المحكمة في تقدير أقوال الشهود
٣٩١	١٠٦	شهادة . سلطة محكمة الموضوع في تقدير قيمة الشهادة ولو كانت منقولة

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		إثبات (تابع)
		الشهود والمينة (تابع) :
٣٦٥	١٧٤	شهادة . حكم "تسبيب معيب" اعتماد الحكم على أقوال المجنى عليها في التحقيقات وأمام المحكمة دون أن يذكر شيئاً مما جاء في هذه الأقوال . قصور
		القرائن :
٥٩٥	١٦٤	استدلال الحكم على إمكان الرؤية من وقوع الحادث في منتصف الشهر العربي . صحيح
٦٤٠	١٧٦	الاستدلال على توفر الاشتراك بالاتفاق والتحريض من قرائن الدهوى وملايساتها . جوازه
		مسائل متنوعة : (ر . أيضا حكم "تسبيب معيب") .
٣٥٢	٩٣	تقدير الدليل . القيود الواردة على حرية القاضي الجنائي في تقدير الدليل
٦٤٦	١٧٧	دفاع . الطلب الذي لم يقصد منه المتهم إلا إثارة شبهة في دليل لا تذهب بصلاحيته بفرض قيامها . عدم اعتباره من الطلبات الجوهرية
		إجراءات : (ر . أيضا تزوير . عقوبة . نقض . أسباب جديدة أو موضوعية " . محام) :
٥٤٥	١٥٠	اعتراف . اختلاس مجوزات . سلطة المحكمة في عدم سماع شهود الواقعة وأخذها المتهم باقراره

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		إجراءات (تابع) :
٥٥٠	١٥٢	شفوية المرافعة . دفاع . فصل المحكمة في الدعوى دون سماع شهادة المحني عليها بعد عجز النيابة والدفاع عن الاهتداء إليها . لا عيب
٥٧٩	١٥٩	شفوية المرافعة . اعتراف . خيانة أمانة . استناد المحكمة في إدانة المتهم إلى اعترافه في محضر ضبط الواقعة دون سماع هذا الاعتراف أو سماع شاهد الإثبات في الدعوى . بطلان الاجراءات
٦٢٥	١٧١	محضر الجلسة . عدم جواز القول بعكس ما جاء بمحضر الجلسة إلا عن طريق الطعن بالتزوير كما رسمته المادة ٢٩٦ إجراءات جنائية
٦٢٥	١٧١	تزوير . سلطة المحكمة في حالة الطعن بالتزوير في أية ورقة من أوراق القضية . مادة ٢٩٧ إجراءات جنائية
		أحوال شخصية : (س . قوة الأمر المقضي) .
		اختصاص : (س . أيضا . استئناف) :
٤٨٦	١٣٤	دعوى مدنية . رفعها تبعا للدعوى الجنائية . شرط إحالتها إلى المحكمة المدنية
٥٤٣	١٤٩	عقوبة . وقف التنفيذ . طلب إلغاء وقف تنفيذ العقوبة الصادرة من محكمة أول درجة والتي تأيد حكمها استئنافيا . هو من اختصاص محكمة أول درجة

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		اختلاس :
٣٩٩	١٠٨	بمجال تطبيق المادة ١١٢ عقوبات المعدلة بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣
٤١٨	١١٤	هدم اشتراط ندب كتابي رسمي للوظف لاعتباره من مأموري التحصيل
٤١٨	١١٤	إعتبار المال الذي يتسلمه مأمور التحصيل لتوريده سواء كان خاصا أو عاما من الأموال الأميرية
		إخفاء أشياء مسروقة : (ر. أيضا قوة الأمر المقضي) :
٦٣٧	١٧٥	صورة واقعة يتحقق فيها ركن الحيازة
٦٦٥	١٨٠	إخفاء أشياء منحصلة من جريمة إخلاص . متى تتحقق جريمة إخفاء الأشياء المنحصلة من جناية أو جنحة ؟
		أسباب الإباحة وموانع العقاب :
		دفاع شرعي : (ر. أيضا . نقض "سلطة محكمة النقض") :
٣٥٨	٩٥	جواز تمسك المتهم بحقه في الدفاع الشرعي أمام المحكمة رغم سكوته عن إثارته في التحقيق
٣٥٨	٩٥	إنعدام التناسب بين إعتداء المجنى عليه والمتهم . عدم تقييده حق الدفاع الشرعي
٣٥٨	٩٥	تخوف المتهم من حصول إعتداء عليه إذا كان لهذا التخوف أسباب معقولة . كفايته لقيام حق الدفاع الشرعي
٣٦٢	٩٦	توفر نية الاعتداء لا الدفاع من حضور المتهم إلى مكان المعركة حاملا سلاحا . غير لازم

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		استئناف : (ر. أيضا. تموين. دعوى مدنية. وصف التهمة) :
٥١٢	١٤٠	طلب النيابة تطبيق نص يقضى فضلا عن الحبس أو الغرامة بالمصادرة والإغلاق ونشر الحكم وجوبا . جواز استئناف النيابة الحكم القاضي ببراءة المتهم
٥٨١	١٦٠	اختصاص . دفع . متى تلتزم المحكمة الاستئنافية بإعادة القضية لمحكمة أول درجة
٦٧٦	١٨٣	دعوى مدنية . معنى الخطأ في تطبيق القانون أو في تأويله المنصوص عليه في المادة ٤٠٢ إجراءات جنائية : الاستئناف من المدعى المدني تأسيسا على بطلان الحكم أو الإجراءات في حكم غير جائز استئنافه لقلة النصاب . غير جائز
٧١٤	١٩٣	مقوطة . التزام المحكمة الاستئنافية بالنظر قبل الحكم بسقوط الاستئناف فيما إذا كان النفاذ واجبا . مثال
		أسواق :
٣٣٦	٨٩	محلات صناعية أو تجارية . استغلال المتهم سوقا للحملة قبل صدور القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٩ خارج النطاق المكاني الذي حدده قرار وزير التجارة واستمرار استغلاله بعد صدور القرار المذكور . اعتباره مخالفا لأحكام القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٩
٣٢٩	٩٠	اشتراك : (ر. أيضا. إثبات "القرائن" . حكم "بياناته") : مسئولية الشريك . عدم وجود القصد الجنائي لدى الفاعل لا يستتبع براءة الشريك الذي ثبت الاشتراك في حقه

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		إشكال :
٥٠٢	١٣٧	سلطة قاضي الإشكال
		إعلان :
٥٦٧	١٥٦	بطلانه . دعوى مدنية . من له حق التنظيم من بطلان الاعلان أمر حفظ : (مر. بلاغ كاذب) .
		(ب)
		بلاغ كاذب :
٣٨٧	١٠٥	أمر حفظ . سرقة . عدم تقييد المحكمة المطروحة أمامها تهمة البلاغ الكاذب بأمر الحفظ عن الواقعة المبلغ عنها . مثال ...
٣٨٧	١٠٥	القصد الجنائي . متى يتوافر
		(ت)
		تحقيق :
٣٩١	١٠٦	وجود عيب في تحقيق النيابة . لا تأثير له على سلامة الحكم ...
		نيابة عامة . معاون النيابة . صدور القانون رقم ٣٦٠ لسنة ١٩٥٦ أثناء نظر القضية التي أجرى معاون النيابة تحقيقها .
٤٧١	١٣٠	الدفع ببطلان محضر التحقيق . غير سليم

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		تحقيق (تابع) :
		تفتيش : (م. أيضا. إثبات "اعتراف" . نقض "المصلحة في العلم") :
٣٤٥	٩١	نيابة عامة . ضبطية قضائية . تولى النيابة التحقيق بنفسها عدم جواز قيام مأمور الضبط القضائي بإجراء أى عمل من أعمال التحقيق إلا بأمر منها
٤١٤	١١٢	مواد مخدرة . إلقاء المتهم بما معه عند رؤيته لرجال القوة وقبل أن يتخذ معه أى إجراء . عدم اعتبار تجليده من المخدر نتيجة عمل غير مشروع
٤٤٠	١٢١	نقض . سبب موضوعي . إثارة الدفع ببطلان التفتيش أمام غرفة الاتهام دون محكمة الموضوع . عدم جواز إثارة أمام محكمة النقض
٤٧١	١٣٠	شرط صحة التفتيش الذي تجريه النيابة أو تاذن في إجراءاته لمسكن المتهم
٤٧١	١٣٠	تنفيذه . صدور الإذن لمعاون المباحث وللمن يعاونه . اعتبار ما أجراه كل من زملائه الذين صاحبوه من تفتيش بمفرده صحيحا
٥٢١	١٤٣	تنفيذه . مراد القانون من تفتيش أنثى بمعرفة أنثى
٥٢٤	١٤٤	إباحة الدخول في المحل لكل طارق بلامميز . خروجه عن الحظر الذي نصت عليه المادة ٤٥ إجراءات جنائية

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		تحقيق (تابع) :
		تفتيش (تابع) :
		تنفيذه . قبض . صدور إذن بتفتيش المتهم . جواز القبض عليه دون حاجة إلى استيفاء الشروط الشكائية لأمر القبض .
٥٩٠	١٦٢	المادة ١٢٧ إجراءات جنائية
		تنفيذه . ضبطية قضائية . وجود قرائن قوية على الشخص الموجود في المكان المأذون بتفتيشه . سلطة مأمور الضبطية القضائية في تفتيشه
٦٢٢	١٧٠	تنفيذه . ضبطية قضائية . ندب وكيل الحاكم ضابط أحد مراكز البوليس لتنفيذ إذن التفتيش - الذي لم يعين مأمورا بعينه لتنفيذه - في مركز آخر يتبع المديرية ذاتها وحصوله تحت إشرافه .
٦٣٠	١٧٢	صفحة التفتيش
٦٣٢	١٧٣	تنفيذه . إغفال تحرير محضر بإجراءات التفتيش . لا بطلان ...
٦٨١	١٨٤	الإذن بتفتيش المكان . عدم تعديه إلى الأشخاص الموجودين فيه . إباحة ذلك استثناء في المادة ٤٩ إجراءات جنائية ...
٦٨١	١٨٤	تنفيذه . متى يجوز تفتيش المتهم في المكان المأذون بتفتيشه ؟
٦٨١	١٨٤	إطلاقه . اعتراف . بطلان الاعتراف الصادر في أعقاب التفتيش الباطل لرجل الضبط القضائي

رقم الفاصلة	رقم الصفحة	
		تحقيق (تابع) :
		تلبس :
٣٢٦	٨٧	سلطة محكمة الموضوع في تقدير قيام حالة التلبس
		مواد مخدرة . وجود مظاهر خارجية تليق بذاتها عن وقوع
		جريمة . كفايتها لقيام حالة التلبس بإحراز مخدرو لم يتبين من
٥٢٧	١٤٥	شهد هذه المظاهر ماهية المادة التي شاهدها
		تزوير :
		تزوير أوراق رسمية : (ر. أيضا. إثبات "الإثبات بوجه عام"
		تحرير صحيفة السوابق المزورة بمعرفة موظف عام مختص
		بتحريرها . توفر الجريمة ولو لم تسلم لصاحب الشأن أو تختم
٣٣٩	٩٠	بختام الإدارة
٤٥٢	١٢٥	ملخص شهادة الوفاة . ورقة رسمية
		إعطاء الورقة شكل الأوراق الرسمية ونسبة إنشائها إلى الموظف
٤٥٢	١٢٥	المختص . اعتباره تزويرا في محرر رسمي
		تغيير الحقيقة في قيمة الأموال المستحقة على الممول أو مقدارها
٥١٧	١٤٢	في ورد المال . تزوير معاقب عليه
٦٥١	١٧٨	اختصاص الموظف بتحرير الورقة الرسمية . مم يستمد ...
		قطن . التزوير المعاقب عليه بعقوبة الجنحة في استمارة الاكثار
		رقم ٦ الخاصة بطلب تقاوى القطن . قصره على القرارات التي
		أشير إليها في المادة ١٠ من القرار الوزاري رقم ٧١٢ سنة ١٩٤٨
٧٠٤	١٩١	على سبيل الحصر

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		تزوير (تابع) :
		مسائل متنوعة : (سر . أيضا . إثبات . إجراءات) :
٣٨١	١٠٣	إجراءات . إغفال المحكمة الاطلاع على الأوراق المدعى بتزويرها . بطلان الإجراءات
٥١٧	١٤٢	انخداع بعض الناس بالمحرر المزور رغم إمكان كشف التزوير لمن يكون لديه دراية خاصة . عدم انتفاء صفة الجريمة ...
٦٥١	١٧٨	متى يتحقق القصد الجنائي في جريمة التزوير ؟
		تعدد الجرائم : (سر . أيضا . متشردون ومشتبه فيهم . نقض "المصلحة في الطعن") .
٧١٧	١٩٤	ضرب . مهن طبية . ارتكاب المتهم جريمة إحداث الجرح ومزاولة مهنة الطب بدون ترخيص بفعل واحد . وجوب اعتبار الجريمة الأشد والحكم بعقوبتها دون غيرها
		تغيير وصف التهمة : (سر . وصف التهمة) .
		تكوين :
٥١٤	١٤١	قمح . استئناف : قضاء محكمة أول درجة ببراءة المتهم استنادا إلى صدور القانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٦ . الحكم استئنافيا بعد انتهاء الأجل المنصوص عليه في القانون سالف الذكر بالتأييد . لا خطأ
٥٥٦	١٥٣	خبر . القرار الصادر من وزير التكوين رقم ٢٥٩ لسنة ١٩٤٧ المعدل بالقرار رقم ١٢٥ لسنة ١٩٥٤ . صدره ممن يملكه ...

رقم الصفحة	رقم القاعدة	تموين (تابع) :
٥٦٢	١٥٥	خبر . سر يان حكم المادتين ٥٦ و ٥٨ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ في حق مرتكب مخالفة أحكام القرار رقم ٥١٦ لسنة ١٩٤٥
٥٦٢	١٥٥	مسئولية صاحب المحل . الغياب الذي يصلح بذاته عذرا
٦١١	١٦٧	يسخ توقيع العقوبة المنقفة
٦١١	١٦٧	دقيق . متى يعتبر بيع الدقيق بيعا بالجملة ؟
٦١١	١٦٧	دقيق . الترام أصحاب المطاحن ومديريها وحدهم يقبول أجولة الدقيق الفارغة
		(ح)
		جزر إدارى : (ر . خيانة الأمانة " اختلاس أشياء محبوزة ") .
		حكم : (ر . أيضا غش) :
		بياناته :
٣٦٥	٩٧	البيانات الواجب توافرها في الحكم بالإدانة
٣٩٩	١٠٨	عدم الترام الحكم الإشارة إلا إلى مادة القانون الذي هو قب المتهم بموجبه
٥٦٢	١٥٥	أخذ الحكم الاستئنافي بما جاء بالحكم المستأنف المتضمن المواد التي طبقت . كفايته
٦٤٠	١٧٦	اشتراك . إشارة الحكم في بيان مادة القانون التي طبقها على الشريك إلى المادة ٤٠ من قانون العقوبات . عدم الإشارة إلى فقراتها . لا عيب
٦٩٧	١٨٩	عدم تحديد الحكم تاريخ الواقعة . عدم اتصال هذا التاريخ بحكم القانون . لا عيب
٦٩٧	١٨٩	متى يعتبر بيان محل الواقعة في الحكم الجنائي من البيانات الهامة الواجب ذكرها فيه ؟

رقم الصفحة	رقم القاعدة	حكم (تابع) :
		تسبب كاف : (ر. إثبات. غش. قتل خطأ. قتل عمد.
		مواد مخدرة. نقص "آثار النقص" .
		تسبب معيب : (ر. أيضا. إثبات "الشهود والبيئة".
		خطف. ضرائب. علامات تجارية. قتل خطأ. قتل عمد.
		قوة الأمر المقضى).
		إثبات. استناد الحكم في إدانة المتهم إلى معاينة محل الحادث
٣٥٥	٩٤	دون أن يورد مؤدى هذه المعاينة. قصور
		الخطأ في الاستناد. مطابقة بيانات الحكم للشات بالأوراق.
٤٢٥	١١٥	عدم تقديم النيابة ما يخالف ذلك. لا عيب
		حكم حضوري :
		عدم أخذ الشارع بنظام الحكم الحضوري الاعتباري
٥٥٨	١٥٤	في الأحكام الصادرة من محكمة الجنايات في مواد الجنايات ...
٧٠٩	١٩٢	المقصود بالحضور في نظر المادة ١/٢٣٨ إجراءات جنائية ...
		معارضة. وصف الحكم خطأ بأنه غيبي. عدم جواز
٧٠٩	١٩٢	المعارضة فيه

رقم المادة	رقم الصفحة	
		(خ)
		تخوير : (م . إثبات "الخبرة") .
		خطف :
٤٧٧	١٣١	حكم "تسبيب معيب" . امتناع الحكم في إدانة المتهم بجريمة الخطف إلى الوساطة في إعادة المجني عليه وقبض الفدية دون بيان الرابطة التي تصله بفاعل الجريمة . قصور
		خيانة الأمانة : (م . أيضا . إجراءات) :
٣٥٠	٩٢	امتناع المتهم عن رد المنقولات التي تسلمها لاصلاحها وإستعادته لردّها عند استلام ما يستحقه من الأجر المتنازع عليه . عدم كفايته في إثبات سوء النية
٣٧٤	١٠٠	الترام المحكمة بفحص الحساب وتصفيته متى كان سبب الامتناع عن رد المال المختلس راجعا إلى وجوب تصفية الحساب بين الطرفين
٦١٥	١٦٨	اشتراط الموكل في عقد الوكالة ضمان الوكيل للصفقة التي يعقدها من مخاطر الضياع والتلف . عدم تأثير هذا الاتفاق على طبيعة العقد
		اختلاس أشياء محجوزة : (م . أيضا . إجراءات) :
٥٣٥	١٤٧	محجز إدارى . عدم سريان حكم المادة ٥١٩ مرافعات على المحجز الإدارى
٥٣٥	١٤٧	محجز إدارى . قانون . نص المادة ٢٠ من القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ . عدم سريانها على إجراءات المحجز والبيع التي تمت قبل صدوره

رقم الصفحة	رقم القائمة	
		(د)
		دعوى جنائية: (ر . أيضا دعوى مدنية):
٣٩٦	١٠٧	تحرريكها . موظفون . مدم مريان القيد الوارد في القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٥٦ على الدعاوى الجنائية التي رفعت قبل صدوره
٤٩٦	١٣٦	دعوى مدنية . نيابة عامة . إقامة النيابة الدعوى الجنائية بعد تحريكها بمعرفة المدعى بالحق المدني وقبل الدفع بعدم قبول الدعوى المدنية . استقامة الدعوى الجنائية واستقلالها عن الدعوى المدنية
		دعوى مدنية : (ر . أيضا . اختصاص . استئناف . إعلان دعوى جنائية . دعوى مباشرة . نقض "آثارالنقض" . نقض "أحكام لا يجوز الطعن فيها") .
٤٩٦	١٣٥	شرط توجيه طلب التعويض أمام المحكمة الجنائية
٤٩٦	١٣٦	متى يسقط حق المدعى المدني في اختيار الطريق الجنائي ؟
٥٠٩	١٣٩	عدم جواز رفعها على المتهم القاصر بصفته الشخصية
		رفعها صحيحة بالتبعية للدعوى الجنائية . وجوب الفصل فيها
٦٠٦	١٦٦	وفي موضوع الدعوى الجنائية معاً بحكم واحد
		استئناف . رفع الدعوى المدنية أمام القاضي الجنائي . خضوعها فيما يتعلق بالمحاكمة والأحكام وطرق الطعن فيها لأحكام قانون الإجراءات
٦٧٦	١٨٣	

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		دعوى مباشرة :
٤٩٦	١٣	دفع . الدفع بسقوط حق المدعى المدني في اختيار الطريق الجنائي . ليس من النظام العام
٤٩٦	١٣٦	دعوى مدنية . نيابة عامة . متى تتم إجراءات الادعاء المباشر وأثره
٤٩٦	١٣٦	شيك . رفع الدعوى بعد تاريخ استحقاق الشيك الذي توفرت له مقوماته . امتناع القول برفعها قبل الأوان
		دفاع : (ر . أيضا . إثبات "مسائل منوعة" . إجراءات . أسباب الإباحة وموانع العقاب . استئناف) :
٤٤٨	١٢٤	متى تنزيم المحكمة بالإجابة صراحة على طلب يقدم إليها ؟ ...
٥٤٥	١٥٠	إطراح المحكمة ما تقدم به المتهم في مذكرته التي لم تصرح له بتقديمها . لا يجب
		دفع : (ر . استئناف . دعوى مباشرة . قوة الأمر المقضى) .
		دقيق : (ر . تموين) .
		دمغة : (ر . ضرائب) .
		(ر)
		رشوة :
٤١٦	١١٣	الغرض منها . متى يتحقق ؟
		رى وصرف :
٥٠٥	١٣٨	تغليظ العقاب في حالة إحداث قطع بجسر النيل أو ترعة عمومية . حكته

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		(س)
		سبق الإصرار :
٤٠٦	١١٠	عدم تأثره بالوسيلة التي تستعمل في الإعتداء
		سرقة : (س. بلاغ كاذب . قوة الأمر المقضى) .
		(ش)
		شهادة : (س. إثبات "الشهود والبيئة") :
		شيك : (س. أيضا . دعوى مباشرة) :
٦٩٢	١٨٧	ماهيته
٦٩٢	١٨٧	مكان سحب الشيك . عدم اعتباره من البيانات الجوهرية ...
٦٩٢	١٨٧	متى يتوفر سوء النية ؟
		(ض)
		ضبطية قضائية : (س. أيضا تحقيق "تفتيش") .
		تراخي مأمور الضبط القضائي في تبليغ النيابة العامة عن
٤٥٩	١٢٧	الحوادث . لا بطلان
		ضرائب :
		دمغة . حكم "تسبيب معيب" . عدم اطلاع المحكمة على
		الهررات المضبوطة وانتهائها إلى أنها عقود مما يستحق عليه
٣٧٧	١٠١	رسم دمغة لتساع دون بيان أساس ذلك . قصور
		٠٢ (٢٩) ج .

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		ضرب : (س . أيضا . تعدد الجرائم) :
٤٠٤	١٠٩	توفر جريمة الضرب بكل فعل يعد ضربا ولو كان بقبضة اليد
٤٢٨	١١٦	القصد الجنائي . إتيان الجاني فعلا لا يترتب عليه عادة حصول الجرح . حدوث الجرح من هذا الفعل بسبب سوء العلاج أو بسبب آخر . عدم توفر القصد الجنائي . مثال ...
		ضرب أفضى إلى الموت :
٧١٧	١٩٤	حصول الوفاة نتيجة هبوط القلب المفاجئ عقب إعطاء حقنة بأنسولين بسبب حساسية خاصة بجسم المجنى عليه . عدم وجود مظاهر خارجية ثم عنها . عدم تحميل المتهم مسؤولية وفاة المجنى عليه
٧١٧	١٩٤	اتهاء المحكمة إلى عدم تحميل المتهم بجريمة الضرب المفضى إلى الموت مسؤولية وفاة المجنى عليه . وجوب مساءلته عن جريمة إحداث الجرح البسيط
		(ع)
		عقوبة : (س . أيضا . اختصاص . قتل عمد) :
٥٣٩	١٤٨	وقف التنفيذ . عدم وجوب أن تكون العقوبة التي يستند إليها في إلغاء وقف تنفيذ العقوبة قابلة للتنفيذ
٥٣٩	١٤٨	وقف التنفيذ . إجراءات . الإجراءات الخاصة بإلغاء الأمر بوقف تنفيذ العقوبة
٦٤٠	١٧٦	وقف التنفيذ . سلطة قاضي الموضوع في الأمر بوقف تنفيذ العقوبة التي يحكم بها

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		علامات تجارية :
٥٧٣	١٥٧	إثبات . حكم "تسبيب معيب" . استناد الحكم في ثبوت تقاييد العلامة التجارية إلى رأى إدارة العلامات التجارية . قصور... عود للاشتباه : (سر . متشردون ومشتبه فيهم) .
		(غ)
		غرفة الاتهام :
٦٨٩	١٨٦	عدم سر يان أحكام المادة ٣٠٣ إجراءات جنائية على أوامر غرفة الاتهام... ..
		غش :
٥٨١	١٦٠	اطمئنان المحكمة إلى العينة المضبوطة ولو كانت واحدة وإلى نتيجة التحليل . قضاؤها في الدهوى بناء على ذلك . لا خطأ ...
٥٨١	١٦٠	نص المادة ٥ من القرار رقم ٦٢ سنة ١٩٤٣ الصادر من وزير التجارة والصناعة . عدم تقيد المحاكم به
٥٨١	١٦٠	الجرائم التي يشملها تعديل المادة ٢ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ والذي صدر به القانون رقم ٥٢٢ لسنة ١٩٥٥ ...
٥٨١	١٦٠	حكم "تسبيب كاف" عدم حاجة الحكم إلى التحلث عن العالم بالغش متى كان مفترضا
		(ق)
		قانون : (سر . خيانة الأمانة "اختلاس أشياء محبوزة") .
		قبض : (سر . تحقيق "تفتيش") .

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		قتل خطأ :
٤٤٨	١٢٤	مرض المجنى عليه وتقدمه في السن لا يقطع رابطة السببية بين فعل المتهم والنتيجة التي انتهى إليها أمر المجنى عليه بسبب إصابته
٥٤٨	١٥١	علاقة السببية . حكم "تسبيب معيب" . عدم استظهار الحكم علاقة السببية بين الخطأ والوفاة . قصور
		قتل عمد :
٣٣١	٨٨	حكم "تسبيب كاف" . تدبير المتهمين الحادث للاخذ بالتأثر وترصدهم لمصودهم . جمع الحكم في حديثه عن نية القتل بين المتهمين جميعا بالرغم من استقلال الوقائع المنسوبة لكل فريق منهم . لا عيب
٤١١	١١١	نية القتل . حكم "تسبيب معيب" . استناد الحكم في توفر نية القتل إلى إصابة المجنى عليه في مقتل . ثبوت إصابة المجنى عليه في راحة يده . قصور
٤١١	١١١	نية القتل . تصويب السلاح الناري نحو المجنى عليه وإصابته في مقتل . عدم إفادته حتما توفر نية القتل
٤٦٥	١٢٩	قتل بالسم . عقوبة . تطبيق المحكمة المادة ١٧ عقوبات على الجريمة المنصوص عليها في المواد ٤٥ و ٤٦ و ٢٣٣ عقوبات ومعاينة المتهم بالأشغال الشاقة لمدة سبع سنوات . لا خطأ
٤٨٣	١٣٣	نية القتل . حكم "تسبيب كاف" . مثال لكفاية استخلاص نية القتل

رقم الصفحة	رقم القائمة	
		قتل عمد (تابع) :
٥٣٠	١٤٦	حكم "تسبيب كاف" . إثبات الحكم أن المتهمين قارفوا القتل . عدم وجود خصومة شخصية بين المجنى عليه وبين جميع المتهمين . لا عيب
٥٩٥	١٦٤	نية القتل . حكم "تسبيب كاف" . جمع الحكم بين المتهمين وهو في مقام التدليل على ثبوت نية القتل لوحدة الواقعة . لا عيب
		قتل بالسم : (ر . قتل عمد) .
		قطن : (ر . تزوير أوراق رسمية) .
		قمح (ر . تموين) .
		قوة الأمر المقضى (ر . أيضا نقض "آثار النقض") :
٦٣٧	١٧٥	سرقة . إخفاء أشياء مسروقة . رفع الدعوى على المتهم باعتباره سارقا والقضاء ببراءته . جواز رفع الدعوى من جديد بوصفه مخفيا
٦٩٥	١٨٨	دفع . حكم "تسبيب معيب" . الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها . إدانة المتهم دون التعرض لهذا الدفاع . قصور
٧٣٣	١٩٦	أحوال شخصية . محاكم حسبية . خيانة أمانة . حكم "تسبيب معيب" . اعتماد المجلس الحسبي الحساب في غيبة المتهم . إنكار حق المتهم بالتبديد في مناقشة الحساب . قصور

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		(م)
		متشردون ومشتبه فيهم :
٤٨٠	١٣٢	هذه للاشتباه . مراقبة . وجوب تحديد اليوم الذي توضع فيه المراقبة المحكوم بها موضع التنفيذ
٦١٩	١٦٩	تعدد الجرائم . تطبيق المادة ٣٢ عقوبات على جريمة الاشتباه أو العود إليه مع الجريمة الأخرى التي يرتكبها المشتبه فيه . خطأ ...
		محاكم حسبية : (ر . قوة الأمر المقضى) .
		محاكم عسكرية :
٦٨٩	١٨٦	إحالة قضايا الجنايات التي لم تبدأ المحاكم العسكرية نظرها بعد إلغاء الأحكام العرفية إلى محكمة الجنايات لا غرفة الاتهام ...
		محام :
٧٠٠	١٩٠	إجراءات . استبعاد اسم المحامي من الجدول لعدم سداده الاشتراك . هدم زوال صفته كمحام . توليه الدفاع عن المتهم . لا بطلان
		محضر الجلسة : (ر . إجراءات) .
		مراقبة : (ر . متشردون ومشتبه فيهم) .
		مسئولية جنائية :
٧١٧	١٩٤	مناطق مسؤولية المتهم عن النتائج المحتملة لفعاله
٧١٧	١٩٤	مسئولية المتهم عن النتيجة المحتملة . تقرير المادة ٤٣ عقوبات لقاعدة عامة رغم ورودها في باب الاشتراك

رقم القاعدة	رقم الصفحة	
		معارضة : (سر . حكم حضوري) .
		مهن طبية : (سر . تعدد الجرائم) .
		مواد مخدرة : (سر . أيضا . تحقيق "تفتيش" و "تأهب")
		حكم "تسبب كاف" . علم المتهم بأن ما يحوزه مخدر .
		استظهار الحكم للعلم من مدوناته دون التحدث استقلالاً عنه .
٤٤٤	١٢٢	لا عيب
		أخذ المتهم الثاني من المتهم الأول قطعة حشيش عند رؤيته
		له وهويته طاء . انتفاء القول بأن المتهم الأول هو الذي قدم
٥٩٣	١٦٣	للتأني المخدر أو سهل له تعاطيه
		موظفون :
٧٢٤	١٩٥	مساواة موظفي الخاصة بالموظفين العموميين
		(ن)
		نصب :
٥٨٦	١٦١	صورة واقعة يتوفر فيها ركن الاحتيال في جريمة النصب ...
		نقد :
		عدم تقديم المتهم شهادة الجرم القيمية عن البضاعة التي
		استوردها في الميعاد . توفر الجريمة ولو كان قد استخرجها فعلاً
٣٨٣	١٠٤	وتأخر في تقديمها

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		نقض :
		إجراءات الطعن :
٤٣١	١١٧	ميعاد الطعن . تقديم الطاعن شهادة بعدم وجود الحكم محررة قبل انقضاء ميعاد الثمانية الأيام التالية لصدوره . سقوط حق الطاعن في الطعن لانقضاء ١٨ يوما
٥٧٧	١٥٨	كفالة الطعن . عدم إيداع الطاعن المحكوم عليه بعقوبة الغرامة الكفالة . عدم قبول طعنه شكلا
		أحكام يجوز الطعن فيها :
٧٠٩	١٩٢	متى يجوز الطعن في الحكم الاستثنائي الصادر بتأييد الحكم الابتدائي الذي قضى بعدم قبول المعارضة في الحكم الصادر في غيبة المتهم والمعتبر حضوريا بقوة القانون
		أحكام لا يجوز الطعن فيها :
٥٥٨	١٥٤	الحكم الصادر من محكمة الجنايات والموصوف خطأ بأنه حضورى . الطعن فيه بطريق النقض . غير جائز
٦٠٦	١٦٦	دعوى مدنية . القضاء في الدعوى الجنائية وإرجاء الفصل في الدعوى المدنية . عدم جواز الطعن بالنسبة للدعوى المدنية ...
		أسباب جديدة أو موضوعية : (مر : أيضا تحقيق "تفتيش") :
٦٧٣	١٨٢	إجراءات . بطلان الحكم الابتدائي لعدم النطق به في جلسة علنية . الدفع به لأول مرة أمام محكمة النقض . غير جائز

رقم القاعدة	رقم الصفحة	
		نقض (تابع) :
		المصلحة في الطعن :
٤٣٨	١٢٠	تفتيش . إثبات . اعتماد المحكمة بصفة أصلية في إدانة المتهم على اعترافه . مجادلته في صحة التفتيش . لا مصلحة
٥٥٠	١٥٢	تعدد الجرائم . إنزال عقوبة واحدة على المتهم عن جرمي الشروع في القتل العمد . مجادلته في الوصف القانوني لفعل الاعتداء الذي وقع منه على المجنى عليه الثاني . لا مصلحة
		سلطة محكمة النقض : (مر . أيضا . الإثبات بوجه عام) .
٦٦١	١٩٧	أسباب الإباحة وموانع العقاب . دفاع شرعي . تقدير القوة اللازمة لرد الاعتداء من شأن محكمة الموضوع . استخلاص الحكمة نتيجة تخالف حقيقة ما أثبتته في حكمها . سلطة محكمة النقض في تصحيح هذا الاستخلاص
		آ ثار النقض :
٥٦٧	١٥٦	دهوى مدنية . رفض الطعن في الدهوى المدنية . اعتبار طلب وقف التنفيذ غير ذي موضوع
٦٠٢	١٦٥	إعادة الدهوى إلى حالتها الأولى على أساس أمر الإحالة الأصيل عند نقض الحكم
٦٠٢	١٦٥	مناط مبدأ عدم الإضرار بالمحكوم عليه بسبب تظلمه عند الأخذ به في الطعن بطريق النقض
٦٠٢	١٦٥	حكم "تسيب كاف" . عدم الترام محكمة الإحالة بالرد على أسباب الحكم المنقوض

رقم القاعدة	رقم المادة	
		نقض (تابع) :
		آثار النقض (تابع) :
		قوة الأمر المقضى . دعوى مدنية . تقييد محكمة الإحالة بعد نقض الحكم بالفصل فيما نقض فيه الحكم وإلا خرجت عن ولايتها . مثال
١٩٥	٧٢٤	...
		نيابة عامة : (ر. تحقيق . تحقيق "تفتيش" . دعوى جنائية . دعوى مباشرة) .
		(و)
		وصف التهمة :
		تغيير الوصف من شروع في قتل إلى ضرب نشأت عنه عامة . متى تملك المحكمة ؟
٩٨	٣٦٧	...
		استئناف . استئناف المتهم الحكم الابتدائي على أساس التعديل الذي أجراه في التهمة من تبديد إلى نصب . انصباب الاستئناف على التعديل الوارد به
١٦١	٥٨٦	...
		وقف التنفيذ : (ر. اختصاص . عقوبة) .

تم طبع هذا العدد بالمطبعة الأميرية القروية بدار القضاء العالي في يوم الاثنين
من يناير سنة ١٩٥٨ (الموافق ١٦ من جمادى الآخرة سنة ١٣٧٧) م

تحت إشراف

عبد الرحيم محمد خليل

رئيس المطبعة الأميرية بدار القضاء العالي

مدير المطبعة الأميرية والمطابع القروية

عبد المنعم إبراهيم

This image shows a single sheet of white paper with horizontal black ruling lines. The lines are evenly spaced and run across the width of the page. There is no handwriting or printed text on the paper.

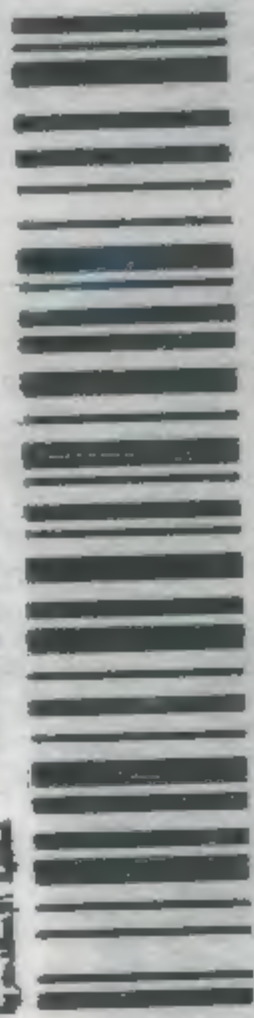
This image shows a single sheet of white paper with horizontal ruling lines. The lines are evenly spaced and run across the width of the page. There is no handwriting or other markings on the paper.

This image shows a single sheet of white paper with horizontal ruling lines. The lines are evenly spaced and run across the width of the page. There is no handwriting or other markings on the paper.

This image shows a single sheet of white paper with horizontal ruling lines. The lines are evenly spaced and run across the width of the page. There is no handwriting or printed text on the paper.



Bibliotheca Alexandrina



0542313